







مَحْكَمَةُ النِّقْضِ
المكتب الثاني

مَجْمُوعَةٌ
القَوَاعِدُ الْقَانُونِيَّةُ

التي فَرَسَهَا
مَحْكَمَةُ النِّقْضِ

في خمسة وعشرين عاماً
من أول إنشائها في ١٩٣١م. حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م
الدَّائِرَةُ الْجَنَائِيَّةُ

الجزء الثاني

(٥ - ١)

٥٠

دخان

(د. غش القاعدتان ١٠٢ و ١٠٣)

دستور

موجز القواعد :

- كفاءة الحرية الشخصية المتخصص عليها في ٤ من الدستور لاتتم الشرح من وضع قوانين لتنظيمها المتبعة
الجماعة - ١
— عدم فقرة المادة ٤١ من الدستور بين المواد الجنائية وغيرها من التناهي المتبعة - ٢
(د. أيضاً قانون قواعد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

القواعد القانونية :

٢ - إن المادة ٤١ من الدستور من أجل
ذلك إصدار الراسم التي نعت عنها قد تمت في
الوقت ذاته على أن هذه الراسم تكون لها قوانين
ومن ثم فرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها
من التناهي المتبعة التي يرى وجوب امتثالها بين
أدوار انعقاد البرلمان.
(جريدة ١٢/١٢/١٩٤٧ طين رقم ٣٨٨ - ١٧ ق)

١ - إن النص في المادة ٤ من الدستور على أن
الحرية الشخصية مكفولة - ذلك لا يمنع المشرع من
وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة ، فإن هذه
الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تقوم بالنسبة
للأفراد إلا في حدود احترامهم حريات غيره . ونحن
يكون من وراء استعمالنا الأضرار بالنسبة لغيرنا لا تكون
في حقيقة أمرها حرية ، ولا تكون بالتبع مكفولة .
(جريدة ١٢/١٢/١٩٤٧ طين رقم ٣٨٨ - ١٧ ق)

دعاة

رقم القاعة

- الفصل الأول : جريمة التحريض على القتل والتفجير ١ - ١٣
الفصل الثاني : جريمة التنكيل على ما تكسبه المرأة من العذوبة ١٤ - ٢١
الفصل الثالث : العذوبة ٢٢ - ٢٣

الفصل الاول

جريمة التحريض على الفسق والنجور

- جريمة التحريض على الفسق والنجور من جرائم البادة - ١
- تمتد أقسام التحريض لاقصاد الاخلاق ، الرأفة قبل المحاكمة النهائية ، لا تكون الاجرعة واحدة - ٢
- مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الفيان الذين لم يلفوا المن القانونية هي السن الحقيقية للمجني عليهم - ٣ و ٤
- علم الجاني بفسق من وقت عليه الجزعة مقدس - ٥
- تحقق جريمة التحريض بحصول المساعدة أو تسهيل ارتكاب أقسام الفسق - ٦ و ٧
- عدم اشتراط وقوع جريمة التحريض في مكان له وصف خاص - ٨
- تحقق جريمة الاختياد على التحريض على الفسق والنجور بوقوع أى فعل من الأفعال المنسوبة للاخلاق - ٩
- عدم توفر الجزعة بالكلام المجرد ولو خفى وخفت مهابته - ١٠ و ١١
- اثبات الحكم ان التهمة كانت تحرض بتين قاسرين على الدفطرة ودعا من الزمن بتدعيها لرجل مختلفين كاف ليلان توافر وكذا البادة - ١٢
- عدم اثبات الحكم توفر دكن الاختياد في جريمة التحريض على الفسق - قصود - ١٣

الفصل الثاني

جريمة التحويل على ما تقتضيه التواة من الدفطرة

- عدم توفر أركان الجزعة اذا كان حصول المتهم على المال كأجسر عن عمل معين ولم يكن مرجعاً للظهور بالخلية - ١٤ و ١٥
- انطبق المادة ٢٧٢ عقوبات على الرجال والنساء على السواء - ١٦
- عدم توفر الجزعة المخصوص عليها في المادة ٢٧٢ ع على مجرد الوصاية بين الرجال والنساء - ١٧
- القود المسروقة لا تعتبر كسباً من الدفطرة - ١٨
- عدم بيان الحكم بمقدار القود التي حصل عليها المتهم من كسب المرأة من الدفطرة لا يوجب الحكم - ١٩
- اكفاه الحكم بفاة المتهم في جريمة تحويله على ماكتسبه زوجته من الدفطرة على اثبات وأصالة الدفطرة وحدها - قصود - ٢٠ و ٢١
- (ر - أيضاً : اثبات قاعدة ٤٨٦ وحكم قاعدة ٢٧٥)

الفصل الثالث

الدفطرة

- جريمة ادارة بيت الدفطرة وجريمة عمارة النجور والدفطرة من جرائم البادة - ٢٧ و ٢٨
- سريان أحكام القانون رقم ٦٨ سنة ٥٩ على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً - ٢٤
- وجود امرأة في محل سد للدفطرة وضبطها فيه لا يستحق به المأوأة على ادارة منزل الدفطرة - ٢٥ و ٢٦
- المقصود ببيت الدفطرة - ٢٧
- متى تتوفر جريمة الاختياد على عمارة الدفطرة - ٢٨ و ٢٩
- آليات البادة في استعمال مكان لممارسة الدفطرة جاز بطرق الاتيات كافة - ٣٠
- مشطرة رجل لامرأة في منزله مشطرة الأزواج لا يندرجن أحكام التفتيش والدفطرة المؤقتة في القانون - ٣١
- عدم استظهار الحكم وكذا البادة في جريمة ادارة بيت المخابرات - قصود - ٣٢
- عقوبة الجزعة المخصوص عليها في المادة ٥ من الأمر السكري رقم ٢٦ سنة ١٩٤٩ - ٣٣
- (ر - أيضاً : استئناف قاعدة ٢٤٢ وتفتيش قواعد ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠٩)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جريمة التعريض على الحق والصور

١ - إن جريمة التعريض على الحق والصور من المجرمات ذات الباعث التي تكون من تكرار الأفعال التي تهمي القانون عن متابع ارتكابها. وجميع هذه الأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المالك النهائية عنها كلاً أو عن بعضها ، أي سواء أكانت على قدر تلك المصلحة أم لم تكن فلها رقت دعوى على إرادة لانها بما فيها في المادة ٣٠٠ يسر سنة ١٩٣٥ و ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لأفاد أخلاق الشبان بتدبيرها قسرين إرصاد مؤلفا الذي أصدره المحكمة السرية وقيل الفصل في تلك الدعوى ضبطت هذه التهمة واحدة أخرى في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ وفي التعريض على أخلاق القاصرين المذكورين جرمينهما على الحق في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، ونظرت المحركان في جملة واحدة ، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع السورين وتحكم في الموضوع على اعتبار الجريمة واحدة ، فلما هي لم تقبل حكمت في كل من السورين بالاداة فلها تكون قد أخطأت في تحقيق القانون ، ولكن قض أحد طين الممكنين لا يمكن محكمة القضاء من أن تداركاً لهذا التصرف في عكمة الموضوع بأن ضم السورين إلا إذا كان الحكم الآخر مستحق القضاء أيضاً ، وذلك لا يمكن عاكة التهمة من الأفعال المساعدة منها في السورين مما على اعتبار أنها في بعضها لا تكون إلا جريمة واحدة وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق القضاء فكل ما نستطيع عكمة القضاء على في القضية التي قبل فيها القضاء هو الحكم بعدم عاكة التهمة استخلاصاً من الأفعال المذكورة التهمة التي هي موضوعها .

(جدة ١١/١١/١٩٣٥ ملزوم ١٩٣٥ سنة ٨)

٢ - إن جريمة التعريض لأفاد أخلاق الشبان القاصرات من جرائم الاعياد التي تكون من تكرار أفعال الافاد ، فيما تحدث هذه الأفعال فلها متى كان وقوعها قبل المصلحة النهائية - لا تتكون إلا جريمة واحدة ، فلما أصدرت المحكمة الابتدائية على التهمة حكمت من واقعين على أن كلا منهما وقعت في

الربع من ثم رأت المحكمة الاستئنافية ثبوت الواقعين فلها يكون من التبعين عليها ألا تحكم على التهمة إلا بقراءة واحدة من جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب إلا جريمة واحدة .

(جدة ١٧/١٧/١٩٤١ ملزوم ٦٨ سنة ١١)

٣ - إن منطاً للمسئولية الجنائية في جريمة تعريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثلاث عشرة سنة كلمة على الصور والحقائق التي هي السن الحقيقية المعنى عليه فمن كانت هذه السن معروفة لدى الماني أو كان عليه بما يجوزاً اعتبر القصد الجنائي متوقفاً له ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يكتفي في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى إذ أن على بالسن الحقيقية المعنى عليه مقترض ولا يقط هذا الافتراض إلا ببيوت قيم ظروف استثنائية منته من إمكان معرفة السن الحقيقية . ولئن فلا يجوز لارادة أن تقبل في منطاً للحد المظنة فتة لم تبلغ السن المتصور عليها في المادة ٢٣٣ ع اعتدلاً على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك ما قامت التهمة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكفى في الاستعانة بالاطلاع عليها كشيت من منها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها أن تتحدى بتدبير الطبيب الشرعي من ثبوت المعنى عليها بشرين سنة لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة استنباطية لا ينبغي إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

(جدة ١٦/١٦/١٩٣١ ملزوم ٢٠٧ سنة ٤)

٤ - إن منطاً للمسئولية الجنائية في جريمة تعريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الحق والصور هي السن الحقيقية المعنى عليهم . والأصل أن على الماني بهذه السن مقترض ولا يتحقق هذا الافتراض إلا إذا لم يكن في إمكان الماني معرفة حقيقة السن بسبب فلم ظروف قهرية أو استثنائية منته من تلك . ومن ثم لا يقبل من الماني اعتداله على أن مظهر المعنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية لأن هذا المظهر ليس من شأنه أن يثبت من الحق من منها ، وكذلك لا يقبل منه أن يثبت في تقدير السن على التباينات البلية ، لأن تقدير السن بصورة رجال الحق لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا سيما إليه إلا عند الضرورة حين يعدم الدليل الأصل وهو مقر للواليد . أو على الأقل إذا قامت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

(جدة ١٦/١٦/١٩٣١ ملزوم ١٦٦ سنة ٨)

١٠ - إن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب كل من تعرض لإساءة الأخلاق بتعريضه عامة القيدان الذين لم يلتزموا من المادة والعرض من على القس والقصور ، فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوافر بالكلام الجبرد ولو لخص أو لخص مراراً . لأن كلمة « تعرض » هنا ستأخذ الإحصاء بالفضل ، كما هو الظاهر من منقول الكلمة الفرنسية للمعاقبة لها والتي استعملها القانون في اللاتين ٢٧٨ و ٢٦٩ السابقين عليها في تحديد معنى ذلك التعرض . هذا فضلاً عن استعمالها في عنوان الباب الوارد به هذه الجرائم وبقيها بما اقتضت الإجماع على أنه لا يقع بمجرد القول .

فلذلك الحكم القاضي بالآداة في هذه الجريمة قد جنى على أن التهم زين الجسوس عليها بالقول طريق العبارة مرة ، ثم صاغها للفرقة بالرجال مرة ثانية ، فانه يكون واجباً قسقه إذ أن ما حدث في المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأي فعل فلا يصح إحصاءه تعريضاً ، على ما سبق بانه ، وما حدث في المرة الثانية لا يكفي وحده فكيف زكي الأحياء المطرود قانوناً .

(جدة ١٨٧١/١٤ طين رقم ٣٧ - ١٢ ق)

١١ - إذا كان التهم من الحكم أن ما صدر من التهمة من قولاً لأحد الخيرة في الطريق العام ، البلية هي لطيفة تعال تبصير سوى ، لم تجر به ولم قله تصد الإذاعة أو على ميل القس أو الإعلان من قسها أو من سلسلتها للقبوة ، وإنما قصت أن تصيد من تأنس منه قبولاً لغيرها التي صدرت عنها في هذه الحدود ، فإن هذا الفعل لا تتوافر به القلاية المتصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يحد ذلك علا تطبيق على واقعة التعرض إلا لفترة الثالثة من المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات التي تصح على عقاب من وجد في الطرق العمومية أو الميادين العمومية أو أمام منزله وهو معرض للذين على القس وإشادات أو أقوال .

(جدة ١٨٧١/١٤ طين رقم ٣١٦ - ٥٨ ق)

١٢ - من كانت واقعة التعرض الثانية بالحكم للظنون فيه من أن الواقعة كانت تعرض بين تضررين على الطريقة وبما من الزمن تكرر فيه فعل التعريض

ب - في جريمة التعرض لإساءة أخلاق متكرر للذين يتعرض للقانون على الجاني بغير من من وقت عليه الجريمة ، ولا يحد الجاني في طبع حقيقة هذه الجريمة إلا إذا هو أعجب أنه قد تعرض فيها وأنه إنما وقع في الخطأ لأسباب قهريه أو ظروف استثنائية . ولحركة الموضوع حتى تقدير ذلك من نتائج كل دعوى وظروفاً .

(جدة ١٨٧١/١١ طين رقم ٣٣٢ - ٦٦ ق)

٦ - إن المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات تصح صراحة على معاقبة كل من ساعد القيدان الذين لم يلتزموا من اتفاق متكرر على القس والقصور أو يعمل لم ذلك في أعجب الحكم حصول المساعدة فلا يحد التهم لفرقة إن التي عليه هو التي حصر من تقاضا قسقه إلى القول الحد الفعلي .

(جدة ١٨٧١/١١ طين رقم ٢٢٣ - ٦٦ ق)

٧ - من أعجب الحكم بالآداة التي أوردتها أنا القاضي عليها حضرت نقل التهم عدة مرات لارتكابها متجدد فيه وأن ذلك منها كان يند على طلب التهم فإن هذه الواقعة يكون فيها ما يفيد توافر زكي الاعتداء لدى التهم . كان فيها ما يفيد تسببه لارتكاب أفعال التعرض وهذا يمكن لطاقه ولو كان لم يقع منه أي تعرض للذين عليها .

(جدة ١٨٧١/١١ طين رقم ١٨٨ - ٢٠ ق)

٨ - إن القانون لا يشترط في الجريمة للعقاب عليها بالمادة ٢٧٠ أن يكون وتعرضا في مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذي أسست عليه الآداة أن الجريمة وقعت في منزل بدار العبارة . ولأن كان التعرض وصف بهذا الوصف شرطاً في الحكم فإن ذلك لا يبيح لأن هذا الوصف يزيد لاجم الخطأ فيه .

(جدة ١٨٧١/١٤ طين رقم ١٨٨ - ١٠ ق)

٩ - لا يشترط في جريمة الإحصاء على التعريض على القس والقصور أن يكون قد وقع من القيدان بئذ على التعريض ، أمثال اتصال جنس أو لالتصاميم على يكون أن يكون قد وقع منهم أي فعل من الأفعال للقصة للاتلاق . وإذن فليصدق التهم على العبارة وتكليفه ابته وحى علواً . فحصر بالاشتراك في مباشرة إدارته والاشتراف عليه وبغالبه رواه من الرجال والنساء والتحت معهم في ذلك الشأن الذي أحد العمل له - ذلك تتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة .

(جدة ١٨٧١/١٤ طين رقم ١١٢ - ١١٢ ق)

علية التصور والفحارة مما من جرائم الفحارة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(جريدة ١٨٥٥/٥/١١ من رقم ٣٨ سنة ١٩٠٥ ق)

٢٤ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ يجرى على كل فعل وقع قبضه لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان هذا القانون يفترق العقاب الاحادي على ممارسة التصور أو الفحارة ، فإنه - وفقاً لاحكامه - لا يحس عقاب التهمة لجرم ضيفي في منزل يدار الفحارة لارتكاب الفحارة . وإذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم على التهمة إلى أنها ترد على المنزل الذي ضبط فيه ولم تكن التهمة إلى التورط إلى ترويجها فإن حكماً يكون تفسراً إذ أن ما كلفه من ذلك لا يمكن لإثبات الاحتياد على ممارسة الفحارة في حكم هذا القانون .

(جريدة ١٨٨١/١١/١٣ من رقم ٤١٠ سنة ١٩٢١ ق)

٢٥ - إن المادة أو المادة في إدارة منزل الفحارة تقتضي الاشتراك في تربية وإعداد الخلل ذاته الفرض الذي خصص له أو تنظم العمل فيه أو نحو ذلك ، فإذا كان ما أُلهمه الحكم في حق التهمين إنما هو تردهما على المنزل لجرم ممارسة الفحارة فيه مما لا يمكن أن يعتبر مساهمة أو مشاركة في إدارة الخلل ، فإنه حين قضى بأدبتهما يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جريدة ١٨٨٢/٢/١٣ من رقم ١٨١ سنة ١٩٢٢ ق)

٢٦ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ انتخاب في المادة الخامسة منه على فعل المارة في إدارة منزل الفحارة ، إنما من المارة في إعداد الخلل واستغلاله كشرع ، وإن فوجده امرأة في محل معد لفحارة وضيفي قبضه ، مهما بلغ من عليها بإدارة الفحارة ، لا يعتبر بذاته حوثاً على استغلاله أو مساهمة في إدارته ولا يحقق به جريمة المارة في إدارة منزل الفحارة .

(جريدة ١٩٥٥/١٠/١٨ من رقم ١٨٨ سنة ٢٥ ق)

٢٧ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الفحارة بأنه كل محل يستعمل للخدمة جنسية الفحارة أو تجارة . ولو كان من يمارس فيه الفحارة شخصاً واحداً . وإن لم تكن الواقعة ثابتة بالحكم على أن الواقعة ضبطت في منزلها ترتكب الفحارة مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمثل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة قد تم دليلاً آخر .

لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من التهم أي تهديد . وإن قلنا كان الحكم لم يبين مقدار التعدي التي حصل عليها التهم من هذا الطريق ، ولم يعرض الأمر للتهديد الفعلي ، لذلك لا يبيح .

(جريدة ١٨٤٤/١١/٢٠ من رقم ١٤٩٨ سنة ١٤ ق)

٢٨ - إذا كان الحكم الذي أدين التهم في جريمة تحويل على ما تركبه زوجته من الفحارة لم يبين باستظهار أركان هذه الجريمة من ناحية ثبوت استغلال الزوجين والتحويل في مسكنهما أو بسنهما على ما تركبه من الفحارة ، بل اقتصر على إثبات واقعة الفحارة وحدها ، فإنه يكون تفسراً صرفاً بيبه .

(جريدة ١٨٨٨/٧/١ من رقم ٣١١ سنة ١٨ ق)

٢٩ - لا يمكن في بيان واقعة التحويل على ما تركبه لفساد من الفحارة أن يقول الحكم إن النسوة اللاتي ضبطن بمنزل التهمة كن يمارسن الفحارة ، دون أن تبين أن هؤلاء النسوة قد كن معاً من الفحارة وأن ما كسبه قد أن كسبه أو بسنهما إلى التهمة وأنها تحول في مسكنهما على ما قصه من ذلك وأنه ليس مقابل أجرة الغرف التي تزل النسوة فيها .

(جريدة ١٨٨١/٤/١٨ من رقم ٣٥٠ سنة ١٨ ق)

الفصل الثالث

مادة

٣٣ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكالمة الفحارة الذي صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ لا يساقب على جرم ضبط التهمة في منزل يدار الفحارة بل هو يفترق العقاب الاحتياد على ممارسة التصور أو الفحارة . وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع فيه والذي لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا ماورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة ستة إذ ذلك لا يجل من قانوناً يجرى من ارتكبه قبل في فترة محدودة لا يجرى انقضائها دون البعد في النص على يدخل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جريدة ١٩١٠/١١/٢٧ من رقم ١١٠٤ سنة ٢١ ق)

٣٤ - إن جريمة إدارة بيت الفحارة وجريمة

٣١ - إن معايشة رجل لمرأة في منزله معايشة الأزواج لا يعد من أعمال القس والقطعة المؤقتة في القانون إذ أن المقصود بالزجر هو مباشرة القس مع الناس بغير تجيز .

(جلسة ١٨/١٠/١٩٠٤ من رقم ٣٣٦ سنة ١٢٠٢ ق)

٣٣ - إن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٧٦ الذي ظل مفعوله ساريا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ تمنع كل أحد من يتجر في تطبيق هذا الأمر على الممارسات كل عمل يتخذ أو يدل عليها. مادة ولو اقتصر استعماله على بيت واحدة ، كما تمنع المادة الخامسة من كل أن كل امرأة من بيتة بأحد الأمراض التناسلية للعدية تضبط في بيت من بيوت الممارسات التي تخلف بالخاصة لاستكم هذا الأمر تعاقب : ... ما مفاده أن جرمة إدارة بيت للممارسات هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقق ثبوتها فإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فانه يكون قاصر البيان متينا قسحه .

(جلسة ١٩٥١/٧/١٩٥١ من رقم ١٨٥٠ سنة ١٣٠٢ ق)

٣٣ - انه لا كانت المادة ٥ من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تنص بشقوق الحبس والقرامة معاً بل إن القامة لا تنظمها هي ووجوبها بيتا للممارسات ااداره وتطاططعه المرأة في القسحاسة كونهما مادة بمرض الزمري والحكم عليها يقتضي المادة للدكرة بالحبس وحده دون القرامة - ذلك فيكون عاقلا القانون .

(جلسة ١٩٥١/٥/١٩٥١ من رقم ١٤٨ سنة ١٣٠٢ ق)

على أنها أدريت منزلها للمرة الغير المفعولة فيه ، فان جرمة إدارة منزل المفعولة لا تكون متوافرة الأركان .

(جلسة ١٩٥٢/٧/١٩٥٢ من رقم ١٣٢٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٣٨ - من كان الحكم قد أقيمت في حق المتهم أنها اعتقلت أو تكبب القسحاسة مقابل أجر معلوم فان جرمة الاحياد على عارضة القسحاسة تكون متوافرة الأركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال انه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر .

(جلسة ١٩٥٢/٧/١٩٥٢ من رقم ١٣٢٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٣٩ - من كان الحكم إذ ثابرت للمتهم بأنها طوفت زوجها الذي كان منها في إدارة منزل المفعولة والقصور بممارسة المفعولة فيه قد أقيمت عليها أن خصما لارتكاب القسحاسة معها في منزل زوجها اللهم الأول الذي يدبره المفعولة كما أقيمت عليها احياد بعض الرجال على المصور إلى ذلك للزول والفردد عليه لارتكاب القسحاسة مع المتهمه نظير أجر عمده ثلاثون قرشا للمرة الواحدة ، فان ما أقيمت الحكم من ذلك كتحقق به جرمة ممارسة المفعولة للمصور عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ يسع عناصرها القانونية .

(جلسة ١٩٥١/٧/١٩٥١ من رقم ١٤١٧ سنة ١٣٠٢ ق)

٣٠ - لا كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان الممارسة المفعولة فيه طريقة معينة من طرق الإتيان فلا تفرير على المحكمة إذ هي عولت في هذا الإتيان على شهادة القصور ،

(جلسة ١٩٥١/٥/١٩٥١ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٠٢ ق)

دعوى جنائية

رقم القاضية

٢١ - ١	القصل الأول : تمريكها
٥١ - ٢٢	القصل الثاني : اقتضاها
٥٥ - ٥٢	القرع الأول : بالقائم
٥٦	القرع الثاني : بالتزول
٥٨ - ٥٧	القرع الثالث : بالزوة
٥٩	القصل الثالث : وقفها
٥٩	القصل الرابع : سائل منوعة

الفصل الأول

تصريحكم

- النيابة العامة هي صاحبة الحق في رفع الدعوى الجنائية وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون - ٢
- عدم توقف رفع الدعوى السومية من النيابة على رضا المجرى عليه أو شكواه إلا ما استثنى بنص خاص - ٤
- حق المدعي المدني في تحريك الدعوى السومية وردد على سبيل الاستثناء - ٣
- جواز رفع الدعوى السومية في مواد الجنيح والمخالفات دون اجراء أى تحقيق فيها - ٤ - ١١
- جواز رفع الدعوى السومية عن السرعة طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من ذكرين الأشياء
- الفاعلة ولو لم تكن قد مضت المدة نهضة لتبلغ أو التسليم - ١٧
- عدم جواز رفع دعوى السب إلا بناء على شكوى من المجرى عليه - ١٣
- لذا طرأ على الدعوى المدنية ما يستلزم بسبب جديد رفضها وإصل المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى السومية التي حركت بالطريق المباشر - ١٤
- استدام سلطة محكمة الجنيح في اقامة الدعوى من تقادم تضياع توبة غير مرفوعة بها الدعوى السومية - ١٥
- استدام سلطة النيابة في اقامة دعوى الجنائية على التهم أمام محكمة الجنايات بالجلسة - ١٦
- سلطة محكمة الجنايات في اقامة الدعوى السومية - ١٧ - ١٩
- مجرد التخلي عن النيابة بتقديم الدعوى السومية لا يمتنع رفضاً لها - ٢٠
- إصل محكمة الجنايات الدعوى بمجرد إحالة التهم حضورياً إليها - ٢١
- (ر - أيضاً : اجابت قاعدة جهواختلاس أموال أميرة قاعدة ٣٧ واشترائك قاعدة ٢ واشتراب قاعدة ٧ وإعلان قاعدة ٩ وأمر جائي قاعدة ٢ وأمر مسقط قواعد ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٦ وإبلاغ كاذب قاعدة ٢٣ وتحقيق قواعد ٢ و ٣ و ٣٦ ودعوى مباشرة قاعدة ١ ودعوى مدنية قواعد ٣٣ و ٤٧ و ٤٨ ودفاع قاعدة ١٣٧ ورياً كاذب قاعدة ١٣ وزناً قاعدة ١ و ٣ وسب وقذف قاعدة ١ وسرقة قاعدة ٣٤ و ٣٥ وشهادة زور قواعد ٢٤ و ٢٥ و ٣٦ وشرائب قاعدة ٢٤ ونقض الاحالة قاعدة ٣ وتكون قاعدة ٢٧ وقتل عند قاعدة ١٧٥ وستردون ومقتبه فهم قاعدة ٢١ وعلم قاعدة ٧ ومسؤولية جنائية قاعدة ٧ وسرقة قاعدة ٣٣ ونقض قاعدة ٣٤٣ و ٤٠٩ ووصلت التهمة قاعدة ٣)

الفصل الثاني

انقضاء

الفرع الأول : - بالتقادم

- انقضاء الدعوى السومية في مواد الجنيح بمضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم النهائي - ٢٢
- متى يسقط الحكم النهائي الصادر في مواد الجنيح بمضي المدة المقررة لسقوط العقوبة - ٢٣
- انقضاء الدعوى السومية في الجنحة اذا مضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب العلم في الميعاد دون انقضاء أى إجراء - ٢٤
- انقضاء الدعوى السومية في مواد الجنيح بمضي أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث إلى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٠/١٠/١٩٥١ - ٢٥ - ٢٨
- تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ على الجرائم التي لم تكن الى حين صدوره قد مضت على وقوعها مدة الأربع سنوات ونصف - ٢٩ و ٣٠
- قنند محكمة الجنيح بعدم اختصاصها بكون الواقعة جنائية بينما يبد ذلك من الحكم بانقضاء الدعوى السومية بمضي المدة عند نظرها للفرقة المرفوعة من التهم - ٣١
- خضوع الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات عن جنائية لمدة السقوط المقررة للقوة في مواد الجنايات بمضي النظر عن العقوبة للنقض بها - ٣٢
- سريان قواعد التقادم للجنائيات على الجنابة الحقة الى محكمة الجنيح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبة - ٣٣
- سريان قواعد التقادم وفقاً لنوع الجريمة الذي تخره المحكمة - ٣٤ و ٣٥
- نصحي القانون الحقة بالتقدم لتتلق بالنظام العلم - ٣٦

موجز القواعد (ب)

- الدفع بالتقدم هو من الدفع التي تعلق بالتظلم المأم - ٣٧ و ٣٨
- التزام المحكمة بالرد على الدفع بمسقوط الحق في إقطة الدعوى السومية بنسبة للمدة - ٣٩ و ٤٠
- اجبار الجارية في طلب التقدم وحصة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة سواء في حكم عميد مبدأ التقدم أو في حكم مايقطع هذا التقدم من اجراءات - ٤١
- اجراءات التحقيق القطعية للتقدم هي الاجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق سواء بنفسها أو بواسطة من تدبج في ذلك - ٤٢
- اجراءات التحقيق يترتب عليها احتطاع للمدة المقررة لسقوط الحق في إقطة الدعوى السومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يحتطوا في الاجراءات المذكورة - ٤٣ - ٤٨
- الجيرة في اعتبار التحقيق قطعاً للتقدم هي بما دار عليه التحقيق وتولاه باقتل - ٤٩
- اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المجرمة المرفوعة منه وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية لتطبيق التقدم - ٥٠ و ٥١
- (ر . أيضاً : اتفاق جنائي قاعدته ١١ واختلاس أموال أميرية قاعدته ٢٧ واختلاس أشباه معجزة قواعد ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ واختلاف أشباه مسروقة قاعدتان ٣٩ و ٤٠ واستئناف قاعدتان ١٧١ و ٢٤٩ واستئناف قاعدته ١ وأمر حفظ قاعدته ٢٥ ونسب الجنائية قاعدته ٦ وتزوير قواعد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٧ وتنظيم قاعدته ١ وحكم قواعد ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ وخطة عسكرية قاعدتان ٦ وخيانة أمانة قواعد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ ودعوى مدنية قاعدتان ٥٥ و ٥٦ وريا فسخ قواعد ١١ و ١٨ و ١٩ و ٢٣ و شرائب قاعدتان ٦ و ٩ وقوية قاعدتان ٨٠ و ٨١ وقانون قاعدتان ٢٥ و ٢٦ وتضي قاعدتان ٥٥٨ و ٥٦٠)

الفرع الثاني : - بالتنازل

- اقتضاء الدعوى السومية بالنسبة لجميع المتهمين في جريمة السب يتنازل للدعي بالحق المدني عن احكام - ٥٢
- التنازل عن الشكوى طبقاً لنس ١٠٢ ج - يصيب على الدعوى الجنائية وحدها - ٥٣
- جواز التنازل عن الشكوى طبقاً لنس ١٠٢ ج - سراحة أو ضماناً بأي تصرف يتم عنه - ٥٤
- تغيير التنازل من المسائل للموضوعة - ٥٥

الفرع الثالث : - بالوفاء

- اقتضاء الدعوى السومية بوفاء الطعن بعد تقريره بالعلن - ٥٦
- (ر . أيضاً : اثبات قاعدته ٤٩٧ وتضي قواعد ٦٣٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥)

الفصل الثالث**وقد الدعوى**

- عدم جواز وقف الفصل في الدعوى الجنائية انتظاراً لحكم تصدره محكمة أخرى فيما هذا المسائل الفرعية التي يوجب القانون ذلك نياً - ٥٧
- عدم جواز وقف الدعوى الجنائية لقفلة حل المتهم بالذنب في حق وزير سابق بسبب أصال وظيفته إلى أن يحكم المجلس المخصوص في أمر هذا الوزير - ٥٨
- (ر . أيضاً : اثبات قواعد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ وأحوال شخصية قاعدته ١ واختصاص قواعد ٦ و ٧ و ٨٨ واستئناف قاعدتان ١٢٩ و ١٣٠ ودعوى غشبية قاعدته ٧٧ وسب وقذف قاعدته ١١ وعرض الإحالة قاعدته ٣٣ ونسب قاعدته ٤٣ وتضي قاعدتان ٤٥٢ و ٥٦٤)

الفصل الرابع**مسائل متنوعة**

- جواز قضاء المحكمة بالبراءة في الدعوى الاسمية والحكم بالإدانة في الدعوى التي وقفت أثناء التحقيق في الدعوى الاسمية - ٥٩
- (ر . أيضاً : اثبات قواعد ٤٩٠ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

محرر كيا

١ - إن القانون لم يمنع قيدا على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً لاختصاصها الذي رتبها القانون ، ومن دعت الدعوى على حيلة المودة فإن المحكمة تصح وقد اتصلت بها ملزمة بالفضل فيها على حذر ، ما تستظهر من توازن أدلة الجريمة أو عدم توازنها على مدى ما تستظهر من تكوين حقيقتين من شتى الأدلة والسنن دون أن تتجبد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تلقى بعضها على ما صاه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المضمن عليها بالتقرير .

(جلد ١٠٥/٥١٠ من رقم ٤٥٨ س ٢٠)

٢ - الدعوى العمومية في كافة الجرائم العقوبة والكفائية وفي جميع الجرائم - إلا ما استثنى منها - بمن جلس - لا يترقب رفعها على رضاء المني عليه أو شكره عما وقع له وليس يقتصر المني عليه أي تأثير على ما يتبادر من الخلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال .

(جلد ١٢٢/١٤٤ من رقم ٥٢ س ٢٢)

٣ - الأصل أن الدعوى العمومية موكلة بأمرها إلى النيابة لمحركها كقاعدة أما حق المني للنفذ في ذلك قد ورد على سبيل الاستثناء . ولذا فلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه أو ما يترجمه . فلذا رفضت الدعوى مباشرة من المني بالحق للمني ثم أقيمت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى وكان ذلك قبل أن يبنى التهم المبلغ الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة وانصرفت المحكمة لاجتماعية في حكمها في الدعوى على قبول هذا المبلغ فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرغوبة من النيابة . فلذا استأنف المني بالحق الحق الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فحقت المحكمة الاستئنافية بتقبل استئنافه وطلبت التفتيش في محكمة الجنح الفصل في الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنظر أيضاً الدعوى القائمة من النيابة ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدور دعوى لعدم ترمه لهذه الدعوى .

(جلد ١٢٤/١٧٢ من رقم ١١٢٢ س ١٠)

٤ - لا يقرط قانوناً لإحالة قضايا الجنح إلى

المحاكم المختصة بنظرها أن تكون النيابة العامة قد أجريت تحقيقاً فيها ، فنصح إساتها بناء على تحقيقات البوليس إذا رأت النيابة كفايتها .

(جلد ١٢٢/١١١ من رقم ٢٢٧ س ٢٢)

٥ - إن عدم سؤال التهم في التحقيقات الأولية لا تأثير له في صحتها ولا في المحاكمة التي تليها وهذا في مواد الجنح والمخالفات على الأخص فإن القانون لا يوجب فيها أن تكون المحاكمة مسبوقة بأي تحقيق .

(جلد ١٢٢/١٧٤ من رقم ١٢٠٠ س ٢٦)

٦ - إن قانون تحقيق الجنابات يجوز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات بطريق تكليف التهم بالحدود أمام المحكمة ، ولو من غير أي تحقيق سابق - فلذا كان المحضر حرر أولاً على اختيار أن الواقعة عاتقة ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يطل إجراءات المحاكمة التي سير فيها على اختيار أن الواقعة جنحة .

(جلد ١٢٢/١٧٤ من رقم ١٢٨٧ س ١٤)

٧ - أن الدعوى العمومية في مواد الجنح يحس رفعها مباشرة دون تحقيق لما دلت عليه أولى وثاني درجة قد حقتا الدعوى في مواجهة الطاعن وبمقتضى التهود الذين استند الحكم إلى شهادتهم ، فلا عمل لما يشهر الطاعن من بطلان محضر جمع الاستدلال التي أجراها البوليس .

(جلد ١٢٢/١٧٢ من رقم ١٠٨٢ س ٣٢)

٨ - إن القانون لا يوجب في مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أي تحقيق ابتدائي ، فلذا كانت المحكمة قد حقت واقعة الدعوى وبمقتضى أقوال التهود فيها وبمقتضى شخصها على ذلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لا يشهر الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش بمراقبة الأسرار .

(جلد ١٢٢/١٠٠ من رقم ١٠٦ س ٢٢)

٩ - إن القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجنح بل هو يجوز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ولو بتجر تحقيق سابق ، فلذا كان الحكم للمطعون فيه قد أسس على قانوناً صادرة من عمل الطاعن وتحمل إليه خطبا حرر المحضر لدى شخص آخر لم يقرض على خطبا ، ولا ينادي الطاعن في صدورها من عمل ، فإن ما يشهر في طعنه في شأنه صدقة محضر لا يكون له عمل .

(جلد ١٢٢/١٧٢ من رقم ١٠٨٦ س ٣٢)

١٠ - لما كان القانون لا يستوجب تحقيقاً

والبعض، ثم أجت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم على الرغم مما دفع به المتهم من عدم قبول الدعوى العمومية من جهة السب - بأنها تكون قد أعطت. (جدة ١١/٢٠ من رقم ١٢٥٠ سنة ١٣٠٢ ق)

١٦ - إن دعوى الجنائية يجب لصحة رفضها أمام محكمة الجنابات أن تعالج إليها من غرة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بجهة استئنافية وفقاً نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية. ولأن فلانا كانت النيابة العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنابات يوصف أنه ارتكب جنابة طاعة، لم تلك الطريق التي رسمها القانون، وإنما أهدت الدعوى على المتهم بالجنابة، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنابات.

(جدة ١١/١١ من رقم ١٥٧٢ سنة ١٣٠٢ ق)

١٧ - إن قضاء محكمة القضاء قد استمر على أن حق إقامة الدعوى العمومية الذي منح له المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنابات لمادة الجنابات بمسكة الاستئناف تلكه الآن محكمة الجنابات بعد التصديق الذي أدخل على هذه المادة بالمعزوم رقم ٦ سنة ١٩٠٥، وعلى أن المحكمة متى أهدت الدعوى فيها أن تبين أحد أصحابها لمباشرة التحقيق، أو أن تقوم هي نفسها بالتحقيق إذا رأت أن الدعوى في حاجة إليه. ولذا كان ذلك مقرواً فإن محكمة الجنابات لا تكون تلك إذا هي أهدت الدعوى العمومية على المتهم للماتل أساساً بتهمة أخرى هذا إلى وقت جاء الدعوى عليه من النيابة، فإن هذا من غير شك يدخل في متناول حق إقامة الدعوى للمعزوم لما.

(جدة ١١/٨ من رقم ١٧٣٦ سنة ١٣٠٢ ق)

١٨ - إذا كانت المحكمة، بعد أن سألت للتهمة المالحين إليها عن التهم الملبوسة بهم في أمر الإحالة وصحت أحوال التهود اثباتاً وشياً ومرافعة النيابة والملاح، قد وجهت نظر القضاة إلى التهمة التي رأيت توجيهها لبعض هؤلاء المتهمين زيادة على ما ورد في أمر الإحالة وهي أن كل منهم اشترك مع باقي المتهمين الآخرين في الجرائم الممنوعة لكل منهم، فلا يصح أن ينسب عليها أنها إذ فعلت ذلك لم تبين نوع الجرائم التي نسبت إليهم للاشتراك فيها ولادانها ولا مكابها ولا أنها لم توجه التهمة على المتهمين أنفسهم، ما دلت الجرائم التي تهمروا بالاشتراك فيها سبباً في أمر الإحالة تبعاً كفاً، وما دلت قمت القضاة كان على مسمع من المتهمين وكان لهم أن يدلوا بما يشاؤون في سبيل المرافعة.

(جدة ١١/٨ من رقم ١٧٣٦ سنة ١٣٠٢ ق)

إجرائياً في مواد المفتح، وكانت محكمة المرحوم قد قضت الدعوى بمرحبها في الجلسة ثم قالت إنها ترس حكماً على هذا التحقيق... فقلت التي على الحكم بالتقصير لعدم رده على الملاحين التي وجهها للتهمة إلى التحقيق الإيجابي يكون على غير أساس.

(جدة ١١/١ من رقم ١٧٣٦ سنة ١٣٠٢ ق)

١٩ - لم يترتب القانون لأقامة الدعوى بالجنابة أن تكون مسبوبة بتحقيق أو إجراءات معينة.

(جدة ١١/٢١ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٠ - يجوز طبقاً للفترة الأخيرة من المادة الأولى من المذكرتين الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٨٨ بشأن الأشياء الخاصة - أن ترفع الدعوى العمومية من السرقة ولو لم تكن قد صدرت للمدة الممنوعة للتبليغ أو التسليم، إذ ما كانت تبة المحاكم قد قضت عند التهم فلا يحتمل أن تكون هذه المدة قد انقضت.

(جدة ١١/٨ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٣٠٢ ق)

٢١ - جرائم السب من الجرائم التي لا تجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى من المجهن عليه، وإن قدم الشكوى أن يتكلم عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنتهي الدعوى الجنائية بالتنازل طبقاً للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية للمسبقة بالمعزوم رقم ٤٤١ سنة ١٩٥٤.

(جدة ١١/٢١ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٢ - ما دام قائمت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المرفوعة على محكمة المفتح، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يستلزم بسبب جديد رفضها واتصال المحكمة بها فلا تأخر لذلك على الدعوى العمومية، لأنها وقد حركت وضعت القانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تستل فيها.

(جدة ١١/٢ من رقم ١٧٣٦ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٣ - إن القانون لا يمنع محكمة المفتح أن تقيم الدعوى من قضاء نفسها من تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية. فإذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى أمام المحكمة المركزية بتهمة السب والقذف قضت على المحكمة طاعة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شفوئها فيها، ثم رفضت النيابة الدعوى بعد ذلك إلى المحكمة الجزئية مقصورة على تهمة القذف قضت فيها لاجل أساس هذه التهمة، بل على أساس تهمة القذف

فيتم الاجراء كما لو كانت القضية لم تدم عليه ، أما إذا كان قد حذر أمانة وأبدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة قبلها فإن الاجراءات تكون سليمة .
(ج ٢٨/٢٠٠ من رقم ٧٠٠٠ س ٢٠ ق)

الفصل الثاني

اقتضاها

القصر الاول

بالقتل

٢٢ - إن الحكم الصادر لا يعتبر أكثر من اجراء من اجراءات التحقيق فإنما متى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات يعتبر أن ينفذ أو يصح حكما نهائيا قد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبق بعد ذلك على متابعة السيد في الاجراءات من نظر مباحرة أو استئناف أو غيرها .

(ج ٢٦/١٧٢٧ من رقم ٨٨٤ س ٣ ق)

٢٣ - إذا كان قد مضى بين الحكم الصادر للمتهم وبين طعنه مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أي أكثر من المدة المقررة في القانون لاقتضاء الدعوى العمومية بمعنى اللغة في مواد المنع ، وكان التأييد في الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن في مجرعه المدة للمتهم عليه في غلظته مع أنه التي تنص على فسخ الحكم فإن هذا الحكم لا يمتنع بمعنى اللغة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، وهي ثلاث سنوات ، بل يمتنع بمعنى اللغة المقررة لسقوط العقوبة ، وهي خمس سنين ، عموماً من تاريخ اقتضاء اليمين المأذ في القدر الملحق في الحكم ، وذلك لأن تحصل المباحرة فيه وبقيت المحكوم عليه كالحكمة عدم طعنه ، إذ طعنه في هذه الظاهر المستفاد من حصول إطلاعه في غلظته مما يجب معه التراجع في حقه حتى يقيم الدليل على العكس ، ويستند بتمت الدعوى العمومية من جديد ويوجد معها معنى اللغة المقررة لسقوط الدعوى وذلك بالنسبة إلى الممثل فقط .

(ج ٢١/١٤٢٧ من رقم ٣٦٩ س ١٦ ق)

٢٤ - إذا كان الحكم عليه في جريمة قد قرر الملحق في الحكم الصادر عليه في البلاد وقدم أسباباً لطلعه في البلاد كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم تنته فيها أي اجراء إلى أن أرسلت أوراقها إلى كل من كاتب محكمة القضاء بعد اقتضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الملحق ، فإن الدعوى العمومية تكون قد

١٩ - إن حق القصد المتصور عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية مترك لحكمة الجنائيات تستعمل متى رأت تلك دون أن تزم بإجالة طلبات الحصول في هذا الشأن .

(ج ١٩/١٠٠٧ من رقم ١٠٨٥ س ٢٤ ق)

٢٥ - إن اللغة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥ الخاص بالمتفردين والحقبة فهم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه ، يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القوانين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتفردين والحقبة فهم والقوانين الأخرى ، وكذلك تلغى جميع إقتضات القدر والاعتناء التي سلبت تحت ظل ذلك القانون ، ومع هذا فإن اقتضائاً في لا تزال مطبوعة أمام الحاكم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل ملزمة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، وقد دلت على أن اقتضائاً التي تبق ملزمة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ في وحدها المرفوعة بالنقض أمام الحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور . وما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأييد من التأييد العمومية بقضايا محكمة ، بل لا بد من إعلان المتهم بالخصومة العينة ، قبل المحاكمة لا تكون غلظة إذا هي قالت إن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح أن تسرى على الدعوى التي لم يسلم المتهم فيها بالخصومة إلا بعد العمل بالمرسوم الجديد .

(ج ١٨/١٨٨٧ من رقم ١٨٥٠ س ١٦ ق)

٢٦ - متى كان المتهم قد أسجل حضوراً إلى محكمة الجنائيات بجهة جنسية مرفوعة جنائية فإن هذه المحكمة تكون قد أصحلت فعلاً بالدعوى ، ولا يكون هناك على إذا ما أضح أن الواقعة المنسوبة إليه هي جنائية أن يقرر باطالة الأوراق إلى التأييد ، بل يكون طلياً أن يحق في نظر الدعوى بما لها من الصلة بغيرها بالاضمان . فلذا في أعطت قرارات إعادة الأوراق إلى التأييد وأرسل المتهم بعد ذلك إليها من طلي الأمانة عالياً بقرار لاحق ، فإن حسناً لا يؤثر في سلامة الاجراءات القريبة على قرار طلي الأمانة الأولي صدر حضوراً في حقه ، لأن كل ما يطلبه القانون في اللادين ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات و ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات أنه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنائيات ولم يكن قد حضر أمام طلي الأمانة

اقتضت بعضى لفظة وتضمن قبول العلم وتضمن الحكم وبراءة المعلن .

(جريدة ١٩٤٨/٧/١٤ طين رقم ٣٢٠ سنة ١٩٤٨ ق)

٢٥ - إن الدعوى الجنائية في مواد المجمع تقتضى طبقاً للقاعدة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بعضى ثلاث سنين ، وتتعلق هذه لفظة بإجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، على ألا تطول المدة المقررة لاقتضاء الدعوى بسبب الانقطاع لا أكثر من نصفها ، وذلك طبقاً للفترة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون ، فلما كان قد اقتضى من تاريخ المالحث إلى تاريخ نشر القانون في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جملة موصداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما كان من فصوصه أصح الحكم عليهم مدة تزيد على أربع سنوات ونصف ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد اقتضت بعضى لفظة .

(جريدة ١٩٥١/٧/٢٢ طين رقم ٣٢٠ سنة ١٩٥١ ق)

٢٦ - إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف منذ نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة التمييز على جملة موصداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح الحكم عليهم من فصوصه ، فتكون الدعوى العمومية قد اقتضت قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا على تطبيق شئ من أحكامها طبقاً لمحاسن ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

(جريدة ١٩٥١/٧/١١ طين رقم ١٣٥ سنة ١٩٥١ ق)

٢٧ - إن الدعوى الجنائية تقتضى في مواد المجمع بعضى ثلاث سنين ، والمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية (قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢) تجوز في قهرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لاقتضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لا أكثر من نصفها . ولما فن كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعة بأنها في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٤ استحصلت صفداً حوزوا مع طلبها بتزويده بأن قدمت قبل صدور بأمرية محكمة المصورة المخطئة ، وكان الحكم المصرون فيه قد طان الطاعة بجهة استيصال عقد التنازل المزمور استناداً إلى أنها تمسكت بجهة هذا العقد حتى تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وأن جريمة الاستيصال استمرت إلى هذا التاريخ - متى كان ذلك -

فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت ، إذ ما كان يجوز لها أن تستد إلى الطاعة استناداً آخر غير ذلك الاستيصال الذى رفعت به الدعوى ، وجرت المحاكمة عليه أمام محكمة أول درجة ، وتكون الدعوى العمومية قد اقتضت بعضى لفظة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة التمييز على أن يلحق في قانون الإجراءات الجنائية بالقبة إلى ما هو أصح الحكم عليهم من فصوصه ، ويكون من الملتزم تقضى الحكم الصادر بالأداة والقضاء ببراءة الطاعة .

(جريدة ١٩٥١/٧/٢٢ طين رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥١ ق)

٢٨ - إذا كانت المدة التى يحكم المعلن من أجلها قد حلت في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد اقتضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف منة فإن الدعوى العمومية لم تقضى .

(جريدة ١٩٥١/٧/٢٢ طين رقم ٥٢ سنة ١٩٥١ ق)

٢٩ - إذا كانت المدة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تصح على اقتضاء الدعوى العمومية في مواد المجمع بعضى ثلاث سنين ما لم ينس القانون على خلاف ذلك وكانت الفترة الأخيرة من المدة ١٧ من هذا القانون تقتضى بأنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لاقتضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لا أكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمقتضى في البند ٩٥ من الوفاق المصرة الصادر في ذلك اليوم قضى بإحالة قريتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منها على ألا تبدأ لفظة المشار إليها في الفترة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالقبة الجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التى دين المعلنون بقتلها قد وقعت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ ولما حين صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنوات ونصف للتصريح عليها في المدينين ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لاقتضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع ، ولما كان المعلنون لم يكتسبوا صفداً باقتضاء الدعوى العمومية لا يقتضى قانون تحقيق الجنائيات الذى وقتت الجريمة في طه ولا يقتضى

المصدر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ التي نص على احتساب مدة الاقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالقبلة الى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة العموى - ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها - قد حلت تطبيقاً مرة أخرى بالرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بأعداد الحال الى ما كان يستثنى قانون تحقيق الجنائية ، فإن العموى العموية بالقبلة الى تلك الواقعة لا تكون قد انتقضت .

(جدة ١٢٨٠/١٠ طن رقم ٢٢١٤ سنة ٢٤ ق)

٣١ - إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم لانتضاء العموى العموية بمعنى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابياً بصدور اختصاص محكمة المفتح بنظر العموى لتكون واقعة جنائية على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة ، على الرغم من صدور الحكم فيها ببراءة المتهم لكونها جنائية ومنها كانت حقيقة الواقعة من أمورها ، تعتبر جنسية ما دامت قد قسمت لمحكمة المفتح بوصف كونها جنسية ، فهذا الحكم يكون له أيضاً من مآهين: الأول أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنائيات للفصل فيها قد قضى في موضوعها بالبراءة ، وهذا ما لا يبرر حصول من محكمة المفتح . ثانياً أن العموى العموية في مواد الجنائيات لا يمتنع الحق في إقضاؤها إلا بمعنى عشر سنين بمقتضى المادة ٣٧٩ من قانون تحقيق الجنائيات . ووصف الواقعة خطأ في بادئ الأمر بأنها جنسية ليس من شأنه أن يخرج من حقيقة أمرها ، فلما كانت حقيقة الواقعة لا زالت مطعنة لأن محكمة المفتح انتصرت الواقعة غيابياً وبمحكمة الجنائيات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فإن القول بفصل بأنها جنسية لانتضاء بمعنى ثلاث سنين أو جنائية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من انحصار خاصية الاختصاص بالفصل في الموضوع حسب ما تبين لها عند نظر جنسية كانت في حقيقتها أو جنائية .

(جدة ١٢٨٠/١٠ طن رقم ٢٢٠١ سنة ١٦ ق)

٣٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه : في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين القاتنين ، قد نص في المادة ٣٩٤ على أن : « لا يمتنع الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في جنائيات بعضى المدعى

قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الاقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالقبلة الى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة العموى . ولما كانت المادة التي مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ حين الحكم في العموى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفاً ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حلت تطبيقاً مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال الى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات وهذا القانون أيضاً قد صدر قبل انتضاء الواقعة والتصفى للمادة فيها ، فإن العموى العموية بالقبلة الى تلك الواقعة لا تكون قد انتقضت .

(جدة ١٢٨٠/١٠ طن رقم ٢٠٦٠ سنة ٣٢ ق)

٣٥ - لما كانت المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على اختصاص العموى العموية في مواد المفتح بمعنى ثلاث سنوات ما لم ينص لقانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانتضاء العموى الجنائية بسبب الاقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص بإعادة ترتيب الالفئة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص في الفقرة الأولى منها على أنها الفئة الأولى إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالف الذكر بالقبلة الى الجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ولما كانت الواقعة التي وقعت بها العموى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ولما حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربعمائة سنين والتصفى المخصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة ، ولما كانت العموى العموية لم تنقض بمقتضى المادة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات التي وقعت العربية في ذلك ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١

قواعد القتام تسمى ونقاسا لروح الجريمة التي
تقرره المحكمة .

(جلد ١٧٧/١٧٧ ص ٢٠٠ من رقم ٢٥٠)

٣٦ - إن نصوص القانون الخاصة بالقسام تتعلق
بالنظام العام لأنها تستهدف الصلحة العامة لاصلاح
شخصية القتم ، مما يستوجب احمال سكرها على الجرائم
السابقة على تاريخ صدورهما وإن كان في ذلك تسوية
لركزه ، مادام أنه لم يصد في الدعوى حكم نهائي .

(جلد ١٧٧/١٧٧ ص ٢١١٢ من رقم ٢٤٤)

٣٧ - إن الفاعل يخطو الدعوى السومية بمعنى
الفة هو من الفرع المسقة بالنظام العام التي ينشئ
لدى محكمة الموضوع في أي وقت وبأي وجه .

(جلد ١٧٧/١٧٧ ص ١٧٨ من رقم ٣٠٠)

٣٨ - الفاعل بالقسام هو من الفرع التي تنشئ
بالنظام العام .

(جلد ١٧٧/١٧٧ ص ٢٠٠ من رقم ٢٥٠)

٣٩ - إذا طلع لدى المحكمة الاستئنافية بقوط
الحق في إقامة الدعوى السومية لخص أكثر من
ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة القائمة هي من أجلها ،
ولم تحصل المحكمة في هذا المفع ، بل أيدت الحكم
الاستئنائي القاضي بالادانة أخذا بأحكام غير المذكور
فيها تاريخ الواقعة ، تبين قض سكرها .

(جلد ١٧٧/١٧٧ ص ٢١٢ من رقم ٣٠٠)

٤٠ - إذا أيدت المحكمة أن جرمين التزوير
والاستيلاء وقتا في سنة ١٩٧٧ وأن الدعوى السومية
وقعت بشأنها في سنة ١٩٣٧ ولم يبين تاريخ البدء في
التحقيق الجنائي لمرة ما إذا كانت اللة المسقة لرفع
الدعوى قد مضت أم لا فهذا قص في البيان يجب
للمحكمة ويرجع تقضه .

(جلد ١٧٧/١٧٧ ص ٢٠٤ من رقم ٢٤٤)

٤١ - الجريمة تنحرف في باب القسام وحفظات
بتسا غير قابلة للجزء لا في حكم تحديد مبدأ القتام
ولا في حكم ما ينشع هذا القتام من إجراءات ولهذا
كل من بدأ قتام الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه
فاعلا الأعمال بسند الحق التحقيق لوجوبها في جميع
مرتكبيها فاعلين ومفتركين ، وكذلك كان أي إجراء
يوقف الدعوى السومية بد نوسا يعتبر قاطعا لمل
القسام ولو كان هذا الإجراء ملأا بسن التحقيق ولو
بمجهول منهم . وهنا هو الفاعل الذي ترمح به للمادة
٢٨٠ من قانون تحقيق الجرائم في نصها على أن

وإنما تنسب الققرة المفكر ما ويصح الحكم بها
بقوطها . - وض في المادة ٢٩٤ على أنه : إذا حضر
المحكم في جبهة أو قض عليه قبل سقوط الققرة
بعض اللة بطل حيا الحكم السابق صدوره ، سواء
فيما يخص بالققرة أو بالتخصيات ويبدأ نظر الدعوى
أمام المحكمة . - ونصت الققرة الأولى من المادة ٢٢٨
من هذا القانون على أنه : " تنسب الققرة المفكر بما
في جناة بعض حشرين من ميلادية إلا عشرة الإعدام
فأما تنسب بعض ثلاثين سنة . " وواضح من هذه
التصوص أنه ما دامت الدعوى قد وقعت أمام محكمة
الجنايات عن واقعة يتريها القانون جناة فان الحكم
الذي يصد فيها غايما ، يجب أن يتضمن اللة السقوط
للققرة الققرة في مواد الجنايات وهي مشرونة ،
وذلك بنس القطر عما إذا كانت الققرة القضي بما
هي عقوبة جناة أو عقوبة جنه . وإن كان كانت
الدعوى السومية قد وقعت على المظنون حدها لارتكابها
جناة اشتراف في تزوير وثائق ومبيمين وقضت محكمة
الجنايات غايما بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بماتبتها
بالمجلس مع النقل لفة من أشهر ، ولما قض عليها
أيدت أحكامها قضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من
ديسمبر سنة ١٩٥٢ باقتضاء الدعوى السومية لسقوطها
بعض اللة - فمن كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد عاقف
القانون .

(جلد ١٦٠٣/١٦٠٣ ص ٨٠٢ من رقم ٢٢٣)

٤٢ - إذا كان الثابت من التخصيات ووصف
الزمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي جناة مصائب عليها
طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يتور منصفه
عنه الجريمة إنشائها إلى محكمة المنيح الحكم فيها على
أساس عقوبة المنحة بل تظل مفتحة قائمة وتسمى على
سقوطها واقتضاء الدعوى السومية فيها اللة الققرة
باقتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر
سنين من يوم وقوع الجريمة .

(جلد ١٦٠٣/١٦٠٣ ص ٢٢٠ من رقم ٢٢١)

٤٣ - إن قواعد القتام خاصة لا تقرر المحكمة
عن بيان نوع الجريمة .

(جلد ١٦٠٣/١٦٠٣ ص ٣٠٤ من رقم ٢٥٠)

٤٤ - البقرة في تكيف الواقعة بأنها جناة أو
جنه هي بالمصرف القانوني الذي تنتمي إليه المحكمة
التي نظرت الدعوى دون قيد بكونها الدعوى التي وقعت
به تلك الدعوى أو براه الاتهام ويثبت على ذلك أن

قد استوجب فيه إلا بعد انتهاء الثلاث السنوات
فصل .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ٢١٣٢ سنة ٨ ق)

٤٤ - من المقرر قانوناً أن الجزية تعتبر في باب العقاب وحده قائمة بنفسها غير قابلة للتبرع ولا في حكم تعيين مبدأ اللذة ولا في حكم ما يطعها من الإجراءات . وإذن فإن أي إجراء يوقف الدعوى العمومية يقطع العقاب بالقية لكل المتهم حتى المجهول منهم ، ولو لم يكن متخذاً حذم جميعاً .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ١٤ سنة ١٤ ق)

٤٥ - التحقيق القضائي يقطع عقاباً بالقية إلى كل من يتم في الدعوى . فإذا كانت النيابة قد سألت الجنى عليه في دعوى التزوير ، فهذا التحقيق يقطع اللذة بالقية إلى التهم ولو لم يكن قد سئل فيه .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ١٣٠ سنة ١٧ ق)

٤٦ - إذا كان لم يحضر بين يوم وقوع الواقعة وبين الحكم قضايا الصادر على التهم ذميلة المتفقرة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، كما لم يحضر حله للغة بين هذا الحكم والحكم الصادر في مصادرة التهم ، ولا بين الحكم الصادر في المصادرة وبين الحكم القاضي ببراءة استناداً إلى قوله بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية قبل بضيء المدة ، فإن هذا الحكم يكون مختلاً . إذ أن جميع إجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها بمعنى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات انقضاء اللذة بالقية إلى جميع المتهمين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات ، والحكم الجنائي هو من قبل تلك الإجراءات ، وإذن للدعوى العمومية في هذه الصورة لا تكون قد أفضى الحق في إقامتها .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ٣٩ سنة ١٨ ق)

٤٧ - إن المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقضاء اللذة للقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالقية إلى جميع الأشخاص المتهمين في الجزية ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ٣٤ سنة ١٨ ق)

٤٨ - إن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتبني الأشخاص للجزية التي كان قد انقطع التحقيق فيها ، يعتبر قطعاً للعقاب بالقية لما سمي في ذلك هذا الإجراء عاملاً يضيء

إجراءات التحقيق يترتب عليها انقضاء اللذة للقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالقية لجميع الأشخاص من دخل منهم في هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها . وإذن فالحكم الذي يعتبر الحكم الجنائي الذي صدر على منتهمل هو آخر إجراءات الإجراءات التحقيق بالقية له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زبل له منهم مع في القضية حيناً من وقع استئناف عن الحكم الصادر حده هو ووقع قض من الحكم الاستئنافي ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم تلك التهم للملأب من الإجراءات التي يترتب عليها انقضاء عقاباً الدعوى العمومية بالقية له ذلك الحكم يعتبر عقاباً وصحياً فحده لأن المصح قانوناً هو وجوب اختيار ما رفته التهم الذي لم يجرى من طعون وما صدر حده من أحكام قطعاً للغة بالقية التهم الملأب أيضاً واختار إجراءات تسليم التهم للملأب فاطمة العقاب أيضاً لأن هذه الإجراءات ليست في الواقع إلا أوامر صادرة بخطط هذا التهم حذره ما لا يجرى شبهة في كونها من إجراءات التنبط التي تنولها سلطة التحقيق .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ٣٣١ سنة ١٤ ق)

٤٩ - إجراءات التحقيق التي تعتبر إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات وتضمن على أنها ملزمة لسقوط الدعوى العمومية إنما هي الإجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أي من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تقدم من ذلك من مأموري الضبطية القضائية بمعنى أمر منها ثابت بالكتابة حين فيه . ولو بطريق الإعجاز - للملأب التي يكلف مسؤولاً للمأمورين بتحقيقها .

(جدة ١١٢٨/١١/٦٤ من رقم ٩١٠ سنة ١٧ ق)

٥٠ - إجراءات التحقيق تطلع المدة للقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالقية لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الإجراءات . والبررة في ذلك هي بكل ما يبعد ذكرى الجزية ويرد معلماً يقتضى فيه ما يضمن بطرف وقوعها وما يضمن بضمض كل من سافر في ارتكابها . فإذا حكم مدنياً ورد وطلأن القعد الذي لتسليم التهم وأمر في دعوى مدنية ثم تولت النيابة العمومية تحقيق الواقعة قبل أن تنقض من تاريخ حكم الرد وطلأن الثلاث السنوات التي حدها القانون لسقوط الدعوى العمومية فهذا التحقيق يقطع سريته للعقاب بالقية التهم المذكورة ولو لم يكن

الذى صدر حسده ، ومقتله صدور الحكم القيان
الاستئناف وإعلان التهم بهذا الحكم ثم سلطته فيه ثم
تبعين جليلات نظرات المراجعة وحضور التهم
هذه الجلسات وسؤاله أمام المحكمة من التهمة ، لحكمها
بذلك يكون نصرا متينا قسده .
(جدة ١٤٠١/١٤٠٢ من رقم ٣٣٦ إلى ١٧ ق)

الفرع الثاني

بالتنازل

٥٢ - إن المادة ٣ من قانون الإجراءات
الجناية تنص على أنه ، لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية
إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه
أو من وكيله الخاص إلى النيابة أو إلى أحد مدعى الضبط
المتقاضى ، في جرائم معينة تنص عليها في هذه المادة منها
جريمة السب والقذف ، وتضمن المادة العاشرة من هذا
القانون على أن « من قدم شكوى أن يتنازل عنها في
أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي » ، وأن
الدعوى الجنائية تنقض بالتنازل وأن « التنازل بالنسبة
لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين » ، لا كان ذلك
وكان الثابت بسبب الجريمة أن للمجني بالحق المدعى
تأثرا من اتهام التهمة التي كانت تصدر عن المحكمة
المباشرة قد رفض عليها مع الطعن من أجل تهمه السب
والقذف ، فإن من معنى ذلك اعتماد أثر هذا التنازل
وهو صريح غير مفيد إلى الطعن بحكم القانون أسرة
بالتهمة الثانية - لا كان السب في هذا التنازل - ما يلقى
عليه اعتماد الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين .
فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن بقوله إن
التنازل لا يمتنع لأنه لم يكن متبعا على أصل الحق في إقامة
إثبات الدعوى ولم يكن متضمنا حتى الضبط ، فانه يكون
قد أخطأ لمخالفة صريح حكم القانون بما يوجب معه قسده .
(جدة ١٤٠١/١٤٠٢ من رقم ٣٣٦ إلى ٣٣ ق)

٥٣ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في
المادة ١٠ من كل حق مقدم الشكوى أو الطلب في
التنازل منه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم
نهائي ، قد جعل أثر هذا التنازل متبعا على الدعوى
الجناية وحدها ، ولا يمنع ذلك من أمارة ضرر من
البرية أن يطالب بتجريس هذا الضرر أمام المحكمة
الدنية .

(جدة ١٣٩٤/١٣٩٥ من رقم ١٣١٠ إلى ٢٤ ق)

٥٤ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من

للمتهم دون التبع الآخر ، وليس من الضروري أن
يصحوب التهم حتى تتطوع منه التنازل في حقه .

(جدة ١٣٩٥/١٤٠٠ من رقم ٢٤٣٧ إلى ٢٤ ق)

٥٥ - إذا طلب إلى النيابة أن تحقق في سبب
مقول بسبب دعوى من مجبور عليه الكف ، مما تضمنه
من فوائد خاصة فقلت ولم يرد في تحقيقها على لسان
المتهم شيء من وثائق التواء القريبة المطلوب تحقيقها
وأما وردت وتاتم فصبنا منها إلى التمسك بالسبب
وشريك له ، ثم حفظت النيابة الشكوى على اعتبار أنه
لم يقدم فيه دليل على حصول اتفاق على فوائد دورية .
ولا عارض التحقيق على النائب العلم أمر بالتنازل الحفظ
لأن أحوال التهم في التحقيق تضمنت وتاتم فصب لم
يوفر تحقيقا لحصل في ذلك تحقيق ، فلا ذلك في أن
التحقق الأول يتطوع المادة المقررة في القانون لتتوط
الحق في إقامة الدعوى العمومية من جريمة السب
الحق بالسنوات . ولا يؤثر في ذلك أن هذا التحقيق
كان لاثبات جريمة أخرى من تاتم فوائد دورية لأن
مثال الأمر في ذلك هو ما دار عليه التحقيق وتاوله
بالفصل .

(جدة ١٣٩٤/١٣٩٥ من رقم ٣٣٦ إلى ٣٣ ق)

٥٦ - الحكم الإيجابي القيان الذى يصدر قبل
مضى ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب التهم لجريمة
الجنحة ، وإعلان التهم في مواجهة النيابة بالمحضور أمام
محكمة الدورية الأولى نظرا للمراجعة المرفوعة منه عن
الحكم المذكور إعلاما مستوفيا الأوضاع الشكلية المقررة
للاعلانات ، وكذلك إعلان النيابة بالمحضور أمام
المحكمة الاستئنافية ولو حصل نفاذ يوم واحد لكل
أولئك يتطوع المادة المقررة لسقوط الحق في إقامة
الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

(جدة ١٣٩٥/١٣٩٦ من رقم ٣٣٦ إلى ٣٥ ق)

٥٧ - إنه لا كانت إجراءات التحقيق يترتب
عليها بمتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات
إيقاف المادة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى
العمومية ، وكانت هذه الإجراءات تفصل بالطلعة
استجواب التهم وسؤال الشهود ، سواء في التحقيقات
الابتدائية أو أمام المحكمة ، وتكليفه بالمحضور ،
والأحكام التنازلية التي تصدر عليه ، وإعلانه هذه
الأحكام ، فإنه إذا قضت المحكمة باتخاذ الدعوى
العمومية بمعنى لغة حالية مبدأ لسقوط من تاريخ
المطالبة التي رفضت من التهم في الحكم الإيجابي القيان

عليه حول البيع القائمة الدعوى على التهم بصفة مشلوشية .

(جدة ١٤٢٦/١٢/٣٢ ط ١٢٢٦ رقم ١٧٤٠ ق)

٥٨ - إذا كان الدفاع عن التهم باقتضاف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المختص في أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذي يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التي كانت الوزير المتطوف في حقه عضواً فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المختص إما يفصل في التهم الموجهة إلى الوزراء فيديهم أو يبرئهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فإنها تتحقق بماتل نسبت إلى المتطوف في حقه تخصص محكمة الجنايات بفصل فيها ولما قيل ذلك أن تتحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون في هذا أدنى مساس بحق المجلس المختص في النظر لها بقدم اليه من أدلة الإثبات على التهم التي تطرح عليه ، فلا تقرب على المحكمة في ذلك .

(جدة ١٣٨٧/٥/٢١ ط ١٨٤٠ رقم ١٧٤٠ ق)

الفصل الرابع

مسائل متفرقة

٥٩ - إن البرية لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها . وإذ أن تلك المحكمة إذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وسكنت بالإدانة في الدعوى الأخرى فإنها لا تكون قد أعطت .

(جدة ١٣٨٢/٢/١٠ ط ١٣٨٢ رقم ٨٢١ سنة ٢٢ ق)

المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن دلتهم قد تمسكوى أو طلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتناول منها في أي وقت إلى أن يحد في الدعوى حكم ثانوي يقتضي الدعوى العمومية بالنزاع ، لم يرسم طريقاً لهذا التناول فيعزى أن يتروك الحاكم كتابة أو شفها ، كما يسعى أن يكون صريحاً أو ضيقاً يتم منه تصرف يحد من صاحب التمسكوى ويشيد في غير شية ، أم أعرض من شكواه .

(جدة ١٣٨١/١٢/٢١ ط ١٣٨٠ رقم ١٧٤٠ ق)

٥٥ - إن تقدير التناول من المسائل الوقفية التي تشمل فيها محكمة الموقوف بغير مقب من كانت التقنيات التي أسست عليها أصول التناول أو عدم حوله توصي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

(جدة ١٣٨٤/١٢/٢١ ط ١٣٨٠ رقم ١٧٤٠ ق)

الفرع الثالث

بالوقفة

٥٦ - إذا كان المعلن قد توفي بعد تقريره المعلن من الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالكتابة إليه لوفاه .

(جدة ١٣٨٠/١٠/١ ط ١٣٨٠ رقم ٩٩٣ سنة ٢٠ ق)

الفصل الثالث

رقم ١

٥٧ - اقتضى في المواد الجنائية غير مكلف بالتنازل حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الجزائية التي يوجب عليها قانون ذلك فيها . وإذ أن قيس عليه أن يتفصل في الدعوى العمومية إلى أن يقتضي من المحكمة المدنية في النزاع هاتم بين التهم وبين الجنى

المحكمة تكون ملزمة بأن تفتنى في الدعوى على مقتضى الحلف . ولا يجوز لقائم بعد ذلك أن يحدد التراجع أو تكتا على أية أخرى لإثباته أو لإثبات كذب العين . لأن سلوكه هذا الطريق الذي اختاره من طرق الإثبات ويقرر خصمه ما مرجه عليه إنما هو بمثابة صلح انتقد بين الطرفين على أن تكون دعوى لقائم طبقاً لصحة ما على العين المروجة على الدين . وذلك في مقابل تنازله عن كل دليل آخر يكون لديه . ومن ثم فلا تقبل من اللذان دعواه التي يرفعا سواء لإثبات كذب العين أو المطالبة بخصوص من المحدث فيها ، وإذا كانت الدعوى السوية لا ترفع من المدعى للدين إلا إذا كانت دعواه للدين متبوعة بدين الدعوى المباشرة التي يرفعا اللذان المطالبة بخصوص من الكسب في الدين المذكورة لا تكون مقبولة .

(جدة ١٣٨١/١٧ من رقم ١٢ سنة ١٢٧٤ ق)

٦ - إن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالمخوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها للقرينة على الضرر الذي ينعى أنه لحقه من الجريمة لا تنقذ المحصنة بتهمة ودين التهم وهو المدعى عليه فيها إلا عن طريق تكليفه بالمخضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً ، وما لم تنقذ المحصنة بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالمخوق المدنية بالجلسة . وذلك لأن القانون أيضاً إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من العماد القرينة فقط .

(جدة ١٣٨٠/١١ من رقم ١١٧٧ سنة ١٢٧٤ ق)

٧ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقرض في لجنة الاتحاد على الإفراض بالرفا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام الحاكم الجنائية أو أن يسعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة . سواء كان قرينه واحداً أو أكثر . لأن القانون لا يجلب على الإفراض لذاته وإنما يلقب على الاتحاد على الإفراض ، وهو وصف منوى قائم ببلات الموصوف يستعمل مطلقاً أن يسعى بأحد سببين . أما الضرر الذي يصيب المقرضين فلا يتأ إلا عن عليه الإفراض المدنية ، وهو ينصر في قيمة ما يفسده كل منهم زائداً على قضاة القانونية لا أكثر . ولا نقل . والدعوى في إثباتها دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذ المقرض بهير وجهه من

بالمخضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالمخوق المدنية ، وذلك دون أن يترتب أن يفتنى تلك الأمانة أي تحقيق أو شكوى .

(جدة ١٣٧٧/١٧ من رقم ١١٦ سنة ١٣٧٤ ق)

٨ - إنه لا يمكن رفع الدعوى مباشرة على التهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالمخضور من قبل أحد أعضاء النيابة السوية أو من قبل المدعى بالمخوق المدنية - كما تقتضى به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات - كان من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالمخضور صحيحة كما يترتب عليها أثرها القانوني وهو أصل المحكمة بالدعوى . ولا كان التهم لم يصرح وكان من يملأ أصلاً ، أو كان إعلاؤه بالجلسة فلا يمتنع لمحكمة أن تعرض الدعوى ، فإن من فعلت كان حكمها باطلاً .

ولما كان التهم لم يصرح في الحكم التفتيشي الإبتدائي الذي شاع هذا البطلان ، فإنه يجب أن يمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وفي هذه الحالة لا يجوز طعنه بالمحكمة ، إذا ثبتت صحة الطعن ، أن تصدى للمخوض الدعوى وقمّل فيه على اعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد استندت سلطانها فيه بالحكم التفتيشي الصادر منها ، إذ عمل هذا أن تكون محكمة الدرجة الأولى خصمة بغير الدعوى وأنت تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح ، بل يجب عليها - أي المحكمة الاستئنافية - أن تقرر حكمها على قضاء بطلان الحكم التفتيشي .

وإذاً ولما كان التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الإبتدائي الصادر عليه فيايبا لعدم إعلاؤه بالمخضور فصبحت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على مسأله الطعن وتتمه ، ولها تكون قد أخطأت .

(جدة ١٣٧٧/١٠ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٧٤ ق)

٩ - إن خلف العين بالانفاس تطبيقاً لقاعدة ١٩٤ من القانون التجليري إنما يشرح لمصلحة اللذان في الورقة لشكة القرينة القانونية على حصول الرقة المستندة من متى خمس سنوات على اليوم التالي لحلول ميعاد دفع الأرواق التجليرية . فلما نكل المدعي عن الحلف متطلب هذه القرينة . ولأن القانون هو الذي يوجه هذه العين أو لا يوجهها حسب مقتضىه . وليس المحكمة من تفحص - قبل أن ترجعها مطلقاً ومجها دون طلبة للخدمة مدنية - قبل هذا العرض وحلف - فإن

وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية وعيكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة، ولا يجوز دفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة.

(جبله ١٨٤/١/١٠ ملن رقم ١٢ س ١٥ ق)

٨ - إنه لما كان القانون قد غرول للمضى بالحقوق المدنية في مواد اللقاقات والجنح أن يرفع دعوا إلى المحكمة المختصة بتكليف المقيم مباشرة بالحضور أمامها (المادة ٥٧ تحقيق جنابات) فتترك بذلك الدعوى السومية فتصل فيها المحكمة هي والدعوى المدنية، ولما كان التكليف بالحضور أساس اتصال المحكمة بالدعوى ولما كان ذلك كان من المصير على المحكمة أن تفصل في الدعوى على أساس الواقع للجنة بركة التكليف بالحضور دون اعتماد بالوصف الذي تصفها به النيابة السومية.

(جبله ١٨٤/١/١٠ ملن رقم ١٦ س ١٤ ق)

٩ - إذن حق دفع الدعوى بالطريق المباشر قد شره القانون لمن يلقى حصول ضرره له من جهة أو

علاقة رغمًا من قرار النيابة السومية بحفظ الدعوى السومية حتى سلك هذا الطريق أصبح واجبًا على المحكمة التي ترفع إليها بالطريق القانوني أن تقول كلمتها في الدعوى حسب ما بين لها من منظرها، فلما كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص بقيام شبهة الجنائية كان هذا صحيحًا في القانون إذ أن عرديفام هذه الشبهة ليسها يوجب التفتاد بعدم اختصاصها بنظر النظر من حال الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنابات والكشف عن حقيقة التكليف القانوني لها. ولذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنبج بعدم الاختصاص قد صار نهائيًا وبقيت النيابة السومية إلى قضى الإطلا فأسلما إلى محكمة الجنابات فإنه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتصل فيها حسب ما تبين من حقيقتها إما باعتبارها جهة قضائية في موضوع أو قضائية بعدم قبولها إن اتضح لها أن الواقعة جنائية لعدم جواز رفع دعوى الجنابة بهذا الطريق. أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بمضطها فلذلك خطأ في تطبيق القانون.

(جبله ١٨٤/١/١٠ ملن رقم ١٧٩ س ٢٠ ق)

دعوي مدنية

رقم المادة

الفصل الأول: اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق للدق وعمل المضي بالحقوق المدنية أمامها	٨٥ - ١
الفصل الثاني: إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية	٨٦ - ٩٢
الفصل الثالث: للمستولة من الأعمال الشخصية	٩٣ - ١٢١
الفرع الأول: عناصرها	١٢٢ - ١٥٤
الفرع الثاني: التضامن فيها	١٥٥ - ١٩٣
الفصل الرابع: للمستولة عن عمل الغير	١٩٤ - ٢١٦
الفصل الخامس: مسؤولية صاحب البناء	٢١٧ - ٢١٨
الفصل السادس: اشتراك الضرور في الخطأ	٢١٩ - ٢٢٣
الفصل السابع: أساس دعوى المستولة وإنعدام سلة المحكمة في تنجيه	٢٢٤ - ٢٢٥
الفصل الثامن: تقدير التعويض	٢٢٦ - ٢٤١
الفصل التاسع: مسائل منوعة	٢٤٢ - ٢٥٧

الفصل الاول

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني وتدخل الدعوى بملحق الدعوى الجنائية

- شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية وتطبيقه - ١ - ٣٦
- إلهة الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية بمنع من الالتجاء إلى المحكمة الجنائية - ٣٧ - ٤٢
- شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التوضيحات - ٤٣ - ٤٧
- سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى المدنية - ٤٨ - ٥٤
- سقوط الدعوى المدنية بضيق المدة لا يمنع المحكمة من الفصل في الدعوى المدنية التي لم تنقطع - ٥٥
- وجوب تحديث الحكم عن التوضيحات وبيان الأسباب التي استند إليها فيما قضى به فيها - في حالة الحكم بالبراءة لعدم وجود نص يوجب على الواقعة - ٥٦ و ٥٧
- براءة المتهم من تهمة البلاغ الكذب ثبوت علو فيه يوجب على المحكمة إذا رأت رفض الدعوى المدنية أن تورد أسباباً خاصة لهذا الرفض - ٥٨ - ٦٠
- جواز رفع الرسمى عن القاصر دعوى التوضيحات بدون إذن خلع من المجلس النيابي - ٦١
- حق الموقوف من الجريمة في الادعاء مدنياً في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى يتم الرقابة - ٦٢
- عدم جواز تدخل الموقوف عن الحقوق المدنية إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة - ٦٣
- وفاة المدعى بالحق المدني قبل الفصل في الدعوى وعدم علم المتهم بوفاة لا يبطئ إجراءات الحكم الصادر في الدعوى - ٦٤
- جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المجهول عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال الرسمى أو القيم عليه في ظل قانون تحقيق الجنابات - ٦٥ - ٦٧
- جواز رفع دعوى التوضيحات على المتهم القاصر دون إدخال وكيل المحامين فيها - ٦٨
- عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر عسفاً في ظل قانون الإجراءات - ٦٩ و ٧٠
- جواز طلب الحائز لسيرة غير مملوكة له بموضعا عن خلف أسماها أثناء قيادته لها ملغاه للمدعى عليه لم يد اعتراضاً على أحقية في طلبه - ٧١
- لكل مدعى من الجريمة ولو لم يكن المدين عليه طلب التوضيحات - ٧٢
- تنازل أحد المدعين بالحق المدني لا يؤثر في الخلع للطلب به متى تمسك به باقي المدعين - ٧٣
- عدم جواز تمسك للمتهم بعدم قبول الدعوى المدنية للرفوعة عليه لروال صفة رافضها (نافي الوقت) - ٧٤
- جواز تمسك للمتهم بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التكلم في الموضوع ولو لم يد في أول جلسة - ٧٥
- جواز تمسك للمتهم بعدم قبول الدعوى المدنية بدسؤاله عن التهمة للسنة إليه - ٧٦
- اختصاص القاضي الجنائي بالفصل في صفة الخصوم - ٧٧
- صفة الحكم بالبراءة والد الدعوى برفع التوضيحات من مال ابنه مادامت قد وجهت إليه الدعوى بصفته ولياً - ٧٨
- رفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية وصفته مديراً للشركة وقضاء للمحكمة بإجراء التهم وحده بالتوضيحات دون التحدث عن الدعوى الموجهة إلى الشركة . قصور - ٧٩
- تدخل للمدعى بالحق المدني ومرافقته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد اختلافاً بحق الدفاع - ٨٠
- عدم اختصاص المحكمة الجنائية في الحكم بالتوضيحات عن وقائع لم يثبت وقوعها من التهم لدى محاكمة - ٨١
- قضاء محكمة الجنب للسأفة بعدم الاختصاص بمنع من الفصل في الدعوى المدنية - ٨٢
- قضاء المحكمة المدنية بعدم الاختصاص لا يمنع من الالتجاء إلى المحكمة الجنائية - ٨٣
- طلب للمدعى رد وبيان ورقة مدعى تزويرها أمام المحكمة المدنية لا يمنعه من الالتجاء إلى المحكمة الجنائية بطلب التوضيحات عن التزوير - ٨٤

موجز القواعد (تابع):

- طلب للدعى تسليمه للفتولات عينا لا يمتنع من الاجتهاد إلى المسكنة الجنائية بطلب التوضيح عن تبديد تلك للفتولات - ٨٥
- (راجع أيضا : اختصاص قاعدتان ١٥ و ١٦ واختلاس أموال أميرة قاعدة ٢٦ وإعانة غلام للبيعة قاعدة ١ وقطع قاعدة ٣٣٣ ورأى فاضل قاعدتان ١٦ و ١٧ وحسن قواعد ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٦٨١)

الفصل الثاني

إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

- الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطقس فيما من حيث الاجراءات والوحدات - ٨٦ - ٨٩
- عدم جواز نقل المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية بقوله إن الأمر ينتج إلى إجراءات وتحقيق تحقيق عنها تعلق الدعوى - ٩٠
- متى يثير الدعى للفن تترك الدعوى - ٩١
- الحكم بالتوضيح دون رد على طلب اللتم اختيار الدعى للفن تترك الدعوى - قصور - ٩٢

الفصل الثالث

المسئولية عن الاعمال الشيطانية

الفرع الاول : عناصرها

- الملة في توضيح الوالد عن قد ولده - ٩٣ و ٩٤
- ثبوت وقوع الخطأ أو الضمير يوجب على من ارتكبه شأن الضرر الناجم عنه ولو كانت فله من الوجبة الجنائية لا تعاقب عليها - ٩٥ و ٩٦
- إيداع اللتم لتسليمه في قتل للجن عليه يتضمن بذلك حصول الضرر لكل من له حقه في المطالبة بالتوضيح عنه - ٩٧
- وجوب ثبوت الضرر الدعى به على وجه اليقين ولو في المستقبل - ٩٨
- مطالبة أخت اللجن عليها بالتوضيح عما أصابها من ضرر نتيجة الاعتداء على أختها وإنكار لثمة لهما العلاقة لا تأثير لها بصح طلب التوضيح إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير أختها في التوضيح - ٩٩
- الترام للفتاير الجديد بتوضيح للفتاير القديم إذا طرده بالقوة - ١٠٠
- وجوب القضاء برضى الدعوى المدنية متى أسست المحكمة حكمها بمرأة اللتم على عدم ثبوت الواقعة - ١٠١
- عدم اختراق وجود علة أو إساءة بالجن عليه لثبوت حقه في التوضيح - ١٠٢
- تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته موضوعي - ١٠٣
- عدم مساهلة اللتم مدنيا من الضرر التي أحدثت الوقت لا يمنع من مسؤليته عن الضرر الأخرى التي يثبت في حقه أخذاً بالقدر للثمن - ١٠٤
- احتمال حصول الضرر لاصح أسلما لطلب التوضيح - ١٠٥
- ثبوت ارتكاب اللتم للجرمة كلف للحكم بالتوضيح لفرضه بغير حاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتوضيح - ١٠٦ - ١١٤
- كفاية إثبات الحكم لدى قضائه بالتوضيح أن التصل الذي وقت به الدعوى على اللتم قد ترتب عليه ضرر للجن عليه - ١١٥
- سلطة محكمة الموضوع في تحديد دعوى التوضيح عن جرمة الزنا - ١١٦
- إختيار أسباب البراءة لعدم ثبوت وقوع الفعل من اللتم أسبابا للحكم برضى الدعوى التوضيح - ١١٧ - ١١٩
- سعة الحكم بالتوضيح إذا اعتبر أن عنصر المصلحة بين اللتم والجن عليه لم يراع فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء
- معاد اللتم لم يتعرض لحضر المصلحة لثني المسؤولية - ١٢٠
- تحديث الحكم بالتوضيح عن وقوع السب وغواقر الضرر كلف لسلابته دون حاجة لذكر إلتقاط السب - ١٢١

الفرع الثاني : التضامن فيها

- متى المسؤولية التضامنية للدنية - ١٢٢ - ١٣٥
- مطابق كل من التهمين على ملووق مع بركات لا يمنع من انتهاء عليهم تضامنين بالتوضي لمخات إردانهم قد اتحدت على ضرب الجنى عليه - ١٣٦
- مسؤولية التهمين بالتوضي مضامين ما دامت إردانهم قد اتحدت في الاعتداء ولو كان اعتداء أحدهما نشأت عنه الوفاة واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إسباب بسيطة - ١٣٧
- متى التضامن في التوضي - ١٣٨
- متى طلب التوضي من التهمين بالتضامن - ١٣٩ - ١٤٢
- تبرئة أحد التهمين لا يمنع من مسالة الآخر عن التوضي كله - ١٤٣
- مسؤولية السارق والمخفي بالتضامن عن توضي الضرر الذي أصاب الجنى عليه - ١٤٤ - ١٤٧
- لا تضامن عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من الحكوم عليهم كاهم أو بعضهم ولو أدنوا بيكم واحد - ١٤٨
- لا تضامن بين الحكوم عليهم إذا لم تعرض للحكمة للتضامن ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بتسوية فيما حكم به مقسما عليهم جميعا - ١٤٩
- يجوز إزام متهم وحده بتوضي كل الضرر الثاني عن ارتكابه جرمية ولو كان غيره قد ارتكباها معه - ١٥٠
- وجوب التضامن في التوضي بين المسؤولين عن العمل الفاسد سواء أكان الخطأ عمديا أو غير عمدي - ١٥١
- لا عمل تضامن التهمين في التوضي عند اختلاف الضرر واستقلال كل منهم بما أحدثه - ١٥٢
- نفي الحكم للمسؤولية التضامنية بين التهمين لعدم توفر سبق الأسرار والقرص دون قضى اصحاب إردانهم على الاحتواء قصور - ١٥٣
- حق الحكوم عليه بالتضامن في الرجوع على زملائه الحكوم عليهم كل يقدر حصة فيما حكم به - ١٥٤

الفصل الرابع

المسؤولية عن عمل الغير

- انتهاء مسؤولية الوالد عن فعل ابنه أثناء وجوده في المدرسة بتأني عن والده وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة - ١٥٥
- متى تخلف مسؤولية الأب عن عمل ابنه - ١٥٦ - ١٥٨
- عدم جواز نفي اللص على الحكم بضم إقراره الوالد بالتضامن عما وقع من ابنه لمادام لم يوجه دعواه إلى الوالد - ١٥٩
- تدبير قيام الوالد بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه به موضوعي - ١٦٠
- أساس مسؤولية المندوم عن خطأ خدمه - ١٦١ و ١٦٢
- انتهاء مسؤولية المندوم بإنهاء مسؤولية الخادم - ١٦٣
- اقتراض الخطأ ابتداء في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل الغير - ١٦٤
- انتهاء مسؤولية ناظر المدرسة إذا كان المحدث قد وقع من التلميذ داخل المدرسة مفاجئة - ١٦٥
- مسؤولية المندوم عن أعمال خدمه يقطع النظر عن إلزامت سواء كان خصصا للخدم أم عن رغبة في خدمة السيد - ١٦٦
- تحقق مسؤولية اليد عن أعمال خدمه ولو كان غير عالم بما وقع لمخات صفة التابع هي التي هيأت له ارتكاب الجريمة ولو لم تقع أثناء الخدمة - ١٦٨
- مسؤولية السيد عن حيث خصم زراحت بفتح السيارة التي تركها كاللها في عهده تانطلقت وأصاب الجنى عليه - ١٦٩
- مسؤولية مالك السيارة عن خطأ سائقه ما لم يثبت عيظه هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولو لاها لا تبطل الضرر - ١٧٠
- مسؤولية القاصر عن توضي الضرر الثاني عن فعل خدمه الذين عينهم له ولي أثناء تأدية أعمالهم لديه - ١٧١ و ١٧٢
- تحقق مسؤولية منتزعة السيارة عن خطأ لخدمه الذي اختاره أثناء قيامه بالأمورية ولو كانت مؤقتة زمن يسير - ١٧٣
- تحقق مسؤولية المندوم عن خطأ خدم له ولو صدر تعيينه من بين خدمه - ١٧٤

وجز القواعد (تابع)

- تنازل للدعي عن عاصمة ورثة المخلد لا يحول دون مطالبة المقوم - ١٧٥
- انقضاء مسؤولية التبرع بانقضاء مسؤولية التاج للجنون - ١٧٦
- انقضاء مسؤولية التبرع متى كان للدعي بالحق الذي قد تحمل مع التهم التاج وهو يعلم أنه يسأل لحساب نفسه وأن عمله خارج عن وظيفة - ١٧٧ و ١٧٨
- مسؤولية مستأجر السيارة عن خطأ القائد الذي اختاره بقيادة السيارة بسرعة وفي حالة لا تصلح معها السبل ولو كان المني عليه مشتركاً مع السائق في السبل الذي استعملت فيه السيارة - ١٧٩
- مسؤولية مالكة الجبله عن أعمال ابنها الناصر ملخصت في التي اختارته لهذا السبل - ١٨٠
- قواعد المسؤولية للتوصيل عليها في القانون الذي في التي تحكم دعوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب فعل الموظفين - ١٨١
- مسؤولية الموظف وعدم دون الحكومة ملصق الخطأ الذي ارتكبه كان بلصق شخصي من انتقام أو تحقير ولو أثناء قيامه بوظيفته وبسببها - ١٨٢
- مسؤولية الحكومة عن خطأ الموظف ما دامت الوظيفة هي التي هيأت له ظروف ارتكابه ولو كان قد ارتكب فعله بامل شخصي خاص به - ١٨٣ و ١٨٤
- مسؤولية السيد عن خطأ تابعه الذي وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفته ما دامت الوظيفة هي التي هيأت له اتيان الخطأ للتسبب للمسؤولية - ١٨٥
- متى كانت مسؤولية الحكومة متى كان الفعل - وقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة ولو لم يكن هذا الفعل داخل في طية الوظيفة التي عهد بها إلى الموظف - ١٨٦
- مسؤولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخفره التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالبنفدية المعلقة إليه للحراسة بها - ١٨٧
- انقضاء مسؤولية وزارة الداخلية عن جرعة خفيها ما دامت قد وقعت خارج منطقة حرسه ولم تكن في حالة تأدية وظيفته ولا بسببها - ١٨٨
- عدم بيان الحكم القاضي بالتعويض علاقة للمسؤول عن الحق للدعي بالدعوى ووجوب مسؤولته المدنية - قصور - ١٨٩ - ١٩٢
- استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة موضوع - ١٩٣
- (راجع أيضاً : أسباب الإلزام وموانع القرب قاعدة ١ وقتل وإصابة خطأ فاعدتان ١٦ و ٦١)

الفصل الخامس

مسؤولية صاحب البيت

- متى تتحقق مسؤولية صاحب البناء - ١٩٤
- إهمال صاحب البناء في صيانة بناه حتى يقطر به إعلاله بوجود خلل فيه يوجب مسؤولته ولو كان النخل راجعاً إلى هيبة في السفل الغير ملحوقه - ١٩٥
- متى اختلط قيام رابطة قانونية بين صاحب البناء والمني عليه إذا قل الأخير نتيجة عدم انقضاء ادراك الاحتياط اللازمة لحماية السكان عند اجراء اصلاحات به - ١٩٦
- عدم إزعاج المكان لطلب الإخلاء الوجه إليهم من مالكه لا يفي عن الخطأ التسبب مسؤولة من الحوادث الناتج من إجراء اصلاحات بالنخل أدت إلى تهديمه - ١٩٧
- (راجع أيضاً : قتل وإصابة خطأ قاعدة ١٥)

الفصل السادس

اشتراك الضرر في الحصة

- انقضاء مسؤولية الجاني متى ثبت أن خطأ المني عليه كان ناقصاً إلى درجة يتلاشى بمائها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر - ١٩٨
- اعتداء كل فريق على الآخر في المنازعات لا يستلزم الحق من يدعى الأمر في طلب التعويض - ١٩٩

موجز القواعد (ب) :

- سلطة قاضي الموضوع في تقدير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ في السبب يقتضي رفض التوضيحات - ٢٠١٢ و ٢٠١٣
- سلطة المحكمة في رفض طلب التوضيحات إذا تبين لها أن طالب التوضيحات هو الذي أخطأ وأن خطأه هو السبب المباشر للضرر الذي لحقه - ٢٠٢ و ٢٠٣
- رفض دعوى التوضيحات في التلف استناداً إلى استغراق المدعى وبذنه باله وإن دون ضمان ملعية هذا العدوان ولا ضرورة - قصور - ٢٠٤
- إشتراك الضرر في الخطأ لا يجعل رفع المسؤولية عن التبر الذي إشتراك منه في حصول الضرر - ٢٠٥
- وجوب مراعاة إشتراك الضرر في الخطأ عند تقدير مبلغ التوضيحات المستحق فلا يحكم له على التبر إلا بالقدر المنسوب لخطأ هذا التبر - ٢٠٦
- عدم التزام الحكم بالبحث عن تقسيم المسؤولية إذا لم يمسك للمسؤول عن الحقوق المدنية بإشتراك المجني عليه مع التهم في الخطأ - ٢٠٧
- جواز الحكم بكل التوضيحات إذا كان متلباً مع الضرر ولو تبين أن الاعتداء بدأ من جانب المجني عليه - ٢٠٨
- انتهاء المسؤولية الاستثنائية إلى مشاركة المدعى بالخطأ لا يمنعها من تأييد التوضيحات لمقام المدعى بالخطأ الذي إنما طلب هذا المبلغ كتوضيحات مؤتمت - ٢٠٩ و ٢١٠
- عدم الجني عليه في الخطأ المسبب للحدث يوجب توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ - ٢١١
- متى يجوز للمتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية الاحتجاج بخطأ الضرر على وإثره - ٢١٢

الفصل السابع

أساس دعوى المسؤولية وانعدام سلطة المحكمة في تغييره

- انعدام سلطة المحكمة من تقاض حسمها في تبرير السبب الذي قلم عليه الدعوى المدنية أصلها - ٢١٣
- التزام المحكمة الاستثنائية الأسس التي أقام عليه الدعوى وانعدام سلطتها في تغيير سبب الدعوى من المسؤولية
- التصدير إلى المسؤولية القانونية الثالثة من عند الوفاة - ٢١٤
- رفض الدعوى المدنية على أساس المسؤولية التصديرية يمنع المحكمة من التقاضي بالتوضيحات على أساس المسؤولية
- التقاضي - ٢١٥
- رفض الدعوى على أساس انعدام المسؤولية التصديرية لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية من رفضها أمام المحاكم المدنية بناء على المسؤولية التقاضي - ٢١٦
- رفع الدعوى المدنية على أساس مساهمة من رفضت عليه عن ضمة الشخص يمنع المحكمة من تقاض حسمها من مساهمة عن فعل تابه - ٢١٧ و ٢١٨
- انتهاء المسؤولية إلى عدم وقوع خطأ من التاج يوجب رفض دعوى التوضيحات للزوجة على مسؤولية التبرع عن الضرر الذي نفا على خطأ تابه - ٢١٩
- (راجع أيضاً : قضاعدان ٢٠٣ و ٤٤٩)

الفصل الثامن

تقدير التوضيحات

- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التوضيحات عن الضرر الذي للأدنى - ٢٢٠ - ٢٢١
- البيرة في التوضيحات هو بالطلبات الحدية لا بما سبق أن قدره الضرر لدى لجنة الإغناء - ٢٢٧
- اعتبار طلب التوضيحات منافية في حالة عدم تخصيص مقدار التوضيحات لكل من المطالبين - ٢٢٨
- استماع تقدير مبلغ جرامة الخطأ الذي ساهم به كل من إشتراك في إحداث الضرر يحملهم مسؤولين بالتساوي عن الضرر الذي تسببوا فيه - ٢٢٩
- إعطاء التوضيحات عن الإساءة مع ربط الناس من أجلها ليس فيه جمع بين توضيحين عن ضرر واحد - ٢٣٠
- عدم جواز الجمع بين الكفارة الاستثنائية للمسؤول عليها في قانون المرافعات رقم ٥ سنة ١٩٢٩ وبين حق الموظف في التوضيحات طبقاً لأحكام القانون المدني - ٢٣١
- سعة الحكم بمبلغ التوضيحات المطالب به بسبب ارتكاب التهم جنائياً تحت العرض والقرعة دون تخصيص إذا انتهت المحكمة إلى أن جنابة حكمة العرض هي التي ثبتت وأن مبلغ التوضيحات غير مبالغ فيه - ٢٣٢

موجز القواعد (تابع) :

- لا شرب على المحكمة إذا قالت في حكمها إنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواساً ملائماً لها لا تستطيع أن تجعله أساساً متى راعت في التقدير جدلة الضرر والمصاريف التي أُنقِصت في علاج الجنى عليه - ٢٢٢
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض بنفسها دون الاستعانة بخير - ٢٢٤
- عدم جواز تأثر التعويض بدرجة خطأ السلوك عنه أو درجة غناه - ٢٢٥
- سلطة محكمة التقاضي في تقدير التعويض عن الضرر متى كان غير محتجج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى - ٢٢٦
- قول المحكم إنه يرى أخذ التهم بالشفعة في توقيع العقوبة زبراً له والحكم للمدعى بكل طلباته لا يبيح إذ أن حديث الزجر لم يجره إلا مناصاً على تقدير العقوبة - ٢٢٧
- قضاء المحكمة الاستئنافية براءة المحكوم عليه بجرمى العنف والبلاغ الكذب من التهمة الثانية وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض دون بيان ما إذا كان هذا التعويض حكوماً به عن العنف وحده قصور - ٢٢٨
- دفع التهم بالجدية جزءاً من البليغ الطالب به المدعى بالحق الذي يوجب على المحكمة أن تقرر حكمها على الباقى بهذا الوفاء - ٢٢٩
- تعديل المحكمة الاستئنافية مبلغ التعويض بالرافعة لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على التهم - ٢٤٠
- (راجع أيضاً : سب و قذف لأعنة ٥٧ وحقن قواعد ٧٧ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٦٢٦ و ٦٨٠)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

- تنازل الوالد عما يثبت له قانوناً من الحق في تعويض الضرر الذي ناله لا يؤثر على حق الورثة للتمتع مباشرة من القانون - ٢٤١
- حق الحكومة بإجبارها مسئولة عن الحقوق المدنية في توجيه دعوى النهب القرعية إلى تابسي التهم في حالة الحكم للمدعى بالتعويض - ٢٤٢
- عدم جواز تمسك المحكوم عليه لأول مرة بألم محكمة التقاضي بعدم أحقية الجنى عليه لرفع الدعوى المدنية - ٢٤٣
- كفاية الشكوك عن المدنية للتهم بإجباره مجرد حصول لا تجبه ضمانتها منهم في عهد الجديد الذي عين فيه بنير علم التكليف - ٢٤٤
- انتقال الحق في التعويض الورثة ما لم يكن الورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو لفته التنازل للتسلط - ٢٤٥ - ٢٤٧
- حق المدعى اللذين في الرافعة بألم المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض ولو لم يستأنه - ٢٤٨
- عدم دفع المدعى الرسوم للشفعة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات التي تمت في حضوره - ٢٤٩
- جواز الحكم بتحويل البليغ التقاضي به كتمويض للمدعى بالحقوق المدنية إلى جمعية خيرية - ٢٥٠ و ٢٥١
- جواز أن يكون طلب التعويض رد التهمة السري أو الخلق عينا أو دفع محتم - ٢٥٢
- اعتبار رد الخلفاء إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة من قبل التعويضات - ٢٥٣
- شهادة الجنى عليه زوراً لمسألة التهم بقصد تخليعه من التهمة يعتبر تارلاً منه عن الطالبة بالتعويض - ٢٥٤
- ادانة التهم بناء على أقوال الجنى عليه لا ينحصر من إجتاره متنازلاً عن دعوته - ٢٥٥
- رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحكمة الجنائية - ٢٥٦
- ضمن الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية - ٢٥٧

(راجع أيضاً : إثبات قواعد ٨٠ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٤٠ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٦ و إجراءات قاعدتان ١٢٢ و اختصاص قاعدة ٢٧ وأسباب الإلزام وموانع التقاضي قاعدة ١٣٣ واستئناف قواعد ٧٨ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣

التواعد القانونية :

دعوى مدنية

القسم الأول

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق للملك
وعمل المدعى بالحقوق المدنية أمامها

١ - كل ما يخص به المحكمة الجنائية من الوجبة المدنية هو أن ترضى في نتائج الجزية على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه أما المسائل الخارجه من مسلك الفائرة فلا اختصاص لما فيها . فلذا قضى حكم على المتهم بالتوريط بحبسه وبالواحه بتعويض الجنى عليه وبإلزامه أيضا بتسليم مستندات حرية لصالح الجنى عليه كانت قد سلمت لثبوتهم ويطلبان الجبر للفرقة عليها تمت بطلانهم تبين قضى هذا الحكم من جهة قضاءه بتسليم المستندات المدعى إليها ومن جهة قضاءه بطلبان الجبر للفرقة عليها مع بقائه على طاعه هذا ذلك ما قضى به .
(جلد ١٧٢/١٧٣ من رقم ٨٥٨ سنة ١٣٠٤ ق)

٢ - إنه وإن أجاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات لمالك المبلغ عند الحكم بالبراءة أن تفضل في التعويضات التي يطلبها بعض الأشخاص من بعض إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنيا على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطروح القضائي عليه ، أما إذا كان طلب التعويض مبنيا على وقائع أخرى غير المبروعة كأساس الجزية المطروحة فيثبت على المحكمة أن قضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .
(جلد ١٧٢/١٧٣ من رقم ٨٥٨ سنة ١٣٠٤ ق)

٣ - يفرط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون القدر الفكري منه ناشئا مباشرة من جناية أو جنحة أو مخالفة فلذا كان مصدر الضرر فلا لا يهدد القانون جريمة في ذاته فلا يجوز أن يصكون أساسا لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية ، وإن كان يجوز لأحد أن يرضى عن مدعى على شخص تقاضى منه قامة تريد من المدعى الأقصى الجائر الاتفاق عليه قانونا لأن هذا الإقرار وحده لا يجره فيه وإنما الجزية في الاعتداء عليه والاعتداء هو مناط العقاب لا يمكن أن يكون مصدر الضرر القترض إذ هو وصف معنوي يجب تأمير بطلان الموصوف ولا علاقة له بالضرر الذي أصاب القترض من عملية الإقرار المدنية .
(جلد ١٧٢/١٧٣ من رقم ١٣٠٤ سنة ١٣٠٤ ق)

٤ - إن الإقرار بالعقاب عليه في جريمة اعتداء

الإقرار بالبراءة أو الإقرار بالحق القانوني لنا هو الاعتداء ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص القرض ولا ضرر فيه بالتقريعين ، وليس مؤولا بإن حق المطالبة بتعويض ما يل كل ما لهم هو أن يرضوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائدا على القامة القانونية بإختياره مدفوعا بتبرحق وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .
(جلد ١٧٢/١٧٣ من رقم ٢٠٠ سنة ١٣٠٤ ق)

٥ - إن قضاء محكمة القترض قد استمر في قسمة القانون على أنه لا يقبل من القترض في جنحة الاعتداء على الإقرار بالبراءة أو الإقرار بالحق القانوني في وجهه مبادرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يرضى بتعويض مدنية في الدعوى للرفوعة من التباية ، سواء كان قرضا واحدا أو أكثر . لأن القانون لا يعاقب على الإقرار بذاته وإنما يعاقب على الاعتداء على الإقرار ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستعمل عقلا أن يرضى بأحد معين . أما القدر الذي يعيب القترض فلا ينفك إلا عن عملية الإقرار المدنية ، وهو يتصرف في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا على القامة القانونية لا أكثر ولا أقل ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه القترض بتبرحق وجهه حق وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد ، أي ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئا مباشرة من جريمة .
(جلد ١٧٢/١٧٣ من رقم ٢١ سنة ١٣٠٤ ق)

٦ - إذا قضت المحكمة المدنية بالحق للمدعى بتعويض عن الجريمة المطروحة بها الدعوى ومحمضوع للثبوت وآخرين في سرقة مثلا ومن تعميم عليها عند خيولها لثبوتهم متكبسا بجريمتهم فلا يحق في هذا أن يرضى عن التعويض من المدعى وإن لم ترفع بالدعوى المدنية لأنه كان نتيجة الجريمة المطروحة بها الدعوى .
(جلد ١٧٢/١٧٣ من رقم ١١٤ سنة ١٣٠٤ ق)

٧ - إن اختصاص المحكمة الجنائية في المطوى المدنية مقصور على الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة . فلذا كانت المحكمة ، بعد أن أجمعت على التهم سرقة سنة الدين الأصل ولما فيها ، قد تعرضت للدعوى المدنية فثبتت أن القسوة التي عملت بين المتهم (الذين) والمدعى (الذين) قد انتهت بتعويض

بالتعرض أمام الحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة . فلما لم يكن إلا نتيجة ظرف لا يصل بالمجربة إلا عن طريق غير مباشر فلا يجوز المطالبة بتحويله بدخل للمضي به في الدعوى الجنائية للرفوعة من النيابة أو رفضها مباشرة . وإن كان الضرر الذي نفي الحكم عليه تعاضد بالتعرض غير ثلثيه عن جريمة الصلب للرفوعة بما الدعوى لأن سببه إنما هو مخالفة المتهم المدني (وهو قروسيونجي لتركه بار) في تجارة الاسبرين يبيعهم في السوق إسبريتا متفلا على أنه من ملوكه بار فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساسا لحكم بالتعرض في الدعوى الجنائية إذ حله للثلاثة مما كل أصنافا بالمجربة للرفوعة بما الدعوى ثلثها أمر خارج عن موضوع الالزام والضرر التاجم منها لم يكن صدوره الجريمة ثلثها إذ هي لم يتبادها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل التصب بجرأتهم الاسبرين من القلح .

(جدة ١٣٨٠/١٧/٢٣ من رد ١٣٧٩ ع ١٠ ق)

١١ - ليس للمحكمة وهي تفتي في جريمة إغلاف زراعة قاتمة على أرض مزجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الإغلاف إنما يصيب صاحب الزواحة التي أظلمت وهو للساجر . أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر فإما يكون ذلك عن طريق غير مباشر . ولك لا تكون له صفة في دفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى السومية للرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذي يكون قد لحقه ، فإن هذا الحق مقصور على من يكون له أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

(جدة ١٣٨٢/١٨/٢٤ من رد ١٤٤٢ ع ١٢ ق)

١٢ - الأصل في دفع المدعى المدنية أن يكون أمام الحاكم المدنية ، وإنما أجاز قانون سنة استثنائية رفضا إلى المحكمة الجنائية بطريق النتيجة الدعوى السومية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر لحصل من الجريمة للرفوعة منها الدعوى السومية ، غاية كانت أو جملة أو عاقلة . فلذا لم يكن الضرر ناشئا عن الجريمة بل كان نتيجة ظرف آخر ، ولو متصلا بالواقعة موضوع الماداة أفضت علة الاستثناء . واتفت هذا الاختصاص . وإن فانا كانت الدعوى السومية قد ولست على التهم من جريمة اشتراك مع آخر مجهول

سند آخر في تاريخ معين يبلغ حين مضط على عمة أصلا سوية . وإن هذه القوة تطوى على تسل عليك الضرر على ذلك باسم التهم بالمبلغ الواردة فيه ، ولكن التهم قد حصل بطله على سند السن الأصل المعترف به ، ولم يسل عليك المدعي الذي قضت له بقيمة ذلك عليك الذي أن التهم تسليمه إليه ، وبالتعرض الذي قدره بعض القاضين والمصاريف غير الرسمية التي تكفلها في الدعوى ، وفي الوقت عينه قضت بعدم اختصاصها بالحكم في قيمة السند الذي انتهت إليه القضية ، قلبي فبا قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به المدعي الذي من قيمة عليك وبين ما لم تحكم به في قيمة السند . كما أنه ليس فيه عاقلة قانون إذ هي قسرت حكما على التعويض ثلثيه عن الجريمة وهو حد اختصاصها في القسوى المدنية التي ترفع لها بالنيابة .

(جدة ١٣٧٩/١٧/٢٤ من رد ١٣٧٩ ع ٥ ق)

٨ - إذا أسس المدعي بالحق للدعوى التعويض الذي يطلب به حل أن خصمه ارتكب فعل اختلاس اشترابا به قضى له الحكم بالتعرض ولكن بناء على يجب آخر لا يجب قيمة للأدلة القبل كان الحكم ميبا . إذ يمين القضاء رفض طلب التعويض اللين على القبل للمح الذي طرح على المحكمة متى كان المدعي لا يستحق تعويضا عنه وما هذا ذلك من وجهه القراح المدني بين المدعي عليه والمدعي بالقضاء الجنائي يجب أن يكون مجرور عنه تعديبا من العلق إلى اليمت في مسائل مدنية صرف .

(جدة ١٣٧٩/١٢/٢٤ من رد ١٣٨١ ع ١٦ ق)

٩ - إن التعويض المدني الذي تفتي به الحاكم الجنائية يجب أن يكون مبينا على ذات الواقعة المرروحة على المحكمة والمقرب الماداة على أساسها . فلذا رأت المحكمة أن المدعي بالحق المدني لا يستحق تعويضا على هذا الأساس فلا يكون لما أن تفتي له بتعويض على أساس آخر . وذلك لأن تعاضدا في الدعوى المدنية استثنائي لا يقبل التوسع . وإن كان كان التعويض المقضى به غير مبين على الواقعة المدنية المرروحة على المحكمة والتي طلب الصلب من أجلها ، بل كان أساسه مدنيا بحتا ، فإن الحكم يكون مبنيا تعده لتجاوز المحكمة في اختصاصها .

(جدة ١٣٨٠/١٧/٢٤ من رد ١٣٨٠ ع ١٠ ق)

١٠ - إن الضرر الذي يصلح أساسا المطالبة

ترفع إلى المحاكم المدنية توازنا ألحق لقانون صفة استثنائية
رخصا أمام المحاكم الجنائية من كانت تابعة للصوى
السورية وكان الحق للمدعى به ناشتا عن ضرر حصل
للمدعى من الجريمة المرفوعة منها الدعوى ، فإذا لم
يكن الضرر ناشتا عن الجريمة بل كان نتيجة لطرف
آخر ، ولو كان متصلا بالجريمة ، سقطت تلك الإجابة
وامتنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ، فإذا
كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هي أن التهم سرق
موتورا من الجليية فخص شخص مدنيا عند التهم بالمبلغ
التي دفعه له ثمتا للوقوف للدورق طالبا الحكم به
عليه متضافا مع المجلس البعدي ، فإنه إذا كان الضرر
الذي لحق للمدعى بالحق الممنوع وأسس عليه دعواه لم
يخا إلا عن واقعة شراءه للوقوف ، وإذا كانت هذه
الواقعة مستترة عن جريمة السرقة التي ما كانت ترضى
بطلانها إلى هذا الضرر ، إذا كان هذا وذلك لا تكون
الحكمة الجنائية غنصة بنظر هذه الدعوى بل يكون
واجبا رخصا إلى المحكمة المدنية .

(جلد ١٥/١٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ١٤١٤ ق)

١٥ - بشرط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم
الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشتا
مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى
الجنائية . أما إذا كان ناشتا من فعل آخر فلا تصح
المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية .

(جلد ١٥/١٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ١٤١٤ ق)

١٦ - إذا لم تقبل المحكمة الجنائية الحكم
في الدعوى المدنية المرفوعة على التهم مع الدعوى
السورية بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للمدعى
بالمخروق المدني يجب أن يكون الضرر ناشتا عن الفعل
الجنائي محل المحاكمة ، فإذا كانت الدعوى قد رفضت على
التهم بأه سرقا أو دنا علكة لئلك معين قضت المحكمة
الإشائية بعدم صول مرة بمهلد المحكمة الاستثنائية
فأقرت ذلك . ولكنها حكمت في ذلك الوقت على التهم
بتعويض على أساس أنه استعمل بلا سق صود أوراق
خامسة بالبكالسعى بالمخروق المدني بتدبيرها إلى المحكمة
الجنائية في دعوى مرفوعة عليه لاستفادة منها في وراءه
غير ميسال بنا يترتب على ذلك من الأضرار بمصلحة
صاحبها لحكمها هذا يكون خاطئا ، إذ الاستعمال الذي
أشارت إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة لقلة بقاءه
الدعوى السورية والتي استقرت بحكمة الموضوع على
أنه منعدم من الأصل .

(جلد ١٥/١٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ١٤١٤ ق)

في الوثكاتب تدوير في ودة رسمية هي وصول تلم
خطاب مسجل مرسل من بنك مصر إلى أحد عملائه
وعن جريمة استيلاء الوصول الورود بأن قصه مع طله
بتدويره لمودع البريد وتسلم يستغله الخطاب المسجل
وعن جريمة ارتكابه تدويراً في أوراق عريفية هي
التيكات المسجولة على بنك مصر التي كانت مع هذا
الخطاب بأن جعلها صادرة لأمره - إذا كل ذلك
وتحمل صاحب الخطاب المسجل في الدعوى مدنيا
بحقوق مدنية طالبا الحكم له على البنك بالتعاضد مع
التهم بقتة الشيكات ، ومطلب اليك رفض الدعوى
ثم طلب أخيراً إخراجها منها ، حكمت المحكمة بالقرية
على التهم وبإلزامها مع البنك بأن يدفع متعادين
المبلغ المطلوب والمصاريف المدنية ، وبكت تعاضدا
بنك على خطأ البنك بعدم التحفظ من صحة الاعتمادات
الرفع بها على الشيكات قبل صرف فينتا ، فهذا الحكم
يكون عاملا . لأن الضرر الذي قضى بتعويضه ليس
ناشتا عن المراتم المرفوعة بها الدعوى بل من كونه الخطأ
الذي وقع من البنك ، وهذا الخطأ وإن كان متصلا
بالواقعة المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها .
ولذلك كل ذلك كذلك ، وكان البنك غير مسئول
أي قص ما وقع من التهم لأن المحكمة إذ حكمت عليه
تكون قد تجاوزت اختصاصها .

(جلد ١٥/١٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ١٤١٤ ق)

١٣ - أن الضرر الذي يصح أساسا المطالبة
بتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشتا
مباشرة عن الجريمة ، فإذا كان نتيجة لطرف خارج
عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها ، فلا يجوز المطالبة
بتعويضه أمام تلك المحاكم ، سواء بطريق مباشر
المتى عليه في الدعوى السورية المتضمنة من التيا أو
رخصا الدعوى مباشرة منه ، وإذا كان الضرر الذي
تسببه الحكم أساسا تعاضدا بالتعويض لم يكن ناشتا
عن واقعة التعرض المرفوعة بها الدعوى بل كان
أساسه علم المتعلم الفصحى بالحق الذي يخلو بالمدل موضوع
الزراع في مدة سابقة على تلويح التعرض ، فهذا - مما
كان اتصاله بالجريمة المرفوعة بها الدعوى - ملوج من
موضوع الجريمة ، فلا يجوز أن يكون الضرر الناشئ
عن أساسا دعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية ، وللصحة
وشأننا في المطالبة بمقتضى أمام المحكمة المدنية .

(جلد ١٥/١٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ١٤١٤ ق)

١٤ - إن الأصل في دعوى المخروق المدنية أن

للقانون أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات عامة لا تتفق مع طبيعة مهنتها .

(جدة ١٩٨٨/١٨ من رقم ٣٨١ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٠ - يقتضى قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون التعويض مبنياً على الفعل العادى المردود أمام المحكمة والمطالبة مبنية على تركه جنائياً ، ولذا رفضت كتابة الدعوى على كاذب سيرة بأنه يجب بنقضه ولا تصدق فى قول الجنى عليه ، فتدخلت زوجة الجنى عليه طالبة الحكم بالتعويض عن صاحب السيرة وعلى شركة التأمين المؤمن فيها على السيرة ، لأن المحكمة إذا قبلت للفصل فى دعوى الزوجة بالنسبة إلى الشركة تكون قد أعطت ، إذ أن مطالبة الشركة بالتعويض مقامة على أساس أنتموه عند التأمين الذى لا صلة له بالفصل العادى .

(جدة ١٩٨٩/١٣ من رقم ١٦٦ سنة ١٩٨٤ ق)

٢١ - إن المحكمة الجنائية لا تفصل بالحكم فى التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل العادى المردود فى الدعوى باعتباره مكتوباً لجرية . وإذ أن فلاناً كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة الملتصقة إليه واتى برفض الدعوى المدنية بالنسبة لها ، ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جرمية فيه ، ثم جلت محكمة الدرجة الثانية لحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الإخلال بالتعاقد الذى تالت بمصروفه وإحلال أحدهما به فلها تكون قد قضت فى أمره من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحكمة الجنائية به .

(جدة ١٩٨٨/١١ من رقم ١١٠١ سنة ١٩٨٠ ق)

٢٢ - الأصل فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تظر المحاكم المدنية الدعوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعوى الجنائية . ولم يخرج الفروع عن هذا الأصل إلا بقدر ما غرول المحاكم الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المردودة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متبعين معينين جرماتهم معينة مدفوعة اليهم بالقاتل قام عليها طلب المحكمة الجنائية وطلب التعويض بها . وإذ أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى المدنية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكم معها يمكن قد صرح عنها أنها رفضت

١٧ - الأصل فى توزيع الاختصاص هو أن تظر المحاكم المدنية الدعوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعوى الجنائية ، ولم يخرج الفروع عن هذا الأصل إلا بقدر ما غرول المحاكم الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المردودة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متبعين معينين جرماتهم معينة مدفوعة اليهم بالقاتل قام عليها طلب المحكمة الجنائية وطلب التعويض بها . وإذ أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى المدنية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكم معها يمكن قد صرح عنها أنها رفضت عندها ما دهمها التبر لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالمرتين المتتاتين . وإذ أن فلاناً حكمت المحكمة برأسة المتهم ورفضت دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، وفى الوقت نفسه قضت بإلزام المسئول عن الحقوق المدنية ببليغ التعويض الذى كرهه للمدعى على أساس أن الفصل العادى وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم فإنه قد وقع من تابعى المسئول عن الحقوق المدنية فلها تكون قد أعطت ، ما دهمها لم يكونوا مسؤولين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى جرمية أمام المحكمة .

(جدة ١٩٨٧/١١ من رقم ١٨٠٣ سنة ١٩٨٤ ق)

١٨ - إن على تطبيق المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات أن يكون التعويض مدفوعاً عن حرد تكتبه عن فلت الواقعة موضوع المحاكمة . ولو اتفق عنها وصفت الجريمة بسبب عدم تفرق ركن من أركانها ، لا عن طرف مستقل عنها ، فلاناً كانت المحكمة قد اجترعت أن استيلاء المتهم فى جريمة نصب على المبلغ الذى حصل عليه إنما حصل تقييداً لحدده صحيح ثم بينه وبين من سله إليه . وكان ما قضت به من تعويض لمن سله المبلغ هو نتيجة امتثالها حتماً بفتح لحدده بسبب نكول المتهم عن تفتيله . فلها بذلك تكون قد تمت اختصاصها ، ولا يرد قضائها استناداً فيه إلى المادة ١٧٢ سابقة الذكر .

(جدة ١٩٨٨/١٣ من رقم ١٢٩٩ سنة ١٩٨٧ ق)

١٩ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية برؤية العين المتنازع عليها ، فلان اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجرمية ، ثم إن من حقاها أن تتدخل عن الدعوى المدنية إذا رأت من

من غير ما دام هذا التبر لم يتم عليه الدعوى الجنائية
بالطريق القانوني

(جلد ١٧١/١٠١١ من رقم ٣٥٥ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢٣ - إذا كان ما طلب المدعي بالحق المدعى
التعويض عنه لم يفتأ عن ذلك الفصل للمرفوعة عنه
الدعوى بل من قبل آخر متصل بالواقعة ، فإن القضاء
برفض الدعوى المدنية لا يكون قد عالج القانون
في شيء .

(جلد ١٧١/١٠١٢ من رقم ١١٤ سنة ٢٠٠١ ق)

٢٤ - إن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر
الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا
كان التعويض مبنياً على ذلك الفصل للمرفوعة عنه
الدعوى السومية . وإن كان ذلك كان الحكم مع فضائه
برأية المتهم من جهة الإساءة الخطأ المستند إليه
لا يتم إلا عطفاً من جانبته قد قضى عليه بالتعويض
مؤسساً قضاءه هذا على المسؤولية التضامنية الناشئة عن
عقد القتل فانه يكون قد عالج القانون لأن الفصل الذي
رفضت منه الدعوى لم يكن هو عقد القتل بل كان الخطأ
الذي نشأ عنه الحادث .

(جلد ١٧١/١٠١٤ من رقم ٣٣٠ سنة ٢٠٠١ ق)

٢٥ - ولاية محكمة الجناح والمحاكمات مفعولة
في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك البراهين
واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء
من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة
السبب الذي قام عليه كل منهما ، ومشروط في ألا
تنظر الدعوى المدنية إلا بالاتباعية الدعوى الجنائية بحيث
لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية . ومضى
ذلك أن الحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في
الدعوى المدنية إذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة
المدروسة أمامها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع
الطعن رفضت أصلاً على القاعن توهيماً عن الضرر الذي
أصاب المظنون ضده من جريمة قتل الخطأ التي كانت
مدروسة أمام محكمة الجناح الفصل فيها وكانت محكمة
الجناح الجنائية قد استقرت أن القاعن لم يرتكب تلك
الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالاً ولكنها مع ذلك
سكتت عليه بالتعويض على أساس عدم البناء وما أقرته
البادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ محسوس للمنى ،
فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فإذا استأنف
القاعن هذا الحكم وطالب قبول الاستئناف شكلاً
والحكم من باب الاستئناف بعدم الاختصاص وكاتبه

للادة ٥٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار
للادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تيمم الاستئناف
في هذه الحالة لا لعدم ولاية المحكمة الجنائية بالقبض
لفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد
تناحلت عن هذا الدفع فلم ترضى له ولم تتقدم ولم
ترد عليه وقتئذ بعدم جواز الاستئناف بفترة إن قضاة
الدعوى قبل عن تصليب الذي يجرى القاضي الجنائي
أن يحكم به نهائياً . لأنها تكون قد انحلت في تأويل
القانون وفي تطبيقه مما يحسن منه قضى الحكم المطعون
فيه وقتئذ بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر
الدعوى المدنية

(جلد ١٧٤/١٠٢٠ من رقم ١٤١٨ سنة ٢٠٠٣ ق)

٢٦ - الأصل في تطويع الحقوق المدنية أن
ترفع إلى الحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء
رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى
السومية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر المدعى
من الجريمة المدروسة عنها الدعوى السومية ، فإذا لم يكن
الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل
آخر ، ولم يكن متصلاً بها ، سقطت تلك الإباحة ،
وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

وإن لم يكن الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض
في الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيرة المدعي بالحق
المدعى من أضرار نشأت عن معاداة سيرة المسؤولين
الحقوق المدنية لها ، لا يوجب الفصل للمرفوعة عنه الدعوى
السومية ، وهو معاداة تلك السيرة الجبى عليه المدعى .
كان يقف بجرار سيرة المدعي بالحقوق المدنية ، فانه
يكون قد عالج القانون مما يستوجب تقضه وقتئذ
بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(جلد ١٧٢/٢/١٠٢٢ من رقم ١٠٨٦ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٧ - إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم
اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية يتبادر
على أن التراجع مدق وأن السند الذي يستلزم به القاعن
متنازع على صحته . فانه لا يكون قد أعطى .

(جلد ١٧٢/٢/١٠٨٦ من رقم ٣٣٥ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٨ - الأصل في التطويع المدنية أن ترفع أمام
الحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية
رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق الجبى الدعوى
السومية ، متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من
الجريمة المدروسة عنها الدعوى السومية ، جناية كانت
أو جنسية أو عائلية . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن

جرمة ، انقضت مدة الاستثناء وانقضى هذا الاختصاص ، وإذ إن في كونه الدعوى الصومية قد رفعت على المتهم بهذه قيادة سيارة دون أن يكون حاصلاً على رخصة قيادة وبما أنه ينضم منها الخطر على حياة الجمهور وتحتلها بأن قلداً بسرعة وعلى مسار الطريق ، فتدخل القاضى مدنياً بحق مدعى العقابية بقيمة ألف الذي أصاب سيارته ، وكان الضرر الذي أسس عليه دعواه لم ينفذ مباشرة عن الخافعة موضوع الدعوى الجنائية وإنما عن إخلال القيادة ، ذلك أن الدعوى الصومية إنما تقوم على مخالفة لأحكام سيارته وهي مخالفة لا تقع لها طائفة ضرراً للخاص ، أما الضرر الذي أصابه قاضيه عن واقعة إخلال القيادة ، وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إخلال المتورل بأعمال — متى كان ذلك ، فإن الفصل المذكور الجريمة لا يكون هو السبب في الضرر الذي أصاب الخاص ، وإنما طرفاً ومناسبة لهذا الضرر وتكون المحكمة الجنائية ، إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها خصمة بنظرها قد حلوزت اختصاصها . ولما كان عدم اختصاص الحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينفذ عن الجريمة ، هو ما يتعلق بولايتها القضائية ، فهو إذن من صميم النظام العام ، ويجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة القضاء ، فإنه حينئذ تقضى المحكمة وتصحح الخاطئ القانوني ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(جريدة ١٩٠٢/١٠٢ طين رقم ٩١٠ سنة ٢٢ ق)

٣٩ — الأصل في دعوى الخسوف المدنية أن ترفع إلى الحاكم المدنية ، وإنما أبلغ القانون استثناءاً رخصاً إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الصومية وكان الحق للمدعى به ثلثاً من ضرر المدعى من الجريمة للفرقة منها الدعوى الصومية ، فلذا لم يكن الضرر ثلثاً من هذه الجريمة بل كان قيمة فصل آخر سقطت تلك الإجابة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإن كان الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية الفرقة من المدعى بسبب ما لحق بسيارته من إضرار فأنه من معاداة سيارة المتهم لما لا بسبب ذلك الفصل المذكور الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الصومية ، وهي جريمة قتل والإساءة الخطأ ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(جريدة ١٩٠٢/١٠٢ طين رقم ٢٠٨ سنة ٢٢ ق)

٣٠ — الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع إلى الحاكم المدنية وإنما أبلغ القانون خصمة لثلاثية رخصاً إلى الحاكم الجنائية بطريق التولية الدعوى الصومية متى كان الحق فيها ثلثاً من ضرر المدعى من الجريمة للفرقة منها الدعوى الصومية فلذا لم يكن الضرر ثلثاً من تلك الجريمة انقضت مدة الاستثناء كما انقضى هذا الاختصاص ، وإذ إن في كونه الدعوى قد برى من التهمة التي رفعت بها الدعوى الجنائية وهي تهمة القتل الخطأ وبدأت محكمة المجمع رفض الدعوى المدنية باتساقه لأن مسؤولية الخافعة عن الفصل المذكور التهمة باتساقها لما تكون على غير أساس ، أما ما أسند الحكم إليها من إخلال وقع منها قبل الحادث فجعله أساساً للحكم إليها بالتعويض فلم يختلف على الأساس الذي قامت عليه الدعوى الصومية وتام عليه اختصاص محكمة المجمع بنظر الدعوى المدنية قبل التهمة بها لما وقيل الخافعة باعتبارها مسئولة عن ذلك .

(جريدة ١٩٠٢/١٠٢ طين رقم ٩١٠ سنة ٢٢ ق)

٣١ — إن قضاء محكمة القضاء يرى على أن الأصل في دعوى الخسوف المدنية أن ترفع إلى الحاكم المدنية ، وإنما أبلغ القانون استثناءاً رخصاً إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الصومية وكان الحق للمدعى به ثلثاً من ضرر المدعى من الجريمة للفرقة منها الدعوى الصومية ، فلذا لم يكن الضرر ثلثاً من هذه الجريمة بل كان ثلثاً من فعل آخر سقطت تلك الإجابة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذ إن فلان كان للمدعى بالخسوف المدنية قد عني طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التوبيخ المستند إلى التهمة وإنما على الضرر الذي لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه في تنفيذ شروط هذه التهمة ، ما لا يخص الحاكم الجنائية بالفصل فيه لأن الحكم إذ قضى باختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى المدنية وتضمن لموضوعها وفصل برفض هذه الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، لأن هذا الاختصاص من النظام العام لثمة بولاية القضائية الحاكم بما يجوز منه محكمة القضاء أن تعنى به من نقض تمسكاً لطيفة لفترة ثانية من المدة ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جريدة ١٩٠٢/١٠٢ طين رقم ١٠٢٢ سنة ٢٢ ق)

٣٢ — إن الدعوى المدنية التي ترفع للحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الصومية ، فلذا كانت الأخيرة

غير مقبولة تبين اقتضاء بعدم قبول الأول أيضا .
(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١٠٤٢ سنة ١٣٤٥ ق)

٣٣ - إن القانون إذ أجلا الدعوى بالحق الذي أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، إما عن طريق معنفة في دعوى جنائية أقيمت فعلا على التهم ، أو باتخاذ مباشرة إلى المحكمة المذكورة ، طالبا بالتعويض وعركا الدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجابة إنما هي لاستفادة من أصلين ضروريين حاصل أولهما أن الطالب يمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام للمحكمة المدنية ، وبمضى تأنيها أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تبارك النيابة العامة وحدها وبمن ثم تبين عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وقصره على الحالة التي يترافق فيها الشرط الذي قصد الملاحق أن يحصل الاتهام إليه فيها متوطنا بترافقه ، وهو أن يكون المدعى بالحق الذي هو القصص الذي أصابه ضرر شخص مباشر من الجريمة ، وإلا كان من شأن إجابة هذا الحق لمن حصل على المدعى بالحق الذي ، أن يدخل استثناء في نطاق المسامحات الفردية بما لا يفتق والنظام العام .

(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١١٤٥ سنة ١٣٤٥ ق)

٣٤ - إن أساس المطالبة بالتعويض أمام اقتضاء الجنائي يجب أن يكون من قبل من يطالبه القانون وأن يكون الضرر شخصا ومترتبا على هذا الفصل ومتصلا به اتصالا سببا مباشرا ، فلذا لم يكن الضرر سلسلا من الجريمة وإنما كان نتيجة طرف آخر ولو متصلا بمرافعة التي تجري المحاكمة عنها انضمت طة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . ولذا فالتعلق والاضطرار الذي يترتب من الجريمة ليس أحد الموانع التي لا يجوز الانتداع . وهذا أمام المحكمة الجنائية .

(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١١١٥ سنة ١٣٤٤ ق)

٣٥ - إذا كان الضرر نفعيا مباشرة من الجريمة التي نسبت إلى التهم ودفعت بها الدعوى عليه ، كأن يكون معنفة مرفعة لتحقيق وتطيل اليد في إجراءات الدعوى فلا اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق الذي في تمام على أسبابه .

(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٤٢ ق)

٣٦ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية البعدي المدنية والمحاكم الجنائية البعدي الجنائية ولم يخرج اقتضاء من هذا الأصل إلا بتعمد تعزله للمحاكم

الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باختيار أن ذلك مفرغ من إقامة الدعوى أمامها على متبنيين متبينين بمراتب معينة مسوبة إليهم بالذات فلم عليها طلب للمحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا . فلا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من التهم التي تحاكم بها يكن قد صرح منها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٤٢ ق)

٣٧ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق المنازعات لا تجيز أن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يدفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بصفته مدنيا بحقوق مدنية . فلذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المختصة طالبا لإلزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه واستيفاء الطرق الاحتمالية والتقليدية مع فرضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلجأ إلى المحكمة الجنائية ليس أمامها مدنيا من هذا التصرف فيه .

(جلد ١١/١١٣٧ من رقم ١٤٥٥ سنة ١٣٤٦ ق)

٣٨ - إذا كانت المحكمة التي وقعت الجريمة الدعوى عن واقعة استعمال السند المزور قد استأنفت أن الدعوى التي وقعت من المدعى الذي أمام المحكمة المدنية قد تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من التهم من تزوير السند واستيفائه ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول طلب التعويض لتقديم لما فلا يجوز إثارة الجدل أمام محكمة التفتيش في ذلك متى كانت الوقائع التي استندت إليها المحكمة مؤيدة إلى النتيجة التي رتبها عليها .

(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١١٦٦ سنة ١٣٤١ ق)

٣٩ - إن قيام الدعوى العمومية لا يلزم منه دائما قبول الدعوى المدنية معها . ولذا في الدعوى بالحقوق المدنية متى كان قد وقع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له ، بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق ، أن يرفعها بذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية للقائمة .

(جلد ١١/١١٠٥ من رقم ١١٤٤ سنة ١٣٤٥ ق)

٤٠ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق المنازعات لا تفتت على أنه ، إذا رفع طلب إلى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعها إلى محكمة جنائية

صفته منع حقوق مدنية ، قد دلت على أن هذا الطلب لا يكون بالنسبة الى النيابة أو الى جهة الإذاعة ولكن برفع الدعوى الى المحكة .

(جدة ١٠/١٠/١٩٦٠ من رقم ٦١-١٥٠ ق)

٤١ - من المقرر قانوناً أن حق المدعي الذي في الخيار لا يقطع الا اذا وقع دعواه أولاً أمام المحكة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكة الجنائية من حيث المحصور والسبب والموضوع .

(جدة ١٠/١٠/١٩٥٠ من رقم ٢٢١١-٢٤ ق)

٤٢ - إن القضاء بتهمهم المتحالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المخروص من الجريمة ، لا يملك بدفع دعواه أمام القضاء المدني للطالب بالتعويض ، أن يلجأ الى الطريق الجنائي ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفضت من النيابة العامة ، فلما لم تكن قد رفضت منها ، انضم على المدعي بالتعويض المدنية رفعا بالطريق المباشر ، ويشرط ليقطع حق المدعي بالمخوف المدنية في تحريك الدعوى الجنائية حتى هذه الحالة اتحاد المحصورين في السبب والمحصور والموضوع .

(جدة ١٠/٧/١٩٥٠ من رقم ١٢٩-٢٥ ق)

٤٣ - إن المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها التهم أو المدعي بالمخوف المدنية ، وذلك ما لم تر المحكة أن الفصل في هذه التعويضات يتلزم إجراءات تحقيق عناصر يثني عليه لإجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فلما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم انحصار المحكة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستكما في ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعي به وقدر التعويض المستحق عنه ما امران متوطنان باقتضاء الذي ، فإن للمحكة في تعليلها بذلك تكون قد استعملت حقاً مقرولاً لما .

(جدة ١٠/٦/١٩٥٢ من رقم ١٣٣٤-٣٣ ق)

٤٤ - إن المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالمخوف المدنية أو التهم وذلك ما لم تر المحكة أن الفصل في هذه التعويضات يتلزم إجراءات تحقيق عناصر يثني عليه لإجاء الفصل في الدعوى الجنائية

فمنذ تحيل المحكة الدعوى إلى المحكة المدنية بلا مصادر . وإذ أن كانت المحكة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية القضاء المدني على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكة فهذا التخلل يكون قد تم في حدود ما رخص به القانون ، ولكن إذا كانت المحكة قد فصلت في هذه الحالة بعدم الانحصار فلها تكون قد أعطت وكان يجب عليها أن تحكم بإسالة الدعوى إلى المحكة المدنية وبين على محكة القضاء تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقاً لنص المادة ٢/٤٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جدة ١٠/٩/١٩٥٢ من رقم ١٤٤-٣٣ ق)

٤٥ - إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على سراحة على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالمخوف المدنية أو التهم ، وذلك ما لم تر المحكة أن الفصل في هذه التعويضات يتلزم إجراءات تحقيق عناصر يثني عليه لإجاء الفصل في الدعوى الجنائية فمنذ تحيل المحكة الدعوى إلى المحكة المدنية بلا مصادر . وإذ أن كل الحكم المطعون فيه قد أتم قضاء بعدم انحصار المحكة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الاجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يتناول حكم للدعوى ١١٧ و ٧٨٧ من قانون تحقيق الجنابات للمدعي الذي كان يجب إجماع الفصل في الدعوى المدنية رغم الفرامة في الدعوى الجنائية . فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ كان متينا على المحكة إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته في الدعوى الجنائية إلى رأياها سالمة الفصل فيها وإما أن تعللها إلى المحكة المدنية بلا مصادر . فإن رأيت أن ذلك يقرب عليه تعليل الفصل في الدعوى الجنائية .

(جدة ١٠/٢/١٩٥٢ من رقم ٨٧٢-٢٤ ق)

٤٦ - إذا كان الحكم الذي قضى بإسالة الدعوى المدنية إلى المحكة المدنية ، قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يتلزم تحقيقاً لم ترمه المحكة بأنفس الفصل في الدعوى الجنائية ، فإن هذه الأسالة تكون قد نصت على مقتضى ما يجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(جدة ١٠/٢/١٩٥٢ من رقم ١٠٠-٢٤ ق)

٤٧ - من كانت الدعوى المدنية داخلة في

ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعريض نظرا إلى عدم ثبوت وقوع الفعل العار من التهم لها، فإذ العبرة بالمؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حيا. لأن كون الأفعال المستندة إلى التهم لا يعاقب القانون عليها لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه. وإذنا قلنا كان الحكم حين قضى ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر سوء القصد ضدم إذ لم يبقوا البسطة كذبا يجتنبهم الجني عليه متلبا بالقرعة مع آخرين إلا بقصد أن يدعوا عن أقسام المسؤولية من التعريض الذي أوقعوه به. إذا كان حين قضى بذلك قد قضى أيضا برفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدم من الجني عليه فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون لأن هذا الفعل الذي أعييت الحكم وقوعه من التهم قد فُض عنه حرده ظاهر بالمجنى عليه لا يحس معه أن ترفض دعواه المدنية.

(جدة ١٩٨٥/١١/٢٢ طعن رقم ١٤٧٤ من ١٥ ق)

٥٩ - الحكم بالتعريض المثل غير مرتبط حتما بغير الدعوى الجنائية، كما هو المعلوم من نصوص اللادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات واللادة ٥٠ من قانون تفكيك عاكم الجنائيات التي غرقت الحاكم الجنائية القضاء بالتعريض في الدعوى المدنية ولومع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية. ونحن قلنا الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية دائما رفض طلب التعريض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل العار من التهم، فإن البراءة للمؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتما، لأنه إذا كانت الأفعال المستندة إلى التهم لا يعاقب القانون عليها فلهذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه. وإذنا قلنا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من جريمة حثك العرض على أساس عدم توافر ركن القوة وأعييت في الوقت نفسه أنه لم يصح تقدير المدة التي يقضى فيه عنه ولم يحرم على باقيهم سلبا عما مفاده أنه الجني عليها من قتله غيلة بكتفها سلبا، عما مفاده أنه يجب بغيره بغيره رجاء من الجني عليها في إحداث ضرر ظاهر بها، فإنه يكون مجتبا إذا قضى برفض الدعوى المدنية، وبهذه التفسير أن جند المجنى عليها التعريض الذي تراء بثلثية.

(جدة ١٩٨٥/١١/٢٢ طعن رقم ١٤٧٤ من ١٥ ق)

اختصاص المحكمة الجنائية عين على هذه المحكمة وفقا لنص المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي تصدره في الدعوى الجنائية لأن رأيا مالملة الفصل فيها - ولما أن تنجلا إلى الاجراءات المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأيت أن الفصل فيها يقرب عليه تحليل الفصل في الدعوى الجنائية. وإذنا قلنا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية وأساءت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية وبكت تصادها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما أبرأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعوى وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يخصص عن حالة الارتباط وهو وفقا لما تون الرافضات لا يحكم به إلا إذا دفع به من مصلحة فيه، وحسبنا أنه قد دفع به. فن الحكم يكون مخالفا للقانون ويصير نقضا.

(جدة ١٩٨٥/١١/٢٢ طعن رقم ٢٢٩٩ من ٢٥ ق)

٤٨ - المحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة في الدعوى المدنية المرفوعة الخبار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تفصل عنها المحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها. وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يترتب لها من عدم تقديرها الوقت والمهدة اللادتين تقيس الدعوى المدنية التي لم ترفع أساسا إلا بطريق تقنية الدعوى الجنائية.

(جدة ١٩٨٥/١١/٢٢ طعن رقم ٢٠٣٣ من ١١ ق)

٤٩ - القضاء ببراءة المتهم من جريمة التعصب بسبب عدم توافر الطرق الاحيالية لا يمنع من الحكم بالتعريض الذي يافرق المدنية إذا كان ما أتت يكون مع استبعاد الطرق الاحيالية شبه جنحة مدنية تستوجب الزام قاطبا بجرح ضرر المحدث. حتما.

(جدة ١٩٨٥/١١/٢٢ طعن رقم ٢٢٣٣ من ١٤ ق)

٥٠ - الحكم بالتعريض الذي غير مرتبط حتما بالحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية وقد مستخدم من اللادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات واللادة ٥٠ من قانون تفكيك عاكم الجنائيات التي غرقت الحاكم الجنائية القضاء بالتعريض في الدعوى المدنية ولومع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية وذلك لأن الفصل قد لا يكون في الحقيقة جريمة معاقبا عليها قانونا ولكنه مع ذلك يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعريض، وإن كانت البراءة لعدم

٥٥ - إذا استبعدت المحكمة جريمة القوور لستقر الدعوى السومية منها بعض الفة فلا خير أن فصل في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤس منها على هذا القوور قه مبادئ الدعوى المدنية لم تسط بالهة للقرة قانوناً لستقرها إلا حق المحكمة في هذا مقرر بالادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ١٠٨٨ - ١٠٨٩)

٥٦ - إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أوجبت للمحك الجنائية أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض المصوم من بعض جينا قضى براءة اللهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم الثبات عليها أو لستقر الحق في إثابة الدعوى بما يخص الفة . ومعنى هذه الإجابة أن محكمة الموضوع إذا أدانت استبعد هذا الحق وحسن القراع للفق أيجاً لأنه يجب عليها كسها يكون حكمها سليماً من الوجهة القانونية أن تعرض لما يمسك به المصوم من المستندات وتقول فيها كلها . أما أن تكفى بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم قضى في القرة قه رفض الطلبات المدنية لهذا فصور في الحكم عليه جيناً جبراً مما يلا .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ٨٧٨ - ٨٧٩)

٥٧ - إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات قد أوجبت للمحك المصنع أن تمكن التعويضات التي يطلبها بعض المصوم من بعض جينا قضى براءة اللهم لعدم وجود قضى يحاقب على الواقعة للنوبة إليه . غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التي لستكت فيها فيما قضى به فيها . فانهى أغفلت هذا البيان وانصرفت على الحكم برفض الطلبات المدنية فان هذا يكون قصوراً في الحكم عليه ويطله .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ١٠١٥ - ١٠١٦)

٥٨ - إذا برأت المحكمة اللهم من تبة البلاغ للكتاب ثبوت عذر منه يله في حكمها فيجب عليها إذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من الجين عليه ، أن تجرد أسياً بأعذاره لهذا الرفض ، لأن قيام المندعي اللهم لا يتنى حتماً بتحقق القدر وثبوت استنوله عن تعريضه .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ٩٣٧ - ٩٣٨)

٥٩ - إذا كانت محكمة الرجوع بعد أن استعرضت الواقعة في دعوى البلاغ للكتاب قد اتهم

التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالقدر الجنائي المستلزم إلى اللهم . فإذا كانت المحكمة قد برأت اللهم من التبة المستعنة إليه لعدم كفاية الثبوت فلا يصح بناء على هذا الأساس طلب الحكم عليه ولا على الموزول مدنيا بالتعويضات من أفضاله . أما المطالبة بالتعويض على أساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به إذ هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ٧٤٤ - ٧٤٥)

٥٣ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها براءة اللهم على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى السومية ، وأن القراع بين اللهم والمدعى بالمحقق المدنية هو نزاع مدني يجب بحدود أصول قية ما تسله اللهم من الدعوى من قرد وما بعده له من أدعية تنفيها لا اتفاق الميامل بينهما وأن هذا القراع لم يصف به ، لهذا كان يقتضى منها حتى أن يكون فصلها بالنسبة إلى الدعوى المدنية إما بعدم قبولها أمام المحكمة الجنائية وإما بعدم اختصاصها بنظرها وذلك مادامه هي قد فصلت في الدعوى السومية بالبراءة ولم ترخصية القراع المدني فيها . فإذا هي كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية عليها تكون قد أغفلت .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ١٨٨٢ - ١٨٨٣)

٥٤ - تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه : إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يحاقب عليها القانون أو استقطا الحق في إثابة الدعوى السومية بما بعض الفة الأولية يحكم القاضي براءة اللهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض المصوم من بعض ، أما مفاده أن المحكمة الجنائية في مواد المصنع عند الحكم بالبراءة في الدعوى السومية في الأحوال المألف ذكرها الخيار بين أن تحصل في الدعوى المدنية أو أن تفصل منها المحكمة المختصة أصلاً بأقتضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يرى لها عند تقديرها قوتها والجهل اللادين جميع الدعوى المدنية التي لم ترفع أصلاً إلا بطريق التبية الدعوى السومية ، وإن حق كان الواقع في الدعوى هو أن المحكمة قد قضت براءة اللهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تعرض لثن الخطأ اللحق من جانب اللهم بما يندلوه المدعى بالمحقق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فهذا لا تكون قد أغفلت في تطبيق القانون .

(جلة ١٣٣٢/٥/٢٢ طين ردم ٤١٦ - ٤١٧)

٧٢ - ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المصروع من البرية أي شخص ولو كان غير المجني عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان قائما من البرية مباشرة .

(جلة ١٠/١٧/١٩٠٤ ملزم رقم ٧٧٢ ص ٢٤ ق)

٧٣ - متى كان الرامع من عناصر الجلسات أن للمدعى بالحقوق المدنية طلب يد أن تنازل (وحيثما عن دعواه طالب وحكما في مواجهة المصراعين يبلغ الواحد والشرين جنبا الذي كانت قد طلبت مع زوجها ، فإن المحكمة لا تكون قد أعطت فيها قضاء به حل المصراعين بليلع المطرب جميع المدعى بالحقوق المدنية .

(جلة ١٢/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ١٠٤٣ ص ٢٢ ق)

٧٤ - لا يتبل من التهم التمسك بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه أو المصراعين (الناظرين) وعدم تبليغ الوقت تبليغا صحيحا . لأن الجلسات القرب على تبليغ مدعى المدعى بالحقوق المدني إما من بيلان نسي يتسك به من شرع البيلان لمصلحة وهو جهة الوقت وحكما من طريق من تبليغا تبليغا صحيحا ، ولذا قيل هذا للمثل حراسة أروحتنا ما أعطنا المدعى بالحقوق المدني من الإجراءات أثناء وجود الوقت غائرا صحته هذه الإجراءات في حقه أيضا .

(جلة ١٩/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ١٢٨٢ ص ٦٦ ق)

٧٥ - إذا كان الفراد بمجلس جلسات المحاكمة لا يضارض مع ما جلد في الحكم من أدب التهمين لم يتكافأ ، ولو حستا من القمع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات ، وأن إبداء هذا القمع كان قبل الدخول في المردوع ، وأن التمسك به حصل من التهمين كليهما ، فلا تصح معادلتان ذلك ، ولا يهم أن يكون هذا القمع لم يبد في أول جلسة حدثت نظر الدعوى ما دام إبداءه كان قبل التكم في المردوع .

(جلة ١١/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ٩٦١ ص ١١ ق)

٧٦ - إذا كان التامت بغير الجلسة أن التهم في دعوى اللجنة للشرطة المرفوعة حده قد مثلت من التهمة للسنة إليه فأفكر ما وقال أنه لم يأت شيئا مما اتهم به ، ثم قال عليه إن فيه خطأ بهم يقول المدعى المدنية ليجب رفضا أمام المحكمة المدنية ، ثم أخذت المحكمة بهذا القمع فإنه لا يتبل من المدعى بالحقوق المدني أن يطعن في هذا الحكم بخبره لأن التهم لم يقدم بالقمع إلا بعد أن تكلم في موضوع التهمة لأن التهم وقد فرغ من

إدخالها باعتبارها واجب أن تحالها إلى المحكمة الجنائية . وما دام هذا هو الشأن ، لا يقع في الدعوى المدنية .

٧٧ - القسوى المدنية - يوسف كونها ملحق بها وبمقتضى هذا - يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكما فتأجرا بضرورة تعضاها بتلق التابع بالتبوع والتمتع بالأصل وهذا من مقتضى أن جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية تنسرى على الدعوى المدنية المرفوعة منها من المدعى بالحقوق المدنية . ومن هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على التهم التي لا يزال مفسرا عليه ومضى بغير أمواله ، دون إدخال وصية فيها .

(جلة ٢٤/١٧/١٩٠٤ ملزم رقم ٨٧٧ ص ١٥ ق)

٧٨ - لا مانع قانونا من قبول دعوى التعرض المرفوعة من المدعى بالحقوق المدني على التهم المفسرة دون إدخال وكيل القانون فيها ، لأن الدعوى المدنية تقع الدعوى الجنائية وتأخذ حكما . ومتى كان التهم أن يبالغ عن مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .

(جلة ١٢/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ١٢٨٢ ص ٢٤ ق)

٧٩ - إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعرض الضرر ترفع على التهم بالبرية إذا كان بالتا وعلى من يملكه إن كان قائد الأجلة فإن لم يكن له من يملكه وجب على المحكم أن يبين له من يملكه . وإذا لم يكن قائم بالتمك أن التهم كان قسرا إذا كان يملك من السرخصة مصرح ما وكانت الدعوى المدنية قد رفضت عليه نصيا دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يملكه قانونا فإن الحكم إذا قضى بغيرها يكون غلطا .

(جلة ١٢/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ٣٢٢ ص ٢٢ ق)

٨٠ - إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعرض الضرر ترفع على التهم بالبرية إذا كان بالتا ولا حاجة لتوجيهها إلى من يملكه إلا إذا كان قائد الأجلة .

(جلة ١٢/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ٣٢٢ ص ٢٢ ق)

٨١ - الحيلولة في المقول سنة الملكية وضواتها الكافي بالنسبة لغير فلما تروا أن يتسك إلى حيلولة التهم في القضاء بقاء . وإذا كان طلب المصراعين لبرية غير ملوكة لا تعرضنا عن عقب أصابها بشل لغير أثناء قيادة مولاها ويد من المدعى عليه بالتعرض - حتى صدور الحكم به عليه - أي اعتراض على ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيما طلبه وليس له فيما بعد أن يشر هذا الاعتراض أمام محكمة القضاء .

(جلة ٢٢/١٧/١٩٠٧ ملزم رقم ٩٨١ ص ١٦ ق)

التيهم في النطاق ، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملاً ، إذ حضور المدعى ومرافقته لا يتبديان في الواقع حقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وعنده من قبل المبادئ وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون باعتباره هو العمل الصادر الذي يطلب من أجله التعويض ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تتصلق بجواز تدخل المدعى بالمفرق المدنية قبل الحوز في موضوع الدعوى الجنائية .

(جلة ١٠٨/١٠/١٣٤٥ ملن رقم ٣١٨٨ ع ١٥ ق)

٨١ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تطر المحاكم المدنية للمحاكم المدنية والمحاكم الجنائية للمحاكم الجنائية ولم يتفرغ المثارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما نزل المحاكم الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة بالاعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أساساً على تبيين معين بجرائم معينة متلوقة اليهم باللائق قام عليها طلب المحاكم الجنائية وطلب التعويض منها . للاختصاص المحكمة المدنية في الحكم بالتعويض من واقع لم يثبت وقوعها من التهم التي تحاكم بها . يمكن دمج بعضها أياً وقت من فيها داخل هذا الفرع لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالمفرق القانوني .

(جلة ١٠٨/١٢/١٣٥٠ ملن رقم ٨٣٢ ع ٧٥ ق)

٨٢ - إن الحدود التي عولها القانون لمحكمة الجلس الاستثنائية في شأن الدعوى المدنية المرتبطة بجريمة قد رسمتها المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنائيات بالإصلاح المادة ١٧٢ من . ومن هذه المادة لا يتم حل محكمة الجلس أن تضي في الدعوى المدنية على التهم التي تفرع أو أن تضي في حل جوازها ذلك . فكان أصدرت حكماً بعدم اختصاص كان فتأخرها سلباً في جوعه منها يكن طالب التعويض من حق فيه أنها ألتا فتحت في موضوع الدعوى المدنية بالرفض لأن حكمها لا يكون يضي من ضمن الذي قد يوجه عليه في الحدود التي رسمها القانون .

وعلى العكس من ذلك قد أوجب القانون على صياك الجنائيات بالمادة ٥٥ من قانون تشكيلها أن تتصل في التفتيات في نفس الحكم الذي تصدره في الدعوى إلا أن هذا الحكم أي سواء أُنشئ بالقوة

بالسؤال عن تمتع لم يكن في وسعه إلا أن يجيب ، وعليه قد يبدل إلى إبداء ذلك الدفاع على أثر الرد على سؤال المحكمة ، والذي يلحق المدعى به . وعند اعتراض على أن الدفاع لم يد في الوقت المناسب ، ومن كان الأمر كذلك فإن اختصاص المحكمة أن التهم لم يتناول من الدفاع قبل إبداءه يكون مائتاً .

(جلة ١٠٨/١٠/١٣٤٥ ملن رقم ٣١٨٨ ع ١٥ ق)

٧٧ - اقتضى المبادئ عكس بالقصر في كلة للسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية ، فن حقه ، بل من واجبه ، أن يضل في صفة الموضوع ولا يجوز مطالبه بوقف النظر في ذلك حتى يضل في دعوى مدنية رامت بنها . وذلك لأن ناضي الأصل هو ناضي الفرع ، ولأن ناضي الجنائي غير متبد . بحسب الأصل . بما يصدره اقتضى للدق من أحكام . فكاندفع التهم بعدم وجود صفة للدق باق للدق في البحث عن الجدية الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى والتي يدعى رامت لها ، فتحت المحكمة برفض هذا الدفاع بناء على ما أوردته من الأسباب ، وطلعت في موضوع الفرع الجنائية والمدنية فلا تريب عليها في ذلك .

(جلة ١٠٨/١٠/١٣٤٥ ملن رقم ٣٣٧ ع ١٤ ق)

٧٨ - ما دامت دعوى المدعى بالمفرق المدنية قد وجهت إلى أن التهم بصلته وليا لم اية فلا وجه القول بأن الحكم الذي قضى بالإزاحة بأن يدفع التعويض من مال اية قدسكم بما لم يلقه للدق .

(جلة ١٠٨/١٢/١٣٤٤ ملن رقم ١٦٤٤ ع ١٨ ق)

٧٩ - متى كان الطاعن قد وقع دعواه المدنية على التهم بصلته الشخصية وبصفتها شركة كوكاك ، وطلب فيها الحكم بيمين أن يضي بالتضامن بين الطعن إليه شخصياً وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر قضاءه على الإزام التهم بأن يدفع للدق بالحق الجدي مبلغ ٤٠٠ جنيه مدونة أن جندت من الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوكاك ويمر قضاءه فيها . فإن الحكم يكون ميباً ولجماً تحته .

(جلة ١٠٨/١٢/١٣٤٢ ملن رقم ٣١٨٨ ع ١٣ ق)

٨٥ - لا يرد في القانون نص يمنع المحكمة من عدم أي دفع ، مهما كان نوعه ، إلى الموضوع والقصر فيه مع موضوع الدعوى بكم واحد . ثم إن تدخل المدعى بالمفرق المدنية ومرافقته في الموضوع قبل الفصل في الدفاع بعدم جواز كونه لا يعد إخلالاً بمن

أم بالبراءة والإعلان حكماً عاقلاً لقانون ووجب
تقييده .

(جلد ١٦٦/١٧٢ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٢)

٢٢ - الأصل هو أن الشيء عليه صرف الاعتدال
بخصوص تعرض الضرر الذي أصابه من المراجعة
إلى الحاكم الجنائية بحسب أصول القانون العامة أو
للادعوى الجنائية بحسب الحق القول له يقتضي
للادعوى ٥٧ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنائيات وأنه إذا
التجأ إلى أجهل وترك دعواه فله الحق أن يأتيه ذلك
الأمر مادام لم يتركه من الحق والمادة ٢٢٩ من هذا
القانون ليست إلا استثناء من المبدأ المقرر بالادعوى
٥٧ و ٥٤ سابق الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره
وشرح تأويله في العبارة الضيقة التي لا تخرج في سريانها
ليها . ومما لا يمكن الرجوع إلى المحكمة الجنائية بعد
صدور حكم بعدم الاعتصاص من المحكمة المدنية هي
مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء الجهر فيها بحسب أصل
المعركة المضمم ذكرها من التصريح بالحق عليه بالاعتناء
إلى المحكمة الجنائية ويرى البعض الآخر عدم التصريح
به ذلك مادام هو في اتجاه الطريق المدني . ولكن
مادام حكم بعدم الاعتصاص الصادر من المحكمة المدنية
لا يمتنع من تقديم بدعواه المحكمة المدنية المختصة ،
ومادام مبدأ الخلاف فمأ استثنائياً فالأولى الأخذ
بالرأى الأول والرجوع إلى الأصل فإمام وهو حرية
الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك نص الاستثنائي
وتوسيع نطاق تطبيقه .

وبناء عليه إذا رفع شخص دعوى مدنية يطلب
فصل عنه يجب دفع الدعوى عليه بعدم اختصاص
المحكمة نظراً لقيمة المدعى المطلوب فصله وأخذت المحكمة
بهذا المذهب وتصدت بعدم الاعتصاص فإن هذا الحكم
لا يمنع الدعوى من الاعتداد بحق مدعى أمام المحكمة
الجنائية في دعوى استئناف عند البيع المسمى بقرره .
(جلد ١٦٦/١٧٢ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٢)

٢٣ - إن نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق
الجنائيات - التي تنص بعدم جواز التوجه إلى الطريق
الجنائي بعد سلوك السبيل المدني - ليس في الحقيقة سوى
تقديم العلم المتخصص عليه في الادعوى ٥٧ و ٥٤ من
القانون المذكور والذي يقتضيه يجوز للدعوى بالحق
لأن أن رفع دعواه المدنية بتعرض الضرر التثني
من الرقعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر
ذلك الرقعة بدلاً من رفعها إلى القضاء المدني المختص

أصلاً بنظر المحاكم المدنية ، وما دام نص المادة ٢٢٩
قيداً لعدم نص للادعوى ٥٥ و ٥٦ ويجب تحقيق مدعى
وقصره على نوع الحق الذي أتى بالمدعى من طرق استئنافه
والأخذ به كما هو الشأن في القيود والاستثناءات ، وبما
أن للادعوى ٥٧ و ٥٤ لا تكفل إلا على حق التعويض
القرتب على الضرر التثني ، من جريمة ويجب عدم من
حق الشيء عليه ومنه من الطريق الجنائي المقرر
بالادعوى ٥٧ و ٥٤ أن يكون للرفع من الجريمة حتى يستحق
الدعوى هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يستحق
طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية أما إذا كان الطالب
للرفع أولاً إلى المحكمة المدنية هو طالب ودعوى
ورقة مدعى تدويرها والطالب المرفوع بعد ذلك إلى
المحكمة الجنائية هو طالب التعويض عن الضرر والعلل
عقلان لا خلاف موضوعها ولا يمكن في هذه الحالة
الاحتياج بعد المادة ٢٢٩ .
(جلد ١٦٦/١٧٢ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٢)

٢٤ - إذا كانت الدعوى بالحق المدني في طلب
في الدعوى التي رفعها أمام المحكمة المدنية لا تبليها
منقولاً عنها فتبقى لها بذلك وأما الحكم إلى حتماً
في المطالبة بالتعويض إذا استعمل عليها تنفيذ جبراً
وكانت الدعوى في طلب في دعواها المبشرة التي رفعها
بعد ذلك إلا تعرض الضرر التثني عند تبديع متناولها
للكدونة ، فإن الحكم بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة
لأن الدعوى لها إلى القضاء المدني وحصلت على حكم
معتوقاً يكون على غير أساس .

(جلد ١٦٦/١٧٢ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٢)

الفصل الثاني

إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

٢٥ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية
تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سيرها بما حكمه والإحكام
والقواعد فيها من حيث الإجراءات والمواعيد ،
ولا تخضع في شيء من ذلك لإحكام قانون المرافعات
المدنية حتى لو قصرت الصورة . يجب عدم
استئناف التبايع لحكم البراءة - في الدعوى المدنية وحدها
بين التهم والمدعى بالحق المدني . وإن فلا يبرح لحكمة
الجنح الاستثنائية أن تنقض عند غياب أحد طرفي
الحصم ، بإجالات المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة
وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم في موضوعها
غالباً كما لو كانت الدعوى المدنية التابعة لها ، فإذا هي

حكمت بإبطال المرافعة كل حكمها مخالفًا لقانون وجازأ
العلن فيه بطريق قسطنطين.

(جدة ١٣٧/١١/٢٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٢٧٤ ق)

٨٧ - لا يصح الحكم الجنائية أن تحكم بإبطال
المرافعة في المصارى المدنية الملحة بالمدعى العمومية
إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وأثاره مع طبيعة المدعى
المدنية العمومية الجنائية ووجوب سهرها مما يقتضيه
اللساطع، باعتناء توحيد الإجراءات فيها أمام
الهيئة الجنائية.

(جدة ١٣٨/١/٢٢ من رقم ٣١١ سنة ١٢٧٤ ق)

٨٨ - لا تافان يدعو من الحكم المطعون فيه أن
للمسكة استئنافها بعدم جواز المرافعة في الحكم
المصادر في المدعى المدنية على قواعد المرافعات المدنية
فاعتبرت حضور المدعى عليه في إحدى الجلسات كافيًا
لاختيار الحكم حضوريًا، فهذا يكون خطأ في القانون
لذا الواجب تطبيقه بالنسبة إلى المدعى المدنية المرفوعة
أمام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق الجنائيات الذي
ينص بأن البرية في اختيار الحكم حضوريًا أو غيابيًا
هي بحضور المتهم عليه بالجلسة التي تحصل المرافعة
ويصدر الحكم فيها. وإذا كان قانون تحقيق الجنائيات
لا يمنع قبول المرافعة من المسؤول عن الحقوق
المدنية وكانت الشركة المسؤولة لم يشتمل أحد في الجلسة
التي حصلت فيها المرافعة وحضر الحكم، فإن هذا الحكم
إذ قضى بعدم جواز المرافعة باختيار أحد الحكم
المعارض فيه قد صدر حضوريًا يكون مبنياً على خطأ
في تأويل القانون.

(جدة ١٣٨/١/٢٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٢٧٤ ق)

٨٩ - إنهصوص قانون الإجراءات الجنائية
في الواجب تطبيق على الإجراءات في العوائد الجنائية
وفي المصارى المدنية التي ترفع بطريق التبعة أمام
المحكمة الجنائية ولا يرجع إلى تعرض قانون المرافعات
في العوائد المدنية والتجارية إلا لند قسطنطين.

(جدة ١٣٨/١/٢٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٢٧٤ ق)

٩٠ - لا يمتنع لتبعية الموضوع أن تجعل في
المدعى الجنائية التي هي أساس المدعى المدنية دون
أن يتقدم بمسائل التحقيق للمسكة، ولا ينبغي أن
تقبل من المدعى طلباً بمنع المدعى الآخر من طلب
إجراء المدعى المدعى عليه من هذا المدعى المدعى عليه
بأن المدعى المدعى عليه لا يمكن أن يكون المدعى المدعى عليه

تحقيق موضوعها الفصل فيها على أساس التحقيق الذي
يتم. وإذا فشل حكمه المدعى من إتمام التحقيق في
المدعى الجنائية مع قولها بأنه لا بد من الفصل فيها ومع
كونها رأت إمكان إجرائها بسرعة للمسكة المدنية، هذا
يعيب الحكم. وعلى ذلك فإنه إذا كانت محكمة المدعى قد
سكتت براءة المتهم من تهمته إصلاها بسوء نية شيكا
لآخر وأمره بالتك المسحوب عليه التبعك بعدم الدفع،
بناء على ما قاله من أنه لا يتيسر لما المدعى في تحقيق
ما يدعيه هذا الآخر من أن هذا التبعك كان وقتها يائق
من حقيقة صدقها التهم منه ويتكررها التهم إنكاراً
بأنه، وأنه ليس في المدعى ما يرجح رواية أحد
الطرفين على رواية الآخر، وبناء على هذا قدست بعدم
الانحصار بنظر المدعى المدنية المعروفة على التهم
لأنها تكون قد انقضت.

(جدة ١٣٨/٢/٢٢ من رقم ٣١١ سنة ١٢٧٤ ق)

٩١ - لما كانت للمادة ٢٦١ من قانون
الإجراءات الجنائية تنص على أنه، يعتبر ترك المدعى
عدم حضور المدعى أمام المحكمة بينه مدعى مقبول بعد
إعلامه لتقصه أو عدم إظهاره وكيلاته وكذلك عدم
إظهاره طلبات بالجلسة، وتكون بين من عاشر جلسات
محكمة أول درجة أن المدعى يلتحق المدعى وفاق التهود
لم يحضرها بالجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة أخرى
للاطلاع وصرحت بإعلان شهود قضي وفيها لم يحضر
المدعى يلتحق المدعى وصحمت المحكمة التهود والمرافعة
دون أن يطلب التهم اختيار المدعى تركه لعدم، ثم
أصدرت حكماً بالقبول والتعريض في جلسة لاحقة،
لما كان ذلك وكان التهم لا يفي أنه أعلن المدعى يلتحق
المدعى لتقصه بالمدعى في الجلسة التي نظرت فيها
المدعى ولم يطلب من المحكمة اختياره تركه لعدم
فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من
تأييد الحكم الإيجابي القاضي بالتعريض.

(جدة ١٣٨/١/٢٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٢٧٤ ق)

٩٢ - إذا طلب التهم الحكم باختيار المدعى
بالحقوق المدنية تركه لعدم عدم حضوره في جلسات
للمرافعة بنفسه أو وكيله عنه ولكن الحكم المطعون
فيه قضى بالتعريض دون أن يبرهن لهذا المدعى ورد
طلب - فإنه يكون خطأ بالتقصير.

(جدة ١٣٨/١/٢٢ من رقم ٣١١ سنة ١٢٧٤ ق)

التفصيل الثالث

المسئولية عن الاعمال الضمنية

الفرع الاول

مضمرها

٩٣ - تمريض الوالد عن قصد وله لا يعتبر تمريضاً عن ضرر عند الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التمريض إنما يحكم به عن قصد الوالد وما يهيمه هنا الحادث من الوفاة الوارثة أى في الحال .
(جدة ١١٢٧/١١٧ طين رقم ١٢٠٠ سنة ٢ ق)

٩٤ - إذا طلب والد الجنين عليه وإنعوه تمريضاً مقدراً عما لحقهم من ضرر من جراء وفاته فأجابتهم المحكمة إلى طلبهم ، وكذا الدفاع عن التهم لم يشجروا حول تقدير قيمة التمريض ولا حول صفته الضمنية في طلبه ، بل هو على أساس أنهم ورواة التفرق أم على أساس الضرر الذي أصاب كلا منهم شخصياً باعتباره من أغربهم الآخرين ، فلا غنى عن الحركة فيها فقلت إذعى تكون قد انصرفت محكمتك به مقابل الضرر الذي أصاب الضمين من جراء وفاة قريبه بنى النظر عن السفة اوردانية .

(جدة ١١٢٧/٢٥ طين رقم ٧٨٠ سنة ١١ ق)

٩٥ - إذا كانت الواقعة حسياً أوردتها المحكم المعلنون فيه ليس فيها ما يفيد أن الحادث كان - كما انتهت إليه المحكمة - نتيجة قوة قلعة ، أو أن إرادة التهم وقت وقوعه كانت متضمة ثلاثية ، بل تنبذ أن التهم إنما ارتكبت ما ارتكبه مريضاً عجزاً بعد أن ولدت بين امرئين : اقتناعاً على حياة القتلام الذي اقتصر سياره عند مفرق الطرق أو الصمود بالسيارة على إزج الشارع حيث وقعت الواقعة ، فهذا قبل أدنى دلل أن يوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورية التي تمتع عنها قانون العقوبات في المادة ٦١ الواردة فيها الشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن يمسك بها . وهذه الشروط ، لعلها بالحكمة الجنائية ، لا تأثر لما في السلسلة المدنية التي منطلها دائماً الخطأ . فمن حيث وقوع الخطأ أو التقصير قد حلت على من ارتكبه حين الضرر الثاني . عنه ولو كانت فله من الوجهة الجنائية لا عذاب عليها . وإذا كان الفصل المرتكب في حالة الضرورة لا يتسلب مجال مع مقاصد عقابه ، بل كان بالبطلان أم من شأنه

وأجل خطراً وأحسب قيمة ، فإن التمريض يكون واجباً إذا ما لحق الضرر ضرر . وذلك على أساس توازن الخطأ في المبالغة ، وقت قيام حالة الضرورة ، بين الضرر من ارتكابه المتعمداً .

(جدة ١١٢٧/١١٧ طين رقم ١١٩٩ سنة ١١ ق)

٩٦ - يمكن الحكم بالتمريض أن يثبت المحكمة أن الفصل الذي وقع من التهم قد ترتب عليه ضرر الحقي عليه ولو طرأ في ذاته لا يكون جريمة مسترجعة للعقاب . ومن أثبتت المحكمة ذلك في حكمها فانه يكون سلباً ولو كان عالياً من بيان الواقعة المفروطة بها الضرر فإن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالحقبة ، كما هو نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق المنايات .

(جدة ١١٢٧/١١٧ طين رقم ١٢٠١ سنة ١١ ق)

٩٧ - محاولات المحكمة في أدانت التهم في أنه تسبب في قتل الجنين عليه فقلت يتضمن براءة حصول الضرر لكل من له حصة في المبالغة بالضرر عنه . وتقدر التمريض من سلفة محكمة المردوح ، وإذا كان الضرر عليه غير قابل لأن تندره قيمة مالية فإن الحركة حتى بما تراه مناساً وقائماً فتيه من من عذاب عناصر الدعوى ، ومن استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقبتها فيه أمام محكمة التخص .

(جدة ١١٢٧/٢١ طين رقم ٧٩٩ سنة ١١ ق)

٩٨ - إله لما كان يجب معتنى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة المدنية بتسديدات مدنية أن يكون الضرر الذي يدعيه ثابتاً على وجه اليقين وأما حثا ولو في المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس معتقداً غير عتاق القانون ، ولا يشتر من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت في العلب إنشاء قبل نظر الدعوى الجنائية ، فإن تدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المفرطة من النيابة العمومية من شأنه بطلان الحال لإطالة الإجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة وإتقال كمال التهم في ذاته ، باعتباره بالبطلان المبررة من هذا الفصل كما كان العلب التهم فصل في تزايد بلص ، حتى بعد أن قدحه لايمن له أن يكون خصماً في الدعوى سواء لانضم صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المفروطة بها الدعوى . فإذا كانت التهمة أو أفعال المدعى في دعوى طلب تعهد بأنه ليس على حق في تعويضاته وعدم قبوله قبل المخرض

الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلازم قانوناً ، فإن
سحبها يكون مسياً واجبا عنه ..

(جدة ١٨/١٠/١٩٤١ م. رقم ٣٠ - ٢٤ ق)

١٠٣ - إذا كانت المحكمة حين تمت رفض
التعويض قد أسست فصلها من ذلك على ما قاله من
عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطاتها
التقديرية ، فلا مضى عليها ..

(جدة ١٨/١١/١٩٤١ م. رقم ١١١٧ - ٢٤ ق)

١٠٤ - إن أساس المشترية في الدعوى المدنية
يعتبر عنه في الدعوى الجنائية ، فإذا كانت المحكمة لم
تر مسالة التهمين مدنياً من الضرورة التي أحدثت الرقابة
والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن
مسؤوليتها مقروءة قبل الجنى عليه نفسه من الضرر
الذي احدثه أسامة من الضرر الأخرى التي ثبتت في
حسابها أغلها بالتقدير للثمن ..

(جدة ١٨/١٢/١٩٤١ م. رقم ١١٩٥ - ٢٤ ق)

١٠٥ - إن احتال حول الضرر لا يمنع
أساساً لطلب التعويض ، بل يلزم تيقنه ..

(جدة ٢٠/١٠/١٩٥٠ م. رقم ٢١٨١ - ٢٤ ق)

١٠٦ - لا ساحة للمحك بالتعويض للضمان بالمحق
الذي يسبب كل مودعه إلى ذكر أى سبب آخر غير
تحرر واقعة القتل وتبويتها على التهم المحكوم عليه
بجنا التعويض ..

(جدة ١٨/١٠/١٩٣٧ م. رقم ٣٣٣٢ - ٢٤ ق)

١٠٧ - يمكن أن تثبت المحكمة دخول التهم مع
آخرين تحول الجنى عليه والفرع في سرقة مواشيه منه
بالأكرام ليكون ذلك وحده موجبا لتعويض الجنى عليه
مدنياً ، ومنه ليست يحد هذا الاتي حاجة إلى النص
صرحاً على طه الحكم بالتعويض ..

(جدة ١٨/١١/١٩٣٧ م. رقم ٢٠٦٠ - ٢٤ ق)

١٠٨ - يمكن في بيان وجه الضرر المستوجب
للتعويض أن يثبت الحكم بإدانة المحكوم عليه في القتل
الذي حكم بالتعويض من أجله ..

(جدة ١٨/١٠/١٩٣٧ م. رقم ١٢٣٨ - ٢٤ ق)

١٠٩ - إذا تمخضت المحكمة عن التعويض
المطروح للثمن عليه من التهمين بقولها أنها ترى أن
الخطأ في عمله نظرًا لما أصاب الجنى عليه من الاضرار
فإن هذا خطأ لا انتباه إلى أوجهها الحكم بثبوت
الجرم على التهم ، يمكن لتبرير الحكم عليه بالمحامين
بأنه ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن التهم مضى
على الجنى عليه بالضرر وإن لم يقع منه قد تضافه

في الدعوى الجنائية . ويكون للمحك كذلك من باب
أول إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة
أمام المحكمة الجنائية فترك الدعوى المدنية ضد
التهم ، فإن عليه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول في
لا تحرك الدعوى الجنائية من غير طريقها الأصول
المنصوص أصلاً لتبائة المدنية واستثناء الحق عليه
الذي أخرجت به المبررة ..

(جدة ١٦/١٢/١٩٣٧ م. رقم ٣٧٧ - ١٧ ق)

١١٠ - إذا كانت القضية بالحقوق المدنية قد
تمخضت في الدعوى لطالب التهمة بتعويض الضرر الذي
أصابها من جراء الاحتال على أختها ، وكانت التهمة
قد تالت إليها لا تمل بأن المدعية أخت الجنى عليها
فالمحك بالتعويض على أساس ما ثبتت المحكمة من أن
القضية أخت الجنى عليها وأنها أصابها ضرر بسبب
ما وقع على أختها لا يكون عائقاً للقانون . أما قول
للمدعية ذلك فلا أساس له بحقه المحضوم إذ علاقة
المدعية بالجنى عليها لا تنطبق ما يصح طلب التعويض
إلا من حيث تلقى الضرر بها وتقدر أختها
في التعويض ..

(جدة ١٨/١٢/١٩٣٧ م. رقم ٣٦٩ - ١٩ ق)

١١٠ - من المقرر قانوناً أنه ليس للساجر
المجيد أن يرد للساجر القديم باقعة من الضار
للوجر وليس له أن يمنع قيد على العين للوجرة إلا
بالتراضى أو تقييداً لحكم قضائي . وإن كان قد نص الحكم
على الساجر الجديد بالتعويض للساجر القديم باعتباره
صاحب اليد على الأرض التي كانت لا تزال مفتوحة
بذره الذي كان قائماً بمصادره على أساس الضرر التناهي
عن علاقة القانون باعتداء الساجر الجديد فإنه لا يكون
قد أغلظ في شيء ..

(جدة ١٨/١٢/١٩٣٧ م. رقم ١٨٨٨ - ١٩ ق)

١١١ - عن كانت المحكمة قد أسست حكمها
برأية التهم على عدم ثبوت الواقعة المزعومة عنها
الدعوى المدنية فإنه يكون حسيماً في القانون ما ذكره
من وجوب التمسك برفض الدعوى المدنية فيه ..

(جدة ١٨/١٢/١٩٣٧ م. رقم ١٨٨٨ - ٢٠ ق)

١١٢ - إذا كانت المحكمة قد سحبت قضية عن
إعمال سلطاتها في تقدير التعويض بتكامل ثبوتها في تقدير
أدلة الدعوى وتعيين ذلك الأكمة بمجموعة إذ لم يثبت
بشك في رمي ذلك الجنى عليه ولا حاجة مع أن ذلك

حالة مستعدة فلا يكون له أن يطعن في هذا الحكم بحجة أنه لم يبين الضرر الذي ترتب عليه التعويض ، إذ لا شك في أن التعدي بالغرب ، وبالعنف الذي فُتحت عنه طعة ، يطغى فيه الضرر الذي استوجب الحكم بالتعويض .
(جلة ١٩١٥/٩١٥ ط ١٢٤٢ من رقم ٣٣٨ سنة ١٤٤ ق)
١١٠ - إذا كانت المحكمة قد حكمت للدعي بالمقاضي بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نزاهة التعويض الكامل الذي سيطلبه ، بأنه ذلك حال ما ثبت ما من أن الحكم عليه هو الذي خربه وأحدث ما به من إصابات ، فهذا يكفي لثبوت التعويض الذي قضى به . أما بيان الضرر فإثباته يستوجب التعويض الذي يطلب به نيا بعد . وهنا يكون حل المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى به .
(جلة ١٩١٥/١٧٤ ط ١٢٤٢ من رقم ١٠٤٤ سنة ١٤٤ ق)
١١١ - إذا أُنجمت للمحكمة بالأحكام الثلاثة اعتداء الفضي عليهم احتيلاً على طعة وطيئتهم ، وم من رجال العريس ، على الفضي بالغرب والسلب والإيذاء الذي أصبل جبرتها ، وكان ذلك بلاه متعدياً حصول الضرر لأن وقع عليه الاعتداء ، فلا يكون له على القس على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، وإذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسباً تراه متنبها وفق ما تتيحه من عناصر الدعوى فإنه لا يتبل النص على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .
(جلة ١٩١٥/١٧٤ ط ١٢٤٢ من رقم ٨٧١ سنة ١٤٤ ق)
١١٢ - يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون مستغنياً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أُنجمت الحكم وقوعه من لثهم .
(جلة ١٩١٥/١٧٤ ط ١٢٤٢ من رقم ٣٣٢ سنة ١٤٤ ق)

لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالإدانة قطع ، كما هو واضح في نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق البتات . أما عند الحكم بالتعويض فيمكن أن يثبت الحكم أن الفعل الذي وقع به الدعوى على لثهم قد ترتب عليه ضرر للمدعي عليه ، ولو كان هذا الفعل في ذاته لا تكون به جريمة مستوجبة العقاب . وإذا كان الحكم للمطعون فيه حين قضى الدعي المدعى بالتعويض لم يبين الرأفة للفرقة بأنها الدعوى بآثارها ، ولكنها أُنجمت أن العالمين تعرض الدعي في العقار المحكوم له به . أنه أن سلم إليه يستمر تسليم دعي وأنه حرره من الاعتقال به ، فإن غلوه من بيان الرأفة لا يرتب عليه بطلان نيا يطعن بالدعوى المدنية . لأن المحكمة المدنية من حيثها ، طبقاً للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق البتات أن تحسم بالتعويض مع الحكم بالبراءة متى كان الفصل للسند إلى لثهم قد فُتحت عنه جنة أو شبه جنة مدنية ، ولأن ما أشتت على الحكم من أسباب يكفي في

ثبوت التعويض الذي قضى به .
(جلة ١٩١٣/١٠٨ ط ١٢٤٢ من رقم ١٤١١ سنة ١٤٣ ق)
١١٦ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وثائق الدعوى وظرونها أن الفضي بالمعوق المدنية لا يستحق قبل زواجه الطقة طلاقاً رجعياً تعريضاً ما عن واقعة الزنا التي اتهمها بها وادّعت الدعوى عليها ، على أساس أنه هو الذي بصرفه معها بعد الطلاق الذي أوقعه عليها قد كشف عن قصد الأكيد في الاتصال عنها نياتاً وألفها من ثبوت الزوجية وأقلاماً من كل نياتها ، فإن تقرير المحكمة ذلك موقر حدود سلطتها في تقدير وقائع الدعوى . وإذا كان ما أوردته في حكمها ما استخلصت منه ذلك مؤيداً إليه وصوتاً لما قضت به من رفض دعوى التعويض بضئ النظر من نزع الطلاق الذي وقع وأثاره القانونية إذ التيقية واحدة ولو كان الطلاق لم يحصل فإن المصلحة تكون حسناً للسند لا تقبل أمام محكمة القضاء ما دام البتت مقصوداً حل التعويض .
(جلة ١٩١٥/١١١ ط ١٢٤٢ من رقم ٤٨ سنة ١٤٥ ق)

١١٣ - إذا كان الحكم قد أُلهم لإلزام التبعة بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها المدنية ، فلا يؤثر في صلاحت أن يكون قد ساق أسباباً أخرى لشريعية لثمة مدنياً على أساس الخطأ المقترن بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدني .
(جلة ١٩١٥/١٧٤ ط ١٢٤٢ من رقم ٣٣٢ سنة ١٤٤ ق)
١١٤ - يكفي لسلالة الحكم بالتعويض أن يثبت حصول الضرر من وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسباً تراه متنبها .
(جلة ١٩١٥/١٧٤ ط ١٢٤٢ من رقم ٣٣٢ سنة ١٤٤ ق)
١١٥ - إذا يان واقعة الدعوى في الحكم

١١٧ - إذا قضت المحكمة ببراءة لثهم لعدم ثبوت وقوع الفعل للمكون الجنائي للفرقة بما الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض . أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فله أن يكون فصل للضرر قد ثبت وقوعه من لثهم للفرقة على الدعوى المدنية .
(جلة ١٩١٥/١٠٨ ط ١٢٤٢ من رقم ١١٣٨ سنة ١٤٥ ق)

عليه م حواء التهمون وأنهم أخذوا به الإصابات الجديدة التي أنجبا الكشف الطبي ومن جينا الضربة الواحدة التي أضحت إلى موه وأه لم يعرف طريقة قاطعة من من حواء التهمين هو الذي أخذنا فأعظمهم من مسئولية الضرب الذي سبب الوفاة وأخذتهم بالتدبر للثبوت من الضرب الذي وقع منهم فحكمه طعيم بأقصى العقوبة للجنة بالمادة ٧٠٥ ج وإلزامهم بأن يملأوا لورثة الجاني عليه تبرعا فاقبى منهم من ذلك أن المحكمة انصرفت القضية إلى أحداث الوفاة شائبة بين التهمين وأنها لاحظت أن هذه القضية كانت إحدى نتائج فعل حصل منهم جميعا وهو الإيذاء الذي انصرفت لإدانتهم على إلقاءه بالجاني عليه فتضمنت طعيم بالتبريد عن الضرر للقرتب على الوفاة التي كانت نتيجة لهذا الإيذاء . وهذا الذي فعله المحكمة صواب فإنه إذا كان لم يتيسر لوائحلة التهمين بالمادة ٧٠٥ ج أنه لا مانع من اعتبارهم مسئولين مدنيا بطريق التضامن عن الضرر طبقا للمادة ١٥١٠٠ من القانون المدني .

(جلسة ١٣٧٩/١١/٢٢ طين رقم ١٣٨٠ س ٥ ق)

١٢٣ - متى أثبتت المحكمة امتداد الفكرة وعطائق الإردادات لدى التهمين على الضرب وقت وقوعه فاتهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما أصاب الجاني عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من الاعتداء منهم جميعا أو من أي واحد منهم . ولا أثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التمسك بهذا الاتفاق إنما تقتضيه - في الأصل - المسئولية الجنائية عن فعل القتل - أما المسئولية المدنية فتدعى على مجرد عطائق الإردادات - ولو جازية - غير متبرع سابق - على الإيذاء قبل غير مشروع . فيبقى فيها أن تتوارد المخاطر على الاعتداء وتلك الإردادة كل مع إعادة الآخرين على إلقاءه . وفيها يصل في هذه الحالة من التفرقة بين الضارين ، وبين الضارين وغير الضارين ، في المسئولية الجنائية فإن المسئولية المدنية تقسم جميعا .

(جلسة ١٣٧٩/١١/٢٢ طين رقم ١٣٧٩ س ٩ ق)

١٢٤ - إن المسئولية التضامنية يمكن فيها مجرد عطائق الإردادات من الدعوى طعيم . ولو جازية ، على الإجراء بالدعوى . فهي تتم جميع من اشتراكوا في ارتكاب الأذى بالجاني عليه لاعتبارهم تلامذة بشروط ولا امتداد لإدانتهم في ذلك بعض النظر عن نتيجة سلوكهم من كل منهم وعن العبرة التي تكون منها .

(جلسة ١٣٧٩/١١/٢٢ طين رقم ١٣٧٩ س ٩ ق)

١١٨ - إذا كان الحكم الإيجابي قد أسس برادة للهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية فيه على أن الأداة على حصول التزوير لم تكن كافية لثبوت التهمة ، وكانت الأسباب التي استند إليها في ذلك من شأنها أن تدعى إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يبدى المحكمة الاستثنائية هذا الحكم لأسبابه يتضمن بقاء الرد على دفع الدعوى بالحقوق المدنية في صدد تزوير الضرر ولا يكون ثمة على الدعوى عليه في هذا الشأن ؛ إلا أن ما قال به الحكم من عدم ثبوت واقعة التزوير يبقى وحده سلسلة ما قضى به من العبادة ورفض الدعوى المدنية .

(جلسة ١٣٧٩/١١/٢٢ طين رقم ١٣٨١ س ٢٠ ق)

١١٩ - متى كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة الحكم بالبراءة مفيدة بعدم ثبوت وقوع القتل المكون للعبرة للمرفوعة بها الدعوى في حق التهم ، فإن هذه الأسباب بطلانها تكون في هذه الحالة أسبابا للحكم برفض دعوى التبريد ، ولا يجب على الحكم أنه لم يرد أسبابا لرفض دعوى التبريد .

(جلسة ١٣٨١/١٠/٢٠ طين رقم ١٣٨٠ س ٢١ ق)

١٢٠ - إذا كان النطاق من التهم لم يمسك أمام المحكمة في طلب رفض الدعوى المدنية للوعدة عليه إلا باقتضاء مسئولية الجنائية على أساس عدم اعتدائه على الجاني عليه ولم يعرض المصلح الذي تم عنه ومن زعم فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء ، فإن الحكم إذا قضى بالتبريد يكون قد انصرف المصلح الدعوى كذلك ، ولا يجب تعميمه من هذه الناحية .

(جلسة ١٣٨٠/١٠/٢٠ طين رقم ١٣٧٩ س ١٥ ق)

١٢١ - يمكن لسلسلة الحكم بالتبريد أن يصح من وقوع قبول وتزوير الضرر ، وإن كان هذا أفضل الحكم بالتبريد في دعوى سب ذكر أخطاء قلب تلك لا يضح في ملاحقة .

(جلسة ١٣٨٠/١١/٢٢ طين رقم ١٣٧٩ س ١٨ ق)

الفرع الثاني

التضامن فيما

١٢٢ - إذا أقيمت قضية الدعوى المدنية على متهمين بأهم مع غيرهم ضرروا الجاني عليه ولم يصدوا عنه ولكن الضرب أصيب للدعوى من غير الحكم أن الذي يمسك الحكم أن الذي يمسك الحكم

١٢٥ - إن كان الثابت بالمحك أن التبعين وقت أن اعتدى كل منها بالغرب على الجنى عليه كان في مكان المخلدة مع آخر من فريقها ، وكان كل منها متبراً بالاعتداء على الجنى عليه وفرقه على أثر نزاع فأدين بعض أفراد الفريقين ، وتبيننا ذلك ضرباً الجنى عليه ، لأن صكلاً ، هو يكون مشمولاً به من تمييز الضرر له ، ما أحده هو وما أحده زميله - ذلك لأن ارتكاب كل منها فعله في حصة الآخر المتحد معه في التمسك إنساك بناء على وجود زميله على رأى منه وتوافقه معه على فكرة واحدة هي إلقاء الجنى عليه عما شجعه وشد أذره وبهت في نفسه الاعتداء على فعله ، ما وقع على الجنى عليه لا يشره هو وبشره زميله من الاعتداء الذي لم يكن ليدل ولا يذرهما .

(جلد ١٨١/٧٢ من رقم ١٦٢٤ سنة ١١)

١٢٦ - إن كان الثابت بالمحك أن التبعين وفريقاً حشروا ما محل المخلدة وكان كل واحد منهم حافظاً لثبته على الاعتداء على فريق الجنى عليه بسبب محاربة سابقة وقعت بين أفراد الفريقين ، وتبيننا لهذا سبب ضرب كل من التبعين ، بصور الآخر وعلى رأى منه ، الجنى عليه المذكور فأحدثا به الإصابات التي أحس بعضها إلى وفاته . فان كلا منها يكون مشمولاً بقرينة تعيين الضرر الناشئ عن الضرب الذي أحده هو والذي أحده زميله يلقى عليه وعن تبعيته الاحتمالية وهي الوفاة . وذلك على أساس أن ارتكاب كل منها فعله إنما كان بناء على وجود زميله معه ، وهذا الطرف من شأنه أن يجمع كلاهما على الاعتداء الذي كانتا متواترين عليه . وإذا فاقضاه عليهما متعاضدين بالتعويض الذي يلحق للجنى من وفاة الجنى عليه لا علاقة به القانون ، لأن كلا منها يعتبر مشمولاً من الوجبة المدنية من الوفاة ولو أن المحكمة لم تتعلل تعيين من منها الذي أحدث الإصابة التي ثار الموت منها .

(جلد ١٨١/٧٢ من رقم ١٢٥٠ سنة ١٢)

١٢٧ - إن كانت المحكمة كحقيقة التمسك على اعتبار أنه لشرك في جريمة استعمال الرقعة الورقة وأثبت بالتعويض الذي طلبه للمعنى من ومن القتل الأصل الذي تولى بالتعويض عنها فقتضى الحكم بالنسبة للمحاكمة الجنائية لا يكتفي بتعويض المدعى المدنية وقضه من هذه الناحية لا يكون إلا بناء على أسباب

علمية بها ، وذلك لأن التعويض كان من بلحى الأمر محظراً من المصالح عليها ، بالتعويض عنها على أساس أن تزوير الرقعة واستعمالها من الأعمال العنصرية التي تستوجب بمقتضى أحكام القانون لعقوبة التعويض على كل من ساهم فيها بأية طريقة من الطرق بها كانت أحكام للمسؤولية الجنائية المقررة في قانون العقوبات . فلتهم في هذه الحالة بغير من الوجبة المدنية مشمولاً من تعويض الضرر الناشئ من الاستعمال مشمولاً من الضرر الناشئ من التزوير الذي لولاهما حصل الاستعمال وعدم سادته جنائياً عن الاستعمال لا يخلص مع إقراره بالتعويض منه ، ولا يقتضى في حد ذاته قرض الحكم القاضي به .

(جلد ١٨١/٧٢ من رقم ١٦٢٤ سنة ١١)

١٢٨ - إن اتحد ثلثة لدى عدة أشخاص على التعدي على إنسان يحلهم مشمولين مدنياً بالتعاضد من تلبية تعويض عليه بعض القتل عما وقع من كل منهم بالقتل . فإذا كانت الواقعة التي استعملتها المحكمة من أدلة الدعوى هي أن التهم وزميلة اعتديا بالضرب على الجنى عليه في زمان واحد ومكان واحد ، فهذا يرد أن تعضد عليهما متعاضدين بالتعويض على أساس توافق إرادتهما على الاعتداء .

(جلد ١٨١/٧٢ من رقم ١٢٥٠ سنة ١٢)

١٢٩ - ما دامت المحكمة قد أثبتت من بعض الضربات التي وقعت لإصابة التبعين على إحداثها بالجنى عليه فأوقوما به في زمان واحد ومكان واحد ولمناسبة واحدة . فإن مساهلتهم عنها مدنياً بطريق التعاضد تكون مبررة ولو كان أحدهم هو الذي اعتدى في الواقع بإحداث الضرب الذي تسببت عنه .

(جلد ١٨١/٧٢ من رقم ١٢٤٤ سنة ١٦)

١٣٠ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت أن التبعين اعتدوا بالضرب على الجنى عليه في زمان واحد ومكان واحد ، بما استلذت منه توافقي إرادتهم على الاعتداء ، ثم حكمت عليهم بالتعويض متعاضدين ، فتعاضداً بذلك مبرر بعض الظرف عما وقع من كل منهم بالقتل .

(جلد ١٨١/٧٢ من رقم ١٢٤٤ سنة ١٦)

١٣١ - ما دامت المحكمة قد اتبعت في حكمها على أن الضرر الذي أصاب الجنى عليه سببه اعتداء التبعين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملايات واحدة ، بما استخلصت منه توافقيهم على ارتكاب الآتي به ، فهذا

التبدي على الخبي عليه ، ثم متى كل منهما فلا تقيد ما أراد ، فإن المحكمة لا تكون خضعة إلا هي أو منهما بما بالعرض متضمنين ، ولو كان إعتاد أحدهما قد نفاذ منه الوقت المطلوب منها التبرع واعتاد الآخر لم يتقاضى سوى إصابات بسيطة ، فإن قواعد المستولية الهدية تبرؤ ذلك ،

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ من رقم ١٧٣ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٨ - المتضمنين في التبرع ليس متناه مساواة للتأمين في المستولية فيما بينهما وإنما متناه مساواتهما في أن القضية في التبرع أن يتخذ كل أحدهما بجميع المحكوم به ، فلا معاقبة للقانون في أن تحرك المحكمة لإلزام المتهمين بالتبرع متضمنين ولو كان أحدهما لم يشترك في تهمة التعريض الذي أدى إلى الموت بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح عنى لا علاقة له بالوقت منام ملان المتهمان قد اتحدت فكرتهما في الاعتداء على الخبي عليه ومادام بين الجنسة المبنوية لأحدهما (وهي إحداث الجرح العنوى) والبنائية المبنوية للآخر (التعريض للقضي إلى الموت) ارتباطا وثيقا لحصولها في زمن واحد ويمكن واحد وشكرا واحدة .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٨ من رقم ١٣٨ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٩ - إذا طلب الخبي عليه تبرعا من المتهمين متضمنين فمن ذلك أنه يطالب كلا منهم بمبلغ التعويض . فلذا كان للمتهمون أربعة ، ومطلب الخبي عليه الحكم عليهم بمبلغ ثلاثة جنيه بالتضامن على سبيل التعويض ، فبرت المحكمة ثلاثة منهم وقضت على المتهم الذي أدانته بمبلغ ١٥٠ جنيها على أساس أنه هو وحده الذي أحدث الباطة المستدية بالخبي عليه فلا مخالفة للقانون في ذلك .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٧ من رقم ١٣٨ سنة ١٩٤٦ ق)

١٤٠ - إذا كان الخبي عليه في مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض مطلقا من محكمته فلا يبلغ بالتجانيين بينهما على أساس أنهما ارتكبا جرحا يقتضي إيقان الخبي لسب وقعه إليهما ، فإن الحكم الصادر وإلزام واحد منهما بجميع المطلوب منه عدم وجود وجه لسمامة الآخر جنائيا يكون سليما . ولا يصح منه أن فيه اعتداء بأكثر من مطلب للمضي ، إذ لا تضامن ميان في القانون أن يكون كل من الساطيعين ملوما بالمطالب بكل البيلع المطلوب .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ من رقم ١٧٣ سنة ١٩٤٦ ق)

يبرء قانونا لإلزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بغيره أو برجل زملاؤه بينهم أو كلهم .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٢ - من أثبت الحكم توافق إرادة المحكوم عليهم على السب ذلك كفى لتبرؤ قضاة عليهم بالعرض متضمنين .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٣ - إذا كانت المحكمة قد برأت متبها من تهمة الشروع في القتل ومع ذلك أوردته بالعرض من واقعة هذه الجريمة مع التهم الأخر التي أدانته بها بتد على أن الاثنين توافقا على إلزام الخبي عليه توافقا بلغ درجة الاتفاق الجاني بحيث يبرر مسئولا مدنيا عن الأضرار التي ترتبت على الإيلام ، فلا يكون قد اعتصم .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٢ من رقم ٢١٣ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٤ - إذا كانت المحكمة قد قضت عن المتهم سبق الإصرار ولكنها أثبتت أن كلا منهما قد اعتصى على الخبي عليه بأن طعنه بسكين جرح طعنات ، ثم حكمت عليهما بالتبرع بالتعويض الذي متضمنين قاتلا لا تكون قد اعتصمات ، إذ أن ما أثبتته من سبهما من تعريض للتهمة مما على الخبي عليه - ذلك - فيسند اتحاد إرادتهما وتوافقهما على الاعتداء عليه ، الأمر الذي يستوجب مسالة كل منهما من تعريض الضرر الذي نفا من فعله وعن فعل زعيمه .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ من رقم ١٧٤ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٥ - إذا كانت المحكمة قد قضت عن المتهمين سبق الإصرار ومع ذلك أثبتت أنهما قد اعتصما معا بالتبرع على الخبي عليه ما يفيد اتحاد إرادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن مسامة ما وقع من كل منهما فلما يستوجب مسالة كل منهما من تعريض للضرر الذي نفا من فعله وعن فعل زعيمه .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٥ من رقم ٨٥٩ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٦ - إذا ثابتت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات فإن ذلك لا يثبتا قانونا من أن قضى على المتهمين متضمنين فيما طالهم به الخبي عليه من التعويض للضرر ما داموا جميعا قد حضروه في وقت واحد وانصحت لإرادتهم في ذلك الوقت على حربه .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ من رقم ٢١٤ سنة ١٩٤٦ ق)

١٣٧ - إذا كان المصاد مما أثبت الحكم أن لإذابة كل من المتهمين قد أصبحت مع إدانة الآخر في

المقروء لما . ولا اتصال لما بحرية السرة إلا من حيث وجوب إثبات أن الأشياء الخفية متحصنة عن سرقة بل من سامة الخفى مدنيا لا يمنع أن تجاوز الأشياء التي إخفاها بالصل إلا إذا ثبت أنه كان خافعا مع السارق أو مع من أخفاه باقي السرقة فتعذر ذلك .
 يجب أن يقال مدنيا وبطريق التضامن مع زملائه من كل للسرقة ويكون من اثنين على الحكم الذي يربط عليه هذه للسوية أن يبين في غير ما غرس الأديس الذي استدل به . وإذن الحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن بتيمة الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم يصب في أسبابه إلى كل منهم إلا إذا جرد منها يكون عطلتها فتصور أسبابه ويثبت قسمة . وقضى هذا الحكم بناء على طعن أحد الخصمين يقتضي قسمة بالقبلة إلى الخصمين فيما لوحة للصلبة التي ترطبهم بعضهم بعض بسبب التضامن القسبي به بينهم .

(جدة ١٢٨٧/١٧/٢٢ طعن رقم ٣٢٢٩ سنة ١٤٠٠ ق)

١٤٦ - إن القانون لا يترتب في الحكم بالتضامن على المتولين من التعويض أن يقرروا قد ساهوا في الجريمة الواقعة بصفة ظاهري أو شركاء ، أو بعبارة أخرى أن يكون للحظ الذي وقع منهم واحدا إلى أنه يمكن أن يكون قد وقع من كل منهم غطاء من كانت أفعالهم مجتمعة قد سببت الضرر ضررا واحدا ولو كانت لم تقع في وقت واحد . وإن قام للحظ الذي يقع من السارق بفعل السرقة بلاق في نتيجة مع الخطأ الذي يقع عن يمين السرقة بالنسبة إلى الذي وقع عليه فعل الإخفاء من حيث الضرر الذي يصيب الضرر بمرمته من ماله بل الحكم لئلا يؤم للفن لكل ما رفق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يغفل في شيء .

(جدة ١٢٨٢/٥/٢٤ طعن رقم ٣٣٨ سنة ١٣٩٠ ق)

١٤٧ - إذا كان الحكم قد بين أن ماله تعد لشركاء ما يتصل بأغلب لما من جهة إلى جهة قصد بناء للمهبة إلى زيد ، فأقدم زيد على سرقتها ليشركه مع آخرين قبل قتله من حياة ماله ، ثم اغتراه بكر من السارقين مع طه بمرقتها ، وجاء على ذلك أنان زيدا وشركاء في السرقة ويكرأ في جريمة الإخفاء ، وقضى لحاق الذي ادعى بمن مدعى بالتعويض على عدم الفتن الذي لو كبح جريمة الإخفاء ، ومرفق قسمة ولصلته ، بالتضامن مع السارقين ، فقتلوه بهذا يكون في عهده ما يرد .

(جدة ١٢٨٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢٠٩ سنة ١٣٩٦ ق)

١٤٨ - إن انفصال المحكمة الفصل في دعوى المدعي بالمقتضى قبل ماله السيارة الشار إليها لا يؤثر في علامة الحكم بإلزام متأجرها المذكور بالتعويض من الأمانة التي حصلت منها مادام الطلب كان قبله وقبل المالك بالتضامن ولم يقض عليه هو بأكثر من المطلوب .

(جدة ١٢٨٧/١٠/٢٨ طعن رقم ٦٨٥ سنة ١٣٩٦ ق)

١٤٩ - إذا كان الحكم المقطوع قد قضى بإلزام المعلن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٣٠٠ جنيه المدعي بالمقتضى المدنية ثم قضى الحكم المعلن فيه بتضيض التعويض وإلزام المعلن وحده بمبلغ ٣٠٠ جنيه فقط على أساس مداراة الخسائر من عدم مسئولية باقي المتهمين ، فإن ما يرد من المعلن من أن الحكم سوا مركزه يكون غير صحيح ، ذلك بأنه مسئول من تعويض الضرر الباقى ، عن المحدث بضم النخر مما إذا كان قد ارتكب وحده أم مع غيره وقد خفف الحكم المعلنون في من هذه المسئولية بقدر ما تضمن من مقدار التعويض .

(جدة ١٢٨٤/٥/٢٠ طعن رقم ٤٤٣ سنة ١٣٩٤ ق)

١٥٠ - إن توجيه زوجة لقتل زوجها دعواها المدنية على التيمم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنها اشتركت في إحداث ضرر واحد هو الذي يطلب تعويضه . وليس معناه أنها تسبب إلى كل منهما أن الضرر الذي أحدثه بضمه يتأثر الضرر الذي أحدثه زميله ، فكل منهما إذن يكون ملوما بجرم الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما روى أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا في إحداث الضرر بل من سامة الآخر من التعويض كله تكون قائمة وداعية في فلق القلب الأمثل ولو لم يكن مصرحا فيه بالتضامن بين المدعي طهيا .

(جدة ١٢٨٥/١٢/٢٤ طعن رقم ٢٠٥ سنة ١٣٩٤ ق)

١٥١ - من يترى السرقة مع طه متهمة الأمر له يكون مسئولاً مع السارق بطريق التضامن من تعويض الضرر الذي أصاب المجنى عليه ولو أنه يعد في القانون متفيا لاسارعة . وذلك على أساس أن كلا منهما قد عمل على احتيال المسال السرقة من صاحبه .

(جدة ١٢٨٢/١١/٢٢ طعن رقم ٣٨٠ سنة ١٣٩٠ ق)

١٥٢ - إذا كان إخفاء الأشياء المسروقة يعد في القانون جريمة قائمة بلانها لما كتمانها وتعتريا

تقيم عليه بما يتفق والأمور المرسومة له في القانون
قد ذكر وجه مسألة كل من المحكوم عليها عن الضرر
النشئ من الضررين مجتمعين لا من الضررة الواحدة
إلى أحدهما هو. بلنا لم نقل ولم تعرض للتعامل
بين المستولية لا تكون تعاضلية ولا تصح مطالبة كل
منهم إلا بنصف المبلغ المدكوم به عليها قط.
(جلد ١٠٨/١٠٠ من رقم ١٤٨ سنة ١٥ ق)

١٥٠ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أرف
للحقى بالحقوق المدنية رفع دعواه أمام محكمة الدرجة
الأولى على اللتم و آخر باختلافها مساجدة له قضت
المحكمة بقبال اللتم والأمرت بالتعويض وراحت الآخر
ورفضت الدعوى المدنية له ، ولم يتأق للمضى
واستأنفت لثبابة قضت المحكمة الاستئنافية بإزالة اللتم
الآخر المحكوم جزاءه وأمرت الحكم الابتدائي بالنسبة
إلى الأول فلا خطأ في ذلك ، إذ الدعوى المدنية لم تكن
مستأفة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من
سبيل الحكم عليه بشيء من التعويض ، فعلا هو أنه
ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إلزام متم وحده بتعويض
كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيبه
قد ارتكبها هو .

(جلد ١٠٨/١١٦ من رقم ٨٢٧-١٨ ق)

١٥١ - إن التعاضل في التعويض بين المستولين
عن السبل العار واجب طبقاً للادة ١٦٩ من القانون
المدنى يسمى في ذلك أن يكون الخطأ حصداً أو
غير حصدى .

(جلد ١٠٨/١٢٥ من رقم ٤٥١-١٢ ق)

١٥٢ - لأجل التعاضل للتمين في التعويض عند
اختلاف الضرر ، واستقلال كل منهم بما أحدثه ولو
وقعت تلك الأفعال جميعاً في مكان واحد وزمان واحد .
(جلد ١٠٨/١١١ من رقم ١٨٢-١٢ ق)

١٥٣ - إن عدم توافق سبب الإصرار والقرعة
لا يتعارض مع اتحاد إرادة الجائعين على الاحتداد
واشتركا كهما مطلق ، فلذا كانت المحكمة قد بقت حكماً
بالتعاضل للمستولية التعاضلية بينهما على عدم توافق الظرفين
للتعار إليها دون أن ترضى اتحاد إرادتهما على الاحتداد
واشتركا كهما مطلق . لأن الحكم يكون مبيحاً
يترتب عنه .

(جلد ١٠٨/١٢٧ من رقم ١١٣٥-١٢ ق)

١٥٤ - إن تقرير مسئولية القيدوم يتبدل
بمرد وقترح القيدول الصادر من عامه أثناء نحتة إنما

١٤٨ - أنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون
المدنى قد نصت على أن الالتزامات الناشئة عن الأفعال
الضارة بالتمين والضار لهما بالمادة ١٥١ من القانون
المدنى تكون بالتعاضل بين المضرين ثم إنه قد جلا
القول بأن الالتزام على مسداً الضرر يكون مستأفاً .
بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة
أشخاص بالتعاضل لفضل الذى نفا عنه الالتزام ، كما إذا
قضى في حكم واحد بأمانة عدة منهم . فاعلم كانوا
أو شركة . وحرية واحدة ، أى أن قبل واحد ها
عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للجن عليه . إن
كل ذلك وقد جلا هنا إذن التعاضل لا يجوز القول به
عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من
المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدبوا
بمقتضى حكم واحد . لأن التعاضل هنا يقتضى لادخله
للى نفس المانور الذى يمتد إليه بين الواقع
والأسباب التى يسبب بها كل فعلية المحكوم عليهم
في الضرر أفراد الذى يطلب للضررين تيسيراً به
تعويض عنه ، فاعلم مع القول به ، أن تعرض المحكم
في صراحة لهذه الواقع والأسباب ليربط حكم القانون
في الدعوى برأسها . وإن فانا . كان الحكم ليس له
نص على تعاضل ، وكانت الواقعة ، كما نأية به ليس
ثبناً جانياً ما يقتضى القول بذلك التعاضل ، فانه
لا يصح اعتبار هذا الحكم ملوماً للذين المحكوم عليهم
فيه بالتعاضل بينهم .

(جلد ١٠٨/١١٥ من رقم ١٨٨ سنة ١٥ ق)

١٤٩ - إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين
ولم يكونوا يقتضى الحكم . ملومين بالتعاضل بينهم
للمحكوم له ، فانه لا يجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم
به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتعد هذا التصيب ،
ما دلت غير مضمون عليه في الحكم ولا واضح من ثبانه
يكون ملوماً صدق للمحكوم عليهم لاجل أن هذا هو الذى
قضت إليه المحكمة في حكمها فيقسم المبلغ للمحكوم به
مثل عدة للمحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو
فما لا يجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه .
وإن فانا كانت الواقعة ثابتة هي أن أحد . للتمين
خرب الجن عليه فأصاب بوضوح من جسمه ، والآخر
لغيره فأصاب بوضوح آخرته ، وكانت الدعوى لم ترفع
على أساس اتفاق أو إصرار سابق من التهمين على
الاحتداد فانه يجب إذا كانت المحكمة ترى الحكم طبقاً
بالتعاضل في التعويض أن تبين في حكمها الأساس الذى

نصت في الفقرة الثانية على مساءلة الإنسان عن تعرض الغير لثالثي الغير عن إعمال من تحت رعايته (des personnes que l'on a sous sa garde) أودع ألفة أو الإقتران منهم أو من عهدلة إقام قد دلت بوضوح على أن هذه المسؤولية التي تفرتها ، استكملت وخروجاً عن الأصل ، إنما تقوم على المسئول من لحظة على من يشر ارتكاب الفعل الضار ، وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تعديه بالحفظ والمراقبة لمنع الغير عنه ومنه من الانحرار بالقسر ، ولذا كانت السن إحدى موجبات الحفظ فأن المسئول من تأنيها هو كون سن من يشر ارتكاب الفعل الضار يفتقر ومنه تحت حفظه ، ولا اعتبار هنا للفرق المحذرة في القانون الرواية على المال فإن الحفظ (garde) التي هو أساس المسؤولية بعبارة لغة وقانوناً متفق مباشرة بشخص المودع مع الحفظ ، إذ قد يكون الإنسان تصرفاً فيما يخص به ولا يملك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فيما يخص بنفسه ويؤدى دعوى التعويض المرفوعة على مقضى السلطة المذكورة لا يكون تعرف من من وقع من الغير إلا لمرة حل هذه السن توجب وحده تحت حفظ من ردت عليه الدعوى أم لا . فالمعنى إذا أسس تعاضد رفض دعوى التعويض المرفوعة على والد المتهمم على ما نصت المحكمة من أن اللزم قد تجاوزت سن العبد الذي تبنى به ولاية ابنه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ .

(جدة ١٨٢/١٤ من رقم ١٧٢ سنة ١٢٠٢ ق.)

١٥٨ - تمس الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون للمعنى حل . أن المكلف بالمراقبة يستلج أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قد قام بواجبه بالمراقبة أو أثبت أن الغير كان لا بد . واقفاً ولو قام بحسب الواجب بما يبين من العناية ، فلا تكن بين عما أوردته المحكمة في بابه لراحة المعنى أن للمالك الذي وقع كائن مطاعاً أثناء حيث يلقى عليه هو والتمه ومما مدخلان وقد بلغ التمه ثمانية عشر طماً ، لم يحسن خطوه راجعاً إلى نقص في الرقابة من جانب المالكين على ابنه المتهمم ، وضع ذلك على الحكم بمسألة المالكين مدنياً على أساس الخط المقترض وأن التمه مادم قاصراً بلن رقابة والده يجب أن تستج بصورة تمتع من رعايته الغير وبنيته ولا تقوم بتعرض هذا الضرر فإنه يكون مختلاً في تطبيق القانون .

(جدة ١٨٨/١٤ من رقم ١٧٢ سنة ١٢٠٢ ق.)

يقوم على اقتراض وتوقع الحماة . وهذا الاقتراض القانوني مقدر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده الخادم لا يتعبد به . وإن قلنا مكان الخدم لم يقع منه أى خطأ فانه باقية لن عدا المعنى عليه لا يتكون مستثلاً عن شيء فيما يتعلق بالتعويض ، ويكون له عند الحكم عليه المعنى عليه أن يطلب تحميل علمه هو والمتهمم منه ما ألزم هو يدفعه تنفيذاً للحكم الصادر عليه بالتعاضد معهم على أن يدفع الخادم لأنه هو القسب في الحكم عليه بالتعويض كل ما ألزم هو يدفعه عنه وإن روى كل من الآخرين فيه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذ أجله أن يطلب بتعرض أى شخص يخرجه عن تدويره . أما فيما يخص بمسألة المحكوم عليهم بعضهم بعضاً فإن من قام منهم بدفع المبلغ للمحكوم به بالضرر يكون له أن يرجع على زملاءه للمحكوم عليهم منه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به .

(جدة ١٨٨/١٤ من رقم ١٧٢ سنة ١٢٠٢ ق.)

الفصل الرابع

المسئولية عن عمل الغير

١٥٥ - للمسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً ابتدائياً بل يجب أن تنحصر في الأحوال التي نص عليها القانون وأن ترتكز على الأساس الذي صعد القانون مبنيًا لها . وذلك لروبوها على خلاف الأصل الذي يقتضى بأن الإنسان لا يمسأ إلا عن أعماله الشخصية وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها . وإن قلنا خطأ إنما تقي الحكم قصير الوالد في ملاحظة ابنه بناء على أن الحادثة التي وقعت من هذا الابن قد حصلت أثناء وجوده في المدرسة يتجلى عن والده الذي يقع في يده آخرى رعايته فيه من التفتيش بشؤون المدرسة لأن القانون المدني لا يصلح الوالد للمسئولية في هذه الحالة إلا إذا ثبت وقوع قصور من ناحية الأب في ملاحظة الابن (المادة ١٥١ مدني) .

(جدة ١٨٢/١٤ من رقم ١٧٢ سنة ١٢٠٢ ق.)

١٥٦ - لا يمسأ الأب عن عمل ابنه من كان وقت ارتكابه الحادث . قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره ، فإن لفظ باقية إلى الصغير مرتبط بالولاية على القسرين ويتبين بالتالي .

(جدة ١٨٢/١٤ من رقم ١٧٢ سنة ١٢٠٢ ق.)

١٥٧ - إن المادة ١٥١ من القانون المدني إذ

١٥٩ - ما دام المني بالموقوف المدنية لم يوجه دعواه على الزراف باعتباره مستولا مدنيا عما وقع من ايته إضرارا به ، فلا يحس له أن ينشئ على المحكمة أنها لم تولمه منه بالتعامل كشئور عن الحقوق المدنية ،
(جدة ١٥/١٠/١٩٥٤ ملز رقم ١٠٤٩ - ١٥ ق)

١٦٠ - تقدر قيام المستول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على ايته أو عدم قيامه به من شأن عمكة الموضوع .
(جدة ١٥/١٠/١٩٥٤ ملز رقم ٣٣٦ - ٢ ق)

١٦١ - السيد مستول عن توضيح الإضرار التي تسبب التقير بسبب خطأ عامه . وأساس عمله للمستولية سوء اختياره لخامه وتصوره قد قابته . ولا يتدفع الضمان من السيد إلا إذا ثبت أن الخللات الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخامه ، أو ثبت أنه حصل عن خطأ الجنى عليه نفسه . فلهذا فقرر المستولية بغير قيامه بغير ملجم إلا بميل لخامه وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره ، مستول عن توضيح الضرر الذي يجب التقير من جرح هذا الفرس .
(جدة ١١/١١/١٩٣٧ ملز رقم ٧٤٠ - ٢ ق)

١٦٢ - إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على إلزام السيد بتوضيح الضرر الناشئ من أفعال خدمته من كان واقفا منهم في حال تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص للثاني أن يحصل الخدم للمستولية المدنية عن الضرر الناجم عن كل فعل غير مشروع يقع من تأدية . وذلك على الإطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة ، بغض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة الشايع خاصة أو لمصلحة الخدم وعما إذا كانت البراءات التي نصت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو مصلحة بها . وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته فبالت في هذه الحالة بتقدم للمستولية كما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل الضار وميلت التابع بأية طريقة كانت فرصة لارتكابه لأن الخدم يجب أن يبال في هذه الحالة على أساس لمصلحة الخدم استعمل شئور الخدم التي عهد به بها اليهم شككلا بما اقترحه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحقتهم في كل ما تعلق بها ، فلذا ترصد لهم منذ باب المدونة التي يقتل بها قرشاً مع قتله القرشين فيها حتى موعدا انصراف المني عليه منها (وهو مدعى مستتب لقيام بأعمال نظارة المدونة) وتضمن منه في هذه الفرصة وانعاقه في هذا المكان وهو

يتظاهر بأنه إنما يقترب منه لكن يمنع له - باعتباره رئيساً عليه - باب السيرة التي كانت في انتظاره فذلك يرد قانوناً إلزام الوزارة بتوضيح الضرر الذي وقع على المني عليه من خدمتها لهم ، ولذا كان هذا للتميم قبول المدعى قد امتنع عن إثبات الإضرارات التي اتفعا للمني عليه منه عن إضاعة كشف المحرمات وصار رئيس القرائين وحده بأن المني عليه أماته وبأنه في غنى عن العمل بالمدونة ولا يتم بالتفعل فيها لأن ذلك لا يجعل لهم وقت مفارقة قسمة متبرداً عن وظيفة ومطلوع الخدمة فلا يستحقونه .

(جدة ١٢/١٠/١٩٥٤ ملز رقم ٩٨١ - ١٠ ق)

١٦٣ - انهاء للمستولية المدنية من الخدم بتفنيا أيضاً عن الخدم بطريق التسمية .

(جدة ١٠/١١/١٩٤١ ملز رقم ١٣٣١ - ٤ ق)

١٦٤ - في كافة الحوادث التي يبال فيها الشخص من فعل التقير يجب اقتراض خطأ اجدل لأن وقوع الحادث يمتد في ذاته قرينة على الإخلال بواجب رقابة والملاحظة .

(جدة ١١/١١/١٩٤٤ ملز رقم ٣٢٨ - ٤ ق)

١٦٥ - إذا قدرت عمكة الموضوع ظروف الحادث الذي وقع من تلميذ داخل المدرسة وفرت أن لا مستولية على ناظر المدرسة فيه لأنه وقع مفاجأة فلها بذلك تكون قد فصلت في قسمة موضوعية لا رقابة عمكة التقص عليها لأنه من المثل عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع عما لا يدخل تحت رقابة عمكة التقص . أما الزم بأنه المفاجأة لا يمكن احتيلها في القانون المصري نسبياً متفنيا من المستولية المدنية ما دام لم ينص عليها فيه فذلك لا يميأ به إذ الأمر ليس بمباغ على نص بجاس على يستثنى فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السيدية بين الخطأ والحادث الذي أتبع الضرر وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتوضيح على مرتكب الخطأ وقول المحكمة بمحصول الحادث مفاجأة مستند أن هذا الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال . وبمقدم هذا القول نداعة أن تقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أتبع الحادث بل كثر وقصره بحملات مع الرقابة الحديثة .
(جدة ١١/١١/١٩٤٤ ملز رقم ١٣٨٩ - ٤ ق)

١٦٧ - إن نص المادة ١٥٢ مدنى بمرعية في وجوب مسؤولية الخدم مدنيا عن كل ما يقع من عامه

من التي ماتت النسل الذي وقع منه ولولانا لما نيم العرو.

في استخلصت السمكة خلاصا سلبا من وقائع العصى وأدلتها أن إجابة التي على إنا كنتم عن إجمال السائق في العصى بيسيرة عصىه التي قد إليه يتأخذا ذلك لكي يكون المخدم بالتوصيل على أساس أن العرو إنا كنتم من قبله لتلبية قيامه بأعمال الخدمة إن لم يكن في أثناء أدائه إياها .

(جدة ١٣٨/١١/٨ ط ٢٢١١ من رقم ٣٠ سنة ١٣٢٢)

١٧١ - إن المادة ١٥٢ من القانون المدني نصت بحسب حصة على أنه : يؤم السيد بتوصيل العرو الثاني كغيره من أقبال عصى من كان واقفا منهم . في حال تأدية وظائفهم ، فقد أفلتت أنه لا يقتضى ثبوت أى قصور أو إجمال من جانب المبرج الذي يؤم بالتوصيل ، بل يكفي تلبية أن يكون الحظا للمخرج العرو قد وقع من التابع أثناء تأديته وظيفته لدى المبرج . وإن لم يمسح به على هذه المادة سائلة القاصر من توصيل العرو الذي يشأ من أقبال عصى الذين منهم له ولي أو وصيه أثناء تأديته أعمالهم فيه ولا يرد على ذلك بأن القاصر بسبب عدم تميزه لغيره لا يصور أى خطأ في عصىه إذ للمشرع ما لم يسه من قبل وقع من القاصر يكون للادراك والتقدير حساب وإناها من قبل وقع من عصىه أثناء تأديته أعماله في عصىه .

(جدة ١٣٨/١١/٨ ط ٢٢١١ من رقم ٣٠ سنة ١٣٢٢)

١٧٢ - إن مشرورة المبرج مدنيا من ١٢٢٢ كصحت لنا لتركيب التابع خطأ آخر بالتوصيل حال تأديته وظيفته أو بسببها ولو كان للمبرج غير غير أو لم يكن سوا في اختيار تأديته من كانت له سلطة فعلية في رقابة تأديته وتوجيهه مثلا في شخص وليه أو وصيه . وإن لم يمسح في القانون بناء على ذلك سائلة القاصر من توصيل العرو عما وقع من سائق سيارته أثناء تأديته وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثه قبل وفاته .

(جدة ١٣٨/١١/٨ ط ٢٢١١ من رقم ٣٠ سنة ١٣٢٢)

١٧٣ - إن قول المادة المبرج التابع بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني هو ما للمبرج على التابع من سلطة في توجيهه ورقابه . فكذلك عصىت هذه السلطة فكل تلك السلطة . ولا يهم بعد ذلك أمال مدة قيام هذه السلطة أم قصرت ، إذ البقرة وبوجها حسب ، لأن القانون لا يطلب سولا . وبسبب هذه السلطة

سائلة تأديته له . وذلك يتبع النظر عن البراءة التي تكون قد دفعت للتركيب ما لتركيب . ومشرورة هذه تقوم على اقتراض سوء الاختيار والقصر في المراقبة من جانبه . في وقع الخطأ من المخدم أثناء تأديته عمله قد ترجعت مشرورة بسببه مدنيا من هذا الخطأ ، سواء أكان نشأنا عن باعث شخصي القاصر أم عن الرغبة في خدمة السيد .

(جدة ١٣٨/١١/٨ ط ٢٢١١ من رقم ٣٠ سنة ١٣٢٢)

١٦٨ - إن مشرورة السيد مدنيا عن أخطائه عاصمه تقوم قانونا على ما يقتصر في حق المبرج من الجلب والقصير في اختيار تأديته أو في رقابه عليه . وإن فلا يشترط فيها وقوع تخريف من أو ممدور أى حل إجمال آخر بل من كصحت بالنسبة له ولو كان غائبا أو غير عالم بتأديته أو وقع من تأديته إذ يكفي في ذلك أن تكون صفة التابع أو وظيفته هي التي ماتت له لتركيب الجريمة وسادة على لتركيبها ولو لم تكن قد وقعت أثناء الخدمة .

(جدة ١٣٨/١١/٨ ط ٢٢١١ من رقم ٣٠ سنة ١٣٢٢)

١٦٩ - إن مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني أن يكون السيد مشرورا عن العرو الثاني من خطأ عاصمه سواء أكان الخطأ قد وقع أثناء تأديته الوظيفة أم كانت الوظيفة هي التي ماتت أو سببت لتركيبها . فلذا كان التابع بالحكم أن السائق وهو يلتزم بوجبة عصىه ترك السيارة وبما افتتح العرصة في صعدة تابع آخر عصىه (تخريف راحة) فيصحت هنا التابع وهو يحمل القيادة بالافتتاح فانطلقت القيادة على غير هدى وأصابته الجني عليها وقصده المحكمة بإجابة السائق والقصر والزمها مع عصىهما متعاضدين - بالتوصيل المدني بين المحكمة لا تكون قد أخطأت في احتسابها القصور مشرورا مدنيا مع عصىه لأن إجابة الجني عليها قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بسببه عصىه عصىه وعن خطأ القصر وهو عصى السيد عملا ما كان ليؤديه لو لم يكن خفيا عصىه .

(جدة ١٣٨/١١/٨ ط ٢٢١١ من رقم ٣٠ سنة ١٣٢٢)

١٧٠ - إن القصور مشرور بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني من توصيل العرو الثاني كغيره من قبل عصىه سواء أكان القصر قد وقع في أثناء تأديته أعماله للخدمة المبرورة إليه أم لتأدية قيامه بهذه الأعمال فقط ، إذ يكفي في ذلك أن تكون وظيفة المخدم

١٧٥ - لا يشترط لمسئولية الخدم من خطأ صاحبه أن يكون الخدم ساجراً أو متلاً في الدعوى التي تطلب عمل الخدم . وإن كان الخدم من عاصمة ودية الخدم لا يحمل دون مسؤولية الخدم ، إذ هذا التخلل ليس فيه ما يبنى مسؤولية الخدم على كنه يمكن أن يقال بعدم مسؤولية الخدم .

(جدة ١٨٣/١٧/٢٢ من رقم ٨٤ س ١٤ ق)

١٧٦ - إن مسؤولية التبرع عن فعل تابه ملحقاً لادة ١٥٢ من القانون المدني قوامها وقروح خطأ من التابع مستوجب لمسئولية هو بحيث إذا ألفت مسؤولية التابع فإن مسؤولية التبرع لا يكون لها من أساس تقوم عليه . فلذا قضى الحكم ببراءة التهم لاجت من أنه كان مجزأ أي - كما تقول المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لانه الدعوى والاختيار وقت وقروح الفعل ، فإنه لما كان يشترط بمقتضى القانون لمسئولية الإنسان من فعله - مدنية كانت المسؤولية أو جنائية - أن يكون مجزأ ، وكان ذلك مستنداً ألا يصح على التهم بأي تعرض من الفعل للغير الذي وقع ، لما كان ذلك كان الحكم بالتعرض عن التبرع غير جائز . ومن كان الأمر كذلك ، وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على أساس مسالة التبرع عن أفعال تابه ما - كما هو من صحيح القانون - عدم إجابة طلب الدعوى بلحق الذي سؤل بالقبض إلى التهم أو إلى التبرع ، فإن مصلحة الدعوى بلحق الذي تكون متفية من وراء ملحق على الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية على أساس أن وقع الدعوى المدنية على التهم لم يكن صحيحاً ، ما دام هو لم يوجه الدعوى إلى التبرع إلا بناء على المادة ١٥٢ باعتباره مسئولاً عن أفعال تابه . لا بناء على المادة ١٥١ باعتبار أنه أحمل علاقة التهم وقد كان تحت رعايته وهو مجزئ ، وما دام حيداً الحكم ليس من شأنه أن يتنه من معالجة التبرع بالتعرض أمام المحاكم المدنية على الأساس الصحيح لاختلاف السبب في الدعوى .

(جدة ١٨٣/١٧/٢٢ من رقم ١٦٠ س ١٦ ق)

١٧٧ - إن المادة ١٥٢ من القانون المدني حين قصت مسالة تابه أو التبرع عن أفعال غيره أو إتياعه لم تقترط إلا أن يكون فعل الخدم أو التابع واقفاً على حال تأدية وظيفته . ولا يلزم أن يكون الفعل قد وقع من التابع وقتا لحظياً متبرع ، بل يكفي أن يكون قد وقع بفعل فاعياً له بالطريقة التي من فرض

عن التبرع والتابع فالتبرع يكون مسئولاً عن تعرض الغير عن كل فعل خارج يقع من تابه كلما كان وقروح وقت القيام بالسل الذي عهد به إليه أو بتابعه قتل ما دام هذا العمل هو الذي سئل وقروح الفعل للغير أو عياً القرحمة لا قروحاً أية طريقة كانت ، فإن نص القانون ملحق مالم يصر على المخالفين . ولأن فلذا كان الحكم قد أتم مسؤولية المحكوم عليه (متبرع سيارة) على أنه هو الذي اختار التهم ، دون أن يتحدث من مسلة التبرع والرافة التي لا قوم للمسئولية إلا بها ، والتي تضمن بذاتها حق الاختيار إذ أن من يملك تفرجه الإنسان في أمر من الأمور يكون مختاراً له فيه ، ولكن كانت الوقائع الثابتة به تمل بوضوح على أن المحكوم عليه كلف - لا في التهم مسلة في تفرجه فيما يختص بالمأمورية التي كلف بها بل في أفعاله منها فإنه لا يكون قد أعطى . لأن مسؤولية المستبر تكون متعقبة ولو كانت المأمورية مؤقتة الزمن وجيز ، أو كلف التهم تابه في ذات الوقت لتبرع آخر ، أو كلف التهم (وعرضات سيارة) هو الذي ذهب من قتاده قسه بالسيارة لسل ما (من البطارية) ، ما دام القانون لم يبين مدة قيام حلة التبرع بالتابع ، وما دامت حلة التهم بالتبرع الآخر ليس لها اتصال بالملحق الذي ارتكبه التهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ، وما دام من البطارية لم يكن إلا لحلية القيام بالسل الذي أقرمه هذا المحكوم عليه .

(جدة ١٨٣/١٧/٢٢ من رقم ١١٣ س ١٣ ق)

١٧٨ - يكفي في مسالة الخدم مدنيا أن يثبت أن الحوادث قد تسبب عن خطأ عدم له ولو تمترسية من غير عظمة . فإدام الحكم قد أثبت أن وقع المجنى عليه لا بد وأن تكون قد فادت من خطأ أحد التهمين (السكراني والسائق) الذين هما تامين لإدارة قتل المشترك ، فإن مسالة هذه الإدارة مدنيا تكون متفية ، لأنها مسولة عما يقع من مستغصها في أثناء تأدية خدمتهم . ولا يمنع من ذلك أن المحكمة لا تطلع قصص الخطأ منها . وليس في إلزام الإدارة بالتعرض مع ترمك كسارى خروج من قرواعها خاصة بالمسئولية فإن هذه البررة قائمة على عدم ثبوت ارتكابه الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث . أما مسؤولية التهم فترتب على ما يثبت فيها من أن هذا الخطأ إنما وقع من أحد العاملين الذين كانت يسلان بها في السيارة .

(جدة ١٨٣/١٧/٢٢ من رقم ٨٤ س ١٤ ق)

(جلبہ ۱۹۳۲/۱۰/۱۰ طرز رقم ۲۲۰۰ سے ۲۲ ق)

جیٹے ۱۱/۱۱/۲۰۲۷ طے روزم ۱۱۴۳ھ سے ۱۱۶۵ھ

(جلد ۱۸/۲/۱۸۵۲ طے رقم ۱۱۶۰ سے ۲۱۲)

(جلسة ١٨/١٠/١٤٩٧ طرز رقم ٧٥ سنة ١٩٩٧)

(جلد ۱/۱ ص ۱۱۷: رقم ۱۱۷۷ ع ۱۱۷۷)

١٨٦ - القانون لا يشترط تحميل المدعى للمسئولية المدنية من فعل تاجه أن يكون هذا الفعل داخل في طبيعة الوظيفة التي صدر بها إلى التابع أو أن يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكفي في تقرير هذه المسئولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تأدية الوظيفة أو أن تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كان يبدأ عنها ، وهذا ينض النظر من قصد منه أو الباعث الذي دفعه إليه . وإن كان المدعى للمتهم ، ومن رجال الإدارة ، لم يذهبوا إلى حيث ما كتبه المحامي بالمضي للمضي إلا بناء على إشارة ظاهريّة من القسم اليكانيكي وحل أمر صريح في ذلك من عمدة القرية وفي صدد حمل متعلق بوظيفتهم ، فإن احتدام على المالكية وعالمها بدون مدبر ، وهم يميل تنفيذ هذا الفعل ، يخلو معالجة الزوالة للتابعين هم لها بالمرصادات .

(جدة ١٨٦/٢١ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ ق)

١٨٧ - بحسب الحكم بيانا في تقرير مسئولية وزارة الداخلية عن فعل المتهم (خفيف) قوله أن وزير الداخلية مسئول مع المتهم بالتضامن من هذا التعويض طبقا للبائدين ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدني لأن المتهم واحد من قوة الحراسة التابعين لوزارة الداخلية وقد ارتكب الجريمة التي تسببت فيه وثبت عليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالصيغة الأبدية المسألة إليه الحراسة بها وفأ عنها المدعي ضرر شخصي عميق ومباشر ، فإن هذا بيان كاف للتضامن التي تستوجب مساهمة للتبع عن التعويض المحكوم به على تاجه .

(جدة ١٨٦/١٨ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ ق)

١٨٨ - إن المادة ١٧٤ من القانون المدني لاذ نصت على مسئولية للتبع عن الضرر الذي يصدره تاجه بصفته غير المشروع ، قد جعلت ذلك منوطا بأن يكون هذا الفعل واقعا منه في حالة تأدية وظيفته ، أو بسببها ، وإن كان الفعل المعتبر للمتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يرضى عملا من أعمال وظيفة ، ما دام كان قد تنقل عن عمله الرسمي وتجاوز منتهى حرائط فطرق الزواجة عالج البلدة ، إلى مكان الحادث ، داخل البلدة إذ غلب عليه عند ما سمع بالخارجة لاحتداد على خصومه وقتل للمضي عليه ، وكان المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوظيفة وإنما قتل المضي عليه كصحة قرينة ولغناء ما يصدر من فعل واحد نحو خصومه واقعا منهم . من كان ذلك فإن وزارة الداخلية لا تكون مسئولة

وظيفته ، أو على أساس أن الوظيفة هي التي حيات له ظروف ارتكابه . ولا يرفع عنها هذه المسئولية أن يكون للمتهم لم يرتكب فعله إلا بإسناد شخصي خاص به وحده ولا شأن لما هي به أولا يكون هناك من دليل على وقوع أى خطأ من جانبها فإن مسئوليتها عن عمل عليها في هذه الحالة متفرقة بحسب القانون على أى الأساسين المذكورين .

(جدة ١٨٦/١٧ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ ق)

١٨٩ - أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ على أنه لا يكون للتبع مسئولا عن الضرر الذي يصدره تاجه بصفته غير المشروع من كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أظم هذه المسئولية على خطأ متفرق في جانب التبع فرضا لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه إلى سوء إختياره تاجه وتقصيره في رعايته ، والقانون إذ حدد هذا الفعل للمسئولية بأن يكون الفعل الصادر غير المشروع واقعا من التابع ، حال تأدية الوظيفة أو بسببها ، لم يقصد أن تكون للمسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يرضى عملا داخل في طبيعة وظيفته ويأمر نشاطا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وإن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تحقق للمسئولية أيضا كما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كما استدل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الصادر غير المشروع ، أو حيات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله مساهمة للتبع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان باعده الذي دفعه إليه مصادرا بالوظيفة أو لا علاقة له بها . إذ أقدم مسئولية للتبع في هذه الأحوال على أساس استئصال التابع لوظيفته وإسداء استعجال التفتيش التي صدر للتبع على أنها متخلفا بما افترضه القانون في حقه من جانب سوء اختياره له بصفته في مراجعته ومعالجة النظر الذي استقر عليه قضاء جملة التفتيش وظل القانون المدني يفتهم قد استعته الصادر ولم ير أن يصيد عنه كما دلت عليه الأعمال القضائية لتعني المدة وقم ١٧٤ من القانون المدني .

(جدة ١٨٦/١٧ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ ق)

١٩٥ - السيد مسئول عن خطأ تاجه ، ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تهوره حدود وظيفته ، إذا كانت الوظيفة هي التي حيات له إتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

(جدة ١٨٦/٢١ من رقم ١٩٠٥ سنة ١٦ ق)

يكون تاسر البيان قصورا فيه ويستوجب قتله
بالتبعية التركة المشورية عن الحقوقي المديني .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٤ سنة ١٢١٤ ق)

١٩٣ - إن استظهار قيامه بالسياسة بين الحظا
والوظيفة ، وهو الشرط الذي يستحق به مشورية التبع
ومن قبل تاجه ، هو من المسائل التي تخضع لتقدير
عكسة للوضع ولا يصح الجدل في شأن توافرها أمام
عكسة القضاء .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٤ سنة ١٢١٤ ق)

التفصيل الخامس

مشورية صاحب البند

١٩٤ - إن مشورية صاحب البند من
تعرض للخطر الذي يصيب القير ، بسبب تهم بانه
ليس له ما يبرره انفسه من الخطأ من جانبه إذ هذا
التوجه من المشورية لا يقوم إلا على أساس وقوع خطأ
بالقصر من جانب من يطالب بالتعرض سواء أكان
لذلك البند أم غير ذلك . ولذا كان هذا هو المقرر
في المشورية المدنية لأنه يجب من باب أولى في المشورية
الجنائية تحقق وقوع الخطأ من جانب التهم .
لذا كانت الواقعة الثانية بالحكم من أن يستعصم التهم
من مثل الواقعة لوجود صالة تندر بالقرطاج العاجل
لوجود شروخ فيه لا يمكن إيداعها إلا بين يدي القير
وأه طلب إلى ما كتبه أن يتفرع في ظرف أربع
وعشرين ساعة ، ولكن قبل انتهاء هذه المدة سقطت لثقل
تأنيب من ذلك شخص كان سائرا في الطريق ، لهذه
الواقعة ليس فيها ما يدل على وقوع خطأ أو إهمال من
صاحبة القدر حتى يمكن مساءلها جنائيا من الملاحدة .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٤ سنة ١٢١٤ ق)

١٩٥ - إذا كان صاحب البند مع اطلاعه بوجود
خطأ فيه يحسن أن يرضى إلى سقوطه المصاهير ، ثم
أمر في مياحه حتى سقط جيل من فيه ، فلا ينبغي
مشورية عن ذلك أن يكون الخلل راجعا إلى عيب في
القول القير للملوك . فإنه كل حين عليه من أن
يوجد الخلل في مكانه أن يسل على إيداع الخلل عن
كلوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم لإصلاحه
وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة
عدم احتياجه وتغلبه به .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٤ سنة ١٢١٤ ق)

عن جريمة خفيها ما دامت وقعت بطرح منقوضات
ولم تكن في حالة تأنيب وظيفة ولا تبديا .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٤ سنة ١٢١٤ ق)

١٩٩ - إذا قصر الحكم في بيان علاقة المشور
من الحق المدني بالمعروض ويوجه مشورية المدنية وقضى
مع ذلك بالتعرض كان سكا بلعلا واجبا قتله فيها
يجب بالتعرض .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٤ سنة ١٢١٤ ق)

١٩٥ - إذا كانت الحركة في حكمها للحد
بالتعرض عن حادثة قتل خطأ لم تكن يحد علاقة
الحكم بتبعية بالتعرض بقائه لبيعة التهم بالقتل الخطأ
ولم يبين أن هذا كان تاجا له وقت الحادث وأن القتل
وقع منه في حال تأنيب وظيفة فيه فذلك ، مع عدم
قطعي في الحكم بين هو ذلك لبيعة وتركها الفصل
فيه ، يحمل حكمها ميا متينا قتله ، يقتض هذا الحكم
بالسبة إلى الحكم عليه بالتعرض يقتضي قتله بالتبعية
إلى التهم العالمة لأنه مع وحدة واقعة القتل التي هي
أساس مشورية كل منهما وما قد تجري إليه إعادة نظر
المعروض بالتبعية إلى المشور من الحقوقي المدنية . ذلك
يقتضي تحقيقا لحسن سوء الحالة أن تكون إعادة المحاكمة
بالتبعية إليها مسا .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٢٢ سنة ١٢١٤ ق)

١٩٦ - إذا كان العالمة قد تمسك أمام عكسة
الموضوع بانقضاء مشورية عن التعرض لأنه لا ترحم
بالتهم من التقدم بالحكم ، ومع ذلك حله الحركة
المشورية عن التعرض استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون
المدني القديم قولا منها بأن التهم كان وقت وقوع
الحادث في خدمة العالمة ومؤيدا لأمر وظيفة دون أن
تورد الدليل على قيام هذه الخدمة والأصل الذي استند
منه هذا الدليل من أورد في المعروض - فإن حكمها يكون
قصرا قصورا يبيح بما يستوجب قتله .

(جدة ١٢١٤/١/٢٢٢ من رقم ٢٠٢ سنة ١٢١٤ ق)

١٩٧ - إذا كان ما أوجه الحكم في صدد مشورية
التركة المشورية عن الحقوقي المدنية لا يبين من إذا كان
قد أقام مشورية هذه التركة على أساس مشورية التعرض
من خطأ تاجه باعتبار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء
تأنيب وظيفة أو تبديا أم أقام مشورية على أساس
تقصيره في وضع نظام حكم لبياراتها بما يبرر التهم
التي يشتمل عليها فيها سيل استنباطا لجعلها الحكم
بذلك مشورية عن الحادث ، مشورية أصلية - فإن الحكم

فأرست للقائمة بين التومنين، وقصد لحصه بالزائد، وكل ما يجرم المحكمة من ذلك يجب بياحه في الحكم. أما القول من بياحه الأمر أنه ما حكم كل فريق قد اعتدى على حق الآخر فقد سقطت حق في طلب التومنين على كل حال القول تنتج.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ١٣٣١ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٠٠ — قلحى الموضوع كمال للسلطة الموازية بين ما يتبادله الخصمان من أخطاء السب وعجزات القصف وقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكاثر في السببات يقتضى رفض ما يدعى أحدهما قبل الآخر من العوض الذى لم لا.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ٢٠٠٢ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٠١ — لما كان العمل الصادر بموجب الحكم على فاعله بالتومنين طبقاً لأحكام القانون، فلا عمل لما يبرره الطاعن من تكافؤ لسيئات لتقطة بموضوع الدعوى وتعتبر الآلة فيها مما يخصص لتعويض فاعله الدعوى من غير مقب.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ١٠٠٠ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٠٢ — إذا حكم إعتداليا بمخاطبة من هم السب الذى صدر منه الحق عليه وإلزامه بتعويض له، ورفض المحكمة الاستئناف أن التهم والجنح عليه بإثبات عبارات السب بل أن الجنح عليه كان هو البياح، وأن الفاظ السب التى صدرت منه كانت ألقح في عيش التومنين وأسندت في الإحالة، فأبقت الحكم بالنسبة للقوة وألغته بالنسبة للتومنين المحكوم به لعدم أحقية الجنح عليه فيه، وليس فيها فاعله من مـ. لما أى تناقض، لأن الأسباب التى رفضت من أجلها الدعوى المدنية لا تاتى مع الأسباب التى قام عليها العقاب على السب.

ولا يصح القول بأن المحكمة ما كان يجوز لها من غلقها، فقها أن ترفض الدعوى المدنية اعتدالاً على للقائمة لتبادل عبارات السب من الطرفين مع أن المتهم لم يطلب هو أيضاً الحكم بتعويض من السب الواقع عليه. وذلك لأن أساس رفض الدعوى المدنية لم يكن للقائمة بل هو إلقاء مسئولية المتهم عن تومنين الضرر الذى لحق الجنح عليه لأنه هو الذى بدأ بالسب فتعيب في حصول ما وقع عليه.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ١٣٣١ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٠٣ — لا يجوز أن يحكم للقائمة التعاضلية إلا إذا كان كل من التومنين المظرب لإجراء القائمة بينهما منفرعاً عنه دعوى أليم المحكمة. وإلغى فلا يصح الحكم

١٩٦ — إذا نكل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم إخطار مالكه الإخطارات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابعة قانونية بينهما والجنح عليه.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ١٣٣١ سنة ٢٠٠٢ ق)

١٩٧ — عدم إخطار سكان المنزل لطلب الإخطار للوجه الليم من مالكه لا ينفذ من هذا الأخير الخطأ للرجع لمسئولية من المحدث التابع من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تجمعه، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ١٣٣١ سنة ٢٠٠٢ ق)

التصل السادس

اشتراك الضرر في الخطأ

١٩٨ — الأصل لأن كل فعل عابثية كآته ضرر لا يجب مسؤولية فاعله عن تومنين ذلك الضرر، فمسئولية واجبة إجماع، ولكنها قد تنح أو تسال في نسبة خطأ الجنح عليه، ويصلح لاشتراك مع الجاني في إحداث الضرر، وذلك ما يعرف عند طلاء القانون بنظرية الخطأ المشترك. وقد يجب مسؤولية الجنح عليه لمسئولية الجاني، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ الجنح عليه كان حاسماً إلى درجة يتلائم بها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر، كأن يكون الجنح عليه تمتد الاضرار بنفسه، فآتت فرصة خطأ الجاني وألغته وسيلة لتخليد ما قصده من إقناع الاضرار بنفسه، وذلك هو الحالة الوحيدة التى يصح أن يرفض فيها طلب التومنين.

(جدة ١٣٦/١١/٢٥ طين رقم ١٣٣١ سنة ٢٠٠٢ ق)

١٩٩ — كل محاربة تتضمن بلييتها واقعين بالنسبة لكل متحارب: واقعة يكون هو فيها جانياً على غيره، والأخرى يكون فيها مجنحاً عليه من هذا الغير. فمن يطلب التومنين منها تنطبق على طلبه قواعد المسئولية المدنية. ويقتدر التومنين بحسب جملة خطأ الجنح عليه التاتى، مع الضرر، مع زيادة مبلغ اشتراكه هو في إحداث هذا الضرر لنفسه أو تسيبه فيه، ثم يقتضى له بالتومنين الذى يترتب عنه، أو رفض طلبه من كان خصمه قد طلب أيضاً تعويضاً فرفضت المحكمة بداليت على الطريقة لتقطة أن تومنين خصمه بداليت تومينه، أو رفضت أنه يجرى على تومينه،

نصت على إلزام كل من يقع منه فعل حاد بالنهي بتعويض الضرر القرب على فعله إلا أنه إذا كان الضرر قد أخطأ أيضا وسام هو الآخر يصح في الضرر الذي أصابه بلن ذلك يجب أن يرضى عن تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالتقدير المناسب لحظا هذا الغير . لأن كون الضرر الذي لحق الضرر ناشئا عن خطأ غير خطأ هو خطأ غيره ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . وينتد على حيلة تقيه القسمة ليكون الغير ملوما إلا بتقدير التعويض المستحق من كل الضرر متوقفا ما يجب أن يمسسه الضرر بسبب لحظا الذي وقع منه

(جدة ١٤٥/١/٢ طن رقم ٢٦ سنة ١٥ ق)

٢٠٧ — إذا كان المثلون من المحقق في الدنية لم يحكم أمام المحكم بأن التهم والجنى عليه كلاهما وقع منه خطأ كان له دخل في الرقة حتى كان يصح على المحكمة توزيع المسؤولية بينهما بنسبة ما وقع من كل منهما ، بل اقتصر على القول بأن الجنى عليه هو الذي أخطأ وتسبب بطله في وقوع الحادث ، بلن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تبحث مراعاة من تقسم المسؤولية فلذا لم يقدح على التهم وعلى المثلون من العقوق المدنية بجمع تعويض ذلك فلهذا أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدره هو الذي يتسبب الضرر الذي وقع من التهم

(جدة ١٤٥/١/٢ طن رقم ١٢٣ سنة ١٥ ق)

٢٠٨ — إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الاحتصاد بدأ من الجنى عليه وأخره ومع ذلك قصت له بكل التعويض الذي طلبه على أساس ما رآه من تناسب مع الضرر الذي لحق الضرر في الضرر في الظروف التي وقع فيها فهذا لا يتجس في قضائها ، إذ يجوز أن يكون الجنى عليه لم يتألف في مقدار التعويض الذي طلبه وقدره بالتقدير الذي رأى أن المحكمة مستحقة له مراعاة كل الظروف وليس المحكمة بحاجة إلى البحث في الحكم من القاضية أو من الخطأ الذي وقع من الجنى عليه أو فريته ما دام أن أحدا لم يطلب إليها ذلك

(جدة ١٤٥/١/٢ طن رقم ٣٣ سنة ١٦ ق)

٢٠٩ — إذا كان الحكم الاستثنائي قد ذكر أن للجنى بالحق للجنى شارك في إنشاء الخطأ الذي وقع بسببه الحادث ، ومع ذلك أهد الحكم المتألف الذي قضى به من التعويض ، فلا حرج في ذلك ما دام الجنى بالحق المدني إنما طلب المبلغ الذي حكم له به كتعويض مؤقت

برفض دعوى التعويض المرفوعة من الجنى بالحق المدني على أساس أنه هو ولتتهم قد تبادلوا أخطاء السب ما دام التهم لم يكن هو الآخر مطالب للجنى بتعويض ومع ذلك لم تحك في هذه الحالة وهي تقدر مسؤولية الجنى عليه . أن تعرض ببيع ظروف الدعوى بزملايتها وتصرى ما وقع من كل من الطرفين فلذا تبين ما أن - طالب التعويض هو الذي أخطأ وأن خطأه إنما كان هو السبب المباشر للضرر الذي لحقه كان لما أن قضى برفض طلب التعويض على أساس انتفاء المسؤولية عن الدعوى عليه لا على أساس القسمة

(جدة ١٤٥/٢/٢ طن رقم ١٠٤ سنة ١٥ ق)

٢٠٤ — إذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من الجنى بالحق المدني على التهم بقوة تكادها في السبب فالتة إن التهم لم يقدم المذاكرة الخيرية بالتقيد إلا بعد أن استغله الجنى ، وأره لم يورد عبارات التنف والسبب فيها إلا ردا على ما بدأ به من عدوان ولو أن بعض هذا العدوان ليس ماصرا لك المذاكرة ، وذلك دون أن تبين ماعية هذا العدوان ولا ظروفه ، فلها تكون قد قصرت في إيراد الأسباب التي أفضت عليها حكما . إذ هذا التصور لا يستطاع منه مراقبتها في استخلاص انتفاء مسؤولية التهم من كان من عناصر واقعية سوى إليه أولا

(جدة ١٤٥/٢/٢ طن رقم ٥٠١ سنة ١٥ ق)

٢٠٥ — إذا كانت المحكمة قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل حاد بالنهي بتعويض الضرر الذي ترتب على فعله . فلذا كان الضرر قد أخطأ هو الآخر وسام في الضرر الذي أصابه بلن ذلك ، وإن كان يجب أن يرضى عن تقدير التعويض الذي مطالب به للضرر لا يصلح أن يكون سببا لرفع المسؤولية عن الغير الذي اشترك معه في حصول الضرر

وإذا كان ذلك الحكم قد قضى برفض الدعوى المدنية بناء على ما قلناه من دكتاوت البيئات ، وكان المستفيد من البيانات التي أوردتها أنه إذا صد أن الجنى عليهم وقع من جانبهم هم أيضا خطأ في حق أنفسهم ، ولم يحدد أن هذا الخطأ تسبب عنه أي حرج بالجنى عليه ، فلن هذا يكون مستغناء أن يحكم للجنى عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة تخلفهم من الجسامة

(جدة ١٤٥/١/٢ طن رقم ١١٦٦ سنة ١٢ ق)

٢٠٦ — إن المادة ١٥١ من القانون المدني وإن

أساس للمادة ١٥١ من القانون المدني بإختيار المدعى عليه مشغولا عن فعل قدسه تخفف من حيث السبب عن اللطافة بالتعويض على أساس للمادة ١٥٢ من القانون المذكور بإختيار المدعى عليه مشغولا عن فعل غيره، وليس المحكمة من تتقاء قسما أن تتغير السبب الذي قام عليه الدعوى أساسا والا فإنها تكون قد تجاوزت سلطاتها وحسكت بما لم يطلب منها الحكم به.

(جدة ١٧٢/٧/١ طن رقم ٣٢٥ سنة ١٣١٢)

٢١٤ - إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالمخوق المدنية ولم يدعوا بالتعويض على التبعين على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم ولم يستنصرون بالآجرة عنه، أي على أساس أن مسئوليتهم تصيرية ناشئة عن جنحة لهم بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ملازمون بمعرض الضرر الذي أصابه وتحت حكمة الدرجة الأولى رفض هذه الدعوى لما تبين لها من عدم ثبوت القتل المكون للجريمة، فإنه يكون حل المحكمة الاستئنافية، وهي تتصلقي بالاستئناف للفرع العليا من المدعى، أن تقدم هذا الأساس الذي أظم عليه دعواه فلا قضى له بالتعويض إلا إذا رأى ثبوت الأفعال للوسوف بالبراهم للفرقة بما الدعوى، ولا يصح منها أن تحركه فصل المتهمين متضامنين بالتعويض على أساس آخر قوله المستوفى القانونية التفتت من الإخلال بفقد الزكاة للبرم بين الطرفين، وأن تنفيه بذلك من واجب اثبات دعواه فلها أن تفتت تكون قد أعطت بتبنيها في الحكم بسبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على أساس للمستوفى التصيرية للتعويض على أساس للمستوفى القانونية، ويتضح أنها بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون إلا في المستوفى التصيرية دون القانونية.

(جدة ١٧٢/٢/١ طن رقم ٤٨ سنة ١٣١٢)

٢١٥ - ما دامت الدعوى قد رفضت على أساس للمستوفى التصيرية، والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس للمستوفى التعاقبية، إذن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية، فليس المحكمة أن تبرج من منصفها فتقضى التعويض على سبب غير الذي رفضها صاحبها، فإنها إن قبلت تكرر قد حسكت بما لم يطلبها منها التصور، وهذا غير جائز في القانون.

(جدة ١٧٢/٢/١ طن رقم ٧٧ سنة ١٣١٢)

٢١٦ - ما دامت الدعوى المدنية قد رفضت أمام المحكمة الجنائية فإن هذه المحكمة إذا انتهت إلى أن أحد

وذلك على إختيار أن المحكمة الاستئنافية قد رأت أن اللينغ الضموم به لا زال دون ما يتطلب مع ما يجب الحكم به على أساس النطق بالبراءة.

(جدة ١٧٨/١٣/١ طن رقم ٢٣٣ سنة ١٣١٢)

٢١٥ - الأصل أن كل فعل خاطئ غاص عنه ضرر قدر وجب مسئولية فاعه من تعويض الضرر، وإن قلنا كانت المحكمة قد أثبتت وتوجع خطأ من المدعى عليه وقالت إنه لا يجب النطق بالبراءة من التهم، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الفاعين يرد على خطأ المدعى عليه، ولا كانت الدعوى لم ترفع بالطالفة بكامل التعويض من الحادث، بل بالتعويض الذي طلبه والد المدعى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيا وسدس الحكم بذلك، فإنه لا يكون هناك عمل لا يبره الفاعين في شأن المشاركة في النطق، وقائمه ذلك على مقدار ما يجمعه من التعويض.

(جدة ١٧٢/١١/١ طن رقم ١٣١٢ سنة ١٣١٢)

٢١٦ - أن اشتراك المدعى في طلبة في النطق بالسبب للحادث عما يوجب توزيع المسئولية المدنية على عدد النطق.

(جدة ١٧٥/٤/١ طن رقم ٧٢ سنة ١٣٠٥)

٢١٧ - التهم والمستوفى عن المخوق المدنية أن يتضاها نطق الضرر على وزاره في التفتت من التعويض النحاس بصفة الجرائية في الحق الذي اكتسبه المدعى عليه قبل ولائته في اللطافة بالتعويض.

(جدة ١٧٥/٤/١ طن رقم ٧٧ سنة ١٣٠٥)

فصل السابع

أساس دعوى المسئولية والتعويض

سلفة المحكمة في تبنيها

٢١٨ - إذا كانت البحرين السومية والندية قد وقعنا للهم على أساس أنه قرف بنفسه فعل الغرب الذي وقع له عين المدعى بإتقان الغير سبب له الضرر المطلوب من أجل التعويض، واستمر النظر فيها على هذا الأساس طوال المحاكمة، فإن المحكمة إذا داخلها لذلك في أن التهم غرب المدعى عليه، ولم تر أنه قرف أية جريمة أخرى من سلطاتها أن تحاكم عليها فبراه لعدم ثبوت التهمة عليه، وتبنا لذلك رفضت الدعوى المدنية القائمة له أن ارتكب بنفسه القتل الخطر - فإنها تكون قد أصابت الإنم يكن في وسعها أن تتحكم بما حسكت به، ذلك بأن اللطافة بالتعويض على

على المعلن تأسيما على خطئه هو ، فانها تكون قد عاقبت القانون ، إذ لم تقدم الأسس التي أقيمت عليه النصري ، وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض النصري المدنية للموجة إلى المعلن باعتباره مسؤولا عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تاجه .
(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ١١٨ سنة ١٣٦١)

تقدير التعويض

تقدير التعويض

٢٢٥ - إن اللزوم عليه لدى جعرة طلب القانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي سياتر في إعجاب النصري من أسأله في منها ، وأنه إذا كان الضرر الأدبي متضررا فغيره خلافا للضرر المادي فكلما ما منع في تقدير السلطان المحكمة . في رأيت في حالة معينة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بتعويض من المال وجب الإنسان رأيا ، إذ لا شك في أن التعويض المادي - مهما قيل من تضرر الوزارة به وبين الضرر الأدبي - يملكه ، ولو قدس على تخفيف الآم من قس للضرر .
(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ٢١٠ سنة ١٣٦١)

٢٢٦ - إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع قضى فيه بما تراه منسبا وفقا لثبوت من تحق ظروف النصري ، فإلم الحكم قد أورد الاختيارات التي من أجلها خفض التعويض المحكوم به من عسكة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أوردته أن يرضى إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وإن المجازة في ذلك لا تكون مشيرة .

(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٦١)
٢٢٧ - ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبي الجنى عليه ولو أنه لم يصب من البليار التفرق فإنها لا تكون قد أعطت في قضائها له بالتعويض المقتضى لتعديله هذه الجزية من لإدماج وتوزيع الجنى عليه .
(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ٣٠ سنة ١٣٦١)

٢٢٨ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحسبها حسبما تقيته من عناصر النصري وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان عناصر أو علة تقديره .
(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ١١٤ سنة ١٣٦١)

٢٢٩ - متى كانت المحكمة قد بينت الجزية التي

للتعويض هو وحده الذي تؤول إليه الجزية المقررة بالتعويض جنى ، وإن التبعيل الآخرين : أحدهما لم يقع منه سوى تقدير في التراجعات التي يرضىها عليه القدر لهم بنده (مستخدم ذلك التعليل) وبين النصري بالحقوق المدنية (بنك التعليل) ، والآخر لم يثبت وقوع أى قصور منه - إذا انتهت إلى ذلك فانه يكون نصريا عليها إلا قضى بالنصري لإلا حل من ثبوت عليه الجزية ، وإن قضى برفض النصري بالقضية للتبعين الآخرين لأن حكمها على التهم التي عاقبت شروط القدر لا يكون إلا حل أساس المسؤولية التقاعدية ، وهو غير الجيب للفرقة به النصري أمامها ، وهذا لا يجوز في القانون . ولأن حكمها بالتعويض على التهم الأخيرة له ما يورده مادام لا يثبت وقوع أى خطأ منه . أما القول بأن المحكمة كان عليها في هذه الحالة أن تسلم بعدم الاختصاص في النصري المدنية بالقضية لتبعين الآخرين : أحدهما أو كليهما لا يرضىها فربود بأنه ما دامت النصري قد رفضت على أساس انعدام المسؤولية التقاعدية فإن ذلك لا يمنع النصري بالحقوق المدنية ، وليس من شأنه أن يمتنع ، من رفضها أمام انقضاء كالدنية بسببها على سبب آخر هو المسؤولية التقاعدية .

(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ١٣٨ سنة ١٣٦١)

٢٣٠ - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون للنصري باختيار المعلن عليه مسئولاً عن فعل قد تخلف من حيث السبب من المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون للذكور باختيار المعلن عليه مسئولاً عن فعل غيره . ومقتضى هذا أنه إذا رفضت النصري على أحد طين الأساس وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في النصري على الأساس الآخر ، ونصراً إذا كان الخصم يطرح في ذلك .

(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٦١)

٢٣١ - متى رفضت النصري المدنية إلى المحكمة على أساس مسألة من رفضت عليه من فعله الشخصي فلا يجوز لما أن تهر سبب النصري وتحكم من قضاء نفسها بمادته عن فعل تاجه ، وإلا فانها تكون قد عاقبت القانون .
(جدة ١١٠٢/١٧ من رقم ١١٩ سنة ١٣٦١)

٢٣٢ - إذا كانت نصري التعويض مؤسلة على مسؤولية المعلن عن الضرر الذي نتج عن خطأ تاجه ، لحكت المحكمة براءة التابع ورفضت بالتعويض

إحداث الضرر يجب — بحسب الأصل أن يكون للناظر فيه مبلغ جسيمة الخطأ الذى ساء به نيا أسباب الضرر من الضرر إذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الاخطاء على هذا الأساس — أما إذا كان ذلك جنساً فإنه لا يكون ثمة من سبيل إلا اعتبار الخصمين متساويين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه. (جدة ١٩٨١/٤/١٩ ملن رقم ١٠٣٢ سنة ١١ ق)

٢٣٠ — إن الماش الخاص للقرد لرجال الجيش يتأثر من الممتلكات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عند أصابهم بحمل القرد أو يبيع حوادث فوكتع حربية أو في مأموريات أمراً بها لادخل في التعويض الذى يستحقه صاحب الماش قبل من يكون قد سببه له الإصابة عن حد أو قصير منه . وذلك لاختلاف الأساس القانونى للاستحقاق فى الماش في التعويض ، إذ الماش ضروري قانوناً على ملحوظة فيه ما تقتضيه طبيعة الأعمال العسكرية من الاستعداد للخطر وبذلك التعويضات في سبيل غاية من أشرف الغايات ، فهو بهذا الاعتبار —

فيما يرد على ما يستحقه المصاب على أساس مدة خدمته وما استطاع من راتبه — ليس إلا مجرد منحة ميسرة الضير لئلا يفتقر على تحمل التعويضات في غمضة بضع دون فئات إلى مصدر هذه التعويضات إن كان فعلاً مستوجباً لمساءلة احد عنه أو كان فيه ذلك لا يمكن أن يباله احد . أما التعويض فالمرجع فيه إلى القانون العام الذى يوجب على كل من تسبب بضرر في ضرر غيره أن يوجهه عن حد الضرر جراء قصوره فيما وقع عنه ، وتقديره موكل القضاة في حد اعتبار ماخضره للضرر وما فات عليه من فاقه . بخلاف الماش فإنه عدد في القانون بمقدار دية . وإذا كان الماش لا يلاحظ فيه أن يكون تعويضاً من الأضرار التامة عن إصابات فإن الإصابة إذا كانت ناشئة عن فعل مستوجب لمساءلة فاقه مدنياً فلا يجوز أن يصيب الماش حساب في تقدير التعويض للقضى دفعه عنها المصاب ولو كانت الحكومة هي الملامة بالتعويض مهما كانت صفاتها في ذلك . ولا يصح إذن في هذا الصدد القول بأن أخطاء التعويض من الإصابات مع ربط الماش من أجلها في جمع بين تعويضين عن ضرر واحد .

(جدة ١٩٨١/١٢/٨ ملن رقم ١٠٣٠ سنة ١٢ ق)

٢٣١ — إن المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبعاً لقانون الممتلكات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقت وأفضت

بنت عليها فسخها بالتعويض والتي هي بطلتها قبل خاتمة يستوجب الحكم على فسخه بالتعويض ، فإنه لا يجب حكماً عدم إرفادها موجهات ما قدره من تعويض ، إذ الأرق في ذلك متروكاً لتقديرها بنوع مقبلاً . (جدة ١٩٥٤/٤/٢٤ ملن رقم ٥٥ سنة ٢٤ ق)

٢٣٥ — تقدير مبلغ التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسباً تراء متلباً وفق ما تقتضيه هي من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان تلك العناصر . وإن كان ما أورده الحكم يتضمن بناءه حصول ضرر للدعي من جرمة القذو التي دين بها للمتهم التابع لقطاع ، فإن ما تثيره هذه الطاعة من تصور الحكم في عدم بيان عناصر الضرر يكون على غير أساس . (جدة ١٩٥٤/٤/٢٢ ملن رقم ٣٣٠ سنة ٢٤ ق)

٢٣٦ — إن تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو النقص إنسا هو أمر موضوعي يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية فلا يجوز التناقص فيه أمام محكمة القضاء .

(جدة ١٩٥٤/٢/٢٨ ملن رقم ٧٣٤ سنة ٢٤ ق)

٢٣٧ — إن ما يطالبه المحكوم بالحق للدعي من تعويض ما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواقعة على فروعهم وما تقتضيه به المحاكم من ذلك لا ينظر في البتة إلى مسبق أن قدره هؤلاء لدى لجنة الاعاءاء على الصفة فيه هي بالطلبات الاحتياطية أمام محكمة الموضوع . ولا ينظر في تقدير هذا التعويض إلى أوضاع مالية في المراتب بل للمحل عليه في ذلك هو ما أصاب كل منهم من الضرر المادي والأدبي . ولا يجب على قضاء محكمة الموضوع فيما تقدمه من ذلك في حدود الطلبات الاحتياطية التي قدمت لها .

(جدة ١٩٧١/١/١٧ ملن رقم ١٤٤ سنة ٦٦ ق)

٢٣٨ — إذا طلب مدعيان بالحق الذي الحكم لهما مبلغ ما على سبيل التعويض ولم يتصفا مقدار التعويض المطلوب لكل منهما فيتمتع بطلب منهما على أساس أن لكل منهما نصف . فلذا قضى الحكم لأحدهما دون الآخر بالمبلغ كله فإنه يكون قد أضافاً قضاء بما لم يطالبه القضاء له . وإذا كانت المحكمة ترى أن أحد المدعين لا يستحق تعويضاً فعلياً أو بـ تحكيم يرفض دعواه وقضى الآخر بما يستحقه على ألا يجاوز ما قضى به نصف المطلوب .

(جدة ١٩٧١/٢/٢١ ملن رقم ١٧٧ سنة ٦٦ ق)

٢٣٩ — أن تقدير حصة كل من اشتركوا في

عن مواساة العمل في خمتنا لا نعمل دون الحالة عنه
في التعويض الكامل الجار الضرر الذي لحقه ، إذ أن
هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام قانون التقاضي
إذا كانت الإحسان قد فُتحت عن خطأ نال عنه
الحكومة ، إلا أنه لا يصح للضرر أن يجمع بين
التعويضين لأن هذين الالتزامين متجانان في القاية وهي
جبر الضرر جبراً متكاملاً ولا يجوز أن يرد عليه .
(جلد ٢١١ / ٢١٠ من رقم ١٢٢٠ سنة ١٣٤٤ ق)

٢٣٣ - إذا كان المضي بالمخوف المعنية قد
طلب مبالغاً على سبيل التعويض عما أسبب إليه التعارض
من ضرر بسبب جاني ذلك التعرض والفرقة للفرقة
بها المعنى على التمس ، ولم يكن قد جراً هذا المبلغ
بين المبرزين ، فإن المحكمة ، إذا رأت أن جناية ذلك
التعرض هي التي ثبتت وأن التعويض المبالغ به غير
مبالغ فيه بالنسبة للضرر التلقائي منها ، لا تحسبون
خطأ إذا ما قصت بالمبلغ المطلوب .
(جلد ١٧٠ / ١٧١ من رقم ١٤٠٠ سنة ١٤٤٠ ق)

٢٣٢ - إذا كان الظاهر عما أوردته المحكمة أن
الحكمة قد راعت في تقدير التعويض الذي قصته به
على المتهم جسامته الفعلية التي أدت إلى كسر ساق الجاني
عليه (حاول بريس) بصدقه لثقة إلى عمل أقل شأناً
من عمله الأول ، كما راعت المصاريف التي اقترعت في
العلاج ، فليس في هذا أي خطأ . وإذا كانت هي قد
قالت في حكمها إنها راعت في تقدير التعويض أن
يكون مبالغاً طالما أنها لا تستطيع أن تجعله آتياً ،
فذلك ليس منهياً أنها قصت أن تعطي الجاني عليه
تبريراً عن ضرر لم يكن عتقاً بالمثل ، بل الظاهر
أنها قصت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل
بالتعويض إلى ما يسهل مساوياً للضرر الحقيقي الذي
أسبب الجاني عليه فانها تراعى في تقديره أن يكون بحيث
يختلف عنه ما قلناه من آلام وما أسببه من أضرار
مادية وأدبية بسبب الإصابة . ولا شرب عليها في شيء
من ذلك .
(جلد ١٥٠ / ١٥١ من رقم ١٣٣٨ سنة ١٤٠٥ ق)

٢٣٤ - متى ما أثبتت المحكمة وقوع الضرر
جزئياً أن قدر التعويض الذي تراه بنفسها ولا يهتم
عليها أن تستعين بغير في كل الأحوال إذا هي لم
تر الاستقامة . وتقديرها هذا موضوعي لا شأن
لحكمة التقدير .
(جلد ١٧٠ / ١٧١ من رقم ١١٧٨ سنة ١٣٤٢ ق)

٢٣٥ - إذا ما كان التعويض هو مقابل الضرر
الذي يلحق الضرر من قبل الغير ولا يصح أن يجرى
بأثر بدرجة خطأ المسؤول عنه أو درجة غناه ، كان
إدخال المحكمة جسامته الخطأ وبار المسؤول عنه في
التعويض راجعاً عند تقدير التعويض هيما يتوجب
تقدير الحكم . إذ تقدير التعويض ولو أنه من مصلحة عكبة
المرحوم قضى فيه بما تراه منلياً وفقاً لما يتيه من
عطف طوبى التعويض بحيث إذا ما استقرت على مبلغ
معيلاً قبل المتأثرة فيه ، إلا أنه إذا ما قصت المحكمة
في هذه الظروف لا شأن به بالتعويض بتحتي قانون
وأدخلك في الحساب عند تقديره ، فإن قصاصاً يكون
في هذه الحالة عاقلاً قانوناً ؛ ويكون لحكمة التقدير أن
تعمل على تصحيحه فقتيد من التعويض التقضي به ما ترى
أن عكبة المرحوم قد أدخلك في تقديرها على ذلك
الأساس المأطري .

(جلد ١٧٠ / ١٧١ من رقم ١٣٧١ سنة ١٤١٨ ق)
٢٣٦ - متى كان تقدير التعويض عن الضرر
الذي غير يحتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى
ما يجب أن يحسم عكبة المرحوم كان لحكمة التقدير
حق هذا التقدير .
(جلد ١٧١ / ١٧٢ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٤١٩ ق)

٢٣٧ - إذا كانت المحكمة بد أدب
التعويض الذي تحكم به على المتهم المضي عليه قد أجهت
حكمها بقرائها أنها ترى أخذ المتهمين بالقدرة في توقيع
العقوبة زجرأ لهم وعطف لتبريمهم ، والحكم المضي
لذلك جميع طبائهم ، فالتى على هذا الحكم يأه قد
رأى الزجر في قضاء المضي الذي لجميع طبائهم . في
حضان التعويض يجب ألا يكون مؤسلاً إلا على ملحق
للمضي من ضرر ، وأن يكون متلياً مع الضرر . ذلك
لا يكون له عمل ، إذ أن حديث الزجر لم يجرى إلا لضحايا
على تقدير العقوبة .
(جلد ١٧٠ / ١٧١ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٤١٩ ق)

٢٣٨ - متى كان بين من أودق المعوى أن
عكبة أول درجة ذات المعلن بجرم من تلف ولبلاغ
الكلية تطبيقاً للعدد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨

ورأيتهم الحق الذي يجب لوالدهم قبل وفاته . فلذا تناول الولد مما تبعة قتر ما من الحق في توريث العذر الذي قاله عن اعصى عليه فان هذا التناول لا يؤثر في حق الورثة للمستد مباشرة من القانون والذي لا يملك الولد أن يتناول منه قبل وبوجهه لاذحم لا يرد إلا من تاريخ موته هو

(جدة ١٩٣٤/٥/١٨ ملن رقم ١٣٨٨ - ٢٤ ق)

٢٤٢ - حكم الدينين للمضامين في دين واحد أنه يجوز إزاح أي واحد منهم بوجه جميع الدين لئلا على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقي الدينين كل بقدر حصته فن مصلحة الدين الذي رفضت عليه دعوى توريث التضامن مع دين آخر أن يتناحى في نفس الوقت ذلك الدين الآخر وطلب إلى المحكمة في حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تضي له حق الرجوع على الدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه هو إذا كان فيه من الأسباب ما يقتضي علم مازويهه هو شخصياً بشيء من الدين ، ومصلحة في حكم عتقة لا احتالية فقط وعنده المصلحة المحققة من أول الأمر هي التي يجب تلك الدين الرجوع على دينه للدين في نفس الوقت الذي رفضت عليه دعوى التوريث الأصلية على الدينين مسا والمطالبة بالحكم له على الدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . وإذا قلنا رفضت دعوى توريث على منهم مما أحسنه من أضرار الدين بالحق المدني وعلى وزارة المالية بالتضامن مع اللهم لأنه من رجالها وهي مسئولة عن أموال رجالها ومتخاتمة معهم في توريث كل ضرر يحدث منهم أثناء قادية وظافهم للحكومة أن توجه دعوى الدين القرعية إلى اللهم في حالة الحكم الدينين بالتوريث . فلذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الدين القرعية بحجة أنها ما جئة لأرواها كذا فتدأوما بذلك علماً في تطبيق القانون وضمن قضاة

(جدة ١٩٣٤/٥/١٨ ملن رقم ١١٢٠ - ٢٤ ق)

٢٤٣ - إذا ادعى الجنى عليه بحق مدني وكان قسراً ولم يدفع المدعي عليه بدم أحليه رفع الدعوى إلى ترافع في الموضوع ومرد الحكم عليه فذلك لما فيه من قبول التناهي مع القسار - يسطحده في التمسك بالقيم أمام محكمة التمسك . هذا فضلاً عن أن ذا الأصلية إذا رضى بالتناهي مع فاض الأصلية لا يجوز له أن يتسلح بدم أحليه خصمه -

(جدة ١٩٣٤/٤/١٤ ملن رقم ٩٤٦ - ١٠ ق)

وكانت القرية التي قضى بها الحكم المسأف على الطامع من أجل الجرمين هي المدعى الأدنى القرية القرية بالقانون لجرمة القذف التي قام بها الحكم المظنون فيه لأن الطعن على الحكم بالقضية الدعوى العمومية بسبب استبقائه القرية كما هي يكون على غير أساس . غير أنه لما كان الحكم الإضافي قد قضى ببلغ حشرين جنباً تويضا للمدعي بالحق الذي من جرمين القذف والبالغ الكذب ، وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تمة البلاغ الكذب قد قضى في نفس الوقت بأيد الحكم الإضافي فيما قضى به من تويث ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التويث معكوما بالمدعي بالحق الذي من القذف وحده رغم عدم استباقه بقاءه أو أنه يصل تويثا للمدعي بالحق الذي من كافة البلاغ الكذب أيضاً رغم رواية الطامع منها ، فإن الحكم يكون قسراً لبيان في الدعوى المدنية ما يبيته ويستوجب قضاة بالقضلاء .

(جدة ١٩٣٣/١٢/٢٢ ملن رقم ١٠٦٦ - ٢٤ ق)

٢٣٩ - إذا كان الطامع من الحكم أن المحكمة قد نصرت التويث في دعوى التبيد على مبلغ الفومول الصادر من الطامع ، وكان ثابت بمسحرجة محكمة الدرجة الأولى أن التهم (الطامع) قد قطع المدعي بالمفارقة المدنية مبلغ حشرين جنباً وطلب تأجيل السداد لأن المحكمة تكون قد أعطت فيما قضت به من مقدار التويث إذ كان عليها أن تقرر سكتها على الباقي بعد هذا الوقت .

(جدة ١٩٣٤/٥/٢٢ ملن رقم ٢٢ - ٢٤ ق)

٢٤٠ - إن تعديل مبلغ التويث بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعي بالحق المدني لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المنصوص بها على التهم من محكمة أول درجة إذ العبرة في تقدير التويث هي بمقدار الضرر الذي تم ومقدار الجرم دون استنباط الرأفة مع التهم -

(جدة ١٩٣٣/٧/١٠ ملن رقم ٨٧٧ - ٢٤ ق)

الفصل التاسع

مسائل منوعة

٢٤١ - إن صالح الجنى عليه قبل وفاته مع خاتمه لا يؤثر في حقوة الورثة في المطالبة بتويث ما تعلم من الضرر بنذ وفاته والدم من جراء الاحتباء عليه لأن الأساس القانوني للحق الورثة ذلك التويث هو الضرر الذي لحقهم من عمل من اعصى على والدم وفقاً للبادة ١٥١ من القانون المدني وليس أساسه

٢٤٤ - إن المحكة إذا استخلصت من ظروف الدعوى ومن أن التهم ، بعد أن كنهه للمثول من الحقوق المدنية على اعتبار أنه مجرد عمل (بشرطه سنجر لما كليات الحياة) يصل الأبطال المتبعة من الصلاد ويردعا لشركة برسيا قد عينه الشركة من غير علم الكفيل وكلا لما برتب أسبوعى ثابت تتخاف إليه حولة عن الليحات ، وأجلافة تمل الإبرادات من المصلين وإيقاظا طرفة ليوردعا لشركة حلة كل أسبوع - إذا استخلصت من كل ذلك أن الكفيل المذكور لا يكون حاشا التهم في عمله الجديد لاغلافة عن العمل الأول من حيث أهمية الإقراعات وجعلتها فلا تريب عليها في ذلك . ولا يصح أن يدعى منها تشبهاً بنية الاتحاق المقدر عنه وبين الشركة وماجد فيه من تحويل الشركة قتل ملها إلى فرج آخر من فروعا أو عده لآفة خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفالة ، فإن تشبه المحكة لتعد الاتحاق على الصورة التي فسره بما توسعه الاجتهادات التي ذكرتها ، كأنه ليس فيه خروج من مدلول عبارات الاتحاق وحقيقة المقصود منه .

(جلة ١٧١٢/٢٢١ من رقم ١٥٠ سنة ١١١٠ ق)

٢١٥ - إذا كانت الجريمة من الجرائم التي لا ترتب المحاكمة فيها على شكوى الجنى عليه (جريمة حرب) فإذ الجنى عليه بعد وقاؤه أن يضى بمحقق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابته من جرأتها . لأن من حله بصفته وازرا أن يطالب بتعويض الضرر للذى والأذن الذى سببه الجريمة لورده ، على اعتبار أن هذا الضرر يؤلف في النهاية إلى ماله يورث عن الضرور . وما دام - الجنى عليه قبل وقاؤه لم يتكامل صراحة عن حقه في التعويض فلا على لأقراض هذا التنازل واستنتاجه من أن وقاؤه حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض .

(جلة ١٧١٢/٢٢١ من رقم ٢١١ سنة ١١٤٢ ق)

٢٤٦ - إن القول بأن الدعوى المدنية للمفرقة من وردة الجنى عليه لا تقبل مغرول القانون الرومانى ، تأسيساً على أنها دعوى ناشئة عن خرد شخصى لحن بالمورث ومقتل أن يكون قد تنازل عنه قبل وقاؤه . أما القانون المصرى فإنه لم يأخذ بذلك بل رأى أن الحق في التعويض ينتقل للمورث ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وقاؤه أو يسلحه التقدم للمتعلق الحقوق قانوناً .

(جلة ١٧١٠/١٠٢٢ من رقم ١٠٢٢ سنة ١٠٢٠ ق)

٢٤٧ - إن القانون يهى بين الضرر الأدنى والضرر اللخى في إيجاب التعويض للضرور وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدنى متى ثبت وتوجه كان لمحكة الموضوع أن تقدمه بيلج من المال ، وحق المورث في تعويض الضرر الأدنى والدعوى به هو من الحقوق المالية التي قد جردا من تركه وتقتل بوقاؤه إلى وركه ما دام أنه لم يأت ما يفيد تزوله عنه . وإذنا قلنا اننى والد الجنى عليه مدنيا وطلب الحكم على التهمين بالتعويض لحكت عكة الدرجة الأولى له بتعويض ثم استأف المحكوم عليهم واستأفقت النيابة وتوق للذى بالمقوق المدنية قبل نظر الاستئناف على فيه وولائه قضت المحكة بعدم قبول الدعوى المدنية لدوال الصفة - فلما تكون قد أعطت .

(جلة ١٧١٠/١٧٢٢ من رقم ١١٣٢ سنة ١٢٠٠ ق)

٢٤٨ - للذى بالمقوق المدنية أن يترافع أمام المحكة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر به بالتعويض وإن لم يكن قد استأفقه . وذلك بضم النظر عن سلك التهم في مقامه في الدعوى المدنية أو المدنية وله في هذه السبل أن يترض على جميع الأسس التي تورد طلبها . فلا ينفه من ذلك أن يكون التهم سلسا بالمبلغ الذى قضى به عليه إجماليا .

(جلة ١٧١١/١٠٢٠ من رقم ١١٣٢ سنة ١١٤٢ ق)

٢٤٩ - إن خدومين يضى بوقوع الجريمة عليه أو على أحد من ذرية في الدعوى ، واشترافه في الاجراءات التي تمت فيها ، بإختياره ملحقا بمحقق مدنية ذلك لا يمكن حله سببا مبيلا للمحكم ولو كان لم يضى له في نهاية الأمر بتعويض وكان السبب هو انعدام صلته في المطالبة بالتعويض وإذنا قلنا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والرافعة فيها أن للذى لم يكن ملحق الرسوم للمتعلقة فإن ذلك لا يصح حله سببا لميلان الاجراءات التي تمت في خدومه . لأنه ما دام خدومه - حسب التقلم للقرن للواد الجنائية - جازاً قانوناً عنه دفع الرسوم ، وما دام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته قانوناً فإنه في حقوق التهم في الدفاع ، فاللحن على الاجراءات من حله المتابعة لا يكون له في الواقع حقيقة الأمر من متى سوى الفعل بعدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا يلائق له بإبرازها محاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . لأن الرسوم ليست الإخرية مفروضة على التقاضى لأغراض لا مدخل فيها أصلاً لجسم العقوبة بتقاضاها . وإن جاز أن الحكم لا يسمع

منه دعوى قبل أن يصرف مبلغ صدقة فيها إلا بعد أن يطلع عنها الرسم ، فإنه لا يصح البتة بعد ثبوت صدقة الدعوى وصعود المحكم فيها أن يدر هذا المحكم مجرد أن الرسم قد كانت تصليه مقصدا . إذ ذلك يكون كثيرا والمحال أن المصلحة لا تأتيها واجب إجراؤها لكل متصف ومفروض حل الدولة - بحسب الأصل وبحكم وظيفة - أن تقيما بين الناس بلا مقابل .

(جلد ١٢٤/١٢٠ طين رقم ٣٣٦ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥٠ - إذا قضت المحكمة الجنائية عليه بالتعويض على أساس أنه عليه تسعة مقابل الضرر الذي لحقه من الجريمة فإنه وإن كان قد ذكر أنه مستعد بدفع الحكم فربح المبلغ الذي يحكم به به لجأت المحكمة مع ذلك قضت له به ، وهو وثائق فيه بعد الحكم ، فهذا منها لافاتها فيه .

(جلد ١١٦/١٢٠ طين رقم ٣٣٥ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥١ - لا يوجد في القانون المصري ما يحرم المحكم من جعل المبلغ التقاضي به كعوض للخص بالمعروف المدعى له جرمية غيرية . ولتصريح في بعض القوانين الأخرى قد صدرت به فصوص صريحة لولاها لما قلنا به .

(جلد ١٩٠/١٠١ طين رقم ١٠١١ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥٢ - البعض بالمعروف المدعى في دعواه الجنائية الدعوى الجنائية - سواء أكانت مرفوعة مباشرة أم بطريق التدخل الدعوى الصورية المرفوعة من النيابة - طلب تعويض الضرر الناشئ من الجريمة . وهذا التعويض يجوز أن يشمل رد الشيء المروق أو الخسار حينا أو دفع ثمنه .

(جلد ١٨٧/١٢٠ طين رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥٣ - إنه لا يمكن للمحكمة الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات إن أسابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أصليا ، وكان رد المصلحة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات إذ به يقتض دفع الضرر من الضرر حينا يرجع ذات ما ينص إليه ، وهذا جملة أول من أن يصلح شيئا من المال في مقابلته ، فإن المحكمة إذا ما جئت لما تدور ضمن الضرر - والتدخل وقضت بردها وعلاقتها وهو تسليمها مقتضاها ذلك لا يستلزم أن يكون حراما من ضرر الفرد كما هو معرفه في القانون .

(جلد ١٨٧/١٢٠ طين رقم ١١٨٨ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥٤ - إذا كان الثابت في الحقيقات التي أجريت في الدعوى وفي صدر الجلسة أن الجنى عليه له روايات إنحاسا أن زينا للثمن هو الذى خرجه على رأسه الضريبة التي نشأت عنها الباعثة والأخرى وهي التي استقر عليها في عنصر القباية ، أن يكرا هو الذى أحدث تلك الأصابة ، وكان الدفاع عن ذلك قد نظر المحكمة إلى تصاريح شاهدين الروايتين ، ومع ذلك اعتصمت المحكمة في إدانة المتهمين الاثنين على رواية الجنى عليه في الحقيقات ، فهذا المحكم يكون ميبا ، إذ كان يجب على المحكمة في سبيل إدانة زيد بالضرب الذي قضت عنه الباعثة أن تبين أى تحقيق تضمن الدليل الذي استندت إليه في حكمها أو تحقيق البرهان أم تحقيق القباية ، أما وهو لم تقبل واكتفت بقولها إن الجنى عليه عند التحقيق بأنه هو محدث أصابة الرأس في حين أنه له رواية مخالفة تماما للتحقيق أيضا ، فهذا منها تصور في المحكم يستوجب نقضه .

وإذا كانت المحكمة مع تقريرها بأن الجنى عليه مع علمه بأن المتهمين هما اللذان خرجه وأصابهما وتحقق منها - قد شهد زينا لأصلحتها بخصمتهما من التهمة فقالتهما كأنما متضيق لم يثبتهما ، قد حكمت عليهما بالتعويضات المدنية التي طلبها وكرهية في الجلسة التي صدرت فيها هذه الأقوال ، فإنا نكون قد أخطأت أيضا إذ هذه الأقوال هي تاذل صريح من المصروف ذاته من المطالبة بالتعويض من الضرر الذي أصابه من سبق ادانتهما بأحدهما .

(جلد ١٨٨/١٢٠ طين رقم ٣٢١ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥٥ - إذا كانت المحكمة قد أغضت بأقوال الجنى عليه واعتصمت عليها في إدانة للثمن ، وبدأت في الوقت ذاته أن ملوك هذا الجنى عليه في دعواه المدنية يستمر تنازلا منه من هذه الدعوى ، فلا يصح جلد على ذلك للخص في حكم الادعاء بمقتضى إه وقع في تناقض .

(جلد ١٩٠/١٠٥ طين رقم ١٢٣٨ سنة ١٣٠٥ ق)

٢٥٦ - إن مقلة المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية ، والمادة ١٨ من التي أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية هو أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تقع في شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، وإما يلزم المدعى بالمعروف المدعى برسم ثابت فرحت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤

إلا طبقاً لقاعدة العادة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تنص بمرسئ قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها .

(جلة ١٨٧/٥/٧ طين رقم ٣٤ سنة ٢٧ ق)

٢٥٧ - إن اقتضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يترتباً في المستورية المدنية ، فإن قض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

(جلة ١٨٧/٧/٢ طين رقم ٣١٠ سنة ٢٧ ق)

المذكور وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه وظهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور أن ماورد بهما إنما هو تنظيم لتسليم الرسوم على أن يتم تسويتها نهائياً عند الحكم في الدعوى فيبين فيه الملام فيها ومدى هذا الإلزام . ولذا كان الاستئناف قد رفع من التهمين لأن الدعوى بالحقوق المدنية ونقض بالقضاء الحكم المتأفق وبرائة التهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام دافعيها بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فتسوية الرسوم في هذه الحالة لا تكون

دفاع

رقم القاعدة

٥٦ - ١	الفصل الأول : حضور المحامي
١٠٤ - ٥٧	الفصل الثاني : ما يستتبع إخلالاً بحق الدفاع
١٢٧ - ١٠٥	الفصل الثالث : مالا يستتبع إخلالاً بحق الدفاع
١٣٨	الفصل الرابع : استجواب التهم
١٦٨ - ١٣٩	الفصل الخامس : طلب التأجيل
١٧٥ - ١٦٩	الفصل السادس : طلب التحقيق
٢٢٠ - ١٧٦	الفصل السابع : طلب تعقيب جريح
٢٤٧ - ٢٢١	الفصل الثامن : طلب سماع الشهود
٢٦٢ - ٢٤٨	الفصل التاسع : طلب ضم أوراق
٢٧٠ - ٢٦٣	الفصل العاشر : طلب فتح باب المرافعة
٢٨٧ - ٢٧١	الفصل الحادي عشر : تقديم المذكرات
٣١٢ - ٢٨٨	الفصل الثاني عشر : طلب الممانعة
٣٥٤ - ٣١٤	الفصل الثالث عشر : مسائل متنوعة

موجز للتقراءد :

الفصل الأول

حضور المحامي

- ١ - عدم وجوب حضور محام لدى محكمات صلح تنفصاع عن ستم بجبئية مجبئة - ١ - ٢
- ٤ - عدم ذكر من من المجلدين الملتزمين عن التهم هو الذي تم بالرافعة بمحضر الجلسة لأهمية ٤ - ٤
- ١٥٥ - حق التهم في اختيار من يدافع عنه مقدم على حق التقاضي في اختيار المدافع - ١٥٥

موجز القواعد (تابع) :

- الحكم على مايتسك به التهم من وجوه الدفاع بأنها غير ملزمة قبل سماعها أو تمحيصها - ٩٣
- استعفى محكمة الجنايات وأهنة جديدة الى التهم دون اجراء التمهيل في مواجهة الدفاع - ٩٤
- الثبات المحكمة عن تحقيق مايتسك به التهم من أن مخالفه الشاهد ينفيه الإقرار والسداد من هذا الشاهد والمتضمن عدم علمه بالتهمة حتى تمت المحكمة محنة توقيفه على الإقرار - ٩٥
- اجابة المحكمة التهم الى طلب سم أوراق تبيد في دفاعه والمطالبة عليها في غية الدفاع واستصدار حكم دون أن تسمع دفاعاً في الموضوع - ٩٦
- عدم الرد على دفاع التهم بطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به - ٩٧
- عدم اجابة التهم الى طلب ضم قضية لا يرتبطها وتعرض الحكم لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها فيما انتهت اليه - ٩٨
- صدرة المحكمة لحق التهم بشهادة الزور في تحقيق دفاعه بمقولة انها اقرت بكذبه - ٩٩
- استناد المحكمة في إدانة التهم الى أقوال شهود في عصر اجراء البوليس بعد تكم التحقيق وتقدم القضية للحالة ودون أن توجه نظره على التهم اليه بالبلالة - ١٠٠
- فصل للمحكمة في موضوع التهمة دون رد على دفاع التهم الذي قصره على بطلان الحكم الاستئنافي لعدم اعلائه - ١٠١
- ملزمة محكمة الجنايات للتمهم على اللجنة التي قررت فصلها عن الجناية دون لفت نظره - ١٠٢
- احالة المحكمة الاستئنافية محضر البوليس الى النيابة لتحقيق بعد طعن التهم عليه بالقرور أملاها ثم أدانته بأشباب الحكم الابتدائي دون رد على مايتسك به - ١٠٣
- طلب على التهم في جناية التآجل واستناده عن ابداء دفاعه وفصل المحكمة في الدعوى بلاإدانة دون تدب - ١٠٤
- (راجع أيضاً : اثبتت قاعدة ٤٣٩ واستثنى قاعدة ١٦٨ ولما عمن تسليم طفل محكوم بمحفظاته قاعدة ١ وتمدد الجرائم قاعدة ١١ وسمك قاعدة ١١٣ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠٠٣ و١٠٠٤ و١٠٠٥ و١٠٠٦ و١٠٠٧ و١٠٠٨ و١٠٠٩ و١٠١٠ و١٠١١ و١٠١٢ و١٠١٣ و١٠١٤ و١٠١٥ و١٠١٦ و١٠١٧ و١٠١٨ و١٠١٩ و١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ و١٠٢٣ و١٠٢٤ و١٠٢٥ و١٠٢٦ و١٠٢٧ و١٠٢٨ و١٠٢٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١٠٣٢ و١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٧ و١٠٣٨ و١٠٣٩ و١٠٤٠ و١٠٤١ و١٠٤٢ و١٠٤٣ و١٠٤٤ و١٠٤٥ و١٠٤٦ و١٠٤٧ و١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠ و١٠٥١ و١٠٥٢ و١٠٥٣ و١٠٥٤ و١٠٥٥ و١٠٥٦ و١٠٥٧ و١٠٥٨ و١٠٥٩ و١٠٦٠ و١٠٦١ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٦٤ و١٠٦٥ و١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠ و١٠٧١ و١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤ و١٠٧٥ و١٠٧٦ و١٠٧٧ و١٠٧٨ و١٠٧٩ و١٠٨٠ و١٠٨١ و١٠٨٢ و١٠٨٣ و١٠٨٤ و١٠٨٥ و١٠٨٦ و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١٠٨٩ و١٠٩٠ و١٠٩١ و١٠٩٢ و١٠٩٣ و١٠٩٤ و١٠٩٥ و١٠٩٦ و١٠٩٧ و١٠٩٨ و١٠٩٩ و١١٠٠ و١١٠١ و١١٠٢ و١١٠٣ و١١٠٤ و١١٠٥ و١١٠٦ و١١٠٧ و١١٠٨ و١١٠٩ و١١١٠ و١١١١ و١١١٢ و١١١٣ و١١١٤ و١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨ و١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ و١١٢٤ و١١٢٥ و١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٨ و١١٢٩ و١١٣٠ و١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٦ و١١٣٧ و١١٣٨ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤١ و١١٤٢ و١١٤٣ و١١٤٤ و١١٤٥ و١١٤٦ و١١٤٧ و١١٤٨ و١١٤٩ و١١٥٠ و١١٥١ و١١٥٢ و١١٥٣ و١١٥٤ و١١٥٥ و١١٥٦ و١١٥٧ و١١٥٨ و١١٥٩ و١١٦٠ و١١٦١ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٤ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨ و١١٦٩ و١١٧٠ و١١٧١ و١١٧٢ و١١٧٣ و١١٧٤ و١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣ و١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦ و١١٨٧ و١١٨٨ و١١٨٩ و١١٩٠ و١١٩١ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩ و١٢٠٠ و١٢٠١ و١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨ و١٢١٩ و١٢٢٠ و١٢٢١ و١٢٢٢ و١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٥ و١٢٢٦ و١٢٢٧ و١٢٢٨ و١٢٢٩ و١٢٣٠ و١٢٣١ و١٢٣٢ و١٢٣٣ و١٢٣٤ و١٢٣٥ و١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٠ و١٢٤١ و١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥ و١٢٤٦ و١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩ و١٢٥٠ و١٢٥١ و١٢٥٢ و١٢٥٣ و١٢٥٤ و١٢٥٥ و١٢٥٦ و١٢٥٧ و١٢٥٨ و١٢٥٩ و١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ و١٢٦٦ و١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٦٩ و١٢٧٠ و١٢٧١ و١٢٧٢ و١٢٧٣ و١٢٧٤ و١٢٧٥ و١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٨ و١٢٧٩ و١٢٨٠ و١٢٨١ و١٢٨٢ و١٢٨٣ و١٢٨٤ و١٢٨٥ و١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨ و١٢٨٩ و١٢٩٠ و١٢٩١ و١٢٩٢ و١٢٩٣ و١٢٩٤ و١٢٩٥ و١٢٩٦ و١٢٩٧ و١٢٩٨ و١٢٩٩ و١٣٠٠ و١٣٠١ و١٣٠٢ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥ و١٣٠٦ و١٣٠٧ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١٠ و١٣١١ و١٣١٢ و١٣١٣ و١٣١٤ و١٣١٥ و١٣١٦ و١٣١٧ و١٣١٨ و١٣١٩ و١٣٢٠ و١٣٢١ و١٣٢٢ و١٣٢٣ و١٣٢٤ و١٣٢٥ و١٣٢٦ و١٣٢٧ و١٣٢٨ و١٣٢٩ و١٣٣٠ و١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣ و١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦ و١٣٣٧ و١٣٣٨ و١٣٣٩ و١٣٤٠ و١٣٤١ و١٣٤٢ و١٣٤٣ و١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧ و١٣٤٨ و١٣٤٩ و١٣٥٠ و١٣٥١ و١٣٥٢ و١٣٥٣ و١٣٥٤ و١٣٥٥ و١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١ و١٣٦٢ و١٣٦٣ و١٣٦٤ و١٣٦٥ و١٣٦٦ و١٣٦٧ و١٣٦٨ و١٣٦٩ و١٣٧٠ و١٣٧١ و١٣٧٢ و١٣٧٣ و١٣٧٤ و١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ و١٣٧٩ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٣ و١٣٨٤ و١٣٨٥ و١٣٨٦ و١٣٨٧ و١٣٨٨ و١٣٨٩ و١٣٩٠ و١٣٩١ و١٣٩٢ و١٣٩٣ و١٣٩٤ و١٣٩٥ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٣٩٨ و١٣٩٩ و١٤٠٠ و١٤٠١ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٠٤ و١٤٠٥ و١٤٠٦ و١٤٠٧ و١٤٠٨ و١٤٠٩ و١٤١٠ و١٤١١ و١٤١٢ و١٤١٣ و١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧ و١٤١٨ و١٤١٩ و١٤٢٠ و١٤٢١ و١٤٢٢ و١٤٢٣ و١٤٢٤ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٢٧ و١٤٢٨ و١٤٢٩ و١٤٣٠ و١٤٣١ و١٤٣٢ و١٤٣٣ و١٤٣٤ و١٤٣٥ و١٤٣٦ و١٤٣٧ و١٤٣٨ و١٤٣٩ و١٤٤٠ و١٤٤١ و١٤٤٢ و١٤٤٣ و١٤٤٤ و١٤٤٥ و١٤٤٦ و١٤٤٧ و١٤٤٨ و١٤٤٩ و١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٢ و١٤٥٣ و١٤٥٤ و١٤٥٥ و١٤٥٦ و١٤٥٧ و١٤٥٨ و١٤٥٩ و١٤٦٠ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٤٦٣ و١٤٦٤ و١٤٦٥ و١٤٦٦ و١٤٦٧ و١٤٦٨ و١٤٦٩ و١٤٧٠ و١٤٧١ و١٤٧٢ و١٤٧٣ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٦ و١٤٧٧ و١٤٧٨ و١٤٧٩ و١٤٨٠ و١٤٨١ و١٤٨٢ و١٤٨٣ و١٤٨٤ و١٤٨٥ و١٤٨٦ و١٤٨٧ و١٤٨٨ و١٤٨٩ و١٤٩٠ و١٤٩١ و١٤٩٢ و١٤٩٣ و١٤٩٤ و١٤٩٥ و١٤٩٦ و١٤٩٧ و١٤٩٨ و١٤٩٩ و١٥٠٠ و١٥٠١ و١٥٠٢ و١٥٠٣ و١٥٠٤ و١٥٠٥ و١٥٠٦ و١٥٠٧ و١٥٠٨ و١٥٠٩ و١٥١٠ و١٥١١ و١٥١٢ و١٥١٣ و١٥١٤ و١٥١٥ و١٥١٦ و١٥١٧ و١٥١٨ و١٥١٩ و١٥٢٠ و١٥٢١ و١٥٢٢ و١٥٢٣ و١٥٢٤ و١٥٢٥ و١٥٢٦ و١٥٢٧ و١٥٢٨ و١٥٢٩ و١٥٣٠ و١٥٣١ و١٥٣٢ و١٥٣٣ و١٥٣٤ و١٥٣٥ و١٥٣٦ و١٥٣٧ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠ و١٥٤١ و١٥٤٢ و١٥٤٣ و١٥٤٤ و١٥٤٥ و١٥٤٦ و١٥٤٧ و١٥٤٨ و١٥٤٩ و١٥٥٠ و١٥٥١ و١٥٥٢ و١٥٥٣ و١٥٥٤ و١٥٥٥ و١٥٥٦ و١٥٥٧ و١٥٥٨ و١٥٥٩ و١٥٦٠ و١٥٦١ و١٥٦٢ و١٥٦٣ و١٥٦٤ و١٥٦٥ و١٥٦٦ و١٥٦٧ و١٥٦٨ و١٥٦٩ و١٥٧٠ و١٥٧١ و١٥٧٢ و١٥٧٣ و١٥٧٤ و١٥٧٥ و١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١ و١٥٨٢ و١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥ و١٥٨٦ و١٥٨٧ و١٥٨٨ و١٥٨٩ و١٥٩٠ و١٥٩١ و١٥٩٢ و١٥٩٣ و١٥٩٤ و١٥٩٥ و١٥٩٦ و١٥٩٧ و١٥٩٨ و١٥٩٩ و١٦٠٠ و١٦٠١ و١٦٠٢ و١٦٠٣ و١٦٠٤ و١٦٠٥ و١٦٠٦ و١٦٠٧ و١٦٠٨ و١٦٠٩ و١٦١٠ و١٦١١ و١٦١٢ و١٦١٣ و١٦١٤ و١٦١٥ و١٦١٦ و١٦١٧ و١٦١٨ و١٦١٩ و١٦٢٠ و١٦٢١ و١٦٢٢ و١٦٢٣ و١٦٢٤ و١٦٢٥ و١٦٢٦ و١٦٢٧ و١٦٢٨ و١٦٢٩ و١٦٣٠ و١٦٣١ و١٦٣٢ و١٦٣٣ و١٦٣٤ و١٦٣٥ و١٦٣٦ و١٦٣٧ و١٦٣٨ و١٦٣٩ و١٦٤٠ و١٦٤١ و١٦٤٢ و١٦٤٣ و١٦٤٤ و١٦٤٥ و١٦٤٦ و١٦٤٧ و١٦٤٨ و١٦٤٩ و١٦٥٠ و١٦٥١ و١٦٥٢ و١٦٥٣ و١٦٥٤ و١٦٥٥ و١٦٥٦ و١٦٥٧ و١٦٥٨ و١٦٥٩ و١٦٦٠ و١٦٦١ و١٦٦٢ و١٦٦٣ و١٦٦٤ و١٦٦٥ و١٦٦٦ و١٦٦٧ و١٦٦٨ و١٦٦٩ و١٦٧٠ و١٦٧١ و١٦٧٢ و١٦٧٣ و١٦٧٤ و١٦٧٥ و١٦٧٦ و١٦٧٧ و١٦٧٨ و١٦٧٩ و١٦٨٠ و١٦

موجز القواعد (تابع) :

- استخلاص المحكمة أن التهم اثنى التي، للمسروق الذي اذاته في اخطائه بمن يقل عن قيمته الحقيقية ولم يقدم التهم بطلب تحقيق في تقدير قيمة هذا التهم - ١١٥
 - عدم تمسك التهم بساع أقوال باقي التهم المتفرعين عليه ومنقصة عليه أموال هؤلاء التهم - ١١٦
 - ادعاء التهم بأن المضي الذي تراض عنه كان نائبا عن مجريه الاصل ولم يكن لديه الوقت الكافي للاستعداد - ١١٧
 - تعديل وصف التهمة بالجلسة وتراض الدفاع على أسسه - ١١٨
 - صدور علم عن التهم في الجلسة الأخيرة ومراضته في موضوع الجلسة المستند اليه - ١١٩
 - علم القاضي المحكمة اجراء لم يطلبه التهم - ١٢٠ - ١٢٣
 - ابداء المضي أمام المحكمة أن حالته الصحية لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع دون أن يصر على طلب التأجيل - ١٢٤
 - كشف المضي عن التهم عن الرافضة لما فهمه استنتاجا من ظهور براءة موكله - ١٢٥
 - تطبيق القانون الذي حل أثناء المحاكمة على الاوامر العسكرية دون لفت نظر الدفاع - ١٢٦
 - تسمية الوصف القانوني لواقعة المرفوعة بها الدعوى دون لفت نظر الدفاع - ١٢٧
 - عدم إتاحة فرصة للمتهم في جئحة بالاستماع بمحلم - ١٢٨
 - وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاع التهم مادام غير منب على دفاع جوهرى - ١٢٩
 - عدم تحقيق المحكمة طلب التهم مادام قد انتهت في حكمها بأسباب سائتة الى أن تحقيقه غير منتج في الدعوى - ١٣٠
 - رفض طلب الدفاع منه على أسباب مجرد رفضه - ١٣١ - ١٣٢
 - الاضطراب في ذكر مراقبة الدفاع بحضور الجلسة برفض حدوثه - ١٣٣
 - دفع التهم بطلان التفتيش وطلب البراءة وفصل المحكمة في الدفع وللوضوع ساء - ١٣٤
 - سكوت التهم عن الدفاع مادام المحكمة تم تمتعها من ابدائه - ١٣٥ و ١٣٦
 - اقامة النيابة الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة - ١٣٧
- (راجع أيضا : اثنت قواعد ٢٣٦ و ٤٧٦ و ٤٧٨ واجراءات قواعد ٧٢ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ١٦٨ و ١٧٠ واستثنى قواعد ١٦٥ و ٢١٢ و ٢٢٠ ودعوى مدنية قاعدة ٨٠ ودفاع قواعد ٢٤ و ٢٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣)

الفصل الرابع

استجواب التهم

- استجواب التهم أمام المحكمة موكل الى شخصيا - ١٣٨
- (ر . أيضا : اجراءات قواعد من ٦٩ الى ٨٤)

الفصل الخامس

طلب التأجيل

- عدم التزام المحكمة اجابة التهم الى طلب التأجيل للاستعداد مادام قد أعلن في المبدأ القانوني - ١٣٩ - ١٤٨
- اصراف التهم من المحكمة قبل التثبت من مصوغته لا يقرب عليه التزام المحكمة بتأجيلها - ١٤٩
- قبول المحكمة مستندا قدم بحجة الرافضة ورفض طلب التهم التأجيل للاطلاع عليه واعضاء المحكمة عليه في تكوين عقيدتها اطلاق بحق الدفاع - ١٥٠

مراجع القواعد (طبع) :

- حق المحكمة في رفض طلب التأجيل اذا ما تبين لها أن الترض منه هو تعطيل نظر الدعوى — ١٥١ و ١٥٣
- تقدير طلبات التأجيل حقوق المحكمة للموضوع — ١٥٤
- التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل لمريض الضيق الذي يترى المصطفى الموكل — ١٥٥ و ١٥٦
- عدم جواز رجوع المحكمة عن أمرها بتأجيل نظر الدعوى من غير أن تخطر الهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته — ١٥٧
- اعتذار المتهم عن حضور الجلسة لا يكفي لالتزام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى — ١٥٨
- عدم التزام محكمة الجنب والمخالفات إجابة المتهم بتأجيل الدعوى حتى يحضر علم عنه — ١٥٩ و ١٦٠
- إجابة طلب علمي للمتهم التأجيل للاستعداد إلى اليوم التالي وتراض أحد المطين عنه في الجلسة التالية لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع — ١٦١
- عدم التزام المحكمة بتأجيل الدعوى لسبب دفاع للمتهم الثالث — ١٦٢
- مراعاة المصطفى للمتدب دون اعتراض من المتهم عقب رفض طلب التأجيل لحضور المصطفى الموكل لا إخلال فيه بحق الدفاع — ١٦٣
- مراعاة للمتهم عن ضمه دون اعتراض منه على رفض طلب التأجيل لحضور علم لا إخلال فيه بحق الدفاع — ١٦٤
- وجوب تأجيل الدعوى اذا أصر المتهم على تفتيته من الاستعانة بمعلم آخر غير الذي وكاه وتختلف عن الحضور — ١٦٥
- حق المحكمة في رفض طلب التأجيل لتقديم تقرير استشاري آخر وعد للمتهم بتقديمه — ١٦٦
- حضور علم عن المتهم وتقدمه شهادة يبرض المتهم يوجب على المحكمة أن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها في المبدأ — ١٦٧
- رفض طلب التأجيل لمجرد تكراره دون تقديم المبدأ الذي أدلى به علمي للمتهم إخلال بحق الدفاع — ١٦٨
- (راجع أيضاً : إجراءات قاعدة ١٨٩ وحكم قاعدة ١٨٢)

الفصل السادس

طلب التحقيق

- حق المحكمة في انفصال طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم اذا كانت ادائته لا تأثر به — ١٦٩ و ١٧٠
- عدم التزام المحكمة بالرد على طلب تحقيق أمر لا ينتج مباشرة إلى نفي الفصل المكون لجزيرة — ١٧١
- التزام المحكمة بطلب التحقيق الذي بدأت فيه التوصل إلى الحقيقة — ١٧٢
- التزام المحكمة اذا لم تر إجابة المتهم إلى طلب جوهرى من طلبات التحقيق أن تبين علة ذلك — ١٧٣ و ١٧٤
- حق المحكمة في المراجع طلب التحقيق لاثبات التروير بأيام سابقة — ١٧٥
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٢٠٨ و ٢٠٩ وحكم قاعدة ١٥٣)

الفصل السابع

طلب نفي غير

- عدم التجاه التفتي إلى رأى الطبيب إلا اذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المثبتة لثبته لمشكل عليه من الأمور الفنية — ١٧٦
- متى تلتزم المحكمة بإجابة المتهم إلى طلب نفي غير — ١٧٧ و ١٨٤
- التزام المحكمة بالرد على طلب المتهم بالاستعانة بالطبيب غير لتحقيق دفاعه من أنه كان يتوقد السيرة بطه — ١٨٥ و ١٨٦

موجز القواعد (تابع):

- التزام المحكمة بإجابة أو الرد على طلب تدب طبيب اختص في اليون تحقيقات الدفاع التهم من أن لدى الجني عليه مانع من الرؤية - ١٨٧
- عدم إبقاء المحكمة رأيها في أقوال الجني الذي تدبته تحقيقاً لدفاع التهم - قصور - ١٨٨
- اغتيال المحكم جزءاً من التقرير الطبي الذي استند إليه لا يؤثر في سلامة دعواه هذا الجزء غير متلوس مع مناقشة المحكمة من التقرير - ١٨٩
- التزام المحكمة بالرد على طلب التهم تدب الطبيب الشرعي لتحقيق دفاعه من وقوع إكراه عليه وعلى التهم الآخر الذي اعترف بارتكابهما الحادث - ١٩٠
- سيطرة المحكمة عليهم في طلبه متفئة الجني بشأن السألة الفنية التي أثارها يحمل حكمها قسراً إذا حكمت بالإدانة دون سماعة - ١٩١ و ١٩٢
- حق المحكمة في الاستناد إلى أقوال الطبيب الشرعي بالجلسة من واقع اطلاعه على تقرير الصفة التشريحية - ١٩٣
- التزام المحكمة بالرد على طلب التهم بالتزوير متفئة الطبيب الشرعي الذي رجح كثيراً أن الاضلاع الزور كذب عليه والفرخيس له في إعلان الجني الاستعاري الذي نفى كذابه للاضلاع الزور - ١٩٤
- التزام المحكمة بإجابة التهم بالتزوير تبين غير لمتابعة التوقيع للمسبب إليه إذا أنكر توقيعه بعد اعترافه به - ١٩٥
- ملن التهم في مقدرة الجني عليه على التمييز والإدراك اليد الإصابة وفصل المحكمة في الدعوى دون الاستماعة بالطبيب الشرعي من اضمت للمحكمة في ادائته على رواية مقولة عنه بسد الإصابة إخلال بحق الدفاع - ١٩٦
- عدم التزام المحكمة بطلب استدعاء الطبيب المحلل لماتت قد وجدت فيما أدلى به الطبيب الشرعي ما أوضح لما الأمر بما لماتت إليه - ١٩٧
- تقديم التهم تقريراً من خير بسد صحة رأي الطبيب الشرعي واستعداد الجني لتفتة الطبيب الشرعي لا يثير طلباً بل مجرد تفويض - ١٩٨
- حق المحكمة في إلحاح طلب استدعاء الطبيب الشرعي لماتت قد بينت السبب السائق الذي من أجله رفضت هذا الطلب - ١٩٩
- عدم تمسك التهم بتدب اختصاصي لفحص قوة إصراره قيد تناوله عن هذا الطلب - ٢٠٠
- عدم التزام المحكمة بتدب خير لم يطالبه التهم لتحقيق دفاعه - ٢٠١ - ٢٠٣
- ادانة التهم بد تدب خير لتحقيق دفاعه دون انتظار تقريره ودون الرد على دفاعه أو تفتيده - قصور - ٢٠٤
- حق المحكمة في تقدير قيم مسئولية التهم دون إحالة إلى الطبيب الشرعي لماتت التهم لم يخضع بجنونه - ٢٠٥
- عدم إجابة التهم - بإزالة حد يردم متى - تدب خير لماتت لبعدها عن ملك المدعى بالحق المدني - قصور - ٢٠٦
- اغتيال الرد على طلب التهم إعلان طبيب ليسان طائلاً كان الجني عليه يستطيع أن يدلي بأقوال رغم جسامته إصابته وإدانة التهم على أساس تكلم الجني عليه بعد إصابته - قصور - ٢٠٧
- عدم إجابة التهم أو الرد على طلبه تدب الطبيب الشرعي تحقيقاً لدفاعه بأن الجروح الموجودة به نتيجة اعتداء القتل عليه - قصور - ٢٠٨
- ادانة التهم دون رد على دفاعه حول المسائل الفنية التي أثارها طالباً استدعاء مهندس خير لاخذ رأيه - قصور - ٢٠٩

- إذاعة لهم دون إباحة إلى طلب متخفة الطبيب الشرعي في التفرغ الاستشاري الذي نفي حدوث إصابة الجاني عليه
الصورة إلى حالها - صور - ٢١٠
- عدم التزام المحكمة بمواجهة الطبيب الشرعي بالطبيب الذي قدم تقريراً استنفروا أو الاستعانة في الرجوع
بشهرها - ٢١١ و ٢١٢
- قول القاطن إن الطبيب الشرعي يستطيع الجزم بما أقره لايدل عليه بنديه ولا يقتضي من المحكمة رداً - ٢١٣
- رفض المحكمة طلب بيع الجدير استناداً إلى أن رأيه سيكون استنفروا - اخلال بحق القاطن - ٢١٤
- إطراح المحكمة التفرغ الاستشاري استناداً إلى أن تقرير قسم إحصاء الزيف والمزور له من الحصة ما يوجب
التأنيب - اخلال بحق القاطن - ٢١٥
- حق المحكمة في الإلزام في طلب التهم استعانة مهندس في آخر بعد أن استعنت مهندسا قبلها كطلب التهم
وناقشته في مواجهة - ٢١٦
- رفض طلب استعانة الطبيب الشرعي الذي لم يد في تقريره إلى ما يد بمصاحبة ملابس الجاني عليه - اخلال
بحق القاطن - ٢١٧
- طلب تدب خير لتحقيق دفاع جوهرى يوجب على المحكمة عند رفضه إقره عليه بما يريد هذا الرضى - ٢١٨
- حق المحكمة في الإلزام في طلب تدب خير دون بيان ما يرمى إليه من ذلك - ٢١٩
- عدم التزام المحكمة بتدب خير إقراراً من الألفة في الدعوى ما يكتفي بقصدها دون حاجة إلى تدب - ٢٢٠
- (راجع أيضاً : تقرير قاضية ١٥٥ وخير قواعد ٣٠٢ و ٣١٥ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧

- حق المحكمة في رفض طلب التأجيل لإعلان ههود مخالفت قد ذكرت الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض - ٢٢١
- عدم التزام المحكمة بالتأجيل لإعلان ههود في معلم اللهم لم يتم إعلانهم قبل الجلسة طبقاً للقانون - ٢٢٢ و ٢٢٣
- عدم تمسك اللهم بسلع ههود الذين أنقضهم يعتبر تنازلاً عنه من صلحهم - ٢٢٤
حق المحكمة في الفصل في الدعوى بدون صلح ههود في اللهم والرضى له بإعلانهم ما داموا لم يحضروا ولم يقدم
لهم ما يثبت إعلانهم - ٢٢٥
من تقرر المحكمة ببيع ههود في اللهم - ٢٢٦ و ٢٢٧
طلب اللهم صلح ههود غير من حضروا مع ياته العنصر في عدم إعلانهم يوجب على المحكمة أن تحول كسبها في صدر
هذا العنصر - ٢٢٨ و ٢٢٩
عدم اجابة أول الرد على طلب اللهم متفاته الضابط في الاعتراف الذي أنكره وأخذه بهذا الاعتراف - قصور - ٢٣٠
عدم تمسك اللهم أمام المحكمة الاستئنافية ببيع الشهود الذين قررت محكمة أول درجة صلحهم ولم تسهم لايتر
اختلافاً بحق الفسخ - ٢٣١
عدم الرد على دفاع اللهم الذي قضت المحكمة بحقيقته وحيات أقوال خالده مؤيدة له - قصور - ٢٣٢
خطأ المحكمة إذا لم يجب الفسخ على صلح ههود المحدث لأول الزمن - ٢٣٣
الزام المحكمة بإجابة اللهم إلى طلب صلح عهدة الشاهد بالجلسة - ٢٣٤
عدم التزام محكمة الجنايات ببيع صلح شاهد لم يطلب منهم من قضى الإحالة لإعلاؤه ولم يتم هو بإعلاؤه - ٢٣٥
تجريد المحكمة رفض صلح شاهد في التبرأتها متفرقة بأقوال الشهود الآخرين - إخلال بحق الفسخ - ٢٣٦ و ٢٣٧
رفض المحكمة الاستئنافية طلب التأجيل لإعلان الشاهد بد أن إجابته إلى طلب التأجيل لتقديم عالمة لم يتعمها
لايتر اختلافاً بحق الفسخ - ٢٣٨
عدم إجابة المحكمة الاستئنافية اللهم إلى طلب صلح شاهد لم تسهم محكمة أول درجة ولستمتد إليه في اناته - اختلال
حق الفسخ - ٢٣٩ و ٢٤٠

موجز القوانين (٢٤٦) :

- حق المحكمة في الكفالت عن طلب صانع شهود قدم به حيز القضية العكس - ٢٤١
- عدم رد المحكمة الاستئنافية على طلب التهم الذي قضى غياباً يبرأه التأجيل لإعلان شهود نفي . إخلال بحق القطع - ٢٤٢
- رفض المحكمة طلب التهم متفقة التماسد الثاني الذي هاجم الحوادث استناداً إلى وضوح الواقعة . إخلال بحق القطع - ٢٤٣
- رفض المحكمة الابتدائية والاستئنافية صانع شهود الإيجاب الذين تمسك التهم بسايعهم . إخلال بحق القطع - ٢٤٤
- الزام المحكمة الاستئنافية بصانع التماسد الذي تمسك التهم بسايعه وكانت عكمة أول درجة قد عولت على أقواله دون أن تصححه - ٢٤٥
- تكذيب الحكم التماسد الذي أسر التهم على حضوره دون صناعه . إخلال بحق القطع - ٢٤٦
- عدم اعتراض التهم على تلاوة أقوال التماسد الذي أسر على صناعه ومرافقته في موضوع الدعوى لا يبرئ إخلالاً - ٢٤٧
- بحق القطع - ٢٤٧
- (راجع أيضاً : آليات قواعد ١٣٧ و ١٨٠ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

الفصل التاسع

طلب ضم أوراق

- رفض المحكمة طلب ضم قضية وأخذ ما فيها دليلاً على التهمة . إخلال بحق القطع - ٢٤٨
- ليس التهم أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم قضية - ٢٤٩
- حق المحكمة في رفض طلب ضم تحقيقات غير متعلقة بالدعوى - ٢٥٠
- عدم جواز التمسك على الحكم إذا لم يردد للدعي بالمحقوق للتمسك عن الأوراق التي أجزأت المحكمة ضمها وتخلف عن المنع - ٢٥١
- عدم رد الحكم على دفاع التهم بإنشاء أشياء مسروقة من أنها غير متصلة عن سرقة كما هو ثابت من التحقيقات التي أمرت بضمها قصور - ٢٥٢
- قصور الحكم إذا لم يأمر المحكمة بضم قضية جنائية تحقيقات لقطع التهم من أنه كان منها وقت الحادث في تلك الجنابة بجهة أخرى - ٢٥٣
- عودة التهم إلى المطالبة بضم قضية بد تنازلها عن ضمها ودون أن يصر في ذلك في تبليغ الرافعة الأخيرة لا يلزم المحكمة بإيجابه إلى طلبه - ٢٥٤
- عدم تمسك التهم بطلب ضم قضية في الجلسات التالية بغير تنازل ضمني عنه - ٢٥٥ و ٢٥٦
- عدم تمسك التهم أمام المحكمة الاستئنافية بضم التحقيق الذي طالب المحكمة الجزئية به بغير تنازل ضمني عنه - ٢٥٧
- إحالة التهم دون إيجابته إلى طلبه بضم قضية ثابت بها ما يند كشف الحقيقة في الدعوى ودون أن ترد عليه . قصور - ٢٥٨
- عدم إجابة التهم إلى طلب ضم قضية لا يجب الحكم بطلان لم يصر عليه في جلسة الرافعة الأخيرة - ٢٥٩ و ٢٦٠
- استناد المحكمة إلى أوراق أمرت بضمها دون أن تحل التهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسك بمجهل بمحتوياتها . إخلال بحق الدفاع - ٢٦١
- جواز اكتفاء المحكمة بالقول بأن البيانات التي فيها للدعي الذي في مرضه الدعوى الشرعية واعتبرها قطعاً هي من مقتضيات الدفاع دون ضم الدعوى الشرعية التي لم يطلب للدعي الاطلاع عليها - ٢٦٢
- (راجع أيضاً : آليات قاعدة ٢٩٨ واستئناف قاعدة ٢١٦ وتقرير قاعدة ٢١٧)

• حوجج القواعد (٦٤ج) •

الفصل العاشر

طلب فتح باب الراجعة

- طلب علمى اللهم في يوم الجلسة المجددة لتعلق بالحكم فتح باب الراجعة من جديد لايتمهده حقا ولا يلزم المحكمة لايتمهده ولا يعلن العلمى برفضه - ٢٦٣
- عدم التزام المحكمة بلباية للدفاع الى طلب فتح باب الراجعة ما دامت اجراءات المحاكمة قد استوفيت قانونا - ٢٦٤
- إعادة فتح باب الراجعة من شأن المحكمة وحدها تتدبره حسبما يترأى لها سواء من قضاء تمسها أو بناء على طلب مقدم اليها - ٢٦٥
- عدم التزام المحكمة بإجابة اللهم الى طلب صانع الدعوى من جديد بحضور العلمى للوكل بمسد ان انتهت من نظرها بحضور العلمى للتدبير - ٢٦٦
- إعراض المحكمة عن طلب فتح باب الراجعة لايتمهده إخلالا بحق الدفاع - ٢٦٧
- حق المحكمة في رفض طلب اللهم في جئمة إعادة القضية للرافعة لسباع علمية التفوى - ٢٦٨
- عدم التزام المحكمة بلباية اللهم في مذكرة إعادة فتح باب الراجعة لسباع شهود بد ان طلب في الجلسة الأخيرة حجز القضية للحكم وإجابه اليه - ٢٦٩ و ٢٧٠
- (راجع أيضا : اجراءات فاعلتان ١٧٧ و ١٧٨ واستئناف فاعلة ١٩٥)

الفصل الحادى عشر

تقديم الدفوع

- تقديم مذكرة من أحد الخصوم بغير المطلاع خصه علميا وتربوا . اخلال بحق الدفاع - ٢٧١ - ٢٧٢
- عدم التزام المحكمة مد الأجل المحدد لتقديم المذكرة - ٢٧٣
- إطلاع مذكرة لم يطلع عليها الخصم بعد قتل باب الراجعة في قضية أخرى مؤجلة للحكم مع القضية المصبوذة وعدم إشارة الحكم الى ثبوت ما تضمنته لايتمهده إخلالا بحق الدفاع - ٢٧٤
- عدم التزام المحكمة بالرد على مذكرة الدفاع ما دامت لم يبد فيها ما يتطلب ردًا صريحاً - ٢٧٥
- تقديم مذكرة لم تعلق به حجز القضية للحكم ودون تصريح بتقديمها لا يند المطلاع المحكمة عليها - ٢٧٦
- تصريح المحكمة لتقديم مذكرة يوجب عليه أن يدلى فيها بجميع ما يبين له من دفاع دون أن يتصره على الدفاع الذى أبدله - ٢٧٧ - ٢٨٢
- عدم التزام المحكمة بتحقيق وجه الدفاع الذى أبدله اللهم في مذكرة لم تأذن بتقديمها - ٢٨٣
- تقديم مذكرة دون ترخيص من المحكمة لا يستوجب ردًا على ما أبدى فيها - ٢٨٤
- تقديم مذكرة بد حجز القضية للحكم وخلوها من دليل على المطلاع المحكمة عليها . لاجدى من الحكم بها في حضن الحكم - ٢٨٥
- تبصير اللهم في تقديم مذكرة في القواعد المحدد لايتمهده إخلالا بحق الدفاع - ٢٨٦
- لاصحلة للطاعن من الرفع بأن عضر الجلسة قد خلا مما يند تقديمه مذكرة في الدفاع الذى أبدله ما دامت المحكمة قد تعرضت لهذا الدفاع وردت عليه - ٢٨٧
- (راجع أيضا : استئناف فاعله ١١٢ وحض فاعلتان ٣٦٤ و ٢٨١)

الفصل الثانى عشر

طلب الطعنة

- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الدفاع الانتقال لحل الواقعة إذا رأت أن هذا الانتقال لا ضرورة له - ٢٨٨
- عدم تعرض الحكم لطلب إجراء صاية للتودين موضوع تهمة انتقامها بدون ترخيص قصور - ٢٨٩

موجز القواعد (ج) :

- إيداع التهم دون رد على طلبه الانتفال لحقاً في العينة التي أجرتها النيابة أو البوليس استناداً إلى تلك العينة .
- قصور - ٢٩٠ - ٢٩٢
- عدم رد الحكم على طلب التهم انتفال المحكمة إلى مكان الحادث للتحقق من أن قتل الجاني عليه لم يقع نتيجة خطأ منه .
- قصور - ٢٩٢ - ٢٩٩
- عدم رد الحكم على طلب التهم في تهمة الإبلاغ الكاذب معاية منزل المدعى للدخول لتبين أن الأخشاب والاحجار التي أبلغ بسرقتها موجودة به . قصور - ٣٠٠
- حق المحكمة في الاضطلاع عن طلب التهم الانتفال للعينة لبيان إمكانه إلقاء العينة التي بها الحذر يبدأ عن الشهود متى وجدت في روايتهم ما يقتضي بطلانهم - ٣٠١
- حق المحكمة في رفض طلب العينة ما دامت قد أرجسته إلى اعتبارات متعلقة مقبولة - ٣٠٢
- حق المحكمة في رفض طلب التهم لإجراء معاية لإثبات وجود عواقب تقع رؤية الشهود للمتهمين استندت في إيداعه إلى أقوال الجاني عليها من أنهما عرفا التهم بسبب تملكهما منه - ٣٠٣
- عدم التزام المحكمة بالتعرض لطلب العينة لدى لم يتسك به التهم في الجلسة الأخيرة التي حلت فيها المرافعة - ٣٠٤
- حق المحكمة في عدم إجابة التهم إلى طلب إجراء تجربة للرؤية على ضوء الصلح الذي كان يرضى مكان الحادث اكتماء بالعينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات الصلح - ٣٠٥
- عدم الرد على طلب التهم الانتفال لعينة للتزول لتبين استحالة وقوع الحادث على النحو الذي قال به الشاهد . قصور - ٣٠٦
- متى يجب على المحكمة إجابة التهم إلى طلب العينة أو الرد عليه إذا لم نجده إليه - ٣٠٧ - ٣١٠
- طلب العينة من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة إيفا لم تر حاجة في الدعوى إلى إجابته أن تتحدث في حكمها عنه - ٣١١ و ٣١٢
- طلب العينة من دون طلبات التحقيق التي لا تنظم المحكمة الاستثنائية بإجابة ما دامت لم تر عللاً لذلك - ٣١٣
- (راجع أيضاً : إثبات طعنات ٩٩ و ١١٣ وإجراءات طعنات ١٩٤ و ١٩٥ واستئناف طعنات ٢٩٩ و ٢٢٣ و حكم قاعدة ١٨١ وقاض لقاعدة ١٧) .

الفصل الثالث عشر

مسائل متنوعة

- خصمير التهم في الدفاع أمام محكمة للوضوح لا يترتب بياً للظن في الحكم أمام محكمة القضاء - ٣١٤
- المحكمة رفض طلب التهم لحكم الدليل الذي ركزت عقيدتها فيه لا يمكن أن ينشأ منه ثبوت ما عليه التهم - ٣١٥
- التزام المحكمة بالاستماع إلى التهم ولو تعارض مع وجهة نظر علمية - ٣١٦
- وجوب استماع المحكمة إلى مرافعة الدفاع - ٣١٧
- عدم التهم إلى محكمة الجنايات ليس بغير طريق الحيرة لا يقال منه أن التهمة لم تبين وإنما يسمح لستهم بالمرافعة عنها كما يجب - ٣١٨
- خطأ المحكمة في طرح الجلسة التي أجلت إليها الدعوى وتختلف للتهم عن الحضور بسبب ذلك لا يصح منه اعتبار تخلفه غير عذر مقبول - ٣١٩
- خذير عذر التهم في عدم الحضور من المسائل التي تخضع لتقدير قضى للوضوح - ٣٢٠ - ٣٢١
- حضور التهم ودفاعه عن ضمه دون أن يقول إن له عللياً لا يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة - ٣٢٢
- لمحكمة ضم أي دفع مهما كان نوعه إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد - ٣٢٣
- سيطرة المحكمة التهم في دفاعه الوجه إلى الأساس الذي أجريت عليه المناقشة الأولى لا يكفي في تبرير العدول عنه أنها رأت الاختلاف بين الاضطرار وإنشعق العين المبررة - ٣٢٤
- عدم قيد الدفاع بمسك التهمة في الجلسة ووجوب كفايته على أساس التهمة المرغوبة بها الدعوى - ٣٢٥
- وجوب إثبات الدفاع لطايف في حضر الجلسة متى تنظم المحكمة جازد عليها - ٣٢٦ - ٣٢٣
- عدم التزام المحكمة جازد على دفع التهم التي أجمل أمام هيئة معاية لظالم يتسك به أنشعقها - ٣٢٤

الى نظرها عا كم المنح علا بالادتين ١٥٨ • ١٧٩
من قانون الاجراءات الجنائية ، قسرى عليها
الاجراءات الخاصة بالمنح ، فالتهم بجناية من هنا
اقبل لايتنظر ان يحضر به مقام .

التفصيل الاول

١٠ - إن حدود علم لدى عكة الجناح الضلع
من متهم بجناية احياله عا كنه طليا عملا قانون ١٩
اكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب . وحده لا يظن
في سلامة الحكم .

٢- إن قانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ الذي
أبطل حكم المنهج القنطر في بعض الجنايات القنطرة
يخضع عامة تبرد بقوة المنهج قد نص في المادة
الخامسة على أن إجراءات المحاكمة في الجنايات المنهية
الحاكم تكون لدينا للإجراءات التبعة أمام حاكم المنهج
فلا يجب قانوناً في هذه الأحوال أن يكون مع التهم
بالجناية عام مدافع عنه ؛

٣ - إن حضور مدافع عن التهم بمثابة غير
معتوم إلا أمام محكمة الجنايات نفسها أما الجنايات

٤ - إذا حضر عاملان عن المتهين وحلت المرافعة ودونت بمحض الجلسة ولم يذكر من من المظمين هو الذي قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السؤال مادام القضاء من المتهين قد حصل فعلا كما يقتضيه القانون.

(جیلہ ۱۱/۱۱/۱۳۶۱ طے رقم ۲ سے ۲ ق)

• لا نزام في أن اللهم حرفي اختيار من هاء

الملك من، وسع في ذلك من أسبل غلص منهم ل
من التماسي في اختيار المانع، فلما اختار التهم مدافعا
فليس قلتي أن يفتاد علي في ذلك وأن يبين لمدافعا
آخر، ولكن هذا البعد إلى تخلص مع ما ليس
الجلية من في إدارتها والمناخلة في علم تحليل
الحدوى وجب باليداية إقرار الرئيس في سعة وتغوية
الحرية التامة في التصرف، على شرط واحد هو ألا يترك
الزعم باطل، فلما انتزع اعلم التهم من هو الرافعة
وانسب من الجلدية التحكيم الحكمة بين وقم الظاهر
المعكوب بالملك عن التهم وأقبل بالرافعة ثم تم

كانت الجنابة مسالة من فاضى الاسالة الى محكمة الجنح
علا بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ،
فان إجراءات المحكمة الخاصة بالجنح هي التي يجب
اتباعها ، وليس في هذه الإجراءات ما يوجب حضور
مدافع عن المتهم .

(جده ١٩٣٩/٢/٢٠ من رقم ٣٦٠ ق ١)

٩ - ليس من الاعلال بحق المدفع أن يقتصر
المظلي مراقبته على موكله اللهم بالجنابة دون موكله
الأخر اللهم بالجنابة مدامت للمحكمة من جانبها لم يقع
منها عاصته عن القيام بواجب المرافعة من موكله كليهما
بل كان ذلك واجبا على تصرفه هو . لأن اللهم بالجنابة
لا يجب أن يصغر منه مسلم ، وله أن يقدم هو بنفسه
للمحكمة بالمظلي الذي يريد أو يرافعه صاحب أو يدينه
وهو في استعمال حقه هذا ليس بحاجة إلى أي تلبية
من المحكمة .

(جده ١٩٤١/٢/٢٤ من رقم ٣٨٤ ق ١١)

١٠ - إذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر
بأنه مع طه يفرغ منه الجنابة أين الجنابة على القدر
من وجه القضاء ، فبغض أدلة الجريمة بأن ساعده في
حمل جثة القتل بقصد إلقائها في البحر وأصراف الجنابة
بأنه هو الذي قتل للمظلي عليه ولكن انتفى هو والمتهم
الأخر في تقرير الباعث المقتضي على اعتراف القتل ثم
حولت محكمة الجنابات فيما يصدق بسبب القتل على
ما أوضحه هذا المتهم الآخر فإن هذا الاختلاف فيما
يصدق بالباعث على ارتكاب الجريمة يحمل المتهم الآخر
في الواقع شامدا إثبات حد القاتل ما يستلزم حدا فصل
نظام كل من المتهمين عن الآخر وإقامة علم مستقل لكل
منهما ، لأن اكتساب علم واحد منهما لا يوجب لهذا
المظلي الحرية في تنفيذ ما يقرره أيها حد الآخر وبما
لا نزاع فيه أن الباعث على ارتكاب الجريمة في نظر
قاضى الموضوع أثره فضلا في تقدير العقوبة . وإذ
فان اكتساب علم واحد لكلا المتهمين في هذه الصورة يكون
فيه إغسلان واضح بحق المدفع بمقتضى الاجراءات
وموجب لتقص الحكم .

(جده ١٩٣٩/١١/٢٢ من رقم ٣٥٤ ق ١)

١١ - إنه وإن كان من الواجب تفرقا حسب
المحكمة ألا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو عدة مظلي
واحدة المرافعة عن مشيخين في جريمة مطروحة أمامها
في حالة تعرض مسلمتهم في المدفع تطرحا من شأنه
الأيض المدافع الفرائد بالمرية المحكمة في تنفيذها

هذا الباب ثانية لطرف طرا ، وفي أثناء نظر الدعوى
من بعد طلب اللهم أن يتراجع عنه علم آخر ، فرجعت
المحكمة طلبه لأنها وجدناها الرضا لازما اتخاذ لمرقة
سيرة القضية ، ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن
هذا الطلب الذي رفضته لم يكن متصوتا به أية مصلحة
حقيقية للمدفع ، فانه يمكن أن يظهر الحركة مثل هذا
الاعتقاد حتى يكون لها الحرية الكاملة في رفض مثل ذلك
الطلب من غير أن يكون لأحد مدعين عليها أو رقابة في
ذلك ما دام ثابتا أن هذا المتهم لم يترك بلا دفاع .

(جده ١٩٣٣/١/٢٢ من رقم ٣٥٤ ق ٢)

١٢ - الأصل أن اللهم حرق في اختيار من يتولى
المدفع عنه . وحقه في ذلك مقدم على حق للمحكمة في
تعيين المدافع . فإذا اختار اللهم عابيا فليس لقاضى أن
يجب له عابيا آخر ليتولى المدفع عنه إلا إذا كان
المظلي المختار قد بدأ منه ما يدل على أنه يعمل لتسليط
سيرة الدعوى . وإذنا قلنا كان الظاهر من الأوراق أن
التمسح سعى جهده في حمل سلطة التحقيق وسلطة الحكم
على سماع شهوده عليه إلى التباينة سماع شامدين في التحقيق
الابتدائي ، ثم طلبه إلى فاضى الاسالة تقرير سماعها
ثم بسعه كما يفرسه لإلجائها بالحضور أمام المحكمة
بعد أن أجيبت إليها القضية دون أن يأمر فاضى الاسالة
باعتبارها ، منبجا في ذلك الاجراءات المخصوص عليها في
المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنابات ، ثم لما ورد
المسند الورقة بدون إعلان بدعوى عدم إعلان على سكن
العاصدين مع أن عليها بين ذلك الورقة شيئا ما ،
تمسك هو أمام المحكمة بخروج سماع مدين العاصدين ،
فرجعت المحكمة لتأجيل بقية إله غير جد في طلبه
فأنسحب عليه قدمت له عابيا غيره وأجلت القضية
ليوم التالى ووصلت القضية وقضت عليه بالبقية فيها
تكون قد اخلت بسعة في المدفع ، إذ كان عليها في هذه
الحالة أن يجيبه إلى طلبه . ولم يكن يسوغ لها أن تعين
عابيا آخر ليتولى المدفع آخر .

(جده ١٩٤٠/١/٢٥ من رقم ٣٧٢ ق ١٥)

١٣ - إن القانون لا يوجب تدب مدافع عن المتهم
أمام محاكم الجنابات ، الذي لم يبين نفسه مدافعا عنه ؛
إلا إذا كان متجنا بجنابة ، أما إذا كان متجنا أمامها
بجسدة فلا وجوب لذلك .

(جده ١٩٣٩/١١/٢٢ من رقم ٣٥٤ ق ١)

١٤ - إن القانون لا يوجب حضور مدافع عن المتهم
إلا أمام محكمة الجنابات في موكله الجنابات ، أما إذا

ويكره أن يدعى حرب المني عليه عمداً بأش على رأسه فأخذ به إساجين تخلف عنها عاين من عاين وبأن يكره حرب المني عليه بسا على كنفه فأخذ به بسا بقر للناحية مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وتولى القضاة عن طين التمهين عام واحد ، وكان بعض اليهود في الدعوى قد ذكر في شهادته أن يكره إحدى على المني عليه بغيره على رأسه ، فإن تولى علم وحد القضاة عن التمهين الآتين في إخلال بحق زيد في القضاة لتعارض مصلحته مع مصلحة التمهين الآخر بكر ، إذ أن أقوال أولئك اليهود في حق بكر من عا كان يبنى أن يكون على تقدير في القضاة عن زيد وكان يصح أن يسلك بها في الجلسات لصلته بقره للشرعية الجنائية كلها من على أسس أن أصابت الرأس جميعاً : أنها كانت من فعل بكر ، أو تخفيف العقوبة عنه على أسس أنه لم يكن هو الذي أصابها كلها ، أو لعدم مسئولية في الواقع إلا عن طعة واحدة من المصالحين (جله ١١/١٨ من رقم ١٨٣٣ سنة ١٢٦٦ ق)

١٥ - إذا كانت واقعة الدعوى أن رجلاً وابنه اتها به ضرب المني عليه ضرباً فأخذت منه طعة ، وكان لذين التمهين عام واحد وكلاهما قضاة عنها ، فأذن القاضي شهود في شهادتها أمام المحكمة بما يبنى القيمة من الأب وبصبرها في الإبن ، فلما اختلف ظاهر في المصلحة بين التمهين كان يستوجب أن يتولى القضاة عن كل منها علم فافاد كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك واكتفت بالقاضي الموكل وحده فلما خُلفا يستوجب تقض الحكم . (جله ١٠/١٠ من رقم ٢٢٨١ سنة ١٢٦٨ ق)

١٦ - إذا تولى علم واحد القضاة عن تمهين في دعوى ظلم من واقعتها ومن الأدلة المقدمة فيها أن القضاة عن أحدهما يستلزم أن تقوم به علم لا شأن له بالقضاة عن الآخر لتعارض مصلحتيهما ، فلما خُلفا يستوجب بطلان المحاكمة . (جله ١١/٣ من رقم ١١٩٩ سنة ١٢٦٨ ق)

١٧ - متى كانت ظروف الواقعة ومركز التمهين من الإتهام - على ما ينتج من الحكم - لا ترضى إلى تعارض بين مصلحة التمهين فلا يقبل القاضي على الحكم بدعوى الإخلال بحق القضاة تولى علم واحد للقضاة عن طين التمهين . (جله ١٠/١٨ من رقم ٢٠٦٦ سنة ١٢٦٦ ق)

١٨ - إذا كان التايت يبيحشر الجلسات أن عايناً ،

يقدره أي التمهين حد الآخر بحيث إذا أفضلت مراعاة ذلك فليأخذ قبل بحق القضاة إخلالاً بحكمها ، إلا أنه إذا كان التايت أن حية القضاة ، رغم تضمنها المحكمة على أساس الدافعة عن جميع التمهين بغير تخصيص ، قد ضيعت بتضم القضاة عن التمهين تولى منها مساعدة كل منهم غير من تولى مساعدة التمهين الآخر ، ومعرض كل فريق منها الأدلة القائمة على كل منهم لتخصص بالقضاة عنه بما في ذلك ما قاله غيره من التمهين عليه ، في هذه الصورة تكون منقطة حرج الحاشي في المحاكمة من مسلمين متعارضين متنتية في الواقع . وما حل كل منهم قد أخذت في القضاة وأصبح له أن يتناول بكل الحرية قضية ما أسندت إليه فقد اتهاكل أساس يقوم عليه القول بعمول إخلال بحق القضاة . (جله ١١/٢٢ من رقم ١٨٣٣ سنة ١٢٦٦ ق)

١٢ - إذا كانت الدعوى العمومية قد وقعت على التمهين (الطاعن) وأثر قيمة إحدى حرج فأخذت منه طعة برأس المني عليه ، وكان المني عليه قد أسرى في أقواله مصل أن الآخر - لا الطاعن - هو الذي أسحب به الجرح ، وعلى أن اليهود الآتين شهراً بأنه لم يكن يمكن الحاشي إنما قصداً إلى الإثارة من العقاب لكونه مليئاً في حين أن الطاعن متوكل على ولا يملك شيئاً ، فإن مصلحة هذين التمهين في القضاة تكون متعارضة ، لأن طعة طاعن أحدهما يؤم منها عدم صحة طاعن الآخر ، وكان من الواجب إذن أن يتولى القضاة عن كل منها علم عاين به . فلما كانت المحكمة قد اكتفت بقاطع واحد منها فليأخذ تكون قد انحلت خطا يجب إيرادها للمحاكمة مما يستوجب تقض الحكم . (جله ١٠/١٨ من رقم ٢٢٩٩ سنة ١٢٦٥ ق)

١٣ - إذا كانت المحكمة قد احتجبت في إدانة تمهين على قول لأحدهما لم يمل به الآخر ، وكان هذان التمهين يتولى القضاة عنها علم واحد ، فإن حكمها يكون صحيحاً . إذ أن تولى علم واحد القضاة عن طين التمهين في إخلال بحق القضاة لتعارض مصلحتيهما . وتقض المحكمة لهذا السبب يقضى بتعني بالتالي إلى كل الطاعنين لرحمة الواقعة التمهين فيها بما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالتالي إلى جميع التمهين بارتكاب واقعتها . (جله ١١/١٨ من رقم ١٨٣٣ سنة ١٢٦٦ ق)

١٤ - إذا كانت الدعوى قد وقعت على زيد

حيثما يجرى به كان له أن يبرر دفاعه على طلب الإذاعة قط
دون أن يفسد إليه أي قصور في ذلك .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٠ سنة ٥ ق)

٢٣ - إذا اكتفى الحاضري بأن انضم للجمعية فلما
منه أن المحكمة اقتضت جبراً من موكلها ثم حكمت المحكمة
على الموكل بالتعزية فليس لهذا الحاضري أن يضره فيما بعد
من عدم استيفاء الدفاع عن التهم .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٢ سنة ٥ ق)

٢٤ - ليس من المضمّن قرائناً بأن يصدر علم من
العلم بمسئلة بل يكفي أن يدافع العلم عن نفسه . فإذا
صدر علم من متهم بمسئلة ثم انصرف قبل نظر الدعوى
بناء على أن المحكمة أخبرته بأن فيها قضية كبيرة قد
تستغرق الجلسة كلها ثم نظرت المحكمة القضية ولم يذهبها
للمتهم لئلا أن له علمياً ولم يطلب التأجيل لحضور علميه
بل ترفع هو بنفسه فليس ذلك إخلال بحق الدفاع .
ولا يجوز لهذا التهم أن يضره لدى محكمة التفتيش من نقاء
عدم تأجيل محكمة للوجود الدعوى من نقاء نفسها
فإنه هو القائم بالمحرم على مصلحة واما علم هو لم يذهب
المحكمة لئلا تمسك بحضور علميه عنه فليس أن يحصل
وذلك قرينة .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦١ سنة ٥ ق)

٢٥ - إن القانون لا يستلزم حضور علم مع
العلم في مواد المبحث . وللإدانة ١٩٨ من قانون تحقيق
الجنابات التي كانت تنص على أنه يجب أن يكون العلم
من يساعد في المناقشة عنه فضلاً عن أنها كانت واردة
في الجلب الثالث من ذلك القانون . المجلس بما حكم
الجنابات فلما قد أضيفت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل
عالم الجنابات .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٢ سنة ٥ ق)

٢٦ - إن حضور علم من العلم بمسئلة ليس ما
يرجيه القانون ، بل يكفي أن يدافع العلم فيها بنفسه من
قصة وإذا كان الثالث بمصدر الجلسة أن التهم كان
سائراً بنفسه ولم يشر إلى أن له علمياً أو يطلب شيئاً
في هذا الشأن فإن فيه على المحكمة أنها أخطت بمسئلة في
الدفاع بمسئلة إزهاً لا تنسحب إلى ما عليه من تأخير نظر
القضية حتى يصدر علميه ، ذلك لا يكون له أساس .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٣ سنة ٥ ق)

٢٧ - إن قانون تشكيل عاكس الجنابات يجب
أن يصدر مع العلم بمسئلة أتم محكمة الجنابات علم يرى
الدفاع عنه ، وأن يكون هذا العلم من التفتيش للرافعة

واحداً حضر عن صاحب الحق ومنهم آخر معه ولكن
كان الظاهر من هذا الحضر أيضاً أن هذا العلم قصر
دفاعه على صاحب الحق دون التهم الأخر ، فذلك يتفق
مع قيام التعارض بين مصلحتها .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٣ سنة ٥ ق)

٢٨ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على التهم
وعمل والده بأن الرافعة في كل الجنين عليه محمداً
واشترك هو مع طريق المساعدة بأن أعلاه الكسب التي
لارتكب بها الملاحق ، ثم صدر الدفاع عنها علم واحد
وبالمجلس اعترف بالتهم أمام المحكمة بأنه هو الرتكب
الفاصل وأن والده لم يكن موجوداً عما يقتضاه أن الحاكم
جراً أحدهما يرضى إلى أدانة الأخر - فإن مصلحتها
تكون متعارضة ، ويكون من اللازم أن يرى الدفاع
من كل منهما علم غير للدفاع عن الأخر لكي تكون له
الحرية في الدفاع أما وجود علم واحد عنها فإخلال
بحق الدفاع يستوجب قضي المحكمة .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٣ سنة ٥ ق)

٢٩ - أن التعارض بين مصلحة متهمين يستلزم
فصل دفاع كل منهما عن الأخر لأن قيام علم واحد
بالدفاع عنها لا يجيب له الحرية الكاملة في تنفيذ ما
يقرره أيما حد الأخر ويقترب عليه الإخلال بحق
الدفاع بما يجب الحكم ويطلب .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ١١٦١ سنة ٥ ق)

٣٠ - إذا كان بين من الحكم أن أحد المتهمين
اعترف على الأخر وأن المحكمة أخذته باعتباره في حق
قصة ، ولم تأخذ باعتباره بالقضية التهم الأخر فإن
مصلحة كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الأخر
ومتفق على أن يرى الدفاع من كل علم علمي هو الذي
له حرية الدفاع في نطاق مصلته الخاصة دون غيره .

(جدة ١٣٥٠/١/١٢٥ طين رقم ٨٦٣ سنة ٥ ق)

٣١ - إن ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق
الجنابات والمادة ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل عاكس
الجنابات من ضرورة وجود من يساعد التهم بمسئلة في
المناقشة عنه هو حق أميل جرمي يقترب على إغفاله
بطلان جميع الإجراءات والمداخل التي يتوجب لهذا
القرين يجب أن يكون دفاعه حقيقياً لا شكلياً . ولكن
لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع انتفاضة مسببة
في الدفاع بل إن له أن يرغب دفاعه طبقاً لما يراه موقف
مصلحة التهم ، فلما وجد أن التهم متفرقة اعتراقات

أمام الحاكم الابتدائية أو الاستئناف فلذا حصر مع التهم علم مقرر أمام الحاكم الجزئية ، دون غيرها ، فيكون هذا التهم قد حرك بدونه أن يخالع من نفسه ظاهرا متوترا . وهذا إخلال يستوجب بطلان الإجراءات وبإتالي بطلان الحكم المرفوع عليها .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ١١٣٢ سنة ١٩٢٦ ق)

٢٨ - إن قانون تشكيل محاكم الجنائيات يوجب أن يصدر مع التهم بجناية أمام محكمة الجنائيات علم جزئي القطع عنه ، وأن يكون هذا العلم من القوانين للرافعة أمام الحاكم الابتدائية . وإن كان العلم الذي فيه المحكمة غير مقبول للرافعة أمام هذه المحكمة فإن ذلك يكون فيه إخلال بمقتضى التهم في القطع يستوجب بطلان الإجراءات . بطلان الحكم المرفوع عليها يتحقق وتقتضي هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم الملاحق يقتضي تنقضه بالنسبة إلى الملاحقين الآخرين الذين أدنوا بالاشتراك معه نظر أوجه الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة ، الأمر الذي يوجب منه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المتهمين فيها جبرية .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ١١٣١ سنة ١٩٢٦ ق)

٢٩ - إن واجب العلم يقتضي عليه الاشتراك في الوقوف إلى جانب موكل حتى انتهاء المحاكمة ، فلذا تتيب العلم بانتخابه ، لأي سبب كان ، عن المصنوع مع التهم ، فلمسكه قانونا أن تستمر في نظر الدعوى في غيابها .

فلذا كانت محكمة الجنائيات قد سمعت القضية في عدة جلسات ، وبعد أن رافع على التهم قررت المحكمة استمرار المرافعة للوقت آخر نظر بمصر المعالي فاستمرت المحاكم في سماع القطع من باقي المتهمين الذين تصف مصلحتهم من مصلحة التهم ، وقدم أحد الملاحقين للرافعين وله في غير مصلحته أيضا ، ثم حذر المعالي وترافع فيها وجه باقي المتهمين إلى موكله ، ثم استمرت المحكمة في نظر القضية بعد ذلك في غيبة المعالي ، فيكون حكمها صحيحا ، ولا بطلان في إجراءاتها .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ٢٢٧٧ سنة ١٩٢٦ ق)

٣٠ - إن ما أرادته القانون بالنسبة على أن كل منهم بجناية يجب أن يكون له من خالعه عنه يستحق محضو علم . موكله كان أو متدبا - بجانب التهم أثناء المحاكمة بمصدا إجراءاتها ويسألون التهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه القطع . ولذا ما تمت المحاكمة على هذه الصورة ، وكان قد تم القطع من أن

علم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق ، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان التهم علم آخر يطوع في دفعه ما لم يصد من المحكمة ما من شأنه أن يتحول بين المعالي وبين المصنوع مع موكله بالجناية التي سجلت نظر الدعوى .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ١١٣٣ سنة ١٩٢٦ ق)

٣١ - إن القرض من إيجاب حضور مدفع من كل منهم بجناية لا يمكن أن يقتضي على الوجه الأكل إلا إذا كان الملاحق متدبا بإجراءات المحاكمة بالجناية من أولها إلى آخرها ، ما يجب منه أن يكون قد سمع الدعوى قبل المرافعة إما بنفسه وإما بواسطة ذميل له معتاده هو من هيئة القطع . فلذا كان المعالي المتدب من التهم لم يصدر ملاح التهم بدو بالجناية بل كان عمله منصوبا على إبعاد أوجه المرافعة بعد أن كلف الدعوى قد سمعوا في حجرة علم آخره المعالي الأصل ولم يصد منهم في حجرة . فإن الحكم الصادر على التهم يكون مطلقا على إجراءات متخوة على الاستعجال بمن القطع .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ١١٣٤ سنة ١٩٢٦ ق)

٣٢ - ما دامت محكمة القطع متدبة رأى المعالي وقدره وحده ، فلا يجوز المسكة أن تستد إلى شيء من أموره من في إعادة التهم .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ١١٣٥ سنة ١٩٢٦ ق)

٣٣ - إذا أدانت المحكمة التهم (وهو عام) في جريمة يتدب مبلغ ادعى الجنائي عليه أنه سله إليه حل ذمة دفعه وسما لاستئناف حكم كافة (هـ) صدقه من إقرار بفسله هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد أن تبين عدم صدق ما ادعى من أنه وددت قتل الكاتب ، وذلك دون أن يكون في الدعوى من إقرار سوى ما كلفه المعالي الماحضر منه من أنه منسوب التهم أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه دفعه ، فإن الحكم يكون قد استند إلى دليل وحسب لا وجود له . إذ فضلا عن أن هذا القول من جانب على التهم لا يقتضي الإقرار بفسل المبلغ الذي اغتلاه فإنه لا يصح أن يرد به التهم شتميا .

(جنة ١١٢/١٧٢ من رقم ٢٢٧٨ سنة ١٩٢٦ ق)

٣٤ - إن وجود علم بجانب التهم في العواد الجنائية لقطع عنه لا يقتضي أن يلتزم المعالي بخطة القطع التي رسمها التهم لتصف على المعالي أن يرتب القطع كما أرادوه في مصلحة التهم . فلذا رأى ثبوت التهمة على التهم من اقتراحه بها أو من قيام أدلة أخرى

٣٩ - إلكاكت القسيسة قد أجت ثلاث مرات بتاد على طلب الفلاح عن التهم وفى الجلسة الأخيرة طلب أحد السامعين الجاهل من نظر القسيسة وترافع هو وسلم آخر نية عن زبلة الذى لم يحضر ولم يد من التهم ولا من السامعين القدين دالما عه ما فغيد أن هناك ضرورة لبيع الملأى الذى لم يحضر ، فلا يجوز التهم أن ينش على المحكمة أنها قوت عليه حتى أن يقوم بالفلاح عنه من اختاره ووق به من السامعين .

(جلسه ١٩٤٥/٥/١٤ طين رقم ١٠٣٠ سنة ١٥ ق)

٤٠ - إن قانون الإجراءات الجنائية أوجب فى المادة ٢٧٤ إعلان التهم بالمحضر قبل الجلسة بياقية ، أيلم على الأقل قد حسد ذلك للدة الكافية التهم للاستعداد وليوكل للملأى الذى يرى توكية ، فإن لم يفضل للمحكمة أن تكتفى بالسامع لحيث بمررة غرة الاتهام أو نجس المحكمة . فلذا كان الثابت أن القاضى قد استرق دطاه بمررة مسلم غير السامع الذى أشار إليه فى طعنه والذى طلب التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثا ، فإنه لا يكون لهذا القاضى أن ينش على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الفلاح .

(جلسه ١٩٤٢/٤/٢١ طين رقم ٣١٢ سنة ١٣ ق)

٤١ - ما دام السامع الذى تحبه المحكمة قد أدلى بوجه المدافعة التى تحت له موزان يدي فى الجلسة أنه لم يكن مستعدا للرافعة أو أنه لم يكمل استعداد له وما دام الاستعداد موكولا لقمة السامع ومبلغ قدره لواجبه حسب ما تحضى به أصول مهته وتعاليمها ، فلا محل لشي على المحكمة بأنها أخلت بحق التهم فى الفلاح .

(جلسه ١٩٤٥/١٧/١٠ طين رقم ١٤٥٢ سنة ١٥ ق)

٤٢ - إن استعداد الفلاح من التهم وعدم استعداد موكول إلى قدره هو على حسب ما يطمح عليه ضمه وتعاليمه التى ينش عليها . فلذا كان الثابت بمحضر الجلسات أن الملأى المكتب للفلاح من التهم لم يحضر الجلسة ، فتمت المحكمة عليها آخر حشر جميع إجراءات المحاكمة ، ولم يد من اعتراض على صلاح التهود فى يوم عيه . الأمر الذى يفيد بطلان أه جميع سمع التهود وترافع فى الحضرى كان زافقا على جميع ظروفها ، فليس فى ذلك إخلال بحق الفلاح من جانب المحكمة . ولا يصح أن ينش عليها أنها عمت عليها . آخر دليل الملأى المكتب وصحة على التهود أوأواله .

كان له أن ين طاعة على التماس بصفة نية الرافعة فيه مكتنفا ببيان أوجه الرافعة التى يطلبها له .

(جلسه ١٣٧٩/١٢/١١ طين رقم ١١٦٦ سنة ٩ ق)

٣٥ - إنه وإن كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بصفة علم يتولى الفلاح عنه أمام محكمة الجنابات إلا أنه لم يرسم الفلاح خطا معينة ، لأنه لم ينش أن يوجب على الملأى أن يملك فى كل ظرف خطا مرسومة ، بل ترك له - أصليا على شرف مهته والمشتات إلى قبل أعراضها - أمر الفلاح بصرف فيه بما يرضى ضمه . وعلى حسب ما تهب بغيره والقانون وما دام الأمر كذلك فانه من حشر عن التهم ، علم وأدلى بها دة من وجوه الفلاح ، فإن ذلك يكنى لتحقيق فرض الفلاح بصرف النظر عما تضمنه هذا الفلاح .

(جلسه ١٩٤٥/١٢/١٢ طين رقم ٨٣٣ سنة ١٥ ق)

٣٦ - إن الملأى الذى يوكل إليه الفلاح من متهم ليس ملأا قانونا بأن يملك فى القيام بجملة المهمة إلا الخلة التى يرى محسو بمقتضى شرف مهته المخاطبة وتعاليمها أن فى إتباعها ما يحقق مصلحة من وكل إليه الفلاح منه . ولذا فلا حرج عليه - متى كان متضما من الآلة القسيسة فى الحضرى بثبوت التهمة على موكبه - أن يطلب أخذه بإزالة إذا ما رأى فى الظروف ما يرد عليه ، أو أن يكتفى بفرض الأمر إلى ما تراه المحكمة فى شأنه دون أن يقتيد فى ذلك بملك التهم أو أواله فى الحقيقة أو بالجلسة .

(جلسه ١٩٤١/١٠/١٢ طين رقم ٣٣٩ سنة ١٢ ق)

٣٧ - إن استعداد الفلاح من التهم وعدم استعداد موكول إلى قدره هو على حسب ما يطمح عليه ضمه وتعاليمه . فلذا ما أدى السامع استعداد التهم ما تحب له وأدلى بأوجه الفلاح التى رأى الأدلاء . بما فلا يكون منه إخلال من جانب المحكمة بحق التهم فى الفلاح .

(جلسه ١٩٤٥/١١/١٢ طين رقم ١١٠٠ سنة ١٥ ق)

٣٨ - ما دام الثابت أن التهم الجنابة قد حشر عنه عام وشهد إجراءات عامه وتولى الفلاح عنه من غير أن يد من التهم أى اعتراض ، فإنه يترى أن يكون الملأى قد حشر بتاد على تركيز من التهم أو نية من الملأى الموكول أو متعبا من المحكمة أو من تقاد قسه ، إذ الذى جم هو أن يكون قد تحقق التهم الفلاح على الوجه الذى يطلبه القانون .

(جلسه ١٩٣٩/١١/١٢ طين رقم ١٤٥٠ سنة ١٥ ق)

نظامه ، ولم ينع أن أحداً منه من إيداع نظامه ، فلا يكون نعمة من وجهه لما يعميه من الإغلال بعنه في النظام .

(جلة ١٨٢٧/٥/٢١ من رقم ١٨٦ سنة ١٢١٢ ق)

٤٨ — لا يشترط حضور علم مع التهم في جنة إذ يكفي أن يطلع التهم من قسه وله أن يقتل من علمين إذا لم يوافق على طاعة . وإذن حضور علم من متهمين في جنة تمارش مصلحة ما لا يحسن أن يربط عليه القول بصور إخلال بحق النظام لحال لكل منهم أن يندى ما يله من النظام حراً على مصلحة . مع أنه إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم طرح إلا بقية إلى أحد ذلك المتهمين فلا يقبل منه أن يندى أمام محكمة التقص دعوى الإخلال بعنه في النظام إلا الخياي منه كان حراً طيقاً في أن يترافع عنه بما يندى .

(جلة ١٨٥٠/١٠/٢٠ من رقم ٥٧٦ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٩ — إن تولى مقام واحد النظام من متهمين في جنة حتى عند اختلاف المصلحة لا يخل بحق النظام ، إذ الاستماعة بسلم أمام محكمة المنهج ليست لازمة حكم القانون ، فضلاً عن أن التهم مادام سحراً بنفسه قته كان في متهمه أن يندى عن نظامه وهو لم ينع أن أحداً منه من إيداع نظامه أو استمكة .

(جلة ١٨٥١/١/٨ من رقم ١٧٣٢ سنة ١٢٠٢ ق)

٥٠ — مادام الخياي الذي سحر عن المتهمين في الإخلال قد أعلن استعداده النظام ولم يطلب إبطاله للاستعداد . ومداخات مصلحة المتهمين الذين قدته المحكمة للنظام منها غير متبادرة — على ما هو مستفاد من الأوراق — وما دام القروض في الخياي أنه يندى أوجه نظامه عن التهم بحسب ما يرضيه ضمنه وما تليه عليه التعاليد البقية التي يرى فيها . مما لا يصح منه مخالفة فيما تله وما لم يلقه في مصلحة النظام . فلا يحسن أن يندى على المحكمة أنها قد تله الخياي لمصلحة وجوده بالجلمة ولم تنفذ أجلاً يحضر فيه نظامه في الدعوى على الوجه الآتي .

(جلة ١٨٥٨/٢/٨ من رقم ٣٧٧١ سنة ١٢٠٢ ق)

٥١ — الخياي في البداية — موكلاً كل — أو متكباً — إذا لم يستلج الحضور أن ينيب عنه فيه من زملاء ، كما أن الخياي أن يقيم بالنظام بالمرافعة التي رماها على مقتضى ما يتخلصه من التفتيشات وما توجهه لتعاليد البقية له . ومن كان الأمر كذلك فإنه إذا كان التهم لم يتسلك بمفروضة حضور الخياي

المفروضة فترت حل التهم التمتع بكامل حقه في النظام . متعزلة لأن مبلغ أو تلك المفروضة كان في ظرف لم يكن الخياي فيه ملأً بديلاً للدعوى ومستعفاً لمقتضى .

(جلة ١٨٤٧/١/١٠ من رقم ٤١٥ سنة ١٢٠٢ ق)

٥٢ — رئيس محكمة الجنابات أن يبين علمياً لكل منهم بجانية صدر أمام المحكمة في اليوم للمعين نظر دعواه ولا يكون منه ، لأي سبب من الأسباب ، عام يتولى النظام منه بالجلمة كما هو مقتضى القانون ، ومادام الخياي الذي معه رئيس المحكمة النظام عن التهم قد أطلع على أوراق الدعوى وسحر سماتها بالجلمة ثم أطل فلما أوجه النظام التي رأى الأدلة بها ، دون أن يعلمه ما يندى أنه في الظروف التي عهد فيها لم يتم الملاحه أو بكل استعداده ، فلا يكون له على علم من الحكم الذي يصدر على التهم بحسب أن القرعة التي أصليت الخياي المخاض عنه للاستعداد كانت قصية وأن نظامه لذلك كان صورياً وشكلياً لا حقيقياً جدياً .

(جلة ١٨٤٧/١٢/٢٠ من رقم ٢٨٢٨ سنة ١٢٠٢ ق)

٥٣ — إذا كان الدفاع عن التهم قد انصر على القول بأن مقدم الدعوى يسهل وترافع فلما في الدعوى من غير تحفظ فلا يكون له أن يندى على المحكمة أنها أخلت بحق التهم في النظام ، إذ أن حيلته فعلاً من كونها غير صريحة في طلب التأجيل فإنه ترافع دون أن يعقب عليها بشئ .

(جلة ١٩٠٠/١٢/٢٨ من رقم ٩٨٤ سنة ١٢٠٢ ق)

٥٤ — إن استعداد الخياي موكول بتقديره إليه حسب ما يله عليه ضميره وتعاليد مهته .

(جلة ١٨٥٠/١/١٢ من رقم ٨٣٢ سنة ١٢٠٢ ق)

٥٥ — إن استعداد الدفاع عن التهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسب ما يرضيه ضميره واجتهاد وتعاليد مهته .

(جلة ١٨٥٠/١/١٢ من رقم ١٧٣٢ سنة ١٢٠٢ ق)

٥٦ — إن تولى علم واحد النظام من متهمين جنة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما من مصلحة الآخر ، ذلك لا يمنع قس على المحكمة أنها أخلت بحق التهم في النظام ، فإن حضور الخياي النظام عن المتهمين في مواد المنهج والمخالفات ليس لازماً بمتننى القانون ، بل الواجب أن يحضر للتهم أمام المحكمة مستنداً للرافعة عن قسه بنفسه أو بن من يخاره من الخياي ، ومادام التهم كان في متهمه أن يندى هو

منها لا يمد إخلالا بحق الدفاع ما دام للمتهم لم يد أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يشك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر عاميه للوكل .
(جدة ١٢٣/٥/١٩٠٠ طن رقم ١٦٦ سنة ٢٥ ق)

٥٦ - إذا كان ثبوت القتل للمكون العربية في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من القتل فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متطابقة مع مصلحة الآخر ولا يقتضي أن يتول الدفاع عن كل منهما علم عامس .
(جدة ١٢٣/٥/١٩٠٠ طن رقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق)

الفصل الثاني

ما يمتد إخلالا بحق الدفاع
٥٧ - عدم إرد على الدفاع في مناهيه المتخلفة لا يمكن تلقا اعتراضه إخلالا بحق الدفاع ، إلا الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من إبداء أدلته بكامل الحرية ، أو إهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو في الصفرح الرسمية التي يقدمها ، أو في دفاع صريح علمس بمتقانون في الأدلة المباشرة أو الماتعة من العقاب . أما أن يبدى اتهامه دافعا ما يمتد إخلالا بحق الدفاع ما أسند إليه من الأفعال ومستندتها ما تم في القضية من التحقيق فلا تفره المحكمة عليه ولا يأخذ به ليس فيه أدل إخلال بحق الدفاع .
(جدة ١٢٣/٥/١٩٠٠ طن رقم ١٠٠ سنة ٢٥ ق)

٥٨ - إذا طلع للمتهم بالتجدي في المحكمة بأنه لم يوقع بصفة إسمه على محضر المحير المقول بصحوة وأنه كان غائبا عن البلد وقت توقيع المحير ، ولرب القصة المنسوبة إليه بديل محضر المحير ليست بصحة ، فيجب تحقيق هذا الدفاع أو إرد عليه ردأ بين وجهه نظر المحكمة في عدم الأخذ به . أما إيفاءه كية ففعل بحق الدفاع إخلالا يطل الحكم . والسبيل الوحيدة للثبوت لتحقيق هذا التوقيع عند انكراهه من رأى لدى الدوله منها إلى أية سبيل أخرى .
(جدة ١٢٣/٥/١٩٠٠ طن رقم ١١٥ سنة ٢٥ ق)

٥٩ - إذا طلع المحير للمتهم بخلع محسود بأن مستأجر الأطلان التي تقوم عليها الرقعة المحسودة هو القدي حبلما وقتل المحسود على غير إرادته ورضاه وأنه شك هذا الأمر القديس ، وطالب إليه أن يسلمه المحسود ليتكمن من تقديمه إلى المرافعة في الإهم .

للوكل عدد صامع اليهود في البصلة الثالثة ولم يتناول ماتم بالبلصة الأولى محسود للمامي الذي أتاه .
(جدة ١٢٣/٥/١٩١٧ طن رقم ٣٣ سنة ١٩ ق)

٥٢ - إذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستندت إلى دفاع المتهمين أخطاها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور عامي المتهمين الذين حضرا التحقيق الأول من مبداه وترافقا في الدعوى حل إسمه لثبوتها تكون قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع . إذ القانون يوجب أن يكون قسمة بمثابة عام يتول الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذي أوجهه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان هذا الدفاع ملأ بما تفره المحكمة من تحقيق من يد الماكة لثبوتها . وإذا كان ما كانت المحكمة أن تكتفي بتدليله تحقيق الدعوى بحضور علم ثبت في محضر الجلسة أنه حضر من الماميين الأصليين دون أن تبين ما إذا كان هذان الماميان قد أخطرا ولا كية تبايه عنهما وهل كان ثبوت ذلك على تكيف منهما أو من المتهمين أو كان من قبل الطوق ، وهل أطلع هذا المامي على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور الماميين الأصليين أم لم يطلع ، وذلك يجب حكمه لإخلاله بحق المتهمين في الدفاع .
(جدة ١٢٣/٥/١٩٠٠ طن رقم ٢١٤ سنة ٢١ ق)

٥٣ - إذا كان المامي الذي عد به محكمة الجنايات الدفاع عن المتهم بمثابة لم يتبع إجراءات الماكة ولم يحضر صامع اليهود إذا كان يجب بذلك ، فإن إجراءات الماكة تكون باطلة ، ذلك بأن القرض من إجماع القانون حضور مدافع عن كل منهم بمثابة لا يمتنع إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات الماكة من أوغا إلى آخرها بما يلزم حسه أن يكون قد سمع اليهود قبل المرافعة إما بنفسه أو بوسيلة مثل له يتنازه هو من صفة الدفاع .
(جدة ١٢٣/٥/١٩١٧ طن رقم ١٢٢ سنة ٢٢ ق)

٥٤ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بمثابة أمام محكمة الجنايات أكثر من علم واحد .
(جدة ١٢٣/٥/١٩٠٠ طن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق)

٥٥ - من المقرر أن للمامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه علم آخر أي سبب تقيه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فيل تستجب له المحكمة ومضت في نظر الدعوى وصحت مرافعة علم آخر كانت به كنهه ويلزم السابق للمرافعة في الدعوى ، فإن ذلك

المحدد البيع ، فلم يجب إلى طلبة ، ولم تستع المكسة إلى هذا الدفع ولم تستعته ، بل أصبحت المالحس عليها لأن المصلول لم يؤخذ منه كرم أو خلة ، فذلك إخلال بحق الدفاع بموجب قض الحكم . وكان الواجب على المكسة أن تحقق هذا الدفع ، فلما صح فيها لرقعت من المالحس مستولي الجناية لعدم توافر عناصر جرمية الاختلاس ، شأن هذه الحالة شأن سائر أخذ المصور كرم أو خلة من المالحس .

(جلة ١٣٨٤/٧٢ من رقم ٢٢٢ سنة ٨ ق)

٦٥ - إذا كانت أدلة الإدانة كما ذكرتها المكسة في حكمها تهيد أن التهم لم يرفع قبل الحرب على المني عليه إلا بعد أن بدأ هذا بالحرب ، فإن عدم تحدث المكسة - ولو من قضاء قسما - عن حالة الدفاع الفرعي التي ترشح لها وأدلة العصى بما يثبتها أو ينفيها يكون قصوراً مجازاً للمك . ولا يخفى من ذلك قولاً بأنه لا عمل لهذا البحث لأن التهم ينكر التهمة ، أو أن هذه الحالة منتفية لأن التهم أصيب في الجوارح بقضه في . ذلك لأن المكسة وهي المطلوب منها أن تفصل في دعوى جنائية لا يمكن في القانون أن تكون متقدمة بسبب التهم في دفاعه واعتباره بالتهمة وإنكاره لها ، ولأن القصد ليس من شأنه في ذاته أن يعمل كل من اشتركوا فيه مستوجب العقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ ليس من شك في أن التجار يبدأ باعتداء بقول القضي عليه حتى الدفاع الفرعي متى اعتقد أن القضي سوف لا يكف عن التماس في الاعتداء ، ومن التزم مرفق دفاعه للحدود المرسومة له في القانون .

(جلة ١٣٨٤/١٢ من رقم ٢٢٢ سنة ١٢ ق)

٦٦ - إذا كان الدفاع عن التهم بالتدريج قبل قد تمسك بأنه بسبب السكر لم يكن مسؤولاً عما صدر منه ، فلم يأخذ المكسة بهذا الدفاع مكففة في تهنيده بقوله إنها لا تقول عليه ، فهذا يعمل حكمها قسراً ، إذ كان ينبغي عليها أن تنص هذا الدفاع وتبين الأسباب التي تستدعيها في عدم الأخذ به لأنه دفع ملزم من شأنه لو صح أن يرفع عن التهم المستوردة البنائية .

(جلة ١٣٨٤/١٢٦٦ من رقم ٣٠ سنة ٢١ ق)

٦٧ - إنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جلت نصها على ملاب بقوة الجنائية على الاشتغال بالتعامل بالمكسوكات الزروعة أو ترويجها مع العلم بتدويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة

عقوبة إن تعامل بالمكسوكات الزروعة مع علم بتدويرها إذا كان قد أخذها وهو يعمل بسببها . ولذا فإنه يجب لسلطة الحكم التي تصدر بالإدانة على أساس الجناية تطبيقاً المادة ٢٠٢ أن يتضمن أن التهم لم يكن قد أخذ المكسوكات التي تعامل بها وهو يعمل بتدويرها . وإن كان الحكم قد أضاف التهم بجرمة ترويج المكسوكات الزروعة مع علم بتدويرها وعلمه بقبحه الجنائية مع تمسك التهم بأنه كان وقت أخذها يعمل أنها زروعة ودون أن يتعرض لثبوت هذا الجبل فإنه يمكن قد جله قسراً البيان شيئاً قلته .

(جلة ١٣٨٤/١٢٦٦ من رقم ٢٢٢ سنة ٢١ ق)

٦٨ - إذا كانت المكسة الابتدائية التهم في جرمية يجه يتأمنفوشا بإضافة مواد نفوية غريبة عليه بنسبة ٧٥ ٪ مع علمه بذلك ، ثم مع تمسك التهم أمام المكسة الاستئنافية بأن غش اللبن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا القش عنه ودفع إليه بعد طعنه ، فلما أيدت الحكم الابتدائية بدينه أن تبقى بقره على هذا الدفاع بما يشهد من وائع الأدلة القمعة في العصى ، فحكمها بذلك يكون قسراً قصوراً يبيح بما يوجب قضاة .

(جلة ١٣٨٤/٢١٠ من رقم ٢٢٢ سنة ١٢ ق)

٦٩ - إذا كانت مكسة أول درجة قد أضافت التهم في جرمية ذبح الخدش وأثبتت في حكمها صراحة أنه قد تمسك في أقواله التي انحصرت عليها بصفة أصلية في القضاء بأدلة أنه لم يكن يعلم أن التجهيزات محل المصادرة هي ثياب الخدش ومع ذلك لم يتعرض لهذا الدفاع التهم وترد عليه بما يشهد من واقع الأدلة القائمة في العصى ثم حكمت المكسة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي إكتفاء بأدلة أن حكمها يكون قسراً قصوراً يبيح بما يوجب قضاة .

(جلة ١٣٨٤/٢١٠ من رقم ٢٢٢ سنة ١٢ ق)

٧٠ - إذا كان الدفاع عن التهم بإضافة طلبة العصى عليه في مئة قد تمسك بأنه لم يجرب اللبن عليه على مئة فلا تصح مسأله من هذه الطاعة ، وكانت المكسة لم تثبت على التهم إلا أنه حارب العصى عليه على أنه وضع ذلك عليه من أجل إصابة اللبن بمتروية إن الأتد يسلمو اللبن ولأن إصابة اللبن حصلت نتيجة طيبة لإصابة الآف ، فهذه الإدانة لا تكون

القول بأن الساعه وجدت فيه لكن تبين الحكمة أنه ليس بتمليه ، كما قيل وأما هو دواب ترشح فيه الكتب وروحه الساعه فيه ليس ما يرب ، وكان يحضر الجلفه قد خلا من ذكر هذا القالب ولكن كان الحكم قد أورد ما يفيد أن هذا القالب قد تم إلى الحكمة بالاستثاقه وأنها انصرفت في الرد عليه بقولها إنه غير متبع ، فحكمها يكون قاصرا ، إذ هذا الرد عاين أي وإن يؤدى إلى الرأي الذى انتهت إليه في مدد هذا القالب الجوفى الذى تمسك به التهم . وخصوصا إذا كان الحكم قد استند في الأدلة إلى ما قلناه من حيث الساعه عبثا ، فنسأله بالقول وأن هذا ليس شأن الساعه التى تفتقر في ظروف مريه .

٦٥ - (جلفه ١٨٧/١٢ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٦٦ - إذا كانت الحكمة قد أدانت التهم في نهرية القصب على أساسه بوصف كونه مدبرا لحل الجاني عليه وعصا بخرير فوائده بما ورد القل من بطلان قد حرد فوائده مزودة تحصل بياض نهرية من بضاعة وردت الحل ، وكان التهم قد طلع من قصبه بأن التهميات للرجوع القوائمه قد حلت بطل صاحب الحل ، وطلب تحقيقا لهذا القالب تعجب غير لمره ما إذا كانت فيه القوائمه قد حردت بطلان لا ولم تميز الحكمة لهذا القالب أو ترد عليه بما يفنده مع أنه دفاع لو صح لكان من شأنه أن يؤثر في مركز التهم من الاتهام ، فإن الحكمة تكون قد أعطت بحق القالب وحين تفضى حكما .

(جلفه ١٨٧/١٢ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٦٧ - إذا كان التهم قد دفع تهمه التهم المستندة إليه بأن القصد على المعنى ليس عند ودية وإعماهو حرد يستحقه لكن يكره صاحب القصد على دفع دين مدق وطلب إعلان شهيد على تأييد هذا الدفاع ، ولكن حكمة الدرجة الأولى لم تجبه إلى ما طلب ولم تميز بطلان عليه وقتت بإدانة تهمه تهمه التهم المستندة إليه وطلب تحقيقه فلم يجبه من الأخرى إليه ولم ترد عليه فيما منها تصدق بوجوب تهم الحكم إذ هذا الدفاع لو صح لأدى إلى وراة التهم ، فكان عليها كما أن تحققت ولما أن ترد عليه بما يفنده .

(جلفه ١٨٧/١٢ من رقم ١١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٦٨ - إذا كان التهم قد قدم إلى الحاكم بأه لا بلغ فولا فطما مع طله بذلك وكان دفاعه يتروم من أن صلا تروم القول ونسأله عليه كفا مع آخر من الباطن

نقله على أساس كافي ، وخصوصا إذا كان الكف الطل الذى وقع على السبق عليه يقول لإدانة الأعداء قضا لا يجب فقد أمار الجرا إذا حصلت بعضات لم كانت مصورة بما سابت بالمهاج الخ . فإذا كان يجب أن تبنى الحكمة بطلان وتحققة في سبل جان الواقعة .

٦٩ - (جلفه ١٨٧/١٢ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٧٠ - إذا كان التهم بأنه لم يرسل لوزانة الجون ومكتب توزيع القويوت في الميدان المقرر بياتا صحيحا بما أتجه من الصناعات وما تيق فيه من القويوت السلي ، وبأنه استعمل هذا القويوت في شهر القويوت الذى حصل من أجله من الترخيم له فيه ، قد تمسك بأنه إنما يدور مصفا تها تتركه ولا شأن له بإدانة القويوت كذا فهو لا يزال من ضمن إرسال البيانات المذكورة ولا من كيفية استعمال القويوت المسلم التركة ، فبأنه حكمة الدرجة الأولى ، ثم لا استاضت التياة تمسك بهذا الدفاع أيضا أنم الحكمة الاستثاقه والكمية لم ترد وأدانة ببقوة إن التهمين فالتجان فيه من أنه كان يدور للصنع في القويوت الذى وقتت فيه الجريوت ، فحكمها بذلك يكون قاصر لبيان ، إذ أن ما قلناه من ذلك لا يمس مع اعتبار التهم مسؤلا - إذا ما صح دفاعه - بأنه لا شأن له في أدانة التركة وأنه إنما أقدم ما أصدره فيه من التعليلات من كيفية استعمال القويوت .

٧١ - (جلفه ١٨٧/١٢ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٧٢ - من كان دفاع التهم بالاشتراك مع طرس الأشياء المسجزة في تهيدها قد قام على أنه كان قائما من مكلون الحيز وحين عاد إليه ولم بالحيز قام مباشرة برفاء الدين المصنوع من أجله ، وأن القويوت المصنعة ليح تصان من مكلون الحيز بعدة كلو ترات وكان المهراف قد شهد بأنم حكمة الدرجة الأولى بأه لا يمكن موجودا وقت الحيز ، وأن البيع كان عددا لم حرد في بقية أخرى غير القويوت فيها الحيز ، فإن الحكمة إذا حقت بإدانة حاسما على الاستكشافات والمردود على أن تحقق هذا الدفاع تحقيقا واقصيا مع أنه لو صح فربطه سطرأ وكان الجزية تكون قد أعطت بعض هذا الدفاع .

٧٣ - (جلفه ١٨٧/١٢ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٧٤ - إذا كان الدفاع عن التهم لأشبه بطلان سرقة قد تلصق إلى الحكمة لإدانة ما يتصور لانه

٧٥ - إذا كان ثابت بمحض الجملة أن مايجر
التمم قد تم الحكة ذات درجة عشر علم فربما عليه من
الفتية بالمعوق الفدية تقرر به أنه لم يحصل طليا
اضداد بالعرب من التهم وإن الأجهاض التي حصل
لها إنما نفا عن اقلل قضائي انكبا من جراء الحادة
التي وقعت ، وتقرر فيه كذلك نلارفا عن دعواها
الفدية . ولكن المحكمة تمسك بتحقيق ما إذا كان
هذا المستند صادرا حقيقة من الفتية بالمعوق الفدية
وأصرحت عن تقدير الأمر القريب عليه فانزاعا في ذلك
ثبوت صدوره منها على مصر العيون الخنايتو الفدية
بل اكتفت باستجابه اعتدلا على تحلف الفتية بالمعوق
الفدية ومن المتي طليا في حصة العرب والمغروب
التي القويح على هذا المستند ، لهذا منها اخلال بين
التمم في الطاع

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ١٠٢٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٦ - إذا كان الطاع قد تمسك أمام المحكمة
الاستثنائية بأنه لم يكن يعلم باليوم المصدري للمعوزات
وصمم على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا للاطلاع
فقضت للمحكمة بتأييد الحكم الابتدائي اخلالاً بأسياس
التي أوردتها والتي كانت غلوا من الاشارة الى مايجر
ثبوت هذا العلم فيه ، وكانت أدلة الطاع قد يؤيد
أبليس أن المحضر عندما انتقل في اليوم المصدري
لم يجد الدين للمعوز عليه ، الطاع ، ولا الحارس ،
لم يجد الحاصل للمعوز لأن هذا الحكم يكون قاصراً .

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ٣٩٠ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٧ - إذا كان ثابت بمحض جملة المحكمة
الاستثنائية أن مايجر الطاع الذي أدن ابتدائيا في
تهمة عدم توريده نصيب الحكومة من محصول القمح
قد دلف التهمة من قسه بأنه وإن كان إرسال توريد
القمح المطلوب منه مؤزعا بلد للحداد للمعد التوريده
يوم واحد إلا أن التوريده كان قد حصل في الرابع قبل
ذلك وطلب التأجيل لاستحضار شهادة ، ولكن المحكمة
لم تقرر في هذا الطاع في حكمها من كونه مظلما جرميا
يؤثر في قيام التهمة أو عدم قيامها فان حكمها يحسكون
قاصراً متنبها قصده .

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ٣٩١ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٨ - إذا كان التهم قد تمسك في الذكرة
اللعنة منه الى المحكمة الاستثنائية بأنه لم يسر مطلقا
بالعرة فيلانه بالتأخر الذي وقع في الحادث بل سلك
طريقا آخر وطلب الاصلاح على ملائمة فيحق للمعوق

والم هذا الآخر بالتوريده رأسا ، وأن اعداد لجنة
التحقيق قد تلوه بعد علمه وحدث على ذلك مدة ،
وكان قد طلب التأجيل قبلها لسبع الفهود ، فأداته
المحكمة دون أن تحقق هذا الطاع أو ترد عليه بما ينته
- فلما تكون قد أعطت عن التهم في الطاع .
(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ١١٠٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٩ - إذا كان الحكم الابتدائي قد اتخذ من
نصيب الطاع في اليوم المصدري للمعوزات مع علم
بهذا اليوم دليلا على ثبوت واقعة الاخلال في حقه .
وكان الطاع قد دلف أمام المحكمة الاستثنائية بأن
الأشياء المعوزة موجودة ولم تهد ، وأنه كان في
يوم البيع مرصدا بمصر ، ومع ذلك لم يفتت بتأييد
الحكم المساق دون أن يفي بهذا الطاع فقصته أو
ترد عليه ، فإن حكمها يكون مغريا بالتصور . إذ هذا
الطاع من شأنه أن صرح أن يؤثر في مركز الطاع
من الأتاهم .

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ١٣٣٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٣ - إذا كان التهم في جريمة اخلال بمعوزات
قد دلف التهمة بأنه لم يبعد المعوزات بل أن المستأجرين
من الجلمن م الذين تقوا الحاصل للمعوز طليو طلب
تحقيق هذا الطاع ، ولكن المحكمة أدانه دون أن
تعيه للإطليه ، لهذا منها اخلال بينه في الطاع ، إذ أن
هذا الطاع حالم من شأنه لو صرح أن يؤثر في مصر المعوز
ولا يثنى عن تحقيق دفاعه ما قاله المحكمة من أن الحارس
إذا عمل في رعاية المعوز وترك الغير يتولى عليه
يكون قد اخل بأول واجباته كحارس ، وأنه كان له
أن يدرا مسؤوليته بتبليته عن هؤلاء المستأجرين
من الجلمن .

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ١٣٣٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٤ - إذا كان التهم في جريمة اخلال بمعوزات
قد دلف التهمة بأنه لم يبعد المعوزات بل أن للمستأجرين
من الجلمن م الذين تقوا الحاصل للمعوز طليو طلب
تحقيق هذا الطاع ، ولكن المحكمة أدانه من أن تعيه
الى طليه ، لهذا منها اخلال بينه في الطاع ، إذ أن هذا
الطاع حالم من شأنه لو صرح أن يؤثر في مصر المعوز
ولا يثنى عن تحقيق دفاعه ما قاله المحكمة من أن
الحارس إذا عمل في رعاية المعوزات وترك الغير
يتولى عليها يكون قد اخل بأول واجباته كحارس ،
وأنه كان له أن يدرا مسؤوليته بتبليته عن هؤلاء
المستأجرين من الجلمن .

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ١٣٣٨ سنة ١٣٠٢ ق)

غير صحيح هنا ، إذ أن الأحكام الجنائية يجب أن
تؤسس على حقيقة الواقعة حسب ما يصل إليه استنتاج
القاضي دون أن يكون متحيّزاً بذلك بأقوال أو اعتقالات
تزيد على التهم أو عدوت عنه .

(جريدة ١٩٨١/١٠/٢٦ ملزوم رقم ٨٨٩ سنة ٦٦ ق)

٨١ - إذا كان التهم يبيع أرز بسعر يزيد على
السعر المقرر قد تم من قسمة التهمة بقوله إنه يبيع أرز
الأرز ولكن الذي استحوذوا بأربعين ملياً وأن من
الكيس وحده ٢٠٠ ملياً ومن أمم الأرز في التسمية
٢٨٠٠ ملياً وطلب إلى المحكمة أن تقرر له في تقديم
القوائم المالية على من الكيس تأييداً له ، ولكن
المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترم من جانبها بتحقيق هذا
الدفع وأداته أخذت بأسباب الحكم الاعتدالي التي قال
فيها - إن يبيع الكيس بسعر عاشر درهم لزيادة
المغشّي يتم جريمة جديدة معاقباً عليها بنفس مواد
الانتهام ، وأضاف إلى ذلك قولاً أن الكيس القارخ
لم يوزن على حدة حتى بين سعر الزن في الأرز وعلى
يأخذ من الكيس القارخ أو يزيد أو ينقص عنه كما
أن المتهم لم يتسماً دليلاً على ما كتبها كبس الورق
القارخ من من ، فلما الحكم يكون قاصراً إذ هو لم
يبين دليلاً على ما ذكره محكمة أول درجة من أن البيع
على النحو الذي وقع به تم على غير زيادة المغشّي أو
أن البائع عتق بيع الأرز على هذا القدر كما أنه المرح
دفاع التهم به عدم تحقيقه وإقامة الدليل على صحته
مع أنه كان واجباً على المحكمة أن تتحقق في أو أن
يجيب التهم إلى ما طلبه من تأجيل ليتم القوائم التي
استند إليها . وهذا يجب إجراءات الحكم والمحكم بما
(جريدة ١٩٨٢/٢/٤ ملزوم رقم ١٠٢٢ سنة ٦٦ ق)

٨٢ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٣
سنة ١٩٥٠ تمس على عقاب من يبيع سلعة مسخرة أو
ممنوعة للرجح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على
السعر أو الرجح المعلن أو امتنع عن بيعها بهذا السعر
أو للرجح أو فرض على المغشّي شراء سلعة أخرى بها
أو عتق البيع على أي شرط آخر يكون عقاباً قهرياً
تجزيئياً . وإن كان التهم بالاستناع من بيع ردة
ناجمة بالسعر المحدد ، قد دفع أمام المحكمة بأن الردة
القائمة تصرف له مع الحقن بنفس القيمة التي تصرف
بها القنادر العربية ويقصد استهلاكاً في دفع السجن
وكان هذا الدفاع في حقيقة يقوم على أنه حين امتنع
عن البيع كاستند إلى الفرق التجزيئي ، فإن المحكمة

التي يصل فيها سابقاً لإحدى عريشاً الحقن من صفة
هذا الدفاع ولكن المحكمة الاستئنافية أباحت الحكم
لصاحبه بأداته دون أن تمنى بتحقيق هذا الطلب أو ترد
عليه بما يشتهه فإن حكماً يكون قاصراً .

وتقتضى الحكم بالنقل إلى هذا المكان يقتضي قسمة
بالنسبة إلى القائمة الثانية ، وزارة الداخلية ، يجب
علم مسؤوليتها عن التوضيح على ثبوت ذلك الواقعة
التهم فيها المكان الأول ما يتزامن لحسن سوء العدالة
أن تكون إعادة نظر المعشوي بالنسبة إلى القاضي بما .

(جريدة ١٩٨١/١٠/٢٦ ملزوم رقم ٦٦ سنة ٦٦ ق)

٧٩ - إن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩
والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ قد تم الإجراءات
الواجبة اتباعها في شأن المجرور الإداري التي يطلب
توقيعها وله الإطلاقات أو اللوائح للسلطة لوزارة
الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة
الثانية منه أن يوقع المدير بموجب أمر كتابي يصدر
من المدير والمخاطف الذي تقع الأرض في دائرة مديريته
أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم
مقتضى الإجراء أو أي مستند آخر ، وله بالسلطة الثالثة
أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التي تكون
الأرض في دائرتها بتوقيع المدير بحضور شاهد من من
مخاض البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف
أن تكتب من قبلها من مدير المدير والبيع ومسلماً
يستند منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذا المهمة .
وإن فلما كان المكان قد أتم دفعه أمام محكمة
الوضوح على بطلان المدير لأن الذي قام بتوقيع هو
فرانز برزارة الأوقاف وكان الحكم لم يرد على هذا
الدفع بما يشتهه فإنه يكون حكماً مبنياً عليه .
(جريدة ١٩٨١/١٠/٢٦ ملزوم رقم ١٠٠٩ سنة ٦٦ ق)

٨٥ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في
شهادة الزور استناداً إلى عبارة ووجهت في عريشة
استئناف في دعوى مدنية معلقة بأمر إلى للمغشّي بالحق
للمن يتناقض مع شهادة التي أدانها في حين أنه تمسك
أمام المحكمة بأن تلك العبارة قد وردت خطأ من الجانب
مندوبه من عريشة الاستئناف بناء على ما تقدم من أي
التهم لانه ، ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع وانصرفت على
القول بأنها لا تتناول عليه لأن التهم وقد كان مسأقاً
متيد بما ذكر في عريشة استئناف فلما هذا القول منها -
فصلان أنه لا يسلح رداً على ذلك الدفاع الذي قد
يقرب على ثبوت لوجه التهم وجه الرأي في المعشوي -

إذا كان دون أن تحقق هنا الدفاع تكون قد أخلت بدفاعها ما يوجب حكمها ويوجب قتلها.

(جلسة ١٨/٢/١٣٥٢ من رقم ٣٣٢٤ ق)

٨٣ - إذا كان التهم بترك عرض ضحية قتل منها عن ثلاث عشرة سنة قد طلب إلى عكة أول درجة تقدير من القتل عليها بواسطة الطبيب الشرعي فأجابته إلى هذا الطلب وكلفت لإدراج الأمانة التي قد تهاشم طاعت فكلفت لقيامه بعرض القتل عليها على الطبيب الشرعي ، ولما لم يتم ذلك قضت في الدعوى بإدانة محل أسس أنه هو الذي عمل على تسليط القتل في الدعوى بعدم إدعائه الأمانة ثم لا استأنف الحكم تسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم للمنافق دون أن تتحدث عن هذا الطلب فثبت حكمها بكون قاصراً إذا أن تحقيقه أمر جرمي له أثره في تكوين الجريمة للسنة إلى التهم .

(جلسة ١٨/٢/١٣٥٢ من رقم ٣٣٢٤ ق)

٨٤ - إذا كان التهم قد تسك لدى المحكمة الاستئنافية بأنه أذى الدين قبل المرحلة المحدد لبيع المصور وطلب عدم أوراق الجور لإثبات دفاعه ولكن المحكمة أيدت الحكم الصادر بإثبات بقرته أن دفاعه لم يتم عليه دليل من الأوراق ولم يجهل لك عدم ما طلب من الأوراق فهذا منها اعتلال بحق الدفاع ، وإذا كانت المحكمة قد قالت إنها لا تأخذ بهداه التي عليه إلى حلول أن يسلما بما يتحقق مع قطع التهم لأن في الأوراق ما يفسد ، ولم يتم ذلك الذي قالت إنه في الأوراق وجعلها بتمسك بحق هذه الهداه ، فهذا يكون قصوراً يستوجب قتل التهم.

(جلسة ١٨/٢/١٣٥٢ من رقم ١٣٣٢ ق)

٨٥ - إن للسنة ١٩٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن الجور يعتبر كاته لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فلما كان بين من عاصر المجلس أن المصان دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الجور ، استناداً إلى هذه المادة ، لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من توقيع الجور ، وكان الحكم قد قضى برفض استئنافه وبأياد الحكم للمنافق القتل بإدانة بالتبديد ، دون أن يشير إلى هذا الدفاع ، أو رد عليه - فإن الحكم يكون ميباً قصوراً ، وإجماً قتلها .

(جلسة ١٨/٢/١٣٥٢ من رقم ١٣٣٢ ق)

٨٦ - إذا كان محال التهم بتبديد مهورات

قد دلت التهمة أمام محكمة أول درجة والحكمة الاستئنافية بأن الأرض كانت مضمونة بماله القيدان في تاريخ القول بوجوب جريمة التبديد فيه ، وما كان الصراف يطالب الاعتقال لمكان الأشياء المضمونة ، وطلب تكميله من إحتلال شهود كل ذلك ، ثم قضت للمحكمة إلى دقائه ، وأدائه جريمة التبديد استناداً إلى أن الصراف اقتتل في يوم البيع إلى مكان المهور فلم يجد القتل والذرة المهور عليها ولم يقدمها له التهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب عليه ملاح شهود في كل سنة دفاعه للقرار إليه فلم يجهل للمحكمة إلى هذا الطلب وأيدت الحكم وبحثت على هذا الدفاع بقولها إنه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وإن الصراف أيدت في أقواله أن معاون المالية تجري عن الرزاة المهور عليها ويبحث عنها في مكان توقيع المهور وفي مكان وجودها فلم يجدها ومن هذا بين أن الصراف لم يكتف بالبحث عنها في محل المهور بل بحث عنها في عدة أماكن أخرى فلم يجدها ومن هذا بين أن ما قام به الصراف فيه كل الكفاية وأن التهم لو كان حقيقة لم يبدد الرزاة للمحور عليها لأبلغ الصراف عمل وجودها وعرضها عليه خصوصاً وأنه يعلم يوم البيع .

لما كان ذلك وكان ما ردت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح رداً على دفاع القائل بعدم تناوله الرزاة المراد تحقيقها ، وكانت المحكمة لم يجهل إلى طلب تحقيق دفاعه الذي تسك به أمامها وأمام عكة أول درجة من قبل وهو دفاع جوهري لم يحس لتغير وجه الرأي في الدعوى - فإن الحكم يصحكون ميباً بما يستوجب قتلها .

(جلسة ١٨/٢/١٣٥٢ من رقم ١٣٣٢ ق)

٨٧ - إذا كان التهم بالتبديد قد طلب أمام المحكمة الاستئنافية تقديم الدفاع الخاصة بالتركه والمخزن الخاص بها ، فمقبلاً دفاعه ، قضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بين عليها ولم تنظر في حكمها إلى طلب التهم في هذا الشأن أو ترد عليه مع أن تحقيق هذا الدفاع قد يثبت عليه تغير وجه الرأي في الدعوى - فإن في عدم إجابته أو الرد عليه اعتلالاً يفسد في الدفاع ويبطل الحكم ويستوجب قتلها .

(جلسة ١٨/٢/١٣٥٢ من رقم ١٣٣٢ ق)

٨٨ - إذا كان الدفاع قد تقدم المحكمة بالقرار مقنن مضمونه إلى الجنين عليه بقر فيه بأنه علم بأن

٩٣ - إذا كان التهم دفع حتى تمسك به في جميع مراحل الدعوى ، وهو أن آخرين فيه مما القان فلا الجني عليه ، وطلب صاحبه إلى المحكمة تحقيق هذا القناع ، فإنه يجب على المحكمة أن تحييه إلى تحقيقه ، ولا يجوز لها أن ترد بقولها إنها لا ترى علا لإجابه بعد ما جئت لها من الأدلة التي ذكرتها أنه من مواضع التهم . إذا لا يجوز الحكم على ما تمسك به التهم من وجوه القناع بأنها غير صادقة قبل سماعها وتعيمها ، فإن سماعها قد يكون له في رأى المحكمة من الآثار ما يبين وجهة نظرها في تلك الأدلة ، وبخصوصا إذا كان التهم قد دعم دفاعه بذكر شهود سماع ولم يكن في وسعه أن يبين مدى هذا الدفاع متعمدا حتى كانت تجوز مطالبة وجهه بكتابة الدليل على صحة باطلان الشهود الذين سماعهم بالحدود والى المحكمة . فإن هؤلاء الشهود لا يكونون بطبيعة الحال في تعرف حقيقة ذلك الدفاع التي يتناول دفاعه بالادلة صفة خاتمة جديدة من شهود وشهدين وغير ذلك .

(جلة ١٢٨٥/١٦ من رقم ١٢٣ سنة ١٩٢٥ ق)

٩٤ - إذا كانت الدعوى قد وصلت على التهم بأنه حرب الجني عليه عمدا بصل إلى رأسه لأحدث به إصابة مميته هي التي فأتت منها الباحة ، ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه . واقتضت للاسباب التي ذكرتها بحكمها بأنه لا شك أنه اشترك مع آخرين فيلزم على الجني عليه من الضرر الذي ترك به إصابات بالراس والأذن اليسرى ، فأنه بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يخص بالإصابة التي جلت في الرأس وفئات منها الباحة ، فإن حكمها يكون ميبا متينا قنعه لإثباته على اخلاص بقوى القناع ، إذا كان يجب عليها أن تجري التعديل بالملحة في مواجهة الدفاع ليد عليه بما رواه .

(جلة ١٢٨٦/٣ من رقم ١٢١٢ سنة ١٩٢٥ ق)

٩٥ - تاضي الدعوى حرر أن يأخذ بما يوافق إليه من أفراد القاعد ويضع ما لا يوافق إليه منها ، يستوى في ذلك ما يذهب بمخاض ألم المحكمة أو في التحقيقات أو في أية مناسبات أخرى . فلما لمسات المحكمة لدى شهادة شاعدين أمامها فأعلنت بما وافق مرجع الإقرار للقول بصعده عنها فلما من حقا . ولكن إذا كان التهم قد استمسك أمام المحكمة الادعاء بأن هذين العاصميين قد قويا فعذا الإقرار عليها ، وفيه في

السيار إلى سلها التهم ليسها مرفت منه ظ من المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم تفر إليه في حكمها بالادلة مع أن الواقعة التي تضمنها الأقرار المذكور لو ثبتت لأقصى ثبوته في القصة التي دين التهم بها - فإن سكوت الحكم من الرد على هذا الدفاع الملم ومن تحقيقه موجب لقنعه .

(جلة ١٢٨٥/١٦ من رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق)

٨٩ - إذا كان الحكم لم يضمن المستندات التي تضمنها التهم تأييدا لدفاعه المجرى ولم يقل كلمة فيما في هذا قصور واخلاص بين التهم في الدفاع .

(جلة ١٢٨٥/١٦ من رقم ١٤٥ سنة ٢٥ ق)

٩٥ - إذا استبعد التهم على صحة دفاعه عنه لتس القصة عنه بدليل في ، كالنكف الطبي ، فالأمر فيه ما في دفاعه من أن إصابة الجني عليه تسببت عن غير ما يذهب إليه الجني عليه وشهود الإثبات يجب على المحكمة أن تستظهر في حكمها الذي لم يأخذ هذا الدفاع ما يذهب مدعا عليه . فلذا سكوت الحكم حتى من ذكر شيء من واقع النكف الطبي بهان سبب إصابة الجني عليه إن كان من طرية ، كما يقول التهم أو من صا ، كما يقول الجني عليه ، كان حكما ميبا متينا قنعه .

(جلة ١٢٨٦/٢١ من رقم ١٢٥ سنة ٢٥ ق)

٩٦ - إذا تمسك الدفاع أمام المحكمة بحسب شهود الإثبات في جنابة كل مستكنا إلى دليل في كالكشف الطبي للموقع على الخفى عليه وتحت المحكمة هذا الدفاع وترد عليه بل أثبتت في حكمها ما لا يتفق لهذا الحكم يكون متينا قنعه للاخلاص بين القناع .

(جلة ١٢٨٦/١٢ من رقم ٢١٢٠ سنة ٢٥ ق)

٩٢ - إذا كلف التهم في جريمة اختلاس صحوات قد دفع الدعوى بأن المجرى إنما كان وميا ، وأنه وقع على مسخر المجرى بالإكراه وقدم شكوى من ذلك عمل فيها تحقيق وسمع شهود أجروا على أن هذا المجرى ومي ، فثبتت للمحكمة تأجيل الدعوى ، وضرعت بضم هذه الشكوى ، ولكن خنت أن التهم قبض عليه في اليوم الثالث لصعود هذا القرار ، وأودع السجن متينا لحكم جنان ، فلم يستطع لذلك أن يرشد عن الشكوى التي طلب حضا تأييدا لدفاعه فأثابه الحكم بجملة أنه لم يتم الدليل على صحواه ، فإن هذا الحكم يكون غير سليم مادام ثابتا أن التهم لم يكن له صلاح سبب حبه أن يرشد عن الشكوى .

(جلة ١٢٨٦/١٦ من رقم ١٢٨٥ سنة ٢٥ ق)

أن تتصور ودعا يطرح هذا الدليل على بساط البحث
أعلمنا قبل أن نقص فيه .

(جدة ١١/١٧ طرد ١٢٠٠ من رقم ١٩٦٠ ع ١٩)

٩٩ - إذا كانت النيابة قد أطلعت دعوى شهادة
الزور بالجملة على شاعين فيها لصالح المتهم في
القصوى ، فإنه يكون لمنهم الشاعين كسهم بصيانة
الزور ، حتى الدفاع المقرر في القانون ، ويكون مصلحة
المتهم بالشهود لصالحها مرتبة بهذا الدفاع على حسب
ما يؤيد في ثبوت صدق شهادة شاعدي التي أوكلتها
من القاضي في موقعها من الإجماع . ولذا كان من حق
المتهم أن يمتنع دفاعه ، فإن صيانة المحكمة هذا الحق
بغرة لها اقتضت بكلية شاعدي ذلك الواقع التي
تراد الشهادة عليها من تطبيق بعض أقرب للمتهم
الشهود لصالحه . ذلك يكون إجمالا حتى الدفاع كما
قصه من الحكم مقننا على دليل لم يطرح أمام المحكمة
بناء على القرارات التي عرضتها . ولا يؤثر في ذلك قول
المحكمة إن المسمى الذي طلب سماع شهادته في سبيل
تطبيق ذلك الدفاع قد دوى الواقعة التي حصلت بكتبه
بإقامة أثناء مرافقته من أحد المتهمين ، فإن سؤال
المسمى كضامن أمام المحكمة قد جعل لأقواله هذه
الصفة شأناً غير الشأن الذي يكون لما هو عروياً كسهم
بقرائن مدافعة عن أحد الخصوم ، بما قد يكون من أثره
أن يثير المحكمة وجهة نظرها التي انتهت إليها بشأن
الواقع التي قررها باعتبارها مدافعة .

وقض هذا الحكم لك السبب الذي لفته بتعدي
منه سببا جميع الشاعين وذلك للارتباط الوثيق بين
المراتب الستة اليوم ما يستوجب احتياق الحق فيها
جميعاً أن تكون إقامة المالكه شاملة لجميع الشاعين .

(جدة ١١/١٧ طرد ١٢٠٠ من رقم ١٩٦٠ ع ٢٠)

١٠٠ - إنه وإن كان لمحكمة الموضح - في
سبيل تأييد الآلة للتمتع من التحقيق التي تجريه من
بالجملة - أن تقود الحكمها بأي ضرر من نتائج
الإثبات المشددة من أوراق الدعوى ، ولكن ذلك
أقوال شهود ستروا في علمهم بحريات أجراءها بالبرهان
إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك عناصر ما كان
مطروحة البحث أمامها بالجملة أثناء المحاكمة . فإذا
كانت المحكمة قد استكتت - فيما استكتت فيه في حكمها -
على أقوال شهود في محضر أجراءه حاد البرهان - فبذلك
على أمر صادر إليه من المحكمة بغية الآلة . وأما
المحكمة عنهم أنهم ذكروا تلك الأقوال التي استكتت

جند التهمة المرجحة إليه لم تحمل ذلك وأما أنه تافه في
تقرير المراسم للإدراك أن الشاعين قد طعنوا عليه ، في
حين أنه لم تكن قد ظهرت به - نتيجة التحقيق في
الدعوى الخاصة بطلن الشاعين فيه ، ثم ظهرت منه
التيهية أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية
ونجست صحة توقيعهما عليه ، ومع ذلك التهم بأشياء
بذلك فلما لم تنصف إليه فيها منها إضلال لفتح عام يجعل
حكمها ميباً مشيناً قضه

(جدة ١١/١٧ طرد ١٢٠١ من رقم ١٩٦٠ ع ١٧٢)

٩٦ - إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب لل
المحكمة الاستئنافية أن تتم تصحيح إلى الدعوى المطروقة
لأن - كما مستكتت فيه التهم في دفاعه ، فأجلت
الدعوى إلى آخر الجلسة ، ثم أطلعت على التصحيح
المطروح منها بغية الدفاع ، ثم أصدرت حكماً بتأييد
الحكم المستأنف اقتضى لإقامة التهم لأشياء ، فإن
حكمها يكون إجمالا لإجمالا حتى الدفاع ، إذ الظاهر أنها
أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها في تصحيح
حكم التحقيق ثم أمرت بالنسب وقد أمرها وأطلعت
على الأوراق ثم أصدرت حكماً دون أن تسمع دفاعاً
في الموضوع .

(جدة ١١/١٧ طرد ١٢١٨ من رقم ١٩٦٠ ع ١٧٢)

٩٧ - إذا كان التهم قد تمسك في دفاعه بطلان
الضئير لوقوعه قبل صدور الإذن به إذ الإذن قد صدر
في مادة معينة به بد أن كان التحقيق قد تم ، وطلب
تعيين غيره لتحقيق ذلك ، فأما المحكمة فأنه حكمها
على ما تحصل من هذا الضئير دون أن ترد على هذا
الدفاع ، فهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها ونقض
هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم يستوجب نقضه بالنسبة
إلى هذا التهم الآخر الذي لم يقدم أسياً لفته ، وذلك
لوحدة الواقعة التهم بما ما يقتضي لحسن سير العدالة
أن تكون إقامة نظر الموضح بالنسبة إليها معاً .

(جدة ١١/١٧ طرد ١٢٢٣ من رقم ١٩٦٠ ع ١٨٤)

٩٨ - إذا كان التهم قد طلب حكم قضى إلى
الدعوى لقائمة على لأدائها بما قررت المحكمة فيها
وأجلت الدعوى مراراً لتنفيذ قرار التهم ثم حكمت
فيها بإدانة دون أن يتخذها قراراً وتردعت في حكمها
لواقعة في القضية المطروح منها كان لها أثرها في النظر
التي انتهت إليه فلما يكون قد أعطيت إذ كان بين
عليها وقد رأت أن تعرض لحليل مستند من هذه القضية

إجابه إلى طلبه ولم تدع عليها آخر جلت على أوراق
الصوى وبرافع بما بره عمقا لمصلحة القهر فبدأ
من تحقيق ومعالجة بل فصلت فيها بإداة التهم دون أن
تصح له الفرصة لإبداء دفاعه كلفا فلن هذا التصرف
من جانبها يتخلل كل إخلال بين التهم في الدفاع يبيح
حكمها بما يستوجب نقضه .
(جلة ١٢٨٧/٤/١ طن رقم ٨١ سنة ٢٥ ق)

الفصل الثالث

ما لا يستبرأ خلافاً بين الدفاع

١٠٥ - إنه وإن كان ليس من القول أن ترفع
المسألة المصوم للذين امامها ملاحظات قد تم عن
وجه الرأى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع
المطروحة فيها الا أن ذلك لا يبيح أن يكون سببا
للتمسك على حكمها ، اذ من المأثرة القول بأن إبداء مثل
ذلك الملاحظات يبيح قيام رأى ثابت مسبقا قد تس
المسألة ليس عنه من عيسى بل من الممثل أن تكون
تلك الملاحظات ليست نتيجة الامن مجرد شيئا قامت
في ذهن المسألة فطاعت أن تحقق منها وتمكن المصوم
من درجتها قبل أن يستمر رأيا لها على وجه تهاى معين .
(جلة ١٣٢٢/٢/٢١ طن رقم ١١٣١ سنة ٢ ق)

١٠٦ - انه وإن كان ليس من القول أن ترفع
المسألة المصوم في الجلسة ملاحظات قد تم من رايها
في تقرير وقائع الصوى وأداة التبرير فيها إلا أنه إذا
كان القام يحتل أن تكون الملاحظات قد وجهت
بإطلاع الرغبة في تفيه المصوم إلى مواضع الضعف في
دعواه فسمع منهم الرد عليها بلن ذلك منها لا يحد
إخلالا بين الدفاع . وإن لجنا كل الظاهر من عصر
جلسة المحاكمة أن المسألة - بعد سؤال التهم من التهمة
وإنكارها وإلغاها - قد قمت إلى أن أحد شاعى التني
وأحد شهود الإثبات كذبه وأن شاعى التني الآخر
الذى واقفه هو قرية ، كما كتبت إلى أن القاضي بالدين
مستكذبه قد كذبا شاعى التني الآخر أيضا فأجيب بأن
شاعى التني كاتا على مقربة منه ، وكانت هذه المحاكمة
قد حصلت عند البدء في سماع الصوى وقصص التهم
وقبل سماع الشهود والمرافعة ، فإنه يكون من المأثرة
القول بأن ذلك من المسألة ينبغي من عقيدة كانت مستقرة
عند وجوبها . بما دلم من الممكن حله على أنه كان إبتداه
استيعاب الحقيقة بتفيه التهم إلى موطن الضعف في دفاعه
ولئن فلا يكون هناك إخلال بين الدفاع .
(جلة ١٣٢٢/١/٢٥ طن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٤ ق)

التي من تحقيقات البرليس مع أنهم لم يأكلوا إلا في
عصر عمل بعد أن تمت التابة التحقيق وسمعت القضية
للإحالة ، وذلك مع أنها سكنت عن ذلك المضروم
تفرقه بالجلسة ولم توجه نظر على التهم اليه ، بما
لا يمكن منه القول بأن هذا للمضروم مطروحا ليجت
أثناء المحاكمة ، قالها تكون قد أخلت بين التهم في
الدفاع ويكون حكمها سببا واجب نقضه .

(جلة ١٣٨٠/٥/٢ طن رقم ١٣٨٢ سنة ١٩ ق)

١٠٧ - إذا كان التهم قد انقصر أمام المحكمة
الاستئنافية على الدفاع ويطلب الحكم الاستئنافى للبيان
لعدم إطلعه لجلسة كما دفع يطلبان الحكم الاستئنافى لانه
لم يتسكن من حضور الجلسة بيب مرجه وأن عليه
قدم شيئا بذلك لم تأخذ بها المحكمة ، وطلب إعادة
القضية إلى محكمة أول درجة ، فدرت المسألة تأجيل
الصوى مرارا لإزاحة الشبهة المرجحة ثم سكنت فيها
دون أن ترفق تلك الشبهة ودون أن تسمح دفاع التهم
في موضوع التهمة - لأنها تكون قد أخلت بين التهم
في الدفاع .

(جلة ١٣٨٠/٢/٢٤ طن رقم ٢٢٠٠ سنة ٢١ ق)

١٠٨ - إذا كان التهم قد أجيل إلى محكمة
الجنائية جنائية وجبته فدرت المسألة فصل الجنبة
عن الجنائية وترافقت التابة والدفاع على أساس الجنائية
ثم انتهت المسألة إلى نى منه التهمة عنه ولكنها طرقت
على الجنبة التي فصلت دون أن تفت نظره فان حكمها
بذلك يكون مينا على الإخلال بين التهم في الدفاع .
(جلة ١٣٥٢/١/٢٢ طن رقم ١٩٦١ سنة ٢٢ ق)

١٠٩ - إذا كان الطعن قد أبى لأول مرة
أمام المحكمة الاستئنافية أنه قروا الطعن بالتزوير في عصر
ضبط الواقعة ، فأشالت المحكمة الأدواق إلى التابة
للتحقيق ثم استند على الطعن في مرافعة بهتد إلى
أمور قال إنها ثبت في هذا التحقيق ، وكان الحكم قد
اكتفى في إدانة الطعن بالأسباب الواردة بسبب محكمة
أول درجة دون أن يحد إلى الطعن بالتزوير ، ويرد
على ما تمسك به الطعن في دفاعه في شأن ذلك - فان
الحكم يكون قسرا على دفاعه وبينه لك نقضه .
(جلة ١٣٢٢/٢/٢٨ طن رقم ٨١٩٦ سنة ٢٢ ق)

١١٠ - إن القانون قد أوجب حضور علم مع
التمهين الجنائية ، وإن قلنا كانت المسألة بعد أن انتع
للطاعى الماهر من أجل الدفاع ، وطلب التأجيل وأمر
عليه حتى يستمر على التهم الأسفل ، وقد رأت علم

١٠٧ - إذا كان الثابت أن محكمة الجنائيات طلبت إلى المعالي المذاع من التهم أن يستد البراعة في القضية في اليوم التالي وتركه تقدير موقه ، قبل ثم تراجع بعد ذلك طامعاً عتراً ، فلا يقبل من التهم أن يضى - بعد سقوط الحكم - إن المحكمة أخلت منه في المذاع .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ٢٤٠ سنة ١٣٦٠ ق)

١٠٨ - إذا كان المعالي المستد من منهم بمثابة قد كلف ذمياً لا بالضرورة من لم يصرف في الجلسة المحدة نظر المعالي قبل منه بصفة مؤقتة علم آخر ثم نظرت المعالي ، وفي أثناء نظرها حذر المعالي المكلف من قبل المعالي للتدب وطلب التأجيل فأثارت المحكمة المعالي للتدب من الالتدب ونجبت المعالي الحاضر أمامها ، ولتمتدت في نظر القضية فأثارت سماع الشهود ، ثم توافقت القضية والمعالي المذكور ، فليس في هذا إخلال بين المذاع ما دام المعالي الذى حصر مع التهم منذ البدء في إجراءات المحاكمة لم يبد منه في أى وقت ما يفيد أنه لم يكن مستعداً للبراعة في المعالي ، وما دام قد تم فعلاً بالمذاع من التهم أمام المحكمة .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ١٣٦٠ سنة ١٣٦٠ ق)

١٠٩ - إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت المعالي وصحت المذاع قد أجلت إلى جلسة أخرى لسمع شهود ، وفي هذه الجلسة لم يراجع المعالي إلى أصل حل ما أجداه في الجلسة السابقة ، فلا يصح القول بأن التهم لم يتصرف دلائله ، إذ أن تلك الإحالة متناهية أن المعالي لم يرد شيئاً يضيفه إلى المذاع السابق لإثباته .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ٣٤٤ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٠ - إذا كان الطعن يسل في قضية بأن المذاع ، الذى طلب الطعن لإحرازه من قبله في الجلسة لبيان أن العقول التي أصابت للنقض عليه قد أخلقت من سلاحه عقليتين قد قد ، وكان سابق الحكم يبدى ذلك ويرد بعض الطلب لاستحالة إجابته ، فإن المحكمة في سير الرد عليه ، تكون في حل من الرجوع للردائع المعالي والأدلة القائمة فيها .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ١٤٤٨ سنة ١٣٦٠ ق)

١١١ - إذا كان التهم قد أجليت شيئاً إلى محكمة الجنائيات ، فأجلت المحكمة القضية إلى اليوم التالي حتى يقدم التهم إلى قاضي الإحالة ، ثم عرضت القضية بالتدب على قاضي الإحالة فقرر إحالتها إلى المحكمة

الجلسة هذا اليوم ، فقررتها المحكمة في هذه الجلسة ولم يترض المذاع من التهم على إجراءات الإحالة التي أخلقت في حقه على هذا التصرف ولم يطلب منه أجلاً للاستعداد للبراعة ، فلا يكون له أن يضى على المحكمة أنها أخلت منه في المذاع .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ١١٨ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٢ - إذا كان المذاع قد تمسك بطلب حرم تعدياً وسماح شهود نفي ، وكان المذاع من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطلب كان للرد به ، أثبتت وجود خصومة بين التهم والسيدة التى حجبها تعدياً بحريته فتل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ما دام الدليل الذى قد يستد منه ليس من شأنه أن يضى إلى البراعة أو يبنى القوة الدليلية للأدلة الأخرى القائمة في المعالي .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ٣٦١ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٣ - أنه ما دام أحد لم يبدى المحكمة قبل صدور الحكم على التهم إلى أنه وكل عامياً ليتولى المذاع منه بالجلسة فإن القول بخطأ المحكمة لفصلها في المعالي دون أن تسمع المعالي لا يكون له ما يبرره .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ٣٦١ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٤ - متى كان الحكم قد أثبت على التهم أنه اعترف أمام قضاة بجنح المخدوم وأخذه بهما الاعتراف ، فإن إضفاء الرد على ما دفع به التهم من بطلان التفتيش الواقع عليه - ذلك لا يخل بإثبات الحكم فإن غاية ما يطلب من التفتيش إنما هو إثبات أن التهم كان محرراً لقائمة المخدوم ، وما دام هو معترفاً بإقراره فلا يبعد أن يكون التفتيش قد وقع بطلاناً لتحت دليل الإقرار باعتقاده .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ١٣٦٠ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٥ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي يتبها في حكمها أن التهم اشترى الشيء المروق الذى أدانته في إضفائه ثم يضل من قيمته الحقيقية ، واستندت إلى ذلك - حسن ما استندت إليه - في إثباته بالبراعة ، وكان التهم لم يقدم إلى المحكمة بطلب التحقيق في تقدير قيمة هذا الشيء ، فلا محل لما يبرره الطعن من أن المحكمة أخلت منه في المذاع إذ لم يطلب منه أن يثبت أنه اشترى الشيء المروق بقيمته الحقيقية .

(جدة ١٩٢٧/١٤ من رقم ١٣٦٠ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٦ - إذا كانت المعالي قد أقيمت على التهم

هذا الكشف . فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا السبب .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١١٤٤ سنة ٢٠ ق)

١٢١ - إذا كان الدفاع عن المتهم في إحراز حقيقته قد انحصر على مناقشة أدلة التثبت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبر الحاصل لبيان كيفية وجود آثار الخدش بالمجوزة التي خبئت فلا يكون له أن ينشئ على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بناءً على ذلك .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١٠٨٣ سنة ٢٠ ق)

١٢٢ - إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث فينتقد حينه ولكنه لم يطلب إلى المحكمة ضم دفتر التفتيش لإثبات صحة هذا الدفاع فلا يصح له أن ينشئ على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفتر ومراجعتها .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١١٨٢ سنة ٢٠ ق)

١٢٣ - إذا كان المتهم لم يتسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود قس أو يطلب إرسال الورقة التي ضبطت الخدر مطروقة بها إلى التحليل فليس له أن ينشئ على الحكم إبطال ذلك بقوله إن تحقيق دفاعه كان يقتضيه

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١١٨٤ سنة ٢٠ ق)

١٢٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد أدى عند بدء إجراءات الدعوى أمام المحكمة أثر حافه قضائية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الزوجة الأكل دون أن يصر على طلب التأجيل ، ويحضر الإجراءات ثم أدى دفاعه المحكمة ، فلا يحق له أن يطلب قس الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى بسبب الذكور ففته وهو الموقوف إليه أن يدافع عن المتهم بحسب ما عليه عليه خبره ، وتقترحه عليه تقايله . مهتة قضية - لا يصح أن يفرض في حقه أنه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب أن يؤول سلوكه من التمسك بالطلب الذي بدأه أولاً بأنه عدل عنه عن مقابلة صهيبة وأن ما أدلى به المحكمة في سبيل الدفاع هو أن يقره كل ما يثبت أن يقال .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١٢١٠ سنة ١٧ ق)

١٢٥ - لا يصح أن يستجوز إخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذي استمرته نقل الدعوى كما لا يصح أن يجرى المتهم الإخلال بحقه في الدفاع بقوله إن الدفاع عنه إنما كلف من المرافعة لما فهمه من ظهور برأيه مستنتاجاً من إشارة جت من المحكمة

بأنه أغنى أشياء مسروقة مع طه ببركتها قننت المحكمة زبده غيايا واستندت في إثبات طه بالبرقة إلى أقوال المتهمين آخرين وبالطبعة كانت قد وقعت الدعوى عليهم من لارتكابهم جريمة السرقة وأدبروا حشوداً فيها وكان المتهم - يطلب في جلسة المرافعة سماع هؤلاء المتهمين بل إنه تنازل عن سماع بعض شهود الإثبات ثم تراجع عنه مطالبه ونافس الأدلة القائمة قبل الطعن ومنها أقوال المتهمين ألقار اليوم فلا يصلح لا يثبته الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع بعدم سماعها أقوال المتهمين الآخرين في مراجعتها .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١٢٨٨ سنة ١٩ ق)

١٢٧ - مادام الثابت أن غامياً حضر من المتهم وتراجع في الدعوى دون أن يطلب التأجيل للاستعداد ويحوز أن يتسك بطلب سماع شهود فلا يصلح بدتلك التي على الحكم بأنه أغنى على المتهم في الدفاع ، لأن الغامى الذي تراجع كان ثانياً من صحابه الأمل ولم يكن له الوقت الكافي للاستعداد .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١٢٨٩ سنة ٢٠ ق)

١٢٨ - متى كانت المحكمة قد أشارت في حكمها إلى تعديل وصف الإجماع بالجلبه وإلى أن الدفاع عن المتهم قد تراجع على أسسه ولم يتسك بطلب الجلبه أو بالتأجيل لتخصير دفاع جديد ، فلا يجوز الجلبه في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١٢٩١ سنة ١٩ ق)

١٢٩ - إن القانون لا يوجب حضور مسلم عن المتهم في جلسة ، بل يكفي أن يدافع هو عن نفسه فيها فلذا كان الطاعن من منطرح جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب للمدعى عن المتهم ، ثم حضر منه في الجلسة الأخيرة مسلم تراجع في موضوع الجلسة المسندة إليه وطلب برأيه منها ، فلا يكون لهذا المتهم من وجه لأن ينشئ على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بعدم مراقبتها على تأجيل القضية حتى يحضر صحابه الأمل .

(جدة ١٢٠/١١/١٩٨٠ مطن رقم ١٣٣٣ سنة ٢٠ ق)

١٣٠ - إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه عناصر الجريمة التي دان المتهم بها ولم تكن تلك الواقعة حاسماً بينا الحكم بحاجة إلى الكشف على الذي ينشئ الطاعن على المحكمة عدم إجراءاته ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يقتضه إلى المحكمة بطلب إجراء

مادامت المحكمة تصرح بالجلية بالكف عن المرافعة ، فإن مجرد إشارة مبهمة باليد لايجب الاعتداد بها ولا اختلافا عليها لعدم إتمام المرافعة إن لم تكن تمت . (جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ١١٣٧ سنة ١٣٢٤)

١٣٦ - من كانت المحكمة لم تجرأ تبني في واقعة الدعوى وإنما طبقت القانون الذي حل أثناء المحاكمة مثل الأوامر العسكرية السابقة التي كانت تعاقب عليها ، فلا يصح التمس عليها أنها لم تلتزم بالدفاع .

(جلد ١٨٨/٧/٨ من رقم ١١٣٧ سنة ١٣٢٤ ق)

١٣٧ - المحكمة غير ملزمة بقت الدفاع للتميز الوصف للقانون الواقعة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت الدعوى قد رفضت حمل التهم بأنه يدوأتف سنأ فاداة المحكمة بأنه مرق هذا السند وأخذه ولم تكن في ذلك قد أضافت واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى أمامها بل هي رأت أن هذا الواقعة ذاتها نصير في القانون سرقة لاغياة أمامة ، فلا يقبل التمس على حكمها أنها قد أغلقت بحق الدفاع .

(جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ٢١٥٨ سنة ١٣٢٤ ق)

١٣٨ - إذا كانت المحكمة بعد أن وجهت إلى التهم تهم شائعة الزور لم تستهم من أن يتقدموا بما بين لهم من دفاع فيها وكانوا هم لم يتقدموا فيها بشئ من هذا الصدد ، فلا يقبل منهم والتمه للموجهة إليهم جنحة لا يوجب القانون أن يكون لهم مسلم بإصاحم في المرافعة - إن يتروا عليها أنها أغلقت بحقهم في الدفاع بدعوى أنها لم تستهم لهم فرصة الاستماع بهم .

(جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ٨٢٠ سنة ١٣٢٤ ق)

١٣٩ - لا يجرأ بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحميل شرط من دلائله أمام هذا الخطأ بفرض حدوثه غير منسب على دفاع جهومي في الدعوى .

(جلد ١٨٨/١٠١ من رقم ٨٣٣ سنة ١٣٢٤ ق)

١٤٠ - إنه وإن كان القانون يوجب سماع ما يدعي التهم من أوجه الدفاع وتفتيته إلا أن المحكمة إذا ما وضعت ما الواقعة أو كان الأمر للطالب اليها تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض من ذلك بشرط أن تبين في حكمها أسباب رفضها الطلب الذي يقدم اليها فإذا كانت إدانة التهم قد تبين على أنه وهو وقد القطار الذي حصل فيه السرقة قد اتفق مع سابقه وسائر التهمين على إيقاف سرقة ثم أوقفه حتى تمكن التهمون من إثبات الأشياء التي سرقوها منه بما أدى إلى أن

تعلق القطار للساعة بين الحطين الذين حملت السرقة في مكان واقع بينهما في مدة تزيد بكثير على المدة المقررة ، الأمر الذي يفيد ماقرده بعض التهمون من أن وقت القطار كان متصفا لتسهيل إتمام السرقة . وكان التهم قد حوا تأخير القطار إلى غل القاطرة . وطلب ضم ملف القاطرة المذكورة لتحقيق هذا الدفاع فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها عادت وعدت عن تنفيذ قرار الحكم ، بإبقاء ذلك على ما تبين لها من أن أولئك من سألهم من موظفي مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة في ليلة الحادث لم يكن بها غل ، فإنها لا تكون قد أغلقت بحق التهم في الدفاع ، إذ ما دام قد تبين أن القاطرة لم يكن بها الغل فعلى في ليلة الحادث أن تجري حالتها السابقة لا يكون له مثل لاقتطاع الساعة بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى .

(جلد ١٨٨/٢/٦ من رقم ٢٢ سنة ١٣٢٤ ق)

١٣٩ - من كان الحكم إذ رفض طلب القطار قد رد على هذا الطلب وأورد اعتبارات جديدة تجوز رفضه فلا يكون نسبة حمل التمس عليه من هذه الخصخصة .

(جلد ١٨٨/١٧/٢ من رقم ١١٤٢ سنة ١٣٢٤ ق)

١٤٢ - إن تقدير طلبات الدفاع عن الأمور التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع ، باعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها . وإن في كل القابت يحضر جلد المحاكم أن المدافع عن التهم في دعوى ضرب نفأت عنه مائة قد طلب إلى المحكمة استعانة القليب الشرعي والقليب الرمزي الذي استقبل المحي عليه بضم الرد لثوالة من حالة عنه وقتها فأجلت المحكمة القضية لاستعانتها إلا أنها لم يحضر بسبب قتلها وأصر المدافع عن التهم على طلب حضورهما ولكن المحكمة استصحت أحدهم مفتقى صلحة القليب الشرعي وأحد الجلباء للمهد الرمزي وبعد أن تألفتها حكمت بإدانة التهم وبحث على ما عليه الدفاع بأن طيب الاستقبال لا يمكنه أن يبي إلا ما ورد بقرره المرق بالقضية وملعون من ظهر بجلاء . كما أن القليب الشرعي لا يمكن أن يأتي بأكثر مما أيده رقيب القنن الذي - فإنها لا تكون قد أغلقت بحق التهم إذ أنها قد تألفت طلباته وبحث الأسباب التي بنت عليها رفضها وهي أسباب من شأنها أن ترضى إلى ما انتهت إليه .

(جلد ١٨٨/١٧/٢ من رقم ١٣٤٤ سنة ١٣٢٤ ق)

الفصل الرابع

استجواب التهم

١٣٨ - إن نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات صريح في أن طلب استجواب التهم أمام المحكمة موكول إلى شخصاً لا له صاحب الشأن الأول في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة . أما مهمة القاضي عنه فهي مساوية في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحة ما يتعلق منها بالموضوع إلى القانون . فإذا ما أمر التهم - رغم مصادقة صاحب له أوامره - لتصح إليه - هل أن يقدم هو شخصاً للمحكمة بدافع من عنده أو يطلب استجواباً من أموره وإن مصلحة تمنع الكشف منها كان حل المحكمة أن تبيح للبلية وإن تسع إلى الإقرار وتسمية في الطلب الاستجوابية (جدة ١٣٧/٢/٨ طن رقم ٢٤٤ سنة ١٠ ق)

الفصل الخامس

طلب التأجيل

١٣٩ - متى أعلن التهم في الجنايات تفتقر إلى المحكمة ملزمة بإجابه إلى ما يطلب من تأجيل الدعوى ولا يند رغبنا التأجيل حرماناً له من حق الدفاع .

(جدة ١٣٧/١/٣١ طن رقم ٣١٩ سنة ١٠ ق)

١٤٠ - لا إخلال بين الدفاع وإذا رفضت المحكمة طلب التأجيل للاعتماد ما دام إعلان التهم البلية قد حصل في الجنايات للمين في القانون . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا هي طلبت إلى التهم بصفة أن يدافع عن نفسه ضد تدخل عليه من الجلسة .

(جدة ١٣٧/٢/١ طن رقم ٣٥٤ سنة ١٠ ق)

١٤١ - متى كلف التهم قد أعلن البلية احتلوا قانونياً فانه يجب عليه أن يحضر مستنداً الدفاع . فإذا هو طلب التأجيل للاعتماد فللمحكمة أن ترفض طلبه ما دام لم يتقدم في أي طريق .

(جدة ١٣٧/١/٣ طن رقم ٣٣١ سنة ١١ ق)

١٤٢ - إن التهم متى أعلن إعلاناً صحيحاً للجلسة الخاصة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستنداً لادعاء أوجه دفاعه . والمحكمة ألا تقبل من طلب التأجيل للاعتماد إذا مارأت أنه لا عدله في عدم تحضره فانه في اللغة التي أوجب القانون إعلاناً إليها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة . فإذا هو حضر في

١٣٣ - إن مجرد الاضطراب في ذكر مراقبة الدفاع يحضر البلية - فرض حله - لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق المصان في الدفاع أو جهة المصان عنه ، فذلك لأن الأحكام الجنائية تنفي في الأصل عمل التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في البلية والمرافعات التفوية التي تسما .

(جدة ١٣١/٢/١ طن رقم ٣١١ سنة ١٠ ق)

١٣٤ - الدفاع يطلبان التفتيش هو دفاع في موضوع الدعوى لأنه في واقعته يقوم على الدفاع بعدم صحة الدليل للضاد من هذا التفتيش . فإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التفتيش إليها على الدفاع ما يفيد أنها تستمر نظراً عليه فانه يكون على التهم حيث أن على جميع ما بين له من دفاع . وإذ فانا كان فانا به أن على المصان قد قاله يطلب البراءة ويدفع يطلبان التفتيش وبأنه يعلان الإجراءات ، ثم بعد أن ترافع في الدفاع للمصار إليه انتهى إلى تكرار طلب البراءة فتردت المحكمة إصدار حكمها في الدعوى في آخر البلية دون أن تجعل قرارها هذا مقصوداً على الدفاع فانا إذا حكمت فيه وفي الموضوع مما لا تكون قد أخلت بدفع التهم .

(جدة ١٣١/٢/١ طن رقم ٣٥٤ سنة ١١ ق)

١٣٥ - إذا كان الظاهر من مصادر البليات أن المصان حذر البلية الأخيرة وعلى تقرير التفتيش في حضره وطلبت تفتيش القضاء المحكم الستاق ولم يطلب هو شيئاً ، ثم أصدرت المحكمة حكماً في الدعوى فانه لا يجوز له من بعد أن يدعي أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع ، فقد كانت الفرصة سانحة أمامه للإدلاء بدفاعه وهو لم يدع أن المحكمة قد منته من إجهاد هذا الدفاع .

(جدة ١٣٧/١/٣ طن رقم ٣٣١ سنة ١١ ق)

١٣٦ - إن سكوت المصان أو عدم دفاعه عنه من البراءة لا يجوز أن يبنى عليه المصان على الحكم ببراءة المحكمة لم تمنعها من إجهاد الدفاع .

(جدة ١٣٧/١/٣ طن رقم ٣٣١ سنة ١١ ق)

١٣٧ - كتابة التهم أن تقيم الدعوى الجنائية بصفة الزود في البلية على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح ذلك اختلافاً بدافع التهم الذي شهد لصالحه .

(جدة ١٣٧/١/٣ طن رقم ٣٣١ سنة ١١ ق)

مصلحة التهم لحالة في مائة من مواد الجمع لا يجوز التهم أن يبنى على المحكمة أنها قد رفضت طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد في أول جلسة عدت نظر الاستئناف فيها كان عدد القضايا التي كان منها فيها في تلك الجلسة .

(جلسة ١٨٧/١٧ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢١ ق)

١٤٦ - إذا كان محضر الجلسة غلوا بما يشهد أن المعلن دفع يطلان إحصاء تكليفه بالحدود أو لدعي أنه لم يسل في الجهاد الذي نص عليه القانون، فإن طلب التأجيل للاطلاع يكون ماضياً لتقدير المحكمة بلا مقتضى طلب فيه، ولا إلزام بقدر عليه، إذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعداً مادام أنه قد أعلن في الجهاد .

(جلسة ١٨٧/١٧ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢١ ق)

١٤٧ - إن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل مادام التهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً في المواقف التي قررها القانون .

(جلسة ١٨٨٠/١/٢٢ من رقم ٢٢٧ سنة ٢٢ ق)

١٤٨ - إن القانون يوجب على كل من المصوم أن يحضر بالجلسة مستعداً مادام قد أعلن في الجهاد، وإنه إذا كانت التهمة المتهمة أخطر في الجهاد الذي نص عليه القانون فلا يقبل منها القول بأن المحكمة أخلت بمقتضى دفع إعلاناً وأدت المحكمة نظر المحرم ولم تر حاجة محرم إلى تأجيلها ولم تمنح التهمة من أن تبنى كذا أوجه الدفع .

(جلسة ١٨٨٠/١/٢٢ من رقم ١٢١ سنة ٢٢ ق)

١٤٩ - إذا طلب الدفاع عن التهم تأجيل القضية الخاصة به حتى ينتهي من قضية أخرى، فأعزتها المحكمة، ولكن التهم اتحد أنها أبعدت يوم آخر فأعزف. ولا طلبت القضية وتوض عليه ولم يسل أمام المحكمة بين المعلن في غاية، ولذلك تأجيل القضية فرضت المحكمة عليه، فذلك من حق المحكمة، ولا يمكن أن يمد إخلالاً منها بحق الدفاع لأن انصراف التهم من المحكمة قبل التثبت من صحة قضية دعوى يجب أن يصل هو يتبين ولا يسمع أن يقرّب عليها التزام المحكمة بتأجيل قضية .

(جلسة ١٨٧/١٧ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢١ ق)

١٥٠ - من الإخلال بحق الدفاع ألا توجه للمحكمة التهم قرعة الاطلاع على مستند فلم يجله للمرافعة لم يثبت التهم الاطلاع عليه واعتزى على

مصلحة قضية ذلك لا تخضع إلا لآثار المحكمة فيه . ولا فرق في هذا الصدد بين التهم وعليه إذا كان وجود المعلن أثناء المحاكمة غير واجب، كما هي الحال في مواد الجمع والمخالفات . فالعلمي يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقاً للقانون بالحدود إليها فإذا طرأ عليه عذر فحرم منه من القيام بواجبه هذا في هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره المحكمة، ويكون على المحكمة - متى ثبتت صحة عذره - أن تمنحه الوقت الكافي لتحضير دفاعه والا فأنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(جلسة ١٨٧/١٧ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢١ ق)

١٤٣ - إن القانون لا يوجب في مواد الجمع والمخالفات أن يحضر مع التهم أثناء المحاكمة عام يتولى المرافعة عنه . فإذا كان التهم قد أعلن بالحدود إلى جلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وفقاً للقانون، وحضر الجلسة، فلا بد أن يطالب المحكمة بوجوب تأجيل الدعوى حتى يحضر معه علم . وليس له بالمثل إذا ما رفضت المحكمة طلب التأجيل لسبب المذكور أن يبنى عليها أنها أخلت بمقتضى دفع، إذ أنه كان يجب عليه أن يحضر مستعداً لإبداء أوجه دفاعه إما بنفسه وإما بواسطة من يختاره لذلك من المباحين .

(جلسة ١٨٧/١٧ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢١ ق)

١٤٤ - لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي رفضت طلب التأجيل للاطلاع، فإن التهم مادام قد أعلن إعلاناً صحيحاً يكون عليه أن يستعد للدفاع عن نفسه في الفترة الواقعة بين الإعلان وجلسة المحاكمة .

(جلسة ١٨٨/١/٢٢ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢١ ق)

١٤٥ - إن التهم من أعلن إعلاناً صحيحاً بجلسة المحاكمة ويجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه . فإذا طرأ عليه عذر فحرم حاله بينه وبين هذا الاستعداد - في المدة التي وجب القانون إعلاناً إماماً بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة - يجب عليه أن يبين عذره المحكمة التي يكون عليها حيث يتبين صحة عذره أن تمنحه الوقت الكافي لتحضير دفاعه ولا فرق في هذا الصدد بين التهم وبين مجاميع في مواد الجمع والمخالفات حيث لا يكون وجود المعلن واجباً . وإنه فإذا كان لا يبين من عذر الجلسة أن التهم أو المعلن الحاضر معه دفع بأن إعلان التهم بالجلسة لم يكن حلالاً في الجهاد الذي قرره القانون أو أن مضرراً فحرم طرأ أن التهم من تصحيد الدفاع في هذا الجهاد وكانت

ولو كان التهم وعاميه متضمنين أن القضية ستؤجل
حتا لنم إعلان أحد المتهمين الذي حذر البلية .

(جلد ١١٧/١٢١ من رقم ١٧٢١ س ٨٤)

١٥٥ - إه لا كان متضمن ما نص عليه القانون

من وجوب حضور عام من كل منهم بمثابة المرافعة
عنه أمام محكمة الجنائيات أن يكون القضاة حقيقيا
ويده الحامي بعد أن يكون قد ألم بكل ظروف الدعوى.

وما تم فيها ، سواء في التحقيقات الابتدائية أو في
التحقيقات التي تجريها المحكمة ، ولما كان التهم هو

في الأصل صاحب الحق في اختيار من يقوم بالقطع
عنه من الحاميين ، فلا يصح أن يبين له محام إلا إذا

كان هو لم يركل مساميا ، أو كان الحامي الذي وكله
قد بدأ منه العمل على مرة مع الدعوى ، فإذا كان

القائم على الحامي الموكل من أحد المتهمين في جنائية
قتل قد اعتراه مرض جالبي في يوم البلية فلم يقدر على

القيام بواجب الدفاع عن موكله رغم تأميه لذلك ،
وأن مساميا آخر تقدم لتاسية المواجهة في التأجيل لهذا

السند قائلا إه ينوب عن الوكيل ، ثم سمحت التهود
بمضوده وأجلت الدعوى ليوم الثالث لبيع المرافعة ،

وفي هذا اليوم حذر عام آخر غير الذي حذر في اليوم
السابق ولم يبد في سبيل الدفاع عن التهم إلا ما قاله

من أن مركز هذا التهم مثل مركز متهم . ثم صدر
الحكم في الدعوى بمحاكمة هذا التهم وبرائة المتهمين

الذين كان موكلا بالقطع عنها الحامي الذي ترفع
على الوجه السابق الذكر ، فلما المحكمة تكون قد أخلت

بحق التهم في الدفاع ، إذ كان من التهم عليها . وقد
طلب منها التأجيل للمرض قضائيا الذي اعتري الحامي

للكل . . أن تجيب هذا الطلب . ولا يصح أن يجند
من مسك هذا التهم بالبلية بقوله لإنيأه أحد من

الحاميين الذين حذرا . فإنه وقد صرح كل منها في
البلية بأن حضوره إنما كان نيابة عن الحامي الموكل .

يكون في علم اعتراضه مبذورا إذا اعتذر ان وكيله
هو الذي اضطرهما لتبائة عنه .

(جلد ١١٧/١٢١ من رقم ١٧٢١ س ١١)

١٥٦ - إه وإن كان حضور عام مع التهم
بمجموعة غير واجب قانونا إلا أنه من حق التهم إلى عام

بمجموعة الدفاع عنه ، فانه يبين على المحكمة أن تسمه قللة
طرا عليه طو تهرى منهم من القيام بمهمة فيكون على

المحكمة ، متى ثبتت صحة عذره ، أن تهمه الوقت الكافي
لحضور دفاعه . ولولا أنها تكون قد أخلت بحق التهم

بمجموعة في ذلك الطرف وطلب التأجيل لرد عليه أن
تسويه على الوجه الذي يراه في مصلحة لم تجبه المحكمة

إلى طلبه وقيلت المسكة واحتجبت عليه في تكوين
حقيقتها في موضوع الدعوى ،

(جلد ١١٧/١٢١ من رقم ١٧٢١ س ١٢)

١٥٧ - إن لمحكمة الموضوع رفض طلب
التأجيل لعدم أوراق إذا ما تبين لها أن القرض هو

تضليل نظر الدعوى . فلما رأت أن تجيب التهم إلى
ما طلب من تأجيل لعدم أوراق يرشد هو عنها لكن

يستثنى منها الدفاع الذي يريده . كان على هذا التهم
أن يدفع بالجهة التي منها بناء على طلبه . فلما هو لم

يكثف للأوراق ولم يتم بتقنيد القرار أو يقرن على
تقليده . كان المحكمة كل الحق في أن تحجب صفحا

عن طلبه ولا تختص كذلك الطلب فتح باب المرافعة
للقدم لقرض نفسه دون أن تكون في مسلكها هذا

قد أخلت بما التهم من حق الدفاع .

(جلد ١١٧/١٢١ من رقم ١٧٢١ س ١٤)

١٥٨ - إن رأت المحكمة أن طلب التأجيل
غير مجدى وأنه لم يضمنه سوى معرفة الفصل في

الدعوى بل ، من حتما بل من وانها أن ترفض وتظر
الدعوى ، ولا يكون في عملها هذا احلال بحق دفاع

التهم فلما كان التهم قد حذر أمام المحكمة وطلب
مساميه التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه ، وفي البلية

التي أخلت إليها القضية لم يحضر التهم وحضر مساميه
وقدم شهادة مرضية طالبا التأجيل لمرض التهم فرفضت

المحكمة طلبه ورفضت في الدعوى فلا جناح عليها فيما
فعلت . خصوصا إذا كان هو لم يصرح أن مرضه كان

عاجلا منه حضور جلسة المساعة .

(جلد ١١٧/١٢١ من رقم ١٧٢١ س ١٥)

١٥٩ - المحكمة الحق في رفض طلبات التأجيل
كلما رأت أن القرض منه إنما هو معرفة مع الدعوى .

وليس التهم أن يقترح على قراءها في هذا الشأن
ما دام اعتداه بالمضوده حصل في المبدأ القانوني .

(جلد ١١٧/١٢١ من رقم ١٧٢١ س ١٦)

١٦٠ - بمحكمة الحق في رفض طلبات التأجيل
للمجموعة إليها تجيب ما ترى موجبا لإجابه وترفض

مالا ترى موفرا له . فلما طلب التهم التأجيل حتى
يحضر عاميه عن غير أن يبين سبب عدم حضوره

قرضت المحكمة إجابه إلى طلبه وكلفته أن يترافع عن
تسبه وترافع قبلنا ليس في ذلك إخلال بحق الدفاع

من المأمنين للعامة عنه . فلما هو حذر الجلسة ولم يحضر منه من يدافع عنه كان المحكمة لا تكون ملزمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر صمد عنه ملهم المأمي لم يتم عدله عن عدم الحضور مؤجلاً بها بمرور .

(جدة ١٢٦٠/١٢/١٠ من رقم ٩٥ سنة ١٣٠١ ق)

١٦٥ - إن القانون لا يوجب في مواد المنع أن يحضر مع التهم صمد ينزل الدفاع عنه . فلما كانت المحكمة قد استجابت لما طلبه التهم في مذكرة التي فيها دفع إيداء من اصطافه مهلة لإيداء دفاعه في موضوع التهمة وحدثت لنظر الموضوع جلسة أخرى أمام التهم إليها إطلافاً جميعاً لحضر ودافع عن نفسه . فلا يكون له من بعد أن ينشئ على المحكمة أنها أخفقت بحقه في الدفاع إذ هي لم تنبهه على طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر صمدية .

(جدة ١٣٠١/٢/٢١ من رقم ١١٠ سنة ١٣٠١ ق)

١٦٦ - متى كانت المحكمة قد أجهت طلب مجامعي التهم التأجيل للاشتداد فأجبت الدعوى إلى اليوم التالي ، ثم تراجع أحد المأمنين في الجلسة التالية ولم يطلب أجلاً جديداً ولم يتسكك بضرورة حضور صمد آخر منه ، فإن قضاء المحكمة في الدعوى بعد صلته لا يكون فيه إخلال بحق التهم في الدفاع .

(جدة ١٣٠١/١٢/١٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠١ ق)

١٦٧ - إننا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين في غيابهم وأدانت الآخر بناء على ما أوردته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه لتسخطها أنها لم تعجل الدعوى ليحاكم دفاع القاتل لاحتياط أن يتصرف هو بالجلسات ويقرر أن للحكوم عليه لا شأن له .

(جدة ١٣٠١/١٢/١٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠١ ق)

١٦٨ - إننا كان المأمي الموكل عن التهم لم يحضر وحضر عنه صمد أي سبب تنبيهه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر ، فلم تسبب له المحكمة ونظرت الدعوى وحضر المأمي المكتوب تراجع ، يوم يسبب التهم امتزاجاً ولم يحضر على تأجيل لحضور صمدية الموكل ، فلا غبار على تصرف المحكمة في ذلك .

(جدة ١٣٠١/١٢/١٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠١ ق)

١٦٩ - إننا كان القاتل أن المحكمة الاستكشافية أجملت الدعوى حتى يحضر صمد التهم ، وفي الجلسة التالية لم يحضر المأمي ورفضت المحكمة التأجيل فبالغ التهم عن نفسه ولم يتسكك بأية حاجة إلى الاستعانة بمحام آخر ، ولا يتقبل من أن ينشئ على المحكمة أنها

في الدفاع . فلما كان القاتل محضر الجلسة ان صمد التهم اعتذر بمرحته وعدم رغبة إلى المحكمة شهادة بذلك فانه يكون على المحكمة أن تنظر هذا العذر ، فلما اقتضت بسببه أجملت القضية إلى جلسة أخرى حتى يتمكن المأمي من التمثيل بواجب الدفاع عن التهم . وإنما رأيت انه غير صحيح ورفضت التأجيل كل عليها أن تبين أسباب ذلك ، وإن تراعى في الوقت نفسه حالة التهم ومبلغ اتصاله بالعدو الذي إيداء المأمي حتى إننا ماتين لما أنها لا علاقة ليه وأنه كان معزولاً في دفاعه على المأمي أجملت له الدعوى ليستعد هو الدفاع . ولا يخال من ذلك ترجيحاً في تقديم مذكرات ، لأن المذكرات في المواد الجنائية لا يصح أن يبرر الخصوم على الاكتفاء بها في دفاعهم .

(جدة ١٣٠١/١٢/١٠ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠١ ق)

١٥٧ - إن المحكمة بعد أن تعجلت نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها من غير أن تحضر التهم ولو كان التأجيل قد حصل في غير ذلك لا يبرر ذلك لا يجوز ، لأي سبب من الأسباب أن يحكم في موضوع القضية إلا في الجلسة التي أجهت لها لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل إلى جلسة معينة يكون التهم أن يستند عليه ، فلا يجوز الرجوع فيه غير تنبيه إلى ذلك . وإننا فلما كانت المحكمة بعد أن أصدرت أمرها بالتأجيل قد رجعت فيه ، ونظرت القضية في غيبة التهم في نفس الجلسة التي أصدرت فيها الأمر ، فإنها بذلك تكون قد أخفقت بحقه في الدفاع ، ويكون التهم أن يعلن في حكمها بطريق تقصص لما السبب إننا لم يكن له طريق آخر لظن فيه .

(جدة ١٣٠١/١٢/١٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠١ ق)

١٥٨ - إن اعتبار التهم لتسكك من عدم حضور الجلسة المطروح إليها لا يكون وحده لإلزامها بأن تعجل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تنبيهه إليه في الحكم إننا لم نطلب تأجيل . فلما مثل هذا الاعتراض غير المصمم بالدليل لا يند من العمليات الجارية التي تقتضي رداً صريحاً بل يحضر عدم اعتداد المحكمة به رداً عليه بأنها لم تأبه له .

(جدة ١٣٠١/١٢/١٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠١ ق)

١٥٩ - إن حضور المأمين الدفاع عن المتهم أمام محاكم الجنح والمخالفات ليس بواجب قانوناً ، بل على التهم أن يحضر الجلسة للتحقق لنظر دعواه جنحاً الرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره

التفصيل السادس

طلب التحقيق

١٦٩ - إذا كان طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم في دفاعه لا تأثر به إدانته . ثبوتها من دلائل أخرى فلا تريب على المحكمة إذا هي أغفلته . فإذا كانت لم تستند في الإداة على وجود فتحة في السور طلب الدفاع عن المتهم مما يتأهل على انضمت على أدلة أخرى فلا مأخذ عليها إذا هي لم تجب الدفاع للطلب المعاني .

(جدة ١٢٨/٢/١٣٧٢ من رقم ١٠٤ - ١٨ ق)

١٧٠ - إن تحقيق المحكمة لادليل في الدعوى وعدم إيرادها شيئاً عنه في حكمها رغم ثبوت عدم صحة لا يؤثر في سلامة الحكم مادام ذلك غير منتج في نفي التهمة عن المتهم وما طاست الأدلة التي انضمت عليها من شأنها أن تودي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، إذ أن ذلك مفاده أنها المرححة ذلك الدليل من بين أدلة البصوت .

(جدة ١٢٩/١/١٣٧٢ من رقم ٨٨ - ١٩ ق)

١٧١ - مادام الأمر ليراد إثبات لوجه مباشرة إلى قبي العمل المكون الجريمة فلا تكوّن المحكمة ملزمة ، إذا هي لم تجب طلب تحقيق هذا الأمر بأن ترد على هذا الطلب ودأ صريحاً .

(جدة ١٢٩/١/١٣٧٢ من رقم ٧٣ - ١٦ ق)

١٧٢ - يجب على المحكمة أن تفصل على اتهام التحقيق الذي بدأت فيه الترمول إلى الحقيقة . فإذا لم تتم ولم تبين السبب الذي دطعا إلى المنول عنه ، فإن حكمها يكون ميباً . وإن كان طلب التحقيق في دفاعه أمام المحكمة بأن الدليل على ملكية الحرية التي وجدت يعمل للملح لا أصل له ، فترتب المحكمة فتح طلب الرافضة لوسائل التماسين القول بأن المتهم تلقى ملكية الحرية منها ، وفي الجملة التي حدثت لذلك تبين أن أحد المخاضرين لم يكن هو المتعاهد المقصود سواء ، فرفضت المحكمة عنه هذا المد ، وسكت في الدعوى بإداة التهم مستندة في ذلك على أن تلك الحرية ملكة دون أن تبين السبب الذي دطعا إلى عدم إتمام التحقيق ، فإن حكمها يكون ميباً متعيناً تقضه .

(جدة ١٢٩/٢/١٣٧٢ من رقم ٢٠٧ - ١٦ ق)

١٧٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكنتة قانوناً - لئلا تر إجابة التهم إلى طلب مجرمي من

رفضت التأجيل في المرة الثانية مع احتلال سببها من عدم الحضور باستثناء بالرافضة أمام محكمة الجنابات في جهة أخرى . ونصوصاً أن القانون لا يوجب حضور مسلم عن التهم في مواد المنح .

(جدة ١٢٩/٢/١٣٧٢ من رقم ٧٣٧ - ١٨ ق)

١٦٥ - الأصل هو أن حضور مسلم عن التهم ليس بلازم في المنح ولكنه حق التهم متى وضع قخته في مسلم وجب على المحكمة أن تسمع دفاعه عنه ، فإذا تخلف للمعاني من الحضور وراث المحكمة السور في الدعوى في غياب لعدم أخضا بغيره كان لما ذلك ، إلا إذا أصر التهم على تصكيته من الاستماع بسلم آخر غير الذي لم يكن هو حالاً منه في هذا التخلف ، فتأكد يجب على المحكمة أن توبل الدعوى ، فإذا لم يطلب التهم ذلك وسارت المحكمة في الدعوى فلا يحق له أن ينهي عليها أنها لم تصكته من الاستماع بسلم .

(جدة ١٢٩/٢/١٣٧٢ من رقم ٣٢٧ - ١٩ ق)

١٦٦ - إذا كان معاني التهم لم يصر ضد الرافضة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستدراي الثاني الذي وعد بتقديمه ، فلا أخلل بحق الدفاع إذا لم تجبه المحكمة إلى طلبه ، كما أن إجابة طلب استدعاه الطبيب الاستدراي الأول لما تفتت في أوامره التي منعت المحكمة وإرادها ، وفرد عليها لا يجب الحكم إذ ليس في القانون ما يصر على المحكمة أن تجيب مثل هذا الطلب بل إن لما أن رفضه إذا ما رأت أنها في حق من رآه بما استخلصه من مزالقاته التي ثبتت فيها ومن التظوير الأخرى التي التي أخذت بها لامتثالها إليها .

(جدة ١٣١/١/١٣٧٢ من رقم ٦١ - ٢١ ق)

١٦٧ - للرض من الأخطار الصحية . فإذا ما حذر عن التهم عام وقال إنه مريض وعدم إمكانية شهادته بذلك ما يكون إراداً على المحكمة لئلا تر تأجيل الدعوى أن تقول لكها في العذر الذي أعاده المجلس وحوزه بالقبالة للرضية فإن هي لم تعمل كان حكمها ميباً لاختلاف بين الدفاع .

(جدة ١٣١/١/١٣٧٢ من رقم ٧٦٦ - ٢١ ق)

١٦٨ - للرض طرد قهرى ، فيبين على المحكمة متى ثبت فيها قيامه أن توبل عاكة التهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه . فإذا رفضت المحكمة التأجيل فورد تكراره دون أن تقدم العذر الذي أدلى به عامي التهم فلأنها تكون قد أخذت بمحضه في الدفاع .

(جدة ١٣١/١/١٣٧٢ من رقم ١١٩٤ - ٢١ ق)

ذلك وفي سبيل الحكم بالإدانة أو البراءة غير مفيدة بأي
قيد من القيود الخاصة بالأدلة المودعة في القانون
الوادي لدفعه .

(جلة ١٣٨٠/١٢ من رقم ١٢٥٠ هـ ١٣)

الفصل السابع

طلب تعذيب غيره

١٧٦ - لا يلجأ القاضي إلى رأى الطبيب إلا
إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتبني عنهم ما يشكل
عليه من الأمور التي تهمهم عند طلب رايه ويحدد
عليه خطا كان في ذاته لم سوابا ما دام لا وسيلة له في
تعرف الحقيقة سواء . أما إذا وجد لدى القاضي وسيلة
أجمن وأثبت فإن من واجبه المتعي لا يبدل عنها
إلى مثل تلك الوسيلة التي هي في ذاتها مثقلة الخطأ . فلما
أثبت منهم بأحداث طاعة مستعدة في حين يعي عليه ودفع
ألم المحكمة بأن أصابة عين المجني عليه قديمة وأن
أعضاء من الخدمة العسكرية أنها كان ينبغي وطلب تحقيق
ذلك تحقيق الطلب في هذه الصورة بالاستعلام من
إدارة القزعة كل واجبا . وعدم تعيجه اكتشاف راي
الطبيب - وهو غير معصوم من الخطأ - فيه ضمن
عظيم لحقوق الدفاع وحق من أجل تفتش الحكم .

هذا ولا يمنع من قض الحكم أن المحكمة إذا
رفضت التحقيق قد طالت رفضها إليه ، فإن للمدعى
مصلحة بخاصة الاستدلال في ذاته وبواجب القاضي
من حيث الأخذ فيه بالأحوط . والأجمن لتحقيق
المسألة .

(جلة ١٣٨١/١٢ من رقم ١٢٥٠ هـ ١٣)

١٧٧ - تقدر حالة التهم العقيلة من المائل
الموضوعية التي تخص عكة الموضح بالفصل فيما غير
أنه من الرأب طلبا أنه تبين أن سبها الأسباب التي
تبين طلبا فاعلمنا في هذه المسألة وأما كليا لا إجمال
فيه . فلما طلب الدفاع إلى المحكمة أن تميل التهم إلى
محتقن الأراض العقيلة فتصير قراء العقيلة واستعرضي
الواقع التي لتدل بها على غيل عقل التهم فرفضت
المحكمة هذا الطلب بتمرة . إذ تبين لها من التحقيق
ومن مناقشة التهم أن قراء العقيلة سليمة . كان سبها
مسيا لا تهم فيه .

(جلة ١٣٨٦/١٢ من رقم ١٣٥٠ هـ ١٣)

١٧٨ - لا يجوز المحكمة الاستئنافية أن ترفض
طلب تعذيب غيره . لئلا ما إذا كانت الإحالة الختص

من طلب التحقيق - أن تبين صلة ذلك ، إذا كانت
الحكمة حين رفضت ما عليه التهم جديد حال الشركة
من تكليف الشركة المعنية بالتحقق لدفعه . فحين
دفعها للمسألة كما هم هو طاقته لكي تبين المحكمة منها
أن علاقته بالشركة كانت علاقة بائع يفتروا أنه أدنى
بالزمام ، قد طالت هذا الرض بأنه لا ينافرها أي
شك في أن الشركة لا يمكن أن تفتت في دفاعها
ويأتى فتاوى الياتات الثانية بالأدوات الصادرة منها ،
فهذا التحليل يصر - تسليما فمضا بنتيجة دليل لم يطرأ
عليها وقضا في أمر لم يجرى نظرها ، وقد يصكون
الواقع فيه غير هذا الذي سبق إلى تقريره وتوكيده
ما يجعل سبها مسيا متبنا قضا .

(جلة ١٣٨٦/١٢ من رقم ١٢٥٠ هـ ١٣)

١٧٩ - إن القانون لم يحدد القاضي الحق ولا
القاضي الجنائي طرق الاستدلال خاصة لتحقيق موانع الزور
بل كل الأدلة القانونية من كتابات وشهادة شهود كلها
يجوز للقاضي الاعتداد عليها في تكوين اعتقاده . وليس
للخامسة شرطا ضروريا يجب توفر حسره القول
بوجود الزور أو عدم وجوده بحسب ما يظهر من
تليتها . إذ لم يصح ذلك ما أمكن الفصل في شأن ردة
حاصت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد
أدوات لخامستها طلبا .

وإذا كان من المستحسن لدى القاضي الجنائي أن
يقع الخامسة تحت مباشرة في حالة ما إذا رأى عملا
للخامسة فانه غير عاظر عليه أن يصد عنه الضرورة
بلى مخالفة يكون اجراء غيره ما دام هذا التهم شدة
بما أمله أركان كانت تضمنها ردة وسية لا شك في صحة
جدورها . وكل ما هناك هو أن التهم إذا كان قد طلب
من القاضي التحقيق بالخامسة أمله وأصل القاضي
الفصل في طلبه بالأدلة أو الرض كان قضاؤه عملا
لتنقض لمسألة تحقيق الدفاع .

(جلة ١٣٨٦/١٢ من رقم ١٢٥٠ هـ ١٣)

١٨٠ - إذا كان التهم في هذه المعوى قد
تمسك في دفعه بأن العقد أساس التهمة ضرور ، إذ المجني
عليه يسلم منه وقد دس عليه ودفقه فيما قصه إليه من
الأدوات الصليحية فرفضها دون مراجعة كعادته .
وطلب تحقيق هذا الزور . فلم ترض المحكمة دفاعه
لأسباب ذكرتها من شأنها أن ترضى إلى ما رتبته عليها ،
فإن عليه تحقيق الزور لا يكون له وجه ، إذ يمكن أن
الحكمة تعيد دفاعه وقالت كلها فيه ، وهي في سبيل

مقيا على ذلك بأن مقتضى الأثر الذي أخذ الحكم المطلق فيه بالمجانبة التي أجراها ليس غيراً قسياً ، ولكن المحكمة لم تنجبه لهذا الطلب ولم ترد عليه ، فإن حكماً بأدائه يكون معيباً لأن هذا الطلب من الطلقات اللهم لتصفه بتحقيق دفاع التهم في مسألة قسية .
(جلد ١٨/١١/١٩٠٠ من رقم ١٠٧٨ سنة ١٣٠٠ ق)

١٨٧ - إذا كان الدفاع عن التهم - إذا ما تعرض رأى المخبين التفتين في صدد مضاعفة الإضمارين المطلقين عليهما على إساءة القسوب إليه فذلك الإضماران إذا قال أحدهما إنهما نتجنا من توقيه الحقيق يتناظر الآخر أن المضاعفة غير ممكنة لأن الإضمارين المطلقين عليهما لم تكنيا بالفرقة العازلة المألوفة - إذا كان قد طلب إلى محكمة الدرجة الثانية إساءة الأوراق إلى قلم القليب الشرعي لمضاعفة الإضمارين المطلقين عليهما على إضمارين متعريفهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المتأسف دون أن تنجب هذا الطلب أو ترد عليه بما يقتضيه مع كونه طلباً عاماً لتصفه بتحقيق دفاع جرمي - فإن حكماً يكون ناقصاً قصوراً يستوجب قسنة .

(جلد ١٨/١١/١٩٠٠ من رقم ١٠٧٠ سنة ١٣٠٠ ق)

١٨٨ - متى كان على التهم قد تمسك في دفاعه من كلبك الضامدين فيما قرره من أن الجنى عليه أفضى باسم حاربه في حين أن الواقع أنه لم يتحقق واستند في ذلك إلى ما جاء بالكشف الطبي الذي أجرى على المصاب من أن حالته لا تسمح له بالإجابة ، وطلب استعانة القليب الشرعي بمساعدته ، لم تستجب المحكمة لهذا الطلب واستكتبت من ما استكتبت إليه في إداة التهم إلى شهادة ضلين الضامدين وهي التي يطلب التهم تحقيق دفاعه في ثانياً - فهذا الحكم يكون ناقصاً قصوراً يصيبه بسا يستوجب قسنة .

(جلد ١٨/١١/١٩٠١ من رقم ١٠٧١ سنة ١٣٠١ ق)

١٨٩ - إذا كان الدفاع من الطاعن عن طلب أمام محكمة الدرجة الأولى إعلان التمسك التي التي ماين السيارة لمقتضاه في تقريره الذي قلعه لتحقيق ولحقني يفسر المحكمة سبب انحراف السيارة - إذا أنه إلى التبين أن لم يمكن لذلك ما يبرره ، فمفردت المحكمة بذلك ، ولكنها قضت بإداة الطاعن فحين أن تمنع هذا الطاعن الذي حذر إحدى جنليات فلما كثر من أن استألف الطاعن تمسك في مذهبه كونه الخوض في تقديمه إلى المحكمة بطلبه المتأخر إليه ولكن

على معتمدا ضرورية لم يغير ضرورية اعتياداً على أن المضاعفة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية التي يشكو التهم من تقيده مضاعفاتها قد أثبتت تقرير الإضمار ، بل يجب في هذه الحالة أن تقوم المحكمة الاستثنائية بسبل المضاعفة بنفسها أو أن تدب غيراً لذلك . والرفض في هذه الصورة يستلزم إخلالاً بمقتضى الدفاع بموجباً لتقصي الحكم .

(جلد ١٨/١١/١٩٠٠ من رقم ١٠٧٢ سنة ١٣٠٠ ق)

١٧٩ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اكتسبت في إداة التهم على أقوال اليهود في الحقيقات ولم تستجيب في التعري ، وكان التهم (ساقى سيارة أو متبرك) قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بطلب تعيين غير الثبوت من عدم استطاعته تلمس الحوادث للنداء إليه وقرعه ، فإن رفضاً هذا الطلب عنوة إنما ليست ملزمة بإجابة ما يطلبه منها التهم من تحقيقات تكيلية لا يكون سديداً . إذ هذا القول ليس فيه ما يبرهنه ساقى التعري إلى الإساءة برأى أهل الفن لتطور الحقيقة .

(جلد ١٨/١١/١٩٠٠ من رقم ١١٩٩ سنة ١٣٠٠ ق)

١٩٠ - إذا كان الدفاع عن التهم بطلان فكل كرك في أرض غير مرصعة في ذواته فيها قد تمسك بأن التفتل على المعوى ليس من النوع المعروف بالترك وأنه لا يزال موجوداً وطلب معاقبته ، فأداته المحكمة ودرت على ما يمكن من ذلك بقولها إنه لو كان جلياً في دفاعه لطلب في التحقيق الأول تعيين غير ليان حقيقة ترق فتنظر كما يقتضي ذلك القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٢٦ الصادر في هذا الصدد ، فإن حكماً يكون معيباً واجباً قسنة ، لأن رده هذا ليس سديداً . إذ أن جميع الخصوم الواردة في القانون المذكور يحدد في الجرائم ليس فيها ما يمنع المحكمة من أن تحقق في نوع التفتل موضوع المعاقبة ، ولا ما يولها بالأخذ في ذلك بما تم في التحقيقات الابتدائية وهذا الإزام لا يمكن أن يكون إلا بقصر صرح لما يتطرق عليه من عاقبة القواعد الأساسية للمحاكمة الجنائية .

(جلد ١٨/١١/١٩٠٠ من رقم ١١٩٩ سنة ١٣٠٠ ق)

١٨١ - إذا كان الطاعن من معتمد محكمة الدرجة الثانية أن المدعى عن الطاعن (الذي أداته الحكم في تسمية الإخلال بالكتاب) قد طلب تعيين غير في ثبوت صحة الواقع التي نسبها إلى المدعى بالجنى الكائن

المسكة فثبت بأيد الحكم المتألف لسياسة دون إجابة هذا الطلب ، فإن حكمها يكون تامراً إذا كان مطاع الطامع يقوم على مسألة متينة فيها المسكة وطلب اليأس استعد الهندس التي لاخذ رأيه فيها لمتابعة الخفية الأمر في سبب الحادث ، فلم يكن يصح عدم إجابة هذا الطلب مع انقضاء الرد عليه .

(جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ٢٢٢ - ٣٣ ق)

١٨٥ - إذا كان الدفاع عن المتهم في إجابة الجنى عليه بغير قصد ولا تسدد بقيادة سيارته بطريقة ينجم عنها الخطر قد تسكف في المذاكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية بأنه كان يقود السيارة ببطء ، وأن الجنى عليه إنما أسهب من اصطدامه بالسيارة الخلفية التي ، وأنه هو أسهب في السيارة بمرور أن شعر بإصابعه مما ينشئ عنه أنه كان مسرعا ، وطلب ديب غير لتحقيق المطاع . ولكن المحكمة قضت بأيد الحكم الابتدائي القاضي بالادانة لسياسة دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه لهذا منها قصور يوجب حكما بما يستوجب تقصده .

(جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ٣٧ - ٦٦ ق)

١٨٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم (قائد سيارة) في سادته مثل خطأ قد طب إلى المحكمة الاستئنافية ديب غير لمرة هل كان قائد السيارة يستطيع إضمارا على المسألة التي اقتضت إجماع الشهود على أن الجنى عليه جرح الميدان على مداه من السيارة ، ولمرة ما إذا كان في مقدوره مع حال الميدان أن يقاضى حول الحادث في ظروف وقوعه ، فلم يجبه المحكمة إلى ما طلب ولم ترد عليه ، فذلك منها قصور يوجب حكما ، إذ هنا الطلب من المخابرات الهامة لتحقيق التفتيش العصري لإظهار الحقيقة فيما .

(جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ٣٦ - ١٨ ق)

١٨٧ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تسكف بما ورد في تقرير الطبيب الشرعي من أن الجنى عليه ، الذي أوصى في التحقيق قبل وفاته أنه رأى المتهم وقصارتك الجارية ، مصاب في كتفه عتيبه بدمعة تخفف نظره ، وبأن ذلك ، حدثا إلى قدمه في السن وإلى كرون الحادث وقع في الفترة وفي ظلام الليل ، يستنه من رؤية الجاني وتبصره ، فاستعنت المحكمة الطبيب الشرعي ، وتلكته في تأخير التحقيق عن قوة إحصاء الجنى عليه ، ثم سأله الدفاع عما إذا كان مارس طب البيوت فأجاب بأنه لم يتخصص فيه ، فطلب ديب غير إحصائي في البيوت

الإستشارة برأيه ، فلم تأبه المحكمة لهذا الطلب ولم ترد عليه ونقضت بإدانة المتهم مسكتة إلى أقوال الجنى عليه من أنه رأى المتهم ، ولكن ماقره الطبيب الشرعي من أن المتباين لا تتماشى من الرواية ، فإن حكما يكون مشوبا بالقصور متينا فتد .

(جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ٤١٤ - ١٦ ق)

١٨٨ - إذا كان الدفاع عن المتهم في الإجابة الخطأ قد تسكف بأن خطأ لم يقع منه وأنه بل ماقي وسه لرقب التزم لإجتناب الحادث ، قررت المحكمة استعاض غير في تحقيق هذا الدفاع ، ثم سمعت هذا الجدير ومضب فمطاع حل أقواله بأنها جلت مؤمنة به ، ومع ذلك أوجب المحكمة الحكم للمتألف لسياسة دون أن تدي رأيا في أقوال الجدير التي رأت هي منه تحقيقا لدفاع المتهم ، ولم ترد حل هذا المطاع في ملازماته التي استجعت مع كونه عاما لهذا منها قصور يوجب حكما .

(جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ٣٨ - ٢٢ ق)

١٨٩ - إذا كان الحكم مع استكناه إلى التقرير الطبي الشرعي عن إصابة الجنى عليه ضمن الأدلة التي ذكرها قد اغفل جريا من هذا التقرير وكذا هذا الجدير غير متعارض مع ما قلته المحكمة عن التقرير ووجهت قضاها عليه لهذا الانقضاء لا يؤثر في سلامة الحكم (جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ١٣٦ - ١٦ ق)

١٩٠ - إذا أدانت المحكمة منها مستمنة في ذلك حل إصراف منهم آخر منه بأنه اشترك معه في ارتكاب الجريمة المسندة إليهما ، وكان الدفاع عنه قد سئل على هذا الإصراف بصدوره بناء على إكراه مستعلا على ذلك بمرجود أثر في بدن كل منهما قائم من كيمياء آثارا وطلب إلى المحكمة ديب الطبيب الشرعي إذ الطبيب الذي تدبه لتحقيق هذا الأمر لم يد رأيا متصفا ، فانه يبين على المسكة ، إذا لم يجبه إلى هذا الطلب ، أن ترد عليه وإذا كان حكما قاصر البيان ولجأ آتدته .

(جلد ١٩٨/٥/١٩٨٣ طين رقم ١٣٧ - ١٦ ق)

١٩١ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تسكف لدى المحكمة الاستئنافية بأن قصور المحضر غير موجود في المادة التي ضبطت معه وأن تحليلا قى وجود حديث فيها ، ثم صمم على طلب استعاض الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك ، ولكن المحكمة بد أن كانت قررت استعاض الطبيب الشرعي وأجلت القضية عدة مرات لمطورو حكمت ، من غير أن تسعه ، بأيد الحكم

استدائه المقرَّب بما فلا ينبغي أن ترد عليه المحكمة
بشيء اعتراه ، لأن ما طلبه إنما هو تحقيق الإنكار
عن طريق واقعة يادية لم يثبت منها أن الإضفاء للقول
يقدره ليس له لكن في ذلك الدليل على صحة الإنكار
وعدم صحة الاعتراض ، الأمر الذي لا يصح منه الاعتناء
في إيداعه على ذلك الاعتراض .

(جلد ١٧٧/١٧٦٠ ملن رقم ١٢٨٩ سنة ١٣٧٢ ق)

١٩٦٦ — إذا كان القطع من الحكم أن المحكمة
حين أخرجت ما طلبه على التهم من استيفاء الطيب
الشرعي عن حالة إدراك الجنى عليه بعد إصابته بجريمة
من الخلف بمس قتل وانض أدعت كراً ترتب عليه
عليه توبة ، هل كان يستطيع أن يصحح ذاكره
ويرى حواره ، قد اجتمعت في ذلك على رواية متقاربة
عن الجنى عليه نفسه بعد إصابته مع طعن المحامي في
مقدوره على التيقن والإدراك بعد الإصابة . وفي حين
أنه كان من الممكن لما تحقق هذا القطع والقول إلى
غاية الأسر فيه عن طريق التفتيش قياً به وهو الطيب
الشرعي فإن حكماً يكون ميباً لإزالة الجنى القطع ، إذ
للقام مقام إداة يجب أن تبنى على التيقن والقطع الذي
تحكم به التهم دفع جوهرى قد يترتب عليه له صرح
تأثر مركزة من القيمة للسنة إليه .

(جلد ١٧٨/١١٨٤ ملن رقم ١١٠٥ سنة ١٣٦٢ ق)

١٩٧٧ — إذا كان القطع عن التهم باقتل الممد
تخرج في دلائل تقرير تحليل الصماء التي وجدت بلائس
التهم على أن نصبتها تتفق مع نصية دم الجنى عليه إذ
أن نصية أ ب التي وجدت بالبلائس تحذف عن نصية
أ ب التي هي نصية دم القاتل ، فسل الطيب الشرعي في
ذلك المجلس المقرر أن يمتنع ما ذكره الطيب المحلل بقدره
من أن الصماء التي وجدت بلائس التهم هي من نصية
دم الجنى عليه ، فطلب القطع سؤال الإضفاء للمحل في
ذلك ، ثم تر للمحكمة علائها وأخذت في إضراح
ماتزح فيه القطع ، رأى الطيب الشرعي الذي اتصت
به ، فالمحل في ذلك يكون جدلاً موضوعياً . إذ اعتلنا
عن أن فيما ذكره المحكمة بحكمها في هذا الصدد ما يفيد
أنها لم تر حاجة إلى مناقشة طيب آخر ، فإنه ليس عليها
أن تأمر بالقطع في طلب استدعاء الطيب المحلل مادامت
هي قد وجدت فيما أدل به الطيب الشرعي ما أوضح لها
الأمر بما اطمانت إليه .

(جلد ١٧٨/١١٨٤ ملن رقم ١٣٨٤ سنة ١٣٦٢ ق)

١٩٨٨ — إذا كان التهم في سبيل بتدبير قتل

الابتدائي القصاص بإدانة لأسبابه ولم ترد على هذا
القطع ، فإن حكماً يكون ميباً .

(جلد ١٧٧/١٧٦٠ ملن رقم ١١٠٥ سنة ١٣٧٢ ق)

١٩٩٢ — إذا كان النزاع أمام المحكمة الاستئنافية
قد دار حول مسألة قية أو دوماً الخبير للمهندس في تقريره
الذي استندت إليه المحكمة الابتدائية في قضائها دون
أن تسمه . وراث المحكمة الاستئنافية استعمل هذا
الخبير لتأنيته أمامها حتى تيقن وجه الحق في الدعوى ،
ثم لما قلدر لإزالة ما بين من أنه فصل من الحصة
ولم يجز الإضفاء إليه ، طلب التهم استعانة خبير آخر
للمناقشة للموضوع . فرفضت المحكمة هذا الطلب
وهوت على تقرير ذلك المهندس ، قائماً بمسكون
قد أغلقت في القطع .

(جلد ١٧٨/١٧٦٠ ملن رقم ١٣٧١ سنة ١٣٦٢ ق)

١٩٩٣ — إذا كان القطع عن التهم حين طلب
تعب الطيب الذي قام بتقرير جثة الجنى عليه لتأنيته
فيما قرره بعض الشهود عن أن الجنى عليه تكلم عقب
إصابته لم يترق عليه هذا إلى أن طيباً آخر لا يستطيع
أداء هذه الأمور ، وراث المحكمة أن الطيب الشرعي
يستطيع أداءها من واقع إطلاعه على الأدوات ، ومنها
التقرير الذي حرره الطيب الذي شرح المجلة ، وكان
رأياً منها سرياً ، فلا يحق التهم أن يهازل في هذا
الهند . وعصراً إذا كان لم يبد اعتراضاً على تعب
الطيب الشرعي وكان عليه قد تامل في الدعوى على
أساس التقرير للمتهم ولم يتنازع في صلاحية لإثبات
الحقيقة التي انتهت إليها المحكمة .

(جلد ١٧٧/٧٦٠ ملن رقم ١٣٧١ سنة ١٣٦٢ ق)

١٩٩٤ — إذا كان التهم بالتدبير قد طلب في
مذكره دعماً إلى المحكمة استعمل خبير قسم طلب الشرعي
الذي قرره أنه يرجح كثيراً أن الإضفاء الزود كتب
يد التهم ، لتأنيته والقرعيس له في إعلان الخبر
الاستدراى الذي قرره أن التهم لم يكتب الإضفاء ،
لخروج هذه المناقشة . ولكن المحكمة أداته دون أن
تعرض لهذا الطلب أو ترد عليه ، فإن حكماً يكون
ميباً ، إذ هذا الطلب مهم نصته تحقيق الدعوى
لتطور الحقيقة فيها ، فإنها لا يطل الحكم .

(جلد ١٧٧/١٠١٢ ملن رقم ١٣٨٤ سنة ١٣٦٢ ق)

١٩٩٥ — إذا كان التهم بتدبير في محرر عن
قد أنكر توبته بعد اعتراه به ، وطلب تحقيق هذه
الرأفة حين غير ضاملاً التوقيع للتوبع للسواب إلى حل

الطلب الفرعي قد قدم المحكمة تقريراً قال إنه من غير مستند أمام المحاكم يطعن فيه بعدم صحة رأى الطلب الفرعي وانه مستند لكافة أمام الطلب الفرعي والأمر يرجع للمحكمة ، فإن هذا لا يصح اختياره طلباً بل هو مجرد تفويض للمحكمة ان رأت لزوماً له ، فلا تكون ملزمة بالرد عليه .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۱۹۹ - إذا كان المانع من التهم في حالات القضاة قد طلب استعمال الطلب الفرعي لمناكدة في الإجابة وهل حدثت من طرية أو أكثر ، وعصماً لاشتراك الآخرين منه في الضرب ، فرفضت المحكمة هذا الطلب على أساس أنه خارج عن القواعد الفنية للنقطة في الدعوى تبين أن ما ذكر بها من الوقوع بحيث لا يستلزم أي لبس ولا يتوره غشوص ، فضلاً عن أنه مذكور في التقرير الطبي الإيجابي من إصابة رأس الجاني عليه أنها إصابة ففأت من المصابة جسم مصلب واضح كالسما القليلة ، ما يتفق مع تصوير الجاني عليه ، فإن المحكمة تكون قد بينت السبب الذي من أجله رفضت ذلك الطلب ، وهو سبب من شأنه أن يزاد ما رآه من عدم لزومه الطلب في الدعوى . ولا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا التهم في هذا الخصوص الذي فصلت للمحكمة في بناء ما من سبب التفسير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الواقع التي ترى الوقوف عليها . ولا يتقبل الاحتجاج بما يقول به هذا التهم من أن الملقوب استعمله غير يوجب القانون حضوره بوصف أنه غير ما دام الرأى الذي انتهى إليه الخبير واكتفى به المحكمة كان معروفاً بالبحث كدعوى من عناصر الإثبات ، التهم أن يرضى له ويقتضيه والمحاكمة أن تقدمه ، مثله في ذلك مثل شهادة اليهود وعناصر الاستقلال الأخرى التي تخرج أساسها على باطل البحث .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۲۰۰ - إذا كان التهم قد دفع التهمة بأنه أغشى الجرم ولو كان في بكتته أن يرتكب المالحات الذي وقع ليلاً وطلب تدب أشخاص نقص قوة أجهاده ، وكانت المحكمة قد استقصت هذا المبلغ من طريق استيعاب الشهود من قوة أجهاده ثم ترفع الجاني دون أن يصك شيء في صدره ذلك ما يفيده تناوله من هذا الطلب ، فلا يتقبل منه بعد ذلك أن يثنى على المحكم أنه أدخل بحثه في القضاة .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۲۰۱ - ما دام التهم لم يطلب إلى المحكمة تدب الطلب الفرعي لمناكدة في سبب الأصابع فلا يكون له أن يثنى عليها أنها لم تستند .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۲۰۲ - لا وجه للتمسك على المحكم لعدم استناد المحكمة في الطلب الفرعي لمرة أن الميار الذي سبب القتل هو الميار الملقوق من البنية الخرسون التي كان يحملها التهم ولو كان تقرير المصل الكياني الذي استند إليه المحكم في الأدلة قد أثبت أن قطع الرصاص المستخرجة من جسم الجاني عليه من نوع الخرسون يخلق مادة من يتلفق ومنجنون ، وثقنا ما ماورد في تقرير المصل الكياني ، بما اشار اليه التهم في طعنه ، لا يثنى بذلك أن قطع الرصاص المستخرجة من جثة الجاني عليه قد استعملت في بنية من نوع آخر غير الرمنجنون ، واقفاج من التهم لم يطلب الاستنابة بالطلب الفرعي .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۲۰۳ - إذا كان لا يلزم من عصر الجلة أن التهم أو المانع منه قد طلب إلى المحكمة تدب غير لتحقيق وجه طالع أدل به فلا يكون له أن يثنى على المحكمة أنها لم تدب غيراً لهذا القرض .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۲۰۴ - إذا كان القضاة من التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافي فيصد عاقلة القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۴۰ الخامس بتنظيم المبادئ بطابع أصدرت للمحكمة في دليل تحفيته حكماً بتدب غير حماية للجاني على الخاتمة ويأمن ما إذا كان قد بما أثبت ، قبل طرح صدور القانون المذكور أم أنه أثبت في طرح المالحات وإن كان أثبت حديثاً فما فمقدار ارتكابه ، ثم أصدرت حكماً بتأييد الحكم الإيجابي لاسبابه دون أن تزيد عليها ، فإن حكماً يكون كسراً إلا كان يصح عليها إذا ما راجعهم الاخذ جذا المبلغ الذي قدرت أميته لك حد تدب غير لتحقيقه أن ترد عليه وقتته .

(جلد ۱۲ / ۲ / ۱۳۰۰ من رقم ۳ - ۲۰)

۲۰۵ - إذا كان المحامي من التهم لم يطعن بجنونه أو لاسبابه بطله في القتل ، بل كان كل ما قاله في صدره عليه إضافة التهم إلى الطلب الفرعي فليس قراء القليلة أن والده أساء إليه واعتدى عليه فقدت رشده ، فإن قضاء المحكمة بتقاضي التهم - تلك فيه ما يثبت أنها لم تأبه لهذا الوجه من القضاة ولم تر في تصرفاته

التي عليه على الصورة التي قال بها في الحقيقة ، وطلب استعانة الطيب الشرعي الذي كشف عليه لثافته في هذا التقرير ، ثم نجح المحكمة إلى ما طلبه ولم ترد عليه ، فإن حكمها بذلكه يكون قسراً قسراً صورياً يستوجب نقضه .

(جلد ١٨/١٨٩/١٨٩ طين رقم ٤٨٨ س ١٩١ ق)

٢٩١ - المحكمة ، بما لها من السلطة في تقدير أية الدعوى أن توازن بين التقرير الطبي الشرعي وبين التقرير الاستشاري وأن تأخذ بما علمن إليه منها . فإذا هي انحازت إلى الأغند بأولها دون الثاني فلا يصح أن ينسحب عليها أنها إرتاحه الطبيب وتقصيرها أو تستجيب في التزجج بغيرها وإذا كان الدفاع لم يطلب إليها استعانة الطبيب أو الاستماع بغيرها فليس له أن ينسحب عليها لإغفال ذلك .

(جلد ١٨/١٨٩/١٨٩ طين رقم ٨٣٠ س ١٩٢ ق)

٢٩٢ - ما طلعت المحكمة قد عرضت في حكمها التقرير الطبي الشرعي من الحالت وما ورد فيه من أصابقت القتل والمتم وبسبب خطرة إصابة المتهم بمات القتل ، ثم ناقشت التقرير الطبي الاستشاري في خصوص ما تمسك به للتم في صدد أصابه وودت عليه رداً سابقاً فلا يؤيد في سلامة حكمها أنها لم تعرض لائق ما ورد بالتقرير الاستشاري ما دلت لهم لم يتسكك به في طلب صريح بغيره . على أن استناد المحكمة إلى ما ورد بتقرير الطيب الشرعي - وهو مؤيد إلى النتيجة التي انتهت إليها - فيه ما يفيد أنها انحازت إليه كدليل على لاداة للتم ، وهذا من سلطاتها وحما .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ٧١٤ س ٢٠٠ ق)

٢٩٣ - إذا كان كل ما قاله المدافع عن التهم على ما هو ثابت بمقتضى الجلسة هو أن قول المدافع أن الحالت هو الذي أثر على عليه لا يمكن الأخذ به والطيب الشرعي يستلزم الجرم بهذه المسألة ، فذلك لا يمد طلياً بتدبير الطيب الشرعي يقتضي عند علم الاستجابة له رداً من المحكمة عليه ، وإنما هو يجب تفرضا لما في أن تدين غيراً حتى رأت لزوماً له فلا كانت المحكمة من جانبها لم ترواها ذلك وأخذت بقول التي عليه وبالأدلة الأخرى التي أبودتها فلا يصح التي عليها بأنها لم تجب التهم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ٨٢٢ س ٢٠١ ق)

٢٩٤ - إذا كانت المحكمة قد طلبت ردها حياح

التمم ما ينظر الرأي الذي انتهت إليه في قيام مؤدبه وهي صاحبة الشأن في هذا التقرير .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ٢٢٠١ س ٢٧٢ ق)

٢٩٥ - إذا كان الدفاع عن التهم بدم سبق مدعى أنها حد بين أحيان التهم والبيان آخره طلب إلى المحكمة تدبير غير لمائة التي لمرة لأن كانت تقع في ملك للمدعى بالمفرق المدنية أو أنها بيعة من ملكه كما يؤكد التهم ، فلم تلتزم المحكمة لهذا الدفاع وأدانت التهم دون أن ترد عليه فذلك تصور يجب الحكم ، إذا لاداة في هذه الدعوى لا تقوم إلا إذا كانت التي حداً فملا بين الأمرين . فطلب للمائة هو طلب مهم للوقوف على حقيقة الدعوى .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ٨٠ س ١٨٤ ق)

٢٩٧ - إذا كان الدفاع عن التهم في جريمة قتل قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان الجاني . فالتفتيم في حل التي عليه كان يستلزم ، مع جماعة ما به من الأصابع على نحو الظاهر وتقرر الصفة للشرعية أن يبدل بأفوال ، فرفضت المحكمة إجابة هذا الطلب دون أن ترد عليه ما يبرر رفضها إليه وأدانت التهم على أساس أن التي عليه تكلم بعد إصابه ، فإن حكمها يكون مبيهاً بالقصور واجبا نقضه .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ٣٩٩ س ١٨٤ ق)

٢٩٨ - إذا كان التهم في جريمة قتل قد تمسك أمام المحكمة بأن الجرح الموجود ينبغي كانت نتيجة اعتد القتل وأصل عليه ، لم يكن سبباً انتزاع الناس المتبين من يده ، كاشهد بذلك بعض الشهود الذين أخذت المحكمة بغيرانهم ، وطلب تدبير الطيب الشرعي تحقيق ذلك ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى عليه ولم ترد على دفاعه على ما أمحيه ، فحكمها يكون قسراً قسراً واجبا نقضه .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ١١١٢ س ١٨٤ ق)

٢٩٩ - متى كان الدفاع في الدعوى ذاتاً حول مسائل قية بينا التهم وطلب إلى المحكمة استعانة بنس غير لأخذ راء فيها استعانة لخدمة الأمر في الحالت الذي وقع وتمسك به إصابة التي عليه فإن عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الرد عليه - ذلك يعمل الحكم مبيهاً يستوجب نقضه .

(جلد ١٨/١٧٢/١٨٠ طين رقم ١٨١٢ س ١٨٤ ق)

٣٠٠ - إذا كان على التهم قد استند في دفاعه إلى تقرير في استشاري ينفي إمكانية حدوث إصابة

(جیٹہ ۱۲/۵/۱۹۹۱ طے رقم ۱۷۸ سے ۲۱ ق)

(جلبه ۲۹/۵/۱۳۵۱ طين ورم ۲۳ سنه ۲۱ ق)

(جیلہ ۱۹۳۳/۱۱/۲ طرز و لم ۸۹۴ سے ۱۲۲ ق)

(جلد ۱/۱۲/۱۹۵۳ء طبعی رقم ۱۵۱۰ سے ۱۳ فی)

طالب معام اليهود

(جولة ١١/١١/٢٣٢ طنز رقم ٢١-٥ صفة ٢ ق)

(جة ١٢/٢/١٣٩١ طين رقم ١٠١ سنة ٢٠ ق)

(جله ۱۲/۲/۱۴۰۱ طین ورم ۱۳۹ سے ۲۱ ق)

٤٠٧ - إذا كان الحكم أمراً، إناطة قضاء

على ما قلناه من أنه يظهر من الإلحاح على الأورق أن موضع التواضع في هذه المعنى هو إساق الرأس وحما حتى غابت عنها القوة إذ أن - الإساقب الأخرى التي وجدت الجسم تحت الأكتاف لا تصل مطلقاً بقوة القوة ثم قال : وإنه لا عمل فيه لتلين أجساد. فأرى فيما يخص هذه الإساقب من ساقبة الألباس نعمة أن الجنى على كل حشر الرأس وأن الأرتجاع فيمن أن ساقبة الرأس بالجنى التي أحسنا العالمان - إننا كان ذلك وكان التواضع من الحكم أيضاً أن العليق الثرى وهو الخيط التي لم يد وأجبه سبب الارتجاع التي ساقبته القوة وأراد ذلك ما يد ساقبة ملابس الجنى عليه ، وأن العالمان تمك باسحقا ساقبة لما تفتت في ذلك الأمر فرفض الحكمة ، فمما سبب لإلحاح على العالمان في الدفاع إذ هو رفضها هذا الطلب قد أملت قسماً على الخيط التي في ساقبة

الإخلال من الطاع خصوصاً إذا كانت قد ينتق
سكها أسباب الرض .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ١١٣٣ سنة ١٢٦٦)

٢٢٣ - إن القانون قد أوجب على المصوم في مواد الجنائيات بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تفكيك عمار الجنائيات أن يثبوا شعور الذين لم يأمر قاضي الإحالة بإعلامهم بالحدود أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية . وإن كانا كان التهم لم يعلن شعوره مكتفياً بأمر المقيم في التحقيقات فليس له أن يعيحل المحكمة أنها لم توجب له الدعوى لكن يمتنع مادامت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى إعلامهم .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ٣١٦ سنة ١٢٧٢ ق)

٢٢٤ - عدم سماح المحكمة شعور الثاني الذين أعطيهم التهم ونصروا بجلسة المحاكمة لا يظل الحكم ما دام الطاع لم يطلب إلى المحكمة أن تسمحهم ، فإن عدم تمسكه بإعلامهم يعتبر تنازلاً عنه . ومن كان عصر الجلسة عالياً من الإشارة إلى طلب الطاع سماح شعور حتى لا يقبل . القول بمسؤول إخلال بحق الطاع من جانب المحكمة لعدم تمسكها بارتكاف الدعوى .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ١١٣٣ سنة ١٢٧٢ ق)

٢٢٥ - إذا كانت المحكمة قد رخصت التهم في إعلان شعور الثاني وأجملت القضية لهذا الغرض ، ولكن لم يحضر أمامها شعور على الرغم من تأجيل القضية عدة مرات ، فإن المحكمة تكون في حل من الفصل في الدعوى بدون سماحهم متى كانت قد رأت أن ظهور الحقيقة لا يترقب حتى على سماحهم وكان التهم لم يقدم لها ما يثبت إخلالهم .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ١٩ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٢٦ - إذا كان قد ورد في أوراق الدعوى وعلمر الملفات أن التهم أعلن شعور في له بالحدود أمام المحكمة بجلسة المرافعة ، فحضر واحد منهم الجلسة الأولى التي نظرت بها الدعوى ولم يحضر الثاني وقال القاضي المانع منه أنه متنازل عن شهادته من حضر ، ثم بعد أن أضحى المأمون ، فحضر من جميع التهم في جلسة تالية سألت المحكمة ذلك التهم من طلبه تمسكه بطلب سماح شعوره وطلب عليه سماح أقرأه شاعدين ثم نادى قاضيه أنه متنازل عن طلبه ، واستعرض القضية على سماح شعور الثاني بعد إنهاء المرافعة ، فإن المحكمة إذا حكمت بإدانة التهم دون أن تسمع شعوره تكون قد أخطأت وزنت قصداً على إجراءات المحاكمة . إذ من

أعلن التهم بمنايا شعور حتى له طبقاً القانون فإنه يكون له أن يطلب سماحهم ويكون على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه ولا يؤخر في ذلك عدم التمسك بطلب الشعور قبل المرافعة وأجلد أوجه المرافعة ، ما دامت المحكمة قسماً هي التي رأت بعد سماح مراقبة القاضي في الدعوى أن تسمع التهم للأقل أمامها عن طلبه وأوجه دفاعه التي يريد هو وأجلد ، ما مضاه أنها هي لم تر أن قرعه سماح الشعور قد ضاعت عليه . ولا يهم ما جاء على لسان القاضي من التنازل عن الشعور ، إذ التهم ، وهو صاحب الشأن الأول في الدعوى للقائه عليه ، متى أبدى بشارة طلباً من الطليات المشقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بين النظر من مسلك المرافعة عنه بشأن هذا الطلب .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ٣٩٦ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٢٧ - إذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة لتأجيل لإعلان شعور يسمعون بأن والده الجني عليه أقر أسلمهم بأنه لا يعرف القاتل الذي ارتكب الفعل مع والده فرخصت المحكمة هذا الطلب بمقتضى إن الجني عليه يعرف التهم من قبل وأنها يمكن مزاكين متجاوزين وأنه لم يفتد في ذكر اسم والده عندما روى المرافعة ، فإن ما تارة المحكمة لا يصح رداً جرد رفض الطلب ويكون الحكم بذلك غلظاً .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ٣١٠ سنة ١٢٦٦ ق)

٢٢٨ - إنه وإن كان من الواجب على التهم اتصال إلى محكمة الجنائيات أن يعلن شعور الثاني قبل جلسة المرافعة ، وليس على المحكمة أن ترد على طلب التأجيل لإعلان الشعور ، فإنه متى كان طلب التهم شعوراً غير من حضر أو مقروناً ببيان الضعف عدم إعلامهم ، يكون من التهم على المحكمة أن تحول كلياً في صدد الفصل الذي لو كان صحيحاً لأوجب عليها التأجيل . فطاع لم تقبل ، فإن سكها يكون تعسراً قضياً تقتضيه .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ١٣٧ سنة ١٢٦٦ ق)

٢٢٩ - إذا كان الطاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة أن تأمر بضم قضية منها ، وإعلان شعور حتى له لم يفتح الوقت لإعلامهم قبل الجلسة . ولكن المحكمة أداها دون أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه ، فإن سكها يكون تعسراً قضياً ، إذ هذا الطلب هو من الطليات المهمة لفصله بتحقيق الدعوى في محيل لإظهار الحقيقة فيها .

(جدة ١٢٧/١٢٧ طن رقم ١٢٢ سنة ١٢٧٢ ق)

٢٣٠ - إذا كان التهم قد أنكر الاعتراف القول بصعوره منه أمام حاضريه وليس وتمسك الطاع

منه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم أمام محكمة الدرجة الثانية باستدعاء هذا الضابط لعدالة ومناقشة بالمحكمة في صدد هذا الاعتراض ، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بإفادته للتميم بناء عليه وأيدت حكم المحكمة الابتدائية دون أن تأمل أيهما الضابط أو تزد على طلب استدعائه بما يروى من إجابته فهذا تصوير يستوجب قضي المحكمة .

(جلد ١٨٢/١٠٨ من رقم ١١٢٤-١١٢٥ ق)

٢٣١ - إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حورت القضية الحكم قررت إعطائها للرافعة لتسمع شهوداً جديهم ، ثم بالجلسة الخامسة أصدرت قراراً عادلاً ثم نظرت الدعوى بجلعة أخرى وصحت الدعوى بالحق المدعى وترافع على التميم في الموضوع ولم يطلب صلح أي شاهد ثم لما صدر الحكم بإفادته للتميم لستألف ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترافع كذلك دون أن يطلب صلح أي شاهد ، فلا يكون له أن ينسحب على المحكمة أنها أخلت بمقتضى هذا النظام .

(جلد ١٨٠/١٠٨ من رقم ١١٢٤-١١٢٥ ق)

٢٣٢ - إن إعطيل وضع الأمان على السلع عند أن تكون السلع مبروكة البيع ، فلذا كان التميم قد تسلك بأن الأحذية المقلدة بأن السعر لم يكن موضوعاً عليها لم تكن مبروكة البيع بل كانت موجودة بصفة على خصة أصحابها ، وطلب تحقيق هذا النظام فأجابه المحكمة بالطلب واستصحت مفتش الجمارك بالبحث أفراده مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم للتميم لكتابته دون أن تزد على هذا النظام .

أو تفيد إلى شهادة هذا الضابط فهذا تصور في البيان يستوجب قضي المحكمة .

(جلد ١٨٢/١٢٢ من رقم ١١٣٠-١١٣١ ق)

٢٣٣ - إن عدم إجابة المحكمة للنظام إلى صلح من طاب عن الملاحظ من الشهود بمقتضى أنه لا يصح التعويل على ما سيقرره التميم إذا ما سئلوا أمسياً فما يكون به لا يكون الاعتناء على المذاكرة وهذا ما لا يصح التعويل عليه - ذلك غير صحيح ، إذ هذا القول لا يصح أن يحدد منها إلا بعد صلح هذا الضابط بالصلح ؛ كما هي الحال بالنسبة إلى سائر الشهود ؛ ولجوز أن يقتضا التماس بصدق روايته في شأن ما شاهده هو بحواله بالرغم من طول الزمن .

(جلد ١٨٢/١٢٢ من رقم ١١٢٤-١١٢٥ ق)

٢٣٤ - إذا كان التميم قد طلب إلى المحكمة

الابتدائية ضرورة صلح شاهد في الدعوى فأجيب ال عليه ولكنه لم يحضر وقضى بالبراءة ؛ ثم أمام المحكمة الاستئنافية أجد التميم طلب صلح هذا الضابط قضت بالإفادته ؛ ورفضت استدعائه بمقتضى أن طلبه غير مجد لأن أقوال الضابط ثابتة في عصر التحقيق ولا طعن عليه ؛ فكيف يكون قد بنى على خطأ ؛ إذ القيد الذي ذكره لا يكفي لرد على الطلب لأن ما بقيت في عصر التحقيق من أقوال لا يتبع قانوناً من طلب مناقشة من ظلم في الجلسة ما دلت هذه الملاحر لا تقوم المحكمة بالأخذ بما دون فيها ؛ وما دلت العدة في الملاحظات الجنائية هي بالتحقيق التي تجريها المحاكم منها يحضر للخصم في الدعوى .

(جلد ١٨٢/١٢٢ من رقم ١١٢٤-١١٢٥ ق)

٢٣٥ - ما دام التميم لم يطلب إلى قاضي الإحالة إعلان الضابط الذي يريد أن تسمه المحكمة ولم يتم هو بإعلانه إذ لم يدعج اسمه بقائمة الشهود علماً بالماترين ١٧-١٨٢٠ من قانون تشكيل عاكر الجنائيات - فلا يكون له أن ينسحب على المحكمة أنها أخلت بمقتضى هذا النظام إذا لم توجه إلى طلب صلح هذا الضابط .

(جلد ١٨٠/١٢٢ من رقم ١١٢٤-١١٢٥ ق)

٢٣٦ - إن قانون تشكيل عاكر الجنائيات وإن حرص في المادتين ١٧-٢١ من قانونه على أن لا يسمي من يملكها التميم في إعلان الشهود الذين يرى نفسه مصلحة في صاعدهم أمام المحكمة ، وذلك بأن يطلب إلى قاضي الإحالة الأمر بإعطائهم من قبل النيابة أو بعينهم هو إذا لم يأمر قاضي الإحالة بإعطائهم ، بحيث إنه إذا لم يملك ذلك الطريق فإن المحكمة تكون في حيل من إجابة عليه أو عدم إجابته ، إلا أن مادته القانونية من ذلك إن هو إلا من فيلل الخطأ لإجراءات المحكمة أمام عاكر الجنائيات لكي يبرر ما سرته الفصل في القضايا ولكي يتال الجرم جرمه ويحقق بذلك لرفع المقصود من العقاب أو تمنع برادة الجرم . دون بناء التميم سلفاً عليه بغير مدعى ومع ذلك فإن القانون إذ وضع تلك القواعد لم يقصد حجباً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقس حق التميم في الدفاع والتي من بينها أن للمدعى عليه فيها بصفة أسلية يجب أن يكون هو التحقيق الفعلي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة ونسحب فيه الشهود سواه أكثراً لإثبات التهمة أو تبرئها ، على أن يكون لما بذلك أن تزود إلى طلب ذلك بكافة ما في الدعوى من

دون سماع الشاهد ، تكون قد اخلت بمقتضى دفع الطلب .

(جلد ١٦٥/١١ من رقم ١٠٦٦ - ٢٢ ق)

٢٤٤ - إذا كان الدفع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة . يجب سماع شهادتي الإثبات فالتفت المحكمة عن هذا الطلب ونقض بإداة الطاعن وقرائه بالعمى دون أن ترد على طلبه ، وفي جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية عاد الدفاع إلى تمسك بهما عن الطاعنين ولكن للمحكمة رغم ذلك لم تستجب إلى هذا الطلب ونقض بتأييد أخذا بأسباب الحكم الإجمالي ، وكان الرافع من الحكم أن المحكمة حين دانت الطاعن قد استندت - لما استندت إلى أقوال الطاعنين المذكورين في التفتيشات التي قضت صحتها الرسمية إليها وقالت عنها في حكمها إنها شاعدا لرؤية كل واقعه العمري ، نظرا لكونه قد اخلت بمقتضى دفع الطلب بما يعطل إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، إذ كان عليها أن تسمح للطاعنين المذكورين في مواجهة الطاعن استجابة لطلبه أو ترد عليه بما يبرر رفضه .

(جلد ١٧٣/٤ من رقم ٧٨ - ٢٢ ق)

٢٤٥ - إذا كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات الخصم التي ترفع إليها إنما لم تعد من ضرورة ذلك ، إلا أنه من كان الحكم الإجمالي قد اجتمع على شهادة شاهد لم تسمعه المحكمة بالجلسة ، فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد اخلت في قولها بأن الطاعنين قد تكلموا من مناقشة الشهود أمام المحكمة الإجمالية ، إذ غالب هذا أن أحدهم لم تسمعه تلك المحكمة ، وعلت كل أقواله كدليل من أدلة العمى ، وإذا كان من حق المتهم أن يتحقق الأدلة القائمة حده بالجلسة في مراحله ، وكان القانون يجب حل المحكمة الاستئنافية أن تشكل لتتسبب التي شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يجب حل المحكمة أن تتيب الطاعن إلى مطالع من مناقشة الشهود الذين لم يتسبب في مناقشتهم ، أما دوى لم تقل ، فإن حكمها يكون باطلا لإخلاله بمقتضى دفع الطاعن .

(جلد ١٧٣/٢٢ من رقم ٨١٦ - ٢٢ ق)

٢٤٦ - الأصل في المحاكمة أن تسمح المحكمة بتبنيها أدلة العمى إثباتا وبقيا وأن تسمح بتشكيل المحكمة الاستئنافية كل نفس في إجراءات محاكمة أول درجة وإن خفا في الانتفاع من سماع شهود لا يكون

المحكمة الاستئنافية أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل بغيره أنه حتى كان يجوز المحكمة الاكتفاء بهذا الإصراف . والحكم عليه بتبني سماع الشهود ، فإن ونقض المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن شهادة الطاعنين السب الذي ذكرته يكون غير سائق وفيه إخلال بمقتضى دفع الطلب .

(جلد ١٧٣/١٠٦ من رقم ٥١٦ - ٢٥ ق)

٢٤٧ - ما دامت المذكرة التي طلب فيها التهم سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وسمعت القضية للمحك ولم يكن مضرها بتقديم مذكرة في المحاكمة تكون في حل من علم الإثبات العليا .

(جلد ١٧٣/١٠٦ من رقم ٨٨٢ - ٢١ ق)

٢٤٨ - متى كان التائب من الأورث أن الحكم صدر شيئا من محكمة أول درجة . براءة التهم ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، وحضر التهم أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة وطلب عليه - قبل سماع شهود الإثبات - تأجيل الدعوى ، إلا أن المحكمة مضت في سماع الشهود ، فلما انتهت من سماعهم طلب على التهم التأجيل لإعلان شهود في ظل تجنب للمحكمة ، ونقض في الدعوى وإلغاء حكم البراءة وبمحس التهم ، دون أن تقرر في حكمها إلى الطلب الذي تقدم به الدفاع منه وطع أطرافها . فإن حكمها يكون قد اخلت على إخلال بمقتضى دفع الطلب . ما يبيح ويستوجب نقضه .

(جلد ١٧٣/١٠٦ من رقم ١٧٨ - ٢٢ ق)

٢٤٩ - متى كان بين من الإطلاع على الحكم المعلنون في أن الشاهد الذي تحلف من الحضور بالجلسة كان موجودا وقت وقوع الجريمة ، وأنه شهد في التحقيق بأنه رأى الجاني عليه ولتهم جداريان ، وكان التائب يحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان في حالة دفاع شرعي إذ اتهم عليه الجاني عليه بالحرب ، فرد هذا الادعاء ، واستدل على ذلك بأقوال الشاهد التائب الذي طلب إعلانه لتناقضه ، متى كان ذلك فإن المحكمة إذ رفضت بإجابة الدفاع إلى طلبه بناء على أن الواقعة وضحت لديها وخروجا كافيا ، وذلك رغم ما أثبتت في حكمها من وجود هذا الشاهد وقت وقوع الجريمة ، الأمر الذي لم يترافق لتبني من الشهود الذين ستمت بالجلسة فيأندا الجاني عليه ، ورغم تعلق شهادته بدفع طاعن في الدعوى التي لو سمح لقرن عليه عدم التهمة أو تخفيف مسؤوليته عنها - إذ رفضت المحكمة هذا الطلب ونقض بإداة الطاعن

٢٤٩ - إن المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد إلا إذا رأت من لزوماً له . فإذا لم يثبت الطاع من التهم أن طلب من محكمة الدرجة الأولى حكم قضى للتحقيق المنظورة فرفضت تلك المحكمة إجابته إلى طلبه فليس له أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة حكمه كالتقنية ، إذ أنما بحسب الأصل أن تكون بما هو مسطور في الأوراق التي بين يديها ولأن تبقى عليه حكمها .

(جلة ١٣٣٥/٤/٨ طعن رقم ٢٧٢٠٢٧ س ٥ ق)

٢٥٠ - إذا طلب الطاع من التهم أن تأمر المحكمة بجمع تحقيقات ، ثم قبلت المحكمة أن هذه التحقيقات غير متصلة بالمعنى ولا متصلة لها فرفضت الطلب فلا تأمر بها في ذلك .

(جلة ١٣٣٤/١٧/٢ طعن رقم ٢٧٢٠٢٧ س ٩ ق)

٢٥١ - ما دام المصطفى باخفاق المدعى لم يرشد من الأوراق التي طلب فيها إلى الدعوى وأجابه المحكمة إلى جملة منها ، ولم يحضر في الجلسة التي أصدرت المحكمة الحكم فيها غيابياً على أساس أنه يحلف من الحضور بلا علم ، فليس له أن يبنى عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تطلع على التحقيقات التي أمرت بجمعها مادام هذا التهم لم يكن مقتضياً تقليده .

(جلة ١٣٣٤/١٧/٢ طعن رقم ٢٧٢٠٢٧ س ١٣ ق)

٢٥٢ - إذا كان التهم الذي أدلى به جريمة إخفاء أشياء مسروقة (مواش) قد تمسك في مذكرة قضاها إلى المحكمة بأن الخفي الذي اتهمته مالك المواش عليها قد سلمها إلى قسم عهد منها إليه بتفاتها في سيارته فهي لم تكن متصلة عن سرقة ، ولست في ذلك إلى أقوال المظهر من ملحق التحقيق طلب منه إلى أوراق الدعوى ، فأمرت المحكمة بجمع طلب المرافعة وكلفت النيابة ضم الملحق للمرافعة ، ثم قضت في الدعوى دون أن تحتج بما جدد هذا الملحق ولا عن الطاع للقرار إليه ، فإن حكماً يكون ظاهراً لعدم رده على هذا الطاع المزمع .

(جلة ١٣٣٤/١٧/٢ طعن رقم ٢٧٢٠٢٧ س ١٧ ق)

٢٥٣ - إذا كان التهم في جريمة دخول منزل يتجسس ارتكبه جريمة فيه قد دفع القضية عن نفسه بأنه كان في الوقت القليل بأمرك بترك الجريمة فيه ، فمتى ما قضت أخرى بجملة أخرى ، وودعت المحكمة على هذا الطاع بقرائنه قرأ أولاً أنه كان ليلة الحادث بالقاهرة لتأنيده الاحتفال بعيد الميلاد للملك ثم عاد وقرأ أنه كان يوم

الإحيت تكون الواقعة قد وضعت فيها وخروجاً كلياً من التحقيق الذي أجريه . وإذن فسقط كانت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طلب جمع القاضين الذين استند بهم التهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمحوا بوجوب المحكمة الاستئنافية ورفضها سماحها على أنها سيرتان أقوالاً تطابق ما قاله شاهد ثالث في تحقيق البوليس وأن ما قرره ذلك الشاهد غير صحيح ، فإن الحكم يكون منظوماً على الإخلال بمتى الطاع في الطاع وذلك بالحكم بكنب القاضين دون سماحها .

(جلة ١٣٣٤/١٧/٢ طعن رقم ١٠٩١٠٩ س ٣ ق)

٢٤٧ - متى كان ثابت من عصر الجلسة أن للمحكمة لدى نظرها الدعوى في أول جلسة أجهتها للجلسة أخرى وكلفت النيابة بإعلان الشاهد الغائب ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تتيب هذا الشاهد أجنباً فأبى الشافع من الطاع ضرورة إعلانه بالحضور لأهمية شهادته ، فرتت النيابة بأن هذا الشاهد تقرر إعلانه ، ثم نظرت المحكمة موضوع الدعوى وعلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يترشح الطاع من الطاع على ذلك ولم يصر على طلب إحضاره وارتفاع موضوع الدعوى وتأش أقوال الشهود جميعاً بما فهم شهادته هذا الشاهد ثم ختم مرافعة طلب الشبهة دون أن يشك بضرورة استدعائه ، متى كان الأمر كذلك وكانت شهادة الشاهد قد ثبتت في الجلسة وطرحته على بساط البحث - عند الطاعة وكانت شدة المرافعة قد تحققت بجمع من حصر من الشهود ، فإن ما يشاء - الطاع من أن للمحكمة أخذت بمقتضى من الطاع يكون لا عمل له .

(جلة ١٣٣٤/١٧/٢ طعن رقم ١٣١١١١ س ١٣ ق)

فصل التاسع

طلب حكم أوراق

٢٤٨ - إذا طلب التهم حكم قضى قالها متينة في الطاع ورفضت المحكمة طلبه وأمر المظهر عنه على عدم المرافعة إلا إذا خضت القضية ، ثم رأت المحكمة أن تمسك في الدعوى قضت بإدانة التهم وأودعت في أسباب حكماً ما يشاء اطلاعاً على هذه القضية واتخذ ما فيها دليلاً على هذه التهمة ، فإن هذا يكون إخلالاً بحق الطاع يستوجب نقض الحكم لمرمان التهم منحه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استدعائه منها .

(جلة ١٣٣٤/١٧/٢ طعن رقم ١٣١١١١ س ١٧ ق)

الحكمة الاستباقية يتم قنيتها على أسس أنه ثابت بها ما يفيد في كشف الخفية في الصعي للظنرة ، ومع أن الحكمة أمرت بتم ذلك فتدعي قائما قد أجلت الصعي الحكم وروعت في تقديم مذكرات ، فأمر العلم في مذكرته على خروجه فتدعي قرار العلم وطلب فهم باب الرافعة ، ولكن الحكمة حكمت بالتأجيل دون أن تفور إلى هذا الطلب أو ترد عليه ، فلما الحكم يتكون بخلافه لأن هذا الطلب هو من قبلها المأمرة بفتح تحقيق الصعي للظنرة ومن هنا جاء

(جدة ١٤٤٨/٥/١٧ طين رقم ٧٠٧-٢٠٢٤ ق)

٢٥٩ - إننا نلجأ للحداد من بحر الحياة
أن نحيا من التمس طلب أولا ثم قضية ثم تلال
مكتنجا بقدر صورة من الحكم الصادر فيها ، ثم عاد
بعد ذلك إلى هذا الطلب في إحدى الجلسات ولكنه لم
يسر عليه في جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا بدح له أن
ينسى على الحكم أنها لم تنجبه إليه .

(جلبه ۷۷/۵/۱۳۸۸ طین ورق ۷۰۸-۷۸۳ ق)

٣٦٠ - إذا كان النافع من اللحم في طلب فمذكورة مقننة من عدم تقرب الكفوف بالأمه على الجني عليه لاحتياجه أثر الإساءة في ذاته، وإنه لم يتسلك بهذا الكفوف ولم يعرل طلب حقه من رعايته الأخوة في الجلالة، ثم عدم المسكة الكفوف وباتت في حكايا لن اللحم لم يعرض على عدم حقه، فلا يكون ثمة أثر عليه أيضا لاعتدائه.

(جلد ۱۹۰/۲/۷ طبعی رقم ۱۸۸۱ سے ۱۹۰۱)

٢٥٦ - لا تبيح من مغازي جلات مكة الاستئذان أن يطلع عن التماس طلب إلى مكة ثم يحضر شكوى أشرافه ؛ فثبتت مكة التأجيل لعدم ولكنه لم يسلك بها الطلب في جلة الرافعة ؛ بل اكتفى بانكار التهمة المندرجة اليه ؛ فان هذا يصح منه تلاوا حشينا على طلب من المحضر المذكور .

(جلد ۱۶۰۰/۲/۵ طبر: رقم ۷۱۵۱ سے ۷۱۵۴ ق)

٢٥٧ — لذا كان لهم دفع التبعة من قبه
بأنها مسقة قديم حضية بينه وبين صاحب الأي تولى
مخط الواقعة واستند على ذلك بحجوى طلب حضا
وعقد قرار من المحكمة بذلك ولم تقض المحكمة بقرار
وتمت في نظر المحررى وقضت بالإلابة ؛ وكان الحكم
من عناصر جلسات المحكمة الاستئنافية أن القضاة لم
يتك بذلك الطلب في جلسة للرافعة بل انصرف فيها
في القضاة في موضوع النسوى ؛ فلما يتجر تازلا
حضنيا منعه ؛ ولا بيل منه بعد ذلك أن يشى على
الغتمية أنها لم تقض على النسوى .

(جلبه ۱۸۰/۰/۱۹ طین رقم ۳۶۰ سے ۲۰ ق)

٢٥٨ - إذا كان المقام من التهمك تمسك أمم

٣٦١ - فكانت المحكمة قد عدت أجل الحكم في الحري السبعين مع ضم أوراق تم باللغة المحدة الحكم أصدرت حكما مستندة الى تلك الأوراق دون أن تطلب التهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تسمك بأنه لا يعرف محتوياتها لذلك منها إخلال بهته في الحكم

(حجۃ ۱۴۰۱/۰/۲۸ طے روز ۲۸۶ سے ۲۹۱ قی)

٣٦٦ - من كان القوي بالمعقوب الدانية قد عين في دعواه الماثرة الأقطاط التي وقعت في مرحلة القوى الشرعية المرفوعة عليه وصعاب عليه ، وذكر أن تلك القوى مخيرة قرعة بين زوجين قلاصج على المحكمة إذا هي اكتفت في حكمها بالقول بأبى البيانات موضوع الإنهاء من من مقتضيات الطلاق في القوى الشرعية ، ونعوضوا ما كان أحد لم يطلب الاطلاع على القوى المذكورة .

(جلة ٢١/١/٢٠١٧ طين ولم ١٠ سنة ١٧ ق)

الأن في هذا تنجده كما يرمى لما . ولا يحل على كل سلطان تسع المحكمة في أثناء المحاكمة ، وباب المرافعة مقتل ، أي قطع مهاكك ، فإن مثل هذا المقتل يكون مهددا ولا وزن له لصدقه في غير طرفة العتب فإنا قد قدم التهم إلى المحكمة بذكره ضمنيا طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أقارما في الجلسة لا يجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على الذكرة فإن ذلك لا يجيب حكما ، إذ خلعت عن صاحبة لسلطة المحكمة في تقدير الظروف التي تستحق إعادة فتح باب المرافعة ، فإن عدم موافقتها على هذا الطلب يدل بانه على أنها لم تر له علا ، وما كانت للذكرة قد قصت وباب المرافعة مقتل فإنا نعتبر بالقية لتبر ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأبالم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بأرد على فيه ما ورد فيها .

(جلسة ١٨٤/١٠٩ من رقم ٤٢٩ سنة ١٠٠٠ ق)

٣٦٦- يمكن قانونا في تحقيق البيان المقرر التهم بمثابة أن يكون قد حصر عنه علم وتقول المرافعة منه . ووجوب سماح للمحامي الموكل عنه وجود المحامي المتنب عليه أن يحضرون المحضر لالتواظ المطلوبة والمرافعة فيها جارية . أما إذا كانت قد انتهى نظرها بعد مرافعة للمحامي المتنب ، ثم أقبل بطلب المرافعة ، فإن للمحامي الموكل لاح له - يقول إنه موكل - في التزم المحكمة بفتح باب المرافعة لبيع المحضر من جديد بحضوره . لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير بأحقها خاضع لسلطة المحكمة المطلق .

(جلسة ١٨٤/٢٠٩ من رقم ٣٦٦ سنة ١٠٠٠ ق)

٣٦٧- أن تقديم على التهم طلبا لفتح باب المرافعة والأعراض منه بعد أن أجل نظر المحضر من صلاحيات سيد أقال باب المرافعة بحسب القضية الحكم لا يترتب إخلال بمقتضى الدفاع .

(جلسة ١٨٤/٢٠٩ من رقم ١٣٢٩ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٦٨- إن القانون لا يمنع حضور عالم عن التهم في قضايا الجنب والجناب الممنوعة . فإنا كان ثابت في حصر الجلسة الاستثنائية أن التهم حصر بعينه وكانت فيه فرصة الدفاع من نفسه بنه فلا يكون له أن ينشئ على المحكمة أنها لم تجبه إلى المطالبة من إعادته القضية للمرافعة لبيع دفاع عليه القنوى سواء كانت المحكمة قد صرحته بتقديم مذكرة كما زعم أو لم تصرح كما يستفاد من حصر الجلسة .

(جلسة ١٨٤/٢٠٩ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٠٠ ق)

الفصل العاشر

طلب فتح باب المرافعة

٣٦٩- إذا أجليت المحكمة قضية إلى جلسة ما للمحك ورجعت التهم في تقديم مذكرة دفاعه في الجلسة الأولى الأولى وبه عليه ذلك وفي يوم الجلسة للصدقة الخلق بالمحك لم يحضر التهم فتمت المحكمة بالمحك فإن طلب على التهم قبل صدور الحكم فتح باب المرافعة من جديد لا يقضى له حقا ما ، ولا حقه فيه على أحد ولا يلزم للمحكمة لا بتبويه ولا بإعلان المحامي برضه ، ولا بتبويه عند الرض إلى المبادأة إلى تقديم الذكرة للرخص له في تقديمها . فإن هذا الترخيص هو مكتة غرضها المحكمة التهم أن شاء أحد بها وإن شاء لم يأخذ . ولم يصل القانون على للمحك عليه المحصور للالاتخاذ بمقتضىه والإلتزام بتلتهن واستعمال طرق المرافعات للمحكمة إلى حتى يصح القول بأن ترك هذا القضية يكون إخلالا بحق الدفاع .

(جلسة ١٨٤/٢٠٩ من رقم ١٣٠٠ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٦٩- من كانت إجراءات المحاكمة استوفيت قانونا فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإعادة الدفاع عن التهم إلى ما يطلبه من فتح باب المرافعة بعد حصر القضية للمحك لتقديم مستندات لإثبات رادعه .

(جلسة ١٨٤/٢٠٩ من رقم ١٣٢٩ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٦٩- إن ما كمله لقانون الدفاع من الحرية في إبداء كل ما يراه مفيدا له من أقوال ومطالبات وأوجه مناقشة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ، ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تستمع لا يديه لما من ذلك تنبيه إليه إن رأت الأخذ به أو ترفضه مع بيان ما ورد عدم إيجابته - هذه الحرية على هذا المعنى التي صاد القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ ، عند إقبال باب المرافعة ، أي وقت الإتيان من جلسة عرض المحضر على المحكمة . فيصحب شهود الإثبات وشهود التني ، وبإبداء القاية السومية والمضي بالمحضر المذنية والشئور من هذه الحقوق والتهم ، كل منهم بأقواله ودفاعه الخاص بملحة المحاكمة تنهى المرافعة للمحضر وتقبل المحكمة للدعوة . ومن هذا الطرف يستحق على المحصور الحق في تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت المحكمة سماح المحضر من جديد ففتح حيث باب المرافعة ثانيا ، سواء أكان ذلك من قبله نصبا أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهي وجبها صاحبة

٢٦٩ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية - مع أنها في الأصل تحكم على متعني التأييد في الأوراق - قد أجابت الطاعن إلى ما طلب من سماع شهود، ثم لا حضروا عدا واحدنا مستهم ولم يعرض الطاعن أو يصر على سماع من لم يحضر، بما يفيد أنه تنازل ضمنا عن سماعه، فإنه إذا ما حورت القضية للحكم وصرح له بتقديم مذكرة لا يكون له أن يعود إلى ما تنازل عنه ضمنا ويطلب في مذكرة سماع هذا المتنازل بعد أن تم تحقيق العصى، ولكن فلا يعمل به أن يعمل من عدم اجابة المحكمة إياه إلى طلبه سماع هذا المتنازل وبما أعلن على حكمها اذ ذلك محل ينظم للمحاكم ومسل الفصل في التنازل.

(جس ١٢٥١/٤/١٠ طين رقم ١٧٣١ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٧٠ - إذا كان الدفع من التهم قد طلب في الجلسات السابقة على الجلسة الأخيرة تأجيل نظر العصى لإعلان شهود قى فاجبت المحكمة إلى طلبه، وفي الجلسة الأخيرة للمرافعة انصر المتاعى المخبر مع التهم على طلب حوزة القضية للحكم بالصرح بتقديم مذكرات توجب إلى ما طلب، فإن المحكمة لا تفر من مودة بإعادة القضية للمرافعة استجابة لما طلبه التهم في مذكرة من سماع هؤلاء الشهود أو سماع مدعاه العصى ما دامت المرافعة قد انتهت.

(جس ١٩٥١/١/١٠ طين رقم ١٧٤٤ سنة ١٢٤٤ ق)

الفصل الثاني عشر

تقديم المذكرات

٢٧١ - ان تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفعه بغير اطلاع خصمه عليها فيه إخلال بحق الدفاع لا يترتب على ذلك من عدم تكوين الخصم الذي لم يكن بها من متنازعة الخصم الذي قدمها فيها أول به فيها من الليات. ولذا ونصت المحكمة للقضى بالحق للمتن بتقديم مذكرة في الفترة التي حورت فيها القضية للحكم قضيا فضلا وضمنيا لأوراق العصى من غير أن تبلغ التهم، ثم أصدرت المحكمة بعد ذلك حكما كان هذا الحكم ميبا بالمال.

(جس ١٧٣١/١/١٨ طين رقم ١٧٣١ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٧٢ - من المقرر أن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفعه بغير اطلاع خصمه عليها ينطري على إخلال بحق الدفاع لا يترتب على ذلك من عدم تكوين الخصم الذي لم يكن بها من متنازعة وبوجه النظر التي

استخرها هذه المذكرة. وإذا فن كان التأييد في عصر الجلسة أن المحكمة الاستئنافية بعد أن سمعت العصى أجلت التفتي بالحكم فيها لسويعين وصرحت بتقديم مذكرات لمن يناد من الخصوم في الأسبوع الأول وكان التأييد من مخالفة مقررات العصى أن القضى بالمحقق الدنية قدم بذلك مذكرة قبلت وضمنت لطلب العصى دون أن تعلن التهمين أو أن يبلغ طلبها عليها فان الحكم الصادر بأمانة التهمين وإلزامها بالتوجهات الدنية يكون ميبا شيئا فته.

(جس ١٢٥١/٢/٢٧ طين رقم ٢٥٠ سنة ١٢١٠ ق)

٢٧٣ - إذا كان التأييد أن المحكمة الاستئنافية أعلنت تحقيق العصى وأجتها مرارا بناء على طلب التهم لأسباب عطفة، وفي الجلسة الأخيرة طلب الطاعن من التهم السليح له بتقديم مذكرة بدفعه، وأجالت المحكمة التفتي بالحكم، ورفضت له في تقديم مذكرة فلم يفعل. ثم طلب إلى المحكمة أن تجه له الأجل لتقديم المذكرة فلم تجه إلى طلبه هذا، فلا إحلال في ذلك بحق الدفاع إذ المحكمة تحجب طرقة بإجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الأجل التي حدته لتقديم المذكرة فيه.

(جس ١٢٧٢/١١/١١ طين رقم ١٧٤٤ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٧٤ - إن إرجاع مذكرة لم يبلغ عليها الخصم بعد قتل باب المرافعة وفي أثناء حوزة القضية للحكم، في قضية أخرى متفرقة أمام المحكمة ووجهة الحكم فيها مع القضية المتفرقة - ذلك لإحلال فيه بحق الدفاع ما دام الحكم المطعون فيه لم يشر إلى فيه مما تضمنه ذلك المذكرة، وما دام إرجاعها كلف في قضية أخرى.

(جس ١٢٥١/٢/٢٧ طين رقم ١٧٤٤ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٧٥ - لا يجب للحكم عدم رده على مذكرة الدفاع ما دام لم يقدم في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة ردا صريحا علنا.

(جس ١٢٧٢/١/٢١ طين رقم ٤٠ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٧٦ - إذا كانت المحكمة قد سمعت العصى وألوجه للمرافعة فيها غشويا ثم قررت تأجيل التفتي بالحكم إلى ما بعد الطاعة ولم تصرح بالقصوم في تقديم مذكرات كتابية فإن مجرد وجود مذكرة في ملف العصى لم يكن سارا للخصوم بها لا يصح بناء على القول بأن المحكمة المألقت عليها وقد نهات الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشرون رئيسا أو بأى طريق آخر، فإن الأصل للقروض في القضاء أنه يطلع من أنه

ولا يجوز له من يد أن يني على المحكة إخلالاً بمقتضى الفسخ، إذ الأصل أن اللتم يجب عليه أن يني كافة ماله من وجوه القطاع، وما دامت المحكة إذ أمرت بحصر القضية الحكم لم تصرح بأن حكمها سيكون مقصوداً على الفسخ فقط بل ورد قرارها بصيغة عامة، فإنه لا يقبل من اللتم التعلل بأنه إنما قصر دفاعه على الفسخ فقط.

(جـلة ١٨٥٢/١٣ ط١٢ رقم ٢٢٩ ص ٣٢ ق)

٢٨١ - متى كان بين من حضر جلسة المحكة الاستئنافية أنها استمعت الى المرافعة التي أداها المدافع عن الطاعن بالكيفية التي رماحت محتته لصلته دون أن يصدر منها ما يدل على أنها عصرت البحث على شطر من الدعوى لتصل فيه قبل نظر باقيها، ثم أجمعت الحق بالمسك للجنة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات ان يملك وجعلت قرارها عاماً لا فريد ولا تخصيص فيه، وكان الطاعن لم يضمن مذكرته دفاعاً في موضوع القضية - فإنه لا يبرهن أنه يني على المحكة إسدالها حكمها في الفرع وفي الموضوع معاً.

(جـلة ١٨٥٢/١٩ ط١٢ رقم ٨٣١ ص ٣٣ ق)

٢٨٢ - متى كانت محكة أول درجة يد أن سمعت شهود الدعوى أوجبات الحق بالمسك للجنة أخرى استجابة لطلب الخصوم وأذنت لهم في تقديم مذكرات دفاعهم ولم تجعل قرارها مقصوداً على الفسخ الذي أثاره الطاعن بل المقتضى، فإنه كان للطاعن - مع هذا الإخلال - قصر دفاعه في المذكرة التي قدمها على الفسخ فقط، ولم يضمنها كل ما عداه من دفاع، فليس له أن يني على المحكة أنها قصرت في الدعوى دون أن تسمح دفاعه في موضوعها.

(جـلة ١٩٠١/٢/١٠ ط١٢ رقم ٣٢٩ ص ٢٢ ق)

٢٨٣ - إذا كان اللتم لم يقدم في الجلسة وجوه القطاع التي أراد تحقيقه، وكانت المحكة لم تأخذ في تقديم مذكرته بعد المرافعة الشفوية، فإن فيه على المحكة أنها لم تحقق القطاع الذي أدها في مذكرته فليس لا يكون له على.

(جـلة ١٨٥٧/١/١٠ ط١٢ رقم ٧٨٥ ص ١٧ ق)

٢٨٤ - إذا كانت المذكرة التي أديت فيها وجوه القطاع لم تقدم إلا بعد إقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكة في تقديم مذكرات قائلاً لذلك لا تستوجب رداً من المحكة.

(جـلة ١٨٨٤/١/٢٨ ط١٢ رقم ٢٩٠ ص ١٨ ق)

لا يدخل في قدره عند الفصل في الدعوى إلا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وصرحت على الخصوم جيباً ليتناولوها بالناقشة.

(جـلة ١٨٥٧/١/١٦ ط١٢ رقم ٩٤١ ص ٣٢ ق)

٢٨٧ - إذا كان اللتم قد دفع أمام المحكة الاستئنافية بطلان حكم محكة الدرجة الأولى لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوماً، فأرجأت المحكة الحق بالمسك وأذنت له في تقديم مذكرته دفاعه ولم تجعل قرارها مقصوداً على الفسخ بالبطلان حسب بل المقتضى فإنه - ما دام قرار المحكة مطلقاً غير مقصود على الفسخ بالبطلان - يكون على اللتم أن يدل بجميع ما بين له من دفاع، فإنه هو قصره على الفسخ فليس له أن يلزم المحكة على أنها قصرت في الدعوى دون أن تسمح دفاعه في موضوعها.

هذا، ولم يكن ليجوز المحكة الاستئنافية مع اعتبارها حكم محكة الدرجة الأولى ببطلان أن تفيد القضية إليها بد أن استندت سلطانها بالقضاء في موضوع الدعوى بالمسك التي أسندته.

(جـلة ١٨٥٧/١/١٠ ط١٢ رقم ١٨٨٧ ص ١٧ ق)

٢٧٨ - إذا كان الطاعن قد طلب على المحكة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له في تقديم مذكرته دفاعه فأجاب إلى طلبه، فإنه يكون عليه أن يني في هذه المذكرة كل دفاعه، فإنه هو قصره على دفع دون أخرى أو دون الترخيص الموضوع فلا يقبل منه من يد القول بأنها قد أخذت بمقتضى القطاع.

(جـلة ١٨٥٧/١/٢٤ ط١٢ رقم ٩٣٣ ص ٢٢ ق)

٢٧٩ - إذا كان قرار المحكة بحصر القضية للحكم مع الإذن لكل من الحاضرين للدفع في تقديم مذكرته دفاعه، ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيتصرف على الفسخ الذي أدها اللتم بل جله مطلقاً غير مخصص، فإنه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ماله من دفاع، فإنه هو قصره على الفسخ فليس له أن يني على المحكة أنها قصرت في الدعوى دون أن تسمح دفاعه في موضوعها.

(جـلة ١٨٥٧/١/٢٠ ط١٢ رقم ١١٩ ص ٣٢ ق)

٢٨٠ - إذا كان على الطاعن قد دفع بقاء الدعوى المسموعة يعني الحق وبعد تقديم مذكرته فرفضت المحكة حصر القضية - الحكم للجنة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات، وفي تلك الجلسة قصرت رفض الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم للشأخص،

٢٨٥ — ما دامت المذكرة المقدمة بعد حيز القضية المحكم ليس عليها إشارة من أحد القضاة ، ولا دليل على أن المحكمة طلست عليها ، فلا جدوى من التمسك بها في طلب قض المحكم .

(جلة ١٣٨٨/١٧٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

٢٨٦ — متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للمحك مع التصريح للقاضي بتقديم مذكرة في خلال عشرة أيام فإنه يكون عليه أن يقدم مذكرة في هذا الوجه . فإذا كان هو قد قصر في استكمال حقه فلا تكون المحكمة قد أجلت بمفرده في القطع .

(جلة ١٣٨٨/١٧٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

٢٨٧ — ما دام المحكم قد تعرض للدفع الذي أجده على القاضي ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا عما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة من هذا القطع .

(جلة ١٣٨٨/١٧٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

الفصل الثاني عشر

طلب المأينة

٢٨٨ — ليست المحكمة ملزمة بأمرها بإجابة الدفع إلى طلبه الانتقال محل الواقعة إذا كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وإن الفصل في المعنى لا يجتنبه . وإذا طلب للتمم إلى المحكمة أن تتدخل هي نفسها إلى محل الواقعة لمأينة وإجراء تجربة فيها كفتت هي بتدبير مهندس التظلم لفصل رسم كروك مفصل محل الحادث بحضور قضاة ورجل للتمم واستصحت أصحاب الدكاكين المجاورة وبسمت أقوالهم والمطلعت على الرسم وبسمت أقوال المهندسين إلى إجراء ثم فصلت في المعنى بناء على ما حصلت من ذلك كله فلا تريب عليها في شيء من ذلك .

(جلة ١٣٨٧/٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

٢٨٩ — إذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة الاضطرار لإجراء معاية للقرودين الذين أنهم وإضافتها عهد ترخيص من البلدية ، فتضمن المحكمة بإدانة عهد أن تعرض هذا الطلب ، ويعد أن تبين وجه المخالفة في إضاعة عهد التورين القانون ، فإن حكما يكون قاصر الحيوان عينيا فتحمه .

(جلة ١٣٨٧/٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

٢٩٠ — إذا كان التهم قد تمسك في دفعه أمام المحكمة بأن شاهد الأنياب لم يكره في استعظام من

اللكان الذي قالا اتبها كاتا به أن ربا من يكون في للكان الذي وقع فيه الحادث جود ميان بين المكانين تحجب النظر وتمنع الرؤية ، وقدم تأييدا لهذا الطبع غريبة من مصلحة اللسان وربما مضكرا متوقلا عنها ، ثم طلب إلى المحكمة أن تتدخل لمأينة المكان لتتحقق بنفسها من خطأ المأينة التي أجرتها النيابة في التحقيق . ولكن المحكمة صدقت طعن الشاهد وودعت على الدفاع بقولها إنها لا ترى خلا لإجابة طلب الانتقال وإضاعة للمأينة من جديد لإزاء ماظهر مراعاة من المأينة التي أجرتها النيابة من أن للكان الذي كان به الشاهد لا يفسده من مكان الحادث إلا قضاء مكشوف لا يصيب الرؤية مطلقا ، فإن هذا الذي قالة المحكمة لا يصلح دأ لأن يبنى عليه رفض طلب الانتقال الذي كان القرض منه إثبات عدم صحة ما تضمنته معاية النيابة . وهنا يكون المحكم قاصر البيان عينيا فتحمه .

(جلة ١٣٨٧/٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

٢٩١ — إذا كان الدفاع من التهم (سائق ترام) في حادثة قتل خطأ قد ملن على المأينة التي أجرتها البرليس عن كيفية وقوع الحادث بأنها باطلة لحصولها بعد تبين القرام ، كما طلب فني مهندس لمأينة الطريق لخللاف في تدبير حرجه ، فاكشفت المحكمة في ردعها على ذلك بقولها إنه لا عمل للمأينة إذ المأينة التي أجرتها البرليس واضحة ، فذلك لا يفتح في حكمها ، فإن كرون للمأينة قد حصلت بعد تبين القرام لا يبطأ والتهم لم يقل يطلعا إلا على هذا الأسس وطلب معاية الطريق ليس فيه ما يفيد أنه كان مستقلا عن طلب المأينة السابق الذكر .

(جلة ١٣٨٨/٢٠ من رقم ١٧٢٢ سنة ١٨٤٠ ق)

٢٩٢ — إذا كان التهم في قتل الخطأ قد دفع الخطأ عن قبه مستندا في ذلك إلى ما قرره أحد القهود من أن المجني عليه كان قد رأى السيارة التي يقودها التهم فقدمه قبل أن يمارول عبور الشارع ، وأن هذا الحادث نصحه بالانصراف عن تمر السيارة ثم يستجيب وحجري لا فلا أنه يريد أن يثبت ما عوده أنه هو للسبب في الحادث ، فأخطت المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما رفضت إجراء المأينة التي طلبها التهم فتصور معاية البرليس عن بيان للكان الذي كانت السيارة قدمة منه وللكان الذي كانت تصدمه ومكان المصادمة بالية ال للكانين ليحسين من ذلك أنه لم يكن مرميا ، إذ لم تكن اللسان تسمح بالإسراع ، وذلك منها بغيره ليعت

للمدعى الذي أبدى لشخص القول بكنهه اليهودي. ولا يصح
منه أن يكون الرد عليه القول بصدق مؤلف اليهود .
(جدة ١٨٩٦/٧ من رقم ١٤٤ سنة ١٢٩٤ ق)

٢٩٧ - إذا كان الدفاع عن التهم بالقتل الخطأ
قد تمكن بأن القاتل الذي استندت للملكة إلى أقواله في
الأداة لم يكن يستطيع وهو في ظاهره أن يرى حالة
السيافورات الخاصة له لأن الأول الذي توضع بها لئلا
لا يلاحظ إشارة الفتحة أو التعلق موهوبة وصفا عكسيا
بالقصة له مما يستحيل منه الرؤية إلا من الأمام وطلب
للملكة إجراء معاينة لتعقيل هذا الدفاع ، فأعلنت
الملكمة هذا الطلب الجوهري ولم ترد عليه فإن حكما
يكون قاصراً .

(جدة ١٩٠١/٥ من رقم ٣٧ سنة ١٣٠١ ق)

٢٩٨ - إذا طلب التهم إلى الملكة الاستثنائية
معاينة مكان الحادث فليتين ما إذا كان هو الضال . أم
أن الخطأ راجع إلى سائق القرام ، ثم أجب لهذا الطلب
وأبنت الحكم بالإداة فلما منها تصدر سبب الحكم ،
وهو كان عليها أن تجيب هذا الطلب الملزم لتقيد برأيه
لما أترما في العصى أو أن ترد عليه بما يشهد إن لم
ترد عليه .

(جدة ١٩٠١/٨ من رقم ٣٨ سنة ١٣٠١ ق)

٢٩٩ - إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى
حكمه أول درجة الانتقال إلى مكان الحادث لإجراء
المأوى بحضور القيس الذي سيرات لإنبات أن
الشئور عن الحادث هو سائق القرام فلم تجبه الملكة إلى
هذا الطلب وقضت بأداة التهم ، ثم قضى للملكة
الاستثنائية تسلك هذا الطلب في مذكره المرفص له
في تقديمها ولكنها أبنت حكم الشأف لآسبابه دون
أن تجيب عليه أو ترد عليه . فإن حكما يكون مسيا
لا حلاله من الدفاع .

(جدة ١٩٠٢/٧ من رقم ٣٩ سنة ١٣٠٢ ق)

٣٠٠ - إذا كان القاصد أن الدفاع عن التهم
في تسمية البلاغ الكسب قد طلب إلى الملكة أن تخرج
بشور القيس بالفرقة للدنية لتبين أسباب الاعتدال
والأحوال التي أبلغ يعرفها موجودة . ولكن الملكة
أفاته دون أن تجيب إلى هذا الطلب أو ترد عليه فإن
حكما بذلك يكون مسيا بالتصوير المثل ، لا مثل هذا
الطلب هو من البلايات اللبية لتقيد بتعقيل العصى
فيه ظهور الحقيقة فيما لا يصح إنفاله .

(جدة ١٩٠٦/٧ من رقم ١٣٠٠ سنة ١٣٠٦ ق)

المأوى في عنصر التحقيق واحدة مع أن هذه المأوى كما
أبنتها الحكم ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع
التهم في هذا الخصوص فإنه هذا الحكم يكون قاصراً
واجباً تقته .

(جدة ١٩٠٠/٧ من رقم ١٣٨ سنة ١٣٠٠ ق)

٢٩٣ - الملكة ملزمة بإرد على ما يسببه
الخصوم أمامها من أوجه الدفاع اللبية التي يكثر نتيجة
تحقيقها الفصل في العصى . فلما كان التهم قد تسلك
في دفاعه أمام الملكة الاستثنائية بأن الحادث الذي قتل
فيه الجاني عليه لم يقع نتيجة خطا منه هو بل كان ناشئاً
من خطأ الجاني عليه نفسه ، وطلب إلى الملكة الانتقال
إلى مكان الحادث للتحقق من صدق دفاعه ولكنها لم
تجب هذا الطلب ولم ترد عليه ، فإن حكما يكون مسيا
واجباً تقته .

(جدة ١٩٠٢/٥ من رقم ٣٧ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٩٤ - إذا طلب الدفاع عن التهم ، في جنحة
القتل والإصابة الخطأ ، إلى الملكة إجراء معاينة لتبين
الحكمة منها انتفاء مسؤوليته فيها ، ومع ذلك أماته
الملكمة دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فإن
حكما يكون قاصراً تصوراً مبطلاً . إذا هذا الطلب
من من البلايات اللبية لتقيد بتعقيل العصى لظهور
الحقيقة فيما أمام الملكة .

(جدة ١٩٠٢/٧ من رقم ٣٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٩٥ - إذا كان التهم في جريمة قتل الخطأ قد
طلب إلى الملكة الاستثنائية سماع شهادة الضابط للتحقق
كأطلب إليها الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينة ،
ولكن الملكة قضت بأبنت الحكم الصادر بالإداة ولم
تعرض لما طلبه ولم ترد عليه ، واستندت إلى
ما استخلصت من المأوى التي أجراها المقتول وقتي
بأرضها التهم وطلب تحقيق دفاعه في شأنها ، فإن
حكما يكون قاصراً في بيان الأسباب قصوراً يستوجب
القضاء .

(جدة ١٩٠٢/٧ من رقم ٣٩ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٩٦ - إذا كان التهم قد طلب إلى الملكة
الانتقال إلى مكان الحادث لمأوى ليصبح لما من المأوى
ما يدم قوله بكنهه اليهودي الذين اتهمتهم الملكة على
أقوالهم ، وكان رفض الملكة هذا الطلب قائماً على
ما قاله من أن المأوى التي أجراها المقتول إثر الحادث
معدودة برسم تخطيطي ، فإن حكما يكون قاصراً لبيان
إذا هذا السبب الذي اتهمته عليه لا يجد رفض الطلب

٣٠٥ - إذا كان القناع من اللحم قد طلب إلى المحكة أن تجري تجربة فزوعة على حذو الصباح الذي كان يضيء مكان الحادث فتعبره عن مثل الظروف التي وقع فيها الحرة ما إذا كان يمكنه من الأشخاص أو لا يمكن ، فرددت المحكة على ذلك بقوله أن لا يجري من إجراء هذه التجربة [كفاءة بالمحاينة التي أجرتها النيابة على حذو ذات الصباح ولزوال العالم والمتناصر التي تؤدي إلى النتيجة البينة من إجرائها - فهذا يعتبر رداً سائماً .

(جلد ١٦ / ١٠ / ١٨٨٠ طين رقم ٤٣٠ - ٢٠٢٠ ق)

٣٠٦ - إذا كان القناع من اللحم قد طلب إلى المحكة إلا أنه لا محاينة المنزل القول بفرع المحاينة فيه لتعيين إسماة وقرع المالحات على البحر التي قال به القاعد ، فإن عدم المحاينة هذا الطلب أو الرد عليه يمثل الحكم الصادر بالإدانة ، إذ هو من البليات المهمة للتحقيق الفصوى إظهار الوجه الحق فيها .

(جلد ١٧ / ١٧ / ١٨٨٨ طين رقم ٣٣ - ١٨٠ ق)

٣٠٧ - إذا طلب اللتم بالقتل قد طلب إلى المحكة الانتقال إلى مكان الحادث لمحاينة لأن المحاينة التي أجرتها النيابة كانت في غيبه ولكن ثبتت المحكة من رؤية المراسم التي كان هو فيها وذلك التي كان فيها رجل البوليس ، ولم يتخللوا لإطلاق الأجمة القارية ، إنه كان من المستحيل إصابة رجل القرة من يده وأن الأجمة التي أفضها لم يكن يتصد منها إلا مجرد الإزعاج والمقاومة لكن يمكن من الحرب ، ما يتفق معه توافقية القتل ليعتقد أن هذا الطلب يكون مشطاً بوجه من وجهه القناع المجرمة ويكون على المحكة إذا لم تفيبه أن ترد عليه رداً مقبلاً . فإذا هي كانت في ردصا عليه قد انصرفت على القول بأن محاينة النيابة والية - مع أن مورد القناع كما كان يعود حول لصاحبه - فهذا يكون إخلالاً بمن القناع بسبب المحكم .

(جلد ١٥ / ١٠ / ١٨٨٩ طين رقم ١١٨٨ - ١١٠ ق)

٣٠٨ - إذا كان اللتم بالقتل الحظ قد تمسك بألم عكة الدوجة الأولى وأمام عكة الدوجة الثانية - فبني الحظ للسند إليه - مطاع موضوعي جرميهم ومطلب إلى عكة الدوجة الثانية إجراء محاينة لتعيين جذا الصبح . فأما أنه هذه المحكة مؤودة الحكم الإيجابي لاإسباب التي هي عليها من أن تحيد إلى هذا الصلحه ولكن الحكم الإيجابي قد أسس الإثبات على أساليب ليس فيها ما يصلح رداً على ذلك القناع ولا على طلبه

٣٠٩ - إذا كان القناع من اللحم بأمر لإيراد عردة قد طلب إلى المحكة الانتقال لمحاينة مؤودة كي يتبين لما عدم مقبولية ما قاله الشهود من أن اللتمية الأخرى منه قد ألفت ، وهي على سلم القتل ، بالمطية التي بها المتحد فاضطروا وأنه كان في وسطها أن تقتريا بيضاء عنهم ، فلم تجبه المحكة إلى هذا الطلب فلا شريب عليها في ذلك ، مادام هو يقول في طمته أن طلبه المحاينة لم يكن لإثبات أنه كانت هناك طريقة أخرى لتفحص من المتحد بيضاء عن أميتهم ، الأمر الذي يحتم المحكة ألا تلتفت إليه متى وجدت في رواية الشهود ما يقتضا بصلتهم .

(جلد ١٧ / ١٧ / ١٨٨٩ طين رقم ٢٠٢٠ - ١٧ ق)

٣٠٩ - إذا كانت المحكة حين وضعت ما طلبه القناع من محاينة الدوالب الذي قول بأن المتحد حط به لم يكن هذا الرض على مجرد إقراره وأودتها وإذا أوجبته إلى اختبارات منطقية مقبولة مستندة إلى ما ثبت لها من وقائع الفصوى فلا يقبل من اللتم أن يضي طلباً شيئاً في هذا الصدد .

(جلد ١٧ / ١٧ / ١٨٨٠ طين رقم ١٨٨٨ - ١٨٠ ق)

٣٠٩ - إذا كان القناع من اللحم قد طلب إلى المحكة إجراء محاينة لتكذيب الشهود لها فزوعة من أنهم رأوا المتهمين وتمسكوا من تيمدهما ، في القلام المالحات - على حذو مثبت من معدرة قريبة من محل الحادث حالة أن حذو المدورة لا يصلح مطلقاً إلى مكان الحادث لعدم الساقة ووجود بيان وأشجار تشبهه فلم تجبه المحكة إلى هذا الطلب بناء على ما استأباه وأخذت به وأثبتت في حكمها من أقوال الجسسي عليها من أنها مرافا المتهمين بسبب تماكبها وإزايها ووجود كل منها لهذا الأمر وبها الوجه فاعلم طلبها هذه المرة ، فإن ما يثيره اللتم في طمته في هذا الصدد لا يكون إلا عفن جملاني تقديم أدلة التوضي الفصوى ما يخص به محاينة الموضح دون مقبب طلباً فيه .

(جلد ١٧ / ١٧ / ١٨٨٠ طين رقم ٣٣ - ٢٠ ق)

٣٠٩ - إذا كان اللتم قد أثار في إحدى جلسات المحاكمة إلى طلب محاينة مكان الحادث ، ولكن لم يرد إلى هذا الصلحه بل إلى الأخرى التي حصلت فيها المراسمة حسب إعادة المحكة الاستكالية خارج شوره الإثبات ، فإنه لا يكون قد تمسك بطلب المحاينة ولا تكون المحكة مؤودة بالعرض ولا شريب عليها إذا هي لم ترد عليه .

(جلد ١٥ / ١٠ / ١٨٨٠ طين رقم ٢٢١ - ٢٠ ق)

شرط العكة الجديد لم يكن في استطاعته خاضعاً للملأث
وطلب إجراء معاية تحقيقاً لهذا المطاع ، فإن هذا
الطلب هو من الطلبات العامة التي يتعين على المحكمة أن
ترد عليها إذا لم تر إيجاباً لمصلحة تحقيق المعورى في
سبيل ظهور اختفية فيها ، لأننا لم نقتض مع المحكمة
ولم نجبه ولم ترد عليه فإن حكمها يكون قصراً قصوراً
بجبه مما يتوجب نقضه .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٠٣٢ - ص ٢١ ق)

٣١٣ - إن طلب العاية هو من طلبات التحقيق
التي لا تخزم المحكمة الاستثنائية إيجاباً ما لم ترم
علا لئلك اكتفاء بالأدلة التي أخلت بها في إدانة المتهم
(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٩٩ - ص ٢٤ ق)

الفصل الثالث عشر

مسائل منوعة

٣١٤ - إذا قصرت المحكمة في مراعاته أطم
الممكن الإيجابية والاستثنائية في التكلم في صفة
الجنين عليه وكذا عن تسميم المذلة ١١٧ عقوبات أم لا ،
ولم يقدم أى دفع في الموضوع وسكنت المحكمة بأداته
فلا يكون قصوره هذا سبباً لظن في الحكم أطم عكة
لنقض بوجه أنه قدسرم من دمجى الخصام والموضوع
لأنه لم يتنه أحد من التكلم فيه كما كان يريد فهو المقصر
في حق نفسه ، أما الحكم فليس من العيب .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١١٢٩ - ص ١ ق)

٣١٥ - إذا قدم المتهم طلباً إلى عكة الموضوع
وتحكك به ثم رفضت المحكمة هذا الطلب لانه يظهر
منها أنها لم تتوضح ما فيه وظاهر من جهة أخرى أن
الدليل الذي ركزت المحكمة فيه حقيقتها لا يمكن أن
يضمن ما كان يأمل المتهم بوجه من الطلب الذي
تبعك به فلن رفض مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن
يوجب الحكم .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٣١ - ص ٢ ق)

٣١٦ - إذا لمحت كاهية للملأث في المراء
المنازية من مسانعة المتهم ومساوته في المطاع بتقديم
جميع الأدوة التي يرى أن المطاع يتبنيها . سواء أكانت
معلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان المتهم - وهو
صاحب القضية - أن يقدم ما يبدوه من قبه به
مطاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تمتنع إليه وترى
تعارض مع وجهة نظر الملأث .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٣٢ - ص ٢٤ ق)

العاية التي تتبعك به المتهم - فتكون العكة قد
أخلت عن المتهم في المطاع .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٣١ - ص ٢٠ ق)

٣١٩ - إذا كان المتهم في جريمة القتل خطأ قد
تحكم أمام المحكمة الاستثنائية بأن شاعى الاتيات
الذين اعتصمت عكة أول درجة في إدانة على أقوالها
لم يريا المصاحف وما كان في مكتبها أن يريا
من الممكن الذي قرأ بوجودها فيه وقت وقوعه ،
ثم طلب إليها في مذكرة قضا أن تجري معاية تحقيق
هذا المطاع ولكنها مع ذلك أدته معتمدة على أسباب
الحكم الإيجابي دون أن تنبيه إلى طلبه أو ترد عليه
- فإن حكمها يكون قصراً قصراً ، إذا هذا المطاع
مهم لثقة يتعين دليل اعتصمت عليه المحكمة في
إدانة فكان لزاماً على المحكمة أن تعنى بتعيينه .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٣٢ - ص ٢٠ ق)

٣١٥ - إذا كانت المحكمة الاستثنائية جن
ألتصم عكة أول درجة بقتضى البراءة قد استجبت
للعاية التي أجرتها عكة أول درجة وأست عليها
حكم البراءة لاخرتها على تحقيقات غير قاترية لعدم
حرف القهود المين . وذلك دون أن تجري بتسا
تحقيقاً لتثبت عن مدى صحة مطاع المتهم من استطاع
وقوع المصاحف بالكيفية التي رواها القهود ، مما
لو معس لكان من المفضل معه أن يتبين رأى المحكمة
في المعورى فلن حكمها بالأدلة على أساس استبعاد ذلك
للعاية ودون تحقيق مطاع المتهم يكون مشوباً بالاخلال
بجنى المطاع .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١١٢٠ - ص ٢١ ق)

٣١١ - إذا كان المطاع من المتهم قد طلب إلى
المحكمة إجراء معاية للملك الذي وقع فيه الملائث
لافتيات أن به حواجر تحول دون روزه اليهود لما يشع
فيه على المسائل التي ذكرها في أقوالهم وكان التحقيق
غلوا من طله العاية ولم نجبه هذا الطلب ولم ترد عليه
فإن حكمها يكون قصراً ، إذ طلب العاية هو من
الطلبات العامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة
المعورى إلى إجابته أن تمتنع في حكمها به .

(جلد ١٩٥٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٣٢ - ص ٢١ ق)

٣١٢ - إذا كان المتهم في حلة نقل خطأ قد
حصل خطأ كما في أعمال البرعة بالمطاع فلا
أن المين طليساوى حلة تبلغ الستين خرجوه
فهم وتركوا أطرافهم وقاية وأنها ظهرت لجأة على

٣١٧ - إذا كان ثابت بمحض جلبة الحاكم الاستثنائية أن التهم حرة ومنه مسلم وطلب تأجيل الدعوى لمرض المتهم آخره وليس لمرض المأمي الأصل عنه فافرض على القاضي الذي تقررت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لأخر الجلسات ثم استؤنست حكمها في موضوع الدعوى ، فإنها بإصدارها هذا الحكم بدون مراعاة تكون قد قضت في الدعوى بدون عاكسة عاقلة بذلك ما قضى به المبادئ الأصلية للواجب مراعاتها في المسائل الجنائية ، ويكون حكمها بطلا بطلاناً جوهرياً متيناً قطعه .

(جلسة ١٨/١/١٣٧١ من رقم ٣٣ سنة ١٩٤٠ ق)

٣١٨ - إذا وجد في نفس الإطاعة شك في لية أية طاعة من المأمينين للمختصين رأس المني عليه إلى العشرة التي رأى أن التهم أحسن وأنها نشأت منها واحدة من الاثنين فلما جره أن يأمر بإطاعة التهم إلى عكس الجنائيات ليحاكم بطريق الشبهة من مطروحة من المأمينين . وحديث لا يكون ثم عمل فقرر بأنه لم يبين الشبهة بما يسمح التهم بالمطاعة منها كما يجب فإن عمل التهم في هذه الحالة ألا يتصرف على واحدة من المأمينين ، فلما فعل فلا يبرهن إلا قس ، هذا . وإذا كانت المحكمة قد رأت أحد الاثنين ، وأماحت الآخر من المأمينين ، ولم تكن قد أدلت الطاع فلما تكون أخطأت إذ الدعوى لم تكن مرفوعة أمامها بأن التهم لو تكتب المأمينين الاثنين ، بل بأنها تكتب طاعة واحدة من التي تركت في الإطاعة للمحكمة أمر تجميعها وتبينها ، ولكن هذا الخطأ لا يمتدحج قضى الحكم ما دام التهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة يمتنع من النص القانون الذي يعاقب على جريمة إحداث الباطل ، وذلك حتى لو كانت المحكمة قد سلمت عن الباطل الثانية لتتخذ منها سيا لتتخذ العقوبة عليه إذ أن هذا من حيزها على كل حال سواء أكانت لائحة مقدمة لها وقتاً لا وتوجه قانونية وثابتة على التهم أم كانت من العناصر الواقعية التي للمحكمة للوضوح أن تستظهرها من قضاها وتقدمها عما تراه بحيث أنها إذا كانت قد صرحت في الحكم بقبالة هذا التهم في واحدة من المأمينين فقط مع تعذيب الضالع عليه في ذات الوقت على اختيار أنه هو في رأيا - خلافاً لما قاله قاضي الإحالة - الذي أحدث كل الأساليب بالني على فلما تكون قد عملت على متقضى القانون ولا يسمح في هذه الحالة أن يوجه إلى حكمها أي ملحق .

(جلسة ١٨/٢/١٣٧٠ من رقم ٤٤٣ سنة ١٩٤٠ ق)

٣١٩ - إذا كانت المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل دعوى مرفوعة على التهم إلى جلسة معينة قد أجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات التهم نظراً مع الدعوى الأولى ، ولكنها ذكرت في أمر تأجيل أنه اليوم حدث سابق على يوم تلك الجلسة للمني ، فإن أمرها هذا يكون ملتبساً من ناحية قضائية فارجع إلى جلسة التي أجلت فيها الدعوى ، ذلك لأن قولها بأنها أرجعت الدعوى الأخيرة نظراً مع الدعوى الأولى سواء أن تأجيل كان الجلسة التي حدثت لهذه الدعوى الأولى . وهذا من شأنه أن يجعل التهم على الاعتقاد بأن ذكر يوم آخر في أمر تأجيل الدعوى الأخرى يمكن مقصوداً بل جرى به القدر من باب التهرب فقط ، وأن تأجيل الدعوى بين نظراً ما إنجاء من جلسة التي حضرها ، وذلك لا يسمح به اختيار تفتت من المحذور في اليوم الأول ، يجب هذا الاعتقاد ، بشيء غير مقبول . وبالتالي لا يسمح للمحكمة أن تحكم عليه في غير ذلك ولا تكن حكمها ملتبساً .

(جلسة ١٨/١/١٣٧١ من رقم ٣٤ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٢٠ - إن الفصل فيما إذا كان العذر الذي تمسك به التهم في عدم حضور الجلسة من شأنه أن يمتنع من المحذور أم أنه لا يمتنع به لا تحل في الفصل في الدعوى من المسائل التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع لأننا نحن قضاة من الحكم أن المحكمة إذ رفعت إلى جلسة ما ملية الضالع عن التهم من تأجيل نظر الدعوى بسبب مرضه قد اضطلعت على نتيجة الدعوى التي أمرت بإجرائها في جلسة سابقة فلا شأن للمحكمة لتتخذ منها .

(جلسة ١٨/٢/١٣٧١ من رقم ١٠٥٥ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٢١ - المرض طر فوري ، قبل للمحكمة صوتاً لحين الدفاع الذي كلفه قانون التهم إن لم يرها لتأجيل القضية بسبب مرض التهم الذي قدم منه شهادة أن تعرض في حكمها لهذا العذر الذي أبداه وتقول كلمتها فيه . وإذا كان حكمها عيباً متيناً قطعه .

(جلسة ١٨/٢/١٣٧٠ من رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٢٢ - ما دام التهم قد تعرض طوعاً في الجلسة لغير ولم يقل إنه له عالياً يستول الطاع على بل دافع عن قسمة بقية ، فإن إجراءات الحاكم تكون قد قضت صحيحة . وإذا كان المأمي ، ونعم وجوبه في قاعة الجلسة ولم يسمح للعداء على التهم ولم يتيه عند نظر القضية ثم يقتضى بطلانها عنه ، فإن ذلك لا يوجب الحكم .

(جلسة ١٨/١/١٣٧١ من رقم ١٠٥٥ سنة ١٩٤٠ ق)

خالفين عما ينص أنه إجماع من وجوه الدفاع فلا يقبل منه لدى حل الحكم بأنه لم يرد عليه.

(جدة ١٣٨٤/١٧/٨ طين رقم ١٣٨٤ من ١٨٤ ق)

٣٣٧ - المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من منه قد أصر عليه أما الكلام الذي يأتي في غير مطالبة بالدية ولا أصرار فلا شرب على المحكمة إلا في إرد عليه. فلذلك الظاهر من الاطلاع على عصر مجلة للمحاكمة الاستثنائية أن الحاضر مع التهم طلب القضاء الحكم المتأق وعلم قبول الدعوى الدنية لأنها من ضرور أن يقدم دليلاً صحيحاً على حقيقة منه، وأن علم الدعوى بالمعقوف الدنية قلل الدعوى الدنية مرفوعة من الرخصة طبع لم يقرض التهم حل هذا القول، وأخذ في الكلام عن رخصة الدعوى الجنائية التي تملك عليها الدعوى الدنية، فلا يصح منه أن ينص على للمحكمة أنها لم ترد على ما أجاد.

(جدة ١٣٨٤/١٧/١٠ طين رقم ١٣٨٤ من ١٧٢ ق)

٣٣٨ - متى كان عصر الجلسة غير وارد فيه أن الدفاع طلب انتقال المحكمة لتحقيق واقعة معينة، فلا يقبل التهم أن ينص في طعنه على الحكم أنه طلب ذلك في أثناء مرافقة أمام محكمة المرحوم كأهم منها ولو أن الكاتب أفضل إثباته، ولا ينص له بالنتج أن ينص على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع أو يرد عليه، ما دام الحكم يتضمن أن المحكمة لم تر عملاً لهذا التحقيق اكتمال ما تمت فيها من الأدلة التي أوردتها على لادة التهم.

(جدة ١٣٨٤/١٧/١٠ طين رقم ١٣٨٤ من ١٧٣ ق)

٣٣٩ - لا يقبل من التهم أن ينص على المحكمة الاستثنائية أنها لم تحقق ما دافع به من أن عصر الرئيس المرحوم عن الرافعة موزر، ما دام عصر مجلة المحاكمة لم يثبت أنه تسلك بهذا الدفاع.

(جدة ١٣٨٤/١٧/١٢ طين رقم ١٣٨٤ من ١٦٢ ق)

٣٤٠ - إذا كلف الطاعن طعن على الحكم بطريقة إلهائه عنه وكذا صدر مجلة للمرافعة وقدم للمحكمة شهادة عليه ببرهنة لإثبات مجرمه عن الحدود ولكن المحكمة اكتفت بأدلة هذه الشهادة بالخصر دون أن تسمح دفاعه ونقض باختيار المرافعة كأنها لم تكن، وكان عصر مجلة للمحاكمة ليس فيه ما يغير إلى حضور علم من المرحوم أو إلى شهادة مرضية قمت وإثباته وجد بهلف الدعوى شهادة عالية من أية

٣٣٣ - لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أي دفع، مهما كان توجه، إلى الموضوع وقضيل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد. ثم إن تحمل الدعوى بالمعقوف الدنية ومرافقة في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تحمله لا يند إلا في حق التهم في الدفاع، لأنه ليس فيه ضمان له من الإلزام دفاعه كلياً، إذ حضور الدعوى ومرافقة لا يندلن في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه الدنية، وتحدده من الفصل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون باعتباره هو الفصل الجنائي الذي يطلب من أجله التبرؤ ومن ذلك أنه يحسن للمحكمة أن تفصل في جواز كتمل الدعوى بالمعقوف الدنية قبل التفرؤ في موضوع الدعوى الجنائية.

(جدة ١٣٨٤/١٧/٨ طين رقم ١٣٨٤ من ١٥٢ ق)

٣٣٤ - إذا كان ثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع من التهم رد على ما جلد في تقرير الخبر من اختلاف التوزيع المنسوب إلى مورث الدعية بالمعقوف الدنية على العهد المظنون فيه من توقيع صحيح له على موزة حكم، مرجحاً على هذا الاختلاف إلى طول اللغة بين تاريخي الحكم والقصد، وبناء على ذلك أصدرت المحكمة قراراً قالت فيه إنها ترى ضروره إجراء الضمانة على أوراق أخرى كتبت الدعية بتدبيرها، ثم يد ذلك أصدرت حكماً بإعادة التهم قائلة إنها لا ترى جلا لإجراء أي تحقيق جديد لأن الاختلاف بين الاضمارين واضح بين المجرمة، لهذا لا يعود رد على دفع التهم المرجح إلى الأسس التي أجمعت عليه للضمانة الأولى والتي ساوتها المحكمة فيه. ومن ثم يكون الحكم بغير البيان تصوراً صحيحاً.

(جدة ١٣٨٤/١٧/١٢ طين رقم ١٣٨٤ من ١٦٢ ق)

٣٣٥ - البرقة في القضية هي بما ترفع به الدعوى ولا يتبر من هذا قول يرد في مرافقة النيابة أثناء المحاكمة. وإن قيل التهم أن يجتمع من قسه على أمرس ذلك ولا يتضرر على دليل دون آخر استناداً إلى صكك النيابة في الجلسة.

(جدة ١٣٨٤/١٧/١٢ طين رقم ١٣٨٤ من ١٧٢ ق)

٣٣٦ - على الدفاع أن يطلب من مرحلة اثبات ما يجه اتهامه من القليات في محضر الجلسة، حتى يمكنه فيها بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالاً الرد على ما لم ترد عليه. فلذلك عصر الجلسة والمحكم المظنون فيه

إشارة تدل على أنها قسمت تحت طبع المحاكمة أو لكتاب
الجلسة فهذا الظن لا يكون له عمل .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ٤٣٤ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٣١ - إذا كان الطالب عند حيز القضية
الحكم قد قدم ذكره ضمنيا طلبا من طلبات التحقيق ثم
لما أعيت القضية للرافعة لم يحكم بها طلب
ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يورد ذلك
أمام محكمة القضاء .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١١٢ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٢ - إذا كانت المحكمة قد أصدرت قراراً
بضم قضية بناء على طلب المتهم ولم يتخذ هذا القرار
ولكن نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم
سحرت الحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يحكم
الطالب بضرورة تنفيذ قرار الحكم ، فلا يقبل منه بعد
ذلك أن يني على المحكمة عدم تنفيذه .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١١٢ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٣ - إن الطالب الذي تقدم بحكم الموضوع
بإجابه أو الرد عليه هو الطالب الجلام الذي يترجم جميع
المسئلة ويقتل على بيان ما يرى إليه . ولأنه إذا
كان الطالب قد قال : إن بالقضية قصداً كان يرد أن يتم
وهو حل مائة وألف تين بعد أو قريب كل به لمكان
الحادث وهل حرة بدر أقرب من بطة حرة السباع
فلن ما ذكره الدفاع بشأن المسئلة لا يند طلبا بالمضي
السابق ذكره اذ هو لا يعدو أن يكون نصيبا لتتبع
التيابة بما يراه فيه من قصص دون أن يحكم على طلب
استكناه ومن غير أن يبين الخلف الذي يرى إليه منه .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١٠٧ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٣٤ - إذا كان الظاهر من مراجعة عصر جلسة
المسئلة الاستثنائية أن المتهم لم يحكم أمام المنيح
التي سمحت للرافعة بأن الاضراء للسبب اليه وقتي
استند بحكم عليه في الاضراء ضرر ، بل كان تسك
ذلك أمام هيح أخرى غير التي حكمت في العصى ،
فانه ، وقد تعينت المنيح ، كان من الواجب عليه اذا
ما أراد الاستمرار في الحكم بدفاعه أن يشهد أمام
المنيح الجديد . واذا هو لم يفعل فلا يحكون له أن
يطلب منه المنيح بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١١٨ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٣٥ - ان استعانة تحقيق بعض أوجه الدفاع
لا تنفع من الاضراء ما دامت الآلة القائمة في العصى
كافية لتبوت .

(جدة ١٢٨/١٠ من رقم ١٣١ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٣٦ - من كان طلب الدفاع لا يصل مسابقة
بحسب المحكمة لتفضل فيه من واجب الآلة المرونة
عليها في العصى ؛ ويصح أن يكون ردحا على هذا
الطلب بأنها لم تر موجبا للأخذ به مستغداً من اذاعة
المتهم بناء على أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ٦٥٤ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٣٧ - إن القانون لا يستوجب حضور علم
مع المتهم في جلسة ؛ فليس من أن يتولى الدفاع عن نفسه
بنفسه أو أن يختار علميا بدافع منه ؛ ويكون عليه ؛
لا على المحكمة أن يقدر مدى اتصال دفاع العلم مع
صلته ولما كان العلم ليس متقيداً بطريقة حصة
في دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسب ما يراه عليه
خبره واجتهاده ؛ فلن ما ينهى الدفاع عن علم من
سود تصرف علميه في الدفاع عنهم وما يصرح من
تأجيل يقولون إنها ترتبت على ذلك لا يكون مقبولا
أمام محكمة القضاء .

(جدة ١٢٨/١٠ من رقم ١١٣ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٨ - لا حرج على المحكمة في أن تسكت في
سبيل تنفيذ دفاع المتهم لل اعتبارات منطقية وذلك
تأخض رواياته ما دام ما تسكت فيه من ذلك سابقاً وله
أصله في التفتحات التي أجريت في العصى .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١١٣ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٩ - ليست المحكمة ملزمة قانوناً بالرد
مراجعة على أدلة التي .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١٠٧ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٤٠ - ما دام الدفاع الذي تقدم به المتهم
متعلقاً بموضوع العصى وتضيق الآلة لها فلا يكون
الحكمة ملزمة بأن ترد عليه ردحا صريحاً علمياً ، بل يكفي
أن يكون ردحا عليه مستغداً من الحكم بالأداة احتجلاً
على أدلة الثبوت التي أوردتها فيه .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١٠٧ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٤١ - من كان دفاع المتهم مقصوراً على
مناقشة أدلة الثبوت في العصى فلا يكفي أن يكون الرد
عليه مستغداً من اذاعة استناداً إلى الآلة التي أوردتها
الحكم .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١٣١ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٤٢ - ما دام الدفاع متعلقاً بأدلة الثبوت في
العصى فيمكن أن يكون الرد عليه مستغداً من اذاعة
المتهم استناداً إلى الآلة التي أوردتها الحكم وليس
الحكمة ملزمة بالرد عليه مراجعة .

(جدة ١٢٨/١٢ من رقم ١١١ سنة ١٣٠٠ ق)

أه لم يوف ذلك الدفاع حتى حل مسئلة أن المحكمة تستضي برأيه .

(جلبه ١٢١/٥/٢١ من رقم ٢٢٣ سنة ٢١ ق)

٣٤٩ - الدفاع يتولى بأقال باب للرافة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا ترق المحكمة بأجابه أو يرد عليه .

(جلبه ١٢١/١٠/١٠ من رقم ٣٠٠ سنة ٢١ ق)

٣٥٠ - إذا كانت المحكمة في حدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها قد أصدرت من قضاء قسماً قراراً بتحديراً فإن هذا القرار لا ترقه حتى حقوق التصوم توجب حتماً العمل على تنقيده ، صوتاً لحله المخوف . وأذن في كل التثبت من عناصر الجلسات أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وبمست شهود الإثبات في حضور الطاعن ، ثم رأت المحكمة الإستغناء من قضاء قسماً عنه نظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم بالإستئنافي تأجيل الدعوى وتكليف النيابة بإعلان شهود الإثبات ، لحضر وأحضرهم الجلسة التالية وتخطف الآخرين ، كما تخطف الطاعن نفسه من الحضور ، فأكدت المحكمة بإيعاز شهادة من حضر ، وأعلنت في الدعوى تأييد الحكم للطاعن فيه لأن هذا منها جائز ولا خطأ فيه ، ذلك أن المحكمة كانت قد أنقضت هذا الأجراء من قضاء قسماً في سبيل تبين الحقيقة في الدعوى ، ثم رأت فيها بعد أن ظهرت الحقيقة لا يترقب حتماً على تنقيده قرارها .

(جلبه ١٢٢/١/٢٤ من رقم ١٣٢ سنة ٢١ ق)

٣٥١ - إذا كانت المحكمة قد استصحت إلى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المحنى عليه من مكان الاحتضار عليه ، وكل لا يبين من المخبر أن الطاعن أو المدافع عنه طلب بعد ذلك أن يبنى شيئاً لم تقس المحكمة له الجاهل ، فإنه لا تريب عليها إذا هي اعتبرت ذلك منه أنه استرق دفاعه .

(جلبه ١٢٢/١١/٢٤ من رقم ٩٩٠ سنة ٢٢ ق)

٣٥٢ - المدعى يطالبان التفتيش والتفتيش هو في واقع دفع موضوعي وورد على إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى ومن اللزوم الأخذ به كدليل على التهم بما لا عمل منه لأنه تفتيش في المحكمة استقلالاً بصحة التفتيش والتفتيش أو يطالبها ، بل أن كل ما عمل المحكمة في حله الملاءة أو تحصل فيها إذا أصبح للأخذ بالدليل للتدعيم منها أو أنه لا يصح ذلك لحضرها على خلاف ما يقتضي به القانون ، وعلى التهم أو المدافع

٣٤٣ - لا ييبب الحكم كونه لم يقب دفاع التهم في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها يرد والتفتيش في كل جريمة منه ما دام الرد عليه مستقلاً من الحكم بالإدانة لا أورد من أدلة القبول .

(جلبه ١٢٢/١١/١٠ من رقم ٢٢٣ سنة ٢١ ق)

٣٤٤ - دفع التهم بأن القرار الذي حيط فيه بالتدليس له ، هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضيه الحكم رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستقلاً من الحكم بالإدانة .

(جلبه ١٢١/١/٢٢ من رقم ١٣٨ سنة ٢١ ق)

٣٤٥ - يمكن للإدانة الحكم أن يثبت المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من التهم . وتبين الأدلة التي قامت فيها جلساتها فتدفع ذلك وتقول به ، وليس على المحكمة أن تتبع الدفاع في كل شبهة أو تستأجر وترد عليه ، ولا أن ترد رداً عاماً على الدفاع الموضوعي ، بل يمكن أن يكون الرد عليه مستقلاً من الأدلة التي حورت عليها في إدانة التهم .

(جلبه ١٢١/٢/١٢ من رقم ١٣٦ سنة ٢١ ق)

٣٤٦ - إذا كان التهم الذي أداته المحكمة في إختلاس للمعز قد دافع من نفسه بأنه تتيب يوم البيع بسبب مرض مناجي ، أورد دخول المشتكى ولكنه لم يلق إليها تحقيقاً في هذا الشأن مكتفياً بما أورد من أنه كان مريضاً ودخل المشتكى فلا يصح منه التمس على الحكم لعدم رده على هذا الدفاع ، فإن المحكمة غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جريمة من جرائم الدفاع ، ويمكن للإدانة حكمها أن تورد الأدلة على وقوع الفعل من التهم .

(جلبه ١٢١/١٢/١٢ من رقم ١٠٤ سنة ٢١ ق)

٣٤٧ - من الحقائق العلمية المسلم بها أن أحداً لم يتعلم من حسن المواد الثورية إثبات أن لها فصائل تختلف وحسبها من الأخرى . فطلب الطاعن تحليل المواد الثورية التي وجدت بلباس المحنى عليه في جريمة حثك عرض لحرة ما إذا كانت من فصيلة مائة التهم طلب غير متج فإنها ما دحضت المحكمة وحولت على مدعى الدعوى من أدلة فلا تريب عليها في ذلك .

(جلبه ١٢١/٥/٥ من رقم ١٤٤ سنة ٢١ ق)

٣٤٨ - ما دام محضر الجلسة حالياً ما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حثرت على حرة في الدفاع أو أنها صنعت عليه من إستيفائه مرافقه فلا يثبت منه إنه إدعى

الترادف القانوني :

١ - لائن في القانون المصري يمنع المحكمة من ضم الفروع الفرعية أيا كان نوعها إلى الموضوع والفصل فيما يحكم وتحدد وما نص عليه في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات من أجله ضم الفروع الفرعية بعدم الاختصاص إلى الموضوع والفصل فيها يحكم واحد لا يصح الاستدلال به حل عدم جواز الفهم في باقي الفروع الفرعية لأن الفروع المصرية أراد بالنص الزود في هذه المادة دفع شجة عدم جواز الفهم في سلة الفهم بعدم الاختصاص كما يقتضي به القانون الفرنسي الذي منحه جواز الفهم في هذه الحالة قطعون فيها. وكذلك لا يصح الاستدلال في هذا الصدد بها نص عليه في المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات

إلى أوجب على المحكمة أن تحكم في الحال في المائل الفرعية التي تحدث في الجلسة بلان المائل المقصود في هذه المادة هي المسائل التي تحدث مرعا في الجلسة عند نظر الدعوى كالمراجعة في مبلغ شهادة شاهد أو طلب جعل الجلسة سرية أو ما يشبهها .
(جدة ١٢/٢/١٣٤٠ طين رقم ٢٠٢٢ سنة ١٤ ق) .

٢ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الفروع الفرعية قبل فصلها في الموضوع بل لها أن تهم هذه الفروع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا . ولا يصح أن يدعى منها إخلالا بمقتضى دفع فاه ليس فيه حرمان للفهم من إبداء دفاعه كاملا على الوجه الذي راء .
(جدة ١١/١١/١٣٤٠ طين رقم ١٨٣٠ سنة ١٠ ق)

دقيق وقمح

(ر : توين قواعد البرهان ٣٣ - ٨٥)

دغلة

(ر : ضرائب القواعد من ١٩ إلى ٢٥)

ۛۛۛ

ذبح ماشية خارج السلخانة

موجز القواعد :

— القنوة الواجبة التطبيق على واقعة ذبح عجل جلوس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ - ١ (ر -) أيضاً : أثبتت قاعدة ٩٦ وتختص قاعدة ١٠٧ وغش قاعدة ٩٤)

التواعد القانونية :

١- إنه لما كان الأمر العسكري رقم ٥٠١ الذي صدر في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٧ من أصله ، استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الإبرارة بإبواب كل من يتألف المادة الأولى من لائحته المذكورة فيما هو غاير بالدفع خارج السلخانات العامة والأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى عشرين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ كل من ذبح إبل البقر ، وإبلت الجاموس المولود في القطر المصري والتي لم تستكمل نمو السنة التواليع الخاصة وكذلك كل من ذبح أُنثى النسم المولود في القطر المصري والتي لم تستكمل الأربعين التواليع الأولى الخاصة بإناث البقريات المبيتة بالفترة السابقة ، وبغضاً عن ذلك تحيط ، وتصادر ، وتعرض البيع بواسطة متولي وزارة التكوين ، الميراثات المذبوحة والعموم المرومات لبيع أو البنية ، وكذلك العموم القروية في الحال المشار إليها في المادتين ١٢ ، وذلك هذا العموم أو مستحضرات العموم المنصوص عليها في المادة الثانية (قرة ثانية) ، ثم لما كان للرسم

بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للمعدل ٩ بعد دفع الأحكام العرفية بالرسم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بإصدار من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ٢٠ من أصله ، استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحته ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالإشارة إليها بإبواب كل من يتألف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو غاير بالدفع خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى عشرين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء من ذلك يمكن إصدار العموم موضوع المناقشة — لما كان ذلك كذلك فإن القنوة الواردة في لائحة السلخانات المشار إليها لا يمكن أن تقابل واقعة ذبح عجل جلوس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بل للقنوة الواجبة التطبيق عليها — بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات — إما القنوة الواردة بذلك الأمر العسكري ولها القنوة الواردة بالرسم بقانون سابق الذكر أينما أصلح التهم ، ولتلك يكون من الخطأ إظهار الواقعة — عالة صافياً عليها بالقنوة المقررة بلامعة السلخانات .

(جلة ١٩٠٧/٢ من رقم ١١٠ لسنة ١١)

«ر-ز»

رأفة

(ر : عقوبة القواعد من ٢٦ إلى ٤٩)

ربا فاحش

موجز القواعد .

- تحقق الركن الذي في جريمة الاحتيال على القراض بالربا بمجرد القراض مقابل الفائدة الربوية ولو لم يستول القرض فضلا على القاعة المذكورة - ١
- البيرة في تكوين ركن العادة هي عقود القرض وليست بالقضاء القواعد - ٢
- توفر ركن العادة بمسؤول قرضين رويين عتقين ولو لشخص واحد - ٣ و ٥
- اجبار تجديد الدين مع تلمس فوائد روية عملية مستقلة بحسب في ركن العادة - ٦ - ٩
- وجوب الاعتداد في توفر ركن الاحتيال بالقرض التي حصل الاتفاق عليها ولم يش بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتلزم به التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات - ١٠ - ١٢
- جواز محاكمة المحكوم عليه في جريمة قراض بالربا بتهمة استمراره على تلمس فوائد روية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول - ١٣
- انعقد التهم على قرض واحد بعد الحكم بطلانه لا يكفي لتحقيق الجريمة من جديد - ١٤
- لا تأثير لصيغة الحساب الذي تجرى المحاسبة للدينية بين الدائن والدين على جريمة القراض بالربا - ١٥
- عدم جواز رفع القرض جنحة الاحتيال على القراض بالطريق المباشر أو الادعاء بحقوق مدنية في الدعوى للرفوعة من النيابة - ١٦ و ١٧
- القراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة - ١٨
- متى تبدأ مدة سقوط في جريمة الاحتيال على القراض بالربا - ١٩
- اثبات الاحتيال على القراض طرق اثبات كافة ولو زلت قيمة القرض على ألف قرش - ٢٠
- وجوب انتظار الحكم توارخ وقائع القراض - ٢١ - ٢٣
- (ر : أيضا : اثبات قاعدة ٧٩ و ٥١٦ و اعلان قاعدة ٢ ودعوى جنائية قاعدة ٤٩ ودعوى بالبراءة قاعدة ٧ ودعوى مدنية قواعد ٢ و ٣ و ٥ و نفس قاعدة ٥١٣)

القواعد القانونية :

- ٢ - إن مجرد دفع القواعد عن الدين لا يعتبر قرصا آخر . ولذلك فلا يصح إعتباره في تكوين ركن العادة في جريمة القراض بالربا الفاحش .
(جلد ١١٢/٥/١١٢ طرد رقم ١٠٢٠ سنة ١٣)
- ٣ - يكفي لتوافر ركن العادة في جريمة الاحتيال على القراض بالربا الفاحش وجود قرضين رويين عتقين ، ولو لشخص واحد ، في وقتين مختلفين ، فلا يتعطل تمدد الجني طعيم . فلما فصلت المحكمة في

١ - الركن الخاص في جريمة الاحتيال على القراض يتواءم قاعدة على الحد الأدنى للمكانة التي يتحقق بمجرّد القراض مقابل تلك القاعدة الربوية ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستول القرض فضلا على القاعة المذكورة فلما أفضّل الحكم بأن حصول الاستيلاء فلا يخلو .

(جلد ١١٢/٥/٧٩ طرد رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق)

٩ - إذا كانت الرقعة تخضع في أن شخصاً اقترض أكثر مبلغ ثلاثين جنبياً لمدة ستة أشهر فبأنه قد ربحها ثلاثة جنبيات ولا حل موعد السداد وصبر المدين عن الدفع حرم المدين منها أكثر من الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنبياً لمدة ستة أشهر أخرى ولا حل الموعد ولم يدفع جده له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٧ جنبياً و ٥٠ ملياً لمدة ستة أشهر أخرى ولا حل الموعد ولم يدفع جده الدين بسند آخر قيمته ٥٠ جنبياً و ٥٧ ملياً لمدة ستة أشهر أخرى لأن وقائع التعدي هذه قد تقيت فيها الاتفاق على قيمة القوائد إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تمر بها الصفقات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وعرانته أن قيمة القوائد قد ارتفعت ولا معنى لذلك إلا أن المدين كان يفتش فرائده سر كره أي فرائد حل القوائد التي استحققت وتبلغ أو أبع على الأقل كان يحسب فرائده بسيطة أعلى من القوائد التي كان متفقاً عليها في أول الأمر . ومفاد هذا أن ذلك أن ضمراً جديداً قد دخل على الاتفاق الأصلي فلا يمكن والمالك هذه أن يقال أن الصفقات الأخيرة التي حوت بين المدين والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائده التخفيف بل إن هذا القدر من التخفيف كلف لاحتساب الاغلاقات الأخيرة فتعود الإراض جديدة بتسحق بمصروفها حسب عقد الإراض الأول ركن البعثة في جريمة الإراض بربا قاض ويكون ما وقع من هذا المدين مطالباً عليه بالمسألة ٢٩٤قرة ٤ من قانون العقوبات .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

١٠ - إذا لم تتوصل بحكمة الموضح إلى معرفة الجرم والشرع فحين وقعت فيما كل واقعة من وقائع الإراض بربا قاض لا كشفت فيما يتعلق بالرافقين اثنين اعترضهما أساساً لادعاءه بذكر آفة في كل منهما ولكنهما في إحدى الرافقين قد ثبت لها أنها وقعت في في أول مرة سنة ١٩٢٩ (مثلاً) وكان التحقيق لم يبدأ إلا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ فبان الرافقان بالتعاضل أحدهما إلى الأخرى فحصلان لشكوك ركن الاعتقاد من جهة إذا كان لم يثبت بينهما ثلاث سنين وتمكنان لإثبات الدعوى السومية على القرض من جهة أخرى لأن إحداهما لم يثبت عليها للديوم التعدي ثلاث سنين (جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ٢٠٢١ ط ٣)

١١ - جرى قضاء بحكمة القضاء في الجرائم

حكمها للمعاملات المتحدة التي تمت بين المدين وأحد المدين عليهم تعضلاً وأما بذكر كل معاملة وتاريخها ومقدار القائمة الربوية فيها ، ثم طلت على وجود الربا القاض في هذه المعاملات جميعاً ، ولستكتبت من كل ذلك أن ركن البعثة متوافراً كان ما خصصنا له من ذلك جميعاً ، وكان حكمها ميلاً لركن البعثة والواقعة الجنائية التي أسست عليها الإدانة .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

١٢ - يمكن لتوافر ركن الاعتقاد في جريمة الإراض بربا قاض حلاً للقاضي وحولاً لغيره دون استقلال أي شخصين اثنين أو شخص واحد وكما خلقه .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

١٣ - يمكن تقييم ركن الاعتقاد في جريمة الإراض بربا قاض حصول فرحين ودوين عقدين . فبأن كل المقيم قد اقترض شخصاً في سنة ١٩٣٦ مائة جنبية لمدة ثلاث سنوات وأخذ منها كسباً بمبلغ ٢٠ جنبياً أي فبأنه قد ربحها ٢٣ جنبياً سنوياً . ثم لا حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يتم بالمدين كسبه كسباً أخرى بمبلغ ٧٧ جنبياً مقابل فوائده المأداة للذكورة من سنة ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ اقترض شخصاً أكثر مبالغ أخرى بفوائده تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانوناً ، فإن ركن الاعتقاد يكون متوافراً في هذه .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

١٤ - إن القرض الواحد إذا تكرر احتساب فوائده ربوية على باقيه كان هذا التعدي عملية ربوية مستقلة واجباً احتسابها في تكوين ركن البعثة .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

١٥ - إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائده فبأنه لا أصل للمبلغ وكان كل تجديد تعسف من سابقه أصلاً وبأنه لا تكل تجديد يعتبر قرعاً ربوياً مستقلاً من الآخر ويصح أن يكون من تبعه وكن البعثة للعالم في الفترة الثالثة من السنة ٢٩٤ ط قانون العقوبات وقيم .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

١٦ - إن جريمة الاعتقاد على الإراض بربا قاض تتم بإراض المدين فرحين ودوين عقدين لم تنص فيها ثلاث سنين . وكل تجديد الدين مع تضافر فوائده ربوية يعتبر عملية ربوية مستقلة تحتسب في ركن البعثة .

(جدة ١٣٧٢/١١ ط ١٧٧٢/١١ ط ١٤٦١ ط ٤)

لكن ذلك تكراراً لما حكاه على ذاتها قائم ، الأمر
الذي نص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراء انحصاراً
على عدم جوازها .

(جلد ١٨٨/١٩٨٨ من رقم ١١٨ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٥ - إننا لو ثبت أن الأرض مملوكة بغير مبالغ
الدين ولم ينع على الدين الموهبة بل جرى على
اقتضاء قواعد دوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى
المباح قانوناً تحت سائر الأجر ثم طرح أمر هذا
القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة للحساب
على أساس تقدير ما تنه الأرض من ربح واستزال
ذلك القدر من القروض الدوية التي كان يتقاضاها
المدين ونسب مازاد على ذلك من أصل الدين خصفية
الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأخر
له على جريمة الإضرار بلزاً بالقاض التي ارتكبتها
المدين بالاتفاق عليها وبقاض القروض الدوية فلا .
(جلد ١٨٨/١٩٨٨ من رقم ١٢٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٦ - إن الأمر السابق على في جريمة احتياد
الإضرار بلزاً بالقاض على الدقة تولى إياها احتياد
ذاته وهو وصف يقوم ببلد القضاء المقرض ولا ضرر
فيه بالمقرضين . فليس لمؤلفي من المطالبين بتعويض
ما يل كل ما لم هو أن يرضوا دعوى مدنية لاسترداد
ما دفعوه ذاتاً على القاض القانونية باعتباره مدعوماً
بغير حق وهذه دعوى ليست تلت من جهة حتى
يسوع ولها بالبنية إلى المحكمة الجنائية .

(جلد ١٨٨/١٩٨٨ من رقم ١٢٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٧ - إن قضاء محكمة القضاء قد استمر في
تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقرض في جنبة
الاحتياذ على الإضرار بلزاً بالقاض أن يرفع دعواه
مباشرة أمام الحاكم الجنائية أو أن يرفع دعوى مدنية
في الدعوى المرفوعة من قبله ، سواء كان فرجه واحداً
أو أكثر ، لأن القانون لا يوجب على الإضرار لذاته
وإنما يوجب على الاحتياذ على الإضرار ، وهو وصف
مستوى قائم تحت الموصوف يستحيل مثلاً أن يجر
أحد سجن ، أما الضرر الذي يصيب المقرض فلا ينفك
إلا عن عليه الإضرار المدنية ، وهو ينصرف في قيمة
ما يدفعه كل منهم ذاتاً على القاض القانونية لا أكثر
ولا أقل ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا
الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهو يملكها
دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويمكن فيها ولو لم
يكن هناك إلا فرض واحد ، أي ولو لم يكن هناك أية

ذات الباعث على وجوب الاعتداد في تراخي الأديان
بجميع القواعد التي لم ينع بين كل واحدة منها والتي
عليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ به التحقق في
الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات . وذلك سواء
أ كانت تلك القواعد خاصة ببعض على واحد أو أكثر
(جلد ١٨٨/١٩٨٨ من رقم ١٢١ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٨ - يكفي قانوناً في جريمة الاحتياذ على
الإضرار بلزاً بأن تكون القروض الدوية التي حصل
الاتفاق عليها لم ينع بين كل واحد منها والتي عليه
وكذلك بين آخر فرض وتخرج به التحقيق في
الدعوى مدة ثلاث سنوات .

(جلد ١٨٨/١٩٨٨ من رقم ١٢٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٩ - إننا صدق على شخص حكم في جريمة
إضرار بلزاً بالقاض لهذا الحكم لا ينع من عقوبة
هذا الشخص قسه مرة أخرى بجهة استمراره على
قاض قروض دوية من نفس القرض به صدور الحكم
الأول . ولا ينع على هذا بأن واقعة الإضرار واحدة
وبأنه قد عوقب من أجلها مرة لا يصح أن يعاقب
عليها مرة أخرى . ذلك بأنه ما قامت وقائع القروض
الدوية متجددة فلا مانع قانوناً من تكرار العقاب على
ما استند منها به المدعى لأول .

(جلد ١٨٨/١٩٨٨ من رقم ١٢٣ سنة ١٣٢٢ ق)

١٠٠ - إن جريمة الاحتياذ على الإضرار بلزاً
تزيد على الحد الأقصى المسكن الإغاث عليها قانوناً
المعاقب عليها بالمادة ٣/٢٢٩ من قانون العقوبات
تطلب مفارقة الجاني قرضين أو أكثر من قبل المالك
عليه تلك المادة ، وتنع للمادة ٤٥٤ من قانون
الإجراءات الجنائية في أنه تنص الدعوى الجنائية
بالقبض للتم المرفوعة عليه والقائم للسنة قبل إليه
صدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة . . وإذا
لم تكن التاتج بالحكم أن القاض لم يند سوى فرض
واحد بعد أن حكم عليه بالإدانة لا احتياذ على الإضرار
تقدر بغيره أن توجد على الحد الأقصى ، فإن الحكم المطعون
فيه يكون عتاً قبل قض به من إدانة القاض ، فليها
على أنه وإن لم يتجاوز به الحد الأقصى إلا عن فرض واحد
إلا أن هذا من يدل على أن هذه الإضرار بالمرافق
الزيرة لا تزال متأصلة فيه ، ذلك بأن الحكم السابق
صدوره على القاض قد حاقه على الواقع الساتية عليه
باعتبارها عنصراً من عناصر الاحتياذ الذي حاق به ،
ومن ثم فلا يصح افتناها عنصراً لا احتياذ جديد وإلا

للحاق عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجرى عليها ما جرى على نظائرها من السائل الجنائية من طرق الإنبات ويجوز إذن إثباتها وإثبات الاعتداليا بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زالت قيمة القرض على ألف قرش .

(جـ ١٦٠/١٣٧/٢٢ طين ردم ٦٨ سنة ١٣٦٤)

٣٩ - الحكم الذى يعاقب على جريمة الاعتدال على إقراض تقود بخاصة تزيد على الحد الأقصى قانونا يجب أن يتضمنه، فبا يتضمن من بيان الواقع المكونة للجريمة للعقاب عليها - توريج وقائم الاراض ، لتحقيق مما إذا كانت تلك الواقع لما أثر قانون باق وأنه لا يزال يصح الاعتدال عليها في تكوين وحسن الاعتدال على الاراض بالقائمة المظرورة . فلذا قصر الحكم في هذا البيان كان متبعا متبعا .

(جـ ١١٩/١٢٢/١٢ طين ردم ٦٨ سنة ١٣٦٤)

٣٢ - إذا كان ما ذكره الحكم في بيان واقعة العوى وحس الاعتدال على الإقراض بوقا تزد على الحد الأقصى على صد الفرد على دفع التهم بسقوط العوى العمومية على أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين بدء التحقيق منه فيجد أنه اعتبر تاريخ بدء التحقيق في قيمة يرميا متبعا ، وكان هذا اليوم - على ما هو مستفاد من الحكم ذاته - هو الذى يورث فيه التحقيق في جريمة أخرى بناء على بلاغ مقدم منها من التهم ، وكان ما ذكره المحكمة في حكمها أن التهود أجبرا على أن التهم منه منهم قروعا ربوية منها ما هو لاسق لقروض التي أصبحت بها في إيداعه دون أن تورد أسماء هؤلاء التهود ولا مضمون شهادتهم ولا توريج قروضهم ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان .

(جـ ١١٩/١٢٢/١٢ طين ردم ٦٨ سنة ١٣٦٤)

٣٣ - إنه لما كان الإقراض بالربا فاحش من جرائم الباعة وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها دكن الاعتدال إلا بوقائع لم يثبت بين كل واحدة منها والتي عليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء في إجراءات التحقيق أو العوى مدة الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة العوى في مواد المنع فإنه يجب أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة صريحا في تواريخ الحكم الباعة على هذا الوجه . فلذا اكتفى الحكم بذكر التواريخ التي بدأت فيها لقروض وكانت هذه التواريخ رجع إلى أكثر من ثلاث سنين قبل ما دون فيه من التواريخ الخاصة بإجراءات التحقيق والعوى

جريمة ، ولا يجوز رقبا ألام الحاك الجنائية لعدم اختصاص تلك الحاك بنظرها لأن المبلغ المداوب به لم يكن ثلثا مباشرة من جريمة .

(جـ ١٦٠/١٣٧/٢٢ طين ردم ٦٨ سنة ١٣٦٤)

١٨ - إن الإقراض بالربا فاحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الاعتدال المتميزة فيه من قرض الجاني قرضين ويورج عطفين لم يثبتها ثلاث سنين ، ويسقط الحق في إقامة العوى العمومية في هذه الجريمة بين ثلاث سنين على القرض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع العوى . وتحديد الدين - سواء حصل صراحة بغير سند جديد منه أم حثا بعد أجل الدين - مع قتل قرض فراه ربوية من التعديد يعتبر عليه ربوية قائمة بلاتها بحسب في تكوين دكن الباعة .

(جـ ١١٩/١٢٢/١٢ طين ردم ٦٨ سنة ١٣٦٤)

١٩ - إن العبرة في جريمة الاعتدال على الإقراض بالربا هي بقصد الاراض وليست باقتضاء قروا الربوية ، وذلك هو صرح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم المقابلة والمطابقة للمادة ٣٣٩ من القانون الحالي التي تعاقب على هذه الجريمة . يقول الحكم أن السلية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتتكرر كلما استول للقروض على القروا ، وإن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ السداد بل من تاريخ آخر مرة يستول فيها للقروض على القروا - هذا القول خاطئ . ولكن هذا الحكم لا يقتضى نقض الحكم إذا كان قد بين من وقائع العوى أن التهم اتفق على سداد حصة قرض ربوية لم يثبت بين بدء التحقيق وآخر اتفق منها ، ولا بين كل اتفق وآخر ، أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة العوى ، فانه هذا يكون قد أقيمت قروا دكن الاعتدال كارهه القانون ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في دفع العوى منها . أما تاريخ دفع القروا الربوية فلا تأخر له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد اكتسبت بأنه كان في ظروف وملابسات تجعل من هذا السداد السابق قد حصل الاتفاق على تجديده مرة أخرى ، حيثئذ ويستلزم ، يصح الاعتدال بهذا التاريخ باعتباره تاريخ حدة قرض لا تاريخ قروا .

(جـ ١١٩/١٢٢/١٢ طين ردم ٦٨ سنة ١٣٦٤)

٢٠ - عند الإقراض بالربا فاحش يعتبر في حقه واقعة واحدة هي التي يتكون منها الفصل الجنائي

ثم بالقول بأن الذين صارت بعد هذه التواريخ تجدد بنواده باعثة ولم يمن بذكر التاريخ الذي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بها تاركاً هذه التجديدات مهمة تجهيلاً لا يمكن منه التوقف على المسألة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول

آخر تجديد بالنسبة لتاريخ إجراءات التحقيق التي تمت في المعرى، فإن هذا الحكم يكون متعباً لأنه قصوره في البيانات التي تمكن بها عكس التفتيش من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح.
(جريدة ١٣٩٧/١٢/١٨ لمن ردمه سنة ١٠٠٠)

رد الاعتبار

(ر : املاعة اعتبار)

رد القضاة

(ر : قضى القواعد من ٢٢ الى ٢٥)

رشوة

موجع القواعد :

- تحقق الركن المادي في جريمة الرشوة بأخذ المروض أو قبول الوعد - ١
- وعد شخص بإعطاء موظف كل ما يملك نظير قيامه بعمل لا يجيد أن هناك شروعاً منه جدياً في إعطاء رشوة - ٢
- عدم تمام جريمة الرشوة إلا بإعجاب وقبول - حقيقين - ٣
- عدم تحقق جناية الرشوة بالنسبة للرائي إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه - ٤
- تحقق جناية الرشوة بالنسبة للموظف بقبوله عرض الرائي سواء أكلن جلياً في عرشه أو غير جلياً من كان العرض جدياً في تظاهره - ٥ - ٧
- اختيار للأمرين والمتضمنين والحشود والمكئين وكل انسان مكلف بخدمة عمومية كالموظفين في جريمة الرشوة - ٨ - ٩
- عدم اشتراط اختصاص الموظف بالرشوة وحده بل يجمع السبل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الترش من الرشوة - ١٠ - ١٢
- أعمال الموظف يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة السوسية التي يكلف به رؤسائه تكليفاً صريحاً - ١٤ - ١٦
- انطباق أحكام الرشوة على كل شخص مكلف بالسل الملم بمن يملك هذا التكليف - ١٧
- عدم تحقق الرشوة متى كان الموظف غير غرض بإداء السبل الذي قدم الجبل من أجله ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراؤه - ١٨
- توفر الجرمية بالنسبة إلى الترشك الموظف مع الرشي ولو لم يكن غرضاً بالسل بكان الواقعة - ١٩

موجز القواعد (ب)

- تحقق جريمة الرشوة أو الحصول فيها متى كان القرض منها أداء للوظف عملاً من أعمال وظيفته أو الانتفاع عن عمل من هذه الأعمال - ٢٠ و ٢١
- تحقق جريمة الرشوة متى كان المبالغ إليها عملاً من أعمال للوظف ولو لم يكن فيه ما يتناقض مع القصة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع - ٢٢
- تحقق جريمة الرشوة متى قبل الرشي للرشوة للانتفاع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق - ٢٣ و ٢٤
- تحقق جريمة الرشوة ولو كان حصل القصد منها يكون جريمة - ٢٥
- القرامة القصوى عليها في المادة ١٠٨ ع هي غرامة نسبية - ٢٦
- اعفاء الرأى من العقاب لاضرائه لا يرتب له حق المطالبة بتبويض أو استرداد مبلغ الرشوة الذى قدّمه - ٢٧
- عدم استظهار الحكم لخصاص التهم بالنسب لأداء أو امتنع عن أدائه مقابل الرشوة - قصور - ٢٨ و ٢٩
- (راجع أيضاً : المادة ٦١ ويبلغ كذب قاعدة ٦ وتلبس قاعدة ٢٣ وحكم قاعدة ٢٥٦ وصف التهمة قاعدة ١١٢ و ١١٣)

القواعد القانونية :

رشوة

١ - إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يرمي أن الرشا إلى في جريمة التزوير في الرشوة لا يقتضي إلا تقديم التهمة للرشوة فضلاً عن عدم ثبوته فإنه بالرغم من المادة ٨٩ ع ودلالتها أن الإدانة كما يكون بأخذ المردود يكون قبول الرصد بين أن فرض الفادح من المادة ٩٦ إنما يكون هو شمول صارتها لكل ما تم به جريمة الإدانة من وهذا أصله.

(جلد ١/٢١٠ ص ١٢٢٤ من رقم ٢٢٢ ع ٤ ق)

٢ - إذا وجد شخص يوظف بأعماله كل ما يملك في نظره فإنه يملك له أن هذا القول لا يفيد أن هناك شروفاً من جديد في إعطاء رشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئاً مبنياً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالقرض منه بالأخذ.

(جلد ١/٢١٠ ص ١٢٢٢ من رقم ١٢٨ ع ٢ ق)

٣ - إن جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الرأى وقبول من جانب الرشى إيجاباً وقبولاً حقيقين فإنه كان الشخص الذى قصته له الرشوة قد تقاطع بقبوله ليعمل على أول الأمر التزوير على الرشى متلباً بجريته لأن القبول الصحيح الذى تم بالجريمة يكون ضمناً في هذه الحالة ولا يكون في المادة أكثر من إيجاب من الرشى لم يضاف قبولاً من الموظف ليو شروح في رشوة متعلق في المادة ٩٦ ع

(جلد ١/٢١٤ ص ١٢٢٢ من رقم ١٢٩ ع ٣ ق)

٤ - أن كل موظف يتقبل من آخر وعداً بشئ ما

أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو الانتفاع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، يعد مرتكباً متعمداً للعقاب على جريمة الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الرأى الذى تعامل معه جدياً فيعرضه عليه أو غير جدي متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ولكن الموظف قد قبله له أنه جسد متروا البعث يستحق وظيفته لخدمة الرأى . ذلك لأن المادة التى من أجلها شرع العقاب على الرشوة تحقق بالتلبه للوظف بهذا القبول منه ، إذ أنه في المالتين - حل سواء - يكون قد أثير بالفعل بوظيفته وتصوره من مصلحة العامة قد حدثت فعلاً بالضرر الناشئ عن التلبه بالوظيفة التى اكتسب عليها الموظف ليرضى أعمالها بناء على وصى ذمته وضميره ليس إلا . أما الرأى كان جدياً الرشوة لا تحقق بالتلبه له إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جدي فيه ، إذ في هذه الحالة - كما في حالة الرضى الصريح - لا يكون هناك إيجاب لعل من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها يده هو وحده ولا شأن للرأى فيه عما يكون متضمناً منه أى جدياً . وفى حالتين المالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنة شروح قط .

(جلد ١/١١٢ ص ١٢٢٢ من رقم ٢٢٤ ع ١٣ ق)

٥ - لا يجرم لأجل أن يبد الموظف مرتكباً أن يكون الرأى جدياً في عرضه بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وقبلة الموظف على هذا الاعتبار مترواً البعث بأعمال وظيفته بناء عليه . ذلك بأن المادة

من يتل من مضاع الممارات ملنا من اللال مقابل امتناعه عن إظهار شخصية من يضم إلى الكشف الطبي مشكلا شخصية واحد قرر القرفة طالب الاعلاء ، بحق عقابه بمقتضى المادتين ٣ و ١٠-٤١ من قانون العقوبات .
(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ٣٨ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٠ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون للرشوة الرشوه واحد القفس بالقيام بجميع السبل للتلقي بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسع له بتفدية القرض من الرشوة . فلما كان التاييد بالحكم أن ملما بمعامل الصحة ، له يحكم وظيفته حلا بحتيل الألبان التي تحبط الاشتباه في قضيا ، قسما له للمتهم ملما من القنود لئلا ، نتيجة تحليل عينة من اللبن على وجه علم ، كان عمل المتهم شروعا في دعوة .

(جدة ١٣٧٧/١٢/١ طن رقم ٦١ سنة ١٣٧٤ ق)

٩١ - يكفي في القانون لاداة الرشوة في جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من السبل المطلوب . فلما كان العامل يترد بالارتباط باختصاصات وظيفته باختصاصات دبر المسافات لها يصل بحتون القبال بما يجيد اتصال وظيفته بهذه القنود فلا يسع منه أن ينفي على الحكم الذي أذاه في جريمة الرشوة مقابل تميمه عملا بالملحة التي يحتفل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا السبل ولا اختصاص له فيه .

(جدة ١٣٧٧/١١/١ طن رقم ٩٦١ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٢ - إن القانون لا يطلب لاجبار السبل للتلقي بالرشوة داخل في اختصاص وظيفة الرشي أن يكون هو وحده القفس بالقيام به . بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص به . وإن فلما كان الحكم قد ألبان العامل بالرشوة لأنه يصفه موقفا عوميا (كرونا بلا من دبل الخطب القضاة) قد أخذ ملما من القنود من منهم في واقعة يشار بحتيا وتعمير عضرما على سبل الرشوة لئلا يعلل عمل من أعمال وظيفته بتحقيق الأمر الحسن بطلان ديه وتقليصه السيرة الخيرة وتوجيه إجراءات الخطب في المعوى إلى غاية مرسومة . هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .
(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ١٠٣٣ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٣ - يكفي في القانون لاداة الرشوة بالرشوة أن يكون له نصيب من السبل المطلوب وأن يكون قد أتممه الرشي في هذا التصيب .

(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ٦٦١ سنة ١٣٧٤ ق)

إن شرح القالب من أجلنا تحقق بالتب إلى الرشوة بهذا القول ، لأنه يكون قد أتم فلا وظيفته وتكون ملحة الحاجة قد حدثت فلا بالضرورة القالب من العيب بالوظيفة .

(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ١٤١ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٤ - إن تقديم مبلغ للرشوة لسبل من أعمال وظيفته هو دعوة ولا يؤثر في ذلك أن يكون قد أتم عمله طلب الرشوة أو أن يكون قد تم الاتفاق على ذلك من تاريخ سابق أو أن يكون الرشي غير جلد في عرضه ما دام الرشي كان جلد في قبوه .

(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ٣٨ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٥ - لا يؤثر في قيام أدلة جريمة الرشوة أن تقع نتيجة عيب . لعيب المبرمة ولم يكن الرشي جلد في مراحه على الرشي من كان عرضه الرشوة جلد في ظاهره . ولكن الرشوة قد قبله على أنه جلد متريا العيب بخصائص وظيفته لملحة الرشي أو ملحة شيء .

(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ٣٨ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٦ - إن المادة ٩٠ ع نصت صراحة على أن للأموال والمستعنين أي كانت وظيفتهم والمخبرين وكل إنسان مكلف بمهمة صومية يتعمرون بالنسبة لجريمة الرشوة كالوظفين . فن شرح في إرشاد طاه مستخدم في ملما تابع مجلس القبرية كيلا يبلغ من الأغنية الردية التي يقتضاها له من عقابه بمقتضى المادة ٩١ من قانون العقوبات وإلا لم يكن هذا العامل عضوا في اللجنة المختصة لتسأل الأغنية لأنه يحكم وظيفته أول من يستبين حال تلك السواد من الجورة أو الزدادة وعليه أن يبه اللجنة إلى تحقيق الأمر كما اقتضت الحال .

(جدة ١٣٧٧/٢/١ طن رقم ١٤٢ سنة ١٣٧٤ ق)

٩٧ - إن القنود لم يقصر القالب على الرشوة على الموظفين السوميين ، بل هو في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد سوسى بينهم وبين للأموال والمستعنين والمخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بمهمة صومية . ولما كان محتاج الممارات في المدن يتعمرون ، بمقتضى التميمات الموضوعة لهم ، يبيض أعمال القرفة ، ومنها القنود أمام مجلس القرفة بأن الأشخاص ، سواء أكانوا من أقدار القرفة أم من أقرهم الذين يطلون للكشف عليهم لبيب من أسباب الاعلاء من القرفة ، هم بينهم المطلوب حضورهم ، فإن

دعوة في تنظيم القرن في البلاد وتوفير القفاز السكان ، قد أوجب على كل من يتك عسلا من القسح التامح من موسم سنة ١٩٤٢ ، أن يسأل إلى الحكومة جوراً من هذا الحصول يردده القون التي تبينها وزارة المالية ووفقاً للاطلاع التي تقررها في هذا الشأن . ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ تنظيلاً لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القسح المجهز لحساب الحكومة الال شون بذلك التسليف على أن يقدم إلى أمين القوة التي تبين عليه المبادرة إلى وزه وتجديد درجة نظامه ولا يجوز له قبول قسم قبل درجة نظامه من ٢٧ قيراطاً . لا كان ذلك ، فإن أمين القوة والحالة هذه يكون مكلفاً بمجموعة حرمية بالنيابة للقوة في القادة ١٠٤ ع ، ومن يجازل لربما يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع ،

(جدة ١٩٤٢/٧/٣٣ من رقم ٣١٠ سنة ١٤٢٢)

١٨ - إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات لا كان نصها أنه "بعد مرتكباً لموقف عمري قبل وصلا من آخر بغير ما أو أخذ حدية أو صلي لآداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لانتفاع من عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، فقد أظنت أن جريمة الرشوة لا تستحق إلا إذا كان العمل الذي راد من للوظيفة أمانة أو الانتفاع منه داخلياً في أصل وظيفته . وإن كان كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال ، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً في وظيفته لم بسبب أنه هو ، يقتضي نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به في المهمة التي يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه أو الانتفاع منه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراؤه . وإن كان رشوة ولا شروعا في رشوة في تقديم قود إلى أشخاص أو مباحث مدنية الجورة ككيلا يخطب في القاعة صابجا مسروقا من الجيش البريطاني لا هذا العمل ليس بما يقتضي له يقتضي وظيفته أن يباشره .

(جدة ١٩٤٢/٧/٣٤ من رقم ٢٤ سنة ١٤٠٢)

١٩ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهمين انهما باجترهما مذبذوق تحصيل خيرية السيارات أوهما الحيلول متعزلات موجودة بمنزل الجنى عليه وفاة قضية القدرية المقررة على سارة قتل لآبته وأنها بعد ذلك مرعاطيه أن يقع لما رشوة في نظير اسقاط المطالبة بهذا المبلغ فأخضع معها على دفع مبلغ ٧٥٠ جنيه

١٤ - إن أعمال وظيفته الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه في رؤسائه تكليفاً صحيحاً ، فبالإضافة إلى الوظيفة المنصحة في وظيفته وأوامر المدير والأمور ومن واجب القيام بها بهنأه إلى من عمل في حدود اختصاصها ، إذا تعبد بناء على أمر المدير القيام بأعمال القرن في للرخص فإن هذه الأعمال تدخل في أعمال وظيفته . فإذا هو قبل من تاجر مبلغاً من القنود مقابل تسليمة الحصول على ترخيص بصرف غلال من شوة بذلك التسليف الرأسي ، بقوله هذا المبلغ ، وهو صاحب شأن في الترخيص ، يكون مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته ويد رشوة .

(جدة ١٩٤٢/٧/٣٥ من رقم ٣٣٣ سنة ١٣٣٢)

١٥ - ليس في القانون ما يمنع أن يكون تعيين أعمال الوظيفة يقتضي قرائن أو لوائح ، وإن كان مانع من أن تحدد هذه الأعمال يقتضي أوامر مكتوبة أو شفوية ، وكل ذلك فإذا استلكت المحكمة في تحديد أعمال الموظف اللهم بالرشوة إلى أوامره وأقواله القنود وكتاب القرارات التي يسأل فيها فلا تربط عليها في ذلك .

(جدة ١٩٤٢/٧/٣٦ من رقم ٣٣٧ سنة ١٣٣٦)

١٦ - إن القانون لا يمنع أن يكون تعيين أعمال الوظيفة يقتضي ثبوت أو لائحة ، وليس في القانون ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

(جدة ١٩٤٢/٧/٣٧ من رقم ١٠٧٥ سنة ١٣٤٢)

١٧ - إن الفاعل لم يقتصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والأمورين والمستعدين أياً كانت وظيفتهم بل في حق في القادة ١٠٤ من قانون العقوبات على كل إنسان مكلف بخدمة صومية بغير كالتوضيح في باب الرشوة . فيمكن إذن الضباب أن يكونوا القائل قدم إلى شخص يقوم بعمل من الأعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو الأمورين أو المستعدين العموميين . وكل ما يشترط الضباب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام من ذلك هذا التكليف . فحسب كل شوة بذلك التسليف وإن كان لا يبرهن من الموظفين أو المستعدين العموميين إلا أنه لا كان الأمر العسكري رقم ٢٤٣ الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ يقتضي السلفة لفترة المساكم العسكري العام والمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢

يكن هناك أي موجب للحضر الذي دفع المال لعدم تحرره .

(جلد ١٠٠/١٠٠٠ ملن رقم ١٢٨ سنة ١٢٩٤ ق)

٢٤ - إن جريمة الرشوة تتحقق قبل الرضى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غصب حق . وإذن فلنا كل القرض الذي من أجله قدم المال إلى الموظف (مقش واداة الجرم) هو عدم تحرير محضر ان قومه وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف برصف كونه مقشاً واداة الجرم ومن علم التفتيش على علات الباعة الرقابة تنفيذ القوانين الخاصة بالقصور الجبري وتحرير المحضر لها فيها بصفته من رجال الشرطة القضائية في هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققه ولو لم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذي دفع المال للامتناع عن تحرره .

(جلد ١٠٨/١٠٧ ملن رقم ١٢٦ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٥ - إن القانون يقاب كل الرشوة ولو كان الفعل المقصود منها يكون جريمة مخالطة الرشوة قدمت إلى الموظف كي يتارها في أثناء تأدية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

(جلد ١٠٨/١٠٧ ملن رقم ٤٠٢ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٦ - إن القانون قد نص في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن « من رشا موظفاً والموظف الذي يرتضى ومن يتوسط بين الرشا والمرتضى يتأهون بالسجن ويحكم على كل منهم بترامة تساوي قيمة ما أعطى أو وده » . وإذن فالترامة الواجب الحكم بها على متنتي مريح القس هي فرامة ندية تحسب حسب مقدار ما استول عليه كل من المرتضين .

(جلد ١٠٨/١٢٧ ملن رقم ٤٢٤ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٧ - إن جريمة الرشوة قد أضافها القانون لكونها صودة من صور إجرام الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه . ولما كان الرشا هو أحد الحراف هذه الجريمة بام لها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فلا يمس أن يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساء هو في ارتكابها . ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الرشا وللتروسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . وإذن فالحكم للرشا الذي أعطاه القانون من العقاب بتعويض مدني وبسلب الرشوة الذي قدمه يكون مجانياً لفساد متبنا قضاة .

(جلد ١٠٨/١٢٧ ملن رقم ٤٢٤ سنة ١٢٩٦ ق)

جنباً وأن هذا الدفع قد تم فعلا وأن القبول ليس لهاها بعد دفع المبلغ ووصوله إلى يد واحد منها بناء على القصد الذي كان قد اتفق عليه الخي عليه مع قبوله . من كان ذلك وكان ما أتجه الحكم لا يبين منه أن المتهم قد قبل الرشوة من الخي عليه على أساس أنه هو صاحب المقولات المصورة دون إبه الفد في العزيرة أو أنها ادعى كذباً بأن الآخر هو صاحبها مع طلبها بدم حقه ذلك . بل كان الثابت أن الاتفاق تم بين الخي عليه والمتهين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بسلب العزيرة ، فإن معاقبة المتهم على الرشوة تكون صحيحة . ولا يتضح في صحتها ما يبره أحدهما من عدم اختصاصه بسلطان القوامة ما دلم الحكم قد ماله على أساس ما ثبت من اشتراك مع الآخر بطريق الاتفاق .

(جلد ١٠٨/١٢٧ ملن رقم ١٢٨ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٥ - يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون القرض منها أداء للموظف علان أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من عمله الأعمال ، فلنا كل الرامح من الحكم أن دفع القرض من التهم إنما كان ليمكّن المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمحض القبول ، بما لا دخل فيه لوظيفة العسكرية الذي قدمت إليه ، فإن إجابة التهم في جريمة الشروع في الرشوة تكون خطأ إذا لا جريمة في ذلك .

(جلد ١٠٨/١٢٧ ملن رقم ١٢٨ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٦ - يجب في جريمة الرشوة أن يكون الفعل الذي قدم المبلغ إلى الموظف لإدائه أو الامتناع عنه مخالفاً في أعمال وظيفته هو ، فإن لم يكن في اختصاصه وكان القرض هو مجرد سبه لشيء موظف آخر لا شأن له بالجمل فلا تليام هذه الجريمة .

(جلد ١٠٨/١٢٧ ملن رقم ٣٣٨ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٧ - يكفي في جريمة الرشوة أن يكون المبالغ اليها علان من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتناق مع الصحة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع . فبح التسليم بأن صيت الجن القصة التحليل وإن قدمت بشأنها الرشوة ليس لها غش ذلك لا تأثير له في قيام الجريمة .

(جلد ١٠٨/١٢٧ ملن رقم ٣٦٦ سنة ١٢٩٦ ق)

٢٨ - ما دام القرض الذي من أجله قبل الموظف (كونه تابل) للمال هو عدم تحرير محضر ان قدم إليه المال ، وبما لم تحرر مثل هذا المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف ، فله يكون مرتقياً ولو لم

٢٩ - إن اختصاص الموظف بالعمل الذي أداه أو استع من أدائه مقابل رشوة مودون من أركان الجريمة . فيجب بيان في الحكم الصادر بالإدانة ولائلا كان باطلا .
(جدة ١٣٧٧/١٠ طين وتم ١٣٧٨ سنة ١٦ ق)

٢٨ - يجب في جريمة الرشوة أن يكون الموظف عاصيا بالفعل الذي تنادي على القيام به ، فكل المحكة إذا ما طبقت موقفا على هذه الجريمة يشكر اختصاصه بالعمل على تصادق أن بين الدليل الذي استندت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمومة . وموطأ . وإلا فلن حكما يكون قاصر البيان متبينا قسده .
(جدة ١٣٧٧/٤ طين وتم ١٣٧٨ سنة ١٦ ق)

ذرائب

موجز القواعد :

— انتقال الحق في الأمر بجمع الذرائب الى وزير الداخلية بمقتضى أحكام القانون ١١٨ سنة ١٩٥٠ —

القواعد القانونية :

وفي مائة الف الف على أن « كل علاقة لا يحكمه بدافع عليها بترامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشا ويأمر القاضي بإزالة الزريبة بولا كان قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ، ونص في مادته العشرين على أن « لوزير الداخلية أن يأمر بجمع كل بناء يقام خارج حدود القرية لإيواء الراسي إذا تمسك أرفق إنشائه تهيئاً للأمن العام » فان قرار مديرية الجيزة ، يكون قد أثنى بمتنا فيما تضمنه من النص على الإزالة ، بانقال الحق في الأمر بالجمع للوزير الداخلية .
(جدة ١٣٧٢/١٢ طين وتم ١٣٧٣ سنة ٢٢ ق)

١ - إذا كان الحكم قد كان الطامس بأنه أحدث ذريبة في الأراضي الزراعية دون تصريح من المديرية ، وماتيه من أجل ذلك بترامة قدرها ٢٥ قرشا والإزالة على قسده تطبيقا للمادتين ١ و ٣ من قرار مديرية الجيزة الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩١٨ ، فإنه إذ قضى بالإزالة يكون قد انحط في تطبيق القانون ، ذلك بأن قرار الصادر إليه ينص في مادته الأولى على أنه « منوح لإحداث الزرائب إلا بتصريح خاص من المديرية »

زنا

رقم القاعدة

١ - ٥	تصل الأول : دعوى الزنا
٦ - ٩	تصل الثاني : أركانها
١٠	تصل الثالث : جريمة الزوج
١١ - ١٢	تصل الرابع : شريك الزوجة
١٣ - ٢٧	تصل الخامس : أدلة الزنا

الفصل الأول

دعوى الزنا

- التصود بكلمة (دعوى) الواردة في المدين ٢٧٢ و ٢٧٧ عقوبات - ١
- سقوط حق الزوج في طلب عاكة زوجه الزانية لئلا يرضى بمباشرتها له قبل رفع دعوى الزنا - ٢
- عدم جواز تحريك دعوى الزنا ومباشرتها أمام المحكمة من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعياً بحق مدعى - ٣
- تجدد القاضى بتزول الزوج الصريح عن دعوى الزنا - ٤
- غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير عاكة التهم بها - ٥
- (ر - أيضا : اختصاص قاعده ٧ وانتهاك سرية ملك التبر قواعد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣)

الفصل الثاني

مركباتها

- اشتراط وقوع الوطء فعلا لتحقيق جريمة الزنا - ٦
- وجوب قيام الزوجة وقت التبليغ عن جريمة الزنا - ٧
- التلاقي الحاصل بعد تبليغ الزوج عن الزنا لا يسقط للدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة - ٨
- الحكم بطلان زواج التهمة بالزنا من زوجها قبل رفع الدعوى مانع من قبول دعوى الزنا - ٩

الفصل الثالث

جريمة الزوج

- اعتبار أى مسكن يتخذ الزوج منزلا لزوجية ولو لم تكن الزوجة مقية به فعلا - ١٠

الفصل الرابع

شريك الزوجة

- استغناء الشريك من امتناع رفع الدعوى السوية على الزوجة بسبب تعلقها - ١١
- عو جريمة الزوجة الزانية لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك يخضع عو جريمة الشريك أيضاً - ١٢

الفصل الخامس

أدلة الزنا

- الأدلة التي اختارها القانون لأثبات جريمة الزنا خاصة بالشريك دون الزوجة - ١٣ و ١٤
- توفر دليل من أدلة الزنا يميز لقاضى أن يتخذ عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الإدانة عليه ومعصيا على حصوله - ١٥

- التصود بحالة التلبس في الزنا - ١٦ - ١٩

- عدم جوار إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا في باب الزنا - ٢٠
- جوار إثبات حالة التلبس في الزنا شهادة شهود القرابة ولو لم يكن قد قبض على التهم - ٢١
- للكاتبين التي يجوز الاستعانة بها على شريك الزوجة هي التي تكون مع صدورهما من التهم حالة على حصول الفصل ٢٢

- عدم اشتراط توقيع التهم على الكاتبين لحكم قد ثبت صدورهما منه - ٢٣
- حق الزوج في الاستعانة بالكاتبين التي استولى عليها ولو خلسة من زوجته - ٢٤
- سقوط حق التهم في اللغو لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جوار إثبات الزنا عليه بوقعة من أدواته المحسوبة لحمل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة - ٢٥

موجز القواعد (تابع)

- جواز استناد المحكمة في الاقتناع بوجود الزنا فلا من وجود التهم في منزل مسلم في الحمل المحض للسر - ٢٦
- جواز استخلاص المحكمة من وجود التهم لدى الزوجة بمنزلها وانفرادها بها في خلعها أنه لا بد من زنا بها في المنزل - ٢٧
- (و أيضاً : ختيبي ٢٦٣)
- (و أيضاً : في الزنا انتهاك حرمة ملك النسي - لا عدنان ٦ و ٨ وعدد الجرائم قاعدة ه - ودعوى مدنية قاعدة ١١٦ وضوءة قاسطن ٢٦ و ٢٨)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

دعوى الزنا

١ - إن للدعوى ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحال (للقائمين بالدعوى ٢٧٣ و ٢٧٩ قديم) إذا تعلق من المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة "دعوى" إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو عليه وقع الدعوى . (جدة ١٩١٩/٥/١٢١ من رقم ٣٣ سنة ١١ ق)

٢ - إذا دلت الزوجة بشرط حق زوجها في طلب عاكتها على جريمة الزنا لرحلتها مباشرة في قيل وقع دعوى الزنا ودأت المحكمة أنه لم يتم فيها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة فرأى المحكمة في هذه التهمة الموضوعية لا مقب عليها . (جدة ١٩٢٢/٢/١٢٢ من رقم ٨٠ سنة ١٢ ق)

٣ - إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تفسر بالتجمع لها فيها من إخلال بواجبات الزواج الذي هو ثمر الأسرة والنظم الذي تعيش فيه الجماعة ، ولكن لا كانت هذه الجريمة تأذي بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته قد رأى الفاعر في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يجب وحده الزوج عن دفع الدعوى القسومية بها . وإذا كان هذا الإيجاب قد جله على خلاف الأصل كان من التمتع عدم التوسع فيه وقصره على إلحاق الولد بها القس . وهذا يقتضي اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من المحظوظ القسومية في جميع الوجوه إلا ما تولى الاستثناء في الحدود المرسومة لها أي في هذا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه ، وإذ في حكم الزوج شكواه عن الدعوى تكون ككل دعوى تسمى فيها جميع الأحكام المقررة للفتوى الإيجابي ونسرى عليها إجراءات المحاكمة ولا يجوز

تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الفتوى إلا إذا كان مدنياً بحق مدني .

(جدة ١٩١٩/٥/١٢١ من رقم ٣٣ سنة ١١ ق)

٤ - إن التنازل الذي يقع صدوره من الزوج للمرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح اقتراحه والأخذ فيه بطريق الفتى ، لأنه نوع من الترك لا بد من إثباته الدليل على صحته ، والتنازل إن كان صرفاً أي صدرت به عبارات تفيد ذلك لفظياً ، فإن التنازل يكون مقيداً به ولا يجوز له أن يصحبه معنى تلوينه أو الاعتراض ، أما إن كان حقيقياً ، أي مستغداً من عبارات لا تحمل عليه ملاباً أو من تصرفات صدوره من نسب صدوره إلى كان قضائي أن يتول قضاؤه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والواقع المعروضة عليه ، ومن انتهى إلى نتيجة في شأنه فلا يجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت القضايا التي أثارها النتيجة لا ترقى إليها على مقتضى أصول المتعلق . (جدة ١٩١٩/٥/١٢١ من رقم ٣٣ سنة ١١ ق)

٥ - من كانت دعوى زنا قد رفضت صحبة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للأوضاع التي يطالبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يقرب عليه بأغبرها كد التهم بها . ولأن إقامة الدعوى نهائياً جائزة ولو كان المحكم على الزوجة غيباً . والقول بأن من حق الشريك الاستعانة من برائة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستعانة بالعمل ، أما مجرد التقدير والاحتياط فلا يصح أن يحسب له حاسب في هذا المقام . (جدة ١٩١٩/٥/١٢١ من رقم ٣٣ سنة ١٢ ق)

الفصل الثاني

أركان الجريمة

٦ - إن القانون يترتب في جريمة الزنا أرب يكون الولد قد وقع فعلاً . وهذا يقتضي أن يثبت

انتهى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانضمام الزوج في اليوم القتل بمصالحها فيه .

(جلد ١٩٥٢/٢٢ من رقم ١٠٢٢ س ٢١٤ ق)

التفصيل الثالث

جريمة الزوج

١٠ - الزوجة أن تشارك زوجها في جرائمه .
فما من قضاء قضى أن تعمل أى مسكن يتخذ ، كما الزوج أن يعلقها للاقامة به . ومن ثم فإنه يعتبر في حكم اللذة مع مولا الزوجية أى مسكن يتخذ الزوج ولو لم تكن الزوجة مقبلة به فعلا . وإن كان الزنا الزوج في مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب ، إذ المسكة إلى تراخها الخارج ، وهي سبابة الزوجة القرية من الإساءة المحضة إلى تعطى عناية زوجها إليها في مثل الزوجة ، تكون متوافقة في هذه الحالة .

(جلد ١٩٥٢/١٢ من رقم ١١٩ س ١٤ ق)

التفصيل الرابع

شريك الزوجة

١١ - إذا كانت الزوجة تشارك زوجها في جرائمه الزنا والمتاح دفع العصى العمومية على الزوجة بسبب تعلقها به . وأن يستند الشرع في ذلك فلا تضع سبابة جديده ، ولا تبطل أنه دخل مولا بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(جلد ١٩٥٢/١٢ من رقم ١٠٢٢ س ٢١٤ ق)

١٢ - إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة عامة لأنها تتضمن التفاعل من شخصين بعد القانون أحدهما فعلا أو سلبا ، وهي الزوجة وسد الثاني شريكا وهو الزاني بها . فإذا اتهمت جريمة الزوجة وذلك أكثرها لبس من الأساليب قبل صدور حكم نهائي على شريك الزوج . فإن التلازم اللغوي يقتضى هو جريمة شريك أيضا لأنها لا يصور قريبا مع انضمام ذلك الجانب الجنس بالزوجة . ولا تكن المسكة على الشريك تأثيا غير مباشر الزوجة التي حدثت بتأني من كل غير الجرم كما أن العمل اللطيف لا يمتنع إيقاع الجريمة بالتأني شريك مع عودها بالتأني لخاصة الأصلية لأن إجرام شريك إنما هو قرع عن إجرام التفاعل الأصلي بل الزواج في هذه الحالة أن يبيع القرع الأصل . ولا يمنع من تعليق هذه القاعدة استئناف التفاعل الأصلي والشريك في

المسكة بالإدانة وتقرع هذا الفصل إما بدليل يحدد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المسكة ما يقتضيه بأنه لا بد وقوع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة مسبة لم يمتد إلى أن التأتني لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بمسؤول الوط إلا إذا كان اختراع المسكة به قد جاز من واقع هذه الأدلة وكلها أوجهها ، وإن كان المسكة إلى يدن للتم في جريمة كفاية في رأى المحكمة في الإقالة على وقوع الوط . فعلا يكون مختارا واجبا قضا .

(جلد ١٩٥٢/١٢ من رقم ٢١٢٠ س ١٤ ق)

١٣ - إن التأتني من جريمة الزنا إنما يكون من الزوج أى أنه لا بد أن تكون الزوجة قائمة وقت التأتني . فإذا كان الزوج قد جاز وطلق زوجته قبل التأتني امتنع فعلا يقتضى العبارة الأولى من اللذة ٢٣٥ ع أن يبلغ ضها .

(جلد ١٩٥٢/٢١ من رقم ١٠٢٢ س ٢١٤ ق)

١٤ - من كان الزوج قد أبلغ من الزنا والزوجة قائمة فعلا بزوجته بعد ذلك لا يمتنع العصى ولا يجرى دون المسكة على الزوجة .

(جلد ١٩٥٢/١٢ من رقم ١٠٢٢ س ٢١٤ ق)

١٥ - إذا قضا هذا العرفان إلى تعلقه بحالها يتخرج مخلص مثل عما ك طوامب الأقباط الأرثوذكس والامبليين الوطنيين الأرمن كانوا ليكنو فاجدا للسائل التي صدرت عن مجلس بتنظيم أو بإسالتها إلى الحاكم . فإن مسائل الأحوال الشخصية . ومن أمثلة مسائل الزواج والعلاقات . تظل متروكة لهيئات الدينية التي عبر صياها لخط المأثور بأنها . ترى جريمة البطرك . والتي ظلت من قديم بشار ولاية القضاء في منطقتي السائل دون إشراف فعل من الحكومة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر ذلك الحال على ما كانت عليه ولم تصح المراجعة التي تلتها بها الحكومة سنة ١٩٣٦ باستفسار للرسم قانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ إذ سقطت بعده بعدم تقديمه البرلمان بعد أن أقر هو أيضا ذلك الحال حضا بما كان يصير عليه من ضرورة عدم تلك الهيئات بشرط تنظيم هيئاتا قضائية لكن متضمنة بمرسوم . وإن كان الحكم الصادر من المحكمة الدينية لخاصة الزوج الأرثوذكس يظلان زواج للتممة بالزنا من زوجها . الطاعن . والتي رفضت العصى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحا . ويكون الحكم المطعون فيه سليما فيما

التي نصت المادة ٢٢٨ ج على صلاحيتها وحماحية على الشريك المقيم بالزنا

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ٥١ سنة ١٩٤٠)

١٨ - إن المادة ٢٢٦ المذكورة إذ نصت على التمسك بصل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على التهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التمسك بأدلة من أدلة من قانون تحقيق الجنائيات. وإذ لا يشرط فيه أن يكون التهم قد شوهد حال ارتكابه زنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند القاضي مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا. وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط عامة أو أوضاع معينة. فلا يجب أن يكون مجاهر بمجرمه مأمور الضبطية القضائية في وقتها بل يجوز لها أن يكون حقيقته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه. وذلك لأن الفرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات غير الفرض للمعوق في المادة ٢٢٦ المذكورة إذ المقصود من الأول هو بيان الحالات الاستثنائية التي يتحول فيها مأموري الضبطية القضائية مباشرة أعوان التحقيق بما يحتاجه. لكن يمكن عليهم صراحة أن يجرؤ ويثبتوه. وفيه. أما الثانية فالمقصود منها ألا يستند في إثبات الزنا على التهم إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومطلوفاً قريباً من ذات الفعل إذ لم يكن مطمئناً له، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مبلغاً هاماً للثبوت.

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ٢٧ سنة ١٩٤٠)

١٩ - لا يلزم في التمسك بالزنا للتمسك به في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات إن يتجسد الزنا أثناء ارتكاب الفعل، بل يكفي إتيانه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تبيح لها وطريقته لا يصح مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً.

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ١٣٣ سنة ١٩٤٠)

٢٠ - إن القانون لا يبيح إثبات التمسك بجبانة الشهود إلا في باب الزنا فلا يمكن التمسك به أنه ليس من الضروري أن يتجسد الشريك متجهاً بالمجرم بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه في حالة تجسس مجرمة الزنا وذلك لتفرض افتراضاً للمساعدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية.

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ١١٣٣ سنة ١٩٤٠)

٢١ - إنه وإن كان النص العربي للمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على التهم بالزنا عبارة «التمسك على التهم حين تلبس بالفعل» إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها بل هي مراد للتفريع كما هو المستخدم من النص الفرنسي. ليس إلا مساعدة التهم فقط لا التمسك عليه. وإذ لا يجوز إثبات حالة التمسك بجبانة الشهود الزويفية ولو لم يكن قد قبض على التهم. ثم إنه لا يشرط أن يكون الشهود قد رأوا التهم حال ارتكاب الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزنا قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك في أن التهمة الزنا قد وقع. ولهذا شيد شاعراً بأنه دخل في التهمة وشريكاً بمساعدة في منزل التهمة فإذا ما جبر سرابيل وقد وضعت ملابسها المناعية بعضها بجوار بعض، وسلول الشريك الحبيب عندما أمر التالفد على ضيقه ثم توسلت الزوجة إليه - أن يصنع عنها وصفت له بالزنا فأثر بذلك وأعلن سبيلها واستنصت المحكمة من ذلك قيام حالة التمسك بالزنا بل إن استدلها هذا لا يصح مراجعتها فيه.

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ٥٠ سنة ١٩٤٠)

٢٢ - إن المكاتب التي أوردتها المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات من الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة للتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورهما من التهم دالة على حصول الفعل.

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٠)

٢٣ - إن كان القانون إذ جعل المكاتب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على التهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتب موقوفة من التهم، بل كل ما استوجب هو ثبوت صدورهما عنه. وإذ لا يشرط على المحكمة إذا ما استندت في إثبات الزنا على التهم إلى صدور مكاتب منه وجب التهمة ولو كانت غير موقوفة منه ما دام قد ثبت صدورهما عنه.

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٢ طن رقم ١٨١٩ سنة ١٩٤٠)

٢٤ - إن الزوج في علاقه مع درجة ليس على الإطلاق بمثابة الغير في مدد لقررة المقررة للمكاتب بل هو مشترك وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرقه عند الزواج عليها من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها وصحتها. ذلك يتحول كلاهما ما لا يباح للغير من مراعاة ذليلة في سلوكه وفي غيره. ذلك مما يصل بالمحبة الزوجية لكن يكون على بينة من طهره

٢٦ — إن القانون في المادة ٢٢٨ عقوبات قد
من على سبيل المصير الآلة التي تقبل لتكون حصة على
التريك في ثروا ، ومن هذه الآلة وجود المقيم في منزل
سلم في الحقل المخصص للحريم . فلذا ما توافر هذا الدليل
جاء المحكمة أن تستند إليه في الاكتناع بوقوع الزنا منه
فلا ، وعلى الأخص إذا كان هو لم يتف القرينة
للمستند من هذا الطرف ، بل اكتفى بانكار المجرمة
وعبرت الزوجة من جانبها عن قبحها .

(جلبه ١٨٣٧/٥/٧ ملن رقم ١٣١٧ سنة ١٣٠٧ ق)

٢٧ — القانون صريح في عدم وجود المقيم بالزنا
في الحقل المخصص للحريم من الآلة التي تقبل في الإثبات
عليه ، فلذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المقيم
لدى الزوجة بمنزله وانفرادها بها في نفسها ، ومن سائر
الأدلة الأخرى المتقدمة في الدعوى أنه لا يدري بها في
الغزل ، فإن القول من جانب المقيم بتطور العلاقات في
هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا مناقضة في تقدير الأدلة
التي اتكمت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجوز التحدي
به لدى محكمة التقض .

(جلبه ١٩١٧/٢/٢ ملن رقم ٢٢٨٧ سنة ١٨ ق)

وهذا يحسمه عند الاعتناء أن يخصى ماعدا يملوه
من طون أو شكوك لينتهي فيها باله أو إثبات منه
يقرر فيه مايرثيه . وإن فلذا كانت الزوجة قد سلمت
سولما عند زوجها شهادت قوية بأنه يكون له أن يستول
— ولو خلسة — على ما يعتقد بوجوده من رسائل
المفق في حقيبتها الموجودة في يده وتمت بهرته ثم أن
يستفيد بها عليها إذا رأى مساكنها جنائيا لإخلالها
بشدة الزواج .

(جلبه ١٨٤١/٥/١١ ملن رقم ٣٧٧ سنة ١١ ق)

٢٨ — إذا كان المقيم قد سكت عن الفقع بعدم
جواز إثبات الزنا عليه بوجه من أوجه الخصوصية
لمصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يترس
على الأند بما ورد في هذه الزوجة باعتبار أنها من الأدلة
القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات
حتى صدور الحكم الابتدائي بمحاكمة فإن هذا السكوت
يقطع به حقه في الفقع بملك أمام محكمة الدرجة الثانية
إذا هو يعتبره متنازلا عن المعلن في الزوجة بعدم حقيتها
عليه قانونا في إثبات التهمة المستند إليه .

(جلبه ١٩١٨/٢/٢ ملن رقم ٢٠٠ سنة ١٠ ق)

”س“

سب وقذف

رقم المادة

الفصل الأول : مسائل عامة	١ - ٥
الفصل الثاني : القذف والسب	
(أ) القذف	٦ - ١٢
(ب) السب	١٣ - ٢٧
الفصل الثالث : قصد الجنائي	٢٨ - ٤٢
الفصل الرابع : الملائية	٤٣ - ٨٢
الفصل الخامس : استثناءات	
(أ) حق التبليغ	٨٣ - ٨٥
(ب) حق التعتد	٨٦ - ٩٤
(ج) الممن في أعمال الموقوفين السوميين	٩٥ - ١١٨
(د) مستزاعات القذف	١١٩ - ١٢٣
الفصل السادس : الممن في الأعراض	١٢٤ - ١٣١

موجز القواعد :

الفصل الأول

مسائل عامة

- تنازل المني عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية فقط - ١
- عدم اعتبار الاستعزاز علناً مضيئاً من الشاب في جراحة القذف والسب إلا في عقوبة السب غير العلني - ٢ - ٥
- (ر . اعلان قاعدة أو إحاطة قاعدتان ١ و ٢ وحكم قاعدة ٩) ودعوى جنائية لا يمكن ٥٨٥٢ د (قضى قاعدة ١٦٨)

الفصل الثاني

القذف والسب

الفرع الأول : القذف

- لاجبة بالإساليب التي تصاغ فيه عبارات القذف مادام الكاتب يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المني عليه - ٦
- جواز توفر جريمة القذف ولو كان ماحصل من القذف في الوقت شبه يكون جريمة البلاغ الكاذب - ٧
- توفر جريمة القذف ولو كانت الواقعة المسندة إلى المني عليه لا عقاب عليها ولمحكن من قلبتها تخيرة عند أهل وطنه - ٨
- تنشر صورة بلاغ قدم إلى النيابة نسب فيه إلى موظف مسؤول أدواراً منه يتخذ منها ارتكابه جريمة على إحدى الصحف يكون جريمة قذف - ٩
- اجتياز الجهر بأقلام تشمل إسناد وثيقة معينة تضمن لها في العرض فقط - ١٠
- سلطة المحكمة في الفصل في جريمة قذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وتبليته دون انتثار فعل الجلسي النصومي في أمر هذا الوزير - ١١

موجز القواعد (١٥٥) :

- تحقق الاستد في التلف ولو كان جريمة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلحق في الأذهان عبدة ولو وقية في صحة الأمور للدعة - ١٧
- (ر . أيضا : أثبت قاعدة ٥٠٢ واختصاص قاعدة ٢٣ ودعوى مدنية قاعدتين ٢٠٠ و ٢٢٨ وقانون قاعدة ٢٢ وقض ٢٦٩ ووصف التهمة قاعدة ١٢٥)

الفقر الثاني : السب

- مراد التلويح من عبارة (استد امر معين) الواردة في المادة ٢٦٥ ع قديم - ١٣
- شروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع قديم للمادة بالرسوم بقانون ٩٧ سنة ١٩٣١ - ١٤
- متى يجوز الاتياف في جرائم السب - ١٥ و ١٦
- متى يتبر السب جنحة - ١٧ - ٢٠
- الاقاط التي تخدش المعنى عليه في شرفه واعتباره وتخرج كرامته تعتبر سباً - ٢١ و ٢٢
- يعرف شخص من وجه اليه السب اذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المعنى عليه - موضوع - ٢٣
- عدم مؤاخنة الشاهد عما يكون في شهادته من لسان بين شهد عليه ما لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى - ٢٤
- سلطة محكمة الموضوع في استئناس القصد من عبارات التي صدرت من القلم - ٢٥
- وجوب إثبات الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب على الاقاط السب - ٢٦ و ٢٧
- (ر . أيضا : أثبت قاعدتان ٥٣ و ٤٤٣ ودعوى جنائية قاعدة ١٣ ودعوى مدنية قواعد ١٧١ و ١٣٢ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ وصل قاض قاعدة ١ وقض قاعدة ٢٣٣ ووصف التهمة قاعدة ١٢٠)

الفصل الثالث

القصد الجنائي

- تحقق القصد الجنائي في جرائم التلف والسب والاهانة متى كانت الاقاط اللوجية الى اللج عليه عانة بلاتها - ٢٨ - ٢٢
- لاجبة بالبروت في توفر القصد الجنائي - ٣٣ و ٣٤
- حق القلم في دحض الفقرة المستخلصة من موضوع الاقاط التلف واثبت عدم توافر القصد الجنائي فيه - ٣٥
- توفر القصد الجنائي في جريمة التلف أو السب ولو كان التلف حدث لدية - ٣٦ و ٣٧
- عدم تمتع الحكم صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة التلف أو السب لاجبة مدام ذلك مستفاداً من ذات عبارات التلف أو السب - ٣٨ - ٤٢

الفصل الرابع

الملاحقة

- خصص الملاحقة في جرمي التلف والسب - ٤٣ و ٤٤
- تحقق جرمي التلف والسب بمجرد توافر الملاحقة ولو لم يعلم المعنى عليه بما روى - ٤٥ و ٤٦
- اجبار فناء التزلل كناية عموماً - على خلاف الأصل - لذا ائحق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه - ٤٧
- السب الحاصل في محل خاص لا تتوفر فيه الملاحقة الا اذا تحول الى محل عموماً بالصفة - ٤٨ - ٥٠
- تقديم الرافض الى جهات الحكومة للتدعة بالظن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين الادعاء للوثيقين المستعينين بتوافر في الملاحقة بغير قصد الادعاء لدى عقدها ووقوع الادعاء فلا يتسلولها بين اليد عطفة - ٥١
- التزوج يتحقق قانوناً بحمل الكسائب ونحوها في متوليد عدد من الجمهور بقصد التروية الإذانة - ٥٢
- جرمي الملاحقة لا يرد الى التهم مكتوباً بلحوا. عبارات التلف في حق المعنى عليه الى أشخاص عدة بقصد التشهير بالمعنى عليه - ٥٣

موجز القواعد (تابع) :

- ابتداء الكتابة والرسم عليه إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس - ٥٤
- تحقق العلانية بجهر اللهم بألفاظ السب وهو في محل خاص ليس بها من كان في الطريق العام - ٥٥
- مجرد ذكر عبارات القذف في محل عام غير كاف بذاته لتوفر ركن العلانية بل يجب أن يكون ذلك بحيث يتطوع أن يسبها من يكون في هذا المثل - ٥٦
- عدم توفر العلانية إذا حصل السب في خفاء المنزل ولو كان سكان المنزل قد سمعوا - ٥٧
- توفر العلانية إذا سمع من يرون في الطريق العمومي ألفاظ السب الصادرة من اللهم وهو في داخل المنزل - ٥٨ - ٦١
- توفر العلانية في السب إذا حصل من اللهم وهو فوق سطح منزله على مسامح من كانوا في الطريق العام - ٦٢
- ابتداء مكتب تأثير الأدوات البلية مكاناً مطروفاً توافر فيه العلانية - ٦٣
- توفر العلانية بترويج اللهم عبارات القذف أمام عدة يهود في مجالس عشقة قصد التشهير بالجنى عليه - ٦٤
- وصول مكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بتداول نسخة واحدة يتوفر به ركن العلانية في جريمة القذف متى كان ذلك نتيجة حشية لسبل القاذف - ٦٥
- عدم استهلال الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب بتوافر ركن العلانية - قصور - ٦٦ - ٧٠
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة بتوفر ركن العلانية بضمها - ٧١ - ٧٣
- عدم غاية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور - ٧٤ - ٨١
- استخلاص الحكم قصد الإذاعة ليس للهم بالقذف في حق قسالة من جديده شكوكين إسلامياً لوزير العدل والأخرى لرئيس المحكمة - قصور - ٨٢
- (راجع أيضاً : بلاغ كذب قاعدة ٥٠ وسب وقذف قاعدة ٨٤ وحش قاعدة ١٣٧ وصف البهة قاعدة ١١٩)

الفصل الخامس

استنتاجات

الفرع الأول : حق التبليغ

- لا عقاب على إسناد واقعة جنائية إلى شخص ما دام لم يكن القصد منه إبلاغ جهات الاختصاص من هذه الواقعة - ٨٢ و ٨٤
- جديده شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص ودلاء مقعماً بأقواله لا يعتبر قذفاً علنياً إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير - ٨٥
- (راجع أيضاً : بلاغ كذب قواعد ٢٠ و ٤١ و ٥١ و ٥٢ وتبليغ قاعدة ٢١ وجريمة قاعدة ٩)

الفرع الثاني : حق القذف

- تصرف القذف بالباطل - ٨٦ و ٨٧
- قد القانون أو القرار في ذاته هو من قبيل القذف بالباطل - ٨٨ و ٨٩
- ضمن القذف الطعن والتجريح خروج عن حد القذف بالباطل - ٩٠
- القذف ببراءة مينة تجوز بل حدود القذف بالباطل ولو جرى البرف على الساجدة بها - ٩١
- ابتداء عبارات حرة طرية لا عقاب عليها ما دامت في الحدود الرسمية في القانون لقذف بالباطل - ٩٢
- ابتداء القذف قذفاً متى احتل على ما يشين للرفق من جهة عمه - ٩٣
- سلطة المحكمة في الوضعية بين ما إذا كان قصد اللهم من عبارات القذف المنطوق عن مصلحة طرية أو التشهير - ٩٤
- (راجع أيضاً : انتهاك حرمة الآداب والدين قاعدة ٣ وسب وقذف قاعدة ٩٥ وعيب في الجلب للأكاذم قاعدة ٣)

الفرع الثالث : العنصر في اتصال الوطني

- الفرق بين القذف بالباطل وجريمة قذف الوطني - ٩٥
- متى يكون حكم القذف في حق الموظف حكم القذف في أفراد الناس - ٩٦ و ٩٧

مرجوع القواعد (هـ):

- شروط الإعدام من القذف في حق الوقف - ٩٨ - ١٠١
- كنه حسن النية في جريمة القذف للوقت - ١٠٢ - ١٠٤
- متى لا يبدل للهم بالقذف في حق موقوف استحبابه بحسن نية - ١٠٥ - ١٠٩
- متى إثبات صفة الوقف للقذف بها - ١١٠
- جواز إثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية - ١١١ و ١١٢
- متى قبل قانوناً من القذف إثبات الدليل لإثبات ما قذف به - ١١٣ - ١١٦
- جتوبة قذف الوقتين الحاصل بطريق النشر - ١١٧ و ١١٨
- (راجع أيضاً : اختصاص قاعدة ٧٤ وإحالة قاعدتان ٦ و ١٦ وسب وقذف قاعدتان ١٤ و ١٥ وقض قواعد ١٦٩ و ٢٥٢ و ٢٩٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥) -

الفرع الرابع : مستوفيات القذف

- سرعان حكم الإعدام الوارد في المادة ٣٠٩ ع على عريضة المعوى - ١١٩
- شرط سرعان حكم المادة ٣٠٩ ع على عريضة المعوى - ١٢٠
- الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه القذف كحكمته للوضوح - ١٢١ و ١٢٢
- عدم استظهار الحكم أن ما وقع من القذف أو سب قد استلزمه حقه في القذف أمام المحكمة . قصور - ١٢٣
- (راجع أيضاً : بطلان كذب قاعدة ٤٥ ودفع قاعدة ٢٦٢ وقض قاعدة ٥٢٧) -

الفصل السادس

الظن في الإعراس

- للتصود من الظن في إعراس المائات - ١٢٤ - ١٢٩
- عدم تحديث الحكم صراحة أن القصد من توجيه السب إلى المبنى عليه كان الظن في عريته لا يبيح ما دلت الأدلة
- التي وجبها للظن تضمن في ذاتها طعناً من هذا القبيل - ١٣٠ و ١٣١
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٢٤٦ وقض قاعدة ١٦٦) -

القواعد القانونية :

التفصيل الأول

مسائل عامة

- ١ - إن تلال المبنى عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في جبرته المدنية ولا يمتد إلى الدعوى السومية التي ترفع باسم الحماية عن الضرر الذي يصبها من الجريمة . وما دام القانون لا يمتد في رفع الدعوى السومية في السب والقذف رأى المبنى عليه فيها كما فعل ذلك . استناداً من القناعة الصلابة . في بعض الجرائم لأجبارات علمية بما فلا يصح القول بأن تلال المبنى عليه من دعواه في مآتين الجريمة تقتضي به الدعوى السومية .
- (جمله ١٢/١٢ من رقم ٣٥ - ١٣)

- ٢ - من يجتهد على الجريمة المتخصص عليها

بالمادة ١١٧ ع لا عليه من القذف عليها أنه كل في حالة دفع اعتداء وقع عليه ، لأن عبارة هذه المادة عامة تفصل كل إحالة بالإشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت اعتداء من المبنى أو حصلت ردأ لإحالة وقعت عليه . والجريمة الرجعية التي نص القانون على أن القذف عليها يستحق إذا وقعت اعتداء ولا يستحق إذا وقعت عليها من اعتداء من جريمة عاقلة السب فيها على المبنى في المادة ٣٤٧ ع ؛ لأن مفهوم نصها أن من وقع منه السب غير العاقل دعماً عن سب وقع عليه لا عقاب عليه . أما المادة ١١٧ ع فلا لم ينص المشرع فيها على ما يفهم منه ذلك فيجب تطبيقها بحسب عموم نصها .

(جمله ١٢/٢٨ من رقم ١٨٦ - ٢)

- ٣ - إن جبرية القذف والسب على لا يأتى فيلها قانوناً باعتراض الجاني بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه بحامل من عوامل الاستغلال صدر من المبنى عليه

أ - إن القانون إذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة الملتزمة ما يرجح عقاب من أسندت إليه أو احتقره عند أهل وطنه ، فإنه لم يتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها ، بل قد اكتفى بأن يكون من شأنها تعريض المني عليه عند أهل وطنه ، فإذا نسب القلم إلى المني عليه (وهو مهين) إحدى الجلبات (أن استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور برأى تحقيقا آخرى منه في ذلك ، فحنا قذف ، سواء أكلن الأستاذ مكرنا لجريمة أم لا .

(جلد ١٨٢/٢/٢٧ طين دوم ١٨٢٢ سنة ١٣)

٩ - إذا قدم شخص إلى النيابة بلائحة نسب إليه إلى موقف صدور أوراق منه يستند منها ارتكابه جريمة ما وطلب في بلائحه تحقيق هذه النسب وما كان هذا الموقف أن يصح صدور هذه الأوراق ثم أوعاكة مزور عنه الأوراق إذ كانت مزورة ثم نشر بلائحه مع هذه الأوراق في الجرائد فلا يمكن أن يهيم معنى لهذا القدر على اللا إلا أن النشر يستلزم إلى الموقف للمني المستند من صحيح تلك الأوراق . ولا يمكن في تحقيق هذا الاستاد كون الناشر أورد في بلائحه الذي نشره ما يستلزم منه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة فإنه لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المخيرة على القذف بالمجربة ، بل إن كان في هذا النشر في ذاته قذف فإنه يأخذ حكم القانون بدون أي تأثير لبيعة البلاغ عليه ، ولا يقال إن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر في تحديد قوة الاستاد المستند من الأوراق بل نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة لأن الاستاد في هذا الباب كما يحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية تركيبة يثبت أيضا بكل صيغة ولو تفكيكية من شأنها أن تفي بأذهان الجمهور حقيقة ولو رتبة أو غشا أو استخلا ولو رتبة في صحة الأمور المحللة وذلك لأجرة ما يمتنع القاذف من الأسلوب القول أو الكتابان الذي يمتنع فيه في التهرب من نتائج قوله ، ولا يصح التسك في هذا الصدد بما ورد في صدر العقدة الثانية من المادة ١٣٣ ح من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الشكوى إذ أقصى ما يستند من هذه العبارة أنه مباح ، هو مجرد إعلان الشكوى المقدمة في إحدى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٣٣ أي الإخبار البسيط من حصول هذه الشكوى [إخبارا] عاليا من كل قسميل (simple annonce) .

(جلد ١٨٢/٢/٢٧ طين دوم ١٨٢٢ سنة ١٣)

أول غيره لأن في نص القانون على اختيار ذلك عندا مانعا من العقاب في عاقبة السب غير المني للتحقق على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، مع عدم إيراد هذا النص في جنس القذف والسب المني ما يدل على أنه لم ير الاعتداد بهما جذا المانع .

(جلد ١٨٢/١/٢٠ طين دوم ١٨٢٨ سنة ٩)

٤ - إن القانون لا يبد الاستغفار ملدا مسفيا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة عاقبة مخيفته على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية .

(جلد ١٨٢/٤/١٩ طين دوم ١٨٢٦ سنة ١٣)

٥ - ما دام القلم قد أدين في جريمة السب المني للعقاب عليها بالمادة ١٧١ ر ٣ - ٦ عقوبات فلا يكون له وجه في القذف بأن المني عليه هو الذي ابتدعه بالسب إذ هذا القذف لا يكون له عمل إلا إذا كانت الجريمة التي أدين فيها هي جريمة السب غير المني للمصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات .

(جلد ١٨٢/٤/٢٠ طين دوم ١٨٢٢ سنة ١٣)

الفصل الثاني

القذف والسب

الفرع الأول

القذف

٦ - لا حرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ، فلي كان المقصود من عبارة الكاتب أنه يريد بإسناد أمر شائن إلى شخص المقتول بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقره عند أهل وطنه فإن ذلك الاستاد يكون مستحق العقاب أي أن القذف أو الأسلوب الذي صيغ فيه .

(جلد ١٨٢/١٢/١١ طين دوم ١٨٢٢ سنة ١٣)

٧ - متى أسند القلم ، من علم ، إحدى طرق العلانية إلى المني عليه (وهو عمة) أمرا مينا لوصح لأوجب عقاب ، وهو عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه ، فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحسن العقاب ، ولا يشغله تحسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ ما دام الثابت بالحكم أنه كان فيه نسبة فيما فعل قصد القذف . بالجنس عليه على أن ذلك القذف لا يمنع من اعتبار ما حصل من القلم في الوقت نفسه بلانا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

(جلد ١٨٢/١٤/١٢ طين دوم ١٨٢٧ سنة ١٤)

البشارة الثانية على كل سب مشتعل على غشخ الثاموس أو الإختبار بأي كيفية كانت . ومراد الفاعل من عبارة الإستناد هنا إنما هو لوق سب أخلاق من بالخص بأي طريقة من طرق التعبير أن يقول لهم ، ما هذه السمات ، و ، أفعال أشد من أعمال للمرضى ، يكون مستأجراً حياً معاً لهذا الشرع لعلنا الثاموس والاختبار ويعنى عقابه يقتضى المادة ٢٦٥ ج لا يقتضى المادة ٢٤٧ ج .

(جدة ١٣٣/١/٢٥ طين رقم ٨ سنة ١٣١٠ ق)

١٤ - إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ج المعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ إنما تعاقب من يقتضى بالسب على موظف علم بالقوة الخاصة المتصور عليها فيها إذا كان السب موجهاً إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة . فلذا كان ثابتاً بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يرضى علماً بأنه كان يتناول طعام فطور وأنه دخل من نقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين التهم وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخطئ بشأنه فشرط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ج لا تكون متوافقة وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

(جدة ١٣٣/١/١٧ طين رقم ٣٢ سنة ١٣٠٤ ق)

١٥ - إن الإتيان في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ ج طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ المعدل في ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ بحذف البشارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أي عبارة ، وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ج ، وذلك الأحكام التي تعهد إليها تلك البشارة هي الأحكام الخاصة بالعلماء الجائز في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أشد إلى الموظف .

(جدة ١٣٣/١/٢٥ طين رقم ٣٨ سنة ١٣١٠ ق)

١٦ - إن السب لا يجوز فيه الإتيان إلا إذا كان مرتبطاً بجريمة قذف وقصد من التهم حشد الخلق عليه ذلك .

(جدة ١٣٣/١/٢٢ طين رقم ٣٤ سنة ١٣١٠ ق)

١٧ - السب الطفيف غير المشتعل على إستناد حبيب معني بيب ، متى كان علناً الثاموس والاختبار ، أن يبدى جنحة منطبعة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ، لا

١٥ - متى كانت الألفاظ التي يجر بها التهم وأقربها الحكم تشمل إستناد واقعة معينة تضمن علناً في العرض ، فإن ذلك يعتبر علناً .

(جدة ١٣٣/١/٢٥ طين رقم ١٣٠٠ سنة ١٣١٠ ق)

١٦ - إذا كان الطعن من التهم بالقذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظنيته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يتكلم المجلس المختص في أمر هذا الوزير إذا كان جلس القواب التي يجوز له إقامة الدعوى على الوزير أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لبحث مالب إلى حيث الزدرة التي كرس الوزير للقذوف في حقه عنراً فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المختص إنما يتصل في التهمة المرجحة إلى الزدرة فيديتهم أو ورثتهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فلها تعلق بمسائل نسبت إلى القذوف في حقه تخص بجنحة الجنابات فيقتصر عليها ، ولما في سبيل ذلك أن تحقق الآلة عليها ، دون أن يكون في هذا أدنى مساس بحق المجلس المختص في النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإتيان على التهم التي تعلق عليها . فلا حرج على المحكمة في ذلك .

(جدة ١٣٣/١/٢٦ طين رقم ١٤٠ سنة ١٣١٠ ق)

١٧ - متى كانت البيانات المقتضية - كما يكشف ضرواتها وأفعالها وما أسجل بها من ملاحظات برصد - دالة على أن الناشر إنما يرضى بها إلى إستناد وقائع موجهة إلى الدعاية بالمحقوق الدينية هي أنها تقتل بالمجوسية المأرب عامة وتكمل بظان يستل دوحته الحناء وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين فإن إيراد تلك البيانات بما اشتملت عليه من وقائع مقلقة يضمن بقاء الدليل على قوافر القصد الجنائي . ولا ينفى التهم أن تكون هذه البيانات متفرقة من حرية أجنبية وأنه ترك للشيخ عليها أن تكذب ما ورد فيها ولو كان بسبب تنكيسي متى كان من شأنها أن تضي في الإيعان حقيقة ولو وكيفية أو غشاً أو احتيالا ولو وتبين في صفة الأمور المعلقة .

(جدة ١٣٣/١/٢٦ طين رقم ١١٣٨ سنة ١٣١٠ ق)

الفرع الثاني

السب

١٨ - إن المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في عبارتها الأولى على كل سب مشتعل على إستناد حبيب معني وفي

بمجرد ما ينشئ القاموس والاختيار إلى أن العبرة في ذلك بالعلانية وعدمها . فكل سب خاص يشترك الاختيار يعتبر جنسية من وقع علانية ولو لم يكن مشتملا على إساءة أو أمر معين ، وكل سب يتحقق غير علانية فهو منافقة وإن اشتمل على إساءة معين .
(جلة ١٠/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

٢٥ - إن بين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة ، والمادة ٣٩٤ التي تعاقب على السب باعتباره منافقة ، أن السب ، جنحة كإن أو منافقة ، يكون في التعاقب عليه أن يكون متعمدا أي وجه من الوجهة غشيا فتعرف أو الاختيار وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه مبرر وجه العلانية الواردة في المادة ١٧١ ج ، تعاقب الجنح في القانون الجنائي بين الجنحة والمنافقة وهو العلانية فقط .
(جلة ١٠/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

٢٦ - يدعي صاحبها على المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجيه التهم للجنح على طريق العلم ، رابعه حين يا بلنا . يا سلام بسلام . يا صاحب الحق . وحيا بلنا . هو علم آة أكله . انت الظاهر عليك علوية زطلة . مجلس . فإن هذه الألفاظ تعض الجنح على طريقها واختيارها وتبرح كراهتها .
(جلة ١٠/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

٢٧ - يقترب لوائح جريمة فصل التعاض الخلل بالبلد . وقوع فعل مادي ينشئ في المراء حياء الجين أو الأذن . أما مجرد الأقوال بها بلغت من درجة البناء والفتش فلا تعتبر إلا سب . وإن قلنا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطرفين من قوله بصوت مسموح ليدعين بقتيما . تعرفوا انكم طرفا انهما تروج أي سبنا . جريمة فعل جنس على بالبلد . كما يكون قد أخطأ . إذ لو عرف القانون الصحيح لمادة الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

(جلة ١١/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

٢٨ - تحركة الموضوع أن تصرف شخص من وجه إلى السب من عبارات السب وظروف حدوثه والملازمة التي اكتفت إذا انحط الجاني فلم يذكر اسم الجنح عليه عرسة في عبارته . وفي استبيات المحكمة من كل ذلك التمس التصور ببلات فلا يجوز افتراء الجدل بأن ذلك لم يكن منتهى التعاض .
(جلة ١١/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

علاقة منطوية على المادة ٣٤٧ ، وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التضارب . ومن قبيل هذا السب قول واحد لأثر في الطريق العام ، يا ابن الكلب . .
(جلة ١١/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

١٨ - إن غرض الفاعل هو اختيار السب المتضمن غشيا قاموس والاختيار والذي لا يشتمل على إساءة أو أمر معين ، من وقع على جنحة منطبقة عليها نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . لا علاقة متدرجة تحت نص المادة ٣٤٧ من القانون المذكور وذلك أولا :-

لأن المادة ٢٦٥ ج حلت على المادة ٢٨١ ج من قانون سنة ١٨٨٣ الأمل المتوفرة إليه من القانون للنقط (مادة ٢٧١ ج) التي أضحت هنا من القانون الفرنسي وأخلف إليها ما يفيد أنه جعل للعلانية في التعاقب المدرج بين الجنحة والمنافقة . فهذه الإضافة الواردة في أصل نص الفرنسي هي إضافة مقصودة عند الفاعل المصري والتوسيع الذي أنت به في نطاق البينة يعتبر أنه تخصيص لنص المحدد لتطابق للمنافقة والمتناول من القانون الفرنسي وكل ما في الأمر أن الفاعل حين أخفاها أنه أن يدل نص النص المنطوق بالمناققة التعديل الذي يفتق مسا إلى قبل هذا النص من الأصل الفرنسي على حاله قلا خطأ . (ثانيا) لأن المادة ٢٦٥ ج التي تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيرا في سنة ١٩٣١ (القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١) ولم يمس الفاعل أصل تلك الإضافة بل استبقاها على حالها . وفيها ما يدل على تأكيد روحها بوجهها ولزما واجبة التطبيق . هذا إلى أن من قواعد الأصول أنه إذا تعرضت نصوص على المناظر منها . فلذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعلقين بالنص أولا مما أصبح هو المناظر وبما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل التقني الذي لم يمس جوهره بل يه وأ كد حرص الفاعل على استبقائه . وجله هذا كان التهم قد سبيل الجنح على هذا قوله . . وأطلع به بالكتاب . فكل هذه العبارة الخاطئة لقاموس والاختيار تجعل الواقعة جنحة لا منافقة ولو أن السب غير مشتمل على إساءة معين .
(جلة ١١/٢٥ من رقم ١٨٠ سنة ١٣٧١ ق)

١٩ - ليس للناظر للجنح من ما يتبرع للسب جنحة وما يتبرع منه منافقة كون الأول يشتمل على إساءة معين أو أمر معين ، ويكون الثاني يشتمل على

٢٩ - يكفى لإثبات توافر قصد الجنائي لدى القاتل أن تكون المعلن المصادرة منه بحسب البشارات الثلاثة والألفاظ المتخذة لها لا تترك مجالاً لافتراس حسن نية عند مرسلها .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٤٤ ق)

٣٠ - قصد الجنائي في جريمة القتل يتوافر إذا كان القاتل يعلم بأن الجريح الذي نشره يوجب عقاب الجنح عليه أو احتقاله . وهذا العلم مفترض إذا كانت البشرات، وموضوع القتل شاتبة بطلانها ومقطعة .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٨٠ ق)

٣١ - قصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوفراً متى كانت ألفاظ السب وبشارات الإهانة متضمنة لليب معين أو عارضة قاموس والاعتبار .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٣٨٨ ق)

٣٢ - إن قصد الجنائي في جريمة القتل يتوافر متى كانت البشرات التي وجهت إلى الجنح عليها شاتبة تمسها في مسمتها أو تستلزم عقاباً .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١١٢ ق)

٣٣ - قصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ للكورة يقتضي متى كانت البشارة بطلانها تحمل الإهانة . ولا عبرة بالبراهين .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ٨٩٩ ق)

٣٤ - الألفاظ متى كانت دالة بطلانها على معاني السب والقتل وجهت بحسب ما كان عليها يصير للقتل من البراهين التي دفعته لثبوتها ، فإن قصد الجنائي يقتضي في القتل والسب متى أقيم التهم على إفساد البشرات الثلاثة مالا يمتنعها .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٨٨٠ ق)

٣٥ - إن قصد الجنائي في جرائم القتل ليس إلا علم القاتل بأن ما أسندته للقتول من شأنه لو صح أن يلقى جهلاً الأخرى ضرراً مادياً أو أدبياً ، وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة لحيف القواعد العامة أن تنبئ توافره لدى القاتل إلا أن صيررات القتل ذاتها قد تكون من الضرورة والوضوح بحيث يمكن من القبول على القاتل بطلانها وبأنها تمس للجنح عليه في مسمته أو تستلزم عقابه . وعندما يكون معنى هذه البشرات محاملاً بنفسه لعدليل الكافي على قصد الجنائي فلا تكون النيابة سبقت بحاجة إلى أن تقدم دليلاً عاملاً على تفرغ هذا الركن ولكن يبق التهم متى أحسن هذه القرينة المستخلصة من وضوح

٢٤ - إذا كان القاتل لم يخرج في شهادته عما يقتضي بموضوع الدعوى فضلاً تصح مواضعه مما قد يكون في شهادته من اللبس بين شهد عليه إذ هو في هذه الحالة - إذا كانت نيته سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرره في القانون عما لا يبعد منه ما وقع منه جريمة . لهذا فتر شاهد في دعوى قتل أن المصطفى عليه صفة قد وادعاه بقرض منها بقرضا للقتل ثم رأت محكمة الموضوع في دعوى السب الترويض عليه من أجل ذلك أن ما قرره عن مقدرة الوجود الماثلة لا يخرج عما يقتضي بموضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وبراه على هذا الأسس بأنها لا تكون قد انقضت .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٠٢ ق)

٢٥ - متى كانت المحكمة قد استصغرت من ألفاظ المثلث والوقوف التي صدرت فيها أن التهم قصد به سب وليس مجلس الوزراء ، وكان هذا الاستنتاج سائماً تحتله ألفاظ المثلث ووقت حصوله ومكانه . فلا يغير من ذلك قوله إنه كان حسن نية فيما حذف به لأن فرضه منه لم يكن إلا الاتهام من الملك أن يستعمل حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وإبطالها بغيرها .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ٣٩١ ق)

٣٦ - يجب أن يشمل الحكم الصادر بالأدانة في جريمة السب على ألفاظ السب ، فأنها هي الركن المادي للجريمة ، حتى تمكن محكمة التفتيش من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا يكفي في ذلك الإحالة إلى موطن آخر كجمعية الدعوى مثلاً .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٦٠٤ ق)

٣٧ - إن الحكم الصادر بغيره في جريمة السب الثاني يجب أن يشمل بطلانها على بيان ألفاظ السب حتى يقتضي لمحكمة التفتيش مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإن كان الحكم قد استثنى من هذا البيان بالإحالة إلى ما ورد في صحيفة الدعوى بالمثل المسمى ، فانه يكون قاصراً عمداً بغيره بما يستوجب نقضه .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ٢٢٢٣ ق)

الفرع الثالث

قصد الجنائي

٢٨ - قصد الجنائي في جرائم القتل والسب والإهانة يقتضي متى كانت الألفاظ للرجعية إلى الجنح عليه شاتبة بطلانها ، ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك .
(جلة ١٧٢٢/١٧/١١ ملن رقم ١٢٠ ق)

أماط القاتل وإثبات علم توافر قصد الجنائي فيه فيما كتب .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٣٦ - إن القانون لا يعصب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بترافق قصد الجنائي العلم الذي يثبت فيها من غير القاتل أو أفعال الأمور المتضمنة للقذف وهو علم أنها لو كانت صالحة لأوجب عقاب المقتول في حقه أو احتقاره عند الناس . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاتل حسن النية أي معتقدا مساهلا في الجني عليه به من واقع القذف .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٣٧ - إن القصد الجنائي في جرائم السب والسبب والقذف يثبت بمجرد المهر بالألفاظ الثابتة للكثرة بما مع العلم بعمامة ، ولا يفتقر إلى أن يكون القصد قاتلا من صدور في حقه تلك الألفاظ .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٣٨ - إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب واليأس من شأن عكس للوضوح تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولما أن تختص توافره من ذات عبارات القذف والسب واليأس ، وعلى التزم في هذه الحالة صبه القذف ، وليس على المدعى أن يثبت في الحكم صراحة من قيام هذا الركن بل من انورده فيه من الأدلة وأدلة ثبوته تضمن بقاء ثبوته ، إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالإدانة في جريمة من تلك الجرائم ، وكان قصده بذلك متضمنا توافر قصد الجنائي في الحكم عليه ، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بطلانها مع القول بوجود قصد الجنائي ، على ما عرفه القانون فإنه يكون متناقضا بله بين وجود القصد وانفكاح : وإذا قلنا قلنا أن الحكم قد أدان التزم على أساس أنه قصد السب في الذات المادية ، ثم قال ما فاداه إن هذا التزم حين أرجل الحقيقة للقول بقصد السب كان في حالة انفصال وتفرقة قضائية لجس له ذلك ياته وأثر في إلى العبارة التي تضمنت السب ، فانه يكون قد انطأ ، لأنه إذا صح أن عبارة السب قد صدرت فعلا من التزم في الظروف وللإثبات التي ذكرها الحكم ، فإن القول بأنه قصد أن ييب يكون فيه سائق ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى ، حين رأت الأدلة ، أن تبين على مقتضى أي دليل أسد قيام قصد الجنائي الذي قالت بطلانها .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٣٩ - إذا كان الحكم لم يثبت صراحة عن توافر قصد الجنائي في التزم في جريمة القذف ولكن كان هذا قصد مستفادا من ذات عبارات القذف التي أوردتها الحكم قلنا من القاتل التي شرعا التزم في حق الجني عليه ، فإن هذا يكفي .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٤٠ - يكفي في إثبات قصد الجنائي في جريمة السب أن يتروك الحكم : إن قصد الجنائي ثابت من نفس ألفاظ السب ومعلوم ومن ظروف الواقعة التي صدرت فيها ، ما دامت الألفاظ التي أجهت الحكم صدورها من التزم هي في ذاتها بما عدى عن ظرف والاختيار ويصل من قدر الجني عليه في أوجه الناس .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٤١ - ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها ألفاظ السب وما دامت هذه الألفاظ تضمن بطلانها عشا القذف وسلبا بالمرضاة لا يكون متخيرية لأن تحدث صراحة واستقلالاً عن قصد الجنائي إذ يكفي في السب أن تضمن ألفاظ عشا شرف بأي وجه من الوجوه كما يكفي أن يكون قصد مستفادا من ذات عبارات السب ،

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

٤٢ - ما دامت عبارات السب التي أجهت الحكم على القاض تضمن بطلانها عشا القذف والاختيار فلا موجب لفتح صراحة واستقلالاً عن قصد الجنائي فيه .

(جدة ١١/١١٢٤ ط ١٢١٩ م ١٠٩٩ ع ١٤)

تفصيل الرابع

العلانية

٤٣ - العلانية في جريمة القذف والسب المتصور عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يفتقر لما توافر ضمنين : توزيع الكتابة للخصم لعبارات القذف والسب على عدد من الناس ، بتوزيع ، واتواء للتزم إذاعة ما هو مكتوب ولا يجب أن يكون التوزيع بالآلة حيا مينا ، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ، ولو كان قليلا ، سواء أكان ذلك من طريق تداول نسخة واحدة أم بواسطة عدة صور مادام ذلك لا يمكن إلا بغير التزم أركان نتيجة حتمية لعله لا يصور أنه كان مجهلا . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن الإدانة التي يحاكم

٤٦ - إن القانون لا يقترب العقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة الجاني عليه ، بل إن السب إذا كان محتاجاً عليه من وقع في حجرة الجاني عليه فإنه يكون من باب أولى مستوجباً للعقاب إذا حصل في عيونه .

(جلسة ١٨٧/١٢/١٣ من رقم ١٨٩٠ سنة ١٣٠٠ ق)

٤٧ - إن حوش المنزل هو بمك الآصل مكان شخصي ، وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكاناً عمومياً ، إلا أنه يسمح باعتباره عمومياً إذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب مشقة حدثت بين طرفين والسبب الذي وجهه أحدهما لآخر حال اجتماع أولئك الأفراد في يكون طلياً .

(جلسة ١٨٣/١١/١٢ من رقم ٣٣١١ سنة ١٣٠١ ق)

٤٨ - إن غرفة قاطر للخدمة ليست بطليتها علا عمومياً يعتبر السب الواقع فيها علناً إلا إذا كانت وتكثرت قد تحولت إلى عل عام - وبالصحة . وإن السب الخاص فيها أمام المظالم واثنين من المدعىين لا يعتبر حاصلين في طلياً .

(جلسة ١٨٧/١٠/١٢ من رقم ١٨٨٠ رقم ٧٠ ق)

٤٩ - أن مكتب المظالم هو بمك الآصل عل عام ، فإذا كان الحكم في صدره بأنه توافر ركن العلانية في جريمة السب لم يقل إلا أن التزم توجه حوال الساعة ١١ صباحاً إلى مكتب المظالم (الجاني عليه) وبينما كانت كل الأرباب والرفاق قد تفرغوا منهم بصوت عال بالسرعة بمحض ذلك زمني ، وأنه حين اختيار مكتب المظالم في أوقات العمل علا عمومياً حيث يمكن لكل الصلاد البحول وحيث يمكن للصاعدين سماع للثافة لهذا الذي ذكره لا يحصل مكتب المظالم علا عمومياً بالصحة ولا تحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجريه في الملل المجلس الملل على طريق عام . وهذا تصور طبيعي .

(جلسة ١٩٠/٥/١٢ من رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٠٠ ق)

٥٠ - إن شدة العقوبة هي بمك الآصل عل عام فالحكم الذي يعتبر السب الخاص فيها علنياً يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية وإلا كان كمنافراً قصوراً يستوجب قتله .

(جلسة ١٩٠/٥/١٢ من رقم ١٢٣٠ سنة ١٣٠٠ ق)

٥١ - توافر العلانية التي يقتضيها القانون في مواد القذف والسب بالظن الواردة في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن اللادتين ٢٦١ و ٢٦٥ أسأتا طلياً .

من أجلها التزم (ومر عام) لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت إحداها بحوزة الجاني من التهم وسعت الثانية للجاني المدعى بالظن القذف وحققت الثالثة لمحكمة لخدمة ملف القضية ، فهذا يدل على أن القذرة قد أطلع عليها الجاني من القنوق في حقه وبيع الحركة وكاتب الجلسة أياً بمك وطيفته . والتهم بوصفه عامياً - كما ذكر الحكم - لم يكن يحمل بمثل القذرة بين الموهين الخصمين بالشك ككتبة حنية للاجتماع الذي يسعى بالضرورة لإطلاعهم طلياً . ولهذا كة توافر العلانية في جريمتي القذف والسب كما عرفها القانون ، لتناول القذرة بين عامي القنوق في حقه وبيع الحركة وغيرهم من تفتي طلياً عليهم أن يطأوا طلياً ، ولتبرهنه بالادعاء لدى التهم ووقوف الادعاء فيه .

(جلسة ١٨٧/١٢/١٣ من رقم ١٠٩٠ سنة ١٣٠١ ق)

٥٢ - العلانية في القذف لا تحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الادعاء ، وأن يكون ذلك عن قصد من التهم . لأن حصول الادعاء من غير أن يكون التهم قد فعلوا فلا يجرى مؤاخذه . وإن قلنا كان التهم (معموف في شركة) قد شكاً أحد زملاءه لك مجلس إدارة الشركة ، وكتب على خلاف الفكري المرسلة من إلى المدير كتي "سري وشخصي" ثم أمام المحكمة تسلك بأنه ما كان يتملذذاته ماسو الفكري من عبارات التي صدرتها المحكمة قلنا في حق المدعى بدلالة ما كتبه على غلافها ، ولكن أدانته المحكمة في جريمة القذف طفا من أن تحدث عما تسلك به في دفاعه ، لأنها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بدت طلياً بحكمها .

(جلسة ١٩١/١٢/١٣ من رقم ١٨٨٠ سنة ١٣٠١ ق)

٥٣ - إن القانون لا يوجب العقاب على القذف والسب أن يقع أياً في حجرة الجاني عليه ، بل إن اشتراط توافر العلانية في جريمتي القذف والسب يعني فيه ما يدل بوضوح على أن تلك التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص الجاني عليه بما يؤله ويأخيه به من عبارات القذف والسب وإلغى ما يخلو به الجاني عليه من جرحه سمع السكافة عنه ما يبيته في شره واجتارده . وهذه القلة تحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم الجاني طلياً بما روى .

(جلسة ١٨٧/١٠/١٢ من رقم ٣٣٨٨ سنة ١٣٠١ ق)

أو متى عرضت بحيث يستلج أن يراها من يكون في الطريق أو في أي مكان مطروق، أو متى يمت أو عرض للبيع في أي مكان، ومتضمن هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بإطلاء للكاتب ونحوها إلى عدد من الجمهور بقصد الترويجية الإعلانية.

ووسائل الحماية الواردة بالمادة ساقطة الذكر لم
تدر على سبيل التمييز بين المحرم بل جلت من قبيل
البيان والقتل، وهذا يقتضي أن يحد إلى الثاني تدبير
توفرهما على حدى الأفعال إلى جرح القانون، فلهذا
لا يمكن المحاكم أن تلتزم في قضية التفتت شرفاً
لأن للمتهم أرسل مكتوباً يلجأ إلى التفتت فحق
البحث عليه إلى أشخاص عدة وأما إن كان يتصلقتهم
بالبحث عليه، فإذ تكون قد أصابت في ذلك لأن هذا
الذي لمسكت إليه - فتلزم - أنه يتحقق عليه
الشريف الواردة القانون لرفع المكاتب - له
ما يقتضي به الحماية في الواقع ما دام المكتوب قد
أرسل لأشخاص معينين، وكان مرسله يفتى بصره
ولإتاحة ما حواه.

(جلد ۱/۲ ص ۱۳۶ طعن رقم ۶۸۵ سے ۶۹۱)

٤٥ - إن قانون التعريفات ينص في المادة ١٧١ على أن الكتابات والرسوم وغير ذلك من طرق التمثيل تعتبر طبعة إذا وضعت بها تمثيل على عدد من الناس أو إذا رسمت أو حشرت السبع في أي مكان لم يفرط أن يكون التوزيع أو البيع بالنا حاداً مالياً في يفتقر غرضه بحدود التوزيع أو البيع بالنا ما يلجأ إليه بغير حصول الإكراه في إحدى أو ثلث الطرق المذكورة من طرق تحديد الورع أو بيع أو عن أي طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .

(جلبه ۷۸۰/۲/۲۶ طين رقم ۳۵۷ سته ۱۰ ق)

٥٥ - متى كان للتقاعد عا هو ثابت بالحكم أن
لشهم وهو في عمل خاص قد جهر بالباطل السباب
ليسما من كان في الطريق السام فذلك تحقق به العلاية
في جريمة السب طبقا للقاعدة ١٧١ ع .

(جلبه ۲۴/۲/۲۴ طى رقم ۱۰۹ مے ۱۱ ق)

٥٦ - لا يمكن لتوابع دك العلية أن تكون
البارزات للصحة للأداة أو العتف قد قلت في عمل
عسوى بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن
يسمعا من يكون في هذا العمل . أما إذا قلت بحيث
لا يمكن أن يسمعا إلا من أتيت إليه فلا علية .

(جیل ۲۷/۴/۲۷۲ طرز رقم ۷۸ سے ۱۲ ق)

وعنه المارق لم يبين في تلك اللادة على سيل المصير بل ذكرت على سيل البيان ، فاللادة قد توافر بين الوسائل المعية للمرة فيها . ولكن يقتضى أحكام القانون العامة يجب توافر هذا الركن أن يثبت في كل حالة أن التهم ضد الاتاعة وأن ما قصد اتاعته أذيع فلا بين أنشأ غير معين وغير مبرور فيه فالقراض حتى قدم إلى جهات الحكومة للتصديق فالنقل في حق موظف مع علم قسمها بأنها بحكم الضرورة تناول بين إحدى الرغبتين التخصيص توافر فيها السلاية الترتيب ضد الإتاحة على قسمها وقرع الإلتاحة فلا بدولها أن يحققه .

(جے ۱۹۳۸/۲/۷۱ طرز رقم ۷۴ سے ۷۵ ق)

٥٢ - إن القانون قد نص في المادة ١٧١ من
قانون العقوبات على أن الملاينة في الكتابة والمروم
ينعما من طرق القتل وتوافر في ذمته بغير قصد
لحد من الناس ، أو في عرضة بحيث يستلج
إبراه من أن يكون في طريق العلم أو أي مكان
طريق ، أو بيت أو عرضة لبيع في أي مكان .
بمعنى هذا النص أن التوزيع يثبت قانونا بعمل
للكاتب ونحوها في تناول حد من الجور قصد
تقتير وفي الإذاعة . وسائل الملاينة في المادة
ذكرت ليست على سبيل المبرر والقين بل هي من
سبيل التليل ، وإلا ، ما اعتدلت أن تصدرا يكون من
المادة على الموضح فلما استنص الحكم وتوافر ذلك
الملاينة من الكيفية التي فهم بها التفتي شكوا ضد
القاضي ، وهي إبداء له في حق ، ولكل المحكمة
الإحصائية الأصلية التي يتدخل فيها ، ولكل الإذاعة
الاستقصائية الأصلية بوزارة العدل ، ولكل وزارة العدل ،
عند عرضها سماعا لها في القاضي التي على ، في اعتبار
من هذا ما يدل دالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما
فيه إليه إذ أنه لم يقصد الإذاعة لاكمال على إرسال
الفكر القاضي وحده دون الجهات الأخرى التي سلم
بالإذاعة أن كل جهة منها تحرى عددا من الوثائق من
التي يروى أن حق الفكري تحت حكمهم ويصرم ، فانه
لا يكون ذا أخطا .

(جله ۸/۵/۱۹۴۴ طین رقم ۷۴-۱ سے ۱۴ ق)

٥٣ - إن القانون نص في المادة ١٤٨ من قانون
الضرائب القديم المادة ١٧١ من القانون الحالي على أن
الغلاية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التحويل
توافق من وزعت بفهر تمهيد على عدد من الناس،

يتم حبساً إذا حصل الجهر به في عقل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

(جلسة ٢٩/١/١٣٥٠ م رقم ١١١٥٠ س ١٥ ق)

٦٣ - مكتب تاجر الأدوات الخلية يعتبر مكاناً مطروفاً كوالى في العلاية قانوناً .

(جلسة ١٧/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ١٨ ق)

٦٤ - إن طرق العلاية قد وبرت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فلما أتمت المحكمة على المتهم أن يرد عبارات القذف أمام حدة شهود في مجالس محكمة بقصد التشهير بالمدعى عليه وتم له ما أراد من استعادة الأبر وذويعه فإنه يكون قد استظهر توافر دكن العلاية كما هي صرفة في القانون ، وذلك بنقض النظر عن مكان هذا القريد .

(جلسة ١٥/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٢٠ ق)

٦٥ - يمكن ثوابر دكن العلاية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن يصل المكروب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بطول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لسبل القذف .

(جلسة ٢١/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٢٢ ق)

٦٦ - العلاية دكن من أركان جريمة السب ، فالمحك الذي يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن . ولذا فلما اقتصر المحكم على تخصيص شهادة الشهود بدون أن يبين الحصول (المحل) الذي حصل فيه السب يكون حكماً ناقص البيان شتمياً تقتضيه .

(جلسة ١١/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٢٦ ق)

٦٧ - إذا كان المحكم قد أعلن المتهم مجرمية السب الحق دون أن يبين دكن العلاية وبين توافرها الاختيارات التي استخلصتها المحكمة فإنه يكون قسراً البيان واجباً تقتضيه .

(جلسة ١٥/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٣١ ق)

٦٨ - إذا كان المحكم قد أعلن المتهم مجرمية السب الحق دون أن يثبت من العلاية وبين توافرها وفقاً للقانون ، فإن إضفاء هذا البيان المهم يكون قصوراً مستوجباً تقتضيه .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٣١ ق)

٦٩ - يمكن في التحدث من العلاية في جريمة السب واستخلاصها أن تقول محكمة الموضوع إن

٥٧ - إن قاء المنزل ليس علاناً عاماً إذا ليس في طبعه ولا في الفرض الذي خصص له ما يسمح باختياره كذلك . وهو لا يجوز على عمل عمومي إلا إذا تصانف ويوجد عدد من أفراد الجمهور فيه . وإذا قالس الذي يحصل فيه لا توافر فيه العلاية ، ولو كان سكان المنزل قد يسموه . وإذا كان كانت الواقعة هي أن التهمة سبت المدعى عليها بمجرد دخولها إلى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت تراقبها معها بأنها . فلما هذا يعتبر مخالفة سب غير حتى ما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤قرة أول عقوبات ، واختيار محكمة القضاة الواقعة كذلك ، بعد الحكم فيها على أنها سب حتى ، ليس من شأنه أن يؤثر في الترمين المسكوم .

(جلسة ١٨/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ١٣ ق)

٥٨ - إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن القول بغير حبساً إذا حصل الجهر به في عقل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان ، وذلك فإن أفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر حبساً إذا سمعها من يرون في الخارج العمومي .

(جلسة ١٥/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ١٣ ق)

٥٩ - متى كانت التهمة قد جهزت بألفاظ السب في ظرف مسكنها الخلق على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلاية تكون متوافرة .

(جلسة ١٩/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٢١ ق)

٦٠ - مادام المحكم قد أتمت أن السب كان على مسمع من السابفة لأن التهمة والمضى عليها كانتا واقعيتين يباب المنزل لمحل على الطريق العام فلذلك يكفي في بيان وقوع السب هنا وعلى مسمع من الخارج في الطريق من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوع التهمة من باب المنزل .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٢٢ ق)

٦١ - متى كان المتهم قد جهز بألفاظ السب من نافذة غرفة مسكنه على الطريق العام يصح صرح بمسعه من كان ماراً فيه ، فإنه بهذا تستحق العلاية وتكون الواقعة جريمة .

(جلسة ١٨/١٢/١٣٥٠ م رقم ١١٥٠٠ س ٣٢ ق)

٦٢ - إذا كانت الواقعة الثانية على المتهم هي أنه سب للمدعى عليه وهو فوق سطح المنزل على مسمع عن كانوا بالمرحى العام ، فإن العلاية تكون متوافرة فعليه الحاشية لأن القانون صريح بأن القول أو الصياح

والعلاية متوافقة لحصول السب أمام الموجودين وقت توقيع الجلس ومتهم البعض وشيخ الجلية .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ٣٠٠ سنة ١٤)

٧٠ - ما دام الحكم قد أثبت أن التهمة جبرت بألفاظ السب ورض على سلم العبرة التي وصفها بأنها تكون من تسعة مساكن صوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات تورف العلاية طبقاً للبادة ١٧١ من قانون العقوبات .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ٣١٦ سنة ١٤)

٧١ - إذا كان من موقائع القذف للفرقة بها المعصية على المتهم أنه قرر تقرير الطبيب المسمى من المجلس العالي للكشف على المعصية بالخلى الفنى الوارد فيه بأنها صابة بارتقاء خلق في غشاء البكارة فغشى من خشف طبيعى في الأنسجة مما يجعل الإيلاج ضرر الأكر يمكن من فيه أحدثت تورق ولا يمكن طليا البت فيها إذا كان سبق لأحد مشاركتها بحرقها بطريقة توزيع مورد من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالخصية ، إذا كان ذلك ، وكان كل ما ذكره حكمة الموضوع من هذه الواقعة هو : أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا قرر تقرير كما تصلىه البادة ١٧١ صفقات ، دون أن تبين للصفقات التي وتوصفها على التهمة ، في حين أن القذف لم يقل سراسة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو أنه إذا كان ثمة توزيع فإن ما وزع هو تقرير الطبيب ، فإن هذا منها يكون تصوراً في بيان الأسباب التي أقبل عليها الحكم ، لذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة في مدى توزيع التقرير وفي الغرض من توزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغير تعيين بقصد التشهير وبطيلة الانظمة كان ذكر العلاية متوافراً وكانت معصية المعصية محسنة ولا يقلل من محتمل أن هذا التقرير غير ثابت في ذاته بكونه المعصية ولاضطوع فيه بسبق اقترانها ، إلا أن الاستدلال في القذف يقتضي أيضاً بأهمية التفتيشية متى كان من شأنها أن تلقى في الزوج متعينة أو غشاً أو احتلالاً أو وهماً ، ولو جازلاً . في حصة الواقعة أو الواقع المعصية .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ١١٨ سنة ١٤)

٧٢ - إذا كانت المحكمة حين أمانته للتم في جريمة السب علناً في شكوى قدمها حقه معقلته وولها ما ذكرته في شكوا أن التهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ العهد عليها بضم إلفاءه ، وحين تعرضت لثرائر

أركان هذه الجريمة قالت عن العلاية إنه كان عليه أن يذكر في شكواه واقعة التهديد وأن يطلب أخذ العهد على من حذره دون أن يثير شبهة إلى سلوك معقلته وأختها ، مما حشره في شكواه دون مقتضى ، الأمر الذي يدل على أنه قصد إثباته ألفاظ السب . وإن هذه الإضافة قد تمت بتقديمه لشكوى إلى رئيس المباحث الذي أسأله إلى معاون المباحث ثم أرسلت إلى الجند ثم أضيفت إلى النيابة ، فكل ما أوردته المحكمة من ذلك لا يؤيد بقاءه إلى النتيجة التي انتهت إليها مع ما أسلفت ذكره من أنه إنما كان يطلب بشكواه أخذ العهد على من حذره ، الأمر الذي يقتضى القول بتوافر العلاية أن يثبت أن التهم قد قصد إلى إثبات مانبه إلى الجنين عليها في شكواه ، وبهذا يكون حكماً تصورياً يبيح بما يستوجب قضاة .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ٣٢٠ سنة ١٤)

٧٣ - إذا كانت المحكمة حين أدانت التهم في جريمة القذف قد أثبتت ثبوت تورق ذكر العلاية على أن القرينة القوية القليل لم ترسل إلى وزارة القنون التابع لها للوقوف على الظروف لحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام وأن عاملها من أيدي الرؤوسين يحكم عليهم شأنه إضافة ما تقرره من ميرات القذف بلح فهذا منها تصوراً إذ يجب تورق العلاية في جريمة القذف أن يكون الجان قد قصد إلى إثباته ما استعمل الجنين عليه وما ذكره المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد استغلت تورق ذلك القصد .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ١٤٠٠ سنة ١٤)

٧٤ - العلاية من أركان جنحة السب ليسب أن يبنى الحكم بيان طريقة تفتيش لكن يقتضى المحكمة لتتضمن مراقبة صحة تطبيق القانون . وإغفال هذا البيان يعيب الحكم ويستوجب قضاة .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ٣٢١ سنة ١٤)

٧٥ - يجب لائحة الحكم بالإدانة في جريمة السب على أن بين العلاية وطريقة تورقها في واقعة المعصية حتى يقتضى المحكمة لتتضمن التقييم يورثقتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، فإنما أدانت المحكمة للتم في هذه الجريمة دون أن تحدد من واقعة هذا الظرف وكيفية تورقه في حقه فإن حكماً يكون غرض البيان واجباً قضاة .

(جلة ١٨/١٨ من ١٩٨٤/١٠ طين رقم ٣٢٢ سنة ١٤)

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد قالت في حكماً

٨٠ - ينكر في استظهار ركن العلاية في جريمة السب أن يقول المحكم إنه متوافر من إيراد التهم الألفاظ المنسوب صدورها منه وهو شرع المنزل للعلة على الطريق العام . . .

(جلسة ١٧٤١/١١/٢٢ طين رقم ١٧٣٨ سنة ١٣٢١ ق)

٨١ - إذا كان المحكم قد انحصر في التحدث عن ركن العلاية بقوله : إن التهمة وجهت إليه (المضي بالمحقق المدنية) الألفاظ السابقة الذكر علنا من أفيالكم فإن هذا الرأي الذي تاله المحكم لا يبين منه تحديد لموقع الثالثة التي كانت تطل منها التهمة ، ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصورة وكن العلاية التي تتطلب المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون المحكم قد انحصر في توجيهه ، ويجب نقضه .

(جلسة ١٧٤١/١١/١ طين رقم ١٧٣٨ سنة ١٣٢١ ق)

٨٢ - إذا كان كل ما تاله المحكم لتبديل على قراره قصد الإذاعة لدى التهم بالقتل في حق قضاة إحدى القوادر إحدى الحاكم وإهانة رجال القضاء بالاسم أو الاعتصاية هو أنه قد تم شكويين إحداهما لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدما بأن ما تين التكررين ستداولان بمكة الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين وقد تمت الإذاعة بالفعل إذ أسأل حشرة رئيس محكمة مصر القوي المرسل إليه إلى النيابة العمومية ، فبذلك لا يبرح القول بغير قصد الإذاعة ، إذ لا يبين منه أن إحدى القريتين ، وهي المرسل بالاسم الشخصي لوزير العدل ، قد اطلع عليها غير من أرسلت إليه ، مما يدل عليه أنه ليس من بليصة العرائض التي ترسل بهذه الطريقة أن يحصل محاولا . أما تمام الإذاعة فعلا فقد رتب المحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أسأل المرسل إلى النيابة العمومية ، وإذا كانت هذه الإحالة هي - كما جله بالحكم - بقصد اتخاذ الإجراءات القضائية والقضائية ضد التهم لا اشتملت عليه المرسل من طعن في رجل القضاء ، مما لا يمكن أن يكون التهم قد رتب إليه حين يمت بالمرسلة ، فإن هذا من المحكم يكون غير سليم .

(جلسة ١٧٤١/٢/١١ طين رقم ١٧٣٨ سنة ١٣٢١ ق)

الذي أدان التهم في جريمة السب العلني لأن التهم ذكر صراحة في بلاغه الذي قدمه رئيس النيابة العامة بأنه إنما يطلب أخذ العهد على المبلغ في سقه بعدم الإضرار به ، ولم تصرح في وفاة القوي لما جله في البلاغ من تاسية عدم صحة ، فإن قولها بعد ذلك ، في صدق توافر العلاية ، أن التهم كان يعلم بحكم القوي وقرائن أن بلاغه سيطلع عليه أشخاص كثيرين ، وإن لم يكن قصد منه إلا التشهير بالجنح علنيا - ذلك لا يكون له ما يسنده ويكون المحكم قد انحصر في توجيهه .

(جلسة ١٧٤١/١١/٢٢ طين رقم ١٧٣٠ سنة ١٣٢١ ق)

٧٧ - إذا كان المحكم قد أسس ركن العلاية في القذف والسب على أن القذف الذي وقع فيه هو عمل عام لأن به سكاية آخرين فذلك من تصور في القذف إذ القذف هو بمكة الأصل على عكس وما ذكره المحكم من سماع السكان الآخرين لا يصل منه علاجا ما بالصفة ولا يشترط به ركن العلاية لبا يجر به من القذف والسب في الحال الخاصة .

(جلسة ١٧٤١/٢/٢٢ طين رقم ١٧٣٢ سنة ١٣٢١ ق)

٧٨ - إنه وإن كانت العلاية قد تحقق بالمجرر بألفاظ السب في قاء القذف إذا كان هذا القذف يقتضيه سكن صديقين بأموال مملوكة ويحفظون إلى قاء بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب تحذف السكان على كثرة عددهم ، إلا أنه إذا كان المحكم المصرون فيه قد انحصر على القول بأن السب حصل في قاء القذف الذي يقتضيه أكثر من مادة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكاية من الكثرة بحيث تجعل من قاء علاجا ما على الصورة الثالثة - فإنه يكون مخررا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان المعلن بها .

(جلسة ١٧٣٨/٩/٥ طين رقم ١٧٣٨ سنة ١٣٢١ ق)

٧٩ - إذا كان المحكم قد انحصر في القول بترافق ركن العلاية في جريمة القذف التي دان بها التهم على أن السب ورد على الجنح عليه وشقيقه واستأجر رغبة التهم لهذه الصورة ضد المصور وعدم إدراج التهم بين التهميين وغيره من قرون الصور ، فإن ما تاله المحكم من ذلك لا يشترط به وحده توافر ركن العلاية كما يصله القانون ، ومن ثم يكون المحكم قد انحصر في توجيهه يستوجب نقضه .

(جلسة ١٧٤١/١٢/٢٨ طين رقم ١٧٣٨ سنة ١٣٢١ ق)

الفصل الخامس

استحداث

مقرر الاول

حق التبليغ

٨٣ - إن استاد واقعة جنائية لى شخص لايجمع العقاب عليه اذا لم يكن القصد منه الا تبليغ جهات الاختصاص من هذه الواقعة . اذ التبليغ عن الجرائم حق لى فرض على كل فرد . فلذا كانت الواقعة الثانية بالمحكى هى أن اللهم أبلغ النيابة بأن زوجة محلت سفاسا وانها وضعت طفلة ونسبها اليه زوجها ، وكان للمتهم قد تمسك بأه قدم بيلاته عند زوجه مستحقة ما جدي فيه ، وأن العلانية غير متوافرة ، ومع ذلك جلد المحكم غلوا من الرد على هذا الشكاع فانه يكون لفسرا .
(جلد ١٧٨/٧٢١ من رقم ٦٠٠ سنة ١٥٤٠ ق)

٨٤ - إذا كانت المحكمة قد انتهت بندها على الاعتبارات التى ذكرتها فى حكمها لى أن التهمين يخلف قاض بالمحاكم المختصة حين طلبا بلاغها للمرفوعة عنه دعوى التهمين فى طبعة ، وأعلينا صسوبة منه لى للشيخ فى الوقف الذى يديره للقانون فى حقه ورداه على مستشارى محكمة الاستئناف المختصة وقائب العلم ، إنما قصدنا تبليغ الواقع التى منتهى بلاغها لى جهة الاختصاص ولم قصدنا ضررها على الأروافها ، وأن تلك التهمة التى سلطها الشيخ فى الوقف لم يكن تسليمها هى أيضا قصد الضرر لى طاعت لى شخص معين وطريقة سرية ، وبناء على ذلك لم تجر العلانية ، كما هى مرفوعة فى القانون ، متحققة فى الدعوى ، فإن الجلبلة فى ذلك لى محكمة القضاء لا تكون مقبولة .

(جلد ١٧٨/٧٢١ من رقم ٢٠٧ سنة ١٤٢٠ ق)

٨٥ - إن مجرد تقديم شكوى فى حق إنسان لى جهات الاختصاص وإيلا . متضمنا بأفواه أمام القضاء لا يمكن احتجاره فلذا علينا إلا أن لا يكون القصد منه مجرد التهميد للمحكى قبل منه .

(جلد ١٧٨/٧٢١ من رقم ١٣٣٠ سنة ١٣٢٤ ق)

مقرر ثانى

حق التبليغ

٨٦ - التقيد بالبلاغ هو ابداء الرأى فى أمر

أمر عمل دون اللسان بشخص صاحب الأمر أو العمل بنية التهميد به أو المط من كرامته . فلذا تجوز التقيد بهذا الحد وجوب العقاب عليه بغيره مكررا لجرية سب أو لاعتاد أو تقف حسب لأحوال . وإذ قد من التقيد بالبلاغ التهميد لأشخاص التواب والظلم فى ضمهم برميهم بأنهم أقروا بالمخالطة للصرة الإنجليزية ، مع يتهمهم بأنها حادثة بدم ، حرما على مناصبهم وما كره عليهم من مراتب ، لى لى ذلك يبداءة لهم طبقا للمادة ١٥٩ من قانون العقوبات .

(جلد ١٧٨/٧٢١ من رقم ٢١٤ سنة ١٤٠٠ ق)

٨٧ - حق كل القائل على الدعوى قد اشتمل على استاد وقائع الحق على هى أنه مقاس بمسألة حياة شعب ، وأن التاريخ كتب له سطورا يخلل هو من ذكرها ، وأنه تولى حل مواءم للمتمسرين وحلطة من طبقات الاقتصاد الاستشارى الذى يتهاد اليهود بأموالهم ، وأنه أحسد الباشوات الذين لا يدورون محضهم إذا اشتمل الشعب وتزلت عنهم تلك اليد التى تمس عزائمهم . يد الإنجليزية التى فيها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات فى مصر وغيرها من الدول المتكبرية ، وأنه يسافر لى بلاد الإنجليزية ليرى كرامة مصر فى الأموال والمنازل ما يتخرج روحا من الدول هو الاستعداد السياسى ، فإنه يكون مستحقا لتعزير العقوبة المخصوص عليها فى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، لى أن عباراته تقتل على نية أمور لو كانت صالحة لأوجبت عقاب من نسبت اليه قانونا أو حقه من أجل رطله . ومن الخطأ اعتبار هذا القول قضا بالمحا لى لى الجنب عليه وقع بمن نية دون أن يكون التهم قد تمسك بأه إنما كان يفتقد أعمال الجنب عليه (وهو موقف) بيلانة نية ويقدم على كل واقعة من تلك الواقع ما يثبت صحتها .

(جلد ١٧٨/٧٢١ من رقم ٥٠ سنة ١٤٠٠ ق)

٨٨ - إن قد القانون فى ذلك من حيث علم توالم الضمانات الكافية فى اسكلمه هو من قيل التقيد بالبلاغ لى كونه بما هو مكفول من حرية الرأى لكشف القيود التهميدية للقوانين .

(جلد ١٧٨/٧٢١ من رقم ٢٤٩ سنة ١٤٠٠ ق)

٨٩ - إن مجرد تقديم القوانين الصادرة من السلطة التشريعية فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٦ هو من التقيد بالبلاغ ما لم يتم التقد لى يعرض فى

الفرع الثالث

الظن في أفعال الموطئين

٩٥ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع لم تخرجنا لبيان حكم القذف للباح وإثباتاً فصلاً على إلغاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذا كان طعنه موجهاً إلى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم التنية واستطاع أن يثبت صحة ما نسب إليه إلى المجني عليه. وقررت بين الأمرين كيه ، فالتفت للمباح لا عقاب عليه أصلاً إذ لم يثبت من أن القاتل لم يخرج في قذفه إلى حد القذف والسب . وأما المادة التي تنه عن إثبات الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ للأصل فيما يعاقب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب القذف - قلنا كان أو سبياً - يفتي من العقاب الذي كان يستحقه بسبب الأصل إذا توفرت الشروط السابقة يائناً . (جـ ١٣٢/١/١٤ من رقم ٢٤ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٦ - متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقاً بوظيفته أو عمله للعلمي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس وتكون عقبة المجمع متبعة بالفصل فيه .

(جـ ١٣٢/١/١٥ من رقم ١٧٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٧ - إذا كانت وقائع القذف المستندة إلى الموظف ليست متعلقة بجهة العمل بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أي بصفته فرداً فلا يجرى قانوناً إثباتها . (جـ ١٣٢/١/١٥ من رقم ١٧٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٨ - القذف في حق الموظفين السوميين لا يفتي من العقاب إلا إذا أثبتت صحة ما نسب به إلى المجني عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن التنية .

(جـ ١٣٢/١/٢٤ من رقم ١٤١٨ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٩ - إن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف الظن في أفعال الموظف السوميين أو الأشخاص ذوي الصلة التبادلية العامة أو المكلفين بخدمة عامة من توافر فيه ثلاثة شروط ، (الأول) أن يكون الظن حساساً بسلامة تنية أي مجرد خسة للصلة العامة مع الاحتذاء بصحة الطاعن وقت إدانته . والثاني ، لا يندى الظن أعمال الوظيفة أو التبادلية أو الخدمة العامة . والثالث ، أن يقوم الطاعن بأدلة حقيقية كل أمر أسند إليه

تدعى لأشخاص أعداء هذه الجهة ولم يرد إلى أفعالهم أو القذف .

(جـ ١٣٢/١/١٠ من رقم ٢٤٩ سنة ١٣٨١ ق)

٩٥ - إذا كان الإنسان أن يفتي في قذفه أقصاهه السياسيين فإن ذلك يجب ألا يندى حد القذف المباح ، فإنما خرج إلى حد الظن والقبح قد حقت عليه كلمة القانون . ولا يرد عليه أن يكون أقصاهه قد سبقوه في مضمون إلى استيلاء حرمان القانون في هذا الباب ويمكن أن تراعى الحكمة هذا الطرف في تقدير العقوبة . (جـ ١٣٢/١/٤ من رقم ٢٤ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٦ - لا يفتي في تجاوز حدود القذف المباح أن تكون البيانات البلية التي استعملها المتهم من ما جرى العرف على المباحة بها .

(جـ ١٣٢/٢/٢٧ من رقم ١١١٦ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٧ - متى كان الحكم متعدياً ما يفتي أن المتهم كان فيما نسب إليه إلى المجني عليه في الحدود المرسومة في القانون للقذف التي لا يعاقب عليه فلا يفتي في صحة أن كانت البيانات التي استعملها المتهم مرة كافية .

(جـ ١٣٢/١/٤ من رقم ١٧٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٩٨ - القذف لا يخرج من كونه قذفاً متى اشتمل على ما يدين للموظف من جهة عمله ، ولا يندى للمتهم أن تكون البيانات التي أسندت فيها إلى المجني عليه أموراً لم يحدث لأوجب عقابه قانوناً أو احتضاره عند أهل وطنه قد سبقته من سبيل القذف لا على أنها حقيقة ، فإن قصد المذنب تحقيق من كانت البيانات شائعة بإثباته دون حاجة إلى دليل آخر . ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كانت قذفاً مباشراً إلا إذا أثبت حسن نية وقدم الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع التي استند إلى للموظف .

(جـ ١٣٢/١/١٥ من رقم ٢٤ سنة ١٣٨١ ق)

٩٩ - لا مانع يمنع من اشتغال القاتل الراشد وما يقيم من رسم وغيره على عبارات يكون القرض منها القبح من مصلحة عامة وأخرى يكون قصد منها التشهير . والحكمة في هذا الحالة أن تزلزل بين القصد من وتعد أيهما كانت له التنية في نفس المذنب . ولا على القول بأن حسن التنية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عداه وإلا لاستطاع الكاتب تحصى سبيل الدفاع ظاهرياً من مصلحة عامة من عزيمة أن يبال من كرامة الموظف السومي ما شاء دون أن يتأهل القانون بمتابع .

(جـ ١٣٢/١/١٥ من رقم ٢٤ سنة ١٣٢٢ ق)

المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب .

أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الترخيص ويعتق العقاب .

(جلد ١٢/١٢٩ ط ١ من رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٤٥ ق)

١٠٠ - إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف تصدياً جانياً عاماً بل يكفي إثبات قصد الجاني العام الذي يتحقق فيها متى نشر القذف أو أبلغ الأمور المختصة بالقذف وعرف عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب القذوف في حقه أو احتقاره عند أهل وطنه .

ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القذف متصفاً بمصلحة ما دعى الجاني عليه من نتائج القذف . غير أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات العنصر الذي يحصل في حق الموظفين السومريين أو الأشخاص ذوي الصفة الثانية العامة أو المكلفين بمهمة عامة إذا أبلغ هذا اللعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط : (الأول) أن يكون حاملاً ببلامة ية أي

بجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بمصلحة الطاعن وقت اتهامه . (والثاني) ألا يندى أعمال الوظيفة أو الثانية أو الخاصة العامة . (والثالث) أن يتم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسند إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب . أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها

فلا يتحقق الترخيص ويعتق العقاب . ولذا كان الحكم قد بين أن عبارات القذف التي تضمنتها عرائض الطاعن هي من المصراحة والوضوح بحيث لا يخفى عليه مدلولها كما أوضح أنه (أي المتهم) لم يستلغ أن يثبت ما ادعاه من أن الثاني ص عليه اعتزلاً مبروراً في محضر الجلسة أو أنه أعان عليه خصومه على صورة من الصور بل قامت الأدلة على عكس ذلك ، وكان واضحاً من مراعاة الدليلات التي ذكرها الحكم قلة من العرائض المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد القاضى بل إنما يبلغيها عبارات قذف قصد بها النيل منه ، فإن الحكم يكون قد تخمين بأن قصد الجاني في جريمة القذف على وجه الصحيح .

(جلد ٨/١٢٩ ط ١ من رقم ١٠٧٤ سنة ١٩٤٤ ق)

١٠١ - متى كانت عبارات القذف في حق موظف شامته في ذاتها علنية شرف الجاني عليه وإعجلاره فاقصد الجاني بغير متوفر في حق قائلها . ويكون

من اللازم عند تبرئة المتهم أن تنفى المحكمة وإثبات أمرين : أولاً صحة جميع الوقائع التي أظم عليها المتهم عبارات قذف ، وثانياً حسن نيته على أساس أنه إنما دعى من وراء سطوته إلى الخير لبلاده ولم يقصد التمهيد بالجاني عليه .

(جلد ١٢/١٢٩ ط ١ من رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٤٥ ق)

١٠٢ - إن مسألة سلامة النية ، الشروط في الفترة الثانية من المادة ٣١١ ع وجوب توفرها لأعداد القذف من عقوبة قذف في حق الموظفين السومريين ومن في حكمهم هذه المسألة وإن كان الشارع المصري يرى أنها مسألة موضوعية إلا أنه رسم لما أقل قاعدة مقرونة باستمرار الأصلية التي يتكون منها مستلماً . وحسب هذه القاعدة هي أن يكون موجه الاعتقاد يعتقد في ضميمته وهو وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف قدراً كلياً وأن يكون اعتقاد المصلحة العامة لا سوء قصد ، فأصبح من الواجب على قاضى الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفحصه على ذلك المعنى ، فإن فيه على منى آخر كان حكمه وإلزاماً تمت رقابة محكمة القضاء من جهة خضوعه في تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال إن مسألة حسن النية وسبوتها أمر متعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحسبه إذ المسألة متعلقة بهذا يجب قانوناً على القاضي أن يثبت لاجتماع الأمر إلى الرأى الذي أتته وعدم صحة فهم مسألة قانونية بحث .

(جلد ١٢/١٢٩ ط ١ من رقم ١٣٤٤ سنة ١٩٤٢ ق)

١٠٣ - إن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه القذف وأنه قصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء العنات والأخذ الشخصية .

(جلد ١٢/١٢٩ ط ١ من رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٤٥ ق)

١٠٤ - إن حسن النية للمقترف في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى بلإني يتقدم موقف أو حكمه يوجد فيها عنصر نتيجة ظروف تصرفه حكمه على الأمور ورغم تقديره لما قد بدا كلياً واضحاً في تصرفه فيها على أسباب مقبولة . ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزارة المغانية على المادة ٣١١ من قانون العقوبات السابق (المادة ٣٠٢ الحالية) حين قالت : « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في ضميمته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدراً الأمور التي نسبها إلى الموظف

١٠٧ - حسن التبة الذي اشترط القانون للمصري عوقبه لدى القتل بتعديرا لظنه في أعمال المواطنين لا يمكن وحده لاضاح من العقاب وإنما يجب أن يتقدم بإثبات صحة الواقعة للمستهل للوقوف السوي . ولذا يجب التألف عن إثبات الواقعة فلا يشهد الاحتجاج بحسن نية .

(جدة ١٩٢٤/٧/١١ ملن رقم ١٠١٩ سنة ٢٠ ق)

١٠٨ - إن القانون يشترط لعدم العقاب على القتل الموجه إلى الموقوف أو من هو في حقه توافر شرطين هما حسن التبة وإثبات صحة وقائع القتل كلها . فلذا كان التهم لم يستعمل إثبات صحة جميع الوقائع التي أسندوا إلى الجنى عليه ، بل في خطأ الحكم في صدق سوء التبة لا يكون له من أثر في الإدانة .

(جدة ١٩٢٥/٧/٢٢ ملن رقم ١١٨٥ سنة ١٥ ق)

١٠٩ - إن ما يصبى التهم بالقول في حق موقوف صوري من سلامة نية لا يفييه من العقاب ما دام قد صبر عن إثبات حقيقة ما أسند إليه .

(جدة ١٩٢٥/٧/٢٢ ملن رقم ١٢٣٦ سنة ٢٥ ق)

١١٠ - إن القانون قد اشترط لإضفاء القتل في حق الرجال المومنين من العقاب فوق سلامة التبة إثبات صحة الوقائع الموقوف بها . ومعنى هذا الشرط أن يكون القتل مستندا على الدليل على صحة ما قتل به وأن يقتضيه المحكمة كقتله ، أما أن يقدم على القتل وفيه عناية من الدليل مستندا على أن يظهر له التحقيق دليلا لهذا ما لا يجيزه القانون .

(جدة ١٩٢٧/٧/٢١ ملن رقم ١٤٤٤ سنة ٢٠ ق)

١١١ - إن القانون لم يقيده حق التألف في إثبات ما قتل به بأي قيد بل هو يبيح له إثبات وقائع القتل بكل الطرق القانونية والفاصل أي تقرر إحدى في أمر معين لا يمنع من إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه تعد به العناية وختمه الأشخاص . وليس الحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات في ضحايا القتل بأن تأخذ بالأخبارات أو التاوريلات التي قد تحمل بها المية التي أصدرت تلك القرارات .

(جدة ١٩٢٧/٧/٢١ ملن رقم ٢١٤٢ سنة ٢٠ ق)

١١٢ - إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القتل دليلا مستقلا بل هو يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

(جدة ١٩٢٧/٧/٢٢ ملن رقم ٢٢١١ سنة ٢١ ق)

تدبرا كليا . . . وليس هذه الإشارة إلا تخليقا لقاعدة استعصا قانون العقوبات في المادة ١٣ الواردة في باب الأحكام العامة والتي أوجبت على الموقوف ، لكي يدرك من نفسه مسؤولية جرمية ارتكبا بحسن نية تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجماله من انضمامه ، أن يثبت ليلان حسن نية أنه لم يرتكب الفعل إلا بسند تثبت والقهرى وأنه كان يعتقد مشروعيه ، وأن اعتقاده كان مبنيا على أساليب مقبولة . وقد ذكرت تعليقات وزارة الحفانية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادة ٧٨٥٧٧ من قانون العقوبات المنسوبة التي عرف حسن التبة في المادة ٢٥ صراحة بقوله : لا يقال من شيء . إنه عمل أو صدر بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدر بتبر القتل أو الاتلاف الواجب .

هذا وقد أوجب المذبح ، فضلا عن ذلك ، على القتل الذي يصح بحسن نية أن يثبت صحة كل فعل أسند القتلوف في حقه ، فدل بذلك على أن التثبت الذي لا يفي به حسن التبة يجب أيضا أن يشمل كل وقائع القتل للثبوت في جوهره واقعة واقعة ، وأنه لا يمكن التألف أن يكون قد ثبت من واقعة لينج بحسن نية على عدلها من الوقائع التي أسندوا القتلوف في حقه دون دليل .

(جدة ١٩٢٧/٧/١١ ملن رقم ١٥١٠ سنة ١٦ ق)

١٠٥ - متى تحقق قصد الجنائي في جرائم القتل والسب والإساءة فلا عمل القروض في مسألة القية إلا في صورة ما يكون المعلن موجبا إلى موقوف محرم . في هذه الصورة إذا أطلع التهم في إتمام المحركة بسلامة نية في المعلن بأن كان يبنى به الفاعل من مصلحة عامة واستطلاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسند إلى الجنى عليه لا يقتضي عليه رغم ثبوت قصد الجنائي . أما إذا ثبت أن قصد من المعلن إنما هو مجرد التشهير والتخريب بالقاتل واجب ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسند إلى الجنى عليه . فافترق بين سوء النية والقصد الجنائي في مسائل القتل والسب والسب .

(جدة ١٩٢٧/٧/١١ ملن رقم ٥٢ سنة ٢٠ ق)

١٠٦ - إذا لم يستحق شرط إثبات صحة القصد التفتية فلا عمل القروض في مسألة نية التهم سلبية كانت أو غير سلبية إذ هذا البحث لا يكون مستحيا ما دام القانون يستلزم توفير الشرطين معا لاضاح من العقاب .

(جدة ١٩٢٧/٧/١١ ملن رقم ١٤١٨ سنة ٢٢ ق)

أداء وظيفته ، وطريق القصر في إحدى الجدران ، فانه لا يجوز جلبها للادة ٢٠٧ من قانون العقوبات أن تقل القرامة عن خمسين ليرة الأذن لقصرية القرامة الفصوص عليها في الفترة الثانية من المادة ٢٠٢ من هذا القانون فإنما كل الحكم الذي أدان المتهم قد نفي بجائته بقرينة قدوما ليرسون جيبا فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جريدة ١٧٨٧/٩/٢٦ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

القرع الرابع

مستلزمات القطار

١١٩ - في حكم المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناولها ما يده المصنف في جريمة القصرى إذ المقصود من الاعتداء الواردة في هذه المادة هو إطلاق حرية المصنف للقتل من غير حدود ما تقتضيه المصلحة من حقوقهم أمام المالك . ولا كانت جريمة القصرى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات المصنف أو وجه دفعهم ليس ذلك بمثل في خالق الاعتداء ، ولا ورد على ذلك بأن القصرى وقت إعلان حريتها لا تكون مطروحة بالقدر أمام القضاء . فن قل القصرى أمام المحكمة إنما يكون بناء على ما جده في جريمة القصرى ،

(جريدة ١٧٨٧/٩/٢٦ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

١٢٠ - إن للمادة ٢٠٩ من قانون العقوبات ولأن كانت متفرقة للمشورة الجنائية مما يقع من المصروف من السب والقذف على بعضهم البعض في أثناء المرافعة من حقوقهم أمام المالك شفاعيا أو تجريريا ما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في جريمة رفع القصرى قبل نظرهما بالجلسة ، إذ من غير العادة أنما تعد تشكيلات القصرى على المصنف أمام المحكمة لبيع الحكم عليه في الموضوع الذي وجب القانون بانه فيها بغيره صراحة مع الآلة التي يستند إليها المصنف ، إلا أنه يجب ذلك أن تكون هذه الجريمة جديدة مستوردا بالمرح القصرى بالعمل على القضاء لينصل في موضوعها الذي انتهى حتى النسخ هو العرض في تلك الجريمة لمالك المصنف بما قد يكون فيه ماس أو عرش لثمة أو اعتباره فإنما كانت المحكمة قد اضطررتا وردت في جريمة دعوى شرعية مكررة لجريمة السب وأما أن من صدرت عنه على اختيار أن الاعتداء الواردة بالمادة ٢٠٩ لا يجله لأنه لم يكن في الواقع خارج عن حق له أمام المالك ولم يكن يقصد أن يطرح القصرى على المحكمة وإنما قصد

١١٣ - ما دام الكاتب أن المتهم كان من القية فيما قلّف به الجنى عليه بمعنى أنه لم يكن يقصد خسة المصلحة العامة ، بل كان الباعث الذي دفعه إلى ذلك هو الأخذ بالخصومة فهذا يمكن لإدانة ولو كان في مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع القذف . وإذا كانت عبارات القذف شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز حل كل حال أثبتت صحتها .

(جريدة ١٧٨٧/٢/٢١ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

١١٤ - لا يقبل قانونا من القذف إقامة الدليل لإثبات ما قلّف به إلا إذا كان القذف طائفا في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية طاعة أو مكلف بصفة طاعة ، وكان حاصله إبلازمة نية وبغير قصد لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . فإذا كان الجنى عليه وكذا لبك القذف الزواحي - الذي لا يرضى إلا خدمات عامة ، شأنه شأن سائر المصارف والمصارف وللثبات الحرة والذي مهما كان مبلغ اتصاله بالحكومة فإن ذلك لا يخرج من طبعه الخصوصية ولا يطع عليه نصيبا من المصلحة العامة - فإنه لا يمكن اعتباره موقفا صريحا ، ولا يمكن أن يقبل من قلّفه أى دليل يقض به لإثبات صحة ما قلّف به .

(جريدة ١٧٨٧/١٢/٢٢ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

١١٥ - يعطى قانونا لإبادة العنصر اللعن الضمن قلّا في حق الموضحين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف لجريمة المصلحة العامة ، فإذا كان القذف من القية ولا يقصد من طاعة الاعتداء مخافتا وإخفاء شخصية ، فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي استندت إلى الموظف ، ويجب إدانة حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قلّف به .

(جريدة ١٧٨٧/٥/٢٢ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

١١٦ - إن القانون مريض في المادة ٢٠٢ في أن صحة الوقائع موضوع القذف في حق الموظف لا يكون لها تأثير في نفي الجريمة من المتهم إلا إذا كان حسن القية يسمى وزاد مصلحة عامة ولم يكن منه القيل من الجنى عليه والقصد به .

(جريدة ١٧٨٧/٢/٢٢ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

١١٧ - يجب ألا تفلت جريمة القذف على القذف المائل بطريق القصر عن مادة جنسية .

(جريدة ١٧٨٧/١٢/٢٢ طرد رقم ١٣٣١ من ١٣٣١)

١١٨ - متى كانت جريمة القذف التي أقيمتا المحاكم على المتهم وقت في حق موظف عام ويجب

١٢٥ - إن النص القرآني لفقرة ثمانية من المادة ٢٦٧ الملحة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد عر عن القذف المقتضى عقوبه بتلك لفقرة بأنه تضمن طعناً في شرف العائلات وهذا التعبير ورد أمتاً باللغة الفرنسية المذكورة الإيضاحية وورد بالنص العربي تلك المذكورة أنه تضمن طعناً في «أعراض العائلات»، وإذن فن الواجب فهم النص العربي لفقرة المذكورة على هذا الاعتبار وأن طرف التقديد الذي أتى به هو كرون الطعن سحلاً في «أعراض العائلات» ومثل ذلك تماماً السب تضمن طعناً في «الأعراض» المتخصص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات.

(جلبه ١٩٨٨/١/١٦ ملن رقم ٨٧٣ سنة ١٩٣١ ق)

١٢٦ - إن لفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ح شملت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعناً في الأعراض كما شملت من قبلها لفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ عقاب القذف إذا كان ما تلف به يتضمن طعناً في الأعراض. وقد عر بالفرنسية عن العلن في الأعراض في كرون المادتين بعينه. واحد (l'honneur de familles) ولا يكون العلن كذلك إلا إذا كان ماساً بالكيان العائلي جارحاً لشرف الأسرة خلافاً لما موسم. أما إذا كانت أفعال الطعن متعبة على شخص الرجل وجهه ولا تقتلر الناس بشرى ماله فيجب تطبيق لفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ح دون لفقرة الثانية، ومن هذا القبيل سب إنسان بألفاظ «يأمرص بالفواحش» فهذه الألفاظ مع عمومها غاية ما عر شرف العائلة وليس فيها ما يجرع غير للمسبوب وجهه.

(جلبه ١٩٣٧/١/٧ ملن رقم ١٧٨١ سنة ١٩٣١ ق)

١٢٧ - إن نص لفقرة إمارة بأنها شرمولة يتضمن طعناً في عرضها.

(جلبه ١٩٨٨/١/٢٠ ملن رقم ١٣٠ سنة ١٩٣١ ق)

١٢٨ - إن عبارة «طعناً في الأعراض» التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٢٠٨ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة «طعناً في عرض الأفراد أو عشا لسة العائلات» وقد أورد بألفاظ كلمة «الأفراد» على ما هو واضح في المذكورة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير - حاية عرض المرأة والزجل على

طيطان الرعيه بأسوء مجرد لإلام النص عليه وقيل منه فلا تريب حل العكة فيها لعت .

(جلبه ١٩٨٠/١/١٠ ملن رقم ١٣٢٣ سنة ١٩٣١ ق)

١٢٩ - من كانت عكة الموضوع قد قوت في حدود سلطانها أن العبارات التي أصدرها العلن نقلاً في حقه إنما صدرت من المعلن حده في مقام الدفاع في المعنى المدعى التي ردها العلن عليه ورت أن المقام كان يقتضيها فلا قبيل الجدل في ذلك أمام عكة النص .

(جلبه ١٩٨٨/١/٢٦ ملن رقم ٢٣٥٠ سنة ١٩٣١ ق)

١٣٠ - إن الفصل في صكوك عبارات السب أو القذف ما يقتضيه الدفاع مقرونه بحركة الموضوع .

(جلبه ١٩٨٨/٢/٨ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٩٣١ ق)

١٣١ - لما كان ما وقع من المقيم من القمار سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر المعنى فإنه لا يكون مستولاً من طعناً للمادة ٩٠٩ من قانون العقوبات، أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه ويجب مساءلته مدنياً ما وقع منه . ولذلك فإنه يجب حل المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها ليحه من هذه الناحية ولا أن تكون حكماً مدنياً بالقصور .

(جلبه ١٩٨٨/٢/٢٣ ملن رقم ٥٠١ سنة ١٩٣١ ق)

فصل السادس

العلن في الأعراض

١٣٢ - العلن في أعراض العائلات معناه رى الخصصات أو غير الخصصات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أي يبدن مواضع حقن بئلا عرماً شرعاً أو بأعين أموراً دون بئل موضع البعة ولكننا عاينة الآداب مخالفة تم من استعمالهن لبدن أنفسهن عند الاعتناء وتكرير في أفعالهن الجور هذا المعنى المشفوت بشكل قذف أو سب تضمن طعناً من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أو تلك النساء من حافة ويلزم أمرهن يكون نقلاً أو سباً فيه طعن في الأعراض ويتضمن تحتها أول لفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ ح وبعبه أو لفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال أي بحسب ما يكون هناك إنبافاة أو مجرد أفعال وصف بغير رواية عن واقعة سقط .

(جلبه ١٩٨٨/١/١٦ ملن رقم ٨٧٣ سنة ١٩٣١ ق)

السواء ، فاقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يتحدد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح .

(جريدة ١٨٠٤/١٠/٨ من رقم ١٠٨٠ ع ١٤ ق)

١٢٩ - إن قول المقيم الجنيني عليه ، بأسرعه تضمن الظن في عرضه وجه التهم بهذا القصد الجاني الشرف والاختيار فيه ما يفيد بذاته قيام قصد الجناني فيه . ولا ينفي من ذلك أنه كان غيلاً ، ما دام هو لم يكن قائداً للصور والاختيار في عمله ولم يتناول المسكر نهراً عنه أو حل فيه . علم منه كما هو مقتضى المادة ١٢٢ ع (جريدة ١٨٠٤/١٠/٨ من رقم ٢٣٣ ع ١٤ ق)

١٣٠ - إن كل ما يتطاول القانون الساعية على التلف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون

عبارته متضمنة لظن في عرض النساء أو خدش لسمعة العائلة ، فمن كانت الألفاظ التي أُنجمت الحكم أن التهم وجهها إلى الجنيني عليه تضمن في ذاتها لظن من هذا القبيل فلا يبيح أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى الجنيني عليه كان الظن في عرضه أو خدش سمعته .

(جريدة ١٨٠٤/١٠/١ من رقم ١٣٣٨ ع ١٤ ق)

١٣١ - قصد الجناني في جريمة السب يستفاد من تلك عبارات السب ، فإذ كانت العبارات قائمة بالحكم من غير احتشاش الشرف وبمعنى العرض فذلك يكفي في التليل على توفر قصد الجناني .

(جريدة ١٨٠٤/١٠/٨ من رقم ١٣١٧ ع ١٩ ق)

سبق الأصرار

موجز القواعد :

- ٩ - ١ - شرط توفره -
- ١٠ - لا عبرة بالإلزام التي يستعملها التهم في توفر سبق الأصرار -
- ١١ - ١٢ - شرطه -
- ١٣ - ١٤ - ١٥ - شرطه ولو كان معقلاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط -
- ١٦ - يجب توفره قيد استبعاد قيام حجة القطع التبرئ -
- ١٧ - ١٨ - ١٩ - شرطه ولو كان معقلاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط -
- ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣

التواضع القانونية :

سبب إصرار

١ - إن طرف سبب الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من القوة ما يسحق له بالقوى والتفكير للظن فيها هو مقدم عليه . فمن أوثق وأصبح هذا وطنياً وأرجح من توقع تحديد إلقاء الأذى ؟ فاجتبت قسلة لل قتل مدونه ، فهو فيما اتجه إليه من هذا القرض الإجرائي الذي تخليه تماماً لشفقة يكون تاراً متسلطاً لاسيول للحل التصبر والقوى والآلة ، فلا يعتبر طرف سبب الإصرار متوقفاً فيه إذا هو طرف القتل الذي اتجهت إليه إرادته .

(جلة ١٣٧/١٢/١ من رقم ١٣٢١ سنة ٢٠)

٢ - إن سبب الإصرار يستلزم جلبيته أن يكون الجاني قد فكر فيما اعتزمه وغير عواقبه وهو على الجبال ، فإذا كليم بصره التبر والتفكير ، ولو تكب جرحه وهو تحت تأثير ملل من التنبه والميلج ، فلا يكون سبب الإصرار متوقفاً .

(جلة ١٣٣/١٢/١ من رقم ١٣١١ سنة ٢٧)

٣ - إن العبرة في توافر طرف سبب الإصرار ليست بالزمن لأن بين لثافة بين التمسك على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتقدير . فإدام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمياً لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان طرف سبب الإصرار متوقفاً .

(جلة ١٣٨/١٢/١ من رقم ١٣٨٩ سنة ٤٠)

٤ - إن سبب الإصرار يكون متوقفاً قانوناً في حق المتهم إذا كان قد تروى في جرمه ثم أعدم على مقارنتها معها كل الوقت الذي حصل فيه القوي . فإذا استخلصت المحكمة وافر هذا الطرف من مرور ميعاد سلطات على اللهم وهو يشكر في أمر الجريمة ويوصل على جمع حذرة واعتداده في سبيل مقارنتها ومن سهره ساه كيو مفرق حتى وصل سكن الحادثة ، فلا تقبل من أحكامه عليه منازلة أمام محكمة القضاء في شأن توافر هذا الطرف .

(جلة ١٣٨/١٢/١ من رقم ١٣٩١ سنة ١٠)

٥ - الجاني الذي يتأخر القتل مدغماً بإسفل التنبه والافعال بعد مرتكباً لجناية قتل عدداً من غير سبب إصرار بطلان ما إذا كان قد أعدم على القتل وهو على الجبال بعد أن زال عنه تأثير التنبه فإنه

بعد مرتكباً لجريمة قتل عدداً مع سبب الإصرار .
(جلة ١٣٨٢/١٠/٢ من رقم ١٣٠٢ سنة ١٣)

٦ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته الجاني عليه ماراً بمنزله أخذ الكمين وتمتبه إلى المكان الذي وقف فيه يحكم ، وهو لا يبعد بمنزله أكثر من عدة وعلاين متراً ثم اقتضى عليه وطنه بالكمين ، فإن هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتبر والقوى فيما أعدم عليه .

(جلة ١٣٨٢/١٢/١ من رقم ١٣١٨ سنة ١٧)

٧ - إذا كان كل ما قلله الحكم في صدد سبب الإصرار هو دأن لهم بعد اقتصاص لشجار الأول بينه وبين الجاني عليه مشى بهرته وغاب نحو دس ساعة ثم عاد ومعه رغبة زاجية وهو على الجاني عليه ، وهذا يكون قد اتوى إلقاء الجاني عليه وفكر في تنفيذ ذلك قتل من حربه وأخذ لم تنزهه أول الأمر وحاد بها إلى الجاني عليه حيث قدما ما اتواء واعتزمه ، لذلك لا يبرر القول بقيام سبب الإصرار ، إذ هو ، وإن كان يفيد أن المتهم قد فكر في إلقاء الأذى بالجاني عليه ثم انتهى ذلك قبل أن ينتهي عليه بعدة من الزمن ، ليس فيه ما يفيد أنه كان في ذلك الوقت قد هذا باله قرب ما اتواء وغيره عواقبه مما يجب توافره في الإصرار السابق .

(جلة ١٣٧/١٢/١ من رقم ١٣٠٤ سنة ١٧)

٨ - إن منطوق سبب الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو على الجبال بعد أعمال ضرورية فلا كان الحكم في تحذره من توافر هذا الطرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على المجلس من ذلك وردبه من التغيرات ما يدل على أن الطاعن حتى شرح في قتل الجاني عليه كانت ترويه التنبه لاذت تمسك وتسد عليه سبيل التفسير . الجاني المعلن ، فإنه يكون قد أخطأ في اختياره هذا الطرف قانوناً .

(جلة ١٣٨/١٢/١ من رقم ١٣٩٠ سنة ٢١)

٩ - إن منطوق قيام سبب الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو على الجبال بعد أعمال فكر وروية .

(جلة ١٣٨٠/١٢/١ من رقم ١٣٠٣ سنة ٢٥)

١٠ - يكفي أن تبين المحكمة في مرض الكلام على سبب الإصرار البراءة التي اجتمعت لدى الطاعن قدمت إلى التمسك على جريمة القتل وأنه لو تركب هذه الجريمة فلا تنطبق لهذا التمسك . وسواء بعد ذلك

١٧ - مجرد إثبات سبب الإصرار على التجهين يلزم عنه الاشتراك بالاعتقاد القبيح إن لم يتعارف بنفسه الجرمية من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان ودة تع غلبة لإفادة الإنسان غير ما يجب من إرفاق تع القبيحة لسبب الإصرار.

(جدة ١٣٣١/١٧/١٦ ملن رقم ٣٢ سنة ٢ ق)

١٨ - سبب الإصرار من الظروف المتعددة التي تقتضي الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقدم له من الدلائل. متى فرو أن هذا الظرف متوافر للأسباب التي فيها في حكمه فلا رقابة محكمة تقتضي عليه إلا إذا كانت التفتتات التي أتيها الحكم لا ترضى منطقياً إلى النتيجة التي وصل إليها. وللحكمة أن تستعج سبب الإصرار من إختفاء التجهين في المجهين الجساوريين لجاني الطرق الذي كان الجاني عليه سائراً فيه عند حودته من عمل عمله وضجائه وإطلاق الأفعية عليه عند إقترابه من مكنتهم ومن يعود لثبات على الاعتكاف وهو كيت وكيت.

(جدة ١٣٣٢/٧/١٦ ملن رقم ٣٧ سنة ٤ ق)

١٩ - ثوب سبب الإصرار كلف وحده تطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات، بتوجيه إلى إقترافه بطرف القربى، فإذا كلف الحكم الذي طبق هذه المادة، به ما يفيد ثبوت سبب الإصرار فليس ما يلحق عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف القربى لاسيما لما فيه.

(جدة ١٣٣١/١٧/١٦ ملن رقم ١٠ سنة ٢ ق)

٢٠ - إن سبب الإصرار المبني على ثبوت اتفاق التجهين على ضرب الجاني عليه يحمل كل منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الإضرار عليه، سواء ما وقع منه أو من زملائه.

(جدة ١٣٣١/١٦/١٦ ملن رقم ١٣٣ سنة ١١ ق)

٢١ - لا تعارض بين ثبوت قيام ظرف سبب الإصرار وبين ثبوت حصول الإضرار على حادث الضرب قبل وقوعه. قلنا ما أخذت المحكمة التجهين عن المادة التي عرفت بالمبنى عليه نتيجة حرية وإحسان بناء على ما اتهمت به من إضرارها على حربه عندما وقع نظرها عليه فلا تريب عليها في ذلك.

(جدة ١٣٣١/١٦/١٦ ملن رقم ١٢ سنة ١١ ق)

٢٢ - استنتاج ظرف سبب الإصرار من الإقتراف للضرورة أمر موضوعي من شأن محكمة الموضوع وضعا ولا رقابة عليها في ذلك بحكمة تقتضي مباديء

أ كانت الآلة التي استعملها هي سكيناً كما وصفها الحكم أم كانت مطرقة، كما يصفها القاتل، فإن كلا الآتين آله قتل، وسواء أكان القاتل متعلماً على حل هذه الآلة أم لم يكن متعلماً، فلا أهمية لذلك ما دام أنه على كل حال قد فكر في استعماله القتل وأعدّها له.

(جدة ١٣٣٢/١٦/١٦ ملن رقم ٥٥٥ سنة ٤ ق)

١١ - إن الخوف عليه أن يقتل يعتبر مقرباً بسبب الإصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذي صمم على قتله لأن ظرف سبب الإصرار سالة قائمة بنفس الجاني وملازمة له سواء أصاب الشخص الذي أمر على قتله أم أحداً وأصاب الجاني غيره.

(جدة ١٣٣١/١٠/١٦ ملن رقم ١٦١٠ سنة ١٢ ق)

١٢ - إن سبب الإصرار سلطة قائمة بنفس الجاني ملازمة له، فمن ظم بتفصيل الجريمة إلى أمر حل ارتكابه فيعتبر هذا الظرف متوافراً في حكمه ولو كان القتل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يتصد به وقع على غيره.

(جدة ١٣٣٢/٥/١٦ ملن رقم ١٤٠٢ سنة ١٢ ق)

١٣ - إن ظرف سبب الإصرار لا يأثر توافره قانوناً بأن يكون الآتي الذي أوقع فعلاً كان معقلاً على حدوث أمر أو موقرة على شرط.

(جدة ١٣٣١/١٣/١٦ ملن رقم ١٠٣١ سنة ٢٩ ق)

١٤ - أن القانون في المادة ٢٠١ عقوبات يحد الجريمة وأما سبب الإصرار ولو كان ارتكابه موقراً على حدوث أمر أو معقلاً على شرط. وإن كان الإصرار قائم على استعمال القوة مع الجاني عليها إذا منعه من إزاله المد وتخصيصه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره فعلاً على الحادثة وسه السلاح - ذلك يعمل على توافر سبب الإصرار منه كعرفه لقانون.

(جدة ١٣٣١/١٤/١٦ ملن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

١٥ - لا يمنع من توافر سبب الإصرار تطبيقه ما اتفق عليه التجهين من قبل على سرح القرمه ليعثر بالجاني عليه حتى إذا سمحت نتيجة الظروف التي تعاضت وقربها إلى الحادثة قتلاً تعديلاً عقلاً عليه التجهين من قبل.

(جدة ١٣٣٢/٤/١٦ ملن رقم ١٣١٦ سنة ١٢ ق)

١٦ - متى أجمعت المحكمة توافر سبب الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت مانعاً به للتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس.

(جدة ١٣٣١/١١/١٦ ملن رقم ٣٢ سنة ٢ ق)

٢٨ - إذا كان الحكم قد استظهر طرف سبق الاسرار والقرص بقوله « إن سبق اسرار المتهم الأول وثالث على ارتكاب جريمتها ثابت من لياحة طيبا وهو آثار قتلها من الجنى عليه وثابت بما تكشفه حصة التحقيق من ترقيتها الجنى عليه وتقميها لوترد ما إياه فضلا عن أخاقتها مع بعض الأشخاص عن كانوا معهم للاختفاء في زراعة الدرة قطع الطريق عليه وانها حياه وخروج هؤلاء الآخرين على الجنى عليه وهو يجري بنفس الجاه وسدم الطريق في وجهه بيتا كان يلاحقه الشبان الأول وقتا، وشاهدين مسلحهما اقتضا طيه ثم اطلاق التهم الأول وثالث حدة أصحة ثلثة على الجنى عليه أدوت بجماة بما يقطع بأنهما ارتكبا جريمة القتل بإصرار سابق ونية مقدما من قبل - فانه يكرن قد دال على تفرق هذين الطرفين قليلا سابقا .

(جلة ١٩٤٦/٧٢ طن رقم ١١٥٤ س ٢٤)

٢٩ - إذا كان الحكم حين تعرض لطرف سبق الإصرار على « أنه متوافر من ملاحظات الجريمة وطريقة مقارنتها والنافع إليها وكيف بدأت وانتهت عمل ما كشفته حصة التحقيق والمعاينة ، فانه أغت روية قاتب العدة والمسوق لربح على تهمال المتهم وحقد على الجنى طيبها من حصة نشر يوما قبل الحادث بسبب التزاح على السابقة والاعتدال على بعض المتهمين أتمامه ، ونجت أن الاعتداد المزعوم على الحد الفاصل لا وجود له ، فلم يكن هذا السبب النافع إلى الاعتداد ولكن ذلك السبب القديم الذي دفع المتهمين إلى أن يصرفوا هذا السلطة والآلات التي من شأنها إحداث القتل بعد أن اتفروا وصمروا عليه وأن يجسروا إلى مكان الجنى طيبا ويقارنوا جريمتهم - بأن ما للحكم من ذلك لتدليل على سبق الاسرار يكون سابقا وحيثا في القانون لا يبين منه من أن الجريمة كانت وليدة روية ومجه . وتمسك دلم أياها كانه مقنوس فيها على ما يقول الحكم قد دعأت وقيمت حقيقة الطاعتين كسمة . ولا يتضح في توافر هذا الطرف وفي أن تكون الجريمة قد ارتكبت نتيجة تصمم سابق أن يفتن الجناة أو أحدهم سينا لما يندعوا بالتحرش بالجنى طيبها تبررا لعدوان الميت وتجهذا لتنفيذ قصد القصاص عليه .

(جلة ١٩٤٦/٧٨ طن رقم ١١٤٤ س ٢٤)

٣٠ - إذا كان الحكم حين تحدث عن طرف سبق الاسرار قال « إن سبق الاسرار ثابت على المتهم

الأدلة والقرائن التي استكتت هي إليها نتج مثلا ما استخلص منها .

(جلة ١٩٤٦/٧٣ طن رقم ١١٥٥ س ٤)

٢٣ - ما دامت عكسة للروض قد اقتضت بتوافر سبق الإصرار وثابت ذلك في حكمها بجماة جلية ومقولة فيها تكون قد فصلت بذلك في مسألة موضوعية ولا رغبة لشككة لتقتض طيبا فيها .

(جلة ١٩٤٦/٧٣ طن رقم ١١٥٥ س ٤)

٢٤ - إذا استخلص المحكمة قيام طرف سبق الاسرار من القضية الثانية بين التهم والجنى عليه ، ومن غير التهم من بدنه إلى مكان الحادث الذي بعد منها ثلاثين كيل مترا ، ومن ترقيته له بجوار الطريق الذي سيره حتى اننا ما رأه اقتض عليه وطقت تلك الطلعات التي أدوت بجماة ، لهذا استخلص يرضى إليه ما ذكره المحكمة من الأسباب .

(جلة ١٩٤٦/٥/١٥ طن رقم ١١٥٥ س ١٤)

٢٥ - يكفي في اثبات توافر طرف سبق الإصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة على حكمها أن المتهمين قد آثار حقيقتهم الاعتداد على قريبتهم في الليلة السابقة واقفا مما لا بد أن توجه ال اعتداد ماثل على الجنى عليه الذي كان مسروقا له لا بد أن توجه ال حقه لإرشاد قياية منه اجراء معاينة ، فطفا السكين التي حملها المتهم الأول والبلعة التي كانت مع اثاق ونجها مدخل مقلد واقع في الطريق الضيق الذي لا بد أن يملكه الجنى عليه عند عودته من الحقل في طريقه إلى منزله ، وكذا في هذا المكان ، وعند مرور الجنى عليه غربا على حافة وارتكبا اعتدادا ما يصره بالآيتين اللتين أعدا ما وقرأ ما يصره .

(جلة ١٩٤٦/٥/١٧ طن رقم ١١٥٥ س ٢٠)

٣٦ - ما دام الحكم قد أثبت في جلا أن الطاعن وأعدا كانتا يبين قتيه على قتل من - يصادفان من غرامتهما أو أغريم أو عين يؤذهم ، وأن الجنى عليه من أقر جهدي يمكن وسطا كسنتهم وانتداب المجلس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم - فذلك طفاه أن هذا الجنى عليه عن شلم القصاص السابق ويكون هذا القتل وليد اسرار سابق .

(جلة ١٩٤٦/١٨ طن رقم ١١٥٤ س ٢٢)

٢٧ - إذا كان الحكم قد استخلص توافر سبق الاسرار ما ذكره من قيام حصة بين الطاعن والجنى عليه فثابت أن معاجرة سابقة بسبب ثلثة - فانه يكون قد دال على توافر هذا الطرف قليلا سابقا .

(جلة ١٩٤٦/٧٢ طن رقم ١١٤٤ س ٢٤)

تمة خصومة قائمة بينه هو وأمه وبين اللعين طبعوا له، وأن هذه الخصومة ترجع إلى سنة قبل الحادث، وسلم بمصروف المشاهدة التي حصل بها الاعتداء، وأمر اللعين عليه شهده هو وأمه بسوء جوارل الاطمين وروايتهم للغة في إجلاله هو وأمه من ماله وبمحصل مشاهدة بينهم في أسية يوم الحادث.

(جدة ١١/١٠/١٣٨٨ طن رقم ١٣٨ سنة ١٨ ق)

٣٤ - إذا كان ما أتته المحكمة في عدد سبق الإصرار لا يثبت أن التهمين كانوا وقت الحادث في حالة سوء، وأن تشكيهم في إر كاه لم يكن في غيرة غضب لاه يكون قاصر البيان قصوراً بما يجب أن يوجب قضاة.

(جدة ١١/٢/١٣٨٩ طن رقم ٥٢٧ سنة ١٩ ق)

٣٥ - إذا كان ما أثبت المحكمة في حكمها في عدد التعديل على توافر ظرف سبق الإصرار فيد بأنه أن الاعتداء إنما كان على أثر التقاتل الذي وقع بين التهمين والمبني عليه وبنيته، فلما يتناقض مع قولها بأن الاعتداء كان بناء على إصرار سابق.

(جدة ١١/٤/١٣٨٩ طن رقم ٦٩٩ سنة ١٩ ق)

٣٦ - إذا كانت المحكمة قد أضافت التهمين في جريمة الضرب المسمى إلى الموت وسأل كل منها عن وفاة المبني عليه بناء على أن الضرب الذي وقع عليه منها إنما كان بناء على إصرار سابق مستعلا على توافر سبق الإصرار بذهاب المبني عليه بأن أحد التهمين حذر إليه وطأ له بصيب عاتقه في أرض فرض فركه ثم عاد مع آخرين وضربوه، فلما الذي استند إليه لا يصلح دليلاً على قيام سبق الإصرار، كما هو معروف في القانون، إذ يجب في العقل أن يكون الاعتداء راجعاً إلى عدم إيمان المبني عليه الطلب، وفي هذه الحالة كتب على المحكمة أن تشبه إلى اللادة التي حدثت بين الزوجين والضرب حتى يكون الحكم سليماً في عدد إثباته قيام ظرف سبق الإصرار، أما ومن لم تمل فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً بما يجب.

(جدة ١١/١٠/١٣٨٩ طن رقم ١٣٢٥ سنة ١٩ ق)

٣٧ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن وفاة المبني عليه إنما نتجت من عيار ترمى الملقته عليه واحد من التهمين قطع، ومع ذلك إذا كانت التهمين جميعاً في قتل العدد مع سبق الإصرار، فإنه قولاً بقبول سبق الإصرار على ما كان منهم من معمر سابق وإدعاءه للعد بالقتل تنفذ الجريمة في اللعين عليه إنتقاماً به بسبب إعتدائه على أحد أفرادهم من سنة سابقة في حين أنها في عدد تقي طرف القصد قد قالت إن الذي ثبت لها هو أن متابع التهمين للمبني عليه إنما كانت من طريق الهبة فالتأثر عليه خرباً التعنية السابق ذكرها، فإن ما قاله في عدد تقيبه

الأول وفاقاً من ترجمتها مما إلى منزل المبني عليه مسلحين أولها يمكن تسمية وثانها بصا ومتابعتها عليه حتى إذا خرج لها اعتدياً عليه مباشرة دون أن يسبق الاعتداء حديث أو مصادقة الأمر الذي يدل على أنها ذمياً قتل المبني عليه ما قبله الدم وميتين تسمية على الاعتداء عليه تخففهم إلى هذا التعنية السابقة والتي يرجع تاريخها إلى شهود سابقة وهي الخاصة بالاعتداء على قريب... وإصابة بطلعة مستعقباتهم المبني عليه وآخرين من ذوي قرابته في ذلك الاعتداء، فإن ما قاله المحكمة من ذلك يكون سائفاً ومؤيداً للما انتهت إليه من قيام ظرف سبق الإصرار.

(جدة ١١/٢/١٣٨٩ طن رقم ١٣٨ سنة ١٩ ق)

٣٨ - إذا كتب الحكم حين أدان التهمين في جناية قتل العدد مع سبق الإصرار لم يذكر عن سبق الإصرار إلا قوله (و ثابت من الضمان التي بين ما قبل المبني عليه والتهمين، فإنه يكون قاصر البيان متينا قضاة إذ الضمان وحسباً لا تكفي بطلانها بقول بقبول سبق الإصرار.

(جدة ١١/٤/١٣٨٩ طن رقم ١٣٨٥ سنة ١٩ ق)

٣٩ - إذا كان الحكم قد أدان التهمين في جناية الضرب القاتل إلى الموت وسأل كل منها عن وفاة المبني عليه بناء على أن الضرب الذي وقع عليه منها إنما كان بناء على إصرار سابق مستعلا على توافر سبق الإصرار بذهاب المبني عليه بأن أحد التهمين حذر إليه وطأ له بصيب عاتقه في أرض فرض فركه ثم عاد مع آخرين وضربوه، فلما الذي استند إليه لا يصلح دليلاً على قيام سبق الإصرار، كما هو معروف في القانون، إذ يجب في العقل أن يكون الاعتداء راجعاً إلى عدم إيمان المبني عليه الطلب، وفي هذه الحالة كتب على المحكمة أن تشبه إلى اللادة التي حدثت بين الزوجين والضرب حتى يكون الحكم سليماً في عدد إثباته قيام ظرف سبق الإصرار، أما ومن لم تمل فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً بما يجب.

(جدة ١١/١٠/١٣٨٩ طن رقم ٢٨٢٣ سنة ١٩ ق)

٤٠ - إذ سبق الإصرار حالة تعنية تقوم بنفس الجاني فلا يستلزم أحد أن يعهد بها مباشرة وإذ هي تضاد مع وقائع خارجية يستلزمها القضي منها إستتلاً. وإن قول المحكمة إن اليهود شهدوا سبق الإصرار لا يمدى في إثباته، كما لا يمدى في إثباته أن تعند المحكمة على أن أحد التهمين قرر. أن

الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقفه ، لينحب إلى المختل مبكراً ، فكر في التخلص من أبيه ، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذائب إلى المختل ، ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفي فيه بندقية ، ولما رأى والده منفرداً اتجه إليه وألقى القنار عليه - فلما ما تاله الحكم من ذلك لا يكتفي بالدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة بعد أن أصل تكميمه الخاص - المظنون بما يتلوه طرف سبق الإصرار قانوناً .
(جلد ١٧٨/١٠٣ طين رقم ٨٠٠ - ٢٣)

سبق الإصرار فضلاً عن أنه يفتقر التوفيق بين بصدق وبين بصدق ما تاله في صدد قضي طرف الرصد تاصراً في التذليل على ثبوت سبق الإصرار وما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل العمد .
(جلد ١٧٨/١٠٣ طين رقم ١٠٢١ - ٢٠)

٣٨ - إن سبق الإصرار يستلزم أثر نسبي الجرمية فترة من التفكير فتكفي لأن يجر المجرم أمر ارتكاب الجريمة في حدود وروية ، ويقلب الرأي فيما يتعد الزعم عليه مقدراً خطوره ، فأطراً إلى موافقه .
فلذا كان ما تاله الحكم هو أن الطاعن لا يعرف في يوم

سجون

موجو القواعد (١٥)

— شرط إيمان القادة ٩٠ من لائحة السجون —
(راجع أيضاً : إعلان قاعدة ٢٤ وخمسين قواعد ١٤٨ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

القواعد القانونية :

عن أن القتل يستلزم لا يكون جازاً إلا إذا كانت المتروحات أدخلت السجن بالقتل ، أو شرح في إدخالها بأحدى الطرق المذكورة عن طريق اليد في التنفيذ وفقاً المادة ٤٥ ج . فلذا كان الحكم ليس فيه ما يدل على أن للمتروحات (وهي نفوذ ومقتدر توفير) وصلت للسجون وهو في داخل السجن ، فإنة يكون قاتلاً لغيره شيئاً تقصمه .

(جلد ١٧٨/١٠٣ طين رقم ١٤٨ - ١٤)

١ - إن المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ إذ نصت على قتال وكل شخص ثبت إيمانه أمام الحاكم بأعداءه أو حاول أن يدل في السجن خلافاً للوائح ، شيئاً ما من الأشكال ، سواء باغتهاء أو بالقصاص من فرق المجردين أو بمرارة من التفتت الخ ، فذلك في جلاء

سرقه

رقم القاعده

١٦- ١	الفصل الأول : أدعان الجريه
٢٤- ١٧	الفصل الأول : الاختلاس
٤٧- ٢٥	الفصل الثاني : مال متقول
٥٦- ٤٢	الفصل الثالث : ملك الغير
٧٩- ٥٧	الفصل الرابع : التصد الجنائي
٨٠	الفصل الثاني : الجريه الثله والقشوع
٨١- ٨٢	الفصل الثالث : الاخذ من القالب
٨٤	الفصل الرابع : الظروف الممنه
٨٧- ٨٥	الفصل الأول : الزمان
٨٨- ١١١	الفصل الثاني : المكان
١١٢- ١٢٥	(أ) القول للمكون
١٢٧- ١٢٦	(ب) الطريق العام
١٢٨- ١٣٠	الفصل الثالث : القسيه
١٣٧- ١٣٦	(أ) الإكراه والتهديد باستعمال السلاح
	(ب) حمل السلاح
	(ج) الكسر والقشوع
	الفصل الرابع : صفة الجنائي
	الفصل الخامس : مسائل منفره

موجز القواعد :

الفصل الاول

أدعان الجريه

الفصل الاول : الاختلاس

- توفر الاختلاس في جريه السرقة يأخذ قيم التبعه السروق خليه بغير علم صاحبه - ١
- اختلاس التبعه للظروف التي لم اليه منتقا يد فيه القرف لهذا القرض ثم إعادة تخليه . سرقة - ٢
- التسليم القائم من وقوع الاختلاس على من السرقة - ٣ و ٤
- التسليم الاضطراري لا ينقل حيلرة ولا يفي وقوع الاختلاس القنبر كقوة في السرقة - ٥ - ١٥
- عدم بيان الحكم بالإدانة في جريه السرقة ما يجب توفره في التسليم من بناء السروق تحت بحر الجني عليه واستمرار إشرافه عليه . قصور - ١٦
- (راجع أيضاً : خيالة أملة قواعد ج ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٢٥)

مرجع القواعد (٢٠١٤):

الفرع الثاني : حال متقول

- للقول في مقام السرة هو كل ما له قيمة مالية يمكن تحلكه وحيازته وقوله بصرف النظر عن ساقية قيمته - ١٧
- اعتبار التيار الكهربائي من الأموال القنوة للناجب على سرقته - ١٨
- السندات الثبوتية تنوق تصلح عملاً للسرة - ١٩
- الشيكات غير الموقوع عليها يصح أن تكون عملاً للسرة والاخلاص - ٢٠
- ضلعة الشيء للسروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون مالا - ٢١
- اختلاس ثمر مرزوق من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة جله اللجان ثبت عدم جديته لا يد سرة - ٢٢
- عدم الشور على المال للسروق لا يؤثر في قيام جريمة للسرة - ٢٣
- عدم بيان قيمة للسروق في الحكم لا يبيته - ٢٤

الفرع الثالث : مملوك للغير

- أحبط الجبل في غير النطاق الخصصة للساير من أموال مباحة - ٢٥
- الأدياء إلى اعتاد الناس إيداعها القبور مع لوق معتبر مملوكه لورثتهم - ٢٦
- عدم الاعتناء إلى مالك الشيء السروق لا يؤثر في قيام جريمة السرة - ٢٧
- متى يد استخراج الرمال غير ترخيص في حكم السرة - ٢٨
- خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب السروق لا يبيته - ٢٩
- عدم الرد في الحكم بالإدانة على ما دفع به التهم من أن الأدياء موضوع التهمة من الأموال المباحة . قصور - ٣٠ و ٣١
- عدم بحث الحكم بالإدانة من ملكية الشيء السروق . قصور - ٣٢
- عدم التباين عن الشور على الشيء للعائد يد عاقبة مجرد عدم حوالة في الوقت للعين - ٣٣
- تحقق جريمة اختلاس الشيء المذاع ولو لم تكن للسدة الممنوعة للتسليم أو التبليغ قد سقطت متى وضعت في التفتت - ٣٤ - ٣٦
- متى معلق أحكام السرة في أحوال الشور على الأدياء الضائعة - ٣٧
- استيلاء التهم على الشيء المذاع في لحظة الشور عليه بمن شرطها يكون في الواقع هو الذي انقطع بناءً على ملكها بطريق التفتت - ٣٨ و ٣٩
- اعتبار غنى الشيء المذاع مرتكباً لجريمة اختلاس مسروقة - ٤٠ - ٤٢
- (ر . أيضاً : دعوى جنائية قاعدة ١٢ وحقن قاعدة ١٤٥) .

الفرع الرابع : القصد الجنائي

- الية الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرة - ٤٣
- الاستيلاء بقصد الاستهلاك للوقت لا يكفي لتوفر القصد الجنائي - ٤٤
- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص نية السرة - ٤٥
- التحدث عن نية السرة استخلاصاً ليس شرطاً لازماً لصفة الحكم بالإدانة - ٤٦ - ٤٨
- متى يجب التحدث في الحكم بالإدانة عن نية السرة استخلاصاً - ٤٩ - ٥٦
- (راجع أيضاً : حقن قاعدتان ١٥٩ و ١٦٠) .

الفصل الثاني

الجريمة المتعلقة بالشروع

- تمام جريمة السرة بانتقال المال فلا من حيازة المبنى عليه إلى حيازة التهم بطريق الاختلاس ونية السرة - ٥٧
- أحوال معتبر فيها للجريمة تامة - ٥٨ - ٦٠
- جواز توفر الشروع في السرة ولو لم تفسد يد السابق شيئاً إلا إيراد سرقته - ٦١

موجز القواعد (١٤م)

- بدء لهم في تنفيذ فصل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن الذي لجريته السرة ومؤد إليه حتى كاف لاجباره شاربعا - ٦٢ و ٦٣
- اتيان لهم شطراً من الأفعال للكونة للطرف للشد في جريته السرة كاف لاجباره شاربعا - ٦٤ - ٦٨
- تطبيقات لجريته المبروع في السرة - ٦٩ - ٧٧
- عدم بيان الحكم بالإبانة في جريته المبروع في السرة إن الأفعال للدية التي وقعت من لهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريته . قصود - ٧٨
- عدم بيان الحكم بالإبانة في جريته المبروع في السرة ما يحد توافق البدء في تنفيذ جريته المبروع في السرة وقصد السرة . قصود - ٧٩

الفصل الثالث

الإعطاء من الطالب

- . الإعطاء من القوة خاص بمن يشبه فلا يستفيد منه غيره - ٨٠

الفصل الرابع

التقروف للتسدة

الفرع الأول : الزمان

- التصود بالليل هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها - ٨١ و ٨٢
- توافق طرف الليل في جريته السرة مسألة موضوعية - ٨٣

الفرع الثاني : المكان

١ - لتناول المسكون

- توافق الطرف للشد في حرية السرة ولو كان لأهل مبدأ للسكنى قسط - ٨٤
- (راجع أيضاً : حكم قاعدة ٦٠)

ب - الطريق العام

- تحريف الطريق العام - ٨٥
- وقوع السرة في الطريق العام من عدة متجهين بطريق الإكرام كاف لتطبيق القاعدة ٣١٥ ع - ٨٦
- عدم رد الحكم بالإبانة على ما دفع به لهم من أن السرة لم تقع في طريق عمومي قصود - ٨٧

الفرع الثالث : الوسيلة

١ - الإكراه والتهديد باستعمال السلاح

- استعمال المياني القوة لانتماء السرة أو لقرارها بأسرق كاف لتوفر طرف الإكرام ولو لم تترك القسوة أصابت بالحق عليه - ٨٨
- وقوع الإكرام من الجانب والجبرية في حالة تلبس ليسكن من الأكلات بالسروق يحصل السرة لحمة بطريق الإكرام - ٨٩ - ٩٣
- استعمال القوة مع الجني عليه أو غيره منه ملاحظة السابق مدحربه يحصل السرة بالإكرام - ٩٤
- وقوع فعل الإكرام من بسن للتهين وفعل الاختلاس من الباتين كاف لاجبارهم فاعلين أصليين لجناية للسرة بالإكرام متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرة للفق عليها بينهم جميعاً - ٩٥ - ٩٧
- طرف الإكرام في السرة طرف عيني يسرى على كل من سلعوا في الجبرية للفترة بها سواه آكانوا فاعلين أصليين أم شركاء - ٩٨
- صور لكيفية استعمال الحكم طرف الإكرام - ٩٩ - ١٠٦

موجز القواعد (أ) :

- ١٠٨ و ١٠٧ - قصور - عدم حماية الحكم بين الرابطة بين الاعتداء على المبنى عليه وبين فعل السرقة - قصور - ١٠٨ و ١٠٧
- ١١١ - التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الإكراه - ١٠٩ - ١١١
- (راجع أيضاً : اشتراك قواعد ١٩ و ٢٠ و ٢١ وحكم قاعدة ٤٦ وقتل عمد قواعد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤)
- وقضى قاعدتان ١٧٤ و ٥١٤ ووصف التهمة قواعد ٦١ و ١٠١ و ١١٠ و ١١١)

ب - حمل السلاح

- ١١٢ و ١١٣ - سلطة حمل السلاح الذي يتوفر به الترف للشدد - ١١٢ و ١١٣
- توفر ظرف حمل السلاح ولو كان غيباً مع أحد الملبث دون علم الباقين - ١١٤ - ١١٧
- ظرف حمل السلاح من الظروف العينية يبرى حكماً على كل من ساهم فيها ولو لم يعلم بوجود السلاح - ١١٨ و ١١٩
- توفر ظرف حمل السلاح متى ثبت لمسكه من أى عنصر من عناصر الدعوى أن الملبث كان يحمل سلاحاً وقت ارتكاب الجريمة ولو لم يثبت هذا السلاح - ١٢٠
- توفر حمل السلاح ولو كان حمل لقيم ايد راجياً إلى سبب لا اتصاله بالجريمة - ١٢١ - ١٢٣
- توفر ظرف حمل السلاح لذا قل لقيم لثماً من عكازن عملة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة الحطة يبدأ عن الرقابة ، ثم حضر ليلاً وهو يحمل سلاحاً وحمل القمح إلى خارج الحطة - ١٢٤
- توفر ظرف حمل السلاح ولو كان حمله قد وقف فزلاته على مقربة من مكان الحادث يجرسهم حتى يتمكنوا من قتل السروق - ١٢٥
- (راجع أيضاً : إختلاس إلقاء عبجوزة قاعدة ٨٧ واشتراك قاعدتان ٧٢ و ٥٨)

ج - الكسر والتساقط

- تحقق الكسر باستخدام الملبث أية وسيلة من وسائل theft فتح مدخل معد للاغلاق - ١٢٦
- التساقط هو دخول الأثام كن السورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته - ١٢٧
- (راجع أيضاً : قضي قاعدة ١٥١)

الفرع الرابع : صلة الجاني

- الاختلاس الماحول من عتري القتل من قبل السرقة - ١٢٨ و ١٢٩
- اعتبار الاختلاس الذي يقع من عتري القتل سرقة ولكن في حدود النص المقرر لهذا الاستثناء قط - ١٣٠
- (راجع أيضاً : إلقاء عبجوزة قاعدة ٨٦ وسرقة قاعدة ١٢٥)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- عدم جواز امتداد الحكم في تشديد العقوبة على منته السرقة إلى ظهور سرقة أخرى لم يكن أمرها مبروئاً على المحكمة - ١٣١
- اعتبار الملبث الذي يختلس متاع مدينه ليكون تأنيباً على دية سارقة لذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين - ١٣٢
- سرقة السند تميز لصاحب إيجاب حقه الزائد به بالقيمة والقرآن - ١٣٣
- دفع قيمة التيار الكهربائي للسروق إلى شركة القور يد تمام وتحقق أركانها لا يحسم الجريمة - ١٣٤
- عدم التزام صاحب المال للسروق بتدبير دليل كتابي على وجود المال تحت يد عتري القتل - ١٣٥
- تظاهر رجل البوليس بمراقبة القيمين ومراقبتهم إلى التكتل التي اتوا السرقة منها ليس فيه خلق الجريمة أو تخفيض عليها - ١٣٦
- الغصص الذي يجرى في مثل هذه السروق أو المشايخ في سنة ١٣٧٧/٢ من القانون المدني - ١٣٧
- (راجع أيضاً : إيجاب قواعد ٤٩ و ٢٨٥ و ٤٧٩ و ٥٠٩ و ٥٢٤ وإختلاس السندات والأوراق الرعية قاعدتان)

موجع القواعد (٤٤) :

٣٠١ واختلاس أشياء محبوزة قاعدتان ٨٤ و ٨٥ وأسياب الإبلية وموانع القلاب قواعد ٦٧ و ٧٤ و ٧٥ و ١٤١ واستيف قاعدتان ٢٣١ و ٢٣٧ والفتك قواعد ٧٤ و ٢٦ و ٢٦ و ٦٧ وبلغ كلاب قاعدة ٢٦ وفتحي قاعدة ٢٢ ولبس قواعد ٢٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ وشاية أمانة قاعدة ٧ ودعوى مدنية قواعد ١٤ و ١٦ و ٢٢ و ١٠٧ و ٢٢٢ و ٢٥٢ وكل حمد قاعدة ١٤٤ ومراقبة قواعد ١٢ و ١٣ و ١٤ وفتن قواعد ١٥٥ و ٢٢٧ و ١٥٥ ووصف التهمة قواعد ٧٦ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢

القواعد القانونية :

القسم الأول

أركان الجزية

القرع الأول

الاختلاس

١ - إذا كانت الواقعة كما أنها الحكم هي أرب التهم ، وهو علم القلاب ويخشى بصدوره ما ، أمر أحد القرائين بأن يحصل هذه الأرواح خفية من اللقنة ويوصلها إلى تجار معينين ، قتل ومنع التجار منها (ولها) ، فإن هذه الواقعة تعد سرقة ، لا نسباً (ولها) ، لأن الأرواح لا يمكن أن تكون مملوكة التهم . يستند من حقوق الاتيان للتعويض عليها في المادة ١٤١ م ولاه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطرق الاحتيال بل هو اغتصاب خفية بشرط علم صاحبها .

(جدة ١١/١١٢٢ م ٢٠٧٧ م ١٣ ق)

٢ - إن تسليم الطرف متفقاً أو الخفية متفكك بموجب عقد من عقود الاتيان لا يدل بقاءه حتى على أن القسمة قد اتت من ذات الظروف أو على ما داخل الخفية بالاثبات ، لأن تخليق الظروف وما يتبعه من حظر استعاضة على القسمة أو اقصاء الخفية مع الاحتفاظ بمتاعها قد يستلزم أن صاحبها إذا حال مادياً بين يدي القسمة وبين ما فيها ، لم يشأ أن يأتمنه على ما داخلها .

وإن كان اختلاس الظروف بعد فعل الطرف لهذا الغرض ثم أمد تخليقه بجمع اجتهاده سرقة إذا واثق الحكمة مبررة مع العصى أن التهم لم يؤمن على الظروف وأن صاحبها إذا احتفظ لنفسه بمجازاة ولم يشأ بتخليقه لظروفه أن يمكنه من هذه الحياة .

(جدة ١١/١٠٢١ م ١٢٤ م ١٤٤ م ١٠ ق)

٣ - إن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى التهم تالياً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع

من الجوار اختلاسه سرقة من كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنبيله في ذات وقت القسمة تحت إشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استيفائه نتائج حاله وروايات إياه بحال ما يدل بقاءه على أنه لم يزل ، ولم ينظر له أن يزل ، عن سيطرته ويحيته عليه مادياً ، حتى لا يخلو به يستلزمها القانونية ، ولا تكون يد القسمة عليه إلا إذا طرحة بمجرده . أما إذا كان القسمة ملحوظة فيه الابتداء بالشيء عن صاحبه قريبة من الزمن - طالت أو قصرت - فانه في هذه الحالة تقتل به الحياة القسمة ، ولا يصدر منه في حق القسمة وقرع الاختلاس على معنى السرقة . إذ الاختلاس هذا للشيء لا يرقى قاتلاً إلا إذا حصل عند إرادته للشيء عليه أو عن غير علمه . فلا سلم شخص للآخر ماله من القسمة وسكاً محرراً لصله على القسمة أن يجرده للقسمة في قس مجلس القسمة سنناً بموجب البائنة ، للبلغ التي تسلم منها والبلغ الوارد بالمتسلم إليه ثم دفع للسل بأن يصرف منه للقسمة بما تسلم له بطرح المجلس ، فإن رجاءه هذا يفيد تخلقه من كل رقابة له على المال المسلم له ، ويجعل يد القسمة . بعد أن كانت طرحة ، يد حيازة قانونية لا يصبحها احتياجه مركباً سرقة إذا ما حدثت عنه أن يملك ما تجميعه ، بعد ، فإن القانون في باب السرقة لا يصح للمال الذي يفرط صاحبه على هذا النحو في حيازة .

(جدة ١١/١٠٢١ م ١٢٤ م ٢٠٧ م ١٣ ق)

٤ - التسليم الذي يتنزه وكن الاختلاص في السرقة يجب أن يكون رجاء حقيق من واضع اليد مقصوداً به التخل من الحياة حقيقة ، فإن كان من طريق التنازل قصد إيقاع التهم وحيلولة قاتله لا يد سائراً عن رجاء صحيح وكل ما هناك أن الاختلاس في هذه الحالة يكون حاصلاً يعلم الشيء عليه لا يتبدل على رجاء منه ، وعدم الرجاء - لا علم العلم - هو الذي يمنع في سرقة السرقة .

(جدة ١١/١٢٢٧ م ١٢٤ م ٣٧ ق)

الاضطرارى للمص على أنه لا يقتل حياة ولا ينفق وقوع الاختلاس للمعتبر قانوناً في السرة إذا ما احتفظ الدين بالسدة على رغم إرادة الفائن أو تصرف فيه بوجه من الوجوه .

(جدة ١٣٢٢/١٨ من رقم ١١٢٢ سنة ١٣٢٤ ق)

٨ - إذا سلم دائن إلى مدينه سند الدين المحرر عليه ليبلغ جانباً من الدين ويؤشربه على السند فإن هذا القلم ليس من قوع القسليم التامل للحياة بل هو تسليم اقتضت ضرورة المصالح المدين على السند المأخوذ عليه وتأثيره على ظهره بالمبلغ الذى قطع من الدين على أن يرد مذهب ذلك إلى الفائن . فهو تسليم مالى محض ليس فيه أى معنى من معاني القتل بل السند لا يقتل حياة ولا ينفق وقوع الاختلاس للمعتبر قانوناً في السرة إذا ما احتفظ الدين بالسند على رغم إرادة الفائن . ولا يمتنع هذا التسليم غاية أمانة لأن الفائن حين سلم السند للدين لم يكن قد تخلل من حياته القانونية بل إن تسليمه إليه كان تمت مراعاة .

(جدة ١٣٢١/٢٠ من رقم ١١ سنة ١٣٢٤ ق)

٩ - إذا كانت الواقعة أن الدين طلب من دائته سند الدين للاضطلاع عليه رؤياً بمصر إياه الذى أمره لاستحضار الشيك الذى اتفق على أن يسله الفائن خصاً من دينه ، فلم العملة التى كان حاضراً في مجلس المصلح ، السند إلى الدين لهذا الغرض ، وحسب قليل تظاهر للدين بأنه يتدلى على ولده ، واضصرف بالسند ولم يعد ، ثم أنكر بعد ذلك تسلمه إليه . لهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة السرة ، لأن تسلم الدين لسند كان مجرد الاضطلاع عليه ووده في الحال ولم يكن الغرض منه قتل حياة السند إليه ولا التخلل عنه ، فاختلاس للدين لم يكون جريمة السرة .

(جدة ١٣٢٨/٢ من رقم ١٣ سنة ١٣٢٤ ق)

١٠ - إذا كان المصاحف قد وقفا على حقه بيع وأودع القصد مؤقتاً لبيع ما لدى أمين ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع فيه فله بعد تركها لجريمة السرة ، لأن هذا الإمراع ليس من شأنه في حد ذاته أن يدل على التفتى ماله من حق في ملكية القصد . ولأنه لا يندى البائع لاحتياجه بأن هذا السند لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد قيامه ببيع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الإيداع .

(جدة ١٣٢١/١١ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٤ ق)

١١ - إذا كانت الواقعة ناتجة بالحكم من أن

٥ - إذا طلب التهم باق قطعة من القود حواله قبله للمنى عليه الباقى لأخذ منه الإبل وبما يستوفى ذمته فلما القسليم مقيد بشرط واجب تنقيده في نفس الوقت وهو تسليم الإبل للمنى عليه . فلما أصراف التهم خفية بالقود إلى تسليمها فقد أغفل بالشرط وبذا ينجم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرة متوفرة الأركان .

(جدة ١٣٢١/١١ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٤ ق)

٦ - إذا كان التهم قد توجه إلى بائع فأكتب في كتابه ، وطلب منه آفة مود ، وأن يدل له ورقة خمسة جنيهات بنعة ، فأصله الماكى أربعة جنيهات وثلثة وثلثين قرشاً ، وحسب عليه آفة المود بسبعة قروش ، فطلب منه احتساباً بسنة قروش وطالبه بالقرش ، فأصله آية ، ولم يسله هو الورقة ذات الخمسة جنيهات وشغل الماكى بائعاً فأكتب له الخمسة آخر ، ثم هتفت إلى التهم لمرجه فأنه هذه الواقعة تحقق فيها أركان جريمة السرة ، ويمنع التفتى عليها بمتنعي المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات مدني ، لأن تسليم المنى عليه للقود التهم كان تسليمها مادياً اضطرارياً جر إليه العرف الجارى في العامة ، وكان قد الحياة متقيداً بشرط واجب تنقيده في نفس الوقت تمت مراعاة المنى عليه وهذا الشرط هو أن يسلم التهم ورقة ذات خمسة جنيهات للمنى عليه بمجرد تسلمه الأربعة الجنيهات والأربعة والثلثين قرشاً ، فإن لم يحقق هذا الشرط الأساسى ، ولم يسله التهم في الحال ، فإن رضا المنى عليه بالتسليم يكون غير تامل للحياة ، فلا يكون متبرأ بل يكون أصراف التهم خفية بالقود إلى أغضا من المنى عليه سرة ، وهذا ينطبق على المادة ٢٧٤ عقوبات .

(جدة ١٣٢١/١١ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٤ ق)

٧ - إذا طلب مدين إلى دائته إحضار سند الدين المحرر لقطع جانب من الدين وتأثيره على ظهر السند فأحضر الفائن السند ووسله إياه ليطلع عليه وإؤشره بالمبلغ الذى سيدفع ويرد إليه بنفس المجلس فإن هذا القلم ليس من قوع القسليم التامل للحياة بل هو تسليم اقتضت ضرورة المصالح المدين على السند المأخوذ عليه لتحقيق من أنه هو السند الموقوف عليه منه والفتنة من قيمة المبلغ الذى لا يزال بدمته الفائن على أن يرد إليه في نفس المجلس فهو تسليم مالى محض ليس فيه معنى من معاني القتل بل هو من تمثيل القسليم

الروعة ؛ وإلا لكان حكمها تأسراً ، فإنه إذا كان تصرف التهم في المال رضاء ، الجنى عليه قد يخلو من ذلك أن الجنى عليه تظل من حيلولة له ، وكذلك الحال إذا كان قد تركه يصرف في ملكه بعيداً عن رعايته ، وفي كلا الحالتين لا يصح أن تعد الرقعة سرقة .

(جدة ١٢٨/١/١٢٠ طن رقم ٢٢٠٤ سنة ١٣٢٤ ق)

١٥ — مدامات المحكمة جازعتبت الرقعة سرقة قد يثبت أن الموقوف كان في حيلة صاحبه ، وألزم اتصال التهم به بوصف كونه مستخدماً في الغفل لا يمتنع له الحيلة بالجنى المقصود في باب غيبة الأمانة ، فلما لا تكون قد انحطت .

(جدة ١٢٨/١/١٠٠ طن رقم ١١٣١ سنة ١٣٢٤ ق)

١٦ — أنه لكي يمكن اختيار التهم سارقة التهمة الذي يندب عليه أن تكون الحيلة باقية لصاحبه بحيث يظل مسؤولاً عليه برده بمراسه كأنه في يده هو ، حل الزعم من القلم . فلما كانت الرقعة هي أن التهم تلم من موقف تلك القليل الزواحي رخيصة منصرف التهمين بمقتضاه لكي يستوفى بعض الإجراءات ويرد إلى اللزوم ، فاحتفظ به لنفسه ، فأثبتته المحكمة في سرقة يندب على ثالث به من أن تلبسه القرصين كان مشروطاً برده بعد التفرغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك أو الأياشكاتب دون أن يبين ما يجب توافره في هذا القلم من بناء القرصين تحت بصير اللزوم واستمرار إشرافه عليه ، فلما حكمها يكون مشروطاً بالتصوير .

(جدة ١٢٨/١/١٠٠ طن رقم ١١٣١ سنة ١٣٢٤ ق)

تفريح قضائي

مال متقول

١٧ — إن السرقة هي اختلاس متقول مملوك قنير . وللتقول في هذا القلم هو كل ما له قيمة ماله يمكن تسلبه وحيلولة وقتها بصرف القنير من حيازة قيمته مادام أنه ليس مجرداً من كل قيمة . فلما كان الحكم قد أوجب أن كويوتات الكوموسين المروعة لما قيمة ذاتية باعتبارها من لوزق ، كما أوجب أن التهم قد انقضت بها فعلاً ، ولو أنه توصل إلى هذا الانقضاء بتجسس محتام مصطع ، فلما عقابه يكون في محله .

(جدة ١٢٨/١/١٠٠ طن رقم ١١٣١ سنة ١٣٢٤ ق)

١٨ — لا يقتصر وصف المال المتقول على ما كان جسمانياً متقولاً بالقرن طبقاً لتعريفات الملكية ، بل

للتهم طلب إلى الجنى عليه أن يطلع على القدر المتقول فيه الحبس بينما فعله إليه نهرب به ولم يرد إليه بل الجنى عليه لا يكون قد قتل حيلولة القدر كالملة إلى التهم إنسانه إليه يطلع تحت إشرافه ومراقبته على ما هو معلوم في ثم يرد إليه في الحال ، فيد التهم على القدر تكون مجرد بطلان سرقة . فرفضته وجره به بفسرقة .

(جدة ١٢٨/١/١٠٠ طن رقم ١١٣١ سنة ١٣٢٤ ق)

١٩ — إذا كانت واقعة القسوى التي استلصها الحكم هي أن القسوى المختلص لم يكن ، وقت اختلاسه ، مسلماً للتهجين تسلماً ، بل كان مودعاً في المكان المدة في دار الجرك ، ولم يكن اتصال التهمين به بسبب كونه مسلماً إليهما وفي حيلتهما بل كان بصفة خفية يحكم كونهما مستخدمين في الجرك ويسلان في داره ، فلما القسوى في هذه الظروف يكون في نظر القاتون في حيلة مصلحة الجرك صاحبة القرار ، ويد التهمين عليه لا تكون إلا مرضية . وذلك لا يصح منه اختيار اختلاصهما إياه غيبة أمانة بل يجب هذه سرقة .

(جدة ١٢٨/١/١٠٠ طن رقم ١١٣٢ سنة ١٣٢٤ ق)

٢٠ — القلم الذي يبنى ركن الاختلاس في جريمة السرقة هو الذي يتقل الحيلة . أما مجرد القلم للمال الذي لا يتقل حيلولة ما وتكون به يد القلم على التهم بما طرحة فلا يبنى الاختلاس . فلما كان القاتب بالهكم أن التهم تلم السند ليرتبه حل نفس ليراه في قس المجلس ويرد في الحال ثم على أثر تسلمه إياه أنكره في قس المجلس فله بعد سرقة ، لأن القلم الحاصل له ليس فيه أي معنى من معاني القلم عن نفسه .

(جدة ١٢٨/١/١٠٠ طن رقم ١١٣٠ سنة ١٣٢٤ ق)

٢١ — إذا كانت الرقعة التابعة بالحكم هي أن التهم قائل الجنى عليه وطلب إليه أن يندب له ووجه ماله من قس الحسين جنباً بأوراق أسفر منها فأجاب إلى طلبه ، ثم سأله من الورقة فخلط إليه بأه تركها سواها في الرقعة التي يبيت فيها ولصاحبه منه قليلاً ما إليه . وفي طرحة اشترى قلعة قاش وقدم ثمنها ، ثم قصد إلى حل ترى لتفصيلها وأصلها بعض أجره ، ثم طلب إلى الجنى عليه انتقاره ردياً يلعب إلى الرقعة ليحضر الورقة ثم ذهب ولم يجد ، فإنه يكون من الواجب لمالقة التهم حل هذه الرقعة باعتبارها سرقة أن تدين المحكمة في حكمها أن ماله التهم ثمناً القسوى من المال الذي تسلمه من الجنى عليه لم يكن بمولته ، وأن المكان الذي تركه فيه عند الغفل الذي تصدا إليه سوريا لاستلام

عن يقاتل كل فيه مقيم هناك والملازمة والقتل من
ملكان إلى آخره. فالتأثير الكبير يأتي - وهو ما توافر
في هذه الخاصية - من الأموال الموقوفة للمعاقب
على سيرة.

(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

١٩ - إن السجلات المثبتة الحقوق تصلح على
عقوبة، لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من
قانون العقوبات.

(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٢٠ - السجلات غير الموقوفة عليها يجب أن تكون
علازمة والاختلاس الذي وإن كانت تلبية التلبية
في قانون ليست مجردة من كل قيمة.

(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٢١ - إن إقامة التوبة للموقوف لا تأتي لما دام
يقضي على القانون مالا.

(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٢٢ - لا بد من سيرة ولا غاية أمانة اختلاس
يقرر موقوف من أعضاء الجان حوب إلى مدير إدارة
بجدة البيان إذا ثبت أن هذا المقرر ليس بوجه جديد
ولقد جرم ولا يمكن اعتبارها متما الحرب بحرس
عليه وأنها أقيمت لقرص عاص لا ارتباط له بأعمال
الحرب ولا ينبغي أثر غبطة وأداة غش ألبت توب
بوجه لا شأن.

(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٢٣ - لا يؤثر في قيام السيرة عدم العثور على
للال الموقوف. فإذا كان ثابت بالمحكمة أن المتهم
انطس متاعاً محرراً عليه ليس عليه مبلغ كذا، فإن
إدراكه من أجل سيرة هذا التند تكون سميعة ولو كان
السيرة بسيط.

(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٢٤ - إن قيمة الموقوف ليست متصراً من
تأثير جرمية السيرة. فعدم بيانها في الحكم لا يبيح
(جدة ١٣٣٧/١/٥ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

الفرع الثالث

عقوبة السيرة

٢٥ - متى جرى فعل عكس العقوبة على أن أخذ
أسلحة من المل من غير التماس الخصمة للملح لا
يقتضي برة لأن تلك الأموال مباحة وملكية الحكومة
لها من تحويل الملكية السياسية إليها لا الملكية المدنية

(جدة ١٣٣٧/٢/١٤ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٣٦ - إن الأكلان والملابس والملح وغيرها
من الأشياء التي لحظ التمس لإدخالها القيود مع جيش
تعتبر عوكة لورثتهم. وقد خصصوها لتيق مع جيش
مواظم لما وقر في قوسهم من وجوب إكرامهم في
أجلهم على هذا التمس موثيق بأن لاسق لأحد في
التيق يتيق بما أودع. فهذه الأشياء لا يمكن جعلها
قيل المال المباح السائق لكل شخص تملكه بالاستقلال
عليه. فمن يشرع في اختلاس فيه من ذلك يعد شادما
في سيرة وعقابه واجب قانوناً.

(جدة ١٣٣٧/٢/١٤ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٣٧ - إذا كان التوبة الموقوف غير عوكة التتم
فلا يؤثر في قيام جرمية السيرة عدم الاعتداد إلى سيرة
شخص لئلا.

(جدة ١٣٣٧/٢/١٤ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٣٨ - إن الواقع من مقارنة نص التقريرين
الأول والثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٤٨ أن للشرع تسند حلف صابة ولو كان
من مالكمها، من الفقرة الثانية تخفياً مع المبدأ الذي
قرره في المادة الثامنة عشرة من احتياج الحاجر الموجودة
في الأرض للموكة للأفراد ملكاً لصاحب الأرض.
وإن في كان الحكم المطعون فيه قد أسس على أن
استخراج الزمان يتيق ترخيص بد سيرة ولو كان ذلك
عن أرض عوكة التتم فإنه يكون مبني على الخطأ في
تفسير القانون.

(جدة ١٣٣٧/٢/١٤ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٣٩ - يمكن العقاب في السيرة أن يكون ثابتاً
بالحكم أن الموقوف ليس عوكة التتم. وإن ثبت
أن الحكم في ذكر اسم صاحب الموقوف فذلك
لا يستوجب عقاباً.

(جدة ١٣٣٧/٢/١٤ من رقم ١٤٣ سنة ١٤٤ ق)

٤٠ - إذا كانت جرمية السيرة - بحسب
التصريح بما الواردة في نص المادة ٣١ من قانون
العقوبات - لا تستحق إلا إذا وقعت على أموال عوكة
لها يقتضي حتى أصابها فيها من ضرورة وضع عقاب

٣٥- إن نص حققة الأجمة من المادة الأولى من ذكرته ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لا يمنع من دفع القوى السوية بجمية السرة، ولأنه تبين للمينة العينة فيها لتسلم التي، الذي شرطه أو التليغ فيه قد انقضت، من كانت نية التملك متوافقة لدى التهم.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٢٩٩ من رقم ٣٣٩ سنة ١٣٠٠ ق.)

٣٦- إن جريمة اختلاس الشيء الناتج تحققت ولو لم تكن اللغة المختص للسلع أو التليغ قد مضت من وجهت نية التملك.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠٠ من رقم ١١٧٧ سنة ١٣٠١ ق.)

٣٧- يجب تطبيق أحكام السرة في أحوال الشور على الأشياء الناتجة أن تقوم لدى من شرط الشيء نية تملك ولو كان ذلك بعد الشور عليه. فأنه كان التهم بدعوى سراح عريقت بمصلحة التملك الموجدية قد عالت فيه الوجه الي هو وطلابه بأن يدفعوا لهم ما يجره متروكا في المرات رؤسائهم، فهي التي سرقة حقيقة للصورة التي شرط عليها بأن شرطها على أحد الصياغ، فاستخلصت المشتكة من ذلك أن يتم انصرفت إلى جنس هذه للصورة لتشكلها بطريق التفت، فاستخلصا هذا لا يجب عليه ولو كان التهم قد سلم الأشياء إلى العريقت في اليوم التالي اليوم الذي شرط فيه عليها.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠١ من رقم ٥٩٩ سنة ١٣٠٢ ق.)

٣٨- إذا كانت الواقعة الثانية بالمسكين من أن كانت صورة شرت على عطفه لها قود فأعطاها التهم مقابل قرش، فإن ذلك منه لا يجر إضمار نظرية مسروق بل بدسرة طبقا لقاعدة الأولى من التفتون الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الناتجة إذ التهم يجره أو الذي شرط الحظفة وتحتفظا بنية تملكها بطريق التفت، والفتة القوية لم تكن إلا مجرد أداة.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠٢ من رقم ٣٣٩ سنة ١٣٠٠ ق.)

٣٩- إذا كانت الواقعة الثانية بالمسكين من أن شرطه من أحد وكليب سانية أوتومين تحتها عليها غلام من الركاب فالتفتا، فأنه أنها لأحمد أصدقائه الراكبين منه، ولم يكن من التكراري يجره أن شرطه في لحظة شرطه عليها إلا أن أخطأه منه. وكان ذلك، لا بقصد توسيلا لإدانة التكراري بل بقصد اختلاصا منه، فإن هذه الواقعة لا يطبق عليها نص المادة ٣٤١، إذ التكراري لم يقبل التفت.

لما يتيم ما يكون من شأن الإضرار بهم عن طريق الاختلاس على ملكهم، ولا يصور وقوعها على الأموال المينة التي لا ملك لها، فإن الحكم يكون تفسيرا قصورا يبيح إذا أدان التهم في هذه الجريمة دون أن يرد على ما طعن به من أن الاختلاس موضوع التهمة للفرقة بها القوي عليه من الأموال المينة.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠٠ من رقم ٣٣٧ سنة ١٣٠١ ق.)

٣٩- إذا تمك التهم بأن الأوراق على دعوى السرة من من المروكبات (الفتت) ولم يملكها ملكه بعد أن تخلت الحكومة عنها، ثم أدانته المحكمة بمرقتها دون أن تعرض لهذا المطع وترد عليه، فحكمها بذلك يكون ميبا قصورا في البيان. ولا يقل من هذا أن تكون تلك الأوراق قيمة إذ يمكن فيها بالولد لحساب الخزانة العامة، فإنه لا يفتقر في الشيء المروك أن يكون معدوم القيمة. بل يجوز في القانون أن يند الشيء متروكا فلا يجر من يتولى عليه سارفا ولو كانت له قيمة تذكر.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠١ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٠٢ ق.)

٣٧- إذا كان الحكم حين أدان التهم في سرة زاميل حاتمة في الجير قد اكتفى بالتولية بأه سام مع آخرين في إخراجها من الجير إلى التفتون. الاستيلاء عليها دون أن يحدث لل ملكيتها حتى تمكن سرقة أنها موكلة لأحد تتوافق شروط الجريمة، فإنه يكون تفسيرا البيان واجبا تحققت.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠٢ من رقم ٧٣٣ سنة ١٣٠٣ ق.)

٣٣- إن قانون الأشياء الناتجة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يند عدم التليغ من الشور على الشيء الناتج عطفه مجرد عدم حصوله في الوقت المين. أما إذا كان حين الشيء بقصد تملكه فأنه يكون اختلاصا لمال الغير مطابقا عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ج.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠٢ من رقم ١٣١٤ سنة ١٣٠٣ ق.)

٣٤- إن اللغة الأولى من ذكرته ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حدث لمن يشتر شيء أو حيوان ضامن منه بحيث تسليه أو التليغ منه ولا اعتبر عاتقا كما أنها نصت في فقرتها الأخيرة على أنه إذا جنس هذا الشيء بنية احتلاك بطريق التفت فتمام القوي المبنية المقررة لتلاجه الحالة أي دعوى السرة. ويجوز دفعه القوي ولو لم تنص اللغة المختص للسلع أو التليغ من وجهت نية التملك واستخلص ذلك مكرول لحظة نفس المرحوح بغير وقاه عليه من محكة التفت.

(جدة ١٧/١٧ سنة ١٣٠٢ من رقم ٣٣٥ سنة ١٣٠٣ ق.)

أو من غيره وهو عالم بحقيقة أمره ، يكون مرتكباً لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة .

(جلد ١٨/١٢٢ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٤ ق)

القوع الرابع

القصد الجنائي

٤٣ - إذا حال الدين إحضاراً بالسند على دهم لإدانة المدين بأنه لم يقصد تلك السند بل قصد بالاستيلاء عليه تهديد المدين له على أن يخضع له كذا جنياً يدعى أنه غش في البيع الذي كان من قبته تحرير ذلك السند لأن هذا التعليل لا يخلو من المسؤولية الجنائية لأن عليه الخصم هو تمكنه في المدين لا يستند إلى أي أساس واستيفاء السند ومساوته على المصروف على هذا المبلغ الذي لا حق له فيه پسد أخلاقاً بينه سلب المال المحض وهي التي الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرة

(جلد ١٨/٢٠٠ من رقم ١١٤٦ سنة ٤ ق)

٤٤ - إن القصد الجنائي في السرة هو قيام العلم عند المالك، وقصد زكابه دمه ، بأنه يفتش المتعول للمالك الغير من غير ربحاً ماله بنية امتلاكه . فإذا كان المسكر ، مع تسليمه بأمر التهم لم يستدل على أدوات الطباخة إلا بقصد الاستعانة بها على طهي مشروبات لسبب مدبر الهيلة والقلق في حقه ، قد اعتبر عناصر جريمة السرة متوافرة بمنزله إن القصد الجنائي فيما يتحقق باستيلاء المالك على ماله بل أنه غير ملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً ، فإنه يكون قد انحط لأن الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي ، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك .

(جلد ١٨/١٨٤ من رقم ١٣٣٧ - ١٣٤٠ ق)

٤٥ - يكفي لاختيار المالك شارحاً في جريمة السرة المسحوبة بطرود مشددة إنسياسه شرطاً من الأفعال المذكورة لظروف الخدمة ، ولحركة الخروج أن تستلزم نية السرة من تنفيذ هذه الأفعال دون أن تكون حادثة في ذلك لرقابة عمكة النفس .

(جلد ١٨/٢٠٠ من رقم ١٣٣٧ - ١٣٤٠ ق)

٤٦ - إن عدم تمتع المسكر حراسة من قصد التهم من أخذ البنية التي أضافه في سرقته ، ذلك لا يبيح ، ما دامت الرقعة الجنائية التي أبتناها المسكر عليه بتقديرها أنه كان يقصد السرة ، وما دام الدفاع

يمتنع على عقد من العقود المبنية في هذه المادة ، وإنما تطبق عليها المادة الأولى من المذكرين الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء القائمة إذ الكساري يستلزمه على المحافظة في لحظة الشرع عليها من التلادم يكون في الواقع هو الذي التلادم وجباً بينه تملكها بطريق الغش ، والتلادم لم يكن إلا مجرد واسطة بريد . حل أنه إذا كان الحكم قد انحط في كيفية حلة الرقعة فاعتبرها غشاً أمانة لا سرة فذلك لا يبنى عليه تقصده ما دامت العقوبة للنقض بها لا تتجاوز العقوبة المقررة للسرة .

(جلد ١٨/٢٠٠ من رقم ١٣٣٧ - ١٣٤٠ ق)

٤٧ - لا يقترب في جريمة تلك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند التهم حال شؤره على الشيء . فوجود هذا الشيء في حيازة غير من صدر عليه يكون جريمة إخفاء الأشياء مسروقة متى كان التهم طاماً بحقيقة الأمر فيه . ذلك لأن ذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ اعتبر حوس الأشياء الضائعة بينه امتلاكاً في حكم السرة فيعاقب عليه بتقريبها . ويجري عليه سائر أحكامها لمن يبرر شيئاً منها مع طه بطرود يعاقب على ذلك طلب عني الشيء المسروق .

(جلد ١٨/٢٠٠ من رقم ١٣٣٧ - ١٣٤٠ ق)

٤٨ - إن ما جرى عليه القضاء من اعتبار حوس الشيء الضائع بنية تملكه عند الشرع عليه في حكم السرة يقتضي تطبيق جميع أحكام السرة عليه . وهذا يلزم منه أن يعد من غش الشيء بعد العثور عليه وهو عالم بحقيقة الأمر فيه مرتكباً لجريمة إخفاء أشياء مسروقة . وإذا كان هذا هو حكم القانون فإنه إذا لمع المهم أنه كان يعتقد أن الشيء هو من الأشياء الضائعة وأنه أخذ من غش عليه ليحفظ أصل نية صاحبه ، وأثبتت المحكمة عليه أنه غير ضائع فيما ادعى من ذلك وأنه كان على علم بأن هذا الشيء مسروق ، ثم أوقف عليه عقوبة الغش . فأنها لا تكون ملزمة بأن تذكر في حكمها من البيان أكثر من ذلك .

(جلد ١٨/٢٠٠ من رقم ١٣٣٧ - ١٣٤٠ ق)

٤٩ - إن ذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة - على ما جرى عليه القضاء في تفسيره - يعد حوس الشيء الذي يشر عليه بنية امتلاكه سرة يعاقب عليه بتقريبها . ويجري عليه سائر أحكامها وإذا كان من يبرر الشيء بعد التلادم . سواء من صدر عليه

٥٩ - إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها في صدد بيان واقعة السرة بالأركان التي أدانت المتهم فيها لا يبين منه قصد المتهم من أن ذلك مال الملقى عليه أو كان اختلاسه وتسلكه تكون الواقعة سرقة ، لم تكن مجرد الرغبة في التفتيش به الملاح الذي أشار إليه الحكم فلا تكون كذلك ، فهذا الحكم يكون قصرا واجبا قصه .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٧ - إذا كان المتهم - كما هو ثابت بالحكم - لم يقدم على أخذ الأثرية للسلطة مرتقباً بالابتلاء على بيع ماله من آخر على اختياره ماله ، فلا يكتفى في إدانة بسرقتها بثبوت ملكيته هذه الأثرية لمصلحة الأكار بل يجب لسلطه جنائيا عن سرقتها أن يبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من يملكه إماما لا يملكها وليس له حق التصرف فيها ، ولذا لم يبين الحكم ذلك كان قصرا قصورا يبيح بما يجب عليه قصه .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٣ - من أركان جريمة السرة أن يأخذ السارق الشيء بنية يملكه . والمفروض أن من يحتسب شيئا قائما بغيره يملكه . وقد استمر اقتضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا يلزم عكس الموضع بالبحث عن توفر هذا الركن . ولكن إذا كان المتهم قد قام في قيام هذا الركن بقوة إله ماضد يأخذ الطائفة على معنى السرة إلا مجرد الافتتاح بها اقتداء بغيره فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصد الجنائي وتثبت الدليل على تفرقه ، ولذا لم تتم على حكمها قصرا قصورا يبيح بما يستوجب قصه .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٤ - إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تصرف إلى القتل على مجرد استخراج الرمال دون رخصة واختيار ذلك سرقة دون توفر قصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرة ، ويؤكد هذا للمتن ما نص عليه ذلك القانون في المادة ٢٦ من أنه « مع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون أو قانون آخر من صيغة أشد يضاف كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الواقع التي تصدر تنفيذها بقرينة من عشرة جنات إلى مائة جنيه » ، وتحدد مصلحة التاجر مهلة لا تتجاوز شهرا لإزالة المخالفة . وإذا لم تكن كانت التياغة قد قدمت للمتهم

عنه لم يتسلك بهم توافر هذا القصد له كما هو مصرف به في القانون .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٧ - لا يقتصر في الحكم الذي يضاف على جريمة السرة أن يحدث صراحة من نية تلك الموقوف بل يمكن أن يكون ذلك مستفادا منه .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٨ - إن التحدث عن نية السرة استتلا ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرة ما دلت الواقعة التي أثبتها الحكم جيد قصد التفرقة الفعل المكون للجريمة عن علم وإذراك .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٩ - إنه وإن كان التحدث عن نية السرة استتلا ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرة إلا أنه إذا كانت هذه التية على شك في الواقعة المروعة فإنه يكون على المحكمة أن يبينها صراحة وتورد الدليل على توفرها . فلذا كانت الواقعة - على ما أوردته الحكم - كما يفهم منها أن المتهم اتزى تلك القضية المتهم بسرقتها بالإكراه عندما اقتربا من الكونستابل يفهم منها في ذات الوقت أنه لم يرد بذلك إلا تحييد الكونستابل من مطلقته والتفتيش عليه ، في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرة بغيرها على هذا الصرح يكون على المحكمة أن تبيح بسلطته هذه التية بإيراد الدليل على قيامها ، كما هي صفة في القانون ، وإلا كان حكمها قصرا قصورا يستوجب قصه .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)
٥٠ - إذا وقعت الدعوى على متهم بسرقة تيار كهربائي ، فتسلك بأنه دفعه بأنه كلف كهربائيا على ذمته على لاقعة له مركب في بعض المصانع وأوصلا بغيره على ذلك المجلس الذي مباشرة بحيث يصل إليها التيار الكهربائي دون أن يمر بالعداد المركب في عمه . وأعلنت محكمة السرة الأولى بطلان وراءه ، وأسأقت التياغة ، فتسلك أمام عكس الدرجة الثانية بهذا الطعن ولكنها أدانته قولا منها بأن دفاعه لم يتم عليه دليل فعلا من أنه من غير المعقول أن تجري هذه العملية بغيره وتحت يده بغير إرادته ومعاركته ، فلذا تصور في حكمها إدانة أيضا أوردته في ذلك لا يكتفى بانه لإثبات أن المتهم لا شك خالغ في السرة وأنه ساهم مع الكهربائي في توصيل المصانع بالتيار الكهربائي مباشرة دون أن يمر بالعداد .

(جلد ١٧٨/١/١٧٨ طن درم ٣٣١ ع ١٨)

تلك الأشياء قد قلقت من داخل منزل الجنى عليه إلى
خروجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبه .

(جدة ١٩٢٧/١٢/١٤ طين دوم ١٩٢٦ من ١٢ ق)

٥٩ - إذا كانت الواقعة الثانية بالمسك من أن
للمهين اتفاقا على سرقة سور من الجنى عليها ، وعلى
أثر سقوط السور منها القطع أحدهما ورسله في مكان
المحدث لأكثر فإن للمهين كليهما يكرتان سارقين
السور .

(جدة ١٩٢٧/١٢/٢٨ طين دوم ١٩٢٨ من ١٢ ق)

٦٥ - إن السرقة لاثم إلا الاستيلاء على الشيء
المسروق استيلاء تاما يعبره عن حيازة صاحبه ويحصله
في قبضة السارق ويحصل تصرفه . فإذا قتل المتهمة كية من
القتل من عتلى عتلى السكة الحديد إلى مكان آخر في
دائرة النسخة بعيدا عن الرقابة ، ثم سخر ليلاه وجرى حصل
سلاحا وبه أسروا وحلوا القنص إلى الخارج النسخة حتى
خطروا ؛ فإن هذه الواقعة تكون جنائية سرقة بالنية
للمتهم ولإملائه ولا يصح أن تعتبر جنحة ، لأن القنص
لم يكن عند ما قتل للمتهم بغيره قد خرج من حوزة
السكة الحديد ، فلا يعتبر إخلاصه تماما إلا اعتمادا على
المهين معاً من دائرة الخطلة في الظروف التي تفرق
ليها ، والسرقة في هذه الحالة تكون جنائية .

(جدة ١٩٢٧/١٢/٢٨ طين دوم ١٩٢٨ من ١٢ ق)

٦٦ - لا ينفرد في تحقق جريمة السرقة في
السرقة أن يسكن السارق من قتل الشيء من حيازة
صاحبه إلى حيازة الضحية بل يفرق السرقة في
السرقة ولو لم تنس يد السارق شيئا ما أراد سرقة .

(جدة ١٩٣٧/١/١٢ طين دوم ١٩٣٨ من ٦ ق)

٦٧ - إن السرقة في عرف المادة ٤٥ من قانون
التعديت الأمل هو البعد في تنفيذ فعل يتعد ارتكابه
جنائية أو جنحة إذا أوقف أو علق أثره لارتكاب
لادخل لارادة التفاعل فيها ، فلا ينفرد بحسب هذا
التصرف لتحقق السرقة أن يبدأ التفاعل بتنفيذ جزء
من الأعمال للكونة الركن الملقى الجريمة بل يكفي
لاعتبار أنه شرع في ارتكابه جريمة أن يبدأ بتنفيذ
فعل ملحق مباشرة على تنفيذ الركن الملقى لها ومؤثر
إليه حتى . وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي
بشره الملقى هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكابه
الجريمة وأن يكون بذاته مؤثرا حلا ومن طريق مباشر
إلى ارتكابه حاد من قصد الملقى من مباشرة هذا الفعل
مطلوما واثابا . فلو كان التاب بالمسك أن للمهين

جريمة الخنق بجهة أنه استخرج وملا وحسب بدون
ترخيص من مصلحة التام والمباشر ، وطلبت صاحبه
تطبيقا للقانون ٢٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٢٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، قضت
المحكمة بمعاقبة المتهم على هذا الأساس باعتباره أوجرد
أبستراج الزمان بدون ترخيص يند في حكم السرقة من
غير أن تضمن ذلك التهم من افتناء القنص الجنائي
لديه ، وما دال به على حصة من تقديمه طلبا للمصلحة
لترخيص أبستراج الزمان ودفع الرسوم المستحقة على
هذا الطلب فإن المسك يكون نافرا واجبا تنه .

(جدة ١٩٢٧/١٢/٢٨ طين دوم ١٩٢٦ من ٢٦ ق)

٥٥ - إذا كان المسك المعلق فيه قد انصرف
في بيان الفعل الذي وقع من الطائن على القول بأنه
قتل الأشياء (لأنهم يرتبوا) من عمل حوزا دون
أن يبين قصد من هذا القتل ، ومن كان ينية تملكها
لم كان تحقيقا لترض آخر ثم داه في جريمة السرقة .
فإنه يكون نافرا نافرا عليه بما يستوجب تنه .

(جدة ١٩٢٧/١٢/٢٨ طين دوم ١٩٢٦ من ٢٢ ق)

٥٦ - إن المتحدث عن نية السرقة شرط لازم
لحصول الجنحة بالأداة في جريمة السرقة متى كانت هذه
النية على ذلك في الواقعة المفروسة أركان للمهين يحصل
في قبضه عليه .

(جدة ١٩٢٧/٢/١٠ طين دوم ١٩٢٦ من ٢٢ ق)

التفصيل الثاني

الجريمة القائمة والشرع

٥٧ - إذا كانت الواقعة الثانية بالمسك من أن
صراف الجريمة تسلب بعض ردم الأوراق المالية من
صراف البنك الأمل ، ومعصيا على متعديته بجزائه ،
ويجوز تسلب باقي الأوراق ، فلتخرج المتهمة هذه القرصة
ويجوز رددها ، وأخذها من ثيابها ، ولا تقتضت
الجريمة ألقاها خلف ملود يند من على رفوفه حيث
يوجد أمد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة قنص
لأن المال قد انتقل فعلا من حيازة الصراف إلى حيازة
المتهم بطريق الاختلاس وبيلة السرقة .

(جدة ١٩٢٧/١٢/٢٨ طين دوم ١٩٢٦ من ٢ ق)

٥٨ - إذا كان التاب بالمسك أن بعض الأشياء
المسروقة بعد بئذل غريب مجاور لمل الجنى عليه ،
ففيها على حالها التزل الحزب ، فلهذه الواقعة
تكملة جريمة سرقة ومن الخطأ عددا شرعيا مادامت

٦٨ - متى كان الحكم قد اجتمع على التهم بالقرعة التي فيها ارتكابه جناية الشروع في السرقة بطريق الإكراه، وبين اقتضاها بما تتوارى به جميع عناصرها القانونية من نية سفوفة لديه وأعمال مادية وقعت منه تؤدي إلى الجريمة مباشرة وسبب لاندخل لإرادته فيه حال يه ويدين إنعام قصده ، وكان إتيان الجاني شطرا من الأعمال المكونة للظروف للشددة يمكن لاختياره شائنا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة ، وكان استخلاص نية السرقة من هذه الأعمال هو أمر موضوعي تستقل به محكمة للوضوح - متى كان ذلك فإن ما يضاف للتهم على الحكم في هذا الخصوص لا يكون متغيرا .

(جدة ١٩٨٤/٥/٢٢ ملن رقم ٢٥٠ سنة ٢٢٤ ق)

٦٩ - إذا كان التهم قد سرق قوطا على أنه من الذهب وهو من نحاس ، لأن المجني عليها استبدلت بقرطها الذي قرط النحاس الذي سرق ، فإن الرقعة تكون بالقيمة لقرط النحاس سرقة وبالقبة لقرط الذهب شروعا في سرقة .

(جدة ١٩٨١/٥/٢٢ ملن رقم ١٣٥ سنة ١١ ق)

٧٠ - إذا كانت الرقعة تابعة بالحكم هي أن التهم وهو عائم في صيدلية ، أخذ بعض أدواتها من المكان المخصص لها إلى المكتب الموجود بالقرعة ، ثم جاء آخر ودخل المقرنة على الخادم بضره هذه الأداة فأخذها واضرب ، فإن ما وقع من الحادث قبل حدوث الفحص الآخر يمكن إلا شروعا في سرقة . أما ما وقع من هذا الآخر فإنه سرقة تمت بأخذها الأداة وخروجها من الصيدلية .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣٢ سنة ١٢ ق)

٧١ - إذا كانت الرقعة تابعة بالحكم هي أن التهم وهو في أحد مراكز إقامته الجيش الجبرية في سلم البزير للزبل في سيارة بل الجيش وأصل إحصالا يتسلم البزير كونه نياح عن للزبل إليه ولكنه أفرغ منه بجنه في العلبة التي لديه واستبقى في السيارة بينه ثم خرج باع السائق من مركز الجيش على زعيم أفرغ إفريق في طلبه أخرى ، إلا أنه بدلا من ذلك ، مره على أحد تجار البزير ليخبره لم قبل ، فظن بذلك سائق السيارة وعمل على ضبطه . فهذه الرقعة تتوافق فيها جميع أركان جريمة الشروع في السرقة . لأن البزير وقت أن مره من الجيش كان في حيازة الجيش

لتقوا جدار المنزل الملاصق المنزل الذي انتم ذلك الحكم انهم كانوا يتنصرون سرقة ومعدوا إلى سطحه فلا تصيب ذلك إلا أنهم دخلوا ففلا في دور التنفيذ وأهم فقلوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التي اغفروا على ارتكابها من المنزل اللاصق بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم من مقارعة الجريمة المقصودة باللات أمر غير محتمل . وإذا يجب اعتبار العمل الذي ارتكبهوا إلى حين ما منهم شروطا في جريمة السرقة .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣١ سنة ١١ ق)

٧٢ - إن فتح التهم باب لتناول ليرة مثلية فيه ودخله في الحوض الموجودة فيه للانية يتنصرون جدا في تنفيذ جريمة السرقة لأنه يؤدي فوراً وبمباشرة إلى امتساها .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣٢ سنة ١١ ق)

٧٤ - يمكن لاختيار الجاني شائنا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة إتيان شطرا من الأعمال المكونة للظروف للشددة . ولشكة الموضح أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأعمال دون أن تكون عاصمة في ذلك رقعة عكمة القبض .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣٣ سنة ١١ ق)

٧٥ - إذا كان السائق طرفا ملجأ معددا لغترة في جريمة السرقة التي ترتكب بواسطة ، فإن فعله يعد جدا لتنفيذها لارتباطه بالركن الملقى للجريمة . فإذا اضح المحكمة من عناصر المعوى أن القرض الذي ردى إليه المتهون من وراء السائق كان السرقة واعتبرت تسلمهم شروعا فلا تحريب عليها في ذلك .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣٠ سنة ١١ ق)

٧٦ - إن جنح ظل باب إحدى القرف بقوة والوصول إلى قفص ثم فتح الباب - ذلك كسر من الخارج ، فيجب معه جدا في تنفيذ جريمة السرقة متى تمت أن متوافر هذا الفعل كان قصد السرقة .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣١ سنة ١١ ق)

٧٧ - متى كان التهم قد فتح الباب للسوى لتناول بواسطة كسره من الخارج ، ثم كسر ذلك باب باقة فيه بقصد السرقة منها ولكنه فرجى ، قيل أن يتم مقصده ، فإن ذلك يعد في قانون شروعا في سرقة . المتفرقات التي بالاقامة ولو لم يكن قد دخلها ولم يس شيئا مما قصد سرقة .

(جدة ١٩٨٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٣٢ سنة ١٢ ق)

ارتكاب السرقفة فهذه الواقعة تعتبر شرعاً في جنابة سرقفة ؛ إذ أن الأفعال التي حدثت من المتهمة تعد من الأعمال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب هذه الجريمة ، ولا يصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(جلد ١٧٨/٩/٢٠ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٢)

٧٧ - إذا كانت الواقعة التي أنبتها المحكم على المصاع يستلزم تأنيدياً جريمة سرقفة القاذ المصرة ويشمل توزيع البئزير على عائلاتها لحسابها ، وأن الشركة احتلت أن تضع في صهرج السيارة التي يتوحد كية من البئزير تزيد على ما هو مقرر توزيعه على المصاع ، وذلك لاستمالة هذه الكية على زيادة ضغط البئزير ، وهذه الطريقة عند إفراغه المصاع ، وأن المصاع يد أن فرغ يوم الحادث من توزيع البئزير على مصاع الشركة تبقى له في صهرج السيارة خمسة عشر جولة ، هي الكية التي خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع البئزير ، وقد ضبط المصاع وهو يحاول إفراغها غيلة في طلبه أحد باعة البئزير دون علم الشركة بالواقعة على حله الصورة توافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة السرقفة في السرقفة لأن البئزير موضوع الجريمة وضعه الشركة في صهرج السيارة ليستعين به المصاع على أداء عمله ، وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلاً من سيارة الشركة ولم تكن يد المصاع عليه بوصف كونه عاملاً متحداً إلا بما طرأ عليه من شأنها أن تقتل الحياة إليه .

(جلد ١٧٨/٩/٢٠ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٣)

٧٨ - من كانت المحكمة قد أثبتت على المتهمين بناء على اعتبارات ذكرتها ، أن أتهم كانت معقولة على السرقفة وأن الأفعال المادية التي وقعت منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة وأنه لم يعمل بينهم وبين إتمام مقصدهم إلا بسبب لادخل لإرادتهم فيه يقع في حكمها ، فإنه يكون قد أثبتت عليهم جريمة السرقفة في السرقفة بجميع عناصرها القانونية .

(جلد ١٧٨/٩/٢١ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٤)

٧٩ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يضمن بيان أدلة الجريمة المنسوبة إلى المتهمة والدليل على توافرها في حقه ، فإذا كان المحكم قد أدان المتهمة في جريمة السرقفة في سرقفة إبطار من سيارة ولم يقتل في ذلك إلا أنه حاول أن يركب سيارة التقل من الخلف وكان بها إبطار ، فإنه يكون معنياً إذ هو لم يأت بها

للمصاع ولم تكن يد المتهمة عليه الاطوارة ليس من شأنها أن تقتل الحياة إليه . ولا يؤثر في ذلك عدم تعيين المحكمة الفحص الذي عرض عليه البئزير ملحقاً بالتهمة أن المتهمة قد عرضت فلما ليسح ولم يتم مقصده لسبب لادخل لإرادته فيه .

(جلد ١٧٨/٩/٢١ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٥)

٧٢ - إن ذلك السوابل للربوط بها الموقوف لمرقة يعتبر بهذا في تنفيذ مكررة لجريمة السرقفة في السرقفة .

(جلد ١٧٨/٩/٢١ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٦)

٧٣ - لا أثر في حكم الموضوع إذا هي أصرت السرقفة في جريمة السرقفة متوافراً من التكامل التهمين لسوء أحد المصانع ، وهو من الأسلاك المصانعة ، ووجودها داخل صهرج المصنع على هذا من شأنه وحل مقربة من ثلاثة ألاف أحد المصنعين سبق حصول سرقفة عن طريقها ، ومن ضبط آلات مع واحد منها ما يستلزم الكسر .

(جلد ١٧٨/٩/٢١ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٧)

٧٤ - إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها الآلة التي استعملت منها واقعة القسوى وهي أن المتهمة أدخلت يده في جيب المني عليه بقصد سرقفة ما به ، ثم قبلت على السرقفة في السرقفة ، فإن حكمها يكون صحيحاً .

(جلد ١٧٨/٩/٢١ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٨)

٧٥ - إذا كانت واقعة القسوى هي أن المتهمة دتمويح ، كسر قفل باب عترة المسكن في الأموي المسلة أمته إلى معاون المسكن في يومه أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المصنوعة به وحملها إلى البئر الذي يستعمل به مبردا به حيث أغشى بسببها قوق أسرة للرجل وبسببها تحت فرش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاصها ، فهذه الواقعة توافر فيها أدلة جريمة السرقفة في السرقفة إذ أن قتل البطاطين من البئر الذي كانت معقولة به إلى البئر الذي يستعمل به المتهمة وانحاضها فيه حل ذلك القسوى هو من الأفعال التنفيذية لجريمة السرقفة وقد تحقق في إخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها في قبضة الماني تمهيداً لأخراجها كلية من المسكن .

(جلد ١٧٨/٩/٢١ ط ١٢٩٦ م ٢٢٢٦ ق ٣٩)

٧٦ - إذا كانت الواقعة هي أن المتهمة دخلت إلى منزل مسكون لئلا وكان يحمل معه أدوات ما يستعمل في فتح الأبواب وكسرها ثم ضبط قبل أن يتمكن من

يُفيد توافر البينة في التنفيذ وتعد البينة وعاملاً من
الأركان التي لا تقوم جريمة التزوير في السيرة إلا بهما .
(جلد ١/١٦٨ ط ١٢٧٣ م ٢١٧٣ س ١٧٣ ق)

الفصل الثالث

الأضواء من الشباب

٨٠- إن الأضواء المتوجهة في المادة ٣١٢ ح
ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة . غاية الأمر أن
من جهة الإضفاء لا توقع عليه أية عقوبة من الجريمة
التي نص على إضفاء من عقوبتها . أما سائر من يترواها
معها فإنهم يقاتلون ، وذلك ، لا على أساس أنهم
ارتكبوا جرم ، بل على أساس أنها وقعت منهم
وهم معهم . وإن فلاناً كان وجوده معهم من شأنه
تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها ، فإنهم
يملكون على هذا الاختيار ، أي كما لو كان هو الآخر
معانفاً ، لأن الإضفاء من العقوبة خاس به فلا يستفيد
منه غيره . وإن فلاناً كان المتهم قد اتفق مع ولي
الجنين عليه حل سيرة ماله ، وهذا هو الفاعل من هذا
القرض برباطة قلب أحد ترويه . ولكن أحد التربين
يصل بتدنية أخضاعاً من المتهم ومصدراً إلى الطبع ثم
ألقها على والده وهو قائم في الحوش فادله قليلاً ،
فلن المسكلة لا تكون غشقة إذا أصبحت واقعة التزوير
في هذه السيرة جنائية ، وعاملت المتهم على هذا الأساس
لصحتها طرفاً معدداً للفصل الذي اقترنت به ، مادام
هو - خلافاً لولي الجنين عليه - لا شأن له بالإضفاء
من العقوبة .

(جلد ١/٢١١ ط ١٢٨٠ م ٣٢٦ س ١٥ ق)

الفصل الرابع

الظروف للخدمة

الفرع الأول

الزمان

٨١- إن قانون العقوبات لا نص على الحل
ظرفاً مضمناً للسيرة (للواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧)
وقتل الميراث والإضرار به ، المادة ٣١٥ ، ولا خلاف
الزراعة ، المادة ٣١٨ ، ولا تلك حرمة ملك الغير
، المادة ٣٢٢ ، الخ دون أن يحدد جايه ونهايه قد
أعاد أنه إنما قصد به ما توضحه الفاس عليه من أنه الفترة
بين غروب الشمس وشرورها . ولو كان الخارج قد قصد

صن أكثر لأقص منه ، كما فعل في المادة ٢١ ما قانون
للزراعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل
قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة
التي تبدأ بعد غروب الشمس بإسقاطه قبل شروقها
بالحق . وما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتقنين والتفتيش فيهم للرسوم
بمقتضى ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة الجوليس قد
اعتبرا الليل الفترة بين الغروب ووجن الشروق ، وأن
الخارج قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير من
القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة
عن الفترة بين غروب الشمس ووجن شروقها . ومع ذلك
فلن الفترة بين ما يقع على أثر الغروب وتقبل الشروق
وجن ما يقع في باقي الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع
وحقيقة الأمر ما يروى . وإن فلاناً كان المسك قد
أثبت أن الحادث وقع عقب القصر بتسلسل أي قبل
شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعا
في جنائية سرقة على أساس توافر ظرف الليل . فإنه
لا يكون قد أنقض .

(جلد ١/١٧٧ ط ١٢٧٣ م ١٧٣ ق)

٨٢- إن قانون العقوبات لا نص على الحل
كظرف مضمناً للسيرة (للواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧)
وقتل الميراث والإضرار به ، المادة ٣١٥ ، ولا خلاف
الزراعة ، المادة ٣١٨ ، ولا تلك حرمة ملك الغير
، المادة ٣٢٢ ، الخ دون أن يحدد جايه ونهايه
قد أعد أنه إنما قصد بالليل ما توضحه الفاس عليه من
أنه الفترة بين غروب الشمس ووجن شروقها . فلاناً كان
المسك قد أثبت أن الحادث وقع عقب القصر بتسلسل ،
أي قبل شروق الشمس ، فإنه لا يكون قد أنقض في
اختيار الواقعة متوافراً فيها ظرف الليل .

(جلد ١/١٧٧ ط ١٢٧٣ م ١٧٣ ق)

٨٣- أن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة
ساعة موضوعية .

(جلد ١/٣٨٠ ط ١٢٧٢ م ١٢١٧ س ١١ ق)

الفرع الثاني

المكان

أ- انزال المسكون

٨٤- إن القانون لم ينص على تشديد العقاب على
المرتكب التي تتم في المكان أن يكون انزال مسكوناً
فلا يل يكتفى أن يكون محلاً للسكنى فقط .
(جلد ١/١٧٣ ط ١٢٧٣ م ١٢٠ س ١٠ ق)

على شتمه واخرها التهمين ، وأصلك الإن دمل
القرة فخره أحد التهمين بصل على يده وأطلق
الأخران النار على ذيله فأصابه ثم ضرب التهمين
جميعا وتركوا القرة . فلهذا الواقعة تعتبر سرقه بالكرام
لحصول التمدد بالصل من أحد التهمين على ابن الجني
عليه ضد ما أراد تطبيق القرة عليهم ، ولأن جريه
السرقه كانت وقت حصول هذا التمدد في حالة تلبس ،
وكذا كراه يقع من الجاني والجريه في هذه الحالة ليستكن
من الإقتلات بالمروق . يعمل السرقه سلسله بطريق
الإكرام .

(جلد ١٨ / ١٣٨٨ طين رقم ٩٦٩ سنة ١٣٨٤)

٩٠ - لا يلزم في الإكرام الذي يسله القاتلون
طرقه معددا في السرقه أن يكون سابقا أو متقدرا لقتل
الاختلاس ، بل إنه يكون كذلك ولو أصعب قبل
الاختلاس من كان قد تلاء مباشرة أثناء مشاهدة التهم
متلبا بالجريه وكان الرض من الحرار بالتيه القتل
فمن هذه الحالة يكون نقول بأن السرقه قد وقعت بالإكرام
صحبا . إذ أن تمام استعواذ التهم على القرة بالمروق
لم يكن ميسورا إلا بما ترتكب من الإكرام . ولأن
لهذا كانت الواقعة هي أن اتهم خطب شيئا يسره
عن كنه يسهل يرى هذا وذاك وجعله فخره التهم
ليتمكن من القرار بالمروق ، فإن هذه الواقعة تعد
سرقه بالإكرام .

(جلد ١٦ / ١٧٢٢ طين رقم ٣٣٦ سنة ١٣١٣)

٩١ - إن الإكرام الذي يحصل عقب السرقه
مباشرة بقصد تمكين السارق من التخلص من الجني عليه
والقرار يسره يعتبر إكراها معددا لعقوبة السرقه ،
(جلد ١٠ / ١٧٢٢ طين رقم ١٣٧٠ سنة ١٣١٣)

٩٢ - إذا كان الحكم قد استلزم من وقائع
الصوى وأدلتها أن المتهمين وقت محاولتها الخروج
بالباليه وفيها قتلوا المروق من دار الجريه التي حصل
فيها الاختلاس ، أي وقت مشاعلتها بتدبير جريه
السرقه ، قد حلا على هدمار بالمروق والتخلص من
الجني الذي لم يضلها حين رجعا على هذه الحال بأن
قرا بالباليه يسره كجده في طرق عمر ، ولم يكن
قصدما من ذلك إلا أن يرغب الجني المذكور ، وهو
متعلق بالباليه نصف القاري إلى داخلها والتخلص الآخر
في عارضا ، حل تركها يسويتها وما فيها ، شاد أولم
يقا ، وما حاطن أنه في كلتا الحالتين سيرتها لا محالة
وصيه الأكسيتها ، فإن السرقه التي تحت في هذه الظروف

١٠ - الطريق العام

٨٥ - من المتيقن عليه أن الطريق العام هو كل
طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد
سواء أكانت أرضه ملكا لسلطنة أم للأفراد .
فوقوع سرقه ، على جسر قرة مباح المرور عليه يقع
تحت متناول المادة ٢٢٢ عقوبات سواء أكانت هذه
القرة حمويه أم كراهية لسلطنة أم كانت خصوصية
ولكن المرور عليها مباح .

(جلد ١٤ / ١٧٢٢ طين رقم ٨٧٧ سنة ١٣١٣)

٨٦ - إذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقه في
الطريق العام من التهمين وم ثلاثة ، بطرق الإكرام
التي خلا ما يكفي تطبيق المادة ٣١٥ من قانون
العقوبات .

(جلد ١١ / ١٧٢٢ طين رقم ١٠٣٠ سنة ١٣٠٩)

٨٧ - إذا كان القناع من التهم قد تمكك بأن
السرقه لم تقع في طريق حموي مستكما في ذلك إلى
المادة التي أجريت في التحقيق الإيجابي ، ومع ذلك
أثبت الحكم في جناية السرقه في الطريق العام دون أن
يرد على ما تمكك به من ذلك ، فهذا منتهى قصور
بمستوجب قتل .

(جلد ١١ / ١٧٢٢ طين رقم ١٧٢٢ سنة ١٣١٣)

القرع الثالث

الرئيسية

١ - الإكرام والتهدد باستعمال سلاح

٨٨ - يكفي لوقوع ذكر الإكرام في جريه
السرقه أن يستعمل الجاني القوة لاجتماع السرقه أو القرار
بما سره ولو لم ترك القوة أصابا بالتيه عليه . فلذا
أثبت الحكم أن التهم دلج الجني عليه فوقع على الأرض
وتمكن بذلك من الاستيلاء على المروق فطليته
الفترة الأولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح
أما استلزام تخلف إصابات بين وقوعها الإكرام فلهذا
لا يلزم قانونا إلا في الأحوال التي ينظر فيها القضاء
طبقا لفترة الثانية من المادة المذكورة .

(جلد ١٠ / ١٧٢٢ طين رقم ١٣١١ سنة ١٣١٣)

٨٩ - إذا كان ثابت بالحكم أن المتهمين ثلاثة
اتفقوا فيما بينهم على سرقة بقره قصبوا إلى مكانها ومع
الأول وثائق منهم أسلحة نارية واخرها صاحب
القرة وتمكنوا من سرقتها منه ، وحضر ابنه واخر

تكون قد وقعت بطريق الإكراه، إذ السارق متى آله خلسة عمدا لا تترك. والتمهيدان هما اللذان كانا يسيطران عليها ووجهاتها إلى ما قصدنا إليه من عرض. يعتبر ما يحدث منها في تلك الظروف حادثا عنها بأدبها. (جدة ١٧٤/١٧٤١ من رقم ١٣٠٧ سنة ١٤ ق)

٩٣ - الإكراه الذي يقع عقب ارتكاب السرقة يجعل هذه السرقة خاصة بإكراه متى كان وقوعه أثناء التنصيص على اللطائف بالمسروقات، فإذا كانت الواقعة التي أفتها أمر الإكراه من أن المصني عليه كان بالسوق فرأى شخصا يحمله به، وشعر أن شخصا آخر وضع يده في جيبه وأخرج منه مملتا من النقود فهم يحمله فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الفرار، فكان فعل الإكراه للمسروق فاتهم في هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المصني عليه مباشرة عند ما أراد ضبط السارق، أي أثناء القبض بل ارتكاب جريمة السرقة، وقد كان القرض من فرار السارق بالمسروق، ومن هنا لم يعتبر هذه الواقعة جنحة.

(جدة ١٧٤/١٧٤١ من رقم ٣٧ سنة ١٥ ق)

٩٤ - إن استيلاء القوة مع المصني عليه أو غيره له من ملاقة السارق عند مره بالمسروق وموصلين بفعل السرقة - ذلك يجعل السرقة بإكراه. (جدة ١٧٧/١٧٧١ من رقم ٣٣١ سنة ١٧ ق)

٩٥ - لا يهتبط في القانون لمعاقبة المتهمين في جنحة السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس، بل يكفي في عدم تأطير هذه الجنحة أن يرتكب كل منهم أي فعلين، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة للمصني عليها بينهم جميعا فلذا كان الحكم قد بين، بناء على الاختيارات التي أوردناها، أن المتهمين كانوا في مكان الحادث متفقين على السرقة، وأن اثنين منهم بشرى ضرب المصني عليه لتسليم فعل الاختلاس الذي بشره الآخرون، فليكن كل منهم يكون ضللا للجنحة باعتبارها جنحة سرقة بإكراه، على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التنصيص على المصني عليه.

(جدة ١٧٤/١٧٤١ من رقم ١١٦٥ سنة ١٥ ق)

٩٦ - إذا كان الظاهر بالآلة الحكم أن الجنحة حصلت من طرف المصنوع والآلة للتمهيد فيها أن الجنحة كان غرضهم ابتزاز أموال المصني عليها عن طريق حجبها والاستيلاء على ما يكون مع كل منها من

قود وأمتعة وقت القبض عليها، ثم أخذت في الإيقان سراحها، وأن الذين اقترضوا ما غرقتان أسبيلان عدم وأن الاضداد الذي وقع غسل للمصني عليها وجسها إذا كانا في سبيل تحقيق مدين القرضين معاً، فكل من هؤلاء الجنحة يكون مشمولاً بجنحة السرقة بالإكراه التي وقعت من أحدهم على القرضين عليهم.

(جدة ١٧٤/١٧٤١ من رقم ١٤٨٠ سنة ١١ ق)

٩٧ - يجب لاعتبار المتهمين فاعلين في السرقة أن يترتب الدليل على اتصافهم على مقابلة الجريمة. فلذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جنحة السرقة بالإكراه فأكرأ أنهم جميعاً سرقة بأن فاعلاً أولهم القلام الذي كان يحمل الشيء الذي سرقة وأمسكه منه بالقرعة فاستأنك لغيره صاحب الشيء وقد كان يمسك الشيء وطول استخلاص المسروق، فلهذا هذا التهم باستعمال سكين كان يحملها وتمكن بذلك من إبطاء المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا بالاعتداء بالقرب منه فسلطوا وعبروا بها، لهذا الحكم يكون ميباً إذ هو وإن حتى يذكر ما قلناه كل من المتهمين من بين بيان صلة فعل الآخرين بفعل التهم الأول، وهذا كان نتيجة اخلاق فعل السرقة أو أنه حصل عرضاً، خصوصاً مع قول المحكمة إن التهم الأول قابل للتمهيد فاعلاً وأخذ المسروق منه، ثم هو لم يوجد دليلاً على أن توجد التهمين الآخرين قريباً من التهم الأول إذا كان نتيجة اخلاق بينهم ولم يكن بحسب صراحة.

(جدة ١٧٨/١٧٨١ من رقم ٨٨٣ سنة ١٧ ق)

٩٨ - إن طرف الإكراه في السرقة طرف ضيق متعلق بالأركان العادية للمعركة الجريمة، ومن المفرد أن الظروف المعينة لاصقة بنفس الفعل، ولذلك لم يمسأى على كل من ساهموا في الجريمة للقرعة بما سواه أكانوا فاعلين أم ليسوا، فإن أم شركاء، وليس لأحد منهم أن يتصل من المسؤولية عن نتائج الجريمة عليها.

(جدة ١٧٨/١٧٨١ من رقم ٢٢ سنة ١٤ ق)

٩٩ - يكفي تطبيق المادة ٧٧٢قرة ثانية من قانون العقوبات وتبين أن ثبت الحكم أن أحد المتهمين أمسك بجزء المصني عليه التي وضعت فاعلاً متعاوناً حتى تمكن الآخر من إدخاله في جيبه، وأخرج منها من النقود، فلذا لما جاز في طرف الإكراه، ولذا كان الحكم قد ذكر زيادة في ذلك أن أحد المتهمين كان يحمل مديونة ولكل لم يحدث فيها إذا كانت هذه المديونة تعد ملاحاً أولاً فلذا لا يفرق فيه لأن ما أوجب

خضرًا من خاسر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التي استندت إليها .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ٢٢٢ ق)

١٠٥ - إذا كان الحكم قد أثبت أن جانب اللطم الحقني من يد المني عليها يمتد هو الذي وقع اللطم عليها من قتران فأصابت بجرم روح ، وأصابت أستاذ علاجها منها بالتهاب وتوى حدث يوجب رافعا على ظهورها أثناء مدة العلاج ، واتهم بوقعتها ... قلن ما أئتم الحكم من ذلك بقراره طرف الاكراه في جناية السرقه كما جعل اللطم مشولا من جناية إحلت جرح عمدي إلى موت المني عليها .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ٨١١ ق ٣٣)

١٠٦ - إذا كان الحكم قد قال بأن المني عليها ذكرت أنها تكسنت من الأساك بالتميم الذي اعطى عليها وبقرصه فرك بمسحاة تلك الآثار المادية التي بُدئت في القصر الطبي خلال بينها وبين الأساك بمراسم في السرقه ، فكأنهم من سلب التفرد والمبالغ وقرار بها ، وصدقا لما شهد سائر المهود أنهم وجدوا المني عليها ولوجها بمتينين ويسكن بالتميم الذي كان يستعمل القف مع المني عليها عارلا لقرار بما سره وزملاؤك - فإن هذا الذي قاله الحكم يشق به دكن الاكراه في جريمة السرقه بالاكراه المخصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء محكمة القضاء .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ٦٨٨ ق ٢٤)

١٠٧ - أنه لما كان القانون يوجب في طرف الاكراه للسدد لجريمة السرقه أن يكون الجاني قد لجأ إلى القوة لتحليل مقاومة المني عليه في سبيل تسهيل فعل السرقه ، كان من الواجب أن يبنى الحكم ببيان الراجحة بين الإحصاء على المني عليه بالضرب وبين فعل السرقه مرة توافر هذا القدر ، كما هو مقرر في القانون ، ولذا فإنه يكون قاصر البيان متبينا قضيته .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ٦٨٨ ق ١٨)

١٠٨ - إذا كان الحكم في جناية السرقه بما كراه لم يبين قيام الارتباط بين الإحصاء الذي وقع من المظان على المني عليهم وبين جريمة السرقه التي ارتكبت أو لقرار بالسرقه ، فإن الحكم يكون قاصرا عما يبييه ويستوجب قضيته .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ٢٤ ق)

١٠٩ - إن المادة ٢٧١ ح ولم تذكر التهديد

من توافر طرف الاكراه وتعدد الماعلين يبقى عرض الخوض في فيه من ذلك .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ١٣٤٢ ق ٧)

١٠٠ - يكفي في بيان دكن الاكراه في السرقه أن يقول المحكمة في حكمها : وإن دكن الاكراه لا شبه فيه إذ عهد المني عليه أن شخصين تغلبا عليه فأما أحدهما وقتاده الاثرو تكسنتا من سلب قفده . وصدقا لما شهد سائر المهود أنهم وجدوا المني عليه ملقى بعتيت فأخبرهم بما قاله من إكراه سرقه .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ١٠٥٠ ق)

١٠١ - يكفي في بيان توافر طرف الاكراه قول الحكم أن أحد المئات قفل المني عليه في وجهه بقرمال ومعه يده سرقه الحقني فأسلك بها المني عليه ولم يتخل منها وأخذ بعتيت حتى خسر أحد زسلا . الجاني متظاهرا بالاصل على اقتاد المني عليه وأخذ يذهب الحقني إلا أنه ظل يقوم وبعتيت حتى أفل المهود على مباحة وضعا في القصر .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ١٠٩٠ ق ٢٠)

١٠٢ - متى كان الحكم حين أدان التهم بجناية السرقه بالاكراه قد بين واقعة القصر وأثبت أن اللطم وزملاؤه خربوا المني عليه بالصبي حتى كسرت فراعته وصدوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحد حبارين نارين وبذلك شلت مخلوق وتمكنوا من سرقه فانه يكون قد بين طرف الاكراه بتوجيه الماني والمضوى .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ١١٣٢ ق ٢٠)

١٠٣ - متى كان الحكم قد أشار إلى ما دفع به التهم من أن الواقعة المستتغلة هي جناية سرقه بطريق القفل وليست سرقه بالاكراه ودد على ذلك بأنه بين من عصر تحقيق النيابة أن المني عليه لطم لطم وقت اقترافه الجريمة ولكن التهم تكمن من اقتراف السامة كرها من يده وأنه ثبت بمحض البوليس وجود جرح يده أصيل من أجله إلى الكشف الطبي - قلن فيما رده الحكم من ذلك ما يشق به طرف الاكراه في جريمة السرقه وقتئذ دفاع التهم .

(جلد ١٨/١٤٠ ط ٢٩ رقم ٨٤٧ ق ٢١)

١٠٤ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب إلى المني عليه ، في جريمة سرقه باسكراه ، أنه شهد بأن التهم كان يحصل مصلحا على خلاف التائب بالادوات ما كانت المحكمة لا تمنع من حل السلاح

للقصود منها الاعتناء، حل الأتقى، كالساكنين العادية
وليلط والقنوس الفخ ما يستند في الفنون اللينة
والصناعية وغيرها — لا كان ذلك فيه يجب بمقتضى
القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الأول مسلحا
يحق بحسب الطرف المتخذ ولو لم يكن ذلك لتسليحة
السرة. أما القبح لثاني فإن مجرد حله لا يكفي في ذلك
بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لتسليحة
السرة. وهنا يستلزم فحص الموضوع من أى دليل
أورغانية في المعنى، كاستعمال السلاح أو التهديد به
أو عدم وجود القنوس في ذلك في الظروف التي حل فيها
وعندما يحق حله سلاسا بالتي التي قصد القانون
لتحقق الفاعل الذي قصد إلى تهديد العقب. وإن قلنا
أثبت فحص الإثبات في الأمر الصادر منه أن التهديد
شريعيا في السرة لئلا من المختل، وكان اثنان منهم
يحمل كل منهما سكين استعمالا لثاني في الاعتداء على
المنشئ عليه عند مفاجأة لهم متطيين بالجرية، ومع
ذلك اعتبر الجريفة غير مشق فيها ظرف حل السلاح
فإنه يكون قد اعتدأ. لأن السكين — ولو كان قانون
حل السلاح لا يوجب حل حملها لأنها ما يستعمل في
الفنون اللينة والملاح واحد — يجب أن تعد سلاسا
بعد أن تحقق استعمالها في السرة.

(جدة ١١٢/٢/٢٨ ملن رقم ٧٨ سنة ١٣٢٥ ق)

١١٣ — إنه لا كان القانون لم يرد فيه تعريف
السلاح الذي حله طرقا مشددا في السرة، ولما
كانت الأسلحة على نوعين: أسلحة بليطيتها لأنها
معدة من الأصل لذلك بالأقصى، كالبنادق والسيوف
والحراب واللاكم الحديدي وغيرها ما هو معاكب حل
إسرائيل وحله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧
حسبها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض.
وأسلحة حربية من شأنها اعتدأ أيضا ولكنها ليست
معدة له بل لأغراض بريئة. حسبها لا يدل بناء على
استعمالها في غير ما هي معدة له كالكساكنين والساكنين
اللينة وليلط والقنوس — لا كان الأمر كذلك
فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يستحق حله
الطرف المتخذ حتى ولو لم يكن لتسليحة السرة. أما
السلاح من النوع الآخر فلا يحق للطرف المتخذ
بحسبه إلا إذا ثبت أنه كان لتسليحة السرة — الأمر
الذي يستلزم فحص الموضوع من أى دليل أو قرينة
في المعنى، كاستعمال السلاح، أو التهديد باستعماله
أو عدم وجود ما يوجب حله في الظروف التي حل فيها،

بإستعمال السلاح في ارتكابه السرة صراحة وتعمدته
الإكراه قد أشارت إلى الإكراه إطلاقا وفي إشارتها
عنه ما يمكن لأن يتضح في الإكراه كل وسيلة قسرية
تستعمل قتل يد المبنى عليه عن المقاومة والميلولة بينه
وبين منع الجاني عن مقاومة جريته.
(جدة ١١٢/٢/٢٨ ملن رقم ١١٢ سنة ١٣٢٥ ق)

١١٤ — إنه وإن كان القانون لم ينص في باب
السرة بالمادة ٣١٤ ح على التهديد بإستعمال السلاح على
حده بمنزلة الإكراه كما قيل في بعض المواد الأخرى
إلا أنه مادام التهديد بإستعمال السلاح هو في ذاته ضربا
من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماما من
حيث أهداف المقاومة وتوسيل السرة، وما دلم القانون
لم ينص بالذکر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه
إلا لتأكيد ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح
مع الجاني، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل
قصد تأكيد القوة بينهما في الحكم، فلا محل لقول
بأن الإكراه لا يكون إلا بإعتداء ماضٍ وأنه لا يمكن
فيه التهديد بإستعمال السلاح، فإن هذا التهديد لا يقل
تأثيره عن تأثير الاعتداء الماضى، وحق تهديد القسوة
متوافقة فيه كما هي متوافقة في الاعتداء الماضى.

(جدة ١١٢/٢/٢٨ ملن رقم ١٣٢٣ سنة ١٣٢٥ ق)

١١٥ — إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من
قانون العقوبات على نزع معين من أنواع الاستكراه
ولما كان تعطيل مقاومة المبنى عليه كما يصح أن
يكون بالوسائل اللينة التي تقع مباشرة على جسم المبنى
عليه يصح أيضا أن يكون بالتهديد بإستعمال السلاح،
فإنه إذا كان الجاني قد اعتدأ بالتهديد بإستعمال السلاح
وسيلة لتعطيل مقاومة المبنى عليه في ارتكابه جريفة
لسرة فإن الإكراه الذي ينطبع القانون في تلك المادة
يكون متحققا.

(جدة ١١٢/١/٢٨ ملن رقم ٨٠ سنة ١٣٢٥ ق)

ب — حل السلاح

١١٦ — إنه لا كان القانون لم يرد فيه تعريف
السلاح الذي حله طرقا مشددا في جريفة السرة،
ولما كانت الأسلحة على نوعين: أسلحة بليطيتها للمدة
القتل ويدل حملها بناء على أن هذا هو المقصود منها،
كالبنادق والحراب والسيوف واللاكم الحديدي وغيرها
ما هو معاكب حل إسرائيل وحله بمقتضى القانون رقم
٨ لسنة ١٩١٧. وأسلحة يمكن أن تعدل للفرقة ولكنها
معدة لأغراض بريئة ولا يدل حملها بناء على أن

تستند على حقيقة بهالة القاذبة إلى تعذيب العتابة، ويحق
حده سلاحا بالشيء الذي أراده القانون. فإذا كان
المفاد من الواقع القائم بالحق أن المحكمة قاضيت
أن حل لم يكن إلا تسمية البرقة بأن الطرف
المحدد يكون متصفين حق التهم وذميه، وتكون
الواقعة جنائية متعلقة على المادة ١٠٠٠ ج.

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٩٣٧ من رقم ٣٣٦ س ٥٣ ق)

١١٤ - يمكن حل أحكاما من السلاح وقت
البرقة ظاهراً أو ضمياً. حتى يثبت مراد القانون من
توافر طرف من السلاح المتصور عليه في المادة ٢٧٣ من
قانون العقوبات، وفي هذه الحالة، فإن المادة
تفيد بنسبها الصريح أن مجرد حمل السلاح في ذاته كافٍ،
وأنه لا حاجة بالتقدم من حله، ولا يكون ظروف
الحالة في ذاتها بما لا يعمل منه استعمال السلاح، بحيث
يستطاع القول بأن القاذب، إذ قد فعل هذا الطرف،
ذلك تنص المحققين على كل قيد، قد أدخل في اختياره أن
من يحمل سلاحاً هو في ذاته شرع لا يعمل، وأن
شره هذا يؤخذ به دليلاً، وإن كان سلاحه ضمياً
وكانوا لا يملكون بصدده إله، وأنه شر موجب
لجاء لتعذيب العتابة.

(جلسة ١٩٣٧/١/١٩٣٧ من رقم ٣٤١ ق)

١١٥ - لا يشرط تطبيق المادة ٢٧٣ ج أن
يثبت على جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحاً وقت
البرقة بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم
ولو كان الآخرون مجهولين.

(جلسة ١٩٣٥/٥/١٩٣٥ من رقم ١٠٣٤ س ٥ ق)

١١٦ - إن طرف من السلاح المتصور متعلق
للمادة ٢٧٣ ج قضائية التي تنالها المادة ٣١٦ من قانون
العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨٤ س ١٩٣٧. يستحق
من كان أحد من بشرها جريمة للبرقة يحمل سلاحاً،
فندم وجود سلاح مع بعض الفارين لا يمنع من
تطبيق هذه المادة عليهم من كان واحداً أو أكثر -
مطلوبين أو مجهولين - عن سائرهم في السيرة
يحصلون سلاحاً.

(جلسة ١٩٣٥/١/١٩٣٥ من رقم ١٦١٠ س ٥٨ ق)

١١٧ - إن اعتبار البرقة جنائية بسبب حل
أحد المتهمين سلاحاً يقتضي قانوناً معاقبة عن الجنائية
هو وسائر من تفرغوا قبل العمل منه.

(جلسة ١٩٣٦/١/١٩٣٦ من رقم ١٣٩١ س ١٤ ق)

١١٨ - إن المادة ٢٧٣ ج لم تستحق

العتاب على وقتها. حامل السلاح بوجوده منه لأن حل
السلاح في جريمة البرقة هو من الظروف المحددة للجنائية
التي تقتضي بتعذيب العقوبة على باقي المتاعيلين البرقة
ولو لم يملوا بوجود السلاح مع ذميه، وليس من
الظروف التمهيدية التي لا يندرج أثرها إلى غير صاحبها.

(جلسة ١٩٣٤/٥/١٩٣٤ من رقم ١٠٥٧ س ٥ ق)

١١٩ - حل السلاح في البرقة هو من الظروف
اللازمة المتصلة بأعمال الإجراء يبرى حكمة على كل من
طرف الجريمة قاعلاً كان أم شريكاً ولو لم يملك به.

(جلسة ١٩٣٥/١/١٩٣٥ من رقم ١٠٧٧ س ٥٥ ق)

١٢٠ - يمكن توافر طرف من السلاح في
جريمة البرقة أن يثبت المحكمة من أي عنصر من
عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحاً وقت ارتكابه
الجريمة. فإذا أخلت المحكمة بأفوال الجاني عنه وذميه
فما شها به من أن أحد الخصوم كان يحمل سلاحاً وقت
المادة وأنه حدد أولها بصدده إذا تفرقه لذلك يمكن
القول بتوافر هذا الطرف ولو لم يثبت هذا السلاح.
حل أنه إذا كان الحكم قد أثبت من جهة أخرى
وتفرغ البرقة في الطريق العام من المتهمين، ولم تلاقه،
بطريق الإكراه، ففي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥
من قانون العقوبات بنسب النظر من السلاح، وذلك
على أساس توافر طرفين آخرين مما يعدد الإكراه.

(جلسة ١٩٣٦/١/١٩٣٦ من رقم ١٠٣٤ س ٥ ق)

١٢١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن التهم
وذميه قد ارتكبا جريمة البرقة ليلاً وأنه كان
حينذاك يحمل سلاحاً تفرقاً لذلك يحرف به جميع
العناصر القانونية لجناية البرقة المعلق عليها بالمادة
٣١٦ من قانون العقوبات. ولا يهم أن يكون حمل
التهم السلاح واجباً إلى سبب لا اتصال له بالجريمة
كان يكون من مقتضيات عمله الرسمى أن يحمل السلاح
وقت قيامه به. ذلك لأن البسمة التي من أجلها غط
القاذب العتابة على البرقة إذا كان ارتكبا يحمل سلاحاً
إنما هي مجرد حمل السلاح - ظاهراً كان أو خفياً -
وقت مقارنة الجريمة. إذ هذا من شأنه أن يلقى الرعب
في نفوس الشئ عليهم إذا ما وقع صدم عليه، وأن يحد
لحمه - فضلاً عن البرقة التي تعدد إلى ارتكابها -
سبيل الاعتصام به على كل من يحاول ضبط أو الحيلولة
بينه وبين تنفيذ مقصده، وهذا يستوي فيه أن يكون
السلاح قد لوط في حله لارتكاب البرقة أو لم يلاط
فيه لارتكابه جريمة.

(جلسة ١٩٣٦/٢/١٩٣٦ من رقم ١٠٣٤ س ١٢ ق)

قالا كان هو قد وجد لهم حل حرة من مكان المحدث
بحرهم حتى يصنعوا من قتل للسروق فانه يكون في
هذه الحالة خلاصهم في السرقه على أساس أن القتل
الذي قام به هو من الأعمال التي اعتقوا بها على إتمام
السرقه، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي
كان منه السلاح لم يصل للسروق بل كان واقفا
ينتظر زملاؤه.

(جلسة ١٤٨/٧/١١ من رقم ١٤٨٠ سنة ١٣٢٧ ق)

٥ - العكس والفسور

١٣٦ - الشك هو دخول الأمان للسوق
من غير أوراقها فيها كانت طريقته، يستدعي في ذلك
استعمال سكر أو الصدور على الجدار أو القرب إلى الداخل
من نافذة أو المبروط إليه من أية ناحية.

(جلسة ١٢٧/٩/١٥ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٢٦ ق)

١٣٧ - لكسر الختم طرقا مشددا للسرقه
يحق استنظام الجأزة وبسطة من وسائل العنف لتفحص
مدخل بعد الاعتقال. فلذا كان لم قد أمكن السارقين
قد استعملوا العنف في فتح باب خزنة ليلا يستعملهم
مسطرة في تزج الدبج، دون مساس بالختم وإعادة
عقب السرقه فانه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

(جلسة ١٧٨٢/٩/١٥ من رقم ١٧٨٢ سنة ١٣٢٣ ق)

السرقة الرابعة

صفه الجاني

١٣٨ - إنه وإن كان القليل المأخوذ من المقتطفين
ينقل الأعيان من الميراث أو المراكب أو حل دواب،
الحل إنما يقع بناء على عقد من عقد الاتيان يتم به
صاحب الشيء وضد قه سواه أكن القصد شرفيا أم
كتائبا وكان من مقتضى ذلك أنه تقتل حياة الشيء
إلى مثله إلا أنه إذا انقض هذا الحرف الشيء المأخوذ
إليه فإنه يعد سارقا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٧٠ ع
وغيره. وقد يفرض على هذا الشخص بأنه قد ارتكب
السرقة إذ لم يجد بالقسم المأخوذ في هذه الحالة
والتي من شأنه أن يقتل حياة الشيء المأخوذ للمستهلك
فردا انقضه حد عقاب الأداة لا سارقا. — قد يفرض
عقابه غير أنه لا عمل الاجتماع في مقام قصص السرقة.

(جلسة ١٣٧/١٢/١٧ من رقم ١٣٧٠ سنة ١٣٢٧ ق)

١٣٩ - إن الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ من
قانون العقوبات صريحة في عدم الاختصاصات التي تحصل
من المختطفين بنقل الأشياء في الميراث أو المراكب

١٣٢ - إن جنابة السرقه الجانب عليها الخاصة
٣١٦ من قانون العقوبات تحقق قانونا بالنسبة إلى
طرف حل السرقه كما كان أحد المتهمين مسلحا سلاحا
كان أو غير. ولا يهم أن يكون حل السلاح واجبا إلى
سبب يرى لا اتصال له بالجريمة كالسبل الرسمى الذي
يطلب حل السلاح وقت القيام به. لأن السلة التي من
أجلها غلظ الفدر العناب على السرقه إنما كان مركبا
وقت مقارعتها بعمل سلاحا ظاهرا أو غيرا، هي أن
مجرد حل السلاح من شأنه أن يفد أزد الجاني ويغني
الزعم في تقرب الشيء لطيف إذا ما وقع بحرم، ولو
صانعة، على السلاح، وأن يسرق الشيء، فضلا عن
السرقه التي تصد إلى ارتكابها، سبل الاعتداء به إذا
ما أراد، على كل من هم ينفذه أو يعمل على الجفوة
يفتد وجن تفتيد مقصده عما لا يهم منه أن يكون
السلاح ملحوظا في حله ارتكاب السرقه أو غير ملحوظ.

(جلسة ١٤٨/٧/١١ من رقم ١٤٨٠ سنة ١٣٢٧ ق)

١٣٣ - إن مجرد حمل السلاح ظاهرا أو غيرا
وقت السرقه يعد بمتضى القانون طرقا مشددا للجريمة
ولو كان المتهم من واجبه أو من شأنه أن يعمل السلاح
لأن سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض
المفروضة للجأزة، أي ولو كان لم يقصد من حله
الاستعانة به واستخدامه في الجريمة.

(جلسة ١٤٨/٧/١١ من رقم ١٤٨٠ سنة ١٣٢٧ ق)

١٣٤ - إن السرقه لا تتم إلا بالاستيلاء على
الشيء المروق استيلاء تاما يخرج به من حياة صاحبه
ويجعله في تبة الهادق وتحت تصرفه. فلذا قل المتهم
كثير من القسح من غلظ علة السكة الجديد إلى مكان
آخر في دائرة الحصة بعيدا عن الرابة، ثم سحر ليلا
وهو يعمل سلاحا ومنه آخرون وحلوا القسح إلى خارج
الحصة حتى يحطوا به، فإن هذه الواقعة تكون جنابة
سرقه بالنسبة إليهم ولو ملأه ولا يصح أن نعتبر جنابة
لأن القسح لم يكن عندما قبله المتهم بنفسه فقد خرج
من حوزة السكة الجديد، فلا يتبرر اختلاسه تماما إلا
عند ما قبله المتهم من دائرة الحصة في الظروف
التي تقرر فيها، والسرقه في هذه الحالة تكون جنابة.
(جلسة ١٤٨/٧/١١ من رقم ١٤٨٠ سنة ١٣٢٧ ق)

١٣٥ - يكفي في قانون لمالية المتهمين في جنابة
السرقه بعمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد بشر
علما من الأعمال التي اغتروا وزلوا على تنفيذ السرقه
بها ولا يشترط أن يكون قد بشر تلك الأعمال جميعا،

قد سرق حقيقة . وكانت سرقة قد وقعت في ظروف يسمح في القانون معها بالية لصاحب السند حداثة تهربا ، فإن القانون يحرم لصاحب السند أن يثبت حقه الوارد به بالية وقرآن . وإن قلنا كان للمضي قد أدى حصول سرقة سند من عنده فإنه يجب على المحكمة أن تبحث هذه القضية من جهة صحتها ثم من جهة كونها من الحوادث القهرية التي تخول الإثبات بالبينة وإلا فلها تكون قد أخطأت .

(جدة ١٢٧/٢/١٤٨٧ طين رقم ١٤٨٧ سنة ١٣٤٢ ق)

١٣٤ - إن دفع قيمة الخيار الكهربي المروق إلى شركة التوربيد تمام وحقق أركانها لا يسعوا الجريمة ولا يسع من العقاب عليها .

(جدة ١٢٧/١٢/١٤٨٧ طين رقم ٧٨ سنة ١٣٦٤ ق)

١٣٥ - إن المادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات صريحة في إخبار الاختصاصات التي تحصل من المتفرجين بتقل الأشياء في العريات أو المراكب أو أحد أتايمهم إذا سلبت عليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابعة ، من قبيل السرقة وإصطفاها حكما ، بالرغم من وجود المال المنطوق في يد من اختطفه عند وقوع الاختلاس . وإن قلنا في القانون ما يلزم صاحب المال المروق ، بتقديم دليل كفاي على وجود هذا المال تحت يد سارقيه بل يخضع الإثبات في هذا الأمر إلى قواعد الإثبات في المواد الجنائية عامة .

(جدة ١٢٧/١١/١٤٨٧ طين رقم ١٠٣١ سنة ١٣٦١ ق)

١٣٦ - إن ظاهر رجسالم الجيش بموافقة التمهين وسراقتهم إلى التكتات التي انكروا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .

(جدة ١٢٧/١/١٤٨٧ طين رقم ٩١٣ سنة ١٣٦١ ق)

١٣٧ - إن القانون يشترط في الشخص الذي يجر في مثل هذه المروق أو الصانع في معنى القفزة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .

(جدة ١٢٧/١/١٤٨٧ طين رقم ١٠٣٠ سنة ١٣٦١ ق)

أو على دولاب الخمل أو أي إنسان آخر مكلف بتقل أشياء أو أحد أتايمهم إذا سلبت عليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابعة ، من قبيل السرقة وإصطفاها حكما على الرغم من وجود المال المنطوق في يد من اختطفه عند وقوعه قبل الاختلاس منه .

(جدة ١٢٧/٢/١٤٨٧ طين رقم ٧٨ سنة ١٣٦٤ ق)

١٣٨ - إنه وإن كان صحيحا أن اختلاس الشيء بعد تملكه يقتضي عقد اتيان يسكون جريمة خيانة الأمانة لا سرقة إلا أن القانون قد حالف ذلك فأدخل بنص صريح (للمادة ٢١٧/٢٨ ع) في جريمة السرقة قبل الاختلاس الذي يقع من المتفرجين بتقل الأشياء في العريات أو المراكب أو على دولاب الخمل أو من أي إنسان آخر مكلف بتقل أشياء أو أحدا يطلع هؤلاء إذا سلبت عليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابعة . وهنا يقتضي إخبار الاختلاس الذي يقع من هؤلاء سرقة ولكن في حدود النص للقررو لهذا الاستناد فقط .

(جدة ١٢٧/١/١٤٨٧ طين رقم ١١٧٢ سنة ١٣٦٤ ق)

التفصيل المسلس

مسائل متنوعة

١٣٩ - استناد الحكم في تعديد العقوبة على متهم بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء أخرى لم تحقها المحكمة ولم يكن أمرها مبروحا عليها . استناد فيجوز ولكنه لا يعطل الحكم إذا كان قد استند في التعديد إلى أمر آخر أو كانت العقوبة التي وقتها المحكمة تملك من توقيعها تفرأ إلى استئناف التباية قوة العقوبة .

(جدة ١٢٧/٢/١٤٨٧ طين رقم ١٢٨٩ سنة ١٣٦٤ ق)

١٤٠ - إنه وإن كان الخلاف واقعا بين الحاكم والقضاح فيما إذا كان المانع الذي يعطى منع مبدئي ليكون تأنيبا على دية التائب يند سارفا أم لا يند فلا خلاف إذا كان المنطوق لا دية له وإنما يدعي هذا الدين للحصول على قائمة غصب شرعية مقابل رده الشيء المنطوق .

(جدة ١٢٧/٢/١٤٨٧ طين رقم ١١٦١ سنة ١٣٦٤ ق)

١٤١ - إذا كان السند للمضي حصول سرقة

سكر

(د - تعوين قراعه أرثم ٨٦ - ٩٥)

صلاح

رقم القاطعة

٢ - ١	الفصل الاول : أركان جريمة اضرار صلاح بدون ترخيص
٣	الفصل الثاني : القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧
٩ - ٤	الفصل الثالث : القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩
١٢ - ١٠	الفصل الرابع : القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤
١٤ - ١٣	الفصل الخامس : سائل منوعة

موجز القواعد .

الفصل الاول

اركان جريمة اضرار صلاح بدون ترخيص

- توفر الاحراز بمجرد الاستيلاء على السلاح إلا كان الباحث عليه ولو كان لأمر عرض - ١
- تحقق القصد الجنائي بمجرد حمل السلاح عن علم وإذناك - ٢

الفصل الثاني

القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧

- عدم سريلان القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ على رجال القوة السوميين ولو تمتد السلاح الذي يحملونه - ٣

الفصل الثالث

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

- اختيار من يتولى أجل الترخيص للمنوح ٤ دون أن يقدم طلباً لتجديده في الموعد حازماً لصلاح غير ترخيص - ٥ و ٥
- سريلان الترخيص لمدة سنة من تاريخ منحه وإقتضائه من نظام منه بإقتضاء هذه المدة - ٦ و ٧
- اتخاذ الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة بعد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد للقرر لا يؤثر على قيم الجريمة - ٨
- عقوبة اضرار السلاح غير ترخيص - ٩
- (د - أيضاً : عقوبة قاعدة ٤٤)

الفصل الرابع

القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤

- مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ - ١٠
- عدم سريلان الاعفاء للشار اليه في القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ على الأشخاص الذين وجدوا قبل سريلان حائزين أو محزين لأسلحة أو ذخائر غير ترخيص - ١١ و ١٢

موجز القواعد (٥٤):

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- عدم ضبط السلاح لا يمنع من مصادرة التهمة المحلة قد اتضحت بأنه كان بحوزة ١٣ —
 — وجوب مصادرة السلاح ولو لم يكن مملوكاً للمتهم — ١٤ —
 (و. أيضاً: أبحاث قاعدة ١١٧ وتعدد الجرائم فاعدتان ٣ و ٦ ونهتيس قاعدة ١٣٢ ونهتيس قاعدة ٣٠ وحكم قاعدة ٢٢١ وسرقة فاعدتان ١١٢ و ١١٣ وقانون قاعدة ٤٨ ومصادرة قاعدة ٥ ونهتيس قاعدة ٢٧٩)

القواعد القانونية:

الفصل الثالث

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩

٤ — إنه يقتضى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة القائمة من قرار وزير الداخلية الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥١ يقتضى السلطة المختصة في المادة ١٩ من القانون المذكور لا يصح أن يحدد أحد سلاحاً بغير ترخيص سارى للمتعول، وقرعيس لا يصح سارى للمتعول إلا في حالة من حالة من تفرغ منه وهو يقتضى من قضاء نفسه باعتداء هذه الفئة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة ما لم يحدد لجهة أخرى. أما لقول بموجب إصدار قرار بسحب الرخصة وإعلان صاحب القن أن له نفسه عند ما ترى جهة الإدارة سحب ترخيص سارى للمتعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب قدم لما فلا يحدده. وإن فن يقتضى أجل الرخص الممنوح له دون أن يقدم طلباً لتجديده فانه يعتبر حائزاً لسلاح بغير ترخيص.

(جريدة ١٩٤٩/١٠/١٧٢ من رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٤٩)

٥ — إن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩ قد حظر بغير ترخيص إحراز الأسلحة القارية أو حيازتها أو الاتجار بها أو امتلاكها أو استعمالها ونص على أمور خلقه ليس من بينها النص على الكيفية التي يحدد بها الرخصة، ثم نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦ منه على أنه لو لم يحدد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون كل فيما يخصه وقد أصدر الوزير قراره في هذا الشأن بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤، ودين من أحكامه نصوص هذا القرار أنه نظم الوسائل التي يحدد بها الرخصة ولكنه لم يصرح بما ولا القانون المواد على عدم التجديد في ذاته أو التأخر عن تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القرار، بل إن القرار على العكس

الفصل الأول

أركان جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص

١ — قصد بالإحراز (في جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص) مجرد الاستيلاء على السلاح أياً كان الباعث عليه، ولو كان الأمر بوض (جريدة ١٩٤٩/١١/١٧٢ من رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٤٩)

٢ — إن جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام، الذي يحقق بحدود حمل السلاح عن علم وإفراغ (جريدة ١٩٤٩/١١/١٧٢ من رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٩)

الفصل الثاني

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩١٧

٣ — إن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩١٧ لا يصرح على رجال القوة العمومية الذين منهم مباحح البلاد وذلك بناء على الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون، فمما أركان السلاح الموجود متواجد أفراد القوة البعثية وأيضاً أو أكثر بين القانون المذكور لا يصرح عليهم وعاقبته لا ترضى إلى عقابهم باعتداء ولا يدارس ذلك منقروا الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ إذ لا نص فيه على حق من حمل منهم زيادة على سلاح واحد ولا رخصة بل هو يحظر عليهم حمل أكثر من سلاح واحد فن عاقبته لا يعاقب جنائياً بل يعاقب إدارياً إن كانت هناك حقبة إدارية مفروضة على مخالفة ذلك.

(جريدة ١٩٤٩/١١/١٧٢ من رقم ١٢٨٨ لسنة ١٩٤٩)

من ذلك كد الجح المبر أو المحافظ الجاوز عن التأخر في طلب التجديد إذا قدم الطالب أعضاؤه قبلها . كما أوجب إخطار طالب برفض طلبه وأعطاه مهلة شهر بصفه فيه في السلاح ، وهذا ما يضر بحال البحث في أصول عدم تجديد الترخيص على توافر عناصر جرمية إخراج السلاح دون ترخيص وهو ما لا يمكن إسناده إلا بعد اقتضاء الترخيص .

(جلة ١٩٤١/٥/١٢٨ من رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١)

٦ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : « من غير ترخيص من وزير الداخلية أو من يشيه منه إخراج الأسلحة القارية بجميع أنواعها وحيازتها . » ونصت المادة الثانية على أنه : « يجرى مفعول الترخيص من تاريخ منه لمدة سنة ويجوز تجديده ، ونصت المادة الثالثة من فراق ٨ أبريل سنة ١٩٥١ التي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سابق الذكر على أنه : « يقدم طلب الترخيص بل نهاية منه شهر على الأقل إلى الجهة للقبض بها . » وبين من ذلك أن الشارع قصد الإيجاز أحد سلاسل غير ترخيص سارى للمفعول وهو لا يميز كذلك إلا في مدى من تاريخ منه ، ويقضى من نقاء نفسه باقتضاء هذه لفظة .

(جلة ١٩٥١/١٢/٢٨١ من رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١)

٧ - إن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر إخراج الأسلحة وحيازتها غير ترخيص وتحتل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه يقتضى من نقاء نفسه باقتضاء هذه لفظة دون سارية إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة .

(جلة ١٩٥١/٥/١٢٨ من رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١)

٨ - إن جرمية إخراج السلاح بدون رخصة ، تم بمجرد إتمام مفعول الترخيص وصمم تجديده في الموضع للقرار ، ولو اتفق التهم به ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(جلة ١٩٥١/٥/١٢٨ من رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١)

٩ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، بشأن الأسلحة وذخائرها قد نصت في قترتها الأولى على أنه يجب بالقبض مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا شغل خمس سنوات من وجه سائر ما يوجد سائر أو محرزا بالذات أو بالواسطة غير ترخيص سلاسل قريبا غير ما ورد ذكره في المجلد (ب) للمقتضى هذا القانون ، وكذلك كل من استورد شيئا من ذلك أو سته أو أواخر

به أو حمل لأحد على غيره . ثم نصت في قترتها الثانية على ما يأتي : « قلنا كان الجاني من الأشخاص المصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة يكون القالب الحين . » ولما كان الشارع عند ما فرض العقوبة الجرمية المصوص عليها في الفقرة الأولى قد عين حدا الأدنى وجهه لا يقل عن سنة أشهر بحيث لا يجوز نقاضه أن يتولد عنه ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة متعلقة بالذكرورة إنما تحمل على الجزئية التي تحدث عنها الشارع في الفقرة الأولى وبين عقوبتها وكل ما جلت به لا يبدو تليظ القالب إذا توافرت في الجاني الشروط المصوص عليها فيها ، فهي إذن لم تأت بمك جديد ولا يمكن فصلها عن الفقرة الأولى ومن ثم فلا يجوز المساس بالحدا الأدنى التي فرت في الفقرة الأولى وإن في كانت القاية العمومية قد نصت الفقرة على الطعن لأنه أحرز سلاسل قريبا غير مشغشش دون أن يكون ساريا على ترخيص يجب له ذلك وسلاسل كونه بين الحكم عليه بقوة جناية في جرمية إحصاء على النفس اقتضت المسكة بحده ثلاثة أشهر والمصادرة تخفيتها المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون كذا في تطبيق القانون .

(جلة ١٩٥١/١٢/٢٨١ من رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١)

فصل الرابع

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

١٠ - مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المسددة في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ هو وضع القالب من غير قيد ولا شرط عن يجوزون أو يجوزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الانضاء ، وذلك لتبعية القربة لهم لإدخالها لمجه الجبريليس ولما بالاختصاص لهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فينبى القالب متحدا ما يثبت قربة الانضاء ، وينبى على ذلك عدم جوار مصادرة ما يوجد سائر أو محرزا سلاسل أو ذخيرة غير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان محتيا لها .

(جلة ١٩٥١/١٢/٢٨١ من رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١)

١١ - إن الانضاء من القالب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المسددة في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لا يقتضي من الأشخاص الذين وجدوا قبل مريان هذا

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

١٣ - الأصل أن المبررات على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص عاين جاز إيجابها بكافة الملقق ومنها البينة وقرآن الأحسوال ، ولذا كانت جريمة إحرار بندقية لا يسلما استثناء لأنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وللمحكمة كمال الحرية في أن تستند اقتناعها من أى دليل تظن أنه ، فلذا هي ألفت فصلها بثبوت هذه الجريمة على ما استخلصت والمطابقت إليه من شهادة اليهود فلا تكون قد عاقبت القاتلون في فيه ، ولا يمنع من المسألة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ما دام القاضي قد اكتنع من الأدلة التي أوردتها أن المتهم كان يرمز السلاح وأنه من قروح للمبين بالقانون ؛

(جلة ١٩٥٢/١٠/١٤ من رقم ١١١١ سنة ١٣٧١ ق)

١٤ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالسلمة والدمار توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من أنه ، ولذا كانت الأشياء المضمومة من التي يده عنها أو استعملها أو حيازتها أو يدها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته ويجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للنهم ، . فلذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مساعدة البندقية المحكوم بها احتياجا بناء على ما قلناه من أن البندقية ليست مملوكة للنهم التي ضبطت منه وأن العقوبة لا تتعد إلى شخص مالكها لأنه يكون عطفًا متمنياً قضاة فيما قضى به من التناء للمساعدة .

(جلة ١٩٥٢/١٠/١٤ من رقم ١١٣٣ سنة ١٣٧١ ق)

القانون سائرين أو عرذين لأسلحة نارية أو ذخائر مماثلها على حيازتها أو إحرارها بنجر ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أفصح المخرج من هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإحصاء من العقاب المخالف في هذه المادة لا يبرى على كل من تم ضبطه ساراً أو عرذاً لأسلحة نارية أو ذخائر بنجر ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص يسمي للترخيص السابق ، كما أوضحت ذلك مذكره الإحصائية .

(جلة ١٩٥٢/١٠/١٥ من رقم ١١٢٩ سنة ١٣٧١ ق)

١٥ - إن قضاء محكمة القضاء قد جرى على أن الإحصاء من العقاب المخالف في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون سائرين أو عرذين لأسلحة نارية أو ذخائر مماثلها على حيازتها أو إحرارها بنجر ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن المخرج أفصح عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإحصاء من العقاب المخالف في هذه المادة على كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون - وهذا نص يسمي للترخيص السابق كما أوضحته تلك مذكره الإحصائية - وإن كان ذلك كانت الجريمة الممنوعة إلى المعلن حده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قضى ببراءة منها على أساس أنه يستفيد من الإحصاء الوارد في هذا القانون الأخير لأن الحكم يكون قد أعطى في تطبيق القانون وفي تاريخه ما يستفيد منه قضاة .

(جلة ١٩٥٢/١٠/١٥ من رقم ١١٢٩ سنة ١٣٧١ ق)

سوابق

موجز القواعد :

— يجوز الاستدلال بسوابق التهم على ميه للاجرام - ١

(ر . أيضاً : باب العود ومكثرون ومشتبه فيهم قواعد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١)

القواعد القانونية :

التعبد العقوبة عليه في العود بجمع الاستدلال بما حل
ميه للاجرام قطع .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٠ طن ودم ٧٤٩ سة ١٨ ق) .

سوابق

١ — إنه كما يصح الاستدلال بسوابق التهم

سيارات

موجز القواعد :

— استلج حصول السرعة موضوعي - ١

— وجوب مراعاة مقتضى الحال دائماً دون التقيد بالسرعة التي تحدث عنها لائحة السيارات - ٢ و ٣

— مؤاخضة التهم بتعني أحكام ثلاثة ٢٨ من لائحة السيارات إذا لم يتم السير على بين الطريق - ٤

— الجرامات هي من قيل السيارات المدة للاستعمال الزماني - ٥

(ر . أيضاً : تزوير قاعدة ١٧٤ ووصف التهمة قاعدة ٥)

القواعد القانونية :

سيارات

١ — الإسراع في السير بدون تقييد يعتبر مخالفة
تتضمن المادتين ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات الصادر
في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ ، وبمقتضى الموضح أن تسبج
حصول هذه السرعة ولا رقابة لأحد عليها ما دلت لم
تعارض في استنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تتناف
الوقائع التابعة في العكس .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٣ طن ودم ٥٥ سة ٢ ق)

٢ — إن السرعة التي تحدث عنها لائحة السيارات
هي السرعة التي يجب ألا تتجاوز في الظروف العادية .
ولكن مراعاة مقتضى الحال واجبة دائماً . فلما كانت
الحال تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متيناً ،
(جلسة ١٩٣٢/٢/١ طن ودم ٣٤٩ سة ١٣ ق)

٣ — إن الفترة الأولى من ثلاثة ٢٨ من لائحة

السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من
يولييه سنة ١٩١٣ تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات
بسرعة أو بكيفية يتهم منها بسبب ظروف الأحوال
خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته . ولما كانت
الفترة الثانية من ثلاثة المذكورة قد نصت على أنه في
كل الأحوال لا يجوز أن تزيد السرعة على الثلاثين كيلومترا
في الساعة فانه من البدهي أن تلك يكون مقبلاً أيضاً
بالتقيد الزماني في الفترة الأولى وهو تعالى وجود
خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته . وإن قلنا كان
تعالى للموضح قد أثبت بما أورده من ظروف العكس
وواقعها أن السرعة التي كان يسير بها السائق كانت
السبب في وقوع الحادث ، فانه لا يكون قد أنقض ولو
كان قد ثبت لديه أن السائق كان سائر بسرعة تقل من
الثلاثين كيلومترا الزماني في اللائحة .

(جلسة ١٩٤٤/٤/٢٢ طن ودم ٧٧٧ سة ١٢ ق)

هذا التعريف الذي نصت عليه المادة الأولى من هذه اللائحة يبرح للسيارات المعدة لأي استعمال صناعي أو زراعي كالخياروت وغيرها بصريح نص المادة ٣٥ من اللائحة المعدلة بالقرار الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٥، لما كان ذلك وكانت الجرارات هي من قبيل السيارات المعدة للاستعمال الزراعي فلها تخضع لهذه اللائحة وتسمى عليها أحكامها ومن هذه الأحكام وجوب وضع جهاز إقنية فيها عملاً بالمادة ١٥ منها ما دامت مدة السير في الطرق العمومية .

(جلة ١٩٣٥/٥/١ من رقم ٤٧٣ سنة ١٩٣٤ ق)

٤ - إنه وإن كانت لائحة السيارات لم تنص على أنه يجب على سائق السيارة أن يلزم السير على يمين الطريق فإن العرف جرى على ذلك واستقر نظام المرور عليه بحيث إذا ما عرفت هذا العرف حق على المخالف أن يؤخذ به في المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم منها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور وبذلك .

(جلة ١٩٣٥/١٧/١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٩٣٤ ق)

٥ - لما كانت لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تطبق على كل مركبة ذات محرك ميكانيكي مبددة للسر في الفترات العمومية ويدخل في

ش

شركات

موجز القواعد :

- إمكان قيام شركة غايية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما ينبغي ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أو في معاملتهم مع الغير - ١
- جواز إثبات الترتيب في شركة تجارية غايية وجودها في الفانى بكافة الطرق - ٢
- إثبات قيام شركة الخساسة بخلق القواعد المقررة للإثبات في المواد التجارية جفة حلة - ٣
- تعلق سريان أحكام القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٤٧ الحالى بتطبيق الشركات الخساسة - ٤ (ر - أيضاً : انحصار قاعدة ٢)

القواعد القانونية :

١ - إنه وإن كان الأصل فيما عدا شركة الخساسة أن الشركات لا تكون محمية إلا طبقاً للأوضاع التي نص عليها القانون وأن شركة الخساسة شئت بقدم القدر والمخاطر فإن هذه الأحكام القانونية لا تمنع من إمكانية قيام شركة غايية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما ينبغي ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أم في معاملتهم مع الغير .

(جلة ١١/٩/١٩٣٦ من رقم ١٤٠٢ - ٦٤)

٢ - ... الشركة في شركة تجارية (Société de fait) أن يطالب بحقوقه التابعة من أعضائها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها في الفانى بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك القرائن والبيئة .

(جلة ١١/٩/١٩٣٦ من رقم ١٤٠٢ - ٦٤)

٣ - ... إذا كانت المحكمة قد دعوى مقالة من التباية على منهم بأنه سرق غزله فكل كان قد سلم إليه صفته أيضاً فكل قد استعمرت ، من الاجتهادات التي ذكرتها في حكمها والتي من شأنها أن ترضى إلى ما استعملت منها ، ويوجد شركة بين التهم والنجى عليه (للمضى بلحق الفانى) للاجتهاد في منوط ، وأن هذه الشركة يجب كونها أفضت لترض غير مشروع لم يبرهنها بالكتابة ولم يمل بها سوى عدد محدود من الناس ، ولذا أنه يثبت - في سبيل تحقيق دلائل التهم في التهمة والرجوع إليه - لإثبات قيام هذه الشركة بالبيئة والقرائن وانتهت إلى القضاء بجرائم التهم يتأ - على أن الالتزام

فيه وجب المعنى بالحق المبنى هو القوام مبنى بصحتهم بسل الشركة المذكورة ، قبلها منها صحيح ولا علاقة في القانون ، إذ المستفاد من مجموع نصوص القانون التجاري في باب الشركات ، ومن مغايرة هذه النصوص بعضها بعض ، أن الفرع لم يبر وضع قيد عامة لإثبات شركة الخساسة ، كما فعل بالنسبة إلى غيرها من الشركات ، بل إنه تركها خاصة في هذا الخصوص القواعد المقررة للإثبات في المواد التجارية بصفة عامة .

(جلة ١١/٩/١٩٣٦ من رقم ١٤٠٢ - ٦٤)

٤ - ... إن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ هو وضع بعض الأحكام المنظمة للشركات الخساسة في مصر ثم نص في المادة الخامسة على سريان بعض هذه الأحكام على ما يوجد في مصر من فروع أووكالات أو مكاتب الشركات الخساسة المنشأة في الخارج . فلما كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن الشركة على التهام ولأن اقتضت في بعض عناصرها مع الشركات الخساسة إلا أنها تخفف منها في بعض النواحي من حيث ألا يرد عدد أعضائها على الخارج وعدم طرح أسهمها في السوق للاكتساب العام ، وتقرر تناول الأسهم على الشركة أو قيد بمقتضىهم ، ولذا كانت هذه النواحي من الشروط الجوهرية لصحة تكوينها حسلاً لتخرج من الشركات حسب القانون الإلبى ، وكانت هذه الشروط متوافقة مع الطبيعة الخاصة لشركات الخساسة كما يبرها التصريح المصرى ، فإنه لا يمكن القول بأن للفرع إذ نبحث عن الشركات الخساسة في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن يجرى أحكامه على هذا النوع من الشركات ، وإذ أن الحكم الذى

يقتضونه من أجور ومزيتات طبقاً للادنين ١/٥-٢-٤-٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد أنشأ في تطبيق هذا القانون .
(جلد ١٦٠/٢٠ طين رقم ١٦٧٢ سنة ١٣٦١ ق)

يقتضى بإذاعة مدير شركة من هذا النوع « شركة ج موسى وشركاه » فرع تابع لشركة موسى حاضرون لان جند بليربول ، لكوه لم يتوفى قضية القردة قانوناً في عدد المصريين المستعمرين بتلك الشركة وقيا

شروع

موجز التواعد :

- متى يتم التهم شارعاً في ارتكاب جريمة - ١ و ٢
- تقدر ما إذا كان عدول الجاني عن انعام جريته إرادياً أم غرضاً عن إرادته موضوع - ٣
- تغيير العوامل التي أدت إلى وقت القتل الجاني أو خية أثره موضوع - ٤
- متى يتم الجريمة مستحقة - ٥ و ٦
- عدم بيان الحكم بإذاعة التهم في جريمة الفروع ما يبيد توافر البعد في التفيذ وتعد ارتكبا قصور - ٧
- (ر - أيضاً : ما ورد بهذا الخصوص في كل جريمة على حدة)

التواعد القانونية :

١ - إن الفروع في حرف المادة ٥ من قانون العقوبات الأهل هو البعد في تنفيذ فعل قصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو علب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة القاتل فيها ، فلا يقتطع بسبب هذا التعريف تحقق الفروع أن يبدأ القاتل بتنفيذ جرم من الأعمال المكونة لركن المسمى الجريمة بل يكفي لاحجاز انه شرع في ارتكاب جريمة ان يبدأ في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المسمى لها ومؤود إليه حيا . وبعبارة أخرى يكفي أن يكون القتل المسمى مباشرة الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وإن يكون بانه مؤدياً سلاً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوماً وقائماً .

(جلد ١٦١/٢٠ طين رقم ١٦٧١ سنة ١٣٦١ ق)

٢ - إن المادة ٥ من قانون العقوبات قد عرفت الفروع بأنه « البعد في تنفيذ فعل يتصل ارتكابه بجناية أو جنحة إذا أوقف أو علب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة القاتل فيها » وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يوجب « لتحقيق الفروع » أن يبدأ القاتل في

تنفيذ ذات الفعل المكون الجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذي يسعى في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة . وإن كان لعدد التهم المادة السابعة ، وطعاه بها إلى خطورة الموانئ التي قصد سبها ، ثم عارفته فتح باب الخطية ، ذلك لا يمكن اعتباره شروعاً في قتل تلك الموانئ لأنه لا يؤدي فوراً وبمباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يبدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضحت نية التهم فيها .
(جلد ١٦١/٢٠ طين رقم ١٦٧٢ سنة ١٣٦١ ق)

٣ - إن تقدر كون الأسباب التي من أجلها لم تم الجريمة مباشرة لم خارجة عن ارادة الجاني هو أمر متفق بالتقاع يفصل فيه القاضي الموضوع بنهر رقابة عليه من محكمة التفتيش . فذا كان القاتل بالهكم أن الجاني صوم على قتل الجاني عليه وهو قائم فوجه كية من مادة الجبروت على فراشه ثم أشعل دودة قصد إلحاقها على القرائق لإشمال القارئ فيه واستيقظ الجاني عليه في أثر ذلك فألقا الجاني القارئ وعبره وهوت محكمة الموضوع أن عدول الجاني عن انعام جريته لم يكن اخترايا بل كان لسبب خارج عن إرادته وهو استيقاظ الجاني عليه

٦ - لو تم الجريمة لا تتم في حداد المجرم للشيعة إلا إذا لم يكن في الامكان تحمها مطلقا ، كأن تكون الرصية التي استعملت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الرصية صالحة بطبيعتها ولكن لم تحقق الجريمة بسبب طرف آخر خارج عن إرادة المقاتل ، فانه لا يصح القول بالاستحالة . ففان كان ثابت بالحكم أن القذبة وضعت مائة مائة (سقات التماس) في طلم فتمت للسحق عليها ثأكله فتمت بذلك قضايت قضايت الجني عليها في العلم لزوجها لو تاجر حتى به فتمت عن تناوله واحتفظت بمجره منه ، ودل التحليل على أن به ساقطها يكن لتحقيق جريمة القروح في القتل . أما كون كية السم التي وجدت بالمجرم الذي أجرى تحليله ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ هذا المجرم ليس هو كل العلم الذي وضعت فيه القذبة السم السحق عليها .

(جلد ١٠/٥/١٤٤ طين رقم ١٠٣٢ سنة ١٤)

٧ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة للقوية إلى التهم والتحليل على توفرها في حقه . ففان كان الحكم قد أدين التهم في جريمة القروح في سرقة إطار من سيارة ولم يقل في ذلك إلا أنه حاول أن يركب سيارة القتل من الخلف وكان بها إطار ، فانه يكون ميبا إذ هو لم يأتي بما يشهد توافر اليد في التثبيد وقصد السرقة ومما لا الأركان التي لا تقوم بجريمة القروح في السرقة إلا بها .

(جلد ١٠/١/٧٨٨ طين رقم ١١٣١ سنة ١٤)

وخشية المقاتل من ضياع متبها بجريته فذلك قد جرى موضوعي مقبول عقلا ولا مغيب عليه فكرة القتل .

(جلد ١٠/١٧/١٣٤ طين رقم ١١٨٨ سنة ١٤)

٨ - إن تقدير العوامل التي أدت إلى وقت القتل الجنائي أو ضحية أمره متعلق بالواقعة ولا وثابة فيه لحكمة القتل على قاضي الموضوع ففان كانت الحركة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة القبول في الدعوى أن التهم وزميلة ألقاها على الجنى عليها عدة أصعب ثرية بقصد قتلها ولكن قصد ما غاب لظرف خروج عن إرادتها ، وهو عدم إحكام الرماية ، ففانها بذلك تكون قد فعلت في أمر موضوعي لا مغيب عليها فيه .

(جلد ١٠/٥/٧٨٨ طين رقم ١٠٣٤ سنة ١٤)

٩ - لا تتم الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحمها مطلقا كأن تكون الرصية التي استعملت في ارتكابها غير صالحة بالمره لما أحدثه . أما إذا كانت الرصية بطبيعتها صالحة لذلك ولكن الجريمة لم تحقق لسبب طرف آخر خارج عن إرادة المقاتل فلا يصح القول باستحالة الجريمة في تحت أن التهم وضع مائة سقات التماس في الماء المد الشرب غريبه متعمدا فانه لا يتم له قصده ، فان فعله هذا يكون شروعا في قتل بالسم . وذلك لأن سقات التماس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة . أما مجرد كونها مأخوذة لحوت الوقت بها لا تعد من في . يلزمها من جوف من شرها ، فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة المقاتل قد يحول دون انجائها .

١٠ - جلد ١٠/١٧/١٣٢ طين رقم ١١٣٢ سنة ١٤

شريك

(د - لنتراك)

شفوية المرافعة

(د - إجراءات قواعد أدلة ٨٥ - ١٥٣)

شهادة الزور

رقم القاعة

٦ - ١	الفصل الأول : أركان جريمة شهادة الزور
١١ - ٧	الفرع الأول : للشهادة
١٦ - ١٢	الفرع الثاني : تغيير الحقيقة
١٩ - ١٧	الفرع الثالث : الضرر
٢٨ - ٢٠	الفرع الرابع : قصد الجنائي
	الفصل الثاني : مسائل مترتبة

موجب التراجع :

الفصل الأول

لو كان جريمة شهادة الزور

الفرع الأول : الشهادة

- متى تعتبر الشهادة شهادة زور معاقبا عليها - ١ - ٣
- الأكوال التي تصدر من لائم على خلاف الحقيقة في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور - ٤
- تحقق جريمة شهادة الزور بالنسبة لشريك في الجريمة التي قانونا من العقوبة إنما كُتب في شهادته بعد حذف الجين - ٥
- عدم تحقق الجريمة إلا إذا كانت الشهادة قد حصلت في مجلس القضاء - ٦

الفرع الثاني : تغيير الحقيقة

- تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ما دام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى - ٧ - ٩
- مناهل الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها إلمام الشاهد - ١٠
- عدم جواز تشكيل الشاهد في إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك - ١١

الفرع الثالث : الفروع

- المصرع الرابع : العهد الجنائي**

- ## الفصل الثاني

— الیقات الواجب ذکرها فی الحكم بالإدانة علی شاه- الزور- ۲۰- ۲۲

- ### القواعد القانونية :

أركان الجريمة

القرع الاول

الشهادة

- ٢- إن ما عليه القانون السابق على شأه
الزور هو أن يقرر القاعد أمام المحكمة بدخولهم
أولاً ولم أنها تخاف الحقيقة قصد تحليل القضاء .
ومن غير القول بأن ما يخطر على بالهم أن يكون القاعد
منها جزءاً بأمره الكاذبة التهمة عن قس في الذي

- ٣ - أن القاعد إنقروا، بعد حلف المؤمنين لهم أو عليه، ما ينار الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل، وكان ذلك من قصد تحليل القعدة، لأن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور صائب طلياً قانوناً.
- (حجـة ١١/١٢/١٣٢٤ من رقم ١٨ سنة ١٤٠٢)

- ٤ - الأول: اني قصد على خلاف الحقيقة من
التي من على القضاء لا تشهد زور، لأنه لا يجب
اليمين، وأن أقواله هذه تنافي معوى خاصة به .
ولكن هذا الحكم لا يرى على من يدين نفسه شاهداً
وقد روي بالجملة ، بعد حذف اليمين القانونية ، ما عطف
الحقيقة ليدان عنه مسؤولية جنائية إنكار موضوع
الافتاد وقد كان القانون لا يميز في شهادة الزور بين
شاهد وآخر ، وأن المذهب يقتضي قول الحق دائماً

٩ - يمكن لدانة المتهم في شهادة الزور أن تجتبه المحكمة أنه كذب ولو في واقعة واحدة ما شهد به .

(جدة ١٧٨/٧/٧ طعن رقم ٤٥ سنة ١٣٠٢ ق)

١٠ - الأصل أن الشهادة التي يبذلها المهاد من الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الإقناع لا إقتنائها على جانب المهاد وبقيته من جهة وإمكان تحجيصها والتحقق من صحتها من جهة أخرى أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد القسام والهدية فلا تعد شهادة على الحق المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها ولا بد على ذلك من الشهادة بالقسام من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن ينزع طوعاً ما قيل على سبيل الرواية ويرفعه إلى مرتبة الشهادة التي قصد القانون العقاب على الكذب فيها . وإن كانا كانت الأقوال التي أدل بها المهاد ليست إلا إنياء بما يدعى أنه أصل إلى طله بالقسام فالكذب فيها غير مآل عليه .

(جدة ١٧٨/٧/٧ طعن رقم ١٢٢ سنة ١٣٠٢ ق)

١١ - لا يصح تكذيب المهاد في إحدى روايته اعتياداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلا الرايين مصدرهما واحد لا اعتبار لثاني واحد . ولأن ما يقوله القضاء الواحد كذا في حالة وما يقرره صفة في حالة إنما يرجع إلى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلازمه في كل حالة بما يصح منه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت منه إلا بناء على ظروف يرجح منها صفة في ذلك الرواية دون الأخرى . ولذا كان مثول المهاد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رعية الموقف وجلاءه ونفسه المكان محظراً بالعمليات البديهة المطلوبة التي وضعا للقانون المصون منه على الحقيقة الخاصة ذلك فيه ما من شأنه أن يصغر عظم مسؤليته فيها على ما أنكر فرصة تسمح فيها أقواله بما يصح منه في العقل أن يفترض أنه وهو في هذه الحال يكون أدل إلى أن تطلب عليه الزعة إلى الحق فيؤثره ولا ينهيه في المنة يسيته إلا كان قد حلها من قبل - إذ كان ذلك كذلك فيلزم اعتبار روايته الأولى - عند اختلاف روايته - هي الصحيحة لا تسمى إلا كونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه بل فعل شهادة أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار . ولذا فيلزم لدانة المهاد في جريمة شهادة الزور لمجرد أدائه رواية أمام المحكمة قد عاينت ما قاله في التحقيقات الأولى لا تكون مقبولة على أساس

ولو كان المآل مصلته شخصية في قول الزور قدوة شعبة من نفسه .

(جدة ١٧٨/١١/٢ طعن رقم ١٥٤ سنة ١٣٠٢ ق)

١٢ - إن الفريق في الجريمة التي قانوناً من العقوبة من دعى الشهادة وحلف اليمين على ألقائها يجب عليها أن يودعها مطالعة الحقيقة . فلذا هو لم يغلط ويجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى تورطت أوكائتها لأن إضفاء من العقوبة يمسك مركز لا تتعارض فيه مصلته الشخصية مع ما يجب عليه من أدائه الشهادة على حقيقته .

(جدة ١٧٨/١١/٢ طعن رقم ١١٧ سنة ١٣٠٢ ق)

١٣ - إذا كانت الشهادة للشدة إلى المتهم لم تحصل أمام القضاء كما يحلها القانون في جريمة شهادة الزور للعقوبة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، فإن الواقعة لا تترافق فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور ، وتكون المحكمة إذا عاينت عليها قد اعتصمت في تطبيق القانون وصحت نفس الحكم والقضاء ببراءة .

(جدة ١٧٨/١١/٢ طعن رقم ١١٦ سنة ١٣٠٢ ق)

الفرع الثاني

تغير الحقيقة

١٤ - لا يلزم للاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكتوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي لاجلها كذلك أن يصعد المهاد تغير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة فهذا التغير الجزئي يتحقق بما به التهم وطله المحاكمة إشارة سوء الفهم .

(جدة ١٧٨/١٠/٧ طعن رقم ٣٨٠ سنة ١٣٠٢ ق)

١٥ - إذا وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي تغير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، إلا أنه يفترض أن يكون الكذب حاسلاً في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في المعنى التي سمع المهاد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فلذا كان الكذب حاسلاً في واقعة لا تأثير لها في موضوع المعنى وليس من شأنها أن تحيد أحداً أو تحزه ، فلا عقاب . وإن كانها كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنبة الفرق المعنى تتغير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع المعنى الفرعية التي أدبت فيها الشهادة ، عليها تكون حل حق إذا هي اعتبر أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .

(جدة ١٧٨/١٠/٧ طعن رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

شهادة الور إليه ما دام باب المرافعة لم يفتل - وفي هذه الحالة لا تصح صلاته على شهادة الور .

(جدة ١١١٧/١٢ من رقم ١٣٠ سنة ١١٠٠ ق)

١٦ - إذا كان المهاد قد عدل في الجلسة كما سبق له أن أجابه من الأثرال الكذبة إلى ما قرره في شهادة الأولاد بصدوره بدعوى جرمية شهادة الوروز وغفل قبل باب المرافعة في الدعوى فإن إداكه على جرمية شهادة الوروز لا تكون صحيحة في القاتون .

(جدة ١١٨٥/٢ من رقم ٣٠ سنة ١١٠٠ ق)

الفرع الرابع

١ - قصد الجنائي

١٧ - قصد الجنائي في شهادة الوروز هو قلب الحقائق أو إختلاطها عن قصد وسوء نية . ويصير هذا قصد متوافر متى كذب المهاد ليضل القضاء بما كذب فيه .

(جدة ١١٣٧/١٢ من رقم ١٧٤ سنة ١٠٦٠ ق)

١٨ - يمكن لفرق قصد الجنائي في شهادة الوروز أن يكذب المهاد عن خطأ وإرادة فيسند إلى تهمير الحقيقة قصد تحليل القضاء بقطع النظر عن الجاهل .

(جدة ١١٣٧/١٧ من رقم ٢٢١ سنة ١٠٦٠ ق)

١٩ - إن القاتون لا يخطئ في جرمية شهادة الوروز قصداً جنائياً عاصماً ، بل يمكن لفرق قصد الجنائي فيها أن يكون المهاد قد قصد تهمير الحقيقة بقصد تحليل القضاء ، وليس يندرج الحكم عدم تحديه عن هذا قصد استغلالاً لما دام توافره مستغنياً عما أوردته الحكم .

(جدة ١١١٠/٥ من رقم ٣٣٣ سنة ١٠٦٠ ق)

القصد الثاني

مسائل مشروطة

٢٠ - الحكم على شاهد الور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وما غاير الحقيقة منها وأما فيما في مركز الخصوم في الدعوى والفرق التي ترتب عليها أو لفصل ترتبه عليها وإن المهاد قصد قلب الحقائق أو إختلاطها من قصد وسوء نية فلذا هو لم يبين ذلك كل قصداً في بيان أركان الجرمية قصداً يتجسّد منه حكم القضاء إمكان مراقبة صحة تطبيق القاتون وبين إن ذلك .

(جدة ١١٣٢/٥ من رقم ١٢٧ سنة ١٠٦٠ ق)

مصحح من شأنه في حد ذاته أن يرضى إليها . ونصوحاً بأنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفسح أمام المهاد المجال ليقرر الحق وألا يبتد بأقواله الأولى التي سبق له إجابتها في التحقيقات إلى حد تهميره العقوبة الجنائية إذا هو عدل عنها وذلك حتى لا ينتقض في وجهه قلب إذا ما طرده تخيمه إلى الرجوع إلى الحق والاكلاح مما كان عليه من باطل - الأمر الذي دناه القاتون قصد إذ لم يصاب على شهادة الوروز إذا عدل المهاد من الباطل وغرد الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تمام نظرها أمام المحكمة .

(جدة ١١٨٥/١٠ من رقم ٣٣١ سنة ١١٠٠ ق)

الفرع الثالث

الغدر

٢٢ - لا يشرط قاتونا القضاة على شهادة الوروز أن تكون لدى المهاد نية الإيقاع بالتهم الذي شهد عليه ، بل يكفي في ذلك أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب ضرراً ، يخطئ برى أو غير ذلك .

(جدة ١١٣٧/١٢ من رقم ١٧٤ سنة ١٠٦٠ ق)

٢٣ - يكفي في جرمية شهادة الوروز أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح التهم أو ضد التهم ولو لم يثبت ذلك بالفعل . وإن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت التهم التي أدبت الشهادة زوراً لصالحه .

(جدة ١١٣٢/٢ من رقم ١٢٣ سنة ١٠٦٠ ق)

٢٤ - من المقرر قاتونا لرفع عقوبة شهادة الوروز أن يبق التضام مصرأ على ما أدل به من أقوال في شهادته . ومعنى الإصرار هنا أن لا يسل المهاد من أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى وإقتال باب المرافعة فيها . ومن أقل باب المرافعة تكون جرمية شهادة الوروز قد تمت فلا يدخل المهاد بعد إقتال باب المرافعة من أقواله التي قررها لا تأثير له على هذه الجريمة فلذا كان الثابت بالحكم وبمصدر الجلسة أن التهم لم يسل من أقواله التي قررها بسببه شاعداً أمام المحكمة حتى إقتال باب المرافعة في التندية فعنده عن شهادته بعد ذلك صدع على جرمية شهادة الوروز لا يحد منه قصداً .

(جدة ١١٣٠/١١ من رقم ٣٣٠ سنة ١٠٦٠ ق)

٢٥ - المهاد أن يسل في الجلسة كما سبق له إيداعه من الأثرال الكذبة ولو كان ذلك منه بدعوى جرمية

٢٤ - جريمة شهادة الزور هي من المرائم التي تقع في الخلقة والتي يجب الحكم فيها وفقاً لقاعدة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات في قسم الجلبلة . فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية .

(جلبلة ١٢/١٣ ط ١٣٧١ رقم ١٨٨ سنة ١٩٦٦ ق)

٢٥ - النيابة والمحاكمة يقتضيان القانون أن توجه في الجلبلة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقبل الصدق من الشهود ، ولا يصح عد ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد .

(جلبلة ١٢/١٧ ط ١٣٧١ رقم ١٣٠ سنة ١٩٦٦ ق)

٢٦ - إن القانون إذ أجبر المحكمة أن تقيم الدعوى في المال بشأن ما يقع من المنع والمخالفات في الجلبلة ، لا يمكن أن يكون قد فصلت ضرورة إقامة الدعوى بالنسبة إلى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته . بل إن ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضي مثلاً هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة . وإن لم تكن كانت الدعوى بشهادة الزور قد أتممت حل التهم أثناء استمرار المرافعة في الدعوى الأصلية ، وسدور الحكم فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد . فقد تحقق ما يقتضيه القانون من القدرية ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة الزور قد أجمل صلاحيته البعثة المحدة الحكم في الدعوى الأصلية .

(جلبلة ١٢/١٦ ط ١٣٧١ رقم ١٢١ سنة ١٩٦٦ ق)

٢٧ - إن المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : يجوز أيضاً طلب إلقاء الحكم إذا حكم على متهمة بجناية قتل ثم وجد المدعى قتل حياً ، أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإياعات بسبب تدوير في شهادته بشرط أن يرى فيه حالة الأثرة . فالحكمة تقتضيان الإلزام ، وإن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاء ، - إذ نصت على ذلك فقد أفلتت أنه لا يصح الحكم بها لانتهاء الحكم إلا إذا كان القضاء قد حكم عليه فعلاً بسبب تدويره في القناعة . فإدام الشاهد حكم عليه بالقبول فلا يصح تحريكه بها لانتهاء الحكم . كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة التفتيش بإبرام الفصل في ملحق أسما حتى يقول القضاء الموضوعي عليه في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبها فيها .

(جلبلة ١٢/١٦ ط ١٣٧١ رقم ١٣٨ سنة ١٩٦٦ ق)

٢٨ - إذا كان النظام من الحكم الإيجابي أنه أخذ في ثبوت البهمة على التهم بشهادة البني عليه وأخيه

٢٩ - إذا كان القتل الذي اتهم المحكوم الاتحادي حل التهم متطابق هو أنه شهد كصفياً أمام محكمة الجنايات بأن ثلاثاً ، التهم في جريمة قتل ، كل موجوداً بندق أسنوط في وقت وقوع جناية القتل التي وقعت بتأدية الشرطة ، إذ تمت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات أنه كان موجوداً في بندق الشرطة في ذلك اليوم وأرتكبت القتل ، كما أثبت عليه أنه تعدد تغير الحقيقة بقصد تضليل القضاء . وأن ذلك من شأنه إحداث حرج إذ قد جرت عليه إقالات الجنائي من العقاب ثم أفلتت في جريمة إعاقة الجنائي على القرار من وجه القضاء . وهي الجريمة التي وقعت بها الدعوى عليه ، ثم حثه استئناف هذا الحكم ذات المحكمة الاستئنافية أن ما زعم من التهم يكون جريمة شهادة الزور بخصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة إعاقة الجنائي على القرار من وجه القضاء المتصد ص عليها في المادة ١٤٤ لفرجعت إليه تهمة شهادة الزور ، ثم نصت بإدانة في المرحلتين مع تطبيق المادة ٣٣٧ ج وأثبتت المحكمة الإبتدائية لاسباباً كافية للردحوم ، فلما أوردته الحكم الإيجابي في صدره جريمة إعاقة الجنائي على القرار من وجه القضاء . يكفي لتفسير إدانة في جريمة شهادة الزور .

(جلبلة ١٢/٢ ط ١٣٧١ رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٦ ق)

٣٠ - إذا أدانت المحكمة شاهداً في شهادة الزور متعدياً في ذلك على أن أقواله في الجلبلة قد جعلت مخالفة لما جاء بالصدر الذي حرره نصاب الزواعة ووقعه هو بصفة خصمه دون أن تقدم ما أجابه الدفاع عنه من أنه في الواقع كان يحمل حقيقة ما تضمنه المحضر الذي وقعه . فإن سكتها هنا يكون مريباً لقصوره عن بيان حل القضاء فلا بالمعقبة وتضمنه تنبئها في شهادة أمام المحكمة لحصول التهم في الدعوى التي شهد فيها ، وهو ما يجب توافره لتعاقب على جريمة شهادة الزور .

(جلبلة ١٢/١٦ ط ١٣٧١ رقم ١٣٦ سنة ١٩٦٦ ق)

٣١ - إن من سلطة القاضي الجنائي في الدعوى للفرصة أمامه بصحة شهادة الزور أن يبحث في الشهادة ويقرر ما يرى ولو كان هو في تقديره لما خالف الجهة التي أدبت أملاً . إذ القول بنسب ذلك في عمل تحقيق النص الذي يقتضي بمطابقة شهود الزور ولو كانت جريمتهم لم تتكشف إلا بعد الفصل في الدعوى التي أدبت الشهادة فيها .

(جلبلة ١٢/١٦ ط ١٣٧١ رقم ١٣٧ سنة ١٩٦٦ ق)

من توبة شهادة الزور لما رأته من أن أفرادهم أمام المحكمة لا يخرج في جوهرها عما قروءه في التحقيق الإيجابي فلا تناقض في هذا الحكم بين برائة اليهود وإدانة المتهم -
(جلد ١٩٨/١٧٠ من رقم ١١٠٢ - ٧ ن)

ورأى في شهادتهما ما يثبت كذلك أن اليهود الآخرين الذين أشهدهم الجاني عليه وأخوه وأولوا المآث وعرّفوا الجاني ولكنهم توافوا معه ولم يتردوا الحقيقة فأثبتهم بشهادة الزور ، ثم جعلت المحكمة الاستئنافية فأثبتت الحكم الإيجابي في قيامه بقتل ثلاثة من اليهود

شهود

(د اثبات قواعد ارقام ٢٢٥ - ٤٧٦)

شيك

موجز القواعد :

- الشيك في حكم المادة ٣٣٧ ضوابط ١ - ١٤
- توفر قصد الجاني بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وقاد - ١٥ - ١٩
- كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل ويمكن التصرف فيه يتحقق به الجزية - ٢٠
- عدم تقديم الشيك في البلاد المدين في المادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفته - ٢١
- الشيك للحووب وقاد حين قلر لا يقع صاحبه من التقلب إذا لم يكن له وصيد مقابل - ٢٢
- تخاض المدين دينه بعد طرح الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجزية - ٢٣
- وقاد للمتهم شيعة الشيك قبل تدريس الاستحقاق لا يؤثر في الجزية معلوم هو لم يسترده من صاحبه - ٢٤
- تحقق الجزية ولو كان للشخص على علم بأن الشيك ليس له مقابل وقاد - ٢٥
- تحقق الجزية بمجرد صدور الأمر من الساحب الى الحووب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع - ٢٦
- عدم بيان الحكم بالإدانة أن الزورة الى إصدارها للمتهم هي شيك قصور - ٢٧
- (ر . أيضاً : دعوى مدنية قاعدة ٩٠)

القواعد القانونية :

على إصداره ، وذلك لأنها لا تكون أدلة وقاد ولما هي أدلة اتیان ولأما في ذاتها لتعمل ما يعول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .

(جلد ١٢١/١٧١ من رقم ١٨٧٢ - ١١ ن)

٢ - إن إلتزم المدين من كان مستقياً لجميع الشروط الشكلية التي يطلب القانون توافرها في الشيك بمقتضى المصحح فهو يعد شيكاً بالمعنى المصنوع في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخ إصداره قد انقضى وأثبت فيه كل غير الواقع ما دله هو بذلك ، حسب كتابته فيه ، مستحقاً للأداء بمجرد الإطلاع :

١ - إن الشيك الذي قصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعالجة على إصداره إذا لم يكن له وصيد مستكمل لشرائط المدين فيها إنما هو شيك بمقتضى المصحح أى الذى يكون أدلة وقاد . توفى به المدين في المصالحات كما توفى بالقصد تماماً ، مما يستلزم أن يكون مستحق الزكاة لدى الإطلاع دائماً ، فإذا كانت الزكاة قد صدرت في تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تعمل مدين التاريخين فلا يصح دعوا شيكاً سابقاً

رصيد ، فإن بكرة مصدر هذا الشيك بمقولة له وقت تحريره لم يكن به تاريخ - ذلك يكون خطأ في القانون - فإن إبطال الشيك الصادر لمصلحة بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ . قيل قد يهمل إلى المحسوب عليه .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٦٨ سنة ١٣٢٢ ق)

٨ - قد استقر قضاء محكمة التمييز على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف منه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً وبغض عن استعمال التوفيق في المعاملات . وليس أداة التبريل يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه . وأنه متى كان الشيك محصلاً تاريخياً واحداً فإنه يعتبر مالياً في ذلك التاريخ المكتوب فيه ، وأن سوء التيق في هذه الجزئية يفتقر بمجرده على الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للحب . فلو كان الشيك محصلاً تاريخياً واحداً فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يتقبل من ساحب القول بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ سابق .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٨٨٩ سنة ١٣٢٢ ق)

٩ - متى كان المحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى الورقة بجرى النقود ، فإنه يد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بلاءه بل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه . ذلك بأن الشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقاً لتداول وفي حايثها حاية لسهولة السيور والمعاملات .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ١١٠٨ سنة ١٣٢٢ ق)

١٠ - إذا كانت الورقة التي أدركها الساحب باعتبارها شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً ، إذ هي مبنية في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بمباركات التسمية وتدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالمفع مستحق الأداء لدى الاطلاع . فإن المحكم إذ اعتبرها شيكاً يكون قد أعطى في تطبيق القانون وتبين قضيته وتحرره الساحب .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٢٨٥٠ سنة ١٣٢٢ ق)

١١ - إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى الورقة

حان التوفيق التي يورث بها الثمن ما عليهم ، وليس فيه ما يليه للمطلع عليه بأنه في حقيقة لم يكن إلا أداة لتداول . وإن فُقد مثل هذا الإذن من غير أن يكون له رصيد قائم معاقب عليه قانوناً .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٥٢٢ سنة ١٣٢٢ ق)

١٢ - إن الشيك الذي قصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إنما لم يكن له رصيد مستقل للربط الملية فيها إنما هو الشيك بصفته الصحيح على احتساب أنه أداة دفع توفيق به الدبرون في المعاملات كما توفيق بالتفرد تماماً مما يقتضي أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه قائماً كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن شيكاً بالمعنى المقصود . وذلك لأنها ليست إلا أداة اتیان .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٧٠٤ سنة ١٣٢٢ ق)

١٣ - متى كان الشيك بحسب التاريخ المكتوب فيه قابلاً للعرف من وقت تحريره فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع ، ولا يقع للساحب أن يتنازع في ذلك بتقديم الدليل على أنه إنما أصدره في تاريخ سابق .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ١٢٨٨ سنة ١٣٢٢ ق)

١٤ - متى كانت الورقة هي أصل الشيك على الدعوى حسب ظاهرة شيك بالمعنى القانوني ، وأن التاريخ الذي يمس به واحد بالقبلة إلى إصداره واستحقاقه فإنه لا يمسى المضم أن يثبت أن تحريره إنما كان في تاريخ سابق ، فالبطل تحقيق ذلك لا يكون مستلزماً رداً مبرهاً .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٣٣٠ سنة ١٣٢٢ ق)

١٥ - متى كانت الورقة قابلة للمحكم على أن الطاعة أصحت شيكاً يمكن كل منهما لا يحصل إلا تاريخاً واحداً . وكان لا يتأهلها رصيد الوفاء . قابل للحب في تاريخ الإصدار ، فهذه الورقة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك ما معه من الطاعة من أن الشيك قد أصدر في تاريخ غير التاريخ المكتوب فيها أو أنه حصل اتفاق بينهما وبين المعلن عليها على استبدال الدين المستحق لها وسداده من أضاف .

(جلة ١٠٢٧/١٠ من رقم ٥٢٦ سنة ١٣٢٢ ق)

١٦ - إذا كان ثابت بالمحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه المحسوب عليه ، وأنه وقت تقديمه الشيك المحسوب عليه لم يكن يتأهل

١٧ - متى بين الحكم وأداة المعوى بما يتحقق فيه أركان الجريمة التي أدين بها المتهم، واستخلص من الأدلة التي ذكرها علم المتهم وقت إصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يكتفى الورقة. لا يثبت به ولكن سوء النية المخصوص عليه في القانون - فكل دخل من للمتهم حول حسن نية في إصدار الشيك لا يكون مقبولا.

(جبله ١٧/١٠/١٩٨١ م. رقم ١٨٨ سنة ٧١ ق)

١٨ - إذا كان الظاهر من أوراق المعوى أن المقتضى أُنجز في عصره أنه انتقل إلى المحكمة التجارية وأطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك (عل الفكري) عبارة عن ورقة يصدّها صورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لأمر فلان بتاريخ كذا. وأنه قد تأخر عليه في قس التاريخ بالرجوع إلى صاحب وأن المقتضى اذ كان يصدره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة، وكل الماعن لا يفي في طمأنه أنه تازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة، ولكن وأخطأ منها أن الورقة لا تمثل غير تاريخ وأحضر تاريخ الاستحقاق وأن المبنى عليه قسها ليسك في قس التاريخ فأعيدت إليه، فهذا يكتفى لتوافر أركان الجريمة ومن يهتد قصد الجنائي الذي يكتفى فيه أن يعطى للمتهم الشيك المبنى عليه وهو علم بأنه لا يتأخر عليه قس وقابل السحب.

(جبله ١٧/١٠/١٩٨١ م. رقم ١١٧ سنة ٧١ ق)

١٩ - إن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يترتب بمجرد علم مسدد الشيك بعدم وجود مقابل له في تاريخ إصداره. وإن فلا صفة بما يقوله المعلن من عدم استطاعته إيفاء قيمة الشيك بسبب المسك بإشهاد القابل إذ كان حين عليه أن يكون هذا القابل موجودا بأقل وقت تصديره.

(جبله ١٧/١٢/١٩٨١ م. رقم ١١٤ سنة ٧٢ ق)

٢٠ - إن القانون إذ نص في الفصل الأول من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عقاب كل من أعطى يرد. يفتشيكاً لإيقاعه رصيد لأهوا قابل السحب قد نبى في عبارة صريحة. لا ليس فيها ولا غرض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وقد كتب ويمكن التصرف فيه. ولم يفتقر لإتزال العقاب بين بخلاف تبيحه هنا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدره مقابل وقت مستكمل تلك الصفات. هنا هو مفهوم

مجرى التتوّد ذاته بعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أُنجز على خلاف الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه.

(جبله ١٧/١٠/١٩٨١ م. رقم ٧٥ سنة ٧٢ ق)

٢١ - استمر قضاء محكمة التتوّد على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك بمناه المعروف به في القانون التجاري من أنه أداة دفع ورقة مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائما، ويتبين من استعمال التتوّد للمعاملات وليس أداة ائتمان طالب يقتضيها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه، وأنه من كان الشيك يصل تاريخا واحدا فإنه يعتبر ملغيا في ذلك التاريخ المكتوب فيه.

(جبله ١٧/١٢/١٩٨١ م. رقم ١١٣ سنة ٧٢ ق)

٢٢ - العبارة في تعريف الشيك أنه أداة وقد تارة لمصرف هي بالتاريخ الذي يصدره، فإننا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يصل إلا تاريخا واحدا فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو مصرف وفي المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

(جبله ١٧/١٢/١٩٨٠ م. رقم ٧٨ سنة ٧٥ ق)

٢٣ - إن مبدأ المانع من العقاب على إصدار شيك بسوء نية لا يتأخر عليه قس وقابل السحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قيوما في المعاملات على أساس أنها تعبر فيها مجرى التتوّد وإن فلا صفة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا له عليه ما دخلت هذه الورقة قد استوفت المقررات التي تحصل منها أداة ولا في نظر القانون.

(جبله ١٧/١٢/١٩٨٠ م. رقم ٧١ سنة ٧٥ ق)

٢٤ - إن سوء نية الموقوف في جريمة إصدار شيك بدون رصيد مقابل وقابل السحب يستحق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وقفا.

(جبله ١٧/٦/١٩٨١ م. رقم ٣٣٠ سنة ٧٨ ق)

٢٥ - إن ركن قصد الجنائي في جريمة إصدار شيك لا يتأخر عليه قس وقابل السحب يترافق في الجنائي بإسقاطه الشيك وهو علم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل السحب.

(جبله ١٧/١٠/١٩٨١ م. رقم ١٨١ سنة ٧٥ ق)

ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاحتداد في هذا المبدأ بتاريخ التحويل . كما أن قانون المان ديه بند تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

(جلة ١١/٢ من رقم ١٠٠٧ لسنة ٧٠ ق)

٢٤ - وفاة المتهم بجريمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة ما دام هو لم يتقدم من صاحبه .

(جلة ١١/٢ من رقم ١٠٠٧ لسنة ٧٠ ق)

٢٥ - إن الجريمة المخصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تستحق من أحد الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل . وقد قابل الساحب وقد قصد الترشع بالعقاب على هذا الجريمة حاية الشيك باعتبار إساءة . وقد تمضى جري العقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الاصلاح دائما . ولذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالتسبب إلى الساحب أن يكون المسحوب له حل علم بحقيقة الواقع . فانا قضت المحكمة برئاسة القم استقنا إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصفحة وأن الجاني عليه كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يغا له رصيد عما تلقى به الجريمة إذ لا يكون عملا عليها - أنه يكون قد أخطأ .

(جلة ١١/٢ من رقم ١٢٠١ لسنة ٧١ ق)

٢٦ - إن الجريمة المخصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تستحق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع .

(جلة ١١/٢ من رقم ٨٢ لسنة ٧٢ ق)

٢٧ - إن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات وذلك لأنه يجب لملامه الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يضمن أن الورقة التي أصدرها للمتهم هي شيك ، فإلا هو اكتفى بالقول بأن التهم حرد لإثبات على الشيك محرد على ورق خاص ، ما لا يفيد أن الورقة المذكورة مستوفيات لشروط الشيك كما هو معروف في القانون ، أنه يكون قاصر البيان واجبا قضه .

(جلة ١١/٢ من رقم ٧٣ لسنة ٧١ ق)

مادة نص لقانون . وهو الذي استقر عليه القضاء . وفيه القانون الفرنسي الذي قل منه هذا النص : وهو كذلك الذي يخفق مع طبيعة الشيك والقترض الذي أصدره ما سلك في اعتبار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم خدمة على الشيك أقل من سائر الأوراق التجارية ولم يكن ذلك إلا لأنه أدلة على موثوقته . تنفي من استعمال العقود وتستحق الأداء لدى الاصلاح دائما وليس أداة إثبات تمكن المطالبة بقبضتها في عهد التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل . ومضى كان هذا مقرا كان القول بأن القانون لا يجب وجود مقابل الشيك إلا عند استحقاقه أو في وقت مودعه ، لا في وقت إصداره . وأن العبرة إذن في سوء القصد هي العلم بوجود المقابل وقت الاستحقاق أو المبلغ قط . هذا القول كه عناق لسرع النص الذي صدر به القانون فلا يمكن أية حال التحويل عليه .

(جلة ١١/٢ من رقم ٧٠٢ لسنة ٦٠ ق)

٢٨ - إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق للصحة أسرا بالدفع - ومنها الشيك - يجب تقديمها للسرف في المباد للمدين في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا المباد لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يحول الساحب لاسترداد مقابل الرقعة ، وإنما يترتب فقط أن يثبت - كما قرول المادة ١٩٣ من القانون المذكور - أن مقابل الرقعة كان موجودا ولم يستعمل في مقصده .

(جلة ١١/٢ من رقم ١٣٨١ لسنة ٧٢ ق)

٢٩ - الشيك للمسحوب وقته معين قرر لا يبنى ساحب من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وقته معما كانت حقيقة المبلغ المحرد به أما المبلغ بأن الشيك قد سحب وقته معين قرر فلا يمتد به إلا عند المطالبة بقبضته .

(جلة ١١/٢ من رقم ٤٣ لسنة ٧٢ ق)

٣٠ - من كان قائم أن الورقة التي أصلها للمتهم الجاني عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذلك تاريخ السحب ، فهي تعد شيكا ولا يجوز الدفع بأثره لغاية غير ذلك ولا إثبات ما عاقلها

شيوخه

(و : تخرج من على بعض طائفة من الناس وتخرج على قلب نظام الحكم وتخرج طائفة ٣٣ وضو
تواعد ١٥ و ١٦ و ١٧)

«ص-ض»

صابون

(ر : اثبت قاعدة ٧٥ وعلاقت تجارية قواعد ٣ و ٤ و ١١ ونقض قاعدة ٥٠ ونقض قاعدة ٥٩٨)

صالحه

موجز القواعد :

- مسئولية وليس التحرير عن جرائم الكثر - ١
- شرط اعتناء وليس تحرير الجريمة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تم بالتصريح في الجريمة - ٢
- تعريف الجريمة المقابل على أساسها بدون إخطار طبا القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ - ٣
- أساس للمسئولية عن الجريمة القموس عليها في المادة ١٩٦ ع - ٤
- سلطة محكمة النقض في تقدير مبادئ المبادئ التي يحاكم عليها القاصر - ٥ - ٧
- (ر : أيضاً : انتخاب قاعدة ٢٢ ودعوى مدنية قاعدة ١٨٠ وب وقذف قواعد ٩ و ١٢ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ وكسر أخبار كذبة قاعدة ١ ونقض قاعدة ٦٥٢)

القواعد القانونية :

ثم به فضلاً عن أن مسئولية استثنائية وتبها القانون لتسهيل الإثبات في جرائم القصر ومن كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو التمسك عليه ويجب قصر تلك المسئولية القرضية على من نص القانون عليهم بنائها . فمن وجد وليس التحرير بحسب ما تقدم ياتأصبح هو وحده المسئول جنائياً بلنا الوصف من كل ما يشتر في الجريمة التي رأس تحريرها ولا يجوز أن تمتد هذه المسئولية القرضية إلى غيره من يقومون بالتحرير أو يتولون وليست فعلاً . على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تطرأ عليهم بل هم مسئولون أيضاً غير أن مسئوليتهم ملغية قواعد المادة في المسئولية الجنائية فيجب لادانهم أن يثبت من طرف قاع انهم حرروا فعلاً لقال موضوع الإهمال أو أنهم تشركوا في تحريره لشراً كما يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

(جلة ١٩٣٦/٢٠ ص ٢٨٨ س ٢١)

٢ - لأن القانون قد أوجب في ذلك الأخير من السنة ١٩٥٥ من قانون العقوبات لإلغاء وليس تحرير الجريمة من المسئولية الجنائية عن الجريمة التي تم بالتصريح في الجريمة توافق شرطين : أحدهما أن يرشد

١ - وليس التحرير للمثل جنائياً بلنا لأحكام قانون العقوبات والمسئول إدارياً بلنا لأحكام قانون المطبوعات يجب أصلاً أن يكون دليلاً على أنه يجب أن يشاركت التحرير بنفسه أو يفرط عليه أو يكون في استطاعته هذا الاشتراك وانعاقه مع شخص آخر على القيام بطريقة وليس التحرير لا يحد منه هذه المسئولية بعد أن أخضع على نفسه دليلاً بلنا بالأجرام التي يختصها قانون المطبوعات وإلا أصبح في استطاعة كل وليس تحرير أن يتدخل من مسئلة المسئولية يردده . ومسئولية وليس التحرير الجنائية مبنية على انقراض قانون بأنه المطلع على كل ما نشر في الجريمة وأنه قد المسئولية التي تتهم عن القصر ولم يطلع فعلاً . وهو لا يجعل جلع تلك المسئولية وإثبات أنه كان وقته القصر غائباً من مكان الإذابة أو أنه وبكل لك غيره القليل بأعمال التحرير أو أنه لم يطلع على أصل المادة المنشورة أو أنه لم يكن له الوقت الكافي لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسئولية الجنائية في جرائم القصر أمت على خلاف المباحة العامة التي تنص بأن الإنسان لا يكون مسئولاً إلا عن العمل الذي يثبت به دليل المباشر أنه

صيدلة

موجز القواعد

- متى تحقق جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بدون ترخيص - ١
- علم اشتراط التكرار أو العلوية للقاب على عقاقير مخرصة مهنة الصيدلة - ٢ و ٣
- لا تطرح بطلب الحكم ببراءة التهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص الحكم ببراءته لاراولته مهنة الصيدلة - ٤
- التزام صاحب ترخيص الصيدلة بتولى حركة البيع بنفسه ولا يتبع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان للثلاثة - ٥
- مناطق تطبيق الأمر السري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يوليو سنة ١٩٤٢ - ٦
- وجوب تنفيذ الصيدل أمر التكليف طبقاً للأمر السري رقم ٢٩٦ وضمن الطرقة فيه - ٧ و ٨
- تنفيذ أمر التكليف فوراً لا يتبع من تقديم طلب الطرقة - ٩
- متابعة التهم بتهمة الاستماع عن البيع دون بيان منه الى تخوله حق البيع في الصيدلة - تصور ١٠٠
- (ر - أيضاً : سمح بجري تاعديان ١٦ و ٢٠ وضوية طاعة ٧٩)

القواعد الثانوية :

١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ينصها في الفترة الأولى على أنه لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالمملكة المصرية بأية صفة كانت مالم يكن حاراً على بتكاريوس من كلية الطب المصرية ومقيدا اسمه بوزارة الصحة المصرية ، وينصها في الفترة الثانية على أنه ، لا يجوز مزاوله مهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أي دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الجاهل أو الظاهر لرقابة الانسان أو الحيوان من الأمراض والوقاية منها ، - ينصها على هذا وذلك تكون قد دلت في جلاء على أن جريمة مزاوله هذه المهنة تم ولو بعمل واحد من أعمال الصيدلة ، ولا يشترط فيها تكرار تلك الأعمال فمن ثبت عليه أنه جهز ولو مرة طية واحدة ، ولم يكن من ثمرات فهم الشروط لاراوله مهنة الصيدلة فاء يكون قد تخلف هذه المهنة بغير حق وتطبيق على تلك المادة الأولى من القانون المذكور ،

(جلة ١١٤/١٧/١٩٤١ من رقم ١٣٣٢ - ١١ ق)

٢ - لا يقتصر القاب في عقاقير مخرصة مهنة الصيدلة تكرار العمل ، والحكم بالاعطال واجب في هذه الجريمة ولو كانت المخلة حاملة لأول مرة . (جلة ١١٤/١٧/١٩٤١ من رقم ٢٠٤٢ - ١٢ ق)

٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ نصت على أنه لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالمملكة المصرية بأية صفة كانت مالم

يكن حاراً على بتكاريوس من كلية الطب المصرية ومقيدا اسمه بوزارة الصحة المصرية ، ويصير مزاوله مهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أي دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الجاهل أو الظاهر لرقابة الانسان أو الحيوان من الأمراض والوقاية منها ، . ويضاف هذا النص أن الجريمة تتحقق بتركيب أي عمل من أعمال الصيدلة المسمى منها ولو مرة واحدة ، فلا يشترط التكرار والظاهرة ، وإنما كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٠٨ من القانون المذكور صريحة في إيجاب الحكم بالإغلاق في جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بلا حق ، فإن الحكم بإعادة التهم بجريمة مخرصة مهنة الصيدلة بدون حق مع كون التهم لم يثبت عليه أنه ركب الدواء إلا مرة واحدة والقضاء بإغلاق الصيدلية نهائياً - ذلك لا عقاقير فيه قانون .

(جلة ١١٤/١٧/١٩٤١ من رقم ١٣٣٢ - ١٢ ق)

٤ - لا تطرح عن حق الحكم ببراءة التهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص والحكم ببراءته لاراولته مهنة الصيدلة بأن جهز أدوية بدون ترخيص في غرض الخلاس ، فإن تجهيز الدواء ببيع وقعه يبرأ لم تصل الى يد التهم الى وقت ارتكابه قبل التجهيز .

(جلة ١١٤/١٧/١٩٤١ من رقم ٢٠٤٢ - ١٢ ق)

٥ - إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بالصيدلة والاعمال بالمواد السامة يجب على صاحب

الأمر العسكري الصادر فيه ، فيحق تعاقبه لعدم تنفيذ أمر التكليف .

(جدة ١٣/٧/١٣٧٩ م. رقم ٧٨٣ سنة ١٩١٩ ق)

٨ - ما دام الطاعن بصفته كونه صيدليا حلالا على دبلوم الصيدية مرخصا له في زيارة الصيدية بالمسكة للمرة لم يملك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيدية فلم يقدم معارضة في أمر التكليف الصادر له من وزير الصحة لشغل وظيفة عالية بوزارة الصحة العمومية في الميدان إلى رئيس مجلس الوزراء ويسأل فيها أوجه عقابه ، وما دام أمر التكليف واجب تنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكري الصادر فيه فيحق تعاقبه لعدم تنفيذه أمر التكليف .

(جدة ١/٧/١٣٨٠ م. رقم ١٩١٠ سنة ١٩٢٠ ق)

٩ - إن المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل للأمر رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ قد نصت على وجوب تنفيذ أمر التكليف أو غرار الإحالة فوراً وأن ذلك لا يتسبب من تقديم طلب المعارضة إلى رئيس الوزراء طبقاً لقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ ، فلما كان المقيم قد صدر إليه بسببه صيدليا أمر من وزير الصحة بتكليفه بالأشغال يستحق حين فاشع من تنفيذ هذا الأمر بجمعي أنه سبق له أن قد أمر أمانة سكين وأن الوزير لا يملك التكليف بأكثر من ذلك وأنه قد عرض في الأمر الجدي صليفاً القانون لأن إعادته في عدم تنفيذه ذلك الأمر تكون صحيحة لذلك عليه أن يقوم بتنفيذه من فوره .

(جدة ١/٤/١٣٨٠ م. رقم ١٣٣ سنة ٢٠ ق)

الترخيص أن يتولى حركة البيع يتسبب في الحيل والابتزاز من بيع الأدوية مقابل طبع الأمان الممنوعة فلما كان الحكم قد رأى صاحب القرون من جهة الانتفاع من البيع وأخذ فيها أكثر لم يبين صفته التي تتجوز حق البيع في هذا القرون فإنه يكون قاصر البيان .

(جدة ١٦/٧/١٣٨٨ م. رقم ١٠١٨ سنة ١٣٨٨ ق)

٩ - إن مناطق تطبيق الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ الذي نص في المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل على الصيدية هو أن يكونوا من المرخس لم في زيارة الصيدية في مصر ولم تضمن بشأن على تخرج حصولهم على درجاتهم الطبية . فلما كان المعلن الذي توافر فيه شروط تطبيق هذا الأمر لم يملك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بتقديم معارضة في أمر التكليف إلى رئيس مجلس الوزراء ، فإن أمر التكليف يكون واجب التنفيذ فوراً وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكري المذكور .

(جدة ٨/٨/١٣٨١ م. رقم ٨١١ سنة ٢٢ ق)

٧ - ما دام الصيدى المعدل العمل على دبلوم الصيدية والمرخص له في زيارة الصيدية بالمسكة للمرة لم يملك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيدية ، فلم يقدم معارضة في أمر التكليف الصادر إليه من وزير الصحة لشغل وظيفة عالية بوزارة الصحة العمومية في الميدان المعدل إلى رئيس مجلس الوزراء ويسأل فيها أوجه عقابه ، وما دام أن أمر التكليف واجب التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للمادة الثالثة من

ضبطية قضائية

رقم القضاة

١ - ٥٠	الفصل الأول : مأمور الضبطية القضائية
٦ - ١٢	الفصل الثاني : اختصاصات
١٣	الفصل الثالث : الجرح عن الجرائم ومركبها
١٤ - ٢٠	الفصل الثالث : تبليغ النيابة
	الفصل الثالث : تحرير جميع الإيعازات

الفصل الأول

مأمور النبطية القضائية

- مفتاح صفة الدورية منبر يختص الأمر العالي الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٣ من مأموري النبطية القضائية فيما يخص بالتحقيقات التي تنطبق بالأعمال للوظيفة - ١
- ضابط مكتب المحرمات لهم صفة مأموري النبط القضائية في كافة أنحاء الأراضي العصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ - ٢ - ٤
- عدم منح ضابط مكتب الآداب صفة مأموري النبط القضائية إلا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - ٥
- (ر - أيضاً : يختص قواعد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ و ١٢٨ و ١٣٢ و ١٩٤ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٧ قاعدة ٢٧ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ قاعدة ١١٢)

الفصل الثاني

الاستعلامات

الفرع الأول : البحث عن الجرائم ومركبتها

- التزام مأمور النبط القضائية بالتأكد ما يلزم من الاحتمالات لاكتشاف الجرائم ونبط التحصيل - ٦
- سلطة مأمور النبط القضائية في إتخاذ الاجراءات التي من شأنها اكتشاف الجريمة ما دام لم تضع منه مخبر على ارتكابها - ٧ و ٨
- قيام النيابة السومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قسود مأموري النبطية القضائية عن القيام الى جانبها - ٩
- سلطة الصوري وجمع الاستعلامات ليست مقصورة على وجوب النبطية القضائية أنفسهم بل حولها القانون لفرؤسهم أيضاً - ١٠ و ١١
- قيام مأمور النبط القضائية بالتحري عن الجريمة وجمع الاستعلامات لا يحول دون تده من النيابة العامة القيام بالتحقيق أو وضع الضوابط في حوزة ضابط - ١٢
- (ر - أيضاً : إثبات قاعدة ٩٣ وتقرير قاعدة ١٥١ و ١٧٣ وتعليق قاعدة ١ و ٤٢ وقواعد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٩ و ١٦٤)

الفرع الثاني : تبليغ النيابة

- عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه لا يقرب عليه بطلان اجراءاته في المعوى - ١٣

الفرع الثالث : تحرير جميع الاستعلامات

- عدم التزام حضور كاتب مع مأمور النبط القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستعلامات للوظيفة ولا تعبر ما يجب تحريره - ١٤
- عدم إلتزام تحرير مأمور النبط القضائية تحرير جميع الاستعلامات بيده بل ٤ أن يستعين في تحريره بنبيه - ١٥
- إقتضائ توقيع الشاهد على تحرير جميع الاستعلامات ليس من شأنه إعتدائيه - ١٦
- عدم تحرير مأمور النبط القضائية محرراً بكل ما يجريه من اجراءات قبل حضور النيابة لا يقرب عليه بطلانها - ١٧
- تكليف مساعد مأمور النبط القضائية بإجراء التحريات وجمع الاستعلامات يحيز ٤ تحرير تحريرها بأجراء في هذا الشأن - ١٨
- عدم التزام من أجرى التحقيق التفتيش لغيره عن تحرير تحرير بالاجراءات وجمع الاستعلامات - ١٩
- جواز أخذ القاضي بما هو مدون في عناصر البوليس في مواد التحقيقات والمجلس ينش النظر عما لا كان محرراً من مأموري النبطية القضائية أو لم يكن - ٢٠
- (ر - أيضاً : إثبات قواعد ٤١ و ٤٥ و ٥٢ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ١٢٣ و ١٢٨ و ٢١٠ و ٢١٥ و ٢١٩ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

قيل أن يمنع صفة الحيلة الخنايية في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بل قد تم منعها بأكملها وكذلك الدليل المستند .
(جلد ١٩٥٢/١٧/٢١ من رقم ١٠٤٥٣ ص ٣)

الفصل الثاني

اختصاصات

الفروع الأولى

البحث عن الجرائم ومرتكبها

٦ - ما يدخل في اختصاص مأموري الحيلة الخنايية أن يتخذوا ما يلزم من الإجراءات لاستيفاء الجرائم وحيل التهمين فيها . فإن عليهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الخنايات ، أن يتصلوا على جميع الإحداثيات يجرى جميع إجراءات التفتيش الوقائع التي يصير تليها القيم ، وعليهم أيضا أن يتصلوا على الوسائل الخسفية لتفحص من ثبوت الوقائع الخنايية . . الخ ، فلما كانت واقعة المعصية أن أحد التهمين المقيم في بيروت اتفق مع أحد جنود السلاح على الانبساط على أن يقتل له عددا إلى قطر المعصية نظري مبلغ مئة ، فقام هذا الجندي بالتبرول ولكنه أبلغ الأمر إلى الجوليس المرقب الانبساطي قسم التحقيقات ، ثم ذهب معه جديان من هذا القسم إلى منزل التهم ، فلهذا هذا قضية نيا التهم وللاطلاع على حقيقة هذا الجندي من المتهمين معه وعلى الجندي ثم أخرج من الجندي لئلا يتفحص حسب الاتفاق فاستقل سيارة تابعة للجيش الانبساطي إلى القاهرة ، ولما وصلها أرسله لسلطة الانبساطي إلى مفتش مكتب المحذرات القسم لأجله بتضمين الأمر وعرض عليه الخلفيات ، فقبض وأخذ صورها فوتوغرافية ثم أباد أضافها وسلمها إليه . وكان ذلك بحضور حياض من جوليس المحذرات فيما في التحقيق وأتمت ملص أقرال الجندي لمريلاتي وصور الخلفيات في محضره واستولى على الخفية وأودعها عواته واتفق مع الجندي على أن يرد إليه لئلا يفسد الخفية ويصلها لمريلاتي إليه ، ثم عرض المحضر على نيابة المحذرات فأذنت في تفتيش التهمين ومنازلهم ، ثم استقل الجندي سيارة من المحافظة وسلم الخفية والخلفيات إلى مولاة التهمين ، وإذ ذلك مهم وجب جوليس الذين كانوا مفرقين الأمر على لقرل فخطروا ثم تم قتلوا منازل التهمين . . في هذه

وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء للقرار به وقرروا وزير الداخلية السافر تقنيا له متخذ على وجه قانوني صحيح ، ويكون بلج حيايلها ، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلتحقون بها بعد ذلك صفة مأموري الحيل الخنايية ، إذ أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بأحكام مائة جديدة من المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ التي تنص على اختيار مدير وكيل وحيايل إدارة مكاتب المحذرات من رجال الحيل الخنايية نيا يتولى بتنفيذ أحكام هذا القانون . وأصبحت لهم هذه الصفة بالتدريج نوعية شاملة غير مقيدة يمكن على ما يمتنع من المذكرات الانبساطية لمخروص القانون المذكور ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإلغاء فروع هذه الإدارة في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع حيايلها كانت صفة مأموري الحيل الخنايية في كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ ومما للعامة من قبل أن الحيايل التي يشار إليها بالمراد الحيل كان من حيايلها وقت إخراجها .

(جلد ١٩٥٢/٢١/٢٠ من رقم ٢٢٢٨٨ ص ٢٤)

٥ - إلى أن الرسوم الصادرة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ بأخذ وزارة الشؤون الاجتماعية قد نص فبمادة الأولى من الوزارة المذكورة تنص على الشؤون والمصالح التي صحتها ومنها جوليس الأدب . ولما كانت تيمية جوليس الأدب لوزارة الشؤون الاجتماعية فتعلق الصلة بين حيايلها وبين المصالح والمسررات التي كانوا يقيمونها قبل إلحاقهم بمكاتب الأدب كما يخرجهم من هذا مكتب جوليس التي صحتها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . ولما كانت لقرل من الصالحين من وزير الداخلية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ تنفيذا لقرل كاتجن المتبادلين بينه وبين وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٠ و٢٣ من مايو سنة ١٩٤٠ بتعيينه بمكاتب الأدب لوزارة الداخلية وتنظيمها والإشراف عليها بصفة لا تأثير لها على ما نص عليه للرسوم من تيمية مكاتب الأدب لوزارة الشؤون الاجتماعية إذ أن الرسوم لا يلقى ولا يندل إلا برسم منه أو يتأخر . ولما كان حيايل مكاتب الأدب لم يتسوا هذه الصفة (مأموري الحيل الخنايية) إلا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فلما كان حيايل مكتب حيايل الأدب قد قام بالتفتيش في واقعة المعصية

في ذات الوقت التي يباشر فيه عملها . وكل ما في الأمر ان المحضر الرامية على ازالة المأمورين محررا بما وصل اليه عنهم ترسل الى النيابة تكون مختصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة مآري وجوب تفتيشه منها . والحكمة أن تستند في الحكم الى ماورد به المحضر ما كانت قد عرضت مع بقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالحيلة .

(جنة ٧٣٧/٧٣ طين رقم ٨٨ سنة ١٩٤٥)

١٠ - إن التفتيش الذي يجره القانون على رجال الحظية القضائية هو التفتيش الذي يكون في إجرائه إحصاء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن أما التفتيش الذي يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يتضمن إجرائه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة مساكنهم فلا يخلان فيه ، ووسع الاستعداد به كدليل في الدعوى . فلما كان التفتيش بالمحكمة أن عسكري البوليس لم يفتش شخص التهم ولا منزهة بل كلفه وضع سلة كانت معه فرفض لها اقرب منها لثقت راحة الأيون تقيمت منها ، ثم ظهرت له الورقة التي اتوى هذا القدر ، قال ذلك يكون مع التهم في حالة تلبس بجمرية لإحراز القدر فوجب على العسكري ، وقد ماينها ، احراز التهم أمام أحد أعضاء النيابة السومية أو تسليمه لأحد مأموري الحظية القضائية ، كما هو صريح نص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات . ولا يقال إن مافط العسكري هو من قبيل التفتيش للنوع ، كلا بل هو من قبيل التفتيش عن وجوب الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق . وسلطه التفتيش وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الحظية القضائية انقسم على غولما القانون لمؤوسهم أيضا كما هو صريح نص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات . ورجال البوليس للملك م من مؤوس ورجال الحظية القضائية من رجال البوليس ، فلم ينفذ الصفة الحق في إجرء التحريات وجمع الاستدلالات . ثم انه ليس يصحح القول بأن رجال البوليس ليس من جنهم لإجرء التحريات إلا عن الواقع التي تبلغ اليهم لأن المادة العاشرة تجبر لم أيضا إجرء التحريات عن الواقع التي يطرون بها ، بأية كيفية كانت ، مما يفيد تحريم حق التفتيش عن الواقع التي يتصلونها بأقسام ولو لم تبلغ اليهم من غيرهم .

(جنة ١٩٣٧/١١ طين رقم ٢٥١ سنة ١٩٤٢)

الوقلة لا اخراض على ما اتفقه للبوليس من الاجراءات ليعط التفتيش ما كانت هذه الاجراءات لم تكن بقصد التعرض على ارتكاب الجريمة بل كانت لاكتشافها ، وكذلك الاخراف على استعداد إذن النيابة بالتفتيش مع وجود الحقيقة مودعة في الحافظة فان الاذن جندا التفتيش له ما يوجب إذ هو لم يكن مقصورا على الحقيقة وقد يسفر التفتيش عن وجود مواد مخدرة أخرى غير ما في الحقيقة أو عن وجود أوراق أو غيرها تساعد على ظهور الحقيقة .

(جنة ١٩٣٧/٧٣ طين رقم ٥٠٠ سنة ١٩٤٥)

١١ - ما دام التفتيش أن التهم هو الذي قدم بولاده اعتبارا لأوراق القفلة الى الشخص الذي دفعه مفتش البحث للاتصال به وشراء تلك الأوراق ، فانه لا يقبل من التهم في تقرير مسئولية أن يطن بأن ما فيه التفتيش هو على عاقف نظام السام والآداب ، إذ الإجراء التي اتفقت مفتش البحث لم يكن من شأنها التعرض على ارتكاب الجريمة بل اكتشافها ، وهذا من صميم اختصاصات مأموري الحظية القضائية .

(جنة ١٩٣٧/١٠ طين رقم ١٣٤٢ سنة ١٩٤٥)

١٢ - لا تشرع على رجال الحظية القضائية ليا يفرمون ، من التفتيش عن الجرائم بقصد اكتشافها ما دام ، يقع منهم تعريض على ارتكابها . ولأن في كبح المحكمة تعرض لقتاع التهم القائم على أن جمرية جلب الموالد المخدرة الى القطر المصري لم تقع إلا بتعرض من حنايط حرس الجبلوك ، ورد عليه بما استظهره من وتابع الدعوى من أن التهم هو الذي استغل تفرقه الى لخطا وتعريض عليه المباشرة في توزيع المخدرات التي جعلها من الخارج على الباغرة التي يسدل حلاقتها ، فتظاهر القنايط بالقبول وأبلغ الأمر الى رؤساء مأموري مكتب المخدرات . فان ما يضافه الطعن لا يسكون له عمل .

(جنة ١٩٣٧/١١ طين رقم ١١٤٨ سنة ١٩٤٢)

١٣ - انه من الواجب المرفوعة قانونا على رجال الحظية القضائية وعلى مؤوسهم أن يستصلوا على جميع الانحازات وأن يجرء جميع التحريات اللازمة لتسليم تحقيق الواقع الجنائي التي تبلغ اليهم والتي يطرون بها بأية كيفية كانت وأن يفتخوا جميع الوسائل الحظية لتسليم من ثبوت تلك الواقع ، وقيام النيابة السومية بإجرء التحقيق بنفسها لا يتضمن تفرد مؤول المأمورين عن القيام لك جانبا بجمه الواجبات

١١ - إن جمع الاستدلالات المرسلة إلى التحقيق ليس مقصوداً على رجال المطبعة الجنائية بل إن القانون يحظر ذلك لمصلحةهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنابات .

(جدة ١٣١٠/١٢/١٠ من رقم ١٤٥٠ سنة ١٣١٠ ق)

١٢ - إن قيام مأمور الخط الجنائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تخدم التحقيق ، لا يحل دون عدم من كتابة العامة القيام بالتحقيق وصف كونه مخلصاً لأعمال التحقيق التي يجوز لها أن تكلفه بإجرائها ، كما يجوز لها أن تعهد إليه في وضع المضبوطات في حوزة منقلى .

(جدة ١٣٠٠/١/١٠ من رقم ٢٠٢٢ سنة ١٣٠٢ ق)

القرع الثاني

تبلغ النيابة

١٣ - إن عدم قيام البرئيس بتبليغ النيابة فوراً عن الحادث إلى تبليغ إليه ، كمنع المادة ٩ من قانون تحقيق الجنابات ، لا يترتب عليه جلائل إجراماته في الدعوى ، بل كل ما فيه أنه يعرض للموقف الدستورية الإدارية عن عمله .

(جدة ١٣١٠/١/١٠ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣١٠ ق)

القرع الثالث

محضر جمع الاستدلالات

١٤ - إن القانون - على خلاف ما أوجب به بالنسبة للنيابة وقاضي التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور المطبعة الجنائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات للرسالة به كاتب تحرير واجب تحريره من المحضر . وبمقتضى ذلك أن مأمور المطبعة الجنائية هو المسؤول وحده عن صحة ما دون محضره وما دام هو يوقع عليها إقراراً به بصحتها فلا يحمي بعد ذلك إن كان حوزها بقله مباشرة أو بواسطة الاستماع بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرة تحريرها بخط يده لا يؤثر في اختيار أنها محرره في حوزة ونصته بصره .

(جدة ١٣١٠/٢/١٢ من رقم ١٣١٠ سنة ١٣١٠ ق)

١٥ - إن القانون - على خلاف ما أوجب

بالنسبة لنيابة قاضي التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الخط الجنائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المطلوبة به ، كاتب تحرير واجب تحريره من المحضر وبمقتضى ذلك أن مأمور الخط الجنائي هو المسؤول وحده عن صحة ما دون محضره وما دام هو يوقع عليها إقراراً به بصحتها فلا يحمي بعد ذلك إن كان قد حوز المحضر بيده أو استعان في تحريره بشيء .

(جدة ١٣٠٢/٢/٢ من رقم ١٤١٩ سنة ١٣٠٢ ق)

١٦ - إن عدم توقيع المحاضر على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إبطال قيمة ذلك كمحضر من عناصر الإثبات وإنما يمنع كل ما يقتربه من قص أو عيب في التدبير بحكمة الموضح . ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ٢٤ أنه أن تكون المحاضر التي يحوزها رجال الخط الجنائي مشتملة على توقيع المهود ولشهادته الذين سموا إلا أنه لم يربط الإبطال على إغفال ذلك .

(جدة ١٣٠٢/٢/٢ من رقم ١٤١٩ سنة ١٣٠٢ ق)

١٧ - إن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور المطبعة الجنائية محضراً بكل ما يحضره في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أن إيجاب ذلك ليس إلا لفرض تنظيم الفصل وحسن سيره ، فلا جلائل إن لم يحضر محضر .

(جدة ١٣١٠/٢/٢ من رقم ١٤١٩ سنة ١٣١٠ ق)

١٨ - المباحث من مرسوم مأموري المطبعة الجنائية يساعد في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم ، كما لم يرد ذلك بأجراء التحريات وجمع الاستدلالات المرسلة إلى النيابة فإنه يكون له الحق في تحرير محضر بما أجراه في هذا الشأن عملاً بالمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنابات .

(جدة ١٣٠٢/٢/٢ من رقم ١٤١٩ سنة ١٣٠٢ ق)

١٩ - إن القانون لا يحتمل على الجانب الذي أجرى التحقيق التخلل لغيره من تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات .

(جدة ١٣٠٢/١/١٠ من رقم ١٣١١ سنة ١٣٠٢ ق)

٢٠ - ما دام القانون لا يترتب في مواد البحث والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المصادقة فإنه يجوز للقاضي أن يأخذ بما هو مدون في عامر البرئيس على اختياره من أوراق الدعوى للقصة المحكمة وعلى قبولها القطع وعمود عليها للناحية في الجلسة . وذلك ينض النظر عما إن كان الذي حوزها من مأموري

الشكل فقط ، فان ذلك يسمح اختياره تسليماً منه بحسب ماورد فيها . وورد استناد الحكم فيها .
(مجلة ١٥ / ١٧ / ١٩٤١ لمن رقم ١١٠ سنة ١٣)

الجنبة القضائية أو لم يكن . وإن كان القلاع لم يتناول بالبعد مادون في تلك الأوراق — ولم يطلب سماح المهود الذين ستوا فيها مكتوباً باللمن عليها من جهة

ضرائب

رقم القضاة

- الفصل الأول : الضريبة على رؤوس الأموال المتوفرة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ١ - ١٨
الفصل الثاني : حرية المعنة ١٩ - ٢٥
الفصل الثالث : مسائل متنوعة ٢٦

موجز القواعد :

الفصل الأول

الضريبة على رؤوس الأموال المتوفرة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل

- خضوع أسرة القادر القاعون وعن حيازة لشرية الإيراد ١ -
- التزام الدول بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه في مباد لا يتجاوز آخر فبراير من كل عام وفقاً لأحكام الرسوم ١٠٥ - سنة ١٩٤٥ - ٢ -
- التصديق بمرارة ما لم يدفع من الضريبة « الواقعة في م ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ٣ -
- الحكم بالتوضعات الفعالة لا يغير من قبل المحاكم البحتة التي يجوز إيقاف تنفيذها - ٤ -
- عدم الاعتراض بتسليم مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لتفشاء بفرادة أو التوضي - ٥ -
- استعمال طرق احتيالية لتفليس من أداء الضريبة جرعة مستمرة تبقى ما دام مرتكبها يعني تلك البالغ - ٦ -
- جرعة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جرعة مستمرة تتجدد بانتفاع الدول للتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون - ٨ و ٧ -
- جرعة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع القوائد المستحقة للتم قبل مدته هي جرعة مستمرة - ٩ -
- الامتناع عن تقديم الإقرار عن الأرباح يعتبر من حيث التقدم وحالة قائمة بملاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم ١٠ -
- الجزاءات النسبية للشارع في المادة ٨٥ « مدلة » من في رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إنما تنسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في البلاد المقرر - ١١ -
- عدم استظهار السد وسوء التصرف عند الحكم بزيادة ثلاثة أضعاف ما لم يدفع من الضريبة طبقاً لأوامر السكوى رقم ٣٦١ - قصور - ١٢ -
- عدم استظهار الحكم بإدانة التهم في جرعة عدم تسديده ضريبة الأرباح في البلاد ، التاريخ الذي لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتى حلوله - قصور - ١٣ -
- عدم تعيين الحكم بمقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدراً مع بيان توفرية التهم في العرب من دفع الضريبة المستحقة - قصور - ١٤ و ١٥ -
- استناد الحكم في قضاة بتجديد الضريبة إلى تجديد مصلحة الضرائب بتقوية إنه أصبح نهائياً بعدم اللحن فيه ، يتم احتلالاً إذا كان الواقع أن الدول قد عارض في هذا التصدير ولم يحصل في سطرته - ١٦ -

موجز القواعد (٤٥):

- وجوب استظهار الحكم أن البايع التي تصد لهم ابتاعها كان مقصوداً بها التخليص عن أداء الضريبة أو كانت بمنزلة من سوء تقدير - ١٧
- الحكم بإعادة الضريبة في جرة الاستماع عن عدم الظاهر والاعتداد بحكم الضرائب دون إيراد الدليل على أن هذه الضريبة كانت في حيزه بأية صورة من الصور - قصور - ١٨

الفصل الثاني

ضريبة المصنعة

- شرط استحقاق المصنعة على الإعلانات طبقاً لنسبة ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ المجلس بقراره رقم ١٩
- مائة المصنعات المصنوعة عليها في ٢٢ من ٤٤ سنة ١٩٣٩ - ٢٠
- الحكم على الضريبة بمقتضى المادة ٢٠ من ٤٤ سنة ١٩٣٩ بموجب على القاضي الحكم ولو من قبله منه بالخصومات المذكورة في ٢٢ - ٢٣ و ٢١ - ٢٢
- أداء الرسوم المستحقة كلها أو بعضها قبل دفع الدعوى السومية لا يمنع من الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير الواردة الواردة في المادة ٢١ من ٢٢ رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ المجلس بقراره رقم ٢٣
- عدم سريان المادة ٢٠ ج على طلب مصلحة الضرائب دفع الدعوى عن جرة الاستماع عن تنفيذ رسم المصنعة في المادة - ٢٤
- القوة الرابطة للتطبيق في جرة عرض قضايات غير مدعومة بغير مصلحة الإنتاج السبع - ٢٥ (ر - أيضاً حقوة المادة ٥٢)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

- نطاق تطبيق حكم الدين ١ و ٢ من ٢٤ سنة ١٩٤١ المجلس بالإعلانات الممنوعة لقوات البريطانية - ٢٦ (ر - أيضاً : حقوة المادة ٦٤ ونقش المادة ٥٢٣)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الضريبة على رؤوس الأموال المتحركة والأرباح التجارية والمهنية وكسب السبل

- ١ - إن أجرة العقار المأجور ومن حيازة ليست إلا قاعمة تقترض الضمان هذا الزمن . فن الواجب دفع الضريبة عنها باعتبارها من الإيرادات المنعومة الضريبة .

(جلدة ١١/١٢ من ١٠٠٤ سنة ١٣٤٠ ق)

- ٢ - إن الرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص على استمرار السبل بأحكام بعض الأوامر العسكرية ومنها الأوامر ولا ٣٩٩ و ٣٩٧ . وحكم من الأمر أن للمورد علوم يتقدم جميع البيانات والبيانات والافرادات والأفراد التي يخضع القانون بتنفيذها في الجهاد للصوص

عليه في الأمر رقم ٣٦١ وهو ٣١ من يناير ، وأمر عليه أيضاً أن يدفع الضريبة ما يكون مستحقاً عليه على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه عن ضريبة مادية أو استثنائية في ميدان لا يتجاوز آخر فبراير . واستمر هذا الحكم مثله لتجديد جدول التوزيع في كل عام . وإذا لم يحكم القاضي بدين الضريبة بأنه حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ لم يطلع إلى خرافة المسكونة قيمة الضريبة المستحقة على أرباحه صحت سنة ١٩٤٦ في الجهاد بالبطيق الأمرين المسكونين سائق الذكر يكون صحيحاً (جلدة ١٢/١٣ من ١٧٨٨ سنة ١٨٤٠ ق)

٣ - إن حيازة ما يخلع من الضريبة الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ لا تحصل على طاعة قطعية وإنما ترد إلى متى مثلاً في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ، وقد نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ بقرار رسم تمت على أنه علاوة على الجوانب المنعومة ذكرها

انتقلت بعض عبارة الفصلت بعض الأحكام في بعض الأحوال إلا أن المخرج لم يتعد الخروج بالزيادة أو التحويل عن كونه جرداً بلذم التزاماً بلزامة مازال يفتل عليه حتى التوبة وإن خالفه التوضيح . وإن كان ما يشبهه الماعن من وجوب تدخل مصلحة الضرائب وتبوت الضرر لا يكون له عمل ، ولا يتغير من هذا النظر ما ورد بهذا القانون من دفع الفضي وقصص في التوضيحات أو طريقة التنفيذ بها إذ أن هذا الضخم لا يسر كونه جرداً . وإن كان قد تفتيش التوضيح في تالية .

(جلد ٢٧٢/٢١١ من رقم ١٩٠٤ ع ٦٦ ق)

٦ - من كانت الزمانة الممنوعة إلى الممنوع من أنه باختياره من محول حرية الأرباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الأرباح للحرية - أضحى مبالغ تسمى عليها الحرية بأن لم يردن بإقرار أرباحه من سنة ١٩٤٣ مبلغ كذا . . . تأخراً من تأجيله واستودع لحسابه فلم ، وكان المص التفتيش على طلب الزمانة هو المقررة لـ ج من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٣٩ الذي يقول : وإضافاً بالحرية والزمانة للمشار إليها بالحرية السابقة كل من استعمل طرق احتيالية للتخلص من أداء الحرية المحسوس عليها في هذا القانون ، وذلك بإخفاء أو عارضة إصدار مبالغ تسمى عليها الحرية . . . فإن هذه الجريمة تكون جريمة مستمرة . وتبقى كذلك ما دام مرتكبها يخفي تلك المبالغ ، إذ ما دام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسمى عليها الحرية جريمة مستمراً عليها . فإن هذه الجريمة تكون من حالة قهر وتستمرداً على هذا الإخفاء المتعدد فالتأثير ويكون الحكم إذا قضى بقرط الدعوى العمومية ببعض ثلاث سنوات من وقت ونزاعها على أساس أن الجريمة وقية تم وقتها من وقت تقديم البلاغ للكتاب قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلد ٢٧٢/٢١١ من رقم ١٩٠٤ ع ٦٦ ق)

٧ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تمتد باستلحاق الممول المتواصل من تفتيش ما يمر به القانون .

(جلد ٢٧٢/٢١١ من رقم ١٩٠٤ ع ٦٦ ق)

٨ - إن قضاء محكمة التفتيش قد ليس على أن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة . تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تعاقبها

محكمة التفتيش بفتح والقوانين القديمة ولا يقل مقدار التحويل على ثلاثة أمثال الرسم المقررة . ولا يزيد على عشرة أمثالاً ، ولصحت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٢٢ سنة ١٩٤٤ بفرض زخم بأربعة على التفتيش على أن الزمانة تتناول الرسم الذي قصد التفتيش للحل من ، وعلى مثل ذلك نصت المادة ١٠ من مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ الخاص برسوم الإنتاج والاستهلاك على أوراق اللعب والمادة ١٤ من مرسوم ٢٤ شباط سنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الإنتاج على الكحول . فبإزالة مالم يدفع من الحرية ، فضلاً عن هذا الجزء منها الذي كان مخصصاً للضلع على الدولة يتوجب اتفاقية للممول القانون وإن كان الحكم الذي يتفق بالمول للمول بفتح مبلغ مساو للحرية التي أخرى سيما من للبلاد لمحدد بالقانون لا يكون محتملاً . ولا يتغير من ذلك أن القانون رقم ١٤٦١ سنة ١٩٥٠ من حيث ما يجب القضاء على الحرية أو المحسوس المحسوس عليها في المادة ٨٥ بأنه تسمى قضى ذلك في الذراع التي كان قد أضحى حراً عليه تلك الزمانة في حدود محسوس القانون رقم ١٤٤١ سنة ١٩٣٩ على حتى ضربة بمقتضى أم من قبل التوضيح .

(جلد ٢٧٢/٢١١ من رقم ١٩٠٤ ع ٦٦ ق)

٩ - إن الأرباح المستمرة ٣٦١ و ٣٦٢ قد جعل زيادة مالم يدفع من الحرية المستمرة على الأرباح على وضع واحد هو ثلاثة أمثال مالم يدفع . وحكم هذا الأمرين عام لا يتغير منه إلا لمدة التي يثبت الممول فيها أن ما وقع منه من خطأ في البيانات التي يقدمها لم يقع من عدم ، مما يجب معه أن يكون هناك دليل على عدم التصديق . ولا يكفي فيه التعلل الدليل عليه ، أو ببساطة أخرى التصديق مفرض مالم يثبت العكس . وإن لم يكن قضى الحكم الذي طبق على الممول المذكور طبقاً من الأمرين . زيادة قبل من ثلاثة الأمثال بمقتضى أنه لم يثبت لمسكه أنه قصد ارتكاب الزمانة فإنه يكون قد أخطأ . ثم إذا هو فضلاً عن ذلك قد قضى بإيقاف تنفيذ الحكم بأربعة فإنه يكون خطأ أيضاً إذ أن الإيقاف لا يكون إلا في الغفريات البسيطة ، والحكم بالزيادة لا يمكن أن يتغير من هذا التفسير لأنه جرد بلذم الحرية أو المحسوس يتضمن التوضيح وإن غلب عليه معنى التوبة .

(جلد ٢٧٢/٢١١ من رقم ١٩٠٤ ع ٦٦ ق)

١٠ - إن القانون رقم ١٤٦١ لسنة ١٩٥٠ وإن

يمكن في جميع الأحوال ما يقتضيه أن يني به كل حكم يصدر بالإلزام ، وعلاوة ما لم يدفع من الغريبة ، الواردة في تلك المادة لا تحمل على ظاهر نصها وإنما ترد على معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالغرائب والرسوم . وهي - مودعة إلى هذا المعنى - برادها هذا الجزء من الغريبة التي كللته من الضلع على الدولة بسبب متاعه للمول القانون .

ثم إنه ، مع ملاحظة الظروف التي ، صدقها الأمر العسكري رقم ١٦٣ الذي جعل الضريبة على مخالفة أشد بكثير من الضريبة المتضمنة عليها في المادة ٨٥ سابقة الذكر وجعل الزيادة على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الغريبة ، بين أن الأمر العسكري المذكور لا يتناول في الواقع من الأمثال إلا ما قصد به المول المتضمن من الغريبة وتصد فيه الحرب من أضافها . أما ما اتفق على مجرد الإلزام وعلا من سوء التصديق بأن على حكم المادة ٨٥ لا يرقطه للممول إلا في حدود ما عرفت هذه المادة . وإن كان الحكم بالزيادة في فرضها الأمر العسكري المذكور إليه يكون ربما بغير سوء التصديق للمول وتكون هذه الزيادة رهنا بحداد ما عمل للمول على التمسك من الغريبة . وإن كانت هذه الزيادة برصفا هذا يجب عليها معنى الضريبة ، وكان القاضي المختار لا يجوز له أن يقضي بغيرها ما إلا إما بين مفادها وبينه في حكمه ، فإن التصديق بزيادة ما لم يدفع من الضريبة إلى ثلاثة أمثاله بغير عيب للملحق لا يجوز كما أنه لا يجوز مع التصديق التصديق بزيادة ثلاثة أمثال لهذا الأمر العسكري بغير استيفاء لعدد وسوء التصديق .

(جريدة ١١/١٢/١٩١٧ من رقم ٣٨ سنة ١٧ ق)

١٣ - إذا ادعت المحكمة للمول في تيمم أنه لم يمد حرية الأرباح التجارية في المبدأ القانوني ولم تليح عليه بذلك على أساس التحقيقات التي تمت دون أن يتوجه استلزاما عليه هذه التحقيقات ، وكذلك على أساس اعتراف المول بأن له يوف الغريبة دون أن تورد من مضمون ما قاله بحدود التفرع الذي لم يحصل منه الزيادة بالغريبة حتى حوله مايجب منه هذه تليحاته بارتكاب الجريمة بجميع متاعها القانونية لحكمها يكون قاصر البيان وأنها قسمة .

(جريدة ١١/١٢/١٩١٧ من رقم ١٧٨ سنة ١٧ ق)

١٤ - يجب لكل يقضي بزيادة ما لم يدفع من الغريبة أن يبين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره

إلزاما للمول أو تمتثل أو تمتثل في بعدها وما في حق المخالفة في المخالفة بالغريبة للمصلحة العامة ، ولا تبدأ مسددة سقوطها إلا من تاريخ التي تقضى فيه حالة الاستمرار . (جريدة ١١/١٢/١٩١٧ من رقم ٣٨٨ سنة ٢٤ ق)

٩ - جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع القوائم المسجلة للمول قبل مدته هي جريمة مستمرة لا تبدأ الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا من آخر عمل من أعمال الاستمرار .

(جريدة ١١/١٢/١٩١٧ من رقم ١٣٧٧ سنة ٢٢ ق)

١٥ - الانتفاع عن تقديم الأرباح عن الأرباح يعتبر من حيث التام وسددة قامة بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المماثلة التي تقع من المول عن سنوات أخرى .

(جريدة ١١/١٢/١٩١٧ من رقم ٢٢٧٨ سنة ٢٢ ق)

١٦ - إن الجرائم القسرية للغار إليها في المادة ٨٥ مسجلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ إنما تسبب إلى ما لم يدفع من الغريبة في المبدأ المقرر .

(جريدة ١١/١٢/١٩١٧ من رقم ١٣٧٣ سنة ٢٤ ق)

١٧ - إن المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل قد تمت في الفترة الأولى منها على أن مخالفة أحكام المولد للغار إليها يوجب عليها بترتبة لا تزيد على أثنى قرش وزيادة ما لم يدفع في الغريبة بتقدير لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله وتختص في قترتها الثانية والثالثة بأن مخالفة أحكام المولد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ أو استيفاء طرق احتيالية التخص من أداء الضريبة يوجب عليه بترتبة لا تزيد على خمسين جنيا مع الزيادة المذكورة . والقائم من الأعمال التصديقية لهذه المادة أن للشرع إذ جعل هذه الزيادة من الضريبة إنما قصد أن يفسح مجال الاختيار والتقدير أمام القاضي لكن يرفع من تلك الزيادة ما يراه على حسب خط المول من الأموال أو السددة وقلة الموقوف منه أو كثرة وجعل للغار التي تفرحت له حقوق الدولة الخ ، على أن الضمعي مع كونه ملوما بأن يحكم بالغرامة المذكورة باعتبارها جزءا من الأرباح القسرية بغض النظر عن طبيعتها لا يجوز له بل لا يستلزم أن يقضي بها إلا بعد أن يتبين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه المول من الضريبة ، وهنا في مقنونه دائما لأن تعبد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع

إن لم يكن مقدراً مع بيان كونه في المقيم في المروج
من دفع الضريبة المستحقة والأركان الحكم قصراً مصوراً
بشيء مما يوجب قتله .
(جدة ١٢٩/١٧/٢٩ من رقم ١١٠ سنة ١٣١٥ ق)

١٥ - الناس - لكن يقتضى زيادة ما لم يدفع
من الضريبة - أن يبين مقدار ما لم يدفع ، ويقدره
إن لم يكن مقدراً . فإذا كان المعلن قد قدم إقراراً عن
أرباحه ولم يدفع الخزاة في المبدأ القانوني ما استحق
عليه من ضريبة على أساس البيانات والأرقام الممنوعة
من هذا الإقرار ، وكان الإقرار اللاحق الذي يدعى
تقديمه مصححاً في البيانات من أرباحه - على ما يظهر
من عمله - قد قدم بعد المبدأ المحدد بالقانون ، فإنه
يكون مأخوفاً بإقراره الأول ويكون عليه أن يدفع
الخزاة ما استحق عليه من الضرائب على وفق البيانات
الواردة فيه من أرباحه ، ولا يكون له جدوى من إقادة
إلجاءه حول هذا الإقرار اللاحق .
(جدة ١٣١/١٧/٢٩ من رقم ٨٨ سنة ٢١ ق)

١٦ - إذا كانت المحكمة قد بكت فصلها بتجديد
الضريبة الرجعية على ما أوردته في حكمها من أن تقدير
مصلحة الضرائب الذي استند عليه لم يفسد في أمام القضاء
فأصبح ثابتاً ، وكان التوقيع المعلن قد طرأ في هذا
التقدير ولم يحصل في سيرته بعد ، فإن الحكم يكون
باطلاً لهذا الخطأ .
(جدة ١٣٢/٢/١٨ من رقم ١٣٢ سنة ١١ ق)

١٧ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المقيم
بذكره بيانات غير صحيحة عن أرباحه في الإقرارات
المقدمة منه لمصلحة الضرائب ، قد ذكرت وأضاعت في
محكمة أن المقيم لم يدرج ضمن أرباحه مبلغاً معيناً
باعتباره - كإكسبات ، أو كسبي التركات ، ثم قالت أنه
يجب التمسك بأن لكل تاجر أن يخص مبلغاً لهذا الغرض
لأن المبلغ الذي خصه أزيد مما ينبغي فيجب قصره
بشيء إذا لم يجدد المبلغ لبعض الحساب في الضريبة
المدنية على ١٠٪ فإذا زاد ذلك بغيره في الواقع
فقطاً بالإقرارات غير صحيحة بما قرره من طاعة للمادة
المدنية ، فلما منها صدور في الحكم بشيء مما يوجب
قتله إذا لم يتم الحكم على شيء إلا بقرائنه أخذ
رأى المحقق في مدعته قد كان عليه أن يقتضي ما اقتا
كانت هذه الحالة متعمدة ومقصوداً بها التخلص من أدلة
الضريبة من المبلغ المقرر أو أن النيابة كانت عينية
من سوء تقدير ، كما كان على المحكمة أن تقول كلمتها في

يصعد ما ذكره تقرير المحقق عن المبلغ الزائد على الواجب
تخصيصه للإكسبات لا أن تأخذ في ذلك بما قالته المحكمة
المدنية في حكمها كأنها قضية معلقة .
(جدة ١٣٢/١٧/٢٩ من رقم ١١٠ سنة ١٣١٥ ق)

١٨ - متى كان الحكم قد أسس قتله بأدلة
المعلن في جريمة الاستماع عن تقديم البيانات والمكتبات
المقدمة بطلب على التجارى لدير مكتب ضرائب
لتقدير الضريبة المستحقة ، على مجرد ما قاله من قيلم
المتضمن بين وبين شريكه لطايف الأول دون أن يورد
الدليل على أن هذه البيانات والمكتبات كانت في حيازه
بأية صورة من الصور التي تحصلت من عدم تقديم
فإنه يكون قصراً مصوراً بشيء مما يستوجب قتله .
(جدة ١٣٢/١٧/٢٩ من رقم ١٣٢ سنة ٢٢ ق)

التصل الثاني

حرية المقتنة
١٩ - إن كل ما تقتضيه المادة ١٠ من المجلد
الثالث للملك بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لا يستحق
المقتنة من الإعلانات هو أن تكون الإعلانات بما أودع
باليد . متى كان الحكم قد أوجب ذلك على المقيم بتأدية
التصاريح أو دفعها ، ولم يكن المقيم قد سدد رسم المقتنة
للمستحق ، فإنه يكون مستحقاً للمقتنة .
(جدة ١٣٢/١٧/٢٩ من رقم ٢٥٥ سنة ١٣١٥ ق)

٢٠ - أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص
بقرار رسم المقتنة إذ نص في المادة ٢٠ منه على معاقبة
كل من يتعاطى أسكته بالقرارة فإذا أوجب في المادة
٢٢ على المعلن أن يحكم على جميع من اشتركوا في المخالفة
علاوة على القرارة يدفع فيه الرسوم المستوفى والتصاريح
الخاصة لا يقل مصادرها عن مائة ألف ريال للرسوم
المعدية ولا يزيد على عشرة أضعافاً فما قد انتهى منه أي
حكم من أسكته هو والمجلد للمقتنة لا يستوجب حتماً
الحكم على المخالف بدفع الرسم والتصاريح مستوفية قد
ماتة المجلد للمدونة . وذلك في كل الأحوال
بلا حرج من لدن الخزاة في الضريبة . وبغير حاجة
لأنه أي ضرر معين وقع عليها . وما ذلك إلا لأن
التصاريح في هذا المقام ليست - كما هو مفهوم المفظ
في لغة القانون - مقابل ضرر فاعاً من المبررة بالتأجيل
بل هي في الحقيقة الواقع ينطوي فيها جواز جنائى رأى
المصالح من الضريبة أن يكبل به القرارة في المجرم
المخالف بالقانون المذكور هو والقانون الأخرى التي

عكس القاضى ، طاعة على الجوانب المقدم ذكرها ،
يضع ثلاثة أسئلة الرسوم الجزية . وإذا كان هذا القانون
لم يوجب لحق الجزية لشار إليها توفر قصد عاين
بل على من تم بمجرد عدم دفع الرسم في الحالات فيها
وكل من حين سدد ضريبة مرتكبها لم يفرق في هذا الشأن
بين حالى القرامة والجوانب الإضافية ، بما مفاده أنه
كما أدن بوليها وحققه عليه القرامة سقت عليه أيضاً
تلك الجوانب ، فإن الفقرة بين الحاشية مجرد نصت
لقانون الرسوم التي لم تحق بأنها مبرية لا يكون لها
من مست يرد بها .

(جلد ٢٠ ١٨٨/٧٢ ط ١٧٣٧ رقم ١٨ ع ١)

٢٣ - جرى قضاء هذه المسألة بأن عبارة
المحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير الواردة ، الواردة في
لادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص
برسوم العمه لا تحل على طائر لفظاً وإنما ترد إلى
مضى شيلتها في القوانين الأخرى المنقحة بالخرائب
والرسوم ، فلهذا الزيادة التي يحكم بها من قبل
القوانين السابقة في مثال ما طاع عليها من الجزية .
أوما كان عرضة لتيان على بسبب خلافة الدول
لقانون ، ومن ثم قاله يكون في ضوءه أنه يقول بأن
هذه الزيادة أو يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المنقحة
لم تودكها أو يبتدأ إلى حين دفع الضريبة العميه .

(جلد ١٨٨/٧٢ ط ١٧٣٧ رقم ١٨ ع ١)

٢٤ - متى كان الحكم لا يرضى برفض الفسخ
بعدم قبول الضريبة على ثلاثة أشهر على علم مصلحة
الخرائب برفق الجزية دون التقدم بالتكوى الثانية
السومية أعلم قضاء على أن لادة ٢٨ من القانون
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بقرير رسم العمه إذ
مقتت دفع الضريبة السومية أو إتخاذ إجراءات فيها
على طلب مصلحة الخرائب ، إنما تهدف إلى حماية
مصلحة الخزنة العامة وتنبئ في الجير على المصلحة
في اقتناء حقوقها من الدولتين المحسن لحكم قانون
العمه مع قيام حسن نظام بينها وبينهم ، وأن هذه
المالات تنابر المالات للصوم على في لادة ثلاث
من قانون الإجراءات الجنائية لا الأولى من الجزية
فيها الصالح العلم بينا تنس الثانية صالح الجنى عليه
الشخص ، ووجب الحكم على ذلك أن جريمة الاختناع
عن تديد رسم العمه في المبدأ تظل لادة ودين حتى
دفع الضريبة فيها تأتيا ما دلم لها لم تخط بعض المد
للمقرة قانوناً في لادة ١٥ من قانون الإجراءات

على شاكه . وهذا هو ما يتخذيه نص القانون على
الوجه المقصود وهو الذي يرد الأعمال القصورية
والمناخات التي جرت في الجيران عند وضع قارباً صرعة
في اللادة على أن هذه التوضعات ليست — مجرد
توضعات مدنية حسب بل هي أيضاً جزاءات تأديبية
لما خصائص العقوبات من جهة كونها تحق الجنى مع
القرامة ابتداء لتحقيق لغرض التصود من العقوبة من
تأدية كفايتها في الردع والجرم وإن في الحما أن
تكتسب المسألة بالحكم على المصم في جريمة استيلاء دواجة
من غير وضع لرحه عليها عمل على تديد رسم العمه
بالقرامة دون الزامه في ذات الوقت بالتوضعات لشار
فيها في لادة ٢٣ من القانون السابق الذكر .

(جلد ٢٠ ١٨٨/٧٢ ط ١٧٣٧ رقم ١٨ ع ١)

٢٥ - إن لادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٢٩ الخاص بقرير رسم العمه إذ تنص على أنه
« طاعة على الجوانب المقدم ذكرها يحكم عكس القاضى
يدفع قيمة الرسوم المنقحة والتوضعات الواردة ...
ثم » . قد أوجب على القاضى كما أوقع عقوبة القرامة
على المتهم يقتضى لادة ٢٣ من القانون على الجزية
التي رفعت منه أن يحكم — ولو من قائله —
بالعقوبات المذكورة بلا قيد ولا شرط سوى مراعاة
حجوجه الواردة في النص . فإن التوضعات في معنى
هذا القانون ليست مجرد توضعات مدنية صرفة بل هي
أيضاً جزاءات لخصائص العقوبات من جهة أنها تحق
الجاني مع عقوبة القرامة ابتداء تحقيق لغرض التصود
من العقوبة من تأدية كفايتها في الردع والجرم فهي
مربيع من القرامة والتوضعات مطروقة فيها لرحجان:
تأديب الجاني على ما وقع منه مخالفاً لقانون وتوضيع
الضرر الذي تسبب في حصوله برصه ما يحصل منها
لحساب مصلحة الخرائب على وجه التخصيص . ولذلك
فهي في صدد علاقة الثانية السومية بأن تعد من قبل
العقوبات فلا يشترط لإقامتها أن يدخل من يضى
الضرر ويقع منه مضاعفاً مدنياً في الضريبة وهي كعقوبة
مفروكة لعاصي قدردما في المردد التي رسمها القانون
على متقاضى ما يترتب له من ظروف كل دعوى .

(جلد ٢٠ ١٨٨/٧٢ ط ١٧٣٧ رقم ١٨ ع ١)

٢٦ - إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ صرحت
للادة ٢١ على صافية كل من قبل ورقة لم يسدد
فيها رسم العمه للقرير يقتضى هذا القانون برامة مع
لحد الرسوم المنقحة ، ثم نص في لادة ٢٣ على أن

الطبي المنقودة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ونص كل من اللذين الأول والثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأضمان لمنوعة لقنرات البريطانية في مصر ودجل البتة العسكرية البريطانية في المسائل المالية ، التي يؤخذ من المبع بين عمله التصور أنه يقتبط لكن يعتبر الشخص فرداً من أفراد لقنرات البريطانية في معنى المضافة أن يكون عاددا لقنرات العسكرية في المملكة المتحدة أو الملكات البريطانية ويكون مقياً مع لقنرات البريطانية في مصر وإلا كان مدنياً بلذا كان كذلك فيقتبط لاختباره ملحقاً بجؤلا ، الأفراد معي وحسب أن يكون بريطاني الجنسية فرق تخويله صفة العائد أو حله جوازاً عادداً لصفته عادداً عن ملك إصداره . وإذن : الحكم الذي نقي عن مضم أنه من أفراد لقنرات البريطانية لما أتبعه من أنه طبيب مصري ملحق بلك لقنرات وأوجب بالثال خضوعه لقوانين الحُرَاب وهي إقليمية يكون قد طبق القانون على وائمة المصري تطبيقاً صحيحاً . (جلة ١٢/١٧ من ١٩٥٥ رقم ١٣٣٢ من ٢٤)

الجناية . بلانماقره هذا الحكم هو صحيح في القانون (جلة ١٢/١٣ من ١٩٥٥ رقم ٥٠ من ٢٤)

٢٥ - لفت المادة ١٣ من الرسوم الصادر في ٢٧ برنيه سنة ١٩٤٥ الخاص برسم لإنتاج الاستلاك على القناعات حتى بأن يامر القناني دائماً بصادرة القناعات . وعلاوة على المصادرة تظل الرسوم مستحقة بأكملها عن القناعات المصادرة . وإذن فلي كانت المصري قد أقيمت على التهم لأنه عرض البيع قناعات غير مدعومة بجم مصلحة الإنتاج المال على إصدار الرسم ، وكان الحكم قد دان التهم وأغل القناعات بالرسم للنتيجة ، فإنه يكون قد عاقب القانون ، أما التصريح قد جعله القانون جوازياً . (جلة ١٢/١٣ من ١٩٥٥ رقم ٨٣٢ من ٢١)

الفصل الثالث

مسائل منوعة

٢٦ - التي يؤخذ من المبع بين نص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتجارت بين مصر وبريطانيا

حرب

رقم القناعة

رقم القناعة		المادة الأولى : الزك الملقى
١ - ٨	١ - ٨	القرع الأول : حرب بسيط
٩ - ٤٠	٩ - ٤٠	القرع الثاني : حرب قاع من طلة
٤١ - ٦٦	٤١ - ٦٦	القرع الثالث : حرب أفضى إلى الموت
		الفصل الثاني : زك المد
٦٧ - ٨٨	٦٧ - ٨٨	القرع الأول : اقتصد الجنائي
٨٩ - ١٠٠	٨٩ - ١٠٠	القرع الثاني : اقتصد الاحتيال
١٠١ - ١٠٦	١٠١ - ١٠٦	الفصل الثالث : اقتصد للثيق
١٠٧ - ١١١	١٠٧ - ١١١	الفصل الرابع : القواني على القننى والإلحاد

موجز التواعد.

الفصل الثاني

الركن الثاني

الفرع الأول : ضرب بسيط

- حصول الضرب كلف ثلثي المبردة ولو لم يتنقذ عنه أكثر أملاً - ٢ و ١
- قرف جرعة الضرب ببلغ القيم التي يرمس في مزاولة جهة الطب ضمنين للجن عليه ميتة ودرما بملك - ٣
- عدم ذكر الحكم نوع الآلة التي استعملها القيم في الضرب لا يبيح - ٤
- عدم بيان الحكم بالإداة في جرعة ضرب بسيط موافق الاحكام ولا درجة جسامتها لا يبيح - ٥ و ٧
- وفاة المني على قبل مضى عشرين يوماً من تاريخ الاعتداء عليه لا يمنع من سلامة القيم بالغة ٢٤١ ع - ٨
- (راجع أيضاً : أسباب الإلابة وموانع الضرب قواعد ١٩ و ٢٣ و ١٠٧ وحكم فاعلن ١٣٥ و ٣٠٤ وشير قاعدة ٢٧ ودعوى مدنية قواعد ١٠٢ و ٤١ و ١١٠ و ١٢٢ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٤٩ و ١٩٩ و ٢١٣ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٥٠ وسبق أسرار قاعدة ٢٠ وحش فاعلن ١٥٢ و ٥١٧ وصف التهمة فاعلن ١١١ و ١٣١)

الفرع الثاني : ضرب تشاكعة عامة

- تعرف القاعدة - ٩ و ١٠
- القصور بجارة لا يستحيل برؤاها - ١١ و ١٢
- عدم اعتداد تحديد نسبة مئوية نقص الذي يتطابق القانون لتكوين القاعدة - ١٣ و ١٥
- عدم تقدير القاعدة بنسبة مئوية لا يؤثر على قيامها - ١٦ و ٢٠
- إجتياز قدر جزء من عظم قوة الجمعية العامة - ٢١ و ٢٥
- استحصال طحال المني على بعد تزوجه من ضربة أحدثها القيم يكون جنابة طاعة مستترة - ٢٦
- مسئولية الفاعلين عن القاعدة متى كانت نتيجة الضرب الذي اقترأوا عليه واحتموه بالجنين عليه - ٢٧
- تورط طرف سبق الإصرار في حق الفاعلين يوجب مساهمتهم جميعاً عن القاعدة - ٢٨
- عدم ثمرى الحكم مسئولية كل ضارب في إحداثات الطاعة يبيح متى اتفق سبق الإصرار أو الاتفاق على الضرب - ٢٩ و ٣٠
- عدم ثمرى الحكم عن حقيقة علاقة الطاعة بالفترة التي أحدثها القيم وبلغ هذه العلاقة - قصور - ٣١ و ٣٥
- عدم جواز القول بقيام الطاعة مع إحتمال خفاء المني عليه منها بسيلة جراحية دقيقة إلا إذا كانت هذه السيلة قد هزمت على المني عليه ورفضها - ٢٦ و ٢٧
- اكتفاء الحكم بالإداة في جرعة طاعة بالقول بأن المني عليه خسر في التنقيق بأن القيم عنهما مع أن ذلك روايتين متعارضتين - قصور - ٢٨
- عدم بيان مدى الطاعة في الحكم لا يؤثر في سلطته - ٣٩ و ٤٠
- (راجع أيضاً : اثبات قاعدة ٨٠ وإجراءات قاعدة ١٧٥ وأسباب الإلابة وموانع الضرب فاعلن ١٠٩ و ١١٣ واقتراح فاعلن ٢٨ و ٥١ وحكم قاعدة ١٢٤ وشير قاعدة ٢٥ ودعوى مدنية قواعد ١٠٢ و ١٠٩ و ١٢٩ و ١٢٩ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥ و ١٤٩٦ و ١٤٩٧ و ١٤٩٨ و ١٤٩٩ و ١٥٠٠ و ١٥٠١ و

موجز القواعد (٤)

- مسئلة الضرب عن جرعة الضرب القضى الى الموت ما دامت ضربه قد ساعدت في الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر - ٤٨ - ٥٢
- تحقق مسئلة الضاربين عن جرعة الضرب القضى الى الموت متى ثبت اقترانهم على ضرب الجاني عليه دون حاجة الى تعيين الإصابة التي ساعدت في إحداث الوفاة - ٥٤ و ٥٥
- عدم تعيين الحكم من من التبيين الحدث للإصابة التي أدت الى الوفاة لا يبيح ملأه قد أثبت أنهم ارتكبوا جرمتهم عن سبق إصرار ورمس - ٥٦ - ٥٨
- عدم بيان الحكم أن الإصابة التي أحدثها القم قد ساعدت في الوفاة بعد أن استبعد ظرف سبق الإصرار ولم يتم الدليل على حصول اتفاق بينهم على ائتراف الجبرية - قصور - ٥٩ - ٦٦
- (راجع أيضاً : أسباب الإلابة وموانع الضرب قواعد ٢٠ و ٤٤ و ١٤٥ و واختلاف قواعد ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠)

الفصل الثاني

حكم القصد

الفرع الأول القصد الجاني

- متى يتوافر القصد الجاني في جرعة الضرب القصد - ٦٧ - ٦٩
- عدم قصد الجاني الجرح واثباته فعلا لا يترتب عليه ساعد حصول الجرح ثم ندأ من ههنا القتل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فانه لا يترتب عليه ساعد حصول الجرح عن عمد والجرمة - ٧٠
- عدم تأثير البراءة في تحقق القصد الجاني - ٧١
- الخطأ في شخص الجاني عليه لا يغير من قصد القم ولا من ملعية القتل الجاني الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد - ٧٢ - ٧٥
- رضاه الضارب بما وقع عليه من ضرب أو جرح لا يؤثر في قيلم الجبرية - ٧٦ و ٧٧
- مسئلة الخلق الذي يجري لنفسه عملية خن تحت الجسد جانياً عن جرعة أحداث الجرح القصد وضم وضعة الجرملة الصغرى التي - ٧٨ - ٧٩
- مسئلة الشخص الذي لا يبيح قانون مهنة الطب مما يجده من جرح سواء تحقق الترض الذي قصدته بشفاة الجاني عليه أو لم يتحقق - ٧٩
- عدم اشتراط قصد جاني ضرس في جرعة الضرب القضى الى حامة - ٨٠
- عدم اعتبار الضرب علواً في جرائم الضرب وإن كان يتلاقى مع سبق الإصرار - ٨١
- دفع وحده لا يبدى بطلان إن قلناه كان قصد به إلحاق الضرر في جسمه - ٨٢
- ذكر الحكم بأن القم ضرب الجاني عليه فيشدد حتى أن القتل الإيجان الذي وقع من القم قد صدر عن عمدته - ٨٢ و ٨٤
- عدم تحقق الحكم عن القصد الجاني على احتلال لا يبيح ملأه منهوا من عبارة - ٨٥ - ٨٨
- (راجع أيضاً : أسباب الإلابة وموانع الضرب قواعد ٢١ و ٤٨)

الفرع الثاني : القصد الاحتمال

- مسئلة الضارب عن النتائج المحتملة لقله ولو لم يقصد ما أخوفاً في ذلك يقصده الاحتمال - ٨٩ و ٩٠
- مسئلة الضارب عن الحامة ولو لم يكن قد قصد ما ملأه هو قد قصد مجرد الضرب - ٩١ - ٩٥
- مسئلة الضارب عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراشي في العلاج - ٩٦ و ٩٧

موجز القواعد ١٤١ :

- عدم مشروية الغنائم من نتيجة الغزوة إذا تمسد الجنى عليه تسوى مركز لهم فأهل قسداً أو وقع منه خطأ جميع سواً نتيجة تلك الغزوة - ٩٨
- مسامحة الشريك من الغزوة التي نشأت عنها البلعة ولو لم يكن يصدعها عند وقوع فعل الاشتراك - ٩٩ و ١٠٠ (راجع أيضاً : ضرب قواعد ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨)

الفصل الثالث

القدر للثيقان

- عدم جواز مسالة لهم بأحداث البلعة عن ضربات أخرى لم ترفع بها الدعوى العمومية إذا بقاء المسكة من نهاية البلعة - ١٠١
- متى لا يجوز أخذ لهم بالقدر للثيقين - ١٠٢
- متى يتعين أخذ كل منهم بالقدر للثيقين في سته من القرب - ١٠٣
- الأصل في القدر للثيقين هو أخذ لهم على ضغنى للغة ٢٤٢ ع - ١٠٤
- مؤاخنة المسكة لهم في البلعة بالغة ٢٤١ ع دون أن تبين أن عجز الجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على شهرين ربما كان نافعاً عن باقي الإصابات النسوية إلى لهم . قصور - ١٠٥ و ١٠٦
- (راجع أيضاً : ضرب قاعدة ٥ و وصف التبعة قواعد ٦٠ و ١٠٢ و ١٠٣)

الفصل الرابع

التوافق على التمدى والباله

- متى يشقق التوافق على التمدى والإبلاء - ١٠٧
- شرط القاب يقتضى اللغة ٢٤٣ ع - ١٠٨
- عدم جواز مؤاخنة من توافقوا على التمدى على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال البينة في القانون على ميل المحرم - ١٠٩
- وجوب التعديل في الحكم يقتضى اللغة ٢٤٣ ع على توفر جميع أركان هذه اللغة - ١١٠
- عدم بيان الحكم من إحدى من التبيين للجمهورين بطلت على الجنى عليه لا يبيح متى تخلفت أركان المبرمة للتصو عليها في م ٢٤٢ ع - ١١١

قواعد القانونية :

الفصل الاول

الزك لى

القرار الاول

الغرب البسيط

- ١ - يمكن تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يجت حصول ضرب ولو لم يختلف عنه آثار أصلاً .
- (جدة ١٣٧/١١/١١ من رقم ٢١٥ ع ٣)
- ٢ - لا يخرق في فصل التمدى الذي يقع تحت نص اللغة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرماً أو يتسبب منه مرض أو عجز ، بل يكفي أن يبد العمل ضرباً ولو كان محلاً باليد مرة واحدة .
- (جدة ١٣٧/١١/١٢ من رقم ١٠٢ ع ٢١)

٣ - إذا كانت الواقعة في أفريقيا المحكم هي أن للهم وهو غير مريض له في مواءمة الطب علم ضرب الجنى عليه لسبب له بذلك ودعا بالملك الأيمن لهذه جريمة أحداث جرح بمدة اللغة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا إساءة خطأ .

(جدة ١٣٧/٢/١٨ من رقم ١١٨٣ ع ٢١)

٤ - لا شيء في قانون جرح على عكس الموضوع أن تذكر في حكمها نوع الأثر التي استعملها .

لهم في الغرب .

(جدة ١٣٧/١٠/٢٠ من رقم ٣٢٠٢ ع ٢)

٥ - ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ ع ملزمة أن تبين مواقع الإصابات ولا أضرار ولا وجبة جسامتها وإنما كانت تابعة للموضوعاتها من جناية ضرب أفضى إلى موت ما يقع تحت نص اللغة ٢٠٠ ع وتحت

الواردة في المادة الخامسة بـ، يثبت ويجوز ما يثبت أحد الأعداء أو أحد أجهزته، وبكل ما من شأنه قص قوه أحد الأعداء أو أحد أجهزته أو تقليل قوه مقاومته الطبيعية. وكذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوه لتكوينها، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير القاضي الموضوع بيت فيه بما يتيقن من حالة المصاب وما يستتبعه من تقييد الطيب. ومن أنبت الحكم أن منفعة أحد الأعداء أو وظيفة تقدمت، ولو قدما جزئيا، صفة مستجيبة فذلك كاف لثباته.

(جدة ١٢٢/١٢٢٢ من رقم ١٧٧٧ سنة ١٣٨٤ ق)

١٠ - إن المادة، صلب حسب المشتد من الأشعة التي حرقتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات، هي قد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجهزته أو قد منته أو تقليلها صفة مستجيبة لها في فصل لثباته من سلاحيات أحد أعضائه أو تعدد حالة من كانت تثل صفة مستجيبة من منفعة الأصعب واليد.

(جدة ١٢٢/١٢٢٢ من رقم ١٧٠٠ سنة ١٣٨٤ ق)

١١ - إن عبارة يستعمل رومًا، هي وديت بالمادة ٢٠٤ من قانون العقوبات، بدل عبارة صفة مستجيبة، إنما هي صفة وتكرير للعين لإلزامه، إذ إن المادة يلزم منها حيا استجابة رومًا. فتو قيل: إن العامة مستجيبة، كان معنى ذلك أنها باقية صلب المولم والاستمرار يستعمل رومًا وتقتضيه مذهب. هل أن تلك العبارة لا وجود لها بالنسبة للفرنسي لثباته إذ اقتصر فيه على عبارة مستجيبة permanente. فلذا قرر المحكم أخذًا بقول الطيب الفرنسي أن العامة مستجيبة ولم يرد على ذلك وطبق المادة ٢٠٤ كان حكمًا صحيحًا غير مقصر في تعريف وقائع الموضوع وبياناته.

(جدة ١٢٣/١١/١١٨١ من رقم ١٠ سنة ١٣٨٤ ق)

١٢ - إن المادة ٢٠٤، إذا كانت أدلت عبارة صفة مستجيبة، عبارة يستعمل رومًا، فذلك ليس إلا تأكيدًا لنسب الاستجابة الظاهر من العبارة الأولى. ولذا قلنا اكتفى المحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فذلك لا يخل به أقل إخلال.

(جدة ١٢٣/٧/٧٣٧ من رقم ٢٠٦٠ سنة ١٣٨٤ ق)

١٣ - إن القانون في المادة ٢٠٤، يقتضي، لم يشرط أن يكون المجرم العادي، على العنصر المصاب بصفة

لها أن جميع التهمين للسنة لهم هذه التهمة حروبًا الجني عليه ولكنها في عين من التهمين التي تحت في البصرى من مولا. التهمين هو التي أحدثت الإساءة التي سببت الرقة حتى تصبح مصاديق بموجب المادة ٢٠٠ حروبًا، فالتجديت تلك المادة مكتوبة بمصاديق التهمين هيما يقتضي المادة ٢٠٠ حروبًا فضلًا عن أن تصرف المحكمة في مصلحة التهمين، لإدراج مولا. التهمين في أن ينرا حل حكمًا أنه لم يحدد لإساءات التي حروب كل من الطاعنين من أجلها إذ الاعتداء بالحرب، وما كان بسيطًا تحليلًا تركه أثارًا أم غير تركه فيه يقع تحت نص المادة ٢٠٠ حروبًا.

(جدة ١٢٣/٧/٧٣٧ من رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٨٤ ق)

٦ - لا يشرط في المحكم يقتضي المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يبين فيه درجة جسامه الإساءات التي تركت بالجن عليه إذ أن مجرد الاعتداء بالحرب يقع تحت هذا النص ولو كان بسيطًا لم يضا منه أي أثر وإذا طيفت الحركة هذه المادة على التهمين باخبار أن كلامهم حرب الجني عليه، فإنها لا تكون ملزمة بأن يبين من منهم التي أحدثت كل إساءة ما شوهه، إذ يكفي أن تكون قد أثبتت أن كل واحد منهم قد وقع تحت حرب عليه.

(جدة ١٢٣/١٠/١٠٢٢ من رقم ١٨١٨ سنة ١٣٨٤ ق)

٧ - ليس من الواجب في المحكم بالإدانة في جريمة حرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ ح أن يبين مواقع الإساءات ولا درجة جسامتها. لأن الحرب مهما كان تحليلًا، تركه أثارًا أو غير تركه فيه يقع تحت نص المادة المذكورة.

(جدة ١٢٣/١٠/١٠٢٢ من رقم ٣٣١١ سنة ١٣٨٤ ق)

٨ - إذا كان المحكم قد أثبت وفاة الجني عليه قبل متى حشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الحرب للسنة الأولى للمتهم ويصح ذلك اعتبر هذه الجريمة طبقية على المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، فليس استنادًا إلى أن الضربات التي وقعت على الجني عليه كانت تقتضي علاجه وعذره من أمثلة الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كأجل الكف الطلي فلا يترتب على المحكمة في ذلك.

(جدة ١٢٣/١٠/١٠٢٢ من رقم ١٣٨٠ سنة ١٣٨٤ ق)

الفرع الثاني

حرب نشأت من جهة

٩ - إن القانون لم يرد فيه تعريف العامة المستجيبة، ولكنها، بحسب المشتد من الأشعة

معية بل الأمر في ذلك متروك تقديره القاضي الموضح
يقتضية ما يقتضيه من حالة الحساب وما يستلزمه من
تقرير الطبيب عنه .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

١٤ - إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة
للقض الذي يطالبه لشكرين العاطة ، بل جلد نص
للقد ٢٤٠ عوقلت عاما مطلقا ، إذ أنه بعد أن عمد
معظم النتائج الخيرة الناشئة عن الحرب والتي تسوجب
تقديم العقوبة أمثالها هذه العبارة : « أو أى طاعة
مستعدة يستجيب برؤما » . فيكن إذن لشكرين العاطة
أن يثبت أن نسبة أحوال أعداء قد قدمت حقا مستعدة
ولو قضا جزئيا مما يمكن متدار هذا القصد .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

١٥ - إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة
للقض الذي يطالبه لشكرين العاطة بل يمكن لحقق
وجودها أن يثبت أن منته الضم الذي تخفف به قد
قللت حصة مستعدة ولو هذا جزئيا مما يمكن متدار
هذا القصد . ولذا كان الحكم قد أوجب أنه تخفف عن
الجزء الذي أحسنه القاضين بيد القاض عليه طاعة مستعدة
يستجيب برؤما ، وإما في حركة في الإصح الوسطى
لكلف الأمر بما يقتل من كفاهه على السبل بحوال
٢٠٪ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

١٦ - لا يؤثر في قيام العاطة في ذاتها كونها لم
يسكن تقديرها بنية مئوية . فالعاطة في العيين مثلا
ثبتت بمجرد قد إصار العين العاطة إليها كان متداره
قبل أن يكف . وإننا القدر يلزم قسط لئلا جالبة
العاطة ومبلغ الضرر الذي لحق العيني عليه من جرأتها .
ولذا قرر الطبيب الشرعى أنه لم يسكنه تقرير العاطة
بلية مئوية لعدم معرفه قوة إصار العيني عليه قبل
الإصابة بخلاف هذا لا يضمن من إداة التهم في جناية
إحداث العاطة إلا إذا كان الحكم قد بين - بتدار على الكشف
للطبيب سائر الأدلة القمصة في الدعوى - أن عينا العيني عليه
قبل الواقعة كانت بلا شك نصرا ، وأنها بسبب الضرر الذي
وقع من التهم قد قللت الإصار قضا عاما .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

١٧ - من كان ثابت أن العين كانت تعمر ثم
تناقص أعمارها فلا يزال قد ما كانت نصره أو مظهره
يعتبر في القانون طاعة مستعدة ولو لم يتغير تحديد
قوة الإصار قبل الإصابة .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

١٨ - ما دام القاض لم يبين في مرافعته أن
العيني عليها لم تكن مقيمة من قبل الإصابة للقرب
إليه إحداثا فيسبب الحكة أن ذكره القاض على حصول
الاصابة والعاطة . وإن كان الطبيب الشرعى لم يذكر
في تقريره أن العيني عليها لم تكن مقيمة قبل الإصابة
بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العاطة لها لا على
بركن من أركان الجريمة .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

١٩ - إن تقدير نسبة العاطة المستعدة بوجه
القرب وصفا له هذه النسبة لا يفيان عنها هذه الحقة .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

٢٠ - إن عدم إمكان تحديث قوة إصار العين
قبل الإصابة لا يؤثر في قيام جريمة العاطة المستعدة .
ولأن من كان الحكم قد أشار إلى غيرى المتأثرين طالية
بتأين إصارة عن العيني عليه ، كما ذكر أنه أعزى
ساعة استخلصنا من التحقيق واضحة القللة على أن
تلك العين كانت نصرا قبل الحادث ثم قللت معظم
إصارها بسبب الإصابة التي أحدثها بها القاض ، فإن
الجل حول مرة مدى قوة إصار العين قبل الإصابة
لا يكون له عمل .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

٢١ - يمكن لأخبار الواقعة جناية حرب
أحدث طاعة مستعدة أن توضح الحكة في حكمها
ما أوجبته الكشف الطبي الذي توقع على العيني عليه
بالمستحق الذي يبلغ فيه من أنه عمل له حل أثر
الاصابة عملية تربية أولي بها القسط من دائرة لفرما
عامة حشر مستيقنا وما يتك كنهك تقرير الطبيب
الشرعى من أن المذكور عن مع قد جرد من طعم
القبرة يمرض حياته لخطر حيث يتل من متاونه
أفكرت الجوية والإصابات الخارجية ويعرضه
لإصابات الفخ مستقبلا وأن هذه الحالة تعتبر طاعة
مستعدة .

(جدة ١٣٣٩/١٢/٢٢ طين روم ١٣٣٧ سنة ١٣٥٠ ق)

٢٢ - يمكن في بيان العاطة المستعدة أن يثبت
الحكم ، استنادا إلى تقرير الطبيب ، أن القرب الذي
أحدثه الحادث قد قضا عنه جرد من معظم قيمة رأس
العيني عليه وأن هذا يخفف من قوة متاونه الطيبة
ويعرضه على وجه الاستمرار لخطر ، ومن كان التلك
في قيام هذا ك وقت الحكم مستقيا فلا يخل من وجود

الامر من التبيين أو قيام الاتحاق بينهما لا يصح أن يقال كل منهما إلا على الأقل إلى ارتكابه .
(جدة ١٢٨/١٢٩ طرد ١٣٠٣ سنة ١٣٠٣ ق)

٣١ - إذا كان الحكم بين أدان التهم في جناية الحرب التي قتلت عنه العامة قد ذكر أن الطبيب قرر أن تلب طلبة الأذن المكون العامة ، وإسناد ويجوز حوجه من إصابة أخرى أو من فتح الآف جديدة إذ يكن ذلك تفرق الطلبة ، ثم ذكر أن الطبيب الشرعي قرر ، أن العامة تاجمة طريقة غير مباشرة من الإساءة موضوع القضية ، ثم انتهى إلى معاقبة التهم على أساس أنه هو الذي أحدث الضرر التي قتلت عنها العامة دون أن يحدث من حقيقة علاقة العامة بالضرر التي أحبتها وبلغت هذه العلاقة بما رفع الاختصاص الذي أشار إليه الطبيب ، فهذا الحكم يكون نصرة للدين .
(جدة ١٢٨/١٢٩ طرد ١٣٠٣ سنة ١٣٠٣ ق)

٣٢ - إذا كان الدفاع عن التهم يحدث عامة الجنى عليه في مینه قد تسكأه لم يحرب الجنى عليه على عینه فلا تنسأه من هذه العامة ، وكانت المحكمة لم تثبت على التهم إلا أنه حرب الجنى عليه حل آتته ومع ذلك ما به من أجل إساءة الجنى بقرعة إن الآف يطور الجنى وإن إساءة الجنى حلت نتيجة طوعية لإساءة الآف ، فهذه الإساءة لا تكون مقابلة على أسس كاف ، وعصوماً إذا كان الكشف الطبي الذي وقع على الجنى عليه يقولون إساءة الآف فقط لأنبيب قد أصر الجنى إلا إذا حلت مضاعفات أو كانت مصحوبة بإساءات بالمهاجم ... الخ ما كان يجب أن تمنى المحكمة به وتحتية في سبيل بيان الواقعة .
(جدة ١٢٨/١٢٩ طرد ١٣٠٣ سنة ١٣٠٣ ق)

٣٣ - إذا أدانت المحكمة التهم في أحداث عامة برأس الجنى عليه مسكنة في ذلك إلى قول الجنى عليه وعلى الكشف الطبي وكان ثابت بالكشف الطبي أنه وجد بالجنى عليه إساءات لأشخاص أكرم وحيمة فرة لرأس والأخرى كدم وحيي بأعين الجبهة مع اكبيور شديد يفضي الجنى الجبري والمقتصة وإن الطبيب يرجع إلى المصالح قد حرب على رأسه مرتين وكان الجنى عليه على ما أوردته الحكم من أقواله ... لم يحد موضع حربة التهم من رأسه والقرار الطبي لم يبين أثر كل حربة إساءات الجنى عليه وبلغ أصلاً العامة ولم تتم المحكمة لتدليل على مساهمة كل من الأمايين في أحداث العامة تلك العامة التي قال في

بها وأعلنت طبياً مشيرة التهم عن العامة ، حكمها هذا يكون نصرة شتىاً عنه .
(جدة ١٢٨/١٢٩ طرد ١٣٠٣ سنة ١٣٠٣ ق)

٣٤ - إذا كان الحكم بإدانة التهم في العامة التي حدثت بالجنى عليه ومقتضى الحكم لم يورد دليل على إسناد العامة إليه إلا ما قلناه عن التقرير الطبي عن الكشف على الجنى عليه وكان هذا المقرر وإن أثبت استكمال طحال الجنى عليه وما ترف حل ذلك من العامة لم يستظهر الصحة بين تفرق طحال الجنى إلى استكمال وجه الحرب الذي أثبت الحكم وقرعه فإنه يكون حكماً قاسراً في بيان رابعة البينة جنايات التي أدان التهم به وبين النتيجة التي رتب القاتلون العقاب على فتوئتها من ذلك الفصل .
(جدة ١٢٨/١٢٩ طرد ١٣٠٣ سنة ١٣٠٣ ق)

٣٥ - إذا كان ثابت بالحكم أن رأس الجنى عليه جهة إساءات وكانت المحكمة قد قضت ببراءة أحد التبيين من جهة أحداث الجرح الذي سبب طعة السمع فلك في صفق الجنى عليه فيما به إليه وأدانت التهم الأخرى في أحداث الإساءة التي أجريت للجنى عليه من أجلها قرعة ، الأمر الذي قد يتخذ من طعة السمع حدث من جرح وأن طعة القرعة حدث من جرح آخر ، وكان ما قلناه الحكم عن الكشف الطبي وإن حل وجود جرحين بالمخافرة التي الجنى عليه إلا أنه لا يؤيد الحكم في أن كلا من الجرحين قد تسببت منه طعة ، فإن هذا الحكم يكون قاسراً قضاءه بإدانة ذلك التهم دون أن يقتضى حقيقة الواقع في صدور كل المايمين أكل جرحاً وإساءاً أم الجرحين .
(جدة ١٢٨/١٢٩ طرد ١٣٠٣ سنة ١٣٠٣ ق)

٣٦ - إن القول بقيام العامة مع احتمال ثقل الجنى عليه منها بصدية جراحية دقيقة تجري لا يكون صيحاً في القاتلون إلا إذا كانت طعة السبلة قد عرحت على الجنى عليه وولفها بتد حل قدره أن فيها تعريها لحياة القاتل . فإذا أدانت المحكمة منها في جهة إعدام طاعة الجنى عليه مع قول الطبيب الشرعي أن طعة العامة يكن أن تضمن أو تنفي بإسناد عدية جراحية دقيقة لها ، دون أن تتحدث في حكمها من عدم رجاء الجنى عليه بإجراء العملية ، فذلك يكون قصوراً في حكمها عيه بما يستوجب عنه ، إذ أن الجنى عليه لا قبل العملية ونجحت واتته بجره في إدانة التهم على أساس العامة

٤ - يمكن أن تبين الفسكة الجليل على إحداث التهم للإصابة وعلى حدوث العادة نتيجة لك الإصابة . أما مدى جسامته العادة فليس يمكننا من أن نذكره .
(جلبه ١٨٤/١٢ من رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق)

الحرب الثالث

حرب أقصى لك الموت

١ - متى ثبت أن الحرب التي وقع من التهم هو السب الأول الحرك لحوادث أخرى متوطة تمارت - بطريق مباشر أو غير مباشر - حل إحداثها بالجنى عليه كالفسخ بغيري أو إهمال العلاج فانهم يستولون من كافة النتائج التي ترتبت على فعله وما عرّف في ذلك بقصد الاحتياط ولو لم يتوقع هذه النتائج لأنه كان يجب عليه قاطبة أن يترقبها .
(جلبه ١٨٣/١١ من رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق)

٢ - ما دام ثبوت من الحكم أن السب الرئيسي في وفاة الجنى عليه هو الإصابة التي أحسبها به الجاني ، فهذا الجاني يستولون من جريمة الحرب أقصى لك الموت ولو كان الجنى عليه من الأمراض ما ساعد أيضا على الوفاة .
(جلبه ١٨٣/١١ من رقم ٢١٢ سنة ٢٤ ق)

٣ - يجب - في جريمة الحرب - أن يصل التهم للشترية عن كل ما كان في مقدوره أو ما يكون من واسبه ، أن يتوقع حصوله من النتائج . فإذا كانت فعله التهم هي السبب الأول في إحداث النتيجة التي وقعت ولم تكن لمنع أو لا تلك النتيجة فانه يبال عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كخطف صفة الجنى عليه أو وجود أمراض أو إهماله في العلاج متى كان يبرأ . وإن كان كانت الواقعة هي أن التهم أحدث بالجنى عليه جرحا يوجب وبمراض أخرى من جسمه وظهر أثناء علاجه بالمستشفى نوس في نظام المداينة والصحية التي تستولون بعضها ، ثم حصل له تجمع صديقي بأعلى الرأس فسقط له فتحة ، وبعد أن مكث بالمستشفى ١٢٦ يوما خرج منها ليرتاد طبيب عام ، ثم توفي بعد غروجه بأيام ، وكانت وفاة نتيجة الانصاف الفطن القلبي . من المبرح وإن كان قد ساعد على حدوثها تركه بدون علاج مدة أسبوع وفاة قلبه والربيع والكلد والطحال ، فإن المحكمة لا تكون قد أعطت إضا على حلت التهم للشترية عن وفاة .
(جلبه ١٨٢/٢ من رقم ١٢٣ سنة ٢٤ ق)

لا تكون صفة بل يكون من التبعين مما يتبعه على جنحة إحداث الحرب تسقط .

(جلبه ١٨٢/١٢ من رقم ٢١١ سنة ٢٤ ق)

٣٧ - إذا كانت المحكمة قد أسست إضاعة التهم في إحداث طاعة على أن العادة حدثت ولسقطت وأن الجرامة التي أشار إليها الجلب لم تحدث ، لا ينتظر أن تتبالم العادة فكل ما يبرره هذا التهم في محضسورية الجنى عليه عن حدوث العادة لرفعة إجراء الجرامة لا يكون له حل .

(جلبه ١٨٢/١٠ من رقم ١٠٦ سنة ٢٤ ق)

٣٨ - إذا كان ثبوت في التحقيقات التي أجريت في المصري وفي مصر للجنة أن الجنى عليه له روايات إحكاما أن زعماء التهم هو الذي خربه على رأسه المصرية التي قتلت عنها العادة ، والأخرى ، وهي التي استمر طوبا في مصر الثانية ، أن بكرأ التهم هو الذي أحدث تلك الإصابة ، وكان العلاج مزبد قد تمت نظر المحكمة لل تناقض طابن الروايتين ، ومع ذلك أصبحت المحكمة في إضاعة التهمين الاتيين حل رواية الجنى عليه في التحقيقات ، فلما الحكم يكون سببا ، إذ كان يصح حل الفسكة في سبيل إضاعة زعماء التهم التي قتلت عنها العادة أن تبين أي تحقيق تضمن الدليل الذي استندت إليه في حكمها أو تحقيق الجريس أم تحقيق الثانية ، أما وهي قتل واكتفت بقولها إن الجنى عليه شهد في التحقيق بأنه هو محدث إصابة الرأس في حين أن له رواية عاتقة قال في التحقيق أيضا ، فلما منها قصور في الحكم يخرج بقتله .

وإذا كانت المحكمة ، مع تقريرها بأن الجنى عليه - مع حله بأن التبعين ما القان ضربه وأما وأما وتحقق منها - قد شهد زورا لصلتها بقصد تظلمها من القيمة فقال إنها كاتبا متقين لم يذنبها ، فسكت له عليها بالتوضيحات المدنية التي طلبها وكيف في الجلسة التي صدقت فيها هذه الأقوال ، فلما تكون قد أخطأت أيضا ، إذ حله الأقوال هي تلال صريح من المفرد فانه من المطالبة بالتوضيح من الضرر الذي أصابه عن سبق أن تهمها بإحداثه .

(جلبه ١٨٢/١٢ من رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق)

٣٩ - لفت بيان مدى العادة أو عدم ياتيه في الحكم لا يؤثر في سلاته ما دام أنه قد بين واقعة المصري وأثبت على التهم أنه أحدث تلك العادة .

(جلبه ١٨٢/١٠ من رقم ٣١١ سنة ٢٤ ق)

٤٩ - إذا كان الحكم قد أُنيت بالحرب إلى أوردنيا وإلى من شأنها أن تولى إلى ملوك طليان كلاً من التبعين قد ضرب المبنى عليه في رأسه ، وإن الرقعة نُقلت عن الإصابات التي سببها الحرب التي وقع من كل منهم ، فإن كان منهم يكون مسئولاً عن جناية الحرب لقضى إلى الموت .

(جدة ١٨٣/١٠ ملن رقم ١٣٠ سنة ١٣ ق)

٥٠ - إذا كان المعلن سراً في طعن بأن الحرية التي وقعت منه والحرة التي أودتها إليه بالمبنى عليه كانا ، مجتمعين ، السبب في الرقعة ، فإنه يكون قد ساء في إحاطتها بما يرد مصادره من جناية لا ضرب لقضى إلى الموت .

(جدة ١٨٤/١٢ ملن رقم ٣٣ سنة ١٦ ق)

٥١ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الحرب التي أودتها للمبنى عليه بفترة خفية في رأسه ، وأن آخرين قد يكونون ضروبه في رأسه أيضاً ، وأنه يبين من الدليل التي أنه وجد بالأس ثلاث إصابات وأن الرقعة تلتصقها بجمعة ، فهذا التهم يكون قد ارتكب جناية الحرب لقضى إلى الموت إذا وقع منه قبل الحرب والحرة التي أودتها سامت في وقت الضروب .

(جدة ١٨٧/١٢ ملن رقم ٣٠ سنة ١٧ ق)

٥٢ - إذا كان الحكم قد أُنيت أن كلاً من التبعين قد ضرب المبنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب خفية واحدة ، وإن الحربين سامتاً في إحداث الرقعة فهذا التبعين يكون كل منهما قد ارتكب جناية الحرب لقضى إلى الموت .

(جدة ١٨٣/١٠ ملن رقم ١٣٠ سنة ١٣ ق)

٥٣ - متى كان الحكم قد اعتبر القاطنين قاطنين في جريمة الحرب لقضى إلى الموت على أساس أن الحرية التي أحسها كل منها برأس المبنى عليه قد ساعدت في إحداث الرقعة ، فإنه يكون قد بين مسئوليتها على أساس قانون صحيح .

(جدة ١٨٧/١٢ ملن رقم ١٠٠ سنة ١٧ ق)

٥٤ - متى كان المعلن قد ساء في طعن بأنها سارا إلى مكان المالك متفقين على الاعتداء على المبنى عليه ، فإن ذلك يكفي لمساكتها من الحرب التي دُنيا بمساعدة كل منها فيه وعن وفاة المبنى عليه نتيجة إصابته التي أحسها به ، فهذا ذلك الاعتقاد فيها ، ولا يكون لها جدوى ما يتبعه من المجلد في طرف سبق الإصرار إلى أنه عليها الحكم ، ذلك أن الحرية

٤٤ - متى يرتكب فعل الحرب محسباً يجب قانوناً أن تحصل للمشولية عن نتائج المجلد ترتبها على الإصابة التي أحسها ، إذ هو كان عليه أن يرقعها وقت ارتكابه فعله . فإن كان الحكم قد ساءل التهم عن وفاة المبنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة ، للاختيارات التي أودتها في سكرها ، من أن وفاة المبنى عليه إنما نتجت عن تجنب العرش ووصول عدوه إلى المنع ، ما هو من المصادفات المبرورة في مثل الإصابات التي أحسها به التهم ، فذلك منها صحيح . ولا ينبغي منه أن يكون هناك إعمال في علاج المبنى عليه لمعاملة لغة التهم كانت هي العامل الأول الذي لولاه لمسا حصلت الرقعة .

(جدة ١٨٤/١١ ملن رقم ٥٠ سنة ١٥ ق)

٤٥ - متى كانت المحكمة قد أثبتت أن الحرب التي أودتها التهم بالمبنى عليه كفن سبب الرقعة وأن ساءل المبنى عليه المرحبة إنما ساعدت على ذلك فإن مساهلة التهم عن الرقعة كسببية الحرب التي وقع منه تكون صحيحة .

(جدة ١٨٤/١٢ ملن رقم ١٣٠ سنة ١٥ ق)

٤٦ - في جريمة الحرب لقضى إلى الموت يكون التهم مسئولاً لمعادلة الرقعة قد نشأت عن الإصابة التي أحسها ولو عن طريق غير مباشر ، كالترابي في العلاج أو الإجمالية ، ما لم يثبت أن ذلك كان متعمداً لإجرام المشولية .

(جدة ١٨٧/١٨ ملن رقم ١٠٤ سنة ١٦ ق)

٤٧ - إذا كان الحكم قد أثبت أن جناب التهم الحقيقية من يد المبنى عليها يتفق مع الذي أودتها من الترام لمصير جروح ، وأصعب آثار علاجها بالتألم وتوى حدث بسبب رقعة على طريقه أثناء مدة العلاج والتي يوقتها فإن ما أثبتته المحكمة من ذلك يتوافق طرف الاكراه في جناية الرقعة كما يجب على التهم مسئولاً عن جناية إحداث جرح محسباً أقصى للموت للمبنى عليه .

(جدة ١٨٧/١٨ ملن رقم ٨١١ سنة ١٧ ق)

٤٨ - إذا وقع حرب من شخصين أو أكثر وتوفى العاصب بسبب هذا الحرب وطهر أول وفاة نقتل عن جميع الضحايا التي وقعت عليه هذا كل جانب مسئولاً عن جناية الحرب التي أضفى إلى الموت لمساعدة ضحاياه في الرقعة سواء كانت هذه المساعدة بطريق مباشر أو غير مباشر .

(جدة ١٨٨/١١ ملن رقم ٣٣ سنة ١٤ ق)

بناء على التطور الطبية قد أقام التحية على مقدمات من شأنها في شأنها إلى ما رتب عليها ، فإن هذا الحكم يكون قد جله سلما من هذه الناحية ، ولا يصح أن ينسب عليه أنه لم يرد على ما أدوره المقيم من ذلك .
(جدة ١٤٥٠/١٢/٢١ ملن رقم ١١٥ سنة ١٣١٤ ق)

٦٠ - إذا كانت المحكمة قد أدانت واحداً من المتهمين الذين اشتركوا في حرب الجنى عليه بجرمة الضرب القضي لل الموت على أساس ما حصله من مناعة الطبيب الذي أجرى الصفة التشريعية وقدم تقريره عنها من أن كل إصابة من إصابات رأس الجنى عليه كافية وجعلها لإحداث وفاته ، وكثر القاتل في هذا التقرير وفي عصر مناقشة مقدمه أمام النيابة وفي تقرير الطبيب الشرعي أن الوفاة نشأت من كسور الجمجمة وتجاوز العدل وما سمع من خوف ، وبذلك المقدم من مناقشة الطب للشار إليها أنه نال مجازاً حدوث كسور الجمجمة من أية حربة من حربات الرأس ، فإن المحكمة تكون قد أمنت هذه الإجابة على سبيل خاطئ . ما دام أنه لا يمكن لسبب لإحداث الإصابة للنيابة إلى المحكوم عليه .

(جدة ١٣٨٩/٧/٧ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٩٠٤ ق)

٦١ - الأصل ألا يزال شخص بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة الضرب القضي لل الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضرر أو الضربات القضيحية لل وفاته أو التي ساهمت في ذلك أو إذا كان قد اتفق مع آخرين على حرب الجنى عليهم بأمر منهم الضرب فلا تنفيذاً لفرض الأجرى الذي اتفق معهم على مفارقه . وفي هذا الحالة الأخيرة يستوى أن يكون موعدت الضربات التي سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره من اقترافه . وعلى هذا فإنه إذا كان الحكم قد خلاصاً يثبت أن الإصابة أو الإصابات التي وقعت من منهم كانت هي السبب في وفاة الجنى عليه أو أنها ساهمت فيها أو أنه اتفق مع المتهم الآخر على حرب الجنى عليه وكان كل ما قاله من أن هذا المتهم ضرب الجنى عليه على رأسه حربه الآخر على رأسها أجنباً وإن ضربات الرأس جميعاً ساهمت في أحداث الواقعة معها في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعي عن الكشف على الجنى عليه مع أن ما أدوره من هذا التقرير لا يرضى عنه ما قال ذلك القضيحة التي انتهى إليها فإنه يكون معيباً بما يستوجب قتله .

(جدة ١٣٨٩/١٢/٢١ ملن رقم ١٣٣٤ سنة ١٩١٤ ق)

الوفقة عليها بمقتضى في حدود القوة المقررة للجريمة .
مجرد من ذلك الطرف .

(جدة ١٣٥١/١/١ ملن رقم ١٨١ سنة ١٣١٤ ق)

٥٥ - ما دامت المحكمة قد استأنفت استئنافاً سابقاً في مقتضى سلم من الوقائع التي تارداً الحق أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على حرب الجنى عليه وبشكر كل منهم فعل الضرب تنفيذاً لهذا الاتفاق ، ما استأنفت المحكمة من ذلك كتحقق به مسئوليتهم جميعاً من جريمة الضرب القضي لل الموت بصفته فاعلين أصليين دون حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات التي ساهمت في أحداث الواقعة ودون حاجة إلى توفير ظرف سبق الإصرار .
(جدة ١٣٥٠/١/١ ملن رقم ١٦٨٨ سنة ١٣١٤ ق)

٥٦ - إن توفر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين عند في جريمة يمس كل منهم مسئولاً عن فعل الآخر فيها . فإذا أدانت المحكمة المتهمين في جريمة ضرب الجنى لل الموت على الرغم من عدم تعيين من أحدث منها الإصابة المبتة ، فلا عاقبة في ذلك فتأثر من كالتأثير بالحكم أن الجريمة وقعت بناء على إصرار شاذين بين المتهمين .

(جدة ١٣٨٩/١٠/١ ملن رقم ١٣٠٩ سنة ١٣١٤ ق)

٥٧ - من كان الإصداً الذي أفضى إلى الموت الجنى عليه . ولقد سبق الإصرار عند المتهمين لآتين في ذلك . يمكن اختيار من منهما لم يحدث الضربة التي أفضت إلى الموت شريكاً بالاتفاق وللأسف مع من أحدث تلك الضربة يدان من الجريمة التي وقعت بصرف النظر عما لو تكب هو من الإيذاء . وما إذا كانت الواقعة نتيجة عتلة - الضرب الذي أحدثه أو لم تكن وبصرف النظر عن توفر شروط المادة ٤٣ في حده أو عدم توافرها .

(جدة ١٣٤٢/٢/٢١ ملن رقم ١٣٣٤ سنة ١٣١١ ق)

٥٨ - في مسألة متعين ما من جريمة الضرب القضي لل الموت تكون صحيحة في القانون بين تعيين من منهما أحدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة ما دام أن الحكم قد أثبت أنها ارتكبا بجرمتها من سبق إصرار وترصد .

(جدة ١٣٥٠/٢/٢١ ملن رقم ١٣١٠ سنة ١٣١٤ ق)

٥٩ - ما دام الطاعن لم يمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الإصابة التي أحدثها بالجنى عليه لا شأن لها بأحداث الواقعة ، وما دام الحكم حينئذ من وفاة الجنى عليه باختياراً فثبات عن الإصابة

٦٢ - متى كان الحكم الذى أدان المتهمين في جناة الحرب المفضي إلى الموت وعاقبهم بالمسألة ٢١-١/٢٦ من قانون العقوبات قد بين واقعة المعصية وذكر الأدلة على ثبوتها وترضى لاصابات الجنى عليه فقال إنها أكثر من واحدة سمحت كلها في وقته ، وعرض لسبق الاصرار بأورد الأدلة على توفره لدى المتهمين وكان ما ذكره من ذلك من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فانه يكون سلبيا ويكون ما يوجه إليه من طعن في صدد تحصيله وإثباته أو شهادة الشهود أو ما استدل به كل منهم أو قيام طرف سبق الاصرار لا يخرج عن كونه مجردة عن أدلة المعصية ما لا شأن بحكمة القضاء .

(جدة ١٨٩٧/١٢/٢٢ طن رقم ١٢٨٣ سنة ١٣١٤ ق)

٦٣ - إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالحرب الذى فسأت عنه وفاة الجنى عليه على أساس أن كلا منهما ضرب الجنى عليه على رأسه ، وكان ثابت من التقرير الطبي القصرى أن رأس الجنى عليه أصابته ولم تبين المحكمة ما إذا كانت كما الإصابات قد ساهمت في موت الجنى عليه أو أن إصابة واحدة قطعت على حياته منها تلك النتيجة وذلك مع أنها لم تبين طرف سبق الاصرار لإثباته لا تكون به بنت أساس مصلحتها مما عن النتيجة التى حدثت ويكون حكم قهر الأسباب متينا نفضه .

(جدة ١٩٠١/١٢/٢٣ طن رقم ١٢٨٣ سنة ١٣١٤ ق)

٦٤ - إذا كان الحكم الملون فيه لا يقوم على أن هناك اتفاقا بين المصاعين على عقارة الحرب وكانت المحكمة لم تحدد الغزبات التى وقعت من كل من المتهمين وكان ما أوردته عن الكشف الطبي لا يفيد أن جميع الغزبات التى أحداها قد سمحت في إحداث القوة ومع ذلك سائل المتهمين كلها عن المالحات فانه يكون متينا متينا نفضه .

(جدة ١٩١١/١٢/٢٣ طن رقم ١١١٩ سنة ١٣١٤ ق)

٦٥ - إن الجنائ لا يسأل بصفته قاعلا في جريمة الحرب المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الغزيرة أو الغزبات التى أضحت إلى القوة أو سمحت في ذلك أو أنه يكون قد اتفق مع غيره على الحرب ثم بشره الحرب تنفيذا لمرض الإجرام الذى اتفق معه عليه ولم يكن هو محدث الغزيرة أو الغزبات التى سبقت القوة بل كان غيره من اتفق معهم هو الذى أحدها . وإن قلنا كانت الاصابات التى وجدت

بالضئ عليه متدعة سام بعضها في إحداث القوة والبعض الآخر لم يمام فيها ، وكان الحكم الذى اعتبر المتهمين كلياها ضاعين في جريمة حرب الجنى عليه حربا أقصى إلى موته دون تحقق أحد الشرطين السابق ذكرهما ولا توافق العناصر التى تجعل أحد المتهمين شريكا في جريمة الآخر - لهذا الحكم يكون قسرا في بيان الأسباب التى أقبح عليها :

(جدة ١٩٠٢/١٢/٢٢ طن رقم ٨٥٠ سنة ١٣١٤ ق)

٦٦ - إذا كانت المحكمة قد قالت في موضع من حكمها إن وفاة الجنى عليه نأت عن إصابة واحدة ثم ققت طرف سبق الاصرار عن المتهمين ولم يتم الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقتراف المالحات ثم أسست مسؤوليتهما معا على أنها كالمطعمين متعاونين على ضرب الجنى عليه معدهما صدمته ، فقلنا هذا لا يوجب في القانون أن يحمل كلا من المتهمين قاعلا في الجريمة أو شريكا مع القاعل فيها ، ويكون هذا الحكم قسرا مما يبيح ويستوجب نقضه .

(جدة ١٩٠١/١٢/٢٣ طن رقم ٩٠١ سنة ١٣١٤ ق)

القصد الجنائ

دكن السد

الهرم الاول

السد الجنائ

٦٧ - إذا تقرر القصد الجنائ في جريمة الحرب أو الجرح السد متى ارتكب المالحات بالحرب أو الجرح عن إرادة وطعن بان هذا القصد يقترب عليه اللسان ببلامة جسم الشخص المصاب أو صمته ولا حاجة إلى الإثبات .

(جدة ١٩١٢/١٢/٢٣ طن رقم ١٢٨٣ سنة ١٣١٤ ق)

٦٨ - إن القصد الجنائ في جريمة الحرب السد يثبت متى ارتكب الجنائ فعل الحرب عن إرادة وطعن بأن هذا الفعل يقترب عليه اللسان ببلامة جسم الجنى عليه أو صمته .

(جدة ١٩١٢/١٢/٢٣ طن رقم ٨٥٠ سنة ١٣١٤ ق)

٦٩ - دكن القصد الجنائ في جرائم الحرب السد عموما يثبت بان ارتكب الجنائ فعل الحرب عن علم بأن فعله يقترب عليه اللسان ببلامة جسم الجنى عليه .

(جدة ١٩٠١/١٢/٢٣ طن رقم ١٢٨٣ سنة ١٣١٤ ق)

٧٠ - إن القصد الجنائ في جرائم الحرب أو الجرح البسيط وجرائم الحرب المفضي إلى القوة لم

الحكمة عند قتلتها في المعركة قد اتفقت بأن التهم
يقتل الحرب الذي وقع منه كان قصد إيذاء الجيش عليه.
(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨١ - القنب في سائر أسواق القتل والمجرم
والضرب شبه متبرعاً وليس كان يقتل مع
سبق الإصرار.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨٢ - يجب بمقتضى القانون لمصلحة التهم من
العامّة أن يكون قد أحدث حرباً بالجيش عليه أسيئت
منه العامة، وأن يكون الحرب قد حصل من عدمه،
أي أن يكون قد قصد بالعدل الذي وقع منه على الجيش
عليه إيذاء في جسمه. فلذا كان الحكم قد سلكه القاضي
من القصة ولم يثبت عليه إلا أنه دفع الجيش عليه فوقع
قتلات العامة، لا من الدفع مباشرة بل من الظروف
التي وقع فيها الدفع، وذلك دون أن يحدث عن حقيقة
قصد لفظي من دفع الجيش عليه لأن هذا الحكم يكون
تفسير البيان متبهماً قصد إيذاء الدفع وحده لا يفيد بقاءه
أن فعله كان يقصد به إيذاء الضرب في جسمه، ومن
المجاز عقلا أن الإيذاء الذي أصاب الجيش عليه على أثر
دفعه لم يكن ملحوظاً عند التهم.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨٣ - يمكن لإثبات توافر دكن القصد الجنائي
أن يكون القصد في ارتكاب العمل مدفوعاً من عبارات
الحكم، فتسبب الحكم بأن التهم حرب الجيش عليه يفيد
حقاً أن القتل الإجباري الذي وقع من التهم قد قصد
من عدمه.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨٤ - متى أثبت الحكم على التهم أنه قصد
إيذاء الجيش عليه حين القتل فله من الحد وهو ما
حدده صاحبها جرمها ثلاث من طلبة متبهماً فله
يكون قد بين دكن القصد في الجريمة التي أدانته من أجلها
بما كلفاً.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨٥ - إن جريمة الحرب لا تتطلب توافر قصد
جنائي خاص بل يكفي لتورق القصد الجنائي فيها قصد
الحرب. وإذ لا حاجة بالحكمة إلى أن تحدث في
حكمها عن هذا القصد على استقلال.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨٦ - تقتضي الجنائي في جريمة الحرب
أو المجرم توافر قاترة من ارتكاب الجنائي القتل عن
إيذاء ولم بأن هذا القتل يقترب عليه للسلب ببلادة.

٧٨ - إن القصد الجنائي في جريمة الحرب
أو المجرم توافر قاترة من ارتكاب الجنائي قبل الضرب
أو المجرم عن إيذاء ولم بأن هذا القتل يقترب
عليه للسلب ببلادة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا
القتل أو صدمه. ومن توافر القصد على هذا المعنى فلا
تؤثر فيه الواسعة التي حلت الجاني والوقوع التي سنفره
لأن ارتكاب فعله مما كانت شريعة مبنيًا الشفقة
وابتداء الخير للعالم، لا ولا كون القتل لم يقع إلا
طلب للعالم أو بعد رجاء منه. ولا يؤثر أيضاً
في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل المجرم
أو الحرب مرضاً له قاترة في نزول مئة الطب
أو مباشرة فرح من فروجه، حل أنه إذا كانت الرخصة
القانونية لا بأثرها في قيام القصد الجنائي بل ولا في
تفريح الجريمة، فلذا باعتبارها من أسباب الإباحة
للتصريح عليها في القانون ترفع عن المرخص لهم
للتشوية القريبة على الجريمة التي وقعت. وإذا كانت
أسباب الإباحة قد جلت استند القواعد العامة التي
توجب ساقية كل شخص على ما يقع منه من جرائم،
فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا يتفحص بها إلا من
تصرها القانون عليهم. فالقائل الذي يجري لشخص
حيلة حتى تحت الجاني بآثار جنائياً عن جريمة أحدث
المجرم القصد وهم رخصة المراسلة المستمرة التي يند،
إذ هي على حسب القانون الذي أعطته على مقتضاه
لا تنجح لإجراء هذا القتل.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٧٩ - إن كل شخص لا يحبه قانون مئة الطب
ولا يشبه بسبب الإباحة. يحدث جرمها آخر وهو طام
بأن هذا المجرم يؤم المبرور، يقال من المجرم القصد
وما يتبع عنه من طامة أو موت، سواء تحقق القرض
الذي قصد بقتل الجيش عليه أو لم يتحقق.

(جلبه ١٧٧٠/١٧٧٠ م. ١٨٢٩ - ١٧٧٠ ق)

٨٠ - إنه وإن كانت جنابة الحرب الذي ألقى
لأن العامة تتطلب توافراً أن يكون الجنائي قد قصد
بقتله إيذاء الجيش عليه في جسمه إلا أنه لا يشترط
فصل الحكم بالإيذاء فيها ما يشترط في الجرائم التي
يكون مصحكون القصد فيها فوافقه في إعدام علامة القتل
القصد الذي يجب فيه أن قصد الجنائي لإهلاك روح الجيش
عليه لا مجرد إضعافه الذي به الأمر الذي يقتضي من
الحكمة أن ترد لهذا الركن في حكمها بمقتضى ما علمنا
بمقتضى ما يمكن أن يكون مستنداً من الحكم في حله أن

المجروح قسه . ومن ثبوت عليه جريمة إعدام المرح القسد ، تحمل قانوناً مسئولية تخليط العذاب على حسب نتيجة المرح الذي أحدهم وحاشاه . كالمطالع علاج المعنى عليه أو تخلفت عنكمطة مسدية أو ملك بسبب الإصابة ، ولو كان أن يقصد هذه النتيجة ، ماغزوذا في ذلك بقصد الاحتمال إذ كان يجب عليه وهو ميت . المرح أن يترفع إمكان حصول النتائج التي قد ترتب على فعله التي فعلها . ولا يجب في ذلك أن كانت تلك النتائج قد ترتبت مباشرة أو غير مباشرة على فعله لعمام هذا الفعل هو السبب الأول للحرك الفاعل الأخرى التي سببت النتائج المذكورة .

على أن جريمة المرح القسد ولرب كانت تتوارى عناصرها ولو كان بحث المرح طلياً أو جراحاً يصل لحيز المرض وشغفه من حيث أنه أن يقتل الملقى بأحدث المرح وهو طالع أن فعله ليس سلامة جسم مريضه إلا أن المسئولية النهائية في هذه الجريمة تأتي عن الطبيب أو الجراح لا للمم ترائر القصد النهائي له بل لنسب قانوناً آخر هو إرادة الفاعل الذي تحول الأبطال ، يقتضى القوانين والبرامج التي وضعها لتنظيم مؤازرة الطبقة التي تعرض لأقسام الغير ولو بإجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها . أما من يبحث جراحاً بآخر ويدل أن هذا المرح يرضي المرحوح ولا يجب قانوناً منه الطب ولا يقصد بسبب الإحاطة . بل يسأل عن المرح القسد وناتجه من موت أو علة سواد تحقق الفرض الذي قصد بهما المعنى عليه أو لم يحققه . وإذا قلنا لا غير مرغى له في مباشرة الجريمة الصغرى إذا أجرى عملية غلط وتبعيت عنها وفاة للعصاب نفسه بغير جراحاً عصباً لم يقصد منه القتل ولكنه أفضى إلى الوفاة خطأ لما ع ٢٠٠ .

(جدة ١٨٧٢/٧/٢٤ طين رقم ٩٨ ع ١٤٨)

٩٥ - متى ثبت أن الضرب الذي وقع من التهم هو السبب الأول للحرك لربل أخرى تعاونت - وإن تروعت - على إحداثه . المعنى عليه سواد أن ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر ، فالتهم مسئول جناية عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله ما عروذاً في ذلك بالقصد الاحتمال إذ كان عليه أن يترفع كل هذه النتائج الجائرة المحصول .

(جدة ١٨٧٢/٧/٢٤ طين رقم ٩٨ ع ١٤٨)

٩٦ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم من أن التهم ألقى على المعنى عليه شيئاً من الحدب انقرب في

جسم الحق عليه أو صحت ولا يلزم التحدث به صراحة في الحكم بل يكفي أن يكون مفهوماً من عباراته ، وثلاً كانت المحكمة قد اجتهدت أن التهم حرب البقي عليه فذلك يفيد حتماً أن الفعل الإيجابي الذي وقع منه قد صدر عن عمد .

(جدة ١٨٧٢/٧/٢٤ طين رقم ١٨٩ ع ١١٢)

٩٧ - إن جريمة الضرب لا تقتضى قصداً جانياً علماً بيمين على المحكمة التحدث عنه إذ أن فعل الضرب يقصد به بناء القسد . وإذا قلنا على الحكم الذي أدان التهم في جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمداً هو طعن لا وجه له .

(جدة ١٨٥٠/٧/١٢ طين رقم ١١٢ ع ٢٠)

٩٨ - لأن القصد الجاني في جرائم الضرب يقتضى من ارتكب الجاني الفعل من إرادته علم بأن هذا الفعل يرتب عليه للمساة بسلامة جسم المعنى عليه أو بصحة ولا يلزم التحدث به صراحة ، بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

(جدة ١٨٧٢/٧/١٠ طين رقم ١٢١ ع ١٢٢)

الفرع الثاني

القصد الاحتمال

٩٩ - إن القانون لم ينص على ركن القصد في مواد الضرب أو المرح بل اعتبرها من الجرائم القسدية التي يكفي فيها القصد الجاني أمام الذي يفترقه القانون من غير نص عليه .

وإذا كان الفاعل في جريمة الضرب أو المرح لا يقتضى إلى الموت ف نص على القسد . غللاً لما فعل في المواد الأخرى الحمة بالضرب أو المرح ، فذلك لما أراد من وجوب العقوبة بين جريمة المرح أو الضرب المعنى إلى الموت ومن جريمة القتل القسد . ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تتطلب نية جناية عامة بل القصد الجاني فيها يتوارى قانوناً من ارتكب الجاني فعل الضرب أو المرح من إرادته وعلم بأن هذا الفعل يرتب عليه للمساة بسلامة جسم النفس للعصاب أو صحت . ولا عبرة بالبراءة والبرامج التي تحمل على ارتكاب فعل المرح مهما كانت شرعية ، بل من يحتق فعل المرح ، وثبت علم الفاعل بأن في فعله سبباً جسم العصاب ، لحقت الجريمة ولو كان من أوقع فعل المرح واتواؤه مفقواً إليه بامل الحنان والشفقة ، فعمداً فعل الجسد ، أو ملها طلب

رأساً فاحتد بها إصابة فاحتقت عنها حاجة فكان مساعدته من الحاجة ولو لم يكن قد قصصها تكون حمية مادام هو قد قصد مجرد الشرب وما دامت الحاجة كانت من نتائج الحاجة .

(جدة ١٢٠/١٢٠ طين رقم ١٨٨٨ سنة ١٠٠ ق)

٩٢ - إن القانون لا يشترط الحاجة عن الحاجة أن يكون للتمم قد اتزى إحداها ، وإنما يشترط قطع أن يكون قد قصد الشرب الذي نشأت عنه الحاجة ، فيطلب عليها حل أساس أنها من نتائج الحاجة لعل الشرب الذي قصده . وإن في كل الحكم صريحاً في أن الشرب وقع عمداً فإن الشارب يكون مستثلاً من الحاجة ولو لم يكن قد دوى إليها .

(جدة ١١٩/١١٩ طين رقم ١٧٠٠ سنة ١٢٠ ق)

٩٣ - أن قصد الشرب يكفي لمادة الشارب من الحاجة التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد إليها . وذلك على أساس أنها نتيجة محضة لعل الشرب كان عليه أن يترقبها .

(جدة ١٢٣/٥/١٢٣ طين رقم ١٢٠٦ سنة ١٢٠ ق)

٩٤ - مادامت الواقعة ثابتة بالحكم هي أن للتمم شرب الخمر عليه معطرة في أنه فقط على الأرض مباشرة ببها وتبع من هذا القوط لمسلم رأسه بالأرض قاطع شربين به أي إلى المنطق على اللع واصابه بالقلع عما اتفق إجراء عملية التربة قلمهم مستثلاً من هذه النتيجة .

(جدة ١٢٠/٥/١٢٠ طين رقم ١٢٠٠ سنة ٢١ ق)

٩٥ - أن كل فعل ملحق يقع على جسم الإنسان عمداً بقصد الإيذاء يند حرباً ويصاب عليه بالحد ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تعلقت به حاجة يستحيل برؤا . فلما كانت الواقعة هي أن التهم دفع الخمر عليها يند فوجب على الأرض وأصحت بحسب في حكم القتل . فخلعت عنه طاعة معصية قاته بمن عتاه بجنس المادة المذكورة .

(جدة ١٣٣/١٢/١٣٣ طين رقم ١١١٥ سنة ٢٢ ق)

٩٦ - أن للتمم يكون مستثلاً جزئياً عن جميع النتائج المحصل حصولاً عن الإصابات التي أحدثها ولو كانت عن طريق غيره مباشر كالترقي في العلاج أو الإجمال فيه فإن هذه النتائج بما يجب أن يدخل في تقديره وقت ارتكابه فله . وإن لم يكن للتمم لا يتنازع في أن الرقعة تيسر عن الخريف الثاني . عن الإصابة ، ولا يدعي أن الثاني في أسلف الخمر عليه كان مستثلاً

لتصميم مستوليته ، فانه يكون مستولاً جزئياً عن الرقعة .

(جدة ١٣٣/١٢/١٣٣ طين رقم ٢٢ سنة ١٢٠ ق)

٩٧ - ما دام الشاب أن إصابة الرأس التي أحدثها الخمر بالتمم عليه قد اكتتبت قبح حيق عظم إجراء حل جراحي ووقع من عظم الرأس التي بقصد في عظم الحمية . بما يستحقه يستحيل برؤا ، فإن الخمر يكون مستثلاً عن هذه الحاجة ولو أنه وجدت لك جانب الإصابة عوامل أخرى تلطف بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها .

(جدة ١٣٣/١٢/١٣٣ طين رقم ١٩١ سنة ٢١ ق)

٩٨ - أن أحكام القانون في تنظي العقوبة على التهم يجب تقيدها لما لم يخط فيها فلم حسن التقي في الحق عليه ومراعاة في حق نفسه ما يجب على الشخص المادي مراعاته . فلما كان المصنوع عليه قد قصد ترويه مركز التهم فاعلم قصداً ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سراً تقيده تلك العقوبة ، فلهذا لا تصح سادة التهم مما وصلت إليه حال الخمر عليه بيب ذلك . ولا كان الخمر عليه في الشرب أو نحوه مطالبا بتحمل المصارف المترتبة عن الرقعة ، فانه لينا ونهنا فلا يزال للتمم مما قربت حل ذلك ، لأن دفعه لا يكون له ما يبرره . ولكنه لا يمنع أن يلزم بتحمل عمية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تهدد به الأمان بمرحلة ، ولذا رفض ذلك لأن دفعه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر التهم ، في هذه الحالة يجب أن يتحمل التهم النتيجة باختيار أنه كان عليه وقت ارتكاب قصته أن يتوصها بما يلازمها من الظروف .

(جدة ١٣٣/١٢/١٣٣ طين رقم ١٣٣٥ سنة ١٢٠ ق)

٩٩ - إن حكم القانون في جرائم الشرب أن من قصد شرب شخص يكون مستثلاً عن النتائج المحصلة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصصها . فالشارب بحسب حل مقدور على العلاج أو تخفيف طاعة عند الخمر عليه أو وقاه من الشرب . وشربك في الشرب يكون مستثلاً عن كل هذه النتائج لأن قصد الجنان الذي يتعلل القانون في جرميتها ليس إلا إقراء الشرب .

(جدة ١٣٣/١٢/١٣٣ طين رقم ٦٣٣ سنة ١٠ ق)

١٠٠ - يحدث الخمر التي نشأت عنها الحاجة لا يزال عن الحاجة على أساسه قصد على أساسها نتيجة محضة لعل الشرب الذي وقع منه وحكم الشرب في

نجات من العاعة ، ولستختصت المحكمة من القدر المتين
أن ليس هذه الدواعي إلا إساءة واحدة هي التي نجاتها
العاعة ، ثم قالت أنه لا يجوز لها مرة من من التهمين
اللاتين هو الذي أحدثها ، لأن رادة كلها تكون متينة
ويكون رفض دعوى التبرؤ فيها واجبا بولا يصح
في هذه الحالة القبول بأخذها بالقدر المتين ، لأن ذلك
عنه أن يكون كل منها قد وقع منه حرب ولكن
لا يعرف ، على سبيل التحقيق ، للضربة التي أحدثها .
(جلد ١٠٢/١١/٢٠ من رقم ٣٣٧ سنة ١٣٧٠ ق)

١٠٣ - متى كان التائب من تقرر العيب الذي
كشف على الجنى عليه أن به علة إصابته في رأسه من
الجمعة الهيرى . وأن العاعة التي تخطت عندهم من تضا من
كل هذه الإصابات ، وكان لا يوجد بالواقع التابة
بالحكم ما يدل على من أحدث الإصابة التي نجاتها
العاعة ؛ لأن إداة واحد بينه من التهمين وإحلتها
لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين التهمين بالضرب
اتفاق عليه ، بل التهمين هو أخذ كل منهما بالقدر المتين
في حق من الضرب ومما به باله ١٤٢٢ ققرة أول
من قانون العقوبات .
(جلد ١٠٢/١١/٢٠ من رقم ١٢٤ سنة ١٣٦٥ ق)

١٠٤ - إذا كان التائب بالقرار الطلعي أو وجد
بالجنى عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه
ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي
اتخذت من إحكاما عامة مستديرة ، ولم تراكمها مسافة
التهمين بالهتريات من العاعة وأخذتها بالقدر المتين
في حق كل منها وهو أنه أحدث بإصابعه ضربا أصبوه
من أفعاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، لأنها
تكون قد أعطت إذ كان يجب عليها أن تعالها على
متنعي المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .
(جلد ١٠٢/١١/٢٠ من رقم ١٨١ سنة ١٣٦٥ ق)

١٠٥ - إذا كانت المحكمة قد قالت في حكما
إذ من القدر تمين على الضربة التي أحدثها منهم سبعين
بالجنى عليه لتعدد التهمين وتعدد الإصابات ، ومع
ذلك طالت هذا للمتهم على أساس ان الإساءة التي أحدثها
بالجنى عليه استوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين
يوما ، ذلك مع ما هو ثابت من قتلوت في جملة
الإصابات ، يكون عطا ، ويجب لوضع الأمور في
نصابها تعديل العقوبة المحكوم بها على هذا المتهم طبقا
للمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات .
(جلد ١٠٢/١١/٢٠ من رقم ٣٣٧ سنة ١٣٦٥ ق)

ذلك لا يخفى عن حكم القاعل . فني أثبتت المحكمة على
التهمين اشتراكها مع آخر بالافاق والمساعدة في
جناية العاعة المتخلفة رأس الجنى طبعوا دائما على هذا
الأساس فإنها يكونان متساويين من العاعة حتى ولو كان
يقع منهما أي ضرب على الجنى عليه ، بل مما يكونان
متساويين منها كذلك ولو كانا لم يتصلا عند وقوع
عمل الاشتراك منها .

(جلد ١٠٢/١١/٢٠ من رقم ٣٣٧ سنة ١٣٦٥ ق)

الفصل الثالث

القدر المتين

١٠٦ - إذا وقعت الدعوى العمومية على نفس
بأنه هو وآخر أحدا جرحا برأس ثالث سبب له عاعة
مستديرة ، وقررت المحكمة صراحة في حكما أن العاعة
المستديرة التي أصابت الجنى عليه هي نتيجة جرح
لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحصل تعدد القاطع
وأنها لم تعد إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من
بين أشخاص متعدين أنهم الجنى عليه بإحداثه ،
وأنها لذلك لا تسقط إداة أحد بينه في جناية العاعة
المستديرة ، كان من القدر عليها أن ترضى براءة التهم
من تمة إحداث العلة . أما أن تتزع من هذه الجناية
للمستديرة جناية ضرب متخلفة على لاله ٢٠٦ عقوبات
وقد تحصلها للمتهم لزم أنها حدثت بالجنى عليه جرحا
مع أنه لم يثبت أحد بأى جرح آخر ، ولم ترفع عليه
الدعوى العمومية إلا لإحداث الجرح الذي سبب العاعة
المستديرة ، ذلك الجرح الذي لم يثبت أنه هو عده ،
ثم قضى لهذا الجنى عليه بتعويض على المتهم فذلك
تصرف لا يقره القانون ، بل الذي يمتنع القانون هو
التضا براءة التهم من تمة إحداث العاعة ، ورفض
الدعوى الشخصية فيه ، لعدم وجود أساس ثابت لها .

لأن كان هذا التهم مستند إليه تمة أخرى ، هي
ضربة نفسا آخر ، وكانت المحكمة قد خدمت هذه التمة
لأن التمة التي اقترنها وهي علة وقعت فيها ما
بقوة واحدة ، تبين على عكة اقتضى تصحيح هذا
الخطأ ، بحسب عقوبة التهم من جنة الضرب متساوية
مع هذه التمة وجبا .

(جلد ١٠٢/١١/٢٠ من رقم ٣٣٧ سنة ١٣٦٥ ق)

١٠٧ - إذا كانت الدعوى قد وقعت على التهمين
بأنهما جريا الجنى عليه بالنس على فراه أي ضربا

١٠٩ - توافق المجتهد هو توافق الخوارج على تركب قبل من يتوجه كل واحد منهم في قبه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أسر على ما تولدت الخوارج عليه . وهو لا يستوجب إضافة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال التي في القانون على سبيل المحصر ، كإسار لها نصت عليه المادة ٢٤٢ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فلا يجب لمعاينة اللطم من قبل ارتكبه غيره أن يكون قاطنا فيه أو شريكا للمعنى المقصد في القانون . ولئن قلنا أنه كانت المحكمة للتهمة جميعا من العلة التي حدثت للمعنى عليه على أساس مجرد تولفهم على ذنبه فلما تكون قد أخطأت ، ولا تنسج الإجابة إلا أنها تبت للمحكمة - بنسب النظر من سبق الإصرار - أنه كان ذلك اتفاق بينهم على الحرب .

(جدة ١٨٨/٢٨ من رقم ٢٢٧ سنة ١٩ ق)

١١٠ - إذا التفتت ، محبة ، متابع كل من افتكر في التجهيز للمصرح عليه لهما ولم يحصل منه شعريا أي اعتداء على أحد من الذين عليهم فن الواجب لأن أن يدل الحكم على قرع جميع أولئك هذه المادة كما نعلم محكمة القضاء أن بعض أن أن القانون قد طبق عليهما جميعا . ولئن قلنا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين افتكروا في التجهيز للاعتداء كانوا أربعة فقط وأن ثلاثة منهم افتكروا في الحرب ولم يرد بالحكم دليل على حصول الحرب من الرابع بحيث لم يكن في الاستعانة أن يناله الحكم بمطابق لولا تطبيق المادة ٢٠٧ ع فإن هذا البيان الذي لا يكفي وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات يحمل الحكم مستوجب القضاء بالقبض بجمع المحكوم عليهم وليس فقط بالقبض لذلك الطائفة الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فلا في الحرب وكان موحده صاحب المحكمة المقطرة في الفطن ، ذلك لأن ترابط الوقائع المذكورة المعادة واتصال بعضها ببعض ما يستوجب عدم تجزئة الحكم ونحوها أن المادة المطبوعة في المادة ٢٠٧ ع التي تنص لإمكان الحكم بما توافق شروط عامة من حيث عدد المتهمين الخ .

(جدة ١٨٨/١٦ من رقم ١٦٤ سنة ١٩ ق)

١١١ - إذا كان الحكم قد أتمت وجود المتهمين جميعا (وم أحصاه من جهة) في مكان الحادث واشتراكهم في التجهيز للمعنى التي توافقت على الهدنة

١٠٩ - إذا قدم شيئا إلى الحاكم ، أحدهما بجهة إحداث حرب تبعت عنه عامة بالمعنى عليه ، والآخر بجهة جنحة الحرب ، وكان ثابت أنه وجد بالمعنى عليه ثلاث إصابات ، فرأت المحكمة أن تبتة العامة غير ثابتة على التهم بما وأخته هو والمتهم الآخر بجهة أنهما حربا بالمعنى عليه حربا أجزءه عن أعماله الشخصية مسندة تزيد على الشرين يرمأ عن الإصابات الآخرين ، ومقتضيا بالمعنى لمدة سجين ، دون أن تبين أن غير المعنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على الشرين يرمأ كان ناشئا عن كل من الإصابات ، فهذا منها قصور يوجب سكو بما يستوجب ضده .

(جدة ١٨٨/١٢ من رقم ١٩٠ سنة ١٩ ق)

الفصل الرابع

التوافق على الهدنة والإخلاء

١٠٧ - إن المادة ٢٠٧ عقوبات لم تنص على أن يكون الحرب أو المجرم محل بولصة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو أكثر من جهة أو تجهيز موقف من جهة أشخاص على الأقل توافقوا على الهدنة والإخلاء . فالتوافق على الهدنة هو المجرم الذي قدور عليه علة التعذيب الذي ارتكبه للفرح يوحده هذه المادة التي أريد بها الضابط على الفكرة الإجرامية المتبعة التي تنصأ عند حصبة من المعتدين في وقت واحد وتقتصر عليها عن توافق شروط الاشتراك بمناه القانون وشروط سبق الإصرار . وهذه الفكرة الإجرامية قد تستحق في المصير من غير أن يد المنة من قبل آلات الحرب بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر إلى آلة من آلات الحرب مع اتحاد الجميع في فكرة الاعتداء .

(جدة ١٨٨/١٦ من رقم ١٩٢ سنة ١٩ ق)

١٠٨ - لا يمتد الضابط يقتضي المادة ٢٠٧ ع قديم (المادة المادة ٢٤٣ جديد) أن يكون لدى المتهمين سبق إصرار على الحرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفي مجرد توافقهم على إتباع الآتي بالمعنى عليه . فلما أضافت المحكمة للمتهمين الذين ضربوا للمعنى عليه بالمادة المذكورة على أساس أنهم قد تولدت خوارجهم على الإصرار ، واتجهوا انضماما ذاتيا نحو المرمية فلما تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

(جدة ١٨٨/١٧ من رقم ١٨٤ سنة ١٩ ق)

تحقق ، وليس من الضروري يد ذلك أن بين الحكم
من اعلى من المتهمين للتجسرين بالقاتل على المني عليه
(جلسة ١٧/١٧/١٩٨٤ طين رقم ١١١٨ سنة ٧٥ ق)

والأبناء ، وتمسك بعضهم بالحرب على المني عليه
بالسوى التي كانوا يعملونها على أركان الحرية المتصوص
منها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد

ضرب أفضى إلى موت

(د : حرب قاتلته أرقام ٤١ - ٦٦)

ضرب نشأت عنه عاهه

(د : حرب قاتلته أرقام ٩ - ٤)

ط-ظ.

طرق

(ر : استثنى قاعدة ١٥١)

طعن في الاعراض

(ر : سب وقلق فترات أو عام ١٢٤ - ١٣١)

طفل

(ر : عطف قاعدة ١٤)

ظروف مخففة

(ر : حقبة التواجد من ٢٩ إلى ٤٩)

ظروف مشددة

(ر : الظروف الشديدة لكل جريمة على حدة)

«ع-غ»

عاهرات

(و : مدارة)

عامة مستديعة

(و : ضرب قواعد ابرام ٩ - ٤٠)

عزب

موجز القواعد :

— ناطق تعليق م ١٠ من في رقم ١١٨ سنة ١٩٥٠ - ١

القواعد القانونية :

في مبادئ عربية بنجر ترخيص من مجلس المديرية تطبيقا
للادة السابقة الذكر ، وحقه من أجل ذلك بالقرابة
ويجوز له الأعمال الخافعة في طرفه ، وذلك دون أن
يمن هذه الأعمال الخافعة التي قض عليه بطلانها ووجه
عاقبتها الشروط والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤
و ٥ من هذا القانون ومن انقض مجلس المديرية فربما
في هذا الشأن حسب القانون ووضعت الشروط اللازمة
وحدد ميعاد تنفيذها - فإنه يكون كعراقيين عاجيه
ويستوجب قننه .

(جلة ١٣/١٣٢٢ من رقم ١٣٠ سنة ٢٢ في)

١ - في المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٥٠ تنص على أن كل تعديل في مبادئ المديرية
يجب أن يصدر الملك على ترخيص من مجلس المديرية
فإذا هو أنقذه بنجر ترخيص ولم يكن مستوفيا الشروط
والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جلا المجلس
أن يقرر مله إلا إذا تم ذلك بتبني الشروط التي
يضعها له المجلس في المراحل التي يحددها له ، فإذا كان
الحكم الذي أذن القاضي في جريمة إحداث تعديل

مفرد

رقم القاعده

١	الفصل الاول : المفرد عن العقوبة
	الفصل الثاني : المفرد الشامل
٢ - ٤	الفرع الاول : الرسوم بقانون الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨
٥	الفرع الثاني : الرسوم بقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٢
	الفرع الثالث : الرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢
٦ - ٧	(أ) نطاق تطبيقه
٨ - ١٨	(ب) الجرائم التي لا يشملها
١٩ - ٢٣	(ج) الجرائم المستكنة
٢٤ - ٢٩	(د) إجراءاته

موجز القواعد :

الفصل الاول

المفرد عن العقوبة

— متى يجوز الالتجاء إلى ولي الأمر للمفرد عن العقوبة - ١

الفصل الثاني

المفرد الشامل

الفرع الاول : مرسوم بقانون المفرد الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨

— نطاق تطبيقه - ٢ و ٣

— سرطان أحكامه على الجرائم التي تقع لحسابه انتداب عضول مجلس المديرية لملازمة الجريدة وقت في الفترة المحددة فيه - ٤

الفرع الثاني : لرسوم بقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٢

— وجوب الحكم بالبراءة في الجرائم التي يسرى عليها - ٥

الفرع الثالث : لرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢

١ - نطاق تطبيقه

— ملعية الجريدة السياسية التي ينطبق عليها - ٦

— أساس الارتباط الذي يؤدي إلى الالفة - ٧

ب - الجرائم التي لا يشملها

— الجريدة السياسية التي تقع بالتبع لجريدة أصلية غير سياسية - ٨

— وقوع الجريدة لحسومة تقنية بين الجاني عليه والتمم - ٩

— الجريدة التي يرتكبا للوظف المختص بالتفليد السياسية ولو كان هدفه المبلغ عن الحكومة القائمة - ١٠

— الجريدة التي ترتكب لغرض ديني بحث أو اجتماعي - ١١ و ١٢

موجز القواعد (ج):

- الجزية التي ترتكب بد ظهور نتيجة الاختلاف بخلق من الأمانة والرفعة في التنشيط والانتقام - ١٣ و ١٤
- جرائم الشيوعية - ١٥ - ١٧
- الجرائم التي لا يكون الجاني على ارتكابها أو القرض منها سلباً - ١٨
- ج - الجرائم المستتة
- الجرائم المنصوص عليها في م ٣/١ من الرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ٥٢ سواء أكانت سلبية أم غير سلبية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها - ١٩ و ٢٠
- مناهل الاستثناء الواردة في م ٣/١ من الرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ - ٢١
- جرائم استيلاء القرضات المنصوص عليها في م ٢٥٨ ع والتي استبدلت بها م ١٠٢ ع بموجب القانون ٥٠ سنة ١٩٤٩ - ٢٢ و ٢٣
- د - الجرائم
- إجراءات دفع النظام - ٢٤ - ٢٨
- إجراءات نظر الطعن والتصل فيه أمام محكمة النقض - ٢٩

القواعد القانونية :

الفصل الأول

المفرد عن المفرد

١ - الإلزام إلى دل الأس لمفرد عن المفرد
المحكوم بها هو الرعية الأخيرة المنصوص عليها في نظر من هذه المفردية والخاص بإنشاء منها كلها أو بعضها أو إجمالاً بقوية أخف منها لئلا أن يكون الحكم القاضي بالمفردية غير قابل الطعن بأية طريقة من طرق العادية وغير العادية ، ولكن إذا كان التماس للمفرد قد حصل وصدد المفرد فلا بإجبال المفردية المحكوم بها بقوية أخرى قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالمفردية ، فإن صدور هذا المفرد يخرج الأمر من يد القضاء بما تكون منه محكمة النقض غير مستعجلة للنظر في نظر الدعوى ومنحط عليها للقرار بعدم جواز نظر الطعن .

(جلد ١٧٣٧/١٧٣٧ من رقم ١٤٥١ ق)

الفصل الثاني

المفرد المفرد

القرار الأول

الرسوم بقانون الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨
٢ - إن للجنة الثانية من قانون المفرد المفرد الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ تنطبق لمرين أحكام

هذا القانون على الجرائم التي أن تكون تلك الجرائم قد وقعت بمناسبة الاختلافات ، أي أن يكون الاختلاف هو السبب المباشر في ارتكابها ، أما إذا كان سبباً غير ذلك كأن يكون بين الجاني والمجني عليه خلية قديمة بسبب لتمام في الاختلافات فلا يبرى هذا القانون .

(جلد ١٧٣٨/٢/٣٨ من رقم ١٤٥١ ق)

٣ - إن القانون رقم ١٩٣٨ لا يفرض على جرائم القذف والسب إلا إذا كانت مقترنة بإحدى الجرائم الواردة في المادة الأولى منه ، أو إذا وقعت بمناسبة الاختلاف ، أو إذا كان السب موجهاً إلى الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب وظائفهم .

(جلد ١٧٣٨/١٧/١٧ من رقم ١٣٣٣ ق)

٤ - إن الرسوم بقانون المفرد المفرد من بعض الجرائم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ نص في المادة الثانية منه على المفردية شاملاً مما ارتكب في الفترة بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم الواردة فيها ، ومنها لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لتقديم من وقعت بمناسبة الاختلاف في اللغة الخدم ذكرها ، لجنة الطعن الواردة في الفترة المحددة في ذلك القانون لتسبب اختلاف عضو مجلس الإدارة - وهو انتخاب طم تخرج فيه أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب - محل فتناول النص للذكور من كان الاختلاف قد حصل هو أيضاً في الفترة المذكورة .

(جلد ١٧٣٨/١٧/١٧ من رقم ١٣٣٨ ق)

الفرع الثاني

المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢

٥ - أنه بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الذي يقضى بالفرض على أشغال من المراتم المخصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل به يجب دراسة كل منهم ارتكبت جريمة يجب من هذا القبيل .

(جـ ١٧٢/٢٧ من رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٢)

الفرع الثالث

المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

١ - خلق عليه

٦ - أن القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالمفو عن المراتم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها هي التي تكون قد ارتكبت بسبب أو غرض سياسي ، ولقد ذكره تشريع هذا القانون قد أوجعت عليه برلمان هذا النوع من المراتم ، الإجماع فيه ليس لم تخلف أية أمانة ولم يحرك غرض شخصي . ولذا كان الحكم المظنون فيه قد بنى نفسه على قبول التنظير وإدراج اسم المظنون عنه بكشف من شملهم المفو طبقاً لقانون السالف الذكر حل ماله محكم محكمة الجنايات العسكرية العليا الصادر عنه من أن المالحات التي وقع من المظالم إنما كان رد فعل لما ارتكبه قوات الاحتلال في منطقة قتال في اليوم السابق مباشرة على اليوم الذي ارتكبت فيه المالحات (إعلاف عوز - عوز) من اجسادات المتعهد من جرائم كثيرة من جنود الأمن المبرزين الذين كانوا يقرمون بالهتاف عن نفس ومن أرض الوطن بما أثار سخط المصريين جميعاً ، ولا شك أن هذا الباعث هو سياسي ولم يأتيه أن المظالم كان عرضة في نفسه أو يرى إلى منهم شخصي . لهذا الحكم يكون حل صواب فيما قضى به من قبول المظالم .

(جـ ١٧٢/٢٧ من رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٢)

٧ - أن الفترة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن تأخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى ارتكبت بها أو تمتد بها أو نها ، وكان المقصد منها

التأهب للعمل أو تسليحاً أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التسلح من الفترة أو إرهابهم أو إخفاء أدلة الجريمة ، فهي قد حدثت أساس الارتباط الذي يوصى إلى الإقادة من قانون المفو العامل تعديلاً لا يمتثل التوسع ولا التماس إذ أوجبت أن ترتبط تلك الجريمة بواحدة الزمنية مع الجريمة السياسية وأن يكون المقصد منها إما التهيؤ لارتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على ارتكابها أو مساعدة مرتكبها على الإخفاء من وجه العقاب أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية . وإذنا فلذا كانت الجريمة للسند إلى المعلن ارتكابها جريمة تعذيب الإغوان المسلح ، لا ترتبط بالمراتم السياسية التي ارتكبتها أو تلك للمتهم لارابة الزمنية ولا بالمقصد من ارتكابها على ملحدته قانون المفو العامل فهي لا ينطبق عليها حكم الفترة السابقة .

(جـ ١٧٢/٢٧ من رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢)

ب - المراتم التي لا يسلمها

٨ - إذا كانت المراتم التي أدان فيها المعلن هي تعرض مبرحي مستغنى قصر البيني ومستغنى أفراد الأول على التوقف عن العمل بقصد تحليل سير العمل في مصلحة ذات منفعة عامة وتعرضه هؤلاء المبرزين على التجهيز في الطريق العام وعدم التفرق بناء على طلب رجل السلطة ووقوع جرائم اطلاق وتند نتيجة هذا التجهيز ، وكان قصد وقت بطريق تنبيه هذه المراتم التي ليست لها صبغة سياسية جريمة سبب رئيس الوزراء . فإن الفترة الثانية من المادة الأولى من قانون المفو العامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التي تحدثت عن المراتم المرتبطة بالجريمة السياسية لا تكون مطبقة على الواقعة .

(جـ ١٧٢/٢٧ من رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢)

٩ - من كان الاعتداء الذي وقع من المعلن على الجنى عليه لا يرجع لسبب أو لغرض سياسي وإنما وقع لحسوبة دينية بينهما وكان الحكم قد نفي حصول تجهيز وبالتالي لن التجهيز تمسوا عرضاً على مقربه من هؤلاء أحدم بتسليح عيه الأخصى ولم يكن تصميمه في ذلك للتمكن لغرض غير مشروع أو بقصد ارتكاب جريمة ولكن المعلن لم يستعمله في التظلم وقى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن المفو العامل . فلا حل لا يبره المعلن من انطباق قانونه

الغزو عليه . أما ما ينطه على المحكمة من أنها أعطت في تأويل القانون المذكور حين أصدرت جرمات الترويج في القتل من الجرائم المستتة التي لا يشملها القانون جرمات القتل فمن هذا الخطأ في التأويل لم يكن له أثر في الحكم ما لم تأت بقرينة ثابتة بأن الجريمة على أية حال لا ينطبق عليها القانون لأنها لم ترتكب لغرض أو لسيب سياسي .

(جلد ١٠/١٠٤/١١٠٤ ط ١٢٠٤٢٢ ص ٢٤)

٩٠ - إن كون المعلن يحتل بالبوليس السياسي وحصر اختصاصه في اقتضاب السياسة ليس من شأنه أن يفتن على وظيفة أية صفة سياسية أو يطلع تصرفه بالمطالع السياسي ، ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الموظف قد صعد إلى الدفاع عن الحكومة القائمة ، إن الحكماء معها انتهت أرواها السياسية بتبني الاحزاب التي تل الحكم لا يغير بها لون الموظف ولو كان خصما للحكومة الجارية السياسية ، فلذا ما وقعت منه جريمة متصلة بسببه فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها سياسية .

(جلد ١٠/١٠٤/١١٠٤ ط ١٢٠٤٢٢ ص ٢٤)

٩١ - إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد جرى في المادة الأولى منه على أن يمتنع عضوًا شاملاً من الجنائيات والمنع والترويج فيها التي ارتكبت لغرض أو لسيب سياسي وتكون متصلة بالفتور الداخلية للبلاد وذلك في المادة من ٢٦ أعطى سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اعترفت بها أو قدمت أو قبلتها وكان قد قدمت لها تأليب لثأب لثأب أو تسليما أو ارتكبتا بالعمل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب والفتن من الفتوة أو لوزارهم أو إضفاء أمة الجريمة . ولذلك عوينا هذا النص أن الجرائم التي ارتكبت لسيب أو لغرض سياسي هي التي تستهدف أفرادا سياسيا أو قوم على سبب سياسي ، فإن الحكم المعلن فيه إذ نص بأن الجريمة للسبب السياسي (تصلب سلة) لم ترتكب تحقيقا لهذه الأغراض بل ارتكبت لتحقيق غرض ديني يمت وأسس قضاء على ذلك بغرض القتل - لا يكون قد أعطى في شيء .

(جلد ١٠/١٠٤/١١٠٤ ط ١٢٠٤٢٢ ص ٢٤)

٩٢ - لا يمكن لقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف إلى غورها بالغير بما نص عليه تعديدا واحدا في مادته الأولى

من أن يمتن عن الجنائيات والمنع والترويج فيها التي ارتكبت لسيب أو لغرض سياسي . وكانت الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو اجتماعي تخرج عن ذلك الحسود ، فلذا لا يمكن اعتبارها جريمة سياسية ، كما عرفنا بالتفرع في الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(جلد ١٠/١٠٤/١١٠٤ ط ١٢٠٤٢٢ ص ٢٤)

٩٣ - متى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الأسباب الدافعة للجرائم المستتة للفتن والغرض الذي قصدوا إلى تحقيقه منها لم يكن سياسيا وأنهم لم يقدموا عليها بعد ظهور نتيجة الاكتئاب إلا بدوافع من الأناقة والفتنة في القتل والانتقام ، وكان ما أورده في شأن ذلك سائما ومقبولا في القتل والمقتل - فانه يكون قد طبق الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالغزو الشامل تطبيقا صحيحا .

(جلد ١٠/١٠٤/١١٠٤ ط ١٢٠٤٢٢ ص ٢٤)

٩٤ - متى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الدافع الذي حذر المعلن على ارتكابه الجريمة موضوع القتل والغرض الذي استهدفه من ارتكابه لم يكن سياسيا ، وإنما أهم على ارتكابه مغرنا بوسائل الأناقة والفتنة والانتقام من عموم قريته بعد انتباه عليه الانتخاب وظهور تدينتها - فانه لا محقق لغرض قتل المعلن من عدم إدراج اسمه في كدفوف الغزو الشامل الصادر في الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(جلد ١٠/١٠٤/١١٠٤ ط ١٢٠٤٢٢ ص ٢٤)

٩٥ - إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الغزو من الجرائم السياسية التي وقعت في الفترة بين ٢٦ أغسطس و ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى على أن « يمتنع عضوًا شاملاً من الجنائيات والمنع والترويج فيها التي ارتكبت لسيب أو لغرض سياسي وتكون متصلة بالفتور الداخلية للبلاد وذلك في المادة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . » وبذلك لا تتركز الإيجابية المقدم بها مشروع للرسوم بقانون المذكور ما يمت الجرائم التي هدف هذا المرسوم بقانون إلى الغزو الشامل ولذا لا تقبل إلا ما نصت له بالفتور الداخلية السياسية للبلاد ، ولا خلاف أن هذا التعديل كان كافيا لاستبعاد الجرائم الباصرة بأمن الحكومة من جهة الخارج إلا أنه

للمرسوم بقانون إلى القرض من قبله فانه من أن حكه لا يتناول إلا ما له اتصال بالثغور السياسية الداخلية البلاد فان هذا التحديد الذي نص عليه الخارج، ثم ضمنه باستثناء الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج فيه تبيين لمحدودية الحرية السياسية التي قد منحها بالمرسوم فلما كانت التهمة الممتدة إلى القاض من تجاوز هذه الحدود إلى مجال آخر هو العمل على قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية والفتنة على طليقة أو طليقت اجتماعية وترويض طليقة على سائر الطليقات فإن قانون القفو لا يشملها.

(جريدة ١٩٠٢/٧/٨ من رقم ٣٥٣٤٥٣)

١٨ - إن المشرع قد حدد معنى الحرية السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٠٢ إلى منحها بالقفو فقال إنها التي تكون قد ارتكبت لسيب أو لقرض سياسي، وإذن في كل الحكم إلى دان المظنون حذمه بجرمة القذف قد أثبت عليها أنه قد جرمه لمرصاد العلنية التي يرأس تحريرها بصورة برقية كان قد بعث بها إلى رئيس مجلس الوزراء، قلقت فيها في حق وزير الصحة «وشند» ووضعت تلك الوزارة، أسند إليها فيها ارتكاب جرائم الرشوة وإتاتن الفاحشة مع زوجات الأطباء من أجل ترقيتهم ونهتها بأنها ما دلت عليها بمسئولية الإخلال والعزلة وصحة الحكم إلى الحبس. به فإنه لا يمكن حد هذه الجريمة من قبل الجرائم السياسية التي تضمنها ذلك المرسوم بقانون، لأنها تخرج عن الحدود التي وضعها لها، إذ أن القذف الموجه لوزير ووكيل الوزارة تضمن إساءة ارتكاب جرائم خفيفة، ونفا الحق عليها بالمعيار بمسئولية الإخلال، وما دلم لا يبين أن جرمه القذف قد ارتكبت في حقها لسيب أو لقرض سياسي، ولا يمكن لاعتبارها سياسية أن يكون المظنون حذمه قد أثار في القرينة التي تضمنت جارات القذف إلى صحة الحكم ما دلم الباعث منه أو القرض الذي دى إليه منها لم يتكون ذاته سياسيا بالقفو الذي نصد إليه قانون القفو، إذ ليس في ظروف الواقعة كما أثبتا الحكم المرحوم ما يدل على أن القذف وجهه إلى الوزير السابق التيل من مركزه السياسي أو أن المظنون حذمه كان يمس إلى هدف سياسي.

(جريدة ١٩٠٢/٥/٧ من رقم ٣٥٣٤٥٣)

١٩ - الجرائم المستندة

١٩ - إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٠٢ يحد أن نص في الفترة الأولى من المادة الأولى على أن «بني» فهو اشتمالا على الجنايات والجنح والقرود

مع ذلك نص عليها صراحة وإذاعة في الإخلال . وبين من هذا أن الخارج حدد معنى سلبية الجريمة التي نصد أن يمنع القفو لرتكيبها ، فقال إنها هي التي ارتكبت لسيب أو لقرض سياسي ، وفيها بأن تكون متصلة بالثغور الداخلية البلاد . وإذن في كل الحكم المظنون فيه قد قال إن جرائم القويمة والنسوية إلى التهم ، لا تنحصر على الإخلال على النظم السياسية العامة بل تتناول الأنظمة الاجتماعية ولها أهداف أخرى وأنها لذلك ليست من الجرائم السياسية التي نصد للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٠٢ القفو عنها . فانه يكون قد أصاب وجه القضاة .

(جريدة ١٩٠٢/٧/٨ من رقم ٣٥٣٤٥٣)

١٦ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استمر على أن الصالح قد حدد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٠٢ وذكره الانجليزية معنى الحرية السياسية التي نصد أن يمنع القفو لرتكيبها بأنها هي التي ارتكبت لسيب أو لقرض سياسي وفيها بأن تكون متصلة بالثغور الداخلية البلاد ، وذلك لما عليه من راعا في إساءة القضاة على القضاة والمخالف وأقاربه باعتبار أن الإضرار في هذا النوع من الجرائم ليس لا يهدف الجاني فيه لإثبات غرض محض أو يتبع إليه باعص من الأذى . وإذن في كل القضاة أن القضاة دين بأنه : أولا - انضم إلى جمعية بمصر ترى إلى سيطرة طليقة اجتماعية على نوجها من طليقات وإلى اقتضاء على طليقة اجتماعية ونظم نظم الدولة الأساسية الحرية الاجتماعية ، وكان استبداد القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا في ذلك ، ثانيا - دوج بالمملكة المصرية لتتبع مبادئ المبتدئين الأساسية والنظم الأساسية لحرية الاجتماعية وكان استبداد القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا في ذلك فان الحكم المظنون فيه إذ قال إنه «ما بين المرتكبين ليس من الجرائم السياسية التي نصد للمرسوم السابق الذكر القفو عنها يكون قد طبق القانون عليها سلبا .

(جريدة ١٩٠٢/٧/٨ من رقم ٣٥٣٤٥٣)

١٧ - إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٠٢ إذ أخذت على أن «بني» فهو اشتمالا على الجنايات والجنح والقرود فيها التي ارتكبت لسيب أو لقرض سياسي وتكون متصلة بالثغور الداخلية البلاد ، وإذا أشتملت المادة الإحصائية لهذا

لا يمكن تجزئة الواقعين وقيل المانع إليها عن السبب الذي ترتبته من أجل الحرية الأولى، وقد وقعت هذه الحرية في أعقابها وانتهت لاجبة الانتعاب باللات صراحة لما كان الحكم إذ نص بالعلق المفرد المائل على النظم لأن الاستثناء الزائد في القانون لا يبرى عليه ولأن الحرية التي تأديها قد وقعت لسبب سياسي يكون صحيحا في القانون.

(جدة ١٠٢/١٠٢٧ من رقم ٣٣ سنة ١٩٠٢)

٢٢ - إن الفترة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل المفرد المائل للمفرد مطلقا في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٨٥ - ٢٢٠ ومن ٢٢٥ - ٢٥٨ من قانون العقوبات. وإن في كل المانع قد دين غيابيا بمقتضى المادة ٢٥٨ / ٢ من قانون العقوبات. وكان القانون رقم ٥٠٠ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ وإن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات إلا أنه قد سبق الحرية التي كانت تعاقب عليها تلك المادة لأن الحرية موزعة تحت طاعة المادة ٢٥٨ / ٢ على الرغم من أنه تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بما يكون الحكم المعلن فيه إذ رفض نظم المانع قد طبق القانون تلقيا صحيحا ذلك لأن المادة ١٠٢ فترة فيها تضمنت من حد حرية القضاء في استعمال الحق المفرد لم يقتضِ المادة ١٧ من قانون العقوبات من شأنها أن تجعل المادة ٢٥٨ / ٢ التي كان محمولا بها وقت ارتكاب الحرية أصل المانع من المادة ١٠٢ وتعمل من المانع عليها لمن الفترة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات طبقا للمادة ٢٥٨ من غير ما على المانع، على أنه حتى ينشأ النظر عن هذا فإن المانع لا يستبعد من النص في القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ على استثناء الحرية للمفرد منها في المادة ٢٥٨ - دون ذكر المادة ١٠٢ ذات لأن المخرج نص على استثناء الحرية بموجبها وأركانها المينة في المادة ٢٥٨ ومنه الحرية لم تعلق الحلا، بل بقيت. وثلاثة ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠٠ سنة ١٩٤٩ رأى تغيير موحدا بين مواد القانون الفرض للمنع في المذكرة التفسيرية فقلنا من مكانها بدل المادة ٢٥٧ حيث كانت إلى الباب الذي جمع فيه جرائم المفردات بدل المادة ١٠٢ من نص القانون.

(جدة ١٠٢/١٠٢٧ من رقم ٣٣ سنة ١٩٠٢)

فيها التي ارتكبت لسبب أو لغيره سياسي وتكون مثقلة بالشؤون الخاصة بالبلاد، وذلك في المادة ٢٦ أعطى سنة ١٩٣٦ و ٢٣ برله سنة ١٩٥٢، ونص في الفترة الثانية على أن لا تأخذ حكم الحرية السابقة كل حرية أخرى اقترعت بها أو تضمنتها أو قلها وكان المقصد منها تعاقب لعلها قد نص في الفترة الثالثة من المادة ثانيا على أن لا يشمل المفرد المائل للمفرد مطلقا في المواد ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٢٥ - ٢٥٨ من ١٢٥٢ ومن ٢٥٢ لك ٢٥٨ من قانون العقوبات، ولا كان نص هذه الفترة الأخيرة قد جاء عاما شاملا، فقد أفاد ذلك أن المرائم المشددة فيها ومن بينها الحرية للمفرد مطلقا في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشمل المفرد مطلقا سواء كانت سياسية أم غير سياسية لأنه ينشأ أم مرتبطة بغيرها.

(جدة ١٠٢/١٠٢٧ من رقم ١٤ سنة ١٩٠٢)

٣٠ - إن جرائم القتل هي نفس المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من المرائم التي لا يشمل المفرد.

(جدة ١٠٢/١٠٢٧ من رقم ١٠ سنة ١٩٠٢)

٣١ - الأصل ألا يبال الإنسان إلا عن المرائم التي يتلونها بنفسه سواء كان يوصف لعلها أصليا لما أم شريكا لمعامل الأصل لها بطريقة من طرق الاشتراك الجديدة في القانون، وإن نص المخرج في قانون التجسس على مساءلة التجسبين من المرائم التي تقع تنفيذاً للفرض المقصود من التجسس كشركاء فيها من كانوا طابعين بهذا الفرض، لم يرد المخرج على تلك القاعدة الأساسية في المشرية الجنائية، أو تنجز قواعد الاشتراك كما هي مبرورة قانوناً، وإن أراد في المفعول إلى دسها شرط العصب على التجسبين من موقع في تأمل التجسس، وتقليلا للفرض المقصود من جرائم أخرى وذلك بغيرهم من التجسس بالمعنى المقررة لك المرائم، وإن في كل النظم لم يمكن عليه في حرية قبل ما استثناء المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وإننا حكم عليه في حرية بتجسس بالقبول المقررة لحرية القتل بعد التي وقعت في أثناءه، وكان مناط الاستثناء الزائد بقانون المفرد إنما هو بالحرية التي يتلونها الجاني لا بالفترة التي توقع عليه، وكانت جرائم التجسس في شتى صورها غير مستثناة من المفرد. وإن كان ذلك وكانت الحرية التي دين بها للنظم. وإن وقعت ابتداء منهم قترعهم التي من أولا، إلا أنه

فإنه يكون من التبعين قض الحكم الصادر بإدانة
والتعاضد جرمه .

(جدة ١٣٧٢/٢٢ من رقم ١١٤٨٤-١٣٧٢ ق)

٢٥ - إنه لا تكن الرسوم بقانون رقم ٢٤١
لـ ١٩٥٢ الصادر بالغفر القاتل من الجرائم التي
أرتكبت لـيب أو لغرض سياسي في المدة بين ٢٦ من
أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ قد
قض في المدة الثانية منه على أن يظل القاتل العام في
طرف شهر من تاريخ العمل به كشفا في المجرمة الرسمية
بأمر من شملهم الغفر من المحكوم عليهم أو المتهمين
الذين لم تزل تضاييم في دور التحقيق أو أمام الحاكم ،
كما نرى على أنه في خلال الشهر التالي يجوز لنا أن يرى أنه
أفضل إدراج اسمه بنحو سريان نظره إلى القاتل العام
— لا كان ذلك وكل المعلن من نظر إلى القاتل العام
من عدم إدراج اسمه في كشف من شملهم الغفر ، وأنه
قرر قبول نظره شكلا واختيار المجرمة الرسمية عما
يشه الغفر ، فإنه يبين قض الحكم بالقضية إلى العقوبة
المحكوم بها عليه والتعاضد جرمه منها .

(جدة ١٣٧٢/١٦ من رقم ٩٩١-١٣٧٢ ق)

٢٦ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١
لـ ١٩٥٢ بالغفر القاتل من الجرائم السياسية تص
على أنه في طرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون
يظل القاتل العام كشفا في المجرمة الرسمية بأمر من
شملهم الغفر من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل
تضاييم في دور التحقيق أمام الحاكم وفي الشهر التالي يجوز
أن يرى أنه أفضل إدراج اسمه بنحو سريان نظره إلى
القاتل العام بقرار في نظم كتاب المحكمة الابتدائية التي يتم
في داتها ، ولذا رأى النائب العام أن ينظر في غير هذه
أساسه في خلال أسبوعين من تاريخ التقدير إلى إحدى
دوائر محاكم الجبايات بالقاهرة إلى يمينها وليس المحكمة
وتص المادة الرابعة من هذا القانون على وجوب العمل
به من تاريخ نشره في المجرمة الرسمية ، وقد نشر في العدد
١٤٢ مكرور غير احتياطي من الوقائع المصرية الصادر
بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وبين من هذا النص
أن القانون إذ أطلق صيغة الشهر التالي دون أن يشيحا
بأنها الشهر التالي إلا لأن الكشف لغيره لا يفي بمغاد ذلك
أن يكون هو الشهر التالي لغفر الأول أو لا يكن اليوم من
الشهر الأول إلى يمينه يظل في القاتل العام كشف من شملهم
الغفر في المجرمة الرسمية . ولذا في كان الحكم للظنون
في قد قضاه بعدم قبول نظم المعلن شكلا لرفع يد

٢٣ - لا تكن القانون رقم ٥٠ لـ ١٩٤٩ قبل
أن يص في مائه الرابعة على النفاذ لسنة ٢٥٨ من
قانون العقوبات قد لتسقي في مائه الأولى نصا وبوجه
بذلك نصا لـ ١٠٢ جديدة من لـ ١٠٢ فترة حج . وقد
بينه المذكور أن يصاحبه القانون سكة لتد لـ ٢٥٨
ولاستبدال المادة ١٠٢ بما قالت إنه د روى اثباتا
لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبل التمهيد أن ينظم
بموجع لك الأحكام بأبواب يكون موجهه بعد الباب
الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات
وهو الخاص بالجرائم المخففة بالحكومة من جهة
الباطل حسب المادة ١٠٢ من قانون العقوبات مباشرة
— لا كان ذلك وكانت الفترة الثالثة من المدة الأولى
من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تص على ألا
يعدل الغفر الجرائم المخصوص منها في المواد ٢٥٢ إلى
٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت المجرمة موضوع
هذا النظر وإن كانت معالفا عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج
بدلا من المادة ٢٥٨ لفظة (إلا أن للشرع أن يحدث من
جرائم ولو مع الإشارة إليها بأمر من لواء ، وكان من
بين البرلمان التي صحت لفترة اثنا عشر شهرا على
استثنائها من الغفر جرمية استعمال المفرقات وحل
المجرمة لم تلغ إطلاقا ، وبغاية ما في الأمر أن القانون
رقم ٥ لـ ١٩٤٩ قد غير موضعا بين مواد القانون
مع استثنائها بوضعها وأركانها — فإن التعاضد إدراج
اسم المتهم بهذه المجرمة في كفوف الغفر تطبيقا للرسوم
بقانون رقم ٢٤١ لـ ١٩٥٢ يكون مينا على الخطأ
في تطبيق القانون .

(جدة ١٣٧٢/٢٦ من رقم ١١٤٨٤-١٣٧٢ ق)

د - إجراءات

٢٤ - إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لـ ١٩٥٢
بالغفر القاتل من الجرائم التي أرتكبت لـيب أو
لغرض سياسي في المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى
٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ قد قض في المدة الثانية منه على
أن يظل القاتل العام في طرف شهر من تاريخ العمل به
كشفا في المجرمة الرسمية بأمر من شملهم الغفر من
المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل تضاييم في دور
التحقيق أو أمام المحكمة ، وإن كان بين من لا لاخراج
على غرار القاتل العام بتنفيذ ذلك الرسوم وعلى
الكشف للمراقب أن اسم المعلن إدراج فيه يعرف
كونه من شملهم الغفر بالقضية إلى المجرمة موضوع مائه

للبياد على اعتبار أن الشهر الذي يحق الطعن التعل في
من مضمون إدراج اسمه في الكشف الملن في المراجعة
الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا
الإعلان ، فإنه يكون قد أول القانون تأويلا علنيا .
(جلة ١٧٣٢/٧٢ ملن رقم ٣٠ س ٣٢)

٢٧ - إن مذهبنا في المادة الثانية من القانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على مباد شهر من تاريخ الملن
هذا القانون لينشر النائب العام في المبريد الرسمية كشفا
باسماء من شملهم الفو من الحكوم عليهم أو التبيين ،
وتحديد الشهر المال التعل من يرى أنه أغفل إدراج اسمه
بغير حق في كشف الفو الشامل ، حتى إننا رأى أن
التعل في غير مذهبنا في خلال أسبوعين إلى محكمة
الجهانيات - مذهبنا هو اختصاص الحاكم بالظر
في التظلمات التي ترفع في المواعيد التي حددها القانون
الذي حولها هذا الاختصاص ، فإننا كنا الحكم قد
استظهر أن الطاعنين قدسوا تنظيم إلى النائب العام من
عدم إدراج أسمائهم في كشف الفو الشامل بد اعتناء
مبدأ الشهر الذي حدده القانون لتنظيم ، وبناء على
ذلك نحن بعدم قبول التعل شكلا لرفضه بعد البياد -
فإنه يكون قد طبق القانون تليفاً سليماً .
(جلة ١٧٣٢/٧٢ ملن رقم ٣٠ س ٣٢)

٢٨ - من كان قابض بالحكم الملن في أن
الطاعن لم يرفع التعل إلا في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ ،

أي بعد فوات الأجل المأمور عليه في المادة الثانية
من الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ المصدق
لتقديم الطاعنات ، والذي ينتهي في ١٨ من ديسمبر سنة
١٩٥٢ ، وكان الطاعن قدس في ملن في ملن بأنه غير حق
في تطله محكمة الجهانيات ، وأنه إننا قصد ، فتح التعل
إلى النائب العام أن يجب به أن يمل على طلب الحكم
باعتناء للشورى السوية ضد تطله أمام محكمة
الموضوع - فإن الحكم الملن في ليد نص بعدم قبول
التعل شكلا لرفضه بعد البياد القانون لا يكون قد أصلاً
القانون في شهر .

(جلة ١٧٣٢/٧٢ ملن رقم ١١ س ٣٢)

٢٩ - إن المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم
٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالفو الشامل تص على أن يتبع
في نظر الملن والشمل فيها إجراءات الملن بالنقض
في المراءات الجهانية ، ونص المادة ٢٤٢ من قانون
الإجراءات الجهانية على وجوب تقرير بالظر وقدم
أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم ولا
سقط الحق فيه . وإننا في كل الحكم - صدر محجوباً
من محكمة الجهانيات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وقررو
الطاعن الملن في بطريق القضاء في ١٢ فبراير سنة
١٩٥٢ ولكن لم يقدم أسباباً لملن بعد ذلك ، فإن
الطاعن لا يكون مقبولاً شكلا .

(جلة ١٧٣٢/٧١ ملن رقم ٦٢ س ٣٢)

عقوبة

رقم القاعدة

المصل الأول : قسم العقوبات

٨- ١	المرج الأول : العقوبات الأملية
١١- ٩	المرج الثاني : العقوبات القادمية
١٥- ١٢	المرج الثالث : العقوبات القنبية والتكيفية

رقم المادة

الفصل الثاني : طريق العقوبة

٢٥ - ١٦	١ - طرق الأول : تخديرها .
٢٨ - ٢٦	٢ - طرق الثاني : لأسباب التخفيف أو الزيادة
٤٩ - ٢٩	(أ) الأخلاق القانونية
٧٦ - ٥٠	(ب) الظروف المخففة .
٧٧	الفصل الثالث : وقف التنفيذ .
٧٩ - ٧٨	الفصل الرابع : جب العقوبات .
٨١ - ٨٠	الفصل الخامس : أثر العقوبة .
	الفصل السادس : سقوط العقوبة .

موجز القواعد :

الفصل الأول

تقسيم العقوبات

الفرع الأول : العقوبات الأصلية .

- ١ - عدم إعتراؤه توفر أدلة خاصة لتوقيع عقوبة الإعدام -
- ٢ - أنه رأى القدر في عقوبة الإعدام لا يلزم الأخذ بمتنص العقوبة - ٣ و ٢
- ٣ - عدم نص الحكم القاضي بالإعدام على ذكر طريقة ذلك الإعدام لا يبيح - ٤
- ٤ - طريقة الإعدام في القانون العصري هي الإعدام شنقاً - ٥
- ٥ - مخالفة النيابة ذو سعة في القرار بأن الإجراءات التي تمت عليها م ١٤٧٠ - ج قد تمت - ٦
- ٦ - عدم جواز إقتصاص مدة الأختال الشكك عن ثلاث سنين إلا في الأحوال المحسومة المحسومة عليها قانوناً - ٧
- ٧ - الحبس مع التنزل أحد من الحبس للطلق ولو أضيفت إليه غرامة - ٨
- (راجع أيضاً : إيلات قاعدة ٩٦ وقتل عمد فاعيدان ١٤٨ و ١٤٩ ومكتردون ومشتبه فيهم فاعيدان ١٥ و ٢٥ و مجرمون أهدلت قاعدة ١٢ ومراقبة فاعيدان ١ و ٦)

الفرع الثاني : العقوبات التكميلية .

- ١ - الإرسال للاستلاحة وسيلة أديب أخف وقها من عقوبة الحبس - ٩
- ٢ - الإجراءات التي أوجب القانون توقيعها على عقوبات حقيقية وإن لم تذكر بالواد ١٠ ع وما بعدها للينة لأنواع العقوبات الأصلية والبنية - ١٠
- ٣ - سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب تسليم السجين إلى والده بدلاً من توقيع عقوبة أخرى مما يصح توقيعها عليه قانوناً - ١١
- (راجع أيضاً استئناف فاعيدان ١٤٧ و ١٤٨ ومجرمون أهدلت قاعدة ٨ وقض فاعيدان ٢٤٣ و ٦٦٥)

الفرع الثالث : العقوبات التبعية والتكميلية

- ١ - العقوبة المحسومة عليها بالذلة ٤٢ من قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ٢٨ هي عقوبة تبعية - ١٢
- ٢ - توقيع العقوبة للقررة للقررة الأعد عملاً بم ٢٢٢ لا يتبع من توقيع مائة - يكون بقرراً للقررة الأتضمن عقوبة تكميلية - ٣ و ١٤
- ٣ - حتى يتعين الحكم بالزول كعقوبة تكميلية - ١٥
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدة ١٥٩ ومسدد الجرائم قاعدة ٢١ ومكتردون ومشتبه فيهم قاعدة ٦٢ ومراقبة قاعدة)

[illegible]

وقف التثقيف

- ## المصادر

جیب المثلثات

- جب القوية متروكة للنبوط بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمساكين به. — ۷۷

التمويل الخاص

الانوار المستوية

- إنفاق المال الذي وقت فيه الخاتمة من التذاوير الوكاية التي لا يحول دون توقيها أن تمدى آثارها
إلى التبر - ٧٨ و ٧٩

العمل السياحي

مستوفى الحقوق

- متى تبدأ اللثة لظهور أسنونة العنونة فى مولد الجنائى والجنس والمخالفات ٨٠ و ٨١
(راجع أيضاً : حكم قاعدة ٢٢ ودوى جالية قواعد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ وقانون قاعدة ٢٤)
(و. أيضاً : فى عقوبة جريمة قاعدة ١٠)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

تقيم القسويان

مقدم الاول

العقوبات المالية

٩ - لا يشرط قانوناً توقيع عقوبة الاعدام
وقرار أدلة عامة، بل ان شاهاني ذلك شان باقي
الشهودات، يوتنها الخاص من الشان الى حصة الأدلة
والقرائن المقدمة له، إذ هو حر في تكوين اعتقاده،
وليس متبديا لدليل خاص، كما أنه غير متبدي بشئ
الخاص في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام.

(جدة ١٤٢٤/٤/٢٣ طين رقم ١٠٠٠ سنة ١٤٢٤ ق)

٢ - إن القانون إذ أوجب على الحركة أخذ رأي
الملتقى في حقبة الإسلام قبل توثيقها فإن قصد أن يكون
القانوني من بين ما إنفاذات أحكام الشريعة تغيير الحكم
بالإسلام في أوضاعه الجارية للطلاب فيها فتعزى قبل
الحكم بجماعية دون أن يكون ملوماً بالأخذ بمعنى
فتعزى ، فليس المقصود (إذ من الاستناد) تصرف دال
على الملتقى في تكليف الفصل للملتقى إلى الجاني ووضعه
تحتاني.

(جلد ۱/۱/۱۳۹۶ طین رقم ۳۳۲۱ سے ۳۴)

٣ - إن كل ما أوجبه المادة ٤٤ من قانون
تفكيك حاكم التجابات هو أن تأخذ الحكمة رأى القنى
قبل إصدار الحكم بالإعدام ولكنها غير مفيدة جداً
لرأى إذ أجلها القانون أن تحكم دونه إلنا ما هت
المبادئ من غير أن يبدى . فنى ما أخففت الحكمة هذا
الإجراء لكن حكمها ليس لاطن فيه . وذلك لتس
لا يملك لأحكام العلم لم تأخذ على الأليات غير
الفرق المرسومة لتتبر ما من الأحكام .

(جئے ۱۷/۱۰/۱۹۷۱ء کو رقم ۲۰۰ سے ۷۱ فی)

٤ - لا يجب الحكم بالمخفى بالإعدام لعدم نه على ذكر طريقة ذلك الإعدام . أما كون الإعدام يكون تنفيذيه بالتشنق كما نصت به المادة ١٣ عقوبات وقديم، أو بأي طريقة أخرى، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ، ولا شأن به لسلطة الحكم .

(جلد ۱۲/۱۲/۱۳۳۶ طین رقم ۳۳۲۱ سے ۲ ق)

٥ - ليس في قانون العقوبات المصري سنوى
طريقة واحدة للاعدام وحى الاعدام شتقا . فيمكن ان
يأمر فى المحكم على ذوق العقوبة فى اوائت المحكمة
طليتها اما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر (المعمل المحكم
والمرجع فى اللى النصوص الخاصة بجان المني القانونى
لكل خطوة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .
(مجلة ١٩١ / ١٩١ - ١٩١٢ من رقم ١٧٣١ ع ١)

(جلد ۲۹/۱۰-۱۳۴۱ طرز و م ۱۳۴۱ سے اے اے)

٦- إن مثل القِراءة نوصفة في التقرير بأن
الاجراءات التي نعت عليها المادة ٧٠ من قانون
الاجراءات الجنائية قد تمت لأن النيابة العامة هي صاحبة
السلطان في تنفيذ حكم الاعدام ولا تسطيع اجراء التنفيذ
دون اخطائها.

(جلبه ۱۰/۱۰/۱۹۵۵ طين رقم ۹۸۸ سته ۷۵ ق)

٧ - كانت جريمة القتل بالأكراه ماثلة عليها لمدة ثلاثة ٣١٤ فترة أول من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت لفترة الثانية من المادة ١٤ من قانون العقوبات تجري ، أنه لا يجوز أن نفس عدة الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاثين ولا أن تزيد خمس عشرة سنة إلا في الأحوال المخصوصة المخصوص عليها قانونا ، لأن الأحكام لإذاب التبعين بالأشغال الشاقة المؤقتة ثلاثين يكون قد أعطى في تطبيق القانون ويجب تخصيص هذا الخطأ والمكب يعنى القانون .

(جلبه ۱۹۵۴/۱۱/۱۷ طين دلم ۱۳۸۸ سنه ۱۳ ق)

٨ - إن قتال السرة في المائدة ١٧٤ ح. ١٤١١
المجلس مع القتل. أما الجديد فقوله في المائدة ٢٩٦
المجلس إطلاقاً ويجوز أن ترد عليه غرامة لا تتجاوز مائة
دينية ولا شك أن المجلس مع القتل أشد من المجلس
المطلق ولو أضفت إليه غرامة.

(جله ۱۰/۰/۱۳۳۳ طرز رقم ۱۶۱۱ سے ۲۳ تا)

عقروم عکای

المقربات العادية

٩ - لا يقبل من يحكم عليه بإرساله إلى أحياء أن وطن أمام حركة التنضيد في هذا الحكم
دعم أنه قد رس بأقل من حقيقتها ، وأدناه ذلك
غير حق في ذمة من تسع معاملاتهم يقتضي المادة ٦١
وتوجب لا يقبل طهنة ولو كان في استطاعة أن يثبت
حقيقة من شهادة ميلاد رسمية إن كان لم يسبق له تقديم

القرع الثالث

العقوبات الجزائية والتكليفية

٩٢ - إن العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون المحصرات رقم ٢١ لسنة ١٩٠٨ إن هي إلا عقوبة نية تطبيق حيا مع العقوبة الأصلية عند قيام متعتها. فلذا طلبت البقاة لأول مرة أمام المحاكم الاستثنائية تطبيق هذه المادة وطبقها المحكمة دون قصد نظر الدعاء إلى هذا الطلب الجديد فإن هذا لا يتغير إختلا بمقتضى الدعاء. ذلك بأن هذا الطلب لم يتضمن في الواقع نية جديدة ولا وصفا جديدا لتهمة الأصلية وقد كان من واجب محكمة الدرجة الأولى أن تقرر من تلقاء نفسها بلك العقوبة الجزائية ولو لم تطالبها البقاة. ولا شك في أن هذا الحق لا يقل عن الحق الاستثنائية بمجرد استئناف البقاة الحكم بالإعذار.

(جلسة ١٩٢٤/١١/١٨ من رقم ١٨٢ لسنة ١٩٢٤)

٩٣ - لمانع قانونا من الجمع بين عقوبة جنابة الذور وبين الفرامة الجنسية في جنابة الإغتلاص منه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للفرجة الأشد قط، وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٣ المذكورة هي العقوبة الأصلية قط.

(جلسة ١٩٢٧/٢/١١ من رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٢٧)

٩٤ - العقوبات التكليفية هي في واقع أمرها عقوبات نزع مراعى فيها طبيعة الجريمة. ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها برتبطت تلك الجريمة من جرائم أخرى، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكليفية كما تجب العقوبة الأصلية القائمة على لما بل يقتل واجباً لحكم بها مع عقوبة الجزائية الأشد. وإذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩١١ يفتح التدريس والفتش بعض ملامحة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكليفية اعتدلتها طبيعة الجريمة الواردة في المادة ٥، فإنه إذا كان القانون من الحكم بالإعذار الذي أخذ الحكم المطعون فيه بإجابه أن المتهم ملزم في حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم ملامحة على عقوبة الجزائية الأشد بالعقوبة التكليفية المنصوص عليها فيه.

(جلسة ١٩٢٧/١٨/١٨ من رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٢٧)

٩٥ - إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تمنع من أن كل موطن ارتكب جنابة بما نص عليه في الجلبات الثالث والرابع والخامس والسادس عشر من

هذه البقاة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة. ولم يتعرض أساساً عن التصديق الذي قدره من نقاد قضاة المحاكم للمادة ٢٨ عقوبات. وعلى كل حال فإنه لا ضرورة له من هذا الطلب، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وتما من عقوبة الحبس التي طلبت البقاة عليه كما أنها أرغم من الحبس أثناء، إذ هي مهما تكن متدنية فلا يمكن أن تعتبر أساساً لإحكام العقوبة كما هو الشأن في عقوبة الحبس.

(جلسة ١٩٢٧/١١/١٨ من رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٢٧)

٩٥ - الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات يجوز الطعن فيه بطريق التفتش من الصغير الذي عومل بمقتضى هذه المادة. وليس من السوابق القول بأن ما رتبته هذه المادة من الجزاءات لا يتغير عقوبة بالحق الملقى، فلا يجوز الطعن فيها بطريق التفتش. ليس من السوابق القول بذلك، إذ هذه الجزاءات وإن كانت لم تذكر بالمراد ٩ وما يلها من قانون العقوبات للمنية لأشوع العقوبات الأصلية والجزائية، إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى أصناف خاص من الجنحة، ثم الأحداث، وتوقيفها ترتب عليه حرق الجاني عليه وواجبات والتزامات على والى الصغير أو وصيه في حالة التفتش على أنه إذا كان المستورل عن المحقق الفنية والمضي بها يستلزم الطعن بطريق التفتش فليس جازاً على ذلك المحقق في دعوى الجنابة أو الجنحة القائمة على الصغير الذي عومل بمقتضى المادة ٦١ عقوبات، فكيف لا يكون لهذا الصغير أن يطعن من أخطأ بهما الطريق سواء بقتله أو برأسه أو وليه أو وصيه.

(جلسة ١٩٣٢/١/١٦ من رقم ٢٥٨٠ لسنة ١٩٣٢)

٩٦ - عند تصديق العقوبات التي يجوز تقاضاؤها بالحكم بما على للمتهم يكون أمر العقوبة التي توقع عليه بالمثل متروكا لسلطة المحكمة حسبما تراه مقتضى المصلحة بناء على ظروف كل دعوى وأحوالها. ولذلك فإن المحكمة غير ملزمة بأن تجيب والد الصغير أو وليه - فيما كانت حالة المتهم وظروفه - إلى طلبه تسليمه إليه بدلاً من توقيع عقوبة أخرى عما يوصى قانوناً توقيعاً عليه. وإن كان لا يجوز بما فيها في ذلك من طريق الطعن بالتفتش وإن كانت هذه الجملة جازية بطرق الطعن الاستثنائية على أساس متناقضة وقائع الدعوى،

(جلسة ١٩٢٠/٧/١٢ من رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٢٠)

الكتاب الثاني من هذا القانون يعمل بإلزام حكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالزول مدعلاً تنص من حذف مدته الحبس المحكوم به عليه . ولما امتد الإقتضاءات المحكمة فيها التزم حتى جناية ثلاثين لئلا يؤول أمره وعاقبه عليها ، تخليفاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، أنه يكون من التبعين المحكوم عليه أيضاً بالفقرة الفكيكية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سابقة الذكر ، وهي الموزل من الرقعة مدة لاتنقص عن حذف مدة الحبس التي حكم بها عليه .

(جدة ١٧٧/١١/١٠ من رقم ٢٣٣ سنة ٢٢٢٢ ق)

الفصل الثاني

تليق العقوبة

الفرع الأول

تدبيرها

١٦ - عكدة الموضوع ، ما لم تخرج في تدبير العقوبة من النص القانوني ، لاسال سائبا من موجبات القسدة ولا من موجبات التخفيف .

(جدة ١٧٧/١٢/٥ من رقم ٣٣١ سنة ٢٢٢٢ ق)

١٧ - إذا كان الحكم الإجمالي قد قضى بعقوبة واحدة من عقوب داخلين في جريمة واحدة على اعتبار اتهامها وقتا تفتينا قصد واحد في زمان ومكان واحد نزل على عليه واحد ثم استبعدت المحكمة الاستثنائية أحد مدعي العقوب واستبعدت العقوبة التي قدردا الحكم الإجمالي فإن الاستبعاد أحد ذلك العقوب لا يؤثر في كيان الجريمة المركبة وليس من شأنه أن يخل من القسبة المقرر لها في القانون . أما ما يتبعه هذا الاستبعاد من إسكان النظر في تخفيض مقدار العقوبة التي قضى بها إبتنائياً ، فإن ذلك من اختصاص قضى الموضوع ، وماذا هو منه وإلى - وهو على يدة من حقيقة موضوع - تناسب العقوبة التي قضى بها مع الفعل الذي ثبت ارتكابه فلا يقبل الطعن على قضاء لأن ماضيه يدخل في حدود سلطه . فلما أدب للمهم إبتنائياً في جريمة مرقرة قدود وصاغ لسانه وحده المحكم ثم أيدت المحكمة الاستثنائية عليه العقوبة مع قسرة الهمة - أخذنا بطلب التليق - على سره لتتورد فقط فلا ملين على ذلك .

(جدة ١٧٧/١٢/١٤ من رقم ٣٣١ سنة ٢٢٢٢ ق)

١٨ - من المقرر أن تدبير العقوبة هو من اختصاص قضى الموضوع في الحدود المقررة في القانون ، فلا يفسح لى على المحكم بأنه قد فرق بين التبعين في العقوبة التي أوصى على كل منهم .

(جدة ١٧٧/١٢/١٠ من رقم ٣٣٥ سنة ٢٢٠٠ ق)

١٩ - المحكمة تقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كعقوبة الإعدام ، أو أضافها إذا كانت ذات حدين ، بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك . وكل على ملزمة به إذا هو مجرد الإشارة إلى النص للسحب . ولما أيضاً ، إذا هي أوضحت استعمال الرقعة والزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف منها ، أن فعله دون أن تكون ملزمة وجوباً ببيان موجب هذا الفعل من المنصوص عليه إلى ما هو أخف منه .

(جدة ١٧٧/١٢/١٠ من رقم ٣٣١ سنة ٢٢٢٢ ق)

٢٠ - لأشرب على المحكمة إذا لم تبين علة الفقرة في العقوبة بين محكوم عليه وبغيره من المحكوم عليهم لأن تدبير ما يتبعه كل منهم من العقاب بما يرجع إلى سلطة عكدة الموضوع ولا شأن لمحكمة لتتبع به .

(جدة ١٧٧/١٢/١٠ من رقم ٣٣٢ سنة ٢٢٢٢ ق)

٢١ - تدبير العقوبة واجب على سلطة عكدة الموضوع بشده متساوية وليس عليها قاطرة أن تبين الأسباب التي دعته إلى التددد أو التخفيف .

(جدة ١٧٧/١٢/١٠ من رقم ٣٣٢ سنة ٢٢٢٢ ق)

٢٢ - إن القانون في تقرير العقوب لم يبرر على قاعدة أن يكون مطلب التماس الأصل أنه من عقاب التبريك ، بل إنه ترك إلى المحكمة تدبير العقوبة التي يستحقها كل متباني المدونين فردها لكل من يسام في الجريمة ما عدا ذلك أو شريكاً ولا رابة في ذلك لشدة القضاء ما دامت العقوبة المحكوم بها داخلية في حدود النص القانوني المطبق على الرقعة . وإنما تالجهة إذا أوقعت على التبريك عقوبة أشد من عقوبة المعتاد فلها غير ملزمة بتليل ذلك .

(جدة ١٧٧/١٢/١٠ من رقم ٣٣٢ سنة ٢٢٢٢ ق)

٢٣ - إن تدبير العقوبة في حدودها المقررة في النص من سلطة عكدة الموضوع وحدها ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تبين لأسباب التي رأت من أجلها أن ترفع على المتهم العقوبة بالعدد الذي أوقعت . فلما كانت المحكمة الاستثنائية قد أيدت العقوبة للمتهم بها

عليه بالعيارين كأنه متحقق على قته ، وأنها لم يرتكبا ما ارتكبه إلا تنقيها قصد جاني مشترك بينهما . فإن مطابقتها باعترافها فاعين القتل لا شريك فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف القاتل العبرية على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٢٩٩ مع ذلك ولو كانت الفقرة لم تنص إلا على قتل أحدهما ، ولم يكن ثمة وقوع من ذميه دخل فيها ، ما دام ما وقع منه شروطاً في القتل ، ومع ذلك فلا مصلحة لحذين المتهمين من التسكك بأنها لم يكونا إلا شريكين ليعول من جهتها في جنابة القتل ما دامت المحكمة حين أدانتها بوصف كونها فاعلين وقالت إنها تأخذها بالرقعة لم ترفع عليها إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، لأن تقدير ظروف الرقعة وموجباتها مرجعه إلى ذات الرقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفها المحكمة به ، وقد كان في وسع المحكمة أن تدل بالعقوبة إلى أقل مما زلت اليد على معنى الحدود الواردة في المادة ١٧٤ في أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك ، وما دامت هي لم تقبل فيستوى من جهة العقاب أن يمد للمتهم شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير .

(جدة ١٩٢٤/١٢/١٤ ملحق رقم ١٣١٢)

٣٨ - لا جدوى للباقي من بيانه من جعل حوّل ما يدعيه من خطأ الحكم في اختياره فاعلاً لالترتيكا في جريمة القتل المصد مع سبق الإصرار ما دامت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي نفي بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، ولا يبرر من ذلك أن تتسكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧٤ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرقعة إنما يكون بالقضية إلى الرقعة الجنائية التي ثبتت هي المحكمة وقررها لا بالقضية إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تخضع منها التزول بالعقوبة لا أكثر مما زلت إليه لا منها من ذلك اعتبارها فاعلاً أصلياً فهي إذ لم تقبل ذلك تكون قد رأت تلبي العقوبة التي نصت بها مع رقعة التي أنبتها الحكم .

(جدة ١٩٢٤/١٢/١٤ ملحق رقم ١٣١٢)

٣٩ - إن عكسك للوضوح إنما تتعد ظروف الرقعة بالقضية الرقعة الجنائية التي ثبتت فيها لجبل المتهم لا بالقضية الوصف القانوني الذي نصت به ، فلذا وصفت المحكمة المتهم في جنابة قتل عمد اقترن بظرف

ألى الظروف الخاصة والظروف الشخصية . وعده المجموع المحكوم من تلك للالابيات والظروف والتي ليس لها الاستغناء بانتهالاً لاصحهما (indéfinissables) أو التي هي التي ترك لها من تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو مبرراً (ou illimités) .

(جدة ١٩٢٤/١٢/١٤ ملحق رقم ١٣١٢)

٣٥ - إن استبدال الرقعة لا يبيّن إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع التي ثبتت هي تلك وقت الحكم ولا يجوز أن يبيّن على واقعة متتالية .

(جدة ١٩٢٤/١٢/١٤ ملحق رقم ١٣١٢)

٣٦ - إن كان الظاهر من الرقعة الثانية بالمحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده القتل المذكور العبرية بأطالة حيلتين تاريخين على المعنى عليه أودياً بمياهه وأن الآخر إنما تصبى وقت ارتكابه هذا القتل قد أوره ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل من الأفعال الفاعلة في الجريمة . فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكاً للآخر في جنابة القتل ، وذلك لتعدد سرعة من منها الذي باشر القتل . ولكن إذا أعطيت المحكمة بغير نص المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وسكت عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمها لأن العقوبة التي وقعتها على كل منهما مقررة لجناية الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يبرر من هذا القتل القول بأن المحكمة أخذت بالمتهمين بالرقعة ، وأنها كانت ضد تقدير العقوبة نصت لأثر الوصف الذي أعطته الرقعة . وذلك لأن المحكمة إنما تتعد ظروف الرقعة بالصفة الرقعة الجنائية التي تبين وقررها لا بالقضية الوصف القانوني الذي نصت عليه الرقعة . فلما أنها كانت رأت أن تلك الظروف تخضع القول بالعقوبة إلى أكثر مما زلت إليه لا منها من ذلك الوصف الذي وصفته بها . أما وهي لم تزد إلى الحد الأدنى ، فلما أنها تكون قد رأت تلبي العقوبة التي نصت بها مع الرقعة التي أنبتها بصرف النظر من وصفها القانوني .

(جدة ١٩٢٤/١٢/١٤ ملحق رقم ١٣١٢)

٣٧ - إن كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت في مطلق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن توجب لك ما رتبته عليها . إن كلا من المتهمين اعترف في وقت واحد وفي حصة الآخر . على الحق عليه مقتضى ثبوتها بقصد قته ، ولكن للمستفاد من الرقعة . كما نصتها المحكمة . أنها حين أساءاً الجاني

٤١ - إذا كانت المحكمة قد حلت عقاباً أهما حالت للتعين بأثره حساباً عقوبة لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب القانون حقا في تخفيض العقوبة إعمالاً لهذه المادة وفي حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من القبول بالعقوبة من القصد الذي قصت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقررة أقصى بها هي التي رأتها مناسبة للواقعة وهي حرة من أي قيد .

(جريدة ١٣٨٠/٥/٢٠ طين ورم ٢٠١٤ سنة ٢٤)

٤٢ - إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥. وإن أجل خاص الإحالة أن يحل إلى محكمة الجناح بعض الجنايات لتوقيع عقوبة الجناحة بها إلا أنه ليس من شأن هذه الإحالة أن تشترط طيبة الجناحة وتخصها بجميع الأحكام الخاصة بالجناح بل هي تبقى جناحة على أصلها . وبقي على ذلك أن محكمة الجناح تتسكون كـ محكمة الجنايات - مفيدة في قضائها بالمسعود للرسومه الظروف الخفيفة في المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فلا تعليل لأن أن تزل بمقبرة الجناح إلى أقل من ثلاثة شهور . فلما هي تولد من ذلك فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون وحين تقضى حكماً بالقتل . جمل العقوبة ثلاثة شهور .

(جريدة ١٣٨٠/٥/٢٠ طين ورم ١٣١٥ سنة ٢٤)

٤٣ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذا أجاز بالاديين ١٥٨/٢ و ١٧٩/٢ إحالة بعض الجنايات إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أنها قد اقررت بأحد الأقسام القانونية أو بطرود مختلفة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجناح لم يقصد إلى تشجيع طيبة الجريمة من جناحة إلى جنحة وإنما أراد تخفيف العبء عن عاكم الجنايات وإعطائها من نظر بعض الجنايات التي تتفق أسرارها - استعمال الرأفة ، ومن مقتضى ذلك أن إحالة الجنايات إلى المحكمة الجزئية تقضي فيها على أساس عقوبة الجناحة وإن كان يجب عليها أن تنص في الفصل فيها الإجراءات المقررة في مواد الجناح عملاً للمادة ٢٠٦/٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه لا يترتب عليه أن تنفذ الجنايات طينتها وعقوباتها أو لا تقام - محكمة البنح في قضائها للمحدودية الملية في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند القبول بالعقوبة وإن كان الحكم الذي يقضى بالجناح لمدة أقل من ثلاثة شهور في جناحة عقوبتها الانشغال لقاعة الوقت أو

القانوني عند بأنه فاعل أصل فيها ، وعلمك بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوصت عليه عقوبة الأذى للساعة الواردة بدلاً من عقوبة الأعدام المقررة قانوناً لهذه الجناحة ، وكان الوصف الصحيح لفصل الجنايات الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجناحة المصائب عليه قانوناً بالإعدام أو بالانشغال لقاعة الموحدة ، فلا يصح طلب نقض هذا الحكم بمقررة بن المحكمة ، إذ قصت بالعقوبة إلى أوقفتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي أقرته ، وأن ذلك يستلزم إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كلاً في وسعها - لو كانت قد أرادت أن تزل بالعقوبة إلى أكثر مما دلت عليه - أن تزل إلى الانشغال لقاعة الموحدة وفقاً للحدود للرسومه بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تحصل قانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قصت بها فضلاً مع الرأفة التي ثبتت فيها بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد تزل فحسباً بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون والقول إلى نفي هذه الحالة . وفي هذه الحالة رجحاً - يصح القول بإمكان قيام ذلك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، وحسب ذلك سهولة الحكم عليه في تلك الحالة بخاصة الحكم في وصف الواقعة التي قانوناً .

(جريدة ١٣٧١/٣/٢٠ طين ورم ١٣١٢ سنة ٢٤)

٤٤ - إن نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يحمل القبول بالعقوبة المقررة الجزئية إلى العقوبة التي أباح هذا النص القبول إليها جزئياً إلا أنه يبين على المحكمة إذا ما رأت أخذ النعم بالرأفة وسامكت طيباً المادة ١٧ المذكورة ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس القوي في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون على العقوبة المخصوص طيباً فيه الجزئية ، فإذا أدانت المحكمة النعم في جناحة الاعتسالي وذكر في حكم أنها رأت ساهله طيباً لقاعة ١٧ ومع ذلك أوصت عليه عقوبة خمس المقررة لهذه الجناحة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فلما تكون قد أعطت إذ كان عليها أن تزل - تطبيقاً للمادة ١٧ بمقبرة السجن إلى الجناح الذي لا يجوز أن تقضى مدته من ثلاثة شهور ، وللمحكمة بعض زعم المسودة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بمقبرة الجناح إلى قدرها .

(جريدة ١٣٧١/٣/٢٠ طين ورم ١٣١٤ سنة ٢٤)

الذين يكون قد أحل في القانون بما يستوجب تصدق .
(جدة ١٣٥٠/٣/٢٦ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٤ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٩ تنص في فقرتها الثالثة على أنه يجب بالأختال لقاعة المؤقتة على حيازة أو لمرافق السلاح التاري إذا كان السلاح من الأنواع اللينة في البدول (ب) للملحق بالقانون ومنها اللينة التي تطلق برصاص فلذلك كان الحكم قد كان للمتهم لاحتراجه سلاحا ثريا يطلق الرصاص بدون ترخيص وعقابه بالجلبس لمدة ثلاثة أشهر عليهما لمدة ١٠ و ١٢ من القانون رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات ، كما يكون قد عاقب القانون إذا كان المادة ١٧ من قانون العقوبات إذ أجرت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بمقبرة الأختال لقاعة مقبرة السجن أو الجحيرة قد اشترطت أن لا تنقص مدة الجلبس من ستة أشهر .
(جدة ١٣٥٢/٢/٢١ من رقم ١٣٠٦ سنة ١٣٤١ ق)

٤٥ - إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه لا يجب بالإعدام ولا بالأختال لقاعة المؤقتة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة ، وفي هذه المادة يجب على القاضي أن يبين أول المقبرة الواجب عليه أن يتخلل النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ، فإن كانت تلك المقبرة هي الإعدام أو الأختال لقاعة المؤقتة يحكم بالسجن مدة لا تنقص من خمس سنوات ، وإن كانت الأختال لقاعة المؤقتة يحكم بالسجن - - إن هذه المادة إذ نصت على ما تقدم فلها لم توجب على القضاة بصفة عامة مطلقا ، عند تفسير المقبرة الواجب عليه أن يتخلل النظر عن هذا ملاحظة موجبات الرأفة ، بل إنها جعلت بعد القاضي ليل استعمال الرأفة بدليل قولها « مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت » ، ولو كان صحيحا القول بوجوب استعمال الرأفة مع المقبرة في جميع الأحوال لا كانت مقبرة الإعدام بعد تطبيق المادة ١٧ ، من العقوبات التي تنص المادة ٧٢ : بل بما يقربه السجن .
(جدة ١٣٥٢/٢/٢١ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٦ - إزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يجب حكما ما دامت المقبرة التي أوقعتا تدخل في الحدود القوسية للقانون وما دامت تقدير المقبرة هو من المحاكمات محكمة الموضع

دون أن تكون ملزمة بإبدان الأسباب التي من أجلها أوقعت المقبرة بالقدر الذي رأته .

(جدة ١٣٥٠/١/٢٤ من رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٧ - إذا أراد القاضي استعمال الرأفة والوصول من درجة المقبرة المتصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزما بإبدان موجبات ذلك بل كل ما يطلب منه عند ذلك هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا عطفية والإشارة إلى النص الذي يستند إليه في تقدير المقبرة . ذلك بأن الرأفة شعور بالحق تبه في قس القاضي على تخفيف لا يستلزم أسبابا أن يعطى حتى يصورها بالحق أو بالبدن . ولهذا لم يكف القاضي في التقاضي وما كان ليستطيع كليفه بإبدان كل ما يقتل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا بإبدان عليه دليل .

(جدة ١٣٥٢/١/٢٤ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٨ - إن طلب استعمال الرأفة لا يقتضي من المحكمة ردا .

(جدة ١٣٥٢/١/٢٤ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٩ - إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة للمتهم بالرأفة .
(جدة ١٣٥٢/١/٢٤ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

الفصل الثالث

وقت التنفيذ

٥٠ - الحكم بأية تنفيذ أمر موضوعي يجب إحاطة تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، بقرره إن أراد مستحقا له من التمهين بموجب ظروف المعوى وحالها كتم شخصيا وعلى حدة .

(جدة ١٣٥٢/١/٢٤ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٥١ - إن تقدير المقبرة بما في ذلك وقت التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحده لا دامت هي لم تخرج بالمقبرة عن الحدود المقررة بقانون فلا رقابة عليها وإن كانت المحكمة قد التفت وقت التنفيذ القاضي في ابتدائها لا لوقتها من أن عدم وجود السوابق وحده لا يجعل حيزا له فلا يجب عليها في ذلك .

(جدة ١٣٥٢/١/٢٤ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٥٢ - القروض في التقاضي الإلزامية بأحكام القانون ، ووقت التنفيذ ، عند جواز ذلك قانونا ، من المحاكمات التقاضي لأن شاء أمر في وإن شاء لم يأمر . وإن كان كان الرابع في المعوى أن القاضي طبق قانونا .

وأنا عرخت عليها وقتلت ظرما إليها لها يكن التهم من سوابق فإن عكس التقتض لانتصيح بالتمسك بالحكم المعلن فيه ولا إسداد أى خطأ المحكمة الاستئنافية .
(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ٢١ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٧ - إن القانون وإن نص في المادة ٥٠٢ ح على أن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن متى وفى المحكوم عليه بالتسليم للتصوير منها في ذلك الحالة فانه جعل ذلك الحكم أثرا باقيا على سائر الزمن إذا كان في آخر اللقطة المذكورة . ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه ، وقد برى أن في هذا الصرح ما يتعارض مع صدور المادة ولا يتفق مع اعتبار الحكم كأن لم يكن على أن الواقع أن القضى يعتبر كأن لم يكن إنما هو ما يتعلق من الحكم بغيره بالمسقط وذلك ما مر من النص القرئى للمادة إذ هو بغير من الحكم (condemnation) . والمتفق عليه أن الحكم متى أقره فيها عدل ذلك . فإن كان الحكم قد صدر بالتزامه عقوبة على الجاني فإن هذه العقوبة تنفذ وتبقى نافذة وكذلك لا تؤثر حتى إلى الستين فيما ترتب عليه من الحقوق يستثنى الحكم كالتوريث والرد والمصاريف وغيرها .
(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ٢١ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٨ - القانون لم يصر بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للتمم الحادث أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أبطل ذلك وإن كان لا يترتب على المحكمة إذا هي قالة إن التهم مائة ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .
(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ٢١ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٩ - إن الحكم بوقف التنفيذ لا يكون إلا لتحقيق مصلحة اجتماعية هي إصلاح حال المحكوم عليه ، وتعميد السبل لعدم عوده إلى ارتكاب الجرائم . ولذلك نصت المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أن شروط وقف التنفيذ فيما يتعلق بالجاني هي أن يكون له من أخلاقه أو مبادئه أو سيرة أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يوجب على الاعتدال بأنه لن يعود إلى ذلك القانون . فإن رأى القاضى من الظروف للتمتع أن الجاني القضى ارتكب جريمة أو جنحة سرف يعلق عن ارتكاب الجرائم . جاز له الحكم بوقف تنفيذ العقوبة التي قضى بها عليه بشرط أن يبين أسباب ذلك أما إذا رأى أنه غير قابل للإصلاح فيجب عليه ألا

لاحقا أصل التهم دون استبعاد حتى وقف التنفيذ الخصوص عليه في القانون القديم ، فلا يجوز لهذا التهم أن ينسحب على هذا الحكم أن المحكمة حين عرخت القانون لللاحق أصله قد قلنا أن القانون السابق يبرر وقف التنفيذ .

(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ١١٩١ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٣ - وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لمصلحة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا الحرية التي تحت على التهم من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تقوم ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالقدر الذي يراه .

(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ٢٠٥٤ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤ - إن المادة ٥٠٢ ح لم تنص على أن يكون الحكم السابق مانعا من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل الحكم الجديد بل نص في هذا الصدد أن محلفا من كل قيد قضى ومالا بذلك على أنه مما تقتضيه العدالة في الزن إليها متبعة التمسك من إيقاف التنفيذ .

(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ٢١٨٠ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٥ - إن المادة ٥٠٢ ح لا تشترط في أمر إيقاف التنفيذ أن يبين المحكمة أسباب أمرها به فقد جعلت من واجبها أن تقرر وتثبت ما إذا لم تكن تلك قائمة . فإذا كانت المحكمة يبرر أن وجدت أن أساس سابقة للتمم الواردة أصبحت هو حكم غيابي قد وقتت عنه هذا الحد ولم تحضر السابقة وأمرت بإيقاف التنفيذ قائلة إنه لم يتقدم لما يوجب أن هذا الحكم أصبح نهائيا وقد حل التهم وكان الواقع أن ذلك الحكم لفتاوى الواردة بصيغة التهم قد أصبح نهائيا لأن وقررت المحكمة عند صدور الحكم غيابي وعدم تحررها ما إذا كان أصبح نهائيا مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أم غير تها ، ذلك تصرف على من جانيه يرتب على عكس التقتض لتصبح الحكم واجب التنفيذ .
(جلد ١٠/٢٠٠ من رقم ١٢٨٨ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٦ - إذا قضى الحكم الابتدائي بإيقاف التنفيذ وقرر أن التهم لسوابق له وعلى المحكمة الاستئنافية طلبت النيابة تأييد الحكم فأيدته فطنت النيابة بطريق التقتض في الحكم تصداه وإيقاف التنفيذ مع أن التهم سابقة ولم تمنع النيابة في تقرير أسباب التمسك القديم منها لمحكمة التقتض أن صحيفة سوابق التهم كانت موجودة فعلا بنفس الصيغة ، نظر للمحكمة الاستئنافية

حقوة الميس دون القرامة تأبها لا تكون قد أعطت
تطبيق لقانون .^٢

(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٣ - إن وقف تنفيذ لا يكون - حسب مبرج
التصويص التي وضعت له في قانون - إلا بالتأجيل إلى
التعويضات . فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في
سائر أسرار الرد . لأن الرد يجمع صوره لم يبرح
لغالب أو الزهر وإنما قد يباعه الحلة إلى ما كانت
عليه قبل الجريمة وبقي ذلك كذلك ، وكانت إذالة
الباني التي تلم غائب لقانون هي من قبل إعادة
التنفيذ إلى أصله وإذالة أثر الغفوة ، فإن الحكم يوقف
تنفيذاً يكون مخالفاً لقانون .

(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٤ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين
تفصل بين الوقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية
أو جناية بالمرأة أو الميس إلا كانت العقوبات الجنائية
بالنفس الحقيقية ، سواء أكانت هذه العقوبات أممية أم
تيمية ، أما الجزاءات الأخرى التي وإن كان فيها
من العقوبة . ليست عقوبات تيمية ، فلا يجوز الحكم
بوقف التنفيذ فيها .

ولما كانت لزادة التصويص عليها في المادة ٨٥ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمين العسكريين في
٣٦١ و ٣٦٢ ليست من قبيل العقوبات الجنائية بالنفس
الحقيقية ، لأن فيها من التعويض عما لحق المرأة العامة
من الضرر بسبب ارتكاب جريمة حربية . إذ لا يكون
من غير الجواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بها .

(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٥ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجبر
الحكم بوقف تنفيذ حقوة الميس إلا إذا كانت هذه
لا تزيد على سنة ، فإذا كان الحكم قد قضى بوقف
تنفيذ حقوة الميس لمدة سنيين ، فإنه يكون قد أعطى
وهذا الخطأ يتوجب إعطاء الطرأام عكس الموضع
في العقوبة التي يمكن بها ، ولا يجوز أن يقتضي بتسليمه
من عكس التصويص ، إذ أن إيفاء التنفيذ مستمر يجب
مراعاة في تقدير العقوبة بل هو جزء من أصلها كل
الإعمال .

(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٦ - إذا كان الحكم قد قضى بجبر التميم .
وصف سنة مع وقف التنفيذ فإنه يكون قد أعطى فيها
أمر به من وقف التنفيذ . إذ المادة ٥٥ عقوبات لا تجبر

يوقف تنفيذ العقوبة . ولا يجوز له أن يخرج عن الشروط
التي وضعها القانون للحكم بوقف التنفيذ بل يجب عليه
أن يقيم حدودها ، فالحكم الذي يعلق وقف تنفيذ
العقوبة على شرط أن يسد المتهم الغل الضروف إلى
وإبداء المصلحة له يكون قد عاقف القانون من ناحية
تجاوز سلطة بشفقة من صفة شرطاً لوقف التنفيذ لم
ينص عليه القانون ولا يستلزم ما إلى الفرض الذي
قصد الشارع تحقيقه من وقف التنفيذ ، فضلاً عن مخالفة
لما يجب على القاضي أن يراعيه ، عند الحكم بوقف
التنفيذ ، من النظر إلى ظروف المعنى كما هي مبرومة
على المحكمة وضم بناءً فضاءه بذلك على واقعة مستترة
(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٧ - ما دام القانون قد حدد مدة مئة لوقف
التنفيذ فلا يملك القاضي أن يفسد فيها بإبداء أو
بالنفس . فلا يجوز أن يحكم بوقف التنفيذ لمدة خمس
سنوات تخصص من يوم صدور الحكم على ألا يتعد
مقتضى هذا الحكم إلا إذا أطل الحكم عليه للفعل إلى
سلطة ، فإن هذا يقتضي أن تكون مدة الوقف أقل من
خمس سنين ، لأن اللغة المقررة في القانون هي خمس
سنوات تهيئ من تاريخ صدور الحكم نهائياً .

(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٨ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت
على أنه يجوز للحكمة عند الحكم في جناية أو جناية
بالمرأة أو الميس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في
نفس الحكم بأجاف تنفيذ العقوبة ... الخ ، قد غرقت
الحكمة عند الحكم بتوقيف الميس والقرامة مما أن
أمر بوقف تنفيذ إحداها أو كليهما ، وليس فيها ما
يلزم للحكمة إذا ما دأت وقف التنفيذ بأن تأمر به
بالتأجيل لما .

(جدة ١٠/٩/١٣٨٠ م ١٣٨٠ م ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ م)

٦٩ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد
وخصت المحكمة عند الحكم في جناية أو جناية بالمرأة
أو بالميس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس
الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا ما دأت من أخلاق
المحكوم عليه أو مصلية أو سائر الظروف التي ارتكبت
فيها الجريمة ما يوجب على الاعتقاد بأنه لا يعود إلى
عظمة القانون . وظهر من نص هذه المادة أن ليس
فيها ما يلزم للمحكمة إذا ما دأت وقف التنفيذ أن تأمر
به بالتأجيل لتعريض الميس والقرامة . وإذن فإذا كانت
للمحكمة دأت أن تجعل وقف التنفيذ مقصوداً على

الحكم يوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة شوة الحبس لا تزيد على سنة .

ولا كان وقف التنفيذ من العناصر التي تلزمها المحكمة عند تقدير العقوبة فهو مع كون الخطأ الماحل فيه خطأ في القانون يصل في الوقت ذاته بتقدير العقوبة إحصائياً تماماً بتزويدها مدة النظر فيها . وإن كان لا يصح أن تكون عكس التقضي يصحح الخطأ من ناحية الأمر يوقف التنفيذ وحده .

(جدة ١٩٨٩/٥٣٣ من رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٩ ق)

٦٧ - إن المادة الخاصة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه : لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة القتل في الأحوال المخصوص عليها في هذا القانون ، وإن كان الحكم قد دلت النظم بأنه : ينبغي المعنى عليه المتفاد منه على شراء نصف كيلوغرام زهر بأن وضع بها أجزاء أخرى من الجسم قتل منها في الجريدة ، وتوفي بتزويده ٥٠٠ قرش طبقاً للدين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ وأمر يوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملاً بالدين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أحبط في تطبيق القانون .

(جدة ١٩٨٩/١١٢٢ من رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ ق)

٦٨ - إن المادة ١٤ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص فيما تنص عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر لإعلان الأسرار أو للامانة ١٣ من الرسوم المذكور . فالحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بالغ شعور لم يمان عن أسرار صاحبه يكون خطأ في تطبيق القانون .

(جدة ١٩٨٩/١١٢٢ من رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٨٩ ق)

٦٩ - لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة الموكدم بها كخاتمة أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الماسة التي توزع فقط في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أرخاها في قرارات الماسة بتنفيذاً له وذلك طبقاً لاسادة الثانية عشر من المرسوم بقانون المصارف .

(جدة ١٩٨٩/١١٢٥ من رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٩ ق)

٧٠ - إن القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل ابتداء من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ تمهيد بتعديل المبرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات بأن : يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة

ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، وإن كان الحكم المطعون فيه الذي صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أي بعد صدور هذا القانون قد حدد مدة وقف تنفيذ العقوبة بتسبب سنوات فانه يكون قد أحبط في تطبيق القانون بما يبين معه يقتضيه بالقضية إلى مدة وقف تنفيذ العقوبة بمصلها ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم المطعون فيه . (جدة ١٩٨٩/٦٨ من رقم ٢١١٣ لسنة ١٩٨٩ ق)

٧١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ التي تشر في المبرة الرسمية بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ تنص فيه على أن يسلم به من تاريخ ذكره قد استبدلت بالمادة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات النص الآتي : « ويصدر الأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ يوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ، فانه يكون خاتماً لقانون ، وينبغي تصحيح هذا الخطأ بمسألة وقف التنفيذ ثلاث سنوات من يوم صدور الحكم المطعون فيه .

(جدة ١٩٨٩/٦٨ من رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٩ ق)

٧٢ - إن مدة وقف تنفيذ العقوبة قد حددت بمقتضى القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ من خمس سنوات إلى ثلاث . ويتبين إحصائياً لمصر هذا القانون وباعتباره القانون الأصح بينهم طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات المتخذ بمسألة هذه المدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم المطعون فيه .

(جدة ١٩٨٩/٥٣٣ من رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٩ ق)

٧٣ - إن القانون لا ينص في المادة ٥٦ عقوبات على صدور الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تتجدي من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، قد أراد المشرع : أولاً أن يكون مبدأ مدة وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه نهائياً . والثاني أن الحكم يجب أن يصرح فيه بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة إقرار صريح بالمسكوك عليه .. وإن كان هذا كله الحكم الإيجابي أن يصرح فيه بذلك فانه يجب على المحكمة الاستثنائية أن تصرح به في حكمها ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المم وحده . ولا يكون في ذلك بنياً نسوي . لحالة إلتهم بدمعة الايقاف

التصل الخامس

أثر العقوبة

٧٨ - إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يقرط أن يكون ملوكا كن وجهته مباينة محل الفعل الذي ارتكبت فيه . ولا يترض على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة من العقوبات ترايب توقيها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو حقيقة من اليايد . الرقابة التي لا يحول دون توقيها أن تكون آثارها قد تمتد إلى الغير . كذلك لا يترض بوجوب انضمام المالك في المعنى من الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم مدعو على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يشارك أعماله في تكليف من صاحبه . (جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧٢٢٢٢ ق)

٧٩ - إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يقرط أن يكون ملوكا كن يجب مدابته محل الفعل الذي ارتكب فيه . ولا يترض على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة ما يجب توقيها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو حقيقة من العقاب الرقابية التي لا يحول دون توقيها أن تكون آثارها تمتد إلى الغير . ولا يجب انضمام المالك في المعنى من الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم مدعو على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يشارك أعماله في تكليف من صاحبه . وإن الحكم بإغلاق العقيلة من أجل أن موثقا هي صاحب حكم صحيح . (جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧٢٢٢٢ ق)

التصل السادس

سقوط العقوبة

٨٠ - إن قانون تحقيق الجناسات يفرق بين الجناسات من جهتين الجنح والقرائن من جهة أخرى فيما ينشئ سقوط العقوبة للنقض بها على المم . ففي الجنح والقرائن إذ كان الحكم القصاص بالحقبة جنوديا وناتيا فإن مدة العقول نرى من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائي . وإن كان الحكم جنوديا أو ابتدائي أي قابلا للاستئناف فإن مدة العقول نرى

لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم يكن منصوبا على ذلك في الحكم . ولا يؤثر هذا أن الحكم قد صار قتل ذلك نائيا بالنسبة لبقاء باعضا . ميدا الاستئناف للقرط لما . وذلك لأنه وإن كان ابتدائي بالنسبة لما لا يزال بالاستئناف الرفوع عنه من المم قابلا لتعديل أحكام المحكمة الاستئنافية .

(جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧١٣٧١ ق)

٧٤ - المحكمة ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي تستدعي إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تستدعيها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بدا لها ذلك .

(جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧١٣٧١ ق)

٧٥ - إن وقف تنفيذ العقوبة أمر متعلق بتقديرها ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تدم ببيان الأسباب التي من أجلها أوقفت على المم العقوبة بالتقدير الذي لارتأه ، وإن القاضي على الحكم أنه أفضل طلب وقف التنفيذ وإم رد عليه لا يكون له عمل . (جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧١٣٧١ ق)

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد صرحته في أسباب الحكم بأنها تصد أن يكون وقف التنفيذ شاملا للعقوبة الأصلية والعقوبات النجبية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ولكنها قصدت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متوقفا متعينا قصده .

(جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧١٣٧١ ق)

التصل الرابع

جاء العقوبات

٧٧ - إن تنفيذ مقتضى القانون في الأحوال التي ينص فيها بأن يجب عقوبة غيرها من العقوبات متروكة للسلطة المتروطة بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحكم به . فلا حكم على منتم بإرساله إلى المحل الخاص بالمجرمين المتأدين على الأجرام ، وبعد الإقرار عنه صدر عليه حكم في جريمة تزوير ارتكبها قبل الحكم عليه بإرساله إلى المحل الخاص فلا يقلل منه أن يظن في هذا الحكم الصادر في جريمة التزوير بمقتضى إن تأخير صدوره قد قوت عليه عدم تنفيذ عقوبة الجس المحكوم بها عليه في أن عقوبة الأجرام نجبا قانونا .

(جدة ١٣٧/١٢ من رقم ١٣٧١٣٧١ ق)

فيه (المادة ٢٨١ تحقق جنایات) قالیسی التي رسمها القانون للأحكام التنبؤية في الجنایات من جهة علاقتها بمبادئ سقوط العقوبة والعقوى العمومية بالتقدم تخالف ما رسمه من ذلك للأحكام التنبؤية الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات، وما لا يفرق بينهما إلى هذا المقام ان كافة الأحكام التنبؤية الصادرة من محاكم الجنایات سواء أكانت في جنایات أو جنح يبرى عليها حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط العقوى العمومية وذلك يقتضى من المادة ٥٢ من قانون تفكيك محاكم الجنایات وما تميل اليه من أحكام قانون تحقيق الجنایات.

(بله) ١٩٢٢/٥/٢٢ من رقم ١٢٣١ ص ٥٧

٨١ - إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنایات إذ نصت على أنه «إذا سقطت العقوبة بالمدة المقررة صار الحكم الصادر بها عقاباً ولذلك لا يجوز في أي حال من الأحوال للحاكم عليه غياياً التي سقطت عقوبته بمعنى أنه لا يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه، وإذا لم ترق - كما هو المستند من عبارة نصها بالفرنسية - بين المحكوم عليه غياياً في مواد الجنایات (Par contre mace) وبين المحكوم عليه غياياً في مواد الجنح والمخالفات (Par default) فقد دلل بجملة من أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تنقضى من الوقت الذي يكون فيه التنبية أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يصد في ذات وجه وبسبب ظاهره قابلاً للفصل فيه من المحكوم عليه بأي طريق من الطرق. وفي هذه الحالة لا يصح القول بإبراز المدة المقررة لسقوط العقوى العمومية ما دامت التنبية تكون إزاء حكم هو في نظرها - بناء على ما تقرر في العقوى من إجراءات قابلة للتنفيذ وليس أمامها إلا المبادأة إلى تنفيذه. وكون مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تبرى في هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالضرورة التي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب عامة تخوله الفصل في الحكم فإن هذه الأسباب الخافية يلبثها على التنبية لكونها متعلقة بالحكم عليه وحده - دون فصله عنان في انحرافها وانسلاخها - وعليه إقافة الدليل على صحة أسسها، لا يصح أن يكون من شأنها وقف مبرورة الحكم نهائياً وعدم إبراز آثار هذه التنبية. حل أن تلك المدة لم يفتأ أن تنطط عليه لعدم الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول الفصل من

من ترجيح اقتضاء مبدأ الاستئناف؛ وأما إذا كان الحكم صادراً بالعقوبة في مواد الجنح والمخالفات غياياً فإن كان قد أعلن المحكوم عليه وكان صادراً من محكمة الدرجة فلا تنقضى مدة التقدم إلا من وقت أن تصبح المخارطة غير مقبولة وإن كان صادراً من محكمة الدرجة الأولى فلا تبرى مدة التقدم إلا من بعد اقتضاء مصلح المخارطة والاستئناف بها. أما إذا كان الحكم التنبؤي لم يعلن المحكوم عليه فإن مفهوم القانون أن لا عقوبة نهائية في هذه الصورة يمكن القول بمطوعها بالتقدم. بل إن صدور الحكم التنبؤي لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع العقوى العمومية وتوقد كبرى من ثمرته مدة التقدم اللازمة لسقوط الحق في إقافة تلك العقوى. أما في مواد الجنایات والقانون لم يفرق بين الحكم المخبرى والحكم التنبؤي بل جعل العقوبة لتنفيها في أيهما غير عارضة إلا للحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقدم كما سوى بينهما بما يقتضى مبدأ مدة هذا التقدم إذ جعل هذا الجأ من تاريخ صدور الحكم ويلحق على ذلك أنه إذا صدر المحكوم عليه غياياً أو نفي عليه بعد مضي المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٢٩ لسقوط الحق في رفع العقوى العمومية في مواد الجنایات فليس له أن يمسك بمضي هذه المدة الأخوة دعماً له أن يبق من سبل إلى عاكس ما دام الحكم التنبؤي لم يعلن إليه - ليس له ذلك ولا ولا لاحتياجه بما يقتضى به القانون في الأحوال الخافية في مواد الجنح والمخالفات من اعتبار الحكم التنبؤي الذي لم يعلن مجرد إجراء بما يتصل سريعاً المدة اللازمة لرفع العقوى العمومية دون أن يكون مبدأ لتضمين الخاص بمطوع العقوبة فإن حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد الجنایات عنه في مواد الجنح والمخالفات كما سلف القول. حل أن القانون يقتضى في مواد الجنایات بصريح النص في المادة ٢٢٤ تحقيق جنایات بأنه إذا صدر المحكوم عليه غياياً أو نفي عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى أنه يظل حياً الحكم التنبؤي السابق صدوره وعدم عاكس من جديد أي ولو كانت المدة اللازمة لسقوط العقوى العمومية قد انقضت إذ لا حجة بها في هذا المقام. فلذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم التنبؤي يصح نهائياً بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غياياً الذي سقطت عقوبته بمعنى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر

يكون المحكوم عليه حق الطعن فيه إذا ما أجت أن طرأ تغيراً منه من الطعن في اليمين المقرر بالنص . وإذن فلذا كان الحكم الاتحادي القاضى باجبار الماركة كأما لم تكن قد صدرت في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يتأخر في مبادأة البشارة الأليم التالية لصدوره فانه يجب في القانون اختياره حكماً جانياً تأيلاً للتضيق كاحر الخان في سائر الأحكام التي على عاتقه . ومدة سقوط التي تسمى في خصوصه تكون مدة سقوط الشوة . ولا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد استأنفه بعد متى مباد الاستئناف المقرر ثم قبل استئنافه للأغراض الشوة التي تقدم بها وألم الدليل على طريقتها ومدة السقوط مله تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف ومن تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية .

(جلة ١٢/٤/١٣٤٠ طين رقم ٣٣١ سنة ١٩٤٠ ق)

المحكوم عليه في الحكم الصادر حده في أثناء مدة سقوط الشوة قد أوردت في نصها حكماً يحظر هذا الطعن بعد انقضاء المدة التي تسقط بها الشوة ولم ترق أمسقوط الدعوى بعض المدة ما يقتضى منها في هذا الحدد أن تعرض له . ثم إن الطعن في أثناء مدة سقوط الشوة إنما أجبر على سبيل الاستثناء من القواعد العامة وقوله يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود سببها الأولى ومدة سقوط الشوة يصرف للنظر عنها بطبيعة الحال . - وهذا هو حين المقرر للأحكام النهائية في مواد المنايات بملحق آء عام ملحق في المنايات واستثنى في مواد الجمع والمخالفات بمعنى أن الحكم القاضى إن كان في جنابة فإنه يستطاعها وحسباً بالتبديل المحكوم عليه قبل سقوط الشوة أما إن كان في جنبة أو في عاقلة فانه يعتبر نهائياً بفوات مباد الماركة والاستئناف محسوباً من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ولكن

علامات تجارية

موجز القواعد :

- بيع بضاعة على أنها من صنع مصنع معين في حين أنها ليست من صنعه ومنعها وهذه تكون جريمة تقليد لصناعة هذا الصنع - ١
- استثنى الصنع تقليد علامات الصانع التي توضع على منتجاتهم من حكم المادة ١٧٦ ع قديم القابلية للمادة ٢٠٨ ع جديد - ٢
- الجرائم التي تمت عليها ٣٣ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ - ٣
- البررة في تقليد العلامة التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف - ٤
- بيع للهم ما يورث من صنعه وعليه يضاف غير مطابقة للحقة مقابل عليه يقتضى القانون ٥٧ سنة ١٩٣٩ - ٥
- مع ما يورث عليه رقم ١ مضاف إليه جسر توافقه أركان الجريمة للصوس عليها في اللذين ٢٧ و ٢٤ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ باجبار ضرباً من ضروب القس التجري - ٦
- عدم اعتراض وضع البيان التجري للقد على التجهيزات ذاتها لتتحقق الجريمة - ٧
- معاقبة من استعمل علامة تجارية كما حظر تسجيلها وفقاً للمادة ٥ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ بأحكام المادة ٧/٣٤ من القانون المذكور - ٨
- معاقبة متفاد العلامة التجارية بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية لشركة التي اتصل هو الرسوم والاعمال والعلامات التي ترق بها ضامها - ٩
- ملكية العلامة التجارية هي لن سبق له أن استخدمها قبل غيره والتسجيل لا يقتضى الملكية بل يقررها وهو لا يسبح مشتاقاً للملكية إلا إذا استخدمت العلامة صفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على أن يبقى لن في الألفية في استعمال العلامة حتى وضع اليد عليها - ١٠

موجز القواعد (١-٦) :

- استعمال التلميح لجائبات كرقعة تحمل علامة أو ياتنا تجاراً يبيئها بميد غازية إذا كان نوعها أولوتها وعمرها البيع أو ميلتها مع علمه بأن هذه العلامة محوكة لآخر ومن حقه استعمالها مسوياً لاجابه طبقاً للقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٢٩ - ١١ - ١٢
- تحقق جرعة عدم مطابقة البيان التجاري الحقيقة بالإعلان في الصحف عن سايون باعتباره مصنوعاً من زيت الزيتون الخالص في حين أنه ليس كذلك - ١٣
- جرعة غليل أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جرعة وقية بنض النظر عن الاستعمال الذي هو بطبيعتها جرعة مستمرة - ١٤
- (ر. أياً : إبلت فاصتان ٣ و ٥٠٦ واستشف فاصدة ١٢٩٩)

القواعد القانونية :

من لقانون الحالي (المذ'ب على جرعة تقليد علامات القاروقية بالذات ، وقرس لما قربة غففة ، وانفردت لوقيها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات في التفرّد دون سواهم باستعمالها على منتجاتهم مقرباً بلوائح توضح لنظم المسكبة الصناعية . وذلك لما أوتاه من أن طبعه هذا الحق وما يقتضيه الظهور اقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن ببيان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سه وفي الحدود التي رسمها هذا النص بما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حاية علامات القاروقية ، لأن طه وجوده ومراقبة عباراته ، وإبراده في قانون واحد مع المادة ١٧٦ عقوبت - كل ذلك يقطع في النهاية على أن المشرع استثنى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ١٧٦ عقوبات ونصها بمسايه في المادة ٥٠٦ عقوبات .

(جلة ١١/٧/١٢٨٤ من رقم ٢٣٠ - ٥٨)

٣ - نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ على أربع جرائم خاصة بالعلامة التجارية وهي جرعة التقليد والتزوير ، وجرعة الاستعمال والتزوير في الفترة الأولى من المادة . وجرعة وضع علامة على كره الغير على منتجاتهم بوسيلة وجرعة بيع منتجات أو عرضها وعليها علامة مزورة أو مثقلة . وكل من علم الجرائم الأربعة مثقلة بلانها ولما يترتبها الخاصة .

(جلة ١٢/٤/١٢٨٤ من رقم ١٧٧ - ٥٨)

٤ - البقرة في تقليد العلامة التجارية هي بأوجه كاذبة لا بأوجه الاختلاف ، ما دامه أوجه العلية من شأنها أن ترضى إلى الخطأ بين اللاتين ، وغرامة إذا ماورد أن جهود المستهلكين لهذه العلة من قوتهم ملاحظة الفرق الحقيقة بين اللاتين .

(جلة ١٢/٤/١٢٨٤ من رقم ١٧٧ - ٥٨)

١ - للجرعة المخصوص منها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتماً حصول الفتن في نفس البضاعة . وعند البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التي تميزها فتميزها عما يشبهه من نوعها من الزمان من الكافة ولا يعطون له مادة . وهذه الصفات ترجع إما إلى الأقليم الذي تبتدئ به البضاعة أصلاً إما كانت ما يزرع ، أو تكتأ به ، وتكتال أصلاً إما كانت من الحيوانات ، أو البهية التي تصنع له أصلاً إما كانت من المصنوعات . فالبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية أو صفات صناعية تفردها ومميزون لها بما هي بل هي تركيب قابل للتغير والتحول حسب مقتضى صاحبها (مستحضر من المصانع) لا يمكن أن يقع فيها غش العيش الذي عته المادة ٣٠٢ ع . فإن بيع بضاعة (طب سجاير) على أنها من صنع مصنع كذا ثم انتزع لها ليست من صنع هذا المصنع وأن المصنف الموجود بها وبعه فلا غش عليه لأن جرعة هي جرعة تقليد علامة هذا المصنع التي نص عليها في المادة ٣٠٥ ع الموقرول العمل بها لأن الخارج لم يصنع إلا لأن تخصيص علامات المصانع لا مسطها .

(جلة ١٢/٧/١٢٨٤ من رقم ٥٥٠ - ٥٢)

٢ - إنه وإن كان ظاهر نص المادة ١٧٦ من قانون العقوبات يقتضي (المقابلة لقاعدة ٢٠٨ من قانون العقوبات الحالي) بتأويل تقليد علامات القاروقية (المصنع) أي العلامات التي يصنعها أصحاب المصانع ومضروبها على منتجاتهم لتمييزها في السوق عما ياتنها من مصنوعات غيرهم ليستن البها الراغبون في التفرّد ، إلا أن مقاربة نصوص القانون في هذا الشأن تكل على أن المشرع قصد إلى إخراج هذه العلامات من محرم هذا النص . ذلك لأنه أورد بعده نصاً عاماً هو المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم (المقابلة للمادة ٢٠٥

٥ - إذا كان ملوqع من التهم هو أنه باع سائوتا من منته وعلية بااتغير حلاقة لئله الحققة فلك يتبر في القانون خربا من خروب الفش التجارية في الباعة والفتا بعلية يكون يفتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية لا يفتضى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتظيم صناعة السايون وتجارة .

(جـ ١١/٧/١١٧٧ من رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٣٩)

٦ - إله لما كانت المادة الأولى من الرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بتقطع مع السايون قد حطرت مع السايون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ كان حاليا من المواد الاختافية كما نصت المادة ٧ من هذا الرسوم على سرياف أسكلم للتادين ٢٤ و ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية على الجرائم التي تقع بالتافهة لأحكام هذا الرسوم ، فان بيع سايون عليه رقم ١١ محتاف إليه بغير توافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٧ و ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره خربا من خروب الفش التجارية (جـ ١١/٨/١٣٣٧ من رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٣٩)

٧ - إله بين من تعريف البيان التجاري الوارد في المادة ٢٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المراد قتاله لما أن الفاعل إنما قصد حافة الجهور من كل تحليل في شأن حقيقة ما عرض عليه من منتجات وذلك فقد أوجب أن يكون ما يفتضى بها من البيانات التي تعرف بها لدى الناس مقلاتا للحقيقة ، وسوى في ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المروجة وما يوضع على المحال أو الخلازون أو الجا ، وحين ما يوضع على منتجاتها أو الأغلفة أو القوائم أو أوردق الحطابات أو وسائل الإعلان وغير ذلك مما يتصل في عرض البضائع على الجهور . وتفى بمطابقة من مخالف هذه الأحكام فتلأ الغتاب إنأن أن يكون البيان أثر في التحليل في شأن منتجات أحدث بالفعل لعرض على الجهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها .

(جـ ١١/٧/١١٧٧ من رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٣٩)

٨ - إن الفاعل حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المنصوص الخاصة بتظيم وحافة الملكية الصناعية حافة المصالح الخلقية التجارية للتجن مع مرامة جهور المتبتكين ، الأمر الذي اقتضاه أن يتبر نظاما عاسا لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض في

المادة ٣٣ منه جود حافة العلامات التجارية التي تم تسجيلها وفقا للقانون كما حدد على سبيل المص في المادة الخامسة مالا يجرؤ - للاختيارات التي راعا - تسوية - كطاعة تجارية ، ثم فرض خربة على من ليس له حقوق غرضه يقدم على استعمال ما حظر تسوية من ذلك ، ونص على هذه الفترة في الفترة الثانية من المادة ٢٤ ، وهي ببيتها ولفرض منها لا تحصل العلامات التي ليس فيها في حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . وإن كان كانت المادة المعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع الما كما هي مما حطرت المادة الخامسة المذكورة تسوية فان انا قاتلهم من استعمال علامات في المالة المنصوص عليها في الفترة ١ من المادة ٥ المذكورة تكون غير صحيحة . إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم من حيث الفترة ملزم لم يمكن على التهم لا بتفوية واحدة تدخل في نطاق الفترة للفترة الحرية الأخرى التي لداه من أجلها أيا .

(جـ ١١/٧/١١٧٧ من رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٣٩)

٩ - إن القرض الأساس الذي ترواه الفاعل من النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب حافة البيان التجاري الحقيقة هو حافة مصلحة للمتبتكين . ومن أجل ذلك لا يفتضى المنصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفى بالنص فيها نفسه عليه من أنه يتبر بيان تجاريا أي إصاح يتلق بالاسم أو الشكل الذي تعرف به البضاعة . فذلك كانت المحكمة قد أثبتت على التهم أن الشركة التي يديرها لصنع الحرايش قد انتقلت لصنوعاتها التي تعرضها للبيع بسوما ورموزا وعلامات ماعقة تعلم للمامة ، من حيث عرضها وأشكالها وكتابتها للعلامات والرسوم والأشكال الخاصة بصنع الحرايش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية ، وذلك دون أن يكون لشركة أي حتى استعملت تلك العلامات فهذا يكن لتحقق الجريمة التي لادته فيها وهي عرض البيع لحرايش تحمل ياتا تجاريا لا ياتى الحقيقة ، بصرى النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية لشركة التي احتل هو الرسوم والأشكال والعلامات التي تعرف بها بضاها .

(جـ ١١/٧/١١٧٧ من رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٣٩)

١٠ - إن ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له أن استعملها قبل غيره ، والتسجيل لا ياتى للملكية

بالقوة على التهم ما طلعت الدعوى الجنائية والدنية
قد رفض ما أمام المحكمة الجنائية ما طلعت الدعوى الجنائية
لأنه قد استقر في الشرع في دعواه الدنية ولأن أساس
التعرض عن كل فعل خارج عن المادتين ١٥٠ و ١٥١
من القانون المدني ولو كان الفعل التجاري يكون جريمة
يقتضي قانون العقوبات .

(جلة ١٢٧/١٢ ص ١٢٧٧ من رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٢٦ ق)

١٢ - إن مجرد استعمال التهم زججات طريقة
تعمل علامة أو بياض تجارية بصحتها بقاء غارة أي كان
نوعها أو لونها وعرضها البيع أو حيازتها مع طه بأن
مطالبة شركة أخرى (شركة الكوكا كولا المسجلة)
ومن حيث استعمالها يكون مستوحاة من العنصر طبقاً لقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الفاعل منه تنظيم
المطالبة وحسرها في حدودها الضرورية حماية المصالح
المختصة للفتن بالجملة والتجارة والإنتاج ولجمهور المستهلكين
من كل تحليل في شأن ما يمرض عليه من مشتبهات .

(جلة ١٢٧/١٢ ص ١٢٧٧ من رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٢٦ ق)

١٣ - إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عاصر
بالمبادئ التجارية ووجوب مطابقتها الحقيقية ، ولذا
كان الحكم قد دان الطعن تخليفاً لهذا القانون لإطلاعه
في الصف من صف معين من الصابون قال إنه
مصنوع من زيت بلدة الزيتون الخالص في حين أنه
مصنوع من زيت بلدة الزيتون الخالص إليه بعض
الزيوت الأخرى لأنه لا يكون عذناً ، ولا صبرة بما
يقوله الطعن من أن هذا الزيت هو الصنوبر الرئيسي
في تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير
رسمية ما دام الصابون التجاري قد ذكر أن الصابون
مصنوع من زيت بلدة الزيتون (الخالص) وهو
ما لا يطاق الحقيقة ، ولا صبرة كذلك بمطابقة صناعة
هذا الصابون لشروط المتخصص عليها في القانون رقم
٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخامس بتنظيم صناعة الصابون إذ
لا يجوز الخلط بين قانون وآخر مع اختلاف الفرض
من وجهها وتباين مجال التطبيق بالنسبة لكل منهما .

(جلة ١٢٧/١٢ ص ١٢٨٤ من رقم ١٠ سنة ١٩٢٤ ق)

١٤ - جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية
بطلانها جريمة وكيفية تم بصدور تقليد العلامة بنسخ
النظر عن الاستعمال الذي يأتي لاحقاً ، والذي
هو بطلانها جريمة مستمرة .

(جلة ١٢٧/١٢ ص ١٢٧٧ من رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٢٦ ق)

بل يفردها ، وهو لا يصح محققاً للملكية إلا إذا
استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات
من تاريخ التسجيل على أن ذلك الأسبقية في استعمال
العلامة حتى وضع اليد عليها . ولذا كانت الفقرة الأولى
من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بحري
نصاً عاماً ، كل من دور علامة تم تسجيلها طبقاً
لقانون أو قلها بطريقة عمومية لتفصيل الجمهور وكل
من استعمل بسوء قصد علامة مزورة أو مقلدة ،
وكان لا يصور عقلاً أن يعتبر واضح اليد على العلامة
الساخبة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملاً للعلامة لاحقاً
فإن العناية على هذا الفعل لا تكون صعبة .

(جلة ١٢٧/١٢ ص ١٢٨٤ من رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٢٦ ق)

١١ - إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة
من أن التهم استعمل زججات طريقة تحمل علامة شركة
الكوكا كولا المسجلة وهي الاسم مغشواً بالفتن العربية
والأجنبية في هيكل العلامة في تميتها بقاء غارة من
مشتبهات معنوية الخالص وحلها قصد البيع وكانت
الحكمة مع تسليمها بأن ما أوردته من الاسم وقصد
على العلامة وما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم
القانون وبأن التهم استعمالها مع طه بصلحها في
قد قصت برفض الدعوى الدنية القائمة من هذه الشركة
تولاً منها بالتدخل الجبرية وعدم توافر الخطأ بالتبع إليها
تكون قد أخطأت إذ أن ما دلت عليه الزججات ونسبتها
ببقاء غارة أي كان نوعها أو لونها أو عرض التراب
البيع فيها أو حيازتها قصد البيع وهي تحصل صلاصة
تجارية يتم التهم أنها عمولة أخرى ومن حقه استعمالها
ذلك بخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الفاعل
منه تنظيم المطالبة وحسرها في حدودها الضرورية حماية
المصالح المختصة للفتن بالجملة والتجارة والإنتاج ولجمهور
المستهلكين .

ولا ينفع من قس هذا الحكم بصورة الحكم
المقتضى تبايناً بعدم العلم فيه إذ من المقرر أن الحكم
بالمرأة في الدعوى الجنائية لا يجوز قوة الشيء المحكوم
فيه بالنسبة إلى الدعوى الدنية . وذلك لأن المحكمة
وهي في صدد الفصل في طلب التعويض عن الضرر
الدني عن أن تعرض لإثبات واقعة الجبرية ولا يجوز
دون ذلك عدم إمكان الحكم لأي سبب من الأسباب

علانية الجلسات

(ر : إجراءات قواعد رقم ٢٧ - ٢٥)

عمل

مرجو القواعد .

- مناطق القاب بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم - ١
- للقصور بكلمة « المل » الواردة في م ١٣ من ل ٦٤ سنة ١٩٣٦ إنما هو المل الرئيسي وحده - ٢
- للقصور بكلمة « القاب » التي وردت في الأخرين رقم ٥١٨ سنة ١٩٤٤ و ٩٩ سنة ١٩٥٠ - ٣
- متى يجب القاب لحققة أحكام القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ - ٤
- للقصور بجارية « حوادث المل » الواردة في م ٤ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ - ٥
- مناطق حق المل في الحصول على تعويض عن إصابته طبقاً لمس م ٢ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ - ٦
- (ر : أيضاً استئناف قاعدة ١٦٤ وإعانة غلاء الشيعة قاعدة ١ وقض قاعدة ٥٢٢)

القواعد القانونية :

١ - إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين المالكين وأصحاب الأعمال قد نظم نفس ما ينشأ من نزاع بين المالكين وأصحاب الأعمال إما بحسمه في مكتب المل ودياً بأحقاق بين الطرفين يجب في محضر تسمع له قوة قرارات هيئة التحكيم أو رفع أمره إلى لجنة التحكيم أو حيت بالأوضاع التي قررها القانون . فإذا كان الحكم الذي طالب التهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون لم يبين الرافعة التي أذن التهم فيها ما ياتى يشق عليه قيام نزاع بين المالكين وأصحاب الأعمال صار حسمه إحدى الطرفين للملار إليها فيه فإنه يكون تامراً .

(مجلة ١١/٧/١٣٨٧ ملن رقم ٣٥-٣٢)

٢ - إن المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ تنص على أنه « يجب أن تحرر جميع السجلات والدفاتر والمراسلات التي تكون لتدوين الحكومة . . . حق التفتيش والإعلام طبقاً بمقتضى قوانين أو اللوائح . . . » وقد أسأل لقرار الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٢ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون لل قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن تحديد هذه السجلات التي يكون لتدوين

الحكومة حق التفتيش عليها وبالرجوع للحل القانون يتبين أن المادة ٩٢ منه تنص على أنه « يجب أن يعد في كل محل سجل نموذج فيه أسماء المالكين وتلويح لمنازعاتهم بالمل . . . وسجل كان لتدوين الأجر وأيام اشتغالهم . . . وسجل ثالث تدوين فيه الإصابات . . . وأنه يستلزم هذه السجلات على حسب ما تقرره مصلحة المل كما يجب تقديمها لتفتيشها كلما طلب ذلك » ثم نص فيها على أنه « يجوز أن تقوم مجموعة كفوف قطع الأجور مقام السجل للمدفع للأجور » . وحتى كان الأمر كذلك ولكن القصور بكلمة « المل » الواردة بالمادة ١٣ من القانون إنما هو المل الرئيسي وحده وذلك دليل ما ورد بأمر المادة المذكورة من جواز قيام مجموعة كفوف قطع الأجور مقام السجل ويدل على ما ورد بالمادة الإحصائية للمراقبة لقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ عن الملار بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمادة الضمنية الخاصة بقانون إصابات العمال بالقصة للسجلات والتي يبين منها المحكمة التي استبعدتها الشرع منها وأنها بما يشق بغير سجل مل بالصفة العمومية يكون في مركز الشركة الرئيسي فلا يمكن أن يتصرف القس بعد هذا إلى كل فرع أو عمل . وإن كان في كانت الرافعة الثانية بالحكم أن الملار لم يبرز سجلاً

الجناية ، ومن قتله قسما بإلزام الخفاف ، فبلغ فرق الأجر أو العبرة لمستحقا . وإن فني كل القسم قد أزم المعلن بفرق العبرة لمستحقا من المال الثامنين له تخليفا لحكم المادة السابقة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ فإنه لا يكون قد أخفا .

(جـ) ٧٨٣/٢/١٠ ملن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ ق)

٤ - المحكمة الجنائية ملومة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالقصر في جميع المسائل المدنية الشرعية التي يترتب عليها الفصل في المعوى الجنائية . وإن قلنا كانت المحكمة قد فصلت براءة المتهم وهو مدعى شركة من تهمة رفضه وامتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق لاسل يصل حده وأسبب انما العمل وبسبب تأديه ونقضت عنه طاعة مستديرة تالة في ذلك . إنه لا يمكن اعتقادها بقبول السامعة للعامل حتى يؤخذ للمتهم بتهمة الانتفاع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولا مدى هذه السامعة ومقدار التعويض ، وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الإلزام به من المسائل التي لا يجوز أن يثبت القضاء الجنائي فيها القضاء المدني ... الخ . فأنها تكون قد أخفأت في تحقيق القانون . ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو بسبب تأديه وبين مقداره وأوجب المطالبة وخلال ستمين ثبوت العاهة أو الوفاة بقرري مطي وشفع ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العاهة ضد المالك حله العناصر ، فإن استع الشئ من دفعه حتى عليه العقاب .

(جـ) ٧٨٣/٢/١٠ ملن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٣ ق)

٥ - المقصود بما فصل عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه لا يجوز للعامل فيها جنح بمراد الفعل أن يتسلك ضد ربه العمل بأحكام أي قانون آخر ما لم يكن المحدث قد فشا عن خطأ جسم من جهات ربه العمل ، هو ذلك والمحدثه التي هي من صميم عناصر العمل أو التي تنشا عنه قضاء وقدرا ولا تصل للمدرجة المحدثات الرافضة تحت طائلة قانون العقوبات سواء كانت من عهد أو من خطأ وإعمال أما أنه فترج من نطاق النص سابق الذكر كما تخرج من نطاقه قس حاولت العمل بيمينها المتعتم من كانت تلتزم عن خطا جسم من جهات ربه العمل ، ولو كانت لا ترتبط بهذا الخطأ براءة الدية باليمن

بأحد فروح شركته فبانه المحكمة ، فأنها تكون قد عادت القانون لأن الرافعة غير مساقط عليها .

(جـ) ٧٨٥/٢/١٠ ملن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ ق)

٣ - إن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٧ قد نص في المادة السابقة من مل أنه : يؤلى إثبات الجرائم التي تقع بالرافعة لأحكام هذا الأمر مفتقرو مصلحة العمل والموظفون الذين يتكلمهم وزير الشؤون الأجنبية لهذا القرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الإطلاع على السجلات والمقتات ومراجعة البيانات الواردة فيها ، كما نص الأمر في المادة الثالثة من أن كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والقوانين المتعلقة به مطالب مرتكبها برامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وتقتضى للمحكمة فضلا من ذلك ومن قتله قسما بإلزام الخفاف ، فبلغ فرق الأجر أو العبرة لمستحقا . ولما عدل الأمر العسكري المذكور بالأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ لمس في المادة السادسة من مل أنه : تحقيق فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر وفي العتب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ ونص في الأحكام الأخرى للفرقة في الأمر رقم ٣٥٨ وفي لاصتعرض مع نصوص هذا الأمر ، وقد ظل الأمر من سابق الذكر مسولا بما يقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء بمادة الأولى فقرة جـ منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وانضافا قراصينها مع هذا والأمر مكل لأحكام الفرقة بالأمرين سابق الذكر إلا أنه نص في المادة السابقة من مل نص سرفي نص المادة السادسة من الأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة للإنارة إليه جاء مسريها بوجوب تطبيق أحكام المادتين ٨ و ٧ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٧ . ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين للأخمين الأمر المذكور لاصصل حتى الردية باليمن الذي توارد بقانون العقوبات ، بأن التنازع إذ غير بكلمة العقاب فقد أضاف الجزاء الذي نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٧ في المادتين السابقة والثالثة من مل نصا إلى المادة السابقة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جسدكم لادة التنازع بما في وجوب قضاء المحكمة علة على ذلك ، أي علة على العقوبة

الذي يدرجه قانون العقوبات للإصابة الخطأ أو القتل الخطأ .

(جلد ١٣/١٣٨٧ من رقم ٣٩ سنة ٢٠٠٥ ق)

٦ - أن نطاق الحق الذي نصت عليه المادة ٣٩٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في الحصول من صاحب العمل على تعويض من إصابة العامل طبياً لقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون العامل قد أصيب وبسبب العمل وفي أثناء تأديته

ما يفاده أن يكون العمل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الخطأ أو من ناحية إصابة أو التي قد تنشأ عنه وقت القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشارع من تقرير نظام لتعويض العامل يركز على مشروعية وب العمل عن عاقل العمل دون أن يراعى في قيام هذه المشروعية مصدر العمل غير المشروع ، الذي تستداه المستوية المقررة في القانون المدني .

(جلد ١٣/١٣٨٧ من رقم ٣٩ سنة ٢٠٠٥ ق)

عود

موجز القواعد :

- الإزالة إلى إصلاحية الأحداث مهما تكن مدته لا يجزئ أساساً لأحكام العود - ١
- اجتياز التهم عاصماً وفقاً لقس م ٤٨/٢ وقديم بموجب الحكة الانتكافية القضاء بعدم الانحلال ولو اكتفت اثباتاً بطلب التشديد - ٢
- اجتياز التهم عاصماً طبقاً للمادة ٥٠٠ ح . وقديم وإن كانت سوابقه التي قضى فيها بحبس سنة قد سقطت كانت ما بينه الأخيرة لا تزال قائمة - ٣
- عدم سريان حكم م ٥٠٠ ح قديم على التهم إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة عامة لا مجرد مشروع - ٤
- عدم سريان حكم م ٥٠٠ ح قديم على التهم لا يمنع من تطبيق لفظة الأولى من ق رقم ٥ سنة ١٩٠٨ المجلس بالمجرمين للضام الإجراء إذا توافرت شروطها - ٥
- شرط اجتياز التهم عاصماً أن تكون الجريمة السابقة صدر فيها حكم نهائي قبل وقوع الجريمة المطلوب عاكمة التهم من أجلها - ٦
- سبق توقيع عقوبة الجناية على التهم يحسم عاصماً مهما طال أمد الحكم عليه بها - ٧
- شرط اجتياز التهم عاصماً في حكم لفظة ٥١١ ح - ٩٠٨
- جواز تطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥١٠ و ٥٢ على التهم الذي يرتكب جريمة اختلاس المجوزات المتعوض عليها في م ٣٤٢ ح - ١١٠ و ١١
- قسط الزور الواردة في م ٥١١ ح يحسب على جريمة تخليد الأختام المتعوض عليها في م ٢٠٦ ح - ١٢
- اجتياز التهم عاصماً في حكم م ٥١١ ح بموجب على قضى الإطلاقة أن يأمر بإحالة هذا التهم إلى المحكمة المختصة بنظر المعهود باجتيازها بجناية - ١٣
- جواز وقف تنفيذ العقوبة بالتبعية للتهم العاصم - ١٤
- تخليط التعاقب على العاصم جوازي للمحكمة - ١٥
- عدم اجتياز التهم عاصماً متى كان الحكم السابق غير نهائي ولم تقدم الجناية ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق - ١٦
- عدم ذكر تاريخ الحكم السابق على العاصم لا يبيح مطالع قد قضى عليه فيها بقوة الجناية - ١٧
- أجل الحكم سوابق التهم وعدم مطالعته بيباتها لا يبيح مطالعات المحكمة لم توقع عليه العقوبة الخلقة - ١٨
- قول المحكمة أنه أخذت التهم الذي رد اجتازها بحسب من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة ليجب الحكم عليه في جريمة عامة دون أن يحد عاصماً لا يبيح - ١٩

موجز القواعد (١٠٠)

— توقيع القوة للثقل على القائد دون بيان الأحكام السابق صدوره عليه والعقوبات المحكوم بها. قصور — ٢٠
(ر.) أيضاً : اختصاص قائدان ٢٠ و ٤٣ واختلاس أحيان مجوزة قاعدة ٨٦ واستثنى قواعد ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٤٨ و ٢٣٢ و ٢٦٢ وإعلان قاعدة ٥ وحكم قاعدة ٢٥ وعقوبة قواعد ١٤ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٨ وغنى قواعد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ وظنى الإطلاقة قاعدة ٢١ ومكشرون ومقتبى فيهم قواعد ١٨ و ١٩ و ٢٥ و ٣١ و ٣٢ و ٤٦ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٨ و ٦١ و ٦٢ ومواد غيرة قائدان ٦٠ و ٦١ وقضى قواعد ٢٨ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٩٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٦٣٦ وصف النجاة قاعدة ١٨

القواعد القانونية :

مورد

١ — لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يظن أمام محكمة التفتيش في هذا الحكم بدمع أنه قد سئ به بأقل من حقيقته وأدخله بذلك غير حق في زمرة من تصح معاملتهم يقتضى للمادة ٢١ عقوبات. لا يقبل منه ولو كان في استقالته أن يثبت حقيقة سبب مجازة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة، ولم يقرض ألبها على التقدير الذي قدده من قضاء قسمها محاكم المادة ١٨ عقوبات. وعلى كل حال لا يلا قاعدة لمن هذا الظن، لأن الإرسال إلى الإصلاحية وسيلة تأديب أخف وكما من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس آنفاً، إذ هي منها تمكن منها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام المرد كما هو الشأن في عقوبة الحبس.
(جلة ١٨/١١/١٣٢٧ ملن رقم ٣٩٩ سنة ٢٤)

٢ — إذا كان التهم سوابق تصحها وما وفقاً لتص المادة ٤٨ فترة تأنية وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف القضية منه فطرهما أمام المحكمة الاستئنافية فيتميز في هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص ولو كانت النيابة اكتفت أمام المحكمة الاستئنافية بطلب تحديد العقوبة ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب قضى به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات وعلى المحكمة أن تحكم به من قضاء قسمها ولو لم تطلب النيابة ما دامت صحيفة السوابق موجودة بملف القضية خصوصاً إذا كان القاضي للنقض قد اطلع عليها وبه المحكمة إلى ذلك في تقريره.

(جلة ١٨/١١/١٣٢٧ ملن رقم ٢ سنة ٤٤)

٣ — لا يخلط في اعتبار الشخص عاملاً طبقاً لقاعدة ٥٠٠ وإن كانت سوابقه التي قضى فيها مجرمه سبب قد سقطت ما دامت سوابقه الأخيرة لا تزال قائمة فإن

هذه السابغة الأخيرة تكني لاحتياجه عاماً. وقد كان عاملاً فيمكن أن يكون سبق الحكم عليه في أي زمن متى بتقوبات مقبلة الحرية يتحقق معها هي والسابقة التي احتجب بها عاملاً ما يطرده القانون لتطبيق المادة ٥٠٠ ع.

(جلة ١٨/١٠/١٣٢٤ ملن رقم ١٣٢٢ سنة ٢٤)

٤ — إن نص المادة (٥٠) من قانون العقوبات صريح في أن القائد في الجرائم اللبية بها لا يتحقق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا مجرد فرع، فإن كانت الجريمة الأخيرة شروطاً في إحدى الجرائم اللبية ذلك للمادة امتنع تطبيقها وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام إذا توفرت شروطها.
(جلة ١٨/١١/١٣٢٤ ملن رقم ١٣٢٤ سنة ٢٤)

٥ — إنه وإن كان حكم المادة (٥٠) من قانون العقوبات لا يتناول حالات التدرج في الجرائم اللبية بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام صريحة في اعتبار وتأن التدرج في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات من كل مرتكبها عاملاً في حكم هذه المادة.

(جلة ١٨/١١/١٣٢٧ ملن رقم ٣٩٩ سنة ٢٤)

٦ — يجب في المورد أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطروبة عاكلة للثمن من أجلها. فإذا كانت الجريمة للفرقة بها القصوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح المحكمة أن تعتبر التهم عاملاً وقضى بعدم اختصاصها بنظر القصوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بتقوية الجنايات.

ولا يمنع من قض الحكم الصادر بذلك كون القصوى لم يفتل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن يبين المصونة فيها أمام جهة الحكم لأن

والمقرض من العقاب عليها هو إعجاب إستمارة أوامر هذه السلطة. إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعدياً على حقوق الأفراد. وأن من الأغراض التي نزلها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من نزلت حقوقهم بالثبوت المبرور على حقوقهم وهذا يقتضي القتال بين جبريت القوة ورعاية الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المهورات من جهة أخرى.

ولذا كانت جريمة اختلاس المهورات المتصور عليها في المادة ٣٤٢ ع ماسة لجريمة اختلاس الأموال عامة لجبريت القوة والنصب، لكن الاختلاس يجوز في حالة العود أن تعدد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ حتى توافرت شروطها.

(جدة ١٣٢٣/١٧/١٩ من رقم ١٩ سنة ١٤ لا ق)

٩١ - إنه وإن كانت المادة ٣٤٢ ع لم تنص على أن الاختلاس الواقع من الملك المنقول حراماً على أسيائه للمهور عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة، إلا أن هذا لا يمنع أن هذا الاختلاس جريمة ماسة لخيانة الأمانة، وذلك لأن ما جرى عليه القانون من التعرُّض عقابه في باب خيانة الأمانة، ويتبين بالعقوبات المقررة لها، بعد أن نص في باب القوة على أن الاختلاس الواقع من غير الخائض يعتبر في حكم القوة مراعى في ذلك طبيعة كل من مابين الجرمين والنفس التي يندرج بها كل منهما... ما جرى عليه القانون من ذلك يبيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسب إليها لاعتناق العناصر للكوة له مع عناصرها. ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تعدد عقوبة الخطر في حالة العود إذا كانت الأسياء للمهور في حيازة غيره ولا تعدد إذا كانت في حيازة هو. لأن الفصل، وإن اختلف وصفه القانوني وأحد في الحالين.

(جدة ١٣٢٣/١٧/١٩ من رقم ١٩ سنة ١٤ لا ق)

٩٢ - المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير في عقد الجرائم الماسة التي عدتها جلد نصها في ذلك عاماً لاخصيصه، وقصد التزوير أفراد فيها ينسب ولا شك على جريمة تقليد الأخطم المتصور عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة فيها وبين تزوير المهورات، وإن كان كل الحكم قد نص بعدم اجبار

الرافعة باعتبارها جريمة ولا شبهة الجنائية فيها من اختصاص محكمة الجناح وحسباً.

(جدة ١٣٤٧/١٧/٢٤ من رقم ١٩ سنة ١٤ لا ق)

٩٣ - من كان قد سبق الحكم على المتهم بجرمة بأكثر من عقوبة مقيدة الحرية في سرقة ونصب، وكانت آخرها بالاشتغال العامة، فإنه يكون عامداً في حكم الممانعة من قانون العقوبات، ويكون الحكم بالرسالة إلى العمل الخاص ليس فيه حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه طبقاً للمادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحاً. وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالاشتغال العامة، لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عامداً مهما طال أمد الحكم عليه بها.

(جدة ١٣٤٧/١٧/٢٤ من رقم ١٩ سنة ١٤ لا ق)

٩٤ - يشترط لاختيار المتهم عامداً في حكم المادة ٥١ عقوبات. د. أولاً، أن يكون عامداً بمتن الشارع العامة الواردة في المادة ٤٩ د ثانياً، أن يكون قد سبق الحكم عليه بوقوع متدينين الحرية كإحداً لمدة سنة على الأقل أو بلاث عقوبات مقيدة لحرية أصلها لمدة سنة على الأقل في سرقة أو في إحدى الجرائم التي ينص عليها المادة ٥١ المذكورة. وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور ذلك الحكم. د ثانياً، أن يرتكب جريمة ماسة لما نص عليه فيها. فن توافق فيه هذه الشروط يعتبر عامداً طبقاً للمادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المقررة بها عليه، وإن اعتبر عاماً من أجلها، ليست في سرقة أو في جريمة أخرى ماسة لها، إذ أن هذه الماسة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٢/٤٩ عقوبات.

(جدة ١٣٢٣/١٧/٢٤ من رقم ١٩ سنة ١٤ لا ق)

٩٥ - إذا كان يبين من الإطلاق على صيغة تساوي المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبمزاولة لإحراق عشر ثم قبل مضي خمس سنوات على إعتداله هذه العقوبة وقتت منه خمسة شهور في سرقة فإنه يكون عامداً طبقاً لفترة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات، وإن كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسليم عقوبات مقيدة الحرية في سرقة وشروع فيها وإحداً بالحبس مع اشتغال لمدة سنتين لهذا يقتضي به شرط الثاني لاعتناق المادة ٥١ من قانون العقوبات.

(جدة ١٣٢٣/١٧/٢٤ من رقم ١٩ سنة ١٤ لا ق)

٩٦ - إنه وإن كانت جريمة اختلاس المهورات تعتبر في كل الأحوال - على ما جدد في تعليقات الحفاية إعتداله على السلطة العامة - تعاقبة كانت أو إدارية،

جرمة تقليد الاختطاف من الجرائم معدتها المادة ٥١
سابقة الذكر فانه يكون قد انحط في تطبيق القانون
وفي تأويله .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ٣٣ سنة ٢٥٠)

١٣ - إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق التهم
أن سبق الحكم عليه بالمحبس لمدة سنة بأربعين ٢١-سجبر
سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول في منزل بقصد
ارتكاب جريمة فيه ، وكانت جريمة القتل المقررة
عالمه من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢
أي قبل مضي خمس سنين من تاريخ اقتضاء تلك العقوبة
فانه يكون عالمه طبقا لفقرة الثانية من المادة ٤٩ ح .
وإذا كان الثابت بالمصيفة المذكورة أن التهم سبق
الحكم عليها أيضا بتسع عقوبات مقيدة الحرية فسرقت
وشروع فيها ونجاة أمامة اثنان سبقا بالمحبس لمدة سنة
عما يمكنه من عالمه في حكم المادة ٥١ ح ، فانه إذا كان
العالم طبقا لمطابقة يجوز الحكم عليه بقتلها ويقتضى
المادة ٥٧ من قانون العقوبات بقسوة الجناية يكون
من الواجب أن قلن الإحالة لن بأسر إلى هذا العالم
للإعانة الخاصة ينظر العوى باعتبارها جناية فلا
هو لم يضل عن الأمر الصادر به باعتبار الواقعة جنسية
يكون غلطنا متينا فقتله .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ١١٣ سنة ١٣)

١٤ - إن القانون لا يوجب على القاضي أن
يطلب العقاب يقتضى مواد العود على التهم السابقة ،
بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف
كل دعوى وملازماتها . وكذلك لم يحظر القانون
وقد تنفيذ العقوبة بالقسوة التهم السابقة أو التي سبق
الحكم له بوقف تنفيذ بل أجاز ذلك . وإذا فلا
تشريه على المحكمة إذا هي قالت إن التهم ماثلة ، ومع
ذلك لم تطبق عليه مواد العود ، ثم أمرت بوقف تنفيذ
العقوبة التي أوقفتها عليه على الرغم من سبق الحكم له
بوقف التنفيذ .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ١٣١ سنة ١٣)

١٥ - إن المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون
العقوبات لا توجب على المحكمة الموقوف العقاب بالقرينة
للنظام المتخصص عليها ، بل هي تجعل ذلك جوازيا
لما إن شئت حكمت بها وإن شئت حكمت بقسوة
البينة .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ٣٨ سنة ٢٥٠)

١٦ - إذا كانت صحيفة السوابق التي كتبها

قضايا في العوى بين منها أن الحكم الذي تسند إليه
في اختيار التهم عالمه حكم غير نهائي ، ولم تقدم القضايا
إلى المحكمة ما عاقف هذا الظاهر من الأوراق والمطالب
تأجيل نظر العوى لهذا الغرض لأن المحكمة لا تكون
قد عاقفت القانون إذا هي لم تعتبر التهم ماثلة بناء على
الأوراق الموجودة في العوى .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ٣٨ سنة ٢٥٠)

١٧ - إذا كانت السابقة التي أورد بها المصان
هي جنائية ، وحكم عليه فيها بقسوة الجناية فتل هذه
السابقة لا تسقط بغير العدة ولا يعم إذن ذكر تاريخها
في الحكم لأن مرتكبها يعتبر عالمه طبقا لفقرة الأولى
من المادة ٤٩ ح منها تراخي الزمن بين الحكم الصادر
بها والجريمة الجديدة

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ٢١ سنة ٢٥٠)

١٨ - إذا كانت حالة التهم بمرارة تطبق على
المادة الأولى من قانون المجرمين المتضمن على الإجراء
ولكن المحكمة مع ذلك رأيت ألا اكتمل بتوقيع العقوبة
الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات ، بل فعلت ،
وأجلت سوابقها ولم تمنعها ، فذلك لا يوجب الحكم ،
(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ١٢٨ سنة ٢٥٠)

١٩ - إذا كانت المحكمة حين تحدث من سبق
الحكم على التهم في جريمة ماثلة لم تقدم عالمه ولم تعامله
بمقتضى أحكام العود . كما هو مقرر في القانون ،
بل قالت قسط إليها تأخذه بشئ من العدة في حدود
العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والموكل إليها
هي تقديرها بالقسوة إليه ، لهذا سببا سليم ولو كان التهم
قد سبق رد اعتبارها إليه .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ١١٤ سنة ٢٥٠)

٢٠ - يجب لائحة الحكم القاضي بمالية التهم
على أساس أنه ماثلة أن بين الأحكام السابق صدورها
عليه والعقوبات المحكوم بها لكن تتسكن محكمة القضاء
من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإذا
كان الحكم قد غلط العقاب على التهم على أساس أنه
ماكد دون أن يغير إلى شيء ما ذكر ، فإنه يكون مقرر
البيان متينا فقتله .

(جلد ١١٥٠/٧٧/٢٧ من رقم ٣٧٢ سنة ١٦)

٢١ - إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع التهم
التي أدانته في جريمة إغتداء أشياء مبرورة تحت مراقبة
البرانس اعتبارا بأنه ماثلة على أساس أنه ظاهرا من
تذكره سوابقها أنه سبق الحكم عليه من مدة طويلة

ولا مع شهادة ميلاده الدالة على أنه كان وقت وقوع تلك السابقة في العاشرة من عمره ، فربما يكون تمهيداً في التفسير يستوجب تقصيص الحكم .
(جلد ٢٤ / ٢٤٧ ط ١٩١١ م ١٢٤ ق)

بالاشتغال الحياة لارتكابه جريمة سرقة وقتل ، وذلك دون أن نأخذ من هذه السابقة أو تبين بجلاء الدليل المتقنع أو الرسمى على أنها ، في حين أن نسبتنا إليه لا تتفق مع التقدير الذي قدرت به المحكمة في الحكم

عيب في الذات الملكية

موجز القواعد :

- التمسود باليب في حق الذات الملكية - ٢ و ١
- خد أعمال الحكومة إلى حد تقييد الموم إلى ذلك سبب عليه بالغة ١٨٠ ع ولو كان موقفاً في قالب الإجلال والإكثار - ٢
- سلطة قضى الموضوع في امتثال السلطنة - ٤
- جبر التهم ببيانات اليب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مساح من كثر ما موجودين فيه كلف لتوفر السلطنة في جريمة اليب - ٥
- تحقق قصد الجنائي في جريمة اليب بعبء الجبر بالإلتزام الكوة اليب مع إدراكه سلطاناً - ٦ و ٧
- حصول اليب بأقل غير كاف لتحقيق الجريمة بل يجب أن يكون الجنائي قد قصد إلى اليب ومصد - ٨

القواعد التفصيلية :

١ - إن الخارج إذ نص في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات على عقاب كل من طب في حق الذات الملكية قد قصد أن يتناول بالعقاب كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التثليل يكون فيه سلب صريحاً أو طبعياً من قريب أو من بعيد مباشرة أو غير مباشرة تلك الذات المصورة التي هي محمى كونها رمز الوطن للقدس عروة بياض من ألقاص تأتي بكل ما يحس أن فيه مساساً ولو لم يبلغ مبلغ ما يد بالثقة لائر التمس قضا أو سباً أو إهانة . فن وقع فصل المكون لليب على أنه صورة من تلك الصور وكان الجاني قد قصد توجيه وهو عالم به إلى شخص ملك قدس على العقاب .
(جلد ١٢٧ / ١٢٧ ط ١٩١١ م ١٢٧ ق)

عروة بياض من التماس بأي شكل ما يحس أن فيه مساساً ولو لم يبلغ مبلغ ما يد بالثقة لائر التمس قضا أو سباً أو إهانة .

(جلد ٢١ / ٢٨١ ط ١٩١٠ م ٢٠ ق)

٣ - لا شك في أن قد أعمال الحكومة حتى مقرر ، إلا أنه لا يصح البتة أن يصل إلى حد توجيه التهم إلى الملك في صدر العمل الذي استوجب التقصير أو حتى إلى مجرد القاء مشورته عليه ولو كان هذا أو ذلك موقفاً في قالب الإجلال والإكثار ، بل ذلك ما يجب عليه بالغة ١٨٠ من قانون العقوبات ، فإن زاد حتى تضمن حياء كانا ما كان في حق الذات الملكية كمن واجباً العقاب عليه بالغة ١٧٩ . ذلك لأن ذلك لا يسكون عمل مسأله أيضاً .

ولاشك لك في حقيقة الواقع على أي وجه من الوجهة في أعمال الحكومة ليس من شأنه أن يثوق حرية الفرد للقدرة ، بل هذه الحرية مكفولة على الدول والمكون على لا يوج باسم الملك ، فإن قد أعمال الحكومة لا يتبع ولا يمكن أن يجه إلا لال المشورين منها بحكم الدستور .
(جلد ١٢ / ٢٨١ ط ١٩١١ م ٢٣٩ ق)

٢ - إن جريمة اليب في حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التثليل يكون فيه سلب صريحاً أو طبعياً من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، تلك الذات المصورة التي هي محمى كونها رمز الوطن للقدس

بما مع عليه حبا مستمرا لثبنا من إضائه لذلك منها
سائق .

(جلة ١٧٧/٥/١٢ طن رقم ٧٧٤ سنة ١٧ ق)

٧ - تصد الجنائي في جريمة حبب في حق
القات الملكية يحق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة
الحبب مع إدراك مضمونها .

(جلة ١٧٧/٥/٢٦ طن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق)

٨ - لا يمكن في جريمة حبب حصول حبب
بالقول بل يجب أيضا أن يكون الجنائي قد قصد إلى
الحبب وتصدده . فلذلك كل ما ذكره المحكة في صدر
القتل لا يمكن القول بأن ما وقع من التهم إنما كان
قتيل من أصحاب الصور التي عليها لاخيل أن يكون
تقليها - بل ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه -
اكتفاء من القهود على أثر الخلاف واللب والمخافة
التي قالت بمصوغها بينه وبينهم دون أن ورد في
المسألة بأصحاب الصور ، وغسوما بعد أن بدأ من
المحكة ، وهي تحدث عما تمسكه به القضاة أثناء
الحكمة ، من القرائن استبعادا وأما مهمة استندت
اليها في الوقت ذاته على تصد الحبب ، وهي واقعة وطه
الصور بالتمديد وهي ملقاة على الأرض ، فلها الحسبك
يكون معروفا بالقتور .

(جلة ١٧٧/٥/٢٦ طن رقم ٢٥٥ سنة ١٩ ق)

٩ - إن قانون العقوبات لم يبين طرق العلانية
في المادة ١٧١ بيان حصر وتحديد ، فتقاضى الموضوع
أن يتخلص العلانية من كل ما يشهد بها من ملاصات
وطرود . وإن فلذا كانت المحكة قد حصلت قيام
العلانية من أن التهم التي عليها التي تضمن الحبب في
جمع من الناس (أعضاء اتحاد غربيي الجامعة) ولم تر
في الراجحة التي ترطبهم بعضهم ببعض ما يفي وصف
العلانية من هذا الجانب ، فلذا التهم من جانبها سائق
وتحصيها في حدود سلطتها .

(جلة ١٧٧/٥/١٢ طن رقم ٧٧٤ سنة ١٧ ق)

١٠ - يمكن لتوفر العلانية في جريمة الحبب في حق
القات الملكية أن تثبت المحكة أن التهم جهر بملارات
الحبب في مكان مفتوح الجهور وحل صمم عن كلوا
موجودين فيه .

(جلة ١٧٧/٥/٢٦ طن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق)

١١ - إذا كانت الميارات المستندة إلى التهم هي
قوله - تريد حكومة تقول أنها أنت بأمر القصب لأبأس
الملك - تريد ملكا يتو بالحبب والحبب يتو به . وما
هذا لك إلا القاريون أو جدت منه بعض بطلاه ،
واستخلصت المحكة توافر قصد الجنائي لدى التهم
في جريمة الحبب التي تكون من هذه الميارات من جهر

غرامة

(ر . أيضا : إختلاس أموال أميرة قواعد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٧ واستئناف لاعدان ١٥١ و ٢٧٤ وتصد
الجرم طاعة ٢٠ وروضة طاعة ٢٦ وسب وقذف لاعدان ١١٧ و ١١٨ و ضراب قواعد ٢ و ٤ و ٥ و ١١ و ١٢
و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و روضة قواعد ١٢ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و غش طاعة ٢٦ وتحن قواعد ٢ و ٣ وكحول
طاعة ١٥)

غرة الاتهام

موجز القواعد :

- حلول غرة الاتهام على نفس الإحالة بالنسبة للقضايا التي تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - ١
- حضور التهم أمام غرة الاتهام غير لازم كقصر نظر الدعوى بحضور أمام محكمة الجنابت - ٢
- حق التهم الذي يلحق بالحضور أمام غرة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بطلانه - ٣

موجر القواعد (٦) :

- نظر الإشكال في تنفيذ حكم ألم غرة الاتهام تحسب المدان ٥٢٤ و ٥٢٥ ج - ٤
- متى تجل غرة الاتهام الدعوى إلى محكمة الجنابات - ٥
- غرة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق ولا يشترط أن يصدر قراراتها في جلسة عليه - ٦
- سلطة غرة الاتهام في اجراء تحقيق تكليفي عند إلقاء الدعوى إليها - ٧
- سلطة غرة الاتهام في تعيين الأدلة وتوجيهها والفرقة بين جانب الإثبات والني - ٨ - ١١
- متى يجب التمس وفقاً لحكم ١٨٢ ج - ١٢
- التزام سلطة الإحالة سواء أكان نفس التحقيق أم غرة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنابات ما دام قد سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها - ١٣ و ١٤
- متى يجوز الطعن في قرار غرة الاتهام بعدم وجود وجه لإلقاء الدعوى - ١٥ - ١٧
- (ر. أيضاً : اختصاص قاعدة ٣٢ وأمانة النظر قاعدة ١ وإعلان قاعدة ٨ ونقض قواعد ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣)

القواعد القانونية :

لن كان أساس الطعن هو الاختلال بين العناصر في استيفاء طاعة أمام غرة الاتهام لبطان في إجراءات المحضرو أمامها فأما حرمة من تقديم مذكرة بدفعه وكانت محكمة الجنابات إذ قدم لها جذا الطبع منه أجل لا استيفاء طاعه ، وكان القانون لا يحول بينهم الطعن في أوامر غرة الاتهام الصادرة وإسالة كل محكمة الجنابات ، ولا يستوجب حضور المتهم أمام غرة الاتهام كشرط لظن الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنابات بما نص عليه في المادة ١٩١ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه لا يصدر أمر بإحالة المتهم بجنابة إلى محكمة الجنابات في شيء ثم حذر أو قبض عليه تظن الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، من كان ذلك فإن الحظ في إجراءات المحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

(جلة ١٧٣/٢/٨ من رقم ٢٣٨ ع ٢٢ ق)

ج - إن المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان المحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات كتم عن جنحة أو مخالفة منوية إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر إشكال في تنفيذ حكم أمام غرة الاتهام بل تطبيق للمدان ٥٢٤ و ٥٢٥ من قانون الملاحق اليه وهما اللذان تحدثتا عن هذا الموضوع بانه ، ولا كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصر الإعلان قبل الجلسة ببياد معين وكان الطعن قد أعلن بالجلسة التي سمحت لظن الإشكال وتكم المفعول منه في موضوع الإشكال ولم يطلب بياناً لتجديده طاعه ، فإن الإعلان - إذا كان ثمة بطلان ودول وفقاً المادة ٢٦ من قانون

١ - ما دام للمتهم قد أعلن بتقرير الاتهام وقاعة التهود في ظل القانون القديم ، فذلك مفاده أن التعدي قد تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية وإذا كانت غرة الاتهام يقتضي هذا القانون قد حلت محل تاضي الإحالة فأصبحت هي وحدها المختصة بنظر القضية ، فإنها إذا قررت إحالة هذه القضية إلى محكمة الجنابات لا يكون ثمة تعارض في هذه الإجراءات ، بل تكون الإجراءات قد تمت حماية وفقاً للقانون .

(جلة ١٧٣/٢/٨ من رقم ٣٣٨ ع ٢٢ ق)

٢ - قانون الإجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرة الاتهام كشرط لظن الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنابات وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ من شأنه أن لا حد أمر بإحالة المتهم بجنابة إلى محكمة الجنابات في شيء ثم حذر أو قبض عليه تظن الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

(جلة ١٧٣/٢/٨ من رقم ٣٣٨ ع ٢٢ ق)

٣ - إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان المحضور لتقديم مذكراتهم والمحضرو أمام غرة الاتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن المادة ١٧٣ قد نصت على أن غرة الاتهام تصدر بأوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضاءه والإصلاح على الأوراق ومذكرات المحضور وسماع الإيجات التي تزي يوم طلبها منهم ، مما مفاده أن كل ما عرفه القانون للمتهم الذي يعلن بحضوره أمام غرة الاتهام هو أن يتم مذكرة بدفعه للفرقة ، وإن

٧ - إن الشرع ترك لقاضي التحقيق يقتضي المادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة التدبير حين يرى لزوماً لباع أقواله من المهودقين يطلب المصوم منهم ومن لا يرى فيها بهم فامة . كما غول في المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ فترة الاتهام لتسليم ما إذا كان هناك عمل لإجراء تحقيق تكيل عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو عند انتظر مد المجلس الإجمالي أو في الاستئناف التي يرسلها المصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالانحالة من قاضي التحقيق . وإن كان قاضي على أمر غرة الأهم الصادر بتأييد أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، يأه غالب القانون إلا لم يجب المعلن إلى مباع المهودق طلب مقدم منه لقاضي التحقيق وفي استنائه أمام غرة الأهم ، لا يكون مقبولاً .

(جلة ١٩٥٢/٢/٢٢ من رقم ١٣٣٢ س ٢٢)

٨ - إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه « إذا دأت غرة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقاً للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأنه لا لال كليل على المتهم وترجيحه فيها إنياته تأمر بإحالتها إلى عمكة الجنابات ، وإذا نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « إذا دأت غرة الاتهام أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت اللال غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى » ، قد أفلتت أن غرة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى عمكة الجنابات إلا إذا ثبت أن الفعل المسند إلى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وأن اللال كافية على المتهم وترجيحه فيها إنياته ، ولا كان لفترة الاتهام جاء على ذلك أن تحصى واقعة الدعوى للذين ما إذا كانت تطوى على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو ييسر لبس من أساليب الإيابة ، ولا كان حق المدع التبرعي يسو صفة الجريمة عن الفعل ويحق قتل السند إذا كان متصوفاً به مدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت إذا كان لهذا النوع أساليب مستقرة ، ولا كان ذلك لأن غرة الاتهام إذا أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالجنابة لرافعه القتل لنظام حالة المدع تفرعي لا تكون قد تجاوزت سلطانها التي غولها القانون في تقدير الأدلة وانظر فيما إذا كانت الواقعة يساقب عيا القانون أو لا يساقب .

(جلة ١٩٥٢/١/٢٧ من رقم ٣٧٧ س ٢٢)
(جلة ١٩٥٢/٢/٢٢ من رقم ١٣٣٢ س ٢٢)

للمرافعات المدنية ولا يكون حضور المعلن بنفسه واجباً ما دام عليه قد حضر وحصد أقواله وهو يمثل المعلن لتحقيق ذلك مع حق التأييد الذي يجب القانون مع أقوالهم وما دامت لفترة لم تر عملاً لإحسان المشتكل بنفسه لباع إنياته ولا يتبر من هذا الظر ما نصت عليه المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون المصوم تحت تصرف الفترة القسح لإحباطهم إذا دأت على ذلك .

(جلة ١٩٥٢/١/٢٠ من رقم ١٣٨٨ س ٢٢)

٩ - إن غرة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى عمكة الجنابات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق أو عند نظرها الاستئناف للمفوح أساساً من الأمر الصادر منه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا ثبت أن الواقعة جنائية وأن اللال كافية على المتهم وترجيحه فيها إنياته ، وجاء على ذلك يكون عليها أن تحصى واقعة الدعوى والآلة المطروحة أساساً ثم تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا ثبت أن الواقعة غير كافية على المتهم ، ولما في سبل ذلك أن تأخذ برأي في إحدى في الدعوى دون رأى آخر ، إلا الأمر مرجعه إلى المحكمة التي الدبل المطروح أساساً ، وليس عليها أن تجري من التحقيق إلا ما ترى من إجراءات ، وإذا ما انتهت في حدود سلطانها هذه التدبيرة إلى أن اللال في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهم فيها وأصدرت جاء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى فلا يجوز بدفعها في ذلك .

(جلة ١٩٥٢/٢/٢٢ من رقم ١٣١٥ س ٢٢)

٦ - إن قانون الإجراءات الجنائية قد خص غرة الاتهام بالتصديق التالك حشر والراجح حشر من القيل التالك المجلس بالتحقيق ، وتحدث في أرضها من تشكيلها وعقد جلساتها واختصاصها والأوامر التي تصدرها وفي تعيينها من المعلن في تلك الأوامر ، وواضح من ذلك أن غرة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق وقد حيز الفصل عما تصدره من قرارات بأنها أوامر . ومن ثم فإن المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة في باب الأحكام لا تسرى عليها وإنما تسرى عليها للمادة ١٧٣ من ذلك القانون ، وإن كان قاضي على قرارها لصودره في جلسة غير علنية لا يكون له عمل .

(جلة ١٩٥٢/١/٢٠ من رقم ١٣٨٨ س ٢٢)

المجانبة لا توجب العلم إلا إذا كان الارتباط غير قابل
للمحيرة وشغل التحقيق وقائع قضيتين ما .

(جدة ١٤/٢/١٣٥٠ م ردم ٢٠١٦ ص ٢٤٤ ق)

١٣ - إن كانت الدعوى قد وقعت أولاً على
المطعون حده بتهمة الضرب المبطلة على المادة ١/٢٤١
من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تحققت بالمحني
على طاعة مستعينة قضت بحكم الممنوع بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها
والصرف فيما بعد تحقيقها أحكاماً قضائية المذكور إلى
محكمة الممنوع لفصل فيها على أساس ضريبة الممنوعة ولم
تعلن النيابة في هذا القرار . ثم أصدرت محكمة الممنوع
حكماً يقضي بمقابلة المتهم بالمجلس ثلاثة أشهر مع وقف
التنفيذ ، فضلاً عن طاعة المحكمة طاعة المحكمة وإحالة
الدعوى إلى محكمة المجانيات طبقاً للمادة ١٨٠ من
قانون الإجراءات المجانية قضت المحكمة
الاستئنافية بإبقاء الحكم المنشأ وعدم جواز نظر
الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون صحيحاً في القانون لأن
مؤدى المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات المجانية
إنه يحين على سلطة الإحالة أو ما كان على التحقيق أم
غرة الإتيان أن تحيل الرافعة إلى محكمة المجانيات معلماً
قد سبق لمحكمة الممنوع أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها
ولا بد من ذلك بأنه كان على المحكمة الاستئنافية برصها
غرة إيهام أن تحيل الدعوى على محكمة المجانيات وقفاً
المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات المجانية . ذلك بأن
هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الرافعة
على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بد أن يكون قد
صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الممنوع بنظرها لأن من
شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى
وغير ذلك من المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات تحولت
المحكمة الجزئية إننا رأنا أن لفصل جنابة وأنه من
المجانبة التي يجوز تقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً
المادة ٦١٨ تحولها إلى المحكمة بعدم الاختصاص أن
تصدر قراراً بظرفها والحكم فيها ومضى ذلك أما
إذا سككت بعدم الاختصاص لم ترع على الحكم في الرافعة
على أساس ضريبة الممنوعة وترد أن المادة ١٨٠ من
قانون الإجراءات الجنائية تحولها أن يحكم بعدم
الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاضي التحقيق فيها
الرافعة إليها الحكم فيها على أساس ضريبة الممنوعة ،
ولا على خنسة الخلف المطعون حده من القالب لأن
النيابة العامة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات

٩ - إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات
الجنائية تمنع في تقريباً الأولى على أن غرة الإتيان
إننا رأنا عند إحالة الدعوى إليها الرافعة جنابة وأن
اللائق كافي على التهم ، وترجمت لديها إنيته بأنه
إحالتها إلى محكمة المجانيات وتضمن في تقريباً الأخيرة
على أنها إذا رأنا أن الرافعة لا يجانب عليها القانون
أو كانت الللائق غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى . وهذا الصان فاطمان في أن
غرة الإتيان إنما تبقى أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة
المجانبة على موارثها لئلا تلتها وترى من هذه
المواد وجهان إنيته التهم .

(جدة ١٥/٢/١٣٥٠ م ردم ١١٠٢ ص ٢٢ ق)

٩٠ - إن غرة الإتيان لا تحيل الدعوى إلى محكمة
المجانبة طبقاً للمادة ١٧٩ من قانون الإجراءات
الجنائية إلا إذا ثبتت أن الرافعة جنابة ، وأن الللائق
كافية على التهم وترجمت لديها إنيته ، وذلك لأن طاعها
أن تنسب واقعة الدعوى والآلة المطروحة أمامها
وتصدر أمراً بناءً على ما تراه من كفاية الللائق أو
عدم كفايتها أو أن الرافعة غير كافية على طاعها ، وما هو
بسيط ذلك أن تقول على قول لشاهد وإن يكن هذا
دون قول آخر صدر عنه إذا الأمر مرجعه إلى طاعها
إلى الدليل المطروح أمامها ، وإن هي انتهت في صعود
سلطتها التقديرية إلى أن الللائق في الدعوى لا تكفي
لإدانة المتهم فيها وأصدرت بناءً على ذلك أمراً بأيد
الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة
الدعوى إننا لا نكون قد بطلت سلطتها .

(جدة ١٥/٢/١٣٥٠ م ردم ١١٠٢ ص ٢٢ ق)

٩١ - إن قضاء محكمة القضاء قد استقر على أن
لغرة الإتيان - سواء عند إيداع الدعوى عليها من
قاضي التحقيق أو النيابة العامة ، أو عند طاعها
الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو
النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - إن
تنسب الرافعة المطروحة أمامها والآلة للنسبة إليها
وتصدر أمراً بناءً على ما تراه من كفاية الللائق أو
عدم كفايتها أو أن الرافعة غير كافية على طاعها أو
لا جرمية فيها .

(جدة ١٥/٢/١٣٥٠ م ردم ١١٠٢ ص ٢٢ ق)

٩٢ - إن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات

الجناية أن ترفع طلبا بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة
التعويض إذا تعرض قروا غرفة الاتهام مع الحكم
المطعون فيه .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٤ ملن رقم ٢١ س ٢٥ ق)

١٤ - إذا قروا غرفة الاتهام بإحالة الدعوى
إلى محكمة المنع الحكم فيها على أساس عقوبة الجناية بد
سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة المنع بعدم الاختصاص
لأجبا جناية ، ومع تقريرها على أن الواقعة جناية ، فلها
تكون قد أخلت في تطبيق القانون إذا كان زائجا عليها
طبقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة
الدعوى إلى محكمة الجنايات .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٥٤ ملن رقم ٣٣ س ٢٥ ق)

(جلسة ١١/١١/١٩٥٤ ملن رقم ٢٣٦ س ٢٥ ق)

(جلسة ١٤/١٢/١٩٥٤ ملن رقم ١٢٤ س ٢٤ ق)

١٥ - إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات
الجنائية لا تمنع المظنق أو رأس غرفة الاتهام إلا لحظا
في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

(جلسة ١٣/١٣/١٩٥٤ ملن رقم ١١٠٧ س ٢٢ ق)

١٦ - إن القانون لا يمنع للمدعى بالمظنق الجنائية
أن يطن أو رأس غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى إلا لحظا في تطبيق نصوص القانون أو
تأويلها .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٥٤ ملن رقم ١١١٤ س ٢٢ ق)

١٧ - إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات
الجنائية قد قصرت حق الطعن الذي غرته المادة ١٩٣
لقانون الدعوى والجنائي عليه ، وللمدعى بالمظنق الجنائية
في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ،
وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على أنه إذا رأت
غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جناية
الدلائل كفاية على أن المتهم وترجمت إليها إدانته تأمر
بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وإذا رأت أن الواقعة
لا يثبت عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية
تصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى - إذ نصت
على ذلك فلها تكون قد أخلت في تطبيق نصوص القانون
بتمحيص الأدلة وتقديرها والمراعاة بين جانب الاتهام
والدفاع دون أن تكون سخطها في المرافعة والتقدير
مقصودة على نوع من الأدلة دون غيره .

(جلسة ١٣/١٣/١٩٥٤ ملن رقم ١٣٣٢ س ٢٢ ق)

غرفة المشورة

(ر : قلبي اسلة ثرواخذ ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ قاعده ٥٧٠)

غش

رقم القاعده

الفصل الأول : جرائم الغش

الترح الأول : الغش الذي كان متصرا عليه في المادتين ٣٠٢ و ٣٤٧ ع

الترح الثاني : القانون رقم ٤٨ س ١٩٤١

الفصل الثاني : غش للوازيين

الفصل الثالث : الغش

١٠١ - ١٠٢

موجز التواعد :

الفصل الأول

جرائم القتل

الفروع الأولى: القتل الذي كان متعمدا عليه في المادة ٣٠٢ ع « قديم » والمادة ٣٢٧ ع قبل التاثير

- القتل للثأب عليه بالمادة ٣٠٢ ع قديم هو الذي يحصل في جنس البضاعة - ١
- عدم تحقق الجريمة للصوص عليها في م ٣٠٢ ع قديم الا اذا تمت صفقة البيع - ٢
- متى تحقق جريمة غش الحبل بضاعة ماء الى طبقا لحكم م ٣٠٢ ع - ٣
- تحقق الجريمة للصوص عليها في المادة ٣٢٧ ع على الش الذي يحصل في الكا كولات والمخروبات والأدوية ببر الطرق البينة في م ٢٦٦ ع - ٤
- ملعية القتل للصوص عليه في الجرائم الثلاث المذكورة في المادة ٣٢٧ ع قبل التاثير بالقانون رقم ٤٨ - سنة ١٩٤١ - ٥
- متى يكون القرض البيع شروعاً في القتل مطابقاً عليه يقتضى م ٣٢٧/٢ ع - ٦
- علم القتل بشداد الطعام البيع أو المد البيع وكن من أركان الجريمة القتل عليها بالمادة ٣٢٧ ع - ٧
- عدم بيان كية اللدلة الضعيفة أو نيتها في الحكم لا يبيح من أثبتت المسكدة توافر أركان جريمة غش الأغذية - ٨
- (راجع أيضاً : علامات تجارية لقاعدة ١)

الفروع الثانية : القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١

- اختيار زيادة الموضنة في السمن خسدعا للفتوى في مفتت البيع الجهورية لا غشاً في حكم المادة ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٩
- متى تقوم جريمة الخدبة للصوص عليها في م ٣/١ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ١٠
- متى تكون الخدبة في القيمة التجارية أو الثمن مطابقاً عليها يقتضى قانون لعن القتل والتعليس - ١١
- المدح في رتبة القتل للفق عليها بين المتعدين تكون في القانون خدساً ، أما الخلط برب أوطى وعدم التماثل والنتيجة الخدبة قاتما بغير خدساً في طيبة وسمات القطن الأساسية والى العناصر الباطنة في تركب - ١٢
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة خدع للفتوى عليه بالقيل الحاصل في البضاعة وإرادته ادخال هذا القتل على التصديق - ١٣ - ١٦
- قلة مقدار نسبة المسم في اللبن لا يمنع بعدها غشاً اذا لم يكن مرجحاً الى فعل من أفعال التغير وقع عليه - ١٨ و ١٧
- متى تحقق جريمة غش اللبن - ١٩ و ٢٠
- عدم تحقق جريمة عرض لبن مشفوش للبيع الا اذا ثبت أن القلم هو الذي ارتكب فعل القتل أو أن يكون عالماً بالقتل - ٢١ و ٢٢
- اختيار مجرد وجود من قلد في الحبل الذي بيع فيه استيف البضاعة عرضاً للبيع - ٢٣
- مجرد تخليف الزبد في سائل لا يد عرضاً للبيع متى كان هناك عمل آخر أعد لبيع الزبد فيه - ٢٤
- عرض بودرة خبزة مشفوشة للبيع قلة نسبة تال أكيد الكبرون بها لا غش عليه معلوم ان يصد مرسوم بتعديد نسبة معينة لانصهارها وقصاً لم م ٥ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٢٥
- تحقق الجريمة للصوص عليها في م ٢/٢ برض القلم لبيع سيأخ نظرية غير سالمة للاستهلاك الآدى لأن بها رولاب معدنية غريبة - ٢٦
- توفر جريمة الصرع في الجرائم للصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ولو برض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد - ٢٧
- متى تتحقق جريمة تزيف البضاعة أو غشها للصوص عليها في م ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٢٨
- نطق تعليق القانون رقم ٥١ سنة ١٩٣٤ والقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على جريمة خلط القطن - ٢٩
- تحقق الجريمة للصوص عليها في م ٢ برض القلم مناً طيباً مخلوطاً بفسن منقى على أنه من طيبى - ٣٠
- تعيين اللدلة القوية التي استعملت في القتل غير لازم إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستعمل إهمها خلط القطن على الوجه اللين بالقرب الأخيرة من م ٢٠ - ٣١

موجز القواعد (ج ٢):

- ساقية التهم يجب حل فقد طبقا لقسم ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولو كان مرجح القصد إلى وجود الرواسب التي رأى الرسوم الصادر في ١٢/١٢/٣١ التي عنها ينس صريح - ٣٢
- وجود زناشة وإرتفاع المخوفة بالسكاكول يؤدي إلى اعتباره قسداً ولو لم يرتب على القصد ضرر بالصفة - ٣٣
- تناول الخطر الوارد في م ٥ من الرسوم الصادر في ٢٦/٥/٥٠ تعديلاً للمدتين ٦٤٥ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ للواد للزوجة سواء تكون الواد المتدافئة أو الواد التي تلتبسها - ٣٤
- بيع الأشياء المنبوطة وإيصال عنها الجزاء لا يمنع من الحكم بمصادرتها - ٣٥
- تحقق الحاققة للنصوص عليها في م ٧ متى تبين من تحليل القفل القروض لبيع أنه خليط من القفل وقشور القفل الحاقية من القالب - ٣٦
- مسألة التهم التي ثبت عدم علمه بفساد الشيء الذي وجد في حيازته على مقتضى م ٧ - ٣٧
- النصوص الخاصة بأخذ البينات ومبدأ التطيل وإعلان صاحب الشأن بتيجه لا يرتب على عاقبتها جلالن من أي نوع كان - ٣٨ - ٤٧
- متى يجب على مفتش الأغذية الرجوع إلى القاموس لاستصدار أمر منه لتأييد ضبط البين للتشوش - ٤٨
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة التش واقعة العرض أو قصد البيع - ٤٩ و ٥٠
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش البين أن القسم قد انزعج من البين القروض لبيع - ٥١
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب ملحية الرواسب التي وجدت به وأمرها عليه وكيفية علم صلاحية تلك البلاد للتدخل - ٥٢ - ٥٥
- التهم بنش البضاعة للروضة لبيع موضوع - ٥٦
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة ركن التهم علماً وأقياً - ٥٧ - ٦٧
- عدم بيان الحكم التحليل الذي استفسر منه ثبوت التهم على تصور - ٦٨ - ٧١
- استناد المحكمة في ثبوت علم التهم بالتش على مجرد كونه من التجار - ٧٢ - ٧٧
- استناد المحكمة في ثبوت علم التهم بالتش على أن له مصلحة من ذلك التش - ٧٨ - ٨٥
- عدم الرد على دفاع التهم بعدم علمه بالتش بما ينته من واقع الآلة الخفصة في الدعوى - ٨٦
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع التهم بأنه اشترى البين المنبوطة لنفسه لا لتجارة - ٨٧
- عدم رد الحكم على دفاع التهم في قضايا غش الحل الثلاثة للسنة إليه باعتبار أنها واقعة واحدة - ٨٨
- وجود التهم على الجرائم الواردة في م ٣٤٧ ع الثلاثة وبين الجرائم الواردة في ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٨٩ و ٩٠
- الجرائم الثلاثة في البود طبقاً لقسم م ١٠/٢ - ٩١ - ٩٣
- جريمة ذبح لحوم خارج السلطنة ليست مادة لجريمة التش - ٩٤
- الضربة القوية التطبيق في حق الفرد - ٩٥ و ٩٦
- (راجع أيضاً : تعدد الجرائم قاعدة ٢١ ودفع قاعدتان ٦٣ و ٧١ وضربة قاعدتان ١٤ و ٦٧ وقاض قاعدة ١٣ وقانون قاعدتان ١١ و ١٢ ومكتردون ومشتق فيهم قاعدة ٤٢ وقض قواعد ١٩١ و ٥٤٧ و ٥٦١)

الفصل الثاني

الوازين

- متى تتحقق الجريمة للنصوص عليها في م ١٣ من ق ٣٠ سنة ١٩٣٩ - ٩٧
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع التهم بأن عدم ضبط الميزان إنما كان نتيجة اختراعه بسبب أنه جريمة مفتش الوازين فقط - ٩٨
- عدم عمدت الحكم بالإدانة في جريمة احرارز قاي غير مضبوط عن مقدار الصبر الذي وجد فيه - ٩٩
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة لم التهم بأن الميزان غير مضبوط - ١٠٠
- قرار التهم بأن الميزان غير مدموغ لا يفيد العلم بأنه مزور وغير مضبوط - ١٠١
- (راجع أيضاً : تحقيق قاعدة ٢٠ وقض قاعدتان ١٦٧ و ٢٩٠ ووصف التهمة قاعدة ٨٣)

موجز القواعد (باب ١):

المصدر الثالث

الغش

- القوة الواجبة التطبيق على عاقلية القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ١٧/١/٢٢ يوضح نظام خلد الغش - ١٠٢
— وجوب مصادرة المدائن المتشوش أو المخلوط بأية نسبة كانت ولو يرى المثلهم لعدم توافر قصد الجنائي فيه - ١٠٣

القواعد القانونية :

المصدر الأول

جرائم الغش

الفرع الأول

الغش الذي كان متعمدا عليه في اللدني

٢٠٢، ٢٤٧ مخرجات

١ - الجريمة المتعمدة عنها في المادة ٢٠٢ ع
تتضمن حيا حصول الغش في مجلس البضاعة وجلس البضاعة مع مجموع صفاتها وعناصرها التي تلازمها قضيها تمييزا جليا يجره ذور المران من الكفاة ولا يفتشون فيه مائة . وهذه الصفات ترجع لها إلى الأهم التي تميز في البضاعة أصلا إذا كانت ما يروج ، أو تتأ فيسه وتقتل أصلا إذا كانت من الميوحات ، أو الجاهة التي تصنع فيها أصلا إذا كانت من المصنوعات ، والبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية أو صفات متاعية تفرد بها ومضمون ثباتها ، إلى هي تركيب قابل للتغير والتتبع حسب طبيعة صانعها (كمدخل مصنع من المصانع) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذي هو المادة ٢٠٢ ع لأن بيع بضاعة (طب محار) على أنها من صنع مصنع كذا ثم انفتح أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن المصنع الموجود بها وحده فلا عقاب عليه ، لأن جرمه هو جرمه تقليدا لآلة هذا المصنع أو من صنعها في المادة ٢٠٣ ع لموقوف الفصل بها لأن الفروع لم يشع لأن لوائح تخصيص علامات المصنع لأصحابها (جلد ١٧٢/١٧٢ من رقم ٥٥ سنة ٢٠)

٢ - أن الصورة الواردة يصدر المادة ٢٠٢ ع لا تحقق ويصبح العقاب المتعمد عليه في هذه المادة واجبا إلا إذا تمت المعنى عليه صفة اللدني وذلك يتم صفة البيع لأن القانون لا يعاقب في هذه إلا من يشع اللدني ، فلذا غش الغش أتت الاجراءات التي توقف عليها تعلم الفناء واستعمال (أقسام الصفقة

بظهور ذلك الغش كان الأمر شروعا فقط في ارتكاب الجريمة ولم يقع على العقاب لأن الغش في المنتج لا عقاب عليه إلا ينص صريح ولا نص على العقاب في المادة سابقة الذكر .

(جلد ١٧٢/١٧٢ من رقم ١٥ سنة ٦١)

٣ - الخلل بسبب الأصل إذا يستخرج بطريقة التمييز من التمييز وقصد الحب كالأرز والقمح والذرة وفيها بدون أن يدخل في استنتاجه حش الحشيك . لكن هذا الحش يتكون في الخلل من عملية التمييز ذاتها بنسبة لا تقل عن ١/١٠ . ولا شك أن الخلل المميز بهذه الطريقة يصح خلا مشوشا سابقا على هذه التمييز المادة ٢٠٢ ع إذا أحيف إليه شيء من ذلك . أما تحصيل الخلل متاعيا لإحالة ذلك إلى حاشي الخلل فهو وإن كان وسيلة تقليدية للتلطيط التاج من التمييز إلا أنه ليس قانونا لغشيات ما يمنع من تحصيل الخلل بطريقة وبه السبب وهو على أنه خلل متاع . ولكن يجب مع ذلك أن يكون هذا خلل متاعيا مشتملا على نسبة من المالحض المذكور كافية لا يتجاوزها يمكن أن يمدد هذا الخلل القليل . فإن كان الخلل المميز بهذه الطريقة لا يجرى إلا نسبة ضئيلة من المالحض المذكور حتى معها يميز الخلل المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا مشوشا تطبق عليه المادة ٢٠٢ ع المذكورة . وقدر القسبة اللازمة لا تبار الخلل المتعارف على حالها للاستيعاد المتعارف عليه مذكور أمره التمييز فأنشئ للرجوع ينص في كل الأساس المتعمد فالمعنى إلى بين نوع الخلل المخلوط هل هو طبعي أم متاعى ولم يبين نسبة حاشي الخلل فيمكنه بغيره إليها أقل من ١/١٠ . ومع ذلك يتطوع بعدم وجود غش في هذا الخلل يكون حكما تفسيرا بيان متعينا قهده .

(جلد ١٧٢/١٧٢ من رقم ٨٧ سنة ٦١)

٤ - أن المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات صريحة في وجوب العقاب على الغش الذي يحصل في الماكولات والمشروبات والأدوية بنسب الطرق للمادة ٢٦٦ فهي تعاقب على كل غش يحصل لإحالة مواد غير خاضعة

المادة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ إذ نصت في الفقرة الأخيرة على عقاب كل من غش البائع أو المشتري أو شرع في أن ينشئ في مقدور الأشياء المقتضى تسليمها الخ قد صرحنا بأن القانون لا يعاقب قط على الغش في مقدور البضاعة المقتضى تسليمها ، بل يعاقب كذلك على التورع في الغش . ولا تكن عرض البضاعة في السوق البيع بعد بلها بالمال لربادة وذا إضراراً بين يتقربا يد ، طبقاً للمادة ٥٤ من قانون العقوبات بهذا في تنفيذ الغش لأنه يؤدي إليه فوراً وبإشاعة ولو لم يمتنع المشتري بالآلات . إذ ما دام يمكن العقاب على الغش القائم أن يكون قد وقع على أي مظهر فإنه يمكن في تنفيذ أن يقع فعل يكون من شأنه أن يكون المقصود به غش أي شخص يمكن أن يقدم لشراء . لا تكن ذلك بغير العرض البيع يكون شروفاً في الغش مما يوجب عليه بمقتضى المادة المذكورة .

(جريدة ١٩٤١/١٩/١٣٣ طرد رقم ١٣٣٠)

٧ - إن علم المتهم بمسار العلم البيع ، أو المدعي ، ركن من أركان الجريمة للعقاب عليها بالمادة ٣٤٧ م فلما اكتفى الحكم في بيان هذا الركن بقوله إنه لا شك في علم المتهم بما علق على العلم بمسار ، فهذا لا يضمن دليلاً على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم خاطئاً ميباً .

(جريدة ١٩٣٧/٢/١٣٣ طرد رقم ٣٣٠٠)

٨ - ليس من الضروري في جريمة غش الأعيان أن يبين في الحكم القسمة المتوية لا أخيف إلى الماكولات والشروط والأدوية من العناصر الأجنبية عنها إذ يمكن العقاب أن يثبت أتب القتل لم يبق على حاله الأصلية وأنه أدخل عليه بنية الغش تشبه أثر في شبه من صفاته . فني أنهج الحكم أن المتهم عرض البيع لفساد الدين به وأن هذا التماس منقوش بالمادة الثمانية عنه للبيعة هي أيضا ، وأن القيم على بنية الغش في ذلك ما يمكن لاثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كية للمادة الضالعة أو تبنيها .

(جريدة ١٩٣٧/٢/١٣٣ طرد رقم ٣٣٠٠)

الفرع الثاني

القانون ٤٨ سنة ١٩٤١

٩ - إذا كانت الواقعة الثانية للمحكمة هي أن للمتهم يلزم سناً تزيد حرمته على القدر الملقى عليه مع من تعاقد معه من المشتريين ، فلها أن تعتبر غشاً في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ

بالصحة من حمل الغش بنية الاستغادة إضراراً بالمشتري .

ولأنه فلا لأن بين الحكم - عند تطبيقه للمادة ٣٤٧ - أن المادة التي أحاطها اللهم إلى التماس المتعوض هي من المواد المخرقة بالصحة على هذا البيان إنما يكون ضرورياً عند تطبيق المادة ٢٦٦ لاشتمالها أن يكون لغش بمواد مخرقة بالصحة .

(جريدة ١٩٣٧/٢/١٣٣ طرد رقم ١٣٣٠)

١٠ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت نص على ثلاث جرائم : (الأولى) غش المشتري في جنس البضاعة أيًا كانت . (والثانية) غش الأثرية والماكولات والأدوية الممنوعة البيع أو بيع الأثرية والماكولات والأدوية المنقوشة أو الممنوعة أو عرضها للبيع (والثالثة) غش البائع أو المشتري أو التورع في غشه في مقدور الأشياء المقتضى تسليمها . وحده المادة وإن كانت قد استعملت في نصها المراد كله ، غش ، في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص . ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على تات البضاعة ، فيمكن أن يصح البائع الغش ويبرحه بأن للبيع من المجلس الذي يريد شراءه مع غيره من نفس الأمر ، ولو كان للبيع ذاته بجنه لا يعلم غش لإحالة عناصر جريمة الاستمرار الأصلية . أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات البائع إما بإسقاطه غش إليه وإما بالتراجع عن عرض أو أكثر من عناصره الأصلية ، وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع فيقتدر التماس المقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك بإحدى الطرق المتصور عليها في المادة ، ولأنه في ذلك الحكم قد أوجب على للمتهم الأدلة التي أوردتها أنه عرض البيع سناً منقوشاً لإحالة جرم من زيت بذرة القطن وجره من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن اللقي ، فإن هذا يمكنه من حرمها في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المدعي البيع وإحالة عناصر غشيه إليه . ويمكن في إثباته التماس ، بناء على نص القانون ، أن يكون قد عرض السمن البيع مع غيره حقيقة أمره ، ولا يشترط أن يكون قد باع أو شرع في بيعه .

(جريدة ١٩٣٧/٢/١٣٣ طرد رقم ٣٣٠٠)

١١ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي ألغيت واستبدلت بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

و أي مجلس ، يدعيه كياً عتاريا ، ومن الصفات
الجمرية الجلبج المكبورة على هذا التصور أن تكون
متشعبة الطيفات وأن تكون كل باقة من باقات
الجمرة متباكة مع باقي باقات تلك الجمرة عالية من
صيب التركيب — كما هو منصوص عليه في لائحة برومة
مينا الجبل وكما يقره الفرق التجريبي ، وأن عدم
التنطق في قطن اللبج قد بلغ حدا كبيرا حتى أصبح
من المعتاد تحديد دية ٤ ، وأن التهم اتركب العتبة
للخدمة وأن قطن اللبج لا يتفق مع العبات التي يج
على أسلها ، وأن هذا كله وقع عمدا من القلم لكل
يتخلص من قطن ردي لا يستطيع يسه في السوق ،
ولكن يحصل على فرق اثنين بين الرتبة التي بلغ على
أسلها وبين دية القطن الذي باعه فعلا — من كان
ذلك من هذا الحكم يكون قد أثبت على التهم اتركابه
جرمية خلع المشتري في حقبة طيبة البضاعة وسفاتها
الجمرية وما يتحده من عناصر دية ٤ ، ولا يفر في
ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خلع
في نقطة البضاعة وحيثياتها وتأتيها .

(جدة ١١٤/٧١١ من رقم ١١٠١ سنة ١١٤٠ ق)

١٣ - إله كما كانت جرمية خلع المشتري هي
من الجرائم السنية التي يجب تفرق أركانها ثبوت
التمسك الجنائي لدى التهم ، وهو علم بالشخص
في البضاعة ، وإثباته إعمال هذا الفش على التصاقه ،
فإن الحكم إذا كان لم يحدث مطلقا عن تفرق ذلك
الركن للمتهم ولكن قد كان الطاعن بالمادة الثانية من
ذلك القانون أيضا على احتجار أن الجن في ذاك منشور
دون أن يبين ما يميز ذلك الفش وكيفية حصوله ، ودون
أن يستظهر على الطاعن بوقوعه يكون تضرر أميانياتنا خلت .

(جدة ١١٤/٧١٢ من رقم ١١٠٧ سنة ١١٤٠ ق)

١٤ - إن جريمة خلع المشتري للتصوير عليها
في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي
من الجرائم السنية التي ينفرد تفرق أركانها ثبوت
التمسك الجنائي لدى التهم وهو علم بالشخص المماس في
الصناعة ، وأنه تمسك إعمال هذا الفش على المعاهد
مع . وإذن فن كان الحكم لم يحدث من هذا الركن
من أركان الجريمة مع زعم استظهاره قنول بقيام
مستولية الطاعن ضتها ، وكان الحكم أيضا لم يحدث
مطلقا من علم الطاعن بأش حتى يمكن تطبيق المادة
الثانية من القانون المذكور على الواقعة ، فإن الحكم
يكون تضرراً ضرورياً ضتها ويستوجب نقضه .

(جدة ١١٤/٧١٣ من رقم ١١٠٣ سنة ١١٣٩ ق)

ذيلة الموصلة ليست من عمل التهم وإنما هي ناتجة عن
تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي تعتبر
خدا المشتري في صفات اللبج الجمرية وما يتحده
من عناصر واقعة — الأمر المناهض عليه بالمادة الأولى
من القانون المذكور — لكن خطأ الحكم في ذلك
هو خطأ في نسبة الجريمة لا يتعين نقضه ولحكمة
التنقض أن تصححه .

(جدة ١١٤/٧١٨ من رقم ١٠٣٣ سنة ١١٤٠ ق)

١٥ - إن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو
أنه يمكن إتيان جريمة الخلع بالتصوير عليها في الفترة الثالثة
من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن
يكون الخطأ الذي دفع البائع للمشتري إليه متصفا بطبيعة
البضاعة أو صفاتها الجمرية أو العناصر الخاصة في
تركيبها أحد الأسباب المانعة إلى إرغام الصفقة ولا
يلزم أن يكون هذا الخطأ هو السلب الأساسي للمعاد .
وما يهم هنا النظر أن الفاعل عني بالنس في الفترة
الرابعة من المادة الأولى منه حصل وجوب أن يكون
الزعم أو الأصل أو المصدر — إلّا حصل للخدمة
في واحد منها — سببا أساسيا في التعاقد في حين أنه لم
يبيد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد .

(جدة ١١٤/٧١٤ من رقم ١١٠١ سنة ١١٤٠ ق)

١٦ - أنه وإن كان لا عتاب يستحق نصوص
قانون قع الفش والتفليس على الخدمة في القضية التجارية
أو التهم ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب
البائع فيما يصدق بالتهم وحده مجردا عن الخلع فيما يتعلق
بمقومات الشيء المباع التي عني المشرع بذكرها في المادة
الأولى من قانون قع الفش . أما إذا وقعت الخدمة في
شيء من ذلك كان الخلع في التهم أو في القضية التجارية
لا يكون إلا مجرد أثر قضائية للعقاب عليها .

(جدة ١١٤/٧١٤ من رقم ١١٠١ سنة ١١٤٠ ق)

١٧ - أن الخلع في دية القطن المتفق عليها بين
المتاعدين تكون في القانون خدما في حقيقة ، أما الخطأ
ربب أولى وعدم التماس والعتبة الخاصة بها تعتبر
خدما في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجمرية
وما يتحده من عناصر واقعة ، وخطأ كذلك في العناصر
الخاصة في تركيب . كما هي معرفة به في القانون فمن كان
الحكم قد أثبت أن البيع احدث بين التهم وبين المشتري
على دية معينة وهي دية جرد ال فولي جرد أول
قطن اللبج قد حصل التماس في بيده وبلغ البائع
تعرضا للمشتري . وإن هذا القطن قد يج لو كانت

الآلين تختص فقط وكثرة إلى حد أنه في حالة اتفه قد لا ينضم بالبن الانكض المربو قد حرص المتاحر في لالة الخامسة من القانون الخاص بقبع اخترواكتيس على معالجة هذه الحالة . فبا يتن بالبن وبتهه ، عن طريق استمدار مرسوم تحدف في القبة التي لا يسع مع لالة ما لم تكن مشتهة عليها . وإذن فن الخطأ اعتبار البن مشوشااستنداً إلى مجردة نسبة القسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البرية .

(جدة ١٩٤٤/١١/٧٢ ملن رقم ١٧٨٤ سنة ١٨٠٤)

١٨ — إن غش البن بالمغنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يمتنع إلا بصل بحيث تنبها في البن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بزع جزء من القسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي أخرج . وإذن في كانت المحكمة قد دافعت في جريمة عرته البيع لبنا مشغوعاً بزع ٣٩٪ من الحد الأدنى القسم مع حله بذلك مستندة في ذلك إلى مجردة مقدار القسم في البن المشغوع من الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، لأن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قة القسم وحدها لا يسع دعماً غشاً إذا لم يكن مرجحاً إلى فعل من أفعال الغش .

(جدة ١٩٤٤/٧/٧٢ ملن رقم ١٧٠٠ سنة ٢٠٠٤)

١٩ — إننا نزع قسم من البن تدرق معر بغش البن بنض النظر عن نسبة القسم فيه . فإن أثبتت المحكمة على المتهم أنه أخرج دعماً من البن الذي باعه فلا يحد في دفع التهمة عنه ما يشبه من الحد الأدنى القسم أو تغير نسبة حتى في البن المليون الواحد أثيرها بمبيع الغش .

(جدة ١٩٤٤/٧/٧٢ ملن رقم ٨٨٠٠ سنة ٢٠٠٤)

٢٠ — إن غش الأشياء للمالك عليه في لالة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على القوه ذاته تغش بصل إيمان إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بإتراج ضرر من عناصره . وقد لخصه للالة الخامسة من هذا القانون إلى استمدار مرسوم تحدف فيه غبة المتاحر التي لا يجوز عرض المواد المتاحر إليها فيها البيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتهة عليها . فذا كان الحكم إذ أدان المتهم بنض البن للعروض تخليقاً نص لالة الثانية لم يمتنع في ذلك إلى أن قة القسم فيه ولم يبين بيان أن الغش وقم بإتراج القسم منه أو إضافة مادة غريبة إليه ، وكانت الإداة على

١٥ — إن لالة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤١ - التي دين للمتهم محتضاماً - تنص على معاقبة كل من غش أو شرع في أن ينفع المتاحر منه بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور التي عدتها ومنها حقيقة البضاعة أو طينتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر زائفة ، وعلى العموم المتاحر المتاحرة في تركيها ، وتوضي هذا النص أن يكون للمتاحر مالا بالنص أو بالنقض الذي أدخله أو يحاول إدخاله على المتاحر الآخر طاماً حقيقياً واقصياً يريد وصف الشرع فعله بأنه - غش أو شرع في أن ينفع ، فإنما كان دفع للمتهم يقوم على أنه عهد لآخر يصنع الجبن في مساهمة الخامسة جيداً عنه ودون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتاحر الآخر منه ، ولكن ما ماله الحكم كتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود في الجبن قد بني على الافتراض والتخمين ولم يصمم بوقائع مثبتة توضح إلى إثبات العلم الواقعي ، لأن الحكم يكون غشاً واجبا عنه .

(جدة ١٩٤٤/٧/٧٢ ملن رقم ٩٠٠٤ سنة ٢٠٠٤)

١٦ — إن جريمة غش للتشتر المتصور عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجائز مع الغش والتليس هي جريمة مدية يشترط قيامها بثبوت قصد الجاني ، ومعظم أتهم بالغش المتاحر في الغش على وجه واحد ، قصد إدخال هذا الغش على المشتري . وإن ظملاً كان الحكم قد قال : إن المتاحر ملوم بحكم منه أن يضمن حالة بصلاته التي ينضم في غش أو التي يحدد بترديها الغير . وأن تكون متعفية مع حقيقتها وذلك كالتاجر ملوم بإعتاد ما يلوم لافسح من حصة صفات بصلاته ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلما المجهور أو لسلية وأنه يمكن قيام جريمة الغش تبلى بصلاته متعفية عن البضائع التي أتمم عليها . فأن هذا الذي ذكره الحكم لا يؤيد إلى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم غشاً غشواً يبيح ويستوجب قسنة .

(جدة ١٩٤٤/٧/٧٢ ملن رقم ١١٢٥ سنة ٢٠٠٤)

١٧ — غش البن لا يمتنع إلا بصل بحيث في البن تنبها سواء أكان ذلك بزع بعض القسم الذي فيه أم كان بإضافة مادة أخرى إليه ، مهما كان مقدار ما أزع أو ما أضيف . وإذن قة مقدار نسبة القسم في البن لا يسع دعماً غشاً إذا لم يكن مرجحاً إلى فعل من أفعال الغش . وقد وقع عليه . ولما كانت نسبة القسم في

أساسه في القتل العمد على ما نصت المادة الخامسة لا يصح التخليد بها ما دام المرسوم القوي عنه فيها يتحدد منه التبعة لم يحدد وكان لا يصح الاستناد إلى نصية المقرة بلاءه إلا أن الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ بالتأويل في مواد العقاب - فهذا الحكم يكون مبنيًا على خطأ في القانون.

(جريدة ١٢٨١/٢١ من رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٢٦)

٢١ - لا يصح في عدد إثبات العلم بنش الجريمة و إن ، الأخذ بالأفراض والتخمين ، كما أنه لا يمكن في مسألة التهم جنائياً من غش اللعن أن يكون هو المتعاقب أصلاً على توريده بل لا بد أن يثبت أن له دخلاً فيها وقع من المخلل إليه وأن العمل كان بالاعتاق بينهما - (جريدة ١٢٨١/١١ من رقم ٢٨٥ سنة ١٩٢٦)

٢٢ - لا يمكن لإقامة التهم في جريمة عرض لجن متعشرون البيع مع طه بته أن يثبت أنه هو المقدم بتوريد اللعن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل القتل أو أن يمكن ورد اللعن مع طه بته طما وإقنيا .

(جريدة ١٢٨٢/٧٤ من رقم ١١٠ سنة ١٩٢٦)

٢٣ - أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت ، فيما نصت ، على حظر كل من طرح أو عرض لبيع أو باع شيئاً من أغنية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الخصاصات الزراعية أو الطبية مع طه بته أو فساداً ، فن أقيمت الحكم أن التهم عرض لبيع مما متاعياً وفقاً مرتفعة درجة حرمته ، فهذا التصديق للعرض مطابق عليه ينشئ للمادة المذكورة . ويظهر مرجعاً لبيع مجرد وجود السن في المخل الذي يبيع التهم فيه أصناف البغالة :

(جريدة ١٢٨٢/٢١ من رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٢٦)

٢٤ - إن مجرد تغليب الويد في فصل متاعه لا يصح في القانون عدم مرجعاً لبيع من كان متاعه على آخر أحد لبيع الويد فيه .

(جريدة ١٢٨٢/١٠ من رقم ١٢٨٢ سنة ١٩٢٥)

٢٥ - إن قانون قلع التعليل رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، مطابق في اللادتين ٢٠١ على جريمتين مختلفتين احداً ، وهي للصوص طلياً في المادة الأولى ، تكون بطل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدين وأن يتبع أحدهما الآخر أو يترفع في أن يتبعه بأية طريقة من الطرق في

عقد البضاعة أو متعاقداً أو كليهما إلى آخر ما يحد في النص ، والأخرى ، وهي للصوص طلياً في المادة الثانية ، تكون بطل غش يقع في الشيء نفسه ، وهذا لا يتحقق إلا إذا أدخلت على عناصره للملكة ه عناصر أخرى أو انتزعت بعض تلك العناصر بطل يدخل في هذا النوع من القتل أن تكون المادة قد ركبت بنسب حقيقة ككل عنصر من عناصرها ما دخلت هذه المادة هي هي ، وإلا فك نص القانون المذكور في المادة (هـ) على أنه لا أريد العقاب في هذه الأحوال ويجب استصدار مرسوم بتحديد الجحد الأدنى للية العناصر التي ترى أهميتها ، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد .

٢٦ - إن التهم بأنه عرض لبيع بوردية مخبئة متشوقة بأن زوجت نسيه تاني أكيد الكريون بها نحو ١٠٪ ، بلا من ١٢ ٪ مع طه بذلك فلا خطاب عليه لا يقتضي للمادة الأولى لعدم وجود مشتق أراد أن يقتضى هذه البوردية مخبئة على نسيه معينة من تاني أكيد الكريون عليه البائع أو شرع في خدعه بأن قدم له مسحوقاً يخفى على أقل من نصية المطلوبة ، ولا يقتضي للمادة الثانية لأن المادة موضوع البوردية هي بوردية مخبئة ومروجة على أنها كذلك ، ولم يحدد مرسوم بتحديد نسيه معينة لعناصرها .

(جريدة ١٢٨٢/٨ من رقم ١١١١ سنة ١٩٢٦)

٢٧ - مخالطة القرائة كأي قايمة بالحكم هي أن التهم عرض لبيع مياهاً غالية غير ملقحة لا تشترك الآتي تظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة بما مضاه أنها حارة يصح الإنسان قائم بكون من الواجب تطبيق لفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على التهم بها ، ويكون أدق لقراءة الواجب الحكم بما هو مشرة جنيتات وتجب معالجة هذه المياه عملاً بنسب البقرة الثانية من نص المادة ٣ من قانون العقوبات .

(جريدة ١٢٨٠/٩ من رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٢٠)

٢٨ - يمكن أن توافر عناصر الجرائم للصوص طلياً في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ متى يكون المخالف مستحقاً للعقاب بنسب الظر عماداً يترتب ضيقاً من التزاوجات بين اللادتين في حالة خدعة المتعاقب أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مدنية ينشئ لقانون اللعن أو التلوي . إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف

مع صرف مينا الجبل) ثم طبقت حل هذه الواقعة الثالثة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بأنها تكون قد طبقت قانوناً تطبيقاً صحيحاً .

(جدة ١٣٨/٧/١٤ من رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق)

٢٩ - أن القضاة بين تطبيق قانون غش وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل للمصوص عليه في كل منهما وحدة لفعل كل عناصر هذا الفعل وأركانها ، لما إذا كان الفعل المصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن للرواية بينهما تشعب ، ويشعب بالتبع الأشكال في تطبيقها لا تطبق كل من القانونين حل الواقعة المصوص عليها فيه ، ولا كل كل من القانونين رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يطالب الواقعة مشتقة عن الأخرى إذ الأول يطالب حل مجرد خط الفطن ولو كان في حيازة مالكة . أو كان لم يصد بماله أية ماله ، أو كان قد حصل الخط قبل أن يباع أو يمرض للبيع ، أي إتهام يطالب حل حل تصديري بالقضية لجرمة الخدعة أو بالقضية لجرمة الغش المصوص عليها في المسادين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بمالقة من الفلح في حيازة حصول الفطن بصفة كرفالصول الرجعي في البلاد ، وتوحيده من تشعب غش في ذلك الحصول قبل وقوعه ، ولتأني القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - كما بين من نصوصه - يطالب حل عدم الغش أو الترويج في غشه ، وعلى غش الجنابة وإحضار حل الوجه للبين ٩ - كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الواقعة التي يطالبها كل منهما وذلك لا يمنع بالبلدة أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً الجريمة للمصوص عليها في كل منهما كأن تم جريمة الخدعة أو غش الجنابة بواسطة خط أصناف الفطن وفي هذه الحالة يوجد التمسد لغش للمصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعندنا يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وإن كان كانت الواقعة كما أتبنا الحكم توافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة المصوص عليها في القانونين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فلا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون عليها .

(جدة ١٣٨/٧/١٤ من رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق)

٣٠ - من كان للشوب إلى التهم أنه مرض للبع منها طبيعياً عجزاً بمن يستأجر حل أنه ممنوع

به الفلح لا إلى تحقيق صلته عامة بحقها القانون المدون وغيره من القوانين الخاصة وإنما يجب إلى ما هو أصح وهو تحقيق صلته عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تأنيهاً ، وهي منع الغش فيما يماثل فيه الناس . يدل حل صفحا الفطن أن المادة تنص على عقاب الترويج في تلك الأقسام ولو مرض الجنابة ليسح دون أن يكون ذلك ضد ق أرم .

(جدة ١٣٨/٧/١٤ من رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق)

٢٨ - إن تعريف الجنابة أو غشها للمصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يضمن بالخاصة مادة غشية إليها أو بافزع شيء من عناصرها الشافعة يفتقر أيضاً بافزع الجنابة تحت مظهر غش من غش الغش ، ويشقق كذلك بالخط أو بالإخافة ببدلة مائة لقيمة الجنابة أو من قس طبعها ولكنها من صف أقل جودة ، بقصد الإيهام بأن هذا الخط غش لا شافعة فيه ، أو بقصد إخفاء وحدة الجنابة وإظهارها في صورة أجدد ما هي عليه في الحقيقة والغش أو الترويج بالخط لا يتطلب أيها حتى أن يكون الشيء المدخل في الجنابة من طبعه أخرى تاجر طبعها بل قد يكون من ذات الطبع ولكنة تعطف منها في جرم الجرم . حل أنه لا يفتقر في القانون أن تنطوي الجنابة بد الخلف أو الإخافة بل يكفي أن تكون قد زفت ، والترويج يتفاد من كل خط يطرق حل لغش بقصد الإضرار بالفقير ، كما يقا من أعمال حصول من صف أقل جودة بنية لغش في حصول جيد من ذات الجش أو الطبع إذا كان هذا الخط من شأنه أن يسل الشيء بد خطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعدته بصورة ملوسة أو يقل من قيمته كالمعروف أو يسهل ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف . وإن كان كانت الواقعة قابلة بالحكم هي أن الفطن لكي يتفطن من فطن من رتب واحدة خطه فطن من رتب أقل حتى يصل إلى تصرف الفطن الرضى الذي يوجد أقل من شرائه ، وإن البالات التي حوت هذا الخيط أصبح الفطن فيما غير متجانس لا يمكن اعطاه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق الفطن ، فاستخلص الحكم من أمثلة سابقة أوردتها أن طرح هذا الفطن في السوق يصير غشاً لأنه يطرق حل لغش في اكتشاف موهبه وأن مثل هذا الفطن لا يجوز تصديره أو إتلافه كمنفعة في السوق بدون أن يوضح جهاد أنه لا أفعال غير متشابهة جهزت بطريقة لا تفق

المدة في المادة الثانية ، ثم يجب شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة يانات منها يانات تصليحة عن تركيب المواد المخدرة ، ثم أوجب لرفع ميزان من البيانات التي تستعمل في عرض المادة المخدرة ، السبع ، وأوجب أن يكون على هذه البيانات يانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو الباقى المادة المخدرة واسمها التجاري ، ولأن كانت المادة المخدرة مركبة من عناصر مخففة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البيانات ، ثم أوجب الفترة الأخيرة منها الحق حذقت على الصيرورة دون فيها رقم التسجيل ونظيره ، وأوجب المادة الزاوية أن يكون على علاقات المواد المخدرة المشتركة يانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والأعراض التي تستعمل فيها ، ولذا كانت من المواد المدخلة في الجداول المشار إليها في المادة الأولى والمادة الثمانيون المواد الثنائية ، وجب علاوة على ذلك إضاح عنة يانات منها الاسم العلمي أو الكيميائي أو الباقى المادة المخدرة واسمها التجاري ولذا كانت مركبة من عناصر مخففة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البيانات . ولذا فمن كان الحكم قد أثبت على الطعن أنه عرض السبع مادة مخدرة المواد الثنائية غير مبين عليها تركيبها العلمي والكيميائي ، وقام على ذلك ، فإن ما يبيحه الطعن من أن المادة التي حذقت بمقتضى إنفاذ هي مادة اللون كتر البيض ولا تصل إلى ذاته ، مرسوم بما قصت عليه المادة الخامسة السابق الإشارة إليها مراعاة من أن المختبر يتناول المواد المخدرة سواء لثلاثين المواد الثنائية أو المواد التي تالاسها إذ أن كتر البيض هو من المواد التي تالاس المادة الثنائية فيه .

(جلد ١٧٨/١٧٠٠ من رقم ١٣٣٠ س ٢٢ ق)

٣٥ - لأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعنى في المادة السابعة منه بأن (تغير الجرائم التي ترتكب حسب أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة عاقلات إذا كان للتمم حسن النية ، على أنه يجب أن يعنى الحكم بمساعدة المواد أو فعاقلات أو للمصالح التي تكون جسم الجريمة) . ومفاد هذا أن الفاعل قد اقتصر على كذا فعل على منتهى بقية جريمة من الجرائم الباقية في نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التي تعنى على عقاب من دس أو شرب أو أن يعنى شيئاً من أذية الإنسان أو الحيوان أو من الفعاقلات الكلية أو من المصالحات التي تقتلها العلمية منها السبع أو من طرح أو عرض السبع أو باع شيئاً من هذه

طبعاً . فإنه يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرضه للبيع سراً طبعياً مخشوشاً . (جلد ١٧٨/١٣٣٠ من رقم ٣١٥ س ٢١ ق)

٣٦ - يمكن لشخص الغش أن يضاف إلى التي مادة غشية وأن يكون من شأن إضاحتها إليه أن تحدث به تقيها يمتنع من طبعه أو يفقده بعض خواصه . ولا يتم تعيين المادة الغشية التي استعملت في الغش إلا عند ما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستعمل أسرها كتحليل السحاب على الوجه المبين في الفترة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أما عند تحليل الفترة الأولى من تلك المادة فلا يلزم (جلد ١٧٨/١٠١٠٠ من رقم ٨٨١ س ٢١ ق)

٣٧ - إن ما ورد في الرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب نيل الخلل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بسفطة طامة وعلينا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معانة من بيع شيئاً من أذية الإنسان وهو طام ينفذ أو يفسده ولو كان مرجع هذا الفصل إلى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن يعنى منها بعض مريع . (جلد ١٧٨/١١٠٠٠ من رقم ٢٥٥ س ٣٣ ق)

٣٨ - وجود زناغة ولو تعلق في الموحدة بالكأكاد يعنى إلى اجتارته فساداً فلذا أثبت الحكم على المتهم الذي عرضه للبيع بذلك تراثرت جريمة الغش ولو لم يرتب على الفساد ضرر بالصحة .

(جلد ١٧٨/٧١٤٠ من رقم ٧٨ س ٢٥ ق)

٣٩ - إن المادة الخامسة من الرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تقنيا الصادرين ١٠٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تعنى على أنه لا يجوز استعمال المواد المخدرة غير الموضح على ياناتها للتصوير طبعياً في المادتين ٤٣ ، ٤٤ لثلاثين المواد الثنائية أو المواد التي تالاسها حتى ولو كانت منطواد المخدرة متخلل من المواد الغشية في الجدولين المنصوص عليها في المادة الأولى ، وتسمى المادة الثالثة من هذا الرسوم على عدم يجوز الإيجار في المواد المخدرة التي تصنع علناً والمادة لثلاثين المواد الثنائية والمادة بالجدولين المشار إليها في المادة الأولى لا يند تسجيلها في وزارة الصحة السورية ، ولا تسجيل تلك المواد إلا إذا تفرقت فيها والقروط

بما أنه إذا قُتل المصاحبة فالحكم بما يصيب على
التمن المتصل من بينها .

(جـ ١٤/١٠٠٦ من رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٤٤ ق)

٣٦ - متى أثبت الحكم أن القاتل عرض
لبيع قفلا تين من قبله أنه خليط من القتل وقصور
لقتل الخالصة من الجاني فإنه يكون قد أثبت عليه
ارتكاب المخالفة للمصوص عليها في المادة السابقة من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(جـ ١٤/١٠٠٣ من رقم ١١٣١ لسنة ١٩٤١ ق)

٣٧ - متى أثبت الحكم للموطن في الكاكر
الذي وجد في جبانة الطاعن بسلالة نزع درجة المرحومة
فيه ، وأن عليه شهادة غيره متفرقة فإن معاقبته عن
هذه الواقعة على متنتي المواد ٢ و ٣ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحا في القانون ولا
عقابه .

(جـ ١٤/١٢/١٣٣ من رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٤١ ق)

٣٨ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ الخاص بفتح القتل والتدليس إذا نصت على
وجوب أخذ خمس عينات على الأقل من المادة المعبوية
بقصد تحليلها ، إنما قصدت إلى مجرد التحوط بما عسى أن
تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . وإن في
الحال أن المحكمة إلى أن البينة المعبوية . ولو كانت
واسعة . هي إلى صار تحليلها ، والحال أن ذلك
إلى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل لنقض عليها إذا ما هي
حيكت في المعنى بناء على ذلك .

(جـ ١٤/١١/١٢٢ من رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٤١ ق)

٣٩ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص
بفتح التدليس والقتل حين تحدث في المادة ١١ منه من
الموظفين الذين يمتنون بقرار وزاري لا يلائم غايات
أحكامه ، وإن نص في المادة ١٢ التالية لما حل أنه ، وإذا
وجدت لدى الموظفين للمصارف بهم في المادة السابقة
أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام
هذا القانون جزأ لم ضبط المواد المتبقي بها بصفة
وافية ، وفي هذه الحالة ينبغي لأصحاب الشأن المشور
وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها لتل اثبات
منها لأصحاب الشأن ومجرد هذه العملية محض يمتري
على جميع الأسباب التي لا تلائم غايات من ذلك البينة
والمراد التي أخذت منها . إذ نص على ذلك فإنه لم
يقصد - جزأ على مسار على القضاء في البلاد المأخوذة
منها هذا النص - أن يربط أي بطلان على عدم اتباع

المراد أو العقاب أو المصلحت مع أنه ينبغي أو
بشأنه . - تكون مصادرة الأشياء المعبوية
والمتصلة من هذه الجرائم وجوبية تحليلها لفترة
الثانية من المادة ٢٠ من قانون العقوبات التي تطبق على
الجنايات والمخالفات ، ولا كان الشارع
يطلب منهم حسن النية التي تقع منه مخالفة في حدود
المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بقوية للمخالفة ،
قد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة
أيضا لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٢٠
من قانون العقوبات ، بعدم هذا نظر أنه من غير
المنطق أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بأقلية
المراتب التي ترتكب من نية . وإلى غير ذلك
مخالفة ، ولا وجهها بصدد نص تلك الجرائم إذا
ارتكبا للتمويه . ية ما يدخل منه في عدد المخالفات
على أن قصد الشارع واضح في هذا المعنى من مذكره
الإحصائية من المادة السابقة من القانون التي نص على
« طلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من
الشرع إثبات سوء نية المتهم وقد لا يؤثر إثبات هذا
الزك ، فيثبت للمتهم من العقاب بالزعم بما يبيحه إجماله
من الضرر على صحة الأركان . . . وعلى الحاليين يجب
اعتبار مجرد وجود الأدلة المعبوية أو التفتيش بين
يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك . غير
أن اعتبار تلك المخالفة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك
المراد المعبوية أو القاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي
وردت في القسم الثامن من قانون العقوبات لا تتأولها
إذا كانت مصادرة على الجنايات أو المخالفات ، ذلك نص
على المصادرة استنادا من الدواعي العامة ، وإن في
كل الحكم قد أدان للمتهم بمتنتي المادة الثانية من
قانون فتح القتل على اعتبار أنه باع فلتا مشروسا ،
ونص بالمصادرة الوجوبية فإنه يكون قد طبق القانون
تحليقا صحيحا ، ولا يتقدم في ذلك أن تكون الأضلاع
قد بيعت وأودع منها خزائن المحكمة ما حكم المحكمة
بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقرارا بالعيب
الذي أدرت به النيابة بصفته سلطة التحقيق وحكما من
القاضي بأن استيلاء القادة بواسطة ثلثها على القطن
موضوع الدعوى تم صحيحا ولم يحد في ديم القانون
فغير ينطبق على يوم العيب ، هذا فضلا عن أن قانون
تحقيق الجنايات يوجب النيابة السوفية في المادة ٢٢ منه
بيع التمه المعبوط بما يتفق بمرد الزمن أو يستلزم
حفظه ففتات تسترق قيمته وإلحاق نفيه ما يتقصد

أكثر من أن ينظم ويوجد الإجراءات التي تنفذ بمصرحة موثقين لم يكونوا قبل ذلك بمنحى القانون العام من رجل الخط الضايق ولا لهم في العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الفاعر في الواقع وحقة الأمر أن يضع عقوبات أحكام هذا القانون إلى قواعد اثبات عامة بما يلزمه تركها خاصة قواعد العامة بحيث إذا احسان القاضى إلى صحة الدليل المستند من تحليل البينات التي عرّضه ولم يباوره ويحب في أية نتيجة من قواعده خصوصاً من جهة أخذ البينة أو من جهة عملية التحليل ثانياً أوقع حكمه حل هذا الأساس بنسب النظر من عدد البينات التي أخذت ومن الطريقة التي أخذت بها وبلا احتيار لها بشيء الضام عن التهم في هذا الخصوص . أما إذا وقع في شبهة الحيل أو أى شك فإنه بطبيعة الحال لا يقم رد البينات ولا قتل .

وثانياً أنه لم يقصد بالبال أن يتول من وكل اليهم تعيين الموثقين للمسكوبين أو وضع قوائم الإجراءات الخاصة بأخذ البينات أكثر ما أرادته من على التمر المقدم . فإذا تم في الواقع أو القرائن التي يستدونها تفيداً لمادتين المذكورتين قد ضمنوا بطلاناً في الإجراءات من أي نوع كان ليتم بلا شك يكون قد تجاوزوا السلطة التي أهدم بها القانون ذاته بخلق حالات بطلان لم يدعها الفاعر وحل خلاف الفروض الصادرة لم وعرفوا في ذلك الوقت حل تحليل أحكام القانون الذي يضمنون عليه واقتضى في هذه الحالة لا يكون في رسمه ويعرضل في القصى إلا أن يصل القانون ويحدد اللاحقة أو القرار الذي وصف بأنه مدون تخفيه أو بطل حل نص من رسمه ، وذلك في القضية التي حصلت فيها الخافعة . واذن فالقرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنقيلاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور ينص في اللغة الخاصة على أنه (يجب أن يتم تحليل البينات وأن يبين صاحب الشأن نتيجة التحليل في ميدان لا يتجاوز شيئاً من ترويج تحرير المحضر وفقاً أظهر التحليل عدم وجود عاقلة أولاً تنص المبدأ المقرر من أن يبين صاحب الشأن نتيجة التحليل انصرفت إجراءات أخذ البينة كأن لم تكن ويجب رد البينة المحضرة لدى محرر المحضر إلى صاحبها) هذا النص الذي يقتضيه بطلان إجراءات أخذ البينة لذا لم يبين صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه يكون

إجراء . وبينه من الإجراءات الواردة به . بل إن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تنفذ بمصرحة موثقين ليسوا في الأصل ، منصوص القانون العام ، من رجل الخطبة القضائية ولا شأن لم بإجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرضه أن يضع عقوبات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات عامة بما يلزم تركها خاصة قواعد العامة . في احسان القاضى إلى صحة الدليل المستند من التحليل ولم يباوره وذلك في أية نتيجة من قواعده ، خصوصاً من جهة أخذ البينة أو من جهة عملية التحليل ثانياً أصدر حكمه حل هذا الأساس . بنسب النظر من عدد البينات التي أخذت ، وبلا احتيار لها بشيء الضام بنسب البينات . أما إذا وقع في شبهة الحيل أو أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقم في عاقبة أى وزن البينات ولا تحليل . (جلد ١١٦ / ١١٧١ من رد ١٣٠٠ لسنة ١٤٢٥)

٥ - ع - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بفتح القفس والفتح إذ نص في المادة ١١ منه على أن « يجب التفتات لأحكام هذا القانون وأحكام الواقع الصادرة بتفكيكه ولأحكام المراسم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموضحة المبينتين خيما لذلك بقرارى . ويستبعد ذلك من مأموري الخطبة القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا » ولم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره الواقع من الإجراءات . وإن نص في المادة ١٢ على أنه « إذا وجدت لدى الموثقين الخارجه في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك عاقلة لأحكام هذا القانون جلا لم يجب المواد المختبة فيها بسمة وثيقة وفي هذه الحالة يحق لأصحاب الشأن حضور وتوضيح شخص عينات على الأقل بتمهيد تحليلها تسل ائتمان على صاحب الشأن ويجوز له السليمة محضر مختبري من جميع البيانات اللازمة لفتح من ذات البينات والرداد التي أخذت منها وبع عدم الإخلال بحق التهم في طلب الإخراج عن العينة المشروطة من القاضى المكون أو قضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصد أمر من القاضى بتأييد عملية الخطيب . في خلال البينة الأيام التالية ليوم الخطيب . » إذ نص على ذلك فقد دل بطلان على أنه (أولاً) لم يقصد جبراً على ما سار عليه القضاء في البلاد للأغراض منها هذا النص . أن يرتب أى بطلان حل عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به . بل إن غرضه لم يكن

لا يعنى حل جميع البيانات اللازمة لتثبيت من ذلك
البيانات والمواد التي أخذت منها .

(جدة ١٩٨٨/٣/٢٠ ط ١٥ رقم ١٥٤٠٠ ق)

٤٣ - إن عدم إخطار المتهم بتمسك صابون
رقم ١ مضاف إليه مواد مخدرة إيجاباً بنتيجة التحليل
- ذلك لا يترتب عليه بطلان ، إذ الأمر في ذلك يرجع
إلى تقدير محكمة الموضوع .

(جدة ١٩٨٢/٨/١٥ ط ١٥ رقم ١١٠٤٠ ق ٢١)

٤٤ - إن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات
من الصفقات إنما نصت بهذا الإجراء الصريح لما
صلى أن يحضر إليه الضرورة من تكرار التحليل .
ويرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع التي
المأمورة إلى أن البينة المقبولة ولو كانت واحدة هي
التي صار تحليلها والمأمورة كذلك إلى النتيجة التي انتهى
إليها التحليل فلا شرب عليها إن هي نصت في البعوى
بناءً على ذلك . أما ما نصت عليه المادة الخامسة من
القرار الوزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير
التميرة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ البينة إنما
لم يكن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد
فيه فهو لا يتعدى إلزاماً لأن هذا القرار بهذا النص قد
تجاوز سلطة التي أعمدها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
التي صدر تنفيذها .

(جدة ١٩٨٧/٣/١١ ط ١٥ رقم ٢٢٠٧٢ ق ٢٢)

٤٥ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص
في المادة الثانية عشرة منه على : أنه إذا وجدت لدى
الموظفين لغار اليوم في الليلة السابقة أسباب قوية
تستلزم حل الاعتقاد بأن هناك علاقة لاسمك هذا
القانون جاز لم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة رسمية ،
وكانت خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها ، فقد دل
بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات من طريق
إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري ضبط
التفتيش بمعنى القانون العلم ، ولم يترتب البطلان على
عدم إتباع أي إجراء من الإجراءات الواردة به ، ولم
يكن من عرض الملاحق أن يمتنع أحكام هذا القانون
إلى قواعد إثبات عامة بما وإن نصت المحكمة بالإدانة
بناءً على أي دليل يقدم في البعوى متى اقتنع القاضي
بصدقه .

(جدة ١٩٨٢/٣/٢١ ط ١٥ رقم ٢١٢٠٧ ق ٢٢)

قد خرج من مراد القانون رقم ٤٨ المذكور . وذلك
لأنه لما كان أن تحبسه وتبقى عليه قضاء . إذ لا شك
في أن التفتيش إذا كان أراء قانون لم يأخذ بطلان
ولم بقصد إليه ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون
أو تنفيذاً له وتعارضت منه بأن نصت على البطلان
يكون عليه أن يصل القانون لأنه بالبداهة هو الأول
بالإتباع . فقد اشترط الدستور المادة ٣٧ في الواقع
التي يمنحها الملك تنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل
أو تحليل لما أو أصلاً من تنفيذها . ولا يربى في أنه
يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري الذي
يصدر بناءً على نص في القانون الحدود الرسمية في
التفتيش الصادر في شأنه من السلطة التشريعية . . .
فلما تجاوزها فلا يكون صحيحاً ولا صحيحاً فيما تجاوز
فيه تلك الحدود .

(جدة ١٩٨٥/١/١٥ ط ١٥ رقم ٢٢٠٧٢ ق ١٥)

٤٦ - إن نصين موظفين لم حقه مأموري
الضبط التفتيش في جرائم كش والجلسات المأهولة عليها
بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس متماثلة بالبداهة
عدم إمكانية دفع البعوى الجنائية حل التهم إذا لم يحصل
ضبط الواقعة بمرحلة أحد هؤلاء الموظفين ، والنص في
هذا القانون أو في الواقع والقرارات الملزمة له حل
إجراءات من ذلك قبيل ليس متناه ، ولا يمكن أن
يكون متناه ، جعل علاقة فوضوه عاصمة لنظام خاص
بما من جهة الإثبات ملزم لا يوجد نص صريح يقتضي
بذلك ، وإن قيس الحكم بالإدانة بناءً على أي دليل
يتم في البعوى ، ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس ،
من اقتنع القاضي بصدقه في حق التهم وكذلك الحال
بالنسبة إلى أخذ البيانات وإلى ميدان التحليل أو إعلان
مسلح بشأن بنتيجة ، فإن القصور الخاصة بذلك
لا يترتب على علاقتهما بطلان من أي نوع كان ، لأن
الافتراض منها لا يجوز أن يكون ترتيباً لفضل وتوسيعاً
للإجراءات بنية تنظيمها وضبطها عن طريق إرشادات
موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري ضبط التفتيش
الأصليين للتحقق منهم في قانون تحقيق الجنائيات .

(جدة ١٩٨٧/٣/٢١ ط ١٥ رقم ١٤٨١١ ق ١٦)

٤٧ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه وإدانة
المتهم بحرية مرده لبناء متفوضاً للبيع على ما أضافت
إليه المحكمة من أن البينة المقبولة هي التي صار تحليلها
ومن نتيجة هذا التحليل فلا عمل لأن يبقى عليه أثر
البينة التي أخذت واحدة أو أن الضمير الذي حرر

٤٦ - إن ما قصد إليه الفاعل من القتل في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على أخذ عصب حيث أن المادة المنبوبة بقصد تحليل عصب الجنون لما صرح أن عصبه إلى الضرورة من تكرار التحليل ، ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة للوضوح ، فلي لمأنت إلى أن البينة المنبوبة ولو كانت واحدة هي التي صارت تحليلها والمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تبرير عليها لأن في مقتضى في الدعوى بناء على ذلك .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ١٠٠٢ سنة ٣٨)

٤٧ - إن القرار الإداري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه في مادة الخامسة من مبادئ إجراءات أخذ البينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في أجل المحدد له في تجاوز السعة المقررة له ينحصر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له فهو لا يقيد المحاكم وبقي لما أن تقدير أدلة الدعوى حسبما تعلقن من البينة دون اشتراط ملأ الجراء الذي يحد مشورا بتجاوز السعة اللازمة لتقريره .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ١٠٠٣ سنة ٣٨)

٤٨ - إن مجموع مقتضى الأغذية إلى القضاء لاستصدار أمر منه لتأيد ضبط الجن المنقوش لا عمل إلا أن يكون الضبط واقعا على ما يتجاوز مقدار البينات فلا يكون في ذلك من حجب الأدلة عن التفتيش أما البينات فلا تعمل فيه .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ٦٥ سنة ١٨)

٤٩ - إن إنا كان المتهم في تهمة عرجه السبع مادة عقابية غير سالمة للاحتياط (علامة عصب الخليل) قد تمكك في حقه أمام المحكمة الاستئنافية بأن الطلب المنبوبة فيه كانت موجودة في المكتب في انتظار الرد من صاحبها ولم تكن مرفوعة للسبع في انتظار الجمع ذلك أداته المحكمة وانصرفت في حكمها على القول بأن الطلب كانت مرفوعة للسبع دون أن تورد الاعتبارات التي استندت منها ذلك ، فإن حكمها يكون تفسيرا لبيان في صدد ما دفع به المتهم فيما يخص بواقعة العرض أو قصد السبع .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ٣٣ سنة ١٧)

٥٠ - إن إنا كان الحكم الابتدائي الذي أدان المتهم في تهمة عرض ما يورث غير مطابقا للوائح المتعلقة بجمع عليها قانونا للسبع ، والذي أخذه الحكم المظنون فيه

بأسبابه قد أجمت أن المايور على الدعوى ضبط لدى المتهم ، دون أن يحدث من واقع الأدلة القضائية في الدعوى عن واقعة عرجه أو طرحه السبع أو حيازته بقصد السبع . فإنه يكون تفسيرا لبيان واجبا تحته .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ٣٣٠ سنة ١٦)

٥١ - إن إنا كان غش الأشياء للعقاب عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يلزم أن يقع على الفاعل ذاته تضييع ، إما بإشاعة مادة غريبة إلى البينة وإما بأشاع من صمغ من صمغها فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يصاحبه على غش البينة أن يستظهر أن الصمغ قد أخرج من الجن للعروض السبع والإنا كان غشا .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ١١٣٢ سنة ١٨)

٥٢ - إن إنا كان الحكم من أدان المتهم في جريمة عرجه السبع مباحا عقوبة مشفوعة مع طه بذلك قد بين واقعة الدعوى في قوله إنه ثبت أن المتهم كان عرض المياه المتأخرة للسبع وأنه ثبت من تحليل البينة في متروكة لوجوده بواسطه حيا فإنه يكون تفسيرا لأحكام المحكمة لم تستظهر ما يعلفه الرواسب التي وجدت بالمياه المتأخرة المنبوبة ولم تبين السبع في وجودها وأثرها في التشريب ولم تتحدث عن الفتح الذي انتهت إلى ثبوته مع لزوم استظهار ذلك القول بقيام الجريمة .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ١١٢٢ سنة ١٦)

٥٣ - إن إنا كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض السبع شيئا من أغذية الإنسان مع طه ينفذه أو لسانه . فإنه إنا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ما حياه الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه المتأخرة على الدعوى وسببا وأثرها على طه المياه المرفوعة للسبع وكيفية عدم صلاحية طه المياه للاستعمال ، كان حكمها تفسيرا لصوره يمين بما يتوجب تحته ، إذ أن استظهار ذلك لا لازم لإمكان القول بوقوع ارتكاب جريمة غش التشريب .

(جلة ١١/١٠/١٩٤١ طن رقم ٣٣٨ سنة ٢٠)

٥٤ - إن إنا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة يمين وعرجه السبع طوى مشفوعة بإشاعة مواد ملوثة حادة بالصحة إليها مع طه بذلك حكمتها في ذلك إلى ضبط زجاجة بها مادة ملوثة داخل دراب بمسمل المتهم لم بين المتهم صمدوها ، دون أن يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة للمرة في صنع المولى ، وتوقع الفتح

القتل الحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ومن سوابقه في هذا الشأن . فذلك يكفي .

(جلبه ١٧١/١٦١ من رقم ١٧٠٠ سنة ١٤ ق)

٦٥ - إذا كان المحكم حسين استدعى على علم المتهم بنش السل الذي عرجه البيع قد قال . داه بوصف كونه تاجر مسل لا بد قد وقف على خطه ، لأن هذا القتل قد وقع بإخافة مائة غرية إليه وهي ذبت جواز المند الذي لا يتفق في خصائصه مع السل ، بل إن المحكمة ترى من واقع الدعوى وظروفها أنه لا بد أن يكون هو الذي باشره بالطريقة التي ذكرت وذلك قبل يوم حيله ، وأن القرائن المقنعة بالقراد غير صلبة الق . . . فإن ذلك يكفي في صدور بيان القتل بالقتل . أما قول المتهم إن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن من الوقت أجل من ثمن السل إذا أن في هذا تعاد من القاضي بطله . أما قوله هذا فلا محل له ، لأن ما قاله به المحكمة هو من قبيل الملاحظات العامة المقررة في كل شخص أن يكون ملما بما مما لا يلزم منه المحكمة تأقروا بيان الدليل عليه . وقد كان يكون للتمم وجه قوله لو أنه كان قد دليلا لا يحصل أي شك على أن المحكمة أخطأت فيما قاله .

(جلبه ١٧٤/١١ من رقم ١٧٣٣ سنة ١٤ ق)

٦٦ - إذا كان المتهم في جريمة بيع لير مشغوش بزع نية من المراد المعنية منه وإخافة ما إليه قد دفع التهمة عن نفسه بأن الألبان المشغوشة لم تحصل بعينه بل أخذت البيئات منها عند وصولها إلى الزبائن عما مفاده أن القتل يكون قد وقع من حال التزويد ، فذاقته المحكمة واكتفت في ردعها على هذا القناع فقولها إنه غير جدي وإن كان عليه أن يثبت الإجراءات لمسح مثل هذه الملاحظات ، فلما منها تصور في الحكم . إذ كل ما قاله في صدره فتبين هذا القناع إنما يقوم على مجرد عدم إتمام المتهم لإجراءات مسح الخافعة وهذا لا يفي من بيان العلم بالقتل وهو أمر واجب لإمكان العقاب طبقا لقانون .

(جلبه ١٩٠/١٦١ من رقم ١٧٠٠ سنة ١٤ ق)

٦٧ - إن جريمة بيع قول مشغوش وإخافة بعض الشرائب إليه لا تقوم إلا بتوافر ركن علم الجاني بالقتل علما واقعا . فلما كان المحكم قد اقتصر على العلم من التزام المتهم بتزويد القتل من غير أن يثبت الدليل على تحقق هذا العلم في الواقع ولم يقتض دفاع المتهم من أن شخصا آخر غيره هو الذي قام بتزويد هذا القول دون

إخافة القتل للزعة وأثره في الإضرار بالصحة . فذلك يكون تافرا واجبا بقتله .

(جلبه ١٩٠/١٦١ من رقم ١٧٤٤ سنة ١٤ ق)

٥٥ - إن الفترة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التي يبرحها لبيع علما واقعا لا مفعرا ، فلما كان المحكم المعلنون فيه حين أدان القاتل من جريمة عرضية بخلافه البيع سلكا كونها غير صالحة للاستهلاك الأدنى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعي بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بل دلت على عدم صلاحية ما ظهر من تحليل البكتريولوجي من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ملحية هذه البكتريا وبسبب ذلك من القلة التي قال بها أنه مسموح بها ولم يبين المصدر الذي استند إليه في هذا التحديد ، فلما منه تصور يستوجب بقتله .

(جلبه ١٩٢/٥/١٣ من رقم ٢٤٤ سنة ٢٣ ق)

٥٦ - العلم بنش البضاعة المقررة للبيع هو ما حصل فيه حكمة المخرج ، فمن استغنى من واقع الدعوى استنادا سلبيا فلا شأن لحكمة القتل فيها .

(جلبه ١٧٣/١٢/١٣ من رقم ١٧٣١ سنة ١٤ ق)

٥٧ - إذا كان المحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع لبن مشغوش ولم يورد ذلك من الأسباب إلا قوله إنه تبين من التحقيقات أنه قد تم السكت في لبنا تبين أنه مشغوش بإزالة القسم منه وقال إنه لشراء من شخص حبه . فاه يكون تافرا في بيان الأسباب ، إذ هو لم يثبت للأهمية التحقيقات التي اعتمد عليها ، كما لم يثبت أصلا من علم المتهم بنش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر الثانوية للجريمة .

(جلبه ١٧٤/١٦١ من رقم ٢٣٣ سنة ١٤ ق)

٥٨ - إذا كانت المحكمة قد استغنى من العلم بفساد العوم التي يلحقها ما ثبت لعلها من أنه ذبح الجمل خارج السلعة وفي يوم تنوع الذبح فيه ، وأنه يحرف البرارة من عدم جدي ولا يصور أن يثبت عليه فساد العوم . فلا تريب عليها . إذ هذه كلها قرائن مشابهاة أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة التي قالت بها .

(جلبه ١٧٤/١٦١ من رقم ١٧٣٨ سنة ١٤ ق)

٥٩ - إذا كان المحكم قد ذكر ، في صدر بيان ركن علم المتهم بنش اللبن الذي باع قوله ، أن علم المتهم بالقتل مستلزم من أنه باع اللبن ، ومن زيادة كمية البازار الخاف ومن أنه صاحب السلعة في إيصال علما

أن يعلم حقيقة أمره — فإنه يكون محرراً متى
تقصه .

(جدة ١٠١/١٠١٠ ط ١٣٠٥ رقم ٢١١)

٦٣ — إذا كانت المحكة قد أضافت متهمة
بأنها غشاق البذر الموردين منها لأحد المشتبهات إضافة
للاية مع طلبها بذلك ، لم تستطع دكن العلم بالفتن
في أحدهما ولم يورد من الأدلة حل فيه قبل الآخر
إلا قولها بأن هذا الفتن كان وليد عمل إجماعي منه . ولم
تقل من ذلك ما يتطابق حله بالدين لتأخره من صدق
القرينة على التهم الأولى إلا أن هذا الاتفاق الخاص
بينها لا أثر له في المستولية من التنازل عن عقوبة
عامة لا يصلح لمصادرة جنائيا من هذه الجريمة التي لا يكتفي
فيها أن يكون هو المصادرة أصلا بل لابد من أن يثبت
أنه دخل فيها وقع من التنازل فيه وأن العمل الذي
وقع به الفتن كان بالاتفاق فيما بينهما — لهذا الحكم
يكون محرراً متى قصه .

(جدة ١٠١/١١٧١ ط ١٣٠٥ رقم ٢١١)

٦٤ — إذا كان الحكم قد أضاف التهم في جريمة
بيده وعرضه البيع مبادعة ذرية فاقعة لوجود روليب
جريمة بما مع حله بذلك وانصرف على القول بأنه د تمت
من التفتيش أن اللاب الذرية فاقعة ، دون أن يبين ملية
هذا الفساد وأن الفتن كان ملابا — فإنه يكون قاصر
البيان متى قصه .

(جدة ١٠١/١٧٢٢ ط ١٣٠٥ رقم ٢٢٢)

٦٥ — إذا كان الحكم المظنون فيه قد قال في صدق
التدليل على توفر دكن علم التهم بالفتن ، وحيث إن
الحكم المشتبه في عمله للاحباب القردة في والقي
تأخذ بما حله المحكة وتعريف إليها أن علم التهم بالفتن
واضح من ارتفاع نسبة الوس في القول وهو من
الظواهر التي لا تنفي على العين الجردة للإنسان العلى ،
ومن باب أولى يكون علم التهم بما هو كذا وهو غير
يصلح في المواد القنائية ، ، وكان ثابت بالحكم أن
نسبة القرواب والوس في القول موضوع التهمة هي
منه ورويع في اللاب ، وأن التهمة المصوح بها حسب
السند الذي وردته تقنياً هي نسبة في اللاب ، وكان
حكم محكة أول درجة قد انصرف في التفتيش عن الفتن
على العبارة الآتية : وحيث إنه بالنسبة التهم الأولى
(الفتن) فيلزمه موداً فهو مستول مما يورده ،
— من كان ذلك فإن ما أورده الحكم المظنون فيه
دليلاً على توفر دكن العلم ، لا يتوافر فيه الدليل على

أن الفتن هو الذي ارتكب فعل الفتن ، ولا أنه إذا
ورد القول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قاصر
البيان وأجبا قصه .

(جدة ١٠١/١٧٢٢ ط ١٣٠٥ رقم ٢٢٢)

٦٦ — متى كان الحكم المصالح لإضافة التهم
بمرض زيت عند البيع مع حله بذلك ، فاستطاع دكن
العلم بالفتن يتوجه . إنه ثبت من التفتيش الكجاني أن
البيع حالة الفروحة جدا وزدته . فسلما على هذا
الوجه لا يفتي على الرجل العاصي ، ولتتهم صاحب
البرية ويطلب على ما تاتوا من هذا . فإنما أورده
الحكم من شأنه أن يرضى على علم التهم بالفتن .

(جدة ١٠١/١٧٢٢ ط ١٣٠٥ رقم ٢٢٢)

٦٧ — إذا كان الحكم حين كان التهم بجريمة
عرض حين مشغول البيع مع حله بینه قد استند إلى
أنه صاحب الفعل المشغول من المالحات التي تقع في حله
وراه لم يقدم الدليل على عدم حله بالفتن ، فإن
الحكم يكون قاصراً متى قصه ، لأن ما استند إليه
لا يصلح أساساً لمصادرة التهم جنائيا بل لابد أن يثبت
أه هو الذي ارتكب فعل الفتن أو أن يكون عرض
البيع مع حله بینه علماً وأتياً .

(جدة ١٠١/١٧٢٢ ط ١٣٠٥ رقم ٢٢٢)

٦٨ — إذا كان الحكم قد أضاف التهم في واقعة
أه عرض البيع ذلك سمس مشغولاً مع حله بینه
ولم يقل في ذلك إلا أن التهمة ذرية قبل التهم عامه
ثابت بالضرر المصحى من أنه أشد تفتيش على التهم
أغلقت عية من الزيت وانجحت من نتيجة التفتيش أنها
تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بخره الفتن .
وصاقه ينطبق على المادتين المذكورتين وحل للمادة ١٠
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سرائق عاقلة
آخرها سنة ١٩٤١ . الخ . فإن هذا الحكم يكون
قاصراً متى قصه إذ هو لم يثبت بثباته دليل يقيد
العلم بالفتن مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة
يجب أن يذكر في الحكم الدليل على استند إليه
لمحكة في القول به .

(جدة ١٠١/١٧٢٢ ط ١٣٠٥ رقم ٢٢٢)

٦٩ — إذا أضافت المحكة التهم في جريمة عرض
البيع لينا مشغولاً مع حله بذلك على الرغم من
تمسكه في ذلك أصلاً بأن عمله في الفعل لا يتصل
بالأعمال المكتاتية ولا شأن له في بيع البذر ، ولم تقل
سكناً عن علم التهم بالفتن سوى أن هذا العلم مشغول

جرعة غش حين قد استكت في إثباته بالتش. حل غيره وتقر. غشة العين دون أن ترض لما دلج به من أنه اشترى هذا العين في صفاغ حقة وتخصي مبلغ حمية هذا الصفاغ وتأنيبه في القية ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعلوا على الإغلا بجن للتم في الصفاغ .

(جلة ١٨٧١/١/١٠٠٠ ملز رقم ٧٤٤ سنة ١٢٣)

٨٢ - إذا كلف الحكم إذ عرض لم العائن بالتش قال : وحيث إن المخرج عن التهم قرر جلة اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى التهم وهو دافع مبرهذ بأن التهم يشارس بقلعة الحرية ، ويحذف إليها القفل ومواد أخرى ملوكة لا تعاقب المواد المذكورة بالقانون لمود على علم هذه المواد وذلك يكون ركن العلم متوافرا فيه ، وكان ثابت من الحكم أن العائن ظاهر بظالة لا ملوكة ولم يبين الحكم كيف غش إلى أن العائن هو الذي أحلف بتسعة المواد المروكة إلى القفل الآخر ولم يرد على شهادة متضمنة منه ظالة على شرائه للثلاثة الضميمة بمسريد على مس القفل الآخر . فإن الحكم يمكن قسرا في البيان قصورا فيه بما يستوجب قسسه .

(جلة ١٩٠٠/٢/٢١ ملز رقم ٣٢٠ سنة ١٣٠)

٨٣ - إذا نالت المحكمة بثبوت التهم بأن العائن الذي عرجه فيج مشغوش بئ. حل أن له مصلحة في ذلك التش لأنها لا يكتفي لأن تحمل عليه الإدانة . إذ القول بذلك ليس من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية ، لأن التهم لم تكن تبين أنه هو الذي غش العين حتى يصح في حقه القول بأنه فعل فعله لتحقيق مصلحة له ، بل تبين من عرض ابن مشغوش فيج ، وهذه القصة يصح في العقل أن تكون المصلحة المنتجة منها لا التهم بما بل تبين على حياجه هو ، وهذا لا يجوز منه القول على الإطلاق ، ومن باب الاقتراض ، بأن التهم معلنة من وراء وجه العائن مشغوشا ما دام لم يتم القليل على قيام تلك المصلحة بالقفل .

(جلة ١٨٨٠/٢/٢١ ملز رقم ٥٨٠ سنة ١٣٠)

٨٤ - إن القول على الإطلاق وبسطة عامة بأن كل متهم تورط لابد . يمل بالتش الذي قد يكون في الجعنة التي يوردها ولو لم تكن من سنه بل جاءته من غيره دون أن يتصل بها مباشرة . هذا القول لا يثبت لئلى أسس من القانون ولا يفتق وحكم المتعلقان

٧٧ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في عرض غل مشغوش فيج ولم تبين في حكمها ما إذا كان الغش الذي اشترى إليه قد نشأ عنه تبين في الرافعة أو في المذاق يمكن إدراكه بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قاله عنه من أنه لا يفتق على معرفته ، فإن حكمها يكون قسرا متبينا قسسه .

(جلة ١٨٨٢/١/٧ ملز رقم ١٥٨٠ سنة ١٣١)

٧٨ - إذا كان الحكم الذي أدان التهم يرض على أمر البيع حالة كونه ظاهرا قد اكتفى في إثبات علم التهم بالتش بقره إلى لا شك يعلم أن الخل مشغوش لجرته وكثرة تعديبه في تجارة الخل دون أن يبين ما إذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التي أضاف عنها التحليل من الممكن للتهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول ببله به لجرته وتعديبه ، فإنه يكون حكما قسرا متبينا قسسه .

(جلة ١٨٨٢/١/٧ ملز رقم ١٥٨٠ سنة ١٣١)

٧٩ - إذا كان الحكم المظنون فيه قد عرف التهم بجرمة عرجه فيج مياها ظالة مشغوشة وحذارة بسطة الإلحان مع علمه بظالة مستكنا في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى غيره وتخصمه في صناعة المياه الغازية ، دون أن يبين ما عليه هذه الرواسب وما إذا كان يمكن العائن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول في حقه أنه يطلع بغيره وتخصمه في صناعة إدراكه وبجردها ، فإنه يكون قسرا من بيان تفرق عناصر الجرمة متبينا قسسه .

(جلة ١٨٨٢/٢/٢١ ملز رقم ٣٢١ سنة ١٣١)

٨٠ - متى كان الحكم إذ دان العائن بجرمة يشه جينا مشغوشا بزع ٢٣ / من دسه ، مع علمه بئنه قد قال في بيان ركن علمه بالتش ، وعلم التعيين (ومن بينهم العائن) بالتش مستفاد من شراهم بيع العين ومن كرتهم أصحاب المصلحة في حدوده يقصد تحقيق ربح غير مشروع ، وكان مطلع العائن قد علم على أنه يشتري العين من منهم آخر قضى بإدانة وهذا الأخير هو وحده الذي يقصد في مقصده . فإن ما قاله الحكم في إثبات علم العائن بالتش لا يكتفي في قسسه هذا الصفاغ وإثبات علمه علما واقفيا بترح كية القسم التي تضمنته .

(جلة ١٨٨٢/٢/٢١ ملز رقم ٣٢١ سنة ١٣١)

٨١ - متى كانت المحكمة إذ دانته التهم في

الغش وأوقعت عليه عقوبة في كل قضية كان سحبا يكون
معي بالقصور متبعا قضاة .

(جلد ١٢/١٣ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٩ - إن المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات وإن
كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالغش
ما كانت تنص عليه تلك المادة المذخنة . وإن ظلمنا
موجودة بين الجرائم الواردة في كل منها وإن
انخفضت العقوبة .

(جلد ١٢/١٣ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٢ ق)

٩٠ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص
بجمع القسوس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه
مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من
قانون العقوبات يجب في حالة القصد المحكم على المتهم
بمقتضى المجلس ونشر الحكم أو لقصصته الجرائم
للصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص
عليها في قانون العلاقات التجارية والمادة ١٣ من القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ والوزن والقايوس والمكاييل
وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر
عالم بجمع الغش والقسوس ، متانة في القصد ، قد
أزداد : (أولا) أن يامل المتهم بمقتضى أحكام المادة
٥٠ من قانون العقوبات في حالة القصد بمقتضى القانون
المعلم كاحرفه المادة ٩٩ عقوبات ، فيعبر أن يخالف
عليه قدر العقوبة المقررة في القانون الجزية (وثانيا)
أن يامل أيضا ، في جميع أحوال القصد العالم كذلك
بمقتضى الحكم الخاص الواردة في المادة ١٠ للمشار إليها
فيقتضى عليه وجوبا بمقتضى المجلس ونشر الحكم
أو لقصته .

والمراد بتأثر الجرائم في الجصوص التي تحدثت
عنه هذه المادة في حالة القصد طبقا لفسرة لقائات من المادة
٤٩ عقوبات أن تكون الجزية السابقة ، ثمة الجزية
الحالية ، حقيقة لوجه العناصر القانونية المكونة لكل
منها ، أو سكا قائل القرض من مقارنة كل منهما من
ناحية الحصول على مال الغير بإرتكاب غش والقسوس
في البيع والقرار وسائر المعاملات لا يترك طريق
الكسب الحلال . وإن قلنا كانت عناصر الجزية
السابقة هي حين عناصر الجزية الحالية فإن المعاملة
تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم
بمقتضاه في الأول قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل
به قانون آخر قرر الجزية عقوبة أشد . فإن تقرير

الغش قد يكون بطريقه أو كيفية لا يمكن معها إلا أن
كانتا من كان ، أن يدركه بحس أو يتصوره ، وإن قلنا
يسمح احتيازا لهذا القول من غير بيان نسبة الغش
وطريقته الخ - دليلنا كفايا لأن تعلم عليه أية حقيقة
من الحقائق القانونية .

(جلد ١٢/١٣ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٥ - متى كان دفاع المتهم يبيع بين مغشوش قد
قام على أنه اشترى الجبن في صفائح متلفة من منهم آخر
قص بجانبه ، وكان الحكم قد قل في إثبات عليه الغش
إذ هو المتد بالقرينة وإنه يعلم بالغش لأنه تاجر فيهم
الغش . لا يشبه لبيع الجبن من آخر لأنه صاحب
للصلة في روح الفرق بين من الجبن للمغشوش من
الجبن هو المغشوش . فإن ما له الحكم لا يمكن لتقدير
تلفع المتهم وإثبات عليه حلا واقعا بهذا الغش .

(جلد ١٢/١٣ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٦ - إذا كانت المحكمة الابتدائية التهم في
جزية منه بآشتموعا ليلاف مراد فتوة جزية عليه
بنسبة ٢٥ ٪ مع طه بذلك ، ثم مع تمك للمتهم أمام
المحكمة الاستئنافية بأن غش الجبن بجمع منه بل ولم يظهر
عليه من الطعن في أثناء عليه الطعن وإن لم يكن في
مقبوره كيف هذا الغش عند رد البين إلى يد طه ،
إنها أدت الحكم الابتدائي دون أن تنص بقصد على هذا
اللفظ بما يقتضيه من واقع الأدلة المقتضية في الدعوى ،
لمحكمها بذلك يكون تفسرا قسويا يمينه بما يوجب
قضاة .

(جلد ١٢/١٣ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٧ - إذا كان النطق من التهم قد تمك أمام
المحكمة الاستئنافية بأنه اشترى الجبن المضبوط لنفسه
لا لتجاره ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض
هذا الجبن للبيع مع طه بأنه مغشوش دون أن تنص
للمبلغ أو تصدق دون أن تبين الدليل على العرض الذي
نقلت به ، فإن سحبا يكون مغشوشا بالقصور المبالغ
نقلت به . (جلد ١٢/١٣ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٨ - إذا وقعت ثلاث تغايا في وقت واحد
على المتهم واحداً في كل قضية بلغ خلاشوا التهم آخر
مرجه بدوره لبيع مع طه بضمه ، دفع التهم بأنه
لم يبيع هؤلاء الآخرين بل كان يمه لوبد وزبد هو
الذي بلغ لكل منهم وطلب الحكم في تغايا جميعا
على أساس أنها زائفة واحدة ، ثم تعرض المحكمة لهذا

والكايل، وكذلك الجرائم المتصوص عليها في أي قانون آخر غش بفتح الغش وقيل غش في الغش، وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ مديلاً لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكررة ونصها: « يجازى بالغش الذي لا ريب على سببه وبضمانه من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو إحدى مائة كل من حال دون تأدية الموقوفين للغش عليهم في اللذة السابقة أعمالاً وظانهم سواء بينهم من دخول الصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى، وإن لم تكن كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم، وكان بين من صحيفة سوابقه أنه سبق للمتهم عليه سبباً ثانياً بجرمة خيانة قرض في جريمة غش، فإن المتهم يكون دائماً طبقاً للذات العاشرة من قانون الغش والغشيين وكان أولاً على المحكمة — وقد كانت صحيفة سوابقه المتهم تحت ظرماً — أن تفتش بغيره المتهم ونشر الحكم أو لصفه تطبيقاً للفترة الأولى من اللذة العاشرة آفة الذكر. أما وهي لم تقبل وانصرفت على معاقبة المتهم بالقرابة إليها تكون قد أنقضت في تطبيق القانون.

(جريدة ١٩٤١/٤/١٠٣٢ من رقم ١٣٧٤ - ١٣٧٤)

٩٤ — جريمة ذبح لحوم خيل السباعية ليست مائة لجرمة الغش، ولأنه فلا كان الحكم قد انقضت. المتهم بالجريمة الثانية دائماً لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أنقض في تطبيق القانون.

(جريدة ١٩٤١/١٢/١٢٧٧ من رقم ١٣٧٣ - ١٣٧٣)

٩٥ — إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالقرابة لنش في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤١ وأعلن بهذا الحكم ولم يبارض فيه وأصبح الحكم نهائياً ثم تمت أنه في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ عرض عليه لثبته موقوفاً مع طه بذلك فإنه يكون دائماً طبقاً لنص المادة ١٢/٤٩ من قانون العقوبات، ويجب — طبقاً للفترة الأولى من اللذة العاشرة من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — الحكم عليه بغيره المتهم ونشر الحكم أو لصفه. فلما ما قضى الحكم بالقرابة قطاً فإنه يحسن أن يخالف القانون.

(جريدة ١٩٥١/٦/١٣٧٦ من رقم ٨٧٢٢ - ٧٢٢٢)

٩٦ — إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالقرابة في ٧ مارس سنة ١٩٤١ لارتكابه جريمة غش فإن تم دفع القرابة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائياً، ثم ارتكب في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ جريمة عرض

هذه العقوبة الأخيرة كان معلوماً لهما وقت عقوبة جرمته، وكان عليه، وأما هذه العقوبة الغشقة، أن يوزن فيها وبين لهما، فلما ما اختار لهما وقارهما كان مستحقاً لذلك العقوبة.

(جريدة ١٩٤٢/٢/١٣٧٢ من رقم ١٣٧٢ - ١٣٧٢)

٩٧ — إن اللذة العاشرة من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المتخصص بفتح الغش والغشيين تجري بما مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للمتهم على اللطم بغيره المتهم ونشر الحكم أو لصفه، وتعتبر الجرائم المتصوص عليها في هذا القانون والجرائم المتصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية وللمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزراء والقوانين والكايل، وكذلك الجرائم المتصوص عليها في أي قانون آخر غش بفتح الغش وقيل غش في الغش، وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ مديلاً لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكررة ونصها: « يجازى بالغش الذي لا ريب على سببه وبضمانه من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو إحدى مائة كل من حال دون تأدية الموقوفين للغش عليهم في اللذة السابقة أعمالاً وظانهم سواء بينهم من دخول الصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى، وإن لم تكن كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم، وكان بين من صحيفة سوابقه أنه سبق للمتهم عليه سبباً ثانياً بجرمة خيانة قرض في جريمة غش، فإن المتهم يكون دائماً طبقاً للذات العاشرة من قانون الغش والغشيين وكان أولاً على المحكمة — وقد كانت صحيفة سوابقه المتهم تحت ظرماً — أن تفتش بغيره المتهم ونشر الحكم أو لصفه تطبيقاً للفترة الأولى من اللذة العاشرة آفة الذكر. أما وهي لم تقبل وانصرفت على معاقبة المتهم بالقرابة إليها تكون قد أنقضت في تطبيق القانون.

(جريدة ١٩٤١/١٢/١٣٧٦ من رقم ١٣٧٣ - ١٣٧٣)

٩٨ — إذا كان ثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابياً بالقرابة والمصادرة في جريمة غش مكيال مصادراً بالمراد ٤٩ و ٥٠ و ١٣ من المادة ٣٠ لسنة ١٩٣٩ وقد قضى هذا الحكم ومصادراً نهائياً، ثم ارتكب بذلك جريمة عرض لبن مشوش مع طه بذلك، فإنه يكون دائماً في حكم اللذة ١٠/٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، ولأنه كانت الفترة الأولى من اللذة المذكورة توجب في حالة العود للمتهم على اللطم بغيره المتهم ونشر الحكم أو لصفه، فإن الحكم الذي يجازى بهذا المتهم بالقرابة يكون نهائياً قانوناً.

(جريدة ١٩٤١/٦/١٣٧٦ من رقم ١٣٧٣ - ١٣٧٣)

٩٩ — إن اللذة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المتخصص بفتح الغش والغشيين تجري بما يأتي مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للمتهم على اللطم بغيره المتهم ونشر الحكم أو لصفه، وتعتبر الجرائم المتصوص عليها في هذا القانون والجرائم المتصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية وللمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزراء والقوانين

تس على أن الدخان المخطوط هو الدخان الذي يخط به
أوعس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وتتم المادة
الخاصة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يعرض
دخاناً مشقوقاً أو غوطاً بالمحس والقتران أو بأحدى
ماتين الشربين فضلاً عن مصادرة الدخان موضوع
الجرمة . بما يبين منه أن الفاعل لم يحدد نسبة الحط ،
وسوى في توافر الركن المالى للجرمة بين الحط
بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد إحراز الدخان
للتعريض أو التخوش جريمة معاقبة عليها . ولأن فن
كل الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول
درجة الذى برأ الطاعن لعدم توافر قصد الخدنة فيه
وأجبت في الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بسواد
متضمة ، وقضى بمصادره ، وكانت الفقرة الثانية من
المادة ٣٠ من قانون العقوبات تسع على أنه : إذا
كانت الأشياء المذكورة التى بعد منها أو استعملها
أو حيازتها أو يبيعها أو عرضها جميع جريمة في ذاته
وجوب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ، ولولم
تكن تلك الأشياء ملكاً للتمم ، فإن الحكم يكون قد
طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(جله ١١٠٢/١٧ من رقم ١٢٨١ سـ ٣٣ ق)

سحق وضع العقوبة بل كل ما غره هو وضع الشروط
التي يسمح بها خصل الدخان . ولأن بين علاقة القرار
الردائى رقم ٩١ الصادر في ٧ من نوفمبر ١٩٣٣
بوضع نظام خصل الدخان لا يمكن العقاب عليها إلا
بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات
ومعنى ما جاء في المادة ١٠ من هذا القرار من قولها
: فضلاً عن معاقبة الخالف بأحكام القانونين المشار
إليهما فيه ، لا يخرج عن كونه تلبساً للقائمين على تنفيذ
القانون بأن ما نص عليه فيها من جواز سحب الرخصة
لا يمنع من مواصلة الخالف على ما قد يكون وقع منه
من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانونين
المذكورين ولم يقصد به تقرير عقوبة على علاقة بقرار
للكرد .

فلما كانت الواقعة الميئة بالحكم هي أن المتهم لم
يحظر قطة الجاراك الموجود بمنته في دارتها عن عملية
تسليط الدخان في اليماد القانوني وبالعقبة المحكمة على
ذلك بتزيمه خمسة جنيهات وبمصادرة الدخان قائماً
تكون قد أخطأت وتبين معاقبة هذا المتهم بتزامة
قوداً خمسة وشرطاً قرشاً .

(جله ١٢٨١/٥٢ من رقم ١٢٨١ سـ ٣٣ ق)

١٠٣ - إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد

غشوة

(د : أسباب الإبطاء وموانع العقاب قواعد أرقام ١٠-١٨)

«ف-ق»

فاعل

(ر : اشتراك القواعد من ١٤ إلى ٥٠)

فعل فاضح

- التصل الفاضح هو كل فعل ملحق بغيره في الرفع حياء العين أو الأذن ولا يتجر القول مهما بلغت درجة بخلاءه
فلا فاضحاً - ١
— التصد الجنائي في جريمة التصل الفاضح - ٢
(ر : أيضاً : سب وقذف قاعدة ٢٢ وحكم عرض قاعدة ١)

القواعد القانونية :

معلق على اللادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .
(مجلة ١٦/١٦٣ ط ١٠ وم ٤٤٠ سنة ١٣٢٢ ق)

- ٢ — يمكن قانوناً لمرافق التصد الجنائي في جريمة التصل الفاضح المخل بالمياء . أن يكون المتهم حالاً بأن فعله من شأنه أن يفضي بالمياء . فمن يدخل مكان حلاق ويبول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير متعش للاظهار بماله الكيفية للمياء ، يترافق في حقه التصد الجنائي في تلك الجريمة .
(مجلة ١٢/٥١٢ ط ١٠ وم ٧٧٧ سنة ١٣٢٢ ق)

١ — يقتضئ لمرافق جريمة التصل الفاضح المخل بالمياء . وقوع فعل ماضي يفضي في الرفع حياء العين أو الأذن . أما مجرد الأفعال مهما بلغت من درجة البذاءة والفضح فلا تعتبر إلا سباً . ولذا فلا تكن الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الظاهر من قوله بصوت صموم لميدتين يفتضحهما ، تصرفاً انكم طرفاً تحموا نروح أي شيئاً ، جريمة فعل فاضح على المياء . لأنه يكون قد انحط والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب

فك أختام

موجز القواعد :

- مائة الأختام التي يعاقب على كسرهما بالمادة ١٢٨ ع قديم وما بعدها - ١
— عدم اعتبار فتح باب المكان للتلقي تنفيذاً لحكم قضائي بتفكيك الأختام التي وضعتها سلطة التنفيذ ما دامت الأختام سليمة - ٢

القواعد القانونية :

لأي انسان المساس بها حتى ولو كان يزعم أن لاحقاً في وضع تلك الأختام .

(مجلة ١٨/١٧٣ ط ١٠ وم ٢١٨ سنة ١٣٢٢ ق)

- ٢ — متى كانت بمكة الموضوع لم تعتبر فتح باب المكان للتلقي تنفيذاً للحكم قضائي بتفكيك الأختام التي وضعتها سلطة التنفيذ . لأنها لا تكون قد انحطت إذ أن القانون لا يعاقب إلا على فك الأختام قطعاً وما دامت هي سليمة لم تنس فلا جريمة .
(مجلة ١٢/٧٧٧ ط ١٠ وم ٥٠٠ سنة ١٣٢٢ ق)

١ — إن الأختام التي يعاقب على كسرهما بالمادة ١٢٨ ع قديم وما بعدها هي الأختام التي تضعها السلطة الحكومية عملاً بنص قانوني أو قلمياً بأمر قضائي أو بما تراه هي وإجرائها للحاققة على الأماكن أو الأوراق أو الأشياء الأخرى ، ومتى كانت الأختام قد وضعت بسرعة السلطة الحكومية قضائية كانت أو إدارية فلا يجوز

قاضي

رقم القضاة

١ - ٤

الفصل الأول : ولاية

الفصل الثاني :

٥ - ٩

الفرع الأول : صلاحية

١٠ - ٢١

الفرع الثاني : ما لا يعتبر اجراء رأى

٢٢ - ٢٥

الفصل الثالث : رده

موجز القواعد :

الفصل الأول

ولاية القاضي

— قبل القاضي لا يزال منه ولاية القضاء في المحكمة لتقول منها ، إلا إذا أبلغ اليه الرسوم من وزارة العدل بصفة رسمية - ١

— صدور مرسوم بتعيين وكيل النيابة قاضيا لا يزال منه صفته حتى يبلغ مرسوم تعيينه - ٢ و ٣

— زوال ولاية القاضي بالاستقالة لا يتم إلا قبولها وإخطاره بذلك - ٤
(د. أيشا : حكم قاعدة ١٠٤)

الفصل الثاني

الفرع الأول : صلاحية

— عدم بطلان الحكم إذا كان المحامي حقيق القاضي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام ختيه ولم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها - ٥

— عدم جواز تولي القاضي في الدعوى الواحدة سلطة الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع - ٦

— رفع الدعوى على التهم لاهاتة رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى للطروحة عليه لا يمنه من معاضها - ٧

— عدم جواز نية أمور إلى القاضي أمام محكمة التفتش دون تقديم دليل على قيام سبب من الأسباب التي تجعله غير صالح لنظر الدعوى - ٨

— استصدار القاضي المخرج في نظر الدعوى لا يعتبر ميثاً لعدم صلاحية - ٩

(د. أيشا : إجراءات قواعد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ١٦٧)

الفرع الثاني : ما لا يعتبر ايداه رأى

— حضور القاضي في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يمنه من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عنها - ١٠

— إثبات القاضي أثناء نظر الدعوى المدنية وجود قلمصع ظاهري في أحد المستندات المقدمة فيها لا يمنه من القضاء في الدعوى الجنائية بتزوير السند - ١١ و ١٢

— استناد القاضي إلى دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يحرم به العرف لا يعتبر قضاء من القاضي يملحه - ١٣

— تأجيل القاضي قضية إلى جلسة أخرى لأي سبب من الأسباب لا يدل بطلان أنه كونه نفسه رأيا فيها - ١٤

— القبض على التهم أثناء محاكمة قبل الفصل في الدعوى القائمة منسجم لا يدل على أن المحكمة كوفت رأيا في الدعوى - ١٥ و ١٦

اشترك هذا التأني في الفصل في الدعوى ولم يرد طبقاً للقانون إذا كان فيه وجه لك وكان ثابت فوق هذا أن على التمس قرأ أنه ليس له أي اعتراض على أن ينظر ما هذا التأني وليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة القضاء مباشرة بدعى أن هذه المسألة هي من النظام العام إذ أن قانوناً أن يتبرأ هذا التأني منها كان قد أدى من رأي في الدعوى ولا طاعة لهذه المسألة بالنظام العام .

(جلسة ١٧/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٨٨٨ - ٦٦ ق)

١١ - إن مجرد إثبات التأني أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصالح ظاهر في أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أدى رأياً ينه من القضاء في موضوع الدعوى المدنية الجزائية بضرورة هذا المستند ، إذ هذه الاستراحة في ذاتها ليس ضماناً أن من أتيها متعق بأن التمس الذي شاهده يستكون تزويراً صافياً عليه ، وأن منها مبنياً جوازاً لتركه ، بل هو لا يبدو أن يكون إثباتاً لواقعة مادية صرف .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٠ - ٣٢ ق)

١٢ - إن التأني الذي نظر الدعوى المدنية ولا حظ فيها وجود التصالح في الإعمال الملحق فيه بالتزوير إذا نظر الدعوى الجزائية من تزوير وحكم فيها اجاباً فيها لا يصلح سبباً للتمس في الحكم ما دام التمس لم يصل على رده حسب القانون .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٠ - ٣٢ ق)

١٣ - إذا أدانت المحكمة التمس في تهمه عرجه جناً متشوشاً ليس مع طه بذلك وقالت فيها قاله في حكمها إن الجن كذا طال في الزمن قصت كية المياه فيه وذلك نسبة القسم ، فهذا القول منها لا يتبرأ قضاء من التأني به . إذ هذا على أن يكون على التأني متبهماً على واقعة معينة لا على دليل يرجع إلى رأي يقول به العلم أو يجري به العرف .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٠ - ٣٢ ق)

١٤ - إن مجرد تهم التأني في المصالح الاجرامية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأي سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كونه نفسه رأياً فيها بعد حوسبها ولأن فيها لا يكون من شأنه أن يجرم عليه الفصل في القضية الاستئنافية .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٨ - ١٥٠ ق)

١٥ - التمس على التمس أثناء محاكمة قبل الفصل في الدعوى الجزائية عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كرت

٦ - لا يجوز التأني أن يتبرأ في الدعوى الواحدة سلطة قضائية الاحالة وسلطة الحكم في الموضوع ، فإن هو قبل فإن حكمه يكون باطلاً .

(جلسة ١٧/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٧ - ١٨٨ ق)

٧ - إن المادة ٣١٢ من قانون المرافعات في قهرتها الثانية إذ نصت على أن يكون التأني غير صالح لحكم في الدعوى إذا كان له أو زوجته خهومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ، إنما قصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، وبمقرب هذه الخصومة أن تكون قائمة فلا وقت نظر التأني الدعوى المطروحة أمامه . فإذا كانت الدعوى السومية قد رفضت على التمس لإحاطة رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، كان قيام دعوى الإحاطة المذكورة لا يتبرأ فيقتض ما هنا من صلاحية الدعوى أو سبباً من أسباب عدم صلاحية نظرهما ولا يكون ثمة سبيل لتس من نظر الدعوى إلا طريق الرد .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٠ - ٣٢ ق)

٨ - إذا كان ما به يوجه التمس من أمور يندبها الطعن إلى تأني من المبحث التي أصدرت الحكم قد سبق فلا مبرراً لم يتم الطعن دليلاً على قيام سبب من الأسباب التي تجعل التأني غير صالح لنظر الدعوى وكان له سبب سبيل الرد الذي رده القانون . فإن ذلك الذي أظهر لا يقتل أمام محكمة القضاء .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ١٢٣٧ - ٣٢ ق)

٩ - إن أسباب عدم صلاحية التأني لنظر الدعوى قد وضعت في المبدأ ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجزائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨٨ من قانون استقلال القضاء و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها صلاحية استصدار التأني المخرج من نظر الدعوى .

(جلسة ١٢/١٢/١٣٣٧ من رقم ٢٠٤٦ - ٢٤ ق)

التمس التأني

مالا يتبرأه رأي

١٠٠ - مجرد حضور التأني في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يدل قطاً على أنه أدى رأياً فيها منته من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عنها فلذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى تزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجزائية الخاصة بالتزوير ، على أنه إذا كلف التمس لم يترتب أمام المحكمة على

في العمود رأياً ثانياً حده ، إذ هو إجراء تحفظي
يؤسر به في الاستسوال التي يميزها القانون ، لا يتم
قانوناً على الأمر به أن يقتضي من قضاء نفسه عن
الفصل في العمود .

(جلة ١٧/١٠ ص ١٢٥٠ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥٠ ق)

١٦ - إننا كانت المحكمة حين أجلت القضية
بناء على طلب المتهم لإعلان شاعده أمرت بالتعويض
عليه وجهه فلا يصح أن يني عليها أنها بذلك قد
كونت رأياً في العمود بل إنك تحققتها ، فإن تعويض
التي أمرت به لا يجوز أن يحكون إيراد تعويض
ما يدل على حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

١٧ - إن قول القاضي في الجملة إنه لا حاجة من
الافتعال لحجية مكان الحادث رداً على طلب انتقال
المحكمة لإجراء هذه المعاينة ، ثم رفض المعاينة بذلك
- ملداً لا يدل بناء على أن القاضي قد أجاب رأياً
ينسب من القضاء في موضوع العمود ، إذ أنه ليس فيه
ما يفيد أن حاجة كون رأياً مستتراً في حصة المتهم
أو حده صحت ، فلما كان القاضي لم يرفعه ما يوجب
تسليمه عن الفصل في العمود ، وكان القضاء من جانب
لم يتبره شيئاً يصح معه رده ، فلا يكون التهم أن يبر
ذلك أمام محكمة القضاء .

(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

١٨ - مجرد مناقشة القاضي ضمن الجبابة المرافعة
في طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر إيراد رأي في
العمود . فلما كان ثابت بمسخر الجملة أن وكيل
الجبابة المرافعة لا توفى في طلبه تعديل وصف التهمة
من حرب أقصى إلى الموت إلى جنة حرب بسيط عدل
عن هذا الطلب ووجه إلى الوصف الأول ، فذلك
لا يدل على أن من قام بهذه المناقشة من أعضاء المحكمة
قد استقر على رأي معين في العمود ينسب من الاشتراك
في الحكم فيها .

(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

١٩ - إن ما قد جرد في الجملة في أثناء نظر
العمود من مناقشة حول مسألة من المسائل المرفوعة
بين الخصوم أو عاينهم ويعدّ يمين المحكمة ، خذول
كان الرئيس في كل أو يمين ما سدر عنه يحدث
باسم المحكمة كلها - ذلك لا يصح عنه أنه رأي للمحكمة
الثاني في وجهه نظر معينة ، إذ لقروض أن الرأي

الثاني إنما يكون في المحكم التي لا يكون إلا بناء على
المعرفة بعد التفرغ من طرح العمود والمرافعة فيها .
(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

٢٠ - إن مجرد نظر القاضي للمرافعة التي رفضت
من المتهم في الأمر لصالحه جميع احتجاليها ورفضها -
ذلك ليس من شأن أن ينسب من المحكم عليه بذلك
في العمود ثانياً ، فإن الفصل في المرافعة لا يلزم له ،
بمقتضى القانون ، من القاضي ، والتحقيق في مرحله
الأول ، الرأي المستقر الذي يخرج منه إنفاً ما رأي
العدول عنه بعد استكمال العمود ، وهي في جرد المحاكمة
كل عناصرها إيجاباً وسلباً .

(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

٢١ - إن إلزام القاضي قبل نظر العمود
بالجملة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية
المرفوعة على يملأ اليك أماله بالجملة لا يصح عنه
تكويناً رأي معين لستقر عليه بمسند إجابة التهم ، بل
إن ما يقتضي إليه من تلك التحقيقات لا يكون يقتضي
وطئته وعلية عمل كقضى أكثر من فكرة أولية
مؤقتة قابلة للتغير والتبدل على حسب ما يتبين في الجملة
من التحقيقات التي تم أماله .

(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

فصل الثالث

دعه

٢٢ - للمحاكم الجنائية في وجهها المختصة دون
المحاكم المدنية بالمحكم في طلب رد قاضي المحكمة الجنائية
عن نظر العمود المرفوعة إليها . وذلك لأن القانون
يقتضي بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة
المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، فإن كانت هذه المحكمة
تكون من جلة دوائر تقادراً المختصة تكون هي
المختصة إليها القضية الأصلية . وإن كان المرفوع رده
قاضي محكمة جوية لا تفصل في رده يكون من اختصاص
المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشككة بجبته جنح
وعنايات مستأفة والمحكم الذي تصدره لا يكون قابلاً
للاستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها أية هيئة
تستأنف إليها أحكامها .

(جلة ١٧/١٢ ص ١٢٨١ طرد رقم ١٨٨١ سنة ٥١ ق)

٢٣ - إن رد القاضي عن المحكم في العمود
إجراء دعه قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

بالمادة ٣٢٩ منه وليس يمكن تحقق هذا الإجراء مجرد إبداء القاضى رده في رد أحد أعضاء المحكمة وأثبت ذلك بمختصر الجلسة .

(جلسة ١٢٠١/٣/٢٦ من رقم ١٣٣٧ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢٤ - إن المحاكم الجنائية هي وجميعها المختصة دون المحاكم المدنية بالمحك في طلب رد القاضى عن نظر دعوى جنائية ، لأن القانون يضى بأن المحكمة التي تعمل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، وإذا كانت تعمل بجهة موثقة فالتقصة هي التي قسمت إليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد الخصائص المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية عامة بسمة تفكيك المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق نقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها ولو كانت منية لتقصو في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد منها . وقد أكد قانون الإجراءات الجنائية ذلك بما نص عليه في المادة ٥٠٠ ققرة أول من أنه لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام المتخذة بأثر التوجيه الصادرة في مسائل فرعية ، بما يؤكد

أن المقصود بالفصل في موضوع الدعوى هو الفصل في موضوع الدعوى الأصلية لا موضوع الطعنى المرفوعة عنها . وكذلك بما نص عليه في المادة ٢١٩ ققرة أول من أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتفق عليها منع الطعن في الدعوى ، فالمقصود بهذا النص هو عين المقصود بنص المادة ٥٠٠ ققرة أول من أن القرض هو منع الطعن بالاستئناف أو النقض في الأحكام المتخذة في التوجيهية ، وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أم لمقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي ينبغي عليها منع الطعن في الدعوى والتي أجازت ذلك للمادة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي ينبغي عليها منع الطعن في الدعوى الأصلية .

(جلسة ١٢٠١/١/٩ من رقم ١٣٣٧ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢٥ - إن رد القاضى عن الحكم هو بطريقته حق قضى لنصم فيه ، وليس لمطالبة أن يتوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .

(جلسة ١٢٠١/٢/٢٦ من رقم ١٣٣٧ سنة ٢٠٠٠ ق)

قاضى الإحالة

رقم القاضى

١ - ٥	الفصل الأول : مسائل عامة
٦ - ١٧	الفصل الثاني : سلطة قاضى الإحالة
	الفصل الثالث : قراراته
١٨ - ٢١	القرع الأول : الإحالة
٢٢ - ٢٧	القرع الثاني : التضييق
٢٨	الفصل الرابع : حجية قراراته
٢٩ - ٣٨	الفصل الخامس : الطعن فيها

الفصل الأول

مسائل عامة

- عدم اتصال حركة الجنايات اتصالاً قانونياً بفضة الجناية ما لم يصدر فيها قاضي الإحالة أمراً بإحالتها عليها - ١
- مسدود حكم نهائي من المحكمة الاستئنافية بتكليف حركة الجنيح بنظر الدعوى لأنها جنة يتبع من تقديم التهم لقاضي الإحالة - ٢
- وجوب عرض كل جناية على قاضي الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات - ٣
- قصد الشارع من نظام قاضي الإحالة أنها هو أن التهم بجناية لا يقدم إلى محكمة الجنايات إلا عن طريق قاضي الإحالة - ٤
- مسدود قرار قاضي الإحالة بتجسس جناية لا يتبع المحكمة الجزئية التي سبق أن أصدرت حكمها بعدم الاختصاص من إعادة نظرها - ٥

الفصل الثاني

مسئلة قاضي الإحالة

- مسئلة قاضي الإحالة فيما يتبع من الجنيح في الجلسة التي يقبضها - ٦
- وجوب تقديم المحكوم عليه غريباً في جنة من محكمة الجنايات عند حضوره لقاضي الإحالة إذا لم يكن سبق حضوره لديه وقاضي الإحالة أن يصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيه أو بإسكته إلى الجاية لتقديمه لمحكمة الجنيح دون إعادته إلى محكمة الجنايات ما دامت الجينة قد انضمت فلا من الجناية السابق الحكم فيها إلا عملاً لنص القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ للعدل المادة ٢٢٤ من ق ت ج - ٧
- عدم جواز إحالة القضية إلى محكمة الجنيح على أساس أنها جنة بعد أن قضت فيها نهائياً بعدم اختصاصها - ٨ - ١٠
- التزام قاضي الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات متى سكنت محكمة الجنيح نهائياً بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية - ١١
- حق قاضي الإحالة في إحالة القضية إلى محكمة الجنيح على أساس القانون الصادر في ١٩/١٠/١٩٢٥ رغم مسدود حكم نهائي بعدم الاختصاص من محكمة الجنيح - ١٢
- الحالة التي يلزم فيها قاضي الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات الفصل فيها بطريق الحيرة بين الجناية والجينة - ١٣ - ١٥
- عدم جواز إحالة القضية إلى محكمة الجنيح إذا رأى قاضي الإحالة عاكة التهم بطريق الحيرة بين الجناية والجينة - ١٦
- حق قاضي الإحالة في تعليق الوصف إذا رأى في الدعوى توافر العناصر الواضحة للبررة - ١٧

الفصل الثالث

قربان

الفرع الأول : الإحالة

- نطاق حق قاضي الإحالة في الأمر بإحالة التهم إلى محكمة الجنايات ليحاكم بطريق الحيرة عن علة واحدة من الحاجتين - ١٨
- التزام قاضي الإحالة بإحالة التهم الصادر في حكم المادة ٥١ تحولت إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى بإجرائها جناية وبالتالي فإن الأمر الصادر منه بإجرائها جنة يكون خلوفاً - ١٩
- (ر - أيضاً : دفاع قاعدة ٣١٨ ومود قاعدة ١٢)

الفرع الثاني : التجسس

- إحالة الدعوى إلى محكمة الجنيح بإجرائها جناية مقترنة بطرف عطفة ليست حجة على محكمة الجنيح نظرياً باعتبار الواقعة جناية - ٢٠
- إحالة الدعوى من قاضي الإحالة إلى القاضي الجزئي لا يمنع الأخير من تبير وصف التهمة المقدمة إليه بغير رجوع في ذلك إلى قاضي الإحالة - ٢١

التواعد القانونية :

التفصيل الاول

مسائل ملحة

١ - المادة ١٢ د.ب. من قانون تشكيل عا ك الجنائيات والمادة ٢٧٤ للمجلة من قانون تحقيق الجنائيات صريحان في أنه إذا صدر أمر بإسالة منهم على عكة الجنائيات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاسلة فيكون الإجراء كالمو كانت القضية لم تقدم لقاضي الاسلة وأن من يحكم عليه غيابياً من عكة الجنائيات لم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاسلة يكون الإجراء بناءه كالمو كانت القضية لم تقدم من قبل إلى هذا القاضي ، وهذا النص في القانونين لا يمنع بحالاً ذلك في أن ضبط التهم الذي أسله غيابياً قاضي الاسلة إلى عكة الجنائيات يعطل كل الإجراءات التي حصلت في حقه إجماعاً من قرار الإسالة التبادلية وتصبح هذه الإجراءات كأنها في حكم لقدم . ولذا نظرت عكة الجنائيات موضوع القضية ونسبتها مستندة على تنازل التهم من هذه المرحلتين الإجراءات مبنية أن تنظم قاضي الاسلة وحده لمصلحة التهم وحده أنه أن يتنازل عنه كل هذا التهم كانه عال من غير أمر بالإسالة إذ الأمر الصادر في غيرته لا يوجد قانوناً له . وهذا لإقرار القانون إذ المادة الخمسة وما بعدها من قانون تشكيل عا ك الجنائيات تنص بأن كل قضية جنائية حققتها النيابة ينظرها قاضي الاسلة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات ويصدر فيها أمراً بإسالتها عليها أو بغيره من الإجراءات . فالمرتب هذا الإجراء . ويقع قانوناً فلا تعتبر عكة الجنائيات مصفاة بالعمى اتصالاً قانونياً .

ومثل ذلك التهم التي قدم مباشرة إلى عكة الجنائيات إذا قصد تلك المحكمة جرم لا يجوز له أن يقع بأنه اكتسب هذه البراءة حتى لأن لنق لا يبرر مكتسباً له حرمة إلا إذا كان على هذا الحق ذا أهمية تليق به وعكة الجنائيات لم تصل بالعمى اتصالاً قانونياً عليها في حل من نظرها .

(جريدة ١٦/١٢/١٣٧٤ طين رقم ١٦٦١١ سنة ٢٤ ق)

٢ - قدمت النيابة تهمتين إلى قاضي الاسلة بتهمة شروعهما في قتل وقضي الاسلة أصدر قراراً بأن الرقعة جنحة منطبق على المادة ٢٠٥ ج وبإعادة

الأوراق للنيابة لإجراء شورتها فيها . قدمت النيابة العمى المحكمة الجزئية ولكنها طلبت أمامها الحكم بعدم الاختصاص . قدمت هذه المحكمة غيابياً بعدم اختصاصها باستقبال الرقعة جنحة شروعه في قتل وإسالة الأوراق للنيابة العمى لإجراء شورتها فيها فأعرض للتهمة في هذا الحكم والمحكمة أيدته فأشأت أحدهما الحكم وقضت عكة المنح الاستثنائية بالماء واختار الرقعة جنحة منطبق . على المادة ٢٠٥ ج وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى لفصل فيها على هذا الأساس وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص اتهامياً بالنسبة للتهم الأخرى ولكن النيابة قدمت التهمين مع قاضي الاسلة فرأى أنه إذا صدرت المحكمة الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص اتهامياً بالنسبة للتهم التي لم يمتنع لاسمه إلا لإسالة القضية باقية له على عكة الجنائيات بطرق الجزئية وبه التهم الأخرى التي حكم اتهامياً . باختيار الرقعة جنحة بالنسبة له . وعكة الجنائيات حكمت باختيار ما وقع من التهمين جنحة شرب مع سبق الإصرار منطبق على المادة ٢٠٦ ج. فطعن المحكوم عليها بطريق التفتيش . وعكة التفتيش رأت أن تقرر قاضي الاسلة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالتهم التي صدر حكم المحكمة الاستثنائية اتهامياً باختيار الرقعة جنحة بالنسبة له وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية لفصل فيها إذ ما كان يصح تقديم مثلها التهم لقاضي الاسلة فاصطامت المحكمة الاستثنائية حكمت اتهامياً حكماً لا يمتنع فيه بتكليف عكة المنح ينظره دعواه لأنها جنحة . أما بالنسبة للتهم الأولى فالقرار لا يصح صحيح لأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص صار اتهامياً بالقضية فالسبيل الوحيد هو تقديمه لقاضي الاسلة لتحويله إلى عكة الجنائيات بطرق الجزئية . وقضت بأنه مما يمكن من خطة الإجراءات الأولى فيجوز للعمى لما دامت عكة الجنائيات قد اصترحت الرقعة باقية للقاضي ما جنحة بالمادة ٢٠٦ ج. فتولت لاجنابة كاطبت للنيابة وللاجنابة بالمادة ٢٠٦ ج. كالت المحكمة الاستثنائية فلا يكون تمة أساس قانوني لطعن التهم الأولى في حكمها ولا مصلحة للتهم الثاني في لحته .

(جريدة ١٦/١٢/١٣٧٤ طين رقم ١٦٦١١ سنة ٢٤ ق)

٣ - إن نظر دعوى العمى إلى قاضي الاسلة هو مرحلة ذات شأن في المحاكمة الجنائية والإحلال بها يعتبر اختلالاً لجبراً جوهرى في العمى بأس النظام

عقوبة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجسيص بعض الجنايات، فإن قضاء المحكمة الجزئية الذي كان قد صدر قبل ذلك بعدم الاعتصاص - لأن الواقعة جنائية - لا ينشأ من نظر الدعوى لعدم تمارسته مع الوصف الذي أحيلت به القضية إليها من جديد، ولأن قرار الإحالة قد أصبح عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون السابق الذكر.

(جدة ١٧٧/١٧٢ من رقم ١٠٣٣ سنة ١٩٢٤ ق)

الفصل الثاني

سلطة قاضي الإحالة

٦ - قاضي الإحالة سلطة الحكم فيما يقع من المئج في الجلسة التي يفتحا .

(جدة ١٧٧/١٧٢ من رقم ١٠٣١ سنة ١٩٢٤ ق)

٧ - إن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ الملحق بالمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات هو نص عام، فالمحكوم عليه غيابيا في الجلسة يجب حذره حضوره قد يفتحا قاضي الإحالة، إذا لم يكن سبق حضوره فيه، وقاضي الإحالة يستطيع بعد إبادة النظر في القضية وصالح ما يراه من الاضطلاع أن يصدر قراراً بأن لا وجه لأقامة الدعوى فيه، كما لا مانع منه من إحالة إلى النيابة لتقديمه لمحكمة المئج دون إبطاءه إلى محكمة الجنايات، ما علمت المئجة انقضت فعلا من الجنائية السابق الحكم فيها، وما دام أن إحالة المئجة لمحكمة الجنايات هي في الأصل جبرائية صرفة، وقاضي أن لا يأمر بها حين يمكن وجه الارتباط قوياً، وما دام قراره الأول قد سقط بقوة القانون وأصبح هو حراً في الأخذ بأصل الجبرال المخول له وعدم الأخذ به .

(جدة ١٧٧/١٧٢ من رقم ١٢٣١ سنة ١٩٢٤ ق)

٨ - إن الواضح جلياً من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات هو أن قاضي الإحالة لا يملك بعد الحكم نهائياً من محكمة المئج بعدم الاعتصاص أن يبدلها بقضية ثانية الحكم فيها على أساس أنها جنحة بعد أن تخطت عن ولاية الإحالة فيها بمحك حلاً ثورقته. انشكروم فيه، وإذنا أجاله المئج إذا بدله هذا الرأي أن يثبه في قراره ويجعل الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة بالحكم فيها بطريق المئجة .

(جدة ١٧٧/١٧٢ من رقم ١٣٠٠ سنة ١٩٢٤ ق)

العلم . لكل جنائية يجب أن ينظرها قاضي الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات حتى ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة بجنائية أخرى سبق أن قضاها قاضي الإحالة إلى المحكمة فلا يجوز تقييد السومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأساً بجنائية جديدة على شخص مقدم تلك المحكمة بجنائية أخرى اعتدلاً على أن تلك الجنائية الجديدة مرتبطة بالجنائية الأخرى للظنونة أمام المحكمة فعلاً لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال أن يتبدل شيئاً في عاقبة القانون يتصل في مرحلة قاضي الإحالة . فلذا قبلت المحكمة صلح الدعوى برقم هذا الملف في الإجراءات كل حكمها بأحلاً فيما يتعلق بالتمهة الجديدة .

(جدة ١٧٧/١٧٢ من رقم ١٢٣٨ سنة ١٩٢٤ ق)

٩ - إن قانون تفكيك عاكم الجنايات حين غول محكمة الجنايات في المادة ٣٢٠ إصلاح كل خطأ محلي أو عمار كل سوري في عبارة الاتهام ما يكون في أمر الإحالة، وفي المادة ٣٣٠ تعديل أو تقديم التهمة الملية في أمر الإحالة إذا انقضت الحال ذلك بشرط ألا توجه حل التهم أصلاً لم يحصلها التحقيق، وفي المادة ٤٠٠ تعديل وصف الأفعال الملية في أمر الإحالة بنهر سبق تعديل في التهمة، ووالحكم حل التهم ولو بدون سبق تعديل في التهمة بشأن كل جريمة نزلت فيها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة، - حين غولها كل ذلك في المئج التي فيها وبالشروط التي أوردتها يكون قد قصد إصلاح محكمة الجنايات سلطة واسعة في تصحيح كل ما يكون في أراس الإحالة من أخطاء من أي نوع كان حتى لا يظلم بك أو يضر ربه . ولأن قواه يكون على المحكمة - ما علم للمتهم كاحيل إليها من قاضي الإحالة لما كان من جنائية قات القاضي أن يفتحا في أمر الإحالة - أن يبين هي للتهم عند هذا المحكمة التهمة التي تكون منها هذه الجنائية ثم تصحله، في حدود القانون، الجبال ليستند ويصبر فطمه منها، فإن كل ما قصد المئج من نظام قاضي الإحالة إما هو أن التهم بجنائية لا يقدم إلى محكمة الجنايات إلا عن طريق قاضي الإحالة، فيعد سلوك هذا الطريق تنظر المحكمة الدعوى غير متينة بأمر الإحالة وما جله فيه .

(جدة ١٧٧/١٧٢ من رقم ٨٢ سنة ١٩٢٤ ق)

١٠ - إذا كان قرار قاضي الإحالة قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات اللقي، وإسالة القضية للمحكمة الجزئية، على أساس أن الواقعة جنائية اقررت بطرول

٩ - إن قاضي الاحالة لا يملك ، بعد الحكم نهائياً من محكمة الجرح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أن الرقعة الجنائية ، أن يأمر بإعادة القضية إلى المحكمة فيها على أساس أنها جنحة ، وذلك لأنها قد تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم نفاذ قوة الشيء المحكوم فيه . ولكن القانون قد أجازه - إذا رأى أن الرقعة جنحة - أن يثبت رأيه هنا في الأمر الذي يصدره بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات المختصة على صورة توجيهه الجنحة مع العناية إلى التهم بطريق الجزية .

(جلة ١٣٧٢/٢٨ طن رقم ١٧١ سنة ١٩٠٧ ق)

١٠ - متى حكمت محكمة الجرح بعدم اختصاصها بنظر القضية المروعة لها لأن الرقعة جنائية برأى صاحبها نهائياً ، هل الجنابة أن تقدم هذه القضية للقاضي الإحالة . فإن رأى هو أيضاً أن الرقعة جنائية أصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنابات ، وأن رأى أنها جنابة مقترنة بأحد الأخطاء المنصوص عليها في اللادتين ١٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بطرف مخفية من شأنها تبرير عقوبة الجنحة أصدر أمراً بإحالة القضية إلى القاضي المرفق المختص للمحك فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا انتخفت قاضي الاحالة مع محكمة الجرح لإقرار في الأفعال المسندة إلى التهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة فيجب عليه قانوناً أن - يحيل القضية إلى محكمة الجنابات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الجزية بين الجنابة التي رأتها محكمة الجرح وبين الجنحة أو المخالفة التي رآها هو ، ولكن لا يجوز له قانوناً في هذه الصورة أن يحيل القضية إلى محكمة الجرح لتفصل فيها بطريق الجزية بين الجنابة والجنحة فإذا هو قبل وعدم التهم إلى المحكمة الجزئية تقتضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها فنياً لا تكون قد أغفلت . وإنما كان يجب على الجنابة أن تظن في قرار قاضي الاحالة بطريق التفتيش حتى كان يمكن قصر قراره هذا ووضع الأمور في نصابها ، أما وهي لم تفعل فقد سخط الطريق أمامها للدور في الدعوى

(جلة ١٣٧٢/٢٨ طن رقم ٢٢٤ سنة ١٩٠٧ ق)

١١ - متى حكمت محكمة الجرح بعدم اختصاصها لأن الرقعة جنسية بسبب سوابق التهم ومما هذا المحكم نهائياً وقضت القضية لقاضي الاحالة فيجب عليه بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات -

إذا ما رأى أن السوابق لا تجعل الرقعة جنائية - أن يوجه إلى التهم في أمر الإحالة شبهة الجنحة بطريق الجزية مع العناية وأن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات لتفصل فيها على هذا الأساس .

(جلة ١٣٧٢/٢٨ طن رقم ١٧١ سنة ١٩٠٧ ق)

١٢ - إذا قدم إلى قاضي الاحالة قضية جنائية بعد صدور حكم نهائي فيها بعدم اختصاص محكمة الجرح بنظرها لأن الرقعة جنائية فيجب عليه - إذا رأى هو أيضاً أن الرقعة جنائية - أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات ، أو إلى محكمة الجرح على أساس القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا لم يرد في الأفعال المسندة إلى التهم إلا جنحة أو مخالفة فانه يحيل عليه دائماً أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات ، غير أنه يجوز له أن يوجه إلى التهم في أمر الاحالة الجنحة أو المخالفة التي ارتكباها بطريق الجزية مع العناية . وذلك تنقيحاً لتحتوي صريح نص للادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنابات .

(جلة ١٣٧٢/٢٨ طن رقم ٥٥ سنة ١٩٠٧ ق)

١٣ - إن القدرين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات صرحتان في أنه إذا حكمت محكمة الجرح بعدم اختصاصها على اعتبار أن الرقعة جنائية وأصبح هذا الحكم نهائياً ثم قصصت القضية بعد ذلك لقاضي الاحالة فلم يرد فيها إلا أنها مجرد جنحة فانه يجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنابات لتفصل فيها بطريق الجزية بين الجنابة والجنحة . وإن كان يجب على قاضي الاحالة إذا ما أحيلت عليه قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص على اعتبار أن سوابق التهم تجعل الرقعة جنائية ورأى هو أن السوابق لا تجعل الرقعة جنائية أن يحيلها إلى محكمة الجنابات بطريق الجزية . ففانها حالها في الجنابة على أنها جنحة كان قرارها مخالفاً وبين قصصه

(جلة ١٣٧٢/٢٨ طن رقم ٢٢٤ سنة ١٩٠٧ ق)

١٤ - البقرة فيها قضت به الأحكام والأوامر هي بما يتعلق بقضية فوجه المحرم بسبب التفتيش . عقب نظر الدعوى . وذلك يجب ألا يحول على الأساليب التي يوجبها القاضي في الحكم أو الأمر الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأساليب موجهة للتحقيق وتدعمه ، لأن حقوق المحرم إنما تتجلى بهذا الطريق ولا تتعدد إلا به دون غيره فلا يمكن قانوناً أن تأثر به ما قد يوجهه القاضي في الحكم أو في الأمر بدونه بما انتهى إليه في التفتيش الذي

أصبح ثابتاً - أن بحيل القضية إلى محكمة الجنائيات لحماكة هؤلاء البيض بطريق الحرية بين الجنابة المستنة إليهم في تقرير الاتهام التقدم اليه من النيابة وبين البينة التي انتهى إليها واراد قضاها - وذلك عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات . فلما هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنائيات على أساس البينة وجهاً كان قراره يكون منطوقاً بنتيجة قضته .

(جلسة ١١/١٠/١٩٥١ من رقم ١٠٢ سنة ١٩٦١ ق)

١٦ - لا يجوز لقاضي الاحالة إذا رأى محاكمة المتهم بطريق الحرية بين الجنابة والجنحة أن يحيله إلى محكمة البينة لأن محكمة البينة لا اختصاص لها بتوقيع متقرة الجنابة . ولذا يجب عليه في هذه الحالة أن تكون الاحالة إلى محكمة الجنائيات لأنها هي التي ترفع حقوة الجنحة أو الجنابة . وهذا هو ما قضى به للدائن ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات و٣٣ من قانون تفكيك عام كالمجنائيات .

(جلسة ١٨/٢/١٩٤٠ من رقم ١٢٣ سنة ١٩٦٠ ق)

١٧ - إذا اعتبر قاضي الاحالة واقعة حثية المرض للقتلة اليه من النيابة على أنها وقعت بالإكراه جنحة لاقتفاء القوة فيها في حين أنه كان له أن يعتبرها جنابة على أساس كتابته بالأوراق من أن المتهم والمحقق عليه علمان عند شخص واحد فلا يحق لنيابة أن تنسئ عليه ذلك ما دام الأمر الذي أسندته لم يترسض لهذا الموضوع بالبحث وما دام التعديل في الوصف من حقه هو يجره إذا رأى في الدعوى توافر العناصر الواقعية للجنحة ، وما دامت - النيابة لم تطلب منه هذا التعديل .

(جلسة ٢٥/٢/١٩٤٠ من رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٠ ق)

الفصل الثالث

قراراه

الفرع الاول

الإحالة

١٨ - إذا وجد لدى قاضي الإحالة شك في نسبة أية حادثة من المباحين للقتلة برأس الجنى عليه إلى الجريمة التي رأى أن المتهم أحدثها ورأى ثبات ثبوتها واحدة من الاثباتين فهذا يغريه أن يأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنائيات ليحاكم بطريق الحرية بين الجنابة والجنحة من حادثة واحدة من المباحين . وعندئذ لا يكون ثمة عمل قبول

كل مسطوراً عليه إذ يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى .

فلما كانت الدعوى العمومية قد وصلت على المتهم أمام المحكمة المركزية بنتيجة أنه حرب الجنى عليه وأحدث به الإصابات الموحدة في المضر وقتت المحكمة بعدم اختصاصها . بحيث لما من أن الحادثة جنابة لتختلف حادثة بين الجنى عليه عن إحدى إصاباتة ثم قدمت القضية لتقاضي الاحالة بنتيجة أنه . أحدث بالجنى عليه المذكور الإصابات الموحدة بالقرارر العلي القرضي بأن حربه يمكن في وجهه مما فاعته حادثة مستبينة بالبين . فأصدر قاضي الإحالة فيها أمراً باختيار الواقعة جنحة بالمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات وإحالة القضية لنيابة لتصرف فيها على هذا الاختيار ومع أنه تحدث في أسباب هذا الأمر عن إصابة البين . وبين أوجه الشك في صحة نسبتها إلى المتهم فإنه لم يتردد منطوق الأمر الذي أسندته أن لاوجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لإصابة البين بل جده هذا الأمر صريحاً في منطوقه باختيار الواقعة للقتلة بحقها - أي الإصابات التي شوهت بالرأس والإصابات التي شوهت بالبين - جنحة لا جنابة فإنه عند الفصل في المطن للمرفوع من النيابة من هذا الأمر لا يتبها جده عليه الأسباب مع سرائره ما ورد في المنطوق وبذلك يعتبر لتقاضي حثياً في إصدار الأمر على هذه الصورة إذ ما دام هو لم يقرر بأن لاوجه لإقامة الدعوى بالنسبة لإصابة البين كان الواجب عليه قانوناً ، مع صدور الحكم من محكمة البينة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنابة أن يصدر أمره بالإحالة إلى محكمة الجنائيات لحماكة للمتهم إما على أساس وقوع جنابة منه كما رأيت محكمة البينة ولما على أساس الحرية بين الجنابة وبين ما أراد أنه هو من أن ما وقع من المتهم ليس إلا جنحة أو عتاة .

(جلسة ٢٢/١٢/١٩٤٠ من رقم ١١١ سنة ١٩٦١ ق)

١٩ - إذا أجمل متهمون إلى قاضي الاحالة بعضهم جنابة الضرب للضرب إلى الموت وبعضهم بالحرب البسيط ، فستبذل صلافة الأولين من الوقت وبذلك استبق تمة إحالات الضرب ذات قطع النظر عن تقيده ، وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشغل قرار الاتهام . فإنه يكون واجباً عليه - وهو لم يجد في الأفعال التي انتهى إليها إلا الجنحة مخالفاً بذلك حكم محكمة البينة الصادر بعدم اختصاص والى

جناية فلما حوّل لم يفعل لأن الأمر الصادر منه بإحبار
القراءة جسيمة سيكون علمنا ضئيلا عنه .
(جلد ١٠/١٧٢ طبع روم ١٢٧١ م)

الفرع الثاني

التجنيح

٢٠ - إقالة المحرور إلى محكمة التجنيح بإحبارها
جناية مقترنة بطرود عطفة ليست حجة على محكمة
الضلع نظرا بإحبار الواقعة جناية على كل حال ولو
ظهر لها من الأوراق والتحققات أن تجريرا أنها ليست
إلا جسيمة أو عاقلة بل إن محكمة التجنيح تكونت كمكة
الجنائيات ، حرة في عرف وقائع المحرور وتقريراتها
القانونية ، فلذا ظهر لها أنها ليست إلا جسيمة أو عاقلة
فلا مانع منها من الحكم فيها على الوجه الذي دللنا .
(جلد ١٠/١٧٢ طبع روم ١٢٧١ م)

٢١ - متى أحيل المحرور من قاضي الإقالة
القاضي الجزئي ويجب على هذا الأخير أن يبرر فيها طبقا
للإجراءات الواردة في قانون تحقيق الجنائيات الخاصة
بالتجنيح فيصيح له تقرير وصف التهمة المقدمة إليه أو
أحد ملحقها بغير رجوع في تلك إلى قاضي الإقالة .
(جلد ١٠/١٧٢ طبع روم ١٢٧١ م)

٢٢ - إن كانت الجريمة التي لا يثبتها المدعى أو
الطرف الخفيف بما تعلّق عليها الفترة الأولى من المادة
١٩٨ ع فإن الإقالة على القاضي الجزئي طبقا لقانون ١٩٦٨
أكثر رسة ١٩٢٥ تكون بمنزلة لأن المادة الأولى من
هذا القانون لا تنطبق على هذه الإقالة حيث يكون الفصل
جناية أو شروعا في جناية معاقبا عليه بالأصل
أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .
(جلد ١٠/١٧٢ طبع روم ١٢٧١ م)

٢٣ - إن التصرف المقرر لقاضي الإقالة يقتضي
التقريرات التي من المادة ١٢٥ من قانون تشكيل عا كم الجنائيات
التي تنص على أنه : إذ رأى (قاضي الإقالة) وجود
شبهة تدل على أن الواقعة جسيمة أو عاقلة يبدد القضية
إلى النيابة لإجراء اللام منها قافرا بالخ ، هذا التصرف
إنما يكون على ما يرى على القاضي الإقالة أن العناصر
الأسيلة المكورة للفصل المذكورة من المحرور العمومية
لا تتوافر فيها أدلة الجنائية بل هي لا تدعو أن تكون
جسيمة أو عاقلة في هذه الحالة يبدد القضية إلى النيابة
لصطيا إلى القانون لأنها على كل حال ليست من
انحصار محكمة الجنائيات أما إذا كانت عناصر الجنائية

بأنه لم يبين التهمة واما يسمح التهم بالمعاقبة منها كما
يجب ، فإن على التهم في هذه الحالة ألا تقصر دفاعه
على واحدة من العناصر فلما فصل فلا يؤمن إلا نفسه .
هذا وإذا كانت المحكمة قد رأت أحد التهم وأدانت
الأخر في المصحين ، ولم تكن قد انتهت الدعوى فلها أن تكون
أصلها إذ المحرور لم تكن مرفوعة أمامها بأن التهم
أو تكب العناصر الاثنين ، بل بأنه أو تكب طاعة واحدة
من التي ترك قاضي الإقالة المحكمة أمر تعيينها وتبينها
ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دام التهم
لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة يقتضي النص القانوني
الذي يطالب على جريمة إحداث الطاعة . وذلك حتى
لو كانت المحكمة قد سلمت من العلة الثانية لتتخذ منها
سببا لتعديد العقوبة عليه إذ أن هذا من حيث على كل
حال سواء أ كانت الواقعة مقدمة لها وقتا للأول
القانوني لثابتة على التهم أم كانت من العناصر الواقعة التي
لمحكمة الموضوع أن تستظهرها من نفسها وتقدمها بها
تراد بحيث إنها إذا كانت قد صرحت في الحكم بإدانة
هذا التهم في واحدة من العناصر قطع مع تعديده
العقاب عليه في ذات الوقت على إحبار أنه هو رأيا .
- خلافا لما قاله قاضي الإقالة - الذي استدل كل
الاصابات بالحق عليه فلما تكون قد علمت على معنى
القانون ، ولا يسمح هذه الحالة أن يوجه إلى حكمها
أي مدعى .
(جلد ١٠/١٧٢ طبع روم ١٢٧١ م)

١٩ - إذا كان الظاهر من محينة سوابق التهم
أنه سبق للمحك بالجلس لمدة ستة بطرود ٢١ سجن
سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول منزل بتصدد ارتكيب
جريمة فيه ، وكانت جريمة السيرة المظلمة عا كته من
أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أي قبل
مضى خمس سنين من تاريخ انتهاء تلك العقوبة فاق
يكون قائما طبقا للفترة الثانية من المادة ١٩٩ ع . ولذا
كان الثابت بالصيغة المذكورة أن التهم سبق للمحك
عليه أيضا بتسع عقوبات مقيدة السيرة في مرثلت
وشروع فيها وعناية أمانة التفت منها بالجلس لمدة ستة
غا يكون منه حاد في حكم المادة ١٥١ ع أنه إذ كلف
الملك طبقا لهذه المادة يجوز للمحك عليه بمقتضاها
وبمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بتقوية الجنابة
يكون من الواجب على قاضي الإقالة أن يأمر بإحالة
هذا التهم إلى المحكمة المختصة بتقرير المحرور بإحبارها

الإحالة الرجوع فيه لأنه استغنى سلطه بشأنه كالإيجاز للحكمة التي أحيت إليها الدعوى بموجب هذا القرار أن قضى بعدم اختصاصها .

(جلة ١٩٢٤/٧/١١٣ طرد ١١٣٣ سنة ١٩٢٤)

٣٦ - أن سلطة قاضي الإحالة في تقديم الجنابات إلى محكمة الجنب طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مقيمة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون الجنائي الأختال الخاصة المؤقتة . فإذا كانت العقوبة هي الأختال الخاصة المؤقتة أو المؤقتة ، امتنع على قاضي الإحالة أن يقدمها إلى محكمة الجنب ويوجب عليه إحالتها إلى محكمة الجنابات ، لأن الخيار بين العقوبتين المرقبتين في القانون الجنائي الواحدة من عمل الخصم الملتزم بها توقيع العقوبتين يستلزم بناء الاختصاص بنظر مثل هذه الجنابة لمحكمة الجنابات .

(جلة ١٩٢٤/٧/١١٣ طرد ١١٣٣ سنة ١٩٢٥)

٣٧ - إذا كان الظاهر مما ورد في أمر قاضي الإحالة أنه بعد أن تعرضت الدعوى الشرعية إلى أن تتم كل في حالة من حالاته لكنه تجاوز بنية سلبية الحدود المرسومة له في القانون ، وبعد أن بين أن المادة التي يجب معاملة المتهم بمقتضاها هي المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، قد قال إن الواقعة المقدمة إليه جنبة ، وإنه لذلك يبدد القضية إلى النيابة لضمها إلى محكمة الجنب لفصل فيها . فإنه يكون في حقيقة الواقعة قد قصد هذا الأمر إحالة الدعوى إلى قاضي البوت للمحك فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هي عقوبة الجنبة طبقاً لقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . يحصل بعض الجنابات جنماً ولم يكن قصد القضاء باعتبار الواقعة جنبة كما يتبادر مما قاله متجزئاً في التصريح ، وإنه فانه يجب أن يبدد هذا الأمر في القانون أمراً يحصل جنابة جنسه لا أمراً باعتبار جنابة جنسه ، وإن ترتب عليه باطل كل الأحكام القانونية التي يجب أن ترتب على الأوامر التي تصدر عن مقتضى القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

(جلة ١٩٢٤/٧/١١٣ طرد ١١٣٣ سنة ١٩٢٥)

الفصل الرابع

حجية قراراته

٣٨ - ليس لقرار قاضي الإحالة من القوة إلا بالتقدير الرأى في نفسه . فلذا نص فيه أن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة أشبهت بمقتضى النيابة إلى قاضي

متوافرة وكل ما في الأمر أنها كانت مقترحة بغير قانون أو ظرف عتف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني ليس لقاضي الإحالة أن يخرج الجريمة بعد إقرارها بذلك الطرد أو بالظروف المتغيرة عن نوعها ويحكم باتزالها إلى محكمة الجنب وطبقاً بناء على ذلك السيد الذي أبلغه القانون أن يعطيه الجريمة التي يرى أنها طبقاً فيها ويحكم بالنسبة المذكورة لها لا يخرج عن أن تكون جنبة أو عتاف على كل ما له بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل هذه الجنابة التي لا يسها طرد أو ظرف عتف إلى محكمة الجنب باعتبارها جنابة لحكم فيها بالحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

(جلة ١٩٢٤/٧/١١٣ طرد ١١٣٣ سنة ١٩٢٥)

٣٩ - إن ظرف صغر سن المتهم ليس إلا حداً قانونياً عتفاً للعقاب ولكنه لا يؤثر في الاختصاص فإذا كانت التهمة الملتزمة إلى المتهم هي إحالة الجاني عليه بجرماً فالتأثير من عتاف مستبعد لأن صغر سن لا يغير هذه التهمة جنابة إلى جنبة ، ولا يمنع بالتالي عتاف الجنابات من نظر ما ولفظ ليس لقاضي الإحالة ، إذا ما قدم إليه منهم مضمناً ، أن يعتبر الجنابة المقدم بها إليه جنبة ويحيلها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها ، بل عليه . إذا رأى أن فصل محكمة الجنب لا عتاف الجنابات في أمر المتهم . أن يحيل الدعوى إليها على المادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي تنص على إحالة المتهم بجنابة في هذه الحالة إلى قاضي الجبوت لأن الجريمة في ذاتها جنبة ، بل توقيع عقوبة الجنبة مع اعتبارها جنابة .

(جلة ١٩٢٤/٧/١١٣ طرد ١١٣٣ سنة ١٩٢٥)

٤٥ - إن قرار قاضي الإحالة بإحالة نظر الجنابة إلى قاضي الجبوت من رأى أن فصل القاطب عليه قد اقرن بأحد الأختال للتقصص عليها في المصلحة ٦٠ ٢١٥٥ و أن بطرود عتاف من شأنها مجرد تطبيق عقوبة الجنبة طبقاً للقانون الأول من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هذا القرار له قوة التمهيد المحكوم فيه لأنه يكسب المتهم حقاً بإحالة إلى محكمة الجنب لتطبيق عقوبة الجنبة عليه . وقد رسم القانون طريقة لتطبيق فيه فأجل قاتب الدعوى وحده الحسن فيه بطريق المصلحة أمام المحكمة الابتدائية منتفعة بوجه غرة مغيرة بقراره يسلم في كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فلذا لم يضمن فيه القاتب الدعوى فضلاً عن الدورية يصبح نهائياً ولا يجوز لقاضي

هذا العلم إلا من الكاتب المعسرى وحده ولتسليم
الذي يليه له من أجله العلم في أوامر قاضي الاحالة
أما الذي أتى فلا يقبل منه العلم فيها .
(جلد ١٣١/١٧/١٤ من رقم ١٢٤٥٤٤)

٣٦ - إن المادة ٢٣٦ تحقيق جنابات تمنع صراحة
من العلم في أمر الاحالة أي من تأريه للفتاة من
جهة ما قهره من وجوب حماكة للتم على التهمة التي
يستحقها فيه في صدور هذا الأمر وليس للتم أن يضمن
لا فيه ولا فيما يخصه من إجراءات التحقيق بل له فقط
أن يتكلم موضوع المعسرى المطروحة على المحكمة
ويكتفى في ثبوت وعدم ثبوت وفي تكوينة إجراءاتها
قانونيا وعدم تكوينة . ولعلو عليه في كل ذلك هو
ما تبيحه سلطة الإلهام لدى المحكمة من أوجه الاتيات
وما يبيده هو من أوجه القطع وما تقوم به المحكمة
تقسما من التحقيق فلذا كان في التحقيق الابتدائي خلال
قانون واتضح عليه سلطة الإلهام في الاتيات له أن
يبه إلى هذا الخلل وهي تقدر بما ترى على أن كل ما
أجله المادة ٢٣٦ للمحكمة إنما هو العلم في
الاجراءات السابقة على انقضاء الجلسة التي أتى بحمل في
الفترة من بعد صدور أمر الاحالة إلى يوم جلسة المحاكمة
وهي في المادة ليست سوى الاجراءات الخاصة بتكليف
التم بالحضور . ومع ذلك فإن أوجه البطلان الذي يقع
لها ليس من انقضاء العلم بل المعسرى فقط لأن لم يحصل
مما جاء في شأنه أول شاهد أو ثلث للرافعة لأن لم يكن ذلك
شهود .

(جلد ١٣٢/٧/٢٠ من رقم ١٢٤٥٤٤)
٣٧ - إن قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لادعاء
المعسرى مبنيا على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع
لا من جهة القانون فقط في هذه الصورة لا يصح العلم
في هذا القرار لدى محكمة القضاء بل يكون العلم فيه
لدى غرفة المشورة محلا بالمادة ١٢ من قانون تشكيل
عالم الجنائيات .

(جلد ١٣٢/٧/٢١ من رقم ١٢٤٥٤٤)
٣٨ - إن المادة ١٢ من قانون تشكيل عالم
الجنائيات لا تجوز كاتب المعسرى العلم بطريق القضاء
والإبرام في أوامر المصادرة من قاضي الاحالة إلا في
حالات (أولها) حاة ما إذا كان الأمر صادرا بعدم
وجود وجه لادعاء المعسرى (وثانيها) حاة ما إذا
كان الأمر صادرا بإدعاء التهمة لأن التهمة لأن الأفعال
للشبهة إلى التهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة

الاحالة مع رابع فترة ذلك القرار منسوبة في أن
هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم لم يكتروا هم الذين
تألفوا الجريمة باشتراك الرابع معهم ولكن ليست له
أية قوة في إقامة أن هذا الرابع هو وحده الذي تتركف
الجريمة دون سواء للمحكمة الجنائيات مطلق الحرية في
تحري حقيقة الواقعة كيف حصلت وما إذا كان مع
هذا الرابع أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضي
الاحالة ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين لم تعرف
ذواتهم ولا أفعالهم ، ومن ثمة المحكمة وجوب
هؤلاء المجهولين فلها بالإدعاء أن تعتبر بوجودهم حاصل
مقربا عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بطرف
تعدد المجرمين .

(جلد ١٣٢/٧/٢٢ من رقم ١٢٤٥٤٤)

الفصل الخامس

العلم فيها

٣٩ - إن المادة ١٣ من قانون تشكيل عالم
الجنائيات صريحة في أن العلم في قرارات قاضي الاحالة
ألم محكمة القضاء لا يجوز إلا خطأ في تطبيق نصوص
القانون أو في تأويلها ولا يكون إلا من الكاتب المعسرى
ولذا صرح بطريق التفسير اعتبار أوامر المصادرة من
غرفة المشورة بحسب المادة ١٢ ج ، من القانون
للكور كافة العلم فيها أيضا بطريق القضاء فلا
يمكن أن يكون ذلك إلا في صورة الخطأ في تطبيق
نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون حق العلم
إلا كاتب العام وحده . أما الذي أتى فلا
يجوز له أن يضمن في هذه أوامر ألم محكمة القضاء .

(جلد ١٣٢/١١/١٦ من رقم ١١٤٥٤٤)

٤٠ - إن القانون لم يصر على جواز العلم في
قرار غرفة المشورة بطريق القضاء والإبرام . وإنما
نص في المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات
على جواز هذا العلم في قرار قاضي الاحالة الصادر
بأن لا وجه لادعاء المعسرى أو الصادر بإدعاء التهمة
لأن التهمة لأن الأفعال للشبهة إلى التهم لا تخرج عن
كونها جنحة أو مخالفة . ومع ذلك العلم إلا كاتب
المعسرى على أنه يكون مبنيا على قرار الاحالة على
خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، فلذا
صاح قاضي على ذلك اجساد قرارات غرفة المشورة
المصادرة طبقا لحكم المادة ١٢ ج) من القانون المذكور
فإن العلم بطريق القضاء والإبرام فلا يجوز أن يقبل

الجناية على أساس عدم كفاية الدلائل على توافره مع
لنقله قبل الاصل يتضمن في الحقيقة والواقع أنه
إنما رأى فيما يخص هذا الظرف أن لا وجه لاثابة
الدعوى .

(جدة ١٢٤/١٢/١٨ من رقم ٣٨-١٠٠)

٣٧ - الأمر الصادر بالاخالة لا يجوز بحكم
المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن فيه أمام
المحكمة الثالثة العليا الدعوى . وما ذلك إلا لأن هذا
الأمر ليس من شأنه أن يلزم المحكمة بشيء عاجل فيه
بل إن لها دور من تقاضا نسبها إلى ذلك بما لا يقع
فيه من خطأ وللتهم أن يثبتوا ذلك بما لا يقع
إدعاء كل اعتراض في صدد محاكمته ولو كان متطابقا
يوصف التهمة للرفوعة بما هو دعوى . وإذا كانت المحكمة
لم تشارك الخطأ من خلفه نسبها أو بناء على طلب التهم
فإن حكمها ذاته - لا أمر الاخالة - هو الذي يجب أن
يرجع إليه الطعن . وإذا كان كذلك فليس وجه الطعن
أن الطعن لا يصد سوى الطعن في أمر الاخالة بجان
وصف الأعمال المنسوبة إليه فيه ولكن الحكم الذي
صدر في الدعوى ليس فيه أي خطأ من هذه الناحية
فلا يقبل الطعن .

(جدة ١٢٤/١٠/٢١ من رقم ١٢٢٢-١٠٠)

٣٨ - إن الأمر الذي يصدره قاضي الاخالة
طبقا لمادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ طاعة بعض الجنايات إلى عكس المنع إذا
ما اقررت بأخطار قانونية أو ظروف مخفية لا تجوز
- يستثنى المادة الثانية من هذا القانون - للمراجعة
فيه إلا من النائب العمومي دون غيره . فإذا لم يقبل
لأن الأمر يجوز ثبوت التهمة المحكوم فيه ولو كان قد
وقع فيه خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وذلك
لأن القانون المذكور في الفقرة الأخيرة من المادة
الخامسة تنص على أن لا يمنع من أن تحكم بعدم الاختصاص
في هذه الجنايات حال كان قد استجبت وقائع ما يتناولها
التحقيق تهم التهمة إلى جناية أشد . وفي هذا ما يند
على أن أمر الاخالة يكسب التهم الحق في ألا توقع
عليه عقوبة الجنائية وفي أن يصاحبه كم أمام محكمة
الفتح .

(جدة ١٢٤/١٢/١٨ من رقم ٣٧-١١٠)

ويشترط أن يكون الطعن في الماتين مبنيا على حصول
خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وإذا فلا يجوز
الطعن بطريق النقض في قرار قاضي الاحالة القاضي
بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها
حتى يفصل في دعوى التقبيل للرفوعة أمام المحكمة
القضائية .

(جدة ١٢٢/١١/١٢ من رقم ٣٣-١٤٠)

٣٩ - طعن النيابة في أمر قاضي الاحالة بإخالة
جريمة شروع في قتل إلى عكس المنع مباشرة لفصل
فيها على أساس وقوع الجريمة يكون دائما أمام غرفة
الدعوة طبقا لمادة الثانية من قانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ سواء أكل هذا الطعن خطأ في تطبيق
القانون أم خطأ في تقدير الوقائع .

فإن كان هذا الأمر مبنيا على استبعاد نية القتل
فليس التهم كسب موضوعية متحققة بتقدير الآلة بما
يقتضي أن قاضي الاحالة قد اعتبر الواقعة جنحة ، لا جناية
مقترة بغير قانوني أو ظرف مخفف ، فليأتية أيضا
أن تطعن في هذا القرار أمام غرفة الدعوة طبقا
لمادة ١٢ من قانون تشكيل مساكم الجنايات .

(جدة ١٢٣/١٢/١٠ من رقم ٣٨-١٠٠)

٣٥ - متى كان خطأ قاضي الاحالة واقعا في
التطبيق القانوني على الواقعة التي انتهت في قراره ، لا في
تقديره لاثابة الدعوى ، فالطعن في القرار يكون بطريق
النقض .

(جدة ١٢٣/١٢/١٠ من رقم ٣٣-١٤٠)

٣٦ - إن المادة ١٢ من قانون تشكيل مساكم
الجنايات بتحويلها النائب العمومي حتى الطعن بطريق
المراجعة أمام المحكمة الإحصائية مخفية بحيث أودع
مقبولة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه
لإثابة الدعوى لعدم كفاية الأدلة إنما خرقه ذلك
في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الاحالة قد أخطأ
بتقدير وقائع الدعوى وادع التبرؤ فيها في الأمر الذي
أسندته بأن لا وجه لإثابة الدعوى أو بإثابة القضية
إلى النيابة لأجراء اللام ضار قانونا لأن الواقعة
ليست إلا جنحة أو منافاة ، ولم يصد منها قرار هذا
الحق على حالة الأمر بأن لا وجه لإثابة الدعوى قبل
خصوصا وأن استبعاد القاضي لظرف من ظروف

قاضي التحقيق

- اختصاص قاضي تحقيق الجهة التي استقبلت فيها البورقة الرسمية الزروعة بالتحقيق مادام التحقيق لم يوصل إلى معرفة مكان وقوع الجريمة - ١
- عدم ميدان استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإكالة الدعوى - ٢
- (ر - أيضاً : اختصاص قاعدة ٤٥ وقانون قاعدة ٢٣)

القواعد القانونية :

جريمة الاستيلاء جنحة أو صفة أن عل إكالة التجهين في جنحة التزوير - التي لم يعرف مكان وقوعها -
تتبع قاضي تحقيق الجهة .
(جلد ١١/١٩٠٢ من رقم ١ سنة ٢٢ ق)

٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية لا نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإكالة الدعوى يحصل بقرار في كل الكتب في ميدان ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال ، قد أُلغى بذلك أن هذا الميدان بالقضية للنصوص الذين لم يصد الأمر في مواضعهم لا يصرى إلا من تاريخ إعطائه لهم إعلاناً رسمياً ، ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بالأمر .
(جلد ١١/١٩٠٤ من رقم ٢١ سنة ٢٢ ق)

١ - إذا كان بين من الإطلاح على مذكرة تلبية التي قدمها قاضي التحقيق طلب المساعدة في التحقيق في شكوى معينة أن موضوع هذه الشكوى وتحقيق التبية فيها كان هو تزوير عشر حصر تركه واستعماله بتدبير المحكمة المحلية ، بيلا ، وكذا الواقعيين جنائيات فلما كان قاضي تحقيق « المسألة » قد رأى أن التحقيق الإيجابي لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جنحة التزوير وأن جنحة الاستيلاء قد وقعت في جهة أخرى « المسألة » جاءه في اختصاص قاضي تحقيق هذه الجهة بتحقيق هذه الجنحة الأخيرة - فإنه لا يكون له عمل لأن ينكل هذا القاضي من إجراء التحقيق بصفة غير صحيحة وهي أن

قانون

رقم الصفحة

المجلد الأول : ثلاثة	١ - ٣
المجلد الثاني : مستودع القوانين	٤ - ٩
المجلد الثالث : تحرير القوانين	١٠ - ١٥
المجلد الرابع : مريان القانون من حيث الزمان	١٦ - ٤٧
المجلد الخامس : القوانين للوقت	٤٨ - ٥٠

موجز القواعد :

الفصل الاول

مادة

- إصدار القانون لا يستلزم إلا من التمس في الجريمة الرسمية - ١
- عبر القانون بالجريمة الرسمية كاف لتفله في حق السكفة - ٢
- العلم بالقانون وبكل ما يدخل عليه من تعديل مقروض على كل إنسان - ٣
- (ر . أيضاً : استئناف قواعد ٥٦ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ١٢٦ وتفسير جري قواعد ٣ و ٥ و ٦ و ٧ وعون قاعدة ١١٢ ونظم قواعد ٦ و ٧ و ٨ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ ومسئولية جنائية قاعدة ٨ ومواد خمسة قاعدة ٦٨)

الفصل الثاني

مستوية القوانين

- حكم الرئيس التي تصدر طبقاً لقاعدة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ - ٤ - ٨
- دستورية الرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ - ٩
- (ر . أيضاً : اختصاص قاعدة ١٧ وتفسير قاعدة ١)

الفصل الثالث

تفسير القوانين

- قاعدة عدم جواز التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي والقيام عليها لا يمنع القاضي من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التفسيرية لتحديد قصد الشارع - ١٠
- عدم جواز الرجوع إلى القانون العام « قانون الإجراءات » ما دامت هناك نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص « ق ٤٨ » سنة ١٩٤١ - ١١
- متى يجوز التمسك بين تطبيق قانون خاص وقانون عام - ١٢
- لا لعل للالتجاء إلى قانون الرافض إلا لحد قص أو الامتناع على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية - ١٣ - ١٥

الفصل الرابع

مريان القانون من حيث الزمان

- كل إجراء يتم في دعوى على متقاض قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يأنه أو يملكه - ١٦ - ٢٣
- خضوع أحكام التية وتوسط القوة التي استقبلها قانون تشكيل حاكم الجنائيات لهذا القانون - ٢٤
- اعتبار يوم ١٥/١٠/١٩٥١ موعداً لطبق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح النظم من نسومه - ٢٥ و ٢٦
- العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً في الدعوى قانون أصح للنهم - ٢٧ - ٢٩
- عدم مريان أحكام المادة ٥ ح إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات « تطبيقات » - ٣٠ - ٤٧
- (ر . أيضاً : اختصاص قاعدة ١٨ واختلاس إبداء محبوزة لقاعدتان ٩٩ و ١٠١ واستئناف قاعدة ١١٠ وتعرض على قلب نظام الحكم قاعدة ٤ وتكون قواعد ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ ونظم قاعدة ٩ وخطب قاعدة ٦ ودعارة قاعدة ٢٢ و ٢٤ ودعوى جنائية قواعد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ ومفكردون ومخبره فهم قاعدة ٤٣ ومولد خمسة قاعدتان ٦٩ و ٧١ وقضى قاعدتان ٦٨٤ و ٦٨٦)

الفصل الخامس

القوانين المؤقتة

- الفرق بين القوانين المؤقتة والقوانين الاستثنائية - ٤٨
- القرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التورن هو قرار مؤقت - ٤٩

موجز القواعد (١٩٤٠) :

— الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بجديد الساحة التي ترزق قطعاً في السنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٥ الزراعة هو قانون مؤتمت - ٥٠ (ر . أيضاً : قطن قطعة ٤)

القواعد القانونية :

القسم الأول

مقدمة

١ — إن الدستور قد نص في المادة ٢٢٢ على أن تكون القرائين ثلاثة في جميع القطر المصري بإسنادها من جانب الملك . ويستفاد هذا الإسناد من خبرها في المراجعة الرسمية التي ، فالإسناد لا يستفاد إلا من القتر ، ومهما قيل من نتائج تحرك السلطة التنفيذية في تنظيم القتر فإن الحاكم لا يستطيع أن يطبق قانوناً لم يشرعوا به . القتر يقتضي بأن الإسناد إنما يستفاد من القتر . ولأن القاضي يحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم يشرع به المراجعة الرسمية لا قبل ، إذ ملزم هذا القتر لا يحصل إلا يمكن القول بأنه صدور وبالتالي لا يمكن إعمال أحكامه .

(جلد ١٢٠/٢٠١ من رقم ٥٨١ سنة ٢٠٢٠)

٢ — إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ ، قد صد مرسومين في حدود السلطة المخولة به بإعادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وقدر بالمراجعة الرسمية ، ولأنه فإنه يكون نافذ المفعول في حالكه ، ولا يبرخ القانون الفاعل بالمجلد به لعدم إعلانه للفتنيل بشئون القتر .

(جلد ١٢٠/٢٠١ من رقم ١٠١٣ سنة ١٩٤٢)

٣ — ألم بالقرائين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملاً بمحكم المادة الأولى من لائحة ترعيب الحكم لأجله وليس على النيابة إنما لرافقت رفع الدعوى القضائية على شخص إلا أن تلت به رقم المادة التي تريد أن تطالب عاكة بمتعلها . وليس عليها فرق هذا أن تلت لا ينص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن تلك ما يده القانون بدلاً قد علم تلك الناس كما أن الحركة التي تولى عاكة التزم ليست مكلفة قانوناً بأن تلت نظر عند الحكم إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطالب النيابة بتطبيقها عليه مادام عليه بذلك مرفوضاً بمحكم القانون .

(جلد ١٢٢/٢٠١ من رقم ١٢٨٩ سنة ٢٠٢٠)

القسم الثاني

دستور القرائين

٤ — المادة ٤١ من الدستور حولت السلطة التنفيذية بتدبير موجبات الاسراع في تنفيذ القوانين لاجتعال القرائين . ولذا استلقت هذه السلطة هذا الحق القول لما ، ثم عرجت الرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسلطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه ، فإنه لا يبرخ لسلطة أخرى أن تتدخل في تدبير تلك الموجبات .

(جلد ١٢٠/١٦١ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢٠٢٠)

٥ — إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه إذا حدث نيا بين أدوار اقتعد البرلمان ماوجب الإسراع إلى اقتعال تدابير لاجتعال القرائين فذلك أن يصد في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون ثلاثة القتر ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عاجل وعرض عليه المراسم عليه في أول اجتماع له إنما لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كل لما من قوة القانون . — إنما ينصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسم إنما عرجت على البرلمان في أول اجتماع له لأنها تظل نافذة المفعول إلى أن يقر أحد المجلسين عدم إقرارها . ولا يؤثر في هذا القتر أن يكون قد اقتضى على صدور المرسوم عدة سنوات صدقت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون أن يصدر من أي من مجلسي قرار في شأنها مادام الدستور لا يشرط صدور قرار بأيد المراسم التي تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، ولذا هو يقتضي باستمرار قانونها ما لم يقر أحد المجلسين عدم موافقة عليها .

(جلد ١٢٠/٢٠١ من رقم ١٨٧٢ سنة ٢٠٢٠)

٦ — إذا كان الرسوم بقانون قد صدر عن إحدى اقتعد البرلمان وصار عرج على البرلمان في دورة التالية لمصدوره فإنه لا يكون بلا شك لأن المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جوا على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عاجل لعرض المراسم التي تصدرها السلطة التنفيذية

الفصل الرابع

سريته من حيث الزمان

١٦ - إن كل إجراء يتم في دعوى حل متعصى قانون سجين يعبر صهيون ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يحدده .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢١ ق)

١٧ - إذا كانت الحالة التي حكم على المتهم من أجلها قد وقعت في طر قانون تحقيق الجنائيات القديم ، وكان للمتهم لا يتجاوز في أن إجراءات التحقيق قد تمت صهيون طبقا لقانون المدلول به وقت حصولها ، فلا يتقبل المتهم عليها بمتاعها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢١ ق)

١٨ - متى كانت إجراءات التحقيق والتجسس قد تمت صهيون بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنائيات الذي كان سريها وقت حصولها ، فمن حين اعتبارها كذلك ينظر على استند قانون الإجراءات الجنائية من نصوص في شأنها .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢١ ق)

١٩ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره ما يقتضي بإبطال إجراء تم واتى صهيون وقت أحكام التتبع التي حصل الاجراء في ذلك ، وإن قلنا كان إذن التتبع الصادر من النيابة قد صدر مطابقا لأحكام قانون تحقيق الجنائيات ، وكانت إجراءات التتبع والتجسس على وفق أحكامه . فانه يكون صهيون فاما متبعا اثره .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢٢ ق)

٢٠ - من المقرر قانونا أن الاجراء الذي يتم صهيون في ظل قانون قادم بطل صهيونا وعندما لأحكام هذا القانون . فلذا كان التتبع الذي يتكره من قبله من قضاة قد أجرى قبل نشر قانون الإجراءات الجنائية فان قانون تحقيق الجنائيات يكون هو الواجب التطبيق عليه .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢٣ ق)

٢١ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقتضي بطلان إجراء تم واتى وقوعه صهيون وقتا لأحكام التتبع التي حصل في ذلك . وللشرع لم يتصد من إرادة سريين قانون الإجراءات الجنائية على القضاء التي لم يتم الفصل فيها إلا أن يقع في كل ما يستجد فيها من الإجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان المخالف

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بمالقة من المخرج في حاية حصول التفتيش صفة كونه المصور الرئيسي في البلاد ، وتوخيا منه جمع التفتيش في ذلك الحصول قبل وقوعه ، والثاني (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) كما بين من نصوصه - يطالب على عدم التفتيش أو التفتيش في عهده ، وحصل غش الجنابة والمعامل على الوجه المبين به - كان لا يبرمج بين القانونين وحدة في الواقعة التي يبالغ كل منهما . وذلك لا يمنع بالبداهة أن يكون الفصل الواحد مكررا أحيانا للحرمة المخصوص عليها في كل منهما كان تم جريمة الخدعة أو غش الجنابة بواسطة خطأ أصناف التفتيش ولو هذه الحالة يوجد التفتيش المخصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وضد ما يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المخصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وإن قلنا كانت الواقعة - كما أختبأ الحكم - تخالف فيها جميع العناصر القانونية الجوهرية المخصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فانه لا يكون كخطأ في تطبيق هذا القانون عليها .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢٤ ق)

٢٢ - لا يصح الاستناد في طلب قرض حكم جنائي إلى ما ورد في قانون المرافعات في صدر غرض الحكم وإلحاق سوده من قانون المرافعات لا يلجأ اليه في خصوص الأحكام الجنائية إلا لـ قصد أو الاستناد على لهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنائيات . ولا على ذلك في صدر أمور استمر قضاة محكمة التفتيش على قسمة أحكام قانون تحقيق الجنائيات في شأنها .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢٥ ق)

٢٣ - إن الاستناد بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها على إلا عند غرض قانون الإجراءات فانه من افتراء التفتيشية .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢٦ ق)

٢٤ - إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التفتيش أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لـ قصد .

(جريدة ١٣٥١/٢٢١ ط ١٣٥٠ رقم ١٣٥٠ س ٢٧ ق)

ويأتى به ، لا أن القانون الجديد هو الذى يجب أن يصنع ذلك الحكم القديم ويأمر به .

(جلد ١١/١٧/١٨٣٢ من رقم ٣٦٦ ع ٢ ق)

٢٥ - إنه يرجع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات بين أنها يجب أن تنص في قترتها الأولى على أنه " يجب على المجرم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابه ، أنما تنص في قترتها الثانية على أنه ، إذا صدر بد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً ، قانون أصلح لنتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره ، والفارق واضح بين عبارة الفصل بالقانون ، وعبارة صدور القانون ، أما المحكمة في الفترة بين المالحين فهو واضحة أيضاً . ذلك بأن الأصل في القوانين - حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة بعدئها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم بصدورها وأن هذا العلم يكون مقترحا بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها - فإن هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصدورها سواء أكان هذا العلم خفياً أم فريحا ولذا فإنه يجب غير الخساسة التتبعية أن تدخل في القوانين مواعيد قاطعا إما بقصر ميعاد الثلاثين يوماً أو منه أو بإجلاء سريانه على ما وقع قبلها من حوادث فاته قد حرص في المادة السادسة منه على أن يجرم العقاب إلا على الأفعال الفلاحة لصدور القانون الذى ينص عليه . ولذا فنحن نحن قانون الاجراءات الجنائية الذى نشر في المجرى الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يسلم به - حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره - بد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد المجمع تتبنى بمضى ثلاثين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة ١٧ على أنه ، لا يجوز في أية حال أن تطول لغة المدة لاعتناء الدعوى الجنائية بسبب الاعتطاع لأكثر من نصفها - لما كان ذلك وكان قد اقتضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ قائماً تكون قد سقطت بمضى اللغة أصحالا لفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بإحبار أن المادة ١٧ للحال فيها قانون أصلح لنتهم صدر ونشر فيجب أنيله دون غيره ، ولا يمكن أن يكون القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل

وقع قبل اجلاء سريانه . ولذا فنحن نحن الذى إذن لتتبع قد صدر من النيابة على وفق أحكام قانون تحقيق الجنابات الذى كان قائماً وقت فاته يكون إذا حسباً ولا يصح العمل عليه بما جاء في قانون الاجراءات الذى صدر بعد ذلك .

(جلد ١١/١٧/١٨٣٢ من رقم ٥٨٤ ع ٣ ق)

٢٢ - من كانت الدعوى العمومية جرمية التللف قد رفعت على المعلن في ظل قانون تحقيق الجنابات الذى لم يكن يطلب لرئيسا تقديم شكوى مرتبته التى ، فلا يكون ثمة وجه الفصل في صدور دفع هذه الدعوى بما يستلزمه قانون الاجراءات من قيود لرئيسا إذ أن الاجراءات التى يتم حسباً في ظل قانون معمول به يبق حسباً .

(جلد ١١/١٧/١٨٣٢ من رقم ١٠٣٥ ع ٢٢ ق)

٢٣ - من كان الحاصل في الدعوى أن النيابة العامة بعد أن أتت التحقيق فيها في ظل قانون تحقيق الجنابات فترت تنفيذها إلى حشرة قاضى الاصلاح ، ولكنها لم تكن قد أعلنت حتى صدور قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . فأشارتها بذكره إلى حشرة قاضى التحقيق الذى أحسلا بدوره إلى غرفة الاتهام ، من كان ذلك ، وكان التحقيق الذى أجريه النيابة في الدعوى قد تم في ظل قانون يصح تحقيقاً نهائياً حسباً جرى بن يملك إجراده وليس مجرد عرض استدلالات يبنى على قاضى تحقيق إجراده تحقيق جديد بنائها وكان قانون الاجراءات اله أئمة لم يرد فيه ولا في غيره ما يقتضى بإبطال إجراده تم وانتهى حسباً وفق أحكام الشريعة التى حصل هذا الاجراءات - فلهذا فإن الملغ الذى يشبهه فطاعن يطالغ لإجراءات التحقيق لا يكون مقولاً .

(جلد ١١/١٧/١٨٣٢ من رقم ١٢٣٥ ع ٣٣ ق)

٢٤ - إنه لا جاد قانون تفصيل عام في الجنابات مفيداً أن أحكام تلك القضايا لا استئناف لها ولا ملغلة فيها ، وحرصاً لما في نظر المجمع المرتبط بالعبارة إذا أحيلت إليها ، مع إقامته أحكام القبة على حالها ، وأحكام سقوط التقربة على حالها ، فإن ماوردية القاضى تتصرف في فهم هذه الأحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها الرجعية للتحقق منه ، بحيث إذا شذ منها حكم مما أسره القانون الجديد فهذا الحكم هو الذى يجب أن ينضخ القانون الجديد

٣٠ - إن أحكام المادة ٥ من قانون العقوبات لا تسمى إلا بأقرب السائل المرحومة من هذا الإجراء.
(جريدة ١٢٨٢/١٤ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣١ - إذا كان الفصل الثاني وقع من التهم ينطبق على كلا نص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيتنطبق عليه بالعقوبة الواردة في النص القديم لأنها هي الأغنف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات.
(جريدة ١٢٨٢/١٧ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٢ - إذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى على التهم بأنه لم يرد نصيب الحكومة من عمول القصب من سنة ١٩٤٧ في المبدأ، قضى بحرية، لأن تأنيف قضت المحكمة الاستئنافية بتبرئة عمال جنيتها، فطفت النيابة في هذا الحكم بغير أن القانون يوجب الأقل القرامة من عشرة جنيتها، ثم صدر قرار من وزير التجارة بعد أجل تسلم القصب أن التهم يجب أن يستفيد من ذلك وصح القضاء ببراءة.
(جريدة ١٢٨٢/١٠ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٣ - إذا كان القرار الرضائي رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والقضاء قد حلل العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القرار الرضائي رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التكوين لجنائها القرامة التي لا تزيد على خمس جنيتها، كان من الممكن تمسيع العقوبة الموقعة من الجرمية التي كان يجرى عليها حكم للرداء ١٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و٤ ققرة ثانية و٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على وفق ذلك القرار الذي صاغه مادم أنه قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى.

(جريدة ١٢٨٢/٢١ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)
٣٤ - ما دامت الأموال المكتوبة للجرمة التي أدب بها المعلن قد أصبحت غير قابلة عليها فانه ينبغي من ذلك طبقا لبالة الخامسة من قانون العقوبات وصح قبول المعلن والقضاء ببراءة ما نسب اليه.
(جريدة ١٢٨٢/١٤ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٥ - إذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى على التهم لاستلغاه من بيع حبة مسخرة فأدانت المحكمة في هذه الجريمة عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥، وكان الرضائي - بعد صدور هذا الحكم الذي طعن فيه التهم - تنقيحاً لنص المادة ٢ من القانون

للمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية والذي ينص بأن لا تبدأ مدة القيد المسافر إليها فيما بالقية الجرائم التي وقعت قبل تاريخ البدء بالامر - هذا التاريخ - تأخير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ - (جريدة ١٢٨٢/٢٧ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٦ - قد استمر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نشر فيه قانون الاجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح التهم منصوصه. فلما كانت واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم المعلنون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - لم تزد الدعوى تكون قد اقتضت بعض اللغاة ويصحب براءة المعلن منها.

(جريدة ١٢٨٢/٢٧ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٧ - العقاب على الجرائم يكون يقتضي القانون الفصل بوقت ارتكابها، إلا إذا صدر - بعد وقوع الفعل وقبل الحكم النهائي في الدعوى - قانون أصح التهم فانه هو الذي يتبع دون غيره.

(جريدة ١٢٨٢/١٤ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٨ - طبقاً لسرير نص المادة ٥ من قانون العقوبات، ووفقاً لقواعد الأسلية التشريعية العقاب التي قضى بأن لا عقاب إلا على الأعمال الملاحقة لمصدور القانون الذي ينص عليها وبأن أحكام القوانين لا تسمى إلا على ما يقع من تاريخ تعلقها ولا يقرب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك ينص على ما لا خلاف. قانونان ولم يكن لتناقض أصح التهم يجب دائماً تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل إنشائه. وذلك لاستتبع تطبيق الثاني على واقعة سبق صدوره، ولكن الذراع ينص في القانون لتناقض على التناقض. القانون الأول لم يمتد بالبديهة أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عقاب عليها أيضاً في القانون الثاني.

(جريدة ١٢٨٢/٢١ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٣٩ - يقاب على الجريمة يقتضي القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يخل من أحكامه في صحتها.
(جريدة ١٢٨٢/٢٣ من رقم ٣٣٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

يجعل عقوبة جريمة خيانة صاحب المخبز العمومي دقة غائقة الواصفات المقررة قانونا للقرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وعشرين جنيهاً، مستجداً بذلك عقوبة الحبس التي كانت مقررة لما وقص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره، وقد تقرر بالمعززة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ كان الحكم الصادر بعقوبة الحبس والقرامة يند هذا التاريخ يكون عطفاً في تطبيق القانون.

(جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ من رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٠ ق.)

٣٩ - إننا قدم صاحباً متصرف الساحة بمقتضى القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ وللرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ لعدم إعلانهما عن أسرار التسلل والمخوب المروحة البيع في مديريتهما وعدم إعلانهما الجدول الخاص بأسرار هذه السلع. وقبل الحكم عليهما نهائياً صدر للرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ الذي ألغى أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ ودل بالقوة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسرار السلع بأنها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والقرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً أو إحدى مائتين الفريدين بد أن كانت هذه العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والقرامة من عشرين جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحدى مائتين الفريدين، فإن ما أقره هذا القانون بمقتضى جريمة واحدة من عدم الإعلان عن الأسرار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ ويكون من الدين توقيع عقوبة واحدة عليهما. فلما كان الحكم الذي صدر عليهما قد قضى بقرامة تقدمهما بحسب جنسهما من كل جريمة تطبيقاً لقانون المثني، وإذا كانت تلك القرامة هي الحد الأدنى الذي لم تكن تحللي المحكمة أن تزد من حيث هو في حكم القانون الجديد الذي أضافه فإنه يكون من الممكن عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تزد محكمة القضاء مبلغ القرامة الذي يحكم به في حدود النص الجديد.

ولما كانت المحكمة استعصمت من وقائع الدعوى أن أحد هذين المتهمين قد ضبط جالساً في متجر الآخر يرض غلاباً للبيع دون أن يعلن عن أسرارها بالطريق القانوني، فإنه لا يرفع عنه المسؤولية ما يشبه من اختطاف حله بالمتصرف التي وقعت في الواقعة.

(جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ من رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٠ ق.)

الذكور التي غفرت أن يخلف سلباً من الجدول أو يخلف إليه سلباً أخرى - قد أصدر قراراً بخلف المل (على جريمة التهم) من السلع المصورة والمضفة. الوجه فإن التهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل مصادرة الحكم نهائياً، لأنه هو القانون الأصح له. ولا يؤثر في هذا أن الوزير يملكه من سلطة خوله إياها القانون قد أصدر قراراً بتعريف ذلك وقبل الحكم النهائي بقضى بأربعة هذه السلة للجدول، إذ لا يندار التهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقبة عليها في الفترة الواقعة بين توقيع قرار الخلف وقرار الإزالة.

(جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ من رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٠ ق.)

٣٩ - إن العقاب للقرم بمقتضى المادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لا يحس إلا إذا كان الانتفاع من البيع متعلقاً بسلعة مسخرة طبقاً المادة الثانية من هذا الرسوم، فلما كانت المادة على الدعوى قد حلت من جدول التسمير الرسمى بقرار صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى فإنه يكون من الواجب أن قضى المحكمة ببراءة التهم طبقاً المادة ٥ من قانون العقوبات.

(جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ من رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٠ ق.)

٣٧ - إن الفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات قضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانوناً أصح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره. وإن فن الخطأ في تطبيق القانون الحكم على تهم بغيره عشرين جنيهاً لعدم إعلانه عن سمر السلة المروحة بمه عملاً بالرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذي ينس على عقوبة الحبس التي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر والقرامة من عشرين جنيهاً إلى مائة أو على إحدى مائتين الفريدين. وذلك بعد سريان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ الذي ألغى تلك الرسوم بقانون وخفف العقوبة على الجريمة المسندة إلى هذا التهم إلى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والقرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً أو إحدى مائتين الفريدين، إذ هذا القانون الأخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره القانون الأصح للتهم.

(جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ من رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٠ ق.)

٣٨ - إنه لا يمكن وزير القوم قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠

٤٠ - إننا عوب التهم من أجل تأخره في توريد نصيب الحكومة من القمح من سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بعد أجل التوريد قبل صدور الحكم الثاني لأن التهم يجب أن يستند من ذلك وتصبح جرمية غير قائمة .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥٢ رقم ١٠٣ سنة ٧١ ق)

١ - إننا صدور بعد ونوع القتل وقيل الحكم فيه نائياً قانون الأصل التهم فهو الذي يتبع دون غيره ، وإننا لما دام أن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القسح المقرر توريده من سنة ١٩١٩ وستة ١٩٥٠ بمثل أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر ابريل سنة ١٩٥١ وكانت واقعة عدم تسليم القصار المقرر قد حصلت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ فهذه الواقعة لا يكون موقفاً عليها . وإننا كان الطاعن قد طعن في الحكم الذي أضاف في هذه الواقعة بقوله إنه إذا ما كان بأنه لم يرد القسح المطلوب في اللباد بأجل ما كانت تقاضى القانون . فالحق الوجه ينسحب لذلك السبب الذي شاب الحكم ويصحب من أجل ذلك تنقض الحكم والقضاء براءة التهم .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢ رقم ١٢٧ سنة ٧٢ ق)

٢ - إننا القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالمرية الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجبت اللادة الأتية من العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في اللادة الأولى منه على أن: "دعمت الفكر الذي تنسب لثورة لسانع السكر وتفكر بالمرية للاحتلاك العالي وضرب عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ ، كما أنه ألغى القرارات ٥٨ لسنة ١٩٤٥ و١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و٧٧ و١٠٠ لسنة ١٩٥١ و٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ ، وإننا نلاحظ أن الطاعن قد حكم عليه بقوة لأنه يرد مغضاباً من صنع حلوى لم يتم بإظهار مراقبة التورين في الجباد للقرعما نسله من الفكر وتاريخ استلامه ومقتل ما استخدمه منه في صناعاته والكيه الحقيقية له ، وكانت هذه الواقعة قد وقعت قبل العمل بقرار ٢٨ أغسطس سابق الذكر فإنه تطبيقاً للادة الخامسة من قانون العقوبات يصح تنقض الحكم القاضي بحسنه العقوبة والقضاء براءة الطاعن .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥٢ رقم ٣٣ سنة ٧٢ ق)

٣ - إننا المرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠

المخمس يتأثر بالتسليم الجزئي قد صدر خالياً من التوقيت ، وقد ألحق به جدول بالرد والبيع إلى جرمي عليها حكم التسليم الجزئي وشغل وزير التجارة والصناعة حتى تعديل هذا الجدول بالمخلف أو الإحالة بقرار صدر منه . فإنا كان قد صدر من الوزير قرار بإحالة سلة إلى هذا الجدول ، وغلا هذا القرار أيضاً من تعديل وقت ينشئ فيه قلته ، ثم صدر قرار آخر بذلك عتف هذه السلة من الجدول للمخلف بالرسوم بتأثير سابق الذكر ، فإن إجراء متعنى هذا الالتفات في حق منهم وتجرته عملاً بالادة ٥ من قانون العقوبات - ذلك تطبيقاً صحيحاً لقانون . ولا يتضح في ذلك أن يكون قرار للجمعية أو المحكمة بتعديب الأسرار لجمعية فيه معنى التوقيت لأن توقيت ليس إلا معنى توقيت القانون نفسه التي صدرت لتقسيمه استناداً إلى ضومعه .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥٢ رقم ١٢٦ سنة ٧٢ ق)

٤ - إننا كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القسح المقرر توريده من سنة ١٩٤٩ وستة ١٩٥٠ بمثل أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر ابريل سنة ١٩٥١ ، فإن الواقعة للسنة إلى الطاعن من عدم توريده القسح المطلوب منه من موسم سنة ١٩٤٩ لتاريخ يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أصبح غير مطبق عليها - لما كان ذلك وكان قراراً للنشر إليه قد صدر بعد وقوع العمل وقيل الحكم فيه نائياً وهو القانون الأصل التهم فهو الذي يتبع دون غيره ، ويصح لذلك تنقض الحكم الثاني بمقتضى التهم وتجرته عملاً بالادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢ رقم ٦١٠ سنة ٧٢ ق)

٥ - إننا القصور بالقانون الأصل في حكم الفترة الثانية من اللادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ التهم مركزاً أو وضاً يكون أصلاً له من القانون القديم ، ولا كان قرار وزارة التورين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي ينشئ تخفيض وزن الرغيف ، والذي يستند إليه التهم بمنع غير أهل من الوزن القساقون في وجوب الحكم ببراءة تليقاً للادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإن كان يخلف في أحكامه من القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي كان معسولاً به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتشيده من ناحية من الرغيف القديم ،

إن أثناء هذه الفترة لا يجوز دون إشراف القوي أو تنفيذ القويات المحكوم بها . قد أُلغيت أن حكمها خاص بالقوانين المؤقتة ، أي التي تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ، فلهذا هي التي يبطل العمل بها بائناً . هذه الفترة ينشأ حاجة إلى صدور قانون بإتائها أما القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ . ولا يكون منصوصاً فيها على مدة معينة لسريانها فإنها لا تدخل في حكم هذا النص لأن إبطال العمل بها يقتضى صدور قانون بإتائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو أيضاً المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي التي قلل عنها هذا النص ومن المتطلبات التي اقتضت وضع هذه المادة من ذلك ، وهو هو يبيّن الذي يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإبطالي الصادر في سنة ١٩٢٠ والمشار إليه في المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصري ، فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها لا يؤول حاشية حالة القوانين المؤقتة وحالة القوانين الطوارئ . ولم يقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصري ، وجاء في التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يقتضى وما سيق الإشارة إليه .

وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التي تصدر بمناسبة الأحكام الجزائية غير محددة بصفة معينة ولا جازماً لإبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بإتائها - لا يمكن احتيلها من القوانين المؤقتة الملغى التي تصدر للفترة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإن كان عليهم يستبعد من إنشاء هذه الأوامر في أية حال كانت عليها الصورى أمام جهات الحكم فيها . وبناء على هذا فليتم بأمر إصلاح لا تصح مطابقته بتلك الأوامر المادة ١٠ فيجب مطابقته على مقتضى أحكام القانون العام .

(جلد ١٩٢٧/٢٨ ط ١٣ رقم ١٣٤ ق)

٤٩ - قرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ المعلن وزير القوي في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقتضى بأن تستولى الحكومة على الزراع على كية من لا يزيد على خمسة هكتار من مساحة ١٩٥٣ في ميمسا لا يحدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق بالتحديد هو بطلية موقوت بصفة معينة سنة ١٩٥١ وذلك لأنه وفقاً للفترة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يأتى بائناً بائناً . هذا لا يأتى من بطلان الصورى أو عدم صدور قرار من السنوات

الآت . الواقع من ذلك القرار ومن البيانات التي أرسلتها وزارة القوي للساح العام هي عمدة اقتضى أن تخفيض وزن الرخيص لم يقصد به رعاية جانب أصحاب الخبز ولا يرتبط بغيره . طيبم أو تخفيف من أحيائهم للذرة أو زيادة أرباحهم . وإنما هدفه الوزارة بأصداره إلى تحقيق اختيارات اقتصادية بمنتهى كمال سياسة الحكومة ، فلا تأثر بهذا التعديل في الوزن معللة لأصحاب الخبز بل يظل الوضع بالنسبة إليهم قائماً لا يتغير سواء أكان هذا التعديل بالزيادة أو القسمة . لا كان ذلك فإن القرار الجديد الذي يقتضى تخفيض وزن الرخيص على هذه الصورة السابق ذكرها لا يقتضى معنى القانون الأملى للمعلن . ويمكن القرار القديم هو الذي يجرى على واقعة الصورى دون غيره تطبيقاً لفترة الأولى من المادة الخامسة .

(جلد ١٩٢٧/٢٨ ط ١٣ رقم ١٣٤ ق)

٤٦ - من كان الحكم المعلن فيه قد كان المعلن بأن في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ بإقراره من حاشية معصوم سنة ١٩٥٣ لم يورد نصيب الحكومة المملوكة من بن القمح . وكانت وزارة القوي قد أصدرت قراراً في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعد أجل تسليم التهمة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ويطلب تقديم التماسين من عدم التزويد في التاريخ المنسوب للمعلن ارتكاب الجريمة فيه - فإنه يمكن عملاً بالمادة ٧/١ من قانون العقوبات قضى الحكم وبرائة المعلن .

(جلد ١٩٢٧/٢٨ ط ١٣ رقم ١٣٤ ق)

٧ - يجوز التسمية التي يرفع سعر السلعة لا يحدى قاتراً أصلى قيمته لأنه لم يبلغ النسبة ولكن يحدى نظراً لأن التي تعرض بها السلع المسخرة ومن مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين .

(جلد ١٩٥٤/٢٨ ط ١٣ رقم ١٣٤ ق)

القسم الخامس

القوانين المؤقتة

٤٨ - إن الفترة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات ينص على أنه في حالة قيام إجراءات الصورى أو صدور حكم بالذات فيها ولكن ذلك من قبل وقع على القانونين يبين عن ارتكابه في فترة محددة ،

٥ - الرسوم بتأثير رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٢
 الصادر في ٢٣ من مجبى سنة ١٩٥٢ بصيغ للمادة
 التي تدرج كملأ في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤
 و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٥ ارباحاً ، إذ نص في الفقرة
 (١) من المادة الرابعة من أنه لا يجوز لأي شخص
 أن يرفع قطعن في السنوات الثلاث المذكورة في السنة
 ددعت محمولاً شيئاً ما من الأرباح ، قلب ، في السنة
 الرابعة قسماً ، فقد أُلغى ذلك بأن قانون مؤقت من
 نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة

١- شرط إصدار أمر القبط والاحتجاز وسلسلة عكمة الموضوع في تجديده - ١
٢- الطلب الوجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال القيم وعمل فيض وتنبيهه لا يجزأ أمراً بقبض ولا بالاحتجاز - ٢
٣- عدم احتجاز الكافة في التكليف بالقبض - ٣
(د. أ. أ. : تحقيق قاعدة ١١٦ ودعوى جارية قاعدة ٤١)

موجز القواعد (ج ٢) :**المصل الثاني****الأحوال التي يجوز فيها القبض****المصرح الأول : القبض**

— لرجل السلطة العامة في الجرائم القبلية بها أن يحضروا التهم ويسلموه إلى أقرب مأسور من مأموه في القبض الضال — ٤

(د. أيضاً : فتاوى قاعدة ١٣٩ وتبليس قواعد ٣٠ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٧ و ٥١ و ٥٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٩ و ٨٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و قتل حيوان قاعدة ١)

المصرح الثاني : وجود قرائن قوية

— لرجل السلطة القضائية بقتنى ١٥ ت. ج. القابضة للمادة ١٣٤. ج. القبض على التهم لذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جريمة منه - ٥ - ٩

— بتدبير الدلائل وبلغ كمالها متروكة لرجل الضبط القضائية تحت رقابة سلطة التحقيق وحكمة الوضع - ١٠

— مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي لقبض على التهم وفتنته - ١١

المصرح الثالث : التفتيش

— الأمر بتفتيش التهم يستلزم القبض عليه في حدود التقدير المنظم لإجراء التفتيش - ١٢ - ١٤

المصرح الرابع : القبض للباحث لأفراد الناس

— متى يكون القبض مباحاً قانوناً لأفراد الناس - ١٥

المصل الثالث**ملا يتجرأ لبقا**

— الاستيفاء لا يرق إلى مرتبة القبض - ١٦ - ١٨

— وضع التهم ضد موصلاً محوفاً بالشبهات والريب يسمح لرجل السلطة القضائية الذي فاعده في هذا الوضع أن يستوفيه ليصرف أمره - ١٩ - ٢٢

(د. أيضاً : فتاوى قاعدة ١٨٨ وتبليس قواعد ٣١ و ٦٤ و ٨١ و شعبة عسكرية قاعدة ٨)

المصل الرابع**القبض النهائي**

— عدم جواز الاستعانة بالدليل المتبدد من قبض بطلان قانوناً - ٢٣ و ٢٤

— عدم جواز دفع التهم بطلان القبض متى كان الدليل على ثبوت الواقعة منه ليس صدره القبض - ٢٥

(د. أيضاً : إنبات قاعدة ١٦٢ وأسباب الإبطاء وموانع العقاب قاعدة ٦٦ و ١١٢ و فتاوى قواعد ٩٨ و ١٦٥ و ٢٠٦ و ٢٢٧ و تبليس قواعد ١٠٤ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٤ و دفاع قاعدة ١٣٤ و قس قواعد ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦٧)

التوليد القانونية :**المصل الأول****أمر الضبط والإحضار**

١ - أنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنيًا على توفر دلائل قوية على اتهام التهم

إلا أن تدبير تلك الدلائل منوط باتيابة السومية التي من اختصاصها إصدارها الأمر. ولذا فحين من القبض إجراء آخر كفتيش القميص عليه، واتخذ من نتيجة التفتيش دليل إنبات في الدعوى المرفوعة عليه، فيكون حكمه الموضوع مراقبة تدبير التفتيش لكفاية الدلائل التي أسندت أمر الضبط بناء عليها. فلذا تبين لنا أن هذه الدلائل لم تكن كافية بحد ذاتها أن تستند الدليل

منه . وتقدر كفاية تلك القرائن بمدرك رجل العنيفة
مادام من شأنها أن تسوخ ما رتب عليها .

(جلة ١٧٣٧/١٢ رقم ١٨٨٥ سنة ١٢٧٢ ق)

٦ - إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات
حولت مأمور العنيفة القضائية في حالات معينة هذا
حالات التفتيش على المتهم الذي توجد دلائل قوية
على اتهامه . ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على
وقوع جنابة منه . وتظهر من هذا النص أن تقدير تلك
الدلائل هو من حق مأمور العنيفة القضائية ، مع فيه
لكي نفسه يترتب أن يكون ما لو تكن عليه منها يؤدي
لكي صحة الاتهام .

(جلة ١٧٣٧/١٢ رقم ١٨٨٥ سنة ١٢٧٢ ق)

٧ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات
الجناية تهيئ مأمور العنيفة القضائية أن يأمر بالقبض
على المتهم المخاض الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في
جرائم الاتجار في المواد المخدرة أو حيازة أو استهلاكها
وإن في كل المسك قد أورد في ياته لائحة العنصر
التي أجهل على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مساعدة
خاضع للبريس في الطريق عولجا من المنزل المأثور
بضعية دلائل كافية على حيازة مخدراً ، فإن ذلك يهيئ
لكون تاليف يوصف كونه من مأمور العنيفة القضائية
أن يقبض عليه ، وبذلك أن يفيد طبقاً لما نصت به
المادة ٤٦ من ذلك القانون .

(جلة ١٧٣٧/١٢ رقم ١٨٨٥ سنة ١٢٧٢ ق)

٨ - إن القانون لا يجيز لمأمور العنيفة
القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التفتيش فقط
بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على إتهامه
يلحظ الجرائم للمصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون
الإجراءات الجزائية .

(جلة ١٧٣٧/١٢ رقم ١٨٨٥ سنة ١٢٧٢ ق)

٩ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجناية
تس على أن مأمور العنيفة القضائية أن يأمر بالقبض
على المتهم المخاض الذي توجد دلائل كافية على إتهامه
في حالات عسكها المتابع حصرأ بهذه المادة ومنها
الجنايات ، ويؤيد هذا ، أن القبض جائز لمأمور العنيفة
القضائية سواء كانت الجزئية متبهاً بها ، أو في غير حالة
التفتيش متى كان ثمة دلائل كافية على إتهامه .

(جلة ١٧٣٧/١٢ رقم ١٨٨٥ سنة ١٢٧٢ ق)

١٠ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات
الجناية وهي التي تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق

المسند من التفتيش ، وبدأها في هذا متعلق بالموضوع
ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة التفتيش .

(جلة ١٧٤١/١٢ رقم ١٥٠٨ سنة ١٢٧٢ ق)

١١ - إن الطلب الموجه إلى المركز وكيل النيابة
لإزالة التهم وعمل تفتيش وتفتيشه لا يعتبر أمراً
بالقبض ، ولا بالإحضار ، ولا يصح الاستناد إليه في
تقرير صحة القبض والتفتيش بخاتمة ذلك نص المادة ٤٠
من قانون الإجراءات الجناية .

(جلة ١٧٤١/١٢ رقم ١٥٠٨ سنة ١٢٧٢ ق)

١٢ - إن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف
بالقبض مكتوباً .

(جلة ١٧٤١/١٢ رقم ١٥٠٨ سنة ١٢٧٢ ق)

الفصل الثاني

الأحوال التي يجوز فيها القبض

الفرع الأول

التفتيش

١٣ - إذا كان التهم قد قبض عليه أثناء تنفيذ
الجزاء الخارجية لمرية السكة الحديدية عاؤلا تسفها
إلى سطحها ، وهي عاتقة منصوس عليها في المادتين
الراية والخامسة من قرار ع من مارس سنة ١٩٢٦
الحاس نظام السكة الحديدية ، فإن هذا القبض يكون
قد تم صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون
الإجراءات الجناية التي تهيئ لرجل السلطة العامة في
الجرائم التفتيش بها ، أن يحضروا للتم ويملوه لك
أقرب مأمور من مأمور العنيفة القضائية ، إذا لم تمكن
هرة شخصية وإذا فلنا كل الحكم قد عول على هذا
القبض وعلى ما تلاه من ضم راتفة الآتيون تقيمه من
جيب التهم وإجباره متبهاً لإحضار هذه المادة وأذا
تأسيماً على هذا الدليل ، فإنه يكون حاكسيا لا عاتقة
فيه لأحكام القانون .

(جلة ١٧٣٧/١٢ رقم ١٨٨٥ سنة ١٢٧٢ ق)

الفرع الثاني

وجود قرائن قوية

١٤ - لرجل العنيفة القضائية ، بمقتضى المادة ١٥
من قانون تحقيق الجنايات ، أن يقبض على المتهم
ويقتله إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنابة

الطريق في وقت واحد ، ويكون القبض الذي وقع به حصل بالقصد للالام لتنفيذ أمر القبض فلا غبار عليه .

(جدة ١٣٧٢/٢ من رقم ١٤٥٥ سنة ٢٦ ق)

١٣ - إن الأمر بقبض من يتم بقبض القبض عليه في حدود التقدير اللازم لإجراء القبض .

(جدة ١٣٥٥/١/١١ من رقم ١٢١٣ سنة ٢٤ ق)

١٤ - إذا كان ثابت أن الضابط دخل عمل الضابط بقصد القبض على من أمر صدر إذن التابة بقبضه وقبض من له ولم يكن بقصد قبض هذا المثل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من التابة بقبضه أن يقبض عليه بالقصد اللازم لتنفيذ أمر القبض ، وكان قد دخل المثل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصوداً على المكان الذي يسبح له بالعمول فيه . فإن دخوله يكون صحيحاً ، فلذا ما شاهد الضابط يلقى به ، كان له تبعاً لتعليم سلطة القبض أن يقبض عليه وقتئذ .

(جدة ١٣٥٥/٢/٢١ من رقم ١٠ سنة ٢٥ ق)

القبض الرابع

القبض المباح لأفراد الناس

١٥ - إذا كان الضابط من ظروف البحري أن التهمين متصفاً قبضوا على الجنى طليهما بدعوى أنها ارتكبا جرائم تخريبية لم يكن قصد من ذلك إلا إبعاد المال منها ، فإنه لا ينفذ هؤلاء التهمين قوله أن ارتكبا الجنى طليهما الجرائم التخريبية يباح لهم القبض عليها . ذلك لأنه يفرض وقوع تلك الجرائم منها فإن القبض المباح قانوناً هو الذي يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجل البوليس وتسليم من ارتكبا الجريمة لأحد رجال الشرطة القضائية .

(جدة ١٣٥٥/١/١٠ من رقم ١٤٤ سنة ٢٦ ق)

التفصيل الثالث

مالا يجبر قبضاً

١٦ - إذا كانت الزمانة الثابتة بالحكم هي أن المتغير قابل للتهمين وأكيد من حاجات قرايه أمرهم ما يمل من أسهم من أنه من يتصورون في المخرجات فلو قدم ثاني واحد منهم على القدر كياً به مائة عهده فأمسك به المتغير وفر الباقون قبض من ذلك ما يمكن حدة من إجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور

البيانات المثبتة كدخول الأمور الضبط القضائية في أحوال معينة حدثتها غير أحوال التفتيش بالمتنح ، وتوتمت فيها مما كانت تص عليه المادة ١٥ أنساب ذكرها ، ومن تلك الأحوال المتنح للمصوص عليها في قانون المخرجات عولت للأمر المذكور حتى إجراء القبض على التهم المخضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فيها ، وتقدر تلك الدلائل ويبلغ كفايتها يكون بذلة لرجل الضبط القضائية على أن يكون قديره هذا غامضاً لرقابة سلطات التحقيق ومكة الموضح . وإذا فتي كان الحكم استنسخ من وقائع الدعوى في متنح سليم كفاية الدلائل التي أدركها فيها رجل الضبط القضائية في إجراء القبض على الضامن وقبضه وقضى بناء على ذلك برفض الطلب ويطلق القبض وسعة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه لقبض عليه .

(جدة ١٣٥٢/٢/٢٠ من رقم ٨٤ سنة ٢٤ ق)

١٧ - مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي لقبض على التهم وقبضه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريرات عما اقتبل عليه البلاغ ، فلذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صفاوورد فيه ، فتمتد يدور في الحالات المبينة في المادة ١٥ أن قبض على التهم وقتئذ .

(جدة ١٣٥٢/٢/٢٠ من رقم ١٢٧ سنة ٢٥ ق)

القبض الثالث

القبض

١٢ - إذا كان ثابت بالحكم أن ملون للباسه تنفيذاً لأمر التابة بقبض التهم وغرة من صوته من طريق آخر كاستطاع الأمر قسم قوه تسعين أحدها قصه رياسته لمراقبة أول الطريق وقسم كان لمراقبة منزل الطريق الآخر وكف الكونستابل الذي على رأس قوه هذا قسم إذا شاهد التهم أن يعطيه ، لحضر التهم من طه الجبهة لنبطه الكونستابل وقامه إلى قسم البوليس وأسرع الملون إلى هناك حيث وجده وسأله عما إذا كان معه مخومات فأجابه على الفور بالإيجاب وأخرج من حبه لاقة من الورق تبين أن بداخلها حديد ، فذلك مقامه أن يخطب التهم وتوصيه إلى مركز البوليس إذا كان يقصه تنفيذ الأمر الصادر من التابة بقبضه لتسند المسالك التي كان يشتغل حشوده منها وإستحالة وجود الضابط المأمون في التفتيش على رأس

انقض بان مجرد الاستيفاء من جانب المفسر لا يد قيناً والقصور على المفيض لم يكن نتيجة أى قتيش .

(جدة ٢١/١٠٠٠ من رقم ١٢٦٥ سنة ١٠٠٠ ق)

١٧ - إن مجرد استيفاء الدورية الليلة لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قيناً ، وإن ارجحوا الأشخاص ومتابعة رجال الدورية لهم ومشاهدتهم إياهم يكون ثبوتاً على الأرض بين أنه أنيون ، ذلك يسوغ إيداعهم في إسرار هذه اللقطة ، إذ أن حضور رجال الدورية على هذه اللقطة لم يكن نتيجة قيش أو قتيش بل كان بسبب أن أقاتما للثيمون وهم يحاولون الفرار .

(جدة ١٥/١٠٠٠ من رقم ١٢٦٥ سنة ١٠٠٠ ق)

١٨ - إذا قام المبرور في غيبة الضابط للأثون في بالقتيش باضطراب المشية في سيارة عامة وغيرهوا اتجاه السيارة وحاولوا دون نزول للثمة مع باقي الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الإجراء الذي انقضه أن هو إلا صورة من صور الاستيفاء الذي لا يرتكز إلى مرتبة القتيش .

(جدة ١١/١٠٠٠ من رقم ١٢١١ سنة ١٠٠٠ ق)

١٩ - متى كان للثيم قد وضع نفسه موضعاً محرماً بالفتيات والريب . فهذا يسبغ رجال الضابط للفتاة التي شاهدته في هذا الوضع أن يتوقفه ليعرف أمره ويكشف من الوضع الذي وضع هو نفسه فيه طوعية واختياراً .

(جدة ١٤/١٠٠٠ من رقم ١٢٦٥ سنة ١٠٠٠ ق)

٢٠ - إذا كان ثابت بالحكم أن مأمور الضبط انقضاً كان مكلفاً بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاعتداء في المولد القديمة مع آخرين ، فإن هذا المأمور إذا استوفى الطمان متكاملاً مرافقاً للثيم المكلف هو بتفتيته يكون فعل من ذلك ، إذ هو له أن يتصرى من شخصية ذلك المراقب وصله بالثيم . فلما كان هذا المراقب مجرد أن طلب إليه أن يتفقد باقر إلى إخراج شخص من حيزه وأقامه على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبة إقراره انقض بتفتيته بجلان الاستيفاء .

(جدة ٣٠/١٠٠٠ من رقم ١٣٦٦ سنة ١٠٠٠ ق)

٢١ - إذا كان للثيمان قد وحدا تقسماً في وضع يدور الريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يتوقفوا ما يتيسرأ حقيقة أمرها فلما فرأ حذب ذلك

وأقياً باقائين قبل الاساك كما نك ذلك ووافى منه من المظفر الخرجية ماينيه بذاة عن وقوع جريمة ، ويمكن لأخبار حالة التليس قاتمة ويصبح رجال السلطة العامة إحتجاز المتهجين وتسليمها إلى أقرب مأمور من مأمورى ضبط القضاء .

(جدة ٣/١٠٠٠ من رقم ١٢٦٥ سنة ١٠٠٠ ق)

٢٢ - إذا مر مأمور الضبط بتفتيش ليلاً بذاتة القسم البحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث السرقات فأيسر بتفتيش يسير في الطريق وهو يشتك الخشب على ضووة يمتد على الرية في أمره ثم حاول أن يجرى عن نظر الضابط ، حتى لهذا الأجران يستوفقه ليعصرى عن شخصيه ووسائل تفتيشه لأن ظروف الأحوال تبدر اقتضت هذا الإجراء ، فلذا تحمل انقض المذكور ليرادته على أثر ذلك من يفتش المفسر الذي عمله في حيزه بالقاء على الأرض فإن هذا التفتيش لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ولا يخل من للثيم انقض من تبة إسرار انقض بتفتيته بجلان الاستيفاء ويستوى نتيجة ذلك ظهور المفسر من الرودة التي أقاتما للثيم على الأرض وعدم ظهوره منها ماظم التفتيش منها باختياره .

(جدة ١٧/١٠٠٠ من رقم ١٢٦٦ سنة ١٠٠٠ ق)

انقض الرابع

القبض الباطل

٢٣ - إذا كان ثابت بالحكم لايشك منه أن للثيم قد شوهد وقت خطفه في حالة تليس ، بل فيه أنه لم يفتي المفسر الذي كان معه إلا عند عذرة رجال البوليس لتفتيش عليه لتفتيته فلا يجوز الاستيفاء عليه بالمفسر المفضوط ، بل إن حذبه ما كان ليحصل لإعلاوة القتيش عليه بغير حق .

(جدة ١٣/١٠٠٠ من رقم ١٢٦٦ سنة ١٠٠٠ ق)

٢٤ - متى كان القتيش على للثيم لتفتيته باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها تفتيته لإجراء القتيش وانقض كان البطلان المستند منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كاتقاء للثيم عند القتيش عليه بما قصد تفتيته من أجله باطلاً كذلك ، إذ القانون ينص بأن كل مايجب على الإجراء الباطل باطلاً : فلما كان الواضح مما اتجه الحكم أن كوننا إلى البوليس يفتش على المتهجين

علم القبض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المودعة
المخدرة باطلا كذلك .

(جلة ١٣٧٧/٢/٧٧ من رقم ٣٧٠ - ١٩٦٠ ق)

٢٥- متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان
قد تخلى عن التضرر وسائر التضرر قبل القبض عليه .
فأحصى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت
الواقعة هذه ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض .
فإن الحكم يكون سليماً ويكون الوطن يطلن القبض على
غير أساس .

(جلة ١٣٧٧/١/٩١ من رقم ١٧٠ سنة ١٣٧٢ ق)

بأنه - على بلاغ من مجهول بأنه يجوز في المواد المخدرة
وذلك غير أن يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا
القبض ولم يكن للمتهم شخصياً بالجرمة إذ لم يصادمه معه
شيء من المواد المخدرة قبل حصول القبض ، فإن القبض
عليه يكون غير صحيح باطلاً مخالفة لقانون الذي ين بالادة
١٥ من قانون تحقيق الجنايات المخاللات التي يجوز فيها
لرجال الضليطة التصانة القبض على المتهمين . والقاضي
المتهم وقت القبض عليه بالادة المخدرة التي كان يحملها
خفية المشور عليها مع عدم التفتيش لا يصح الاستبعاد
به عليه لأنه لا يمكن إلا تسمية حمية القبض عليه وما

قبض وحبس بدون وجه حق

موجز القواعد :-

- القبض على شخص أو حسيه أو حيزه بدون أمر ، معاقب عليه في كلتا القادتين ٢٨٠ و ٢٨٧ ع - ١
- البيرة في توفر ركن التهديد يقتل هي بما يستد من الجاني نفسه لا بما يقتضه الجاني عليه ولو كانت ظروف الحال
تبرر عنه هذا الاختلاف - ٢
- التهديد يقتل القصوص عليه في م ٢٨٧ ع يجب أن يقع بقوله أو قبل موجه للضحية عليه شخصياً - ٣
- جواز توفر جريمة الصروع في جنابة القبض لقتل بالتهديد يقتل - ٤
- تحقق الجريمة القصوص عليها في م ٢٨٧/٢ ع سواء أكان التهديد بالقتل حصل وقت القبض أو ابتداء الحبس
أو الحبس - ٦٥٥
- (ر . أيضاً : نفس لاعدتان ٢٠٢ و ٤٩٣)

القواعد القانونية :

على شخص هو أيضاً كـ من جسمه وتقيده حركته
وحرماته من حرية التحول ، وكل من حبس الشخص
أو حيزه معناه حرمانه من حريته مدة من الزمن ؛
وكانت هذه الأعمال تفرق في ضرر واحد هو حرمانه
الشخص من حريته وفقاً لما لا أقرر ، فإنه حينئذ يقول بأن
القانون يعتبر أن كل من حرمان حرية الشخص في التحرك - سواء
عد ذلك قيصاً أو حياً أو حيزاً - معاقب عليه في كلتا
المادتين ٢٨٠ و ٢٨٧ فتوقع عقوبة الحبس في الحالة
الميتة في المادة الأولى وعقوبة الجناية في الأحوال الميئة
في المادة الثانية بقتلها . والقول بهذه ذلك يتفق مع
المحقق . فإنه ليس من المعلوم أن يكون القيد مع قصد
بالادة الثانية تنظيذ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنهم
أخف من الحبس والمحبس .

(جلة ١٣٧٤/٥/٨ من رقم ١٠٠٩ سنة ١٣٧٢ ق)

١- إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تمن
على عقاب كل من قبض على أي شخص أو حسيه
أو حيزه بدون أمر أحد المحكمات المختصة بذلك وفي
غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين والقواعد . أما
المادة ٢٨٢ فتخص في الفترة الأولى على أنه إذا حصل
القبض في الحالة الميئة بالمادة ٢٨٠ من شخص تروا
بدون وجه حق يرى مستنداً الحكومة أو أوصف
بصفة كاذبة أو أورد أسراً مروعاً مدنياً مدعوه من
طرف الحكومة فإنه يعاقب بالسجن كما تنص في الفترة
الثانية على أنه يمكن في جميع الأحوال الاشتغال للثقة
الوقتية على من قبض على شخص بدون وجه حق وعدمه
بالقتل أو عليه بالعقوبات البدنية . ولا تكن القبض

ولأنه بالقرار ، وكان مع بعضهم أسلحة ومع بعض سكين ومضى وأنهم هجروا هذه الأسلحة بجمل الجاني عليه ، الأمر للسفد من استعمال أحجم السلاح التي كان عمله إذ هدد به السفد فلا عنه اعتذاره على خفف الجاني عليه واستأنه وأطلق هذا المتهم بالقتل مياراً تارباً على السفد المذكور أساءه في كنفه .
(جدة ١٦/٧/١١ من رقم ٨٠١ سنة ١٩٦٦)

٤ - من الجرائم ما لا يصور الشرع فيها لأنها لا يمكن أن تقع إلا قامة ، وليس من هذا القتل جناية القبض للقرن بالتهديد بالقتل ، إذ هي تكون من عدة أفعال تنضم بالتجسس ، ولهذا موقع من الأعمال التي تعتبر حساً في تشخيص الوقت تحملها أو على ارتكابها لا يدخل لإرادة القاتل فيها وتقتب جريمة الشرع في هذه الجناية .

(جدة ١٦/٧/١١ من رقم ٧٨٠ سنة ١٩٦٦ ق ٢)

٥ - أن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات تحقق سواء أكان التهديد بالقتل حصل في وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحير ، فلا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تالياً للقبض .

(جدة ١٦/٧/١١ من رقم ٧٨٠ سنة ١٩٦٦ ق ٢)

٦ - لفرض السفد المنصوص عليه في المادة ٢٨٧ - ٢ من قانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يشترط من كان وقعه صاحباً للقبض ولا يشترط أن يكون تالياً له .

(جدة ١٦/٧/١١ من رقم ٧٨٠ سنة ١٩٦٦ ق ٢)

٢ - الجريمة التي تفرز ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والحبس ينتج حتى ليست بما يقع في قبض الجاني عليه من اعتدائه أن الجاني قد يفتنه ولو كانت ظروف الحال تبرر عنه هذا الاعتداء والمخوف من القتل ، وإنما الجريمة في ذلك هي بأن يهدد الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل . فلذا اعتبر الحكم هذا الركن قائماً على أساس أن الجناة كانوا يعملون أسلحة نارية شامرين أيهاا ويضربون كل يدهم الجاني عليها بالسيف ، بعضهم بالبنقعة ، وأنه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً ، إلا أن هذا الخطأ لا يقتضي قصص الحكم ما دامت المحكمة قد أدانت المتهمين بجريمة الشرع بالإكراه والقبض والحبس ، واعتبرتها مرتبطة إحداهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وطبقتهم بقوة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجناية الشرع . كذلك لا تقتضي إذا أُرجمت المحكمة المتهمين بالتعريضات المدنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يخص جريمة القبض هو الرافعة المادية القائمة التي لا يخلو المهورن في صحتها إلا من حيث وصفها القانون .

(جدة ١٦/٧/١١ من رقم ٧٨٠ سنة ١٩٦٦ ق ٢)

٣ - إنه لا يمكن القانون يقتضي لإجبار القبض مقرراً بالتهديد بالقتل معوقاً بجناية المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات - أن يكون تهديداً بالقتل قد وقع يقول أو فعل موجه للقبض عليه شخصياً ، فإنه لا يمكن لإدانة المتهم في هذه الجريمة أن تقول المحكمة في حكمها إن المتهمين قبضوا على الجاني عليه واقتلوه قراً وخلفوه شوة واقتلوا إلى زيادة ذمة مجلوبة وأخذوه

قتل حيوان بدون مقتض أو الإضرار به

١ - متى اقتضى المنصوص عنه في المادة ٢٨٥ - ٢ و ١

٢ - قصور الجوارح للثأنة فتوه عنها في ٢٨٧ - ٢

٣ - متى ينتج من التهم شروط في ظل ملغية بالم - ٤

٤ - عدم تصور الشرع في جريمة الإضرار بالحيوان ضرراً كبيراً - ٥

٥ - سلكة محكمة الموضوع في تقدير القضي ورفاعة محكمة القضي - ٦

٦ - رغم تحذير الحكم عن عدم القضي في جريمة قتل الحيوان أو الإضرار به - قصور - ٧

(ر - أيضاً - شروط قاعدة ٢)

القواعد الثانوية :

١ - إذا كان المصادم ما أتته المحكمة أن المتهم كان متعباً يجرى من السلاح بدون رخصة وإعانة حادب الجربولس يقول أثناء تأديته وظيفة ، فهذه الحالة تسوغ قتلها العايد أن يتبين على المتهم ويجرحه من سلاحه وأن يستعمل القوة الضرورية لذلك . فلما ماحول المتهم الحرب لخاصة القيين كان العايد أن يسلحه . فلما انحرف في سبيل ذلك إلى إطلاق النار على القريس التي استعان بها المتهم على القرار فمسلماً تعطيلها عن العدو فقتلها فإنه لا يكون متجاوزاً عنه . والقيل الذي وقع منه لا يكون جريمة .

(جـ ٢١٠/١٧٧/١٨ من رقم ٢١٢ سنة ١٩٢٧ ق)

٢ - إن من المقتضى المتصور منه في المادة ٣٥٥ عقوبات هو الضرورة التي تلحق الإنسان إلى الإضرار بالحيوان . ومن ثم فكلما كان في الإمكان أن يتجنب خطر الحيوان بأية وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه فإن المقتضى يكون متعاضداً . وإن كان كذلك كانت بالمحك أن المتهم أحدث ضرراً يلحق بمخروف لأنه وجهه في زواحه ولم تر المحكمة في ذلك متعاضداً ترغم به المشورة الجنائية من المتهم لأنه كان في وسعه أن يرد المخروف عند ذلك من غير أن يوقع به أي من المحكمة لا تكون محلة ولا يصح للظن على حكمها من هذه الناحية .

(جـ ٢١٢/١٧٢/١٨ من رقم ١٢٧ سنة ١٩١١ ق)

٣ - الحيوانات المأتمنة الموه عنها في المادة ٣٥٧ عقوبات هي التي تكون في حوزة الإنسان وتعيش في كنفه ويصاحبها بالإنفة والرعاية . فالقردة وهي قابلة لكل ذلك تحتل في حداد منه الحيوانات عند ما توافر فيها هذه الصفة . وإن كان القردة إذا كانت في حوزة صاحب بوم وهرج على ما يبيح من الألعاب يكون قتل من غير مقصود معاقباً عليه بجله للمادة .

(جـ ٢١٢/١٧٨/١٨ من رقم ١٢٨ سنة ١٩١١ ق)

٤ - إن المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشرع بأنه في قيد تنفيذ قبل بقصد ارتكاب جريمة أو جنة إذا أوقف أو علب أثره لأسياب لا تدخل لإزالة العقاب فيها . وهذا النص وإن كان لا يرجع فيما يرجع ، تستحق الشروع ، أن يبدأ العقاب في تنفيذ ذات القيل للمكون الجريمة إلا أنه يقتضي أن يكون

القيل الذي يبدى في تنفيذه من شأنه أن يؤذي فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ، وإن كان إبعاد القيل لئلا يات ، ونما بها إلى حطية المراض التي تصدها ، ثم عاونه فتح باب الخطية ، ذلك لا يمكن إحتباره شروفاً في قتل تلك المراض لأنه لا يؤذي فوراً وبمباشرة إلى تسميتها وإتمامه لا يبدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضعت نية القتل فيها .

(جـ ٢١١/١٤٢/١٨ من رقم ١٢٧ سنة ١٩٢٧ ق)

٥ - إذا كانت جريمة الإضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يصور الشرع في ارتكابها لأن من ارتكبا المادية تحقق نتيجة القتل وهي وقوع هذا الضرر الكبير ، فإن الحكم إذا اضر الوفاة الثانية به ، وهي ضرب المتهم حراً فأش على ظر من الخلف ، شروفاً في تلك الجريمة يكون قد أسقط في تأويل القانون وفي تطبيقه .

(جـ ٢١٢/١٧٠/١٨ من رقم ٢٨٦ سنة ١٩٢٧ ق)

٦ - إن عدم المقتضى المتصور عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو قد انعدم الضرورة الملحة لهذا القتل ، فهو لا يفتي من المقتضى القانوني تستخلص من وقائع وظروف تكون مشبهة لما وإذا كان بعض الموضوع متعاضداً يبدى أمامه وجود المقتضى ويطلب إليه الفصل فيه - خصوصاً وحده وإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رافة عليه في إثباتها أو قضاها فإن إحتباره إنما متعاضداً قتل أو غير متعاضداً أمر يقع تحت رقابة محكمة القضاء ، إذ يقترب في الضرورة الملحة القتل أن يكون الحيوان للقتل قد كان خطراً على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئاً مذكوراً بجانب الضرر الذي حصل إحتاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذي استوجب إقتل قد كان خطراً حقيقياً وقت القتل وما كان يمكن إحتاؤه بوسيلة أخرى . فلما كان التاثير في الحكم أنه ، على أثر دخول العلة في زواجة القلم قد ضربها بألصا فأما ، فلما قتل لم يكن مقتضى وشرط الضرورة الملحة لم تتوافر في العصى .

(جـ ٢١١/١٧٢/١٨ من رقم ١٢٧ سنة ١٩٢٧ ق)

٧ - إذا كان الحكم قد ذكر ما يجب إلى إحتال قيلم قدر قانونه من عدم القتل من أن يتبين بالبحث عنه

ربما كان له متعش ، وللتأنيب يقتضي لإمكان مسألة
التمهم أن يكون قتل الحيوان أو الإضرار به ضرراً
كثيراً من غير متعش .
(مجلة ١٢٤/١٥٠ - ١٩٥٠ رقم ٣٨٦ سنة ٧٠ ق)

ما ينبغي قيامه بأنه يكون تضرر البيان واجباً تقتضيه . مثال
ذلك قول المحكمة في حكمها : أن التهم كان يتوهم الإضرار
بالطائر لولا إتيانها عن حمالة ، دون أن يبين الظروف
التي استتبع منها ذلك ما قد يفيد أن ضرب التهم للطيور

قتل وأصابة خطأ

رقم القاعدة

٨ - ١	الفصل الأول : قتل القتل أو الجرح
٥٢ - ٩	الفصل الثاني : الخطأ
٦٠ - ٥٢	الفصل الثالث : الخطأ المشترك
٨٠ - ٦١	الفصل الرابع : رابعة البنية

موجز القواعد :

الفصل الأول

قتل القتل أو الجرح

- عدم متاع الحكم بوصف الإحالة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوقعة . تصور - ١ - ٧
- عدم بيان الحكم بالإصابات التي حدثت بالجرح عليه وخلوه من الاعذار إلى التقرر الطردي ما أدت إليه . تصور - ٨

الفصل الثاني

الخطأ

- نص م ٢٤٤ ع - جلم تشمل عبارة الخطأ بجميع صورته ودرجته ٩
- عدم مبررة التواضع خطأ قائم بطلانه ترتب عليه مسؤولية الخاطئ عما نشأ من المولدات بسببه - ١٠
- اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في القانونين ٢٤٤ و ٢٢٨ ع خطأ قائماً بطلانه ترتب عليه مسؤولية قاعده
ولو لم يقع خطأ آخر - ١١ - ١٣
- توفر الخطأ بالإجماع في المحافظة على الصنف سواء أكان الطير هو والد العقل أم لم يكن - ١٤
- توفر الخطأ بإجماع صاحب البناء في مبات مع إخلاله بوجود خلل فيه حتى سقط على من فيه ولو كان الخلل واجباً
إلى عيب في المنزل الغير ملوك ٤ - ١٥
- توفر الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وإتيانه الجواز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يثقفه - ١٦
- توفر الخطأ بإجماع متعش الصحة في اتباع التعليمات الصادرة لأشكاله مساواة أكانت قد صدرت قبل تعيينه
أم بعد ذلك - ١٧
- توفر الخطأ بأعراق سائق عربة خفيفة إلى اليسار رغبة منه في أن يقدم عربة ليله دون تضرر وإحباط - ١٨
- توفر الخطأ بعدم التزام سائق السيارة السير على جانب الطريق - ١٩

توزيع القواعد (٨٤) :

- توفر الخطأ بترك الكسارى الرأى على سلم السيارة - ٢٠
- عتلة البرق الذى يقضى بالزام سائق السيارة السير على اليمين تتحقق به عتلة لائحة السيارات - ٢١
- تجاوز قائد السيارة حدد السرعة الذى يمكنه من إيقاف سيارته وتعالى الاستطعام بالسيارة التي تقدمه يتحقق به ركن الخطأ - ٢٢ و ٢٣
- عدم اتباع لائحة الشكة الحديد فيما توجيه من أسبقة للزور القطارات ووجوب التثبت من خلو الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ - ٢٤
- تقدير الخطأ للتوجب مسئولية مركبه جنائيا أو مدنيا موضوعى - ٢٥
- عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من التهم فكان سببا فيما أصاب الجنى عليه - قصور - ٢٦ - ٤١
- عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ للركب قصور - ٤٧ - ٤٩
- عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص للقانون الذى تناقله التهم لا يبيح - ٥٠
- إثبات الحكم مسودة من صور الخطأ الذى تبيح عن قتل الجنى عليه كاف لاقامته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الأخرى - ٥١ و ٥٢
- ٨. (ن. أيضا : استثناء لأعدتان ٢٢٩ و ٢٣٢ وحكم لأعدتان ١١٥ و ١٦٠ و دفاع قواعد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ٢٩٨ و ٣١٢ و وصف التهمة لأعدتان ٢٧ و ٨٨)

الفصل الثالث

المادة المشتركة

- جواز وقوع الحادث بناء على خطأين من حصنين عتقين أو أكثر - ٥٣ و ٥٤
- الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يفي التهم من التسوية - ٥٥ - ٥٨
- مساهمة الجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية التهم - ٥٩ و ٦٠

الفصل الثانى

رابطات التسمية

- ٨. - يـ : انصاع رابطات التسمية بعدم الجرعة معها - ٦١ - ٦٥
- رابطات التسمية الواجب توافرها في جرمي القتل والجرح بدون حد - ٦٦ - ٦٩
- قيام رابطات التسمية بين الخطأ والضرر وعدم قياسها - موضوعى - ٧٠
- انتقال الحكم بيان توافر رابطات التسمية - قصور - ٧١ - ٧٣
- عدم الرد على ما تمسك به التهم من إنعدام رابطات التسمية للضرورة - قصور - ٧٤ و ٧٥
- اختلاس المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ للركب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطات التسمية - ٧٦
- ٩. (ن. أيضا : إثبات قاعدة ٦٦ وعمل قاعدة ٥)
- (راجع أيضا : في قتل خطأ حكم قواعد ٧٠٦ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و دعوى مدنية قواعد ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٩٥ و ١٤١ و ١٦١ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٧ و دفاع قواعد ١٧٩ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٩٥ و ضرب لأعدتان ٣ و ٧٠ و ضمن قاعدة ٥٢٠ و وصف التهمة لأعدتان ٨٩ و ٩٠)

الفصل الاول

مثل القتل أو الجرح

١ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يشر إلى الكشف الطبي المتوقع على الجاني عليه ، ولم يبين بوضوح الإساءة التي حدثت وأثرها وعلاتها بالوقفة ، فإنه يكون قسراً غير متعمداً .

(جلة ١٢٧/١٠/١٢٧ طين رقم ١٤٤٤ سنة ١٣ ق)

٢ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناء على ما قاله من أنه ثبت لما من منافقة الطبيب الذي كشف على الجاني طبيها ومنافقة المدعى له أن سبب الوقفة يرجع - كما جله بالكشف الطبي المتوقع عليها - إلى إساءة بكسر بأهل علم القضاء الذين وأن هذه الإساءة تحقق مع ما شبه به شاهد المباحث الخ ، وكان ثابت بمحض الجلسة على لسان المدعى أن منافقة الطبيب المخار إليه قد انحصرت على بيان سبب الإساءة التي شوهت بالجاني عليها ولم تتناول سبب وقتها ، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي الذي أشارت إليه في الحكم ، فإن إداة المتهم على أساس أن الإساءة التي تسبب في إحداثها هي التي فسدت فيها الوقفة لا تكون كافية على أساس كاف .

(جلة ١٢٧/١١/١٠ طين رقم ٣٣٠ سنة ١٣ ق)

٣ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم الجاني عليه فببببب هذه الصدمة وقامه من أن يذكر شيئاً من بيان الإساءات التي أحدثها الصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإساءات هي التي سببت الوقفة ، فإنه يكون قسراً قصوراً يتوجب قضاؤه .

(جلة ١٢٧/١٢/١٢ طين رقم ٢٠٢٢ سنة ١٣ ق)

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين طعن المتهم بجريمة القتل الخطأ تأسباً على أنه صدم الجاني طبيها بالبرية التي كان يتوجه إلى ذكر شيئاً من ملابسة الإساءات التي قال إنها حدثت بالجاني عليها وأدعت بيميناتها ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وقعة الجاني عليها وبين الملاحات التي تال إليه وقم بمثل الطاعن ولذا فإنه يكون قد جلد قسراً من بيان توافر أركان

الجريمة التي تال بها الطاعن بما يفيد ويتوجب قضاؤه .

(جلة ١٢٧/١٠/١٢٧ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣ ق)

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد طعن المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه واقتضت من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بمتابعتها القانونية في حقه من أن يبين الإساءات التي حدثت بكل من الجاني عليهم وسبب وقامه أو يشير إلى التقارير الطبية الموحدة لما أدت إليه - فإن إداة المتهم على اعتبار أن وقعة الجاني عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون كافية على أساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قسراً متعمداً .

(جلة ١٢٧/١٢/١٢ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣ ق)

٦ - إذا كان الحكم إذ أتمت في تحصيله لواقعة المدعى أن المتهم صدم الجاني عليه بيساره ، ولم يبين الإساءات التي تسببت فيها الأذى من أثر الصدمة ولا كيف فسدت الوقفة من تلك الإساءات ، فإنه يكون قسراً قصوراً بما يفيد ويتوجب قضاؤه .

(جلة ١٢٧/١٢/١٢ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣ ق)

٧ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم وبما يفيد من جرمي القتل والإساءة الخطأ ، لم يذكر شيئاً من بيان الإساءات التي أحدثها الصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الإساءات هي التي سببت وقعة الجاني عليه الأول ، فإنه يكون قسراً متعمداً .

(جلة ١٢٧/١٢/١٢ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣ ق)

٨ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم بجريمة القتل والإساءة الخطأ لم يبين الإساءات التي حدثت بكل من الجاني عليهم ، وجلد عالياً من الإساءة التي اتهم بها الجاني عليه ، ولم يذكر شيئاً من هذه الإساءات على اعتبار أن الإساءات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون كافية على أساس ويكون الحكم قسراً متعمداً .

(جلة ١٢٧/١٢/١٢ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣ ق)

الفصل الثاني

الخطأ

٩ - أن يتفاوت قد نص في المادة ٢٤٤ عن بائع على عتاقه وكل من تسبب في جرح أحد من غيره قسراً ولا تعد بأن كان ذلك تسبباً عن دعة أو عن عمد

على عدة أخطاء أخرى يمكن كل منها بذاته ثلثا ركن الخطا كما هو معرف به في القانون — فلا يحده أن يحال في أن التوبة لم تستد له البرقة في التوبة حين رقت العصى العمومية عليه ،

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ١٨٤٠ سنة ٢١ ق)

١٣ — إن الفاعل إذا تعدد صور الخطا في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته يترتب عليه مستولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ١١٣١ سنة ٢١ ق)

١٤ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن المتهم كان منه طفل لا يتجاوز الستين من العمر فأمر الحافظة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موكب غاز مشعل على ماء فمسط على الماء ، لحقت منه حروق أودت بحياته ، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التهمة التي ثبتت عليه يستوجب ذلك سواء أكلن هو والد الطفل أم لم يكن .

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ١١٨١ سنة ١١ ق)

١٥ — إذا كان صاحب البناء من إعطاه بوجود غل فيه يفتي أن يؤدي إلى سقوطه المأجر ، قد أحمل في حياته حتى سقط على من فيه ، فلا يفتي مسترليه من ذلك أن يكون الخطأ راجعا إلى حبيب في السفل التبرع له . فإنه كان حين علي عليه حين أعلن بوجود الخطأ في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كثر ما يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليف إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياجه وتقصيره فيه .

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ٢٨٨ سنة ١٥ ق)

١٦ — إنه إذا منع أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراسا على الجنايات لمنع الخطر من فطاراها عن عبور خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أهملت بالفصل حراسا لإقتلاها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهودا قاس ، فقد تم أن يقولوا على ما أوجبته على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك الجناز مفتوحا لإزائها للسكك بالمرور . فإذا تارك المارس عمله وأبقى الجناز مفتوحا حيث كان ينبغي أن يثقله فسدله هذا إعمال بالمعنى الوارد في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مستوية عما يفتأ عنه من الضرر الغير على ما تحدث به المادة ١٥٢ من القانون المدني .

احتياط وتحرز أو من إعمال أو من عدم إقباله أو من عدم مراعاة الواجب . . . وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الضرر والتصميم إلا أنه ، وفي الحقيقة والواقع فمن ظم تبدل عبارة الخطا بجميع ضروبه ودرجاته ، فكل خطأ منها كانت جسما ، يدخل في متناولها ، ومن كانت هذا مقروفاً فإن الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية يتضمن المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختص في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية يتضمن المادة ١٥١ من قانون المدل ما دام الخطأ ، منها كان مبرا ، ولكن قانونا لا يتحقق كل من المستولين . وإذا كان الخطأ في ذاته هو الأساس في التالفين ، فإن زيادة التهم في العصى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به العصى عليه تستلزم حتماً وضع العصى المدنية للزسنة على هذا الخطأ للمعى . ولذلك فإن الحكم ، متى في الخطأ عن التهم وتفتي به بالبراءة الأتباب التي فيها ، يكون في ذات الوقت قد تقي الأنسان القائمة عليه العصى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه العصى وتورد فيه أسببا خاصة بها .

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ٣٥٠ سنة ١٣ ق)

١٥ — إن قانون العقوبات إذا تعدد صور الخطا في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة الواجب خطأ قائما بذاته يترتب عليه مستولية الخفافها بغضا من المصادات بسية ولو لم يقع منه أي خطأ آخر .

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ٧٣٣ سنة ١٤ ق)

١٦ — إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم لعقاب الجاني بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطا الواردة بها بل من تفتي بالقلب ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر من الطبقات المحكمة إلى ثبوته وإذا في كان الحكم قد أتمت توفر ضررى عدم الاحتياط والإعمال في حق التهم فلا يحده المجلد فيها أنهم من أن عدم مراعاة التهم لقوانين والواقع كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث إذ أن ذلك قد جلد زيادة في البيان ولم يكن بغيره دليلا في تفرسته من حساب الأثرة على سلامة حكمها .

(جلد ١١/٢٠١ من رقم ١٣٠١ سنة ٢٠ ق)

١٧ — إن جريمة قتل الخطأ تتحقق في القانون بتمام أي تبرع من أنواع الخطأ الملية به متى كان هو من الضرر الخاسر . فلا كانت المحكمة قد أضافت التهم ولم يفتد في هذه الإضافة على البرقة وحدها بل .

السيارات لم تنص على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معني من الخضوع له. بل أن عاقبة سائق السيارة لهذا النظام إن لم تعتبر عاقبة لاثمة معينة فلها أن تعتبر عدم احتياط في السير نظراً إليها هو متعارف من أن الجهة المرسى من الطريق يجب إخلاؤه لمن يكون قادماً من الطريق العكس. وهذا لا قدر من النظام كلف لسيادة سائق السيارة عما يقع منه من العوارض البهائية نتيجة عدم احتياطه، وذلك عما يحكمه المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات. وللمحكمة الموضوع أن تستخرج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجهة مغلقة بعد الحادثة في وسط الطريق. وليس التهم أن يظهر إلى عكس تلك التهم بما تراه عكسها للموضوع في ذلك الحادثة فبما تنسب له من حرية استدلال اذلة من ظروف الدعوى.

(جدة ١١٢/٢٢ طعن رقم ٢٤٠٤ ق٢)

٣٠ - ما دام القانون صريحاً في تعني من ترك الناس يركبون على سلاسل السيارات. وما دام التهم (وهو كساري) لا يتصلك في دفعه بأن تسير السيارة وحمل عليها بعض الركاب إنما يرجع إلى سبب قهري لم يكن في طاقته منه أية وسيلة من الوسائل، فإنه لا يقع الجزع منه أن يكون قوالم دفعه عدم لسيادة البوليس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في إزالة الركاب الزائدين على العدد المقرر ذكره فيها.

(جدة ١١٢/٥١٢ طعن رقم ٣٣٢٢ ق٢)

٣١ - لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تنص بأن يقدم سائق السيارة إليه على العين في اجتياز الميادين ويحذر حوله، فإن العرف جرى بأن يقدم سائق السيارات الجانب الأيمن من الطرق دائماً. وعاقبة هذا العرف تحقق به عاقبة لاثمة للسيارات إذ دفعه لللاثمة تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته.

(جدة ١١٢/٤٦٨ طعن رقم ٢٦٥٠ ق٢)

٣٢ - إذا كان الحكم قد أشد التهم في جريمة الإساءة خطأ لم يتجاوز الحد الذي يمكن من إرفاقه سيارته وتقليد الاصطدام بالسيارة التي تقفده، فلا على التي عليه أن القانون لم يقر مهلة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلة من يتجاوزها.

(جدة ١١٢/٤٦٨ طعن رقم ١٢٢ ق٢)

٣٣ - حق كلف المحكم قد أيس خطأ للمتهم

ولا على هنا تنص بأن على الجمهور أن يحيطوا تقصيه، ولا تنص على نفس لاثمة السلك المذهب على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السلك المسددة بالاجازات الضمنية (الزفقات) عومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تحتها عند اقتراب مرور السيارات أو تقاطعات أو عوارض المصلحة. لا على ذلك من كانت الواقعة الثانية بالحكم لا تقيده أن سائق السيارة التي كان بها المبنى عليهم قد حلول المرور من المآز مع طله بالخطر، وقد كان يكون مثل هذا المخالف شأن لو لم يكن هناك الجواز حراس معينون لحراسه.

(جدة ١١٢/١٧١ طعن رقم ١١٦٥ ق٢)

٣٧ - إن المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات لا تنظم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها. وإن لم يكن الحكم قد أجمع توافر عنصر الإيصال في حق التهم «مقتضى صفة» عدم اتباعه ما ينص به مقنن وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٧ الذي ينص على إرسال المتوردين إلى مستشفى السكب، ولوقوعه في خطأ يجب على كل طبيب أن يدرجه ويراميه ينص النظر عن تعليات وزارة الصحة - ثانياً ما يشبه المعلن من عدم العلم بهذا المقنن لصدوره قبل الشكاف بالخطأ لا يكون له أساس، ذلك أن الطبيب الذي يسل مطلقاً الصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليلات الصادرة لأشائه ويتقنعا سواء أ كانت قد صدرت قبل تعينه أم بعد ذلك.

(جدة ١١٢/٧٢٠ طعن رقم ٢٢٢ ق٢)

٣٨ - إذا جاز لنا حق عطف أن يعرف إلى الجواز دفعه منه في أن يقدم حرية أمه فإن هذا الجواز مشروط فيه بطبعاً أن يحصل مع قبحه والاحتياط وكثير العواقب كيلا يحدث من وياه تصادم يرضى بمياة شخص آخر. فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ولو أنه في الأصل مرنحس به بتعني الواقع في التحرف إلى اليسار دفعه في أن يقدم ما أمه من مشروطية ينص على الواقع الآخر بتعني مصدر التهم.

(جدة ١١٢/٢٢٢ طعن رقم ٥٥٣٢ ق٢)

٣٩ - البهر على العين هو نظام عام مفروض مصر وشروط عليه في كافة أنحاء القطر، وقد نصت عليه لاثمة هريات الركوب الصادرة في ٢٦ يوليو ١٨٩٤ في المادة ١٥ منها. ولذا كانت لاثمة

يفترض أن هذا القتل لم يكن في حالة تحرك وأنه ما دام لم ينفذ إلى أن تصار كناية نحوه جرى على عجل في الطريق للعدو لأن الخطأ ليس خطأ لا يثبت له ذلك ونصوصاً إننا لو لم نذكر أن القاتل - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديدية الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٣٦ - قد جعل القطار حق الأفضلية في المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكة الحديدية أو إزلاقات أن تثبت أولاً من غير الطريق الذي يعبره وإلا عُد مرتكباً لخطأه مع قبا عليها .

(جدة ١٨٠/١٩٨ من رقم ٧٨٨ سنة ١٥٠٠)

٢٥ - أن تصدر الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبها جنائياً أو مدنياً عما يعلق بمجرده العصى . فلذا استخلصت المحكمة عما أوردته من الأدلة أن المتهم أخطأ ، أو عاقب ما تواضع عليه الناس أثناء مرورهم في الطريق ، بأن سار بسيارته سرياً فوق شريط القرام فوقهم منه الحلات التي سفل منه ، فلا يقبل مثلاً أن يجادل في ذلك لدى حكمة التفتيش .

(جف ٢٠١/٢٢٢ من رقم ١٣٤٠٠)

٢٦ - الحكم الصادر بالقوة ، تطبيقاً للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة ، وكيفية حصولها ، وكنة الإعمال وضبط الاحتياط المنسوبين إلى المتهم ، وما كمال عليه موقف كل من الخفي عليه واتهم ، حين وقوع الحادثة . فلذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تبين قصته .

(جدة ١٨٠/٢٢٨ من رقم ١١٣٠٠ سنة ٢٠٢)

٢٧ - أساس المسئولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ هو الإعمال أو ما جرى مجراه تبين ذلك في الحكم أسراً من منه . فلذا طُبقت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام بإجراء عليه خنق القمام وإشراق القبار على المرح بنفسه حيناً ورواقه حيناً آخر ولكن هذا القتل توفى عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان مادية الإعمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فيها أصاب الجنى له وأوصى بجناحه بل ولم تذكر في الحكم أنه أحمل فعلاً ولم تقتض لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إيهام عليه الختان بموجب ترخيص رسمي عليه كل هذا الحكم قصود في بيان الوقائع مجازاً وهو مرجح قصده .

(جدة ١٨٠/٢٢٨ من رقم ١١٣٠٠ سنة ٢٠٢)

٢٨ - إذ لم يبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فإنه يكون

بالإصابة الخطأ على إسهامه فلا يؤثر في قيام هذا الخطأ أن يكون الملاحق قد اعتد على إسهامه أولاً بمينه ، كما أنه في حدود تقدير عيكة الموضوع أن حصل فيها إذا كان الانحراف للتميم إن السيار من شأنه أن يرضى أولاً يرضى إلى مفاداة الحلات وصل أخطأ بهذا الانحراف أو لم يخطئ .

(جدة ١٨٠/٢٢٨ من رقم ١١٣٠٠ سنة ٢٠٢)

٢٩ - إذا كانت التهمة المرفوعة بها العصى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هي أنهما تسببا بغير قصد ولا قصد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قد الأول سيارته بسرعة يتجم منها الخطر ولم يتخذ لمرور القطار ولم يمتثل لإشارة جندي المرور وقد التفتي قطاراً هرباً دون أن يتخذ السادة بالضرورة تصادمت السيارة مع القطار وتسبب من ذلك القتل والإصابة ثم رأت المحكمة الأولى وأدانت الثاني وكان كل واحد منهما من أسباب لحدوثه هو ما استخلصت من أنه لم يكن سرعاً السرعة المطلوبة وأنه يفرض إمكانية رؤية القطار فلما هذا ما كمال فيه من شأنه السير على الخطأ أن حادثة التفتيش عند التلاقح لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار عالياً عليه وأنه وإن كان رأى جندي المرور يجرى إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كسكك المرور لتفتيش عليه فلذا هو كان قد تابع سيره على نيته أن يتفك كما قل عند كسككك الواقع بعد الوقوف لتفتيش عليه عليه الأمر كما فهم . فإنه لا يصح عاقلاً لإنارة المرور فهذا الحكم يكون خاطئاً لأن كل ما ذكره من ذلك لا يبين شيئاً قهراً بل هو ترميم من الإدانة ما حصله في حياته من الدليل على الخطأ الذي يقوم على عدم الانتباه والإعمال فإن المقام هنا أن يبين خطأ متسدد حتى يصح الاستعلال بالتعلق الذي سار عليه الحكم من أن انتم لم يرا بالقتل ولم يدرك بالقتل ولم يفهم بالقتل بل هو متعمد عدم احتياط وتعمد عدم انتباه وتروعد عدم مراعاة للوائح ، وكل فيه كما هو مقتضى القانون في هذا السعد أن يكون المتهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره في الحلات . فزوجه مثلاً السكة الحديدية هو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها . معترضة طريقة كانت ترجب عليه ألا يقدم على عبور للوقوف قبل أن يجد جسمه ذات العين وقتات التفتيش على طريق السكة الحديدية ويتبينه هو من خطرها من القطار . فلذا كان قد شاهد عليها بالقتل قطاراً والحكم لم ينف ذلك منه فلا يحق له أن

خرج من بين يمين السير الطريق أمام السيارة وهي تسير
سراً مستطفاً لمسلمين جانبها حين أن يراه السائق الذي
كان قائم لتفقيه زمراه ، وعلى الرغم من أن الغاية
التي أجروها قبيحة - إذا أمانت المحكة منهم من كل
ذلك فإن حكمها يكون نفس البيان وجباً قضه .
(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ٨٧٣ ع ١٦)

٣٢ - إذا كانت المحكة حين أدانت المتهم
(تاديسارة) في جريمة قتل الخطأ قد خضعت لتفتيش
من السرعة في السير مكشوفة في بيان خطئه بقرئاً إياه
استمر في السير يساراً حتى عدم الجني عليه اتهام
بصوره الطريق أمامه فإن حكمها يكون قصراً إذا كان
يتبين عليها لإظهار وجه الخطأ أن تبين كيف كان
في مكانة المتهم في الظروف التي ذكرتها أن يجهل بحيث
يفضي الحادث .

(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ١٧٧ ع ١٧)

٣٣ - إذا كان الحكم الاستثنائي الذي أدن
للمتهم في جريمة قتل الخطأ لم يضرر لاداة التي بلغت
عليها عتبة الدرجة الأولى حكمها بالإبراء من أن الحادث
وقع أثناء إضر اتصال جملة السائق التي كان يقودها
للمتهم وقتئذ السيطرة عليها ، فإنه يكون قصراً أصحاً
تبعاً ، وكان يجب لسلطات أن يتناول هذا السبب
الذي أسست عليه عتبة الدرجة الأولى قصداً ويقع
الدليل على أنه غير صحيح ، وأن الاعتراف المفاجيء
الذي وقع من السيارة قبل اتصال جملة القيادة إنما وقع
إثر خطأ أو قصور من جانب المتهم ما دام أنه ليس
هناك غلام حتى بين السرعة والاعتراف .

(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ١٧٧ ع ١٧)

٣٤ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم (سابق
زلم) في جريمة قتل الخطأ بناء على ما قاله من أنه
كان يتودق زلم وإمالة وعدم احتياط ولم يتف به
عند الصلة التي يتبين عليه الوقوف ضدها ولم يتخذ
الحيطة والحذر عند عبور الطريق التي كانت تسير
به السيارة التي اسلمهم بها ، فإنه لا يكون قد بين
وجه القضاة بأنها كائناً إذ لم يذكر واقع الإهمال وعدم
الاحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم الوقوف
بالصلة بوقوع الحادث ، وهذا كان قصراً قصوراً
يستوجب قضه .

(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ١٧٧ ع ١٧)

٣٥ - إذا كان الحكم قد أدان متهمين باقتل
الخطأ مؤسراً قصداً على قتلها تبالا الإساءة

متبعين قضه . إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم
خطأ ما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع ، وأن تورق علاقة
السببية بين الخطأ والوقوع .

(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ١٧٧ ع ١٧)

٣٦ - من كان الحكم قد أوجب بالاداة التي أوردتها
أن المتهم هو الذي عدم الجني عليه بالسيارة التي يتودقها
تقتضي في نفسه من غير قصد ولا قصد ، بأن علم بعد
وقوعه أمام القتل الذي كان يتصد به حركة التفتيش
لجانبه إذ خرج بسيارته فجأة دون أن يبين بمرارة المارة
الجانب الأيسر من الطريق لعدم الجني عليه ، وقد كان
من كتب من وصف الطريق ، وأنه كذلك جعل
بالقرب من مقعده وروفع جثة الجني عليه من تحت
السيارات وأردفها بعيداً ، فهذا ما يمكن ليأت
الخطأ الذي وقع من المتهم وتبنيته عن وفاة الجني عليه
بما يبرر أدانته في جريمة قتل الخطأ .

(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ١٧٧ ع ١٧)

٣٧ - يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة
الإساءة الخطأ أن يذكر الخطأ الذي وقع من المتهم
وكان مبنياً في حصول الإساءة ، ثم يرد الألة التي
استخلصت المحكة منها وقوعه ، وإلا فانه يكون مشوباً
بالقصور ويتعين قضه .

(جلد ١٠٧/١٠ ط ١٢٧٤/١٠ رقم ١٧٧ ع ١٧)

٣٨ - إن اختيار سيارة ما يكون أساساً في الطريق
لا يصح في القتل لأنه خطأ مستوجباً للسنوية
مادام لم يقع في ظروف وملابسات تقضي عدم الإهمال
عليه ، كقصور عرض الطريق أو إغفال السكة بسيارات
أخرى قائمة من الإهمال للمعاد أو عدم استعانة سائق
السيارة الثابت بصره من غير الطريق أمامه أو غير
ذلك ، إذ منعت الاختيار على الإطلاق وعده دائماً من
ساعات الخطأ من شأنه أن يضل حركة المرور في الطريق
دون مقتضى ، وهذا ما تأتت به مصالح الناس فضلاً
عن عاقبة المألوف نزولاً على حكم الضرورة . وإن كان
فإنه إذا أدانت المحكة المتهم في تهمة قتل الجني عليه
خطأ دون أن تبين عليه أنه حين جرد السيارة التي
كانت تسير أمام سيارته في الطريق لم يبينه المارة بالمرارة
كأجل في وصف الواقعة التي طلت عاكته منها لجلبا ،
أو ثبت ما يبرر عدم تجاوز ذلك السيارة خطأ محاسب
عليه ، ودون أن تبين كيف كانت المجاورة سبياً في
قتل الجني عليه على الرغم من تمسك للمتهم في نفسه بأن
الحادث وقع قصداً وقصداً وهذا لأن الجني عليه ، وهو غلام ،

يصلح رقيباً قبل ذلك ، وكل ذلك جوهري في استظهار خطأ التهم وقيل رابعة السيرة فيه زينة الحادث ، فهذا تصور في البيان يستوجب حتم الحكم (جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٩٥٠ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٩ - إذا كان الحكم قد أدان التهم في جريمة القتل الخطأ مقتسراً في بيان ركوزها على قومه فرت سيرة قتل بجنة ألقاصاً مبررة ويد مبررها زين لها فصحت المصائب ، فانه يكون حكماً قسراً عن إثبات الخطأ في حق التهم ويثبت ذلك قسراً .

(جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٢٠ سنة ١٣٠١ ق)

٤٠ - حتى كان الحكم لا يقر برأى التهم بالقول الخطأ وتبين الجوهري للجنة قد حول في ذلك على أقوال الشاهد من ، أن الزام كان بهر سراً عادياً وكان التهم يستعمل جهاز اثنين طول الطريق وقت حصول الحادث وأما لم يكن في استطاعته أن يفداه لأن المصائب ظهر بجلاء على بعد ثلاثة أمثاله ، وإن كان باقي الشهود لم يتطوعوا في أقوالهم بذلك المحضر بأن التهم لم يستعمل جهاز اثنين ثم قال : إنه على فرض الأخذ بالرواية الأخرى من أنه عندما بدأ التلازم الجنى عليه يؤخذ إلى الشارع كانت المسافة بينه وبين الترام خمسة عشر متراً فانه ما يقدّر مع طابع الأشياء أن يوقع التهم أن كل من يؤخذ من الرقيب يريد عبور الشارع من جهة لأخرى ... وأن من حقه أن يعزل على أن من واجب المشاة ألا يعبروا القضبان وقت اقتراب الترام وأن يعبروا الطريق من الأماكن التي أخذت لذلك وأن يقتصدوا مواقع أفعالهم عند عبورهم . حتى كان ذلك فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق في القتل وفي التلازم .

(جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٢٠ سنة ١٣٠١ ق)

٤١ - إذا كان الحكم قد تمتع عن خطأ التهم في قوله : إنه ثابت من قيادة مبررة شديد الشاهدان في مكان ضيق وعدم احتياجه بالتمهل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارات مبررة وعرضه لا يوجد على عدة خطوات ، بل ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توافر ركز الخطأ .

(جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٢٢ سنة ١٣٠١ ق)

٤٢ - إذا كان الحكم الإيجابي الذي قضى براءة التهم في جريمة قتل خطأ قد بين أن الجنى عليه بغير اللبس في الحادث الذي راجح ضحيته ، وعلى أن لم يجب بطريق الجرم أن الترام الذي كان يقوده التهم هو

عيسى عن برصاص وميثاقه فاشق منه ضار أصاب الجنى عليه قتله دون أن يبين من منها التسبب في اختلاق السيارة . فهذا منه تصور في البيان مستوجب القس ، إذ أن مجرد العبث بالبنس لا يكون له شأن في القتل إلا إذا كان هو الذي أدى إلى اختلاق السيارة ، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من من التهمين الذين كانوا يثبتان بالبنس هو الذي تسبب بخطه في خروج السيارة (جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٢٣ سنة ١٣٠١ ق)

٣٦ - إذا كان الحكم قد حصل واقعة الضعوى في قوله إن الجنى عليه أصيب من سيرة كان يقودها التهم وأن طلاً أعطى له لم يستعمل لسيرة التي كان يقودها ولم يسحب حساباً لتفتيق الطريق الذي كان يسير فيه ليعتد لهذا الطرف الجذر التلام ، ثم أدان التهم دون أن يبين الظروف والملازمات التي وقع فيها الحادث ووجه الإعمال الذي وقع من التهم ووجهه . وهل كان في مقدور التهم رؤية الجنى عليه أمامه حتى كان يلمه بالمرارة أو يعمل على مفاداه بسيارته ، فانه يكون قسراً بالبيان واجباً قسراً .

(جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٢٤ سنة ١٣٠١ ق)

٣٧ - إن جريمة القتل الخطأ حسب ما هي مبررة في المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات تقتضي لادانة التهم بما أن يبين الحكم الخطأ الذي لو تكتبه التهم ورواية السيرة بين هذا الخطأ المرتكب وبين القتل الضار الذي وقع بحسب لا يصور وقوع الضرر إلا نتيجة ذلك الخطأ : فإذا كان يؤدى ما ذكره الحكم في تبرير إدانة التهم في جريمة قتل الخطأ هو أن التهم قد انصرف بالسيارة التي كان يقودها فصمت الجنى عليه الذي كان سائراً في الطريق تقصيص من ذلك وقاه ، فهذا الحكم لا يكون قد حتى يستظهر الخطأ الذي لو تكتبه التهم ولا علاقة هذا الخطأ بوجه الجنى عليه فيكون ذلك سبباً متنبهاً قسراً .

(جدة ١٢٧/٢ من رقم ١٢٧ سنة ١٣٠١ ق)

٣٨ - حتى كان الحكم الذي أدان التهم (فانه سيرة في جريمة قتل الخطأ لا يبين من وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما إذا كانت مساهمة الجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جلوسه حتى يمكن تحديد وجه الإعمال الذي وقع من التهم ، ولم يبين كذلك الأساس الذي احتند عليه في القول بأن التهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل لبس الجنى عليها بغيره ، وأنه كان

أقرض غطاء ولم يحده لمرة مبلغ تأمير في حصول الحادث وفي مسؤولية التهم .

(جلد ١٧٧/١٧٨ من رقم ٧٧٦٩٦٠٤٠٧٤٠)

٤٥ - إذا كان ثابت أنبأنا من التهم لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب الجنى عليه ، وكل ما قالوه هو أنهم حين سموا السباع وأوا سيارة مسرعة ولا فعلوا إلّا حيث وجدوا الخس على ميتاً طرأولم (ظلال) من مجهول أن السيارة التي صدمت الجنى عليه هي رقم كذا ، فإن إداة تأكد هذه السيارة بتوفيق خطأ ثابت من أن سيارة مرت بسرعة وبسبب هذه السرعة صدم الجنى عليه ولم يمكن من مفادها لا يكون مستعدة إلى أصل صحيح ، إذ ليس في شهادة هؤلاء الشهود ما يصور الحادثة التي كان عليها التهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث .

(جلد ١٧٨/١٧٩ من رقم ٧٨٢٠٤٠٧٤٠)

٤٦ - إذا كان الحكم المعلن فيه قد أثنى الطاعنين الأول لأنه يصف كسارى الحرية النقية أطلق زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية الجنى عليه وهو لا يزال جرم بالقتل من القاطرة التي لم يكن يصل فيها ولأن زمارته كانت السبب المباشر في تحريك الطاعنين الثاني وسائق القرام ، بالقرام ، واثبات لأنه سار بالقرام دون أن يطلق كسارى القاطرة زمارته كما تنص بذلك تطليقات شركة القرام ، ولم يكن هذا الحكم قد بين على مسؤولية كسارى الحرية بما يورد في حرية أخرى غير تلك التي عهد إليه بالسمل فيها من واقع تطليقات تلك الشركة - فانه يكون قاصر البيان متيناً قضاة .

(جلد ١٩٠/١٩١ من رقم ١٩٠٤٠٧٤٠)

٤٧ - إذا كلف الحكم للجنى أدان التهم في جريمة قتل الخطأ قد استدل على خطأ التهم بإسراعه في قيادة السيارة بقوله إن التهم قد قرر أنه رأى الجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهي مسافة كانت كافية لتفادي الحادث إلا انحراف إلى جانب الطريق الخلل لو لم يكن مسرعا ، وكان مسافة الحكم في شأن مسافة الأربعة الأمتار لا يكفي لبيان ركن الخطأ مادام لم يستغرم من الحرية التي كان يجب على التهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كقائمة لتفاديه وما هي السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك - فهذا من الحكم قصور يمه بما يستوجب قضاة .

(جلد ١٩٢/١٩٣ من رقم ١٩٢٠٤٠٧٤٠)

الذي دم الجنى عليه ، ثم جلد الحكم الاستئناف تأمير هو أيضاً على الجنى عليه أنه خطأ ، ولكنه مع ذلك أدان التهم تأثراً من الشاهد ، الذي كانت أقواله في التحقيق عقب الحادث هي معاد هذا الحكم في الإثبات أنه لم يكن صادقا فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف أن القرام الذي صدم الجنى عليه هو الذي كان يفرده التهم ، وذلك دون أن يبين منه فيما قل به ولا سئل تلك المرة التي يتكررها التهم نفسه وبينها الحكم إليه ، فإن هذا يكون قصوراً في التقييم . وغرضنا إذا كان كل كلام هنا الشاهد في التحقيق هو أنه قد حصل على رقم التهم من طريق غيره وأنه لم يرتبه بما لا يثنى أن يتم له كغيره في الإداة التي لا يمسح أن تالم إلا على الجرم واليقين . وعلى الآخر إذا كان في المعنى من الأدلة ما هو بحسب ظهري في صالح التهم .

(جلد ١٩١/١٩٢ من رقم ١٩٢٠٤٠٧٤٠)

٤٨ - يجب لملامة الحكم بالإداة في جريمة المرح الخطأ أن يبين ، فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اتحد عليها في ثبوت الواقعة المذكورة الجريمة ، نوع الخطأ التركب ، وبين واقعه ، ويورد الدليل عليها وإلا فإنه يكون قاصراً متيناً قضاة .

(جلد ١٩٢/١٩٣ من رقم ١٩٢٠٤٠٧٤٠)

٤٩ - إذا كان الحكم يبين منه أن المحكمة تأخذ برواية التهم (تأكد سيارة الجيش) بتفوية إنما تخالف ما قرره الضابط الذي كان يركب بجواره وما قاله سائق السيارة اللاكي التي اصطدم بها وما ظهر من المعايير من أن هذه السيارة كانت تسير أمام سيارة الجيش وفي قس اتبعها ، وفي مسؤولية التهم على أن عاونه مفاداً سيارة اللاكي التي كانت تسير أمامه في مفرق الشارحين عند مكان الحادثة كانت حجازة منه يحصل هو وحده مسؤولاً ، وأنه مهما قيل من خطأ سائق السيارة اللاكي في انحرافه إلى اليسار ودخوله سيارة الجيش اقتداه غفلة فلا شك في أنه (أى التهم) لو كان يخطأ لا اصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان يسير بسرعة مستوفى لا ارتطم بالمناط الذي اختل من ذلك ولا تهممت السيارة ، فهذا الحكم سيكون قاصر البيان إذ هو لم يورد ضمنون ما شهد به سائق السيارة اللاكي ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعايير ، كما لم يبين معنى كشمس تلك السيارة اللاكي الذي

تروا صورة واحدة منها . وإن فاق كان الحكم قد أُنيت أن التهم كان يتروا السيرة التي صنعت الجن عليه بمرقة ودون استئصال آفة القبيح ، فلا جدوى من الجدل في صدور الخطأ الأخرى التي تحدث عنها الحكم المذكور .

(جلد ١٠٥٤/١٦١ ط ١٩٠٤ م ٧٩-٨٠ ص ٣٢ ق)

الفصل الثالث

الخطأ المفترق

٥٣ - يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ من شخصين عتقين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينز المشتري من الآخر . وإن فلا تناقض لنا ما أذانت المحكمة التهم بناء على الخطأ الذي وقع منه ثم طوله بإراءة بناء على ما وقع من والد الجن عليه من خطأ سام في وقوع الحادث .

(جلد ١٠٥٤/١٦٢ ط ١٩٠٤ م ٧٣-٧٤ ص ١٧ ق)

٥٤ - يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين عتقين أو أكثر .

(جلد ١٠٥٤/١٦٢ ط ١٩٠٤ م ٧٥-٧٦ ص ٢٥ ق)

٥٥ - إن قول الطاعن الذي أدعى في جريمة القتل خطأ أن المراقب الذي وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن منه خطفه - بفرض صحة - لا يفي مستولي .

(جلد ١٠٥٤/١٦٢ ط ١٩٠٤ م ٧٥-٧٦ ص ٢٥ ق)

٥٦ - لا يجدي التهم في جريمة القتل الخطأ علوه لشركائهم أكثر من الخطأ الذي انبث عليه وقرع الحادث ، إذ الخطأ المفترق بفرض قيامه لا يخلو الطاعن من المستولية .

(جلد ١٠٥٤/١٦٢ ط ١٩٠٤ م ٧٦-٧٧ ص ٢٤ ق)

٥٧ - تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما .

(جلد ١٠٥٤/١٦٢ ط ١٩٠٤ م ٧٧-٧٨ ص ٢٤ ق)

٥٨ - إن الخطأ المفترق بفرض قيامه لا يخلو التهم من المستولية .

(جلد ١٠٥٤/١٦٢ ط ١٩٠٤ م ٧٨-٧٩ ص ٢٥ ق)

٥٩ - إن القانون لا يشترط قيام جرائم الإصابات غير العنصرية إلا أن يكون الضرر ناشئاً من خطأ تركب ويكون موصلياً في ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تصاحب على حدوثه فلذا كان

٤٨ - إذا كان كل ما أُنيت الحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يستعمل آلة قتيه ولم يقبه لئلا ، والد الجن عليه إذ حاول قتل تفره لوجود أدلة القتل وصحة صحة السيرة الخفية من الجهة الجن ، ثم استدل بما ظهر من العناية من وجود آثار احتكاك بالمخاطب بأمر قتل نصف متر وهو المكاء الذي وقع به الحادث ، فبدأ الذي أُنيت الحكم غير كاف في بيان واقعة المعنى بما يوضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان الجن عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بغير السيارة ، ولذلك فإنه يكون قد شابه قصور بسببه عما يشترط تصفه .

(جلد ١٠٥٤/١٦٨ ط ١٩٠٤ م ٦٢-٦٣ ص ٣٣ ق)

٤٩ - متى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهم في جريمة القتل الخطأ قد أُنيت تصفاه على أساس أن كسارى كل مرة من مرات الترام مشرول مما يحصل في المرة الأخرى غير التي جد إليه العمل فيها دون أن يبين أساس صفة المشتري ومداهما وهل هناك تماثلات من إدارة الترام في هذا الصدد تبين للمتهم مستولين من كلاً الطرفين فإنه يكون قد انطوى على قصور بسببه .

(جلد ١٠٥٤/١٦٨ ط ١٩٠٤ م ٦٣-٦٤ ص ٢٤ ق)

٥٠ - ما دام ثابت أن قرار القدر في شأن قيادة السيارات هو أنها لا يجوزها باليد الذي وقع فيه حادث القتل الخطأ بصمم الجن عليه بمرقة يتنص ويوجب قيادة السيارات في هذا البند بمرقة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات في الساعة ، وما دام هذا القرار قد حصل قهره بالمرقة الرسمية ، فإن قول الحكم ، إن العناية التي أجرتها المحكمة تؤكد سرعة السيارة مع ملاحظة أن السرعة في الليل لا يصح أن تزيد بمال من الأحوال على عشرين كيلو متراً في الساعة ، ذلك لاخطأ فيه ولا يصح التمسك عليه أنه لم يذكر اللائحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك .

(جلد ١٠٥٤/١٦٨ ط ١٩٠٤ م ٧٩-٨٠ ص ٢٥ ق)

٥١ - إذا كان الحكم قد أُنيت على التهم من وجود الخطأ الذي تنبى عنه قتل الجن عليه الأول وإصابة الآخرين ما يكفي وحده لإثباته فإنه لا محل لبحث في شأن صدور الخطأ الأخرى .

(جلد ١٠٥٤/١٦٨ ط ١٩٠٤ م ٨٠-٨١ ص ٣٣ ق)

٥٢ - لا تنظم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات العقاب أن يقع الخطأ الذي يقبض عنه قتل جميع صوره التي أوردتها ، بل يكفي لتحقق الجريمة أن

٦٢ - متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم كان يدير سيارته بسرعة غير عادة ملتزماً في سيرة الطريق الطبيعي للملاح له السبق فيه ، وهو الجانب الأيمن من الميدان الذي وقعت فيه الحادثة بالنسبة إلى من يكون سائراً في اتجاهه ، وأن الجاني عليه هو الذي اذعن في سيرة وهو يدير الشارع ، دون ان يضيق من ظوه من السيارات ، ويدين ان يلاحظ السيارة وهي مقبلة ، فحسبهم بقتلها وسقط تحتها ، ثم في بناء على ذلك مسئولية المتهم عن هذا الحادث ، فليبرأ به ان يكون ما ذكره دنا على ما اعرض به القطع ان سيرة المتهم في الجانب الأيسر من الطريق لأي سبب من الأسباب لا يصح مخطئاً ما لم يتجاوز الطريق الأيمن المحدد للسائرين في اتجاه واحد .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٥ ، ١٩٨٠/١٠/٢٥ من رقم ١٩٨٠/١٠/٢٥)

٦٣ - متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من ميات الحكم ، أن الجاني عليه كان راكبا سيارة فوق بالات لقطع الحصة جا ثم وقفت سيارتها من كوروى كانت تمر من تحت فاصحه الكوروى فوق ، فلما دخل على أن الجاني عليه هو الذي تسبب بإمامه وتقسيمه في حق نفسه فبا وقع له إذ هو لو كان متنبها إلى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظل جالسا في مكانه جا لما أصيب بأذى ومن التفت ساعة لالتفات بمخلة إته سام في وقوع الحادث إذ سمع للجاني عليه أن يركب فوق بالات لقطع وانه كان عليه أن جله بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .

(جده ١٩٨٠/١٠/٢٥ من رقم ١٩٨٠/١٠/٢٥)

٦٤ - إذا كان الحكم قد قل باحتيال وقسوع الحادث الذي أدى إلى وفاة الجاني عليه من ماضي سلم خربة القرم بسبب عيب فيه تحت قديمه أو أثر وكزي عليه ، فإن ذلك وحده يرد ماضي من برائة سائق القرم ، ولو كان الحكم قد أحسب فإذهب إليه من ضرورات في خصوص وجوب الزقوف في المنة الاختيارية أو الاستمرار في السير إلى غير ذلك ، إذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة عيب ذاتي في سلم القرم مما لا دلل للسائق فيه . ويجوز قيام هذا الاحتياط وعدم استعانة المحكمة فيه بكن قضاة بالبرائة ، إذ للثمة يجب أن يستند من كل شك في صلته لا يستطع رفعه .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٥ من رقم ١٩٨٠/١٠/٢٥)

قتلها ما أوردته الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة إذ هو قد سار بسيارته غير عطاء ولا متعذر وعائفاً الواقع به إلى الجدار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا يبقى مسئولية أن يكون الجاني عليه قد ساعد على ذلك أيضاً بأن اذعن إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دوليبا .

(جده ١٩٨٠/١٠/٢٥ من رقم ١٩٨٠/١٠/٢٥)

٦٥ - ماذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها بداية الممهم في الإصابة خطأ الالفة على ثبوت الواقعة ولستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة الجاني عليه ، فإن اشارتها في حكمها إلى مساهمة الجاني عليه في الخطأ لا تستند مسؤولية المتهم .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٥ من رقم ١٩٨٠/١٠/٢٥)

فصل الرابع

رابطة السببية

٦٦ - انه لا يكتفي الاداة في جريمة قتل الخطأ ان يثبت وتوقع قتل وحصول خطأ من المحكوم عليه بل يجب ايضا أن يكون الخطأ متعللاً باقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يصور وقوع اقل بتبوجود هذا الخطأ . ويتبين من ذلك انه اذا انضمت رابطة السببية ، وأمكن تصور حدوث لقتل ولو لم يقع الخطأ انضمت الجريمة معها لعدم توافر احد العناصر القانونية للمكورة لما . فلذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مستولاً جنائياً من جنحة قتل الخطأ لانه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يحمل معه ، وإن هذا الفحص العام دفع الحرية بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط قتل الجاني عليه ، فانه يكون قد أخطأ في ذلك لاتعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل الجاني عليه ، لان ترك لسيارته في الطريق العام بحرها تابع له ليس له أية حلاوة أو ملة بالخطأ الذي تسبب به قتل والجاني وقع من التابع وجده .

على أن إخلال الممهم (صاحب السيارة) من المسؤولية الجسائية لا يخلو من المسؤولية الفعلية بل إن مسئولية مدنية توافر جميع عناصرها القانونية من أجمت الحكم ان التابع كان يحمل عند الطاعن ولحسابه وقت ان تسبب بمخلة في قتل الجاني عليه .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٥ من رقم ١٩٨٠/١٠/٢٥)

فلما كان الحكم قد أسرادة المتهم على تسيه في الحادث صحت في قيادة سيارة. إذ أسرع بها اسراده زائماً ، ولم يعد إلى التهمة أو الوقوف لأشاهد قتلة أمامه ، بل انغمض بالسيارة بقوة قصد أحد الجنى عليهم ، ثم نادى في نفس السرعة بالسيارة إلى الجنى فقتل قوازهما . فاقطعت عمل الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيحوا ، فهذا الذي أتته الحكم به ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة ، وأنه لو لا خطؤه لما وقع الحادث . وإنه فلا يكون ثمة عمل لا يثيره من أن الإسراع الذي أتته على الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث ، بل السبب هو انحراف بهمة لخاصة إصابة الفتلة التي اعترضت السيارة .

(جلد ١٢/١٢٤ طرد رقم ١٣٠٤ سنة ١٤)

٦٩ - إذا كان الاتي الذي سبب الوقوع قد نتج عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالجنى عليه فسامية المتهم عن الوقوع واجبة ، ولا يرفع مشورته أن الجنى عليه أو ذويه ونصروا أن تترسأه وأن هذا القتل كان يحصل معه نجاته ، إذ لا يجوز له ، وهو المحدث للإصابة ، أن يلجأ إلى حياجم الجنى عليه من فصل بترسأه وهي عملية جراحية عظيمة الخطر لئلا يحاسبه تسيه من الآلام المبرحة

(جلد ١٠/٢٨٠ طرد رقم ١٨١٤ سنة ١٦)

٧٠ - إن قيام راجعة السيرة بين الخطأ والضرر وصعد قيامها من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قضى الموضوع بنهـ مقبـ مدام حكمه مؤسـا على أساسه مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى . فلما كانت المحكمة قد أوردت رداسلحاً أن قيادة المتهم للسيارة للسبب بالخطأ الذي يقول منه اطاعن لا يتطعن عليه هو بالحادث الذي ساءم بصلته في وقوعه - فلا يقبل المجلد في ذلك أمام محكمة التقص .

(جلد ١٠/١٦٥ طرد رقم ١٢٠٢ سنة ١٣)

٧١ - أن راجعة السيرة الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون قصد بين الخطأ والركب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالسبب بحيث لا يمكن أن يصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ . وإذا تبنى الحكم وجود راجعة السيرة بين خطأ المتهم (وهو سائق سيارة) والضرر الذي وقع دون أن يبين كيفية إمكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه ، فإن هذا يكون قصوراً يجب الحكم على جرمه بإمطالة .

(جلد ١١/١٦١ طرد رقم ١٣٦١ سنة ١٥)

٦٦ - إن جريمة قتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح مصلاً بحصول الخطأ من التهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ ، فلما انضمت راجعة السيرة انضمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المذكورة لها ، ولئن قلنا كانت أوجه الخطأ المنسوبة إلى المتهم الثاني (مهتمس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل إخطاراً إلى التفتية . لا يوجب عليها فيه بذالة حائلين من حواط البناء الموقوف للصون يظهرها ، لظنطرة حالها ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر في دفع تقرير إلى رعيته عن العناية التي أجراها لشرفها لينج من أجهالته ولم يسع إلى اكتشاف الخطأ من باقي أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل في حاملين الحرف على ما كان يجازون داخل من تآكل واضراب ، وكان هذا التصرف من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساءم في وقوعه وكان لتهام الملاحظ أمراً حاسماً بهذا التصرف . نتيجة حتمية لعدم التماسا لالتهمة الثانية في إصلاحه وترميمه وعدم تعرضها في منع انظاره من اللادة ، فإن قصص المتهم الأول لا تتقو به راجعة السيرة اللازمة لقيام المشورية الجنائية وبالمثل فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم المذكور تكون متفنية لعدم توافرها ولكن من ارتكبا .

(جلد ١١/١٦١ طرد رقم ١٢٠٤ سنة ١٣)

٦٦ - إن راجعة السيرة الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون قصد بين الخطأ والركب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالسبب بحيث لا يمكن أن يصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ .

(جلد ١١/١٦١ طرد رقم ١٢٠٤ سنة ١٣)

٦٧ - إن القضاة يستلزم توقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من التهم والإصابة التي حدثت بالجنى عليه .

(جلد ١١/١٦١ طرد رقم ١٣٥٠ سنة ١٤)

٦٨ - يمكن تعليل راجعة السيرة في جرائم القتل والجرح الخطأ المتعمد على أنها لا تلتزم ٢٤٤/٢٣٨ من قانون العقوبات أن يكون قتل أو الجرح متعمداً عن خطأ ما هو مبين في تلك اللادتين ، سواء أ كانت السيرة مباشرة أم غير مباشرة ، ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لو لا وقوع الخطأ -

٧٢ - أن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ اللتمم هو السبب في وفاة الجاني عليه يعمد لا يصور أن تحت الواقعة لولا وقوع الخطأ - فلذا كان ما أورده الحكم، معصرته في أن اللتمم كان مبرما ببارء ولم يكن يتحقق في البوق، لا يفيهم منه كيف أن السرعة وعدم التفتت كانا سببا في إصابتها الجاني عليه وهو جالس في عرض الطريق، العلم الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملازمات التي وقعت فيها، فانه يكون قد اغفل بيان توافر رابعة السية وبين تصدق قصوره.

(جدة ١٣٢/٧/١١ طردوم ٣٨ سنة ٣٠ ق)

٧٣ - إذا كان الحكم المعلن فيه لم يذكر شيئا عن حصول إصابات بالجاني عليه فثبت عن القصاص بالسيارة التي كان يتوهمها اللتمم وأن الواقعة حدثت نتيجة تلك الإصابات فانه يكون قد اغفل الاستدلال على ركن جرمي من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابعة السية بين الخطأ وبين الضرر الواقع وهنا تصور يبي.

(جدة ١٣٥/٧/١١ طردوم ٩٧ سنة ٣٦ ق)

٧٤ - إن القانون يستلزم لرفع القالب في جرائم الإصابات غير العينية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من اللتمم والإصابة التي حدثت بالجاني عليه. وإذن فلذا كان القطع عن اللتمم قد تمسك بإلغاء رابعة السية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة الجاني عليه، فانه يجب على المحكمة، إذا لم تر الأخذ بهذا القطع، أن تضمن حكما فرد عليه بما يشع، والأكل الحكم غمرا.

(جدة ١٣٦/١/١١ طردوم ١٣٥ سنة ١٣ ق)

٧٥ - إذا كانت واقعة الإجمال التي وقعت بها الدعوى على اللتمم هي أنه لم يتبين له وجود الجاني عليه على التفتت الحدية أثناء قيادة التتار، فانه إذا كان الجاني عليه قد قصر في حق نفسه قصيرا جسيما يترجمه على التفتت التي هي معدة لصد التفتتات عليها وكان ذلك من خلفه المؤلف على المتول - لا يمكن أن يرد على بال أي سابق، وكان لا يوجد من واجب يرضى بأن يستلزم السائق طوال سير التتار في الملاصق زمامه ولو لم يكن تمت بصره في طريقه لشخص أو أنشراح - إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجبا عليها، خصوصا وقد تمسك اللتمم أمامها في مدعاه على الملاصق

الصغرة بأن اللتمم السوية السكة الحدية لا تترجم بإطلاقها، أن تحدث في غير ما غرض عن رابعة السية بين عدم إطلاق التتار وبين إصابتها الجاني عليه، فبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق التتار، وكيف كان عدم إطلاقها سببا في وقوعه وأنه لو كان أطلقها لنتج الجاني عليه من ترومه الذي كان مستغنا فيه ولستطاع النتيجة قبل أن يواجته التتار ويصديه، فلذا هي لم تقل كان حكما يكون قاصر البيان متعبا قصدا.

(جدة ١٣٥/١/١١ طردوم ٣١ سنة ١٥ ق)

٧٦ - إن رابعة السية بين خطأ اللتمم والضرر الذي أصاب الجاني عليه يمكن توافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لا وقع الضرر.

(جدة ١٣٥/١/١١ طردوم ٤٢ سنة ٢٠ ق)

٧٧ - متى كان الحكم الذي أدان اللتمم في الإصابتة الخطأ قد ذكر فيها ذكره من واقعة الدعوى أن اللتمم أخضا في عدم إطلاق آلة التفتت في حين أن الضباب كان منتشرا ما كان يجب منه أن يحد ويخفف الحية ونحوها أنه رأى الجاني عليه على بعد مسافة أكثر منه فكان لزاما عليه أن يذبح ويهدئ من سبه، فانه يكون قد بين ركن الخطأ بآنا كليا. أما رابعة السية بين خطأ اللتمم والضرر الذي أصاب الجاني عليه فيمكن توافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر، ومتى كان ما أورده المحكمة من أنه على ذلك من شأنه أن يرضى إلى ما يوجب عليها، فذلك يتضمن بقاء الزد على أسباب البرائة التي أحصلت بها محكمة الدرجة الأولى.

(جدة ١٣٥/١/١١ طردوم ٤٣ سنة ٢٠ ق)

٧٨ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المبعين (سائق سيارتين) في قتل الجاني عليه خطأ - فانه في حكما - بناء على ما أورده من أنه - بوقوع الخطأ من كل منها، فذلك منها معناه بالبلغة أن الخطأ المستلزم لكل واحد منهما قد ساءم مباشرة في حصول الحادث ولا يتحمل كل من هذا الحكم بمقتضى أنه لم يبين أي الخطأ بين كل السبب في وقوع الحادث.

(جدة ١٣٥/١/١١ طردوم ٤٤ سنة ٢٠ ق)

٧٩ - بحسب المحكمة أن بين أن اللتمم الذي أدانت في جريمة قتل الخطأ قد أخضا وأن علاقة

السيرة بين خطئه ووقع المثلث قائم وأن تميم الدليل على ذلك .

(جلد ١٠٨ / ١٠٨ من رقم ١٣٣ - ص ٢١ ق)

٨٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوجب أن الطاعن كان يتردد سياره في طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أي احتياطات حين أقبل على مفارق شارع تجلياتون

وهو شارع وممنوع وكان عليه أن يتردد حتى يتحقق من خطو الطريق ولكنه اتفقع سريعا ودون أن يطلق أداة التحية ، كما أوجب الحكم الإصابات التي حدثت بالجنى عليها نتيجة الاصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها - فانه يكون قد بين راجعة السيرة بين خطأ الطاعن والضرر الذي حدث .

(جلد ١٧٧ / ١٧٤ من رقم ٥٢ ص ٢٤ ق)

قل عمد

رقم القاعة

١	الفصل الأول : الركن المادي
٢ - ١٠	الفرع الأول : الجريمة القائمة
١١ - ١٧	الفرع الثاني : القروع
١٨ - ٢٤	الفرع الثالث : القاعص
٢٥ - ٣٢	الفرع الرابع : تسبب الأحكام بالقصة إلى الركن المادي
٣٣	الفصل الثاني : الركن المعنوي
٣٤ - ٣٧	الفرع الأول : نية القتل
٣٨	الفرع الثاني : القصد غير المحدد
٣٩ - ٤٤	الفرع الثالث : الخطأ في شخصية المبنى عليه
٤٥ - ٥٠	الفرع الرابع : الاستغراء
٥١ - ٥٦	الفرع الخامس : سلطة عمدة الموضوع ودقابة عمدة القتل
٥٧ - ٦٢	الفرع السادس : تسبب الأحكام بالقصة إلى الركن المعنوي
٦٣ - ٦٨	الفصل الثالث : الظروف المثبتة
٦٩ - ٧٤	الفرع الأول : جريمة القتل بالم
٧٥ - ٨٠	الفرع الثاني : القتل المعترف
٨١ - ٨٦	الفرع الثالث : سبق الإصرار والتمرد - إحالة
٨٧ - ٩٢	الفصل الرابع : الظروف المخففة
٩٣ - ٩٨	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

موجز التواعد :

الفصل الأول

الركن الثاني

الفرع الأول : الجريمة الثالثة

— متى يكون ترك الشخص في مكان منزول بعد ضربه جريمة قتل - ١

الفرع الثاني : الشروع فيه

يتوفر الشروع في جريمة القتل السد :-

— بإطلاق الجاني لبنقطة يتقد صلاحيتها مع أنها غير صالحة - ٢

— وضع مادة سفلة لتصلب لتصلب في الماء - ٣

— إطلاق النار من مسافة بعيدة وإصابة الجاني على إصابة غير قاتلة - ٤

— إطلاق الرصاص على سيارة مسرعة في سيرها - ٥

— إطلاق النار قصد قتل شخص معين فأصابه وآخره يحمل لهم مسئولاً عن جريمة الشروع في قتل الجاني عليهما - ٦

— إطلاق عسك أجرة نفرية على رجال القوة وقتل أحدهم وعسك إصابة الآخرين يكون جريمة قتل قاتلة وجناية شروء في قتل - ٧

— إطلاق النار على الجاني عليه قصد إزهاق روحه - ٨

— البادرة بسلامة الجاني عليه كما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله ، واختلعه من الوث تيجة شجرة عن

إرادة الجاني - ٩ و ١٠

(راجع أيضاً : شروء قاتلتان ٣ و ٤ ووصف التهمة قواعد ١١٦ و ١١٧ و ١١٨)

الفرع الثالث : الفصل

يجوز قاتلاً أصلياً في جريمة القتل السد :-

— من أتى عملاً مادياً من الأعمال المكورة لها والخاصة في تنفيذها - ١١

— من ضرب هو وآخرين الجاني عليه طعنات ضربه قد ساعدت في الوفاة ولو كانت ليست بقاتلة - ١٢

— اتفاق للتهمين على اغتيال الجاني عليه ومساعدتهما في تنفيذ الجريمة ولا يبر من ذلك أن تكون أحدهما الفردين هي التي أحدثت الوفاة - ١٣ و ١٦

— مجرد توافق التهمين على القتل لا يجب تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية - ١٧

(راجع أيضاً : اشتراك قواعد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣

و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠)

الفرع الرابع : تسبب الأحكام بتسبب التهمين

— استظهار الحكم أن الوث كان نتيجة فعل كل من التهمين واختاره كل منهم قاتلاً أصلياً. صحيح - ١٨

— عدم بيان السبب الذي حال دون اتهام الجريمة في تهمة الشروع في القتل لا أهمية له ما دام سبق الحكم بينهم منه هذا السبب - ١٩

— عدم التزام الحكم ببيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - ٢٠

— تزيد الحكم في ذكر القروض المنفعة وتبي أثرها لا يبر من حقيقة ما أجبته من أن لثهم هو الذي أطلق القنوف الذي أحدث الإصابة الثالثة - ٢١

— عدم تبين التهمة التي أحدثت الوفاة لا يبر الحكم متى أورد أن الوفاة نتجت من الإصابات للتدعية المجهدة التي حتمت للع - ٢٢ و ٢٣

موجز القواعد (٢٤) :

- قصور الحكم إذا دلان عدة متجهين بالقتل المدد دون ثبوت قيام اخلق سابق بينهم من انتهى الى استبعاد طرف سبق الإصرار وحصول الإصابة من غير واحد - ٢٤
- (راجع أيضاً : اجابت قاعدة ١١٢ وحكم قاعدة ٢٨٤)

الفصل الثاني

الركن المعنوي

الفرع الاول : نية القتل

- عدم أهمية نوع الآلة للتسبب متى توافرت نية القتل - ٢٥
- جواز توافر نية القتل إثر مشقة وقتية - ٢٦
- استتال لدى والطاوى في القتل كلف لثبوت نية القتل ولو لم تنبسط هذه الأسلحة - ٢٧
- توفّر نية القتل في حق المتاعل يشهد توفّره قبحه لاعتراكه في القتل المدد مع علمه به - ٢٨
- نية القتل وسبق الإصرار ركن وظرف مستقلان وعدم توافر أحدهما لا يستتبع عدم توفّر الآخر - ٢٩
- استتال آلة غير قاتلة بطبيعتها لا يبنى نية القتل ما دامت هذه الآلة تحدث القتل - ٣٠
- إصابة الجاني عليه في غير مقتل لا يكتفي منه قانوناً بتوفّر نية القتل - ٣١
- جواز انتهاء نية القتل لدى الجاني ولو استعمل آلة قاتلة بطبيعتها أصابت من الجاني عليه مثلاً - ٣٢
- (راجع أيضاً : أسباب الإلحاح وموانع القاتل قواعد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٦٣ و لفتتلك قواعد ٦٨ و ٧٧ و ٧٣ وحكم قاعدة ٢٣٩ وقضى قاعدة ٥٧٥ ووصف الجريمة كاعتدات ٤٦ و ٤٧)

الفرع الثاني : القصد غير الخطئ

- توفّر القصد غير الخطئ إذا دبر الجاني الاختفاء على من يفرض عمله كاتماً من كان - ٣٣

الفرع الثالث : الخطأ في شخصية الجاني عليه

- خطأ الجاني في شخص من سمى الاحتساء عليه لا تأثير له في إثارة الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعله - ٣٤ - ٣٧
- (راجع أيضاً : سبق اصرار كاعتدات ١١ و ١٢ و قتل عمد كاعتدات ٦ و ٩٩)

الفرع الرابع : الاستفزاز

- الاستفزاز لا يبنى نية القتل - ٣٨

الفرع الخامس : سلفه محكمة الموضوع ودقابة محكمة النقض

- توفّر القصد الجنائي من لسان الموضوعية التي يتلوهما قاضى الموضوع - ٣٩ - ٤٢
- نية القتل مسافة موضوعية ولا رقابة محكمة النقض عليها إلا إذا كان القتل لا يصور إمكان دلالة حسنة الأجياب عليها - ٤٤

الفرع السادس : تسبب الاحكام بالنسبة للركن المعنوي

- وجوب تحدث الحكم من توفّر نية القتل لدى القاتل استقلالاً واستظهاره بإيراد الآلة التي تحمل عليه وكشف عنه - ٤٥ - ٥٩
- أمثلة لكيفية استظهار الحكم نية القتل - ٦٠ - ٩٥
- أمثلة قصور الحكم في استظهار نية القتل - ٩٦ - ١١٣
- (راجع أيضاً : حكم قاعدة ٢٦٥ ودققت قاعدة ٣٠٧ وقضى كاعتدات ١٩٠ و ١٩١)

موجز القواعد (تابع) :

المصدر الثالث

المقروء بالحدود

الفرع الأول : جريمة القتل بالسم

- توفر جريمة القتل بالسم متى كانت اللدنة للتسم سائلة بليتها لإحداث النتيجة المميتة - ١١٤
- وبسبب الوثيق في أذن شخص بنية قتله هو من الإحتمال للتضييق لجريمة القتل بالسم - ١١٥
- وجوب ثبوت عمدة الموضوع من أن الجاني في جريمة القتل بالسم كان في عمده متوفاً القضاء على حياة الجاني عليه - ١١٦ و ١١٧
- (راجع أيضاً : إثبات قتلان ١٠٦ و ١٠٧ وشروع قتلان ٥ و ٦ و قتل عمد قاعدة ٣)

الفرع الثاني : القتل بالقتل

- ثلاثة المحكمات لهم لاقتراكه في جناية قتل القتل بجناية أخرى لا يلزمها أن تعرض لشهوة كل من الجريحتين - ١١٨
- تناول الشرط الأخير من المادة ١٩٨ ع « قديم » حالة ما إذا وقعت الجناية أو الجنبه من شخص واحد - ١١٩
- كون فعل القتل الذي كان لهم مبرراً عليه هو الذي مكنه من سرقة الجاني عليه مبرراً لجنايتي القتل البمد مع سبق الإصرار والسرية بأكرهه - ١٢٠
- ارتكاب لهم جناية التروع في قتل الجاني عليه وارتكابه جناية سرقة ليسلا يستلزم امتداد طرف الإكره في جريمة السرقة باعتبار أن الفعل سيكون له هو بذاته فعل التروع في القتل - ١٢١
- خطأ تطبيق ٢/٢٣٤ ع على أساس أن التصل للقتل به سرقة بأكره متى كان الإكره هو سيكون قتل القتل - ١٢٢
- توفر أكثر من طرف متعدد واحد في جناية القتل البمد لا يمنع من تطبيق المادة ٢/١٩٨ ع « قديم » وتوقيع عقوبة واحدة على معننى الطرف الشديد للصوص عليه فيه - ١٢٣
- عدم جواز تطبيق القوة للسلطة للصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ ع على الآن الذي يقتل أبه لسرقة ماله - ١٢٤
- رفع الدعوى بجناية التروع في القتل للقتل بجناية التروع في السرقة يتضمن حتماً رفضاً بجناية التروع في السرقة - ١٢٥
- جواز اعتبار القتل شركاء مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل للقتل بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ ع . في ذات الوقت - ١٢٦
- امتداد الحالات المشار إليها في الفترتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ ع عما نهجه القانون في المادة ٢٢٧ ع - ١٢٧
- لا عمل للنس في منطوق الحكم على الجريمة للفترة لذ الفترة بالجريمة الأصلية إلى القتل بها - ١٢٨
- متى الاقتران - ١٢٩ و ١٣٠
- القصد بالارتباط - ١٣١
- لزوم استغلال الجريمة للفترة أو الرتبة عن جناية القتل وتميزها عنها - ١٣٢ و ١٣٨
- أشدة لقتل القتل - ١٣٩ و ١٤٠
- توفر راجحة لقرينة من شأنها أن الموضوع - ١٤١
- تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع بموجب عمدة الحكم بيان الواقعة بأنها سرقة بكتشف عنه غرض القتل من ارتكاب جريمة القتل والقصد منها - ١٤٢ و ١٤٤
- ارتكاب الزوج جريمة قتل الزوجة وسرقة مصوغاتها لا يبرر تطبيق القوة للسلطة إنما كان ارتكاب كل من الجريحتين مقصوداً قتله - ١٤٥
- (ر . أيضاً : إجازات قاعدة ١٧٤ وحكم قاعدة ٤٦ ووصف التهمة قواعد ٧٣ و ١٠٦ و ١٢٤ و ١٢٨)

الفرع الثالث : مسبق الإصرار والتمرد

- (ر . سبق الإصرار وتمرد وتحت قواعد ١٨٣ و ١٨٤ و ٢٩٢ ووصف التهمة قاعدة ٨٧ و ١٠٧)

منع الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن التي التي تعدته بطلردا فانهذه ظروف عارضة عن إرادة القاتل حالت دون إتمام الجريمة .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦٠ ق)

٤ - ملزم الحكم قد أتيحت على المتهم أنه أطلق العيارات المتسارية على الجاني عليه قصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تصبه لأنه أخطأ في تقدير المسافة بين وجه الجاني عليه الذي اتوى كنه بحيث إن قوة القنوصات التي أطلقها خضعت بسبب طول المسافة فلم تحدث أصابة قاتله ، فإن ذلك لا يفيده أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيده أنها جريمة شروع في قتل جلب لسبب خارج عن إرادة الجاني ، لأنه لو لم يضطر في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدت ، وليس هذا شأن الجريمة للمستحيلة التي تتميز عن الشروع للعقاب عليه بأن ما يتصد القاتل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيطة التي استعملها بالرملة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يسيده بقوله .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٤٨ ق)

٥ - إذا كان السلاح سالما جليته لاحداث النتيجة التي قصدت الملم من استعماله وهي قتل الجاني عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد - إذا كان لأسباب عارضة عن إرادة المتهم - لا يكون به قتل جريمة مستحيلة بل هو جريمة عارضة . فإطلاق الرصاص حل سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سعيها ومعلقة قانونا هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦٠ ق)

٦ - إذا كانت الواقعة كناية بالحكم من أتيحت للمتهم أطلق عيارا ثانيا بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معاذلتهم يكون مسئولان جناية الشروع في قتل الجاني عليها الا انهم ملزم بالعيار الذي أصابهما كان مقصودا به القتل . ولا يهم إذن عدم حدوث الحكم من تواتر نية القتل في الجريمة بالنسبة للجاني عليه الآخر .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦١ ق)

٧ - متى كانت الواقعة التي أتيحت بالحكم من أن المتهم وأعله ألقا على رجل القوة عدة أجرة قاتلة بقصد قتلهم فأصاب أحدهم الأجرة واحدا منهم

فأراده قتيلا ولم تصب الأجرة الأخرى أحدا لظروف عارضة عن إرادة المتهم ، فهذا معناه أن عدة أعدل متوفرة وقعت ، أحدها يكون جناية قتل عامة والأخرى تكون جناية شروع في قتل وذلك بالنسبة لكل من المتهمين .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦٠ ق)

٨ - متى كان الحكم قد أتيحت على الطاعنين لهما ألقا على الجاني عليه العيارين بقصد إزهاق روحه . وأن ذلك منهما كان تنفيذا للجريمة التي اختلفا على مقارنتها بقصد الوصول إلى النتيجة التي أودعاها ، أي أنها قصدت بما اقترفا ارتكاب الجريمة كاملة . فإن هذا يكفي قيام الشروع في القتل ولا يكون هناك عمل لما يشبه الطاعنان من جعل حرك السبب لدى من أجه غلب أثر الجريمة ، وما إذا كان هو مدركه الجاني عليه بالعلاج كما دل أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان إذ أنهما لا يدريان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عوولهما باختيارهما عن ألقاها وأنها تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦١ ق)

٩ - إذا تحقق بمحكمة الموضوع أن المبادر بهلاج الجاني عليه ما أصابه من جرح قصد به الجاني قتله قد أقتله من طالب الموت فذلك نتيجة عارضة عن إرادة الجاني بحية أنه فاعا أراد اقترافه . ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعا في قتل .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦١ ق)

١٠ - إذا كانت الجريمة التي أدين فيها المتهم شروعا في قتل بطريقة إحداث إصابة بالجاني عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير . وإنه لا خطأ في الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس هذا الوصف بشرط العرف على نتيجة علاج الجاني عليه من إصابته .

(جنة ١١٧٧/١١٧٧ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٦١ ق)

الفروع الثالث

القصاص

١١ - يعتبر فاعلا أصليا في الجريمة كل من أتيحت عملا ماديا من الأعمال المسكوة لها والمخالفة في تنفيذا . قلنا ذلك المحكمة في حكمها على ترافق طرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل الجاني عليها ، ثم أتيحت أن قصد أحدهما من غيره الجاني عليها بالسلاح على ساعدها الأمين إنما كان لإقتضاها العقوبة لغيره الآخر

١٦ - ما دام الحكم قد أوجب أن المتهم قد اقتضا على اغتيال المضي عليه وأن كلا منهما قد ساء في تنفيذ الجريمة ، فإن مصادرتها ما عن جريمة القتل للمعد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضرتين هي التي أحدثت الواقعة .

(جلة ١٣٣/١٠١٤ من رقم ١٠١٤ سنة ١٣٣٢ ق)

١٧ - مجرد توافي المتهم على القتل لا يربط في صحيح القانون تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يحمل كلا منهم مستولاً عن تقييد القتل الذي ارتكبه .

(جلة ١٣٥/١٢ من رقم ١٣١١ سنة ١٣٥٠ ق)

الفروع الرابع

تسليم الأحكام

بالنسبة إلى الزك المأخ

١٨ - إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل للمعد بدون سبق إصرار ما يفيهم أنه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين يكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلاً أصلياً . ولا يفسح الطعن في هذا الحكم يرحم أنه لم يبين ما عوّد إلى كل من المتهمين على حدة من الأفعال التي جعلته مستولاً على اقتراف من جريمة القتل للمعد ما دام الفعل الذي قارعه كل منهما على اقتراف كان من شأنه أن يحدث الموت .

(جلة ١٣٣/١٠١٤ من رقم ١١١٨ سنة ١٣٣٢ ق)

١٩ - لا أهمية لعدم بيان السبب الذي حال دون إتمام الجريمة في تهمة التشروع في القتل ما دام سياق الحكم يفيهم منه هذا السبب .

(جلة ١٣٣/١٠١٤ من رقم ١٣٣١ سنة ١٣٣٢ ق)

٢٠ - متى ثبتت محكمة الموضوع أن المتهم ضرب المضي عليه بسكين عدة ضربات متتالية متعدياً عنه وأن الواقعة حصلت من أكل بعض هذه الضربات وتسببت عنها هذا الممهم يكون ثابلاً وعقاباً ينطبق حقاً على المادة ١٩٨قرة أول من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل عسلي المضي عليه ويوصى بليته إلى وفاته بنية قتل سواء أكانت الواقعة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الواقعة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت تية القتل والطعن بأية قاتلة وحادث الواقعة من الطعنات لا يبيح جرم

التي ضربها الضربة القاتلية ، ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين في جناية القتل ، فثابت تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أوقتها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها .

(جلة ١٣٣/١١/٢ من رقم ٢٨٨ سنة ١٣٣٢ ق)

٢١ - متى كان التاميم بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القاتل ، وأن ضربه ساهمت في الواقعة ، كان كل منهم مستولاً عن الواقعة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . فلذا كان كل منهم قد قصد القتل فإنه يعد مستولاً عن جناية قتل للمعد ولو لم يكن بينه وبين زملائه ائتلاف على القتل .

(جلة ١٣٣/١١/٢ من رقم ١٣٨٨ سنة ١٣٤٠ ق)

٢٢ - إذا كان الحكم قد أضاف المتهمين بجناية القتل على أساس أنها ما أضافا ضربة الجاني بقصد قتله فأحدثا به الإصابات التي شغلت برأسه فإنه لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الواقعة إذ ما دام كل من المتهمين كان متنبهاً للقتل مع الآخر وبشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فإنه يعتبر فاعلاً في القتل ولو كانت الواقعة لم تقم إلا من فعله بل من فعله ليعمل .

(جلة ١٣٥/١٠/١٤ من رقم ١٣٤٨ سنة ١٣٥٠ ق)

٢٣ - إذا كان الحكم في بقاء الأفعال التي صدرت من المتهمين قد ذكر أنها اقتضا مجادة ، كل بالخاص التي كان يسلمها ، على المضي عليه فضرراً على رأسه وجسماً ، فلما حول المريب قتلها ، وعلى هو يفاوضها ولكنها استمر إصراره إلى أن سقط على الأرض جثة حاملة ، ثم انتهى الحكم إلى أن ذلك كان من المتهمين عن حبه وسبق إصرار ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن كلا منهما قد ارتكب علامات من الأفعال التي ارتكب القتل بها وتكون مصادرتها كفاً في صحة .

(جلة ١٣٣/١١/٢١ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٢٤ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كانا متفقين على قتل المضي عليه وأن كلا منهما أطلق عليه الليار لتقتله تنفيذاً لقصد التفت عليه ، فإن ساققتها باعتبار كل منهما فاعلاً لقتل تكون صحيحة ولو كانت الواقعة لم تقع إلا من جوار واحد .

(جلة ١٣٣/١١/٢١ من رقم ١٣٤٨ سنة ١٣٤٠ ق)

٢٤ - إذا كان الحكم قد أقيمت أن إصابة المعنى عليه من غير تارى واحد، ولتجد طرف سبق الإصرار، ومع ذلك أذن عنة متعين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون غير البيان واجب القتل.

(جدة ١٢٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

الفصل الثانى

الركن المعنوى

الفرع الاول

نية القتل

٢٥ - متى استبانة عمدة الموضوع من أمة المعنوى وظروفا أن القتل كان متروكا غيرا مدرته من الاعتداء قتل المعنى عليه بفعل مالى موصل لذلك فلازم لأن نزع الآلة المستعملة مطروقة كانت أم غير ذلك معلوم القتل من شأنه تحقيق النية المبتدئة.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ٣٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

٢٦ - لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الماتى إثر مشادة وتقية، فإذا ما استخلصت عمدة الموضوع هذه النية مع قيام علم الطرف فلا شرب عليها في ذلك.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ٣٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

٢٧ - ما دامت المحكمة قد حصلت من وقائع المعنوى والآلة المروجة عليها ومن الكشف الطبي أن التهمين استعملوا في إصابة المعنى عليهم المالى والمخاطرى فما أن تحدد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلة لم تحيط بالتحقيق.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

٢٨ - متى أقيمت الحكم توفرية القتل في حق القاتل ذلك يقيد توفرها في حق من أداته معه بالاشتراك في القتل العمد مع حله.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ٢٣٣٥ سنة ١٤٨٤)

٢٩ - إن سبق الإصرار ونية القتل ركانان لنباتة مستقلان، فممت توفرا أحدهما لا يتبع عدم توفرا الآخر.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٢٨٨ سنة ١٤٨٤)

٣٠ - متى كان الحكم قد تحددت نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعبد القاضين لإحداث إصابات قاتلة، فإنه لا يتحدح أن يكون

بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه يتجلى جرحاً ونسب حوثها إلى القتل.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

٣١ - إذا كان المستفاد ما أقيمت الحكم أن المحكمة قطعت في أمر الماتى أحد التهمين الذى عينه الجيار الثانى القى أصاب مؤخرة رأس المعنى عليه وقتلت منه وفاته، وبعد أن أوردت الآلة على ذلك، قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر، فإنها إذا كانت مع ذلك قد تزيت فصاقت في سكرها، على سبيل الجدل، القروض الخجلة وقتت أتراماعلى بالمرأه في خفية التهمة، فهذا منها لا يمكن أن يتغير من الحقيقة التى أقيمت في الحكم على وجه التهمين من أن هذا القتل هو الذى أطلق القنوط الذى أحدث الإصابة القاتلة.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

٣٢ - متى أورد الحكم قلا من التقرير الطبي أن وفاة المعنى عليه سببها تريف صوى وتيك بالبحر وعصمة صعية تقية الإصابات المتعددة الجسدية التى هضمت بالبحر، ثم أقيمت أن القتل هو وآخره أحداثاً تلك الإصابات بالمعنى عليه بنية قتل وأنها مما كانتا يتألان بسمى عليه على رأسه، فهنا القتل يكون مستترا من وفاة المعنى عليه مما كانت العنرة التى أحدثها به. وإن فهم إمكان تعيين هذه العنرة ليس من شأنه أن يبيد الحكم.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

٣٣ - إذا كان الحكم المعلوم فيه قد أقيمت قلا من التقرير الطبي أن وفاة المعنى عليه قد نشأت من كسور متعقبة ومتنوعة بظام الجمجمة في مساحة كبيرة جداً وما سببها من أمراض دماغية، كما أقيمت الحكم أيضاً أن القاضين أحدثا بالمعنى عليه تلك الإصابات بيلة لإذلاق روحه وأنها مما لتهال على رأس المعنى عليه ضرباً بالمضى القليلة روحية وقسوة شدة ملحوظة تدلان على قصد القتل فإن كلا القاضين يكون مستترا من جريمة القتل العمد بنسب النظر من العنرة التى أحدثها ما دام الحكم قد أقيمت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التى أحدثت الوفاة. وإن فهم إمكان تعيين من منهما هو الذى أحدثت العنرة أو العنرات التى سببت الوفاة ليس من شأنه أن يبيد الحكم.

(جدة ١٣٨٢/١٢/١٦ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٤٨٤)

المقصود . ومن ثم لا تكون الواقعة فلا خطأ على من
حرب أقصى إلى الموت .

(جلد ١١/١١١٠ من رقم ١٠٤٤ - ١١) .

٣٥ - من كان المتهم قد تمتد القتل فإنه يعتبر
أعلا عداً ولو كان المقتول شخصاً غير الذي تمتد قتله
وذلك لأنه اقترى القتل وتمتدله فهو مسئول عنه بغض
النظر من شخص القتل .

(جلد ١٤/١٤٠٠ من رقم ١٤٠٣ - ١٧)

٣٦ - يمكن للعقاب على القتل العمد أن يكون
للمتهم قد قصد بالفعل اقترافه لإملاق روح إنسان
ولو كان القتل اقترافاً آخره قد أصاب غير المقصود ،
سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ من شخص من وقع
عليه القتل أو عن الخطأ في توجيه القتل ، فإن جميع
العناصر القانونية الجنائية تكون متوافرة في المالحين كما
لوقع القتل على ذلك المقصود كله .

(جلد ١٠/١٠١٢ من رقم ١١١٢ - ١٣)

٣٧ - من كانت الواقعة ثابتة بالحكم من أن
للمتهم الملقى صلباً نارياً بقصد قتل زوجته لأخطأها
وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون مسئولا
جنائياً عن قتل زوجته و قتل المصابة
وذلك لأنه اقترى القتل وتمتدله ، فهو مسئول عنه
بغض النظر من شخص الملقى عليها .

(جلد ١٠/١٠١٢ من رقم ١١١٢ - ١٤)

الفرع الرابع

الاستفزاز

٣٨ - الاستفزاز ذاته لا ينفق نية القتل .

(جلد ١٧/١٧٠٢ من رقم ١١٦٦ - ١٦)

الفرع الخامس

سلطة محكمة الموضح ورقاقة محكمة التفتيش

٣٩ - إن سلطة توافر القصد الجنائي من
للمسائل التي يتقدمها قاضي الموضح بحسب ما يراه من
ظروف الدعوى .

(جلد ٢١/١٧٣٢ من رقم ١٥٦٦ - ٢١)

٤٠ - إن البحث في ثبوت نية القتل لدى الجنائي
من سلطة قاضي الموضح . وهو من القنع بتبويتها
وأورد دليل اقتناعه كان تقديره في ذلك بحاجة من ورقاقة
محكمة التفتيش . قلنا استخلصت المحكمة ثبوت هذه التهمة
من الآلة المستعملة في الجريمة ومواقع الإصابات
وظروف الحادثة وكلها عناصر سالمة ليقين عليها ذلك ،

التيهان قد استعملت في القتل آلة غير ثابتة بطبيعتها وهي
صاعقة ، مادامت هذه الآلة تحت القتل ، ومادام
العلوب قد أثبتت حدوث الواقعة نتيجة إصابة وضعية
يجوز أن تكون من الضرب بمصا .

(جلد ١١/١١٣٣ من رقم ١٠١٤ - ٢٤)

٣٩ - إن إصابة الملقى عليه في غير مقتل ،
لا تفتق منه قانوناً توافر نية القتل .

(جلد ١١/١١٣٣ من رقم ١٢٣٨ - ٣٤)

٣٢ - يجب أن يكون نية القتل عند
الجنائي متينة ولو كان قد استعمل في إحداث المخرج
بالملقى عليه شخصاً ، آلة ثابتة بطبيعتها (مسلحاً) ولكن
المقتول قد أصاب من جسمه مثلاً من مسالة قريبة ،
إذا ثبت أنه داخل بضمه الجنائي ويظهر في نفسه
ويستظهر القاتل من طريق بحث الوقائع المطروحة
أما أنه وقصم ظروف الدعوى وملاساتها ، وقصم
قيام هذه التهمة أو عدم قيامها موضوع بحث متروك
أمره إليه دون مقص من كانت الوقائع والظروف
التي فيها وأسس رأي عليها من شأنها أن ترضى عقلا
لأن النتيجة التي رتبها عليها .

(جلد ١٠/١٠٥٠ من رقم ١١٦٦ - ٢٥)

الفرع الثاني

القصد غير العمد

٣٣ - نية اللجعة من الاعتداء يجب أن تكون
غير عمدة (Indétention) ويكون فيها أن يدبر
الجنائي الاعتداء على من يتعرض له كاتماً من كان
ذلك للمعرض .

(جلد ١١/١١٣١ من رقم ٢٧ - ٢٤)

الفرع الثالث

الخطأ في شخصية الملقى عليه

٣٤ - إن خطأ الجنائي في شخص من قصد
الاعتداء عليه لا تأثير له في نية الجريمة التي كانت
لديه وقت ارتكابه . وإذاً قلنا كان للمتهم لم
يقتصد بالاعتداء على أوقها إلا إصابة زوجته ، ولكن
بغض هذه الضربات أصاب ابنه التي كانت تعملها
فترقت بسبب ذلك ، قلنا هذا لا ينفق عنه وصف
العمد في الضربات التي أصابها ولو أنها لم تكن هي

تعد في مظهرها الخارجي، وإنما التي بحرمة من هذه الجرائم من الأخرى هي القية التي تضغط مغاير الجريمة على تركب القتل للمكون لما . التي كانت الجريمة المروضة على المحكة جريمة قتل عمد وجب على المحكة أن تمتنع من توافر هذا العمد وأن يحال عليه التبريل الكافي حتى لا يكون ذلك على الفلك في أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى إلى الموت أو إساءة خطأ ، وحتى يبرر المحكة امتنع مراعاة صحة تطبيق القانون .

(جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٤٦ - إنه لا كانت جناية القتل تعد في القانون عن غيرها من جرائم انتهى على التمس بتفسير خاص هو ارتداد الجاني ، وهو يرتكب القتل الجاني ، لإعاق روح الضحي عليه . ولما كان هذا التفسير طابع خاص يختلف عن تعمد الجاني العام الذي يطالبه القانون في سائر الجرائم ، وكان أيضا بطيئة أمرا ذاتيا يطهه الجاني ويصره في نفسه فلا يستلزم تفرق إلا يتطهر عارضية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهر لذلك كان من الواجب أن يبقى الحكم القاضي بإدانة متهم في هذه الجناية متابة عامة باستلزام هذا التفسير وليراد الآلة التي ثبت توافره . فلذا أفضل ذلك كان تفسرا قصورا يبيده عيا موجبا لاعتنه .

(جدة ١٣٧٤/١٢/١٢ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٤٧ - إن تعدد إزاء الروح هو العنصر الذي تعد به قانونا جناية القتل العمد من غيرها من جرائم القتل على النفس . وهذا العنصر يختلف عن قصد الجاني العام الذي يطالبه القانون في الجرائم الأخرى ، لذلك كان لزاما على المحكة التي تنقض بإدانة متهم في جريمة قتل عمد أن تنفي في حكمها باستلزام القتل وتورود العنصر التي استلظمت منها . ولا يكفي في هذا العمد أن تكون الإساءة جلت في مقتل من الجاني عليه إذا كان الحكم بين أن الجاني تعد إساءة التي عليه في هذا القتل ، وإنه كان يقصد بذلك لإعاق روحه .

(جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٤٨ - إن جريمة القتل العمد تستلزم توافر آثار قصد جاني خاص بها هو الذي يبررها من غيرها من جرائم الاعتداء على النفس التي لا تبلغ مبلغها في الإساءة ولأن فلذا أدان الحكم متبها في جناية يشروع في قتل العمد ، ولم يتحدث بصفة عامة في جمل ووضح من

فلما سليل العدل هي محكة التمس نيا ارتداد المحكة . (جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٤٩ - استلزام توافر القتل على الجاني أمر موضوعي ثبت فيه محكة المرحوم بلا وثابة عليها في تلك من محكة تنقض إلا إذا كانتا لتتساويا في عا عليها في إثبات توافر هذه القية لا ترضى مثلا أن يوتبا . فلذا كانت مؤدية إليه فلا يلزم في الحكم أنهم لم ينالوا بالحدث من دليل معين هو وجود ضحية من الجاني والتي عليه تصور إلى القتل ، لأن هذا لا يستلزم إلا بيان الباعث على ارتكاب الجريمة وهو عدا انتف فلا تأثير له قانونا في كيانها . كذلك لا يحدى المهم بالقتل تحسك بأن الآلة المعنوية لا تحدث مثل الإساءة التي وجد أنهما بالمتن عليه ، لأن ذلك فضلا من كونه زائما موضوعيا فإنه غير متبع لمخاطم المحكة قد التمس من وقائع المعنوي وأدلتها بأنه هو الذي أحدث الإصابات بالمتن عليه وبأنه أحدثها بالآلة لحدود أن يقول إن هذه الآلة هي التي ضبطت أثناء التحقيق .

(جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٥٠ - إن توافر القتل على أمر موضوعي محكة للموضوع القول الفصل فيه من غير مقتب . (جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٥١ - إن توافر القتل على أمر موضوعي فصل فيه محكة المرحوم من غير مقتب لمخالفة قد أوردت الآلة التي استلظمت منها يوتبا .

(جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

٥٢ - نية القتل مسألة موضوعية يجب اقتضى للموضوع تقديرها بحسب ما يقرم فيه من الفلاش ومن قرر أنها حلقة الأسباب التي فيها في حكة فلا وثابة لمحكة التمس عليه إلا إذا كان العقل لا يصور إمكانه دلالة هذه الأسباب عليها أو إذا كان نيا استلظمت المحكة في هذا الشأن من وقائع المعنوي أو ظروفها شطط أو بمخافة تلك الوقائع .

(جدة ١٣٧٤/١٢/١٩ من رقم ١٣٧٣-١٩٠٤)

الفرع الثاني

تسبب الأحكام بالقية إلى الركن المعنوي

٥٣ - في جناية القتل العمد يجب أن تطهر المحكة في حكمها أن الجاني انتهى لإعاق روح الضحي عليه وأن عدال على ذلك بالآلة المؤدية إلى توافر هذه القية . وذلك لأن الأعمال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والمضرب المتعني إلى الموت والقتل الخطأ

واقعة القصرى قل: حكمها يكون قصراً قصوراً
يستوجب قتله .

(ج ١/١٧٠ ط ١٠١٦ ط ١٠١٦ ص ١٧٤ ق)

٥٩ - أنه لما كانت جريمة القتل العمد كبرى
قانوناً من غيرها من جرائم القتل على النفس يستمر
عالم من اتواء الجاني ، وهو يرتكب القتل الجاني ،
قتل الجاني عليه وإذحاق روحه ولا تكن لهذا العمد طابع
خاص يختلف عن قصد الجاني العام الذى يطلب القانون
في سائر الجرائم ، لا تكن ذلك كان من الواجب أن يبنى
الحكم بالآلافة في هذه الجريمة خاصة باستظهار
هذا العمد ولورد الآلة التي ثبتت توافره ، فلا تكن
الحكم قد انصرف في الاستلال على قيام نية القتل على
قوله في موضع : إنه ثبت أن المتهم هو الذى أطلق
السيار التالى على الملقى عليه مأمداً قتله ، وقوله في
موضع آخر : إن لهم لم يكن مباحاً التية على قتل الملقى
عليه بل كان يقصد اطلاق دماء شخص آخر فلا طلب
من الملقى عليه الإرضاء عن الختل وتباطأ ، ولدت
القتل في هذه اللحظة تنفيذاً منه ومن تباطأ قتله ،
فهذا الحكم يكون تاسر البيان تنبيهاً قتله .

(ج ١/١٧٠ ط ١٠١٦ ط ١٠١٦ ص ١٧٤ ق)

٥٢ - أنه لما كانت جريمة القتل العمد كبرى
من غيرها من جرائم القتل على النفس يستمر
اتواء الجاني عند مقتله جرمه قتل الملقى عليه وإذحاق
روحه ، ولكن هذا العمد ذا طابع خاص يختلف عن
العمد الجاني العام ، وكان حل المحكمة أن تمنى عناية
عامة في الحكم لإدانة المتهم في هذه الجناية باستظهار هذا
العمد ولورد الآلة المثبتة لتوافره ، ولا يكتفى في ذلك
أن يقول الحكم إن للمتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحاً
قارياً بل مجرد استعمال هذا السلاح لا يرد حتى أنه
كان يقصد من ذلك لإذحاق روح الملقى عليه .

(ج ١/١٧٠ ط ١٠١٦ ط ١٠١٦ ص ١٧٤ ق)

٥٣ - من الواجب على المحكمة أن تبحث
صرامة في حكمها بالآلافة من أجل جريمة القتل العمد
عن نية القتل وتبين الآلة التي استعملت منها بوجهها
فإن خلا الحكم من ذلك كان قصراً قصوراً يصيبه
ويستوجب قتله .

(ج ١/١٧٠ ط ١٠١٦ ط ١٠١٦ ص ١٧٤ ق)

٥٤ - يجب على محكمة الموضح في قضايا القتل
العمد أن تقيم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل الملقى
عليه أى لإذحاق روحه ولا تكتفى بأن ثبتت عليه العمل

توالى نية القتل فيه ، ويبين في ذات الوقت الأسانيد
التي ائتمن عليها فيما انتهى إليه من أنه كان يترى قتل
الملقى عليه ، فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التي
أدب عليها .

(ج ١/١٧٠ ط ١٠١٦ ط ١٠١٦ ص ١٧٤ ق)

٥٩ - أنه لما كانت جناية القتل العمد كبرى
قانوناً من غيرها من جرائم القتل على النفس يستمر
عالم من اتواء الجاني ، وهو يرتكب القتل الجاني ،
قتل الملقى عليه وإذحاق روحه ولا تكن لهذا العمد
طابع خاص يختلف عن قصد الجاني العام الذى يطلب
القانون في سائر الجرائم ، لا تكن ذلك وجب أن
يبنى عناية عامة في الحكم القتل بالآلافة من أجل
هذه الجناية باستظهار هذا العمد ولورد الآلة التي
ثبتت توافره ، فلا تكن المحكمة لم تبين في حكمها
موضع الإساءة من جسم الملقى عليه مقصورة على القول
بأن أصابه كانت من مقتول محو بالرماس الصنير
أطلق على مسافة تزيد على خمسة أمتار ، فلما تكون قد
أغلقت بيان توافره نية القتل لدى المتهم وجب
قتل حكمها .

(ج ١/١٧٠ ط ١٠١٦ ط ١٠١٦ ص ١٧٤ ق)

٥٥ - أنه لما كانت جناية القتل العمد كبرى
قانوناً من غيرها من جرائم القتل على النفس يستمر
عالم من اتواء الجاني من ارتكابه القتل الجاني
إذحاق روح الملقى عليه ولا تكن هذا العمد ذا طابع
خاص يختلف عن قصد الجاني العام الذى يطلب
القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أسراً يظه
الجاني ويصره في قتله ، فإن الحكم الذى يقضى لإدانة
مهم في هذه الجناية يجب أن يبنى على تصدده لاستلال
واستظهاره ولورد الآلة التي عمل عليه وتكشف عنه
وبدها على أن تصلح تلك الآلة أساساً على طبعه لتبين
التي يطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بآلة يوضحها
وتبينها إلى أمورها من أدوار القصرى والآلة يكتفى
بسر أمود حوى إسهاماً إلى أمورها إلا أن يكون ذلك
بالإسالة على ما سبق وبأنه ضا في الحكم .

فلا تكن يبين من الحكم أن ما استكتت إليه المحكمة في
القتل على نية القتل على المتهم أنه صوب مسدده نحو
الملقى عليه وفي مقتل منه ، من غير أن تبين الأصل
الذى يرجع إلى هذا الدليل ، مع أنه لم يبين في ذكر
شبه من واقعة التصويب فيما ساه في ذلك من بيان

الماضي الذي تعدد ارتكابه وإلا كان حكمها ميباً واجباً قتله .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٨١٨ سنة ١٣٠٠ ق)

٥٥ - إن جريمة القتل تتميز عن باقي جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جتائي غلب على التهم هو اتوافقه بالاعتداء على المني عليه وإلحاق روحه . فإذ تم المحكمة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى التهم كان حكمها قصراً تعزيباً قتله .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٢١١ سنة ١٣٠١ ق)

٥٦ - إنه لا يمكن تعدد إلقاء الروح هو الضمير الذي تتميز به ذمة الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يمكن قيامها بقصد العلم الذي يطالبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، لأنه يكون لزاماً على المحكمة حين قضى بإدانة التهم في جريمة القتل العمد أن تنفي في حكمها باستظهار تلك الذمة له وقت مقارنته بالجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها هذه الذمة .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٢١٦ سنة ١٣٠١ ق)

٥٧ - إن تعدد إلقاء الروح هو الضمير الذي تتميز به في القانون ذمة الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يمكن قيامها بقصد العلم الذي يطالبه القانون في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس ، ومن المتيقن على المحكمة إذ قضى بإدانة التهم في تلك الجريمة أن تستظهر في حكمها قيام تلك الذمة له وقت مقارنتها وأن تورد العناصر التي استخلصت منها قيامها . وإذ قد كان الحكم المعلن فيه رغم إدانته للعالم ومن معه بجريمة القتل العمد ، قد أغفل التحقق من ذمة القاتل إغفالاً تاماً ، فإنه يكون قصراً البيان ميباً بما يستحق قتله .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٢١٧ سنة ١٣٠١ ق)

٥٨ - إن القصد الجائز في جريمة القتل العمد يتبين من قصد الجاني العلم في مآثر جرائم التعدي على النفس بضمير غلب هو أن يقصد الجاني من ارتكابه القتل الجائز لإلقاء روح المني عليه ، وهذا الضمير بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني ويجب لجهة الحكم بإدانة تهم في هذه الجريمة أن تنفي المحكمة بالتحقق منه استقلالاً ، وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب القتل المالى المستدلى به ، قد كان في الواقع يقصد به إلقاء روح المني عليه وإلحاق في ذلك الحكم المعلن فيه حين تقرر لإثبات ذمة القاتل : إن القصد الجائز متوفر من استبعاد آفة

تأفة ، ومعالجة المني عليه بطريقة واحدة قوية في قلبه أصابع يمزق القامور والقلب وقتل عليه ولكن تضمننا بذلك لإلقاء روح المني عليه لاشعاع عن شتم ذمة التهم أو قطع ثمنها له ، فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعدد التهم ارتكاب القتل المالى وهو ضربة يمكن وقوع ذلك القتل في قلب المني عليه وترتب الوفاة عليه ، ولا قيمة لا تعيب به المحكمة من أن الجاني كان يقصد لإلقاء روح المني عليه . فإن ذلك إنما هو قصد الخاص المطلوب استظهاره لإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأيت المحكمة أنها غلب على وكشف عنه متى كان ذلك فإن الحكم يكون ميباً بالقصور بما يستوجب قتله .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٢١٢ سنة ١٣٠١ ق)

٥٩ - القانون يطالب في جناية قتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد غلب يتلزم فوق أن يكون القاتل أو ضل من شأنه إحداث الموت ، أن يتوهم لإلقاء روح المني عليه ولا يعجز عن إثبات ذمة الخاصة أن يفسد القتل الجائز من جناية القتل من مجرد السوء ، أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته ، ومن الواجب أن يتحدث الحكم عن هذه الذمة الخاصة وإن يستظهر توافرها من العناصر التي تكشف قيامها في نفس القاتل ، وإذ قد غلب على كل ما مله الحكم في صدر توافر هذه الذمة هو أنها مستقلة عن نوع السلاح الذي استعمله المتهم فهو من شأنه أن يرهق الأرواح وأعد لهذا التفسير فإن هذا البيان يكون قصراً تعزيباً ميباً بالحكم بما يستوجب قتله .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٢١٩ سنة ١٣٠١ ق)

٦٠ - إذا استلصحت المحكمة ذمة القتل من مباحة والكرك ، التي استعمل في ضرب المني عليه ومن موضع الإساءة وجعلتها وشدة الضرر ومن باقى ظروف الحادثة التي استرحتها في حكمها فلا يجب حكماً أن يكون قد أودع مع ذلك ما يفيد أن التهم ارتكب فعله تحت تأثير الغضب ولا أنه لم يرد على دفع التهم بأنه كان يعمل « الكرك » الذي استعمله في القتل بمعنى صناعته ، إذ لا تناقض بين قيام ذمة القتل عند التهم وبين كونه ارتكب فعله تحت تأثير الغضب ، لأن الغضب يجب سد الإصرار قطعاً ولأن وجود الكرك يبدل التهم لا يمنع التهم عند اقتضائه من أن يرى القاتل في الحال ويقصد ذمة بما في يده .

(جلة ١١٠١/٢١ من رقم ١٢١٩ سنة ١٣٠١ ق)

حتى إذا ما رأوا سيارتهم تلمع تلمعهم أخذوا عليهم
عدة أصحرة فمدين عليهم ، فذلك فيه ما يكفي ليان
ية القتل لدى المتهمين والمتنصر التي استخلصت منها
هذه التية .
(جنة ١٢٤/١/١٧ طرد رقم ٢٠٣٤ سنة ١٤ ق)

٦٧ - لا يتضح في حصة الآلة على توافر تية
القتل أن يكون من بينها خطورة الإساءة التي أحدثها
التهتم ، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما
كانت نتيجة مباشرة عن القتل الذي تصد للتهتم
إحداثه ولم تنفصا عن طبل آخر . كما أنه لا يتضح على
المحكمة إذا رأت عدم توافر تية القتل في اعتداء وقع
من المعلن على شخص آخر بيب أن أثر المبرج التي
أحدثها كانت أقل جسامه .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ٧٥٥ سنة ١٤ ق)

٦٨ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت قيام
تية القتل لدى المتهم من نوع الآلة التي استخدمها ومن
موضح الإساءة وشدة ، وكانت الآلة التي استخدمت
عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، فلا
شأن لمحكمة التفتيش بها ، وإن لا تسيل على محكمة
الموضح إذا هي استخلصت توافر هذه التية من استعمال
التهتم منه كية وتصميمها إلى الجنى عليه في مثل
طعته إياه بما في غيره طعته تقلت إلى التعريف
الصلى .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ٣٨٤ سنة ١٦ ق)

٦٩ - يكفي في بيان تية القتل أن يقول المحكم
إياها متوافرة لدى المتهم من استعمال مطواة ، وهي
لا شك آلة قاتلة ، وطعته الجنى عليه بما في مقتل ما
يؤكد أنه قصد لإعاق روحه وقد أخذت به الإساءة
الموصوفة بالقرى على الترسى وهي إساءة عظيمة . .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ٣٧٨ سنة ١٩ ق)

٧٠ - يكفي في الدليل على توافر تية القتل قول
المحكم إنه ظهر من مطالعة تقرير اللجنة التعريرية أن
المصاب أصيب بجراح في البطن وأنها نتيجة هذا التعرير
أن الكسر الترسى للتعريف والجرح البطن بالمشقة
الجدارية والصفية الجنى حدثا نتيجة الطعن بالحجارة
وقد استولمت هذه الخلة إجراء عملية رفع السطم
للتفتيش في ساحة قفراها يومه من اليوم الجدري
الصلى الأمين وقد حصل جراح في نفس الصفى
الأمين مكن الإساءة وتجب المراج في إحداث الواقعة
التي هي نتيجة مباشرة لإساءة الرأس وأن تية القتل

٦١ - لا حرج على المحكمة في أن تستخلص تية
القتل من نوع الآلة التي استخدمها الجاني في الجريمة
ومن إقدامه على طعن الجنى عليه في وضع خطر شدة
شديدة ، لأن ذكر مدين الأمرين مما كلف في إثبات
قيام تية القتل لدى الجاني .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ٣١٥ سنة ٢ ق)

٦٢ - ذكر فقط ، وعدمه ، ليس ضروريا في
المحكم من كان العدد مقبولا من جوارحه .
(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ٣١١ سنة ٣ ق)

٦٣ - إن توافر تية القتل أو عدم توافرها في
طرف على أس مرتب بالموضح ومنى لصد فيه
المحكمة رأى وكان هذا رأى لا يتطابق مع الواقع فهو
جاني ولا رتبة شدة التفتيش عليه . إنما استخلص المحكم
توافر تية القتل لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة ، سكتا
مثلا ، وطعته الجنى عليه الأول بها عدة طعنت في مقتل
من جسمه وعادته مرتين طعنه بما في طعنه ثم من
عاده طعن الجنى عليه الثاني بما في رأسه فليس نيا
استتبه في هذا لثان شغل ولا جافة الواقع .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ١٤٠٠ سنة ١٣ ق)

٦٤ - إن القول بتوافر تية القتل في جريمة
التفريج في قتل عد هو مسألة موضوعية تصرها محكمة
للموضح من أنه الحقوى وظروبا . ويكفي لإثبات
تية القتل أن تقول المحكمة في حكمها ، إن تية القتل
العدد واضحة بجلاء لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة وهي
شامو وحده قاطع ودره الجنى عليهما في الرأس
وموضح أخرى من جسمهما بقصد قتلها فأصابها
الجاني لإعاق روح الموصوة آنفا (في الحكم) وقد عاب
أثر الجريمة لسبب لا تدخل لإدراكه فيه وهو إسقاط
الجنى عليها بالملاح الخ .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ٣٩٩ سنة ٤ ق)

٦٥ - إن جناية القتل العدد كبير عن غيرها
من جرائم التعدي على النفس يشتر غاس يتخفف عن
تقصيد الجاني في سائر الجرائم . وهذا التعصر هو اتواء
الجاني لإعاق روح الجنى عليه . ولذلك يجب دائما عند
المحكم بالإثبات استتار هذا التعصر صراحة مع إيراد
الإدلة على توافره وذلك على السواء فعلا أمليا كان
المحكم عليه أو شريكا .

(جنة ١٢٤/١٧/١٨ طرد رقم ١٣٣١ سنة ١٠ ق)

٦٦ - من أوجب المحكم أن المتهمين قد أعتوا
التيافق والنتيجة وترجعوا بما في طريق الجنى عليهم

التمين بالثروع في القتل . قول الحكم : إن نية القتل
الحمد ثابتة قبلها من استعمال كل منها بنية عبودية
مقتضيات وهي آلة تامة بطلانها وتحويل كل منها
النية نحو الجن عليه ولا للاحا عليه عقب الشاهد
فأدب مقتوف كل منها الجن عليه إمامة كانت
تقتضي على حياته لولا قلة الال للقتل وإسماه
بالعلاج .

(جلة ١٠٠/١٠٠٠ من رقم ١١٢ سنة ٢٠)

٧٥ - يمكن القليل على توافر نية القتل لدى
التمين قول المحكمة في حكمها ، وإن نية القتل مستفادة
من استعمال التهم آلة حادة مدية في الاعتداء على الجن
عليه وخبره بما في مقتل في ملة بل القتل بغيره الأخرى
ويشكل جعل الضرر تقرر في جسم الجن عليه لل
صاة عشرة سائغرات حتى أصابت الرية وشريان
القلب .

(جلة ١١٠/١١٠٠ من رقم ١٠٥٤ سنة ٢٠)

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت
نية القتل لدى التهم إلى أنه أطلق مبرس خرين على
الجن عليه فأصيب في وجهه ، وأدب لولا أن استخف
الهاية التي كان ركبا قضى عليه دليل لال التهم قد
أصابت من الهاية مقتلا تقتضت ، فليس ما يؤثر في
سلامة الحكم من هذه التهمة أن يكون قد أخطأ في قوله
إن الهاية قتلت حالة كونها قد شفيقت من إسباها إلا
هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه
من إسباها الهاية بقطع النظر من نتيجة هذه الإصابة .

(جلة ١١٠/١١٠٠ من رقم ١١٣٢ سنة ٢٠)

٧٧ - متى كان الحكم قد بحثت عن قصد
الجنائي الخامس الواجب توافره في جريمة القتل العمد
فأورد الآلة التي ترضى إلى ثبوت هذه النتيجة في حق
الهاية من سوء بالقصة لجناية قتل أو الجنائي بالثروع فيه
التي تقدمتها والتي اعتبرها طرفا معطدا لها ثم تعرض
لفاع التهم قتيمة في منطوق سليم الاستدلال على أوردها
فلا يتضح فيه أن يكون في تصريحه لبعضها آثارا ملاحقة
قد أورد فروحا واحتيا لاصنامها استخلاصا من ظروف
العمى وملاياتها ما دام أن ما ذكره من ذلك لا يمكن
أن يثير اللبشة التي أثيرها على وجه اليقين من أن دفاع
الطاعن غير صحيح .

(جلة ١١٠/١١٠٠ من رقم ١١٣٩ سنة ٢٠)

٧٨ - يمكن في الدليل على توافر نية القتل قول
الحكمة إنها مؤلفة لدى التهم مؤاة ولا انشئت لتجدي

ثابتة من استعمال التهم سلافا قاتلا بليته لأن نسل
المؤاة إلى استعمال طوله سبعة سنين كانت كما أن
الطعة كانت في مقتل ويقت شدي أوى إلى كمر
محافظ بقطع الرأس كما وصف القدر الطلي الترمي ،
وقد استبان من مطالعة لتقارير النيابة الترمية سافة
الذكر أن الرية كانت نتيجة للإصابة التي أصابها التهم
بالجن عليه . ولا يؤثر في سلامة الحكم من هذه
التهمة ما جله به قبل ذلك من قوله ، إنه بان المحكمة
من مطالعة أوراق القضية أن الجن عليه بعد أن تحسنت
حاله بعد الإصابة خرج من المستشفى وصار يصرخ
بمرارة رجل الصم لاشتياهم في أنه مصاب بالكلوبيا
وقل المستشفى الحيات ومنه إلى مستشفى لذلك ثم منه
إلى الجامعة الضمنية حيث توفي بعدما أصيب بالقلل .

(جلة ١١٢/١١٢٠ من رقم ١١٣٢ سنة ١١)

٧٩ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية
القتل لدى التهمين من إعدادهما وعلما سلافا قاتلا
بليته (بتأنيق لوزند) وإطلاق هذه الآية على
الجن عليها وإصابة أحدهما إصابات في مقاتل
(في القدر وفي أسفل يدار مؤخر السق وفي أعلى بين
السق وفي الجانب الأيمن لوجه وفي الرأس) وإصابة
الأخر في مقدمه حية الرية ذلك يمكن .

(جلة ١١٠/١١٠٠ من رقم ١١٣٢ سنة ٢٠)

٧٢ - ما طالت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل
استخلافا في حق كل من التهمين مستفردة أن كلا منهما
حين أطلق العيار على الجن عليه كان يقصد من ذلك إزهاق
روحه فهذا يكفي لإثبات سلامة الحكم في هذا الخصوص . ثم
إذا ما قد أثبت الدليل على أن الجن عليه لم يقصد إلا
على أثر العيار الثاني الذي أطلق عليه من أحد التهمين
وأخذت التهمين بالتقدم لتيقن فاقبهما على الثروع
في القتل دون احتساب الإصابة التي وقعت وسببت القتل
فإنها لا تكون قد أخطأت .

(جلة ١١٠/١١٠٠ من رقم ٢٢٨٨ سنة ٢٠)

٧٣ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال
إنها مستفادة من استعمال التهم في عدواته على الجن عليه
آلة حادة وعلنه إياه بما عدة طعنات في مواضع عدة من
جسمه وإصاها وهي إصابة البطن تخبر في مقتل وغضيرة
فإن القول من شأنه أن يرضى الال وتب عليه ،
ولا يكون بالحكم ضروري بيان توافر هذه النية .

(جلة ١١٠/١١٠٠ من رقم ١١٣٢ سنة ٢٠)

٧٤ - يمكن في إثبات توافر نية القتل لدى

الآلة التي استعملت في القتل كانتهما مطرقة أو منجلا ما دام أنه قد قطع باعتدال النهم على الجاني عليه بآلة قاطعة بنية قتله وما دام ما قلناه من نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائما له أسفه في أقوال الشهود وسنده في تقرير الطبيب الشرعي .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٧ رقم ١٩٠١ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨٣ - إذا كان الحكم قد استنصف نية القتل بما ذكره من أن النهم استعمل آلة من شأنها إحداث الموت (سكينا) وطعن بها الجاني عليه عمدا في مقتل من جسمه وهو جنبه الأيمن طعنة شديدة قتلت إلى العنبر فبطني ما يعلل أنه اتوى القتل وإلا ما توارى وقد أدت الإصابة إلى الرقعة . فهنا استنصاف سائق توافقه لدى المصان نية القتل كما هي معرفة في القانون .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٧ رقم ١٩٠٣ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨٤ - متى كان الحكم المظنون فيه ، إذ تعرض لنية القتل عند المصان قد قال ، إنها توافقت فيه ، إذ تستنفذ المحكمة من استعماله في الاعتداء على الجاني عليه آلة من شأنها إحداث القتل وإحداها بها إصابة جسيمة وفي مقتل قوى الازدحام روح الجاني عليه نظرا لدرجة خطورتها وقلنا إلى التعريف المصدري لولا تدارك الجاني عليه بالعلاج . وكان بين من ذلك أن الحكم قد استدل على نية القتل باستعمال المصان تلك الآلة ومن تصده إصابة الجاني عليه بها في مقتل إصابة جسيمة واستنصف من ذلك أنه قصد ازهاق روحه وهو استنصاف سليم لا عيب فيه ، متى كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قاصرا .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٨ رقم ١٩٠٤ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨٥ - إذا كان الحكم قد تحدث من نية القتل واستنصفها من ظروف الواقعة بقوله ان انقلع النهم على الملاح حيار تولى على الجاني عليه من بتجنيبه معصرة بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته وإصابة الجاني عليه بهذا المتفوق التاري يقطع بأنه قصد قتله . فإن ما قلناه الحكم يكفي لتقديره على توافقه هذه القية .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٧ رقم ١٩٠٤ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨٦ - إذا كان الحكم المظنون فيه حين تحديد عن نية القتل قال ، ان نية القتل تارة من أضرار النهم في وجه التحقيق من أنه بدأ بالملاح النار على الجاني عليه ومن أنه صوب إلى الجاني عليه طعنة عميقة بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته استمر إطلاقه عليه حتى أضرعا فأصيب الجاني عليه بثلاثة أصحية منها

جنيه وبن الجاني عليها تركها وركب دراجته وعاد ومعه السكين للعبطة وطعن بها في عتقها تلك الطعنة القوية التي خلفت الجرح والأنتية والأوعية الدموية وصلت إلى الفقرة النخاعية الخامسة وأحدثت بها كسرا تكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أي السكين وهي قاطعة بطبيعتها وتامة من موضع الطعنة في المتوفى هو مقتل .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٧ رقم ١٩٠٤ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٧٩ - يكفي لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة إنها تامة قبل النهم ثبوتا قاطعا من ظروف الملاحات ومن أنه استعمل سلاحا قويا وأطلق منه مقنوعين صوب الجاني عليه بقصد ازهاق روحه .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٧ رقم ١٩٠٤ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨٠ - إذا كان الحكم قد استدل على نية القتل لدى النهم بالنسبة إلى جاني عليه بأداة من شأنها أن تودي بالمحارب عليها في صدقته من هذه النية لدى النهم بالنسبة إلى جاني عليه آخر قد في هذه النية عنه مستكما في ذلك لما قلناه من عدم وجود ضحية صحر إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان احتسب عليه بنفس الآلة إلا أنه لم يزل ذلك عنه ما وقف الجاني عليه المذكور في طريقه من الاعتداء على الجاني عليه الأول وأنه طعن طعنة واحدة وخفيفة قصد به أن يخفف ويرجع من طريقه ، فهنا استنصاف سائق ولا يخفى في كون الآلة التي استعملت في الاعتداء على الجاني عليها كليهما واحدة .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٨ رقم ١٩٠٤ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨١ - إذا كان حكميا أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة الجاني عليه في مقتل وإن فشا من ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الجاني إلا أن على ذلك أن يكون من المحتمل منه حصول الإصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح ، فإذا كان واحدا أن المحكمة استنصفت أن المتهمين فعلا باستعمالهما على الجاني عليها إزهاق روحهما من قصد حرهما بآلة قاطعة وطعنهما بها بقوة في مقتل طعنا أحدا جرحا عليها ، فذلك يكون استخلاصا سائما وبما تأكلنا في إثبات توافقه نية القتل لدى المتهمين .

(جلد ١٧/١٢ ص ١١٧ رقم ١٩٠٤ من رقم ١١٧٠ سنة ١٣١١ ق) .

٨٢ - لا يخفى في سلامة الحكم أن يقول إن

حصل قتل القروب حصل كل منهم سلافاً ثانياً مباحاً بالخنجر وأخيراً يقتلون مشقوقاً على خصومهم فلهذا إزاءهم قات من قلت وأصيب الآخرون بالإصابات الواسعة بالقرص الطلي والى كلفت تولى بجياتهم لولا مداركتهم بالعلاج وكلف القلق على ذلك الخراج لثأته الذى حدث بين وبين والذى حرك فيهم كرامات الحقد والفتن والارزاق القديمة فأقدموا على قتلهم غير ما بين بحجة أعلمهم أو مقتدي لما يقرب طلياً من مستوليت - فإن ما لك الحكم كلف لإتبات توافر نية القتل عند الطاعن .

(جلد ٧١١/٧١٢ من رقم ٦٥ س ٢٤ ق)

٩١ - إذا كان الحكم قد تمتعت نية القتل واستظهر ما في قوله وحيث إنه من نية القتل فالتاب عما تقدم أن القتل غير لارتكاب الجريمة وإنما كان القتل عليه في ثأماً وبشر فوجه حتى يدل حركة إذا ما استقطط وطقت ثلاث طعنات بألة مائة من مكين وفى إحدى هذه الطعنات أشهد القتل مكين في جدار الصدر الأمير القلى عليه فرق حلة كشي الأمير تماماً ففقدت الطعنة إلى تعريف الصدر الأمير وأصابته مثلاً من القلى عليه وذلك يدل على أن القتل قصد إزهاق روح القلى عليه توافر في حقه قصد الإزهاق الخاص - فإن ما لك الحكم من ذلك سائق ، أما مجرد تعزير القلى عليه إن نية الطاعن كانت منصرفة إلى القتل أو قوله إنه لا يعرف قصد الإزهاق فإنه ليس من شأنه أن يقدح في المحاكمة في استخلاص ذلك قصد من كلف ظروف الفتوى .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٥٥٦ س ٢٤ ق)

٩٢ - إذا كان الحكم قد استظهر نية القتل فلهذا إن خطيئة متوفرة من تعدد الضربات وألا للنية وحدة للضربات وتلفاً وشكلاً كما هو واضح من التقارير الطبية ، كما يكون قد استدل على قيام طاعن القية لدى الطاعن بأدلة مقوية .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٦٦٦ س ٢٤ ق)

٩٣ - يمكن لاستظهار نية القتل لدى القاتل قول الحكم لها ثابته من استعمال سلافاً ثالثاً بطيعة (ينادى غرطوش) ومن تصويها في مقتل من القلى طلياً (بطيها) وإسابتها قصلاً في كلف الرضا عن الإصابات الخطرة التي كانت سبباً في وفاته لولها .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٦٥١ س ٢٤ ق)

وملايه جبار رابع والمخاطب جبارين ، ولا شك أن تعدد اللات الأضحية على القلى عليه وإصابة بعضها بقتل مع ملاحظة ظروف الحادث مما يتطوع بتوافر نية الإزهاق عليه وإزهاق روحه ، ومن ثم فلا عذر لاجتياز الحادث فلا خطأ - فإن ما لك الحكم من ذلك وأسس على انتفاع المحاكمة بقيام نية القتل لدى القاتل كلف في العقل للاستدلال على ثبوتها .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٦٦٦ س ٢٤ ق)

٩٧ - إذا كانت المحاكمة قد تالت بشأن نية القتل ، إنما ثابته لدى الطاعن من أن كلاً منها استعمل سلافاً ثانياً ثالثاً وأنها أخطأت السار من سلاحيها قصد الإزهاق عليها أخيراً بالثار الذى أشارت إليه فيما أوردته من مؤدى شهادة زوجة القلى عليه ، فإن هذا البيان يجرى في الدليل على قصد القتل لدى الطاعن .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٦٦٦ س ٢٤ ق)

٩٨ - إذا كان الحكم قد تالت في الدليل على توافر نية القتل ، أن نية القتل متوافرة لدى القاتل من استله سلافاً ثالثاً بطيعة وهي النتيجة المنطوقة التي حررها بالذخيرة وأطلق منها ثلاث مقنوعات ثورية على معنى طلي قصداً طلياً فأصابه الأخير منها بفخذه العين وأصاب أثر الجريمة لبس لا دخل لإرادته فيه وهو مداركه القلى عليه بالعلاج - فإن هذا الذى لك الحكم يمكن رداً على ما يشهد الطاعن من انتماء نية القتل .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٦٦٦ س ٢٤ ق)

٩٩ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل عند الطاعن واستخلص ثبوتها من استعمال السلاح المخاد للجب الذى من شأنه أجهل القتل وما يفيد قصد إسالة القلى طلياً به وبشره في مقاتل من جسميها وإصابات جسمية متعددة ومن السبب الذى دفع الطاعن لارتكاب الجريمة وهو حقد على غريمهم وحرمانهم من الانضاح بالساقية وما حدث بين القريتين منذ أسبوعين بسبب نزاع طلياً - فإن ما لك الحكم من ذلك سائق ومن شأنه أن يرد على أن ثبوت نية القتل عند الطاعن .

(جلد ٧١٢/٧١٣ من رقم ٦٦٦ س ٢٤ ق)

١٠٠ - إذا كان الحكم قد دل على توافر نية القتل عند الطاعن بقوله وحيث إن نية القتل ثابته تماماً قبل التمهين ثبوتاً لا يمكن التمسك من خروجهم وآخرون من أنهم هم وأولادهم من متزلمين من أثر الخجل الذى

الأيمن، وأن اتجاه المقنوف في جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند أصابعه من الجزء الأعلى من جسمه إلى الأمام، فهذا الذي جعله من الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن تصويب البنادق نحو المني عليه إلى الرأس وهو مقتل الأمر الذي بنت عليه قولها بتوافر نية القتل، إذا أنه من كان المني عليه ذنباً الجزء الأعلى من جسمه — كما أنه أحكم قتلاً من الكشف الطبي — فإن اتجاه الإصابة وهو على هذا الوضع من أسفل إلى أعلى لا يفيد أن تصويب البنادق إلى الرأس. ولهذا يكون الحكم قسراً قصوراً يبيح.

(جدة ١٩٤٢/٢٧ ط ١٩٤٢ ط ٣٣١ ص ١٤ ق)

٩٩ — إذا اضطلعت المحكمة في إثبات نية القتل لدى المتهم على أنه استعمل آلة قاتلة بغيرها، وهي بندقية أطلقها عمدا فأصاب الجنى عليها في مقتل، في رأسها، فإنه يكون قد جلد قسراً في بيان الأسباب التي استند إليها في إثبات توافر نية القتل لديه. وذلك لأن إطلاق مقنوف من سلاح قاتل لا يمكن وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد، وإصابة إنسان في مقتل لا يصح أن ينتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق البنادق وجهه إلى من أصيبه وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلاً، وخصوصاً إذا كان الثابت بالحكم أن البنادق كان موجهاً إلى شخص آخر غير من أصيب به، كما لو أطلق المتهم صياداً نارياً بقصد قتل زوجته فاعتصمها وأصاب امرأة أخرى كانت معها.

(جدة ١٩٤٢/٤/١٠ ط ١٩٤٢ ط ٣٨١ ص ١٤ ق)

١٠٠ — إذا كان الحكم في بياض واقعة العمدى قد أوجب أن المحدث وقع في وضوح النهار وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها البنادق التي أطلقه لم تكن بعيدة وأن أصابته كانت في الساعد وأن العيارات التي أطلقها وهو يمكن المحدث كانت متعددة وأرسلت تلك العيارات كلها ماعدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء وأن هذا المتهم كان بجانبه زميل له يحمل سلاحاً لم يستعمله وألغى غريمه الذي حله على ارتكاب قتله بغيره وإياه وقصته معه لم تعد أية إصابة وأن ساعد الجنى عليها كان مرفوعاً إلى أعلى وقت أن صادف المقنوف وضع ما أتته من كل ذلك قد انتهى إلى القول بقيام نية قتل الجنى عليها لدى المتهم على أساس أنه كان في استطاعته لو لم يكن متربطاً بقتل أن يطلق بندقية إلى أعلى لتعريض

٩٨ — إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل قتالاً بأنها ناتجة لدى المتهم من السلاح المستعمل في المحدث (بندقية) وهو سلاح قاتل ومن تصويب المتهم لإياه نحو الجنى عليهم وهو ذاكر على ركبته وإصابته أحدهم في ركبته التي أتت عارضة الانطلاح على الأرض كالتأيت بالقرير الطبي الشرعي ومن تعدد الأصعدة القتالية التي أطلقها المتهم من البندقية صوب الجنى عليهم وذلك فضلاً عن سبب المحدث كما سبق الذكر، فإن هذه العناصر التي استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى القاتل من شأنها أن تؤدي إلى ثبوتها.

(جدة ١٩٤٢/١٠/١٩ ط ١٩٤٢ ط ٣٣١ ص ١٤ ق)

٩٥ — يعتبر الحكم قد استظهر نية القتل ودل على توافرها إذا قال: إن نية القتل ظاهرة من استخدام المتهم آلة قاتلة (طوة) وقد أصاب بها الجنى عليه إصابة جسيمة وفي مقتل وأوقف أثر الإصابة بتدبير الجنى عليه بالملاح.

(جدة ١٩٤٢/٣/١٩ ط ١٩٤٢ ط ٣٨١ ص ١٤ ق)

٩٦ — إن بيان ركن العمد في جرائم الشروع في القتل أمر واجب، وإطلاعه يقتضي قسح الحكم.

(جدة ١٩٤٢/١٢/١٩ ط ١٩٤٢ ط ٣٨١ ص ١٤ ق)

٩٧ — إذا ظلت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة (هي آلة قاتلة) وتصويبها نحو الجنى عليه إلى مقتل من جسمه، ثم ذكرت في الوقت نفسه أن — المجزئة لم تم لبيب علاج من إرادة المتهم هو اقتراع ساق الجرس عليه صفة عند إطلاق البنادق عليه بما جعل المقنوف يصيب جلياً به قطع دون جسمه، ولم تبين الموضع الذي أصبرته مقتلاً، فلما تكون قد استجبت نية القتل من واقعة شهر مينة، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق البنادق نحو ساق الجنى عليه. ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة من اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً تكون عكسة القصد ظاهرة من مراقبة تعليق القاتل على الواقعة كتابة بالحكم تعليقاً سليماً، وهذا يقتضي قسح.

(جدة ١٩٤٢/٧/١٩ ط ١٩٤٢ ط ٣٨١ ص ١٤ ق)

٩٨ — إذا كانت المحكمة في استلزامها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعد الإلحاح ما قاله من استعمال آلة قاتلة وتصويبها نحو الجنى عليه في الرأس وهو مقتل، وكان ما أتته الحكم قتلاً من الكشف الطبي هو أن البنادق أصاب الجنى عليه بوجهه الخلفي الكشف

لهذا فساد متفق لا يصح أساساً الحقيقة القانونية إلى
أنها الحكم عليه لأنه يرضى لك قضيها .

(جلد ١٠/١٠٠٠ من رد المحتار سنة ١٠٥٠)

١٠١ - إذا كان التهم في جريمة القتل
قد تمسك بأه لا يمكن قصد باطلاه البارات الدرية
إلى المقتول قتل ، بل كان قصد قتل الشخص الذي
كان قائم بالمراب للمقاصرين ، وأن القتل عليه الذي
لم تكن له حالة بالمقاصرين كالواقعا على جرم مرتفع
من الأرض فأصيب وجهه فمروا دون قصد ولا قصد
مخلوف إحدى تلك الأجرة التي ألفت في المواد ،
ثم أداته المحكمة في هذه الجريمة مسألة هل ثبتت
القتل فيه بقولها أنه أطلق على المقتول عليه عياراً أصابه
في مقتل ، دون أن ترد ، فيما أورد ، أي دليل على
أنه صوب سلاحه إلى شخص المقتول عليه قصداً وأطلق
المقتول عليه بالذات ، بل كل ما ذكره في ذلك هو أنه
أطلق المقتول نحو فريق من المقاصرين ، مما لا يثبت
قول التهم ولا يثبت عدم تعيين الجريمة المذكورة أو
تحديد ملها بالذات إلى ذوات أشخاص أفراد القريق
للمار إليه ، وذلك مع أن القتل عليه وجهه هو الذي
أصيب من الحادث من تلك المقتولات وتضمن تعديلات
ووفرة هذه أفراد القريق التي ألفت قومه ، فإن
حكمها يكون قاصر البيان ضمناً قتلته .

(جلد ١٠٧/١٠٠٠ من رد المحتار سنة ١١٦٠)

١٠٢ - إذا كانت المحكمة حين تحدين نية
القتل لم تقل إلا أنها ذاتة من استعمال التهم مسلماً
صالحاً للاستعمال وهو آفة تامة بطلتها وعشر يتخوف
تأري ثم تصويب المقتول على هذه الصورة إلى المقتول
عليه وإلا فلاه على صفة الأمير وهو جزء وقاع في
منطقة خطية من جسم الإنسان يرتب عليه قتل المقتول
عليه ، فذلك لا يكتفي في إثبات هذه الآفة ، إذ أن
استعمال آفة تامة لا يكتفي وحده لأن يتخذ دليلاً على
نية القتل ، إذ يجوز أن يكون لتصدده مجرد الإيذاء
وأطلاق المقتول على صفة المقتول عليه لا ينضج دليلاً على
وجود هذه الآفة ، لا لعدم ليس بمقتل .

(جلد ١٠٧/١٠٠٠ من رد المحتار سنة ١١٦٠)

١٠٣ - إذا كان كل ما ذكره الحكم في أثبات
نية القتل لدى التهم بجناية القتل السد هو قوله : « أن
هذه الآفة متفرقة من تسمية أول الأمر على فلان فلا
منه عهد الحادث من الاشتراك في الاعتناء عليه نضب
فرداً إلى جرمه القريب وأحضر بقيقه وأطلق منها

مقتولاً عليه قصد أصابه أو أصابه إن عمه طلب أثره
على الموجودين لمتروكه في القتل فأشك بضمهم
بمسودة البقية ولكنه ظل مسكاً بما من مؤخر تاريخه
حل وثقما وأطلق منها مقتولاً آخر ثمرة أصاب ابن
عمه الذي كان واقفاً بجوارهم ، فلين هذا الحكم يكون
قاصراً لأنه لم يورد ما يفيد أن القوم حين أطلق كل صار
كان قصد إلقاء روح من وجهه إليه قصد أصابه به .

(جلد ١١٦/١١٠٠ من رد المحتار سنة ١١٦٠)

١٠٤ - جريمة القتل السد تتطلب نية عملة
لدى التهم بما ، وهذه الآفة يجب بتخصي القانون أن
يثبت قيامها حقيقة وقلاً ، ولا يصح في آفة حالاً تراحمها
فلذا كانت المحكمة قد استدل على تواتر نية القتل
لدى التهم بطرؤف الحادث واستمالة آفة تامة بطلته
بما المقتول عليه في مقتل معرضة عن حلة السكر التي تمسك
القطع عنه بقيامها عنه ، بمسؤولية إله تامل المقتول
بانتشاره فيكون مسؤولاً قاتلاً من فعله ، فإن
حكمها يكون صحيحاً .

(جلد ١١٦/١١٠٠ من رد المحتار سنة ١١٦٠)

١٠٥ - إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت
ما به بتقرير الكشف على الأثر من أن القتل عليه
أصابه قربة ممتدة بالبرود - ا - عاروا أن أصابه
في حروق تارة فوق الحاجب الأيمن ونحس بوجهه
منتهك بالزربة مقدم الصدر ، وما به بتقرير الطيب
القريب الذي أباد الكشف عليه من آثار الإصابات
وبن أنه ليس ثمة ما يمكن منه الجرم بأن العيار الذي
أصابه كان مراً بالبرود فقط ومن الجاز أن كان به
نقطة وصلات واحدة ، وأن العيار للوصف يبرز أن
يحدث وفاة أصاب - إذا كانت بعد ذكرها ذلك قد
قالت إن القتل قربة الطيب القريب في وجهه ما نجد العلم
من أن « البرود كاف بنفسه لإحداث الموت وعلى
الأخص إذا أصاب العين ، ثم انتهت إلى القول بأن نية
القتل تامة على التهم من استعمال ذلك السلاح وتسميته
إلى القتل عليه وإطلاقه عليه وأصابه به في موضع من
جسمه هو مقتل - فذلك لا يكتفي القول بثبت توفر
هذه الآفة في حق التهم ، ويكون حكمها قاصراً قصوراً
بوجهه بما يوجب قتلته .

(جلد ١١٦/١١٠٠ من رد المحتار سنة ١١٦٠)

١٠٦ - إذا رقت المعنوي على حدة متعين
ببطلان القتل عليه مع سبق الإصرار بأن تاجراً أحجم
بضربه سيف أصابه وأسفر فوج على الأرض ولتال

(جلد ۱۹/۱۰ ص ۷۸۴ طبع رقم ۲۰۱۱ سے ۷۷ ق)

جرمة القتل بالم

١١٤ - من كانت اللادة السليمة تقسم
ساعة بطبيعتها لإحداث النتيجة البتة فلا تل للأذى
بخطر الجراحة السليمة . لأن معنى القول بهذه
الطريقة ألا يكون في الإمكان تحقق الجراحة سليماً
لأنه لا فائدة إلى أن ترتكب من أجلها الجراحة وألم
سلاحيه المتأخرين لا تستفيد من ارتكابها . أما كون
هذه المدة هي القضية بانه سقات الحساس لا تقت
القسم إلا إذا أخذت كمية كبيرة وكوفاً يتدر استعملها
في حالات القسم الجاني لحراسها الفاعلة فهذا لا
يقت استحالة تحقق الجراحة بوسيلة تلك المدة وإتمامها
ظروف عاجلة من إرادة القاتل . في منع مثل هذه
الادة في شراب وقضه الآخر يصير فله - إذا تمت
القاعة في وقتل - من طرأ الموت للماتة ١٢٤ الجراحة
السليمة لأنه مع سلاحيه لإحداث النتيجة البتة
فدعاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة القاتل فيها
كما تقول للادة ٥٥ ع . فقام بيت أن القاتل كل
يرى وقتل ولكنه أصل هذه المدة عند ما جازمها
فأحدث من جهة الجاني اضطراباً ولو وقفاً للمدة
هذا الفصل جري إعطاء هذه المدة مخيلة على القاتل
٢٧٨ ع . فقام بيت لا مانع ولا فائدة أضمت في هذا
الجزء الجراحة بكتابة سورما .

(جِلْد ۱۳/۵/۱۳۲۲ طبع رقم ۱۳۰۵ ص ۲ ق)

١١٥ - وضع الزبقي في أحد شخص بنية
 قله هو من الأعمال الخفية لجرية القتل باسم ما قامت
 تلك الملة المتسعة وقى في بعض المور إلى النتيجة
 المقصودة منها كصورة ما إذا كان بالآذن جروح يمكن
 أن ينفذ منها السم إلى داخل الجسم فلذا لم تعد الرقة

(جلد ۲۵/۳/۲۰۱۶ء طبعی رقم ۷۸۱ سے ۱۶ ق)

الفصل المختار

١١٨ - من اتحت بحكمة للزوج بان ماوقع من اللطم كان لشراكا في قتل اقربته و جناية أخرى و طوقت اللطعتين ١٩٨ قررة ثانية و ١٩٩ ح و اوقعت بالهين جميعاً بقدره الأشغال الشاقة المؤقتة وصف أنهم شركاء مجهول من بينهم في جناية القتل للقرتين بالجناية الأخرى فليس عليها بذلك أن ترضى لقوة

القتل الواحد إذا سمح في القانون وصفه بحد أو وصف فلا يصح أن يوقع على مرتكبته إلا عقوبة واحدة هي للقتل الجرمية التي عقابها أمد ، ولا كان هذا مختلفا أن القتل الواحد لا يصح أن يعاقب عليه فاعه الأمرة واحدة . فانه من كان القتل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت طرفا معددا لجريمة أخرى ، يجب عند توقيع العقاب على القتل أن لا يكون لهذا القتل من اجبار في الجريمة للقتلين إلا بالصفة للجريمة الأشد عقوبة ، فلذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يكونها القتل عدت الأخرى فيما يخص توقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظروف للشد . ثم إن القانون في المثل الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلط عقوبة القتل الصمد من ارتكبت منه جريمة أخرى إنما أراد بطلان أن تكون الجناية الأخرى مكتوبة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ، ومقتضى هذا أن لا تكون الجناية الأخرى متفرقة مع جريمة القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي طرف من ظروفها البصرية فانونا علما معددا لاجتباب ، فلذا كان القانون لا يجتبرها جريمة الجناية الأخرى على طرف معدد ، وكان هذا الطرف هو هو للكون لجناية القتل الصمد ، وجب عند توقيع العقاب على القتل أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الطرف . وإذن فلعقوبة التي كان يجب توقيعها على القتل هي العقوبة المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جريمة سرقة باكره واجب في مقام توقيع العقاب على القتل فيما اجبرها مجردة عن طرف الاكراه أي جنحة سرقة على أنه وإن كانت العقوبة التي نص عليها القانون في الشطر الأول ، القتل الذي وقتت منه جريمة أخرى تخفف عن العقوبة التي نص عليها في الشطر الأخير ، إذ هي الاعدام في الأول ، والاعدام أو الاعتقال الشاقة المؤبدة في الأخير ، الا أنه لا كان الحكم لم يتن على الطعن إلا بقية الاعتقال الشاقة المؤبدة على أساس ماذهب إليه من أن القتل الذي قدره قد اقترن بجناية ، ولا كانت هذه العقوبة مقررة أيضا لجناية القتل القريبية بجنحة ، فإن مصلحة القتل في الخسائر الحقة التي وقع في الحكم على الوجه المقصود تكون متفية . ولا ينش من هذا الظن أن الحكم قد أخذ الطعن بالرافعة وعلمة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . فإن المحكمة إنما تجدر ظروف الرافعة بالنسبة للمقتول الواقعة للجناية الثانية على القتل لا بالنسبة لوصف القانوني الذي وصفها به ، فلو أنها كانت أن أن الواقعة

كل من الجريتين إذ لا تدخل لهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

(جلسة ١٣٦٢/١٧/١٢ من رقم ١٣٥٠ سنة ٤ ق)

١١٩ - ولو أن ظلم عبارة القتل الأخير من المادة ١٩٨ ح ٢ قيد أن القتل يجر إلى حالة حصول الجريتين من شخصين مختلفين إلا أنه لا راع في أن القتل يتناول أيضا حالة ما إذا وقعت الجناية أو الجنحة من شخص واحد .

(جلسة ١٣٦٢/١٧/١٢ من رقم ١٣٥٠ سنة ٤ ق)

١٢٠ - إذا كان المستفيد من القاتل بالمحكم أن فعل القتل الذي كان القتل مصررا عليه هو الذي مكته من السرقة من القتل عليه فلا ضار على الحكم إذا اعتبرتهم مرتكبًا لجناحين قتل الصمد مع سبق الأصرار والبرقة باكره .

(جلسة ١٣٦٢/١٧/١٢ من رقم ١٣٥٩ سنة ٤ ق)

١٢١ - إذا كان القاتل بالمحكم أن التجمع ارتكبوا جريمة الشروع في قتل الجاني عليه بالحق أهمية لغوية أصابع ، وأنهم في الوقت نفسه ارتكبوا جريمة سرقة أصمت ليلا ، فليس التجمع أن يسيرا الحكم بدم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جريمة السرقة بالاكراه البصري بالأسباب البتارية التي أسندوها بالجاني عليه ، لأن المحكمة ، وقد استبعدت طرف الاكراه ولم تعسب عليه في جريمة السرقة على أساس أن القتل المكون لا يكون في الوقت ذاته فعل للشروع في القتل الذي أدانهم فيه ، لا تكون قد أخلت في اجتناب الجناحين الذين أنجسها على التجمع مستثنين لهما كذا في الواقع .

(جلسة ١٣٦٢/١٧/١٢ من رقم ١٣٦٠ سنة ٤ ق)

١٢٢ - إذا كان القاتل بالمحكم أن القتل وآخرين منه قتلوا الجاني عليها بطريق الخلق وسرقوا منها قرطبا وطلب مصوغاتها واستنبا ، وقتت المحكمة بمقتضى هذا التهم الاعتقال الشاقة المؤبدة طبقا لمادة ٢٣٤ فقرة ثانية عقوبت على أساس أن القتل اقترنت به جريمة سرقة باكره باعتبار أن الاكراه هو فعل القتل ، فلذا تكون قد أخلت . لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها باكره فلذا منظر إليها مستقلة عن جريمة القتل الصمد إلا أنه لا ينظر إليها معها ، كما هو الواجب ، فإن فعل الاجراء الذي يكون جريمة مقتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ذكر الاكراه في السرقة ولا كانت المادة ٢٢ من قانون العقوبات صريحة في أن

الثالثة من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات على أن قتل
المرتكب على أساس أنه وبقائه من أدائهم المحكمة تأملوا
جريمة القتل مع سبق الإصرار التسليم البقرة . وإذا
كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الإعدام هي الواجبة
للطريق في واقعة الصوري على هذا اللهم أيضا فلا يجب
عليها في ذلك . إذ أن عقوبة الإعدام جازية توقيعها على
الشريك مسوول في جريمة قتل العمد المتعدين يسبق
الإصرار أو في جريمة قتل المرتكب التسليم البقرة .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٠٠)

١٢٧ - إن قانون العقوبات إذ تعرض للمالاة
المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٢٤
لم يجر على ما نرجو في المادة ٢٢ من اختيار الجرائم التي
تقتضي من قبل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا محضيا
غير ثابتة نتيجة جريمة واحدة والمحكمين بالعقوبة
للقوة لأشدها ، بل خرج على قواعد واحدة وحيدة الجرائم
وارتباطها ، وأوجب في تلك الحالات بدلا من الحكم
بالعقوبة للقوة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة
ولكنها تزيد من الحد الأقصى المقرر لأشدها ، وذلك
بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٤ من أنه
إذا كان القصد من ارتكاب جريمة قتل العمد من
غير سبق إصرار ولا تردد هو التأليب لقتل جنة أو
تسويلها أو ارتكابها بالقتل أو مساعدة مرتكبها
أو شركائهم على الحرب أو التدخل من العقوبة فيحكم
بالإعدام أو بالأشغال الحقة للوحد .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٢٤)

١٢٨ - لا عا لقص في مخطوئ الحكم على
المرتبة للفترة إذ البقرة بالعقوبة الأصلية التي اقترنت
بها ، ذلك بأن العقوبة الأولى من طرف مشهد العقوبة
الثانية ، وإن كانت تستند استنادا من أفضت هذه
الأخيرة لعدم ثبوتها أو لبس أثر في هذه الحالة
وحدها يبين الحكم في موضوعها استنادا .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٢٤)

١٢٩ - لا يقترب تطبيق الفقرة الثانية من
المادة ١٢٨ ع أن يكون قد سبق من جريمة قتل عمدا
والجناية الأخرى التي تقتضيها أو اقترنت بها أو تأتيا
قد سبق من الزمن بذلك أن من الصور إلى ذكرها
القانون صورة ما إذا اقترنت بجناية قتل جنة أخرى
تظهر أن معنى الإقتران هو المسابقة الزمنية ومن لا

في الظروف التي رقت فيها تقتضي الزول بالعقوبة إلى
أكثر مما نزلت إليه لما فيها من ذلك ، الوصف الذي
وصفتها به . وملاحظات من قبلها تكون قد رأيت
تسلب العقوبة التي تقتضي بها مع الواقعة التي أتبنتها
بحرف النظر عن وصفها القانوني وذلك فلا يقبل من
التمسك طعن في حكمها بناء على هذا الحطاه .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٢٤)

١٢٢ - إن توافر أكثر من ظرف مشدد وحده
في جناية قتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٢٨
قرة ثانية عقوبات هي توقيع عقوبة واحدة على
مقتضى الظرف المشدد المتصور عليه فيها . فلما وقعت
من متهمين جريمة قتل مع سبق الإصرار والتمرد
تأيا جريمة قتل أخرى وقعت منها من غير سبق إصرار
ولا تمرد فإن الحطاه في تطبيق القانون توقيع عقوبة
من كل واقعة من الواقعة على أساس أنها قتل
جريمتين مستقلتين تستحق عقوبة من كل منها .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٢٤)

١٢٤ - إن القانون حين نص في المادة ٢٢٤ من
قانون العقوبات على تطبيق عقوبة جناية القتل إذا
تقدمت أو اقترنت به أو أنه جناية أخرى التي قد قدر
أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منها عقوبتها بالنسبة
إليه قدر لها بما عقوبة واحدة منطقتا بطوري
فيما عناه من المبررين . ومقتضى ذلك أنه
إذا كانت الجناية الأخرى لا توجب عليها لبس خاص
بالتميم فلا التخليط لا يكون له من مبرر . ولذا قلنا
قل الإيهام لمرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة
للتلفظ عليه . إذ الحكم عليه هذه العقوبة معناه أنه
قد صوب أيضا على البقرة في حين أن القانون
لا يعاقب عليها .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٢٤)

١٢٥ - إن وقع الدعوى بجناية التروع في
قتل العمد المتعدين بجناية التروع في البقرة يقتضي
حيثما فيها بجناية التروع في البقرة . فلما ثبتت جناية
التروع في قتل العمد كان الحكم أن يعين في حكمها التيمم
بجناية التروع في البقرة .
(جلد ١٢٨/١٢٨ ط ١٢٨ رقم ٢٢٤)

١٢٦ - ليس في القانون ما يبيّن أن يكون القتل
للمرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسليم البقرة وإن
فلا مانع من إحياء التيمم شريكا مع مجهول في ارتكاب
جريمة قتل المتعدين يسبق الإصرار وتطبيق الفقرة

أصل متعدد تجزئها بعضها عن بعض بالقدر الذي تكون به كل منها جريمة .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٠٤ سنة ١٣٥٠)

١٣٣ - أن الرابطة التي يجب توفرها طبقاً للمادة ١٩٨ ع في الحالة الواردة بشرطها الآخر تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جريمة أو بقصد التخلص من عقوبة .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٠٤ سنة ١٣٥٠)

١٣٤ - يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تنص بقسوة الأعداء أن تكون الجريمة المقررة أو المرتبطة مستقلة عن جريمة القتل ومتبعة عنها . وإذا لم يفيها تطبيق على من يطلق عباراً واحداً بقصد القتل فيصيب به شخصين ، إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد وليس كونه جريمتين ، وللقانون وجوب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٠٢ سنة ١٣٥٠)

١٣٥ - أن كل ما يشترطه المادة ٣٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو ألا تكون الجانيان ناشئين من فعل واحد كميل ناري يطلق عمداً فيقتل شخصين أو قنبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص ، إذ وحدة الفعل تكون حيلة مائة من أفعالها . أما إذا تعدد الفعل ، كما إذا أطلق الجاني قنابل القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بيار ، كانت تلك الفقرة الثانية هي المتعلقة بما حدث قد توافرت الرابطة الزمنية بين حادثي الجنايتين . ولا يشترط لتطبيقها معنى فترة محددة من الزمن بين الجنايتين بل بالعكس ، فإن هذه الفقرة في نفسها على تضييق الضابط متى كانت جريمة القتل السد قد تسببت أو اقترنت بها أو تلتها بجناية أخرى ما يملأ على الجاني ولو لم يكن قد فعل فعل بين الفعلين فسل على محسوس لتحقق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٢٢ سنة ١٣٦٠)

١٣٦ - أن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات يتناول بقصد على تضييق الضابط في جناية القتل السد متى قد تسببت أو اقترنت بها أو تلتها بجناية أخرى ، جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني عمداً على فعل القتل أي فعل مستقل متبوع منه مكون في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل

بمطلب أن يكون بين الجنايتين أي فرق زمني على الإطلاق .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٢٢ سنة ١٣٦٠)

١٣٧ - أن كل ما يشترطه القانون لتطبيق الشق الأول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات هو أن يكون بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة الزمنية بأن تكون إحداها قد تسببت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها ، ولا يلزم أن يكون بينهما رابطة أخرى كالخالد القرض أو السبب .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٢٢ سنة ١٣٦٠)

١٣٨ - أن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تضييق الضابط في جناية القتل السد لما تسببت أو اقترنت بها أو تلتها بجناية أخرى ، قائماً لا يتطلب سوى أن ينجح بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وأن تكون الجريمة الأخرى التي تلتها أو اقترنت معها مع القتل جناية ، وإذا فلا يشترط أن يكون بين الجنايتين رابطة أخرى كالخالد القرض أو القرض . كما لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر من القتل ، إذ النص إنما ذكر « وجناية أخرى » لا « جناية من نوع آخر » . فيصح أن تكون الجناية المقررة بالقول جناية قتل أيضاً . ولكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جناية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلاً من فعل القتل ، بحيث إنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلان أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون الجريمة واحدة ، فلا يطبق ذلك النص . أما لما نصحت الاتصال وكان كل منها يكون جريمة ، فانه يجب تطبيق النص لذلك كونه متى كانت إحدى الجرائم قتل ، والأخرى جناية كانتا ما كان نوعاً . وذلك ينشئ انظر مما قد يكون هناك من ارتباط أو اتصال في القرض . ويذهب على ذلك فإن إطلاق لفظ عياراً تقرباً بقصد القتل أصاب به حصصاً ثم إخلاله عياراً ثانية أصاب به حصصاً آخر - ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه مكون من فعلين مستقلين ، يميزان أحدهما عن الآخر ، وكل منها يكون جناية .

(جلة ١٣٧/١٠-١١ طين دام ١٩٢٢ سنة ١٣٦٠)

١٣٩ - أن القانون لا يشترط أن يكون قد تسببت أو اقترنت الجناية الأخرى التي اقترنت بها قبل سبعين من الزمن من مصادم الجنايتين قد تسببتا من

القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الثاني لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول.

(جدة ١٨٤٠/١٩ طين رقم ٧٨ سنة ١٥ ق)

١٣٩ - إذا كان الثاني ثابت بالمحكم أو الظاهر وهصل
سلط منزل معلوما بتدقيق موصوفات المجمع الملتزم في الملاءة
بالجناية التي كان واقفا فيها الجنى عليه وأطلق منها الجاني
تكوين متتابعين لاسباب أحدهما الجنى عليه فأحدث به
الإصابات التي تسميت عنهما وفاة وأصاب الأخر
أشنعاً من الآخرين فأحدث بهم الإصابات الملية بالكف
التي هي في هذا الماهم ويكون قد ارتكب فظيلاً مستقيل
كل فعل منها يكون جريمة مستقلة وقد تحسكون ما كان
المرتبين مرتبطين إحداهما بالآخر لوجهة القصد
بما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٣٧ ولكن
هذا لا ينافي وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة
١٩٨ على طين المرستين على أساس أن جناية القتل
القرنت بجناية أخرى هي جريمة القروع في لأن حكم
هذه الفقرة يحد على سبيل الاستثناء وبالحال فلو اختلف
الطابع فتجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص
الأخرى.

(جدة ١٨٣٠/١٠ طين رقم ١٧٣٠ سنة ٢٥ ق)

١٤٠ - إذا كان التهم قد اتفق على الجنى
عليها فأطلق حياً تاريخاً على كل منها أدراه تحيلاً
فإنه يكون مرتكباً لجنايتين على أساس ارتكابه فظيلاً
مستقيل كل منها يمكن تكوين جريمة القتل وتطبيق
عليه لفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ ع.

(جدة ١٨٤١/١٧ طين رقم ١٧١٦ سنة ١١ ق)

١٤١ - إنه لا يمكن مفهوم ما نصت عليه الفقرة
الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات من تعدد
عضو القتل المصد إلا حتمته أو اقرنت به أو تته
جناية أخرى أن تكون الجنايتين قد ارتكبتا في وقت
واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وكان تقدير ذلك
من شأن قاضي الموضوع، فإن الحكم متى تضمن توافر
رابعة الرتبة هذه فلا يجوز إقامة الجدل في ذلك أتم
عكة كقتن.

(جدة ١٨٤١/١٧ طين رقم ١٧١٦ سنة ١٨ ق)

١٤٢ - يجب تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة
١٩٨ عقوبات أي أن الحكم يلائم الرتبة بأما مرصاً
يكتشف مع غرض التهم من ارتكابه جريمة القتل
هل كان صاحب الرتبة أو التسليح وإن لم تم، أو كان
لتنسب ارتكابه بالقتل أم أن الرتبة كانت تستأجر

برابطة الرتبة ولو كانت الاصلية وقت أداء مشاجرة
واحدة، بل ولو كانت لم ترتكب الا لفرس واحد أو بناء
على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إمبراسية
واحدة، إذ الرتبة هي ببند الاصل وتميزها بعضها عن
بعض بالقدرة التي ينفرد به كل منها مكوناً لجرية مستقلة.
فلذا ثبت الحكم على التهم أعرض ارتكابه فعل القتل على
شخص شرع في قتل شخص آخر ووقع به القصاص طبقاً
الفترة الثانية من المادة ٣٣٤ ع فانه يكون قد طبق
القانون على الوجه الصحيح.

(جدة ١٨٣٩/١٠ طين رقم ١٧١٦ سنة ٢٦ ق)

١٣٧ - إن كل ما مترطبه الفقرة الثانية من المادة
٣٣٤ من قانون العقوبات هو أن تكون الجناية الأخرى
مستقلة عن جناية القتل ولا يكونها فعل واحد، ولذا
فلا يجب أن يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنايتين
فترة محددة من الزمن، على أن هذه الفترة صريحة في
تخطيط المصاحب عندما تكون الجناية الثانية مقررة بالأولى
وهذا يدل على أنه يجب ألا يكون بين الجنايتين زمن
مذكور.

(جدة ١٨٤١/١٠ طين رقم ١٧١٦ سنة ١٢ ق)

١٣٨ - إن التقى الأول من الفقرة الثانية من
المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات بنص على تطبيق العقاب
في جناية القتل المصد إذا دتمتها أو اقرنت بها أو
تتبعها جناية أخرى، ويتناول جميع الأحوال التي يرتكب
فيها الجاني، خلاصة على القتل المكون لجناية القتل،
أي فعل آخر مستقل عنه متميز عنه ويمكن بناءه
لجناية من أي نوع كان ترتب مع قتل رابعة الرتبة
ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر.
وذلك مهما كان الفرض من كل منها أو الباعث على
مفادته، إذ الفقرة في ذلك ليست إلا ببند الاصل
وتحدها بعضها عن بعض بالقدرة التي يكون به كل
منها جناية مستقلة، ويوقعها في وقت واحد أو في
فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها -
لفظ الأوقات التي وقعت فيها - مرتبطة بعضها
بعض من جهة الظروف الزمنية، فلذا كان ثابتاً بالمحكم
أن جناية القروع في السرة وقعت أولاً ثم أضحت
على القود جناية القروع في القتل، فإن حياقة التهم
بمقتضى الماده ٤٠ و ٤٦ و ٣٣٤ فترة ثانية تكون
صحيحة، إذ لا يعم في هذا النصوص - ما دام لم
يخص بين العنتين زمن مذكور - أن يكون فعل

من المروءات لم يثبت، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميود للثمن أن يخفى ما سره، وكان وجهه على دفع الثمن في هذا الموضع مبنياً على فروض وقرينات لا تصلح سنداً في مقام الأدلة، هذا الحكم يكون نياً قرده من السرقة، وبما أغضه من الرد على دفع الثمن له حله بالرافعة المخرجة على المحكة تفسراً قصوراً يحميه بما يوجب قضاة.

(ج ١٦٠/١/٢ طردم ١٣٧١ سنة ١٩ ق)

١٤٥ - إن المادة ٢/٢٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المخصوص عليها فيما أن يقع القتل لأحد القاصد الميعة بها، وهي التعاقب قبل جنحة أو تسليماً أو ارتكابها بالقتل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على المهرب أو التفتش من العقوبة، وإن قلنا بأن كان من الحكم الذي طبق هذه المادة أن الحركة استلضت من حياة التهديد التي صدرت من الثمن أنه قد فعل زوج الجنى عليها واتى الحاق الأذى بالكيفية التي راعاها، وانه قد تم عيده قتل زوجته وسرق ممتلكاتها، مما يثبت أن قتل الزوجة كان مقصوداً لقاء، وأن سرقة المروءات كانت مقصودة لانتها، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذي اتى الثمن الحاقه زوج الجنى عليها، فهذا الحكم يكون تفسراً لعدم بيان أن جريمة القتل التي أوقع من أجلها العقوبة المبنية الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لأحد القاصد الميعة فيها. ولا يثير من هذا ما ناك المحكة من أن الثمن وزميه يتا عليه على سرقة الجنى عليها ولما خفي تنفيذ ما اتروا به اضرتجتاً الجنى عليها قتلها مختاراً. فن ذلك لا يثبت هنا أن القتل كان منه وبين السرقة رابطة السببية إذ يحتمل أن يكون أضرار الجنى عليها لها من الأذى مما لحق القرعة لتنفيذ وجهه للثمن.

(ج ١٧٩/١/١ طردم ١٣٧١ سنة ١٩ ق)

قتل الرابع

الظروف المشددة

١٤٦ - إن القانون المصري لا يحظر الضرب عقاباً إلا في حالة غلبة من حالة الزوج الذي يطالبه بوجهه حاله عليها بالزنا قتلها من ومن زنى بها.

(ج ١٧٩/١/٢ طردم ١٣٧١ سنة ١٩ ق)

شرح فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من المهرب. إذ أن ثبوت القتل، لأحد القاصد المذكورة شرط أساسي لاستحقاق العقوبة المخصصة المخصوص عليها بالقرعة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وقعت لغرض آخر غير المخصوص عليه والقرعة بها أو قتلها جنحة السرقة، وليس بين الجريمة سوى مجرد الارتباط الزمني، فحين القرعة المذكورة لا تطبق.

(ج ١٧٩/١/٢ طردم ١٣٧١ سنة ١٩ ق)

١٤٣ - ما دام الحكم قد حلق للثمن على الاشتراك في التبرع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة عملة لاضافة مع آخرين لم ارتكب السرقة بتزويها التي وقعت فيها، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة، فلا يقبل التمسك به أنه لم يتم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل.

(ج ١٧٩/١/٢ طردم ١٣٧١ سنة ١٩ ق)

١٤٤ - إذا كان الحكم حينه أن الثمن بالقتل المقترن بالسرقة وطبق عليه المادة ٢/٢٤ ج قد حدد الأذى الذي أسند إلى الثمن سرقة بأنها تعود للصروف القهري ومروءات، وكان قد أخذ في بيان هذه المروءات يكشف مقدم من ابن الجنى عليها الذي قرر أنه من قبله لا يعرف شيئاً عنها وأسأله في بيانها إلى شقيقته لئلا لا يسمح لمن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب إضلال سماعين، وكان ما أورد من أقوال باقي اليهود في صدد الاستدلال على حصول السرقة ليس إلا عاملاً بما قيل من سرقة التزود والتليل ذاته من المروءات، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المروءات لم تكن توجد في الحارة الحديثة ولا في غيرها من أماكن المظن التي أجهت وجردا في قرعة الجنى عليها وذكر أنها كانت متصل مفتاحاً، وكانت شهادة ابن الجنى عليها التي اضمد عليها في السرقة متوفرة من التمسك، ومع استسكان الطاع ببيع من قلعه من هذه الشهادة فإن المحكة لم تسعه وكان سماعه يمكناً. إذ أن ذلك وكان الحكم قد قطع بأن الثمن لم يتركه دار الجنى عليها من وقت وقوع الجريمة حين القبض عليه وأن شخصاً آخر غيرهم لم يدخلها كما أجهت أن جميع مسلم القتل قد كلف أمرها بإعلاء الخادم لأخر المراتي له والذى كان شامدا لروية الوحيد عليه وأن هذا الخادم لم يذكر شيئاً من السرقة، وأن شيئاً

الفصل الخامس

مسائل منوعة

١٤٧ - إن عقوبة الاشتغال للعامة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء الشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام، وشرعنا جلت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لمسية بنفس عقوبة الإعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة القلادة تمام عنا على الشريك. أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في قتل فلن يسيل موالاتها يكون يستعرض عقوبة القاتل الأصل فيها ثم قياسا عليها فليتنا القاعدة العامة التالية وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها.

(جلسه ١٣١/١١/٢ طرد رقم ٣٠٤ سنة ١٠ ق)

١٤٨ - إن القانون إذا أوجب على المحكمة أخذ رأى المقتضى في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة ما إذا كانت أحكام الشريعة تحيّر الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها التتوى قبل الحكم بجنه العقوبة دون أن يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى. فليس المقصود إذن من الاستفتاء تصرف رأى المقتضى في تشكيك الفصل للسند إلى الجنائي ووصفه القانون.

(جلسه ١٣١/١/١ طرد رقم ٣٣٤ سنة ١٠ ق)

١٤٩ - لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المقتضى أن تبين هذا الرأى في حكمها. وكل ما أوجبته المادة ٩٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات هو أن تأخذ المحكمة رأيه قبل إصدار هذا الحكم.

(جلسه ١٣١/١/٢ طرد رقم ١٧٥ سنة ١١ ق)

١٥٠ - لا يلزم في الإدانة بالقتل أن يكون موت الجاني عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكلف على جبهه وتبرئتها. لأن القانون نفسه قد جعل من

أسباب الإدانة نظر في الأحكام الجنائية أن يرجح الدعي كله حياً بعد الحكم على التهم (المادة ٢٢٤ تحقيق).
(جلسه ١٣١/١/٢ طرد رقم ١٧٠ سنة ١٥ ق)

١٥١ - الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كالمعجده يجب للمدة ٢ من قانون العقوبات لتسهيل كل من المختصين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها من كانت الجريمة التي وقعت نتيجة عنه تلك الاتفاق الذي عمل ارتكاب الجريمة الأخرى. ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كلغة النتائج التي يتصل بخلافه بمحتمل الجري الباقى للأمر أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها فلما اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين فإن القانون يفرض بسهم للمدة ٢ مع على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستلزم المضي عليه عند نولهم منزله فيقاوم ذلك ما من ماله فيحاول القموس إسهامه خفية الاختصاص فلما صبروا من إسهامه فاضوا على حياته ليأمنوا شره. تلك حقائق متصلة تكمّل أفعالها بأولها اتصال الملة بالمطول فكل من كانت له يد في أولى الحوادث وهي حادثة السرقة يحمّله القانون مسئولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة عمدة للأولى ولذا لم يكن في الاستطاعة موازنة ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك فلان وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لؤاخذته قانوناً بقصده الاحتجالي فيما يخص بجريمة القتل على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل لإن لم يكن توقعه فعلاً ومستويات في القتل بنية احتمالية تمتنع ولو ثبت أنه لم يكن يعمل سكيناً أو سوطاً أو أية أداة أخرى.

(جلسه ١٣١/١/٥ طرد رقم ١٠٠ سنة ١٠ ق)

قدر متيقن

(ر . دعوى ملغية قاعدة ١٠٤ وضرب ١٠١ - ١٠٦)

قذف

(ر . سب وقذف)

قسرائن

(ر . اثبات قواعد أرقام ٤٧٧ - ٥٤٨)

قصد احتمالي

(ر . ضرب قواعد أرقام ٨٩ - ١٠٠)

قصد غير محدد

(ر . قل عمد قاعدة ٣٣)

قضاء مستعجل

موجز القواعد :

- تحديد مدة الاستعمال المسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقية التي قضى م ٢٣ من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استغلال القضاء بتأنيها في كل عكة هو ما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة - ١
- سلطة القاضي المستعجل في تقدير مبلغ الجدي في الفترة - ٢

القواعد الثانوية :

- ٢ - القاضي للمستعجل ان يتناول مؤكدا في نطاق المسمى للسجلة تقدير مبلغ الجدي في المازعة لا الفصل في الموضوع تأني بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب .
- (جلة ١٧٨٩/١٢/٦١ من رقم ٣٣ سنة ٦٥ ق)

- ١ - ان تقدير مدة الاستعمال المسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقية التي قضى للمادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استغلال القضاء بتأنيها في كل عكة ، هو ما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة .
- (جلة ١٧٨٩/١٢/٦١ و ١٨٨٩/١٢/٦١ من رقم ٨٣ سنة ٦٥ و ١٢٨٩-٦٥ ق)

طن

موجز القواعد :

- زراعة الطن على محصول شتوي سابق عليه وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ سنة ٤١ ولو كانت الزراعة في أرض مسوح زراعتها قطا - ١
- العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة زرع الطن في أرض كانت مزرعة قولا - ٢
- نطاق المستعجل الذي أدخل على الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ بموجب الرسوم بقانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٣ - ٣
- الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ هو قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفترة الأخيرة من م ٤٠ - ٤
- المصروف السابق عليه وقفا بقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٧ المجلس بتعليم إنتاج بلدة الطن وقرار وزير الزراعة هو التصرف للقرن بتسليم القطن لا مجرد التملك على البيع - ٥
- (ر . أ) : حكم قاعدة ٢٨٥ وبلغ قاعدة ١٨٠ وعقوبة قاعدة ٦٩ ونص قواعد ١٢ و ٢٨ و ٢٩ وقانون قاعدة ١٢ و ٥٠ وقضى قاعدة ٦٠٢)

القواعد الثانوية :

- شتوي لا يقاب طليا إلا إن كانت الزراعة في أرض غير مسوح زراعتها قطا .
- (جلة ١٧٨٩/٢/٦١ من رقم ١٣ سنة ٦١ ق)
- ٢ - إن كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد أقيمت وحل علما للمادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٠٧ التي نصت على أن الزراعة

- ١ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد جدها في صدد حظر زراعة طن في أرض زرعته معمولا شتويا ما نصه : : ويرى هذا المحظر حتى على المساحات التي تجوز زراعتها قطا . -
- تلا عمل مع هذا القول بأن زراعة الطن على محصول

بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنبئ عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويطلب الفعل بها باقتضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون يالتأجيل. وقد صدرت بهذا القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار إليها آفاً والسنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية، وهذا الوقت لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابعة عليها، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المحاصيل التي وقعت في ذلك (جريدة ١٩٥٤/١٢/٢٧ ملحق رقم ١٥١١ سنة ١٩٥٤ ق)

٥ - إن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بذرة القطن المصدرة للتجارة والتجارة فيها قد أوجب في مادته الأولى «على من يرفض في الحصول على بذرة القطن تقديم طلب بذلك على استئذنة خاصة، ونص في المادة الثانية على أنه «لا تصرف القطن المخرقة بالاستئذنة المذكورة إلا إذا احتضنها معاون الزراعة ونصت نظام مكتب الزراعة المختص به التحقق من صحتها» إن الواردة بها. كما نص في المادة الرابعة عشرة على «أن تحفظ الاستئذنة التي حصل بموجبها صرف بذرة القطن في الجهة التي أخرجت الصرف، ويستخذ من هذه التصور أن الصرف لكي يكون معاقباً عليه طبقاً لقانون آتت الذكر يجب أن يكون مقترناً بالتسليم التام لا بمجرد التمسك على البيع. (جريدة ١٩٥٥/٧/٢١ ملحق رقم ١١٤٤ سنة ١٩٥٥ ق)

الواردة بها لا تقل عن عشرين جنيهاً، وكانت هذه المادة فصل القطن على إفتاتين المخصوص عليهما بالادتين ١ و ٢ من القانون الأول (وما زيادة القطن في أكثر من المساحة المسموح بها قانوناً وحظر زراعة القطن في أرض زرعته محصولاً شتوياً) فإن المسكة تكون غشاة إذا ما نصت بمرامة قطن من عشرين جنيهاً على عتاقية زرع القطن في أرض كانت مزروعة فولاً.

(جريدة ١٩٥٤/١١/٢٨ ملحق رقم ١٦٥٠ سنة ١٩٥٤ ق)

٣ - إن التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٣ انقصر على المادتين ٩، ١٠ من المرسوم الأول وتناول استبدال الفقرة التي يتقنين القطن والمصادرة الواردة فيها. ولم يتعرض للسنة الثانية عشرة التي تنص على العقوبة الأصلية، ومفاد ذلك وجوب الحكم بالفقرة المذكورة بوصفها غرامة تعريضية نظير ترك الحصول لإراضه دون مصادره لجانب المحكمة بما يقتضيه وجوب أن يحكم أياً من بالعقوبة الأصلية المخصوص عليها في المادة ١٢ من القانون التي لم يتناولها التعديل.

(جريدة ١٩٥٤/١٢/٢٧ ملحق رقم ١٦٣٩ سنة ١٩٥٤ ق)

٤ - إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية، إذ نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرعته محصولاً شتوياً غير البرسيم والقمح في السنة الزراعية نفسها، فقد أخذ

قمار

موجز القواعد :

- ١ - توافر الحرية للمصون عليها في م ٣٥٧ ع ولو لم يكن المل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار - ١
- ٢ - متى اعتبر التوازي أما كن خاصة لا يلزم على لعب القمار فيها ١ - ٢
- ٣ - تناول م ٣٥٧ ع بالقلب كل من اشترك في إدارة المل وعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه ولو لم يكن له دخل في قتله وتأسيسه - ٣ و ٤
- ٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن اللعبة هي من ألعاب القمار - ٥
- (ر . أيضاً : محلات عمومية قواله - ١٩ و ١٠ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤)

قواعد القانونية :

١ - إنه لا يشترط في الحرية للمصون عليها في المادة ٣٥٧ من قانون العقوبات أن يكون المل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار ، أو أن يكون القرض الاصل من قتله هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحدونها فيما بينهم ، ولو كان تخصيصه لقرض آخر كمنهم أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا يجرى أية فائدة مادية من وراء اللعب .
(جلة ١٧٤/٢٦٦ من رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق)

٢ - إن التوازي وإن كانت بحسب الأصل أما كن خاصة لا يلزم على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالقلب الساكن ، إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصوداً على أصحابها مغزولاً على المجهود ، وألا يتبدل فيها عنصر الإلزام بعبء مائة مائة في القانون المعمول بها . أما إذا كن التي تحتج أرباحها لكل من يريد اللعب من المجهود ، أو تكون التسيير والشروط الموضوعة لقبول فيها موزونة ، فهو معقول بها ، فأما تعدد من الأما كن المتفرقة لألعاب القمار بالخصم المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات ، وإذا استغضت المحكمة في مثل ذلك ، ما تتيحه من التضيقات من مجرد شخص غير مقيد به في عداد أصحاب القمار يلعب القمار به وسبق تردد عليه لهذا القرض دون أن يكون عضواً فيه ، أن هذا المل قد

فتح لألعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط ، فتدبرها هذا عما تقتضيه به بلا مقتضى من عكس التفتيش .

(جلة ١٧٤/٢٦٦ من رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق)

٣ - إن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٥٢ م على عقاب كل من فتح علناً لألعاب القمار دون تولي أعمال الصيرفة فيه إنما أراد أن يبال بالقلب كل من يشترك في إدارة المل ويوصل على تسهيل السبيل للراغبين فيه بتخصيم ما يلزم له ، سواء في ذلك صيرورة المل ومدبره ولو لم يكن لهم دخل في قتله وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يملكونهم من موطنين ومزدوجين وعدم .

(جلة ١٧٤/٢٦٦ من رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق)

٤ - ما حامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن القمار على المصير لم يفتح إلا لألعاب القمار ، وما دام القمار مغزولاً بإدارة القمار ، فهو مشمول ولو كان فيه هو رئيس القمار .

(جلة ١٧٤/٢٦٦ من رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق)

٥ - متى كانت المحكمة قد أحجرت أن لعبة البصرة ، قمار على أساس أن مهارة اللاعبين في الرمي إنما تنحصر في المل الثاني بالقلب إلى ما يصانهم من الخط ، وقد كرت الاختيارات التي اشتملت عليها في ذلك ، فهذا حسباً ليكون حكمها سليماً .

(جلة ١٧٤/٢٦٦ من رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق)

قـمـح

(ر : تحويّن القواعد من ٧٦ إلى ٨٥)

قوة الامر المقضى

(ر : إثبات القواعد من ٤٦٧ إلى ٥٢٠)

لـ

كحول

رقم القاعة

الفصل الأول : الرسوم بتأثير المصادق في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ١ - ٩

الفصل الثاني : الرسوم بتأثير المصادق في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ ١٠ - ١٥

موجز القواعد :

الفصل الأول

لرسوم بتأثير المصادق في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

- متى يجب توفر قيد التصدير لوجوب إظهار مصلحة الجمارك أو إظهار رسم الإنتاج ١ - ٢
- حظر نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر بدون ترخيص صادر على منتجات البضاعة المحلية - ٣
- الحظر الذي نصت عليه المادة ٣ على الكحول المحول دون المادي - ٤ و ٥
- تخفيف لون الكحول المحول بالترخيص مقابل عليه بالتأثير الأول من م ٢/٢ دون شرطها الثاني - ٦
- متى يجب الرسوم والتوضعات - ٧
- التوضعات للمصنوع عليها في الرسوم لها خصائص القويث من جهة كونها تحقق الجاني مع الترامة وعيكم بها في جميع الأحوال - ٨
- نطاق المصادرة للمصنوع عليها في م ١٣ - ٩
- (و - أيضاً : مصادرة قاعدة ١)

الفصل الثاني

لرسوم بتأثير المصادق في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧

- الرخصة التي توجب م ٨ استبدالها من وزير المالية في غير الرخصة التي تصدر من وزير المالية وفقاً لأمر المالى الصادر في ١٩٠٨/٨ - ١٠
- حظر نقل الكحول من مكان إلى آخر بدون ترخيص يشمل الكحول الصرف والوسائل الكحولية الأخرى - ١١
- حظر نقل الكحول من مكان إلى آخر بدون ترخيص صادر على منتجات البضاعة دون السواد المستوردة من الخارج - ١٢
- عدم استهلاك المحكم بالإفالة في جرعة قتل مواد كحولية إليها مستوردة من الخارج أو أنها من البضاعة المحلية - قصور - ١٣
- حصول التهم على صريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة لإجراء عملية من السليبات التي نص عليها في م ٦ لا يخيه من إظهار مصلحة الإنتاج - ١٤
- التوضعات للمصنوع عليها في الرسوم لها خصائص القويث من جهة كونها تحقق الجاني مع الترامة وعيكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في المصنوع - ١٥
- (دارج أيضاً : في باب كحول تخفيفي قاعدة ١٨)

القواعد القانونية :

التصنيف الاول

المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

١ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول حيا تحدثت عن العمليات التي أوجب على كل من يرغب بقصد التخليص في إجراء أي منها أن يحصل مقدما مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج إذا كانت عمليات تقطع الخبث أو المواد الحقيقية أو التصفية وعمليات تقطع المواد السكرية فقط. أما ماعد ذلك من العمليات المذكورة فيها وهي العمليات الكيميائية الأخرى التي يتجنى عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة والعمليات الخاصة بسحق أو إعادة تقطع السم أو الأرواح أو سوائل الكحولية من أي نوع ، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتفخير ، أو بختيف القوي والأرواح لم يأخذ في طريقه أخرى ، فلا يطبق القانون فيلجوب الإخطار أن يوافق قصد التخليص . وذلك لأن هذه العمليات ، بحسب ما عرفت من المادة نفسها ، واجب فيها الإخطار ولو في غير حالات التخليص ، مما يقتضي القول بأن قصد التخليص الولد في صدر المادة لا يمكن أن يكون مفسيا على هذه العمليات وإنما يجب فقط على ماعداها . وإذا تفتتج بالبح أو قطع الجبوب لا يجب فيه الإخطار إلا إذا كان مقترنا بقصد التخليص . ولا تصح الموازنة على عدم الإخطار في هذه الحالات بله أن من يباشر عملية التخليص أو التفتج يعتبر أيضا أنه في ذات الوقت أجرى عملية كيميائية لإنتاج الكحول . وذلك لأن القانون باخصامه عمليات التخليص والتفتج حكم علس إذا قصد بذلك إخراجها من المسك العام الذي يبرى على سائر العمليات الكيميائية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكيميائية الأخرى ، وأما تصح الموازنة إذا كان من أجرى التخليص أو التفتج من غير أن يكون من قصد التخليص وقمع ما يمكن عمله في الوقت نفسه قيامه بسحق سوائل كحولية ، لأن الإخطار في هذه الحالة لا يكون واجبا لغير جرد التخليص أو التفتج بل على عمل آخر هو القيام بسحق السوائل الكحولية ، الأمر الذي لا يصح القول به بناء على جرد التخليص أو التفتج ، بل لابد فيه من ثبوت تفرق من يريد القيام مباشرة أعمال مادية معينة يصح معها في حقه أن يوصف

بأنه من المشتغلين بسحق السوائل الكحولية من مواد أخرى كالعمل بوسائل مختصة على ترشيح السائل الناتج من التفتج أو التفتج لغير ذلك السائل من المواد الأخرى حتى يحصل من ذلك على السائل الكحولي .

(جريدة ١٩٣٤/٩/١ طرد رقم ١٣١١ سنة ١١ ق)

٢ - إن المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بخصوص رسم الإنتاج على الكحول لا تختص القاب على القيام بسحق السوائل الكحولية بغير إخطار سابق أرت يكون المهم قد قصد إلى التفتج ، بدليل أنها تحول في حيا وفي القيام بسحق أو إعادة تقطع أرواح أو سوائل كحولية من أي نوع سواء كان ذلك على البارد أو بالتفخير ، ولأن في حث أن التفتج قد قام بسحق سوائل كحولية دون أرت عطل مصلحة الجمارك فلما يكن لغاها .

(جريدة ١٩٣٤/٩/١ طرد رقم ١٣١١ سنة ١٢ ق)

٣ - إن المشتاد من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بشأن رسم الإنتاج أنه علس فقط بعمليات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهي التي قرر رسم إنتاجها بمقتضى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ . وما يؤكد ذلك أن مرموما آخر صدر في تاريخ هذا المرسوم الأنهى بتصيل رسم إنتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمارك ويكون علسا للثروط التي تحصل فيها هذه الرسوم وللمواصفات الخاصة بها . ومن ثم يكون ما جاء بالمادة المشرية منه بشأن قل المواد الكحولية من مكان إلى آخر تلمرأ على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة . فلما ما أوجب التفتج أن ما قلله من المنتجات الواردة من الخارج فلا تصح سابقته بمقتضى هذا المرسوم من قلها بدون ترخيص كما لا يصح إزماء أيضا بأن يدفع حيا أي رسم . ولأن فلما أدانت الحكمة للتفتج من غير ترخيص علس كوكيا كاهريا ، وكانت الواقعة التي أوجبها في المسك هو أن الكوكيا من ماركه كبا الأصلي ، وأنه لم يحصل تقطع داخل التفتج المصري ، فلما تكون قد أختلأت في تطبيق القانون وبخين قض حكما بغيره التفتج .

(جريدة ١٩٣٤/١١/١٢ طرد رقم ١٣١٢ سنة ١٢ ق)

٤ - إن المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ برسم الإنتاج على الكحول صريحة

٧ - إن المصادق من مجموع نفوس المرسوم يتأثر المصادق في ٩ جبير سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الاتاج على الكحول ان الرسوم والتعويضات الواردة ذكرها فيه لا يصح الحكم بها الا اذا كان فصل الذي وقع لا يكون إلا اتفاقية الحكم للمادة الثالثة منه التي تحظر صيانة أى جهاز يمكن استعماله لتقطير أو تكرير أو تحويل الكحول أو حيازته قبل أن يتم اختصار تلك لإدارة رسم الاتاج - لأن الأعمال التي تكون هذه اتفاقية لا تعد بقلتها على أن كولا فخر حق يكون من الممكن أن تعد عليه رسوم ، ثم تعد التعويضات وهي لا تحسب إلا بقيمة الرسوم ، وإذن فلا كانت الدعوى لم ترفع على التهم إلا من حيازته أجهزة تقطير بلا اختصار على خلاف القانون ، ولا طاعة لها بكحول قطر ، فلا يكون ثمة على الحكم على التهم برسم أو بغيره .

(جلة ١٩٣٤/١٧/١٤ من رقم ٧٨٧ سنة ١٣٢٢ ق)

٨ - إن التعويضات المخصوص عليها في المرسوم يتأثر المصادق في ٩ جبير سنة ١٩٣٤ ليست تعويضات مدنية لحسب بل هي أيضا جزاءات تأديبية رأى القلم أن يكمل بها القرامة المخصوص عنها في الجرائم الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التي على شاكلته ، فبها خصائص العقوبات من جهة كونها تعاقبات تأديبية مع القرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول المرأة في الدعوى ، ولا حاجة إلى إثبات أن ضررا مينا وقع عليها ، وإذن فلا يصح التمسك على المحكمة بأنها قضت بالتعويضات دون أن تحتل مصلحة الإنتاج في الدعوى .

(جلة ١٩٣٤/٢/١ من رقم ٣٤٤ سنة ١٣٢٢ ق)

٩ - إن المادة ١٣ من المرسوم يتأثر المصادق برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ جبير سنة ١٩٣٤ قضى بمصادرة للمنتجات لتقطير أو بالمالحة ١١ منه ، كما قضى بمصادرة كل ما يخطئ في حيازته مخالفا من مواد أولية أو من منتجات أو أدوات . بلغ وإذن فلا ضرب على المحكمة إذا ما قضت بتعويضات للمادة المذكورة . بمصادرة زنايل البعج للوجوه بمثل التهم بانجازها مواد أولية الكحول .

(جلة ١٩٣٤/٢/١ من رقم ٣٤٤ سنة ١٣٢٢ ق)

في أن الحظر الذي نصت عليه ناس بالكحول المحول (Denaturé) . فلا كان المصادق من الحكم أن الكحول على الدعوى لم يكن كولا محولا بل كولا محليا خفف بخلابة بعض المواد اليه ليستعمل التهم فيما يقتضى ذلك ، فبها الواقعة لا صواب عليها .

(جلة ١٩٣٤/١٧/١٤ من رقم ٧٨٤ سنة ١٣٢٢ ق)

١٠ - إن المادة الثالثة من مرسوم ٩ جبير سنة ١٩٣٤ قد نصت في القطر الأول من قترتها الثانية على حظر زرع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول . فلا كان ثابت قيا أن عملية ترشيح الكحول المحول خلال القسم الثاني أو القسم الحادي عشر - وهي الطريقة التي اتبناها التهم في الكحول للتسليم بمسنة - تقصد جريا من مواد التحويل ، فإن هذا التهم يكون قد استعمل وسائل كحولية في زرع المواد المحولة من كية الكحول للتسليم كلف من قترتها الاتاج كحول لم يرفع عنه رسم اتاج ، ويكون عليه أن يرضى عن ذلك ما تيسر مصلحة الاتاج من رسوم وتعويض .

(جلة ١٩٣٤/١٧/١٤ من رقم ٣٣٢ سنة ١٣٢١ ق)

١١ - أنه بين من نص الفترة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ من جبير سنة ١٩٣٤ أن القطر الأول منها يحظر بصفاطة مطلقة زرع المواد المحولة من الكحول المحول ، والقطر الثاني أنما يحظر يحظر التأثير على الكحول في الرضا والعلوم دون الورن من طريق إضافة مواد اليه ، فلا كان الفصل المند إلى التهم هواء خففوا الكحول المحول بالترشيح فبها يقع تحت طاعة القطر الأول تلك الفترة دون شرطها الثاني . وإذن فلا كان الحكم قد أس قضاه جرامة للتهم على أن الفترة الثانية يحظر بها من المرسوم لم تنص على الورن وإما لو كان المشرع قصد وضعه المرسوم المذكور قصد حظر التأثير على الورن لإخاذه إلى النص كما فعل في مرسوم ٧ يولي سنة ١٩٤٧ عند ما لاحظ هذا النص وإن مرسوم سنة ١٩٣٤ ، أنما يحظر التقطير والمهبان أنما رضاء الكحول بإداة بولصة القسم ففلا من أن تحليل كيميائيا لم يحصل لمرقة ما فلا كان الكحول قد حول لتغير لونه - فانه يكون قد أعطى لاختصاصه على ذلك القطر دون إجراء التحليل الذي أشار إلى زوجه تحقيقا لوجه الدعوى .

(جلة ١٩٣٤/١٧/١٤ من رقم ٣٤٤ سنة ١٣٢٢ ق)

الاسكندرية إلى القاهرة هيمنة صناديق من والبراعة المستوردة من الخارج ، فإن الحكم إذ قضى بمراسلة التهمين يكون صحيحا لا تخالف فيه القانون .

(جلد ١٩٣/١٧/١٠٠ طين رقم ١٢٨ سنة ١٩٤٧ ق)

١٣ - أن المرسوم الصادر في يوليو سنة ١٩٤٧ هو - أسوة بالمرسم السابق عليه الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الذي حل هو محل - غاص رسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية ومشتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو مشتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ سنة ١٩٣٢ وقد صدقت تعديلا لها المرسم الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ وهو سبتمبر سنة ١٩٣٤ و٧ يوليو سنة ١٩٤٧ . وإن كان لها جلد بالمادة ١٢ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بخصوص قتل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج .

وعلى ذلك إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها أن كانت الخور على التهمة المروجة عليها مستوردة من الخارج - كما دفع الخصم بذلك أمامها - أو أنها من الصناعة المحلية ، واكتفت بقولها أن نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل التوجع فهذا منها ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ويكون حكمها غاصرا في البيان متعينا عنه .

(جلد ١٩٥١/٥/٩٩ طين رقم ١٢٠٠ سنة ١٩٥٠ ق)

١٤ - قص المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٧ من يولي سنة ١٩٤٧ على أنه واجب على كل من يرغب في إجراء عملية من العمليات الآتية أن يبلغ عنها أقرب مكتب الإنتاج قبل الفروع فيها بثمان أيام على الأقل والأيدأ في عملية قبل الحصول على ترخيص في ذلك ، كما تص في الفقرة ب منها على عملية صنع أو إعادة تطهير أو تخفيف أو تبيح سواكل كحولية من أي نوع وبأية طريقة ولو كانت هذه السواكل غاصلة رسم الإنتاج .

وقد أراد القلوع بذلك أن يمكن دجال مصلحة الإنتاج من مراقبة صنع وتبيح هذه السواكل وإلزام التامنين بهذه العملية إخطار تلك المصلحة والحصول منها على ترخيص بها حتى ولو كانت هذه السواكل غاصلة

الفصل الثاني

المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧

١٥ - إن المادة ٨ من المرسوم الصادر في يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول إنما تتحدث عن رخصة استحداثها هذا القانون وأوجب استصدارها من وزير المالية علاوة على الرخصة التي تصدر من وزارة الداخلية وفقا لأمر الحال الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٠٤ ، وذلك بالنسبة إلى الحال التي يرخص لها في تطهير الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ .

(جلد ١٩٥٠/٢/١٨٠ طين رقم ٢٠٠٢٠٠ ق)

١٦ - إن الخطأ الورود على قتل الكحول من بلد إلى آخر بخصوص عليه في المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ كما يشمل الكحول الصرف يشمل أيضا السواكل الكحولية الأخرى ، وذلك من كانت في الكحول للصرف فيها وبدمتها على خمسة لترات . وإن في كانت الكمية التي قتلها التهم من القاهرة إلى السويس هي مائة صفيحة بكل منها ١٨ لترا من الكحول الحول نسبة الكحول السابق فيها ٩٠٪ ، فإنه يكون من التهمين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على إذن بتقليها .

(جلد ١٩٣٧/٢/١٨٠ طين رقم ١٢٨٠ سنة ١٩٣٧ ق)

١٧ - إن قضاء محكمة القضاء قد استقر على أن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩١٧ الذي حل على المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ هو - أسوة بالمرسم السابق عليه - غاص رسم الإنتاج على حاصلات الأراضي المصرية ومشتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو مشتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدقت تعديلا لها المرسم الصادرة بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ وهو سبتمبر سنة ١٩٣٤ و٧ يوليو سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك يكون ملود بالمادة ١٣ من هذا المرسوم الأخير الصادر في سنة ١٩٤٧ بشأن قتل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصورا على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج . وإن في كان تتأيت بالحكم أن المواد الكحولية التي قتلها التهمون من

إنتاج ، ومفاد ذلك أن الشاوح قد اذناً بنس المادة
السامة حكماً تأمناً بناءً لا يسهل كون التهم قد حصل
على تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .
(جده ١٣٨٤/٧/١ من رقم ٤٣ سنة ١٣٨٤ ق)

١٥ — المصوغات المخصوص عليها في قانون رسم
الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ من يولي سنة ١٩٤٧
ليست تضمينات مدنية لحسب بل هي أيضاً جرائم

تأدينية رأى الشارع أن يكفل بها القرامة المخصوص
عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون فلها خصائص
القتليات من جهة كونها تعلق الجاني مع القرامة ويحكم
بها في كل الأحوال بلا ضرورة لتحويل المخالفة في
المدعى .

(جلسة ١٤٤٧/١/١ من رقم ٣٣ سنة ١٣٨٤ ق)

7

مبان

(د. عظيم)

منشردون ومشتبه فيهم

رقم القاعة	
١ - ٤	الفصل الأول : أحكام قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
٦ - ٥	الفرع الأول : مبادئ عامة
١١ - ٧	الفرع الثاني : التشرد
٢٥ - ١٢	الفرع الثالث : الاختباء
	الفرع الرابع : المود لاشتبه
	الفصل الثاني : أحكام المرسوم قانون ٩٨ سنة ١٩٤٥
٢٣ - ٢٦	الفرع الأول : التشرد والمود لاشتبه
٦٠ - ٢٤	الفرع الثاني : الاختباء والمود لاشتبه
٦٢ - ٦١	الفرع الثالث : الرأية للموس طابا فيه
٧١ - ٦٣	الفرع الرابع : المطن في الاقتار
٧٤ - ٧٢	الفرع الخامس : تسيب الأحكام بالقبلة الى التشرد والاشتبه

موجز القواعد :

الفصل الأول

أحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣

الفرع الأول : مبادئ عامة

- الفرق بين الاختباء والتشرد - ١
- الفرق بين إظهار الاختباء وإظهار التشرد - ٢
- حكم ٣١ من ق ٢٤ سنة ١٩٢٣ مام بخالو أحكام مراقبة البوليس للقررة أيضاً في قانون التوقيات - ٣
- عديم سريان أحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة - ٤
- (راجع أيضاً : مخفيين قواعد ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٩ وعموى جنائية قاعدة ٢٠ ومراقبة قواعد ٤ و ٦ و ٧ وقضى قاعدة ٢٦٤)

الفرع الثاني : التشرد

- نروض القررة يتبر وسيلة تعيش مشروعة وصاحب هذه الصناعة ليس ممن يطبق عليهم نص للثة الأولى من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ - ٥
- اجبار قرار وزير المختارة الصادر في ١٦/٢/١٩٢٤ للحد في ٢٦/٨/١٩٣٢ والمجلس بصول إظهار التشرد باختلاف الوقت يخرج عن حدود السلطة المنعزة ٤ - ٦

موجز القواعد (أ)

الفرع الثالث : الاشتباه

- عدم قابلية إنذار الانتباه لقطوع بعض الفقة خلافاً لإنذار التمرد الذي يكون نافذاً لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدوره - ٧ - ١٠
- متى أصبح إنذار الانتباه نهائياً اعتبر فيما يتعلق بموضوعه حائزاً لقوة الشيء المحكوم به - ١١
- (راجع أيضاً : إعادة اعتبار قاعدة ٧) -

الفرع الرابع : العود للاستنبه

- البرة فيما إذا كان تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الخمسة على من يتخذه حكمة الموضوع من حيث جدية الأخطاء التي يتخذ عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وسكها في ذلك موضوع - ١٢ و ١٣
- عدم اشتراط صدور أي حكم لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بل يكفي وجود أسباب جدية تؤيد توثيق البوليس عن ميول الشبهة - ١٤
- المراقبة التي يخضع بها طائفة قاعدة الخمسة من قانون التمردين وللتفتيش في أحوالهم هي المراقبة الخاصة ومن ليست بقوة تيمية بل هي بقوة أصلية قائمة بذاتها - ١٥
- المراقبة الخاصة للمصوص عليها في المادة الخمسة من قانون التمرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة - ١٦
- أحوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ - ١٧ - ٢١
- إخطار الفقرة الأخيرة من المادة الخمسة على من كان سبب إنذاره الانتباه على الأخطاء في المخابرات وكانت إعادة التدوين فيه بعد ذلك راجعة إلى الانتباه على الأخطاء في المواد المحددة أيضاً - ٢٢
- نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ علم بشكل كل صور الاعتداء على النفس فيدخل فيه القرب البسيط أو التقدي على رجل - ٢٣
- اعتبار التسلل مشبوهاً بسبب الاعتداء على النفس حالاً لإنذاره إذا ما اعتدى على المال - ٢٤
- اعتبار المراقبة المصوص عليها في المادة الخمسة بقوة أصلية في جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم بشوهاً ثم عاقبت بمقتضى الأضرار - ٢٥
- (راجع أيضاً : نفس قاعدة ٥٣٠)

الفصل الثاني

الحكم بالرموسم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥

الفرع الأول : التمرد والمواد

- متى اعتبر الأتي في حالة التمرد - ٢٦ - ٢٨
- حق حكمة النفس في تصحيح صفة إنذار التمرد كما وردت بالحكم من إنذار التهم بأن يملك سلوكاً مستقياً إلى إنذاره بأن يثير من أحوال سيئة التي تبطل في حالة التمرد - ٢٩
- العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بإنذاره مكرراً إذا عاد إلى حالة التمرد - ٣٠
- لا تأثير لكون الأحكام التي أُلصقت عليها حالة التمرد صادرة قبل القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استلحق صفة الجبرية للأحكام الصادرة بشأنها تلك الأحكام - ٣١
- العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة للتمرد إذا عاد لحالة التمرد - ٣٢
- متى توافر جريمة التمرد - ٣٣
- (راجع أيضاً : مراقبة قاعدة ١١ ووصف لقمة قاعدة ١٤)

الفرع الثاني : الاشتباه والعود إليه

- متى توافر حالة الانتباه - ٣٤ - ٤١
- جرائم التفتيش والنفس المصوص عليها في ٤٨ سنة ١٩٤١ لا تعتبر جريمة عامة مطلقة إعتداء على المال - ٤٢

موجز القواعد (تابع) :

- إطفاء النيران الممنوعة تحت ظل القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٣٣ بمدة سريان الإنذار بخصوص عليها في الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٤٣
- حق النيابة في استئناف الحكم الصادر بالبراءة لعدم ثبوت تهمة الاختيل - ٤٤
- العبرة في إثبات البود للاختيل بناء على أحكام الإيالة في بترخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها - ٤٥
- للراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حكم البود » ليس هو البود بل هي الورود في المادة ٤٩ عقوبات - ٤٦
- الحكم الصادر بناء على القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٣٣ حتى ٤ أتره عند تطبيق الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ إذ أنه استبقى مفعلة الجارية قبل - ٤٧
- شروط توافر جريمة الاختيل - ٤٨ - ٥٧
- وجوب تطبيق المادة ٢٢ ع على جريمة الاختيل أو البود إلى العبرة التي اعتبر بنسبها مأكلاً للاختيل - ٥٨
- الفقرة الواجبة التطبيق في جريمة البود للاختيل - ٥٩ و ٦٠
- (راجع أيضاً : إثبات قاعدة ٤٩٨ واستئناف قواعد ٨٩ و ١٥٠ و ١٦٦ و ٢٥٠ و ٢٧١ ومراقبة قاعدة ٨)
- الفرع الثالث : القرابة للتخصص عليها في الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥
- ملحقها - ٦١ و ٦٢

الفرع الرابع : الضمان في الاختيل

- عدم جواز الضمان في الحكم الصادر بالإقرار إذا يكون على الأحكام التي يسع فيها الحكم - ٦٣ - ٦٦
- الظاهر من مجموع نصوص الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ أنه إذا أراد عدم جواز الضمان في الإقرار أن يجعل تقدير الحكم التي أصدرته نهائياً من ناحية الواقع والظروف التي هي عليها فقط - ٦٧ - ٦٩
- الحكم الصادر بالإقرار من محكمة الدرجة الأولى لا يلحق فيه إلا بالاستئناف أما الضمان فلا يكون إلا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية - ٧٠ و ٧١
- (راجع أيضاً : نفس قاعدة ٦٠٤)

الفرع الخامس : تسيب الأحكام بالنسبة إلى الاختيل والتشدد

- عدم بحث الحكم واهمة الترويع في السرعة التي اعتبر لقيم بسببها عاكساً للاختيل ومبلغ جدية الإتهام فيها - قصور - ٧٢
- عدم بيان الحكم الذي دان التهمين في جريمة التشدد لا غلدم وسيلة غير مشروعة لتجنيب أهم كانوا بمضرون نسو أجنيت للمرة بالعبارة بالنزل الذي ضبطوا فيه - قصور - ٧٣
- عدم بيان الحكم الذي عقب التهمة في جريمة البود للتشدد واهمة عودها للتشدد وتبرئها - قصور - ٧٤

أنواع القانونية :

الفصل الأول

أحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٣٣

الفرع الأول

مباحث عامة

- ١ - الاختيل هو مفعلة بخسها الإقرار في نفس
- تأية له قبول ما يقع تحت تدبير حفظ النظام ، بخلاف
- التبريد فإنه حالة مادية يقرها الإقرار تقريراً عتوما

لا تراه من الواقع الذي لا خيار لحفظ النظام فيه .
وهذا الاختيل هو خطر الشك في علة الأمن العام .
أما علة التشدد فحفاظة حسن الأخلاق أو عاكفة
لقانون عاكفة في ذاتها مثبلة لا خطر فيها على
الأمن العام .

(مجلة ١٣٣٢/١٢/١٩٣٢ من رقم ٣٥ سنة ٣)

- ٢ - إن القانون لم يجعل لآثار الاختيل أمداً
- يتبقى فيه أثره ، بل له أنه حالاً يأنه حل عدم تشيد
- الآثار بمدة ما وأوجب عقاب التشديد إذا خالف مقتضى
- الآثار في أي وقت كان . ولا تصح المراجعة عند إقرار
- الاختيل بإقرار التشدد والقول بأن الأول يقتضيه

الفرع الثاني

التشدد

٥ - قروض القردة يعتبر وسيلة لتضييق مشروطة وهو ليس استجداء مستورا ولا هو من قبيل الضريبة فصاحب هذه الصناعة ليس من يطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

(جلسة ١٧٣٤/١/١٧٣٤ من رقم ٣٣٢ سنة ٤ ق)

٦ - إن ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير الحفانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ الملحق في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ من أن الإقرار الذي يوجهه البوليس إلى شخص يشتبه في أنه من المشردين هو وهم يجوز للمعلن فيه إقرار مسؤول بالتنفيذ المؤقت . ما جاء بها من ذلك إنما هو من الأحكام الأصلية التي لا يقرها ولا يوجبها إلا قانون خاص يصدر بها . أما وزير الحفانية فلا يمكن تقييدها ولا إلزامها بخروج ذلك من حدود السلطة المخولة به بتفسير القردة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التشدد والمادة ٣٤ م . وإن حرية التشدد لا تعتبر واقعة إلا إذا لم يغير الشخص استلزامه أصوله بحيث تخالفه القانون في مدى عقوبته فيما من تلزمه صهورة الإقرار بما في ذلك من شخص إقرار البوليس في ٣١ من يناير سنة ١٩٢٥ مثلا ثم أعلن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ فأيدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ ثم حكمت القضاة بالتدخل لحاكمه بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٢٥ وجد عمالة مخدوم رغم إقراره بهذا الشخص الذي لم يعمل إلا ثمانية أيام من تلزمه تأكيد الإقرار خلافا لما ينص به القانون من تحديد تلك الجهة بشرطين وما لا تنص إزاءه والحكم الذي يعاقبه على اعتبار أنه متشدد يكون حكما مخالفا للقانون متينا تقضه .

(جلسة ١٧٣٧/١/١٧٣٧ من رقم ٢٢ سنة ٦ ق)

الفرع الثالث

الاشتباه

٧ - إن القانون لم يعمل لإقرار الاشتباه أمدا يمتد فيه أثره ، بل إن المادة الثامنة إذ نصت على أنه «لذا حدث بعد إقرار البوليس أن حكمه أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه ، بدون أن تبين مدى هذه البعديّة»

الزمن يكون الحال بالقبلة الثاني صحيح لا خلاف عليه الأمرين إذ أن الاشتباه صفة عقلية تعبر بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أنه قساً مبالغة للاجرام وأما هذه النسبة خطر على المجتمع . وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص بفرد وجوده في إحدى حالات الاشتباه الواردة في القانون ، بل يجب لذلك أن يرى رجل الضبط أنه خطر على الأمن العام فيثبتوا عليه هذه الصفة باقرار يوجهونه إليه . ومعنى ذلك أن الاشتباه حالة يشتبه إقرار البوليس ، خلافاً للتشدد فإنه فعل ما يقع من الشخص ، ويعرّض على البوليس إقراره بملكه من ممتلكاته . ولذا قد حدد القانون أمدا لسقوط إقرار التشدد ، أما إقرار الاشتباه فقد أراد القانون عدم توقيته .

(جلسة ١٧٣٨/٤/١٧٣٨ من رقم ١٥٨ سنة ٤ ق)

٣ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشدد والاشتباه المشتبه بهم قد أورد جميع الأحكام الخاصة بمرحلة البوليس أي كانت الجهة التي قضت بها ، ومنها كان السبب الذي استرجعها . ولذلك يكون حكم المادة ١٥ منه التي نصت على أن أحكامه لا تسرى على النساء . ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كلمة حكما خلافاً بتناول أحكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات أيضاً ، وذلك يقتضي تخصيص عموم النصوس التي أوردتها هذا القانون من عقوبة المراقبة القضائية باستثناء النساء من والأطفال الذين لم يبلغوا السن المذكورة .

(جلسة ١٧٣٧/١٢/١٧٣٧ من رقم ٣٠ سنة ٦ ق)

٤ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشدد والاشتباه المشتبه بهم قد أورد جميع حالات التشدد والاشتباه وغيرهما أوردتها أحكام هذه الحالات نص في المادة ٣١ منه على أن هذه الأحكام لا تسرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كلمة . ومعنى هذا النص أن جريمة التشدد وغيرها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تقتصر أبداً بالقبلة لمن تلزمهم هذه الاستثناء الصريح . فالحكم الذي يدين في جريمة التشدد متبهاً قبله من خمس عشرة سنة يكون خاطئاً وحين تقضى والعقد . دراسة التهم من هذه التهمة .

(جلسة ١٧٣٩/١/١٧٣٩ من رقم ١٠٠ سنة ٦ ق)

الفرع الرابع

الحد للاشتباه

١٢ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ تنص على أن كافة الأحوال المذكورة في المادة الثانية منه، ولفترة الأشهر من المادة الثالثة المذكورة تنسب بغير علم إلى الأشخاص الذين صيرت عنهم لفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشترك معهم لأسباب جدية الاحتياط على الاعتداء على النفس أو المال أو الأحياء على تهديد بذلك الخ. ونس لفقرة لا يشمل قط الجرائم الفحة بالأمن العام محصورة في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو مثلا، بل هو نص عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال، فالضرب البسيط مثلا يدخل فيه بلا نزاع، على أنه لا كانت سكة هذا النص في وفاة الأمن العام بما يحل به كل من الرعايا تنسب الأحوال التي يحسب أن ينطبق عليها، كيلا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا يدخل في بالان العام وما يوجب الفرق من جرائم اعتبار معاملها علان لأن يوسع جميع الاشتباه. والمعلوم في ذلك على حكمة من يكمل إليه القانون سلطة الإقرار. والعبارة فيها إننا كان تطبيق لفقرة الأشهر من المادة الثالثة على ما يتقدمه محكمة الموقوف من حيث جدية الأسباب التي يتسبب عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جدتها، وسكنا في ذلك موضوع لا وثاقه عليه محكمة القضاء، فلم تخرج محكمة الموضوع من الموقوف في فهم الأسباب الجديدة.

(جريدة ١٩٢٢/١٢/١١ من رقم ٢٣٥ - ٢٤)

١٣ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمقتردين والأشخاص المقتبة فيهم تنص على أنه إذا حدث بعد إقرار البوليس أن حكمه أخرى بالإقامة على الشخص المقتبة في أو عدم حده بلاء جديد من ارتكابه جريمة من الجرائم المخصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا من المادة الثانية أو من شروطه في ارتكابه إحدى تلك الجرائم أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المخصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجديدة ما يبرره ضرورة من ميراث المقتبة في أعماله الجنائية فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه لطفا لأحكام الباب الثالث. فلما اعتدت المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من الأسباب الجديدة التي

قد أوضحت أنها بجدية حلقه لا حذما، وأن إقرار الاشتباه بغير تأجيل لسقوط معنى أي مدة كانت، بل هو يسبق بالانص صفة استبداده للأجرم وكونه خطرا على الأمن العام إلا صفا لا يمحى الزمن، بحيث إذا وقع في سبب من أسباب تطبيق المراقبة، في أي وقت كان هذا الإقرار وجب احتيازه وتطبيقها. (جريدة ١٩٢٢/١٢/١١ من رقم ٢٣٥ - ٢٤)

١٤ - إن المادة الثالثة من قانون المقتردين والأشخاص المقتبة فيهم لم تعد مدة معينة لسقوط إقرار الاشتباه بل جده نصا عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإقرار لسقوط بمعنى أنه خلا لا إقرار لتعدد الذي نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه لا يكون كافة الموقوف إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره.

(جريدة ١٩٢٢/١٢/١١ من رقم ٢٣٥ - ٢٤)

١٥ - إن المادة الثالثة من قانون المقتردين والأشخاص المقتبة فيهم لم تعد مدة معينة لسقوط إقرار الاشتباه بل جده نصا عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإقرار لسقوط بمعنى أنه خلا لا إقرار لتعدد الذي نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه لا يكون كافة الموقوف إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره.

(جريدة ١٩٢٢/١٢/١١ من رقم ٢٣٥ - ٢٤)

١٦ - إن إقرار الاشتباه من قانون المقتردين والأشخاص المقتبة فيهم لم تعد مدة معينة لسقوط إقرار الاشتباه كما نصت بالفقرة لإقرار لتعدد، بل قد جده نصا عاما مقيدا بحدوده عدم قابلية هذا الإقرار لسقوط بمعنى أنه.

(جريدة ١٩٢٢/١٢/١١ من رقم ٢٣٥ - ٢٤)

١٧ - إن إقرار الاشتباه من أطق من البوليس المقتبة في وأصبح نهائيا بعدم العلم فيه أو باستنفاد الطرق المقررة للعلم اختبر فيها يتلقى موضوعه وفيها صدور من أجله عنوان الحقيقة سارا قوة لتبني الحكومة به. فلا يجوز لأية هيئة البحث من جديد فيما رآه رجل السلطة العامة وفيما قدروه في شأن حالة من صدر إليه الإقرار يقتضى ما لهم من سلطة غلهم إرجاع القانون وانحصارهم بها. ولذلك فلا يجوز من بعد المقتبة في إثارة الجدول الأسباب التي تجعل البوليس لتوجيه إقرار الاشتباه إليه.

(جريدة ١٩٢٢/١٢/١١ من رقم ٢٣٥ - ٢٤)

أثبت ثبوته عن ميول المتهمة وأعماله الجنائية وطبقت عليه المواد ١٠ و ٩ و ١ من القانون المتقدم الذكر فيها الاعتراف باعتباره كونه قديراً موضوعياً داخل في حدود سلطة قاضي الموضع ولا رقابة محكمة التفتيش عليه .
(جلد ١١/٢٥ / ١٣٢٥ ملزم رقم ١٢٧٧ سنة ٥ ق)

١٤ - لا يشرط تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أي حكم سواء أ كان ابتدائياً أم استئنافياً ، بل يكفي حسب نص هذه المادة أن يوجد من « الأسباب الجدية » ما يفيد ثبوت القبول من ميول المتهمة وأعماله الجنائية (جلد ١١/٢٦ / ١٣٢٧ ملزم رقم ٢٦٥ سنة ٢ ق)

١٥ - إن المراقبة التي ينص بها طبقاً للمادة الثالثة من قانون المقيدين والمثقفين في أسوارهم هي المراقبة الخاصة للمدارس العليا في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون ، وهي ليست عقوبة تيمية بل هي عقوبة أصلية قائمة بذاتها تترتب على مخالفة موجب الإقرار بخلافته من المصوم عليه بالمادة الثالثة فلذا سميت بحكمة الموضع عن الفصل في تيمية مخالفة موجب إقرار الاعتراف فضلاً عن تسليح بحكمة التفتيش والإبرام لإصلاح سوء عهدة الموضع طبقاً لقانون وانما سبيل لإصلاح سوء العهدة أن تزيد التيقن التفتيشي إليها بإطلاق جديد طلب منها فيه الفصل في تيمية مخالفة موجب إقرار الاعتراف التي سميت عن الفصل فيها .
(جلد ١١/٢٦ / ١٣٢٧ ملزم رقم ٣٨٨ سنة ٣ ق)

١٦ - المراقبة الخاصة للمصوم عليها في المادة الثالثة من قانون المقيدين ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة فإنما تنص الحكم المتأقبات بالمراقبة العادية حين كان يجب أن ينص بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة الثالثة المذكورة ولم تتأقبات التيسار فلا يجب على المحكمة الاستئنافية ما دامته ترى أن تيمية مخالفة المتهمة لموجب إقرار الاعتراف ثابتة أن تنص بتأييد الحكم المتأقبات لأن تنص ببراءته على أساس أن العقوبة التي أوقتها الحكم المتأقبات هي عقوبة غير مبررة قانوناً .
(جلد ٢/٣ / ١٣٢٦ ملزم رقم ١٠٢٢ سنة ٤ ق)

١٧ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تنص في الواقع على كافة الأحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون ، والفقرة الأخيرة منها تنص بفتح مجلس : (أولاً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشترع منهم

أسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد على التعديب بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد على الاشتغال كوسيلة لإخافة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المهرقة ، وذلك على اعتبار أن نص هذه الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس والمال لا خاص بشمل فقط الجرائم الخفية بالأمن العام محصورة في أنواع معينة كالخطف والسطو ، (ثانياً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية المذكورة بأنهم اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات . . . وتناولت تلك الفقرة أيضاً غير هؤلاء وأولئك على الإطلاق بقضائها العام الشامل لكل من لا يوجد من سلك التفتيش الجنائي فيعمل البوليس بتابعه ما يفيد ثبوته عن ميوله وأعماله الجنائية .
(جلد ١١/٢٦ / ١٣٢٧ ملزم رقم ٢٦٥ سنة ٢ ق)

١٨ - إن المادة الثالثة من قانون المقيدين والمثقفين تنص في فقرتين من حالتين . حالة صدور حكم على المثقف فيه في جرائم معينة أو تقديم بلاغ جديد عنه من ارتكابه جريمة من تلك الجرائم أو وجوده في إحدى الحالات الخاصة للمثقفين بالمادة المذكورة ، والحالة التي يكون فيها لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يفيد ثبوته عن ميول المثقف فيه وأعماله الجنائية . ليستثنى هذه المادة تنص على جريمة العود إلى الاعتداء في الحالة الأولى بمجرد صدور الحكم على المثقف فيه أو تقديم البلاغ في حقه عن إحدى الجرائم التي أوردتها على سبيل المحصر . أما في الثانية فلا تنص بمجرد صدور حكم أو تقديم بلاغ أو شهادة شهود أو غير ذلك بل يجب أن يطلب البوليس اعتبار المتهمة ماعداً لاعتدائه على أساس ما سمع فيه من الأسباب الجدية المؤيدة لفقرته عن ميوله وأعماله الجنائية . فالبوليس في هذه الحالة هو الذي يقدّر حالة المتهمة وميوله وهو الذي يطلب أن يحكم بمراقبته على هذا الأساس والمحكمة تقدم بحكم الأسباب التي ينص عليها البوليس ثبوته . وإن هذا رفضت الدعوى على المتهمة بأنه لم يأت إلى الاعتداء على أساس مجرد صدور حكم بأدائه في جريمة الاتجار في مواد مخدرة - تلك الجريمة التي لم يرد ذكرها مع الجرائم الواردة في الحالة الأولى - ففدت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة لتدخل في الحالة الثانية بقرعها أنه وجد لدى البوليس أسباب جدية يفيد ثبوته عن ميول المثقف فيه ، ولم تبين مع ذلك إن كان ما لمصن

١٩ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تنص في الواقع على كافة الأحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون ، والفقرة الأخيرة منها تنص بفتح مجلس : (أولاً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشترع منهم

أسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد على التعديب بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد على الاشتغال كوسيلة لإخافة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المهرقة ، وذلك على اعتبار أن نص هذه الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس والمال لا خاص بشمل فقط الجرائم الخفية بالأمن العام محصورة في أنواع معينة كالخطف والسطو ، (ثانياً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية المذكورة بأنهم اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات . . . وتناولت تلك الفقرة أيضاً غير هؤلاء وأولئك على الإطلاق بقضائها العام الشامل لكل من لا يوجد من سلك التفتيش الجنائي فيعمل البوليس بتابعه ما يفيد ثبوته عن ميوله وأعماله الجنائية .
(جلد ١١/٢٦ / ١٣٢٧ ملزم رقم ٢٦٥ سنة ٢ ق)

المعنى التي أتت به على هذا البلاغ قوله لا سند له في القانون ولا ٤ من موجب يقتضيه .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ١٨١ سنة ١٩٢٣)

٢٢ - إن الشبهة إذا كان سبب إنذار الاعتداء على الأنصار في المحلات وكانت إساءة الشئون فيه بعد ذلك راجعة إلى الاعتداء على الأنصار في المواد المحذرة أيضاً فإن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة القديمة لا تلتحق عليه .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ١٨٧ سنة ١٩٢٣)

٢٣ - إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المجلس بالتصديق وللشبهة فيهم تشمل جميع الأشخاص الممارسين في الفترة الخامسة من المادة الثانية أي الأشخاص الذين اعتبرتهم لأسباب جدية الاعتداء على النفس . . . إلخ . ونس ههنا الفقرة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يقع حشد اعتيادي للحياة فيدخل فيه الضرب البسيط على الضدي على وجه الحفظ . وإن كان الشبهة التي تقع من آية حاجين المرحلين تطبق عليه الرقابة الخاصة .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ٤٦٦ سنة ١٩٢٣)

٢٤ - يمكن قانوناً القول بمخالفة إنذار الاعتداء أن يكون الإنذار قد وجه بناء على أي موجب من الوصيات المبينة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ثم خالف الشبهة للغير متفاداً بوقوعه في أي موجب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب الإنذار يختلف عن مسمى سبب المخالفة فإن القانون قد اعتبر الوصيات التي ذكرها في المادة ٢ هي والأسباب التي ذكرها في المادة ٩ كلها مشية إلى وصف واحد ، بالنسبة إلى من تتوافر في حكم كلها أو بعضها ، هو الذي حرص على أن يدل على وجوب الاعتداء عنه تحقيراً لمصلحة الجماعة . وإن كان أنذر للشبهة بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للإنذار إذا ما اعتدى على المال . لأن الاعتداء ، على النفس كان أو على المال ، بتجاربه وليد آفة الزرع إلى الإضرار ، هو الذي أورد الشارع ، إنشاء غير الجنس ، أن يصد عن المال نحوه أو عن التوجه إليه .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ١٨٨ سنة ١٩٢٣)

٢٥ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المجلس بالتصديق وللشبهة أنها قضت بالحكم بالرقابة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قاتلة . بلما هي سبق إنذار التهم مشبوها ثم عاقبت مقتضى

البوليس له أسهل في التحقيق أم لا فإن هذا منها يعتبر ضرورياً مستوجبا لتفحص حكمه .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ١٨٧ سنة ١٩٢٣)

١٩ - أنه لما كانت جريمة العود إلى الاعتداء تحقق ، على مقتضى النظم الأخير ، من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، طلب البوليس احتجاز المتهم قد قاد إلى حالة الاعتداء مخالفة مقتضى الإنذار السابق توجيهه إليه ، على أساس ما جمعت لديه من الأسباب الجدية التي تؤكد ضرورة من أعمال التهم وميله الجائفة نحو ما هو مطلوب منه في نص الاعتداء منه لكيلا يخلق حوله ثغراً أو شبهة ، قيد ولو من يبعد اتصاله به ، وذلك لكون حاجة إلى منع حركته على أو تقديم بلاغ عنه من واقعة معينة بالوقت . لما كان ذلك كذلك فإنه يمكن لسلطة الحكم في قوله يستحق تلك الجريمة أن يكون قد أعيت أن التهم قد أثار مشبوهاً ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ١٨٨ سنة ١٩٢٣)

٢٠ - أنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عامة بالمتبته فيهم الذين يجوز توجيه الإنذار إليهم ، والمادة الخامسة بتوقيع العقوبة على من يخالف مقتضى الإنذار ، فإنه إذا كان الحكم قد قضى بوضع الشبهة فيه تحت الرقابة بناء على أنه حدث بعد إنذاره أن قدم منه بلاغ عن ارتكاب جريمة سرقة ، لا يكون تبعاً وجه قضى على هذا الحكم بأنه خطأ بقوله إن الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة تستلزم أن تكون التباية قد تولت أكثر من مرة وإلا فالنحو الذي حكم فيها بالبراءة .

(جلد ١٢/١٢٧ ط ١٤٠٩ م ٤٦٦ سنة ١٩٢٣)

٢١ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قام في المادة الخامسة ، إنذاراً بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على النفس العقوبة فيه أو قدم منه بلاغ جدي عن ارتكابه جريمة من الجرائم خصوص عليها في الفترتين أولاً وثانياً . . . إلخ . قد دل على أن البلاغ الثاني إليه في المادة كان للحكم بوضع ذلك الشخص تحت الرقابة الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد اتسم أمره بالحفظ أو بالبراءة . وكل ما في الأمر أنه يجب أن يكون هذا البلاغ جدياً . والقول بعدم جواز طلب الرقابة بدعوى مستقلة جسد الفصل بالبراءة في

صناعة أو وسيلة لإرتزاق بل هي مجرد استعانة من جانب الأثني فائدة الحق بوضعها لطيفي على إرضاء مطلبها للراحة والجمال واستمرارها الفكل بالتعلق بأذيال رجل أو رجل ابتداء المال فهي صورة منكسة من صور اعتدال المرأة في معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس مطابقاً عليه لأنه ولا باعتباره قسراً من العمل والعسى ، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تستقط في أحكام القنود .

(جدة ١٩٤٥/٧/١٧ ملن رقم ١١١ سنة ١٧ ق)

٢٧ - إذا كان الحكم قد أمان إمرأة بالقنود اعتدالاً على ما قلناه من حيثها مع رجل في حالة مصرية بمنزل يدار للخدمة السرية وتسليمها بأفعال الرجل بها في ذلك اليوم فقط بتأثير صاحبة المنزل ، وكان المستأجر من الحكم أن هذه المرأة تقول في معاشها على مساعدة مالية يمدحها لها أخوها ومطعمها شهرياً . لا على ما تمحصل عليه من طريق الخدمة ، فإنه يكون قد أنقض إذا الواقعة للقنود لا عقاب عليها .

(جدة ١٩٤٥/٧/١٨ ملن رقم ٢٣٩ سنة ١٨ ق)

٢٨ - إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تحيد أن تكون الرتبة الوظيفية شرطاً لتقضاء بالقنود خاتمة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى ما عده النص ، فإنه لا يصح إبقاءه للقنود إلا إذا كان ملوق منها هو أنها ساكنة رجلاً معيماً في منزل واحد والصلح به وتكفل بالتفقة عليها .

(جدة ١٩٤٥/٧/١٧ ملن رقم ١١٠ سنة ١٨ ق)

٢٩ - متى كانت التدري العمومية قد رفعت على المتهم أنه وجه بمقتضى أنه قد بان أن تكون له وسيلة مشروعة لتفتيش قضى ابتداءً بوضع تمت مرفقة بالبوليس لمدة ستة أشهر تطبيقاً لنواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فمناقضت ثم فعدت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بالنسبة بأن يملك سلطة مستتية - فإن المحكمة حكمتها هذا تكون قد استهلت الرخصة التي منحها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بأقرار المتهم بأن يشرع أحوال معينة التي تجعله في حالة تنرد ، إلا أن صيغة الاقرار كما جعلت بالحكم لم تكن هي التي يرضى عليها القانون في تلك المادة ، ويكون من التفتيش صحيح هذا

الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتفتيش بلاغ جدي منه الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المرافقة هي عقوبة تكليفي يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة . بل والعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمرافقة على انشيوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإفلاتة - ثم أن نص هذه المادة يستلزم منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفي في تطبيقها ما فلتت محكمة الجح - ولأن فيه دليلاً كافياً على أن التهم قد رفعت السرة .

(جدة ١٩٤٥/١/١٩ ملن رقم ١٩١ سنة ١٥ ق)

الفصل الثاني

أحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥

المصرح الأول

القنود والورد إلى

٢٩ - القنود منتهى القنود من العمل والانصراف عن أدب السلي الماتز لاكتساب الرزق . وهذا ليس لا يلائق بقالبه إلى الأخت الأيمن ، ولو حككت كبريات صحبات الإيمان ، لمن مطالبات بالتكسب والسلي إذ تقتضين أكرم جوتين أو فردى قرابتين على الوجه المقرر بالقانون . ولا يفتض من هذا النظر ما تقتضيه المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٨ - لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام القنود تنرى على النساء إذا ما فلتن عسرية غير مشروعة لتفتيش . فإن هذا لا يراجه إزام النساء قانوناً بما أزم به الرجال ، لأن جهته وجوب السلي والسلي في ذاته ولأن جهته كون السلي أو العمل ما يتسبب به صاحبه إلى بنة أو صناعة أو أسرة مشروعة جائزة تكفي حاجته وتكفي قنود تفتيشه ، بل المراد به الضرب على أيدي القوة للآل يرتزق من الجريمة ويتخذها وسيلة لتفتيش فلو تلك أجرى عليها القانون أحكام القنود من انذار ومراقبة وحسن ، لا لأنهم عمال على سواهم فإنهم قائم بقالبه إلى الإلزام ، بل لأنهم إذ يكسبون من مخالفة القانون بالسرة أو الضرب على السيرة أو غير ذلك ما هو من هذا القبيل يخافى يمكنه الأمن والنظام حياً . وإذا كانت إرادة المرأة قد بان عليها أمراً لا يمكن عده سرقة أو

الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل من ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . وفي حالة اللود تكون القوة المبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . وإذا نفي كان الكتاب بصيغة سوابق التي التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية للطروحة أمامها الدعوى بناء على الاستئناف الفرع من النيابة أن لهم سبق الحكم عليه بالحبس مدة ستة شهور والوضع تحت مراقبة البوليس مدة ستة اشهر . وكان لهم قد وجد متعمداً قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة ، فانه يعتبر عاملاً في حكم المادة ٩٤قرة ثالثة من قانون العقوبات كما يستوجب عقابه بقضى الققرة الثانية من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(جلة ١٩٥٧/٥ طين رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧)

الفرع الثاني

الاستئناف والسود اليه

٣٤ - إن الشارع إنما أراد بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يوسع في سلطة القاضي بد أن قبل اليه ما كان قد عهده في القانون السابق للبوليس والنيابة من سلطة الإنذار وتقرير حالة الاعتدال ، وذلك زيادة في تقرير التفتيش للتعقيب ، فإن الملاقاة للعدالة والحلقة من الرسوم للذكور من التبريد الصلابة بالعدالة ونوع الجبرية ، تلك التبريد التي كانت مقررة في المادة الثانية من القانون السابق عليه ، لا تحلله إلا الامتثال للصرح بد ووضعه زمام الأمر كله في يد القاضي وتركه لقدره . وإن فدا ما استعرا القاضي من حال الشخص وسوابقه ما يحتمه يتجمل الحسنة الحظرة والاعتناء الإجرائي القدير يميلان من صاحبها مشيوعاً بقضى شربه صجل بمراتبه أو أكتفى بظنلونه تية لدرجة خطورته ، وإن امتثالاً أنه يرغم الحكم عليه أكثر من مرة لم يندج في زمره الأشغال الخطرين ، أو أصبح ، ولكن أبلغ واستلم بد عثراته الفنية ، أخل سيده ، كما هو الشأن قمين بد مشيوعاً بآء على الاعتدال ، لأن الاعتدال والرواق قسيان يتماثلان إبرازة واحدة ويشدان في الاستلال على وجودها .

(جلة ١٩٥٧/٧ طين رقم ١١١٥ لسنة ١٩٥٧)

٣٥ - لا يحتاج على المحكمة إلى هي استمات في حد لهم مشطباً فيه جبراً من صحيفة سوابقه بولي

الحللاً بالحكم بأقرار التهم بأن يغير أحوال مسجلة في سجله في حالة التبريد .

(جلة ١٩٥٧/١٧ طين رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧)

٣٥ - إن كان القاضي بالحكم أن التهم مع سبق الحكم ونقاره متعمداً ، عاد إلى حالة التبريد في خلال الثلاث السنوات التالية للاقرار فتكون العقوبة الواجبة هي انصوص عليها في الققرة الأولى من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل من ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٢ ، ويكون الحكم قد أعيد إذ قضى بالمحسور بالمراقبة لمدة ستة أشهر الققرة الثانية من المادة الثالثة لأن حكم هذه الققرة محله على ما هو مستند من مجموع نصوص القانون المشار اليه - أن يكون التهم سبق الحكم عليه بالمراقبة للتبريد سواء أكانت هذه المراقبة قد حكم بها ابتداءً طبقاً للققرة الأولى من المادة ٢ أم حكم بها طبقاً للققرة ٢ من المادة ٢ .

(جلة ١٩٥٧/٢٨ طين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧)

٣٦ - إن الققرة الثانية من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن العقوبة على التبريد في حالة اللود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ، فالحكم الذي يكتفى بأقرار التهم في هذه الحالة يكون عاملاً للقانون . ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي أسست عليها حالة اللود صالحة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجبرية للأعمال الصادرة بشأنها نظراً للأحكام كما كانت عايرت عليه بناءً أحكامها .

(جلة ١٩٥٧/٢٨ طين رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧)

٣٧ - إن الققرة الثانية من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة اللود للتبريد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . فذا قضى الحكم على عاقل للتبريد بالحبس ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فانه يكون قد إنشأ إذ تزل بقوة الرقابة عن الحد الأدنى لقرار في القانون .

(جلة ١٩٥٧/١٧ طين رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧)

٣٨ - إن المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه يجب على التبريد

ولا أهمية لكون التهم لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جلسة عدد ، ملاتم القانون قد ذكر جرمين للمرة والاحبار بالتحذيرات بمقد تكون حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى التهم الواحد .

(جريدة ١٢/١٢/١٩٤٧ طرد رقم ٢١٠٥ سنة ١٧ ق)

٣٨ - إذا كانت المحكمة قد اعتصمت في إدانة التهم بوجوده في حالة اشتباه على مشاهد به الشهود من سوء مبره ولم تقصد حل سوابقه - سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو ما لحقه - إلا على احتياط أنها قرية تورد مشاهد به شهود الإثبات ، فلا جناح عليها في ذلك .

(جريدة ١٨/١/١٩٤٨ طرد رقم ٣٧٥ سنة ١٨ ق)

٣٩ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم بوجوده في حالة اشتباه على أساس أنه اشهر عنه لاسباب مقبولة الاعتدال على المال والاحبار بالمواد المخدعة مستكنة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجل الحفظ وإلى ما استظهره من صحيفة سوابقه ومن قضية إيراد عدد برين منها لبطان في إجراءات التفتيش فلا شرب عليها في ذلك .

(جريدة ١٨/١/١٩٤٨ طرد رقم ٣٧٠ سنة ١٨ ق)

٤٠ - إن التهم التي يحاكم على أي يد مشيرة ولو أنه إنما يحاكم على الحالة القانونية به لاهل سوابقه إلا أن حقيقة السوابق قد تكشف من هذه الحالة وعمل عليها ، ولا جناح على القاضي إن هو إمتحان في بحث بفراده منها وإن كان عليه - وهو بمقدوره - حالة التهم القانونية وعلمه على اتجاهه الحاضر - أن يبين في حكم الادلة التي تربط ذلك بالماضي الذي كشفه عنه السوابق لهذا الحاضر الذي يحاسب عليه . ولا يقال في هذه الحالة إلى التهم يحاسب على الماضي .

(جريدة ١٢/١/١٩٤٨ طرد رقم ٣١٢ سنة ٢١ ق)

٤١ - متى كان الحكم قد استند في إدانة التهم بجرمة الاشتباه إلى ما ثبت من حقيقة سوابقه من أنه حكم عليه بتأخير ١٦ من سجنه سنة ١٩٤٠ في جرمية تبديد وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٢ للمرة ، وحكم عليه بتأخير ١٦ من قباير سنة ١٩٤٦ في جناية شروح في قتل ، وما ثبت من حقيقة سوابقه المبلورة بالبريس من أنه حكم عليه مرتين في شرب ، كما استند الحكم أيضا إلى شهادة شيخ البلد من أن التهم لم يتصل أبه (إن الشاهد) وقدم إلى محكمة الجنايات لحاكمه عن هذه

كانت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالقتل والقتل فيه ، إذ المقصود هو مجرد الاستدلال على نوافر الاحتياد والاستتار الذي قيامها منه انما حكم . وذلك لا يند بطا لأثار هذا المرسوم على وقائع سابقة على صدوره ، لأن التهم في الواقع وحقيقة الأمر لا يحاكم عن سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ . هل أنه يكون على القاضي ، وهو بمقدوره بحالة التهم القائمة وعلمه على اتجاهه الحاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك بالماضي بهذا الحاضر والإسناد على عليه بأنه إنما يحاسب للتهم على الماضي . ولذا فلنا كمن الحكم الذي اعتبر التهم متباعدة فيه فدخل من بيان تورطه في الأحكام السابقة التي اعتد عليها والأدلة التي استخلص منها حقيقة اتجاه التهم عند رفع الدعوى عليه في ظل المرسوم بقانون السابق الذكر فإنه يكون معينا بالمعصوم .

(جريدة ١٢/١/١٩٤٨ طرد رقم ١٨٢٢ سنة ١٦ ق)

٣٦ - إن السوابق لا تقى الاتجاه الخطر الذي هو معنى الاشتباه والذي يزيد الفوارح الاحتياط منه لمصلحة الجماعة على ما تكشف من وجوده وتدل عليه فهي والفترة بجزء سواء . ولذا فيسكن الاحتياط على الأحكام المذكورة الصادرة عن التهم قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالقتل والقتل فيه الأشخاص للمعتب فيه لآخذه بهذا القانون متى كانت هذه الأحكام قديمة البرز نسيا أو كانت من جهة الجماعة أو الخطورة أو العاقب أو التماسر أو الخافق الخ تمكن لإقتناع القاضي بأن صاحبها ملال خطرا يجب التصدي عنه ، ولا يند ذلك بطا لأثار هذا القانون على وقائع سبق صدوره .

(جريدة ١٢/١/١٩٤٧ طرد رقم ١٧٢٤٠ ق)

٣٧ - إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه يد مشتها فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي ذكرتها ومن بينها للمرة والاحبار بالمواد المخدعة أو قديمة الغير ، كما نصت المادة ٦ على أنه يتعاقب العقبة فيه بوضع تحت مراقبة البريس . فلنا كمن الحكم قد أجمعت أنه سبق الحكم على التهم بالغير مرتين إحداهما في للمرة والاخرى في جلسة عدد وأن السعة عهد عليه بأن اعتاد الاحبار في التحذيرات ، فلنا من شأنه أن يرد إلى ثبوت سلة الاشتباه التي أدعى بها

على أنه في حالة التوثيق يحكم بالرقابة ويعرقل القاضي الاكتفاء بالإقرار .

(جلد ١٨٧/١٢٧ من رقم ٦١١ لسنة ١٩٤٥)

٤٥ - البقرة في إثبات العود بناء على أحكام الإجابة في حالة الاشتباه - طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هي يسواريغ وتوقع الجرائم لا بأيام الحكم فيها . فلذا كانت المحكمة لم تمن بيان تاريخ ارتكاب الجرائم التي قالت بقيام حالة العود معها فإن حكمها يكون تعسراً متنبهاً قسماً .

(جلد ١٨٨/٥١٨ من رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٤٥)

٤٦ - إله بين من مقارنة ضد المادتين ٧ و ٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حالة العود » ليس هو العود بالمعنى الفردي للمادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وإنما المراد به هو أن يقع من المقتضى في هذا الحكم طبقاً للاشتباه أي على من شأه تأييد حالة الاشتباه السابق للمحك عليه ، وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٧ من الرسوم المذكورة ، إذ لا يوجد أي مبرر لقول بانقلاب معنى العود في حالة سبق الحكم بالإقرار وحالة سبق الحكم بالرقابة . وإذ لا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة الواقعة التي بني عليها حكم الاشتباه الأول ، بل كل ما يلزم هو أن يقع من المتهم بعد الحكم عليه بالرقابة للاشتباه أي قبل من شأه تأييد الحالة الثانية بالحكم الأول في حقه .

(جلد ١٨٧/١٢٧ من رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٤٥)

٤٧ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تقتضي إلزاماً هذه القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلزام لم يستبق النص على العقاب على الفعل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجزئية الفعل - كما هي الحال في الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . والنص في المادة ١٢ من الرسوم بقانون المشار إليه على إلغاء إغارات التفتيش معسكوت هذه المادة من الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم إن هي إلا تعليق لهذه القاعدة .

فلذا كان الثابت أنه قد حكم على المتهم قبل الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة الجور ليس لمدة ستة للاشتباه ، وحكم عليه بتجسسه ستة أشهر

الجنابة وذلك اعترافاً للمتهم بجهل الأتلم وبأن القضية لما فصل فيها بعد ، واستنسخ الحكم من ذلك أن التهم قد انقضت قسماً على حالة ارتكاب جرائم الاشتباه على اللال والنفس حتى في أضع صوره ، فإن ما استخلصه من ذلك سائق في الفعل والخلق .

(جلد ١٨٧/١٢٧ من رقم ٧٨١ لسنة ١٩٤٥)

٤٨ - إن جرائم التدليس والنفس للتصوير عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا تعتبر بمقتضى سلطة اعتداء على اللال ، فإن جعلها لا يصح عنه كذلك إذ هو لا يقوم على اعتداء على مال الغير ولا يكون مثل هذا الاعتداء ملحوظاً في ارتكابه . وإذ لا يمكن أن يقول المحكم إن جرائم النفس والنفس التي تفرقها التهم بعد إقراره معها بما يصح من جرائم التدليس على اللال ، بل يكون من الممكن أن بين بأنها كلياً ما يبرر عدم الأفعال التي وقعت من المحكوم عليه وكونت هاتين الجريمتين اعتداء على اللال .

(جلد ١٨٧/١٢٧ من رقم ٧٨١ لسنة ١٩٤٥)

٤٩ - إله لا كان للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ نص في المادة ٧ منه على أن إقرار الاشتباه يقتضي معفوته بعض ثلاث سنوات من يوم الحكم به إذا لم يقع من المقتضى أي عمل من شأه تأييد حالة الاشتباه فيه ، فإنه يكون بالبداهة قد جعل أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشريع والمقتضى فهم فيها ينص بإجراءات الاشتباه الصادرة تحت طه بأن جعلها بحسب سقوط بعض المادة بالقسبة إلى الأشخاص الواجبة عاكتهم بمقتضاه وفقاً للمادة ١٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من قانون العقوبات - أن يستفيد المتهم من هذا التعديل الذي جاء في مصلحته . فلذا كانت المادة المذكورة قد اقتضت بالقسبة إلى الإقرار الصادر الال التهم ، فإنه يكون واجباً اعتناء بمبرراته .

(جلد ١٨٧/١٢٧ من رقم ٧٨٣ لسنة ١٩٤٥)

٥٠ - إن المادة السابقة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما جعلت حكم القاضي الجزئي غير قابل الطعن في حالة ما إذا أصدر حكماً بالإقرار المقتضى فيه بأن يملك سلوكاً مستتباً ، أما إذا حكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة فإنه يكون قابلاً لأن تستأنف بحكمه لإلزامه رفعت الدعوى بمقتضى القانون الذي ينص

الصادر بالإتاء لم يستبق النص على عقاب القتل . أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة القتل كما هو الحال في الرسوم بتانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبق له أثره . ولذلك نص المادة ١٢ من الرسوم بتانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء انتقالات الاختباء وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس التطبيقاً لهذه القاعدة فله من كان الكتاب أن التهم سبق الحكم عليه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاختباء ثم حكم عليه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بمجهمة مع التفتيش لأنه ارتكب جريمة سرقة . كان هذا التهم قد عد إلى حالة الاختباء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(جل ١٢/١٧/١٩٥١ ملن رقم ١٠٩ لسنة ٢١ ق)

٥١ - إن القانون وجب ثلاثة في جريمة السوء للاختباء أن يبين الحكم مسنده الذي يرد القول بأن المتهبه فيه وقع منه فعل من شأنه تأييد حالة الاختباء . فلما كان التهم بهذه الجريمة قد دلع التهمة بأن الجناية التي هي منه الاتهام لم تم التصرف فيها بعد ، وكان كل مسنده الحكم في مداخلات هربان الاتهام الوجه اليه في الجناية المذكورة اتهام جدي قيد الدعوى منه ، فإن هذا الحكم يكون ناقص البيان وأجبا نقضه . لأن قول المحكمة إن الاتهام جدي قيد الدعوى ضد التهم لا يمكن أن يكون كافياً ، لأن نية الرد على قطع التهم ، ولا من ناحية بيان الواقعة المكشوفة للجريمة التي أدات فيها ، فإن قيد القضية ضد التهم بمجرة النيابة لا يفيده جنية الاتهام لا قد قيد قضية ضد تهم تم تعفي بالحسب لعدم البسمة أو لعدم وجود جناية ، ثم إن القيد ليس إلا مجرد اجراء اداري لرصد التفتيش في الجداول الخاصة بها .

(جل ١٢/١٧/١٩٤٧ ملن رقم ٣٠ لسنة ٢١ ق)

٥٢ - إن مدة الثلاث سنوات المتصوص عليها في المادة ٧ من الرسوم بتانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما وضعت لحالة علمية في حالة اختيار التفتيش الحكم بأقرار المتهبه فيه بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة إحصاءاً لحيتا العقوبة الأولى من المادة السادسة ، وهي حالة لا شأن لها بحالة العودة إلى الاختباء المتصوص عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معاً ، وتحكمها قواعد السوء الواردة في

مع الفصل في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ لسرة وقت منه بعد هذا القانون فإنه يكون قد ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء ، وحينئذ يضاف بالفقرة الثانية من المادة السادسة من الرسوم بتانون المذكور .

(جل ١٢/١٧/١٩٤٧ ملن رقم ١٠٩ لسنة ٢١ ق)

٤٨ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون سبق لا تنقض بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإتاء لم يستبق النص على عقاب القتل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة القتل ، كما هو الحال في الرسوم بتانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبق له أثره . ونص المادة ١٢ من الرسوم بتانون المذكور على إلغاء إقذارات التفتيش وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة .

وإذاً فلما كان الكتاب أن التهم سبق الحكم عليه في (٤/٢/١٩٤٧) بوضعه تحت مراقبة البوليس للاختباء ثم حكم عليه في (٢/٢/١٩٤٧) بالحبس لإرتكابه جريمة سرقة ، فإنه يكون قد عد إلى الاختباء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(جل ١٢/١٧/١٩٤٧ ملن رقم ١٠٩ لسنة ٢١ ق)

٤٩ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون سبق لا تنقض بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإتاء لم يستبق النص على عقاب القتل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة القتل كما هو الحال في الرسوم بتانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبق له أثره . فلما كان الكتاب أن التهم سبق الحكم عليه في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاختباء ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بمجهمة مع التفتيش لارتكابه جريمة سرقة فله بذلك يكون قد عد إلى حالة الاختباء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس .

(جل ١٢/١٧/١٩٥٠ ملن رقم ٢٠ لسنة ٢١ ق)

٥٠ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون سبق لا تنقض بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون

الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة وما فيه بوضوح تحت مراقبة الرئيس للجنة المختصة. أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو غير موجود في حكمه طبقاً للفقرة الأولى منها بالمراقبة. وهذا يعود وإن كان يمكن نسبته أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقاً لما جدد في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تعديده إلى قواعد العهد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات مادام قد سبق الحكم على المالك بقضية المراقبة التي دعا القانون المادة لعقوبة الحبس، ومدة السوء لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من ستة أشهر خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومن شأن ذلك أن تكون مدة العهد إلى حالة الاشتباه بالنسبة إلى اللطم الذي سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه، ومن خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيناه يكون مضافاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥.

(جلبه ١٩٨/١-١٩٨/١٠ من رقم ٢٤٤ سنة ٢٤)

٥٥ - إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتعديدين والعقوبات فيهم قد نصت على أنه إذا وقع من المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية لحكمه وجب توقيع العقوبة المخصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة. لا لذلك لأن نصارى ما يخلص المحكمة في حالة رقم الهوى على المشتبه فيه تطبيقاً لهذه الفقرة وتطبيقاً على اتهامه في جريمة هو أن يثبت ما إذا كان قد وقع منه فعل يؤديه حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل في موضوع قضية الأخرى. فإذا كانت المحكمة قد حسمت قسماً من البحث في التهمة المستندة إلى التهم بمقتضى إن الجناية المنتجة أساساً لما لا يعمل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها، فإنها تكون قد انحلت في تطبيق القانون.

(جلبه ١٩٨/١-١٩٨/١٠ من رقم ٢٤٤ سنة ٢٢)

الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ويتضمنها يعتبر دائماً من حكم عليه بالحبس مدة ستة أشهر أو أكثر وتثبت أنه ارتكب جريمة قبل متى خمس سنوات من تاريخ انتهاء هذه العقوبة. فإذا كان المتهم قد حكم بوضوح تحت مراقبة الرئيس لمدة ستة الأشقاء بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤، وهذه العقوبة تعتبر بمقتضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مائة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات، وكان المتهم قد اتهم بجريمة القروح في القتل التي تمت على أساساً جريمة الاشتباه التالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ قبل متى خمس سنين من انتهاء العقوبة السابقة فإنه يكون دائماً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متنبهاً معاقبه بالحبس والمراقبة ما تطبيقاً المادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥.

(جلبه ١٩٨/١-١٩٨/١٠ من رقم ١٢٣ سنة ٢١)

٥٦ - إذا كانت الثانية السببية السببية قد نصت الهوى على التهم لأنه جدد حالة الاشتباه بأن اتهم في قضية سرقة مذكورة سبق الحكم عليه باعتباره مفيوها، وكان بين من أسباب الحكم أنها المحكمة قد أمرت بعدم قضية السرقة استكمالاً لتحقيق الهوى ولكنها لم تفرق حتى ينته هذا الأمر بل نصت فيها بالبراءة على أساس غلط الملق بما يدل على إنبات التهم في القضية التي أمرت بمضيها ولم يتم أو حل أن اتهامه فيها كلف اتهاماً جدياً وعلى أساس حفظ حق النيابة في الرجوع إلى الهوى بعد ذلك إذا ما أثبت الدليل الهوى عليها علاقة بذلك ما تضمنه المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - لحكمها بذلك يكون مبنياً على خطأ في تطبيق القانون وجب قضاة.

(جلبه ١٩٨/١-١٩٨/١٠ من رقم ٩٨ سنة ٢٢)

٥٧ - إن مدة الثلاث السنوات المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ لا تنصرف مدة العهد إلى الجريمة وإنما حصتها القانون لمن سبق الحكم عليه بقتله بأن يملك سلوكاً مشتبهاً طبقاً للفقرة الأولى من المادة السابعة بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة. ولذا وقع منه خلافاً أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه استمع على القاضي أن يصح واقتداره مرة أخرى ويجب عليه طبقاً للفقرة

علما من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بصير
الاتهام الأخير التي على ذلك القتل باعتباره مكونا لجرمة
أخرى إلا بما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات
من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة
عن الجريمتين بما يقتضيه إجماع المحاكم إلى المحكمة
المتطورة أمامها الدعوى عن الجرمية التي ارتكبتها بعد
الحكم عليه بالبراءة إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة
حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان قد حكم
بالحبس في تلك الدعوى (١).

(جريدة ١٩٣٧/٥/١٢ طين رقم ٤٤١ لسنة ١٩٣٧)

٥٩ - إن جريمة الرد للاشتباه تقع تحت نص
الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى للعقوبة
المراقبة مدة سنة. وإذا لم يكن الحكم قد أُنشأ إلا على
وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة
أشهر، وحينئذ ذلك قد تقرر وتصحبه بالنسبة إلى
الفسقوة.

(جريدة ١٩٤٥/١١/٧ طين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥)

٦٠ - إذا تبين المحكمة الاستئنافية أن الجرم
بعد الحكم عليه نهائيا يوجه تحت مراقبة البوليس
لمدة سنة شهر لوجوده في حالة اشتباه قد ارتكب جرمين
مرة وشروع فيها، بما يفسد حالتها حالة الاشتباه فإن
ذلك يستوجب توقيع العقوبة للمصوص عليها في الفقرة
الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة
البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين
بعد تقييد المتهم إلى الوصف القانوني الصحيح تطبيقاً
للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

(جريدة ١٩٤٥/١١/٧ طين رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٥)

الفرع الثالث

المراقبة للمصوص عليها فيه

٦١ - إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ صريحة في أن المراقبة التي تعتبر حالة

٥٦ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
الحائس بالمقتردين والمثبتة فيهم قد حدد في المادة
الحامسة منه من يصد مثلياً فيه، ثم نص في الفقرة
الأولى من المادة السادسة على عقاب المثبتة فيه عن تعليق
عليهم إحدى الحالات المصوص عليها في المادة الحامسة
ونص في الفقرة الثانية منها على "أنه في حالة الرد
تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين"، ثم إنه
في الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلاً
من توقيع العقوبة للمصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة السادسة أن يصد حكماً غير قابل الطعن وإقرار
المثبتة فيه بأن يملك سلوكاً مستتباً، ونص في الفقرة
الثانية على أنه: "وإذا وقع من المثبتة فيه أي عمل من
شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث سنوات
التالية للحكم، وجب توقيع العقوبة للمصوص عليها في
الفقرة الأولى من المادة السابعة، وبسقوط هذه
المصوص يبين أن الرد الممار إليه لها هو أن يقع من
المثبتة فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه
تأييد حالة الاشتباه.

(جريدة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طين رقم ١١٧ لسنة ١٩٣٧)

٥٧ - في حالة رفع الدعوى السومية على المثبتة
فيه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الحائس بالمقتردين
والمثبتة فيهم، إذا تبين المحكمة أنه سبق الحكم عليه
بالمراقبة لجرمة اشتباه ثم اتهم بعد ذلك في جريمة فإن
تصادى ما يطلب من المحكمة هو أن تبين ما إذا كان
الفعل الذي وقع منه أيضاً يؤدي حالة الاشتباه من
عنده دون تردد على فصل المحكمة فيه فإذا هي حسمت
نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بما الدعوى والتي
استنتجاً للبراءة إلى الجرم بقوله إن الجرمية للتخلف أساساً
لهائنا بفضل فيها بعد البتة أو عدمه فإنها تكون قد
أعطت في تطبيق القانون ما يجب منه تقتضيه الحكم.

(جريدة ١٩٤٥/١١/٧ طين رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٥)

٥٨ - إن جريمة الرد إلى حالة الاشتباه تتحقق
إذا وقع من المثبتة فيه بعد الحكم عليه بوجه تحت
مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه،
ولما كان ذلك العمل قد يتحقق وقعه بنقض النظر عن
مسمى الاتهام الموجه إلى المتهم بناء على ارتكابه إحدى
الجرمات، فإنه يجب على المحكمة المرفوعة إليها تسمية الرد
إلى حالة الاشتباه أن تبين ما إذا كان للفعل قد أدى

(١) أتمت محكمة القصر في الطعن رقم ٨٤٠ و ٨٤١
و ٨٤٢ من المادة بجلسة ٣ أبريل سنة ١٩٤٥ وطلعون
أرقام ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ لسنة ١٩٤٥ في المادة بجلسة ٢٤ أبريل
سنة ١٩٤٥ إلى أنه لا يصل لرفع حكم المادة ٢٢٤ على جرمية
الاشتباه والجرمة أو الجرمات الأخرى التي يرتكبها المثبتة فيه
وقد أُنشأ بشأنها المبادئ سنة ١٩٣٦.

لا يكون قابلاً للعلن بالنقض، وذلك أيضاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من كود.

(جدة ١٣٧/١١ من ١٩٤٥ م ١٢ ق)

٦٤ - إذا كان التهم - على ما بين من صحيفة سوابقه - قد سبق إقراره بأن يملك سلوكاً مستهياً في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥، ونصت محكمة الدرجة الأولى بإقراره، فإنه يمكن على المحكمة الاستثنائية أن تضي بقول الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم وتنتقل في الموضوع، إذ أن الحكم الصادر بالحقرة الأولى من المادة السابقة من المرسوم بقانون سابق الذكر بعدم قبول العنصر في الأحكام الصادرة بالإقرار مقصور على من لم يكن سبق إقراره، أما الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه بعد سبق إقراره فتجرى عليها قواعد العامة وصح استئنافها.

(جدة ١٣٧/١٢ من ٢٠٨١ م ١٢ ق)

٦٥ - متى كانت النيابة العامة قد قدمت التهمة للحاكم على أساس أنه وقع منها ما يؤيد حالة التهمة ورغم سبق الحكم بإقراره مقترنة بوجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لما يجب ملاحظتها من قبل الحكم بإقراره بأن تغير أحوال مسيئته التي تعلل في حالة تشردها يكون عاقلاً قانوناً، ومتى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة الرقابة، فزالت الاستئناف يكون مقبولاً إذ أن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من عدم قبول العنصر في الحكم الصادر بالإقرار إنما على منما يكون المحكمة الجارية بين توقيع عقوبة الإقرار أو عقوبة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٢ فقرة أول، أما حيث يجب أن يكون توقيع عقوبة الرقابة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٢، فالأحكام التي تصدر على خلاف ذلك تكون خاطئة قانوناً ويكون استئنافها جازماً.

(جدة ١٣٧/١٢ من ١٢٠٨ م ١٢ ق)

٦٦ - إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز العنصر في الحكم الصادر بالإقرار إنما على الأحكام التي يصح فيها الحكم بأي حذو ما يكون المحكمة الجارية بين توقيع عقوبة الإقرار أو توقيع عقوبة الرقابة، أما الأحوال التي يجب فيها توقيع عقوبة الرقابة والحكم على المشتبه فيه عاماً فلا يشملها التبع وتجرى عليها قواعد العامة وصح استئنافها.

(جدة ١٣٧/١٢ من ١٢٠٨ م ١٢ ق)

لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هي للرعاية التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تصرف إلى الرقابة التي تضي بما طبقاً لأحكام قانون العقوبات. وإذا كان ذلك منهم فحكم عليه بالحبس والرعاية لمرّة، وكانت هذه الرعاية قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٢٢٠ من قانون العقوبات التي تجيز وضع المحكوم عليهم بالحبس لمرّة تحت مراقبة البوليس في حالة البورد، فإن هذه الرعاية لا تعتبر مانعة لعقوبة الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سابق الذكر. ويكون من الخطأ أن تحجب بمادة السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٩ من قانون العقوبات بعد اقتضاء الرقابة، إذ القانون يوجب حبساً مباشراً بعد اقتضاء عقوبة الحبس وحدها. وإذا كان قد مضى بين اقتضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التي يحكم فيها المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون المتهم ماعفاً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٩ من قانون العقوبات.

(جدة ١٣٧/١٢ من ٢٠٨١ م ١٢ ق)

٦٧ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السابقة على أن تكون عقوبة الحبس في حالة البورد هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة الرقابة عقوبة تكيلية، مما يقتضيه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى منه فقرة بحبس المتهم سنة أشهر مع العمل ويوجه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم، فإنه يكون قد أخذاً في تطبيق القانون، إذ أن أمره في نفيها بأن مدة الرقابة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه ألا يتعد من عقوبة الرقابة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها. ويصح تصحيح هذا الحكم بحسب مبدأ العرافة من اليوم التالى لعقوبة الحبس.

(جدة ١٣٧/١٢ من ٢٠٨١ م ١٢ ق)

الفرع الرابع

العلن في الإقرار

٦٨ - الحكم قبلاني بإقرار شخص بلبنة المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمقتردين والمشتبه فيهم بأن يملك سلوكاً مستهياً

٧٠ - **الطن بالاستئناف والطن بالتقض**
 الأحكام الصادرة بالإقرار عملاً بالمادة ١/٧ من المرسوم
 بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بالمقردين
 واشتبه فيهم حكمها واحد من ناحية جوارزه في الحدود
 التي تنسبها المادة المذكورة ، وفيما عدا ذلك تتبع
 القواعد العامة . وإن حكمها الصادر بالاتفاق من
 محكمة الدرجة الأولى لا يطن فيه إلا بالاستئناف ،
 أما الطعن بالتص فلا يكون إلا في الحكم الذي تصدره
 المحكمة الاستئنافية .
 (جلد ١٠٤/١٠ ط ٢٢٤ من رقم ٣٠٢ سنة ١٨٠٤)

٧١ - **المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨**
 لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بأجل المقتضى
 فيه بأن يملك سلوكاً مستقبلياً فيه تأجيل الطعن ، وهذا
 المرسوم بقانون المذكور هو تشريع خاص تضمنت
 نصه قواعد استثنائية ولا سبيل لأن القواعد أحكامه
 إلا بتشريع ينص على هذا الإنشاء ، ولا يستند هذا
 الحق من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ،
 ولا من المادة الرابعة من قانون الامتداد ، لأن النص
 العام لا يلقى حتماً النص الوارد في قانون خاص ،
 ومن ثم فإن الطعن بطريق التقاض في الحكم الصادر
 بإقرار منهم بأن يملك سلوكاً مستقبلياً يكون
 فيه جاز .

(جلد ٢/٢١٥ ط ٢٢٠ من رقم ٣١ سنة ٢٥)

الفرع الخامس

تعيب الأحكام بالنسبة إلى التردد والاشتباه

٧٢ - **إن الفقرة الثانية من المادة ٧ من**
 المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه
 إذا وقع من المقتضى فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة
 الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم
 وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى
 من المادة الخامسة . . . وإن في كل النعم قد حكم
 بإقراره مفيداً ثم اتهم في خلال الثلاث السنوات التالية
 للحكم بالبريء في المرة الثانية يكون على المحكمة أن
 تبحث هذه الواقعة حتى إذا ما تبينت جدية الاتهام فيها
 أضافت النعم بالاشتباه وأوقعت عليه العقوبة المقررة
 أما إذا لم يفعل وقعت وراءه فإن حكمها يكون
 صحيحاً واجباً تنه .

(جلد ١٤٤/١٠ ط ٢٢٤ من رقم ١٨٠٤ سنة ١٨)

٦٧ - **إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم**
 بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن
 في الحكم الصادر بالإقرار على الأحكام التي يسمح فيها
 التضا . بالإقرار ، أي عندما يكون الحكم الخيار بين
 توقيع عقوبة الإقرار أو توقيع عقوبة الرافقة ، أما
 الأحوال التي يكون واجباً توقيع الرافقة فيها بالأحكام
 التي تصدر فيها بالإقرار لا يشملها هذا النص . وإن
 فلما كانت لتأييد قد قدمت التهم للحاكم على أساس
 أنه من المشهورين المتلون طبقاً للمادة ١١ من المرسوم
 بقانون المذكور إذن كان مرافقاً عسكرياً عند القاء
 الأحكام العرفية ، وطليت تطبيق المادة ١/٧ بالنسبة
 إليه بسبب ما وقع منه . فحكمت المحكمة بإقراره فلما
 الحكم يكون عاماً بقانون ويصح استئنافه من
 النيابة لتوقيع عقوبة الرافقة الواجبة .

(جلد ٢٨٨/٢١ ط ٢٢٠ من رقم ١٨٠٤)

٦٨ - **إن الذي بين من مراجعة نص المادتين**
 ٧٠ ، ٧١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن
 العقوبة المقررة للشتبه فيه غير الصادرة هي وضعت تحت
 مراقبة البرئيس ، وأنه يجوز للقاضي بدلاً من توقيع
 هذه العقوبة - أن يصد أمرًا بإقراره بأن يملك
 سلوكاً مستقبلياً . فرغم ثباته المعنى على اختياره فيه
 يكون توقيع عقوبة الرافقة عليه لا لإقراره ، إذ الإنذار
 خيار للقاضي . هذا نص في المعنى بالبراءة كلف
 النيابة أن تتأكد الحكم ويطبق حق المحكمة على حالة
 قضى المحكمة الاستئنافية بالمراقبة المقررة أو بالاتفاق
 إذا رآه كافياً . وإذا كان قد صدر الحكم بالإقرار من
 محكمة الدرجة الأولى في هذه المعنى فلا يجوز الطعن
 فيه لا من النيابة ولا من الحكم عليه ، لأن الظاهر
 من مجموع نصوص القانون أنه إنما أراد بعدم إعلاء
 الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي
 أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التي هي
 عليها فقط .

(جلد ٢٨٨/٢١ ط ٢٢٠ من رقم ٢٨٧ سنة ١٨)

٦٩ - **إذا كانت التهمة المضافة إلى التهم**
 أنه وجد في حالة اشتباه - لا أنه عاد إلى حالة الاشتباه
 بعد إقراره - وكان لا يوجد في المعنى ما يقتضي
 توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنذار ، فالحكم فيها
 بالإقرار لا يجوز استئنافه .

(جلد ٢٨٨/٢١ ط ٢٢٠ من رقم ٢٨٧ سنة ١٨)

مكتراً لحياً لأحكام هذا الرسم يتأقن من لم تكن له وسية مشروعة لتتبرولاً يد كذلك من كان صاحب حرة أو صائمة حين لا يجد علاء . وتنص المادة الرابعة منه على عدم نريان أحكام هذا القانون على القلاء إلا إنا اتقن التيش وسية غير مشروعة . وإذن فلما كان الحكم قد القصق بآن واقفة العود للتقرد القن عاقب القمية من أجلها على قوله إنه حكم عليها يوم كذا بترامة محسن قرناً لتبطلها تعرض على القسق والقصور دون أن يبنى بيان واقفة مودعا للتقرد وتاريخها فانه يكون قاصراً قصوراً بيسه ويستوجب قصه .

(جلة ١٩٥٢/٧٤ ملن رقم ١٠٠٤ سنة ٢١ ق)

٧٣ - إنا كان الحكم الذي أذن التيقن في جرية التقرد لاختلاط وسية غير مشروعة لتيش لم يبين أنهم كانوا يصطرون نوة أجتيلت لمرسة المطرة بالزل الذي يضطروا فيه بل القصق على استغاة حالة التقرد من وجود رجل مع إحدى الققيات بالزل وهي من أصحاب (أى أصحاب الزل) عا لا يمكن أن يتبد بناء أنهم يتيشون عا يكسروه من عل أصعدوه وأثاروه على خلاف القانون ، لهذا الحكم يكون قاصر البيان متيناً قصه .

(جلة ١٩٤٩/٧٤ ملن رقم ٢٧ سنة ١٩ ق)

٧٤ - إن المادة الأولى من للرسم يتأقن رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت التقرد بأنه ديسد

مجالس حسية

(د : إيتا لأعدكان ٥١٤ و ٥١٥ واستئناف قاعدة ١٤٦ وشاية أمانة قاعدة ١٠٤ ودعوى مندية قاعدة ٦١ ونقض قاعدة ٤٣٨ وولاية شرعية قاعدة ١)

مجالس عسكرية

(د : إيتا قاعدة ٤٩٣ ونقض قاعدة ١٤٩)

مجرمون أحداث

موجع القواعد :

- المبسة في سن القيم في باب الميرمين الأحداث هي بتغلرها وقت ارتكاب الجريمة - ١
- وجوب احتساب سن القيم على موجب القويم اللادى - ٢
- ملطة عكمة للوضوح في تقدير سن القيم - ٣ - ٧
- عدم جواز تحديد مدة بقاء القيم الحدث في الإصلاحية - ٨
- عدم اختراط تبريه إقتل تكررد لحدث لتطبيق أحكام القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ المجلس بالإصلاح للكردين - ٩

موجز القواعد (٥٤):

- تقدير العقوبة على الحدث غير مقيد بالحدود الواردة في ١٧ م ع - ١٠
 — عدم جواز سابقة التهم التي يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كلمة بتوبة الإعدام أو الأفعال
 الشاقة - ١١ - ١٤
 (و. أيضاً: اختصاص قواعد ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ وأسباب الإباحة وموانع العقاب قاعدة ٢ واستئناف
 لاعتدال ١٤٧ و ١٤٨ ودعوى مدنية قواعد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ وعقوبة
 قواعد ٩ و ١٠ و ٤٥ و عود قاعدة ١ وقاضي الإحالة قاعدة ٢٤ ونقض قواعد ٢٤٣ و ٣٠٥ و ٤٨٧ و ٥٣٤
 و ٥٧٦ و ٦٦٥)

القواعد الثانوية :

١ - العبرة في سن التهم في باب المرحمين
 الأحداث هي بتقديرها وقت ارتكاب الجريمة ، لا وقت
 الحكم فيها لأنها كانت من التهم حسب ما عدهم
 المستمدة في حدود سلطانها وقت الحكم أقل من سبع
 عشرة سنة يوم مقارنته الجريمة ومع ذلك حكمت عليه
 المحكمة بالأشغال الشاقة ، لأنها تكون قد أخطأت ، إذ
 المادة ٧٢ من قانون العقوبات مرعية في أنه لا يحكم
 بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة لفردة أو المؤقتة على
 التهم التي زاد عمره على خمس عشرة سنة ، ولم يبلغ
 سبع عشرة سنة كلمة .

(جلبه ١٨٦/١١/١١ طن رقم ٨٨٥ سنة ١١ ق)

٢ - إن قانون العقوبات لم ينص على العقوب
 التي تصب من التهم على موجه فيجب إذن -
 أخذاً بما فيه مصلحة التهم - احتسابها على موجب
 العقوب الميلاني . فلذا كانت حسب هذا التقويم لم يبلغ
 الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ، وطبقت المحكمة
 المادة ٦٦ عقوبات على التهم باعتبارها متجاوزاً هذه
 السن على حسب التقويم الهجري تبين نقض الحكم
 ومطالبة التهم بالمدائن ٦٠ و ٦١ عقوبات .

(جلبه ١٨٦/١١/٣ طن رقم ١١٤٤ سنة ١١ ق)

٣ - لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى
 إصلاحية الأحداث أن يعلن أمام محكمة القضاء في
 هذا الحكم بدم أنه قد سب بأكثر من حقيقتها ، وأدخله
 بذلك غير حق في ذمرة من تصح معاملتهم بمقتضى
 المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل لمنعه ولو
 كان في استقالته أن يثبت حقيقة سببه بتباعدة ميلاد
 رسمية لذا كان لا يبقى له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة
 الموضوع في أي عود من أدوار المحاكمة ، ولم يتعرض

أمامها على التقدير الذي عده من تقاضا عنها عملاً
 بحكم المادة ٦٨ عقوبات - وعلى كل حال فإنه لا قاعدة
 له من هذا الطعن ، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة
 تأديب أخف وقفاً من عقوبة الحبس التي يطلب تعليلها
 عليه كما أنها أرحم من الحبس أثراً ، إذ هي منها تكن
 مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو
 الشأن في عقوبة الحبس .

(جلبه ١٨٢/١١/٢٨ طن رقم ٣٩٨ سنة ١١ ق)

٤ - مادام التهم قد ارتضى قدرته المحكمة بمحضر
 الجلسة ولم يتعرض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع
 إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد
 أو مستخرج رسمي أو غير ذلك فإن هذا التقدير يصبح
 نهائياً باعتقاده صحة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع
 نهائياً باعتقاده السن التي ذكرها التهم نفسه أو
 بتقديرها لإلزاماً عملاً بحكم المادة ٦٧ ع وليس التهم
 بعد ذلك أن يعلن في ذلك التقدير لأول مرة أمام
 محكمة القضاء .

(جلبه ١٨٢/٥/١٤ طن رقم ١١٩١ سنة ١١ ق)

٥ - تقدير سن التهم أمر موضوعي يصل فيه
 القاضي بناء على الأدوار الرسمية أو على رأى أرباب السن
 أو حسب تقديره الشخصي . فلذا ترك التهم أو ولي أمره
 لمحكمة الموضوع تقدير السن ولم يتعرض على هذا التقدير
 لأي دور المحاكمة الابتدائية ولا في دور المحاكمة
 الاستئنافية ولم يقدم لمحكمة ما بيده من أوراق رسمية
 تثبت خلاف ما قدرته هي قيس له أن يتعرض في هذا
 التقدير لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(جلبه ١٨٢/٥/١٣ طن رقم ١١٩٢ سنة ١١ ق)

٦ - تقدير سن التهم من المسائل الموضوعية التي
 لا يجوز إثارة الجدل بشأنها أمام محكمة القضاء .
 (جلبه ١٨٢/١١/٢٧ طن رقم ١٠ سنة ١١ ق)

٧ - إن تقدير من التهم مسألة موضوعية ينبغي القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه . فلما ما عرض التهم سنة للفترة في عصر الجلسة ، ولم يقدم المحكمة ما يثبت خلاف هذا التقدير ، وأخذت المحكمة به ، فليس له أن يطن فيه إلمح عسكرة التقاضي ولو استند إلى مستخرج رسمي يقدمه لما بتاريخ ميلاده المشتق أو إلى أية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديمها إلى عسكرة الموضوع (جلة ١٠٢/١٠٧٨١ من رقم ١٨٤٤ سنة ٨٠ ق)

٨ - إن النص الجديد المادة ٦٤ عوقبت (المادة بالمانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١) إن كان قد جمل أقصى مدة يقي فيها التقدير في مدونة إجرامية على أمر آخر من هذا النوع خمس سنين كما كان بالادة الثالثة فإنه حذف الحد الأدنى وصارت مدة جمل الصغير بالإجرامية غير متعلقة برأى القاضي بل متعلقة برأى وزير الحفانية الذي يجوز له أن يأمر بالإفراج عنه في أي وقت أراد مهما قلت مدة وجوده بها من سنين وهو الحد الأدنى في المادة الثالثة . وبذا أصبح كل تحديد للمدة في حكم القاضي اختياراً على حق وزير الحفانية وفقاً للقانون . وبما أن هذا النص الجديد أصحح لتعظيم من النص الثاني فهو الراجح العمل به في القضايا التي لم يحكم فيها إلا بعد وجوب العمل به حتى ولو كانت سوابقها وضعت قبل هذا الوجوب . وإن كان ذلك الذي جدد مدة جمل التهم في الإجرامية يزيل حلف هذا التحديد منه تطبيقاً للقانون (جلة ١١٢/١٨٣١ من رقم ٢٣٣ سنة ٢٨ ق)

٩ - لا يقرط لتطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث للقصرين ، على حدث أن يرجه إليه إنكار تشدد ، بل إن نصوص هذا القانون صريحة في عدم افتراض هذا الشرط . ثم إن القانون لم يحدد تعديلاً لقانون التشدد ولم يشر إلى نص من نصوصه ، بل إنه قانون خاص من تعميم الأحكام الذين يوجدون في ظروف عامة ، ويمكن بموجب تحقيق قيام هذه الظروف في حدث حتى يؤخذ بحكمه (جلة ١٠٢/١٧٧٢ من رقم ٤٦ سنة ٢٨ ق)

١٠ - إن كانت المحكمة قد حصلت لهم في جنابة من الجرمين الأحداث اختياراً بأنه لم يبلغ السن عشرة سنة كاملة ، وصرحت بأنها تأمله بالادة ١٧ من قانون العقوبات ما اضطرها إلى توقيع عقوبة الجلس في الحدود الواردة بالادة المذكورة ، فلما تكون قد اعتجلت ،

إن كان لما أن تعدد العقوبة غير متبعة بذلك المأمود لأن القانون في المادة ٦٦ ع يجب بالنسبة إلى المحدث إبدال عقوبة الأشغال الشاقة بقوة الجلس التي لا تخضع لحكم المادة ١٧ ح . (جلة ١٠٢/١٧٧٢ من رقم ١١٠٠ سنة ٢٨ ق)

١١ - إن ما بين الحكم أولاً أن ما وقع من التهم يتعلق على نص الفترة الأولى من المادة ١٧٨ ع ثم أشار إلى من أحد المتهمين فلما إنه يجب سماعه بالادة ٦٦ ع والحكم عليه بالسجن بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة وحكم عليه أيضاً بالسجن عشر سنوات لأن هذا الحكم لم يزل من مقتضى المادة ٦٦ ع ولم يخطئ في تطبيق القانون . (جلة ١٠٢/١٧٧٢ من رقم ١٨٤٤ سنة ٢٨ ق)

١٢ - إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص فيما تنص عليه على أنه لا يحكم بالأشغال الشاقة للوفاة أو للوقت على التهم التي يرد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . فلما كانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، وكان عصر جلسة المحاكمة الحاشية في سنة ١٩٤٤ قد ذكر فيه مع اسم التهم في التعريف به أن سنة سبع عشرة سنة ، ولم يكن الحكم متضمناً بياناً آخر من سنة ما يجعل منه أن التهم حين ارتكابها الحاشية في سنة ١٩٤٢ لم تكن سنة قد بلغت سبع عشرة سنة ، ثم ظهر من المستخرج الرسمي للقيم في العمل أنه في الواقع لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد بلغ هذه السن ، لأنه حين تعديل العقوبة بالحكم بما على التهم بما يقتضيه حكم القانون . (جلة ١٠٢/١٧٨٥ من رقم ٢٠ سنة ٣٠ ق)

١٣ - إن نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريح في أن القانون إنما يجب بمعاملة التهم التي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة على متضمناً إن كانت العقوبة الواجب تطبيقها - مع ملاحظة موجبات الإزاعة ان وجدت - هي : الاعمال أو الأشغال الشاقة للوقت أو المؤبدة . وإن كان كانت العقوبة الموقوفة على التهم إلى قتل سنة من سبع عشرة سنة هي السجن فلا يجوز له أن يقر - إن يحكم بموجب معاملة ذلك المادة . (جلة ١٠٢/١٧٨٥ من رقم ٣٠ سنة ٣٠ ق)

١٤ - إن كان الظاهر من محضر الجلسة ومن الحكم المطعون فيه أنه قد ذكر مع اسم المعلن في

بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على
المتهم التزايد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع
عشرة سنة كاملة .
(جدة ١٩٥٢/١٧/١ ملن رقم ١٠٠٤ سنة ٣٣ ق)

التعريف به أن عمره ست عشرة سنة ومع ذلك تحت
الحكمة عليه بفترة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ،
فإنه يكون من السنين تعديل هذه الفترة بما يثق
وسمك المادة ٧٢ من القانون التي تقول إنه لا يحكم

مخالطة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة

موجز التواضع :

- إدراج مصانع الكالونيا ضمن المخاطر والمقلقة للراحة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٤٥/٥/٢٥ - ١
- متى يتبرأ المخل من مخالطة بيع المشروبات ٢ - ٢
- الترخيص بإدارة عمل لقرض يتبرأ به من المخاطر والمقلقة للراحة أو المضرة بالصحة لا يسمح بإدارته لقرض آخر - ٣
- الترخيص الصادر بإدارة عمل بمقلقة لا يثنى عن الحصول على ترخيص خاص بمستودع البقالة بالجدة - ٤
(ر - أيضاً : تنقيح قاعدة ١٩٠ وتنش قاعدة ٥٩٩)

التواضع القانونية :

إدارته لقرض آخر يدخله في عداد المخاطر الأخرى
الواردة بالجدول المرفق للأحكام المتعلقة بالقانون الخاص
بهذه المخاطر . فلذا كان لدى التهم ترخيص بيع وتداول
البقالة لأن ذلك لا يثنى عن الحصول على رخصة أخرى
ليبيع المشروبات .

(جدة ١٩٥٢/١١/١ ملن رقم ٩٠٧ سنة ٣٣ ق)

٤ - إن مخاطر البقالة ومستودعات البقالة بالجدة
قد نص عليها في القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون
رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بقانون المخاطر والمقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والمخالطة تحت النوع الرموز ٤ بحرف
(١) ولذا كان كل من هذين النوعين قد ورد بالجدول
على حدة مستقلاً عن الآخر وفقاً بذاته ، قد دل ذلك
على أن القانون قد أوجب لإدارة كل نوع منهما رخصة
خاصة بحيث لا يثنى الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين
عن وجوب الحصول على ترخيص خاص بالنوع الآخر .
(جدة ١٩٥٢/١١/٣ ملن رقم ٣١٥ سنة ٣٣ ق)

١ - إن القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة
١٩٤٥ قد أدرج مصانع الكالونيا ضمن المخاطر
والمقلقة للراحة كما مقتضاه الحصول في قأتها على ترخيص
سابق وفقاً لقانون ، ومجرد حيازة أدوات القطع -
ومنها الآليات - بدون رخصة ملحق عليه قانوناً .
(جدة ١٩٥٢/١١/١ ملن رقم ١٤٥٣ سنة ٣٥ ق)

٢ - يبقى لإدارة المخل من مخالطة بيع المشروبات
عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمضرة أن
يثبت الحكم أنه أعد لبيع القهوة والشاي للتردين عليه
أو للمخاطر المأخوذة ، إذ لا عسيرة يصنف الشراب
أو متدله أو المخالطة التي تقدم عليها ملحقاً من المشروبات
عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمضرة .
(جدة ١٩٥٢/١١/١ ملن رقم ٩٠٧ سنة ٣٣ ق)

٣ - إن الترخيص بإدارة عمل لقرض يتبرأ به من
المخاطر والمقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو المخالطة لا يسمح

عناكم عسكرية

موجز القواعد :

— اجراء القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية بإعلان التهم بقرار الإتهام لما كت أمام المحكمة العسكرية العليا - ١ و ٢ (د . أيشا : إيتت قاعدة ٤٩٦ واختصاص قواعد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ وإعادة اجبار قاعدة ٥ ومكترون ومشتبه فيهم قاعدة ٢٥ ومراقبة قاعدة ٦ وقضى قواعد ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠)

القواعد القانونية :

بقرار الإتهام وأن التهم قد أعلن هذا القرار قبل صدور القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ السابق الذكر ، وأنه يصدر القرار المذكور وإصلاحه يعتبر القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية وإن لم تكن قد حجت جلسة مبدية نظرها شأنها في ذلك شأن القضايا التي تكون قد عرضت على قاضي الإحالة وأصدر قراره وإسالتها إلى عناكم الجنائيات دون تجديد جلسة لها ، بل إن هذا الذي تله الحكم هو صحيح مع القانون في هذا الموضع . (جلسة ١٩٤٧/٢٢٦ من رقم ٢٠ ق)

٢ — إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ (بإصلاح القضايا التي كانت متطرها إلى المحكمة العسكرية إلى عناكم جنائية) قد أوجبت إحالة القضايا إلى عناكم بالمعالي التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون . قلنا كان القاض يسل بأنه كان قد أعلن بقرار إتهام لإحناكم أمام المحكمة العسكرية العليا بل إن إحالة القضية إلى عناكم الجنائيات (دون تجديد إلى قاضي الإحالة) تكون حسنة طبقاً لما يقضى به القانون سابق الذكر . (جلسة ١٩٤٧/٢٢٦ من رقم ٢٢٥ سنة ٢١ ق)

١ — إن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الخامسة منه على أنه ، تحال الجرائم المنظورة أمام عناكم العسكرية عند العمل بهذا القانون بالمعالي التي تكون عليها إلى عناكم الجنائية المختصة لهاية نظرها والحكم فيها وفقاً للأحكام المقررة في قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات والأوامر العسكرية الصادر بها في المادة الأولى من هذا القانون وتطبيق الإجراءات المتصوص عليها في قانون تحقيق الجنائيات في شأن الجرائم العسكرية التي لم يكن المتهم فيها قد قدموا إلى عناكم العسكرية وفي القضايا العسكرية التي يتردد مجلس الوزراء بإحالة المحاكمة فيها . فلذلك كان الحكم المعلن فيه علنا هذا النص قد رفض المذبح اعتماد من الطاعن بعدم جواز نظر المعزى أمام عناكم الجنائيات دون تقديمها إلى قاضي الإحالة ، بناء على أن ديس قباية العسكرية كان قد أصدر قراره بتقديم التهم إلى المحكمة العسكرية العليا بالبلاد الملية

محام

موجز القواعد :

— المليون القبولون للرافعة علم عناكم الاستئناف أو عناكم الابتدائية هم المصنون دون غيرهم بالرافعة العلم محكمة الجنائيات - ١
— حصة المأوى الواردة ذكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ - ٢ (ر . أيشا : إيتت قاعدة ٥٠٥ وإجراءات قاعدة ٥٣ ولستئناف قواعد ٧٢ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ وانتخابات قاعدة ٦ وحكم قاعدة ٣٠٩ وقاعم قواعد من ١ إلى ٥٦ وسارعة قواعد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٧ و ٣٥ و ٣٦ وقضى قواعد ٦٦ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١)

قواعد التقاضي :

١ - نصت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحاميين للقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون محصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنائيات ، ولذا كان الحامى الذى يباشر الدفاع عن المتهم لم يقبل للرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول الحاميين العلم من طريق سابق - فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت بالحق .

(جلة ١٣٨/٧١٦ من رقم ٣٦ سنة ١٣٦١)

٢ - إن حصة الحامى الوارد ذكرها فى المادة ٥٧ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم تقرر لحاجه فى كل ما يقع منه بالجلسة على الاطلاق بل القرض من تقرير تلك الحصة على سبيل الاستثناء إنما هو حاية

الحامى أثناء تأدية واجبه كعلم حتى لا يضر أثناء قيامه بهذا الواجب أنه يعود الحرية ، فلهذا هى اعادة الحق لا يكون التقاضى أن يحكم فيها على الحامى بالجلسة لما يقع منه وإنما يعود محضراً عما يقع ويحمله على التياقة لتقدم الحامى بناء على هذا المحضر إلى تاتى آخر فى المبدأ الولود فى ذلك النص . ومضى هذا أن الصورى العمومية تعتبر مرفوعة للقضاء بمنتهى الأمر المستند بالإحالة من التقاضى الذى وقعت أمامه الجريمة لىكون يتمتعاً إذن على التياقة ان تجرى فيها تحقيقاً ، فأكما فى ذلك الشأن فى سائر القضايا يحد أن ترفع فلا المحاكم . أما إذا كان الحامى لم يكن يردى واجبه فلا تكون متحاسبة بل يكون للمحكمة أن تامة بمنتهى الأحكام العامة تصمم عليه فوراً بالجلسة أو تنحله إلى التياقة لتجرى شئونها نحوه .

(جلة ١٣٨/١١/٢٥ من رقم ١٤ سنة ١٣١١)

محضر الجلسة

(وإجراءات قواعد أرقام ٤١ - ١٨)

محضر تحقيق

(و تحقيق قواعد أرقام ١ - ١٥)

محضر جمع استدلالات

(و حيلة قضائية قواعد أرقام ١٤ - ٢٠)

[illegible]

٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٤ و ٦٣ و ٦٤ و ٨١ و ١٤١ ومكردون ومقته فيهم قاعدتان ١٢ و ١٣ ومكردون
أحداث قواعد ١ و ٥ و ٦ و ٧ ومشرية جنائية قاعدة ٢ ومواد عشرة قواعد ٥١ و ٥٨ و ٧٣ وقضى قواعد
٢٠٦ و ١٢٢ و ٤٢٣ ومن ٤٧٠ إلى ٥٣١ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٢٩ وهناك عرض قواعد ٣٠
٢٦ و ٢٨ و وصف التهمة قواعد ٩ و ١٠ و ١٧

علات عمومية

موجو القواعد :

- مناط التغلب بالقضية إلى الذي الذي يشاء الجمهور لقب التبر بدون ترخيص - ١
- عدم كفاية الإخطار في حالة فتح محل مكان آخر سبق المحكم بإغلاقه - ٢
- البرة في الحال العمومية ليست بالأسماء التي تسمى لها ، ولكن بمقتضى الواقع في أمرها - ٣
- سريان أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٨ على جميع المحال التي ينطبق عليها التعريف الواردة به ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص - ٤ و ٦
- صفة المحكم تعلق الحال العمومي الذي قدمت الخمر في جانبته بعد الياد - ٧
- مشرولية صاحب الحال العمومي عن كل عاقلة تقع من التفتيش فيه - ٨
- يعتبر عملاً عمومياً ما يتفق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ -
- الحال المد لبيع البجائر بالتطاعى - ٩ و ١٠
- الحال المد لبيع القنعة - ١١
- الحال المد لبيع الخمر - ١٢
- الحال المد لبيع اللابة - ١٣
- الحال المد غيراً - ١٤
- إعداد حل القنعة التي شرب الناس فيه الخمر بالتجزئة يحل منه عملاً عمومياً - ١٥ و ١٦
- إزاة بيان مقهى وإعانة بانها بذلك غير إخطار الجهات المختصة بهذا التمييز لا تعزب عليه - ١٧
- بكون صاحب الحال عن التظلم من تحديد مصلحة السياحة للأجرة بغير قبولاته لغير أو الأجر الذي حدده
ويعين عليه الرأى - ١٨
- عدم ريل المحكم إزاة التهم لمخالته أحكام ١٩ من ق ٢٨ سنة ١٩٤١ نوح القية التي ثبت حصولها وكيفية وأن
لحظ فيها التصيب الأوفر - قصور - ١٩ و ٢٢
- عدم رد المحكم على دفاع التهم لإثارة على عام بدون ترخيص بأن البروفيه على العمري على نفس داخل تاد تخمس
نفسه أعفاه - قصور - ٢٣
- إزاة التهم بدون رد على ظنه بأنه غير مسئول عن جريمة السباح بلبس التفرق مقراء لتيا به بسب الرض - قصور - ٢٤
- (ر. أيضاً : إيتت قاعدة ٥٠٠ وتفتيش قواعد ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٩ وتفتيش قاعدة ١٠٤ وقار
قاعدتان ١ و ٢ ومواد عشرة قاعدة ٥٦)

تقارير القنارية :

١ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال المصرية إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها (١) الأماكن للعدة لبيع الأكرلات والشروبات قصد تعاطيها في نفس المل (٢) التناقل للعدة لإيراد الجمهور ، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه وفيها يتق بطريق أحكام المولد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تد الحال التي يشاهد الجمهور حال صومعية - إذ نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك التعريف فقد دل على أنه لا يمكن للحال أن يكون لهيب القمار بحيث يدخل الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف الحال المصرية كما جلت في المادة الأولى لعدم إعماله للأكل أو التمر أو الترم ، فإنه لا يت من الحال المصرية إلا فيما يخص أحكام المولد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت الفقرة المقررة بالمولد ١٩ و ٢٥ فقرة أشبهت و ٣٨ لقب القمار في الحال المصرية من الجنس لعدة لا يرد على ثلاثة شهور والفترة التي لا تتجاوز عشرة جنسيات أو إحدى هاتين الفترتين وإغلاق المكان لعدة لا تزيد على شهرين ، ثم لا يمكن للمكان الذي تخصص لهيب القمار فقد لا يفرض على من يمتعه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الفرض أنفسهم . لأن لب القمار منوع أصلاً في الحال المصرية لا يمكن أن يكون على ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تسمح للمطالبة بالإخطار عنه مقام ، ولأن هذا الإخطار ، يقتضي المادة الرابعة ، على بالمثل المولد ذكرهما في المادة الأولى - لما كان ذلك كذلك فإن فتح ناد يشاهد الجمهور لهيب القمار بدون ترخيص لا يمكن حده قانوناً لقادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يكون إذن محل العقوبة صاحبه من جرعة فيه يتم إخطار سابق وكل ما يمكن أن يفتق عليه هو تركه الناس ليعبرون القمار في حال أعده خصيصاً لذلك ، الأمر للعقاب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

(جدة ١٩٤١/١٩ من رقم ١٠٤ لسنة ١٣ ق)

٢ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالحال المصرية قد نصت على أن الإخطار لا يمكن في حالة فتح محل ممكن آخر يستلزم إخطاراً ، بل أنه يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو للفر .

(جدة ١٩٤١/١٩ من رقم ٣٢٩ لسنة ١٥ ق)

٣ - المرة في الحال المصرية ليست بالأحكام التي تنطبق لها ، ولكن حقيقة الواقع من أمرها ، فتجدر لرجال الشرطة التفتتة أن يحل من الحال التي يسمح المستوطن عنها محل عام هو في حقيقة الواقع محل صومعي كان لم أن يدخلوه لرافقة ما يجري به . فلما توافقت لدى البرليس الأكلة على أن المكان الذي يجره القمار ليس نادياً عاماً وإنما هو محل صومعي يشاهد الجمهور بلا تفرق ولا تمييز بينهم لقب القمار ، وأن ما تملكه القمار عنه من أنه ناد عام لم يكن إلا للاكالات باعتباره حقيقة من خصوه لرافقة البرليس فإن دخول البرليس فيه يكون جائزاً ولولم يكن هناك إذن من النيابة .

(جدة ١٩٤١/١٩ من رقم ٣٣٨ لسنة ١٥ ق)

٤ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال المصرية ، إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها الأماكن للعدة لبيع الأكرلات والشروبات قصد تعاطيها في نفس المل والأماكن للعدة لإيراد الجمهور ، قد قصد أن تسمى أحكامه على جميع الحال القريبة عليها هذا التعريف ولو كانت محار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو غير ترخيص . فلما كان ثبات في الحكم أن للملبي محل صومعي كان به مواده وكرسيه وكانت تقدم الخمر فيه لمراد نهو بذلك محل صومعي في حكم المادة الأولى المذكورة .

(جدة ١٩٤١/١٩ من رقم ٣٠ لسنة ١٥ ق)

٥ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال المصرية إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها الأماكن للعدة لبيع الأكرلات والشروبات قصد تعاطيها في نفس المل والأماكن للعدة لإيراد الجمهور - قد قصد أن تسمى أحكامه على جميع الحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت محار لأغراض أخرى بترخيص أو غير ترخيص .

(جدة ١٩٤١/١٩ من رقم ٣٠ لسنة ١٥ ق)

٦ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحالات العامة إذ تحدث في مادة الأولى من هذه الحال بأنها الأماكن للعدة لبيع الأكرلات والشروبات قصد تعاطيها في نفس المل قد قصد أن تسمى أحكامه على جميع الحال التي ينطبق عليها هذا الوصف ولو كانت محار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو غير ترخيص .

فلما كان ثابت بالمسكن أن التهم أمدته لإسنادا يحمل
منه علائقا فصار ثلثي ثلثي التهم فيه الحر بالضرورة
دون أن يحضر منه أو يحصل حل ترخيص بإذنه ،
فأجاب - بحلا بالمادة ٣٧ من القانون المذكور -
اغتنال الحل دون التهم على توقيعه ، وإذ كان
الحكم قد قضى بالإغلاق لمدة شهرين فإنه يكون قد
عاقب القانون .

(جلبه ١٦٠٧/٢٦٦ من رقم ١٥٧٢ سنة ٢١ ق)

٧ - إذا كان الحل العمومي في مجلس القومسي
والقصر والفتنة قدمت الحر في جانب من بعد الميلاد
القانوني وحكم بقتله ، فلا تريب على المحكمة في ذلك
إذ الحل كله هو وحدة لا يمكن تجزئتها بصد الخافقة
التي وقعت فيه .

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ٢١٠ سنة ١٨ ق)

٨ - إن صاحب الحل العمومي مسئول بمقتضى
نصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ عن كل عاقلة
تقع من المستخدمين فيه ولو كان هو وقت التصادف
فأجاب -

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ١٧٣٢ سنة ١٨ ق)

٩ - إذا كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨
سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حطرت حياة
أجهزة الاستقبال في الحال العمومية إلا بترخيص خاص
وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه
فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة ، تعتبر
الحال التي يتخاضها المجهور من الحال العمومية ، كل
الحل المد لبيع السجائر بالقطار مما يجري عليه
حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بتغير تميز بين
التس .

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ١٧٣٨ سنة ١٨ ق)

١٠ - إذا كانت المادة ٢٨ من القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد
حطرت حياة جهاز الاستقبال في الحال العمومية ،
وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه في
ما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر الحال التي يتخاضها
المجهور من الحال العمومية ، وكان على التهم المد
ليبيع والتبقيع والفتنة ، من هذا القبيل ، فإن حياة
صاحبه راجع فيه دون رخصة تكون مطابقا عليها .

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ١٧٣٢ سنة ٢١ ق)

١١ - إذا كانت المادة ٢٨ من القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد

حطرت حياة جهاز الاستقبال في الحال العمومية
على ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد
نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة
تعتبر الحال التي يتخاضها المجهور من الحال العمومية ،
وكان على التهم المد لبيع البقالة - من هذا القبيل ،
إذ يكفي ليكون الحل طالما أن يكون مما يمكن دخوله
بتغير تميز من التس ، فإن حياة صاحب هذا الحل
جهازا لاسلكيا بمحطه بدون رخصة تكون مطابقا
عليها .

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ١٧٣٢ سنة ٢١ ق)

١٢ - إذا كانت المادة ٢٨ من القانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حطرت
حياة جهاز الاستقبال في الحال العمومية ، وكانت
المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما
يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر الحال التي
يتخاضها المجهور من الحال العمومية ، وكان على التهم
المد لبيع الخبز من هذا القبيل إذ يكفي ليكون الحل
طالما أن يكون مما يمكن دخوله بتغير تميز من التس ،
فإن حياة صاحب هذا الحل جهازا لاسلكيا بمحطه
بدون رخصة تكون مطابقا عليها .

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ١٧٣٢ سنة ٢١ ق)

١٣ - إذا كانت المادة ٢٨ من القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد
حطرت حياة جهاز الاستقبال في الحال العمومية ،
على ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد
نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة
تعتبر الحال التي يتخاضها المجهور من الحال العمومية ،
وكان على التهم المد لبيع البقالة - من هذا القبيل ،
إذ يكفي ليكون الحل طالما أن يكون مما يمكن دخوله
بتغير تميز من التس ، فإن حياة صاحب هذا الحل
جهازا لاسلكيا بمحطه بدون رخصة تكون مطابقا
عليها .

(جلبه ١٧٨٨/١٧٨ من رقم ١٧٣٠ سنة ٢١ ق)

١٤ - إن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨
سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حطرت
حياة أجهزة الاستقبال في الحال العمومية
إلا بترخيص خاص ، وقد نصت المادة ٤٤ من القانون
المذكور على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨
المذكورة تعتبر الحال التي يتخاضها المجهور من الحال
العمومية . وإن فالمل المد عتقا هو مما يجري عليه

حكم عليه لئلا يذم ما يمكن منعه بغير تعذيب
القبض .

(جريدة ١٩٠١/٧/٢١ من رقم ٣٦٦ سنة ٢١ ق)

١٥ - متى كان الحكم قد أطاح بالتمتع بخاتمة
على معنى لبيع القروض الرضائية بدون الحصول
على رخصة من الجهات المختصة ، ومطابقه بمقتضى القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ . الخاضع للمحال السومية ، فلا
يؤثر على الأمانة والامتيازات التي أوردتها . إذ
أصدره إحصاءاً يحصل منه علائقاً محرمية لكن يترتب
القبض في آخر بالتمتع ، فالقبض عليه بأنه أخيراً إذ
أصدر للمحل محرمية يتناول فيه الناس آخر بغير تعذيب
بينهم مع أنه ليس إلا على بقالة وقعت في حيازة
لشروط الرخصة يبيع آخر في حيازة بالتقاضي ليس
الأشخاص المتضررين - هذا يكون جديلاً موضوعياً
لا شأن للحكمة بالقبض به .

(جريدة ١٩٤١/٧/٢١ من رقم ١١٩ سنة ٢١ ق)

١٦ - إذا كان الحكم قد أوجب في حق التمتع
أنه قد بلغ آخر بالتمتع في حيازة التي يديره البقالة
لمحل من تلك علائقاً أداره قبل الحصول على رخصة
من الجهات المختصة ، ومطابقه على ذلك طبقاً لقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال السومية ، ثم رآه
من جهة مع آخر بغير رخصة اعتدلاً على أن فيه
ترخيصاً يبيع بالتمتع وهو ما لا يتفق به القيمة الأولى
التي تقوم على أنه حصل من حيازة علائقاً يتناول روادها
آخر في قبض أن يخطر الجهة المختصة بذلك طبقاً لقانون
لأن هذا الذي انتهى إليه الحكم لا ينافي فيه .

(جريدة ١٩٤١/٧/٢١ من رقم ١١٩ سنة ٢١ ق)

١٧ - إن المادة السابعة من القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٤١ الخاضع للمحال السومية إنما تنص على
المستلزم لتعليق من قبل المحل من مكان إلى آخر أو
عن كل تغيير (ولو كان نوعاً في نوع المحل أو الفرض
المتخصص) يطرأ على البقالات الواردة في الإخطار
الأول ، وإذ إن تلك كانت واقعة المعنى هي أن التمتع
كان مخصصاً له في زيادة متى ثم أزيلت مبادئه وأعيد
يؤثره بعد ذلك من غير أن يخطر الجهات المختصة بهذا
التغيير فلا حجباً عليها ، إذ التمتع قد فتح للمحل
السوري أول الأمر بعد الإخطار من البقالة الواردة
في المادتين ٤ و ٥ من القانون المشار إليه ، والتمتع

الذي حدث في المحل الذي يديره ليس من قبيل ما صدر
عليه من المادتين المذكورتين .

(جريدة ١٩٤١/٧/٢١ من رقم ١١٩ سنة ٢١ ق)

١٨ - المحلة السابعة - طبقاً لقرار الرضاوي
رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ - أن تمتد أجرة كل غرفة
بالقائمين والبنيويات والبيوت القروية وما يماثلها
من الأماكن للمدة لإيراد المهور - دون أي قسمة
بين أي مكان منها والآخر - ما في ذلك من العلم أو
جوده ، وعلى أساس أن الفترة لنفس واحد أو
لشخصين من الأصدقاء ولزيم واحد أو أسيوع أو
شهر واحد وأن يكون هذا الشخص كما تراه المحكمة
للمدونة ، على أن يكون صاحب المحل الذي يصدر
من هذا الشخص أن يتقدم وفقاً لقرارات لائحة بالملازم
سابقة الذكر فإنما هو مكتوب في النظر في الردد للقرود
له أصدر تأيلاً لمر أو الأجر الذي صدره المحكمة
أو أقرت بتجديده وتبين عليه التزامه وإلا أصدر عقاباً
لحكمه لقراره وسبق عليه العقاب .

(جريدة ١٩٤١/٧/٢١ من رقم ١١٩ سنة ٢١ ق)

١٩ - (٤) كل القانون رقم ٢٨ الصادر في
٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن المحال السومية قد ذكر
في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي تنهى
عنها في المحال السومية على اعتبار أنها من ألعاب
التهار ، وكان يجب تأتوا في هذه الألعاب أن يكون
الرجح فيها موكولاً لخط أكثر من البقالة ، فإنه يجب
لجنة الحكم بالإقامة بمقتضى هذا القانون أن تبين
للمحكمة في نوع اللعب الذي تمت حسوله ، فإن كان
من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فرق ذلك
أن تبين ما يوجب توافر الشروط السابق ذكره ، وإلا كان
حكمها بغير البيان متيناً قسماً .

(جريدة ١٩٤١/٧/٢١ من رقم ١١٩ سنة ٢١ ق)

٢٠ - إن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن
المحال السومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل
بعض الألعاب التي تنهى عنها في المحال المذكورة
باعتبارها من ألعاب التهار ، وإذا كان الواجب تأتوا
في هذه الألعاب أن يكون الرجح فيها موكولاً لخط
أكثر من البقالة ، فإنه يكون من اللازم الإجابة
بموجب هذه المادة أن بين الحكم اللعب الذي تمت
حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص
لزم أن بين أيضاً ما يوجب توافر الشروط السابق ذكره
فيها . وإذ إننا تأتوا أقصر الحكم على القول بأن اللعب

إن كان من النوع المظروف فإنه يكون قصراً. واجبةً
تحت.

(جـ ١ - ١٧٨٧/١٠ من رقم ٤٧٩ سنة ١٧٨٧ ق)

٢١ - إن المادة ١٩ من قانون الحال العمومية قد فسدت على أنه لا يجوز في الحال العمومية أن يترك أحداً يلعب القمار على اختلاف أنواعه كالبكرامه ولعبة السكة الحديدية إلى آخره. وما شابه ذلك من أنواع اللعب. وإذا كانت لعبة الكروى لعبة ليست مما سمح القمار فإنها يجب أن تكون من الألعاب المشابهة من ناحية أن الربح فيها يكون موزعاً على اللاعبين أكثر منه لممارتهم كما هو مفهوم من كل القمار. فإذا كان الحكم الذي طالب حل هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفية وأن القمار فيها التعيب الأول، فإنه يكون تصرفاً غير مصلحاً تحت.

(جـ ١ - ١٧٨٧/١٧ من رقم ١٧٩ سنة ١٨٨٥ ق)

٢٢ - إذا كان الحكم الذي طالب القمار على سماحه يلعب القمار في مقامه لا يقل إلا أن صاحب المباحث دخل القمار فرجع بعض من فيه يلعبون لعبة السيف دون أن يبين أن هذه اللعبة من ألعاب القمار التي يرجع التكسب إليها من اللاعبين أكثر مما يرجع إلى ممارتهم لهذا فنورد بيب الحكم ويستوجب تحت.

(جـ ١ - ١٨٨٧/١٢ من رقم ٣٣٢ سنة ١٨٨٥ ق)

٢٣ - إذا كان الحكم قد أدان التهم في إدارة على عام قبل الحصول على ترخيص وكان التهم قد أُلغيت من قسمة البوليصة على الدعوى على خاص في داخل القاضي وبمخصص لجنة أعضاء القاضي، وكان الحكم قد قال إن القاضي من الواجب الخاصة وأن البوليصة يوجد من مخالفة ومباينة وعاقب التهم باعتبار استقلالها من جهة لجانها الخاصة، وذلك دون أن يبين الأدلة التي استندت منها أن هذا المارة من القاضي كان مبايعة القماريين عليه من غير أعضاء القاضي فإنه يكون تصرفاً غير مصلحاً تحت.

(جـ ١ - ١٧٨٧/١٧ من رقم ١١٣ سنة ١٨٨٥ ق)

٢٤ - إن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٦ وإن كان قد نص في المادة ٣٠ منه على أنه لا يكون مستغل المحل العمومي وغيره ومباشراً أسامة مشرفين معاً عن مخالفة أحكام هذا القانون، إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد النظام الدستورية بسبب القوة القاهرة وحرمان التهم من إثبات العكس، وإن كان دفع التهم بأنه غير مشرف عن جريمة السماح بلبس القمار في مقامه؛ لقلة وقت ارتكابها بسبب المرض، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وتقول كذا في، فإذا لم تشمل وأثبتت فعلها ببياناته على مجرد الدستورية المقرنة، فإن حكماً يكون مصلحاً تحت.

(جـ ١ - ١٨٨٧/١٧ من رقم ٣١٤ سنة ١٨٨٥ ق)

مراقبة

موجز القواعد :

- الرقابة المصنوعة عليها في قانون المشردين والفتية فيهم هي عقوبة أصلية بخلاف الرقابة العادية فإنها عقوبة تشكيلية لا غناء فيها عن العقوبة الأصلية - ١
- الرقابة المصنوعة عليها في قانون المشردين والفتية فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد الحكم مديتها وتخرج عنها - ٢
- الرقابة المصنوعة عليها في م ٩ من ق ٢٤ سنة ١٩٢٣ هي عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بلبسها - ٦
- جواز زيادة مدة الرقابة في جريمة العودة للاشتغال على مدة العقوبة المخفوفة بها في الجريمة التي اعتبر بلبسها طامساً للاعتقال - ٧
- الحد الأدنى لرقابة البوليس المقرر في المادة ٢/٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٨
- وجوب تعيين بدء الرقابة إذا رأى الحكم تطبيق م ٢٣٢١ بقرتها - ٩
- الترخيص الذي وصفت من أجله م ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ - ١٥

موجز القواعد (ج ١) :

- عدم استبعاد القضاء من أحكام الرسوم يتأقون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ - ١١
- متى يجوز الحكم بالرافقة طبقاً لم ٣٢٠ ج - ١٢
- (د. أيضاً : استئناف قاعدة ٢٥٦ وإجادة اعتبار قاعدة ٦ ومتشردون ومشتبه فيهم قواعد ١٥ و ١٦ و ٢١ و ٢٥ و ٢٢ و ٥٤ و ٥٤ و ٦١ و ٦٢ وحسن قاعدة ١٥٠)

القواعد القانونية :

التي تكون في مكان بينه وذير الداخلية يجب أن يجد لها أجل من لا يزيد على ثلاث سنوات قبلها على ماخصى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون المذكور .

(جدة ١٣٧/٥٤ من رقم ١٣٣ سنة ١٣٦٠)

٤ — يجب على القاضي — حسب الأصل — أن يجد في الحكم الذي يصدره مدة كل مقرة وفيها ما لم ينقض القانون ترك تحديد مدة المقرة لمدة أخرى على مقتضى الأرواع والحدود التي رسمها . وقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتقديريين والشفيع فيهم يلزم أي ضريفة أنه أراد أن تكون مقرة للرابعة الخامسة التي فرضها المادة التاسعة منه فهو عذوة للملأ وأن ترك تحديد مدة المقرة أخرى . بل للبلاد من يجوز فرضه أنها هي بيننا المراقبة التي تحدث منها بالفترة الأخيرة من المادة السادسة وقال إنها تعد مائة لقوة المجلس فما يطبق أحكام قانون العقوبات وتطبيق الجنايات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بين يمين يقرر من وذير الداخلية وإذ منها لا يزيد على ثلاث سنوات ومن ثم تكون المراقبة الخامسة مقرة بوقت شأنا في ذلك شأن مقرة المجلس . ويجب بالمثل أن يحسد الحكم الذي يقتضيه المقتدر . منها في الحدود القانونية وأن بين وقتا المادة ٢٤ من قانون السابق الذكر اليوم الذي يبدأ تنفيذها منه . فالحكم الذي يقتضي بوضع انهم تحت المراقبة الخامسة المنصوص عليها في القانون المذكور به أن يجد مدة هذه المراقبة ولا اليوم الذي يبدأ في تنفيذها ، يكون : طالما القانون ، ونحكمة القضاء تحسبه تحديد مدة المراقبة الخامسة وتعين اليوم الذي تبدأ فيه .

(جدة ١٣٧/٩٦ من رقم ٣٣ سنة ١٣٦٠)

٥ — إنه يجب الأصل يلزم أن يجد في الحكم مدة المقرة التي يقتضيها على اللهم ، فيجب على القاضي أن يبين في جميع الأحكام مقدار كل مقرة يقتضي توقيعها على المحكوم عليه ، وذلك على ما يترتب من صريح

١ — إن المراد من عبارة « المراقبة الخامسة الواردة في المادة التاسعة من قانون التقديريين والشفيع فيهم من عين المراد من المراقبة المنصوص منها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص في جهة بيننا وذير الداخلي لا المراقبة العادية . واقتضى من وصف هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة العادية التي يترك فيها الحكم عليه اختيار الجهة التي يرى الإبقاء فيها مدة المراقبة . والمراقبة المنصوص عليها في تترك المادتين هي مقرة أصلية يبنى الحكم بها عن الحكم بالأمس كمتروا أصلية . الحكم بالمراقبة كمتروا تكميلية . بخلاف المراقبة العادية التي يترتب عنها تكميلية لا بد منها فيهم من المقرة الأصلية .

(جدة ١٣٣٧/٢٠ من رقم ١٣٣ سنة ١٣٦٠)

٢ — من واجب القاضي أن يجد مدة المقرة التي يقتضيها (إذنا قضى قانون بخلاف ذلك وليس في القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتقديريين والشفيع فيهم نص من هذا القبيل ، وإن قلنا كان الحكم الابتدائي قد قضى بوضع انهم تحت مراقبة الجبريلس بعد القضاء مدة المجلس في الجهة التي بيننا وذير الداخلية في القرار الصورية ولم بين أجل هذه المراقبة فأسألت انهم ومنه فلا يكون للحكمة الاستثنائية أن تزيد هذا الحكم خفية أن يكون في تصحيحها إياه جديد مدة المراقبة لإسادة لمركز انهم الذي إسألت الحكم دون التباين لاحتيا لث وذير الداخلية قد يرى إبقاء تحت المراقبة مدة أقل من المدة التي تقدمها هي — لا يكون للحكمة الاستثنائية ذلك بل يجب عليها أن تسمح الحكم بتحديد مدة المراقبة لاختصاصها هي دون سواها بذلك .

(جدة ١٣٧/٩٦ من رقم ٣٣ سنة ١٣٦٠)

٣ — المراقبة الخامسة التي يقتضيها تقيفاً للمادة الثامنة من قانون التقديريين والشفيع فيهم هي المراقبة

الاشتباه في حقبة أسلية مجرد الحكم بما ولو لم يكن قد حكم على القيود بالعقوبة في الجريمة التي قد مضى عليها من أجلها ، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا مجرد أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من القيود لا أساس له .

(جريدة ١٧/١١/١٩٤٥ طين رقم ٣٧١ سنة ١٩٤٥)

٨ - إن الحد الأدنى لمراقبة الجوريس المقرر في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو مدة سنة . فلا تكن الحكم تطبيقاً للآيتين ١٠ و ١١ من المرسوم بقانون المذكور قد قضى بوضع التهم تحت المراقبة لمدة ستة أشهر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جريدة ١٧/١١/١٩٤٥ طين رقم ٣٧١ سنة ١٩٤٥)

٩ - إذا كان هذا الحكم إذ رأى تطبيق المادة ٣٣١ من قانون العقوبات يقتضيها على هذا التهم قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة للصوص عليها في المادة الخاصة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولم يبين تاريخ بدء المراقبة فانه يكون قد أخطأ إذ أن المراقبة للشارع العليا في الفقرة الثانية من المادة ٣٣١ إنما هي المراقبة العامة للشارع العليا في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ التي لا يزال العمل بها سارياً من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم الصادر في الحكم وجوب تنفيذ هذه المراقبة التي تقتضيها المحكمة . وذلك لكيلا يجرى إبطال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ حقبة المراقبة التي قضى بها الحكم وتزويج ما قصد إليه الخارج من تقريرها .

(جريدة ١٧/١١/١٩٣٧ طين رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٣٧)

١٠ - إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضعت فرض رقابة ضمنية على المرحومين تحت المراقبة كيلا يقع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل . فلا تكن ثابت أن المراقب إنما ترك يده مؤقتاً لحد طارئ ثابت ثم ذهب إلى غير الجوريس في الجبهة التي تصحها وقدم قس إليه لتنفيذ حكم المادة المذكورة عليه وفق فيه تحت المراقبة الضمنية طول الليل بعد أن أبلغ مكتب الجوريس بوقوع الحال ، فإنه لا يات عليه اعتبار أنه عاقب تلك المادة لا تكون متفقة والفرض الذي من أجله فرض العقاب ، والحكم الذي يقتضي بالاداء يكون غشياً .

(جريدة ١٧/١١/١٩٤٥ طين رقم ٣٧١ سنة ١٩٤٥)

في القانون يحد من هذا الواجب ، ويكل أمر تحديد العقوبة لسلطة أخرى وفقاً للاوضاع والحدود التي رسمها ، وبما أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمقتردين والعقوبات عليهم غرضاً منه أنه أراد أن تكون حقبة المراقبة الخاصة التي أوردتها المادة الخامسة من غير محددة المدة ، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير السلطة التي توقفا ، بل إن قصوره في نحوها يدل على أن هذه المراقبة هي بيننا المراقبة التي ذكرت بالفترة الأخيرة من المادة السادسة ونص على أنها تعد عاقبة لنفسية الجاني فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحسين الجانيات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بما يبين بقرار من وزير الداخلية ، وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، فذلك يقتضي أن تكون المراقبة الخاصة مقربة مؤقتة كمقربة الجاني ، ويستلزم أن يحدد الحكم الذي يمدد بها مقدار مدتها في الحدود القانونية المقررة لها . وشأن المشتبه فيه بالنسبة لهذه المراقبة شأن المقتدر سواء بسواء .

(جريدة ١٧/١١/١٩٣٧ طين رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٣٧)

١١ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمقتردين والعقوبات عليهم إنما يقتضي بالحكم بالمراقبة على أنها حقبة أسلية من جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنبال التهم مضبوها ثم عاقبته مضمناً الإنبال سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقييم بلاغ جدي حده الفح . وليس في القانون ما يبيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي حقبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع حقبة أخرى توقع من الجريمة المرتكبة بل بالعكس لا يمتنع القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المصير في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإدانة . ثم أن نص هذه المادة يضاد منه أن الحكم الصادر من محكمة صكراً في جريمة سرقة يكتفي في تطبيقها ، بإدانة محكمة السحب قدوات فيه دليلاً كافياً على أن التهم تترك المراقبة .

(جريدة ١٧/١١/١٩٤٥ طين رقم ٣٧١ سنة ١٩٤٥)

١٢ - إن الخارج في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ لم ينص في جرائم القتل والاشتبا ، كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن حكم عليهم بالاشتبا لثبات أو السجن لجناية من الجانيات الواردة فيها ، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية . وذلك ، ولأن حقبة المراقبة في جريمة القتل

١١ - إنه وإن كان الرسوم يتناون رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٤٥ لم ينس صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لا يمكن قد نص في المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام المرسوم على القضاة إلا إذا اتخذت قش وسية غير مشروعة وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالائتلاف قد جلد نصها مائلاً مطلقاً دون تمييز بين الرجل والقضاء ، ثم جلد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نظم الوضع تحت مراقبة الجوليس هلستى من هذه المراقبة من قبل بينهم من خمس عشرة سنة دون تمييز في المجلس ، فإنه بين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص في المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول ولادة ١٩ من لثاني على الإلتزام كل ما يخالف أحكامها من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء القضاء من أحكامه .

(جلد ١٢٥/١٠٥٠ من رقم ١١٢٨ لسنة ٢١)

١٢ - إن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح في أنه يشترط لجواز الحكم بالمراقبة للولادة فيها أن يكون المتهم مائلاً ارتكب جريمة سرقة عامة استغقت توقيع عقوبة الحبس عليه . فلذا كانت الجزية التي ارتكبها شروفا في سرقة فلا يجوز الحكم بمراقبة لأن نصها يتكلم عن المصروع ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسرى في العقوبة بين الجزية العامة والمصروع فيها .

(جلد ١٢٥/١٠٥٠ من رقم ١١٢٨ لسنة ٢١)

١٣ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تقتضي لكي يحكم بعقوبة المراقبة ان نص عليها أن يكون للمحكوم عليه مائلاً ومكتم عليه الحبس في جريمة سرقة عامة . وفصلان أن هذه المادة واحدة في ذلك فلا ، القانون يصفه عامة لا يسرى في العقوبة بين الجزية العامة والمصروع فيها ، ثم إن النص على عقوبة المصروع في المادة ٣٢١ من القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٢٣ لا يحدد شروط في سرقة النص على عقوبة المراقبة المذكورة . وإن فلذا كان ما وقع من التهم ليس إلا مجرد شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة .

(جلد ١٢٥/١٠٥٠ من رقم ١١٢٨ لسنة ٢١)

١٤ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم في سرقة ليرة يجوز في حالة العود أن يمحوا تحت مراقبة الجوليس مدة ستة على الأقل أو سنتين على الأكثر . وهذا النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة ، أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة عامة وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، وأن يكون مائلاً . فلذا كانت الجزية التي ارتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة ، فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة فلذا كان ذلك نصريح هذا النص ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسرى بين الجزية العامة والشروع فيها من جهة العقوبة ، كما أنه في جرائم السرقة بالذات نص على عقوبة عامة الشروع فيها .

(جلد ١٢٥/١٠٥٠ من رقم ١١٢٨ لسنة ٢١)

مزروعات

(دلائل قراءه أولم ٤ - ١٠)

مسئولة جنائية

موجز القواعد :

- ١ - الاتفاق الحاصل بعد وقوع الجريمة لتفليس من تأنيها لا يؤثر فيها - ١
- ٢ - تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة موكول لتقدير محكمة الموضوع - ٢
- ٣ - مسؤولية المتهمين جنائياً عن الجريمة بالرغم من إشراك الجوليس معهم في الأعمال المسببة لارتكابها بقصد اكتشافها - ٣
- ٤ - حسن النية المؤثرة في المسؤولية عن الجريمة ورغم توافر أدلتها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض - ٤
- ٥ - مجرد تولد الخواطر على إطلاق شخصين التراف في وقت الحادث لا يرتب في القانون تضافاً في المسؤولية الجنائية بينهما - ٥
- ٦ - توافر الجنحة لا يستوجب مؤاخذتهم على فعل ارتكبه بهتهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر - ٦
- ٧ - عدم التناظر بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية - ٧
- ٨ - الجبل بقانون الضرائب لا يصلح دعواً في نفي المسؤولية عن التهم - ٨
- ٩ - مجرد توافر التهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضافاً بينهم في المسؤولية الجنائية - ٩
- (و. أيضاً : إختلاس إيداع محبوسة قاعدة ١٠٥ وأسباب الإيذاء وموانع العقاب قواعد ١٠ و ١١ و ١٧ ولغش القاعدة ٥٩ وشبهة أمانة قاعدة ١٠٠ ودعوى كاعتدال ٣ و ٤ ودعوى مدنية كاعتدال ٦٧ و ١٩٤ وسرقة قاعدة ٩٦ وصيانة قاعدتين ١ و ٢ وشرب قواعده ٣٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥١ و ٥٤ و ٦٦ و ٧٠ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٨ و ١٠٩ وقتل وإصابة خطأ قواعد ٢٥ و ٢٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ وقتل عمد قواعد ١٢ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ وقدر قاعدة ٤ وعملات هجومية قاعدة ٨ ومواد عنصرية قاعدة ٧٧ ونصب قاعدة ٦١ ونقض قاعدة ٤٨٩)

القواعد القانونية :

ودعم ترافق ارتكابها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وهو معنى لا تخضع مقوماته باختلاف الجرائم ويكتفي أن يكون المصلحة قد ضحيت وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبات معينة ليستفيد القاضي من تلك القاعدة العامة الواجبة الإيلاء في مناسبات أخرى .

(جلة ١١/١١/١٩٤٧ من رد ١٠١٠ سنة ١٦ ق)

٥ - إنفاذ الحكم المحكوم به اجبر زينا مسترلاً عن فعل القتل الذي تم قتله بعد بكر لم يبين تورط الاثنى بينهما على هذا الفصل ، بل كان كل ما قاله في هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توافر الخواطر على إطلاق الاثنى تناظر في وقت الحادث ، الأمر الذي لا يرتب في القانون تضافاً في المسؤولية الجنائية بينهما بل يصل فعل من الخلق اليسار ولم يجب مجرد شروع في القتل العمد من توافر أدلتها القانونية ، ثم كان قد قال بتوافر قية القتل لدى المتهمين من تصريهما الأسلحة على الجنح عليه في مواضع من الجسم هي مثاق ، مما لا يوجب جنسية الحال أن ينصرف إلى اليسار الذي لم يصب ، لهذا الحكم يكون قاصر ليلان قصوداً يصب

١ - إنفاذ قصبة الجريمة فلا يؤثر فيها أي اشتراك يكون قد حصل بعد وقوعها لتفليس من تأنيها .

(جلة ١١/١١/١٩٤٧ من رد ١٩ سنة ٣ ق)

٢ - إن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم يفسد ذلك أمر موكول لتقدير محكمة الموضوع لا تسأل عنه حساب ولا شأن لمحكمة النقض .

(جلة ٢٩/١/١٩٤٧ من رد ١٣٨ سنة ٤ ق)

٣ - من كان ثابت من الحكم للمتهم فيه أن المتهمين من الذين اتفروا الجريمة بأقسام مختارين طالين بأن ما وقع منهم هو جريمة معاقب عليها قانوناً ، ولم يكن كمثل الجوليس معهم غير هذا لم على ارتكابها ، بل كان مجرد وسيلة لاكتشافها بعد أن اتفروا م وحدهم على اقترافها ، فبذلك للمتهمين مسئولون جنائياً عن هذه الجريمة بالرغم من تسأل الجوليس ولغشاً ك معهم في الأعمال المسببة لارتكابها .

(جلة ١١/١١/١٩٤٧ من رد ١٣٨ سنة ٤ ق)

٤ - إن حسن النية المؤثرة في المسؤولية عن الجريمة

لقطر عن سبق الاصرار - أنه كان هناك اتفاق بينهم على القرب .

(جلسة ١٨٩/٢٢/٢٢٧ طين رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ ق)

٧ - لا تلتزم بإطاعة بين للمسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية فقد يكون القتل عاتقة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات ولا تترتب على النيابة إذا ما أُنشئت الدعوى العمومية قبل التهم لمحاكمة حل ما أسند إليه من قتل يكون في قس الوقت عاتقة إدارية .

(جلسة ١٨٨/٢٢/٢٢٧ طين رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ ق)

٨ - الجهل بقانون الضرائب لا يصلح طعناً في المسئولية عن التهم .

(جلسة ١٨٨/٢٢/٢٢٧ طين رقم ١٢٢٧ سنة ١٩٦٤ ق)

٩ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يترتب في صحيح القانون ضماناً بينهم في المسئولية الجنائية ، بل يعمل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه .

(جلسة ١٨٨/٢٢/٢٢٧ طين رقم ٣١١ سنة ٢٠٥ ق)

بما يجب قتله . وتقتضي هذا الحكم بالنسبة إلى زيد يقتضي قتله بالنسبة إلى بكر (الطاعن الثاني) الرحمة الواقعة للمتهمين بما عا يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما .

(جلسة ١٨٨/٢٢/٢٢٧ طين رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٤ ق)

٦ - توافق المجناة هو تواضع غولهم على ارتكاب فعل معين يتخذه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - حل حدة - قد أصر على ما تواضعوا له الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مواصلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالحال فيما قصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فلا يجب لمحاكمة المتهم من فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمثل الممدد في القانون . وإذن فلما أُنشئت للمسألة المتهمين جميعاً عن الواقعة التي حدثت البعنى عليه على أساس مجرد توافقهم على خريبه ثانياً تكون قد أخطأت ولا تصح الإعادة إلا إذا ثبت المسألة - بنسب

مسئولية مدنية

(ر : دعوى مدنية)

مصادرة

موجز القواعد .

- نالق الحكم بالمصادرة بالتطبيق لأحكام م ١٢٢ من الرسوم بقانون الصادر في ٢٤/٩/٩٩ المجلس يرسم الإلتاج على الكسول - ١
- المصادرة بحكم طبيعتها لا يجوز أن يتناولها وقف التفتيش - ٢
- الأشياء الواجب مصادرتها بالتطبيق لأحكام م ٤٥ من ق ٢١ سنة ١٩٢٨ المجلس بالمقدرات - ٣
- وجوب مصادرة الأشياء المتعلقة بالهبة في جرعة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص - ٤
- وجوب الحكم بمصادرة السلاح للضيوط بدون ترخيص ولو لم يكن مملوكاً لغيره - ٥
- عدم ضبط الأشياء على ذمة الفصل في الدعوى لا يبرر اقتضاء مصادرتها طبقاً لمس ٢٣٠ ع - ٦
- (ر : أيضاً : اختصاص قاعدة ٢٦ وتفسير جبري قاعدة ٢٦ وسلاح قاعدة ١٤ وشقي قواعد ٣٦ و ٣٥ و ١٠٢ و كسول قاعدة ٩ وتشتت قواعد ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٥٨٧)

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ١٣ من المرسوم الخاص بمرس
الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ جدير سنة ١٩٣٤
تخص بمصادرة التجهيزات لشغل البها بالمادة ١١
منه . كما تخص بمصادرة كل ما يثبت في حيازتها
من مواد أولية أو منتجات أو أدوات الخ . . . وإذا
فلا شرب على نكسة إذا ما هي قصص . . . تخليفاً
لقاعدة المذكورة . بمصادرة زنايل البيع الموجودة بوزن
لقيم باعتبارها مواد أولية لكحول .
(جلة ١٩٣٤/٢/١٠ ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

٢ - المصادرة بمحسب خبيثتها وموجب الشروط
للضرورة لما لا يجوز أن يتناولها وقت التنفيذ ، إذ
من حقها لا يتنى بها . بحسب القاعدة العامة الواردة
بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات . إلا إذا كان الشيء قد
سبق ضبطه . والقول بإخاف تنفيذ المصادرة يتنى
نحو القول برد الشيء للديون بناء على الأمر وقت
التنفيذ ثم طلبه وإيداع ضبطه عند غلبة شروط وقت
التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ،
وطالما لا يمكن التملك به ويجب تزيده الفروع منه .
(جلة ١٩٣٧/٢/١٠ ص ١٧٢ - ١٧٣)

٣ - إن اقتداء بمصادرة السيارة التي قبل فيها
التحضر والمضيعة في الطريق العام تطبيقاً لقاعدة ٥٥
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ غلطاً في تطبيق
القانون . ذلك لأن تسليح المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من
القانون المذكور والبقاء الذي يستلزم إليه الصالح
يدل بوضوح على أنه حين تحدث في المادة ٤٥ من
وجوب مصادرة الجواهر الممنوعة . وكذلك الأدوات
التي تصطب بالمخلفات التي ترتكبت فيها الجريمة إنما هي
تلك المخلفات التي أوردتها المادة ٤٤ التي أقيمت فيها
بعد بالقانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولية سنة ١٩٤١

بأن الحال الصورية . وقد أورد ذلك النص في صراحة
أن التصرف هو المخلفات الصورية أو يوت الصرافات
أو أي صافوت (شكل) بذخه المجهود .
(جلة ١٩٣٧/٢/١٠ ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

٤ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب
مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء أكانت
تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لما كانت للقيادة
وإذاً فإننا نوجب منهم بالمادة ١/٢٤٢ ع ١٥ وهو
في معرضه له في موازاة مهنة الطب خلق خرسين
التي عليه فسيب له بذلك وروا بالملك وقضى
بمصادرة ما عند التهم من قوالب وجوب فإن الحكم
بالمصادرة يكون في محله .

(جلة ١٩٣٧/٢/١٠ ص ١١٨٣ - ١١٨٤)

٥ - المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩١٩
الخاص بالأسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة
كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون
العقوبات بما نصت عليه من أنه « إذا كانت الأشياء
المضبوطة من التي يمد منها أو استعملها أو حيازتها
أو بيعها أو عرضها للبيع جرمية في ذاته وجب الحكم
بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء
ملكية للهم » . فإنما كان الحكم قد قضى بإنهاء حق
مصادرة البنية الحكم بها إيجاباً بناء على ما قاله
من أن البنية ليست بملوكه للهم الذي ضبطته معه
وأن العقوبة لا تنسحب على شخص مالكها ، فإن يكون
خطأ متبنياً ضمنه إنما يتنى به من إنهاء المصادرة .
(جلة ١٩٣٧/٢/١٠ ص ١١٨٣ - ١١٨٤)

٦ - إذا كان الثابت من الحكم أن الخمر التي
حكم بمصادرتها لم تضبط على لغة الفصل في لهوى .
فإن اقتداء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما تقتضيه
في المادة ٣٠ من قانون العقوبات .
(جلة ١٩٣٧/٢/١٠ ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

مصاريف الدعوى

موجز القواعد :

- انسحاب قرار لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعين من رسوم محكمة التقص على الكفالة المصوص عليها في ٣١ م من قانون إنشاء محكمة التقص - ١
- عدم حكم محكمة أول درجة بمصاريف الدعوى المدنية ابتداءً لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه - ٢
- طريقة للمرافعة في تقدير المصروفات وفقاً لحكم المادة ١٧ من ق. رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم - ٣
- تسوية رسوم طعن المحكوم عليه في المصوتين المدنية والجنائية طبقاً لقاعدة المادة الواردة في ١٨ م من ق. رقم ٩٣ سنة ١٩٤٤ - ٤

القواعد الثانوية :

لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه أصلاً ..

(جلة ١٨٨/٥/١٠ طعن رقم ٣٣٣ سنة ٧٣ ق)

٣ - إنه وإن كانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات قد نصت على جواز المرافعة في تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها فيذكر كتاب المحكمة بما لا يمنع جواز حصولها بحريضة كالدعوى السابعة ، إلا أن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم لم تجز دفع هذه المرافعة إلا بقرينين :- الأول - أدوم المضرعة إعلان أمر التقصير ، وثاني بقرار في تم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لإبراز إعلان الأمر ، ومن ثم تكون المرافعة للمرفوعة بحريضة غير مقبولة .

(جلة ١٨٨/٥/١٠ طعن رقم ٩١١ سنة ١٢ ق)

٤ - إنه لا يمكن أن قانون لم يوجب إثبات رسم إذا طاعن المحكوم عليه ولكن طعنه عاماً يشمل المصوتين المدنية والجنائية . فإنه إذا رفض طعنه وسقط إقراره بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، لا تنوى عليه المصاريف إلا طبقاً لقواعد المادة الواردة في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تنص بمرئ قانون الرسوم في المواد المدنية وجعلها إذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يبرر على حاله لعدم النص على ذلك فلا يبق سوى الحكم بعدم لحاس بالدعوى المدنية التي ترفع للحكمة الجنائية .

(جلة ١٩١/٥/١٠ طعن رقم ٣٣٣ سنة ٢٠ ق)

١ - القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعين من رسوم محكمة التقص ينسحب أيضاً على الكفالة المصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة التقص ، ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن مصنف الأعيان المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ ، على إعفاء المقرء منها ، فإنه فضلاً عن أن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك الوقت ، ولا تزال التي صدرت تلك المادة وأباحت بشأنها الإضمار لم تذكر على سجل المحصر ، وإنما ذكرت على سجل المثال . وهي على توصيها ، عمل على أن غرض المادوم إنما هو عدم تكيد التقصير دفع أي مبلغ كان مما تنولوه إجراءات الدعوى لحين الفصل فيها .

(جلة ١٨٨/٥/١٠ طعن رقم ٣٣٣ سنة ٢٠ ق)

٢ - إذا كان الحكم الاستئنافي لم يقض بالزوم واحد من التبعين بشئ من التعويض المدني ، ولم يلزم التهم الآخر بالمصاريف حين الزوم وحده بالتعويض ثم جلد الحكم الاستئنافي فأيد الحكم الاستئنافي والزم التبعين الاثنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فإنه يكون قد أخطأ فيما نص به من الزوم التهم التي لم يلزم بتعويض بالمصاريف ، أمّا التهم التي حكم بإلزامه وحده بالتعويض ولم يحكم عليه ابتداءً بالمصاريف ، فالمحكم عليه بالمصاريف الاستئنافية ليس فيه أية مخالفة للقانون ، لأنه إذا كانت محكمة المرحع الابتدائية لم تحكم بمصاريف الدعوى المدنية ابتداءً فذلك

معارضة

رقم المادة

الفصل الأول : إجراءات المعارضة	
الفرع الأول : مبادئ المعارضة	٨ - ١
الفرع الثاني : التوكيل في المعارضة	١٣ - ٩
الفرع الثالث : إعلان المعارضة بجملة المعارضة	٧٨ - ١٤
الفصل الثاني : أحكام يجوز أو لا يجوز المعارضة فيها	٣١ - ٢٩
الفصل الثالث : أثر المعارضة	٣٣ - ٣٢
الفصل الرابع : سلطة المحكمة	
الفرع الأول : بالنسبة إلى الشكل	٥٤ - ٣٤
الفرع الثاني : بالنسبة إلى الموضوع	٥٦ - ٥٥
الفرع الثالث : بالنسبة إلى التفرقة	٦٩ - ٦٥

موجز الفوائد :

الفصل الأول

أحكام المعارضة

الفرع الأول : مبادئ المعارضة

- الجاء للفرع لرفع المعارضة في الحكم التأييني هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام - ١
- وجوب مراعاة مواعيد المرافعة مع مبادئ المعارضة في الحكم التأييني - ٢
- وجوب إعلان الحكم التأييني ليبدأ مبادئ المعارضة فيه - ٣
- عدم سرين مبادئ المعارضة إذا لم يتسلم الحكم عليه شخصياً بالإعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه إلا من قد رفع عليه هو بهذا الإعلان - ٥ و ٤
- إعلان الحكم عليه بالحكم التأييني بالكيفية التي قررها القانون فترة كافية على علمه بصدور الحكم ذاته الذي أعلن به - ٦
- التبرئة في تحديد مستأن الإعلان هي بما ورد في الإعلان ذاته - ٧
- الإعلان الباطل لا يبدأ به سرين مبادئ المعارضة - ٨
- (راجع أيضاً : لمختلف المادة ٤٣)

الفرع الثاني : التوكيل في المعارضة

- النص في التوكيل بصفة عامة على المعارضة في الأحكام بخلاف الوكيل حق المعارضة عن الوكيل - ٩ و ١٠
- الحكماء للوكيل أن يثبت عنه في التقرير بالمعارضة زميلاً - ١١
- معارضة المأمي بناء على توكيل صحيح تمنع الحكم عليه من عمل معارضة أخرى بنسبه - ١٢
- علم المأمي الذي وكل لمدل المعارضة يوم الجلسة لا يغيث حتى علم الوكيل الذي لم يكن لحضراً وقت التقرير وتحديد اليوم - ١٣

الفرع الثالث : إعلان المعارضة بجملة المعارضة

- وجوب إعلان الحكم عليه بالجلسة التي تمعد لتقدير المعارضة المرفوعة منه لتتضمنه أو في حاله - ١٤

موجز القواعد (بم)

- إختيار المعارض صفة رسمية مجلس المعارضة على أية صودة ينش عن التكليف بالمخضور - ١٥
- تأجيل نظر المعارضة إنذاراً أو لرض اللهم بموجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة - ١٦ و ١٧
- عدم جواز إعلان المعارض مجلس المعارضة في مواجهة النيابة - ١٨ و ١٩
- عدم جواز إعلان المعارض مجلس المعارضة في مواجهة جهة الإدارة - ٢٠
- إتهام أمر إعلان المعارض بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في فيه - ٢١
- عدم إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يحيز الحكم باعتبارها كأن لم تكن - ٢٢ و ٢٣
- إعلان المعارض مجلس المعارضة في مواجهة النيابة لا يرتب عليه بطلان الإعلان ذاته وإنما يرتب عليه بطلان الحكم - ٢٤ و ٢٦
- عدم جواز الدفع بطلان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف المعارض بالمخضور تكليفاً سبباً إنما حذر ولم يتسكك بالبطلان قبل المرافعة - ٢٧
- عدم عبثية الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن حين علم المعارض باليوم الذي حدد لنظر المعارضة - قسور - ٢٨
- (راجع أيضاً : استئناف قواعد ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٥ وإعلان قاعدة ١٠ وفضى قاعدة ٣٥٨)

الفصل الثاني

الحكم يجوز تولا يجوز المعارضة فيها

- وصف الحكم خطأ بأنه حضوري ليس من شأنه أن يكون مانعاً من المعارضة فيه - ٢٩
- المعارضة من الذي يملكون الدنية لا قبل في الوالد الجنائية كالتة - ٣٠
- عدم جواز المعارضة من الذي يملكون الدنية في الأحكام التالية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية - ٣١
- (راجع أيضاً : إجراءات قاعدتان ١٧٣ و ١٧٦ وحكم قواعد ١٢ و ٢٣ و ٢٤ وقانون قاعدة ٢٤ وفضى قاعدتان ٣٨ و ٦١٤)

الفصل الثالث

أثر المعارضة

- اعتبار الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرر بالمعارضة - ٣٢
- شأن المعارضة في الحكم التقياني إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض - ٣٣
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٣١٢ وحكم قواعد ١ و ٢ و ٤ و ٢١ و ١٨٨)

الفصل الرابع

سلطة المحكمة

الفرع الأول : بالنسبة إلى الشكل

- حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة - ٣٤
- حضور المحامي في جلسة المعارضة عن اللهم بمحنة تستوجب الحكم بالحبس لا ينش عن حضور اللهم - ٣٥
- عدم حضور المعارض المحكوم عليه غيابياً بالحبس في الجلسة التالية التي أبلت إليها الدعوى بناء على طلب المحامي الذي حضرته بموجب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن - ٣٦ و ٣٧
- بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إنما كان تخلف المعارض واجباً إلى سبب قهرى - ٣٨ - ٤٨
- عدم اعتبار تخلف المعارض بسبب تخطي النيابة التي استقبلت قوة القاهرة - ٤٩
- قبول التسكك مدعى المعارض لمرته بموجب عليها تأجيل القضية إلى ما بعد الفترة اللازمة لتفاته والنيابة بشهادة النيابة التي قدمها عليه - ٥٠

موجز القواعد (١٠١) :

- عدم رد الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن على ما دفع به على أنهم من أن عدواً قهراً منه من المشور .
 قصور - ٥١ - ٥٤
 (راجع أيضاً : استئناف قواعد ٣٣ و ٣٤ و ٧٤ و ١٤٣ و ١٤٤ و دفاع قاعدة ٣٣٠ وقض قاعدة ٤٨٣)

الفرع الثاني : بالتسمية إلى الموضوع

- تحجب المعارضة بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضي في موضوع دعواه - ٥٥ - ٦٧
 — بطلان الحكم الصادر في موضوع المعارضة بالتأيد دون إعلان المعارضة إعلاناً صحيحاً - ٦٣
 — عدم حضور الدارن للحكم عليه غيابياً بالمجلس مع وقف التنفيذ في الجلسة التالية التي أجلت إليها المصوري بناء على طلب المصوري حتى حضرته يوجب الفصل في موضوع المعارضة - ٦٤

الفرع الثالث : بالتسمية إلى القوة

- المعارضة إجراء شرع لمصلحة الحكم عليه ولا يصح أن يشار به إن لم يفسد منه سواء في المصوري المجانية أو الدنية - ٦٥ - ٦٧
 — قصر مراجعة مصلحة المعارضة من معارضة على القوة دون الأسباب أو الوقائع أو القانون - ٦٨
 — المعارضة في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً لا يجوز للمحكمة أن تعرض للقوة إلا إذا زادت آثار الحكم المعارض في غلظه وأثرت - ٦٩
 (راجع أيضاً : في المعارضة إثبات قاعدة ٢٦٠ واستئناف قواعد ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢)

القواعد الثمانية :

الفصل الأول

إجراءات المعارضة

الفرع الأول

مبادئ المعارضة

١ - المبدأ المقرر لرفع المعارضة في الحكم الثنائي هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، فكل المحكمة أن تفصل في شكل المعارضة ، وذلك في أية حالة كانت عليها المصوري . ما دامت هي لم تعرض له من قبل . وإذن قلنا كانت المحكمة الاستئنافية ، عند نظرها للمعارضة في الحكم الثنائي الصادر منها ، قد قررت بعدم صلاح الرافعة في موضوع المصوري نتائج شهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر المعارضة من حيث الشكل . فقررنا صلاح المصوري لا يمتنع فضلاً في قبولها شكلاً ولا ينشأ قانوناً من الحكم بعدم ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفضها في المبدأ الثنائي .

(جريدة ١١/١١/١٣٧١ من رقم ٣١١٩ سنة ١٩٦٦)

٢ - إن القانون صريح في وجوب مراجعة مواضع المسألة في مبادئ المعارضة في الحكم الثنائي . وإذن قلنا

كل الحكم الذي قضى بعدم قبول المعارضة لتقديراً بعد الميلاد مع تحك المعارضة بعد إعلانها من ثم كتاب المحكمة الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه لم يقل في ذلك إلا أن الفترة التي اقتضت من تاريخ الإعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته المحذور التقرير في المبدأ ، فهذا الحكم يكون ناقص البيان إذ هو لم يبين للمكان الذي أعلن فيه المعارضة بالحكم الثنائي ولم يذكر المسألة التي يبت فيها ومن ثم كتاب المحكمة الواجب تقرير فيه بالمعارضة .
 (جريدة ١١/١١/١٣٧١ من رقم ١١٦٦ سنة ١٩٦٦)

٣ - إن القول بأن هناك قاعدة تقضي بإعلان الأحكام الثنائية حين يبدأ مبادئ المصوري فيها قول غير صحيح على الإطلاق . لأنه لا توجد في القوانين المجانية قاعدة ملزمة واردة بهذا الصدد استناداً ، وإنما القانون ، إذ نص على أن مبادئ المعارضة تكون ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم الثنائي (الواد ١٣٣ ، ١٣٣ ، ١٨٧) ، فقد استبعد أن الحكم الثنائي واجب إعلانه لبدء مبادئ المعارضة فيه . وواضح الأمر منحصراً في الحكم الثنائي الصادر لأول مرة والمعارض للمعارضة فيه . أما الأحكام الثنائية التي تصدر في المعارضة فلا

يوجد في القانون أية قاعدة تنص بإعلان لجدا
مواعيد القضاة الجديد يتأبنا .

(جلة ١٧٢٨/١٧٢٩ من رقم ٢٠٢٢ ع ٥٢)

٤ - يجب لبركان مباد المأخرة في الأحكام
القضايا من طريق إعلانا أن يحصل الإعلان لنقص
الحكم عليه . فإذا لم يتسلم هو شخصيا الإعلان وتسلم
غيره عن مجوز ثم قانونا تسلم بالتأية عنه في مسكنه
فلا يبرى الجداد إلا من تاريخ علمه هو بهذا الإعلان .
والأصل أن هذا الإعلان يعتبر قرينة على العلم إلى أن
ثبت للحكم عليه أن الإعلان لم يهله فلا . لما إذا
أنكر المعلن صفة من تسلم عنه الإعلان ليدل على عدم
علمه به فيكون على التأية أن تثبت صفة من تسلم
الإعلان وأما عن مجوز ثم قانونا تسلم بالتأية من
الحكم عليه . فإذا دلت التزم بأنه لم يعلن شخصيا
بالحكم القضاة ولا يعرف الشخص الذي تسلم الإعلان
من المحضر فثبت للحكمة بعدم قبول مأخرته شكلا
بناء على أن الحكم القضاة للمأخر فيه قد اتفق إليه في
شخص تأية للقبض منه ولم تحصل المأخرة فيه إلا بعد
الجدد القانوني ، فهذا الذي على عليه الحكم لا يعتبر دليلا
على دفاع الحكم عليه ، وكان واجباً على المحكمة أن
تتحقق هذا الدفاع الجوهري لفصل في صحة إعلان الحكم
إذا لم يصرح أن من تسلم الإعلان لم يكن تأية بالحكم
عليه فلا يعتبر هذا الإعلان قرينة على علمه وبطل مباد
المأخرة متوخا .

(جلة ١٧٢٨/١٧٢٩ من رقم ١٨٩٢ ع ١٩)

٥ - إن المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية
تنص بأن تقبل المأخرة في الأحكام القضاة الصادرة
في المخالفات والمخمس من التهم في ظرف ثلاثة الأيام
قابلة لإعلانه بالحكم القضاة . فلما كان إعلان الحكم لم
يصل لنقص التهم فإن مباد المأخرة بالقصة إليه فيها
يقتضى بالمأخرة بالحكم بها مباداً من وقت علمه
بمصول الإعلان ، وإلا كانت المأخرة جائزة حتى
تسقط المعنى بمعنى لفظة . وإذن فن كان الحكم
المطعون فيه ، منع ما بدا له من أن الإعلان لم يحصل
لنقص المعلن ، قد انكسر على الوجه فيما إذا كان
الإعلان قد تم في موطنه أم في غير موطنه ولم يستظهر
ما إذا كان المعلن قد تسلم بمصول هذا الإعلان ، وتاريخ
هذا العلم الذي مباد منه مباد المأخرة بتأية إليه
طبقاً لقانون . فإن الحكم يكون تفسراً واجباً فثبت .

(جلة ١٧٢٨/١٧٢٩ من رقم ١٧١١ ع ٢٢)

٦ - إذا كان نص المادة ١٣٣ من قانون
تتقيق المتابعات مريماً في أن المأخرة يجب أن تحصل
في ظرف ثلاثة الأيام قابلة لإعلان الحكم عليه
بالحكم اتباني الصادر عنه وفي أن هذا الإعلان يجب
أن يكون بنفس على المخرج الذي يقره وزير العدل .
فإن المأخرة التي ترفع بعد هذا للجدد لا تكون مقبولة
أجداً ولو تبين أن للمأخر اعتقد خطأ أن إعلانه بالحكم
المتباني الذي يمارس فيه خاص بحكم آخر لم يراى
يماض فيه أو سبق له أن يمارس فيه . وذلك لأن
القانون قد جعل من إعلان الحكم عليه بالحكم القضاة
بالكيفية التي قررناها قرينة قاطعة على علمه بمصول الحكم
القضاة ذاته الذي أعلن به .

(جلة ١٧٢٧/١٧٢٨ من رقم ٩٥٠ ع ١٢)

٧ - إذا كانت التأية قد دفعت بعدم قبول
المأخرة شكلاً لأنها بعد الجداد . وكان الحكم عليه
قد رد على ذلك بأنه لم يعلن بالحكم القضاة ، إذ أن
إعلان الحكم لم يسلم له شخصياً أو في علمه بل انحصر
للكلف بالإعلان أتبعت في أصل وردته أن الصورة
سلت إلى والده المحكوم عليه بتأية ، مع اعتدائه عرف
من أكثر من عشر سنوات ، وقدم الشهادة القاطعة على
هذه القصة ، وعلى الرغم من ذلك نصت المحكمة بعدم
قبول المأخرة بناء على أن المحضر قال أمامها أنه سلم
الصورة لم المحكوم عليه ووافقه على ذلك شيخ القيد
الذي كان مرافقاً له ، فإن هذا الحكم يكون سنيا ،
لأن العبرة هي بما ورد في الإعلان ذاته ولأن المحكمة
متضا تعرضت لنقض الحكم عليه لم تتناول ما أتبته
انحصر بأصل ورقة الإعلان متصفا بما أتبته فيه ومن
سلبه القصة . ولم تبين أثر الشهادة للقسم من الحكم
عليه عامة بوقته والده في قضايات التي ذكرها المحضر
في الإعلان .

(جلة ١٧٢٨/١٧٢٩ من رقم ١٣٣٠ ع ١٢)

٨ - الأصل في إعلان الحكم القضاة أن يكون نفس
الحكم عليه أو في موطنه فإذا لم يوجد فيه فيعلم
الإعلان إلى وكيله أو عاذه أو لسان يكون متفياً من
أقربائه أو أسباده طبقاً لنص المادتين ١١ و ١٢ من
قانون المرافعات وفي هذه الحالة الأخيرة لا يبرى مباد
المأخرة إلا من يوم علم بالحكم عليه بهذا الإعلان .
وإذن فإذا كان التهم قد أعلن في عمل القضاة عن أعمال
لا تتعلق بأدارة أعمال تجارة وكذلك هذا العمل لا يعتبر في
حكم قانون موطناً إلا بالقصة إلى إدارته الأهل المتصلة

١٢ - إن وقع الحاشي المعارضة بناء على تركيل صحيح من المحكوم عليه تم القصل فيها - ذلك من شأنه أن يمنع المحكوم عليه من عمل مطروحة أخرى بنفسه.

(جله ١٨٧/١٠٠٧ طين رقم ٢٩٠ سنة ١٣٠٢ ق)

١٣ - إن المصوم من المادتين ١٢٣ و ١٢٤ من قانون تحقيق الجنايات أن المعوى تكون مقدمة إلى المحكمة لقصل في المطروحة المرفوعة في الحكم التناهي الصادر فيها بناء على تقرير المعارضة من المحكوم عليه غنياً ، وذلك من عهد حاجة إلى التكليف بالمعور الذي ترفع به المطوى أمام الحاكم . ولكن ذلك لا يبنى من وجوب إعلام للمعارض باليوم الذي يحضره المطروحة ، لأنه ، ول كان القانون قد نص على تحديد اليوم الذي تنظر فيه المعارضة بعد التقرير بما عاين من الإعلام ، قد جرى العمل على خلاف حكم هذا النص ، فصار لمالك الكتاب يحدد جلسات الممارحات على مقتضى ما يسع به عمل المحكمة وقتها . وهذا يوجب بطيئة الحال انتظار للمعارض بطريقة رسمية باليوم الذي يحضره ، ويصح أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب وقت التقرير بالمعارضة مع إتيانه بروثه في مواجهة للمعارض . وإن كان ذلك ثابتاً أن عامياً تقدم من المحكوم عليه رقم الكتاب وفرد المعارضة بتركيل عنه في الحكم الصادر عنه غنياً لحظ من الكتابات تنظر للمعارضة جلسة ، وأثبت ذلك بالتقرير . ولكن أحداً لم يحضر الجلسة لحكم باعتبار المعارضة كلها لم تكن دون بحث فيها إذا كان المحكوم عليه قد أعطى يوم الجلسة ودون أن تفضى المحكمة طه به ولو من طريق وكيله إذ علم الحاشي الذي وكل لعمل المعارضة لا يقيد حتماً على الموكل الذي لم يكن حاضراً وقت التقرير وتحديد اليوم ، فهذا الحكم يكون تصرفاً قصوراً وبهية ويستوجب قننه .

(جله ١٨٧/١٠٠٧ طين رقم ١٤٠ سنة ١٣٠٢ ق)

الفقره الثالث

إعلان المعارض بطله المعارضة

١٤ - إن إعلان التهم في التناهي لا يصح أن يبنى عليه إلا الحكم الذي يصدر غنياً ويكرن قابلاً للمعارضة فيه ، وإن كان الحكم الذي يصدر في المعارضة في غيبة للمعارض لا يجوز المعارضة فيه لأنه يجب أن يكون إعلان المحكوم عليه بالجلسة التي تحدد لنظر

بطله المعارضة وحدها ، فإن إعلان الحكم التناهي بالنقض يكون قد وقع بالأصل .

(جله ١٨٧/١٠٠٧ طين رقم ١٨٦ سنة ١٣٠٢ ق)

الفقره الثاني

التركيل في المعارضة

٩ - إن القانون إذ أجل التهم أن يترك من بناء من الحاشي أو غيره من أن يعلن نيابة عنه على طريق من طرق العلم والحكم الصادر عليه ، لم يوجب قبول العلم بهذه الكيفية أن يكون التوكيل علناً متصلاً على قضية معينة بالأدلة ، فإنه يكفي وفقاً لقواعد العامة المتفرقة في عقد الركاكة بالمادة ٥١٧ من القانون المدني ، أن يكون التركيل عاماً في نوع طريق العلم ليكون معتبراً بدون نص في كل المطوى التي يصل إليها العلم بهذا الطريق المعلن . وإن كان يمكن لتحويل لوكيل من المعارضة من الموكل أن يكون التركيل قد نص فيه بصفة عامة على المعارضة في الأحكام ، ولو كان لم يبين فيه أحكام أو قضايا معينة ، ينس النظر من الوصف الذي وصف في التركيل وعن الأفعال الأخرى التي تضمنها .

(جله ١٨٧/١٠٠٧ طين رقم ١٩٤ سنة ١٣٠٢ ق)

١٥ - إنه لا يمكن إقتضائهم ليس فيه ما يوجب التحويل الحاشي في المواد الجنائية العلم في الحكم بالنيابة من المصوم في المعوى أن يكون ذلك وكيل خاص معين في الحكم المطلوب العلم عليه والقضية الصادر فيها ذلك الحكم . فله يكفي أن يكون التركيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق العلم ليتناول التركيل العلم من الموكل بهذا الطريق في جميع الأحكام الصادرة في القضية الخاصة به وإن لم يكن مفصلاً إليه فيه . وإن كان الحكم الذي يفضي بطلان المعارضة على أصله أن التركيل الذي يبد الحاشي لم يجره التقرير بما إذ هو ليس تركيلاً عاماً معيناً في الحكم والقضية التي صدر فيها . هذا الحكم يكون نصياً متيناً قننه .

(جله ١٨٧/١٠٠٧ طين رقم ٢٢٠ سنة ١٣٠٢ ق)

١٦ - ليس من الضروري أن يحصل التقرير بالمعارضة في الحكم التناهي من المعوى الموكل في ذلك ، بل إن هذا الحاشي أن يثبت عنه في التقرير بالمعارضة زميلاً ما دله أن يتركه عنه أحد زملائه في إجراء العمل على التركيل .

(جله ١٨٧/١٠٠٧ طين رقم ٣٠٠ سنة ١٣٠٢ ق)

للمطروحة المرفوعة منه انتصه أو في عهده. وإذنا الحكم الصادر بختيار المطروحة كتاباً لم تكن يتأهل على إعلان المعارض فمواجهة التبرع السومية يكون بإعلاناً يتأهل على إعلان على الملأ.

(جدة ١٢/١٢/١٩٢٧ من رقم ٣٧٩ سنة ١٣٤٦ ق)

١٥ - متى كان الحكم عليه قد قرر المطروحة في الحكم الثاني وأخير بالجلسة التي تنظر فيها الدعوى. فإن هذا يعتبر إعلاناً صحيحاً بيوم الجلسة، ولا ضرورة منه لإعلانه على يد محضر.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ٣٧٩ سنة ١٣٤٦ ق)

١٦ - إذ الثالثة ١٨٤١ من قانون تحقيق الجنايات قد نعت على أن يكون التكليف بالحدود أمام المحكمة الاستئنافية بمبدأ ثلاثة أيام كلمة غير مواعيد الساعة فلنا لم يكن ثابتهما بطلب الدعوى أنه حمل تكليف التهم بالحدود قبله التي حدثت نظر المطروحة بعد تأجيلها لإدارياً بسبب العطل، وأن هذا التكليف حصل في المبدأ القانوني فإن الحكم بختيار المطروحة كتاباً لم تكن يكون مبنياً متيناً قضيته.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ١٨٨١ سنة ١٣٤٦ ق)

١٧ - إذنا لم يحضر التهم المحكوم عليه غائباً بالجلسة الجلسة المحددة لنظر مصادره وحضر عنه علم في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرحلة تأجيل المحكمة وأجلت القضية للجلسة الأخرى وجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً لجلسة المذكورة.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ٣٠٤ سنة ١٣٤٦ ق)

١٨ - لا يصح الحكم في المطروحة المرفوعة من التهم المحكوم عليه غائباً من غير أن يكون قد أتيح له الدفاع عن نفسه. ولذلك فإنه يجب قانوناً أن يكون تسليم إعلان طلبات التكليف بالحدود في هذه الحالة إلى شخص الموقوف بإعلامه بظننا لم يوجد صحيح إعلانه بعمل إقامته في مواجهة أحدنا كثنين منه من أقرباء أو أصدقاء، ويعتبر إقراره على أن وركه قد وصلت إلى الشخص الأخيرة بمرور فترة على أن وركه قد وصلت إلى الشخص المراد بإعلامه، ويكون هناك شخص هذه الفترة بآليات عدم وصول الورقة إليه، ولا يجوز بأية حال أن يحصل الإعلان قضائية. وإذنا كان للمعارض لم يعلن بالجلسة انتصه أو في عهده إعلانه وإلا أعلن قضائية فإن الإعلان لا تكون له قيمة ويكون الحكم التبرع القريب عليه بإعلاناً.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ٨٠ سنة ١٣٤٦ ق)

١٩ - لا يصح في القانون الحكم في غيبة التهم في المصادرة المرفوعة منه إلا إذا كان قد أعلن بالجلسة انتصه أو في عهده إقامته، إلا الإعلان قضائية لا يصح أن يبنى عليه حكم إلا الحكم الثاني الذي يكون قابلاً للمطروحة

(جدة ١١/١٢/١٩٢٧ من رقم ٣٧٩ سنة ١٣٤٦ ق)

٢٠ - إذنا كان القانون بعد أن طرأ وحضر هذه جلسات تتيب وأمرت للمحكمة بتأجيل الدعوى وإعلانه قبله التي حدثت ولكن ورقة الإعلان لمحتور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطروحة في رفض المصادرة لم تنال لنفسه القانون ولا في عهده إقامته، وإنما أعلنت لجهة الإدارة فإنه لا يصح أن يبنى على هذا الإعلان الحكم في المصادرة ويكون الحكم القريب عليه بإعلاناً.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ٥٣ سنة ١٣٤٦ ق)

٢١ - إذنا إعلان المعارض بواسطة قلم الكاتب وقت التقرير بالمصادرة بالجلسة التي حدثت أولاً لنظر المصادرة ينتهي أثره عدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته. إذنا كان المعارض لم يحضر أول جلسة، ثم أجليت الدعوى عدة مرات لإعلانه فلا يصح الحكم مع ذلك بختيار مصادره كتاباً لم تكن يتفرقة إلا لم يحضر رغم قضائه عليه قانوناً، فإن هذا القول لا يكون مستنداً له أساس صحيح.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ٣٧٩ سنة ١٣٤٦ ق)

٢٢ - لا يصح الحكم بختيار المصادرة كتاباً لم تكن إلا إذا كان تكليف المحضر بالمطروحة لا يرجع إلى محضر متبرع. إذنا كان المحكوم عليه لم يمان بالجلسة المحددة لنظر المصادرة المرفوعة منه، ومع ذلك فقد تمت المحكمة بختيار مصادره كتاباً لم تكن، فإن حكمها يكون باطلاً للإعلان بحق المحضر.

(جدة ١٣/١٢/١٩٢٧ من رقم ١٧٨٨ سنة ١٣٤٦ ق)

٢٣ - من المقرر قانوناً أنه يجب إعلان التهم بالحدود إعلاناً قانونياً بالجلسة أو قبله عليه شخصياً بحضوره. وإذنا كان كانت أن التهم قرر بالمصادرة في الحكم الاستئنافية الثاني بواسطة محضره، وبذلك وبذلك بالقرار بالمصادرة أنه جده نظرها يوم كذا ولم يذكر فيه في حالة التكليف بالحدود في الجلسة المحددة، وبين من محضر جلسة المصادرة في ذلك اليوم أن التهم لم يحضر ولم يحضر

المحكمة لا يصح في القانون اختياره قضية قرة قامة .
فلذا ما حكمت المحكمة باختيار معارضة كلاً لم تكن
صح حكمها .

(جدة ١٣٠١/١٠ ط ١٢ رقم ٨٢٢٤٤٢٢ ق ١)

٥٥ - متى كان بين من الأطلاع على عناصر
جلبات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر جلسة
٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ التي كانت معدة لنظر معارضته
في الحكم التناي وحضر للقائعه وأخير برحه وقدم
المحكمة تأييداً لذلك شهادة مرضية أُلجئت المحكمة
الغوى لجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٢ لمرض الطاعن
وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن أيضاً فقضت باختيار
المعارضة كأن لم تكن ، وكان بين من الأطلاع على
التباعد المرضية متى أمرت المحكمة بتدريس مع المقررات
أنها مؤثرة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥١ وتأيد بها
مرض الطاعن بزيادة شعبة سلة ، وأنه يحتاج لعدة
عشرة أيام من ذلك التاريخ للعلاج ، وكانت المحكمة
بعد أن قبلت طرد الطاعن وبخلاف من الحجز وأنها
لرحت التأييد تلك الشهادة وأجلت الغوى لجلسة ١٦
من فبراير سنة ١٩٥١ طالت قضت في ذلك التاريخ
باختيار المعارضة كأن لم تكن لتنفك المعارض عن
المحضر مع أن طرده بالمرض الذي سبق للمحكمة أن
قدرة كان ما دال قائماً بسبب الشهادة المرضية التي
قبلها ، إذ أن اليوم الذي أُلجئت إليه الغوى وقضى
فيه باختيار المعارضة كأن لم تكن يدخل في لفظة للقررة
بإضفاء لتنفك المعارض عن المحضر - خاطئ -
ذلك ، فإن المحكمة إذ قضت باختيار المعارضة كأن لم
تكن يكون مخالفاً مبنياً على إمكان في إجراءات
للمحاكمة أن في حكمها .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

٥٦ - إذا كانت المحكمة في حكمها باختيار
المعارضة للفرقة من التهم كأنها لم تكن قد دعت على
ما دفع به عليه من أنه كلف عبثاً في بنة حيث
يسبب وبه فكلوبها يتروا في هذا الصنف مزموعه
بأن التهم قد لُعن بالحكم التناي بجثة الإيكسكورية
فقد حكمها يسكون قصراً ، إذ أن ما قاله ليس من
شأنه أن يثبت أن التهم كان في مكتبه حضور جلسة
المعارضة لأن إعلانه بالحكم التناي بالأكسكورية ، وعندها
وجوبها لأي سبب من الأسباب ، لا يثبت أنه قد
بها وأنه لا يتقبل بذلك قبيلة التي قاله كان
مصوراً .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

٥٧ - إذا كانت المحكمة في حكمها باختيار
المعارضة للفرقة من التهم كأنها لم تكن قد دعت على
ما دفع به عليه من أنه كلف عبثاً في بنة حيث
يسبب وبه فكلوبها يتروا في هذا الصنف مزموعه
بأن التهم قد لُعن بالحكم التناي بجثة الإيكسكورية
فقد حكمها يسكون قصراً ، إذ أن ما قاله ليس من
شأنه أن يثبت أن التهم كان في مكتبه حضور جلسة
المعارضة لأن إعلانه بالحكم التناي بالأكسكورية ، وعندها
وجوبها لأي سبب من الأسباب ، لا يثبت أنه قد
بها وأنه لا يتقبل بذلك قبيلة التي قاله كان
مصوراً .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

الحكم ، مع أنه ما كان يجوز له أن يقرر مرة ثانية
للمعارضة فيه ، إلا أنه قد حدث لنظر هذه المعارضة
الأخيرة جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ عرجلت المعارضة
الأول لثلاث الجلسات وفيها أصدر الحكم الطعن فيه
باختيار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان بين من كتب
قبالة أن الطاعن كان في ذلك اليوم عموماً بالسجن
تتبعاً للحكم الصادر عليه في قضية أخرى ، فإن الحكم
باختيار معارضته كأنها لم تكن يكون باطلاً ويكون
طعنه مقبولاً شكلاً ما دام أنه لم يكن في ذلك الحكم ولم
يُثبت طعنه رسمياً يصوره قبل تقريره بالعلن .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

٥٨ - إذا ثبت أن المعارض لم يتمكن من حضور
الجلسة المجددة لنظر معارضته لأنه كان مصوراً فإن الحكم
الصادر باختيار معارضته كأن لم تكن يكون قد
جده باطلاً . .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

٥٩ - لا يصح الحكم باختيار المعارضة كأنها
لم تكن إلا إذا كان تنفك المعارض عن المحضر بالجلسة
ساستاً بدون طرد . فلذا كان المحكوم عليه الذي أُلجئ
قائراً بالجلسة المجددة لنظر المعارضة المرفوعة منه لم
يحضر قضت المحكمة باختيار معارضته كأنها لم تكن ،
وتبين أنه كان مريضاً بالتدخين يوم الجلسة فلم يستطع
حضورها ، فإن الحكم باختيار معارضته كأنها لم تكن
يكون - مع قيام هذا ظرف القهر الذي حال دون
حضوره - قد حرره من استعماله في المقام . ولا
يؤثر في ذلك عدم وعرف المحكمة وقت أن أصدرت
الحكم ، على هذا الظاهر القهري حتى كان يستقيماً تقديره
والتحقق من صحة ، لأن للهم - وقد استمال عليه
المحضر ألبها - لم يكن في مقدوره إيداعه لها .
ولأن يصح التمسك به لأول مرة لدى محكمة التقض
والعائد وبها تقض الحكم .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

٦٠ - إذا كان المعارض قد استمال عليه لسبب
طرحه عن إدانة حضور جلسة المعارضة لكونه مسلماً
بالجنس ويسبب قرض إجراءات المهر الصبي على
مركز التعذيب الذي كان به - فإن الحكم باختيار
معارضته كأنها لم تكن يكون صحيح .

(جدة ١٣٠١/١٢ ط ١٢ رقم ١١٣٢٨٢٢٢٢٢٢ ق ١)

٦١ - إن تنفك المعارض عن حضور
الجلسة بسبب تسلم النيابة التي استمالا إلى نشر

الفرع الثاني

بالقابلة إلى الوديع

٥٥ - إن المادة ١٣٣ تحقيق جنابات إذا كانت وجهت الحكم باختيار المداخلة كأن لم تكن بطريقة مطعنة على المداخلة التي لم يصدر فإن البقية الأساسية في ذلك هي أن المداخلة أراد ترتيب جواز على من لا يتم بمداخلة ويثبتها قضى بمرءة من أن يسلم له قضى بواسطة المحكمة التي أماته غايياً . وقسم القاعدة على هذا الأساس يصلح حالة المداخلة التي يصدر عدة جلسات ثم تنتهي في الجلسة الأخيرة على نظر لا ياتي مع فكرة الجواز ، بل يبين منه التمييز بين المداخلة التي لم يصدر بطبقا ، فالمداخلة التي صدر جلة أو جلسات واستنتج منها وأتمه أو استنتج ولم يتم أو لم يستنتج مطلقاً يكون على المحكمة بأن قضى في موضوع دعواه على حالها التي هي بها .

(جدة ١٣٣٧/١٥ من رقم ١٣٣٧ - ٢٠)

٥٦ - إن الحكم باختيار المداخلة كأن لم تكن (أي بدون تعرض المداخلة) عملاً بالمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنابات هو جواز يجب ألا يوجب إلا للمداخلة المنتهي من الجلسة الأولى المداخلة لا للمداخلة التي يصدر مرة أو أكثر ثم ينتهي بعد ذلك .

(جدة ١٣٣٧/١٠ من رقم ١٣٣٧ - ٢٠)

٥٧ - لا يجوز قانوناً الحكم باختيار المداخلة كأن لم تكن إلا من غياب المداخلة في أول جلسة حدثت لتعرض مداخلة ، أما إذا حضر هذه الجلسة ثم طلب بعد ذلك فلا يجوز الحكم باختيار المداخلة كأن لم تكن ، بل يبين على المحكمة في هذه الحالة أن : فصل في موضوعها .

(جدة ١٣٣٧/١٢ من رقم ١٣٣٧ - ١٢)

٥٨ - إن الحكم باختيار المداخلة كأن لم تكن عملاً بالمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنابات ، هو إجماع يجب ألا يوجب سوى من لا يتم لمداخلة ينتهي في الجلسة الأولى التي حدثت نظراً ، أما للمداخلة التي يصدر جلة أو أكثر من جلسات المداخلة فيجب ألا يبرم من جلسة قضى موضوع قضى بمرءة المحكمة التي أماته غايياً . ولأنه إذا حكم باختيار المداخلة كأن لم تكن ، وكان المداخلة في حضر قبل ذلك أعلم المحكمة بغيره طلب في إحكامها التأجيل لإشهاد من

٥٩ - إذا كان محضر جلسة المحاكمة عند نظر المداخلة للرفوعة من التهم يبين أنه أن على التهم عدم برقية ، وتبين من الإطلاع على مفردات الدعوى أن من بينها ، فية تحمل تاريخ جلة المداخلة ويؤشر عليها من المحكمة ومالية باسم التهم ولها يقول إنه مرضى ويشس التأجيل ، ومع ذلك حكمت المحكمة باختيار المداخلة كأن لم تكن ما لم تكن قد أعطت إذ كان لولا عليها وقد تقدم المدفع من التهم إليها بما يجدي قيام غيره عن عدم الحضور أمامها أن تنفي بالرد على ذلك بالقبول أو بالرفض ، وإذ هي لم تصل تلك يتبين ما على التهم والمطاع يستوجب قضى الحكم . (جدة ١٣٣٧/١١ من رقم ١٣٣٧ - ٢٠)

٥٩ - إذا كانت المحكمة في قضائها باختيار المداخلة للرفوعة من التهم كأن لم تكن في أسسه ولها احتضاره من حدود جلة المداخلة على أن مرضى الزمات عدم الفصل لا عنه من الحضور وذلك دون أن تبين وجه استبعاد ليمانه ولا في إيجابها عليه بالحضور بحولاً كما ذكر في حكمها - فإن حكمها يكون قاصر اليان واجباً قهقهه .

(جدة ١٣٣٧/١٢ من رقم ١٣٣٧ - ٢٠)

٥٤ - إن الشهادة للرجعية التي تقدم في دعوى وإن كانت لا تخرج من كواب دليلاً من أدلة الدعوى يضع لتقدير محكمة الموضوع كآثر الأدلة ، إلا أنه متى اجتمعت الأدلة الأسباب التي من أجلها رفضت التحول على تلك الشهادة ، يكون لمحكمة القضاء أن تراعى ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . فإذا كانت المحكمة قد اطردت لشهادة الطلية التي جلد فيها أن الشاخص منه حال الإعدام من يولد مكرى وحضف حالم وأنه أجرى له الأساليب اللائق وإبراهه راحة عامة بالمرشحة نسبة أليم ، وذلك بوجه إن الشاخص قد أعلن شخصياً بالمحكمة في نفس اليوم الذي تمخروت فيه الشهادة وأن حاله الإعدام لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام ثلاثة للفترة المداخلة في حين أنها لم تستطع ما إذا كان الإعلان قد حصل قبل الإعدام أو بعده ، ولم تبين مصدر قولها إن حاله الإعدام لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام - لحكمها هنا يكون قاصر اليان مشيناً قهقهه .

(جدة ١٣٣٧/١٢ من رقم ١٣٣٧ - ١٢)

تعدايا لهما وأجلت القضية في الثانية لتنفيذ القرار السابق مدوره بضمه القضاء ، فهذا الحكم يكون علما .

(جلسة ١٩٧/٢٥ من رقم ١٩٨ س ١٢ ق)

٥٩ - من حذر للمعارض أول جلسة نظر مصادرة فإنه يكون على المحكمة أن تنظر في موضوع العصى بعد ذلك . ولو تنق من الحضور فيجلسات التالية وكان لم يد أي دفاع في الجلسة التي حضرها .

(جلسة ١١١٢/٢٨ من رقم ٦٨٥ س ١٢ ق)

٦٥ - لا يجوز قانونا الحكم باختيار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حدثت لنظر مصادرة . أما إذا حضره الجلسة ثم طلب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باختيار مصادرة كأنها لم تكن بل يمين على المحكمة أن تصل في الموضوع .

(جلسة ١٢/١٠ من رقم ١١٦١ س ١٥ ق)

٦٦ - الحكم باختيار المصادرة كأنها لم تكن لا يجوز إلا عند تنق للمعارض من الحضور في أول جلسة تمتد لفصل في مصادرة ، أما إذا حضره الجلسة فإنه يكون متعبا على المحكمة أن تنظر في موضوع العصى وتحكم فيه ولو كان قد تنق عن الحضور في جلسات أخرى . وإذا لم تكن للمعارض قد حضر الجلسة الأولى التي حدثت لمصادرة ثم أجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها لحكمت المحكمة باختيار المعارضة كأنها لم تكن ، فإن هذا الحكم يكون قد أعطى .

(جلسة ١٢/٢٧ من رقم ٦٨٧ س ١٦ ق)

٦٧ - إنه لا يمكن لا يجوز بمقتضى القانون الحكم باختيار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تنق للمعارض من الحضور في أول جلسة حدثت لنظر مصادرة ، وكان حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة بموجب على المحكمة أن تنظر في موضوع العصى وتصل فيه بناء على الأدلة المتاحة أمامها ولو لم يكن المعارض ملغيا فإن الحكم إذ قضى باختيار المعارضة للفرقة من اللهم كأنها لم تكن مع سبق حذوره بعض جلسات منه المعارضة يكون قد أعطى خطأ يبيح بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٢/٢٧ من رقم ٦٨٧ س ١٦ ق)

٦٨ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكما غيابيا في المطروحة للفرقة من اللهم بأية الحكم

المعارض فيه دون أن تسمح بشهاده ولا مراقبة ولا نقلا ، ودون أن يبين للمعارض علما صحيحا حقيقيا ، فإن حكما يكون باطلا ، ويطلب منه الحكم الاستئناف الذي لا ينافيه على حرمان اللهم من إحدى درجات التقاضي .

(جلسة ١٩٧/٢٨ من رقم ١٩٨ س ١٢ ق)

٦٩ - إن المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات إنما تجب على اللهم بضمه جلسة الحضور بقية إذا ما استوجب هذا الفصل بقوة الجبس ، وأجرت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيل عنه ، فإذا كان الحكم الاستئنافي للمعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ بقوة الجبس المحكوم بها على اللهم ، وكان هذا اللهم قد أتاب عنه وكيل حضر جلسة المعارضة لطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجرت نظر العصى إلى جلسة أخرى - فلما إذا قضت بعد ذلك باختيار المطروحة كأنها لم تكن على أساس أن اللهم تنق عن الحضور تكون قد أعطى خطأ تطبيق القانون (جلسة ١٢/١٢ من رقم ٦٨٧ س ١٦ ق)

الفرع الثالث

بالقبة الى العصى

٧٥ - المطروحة لإجراء من القانون حياتا لمن المحكوم عليه غيابيا في صلح دفعه أمام المحكمة . ومن المقرر قضا وقضا أن المعارضة وإن اجلت نظر العصى من جديد إلا أنها ، ومن إجراء شرح لمصلحة المحكوم عليه ، لا يصح أن يعتبر به إن لم يقدمه . وقد نصت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والجنائية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ صراحة على ذلك .

(جلسة ١٩٧/٢٨ من رقم ١٩٨ س ١٢ ق)

٧٦ - من المقرر أن اللهم لا يضار بالمطروحة للفرقة منه . وإن في كل الحكم قد قضى بتعديل الحكم للمعارض فيه بتحديد العقوبة فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

(جلسة ١٢/٢٧ من رقم ٦٨٧ س ١٦ ق)

٧٧ - إن المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة للفرقة منه ، وهذا الحكم ينطبق على العصى المدنية الثانية العصى الجنائية طبقا لمادة ٢٦٦ من هذا القانون . وإن في كل كانت العصى السومية قد رفضت على القانون لأنه تجب

الحكم الذي على مثل الموم جنوبيا بالنسبة إليه .
(ج ٦١ / ١٩٥٧ ، ص ١١٨٨ سنة ٧٢ ق)

٦٨ - إن المحكمة التي تنظر في المعارضة لا تكون مطالبة تأتوا بمراقبة مصلحة المعارض من معارضة إلا في حدود ما يجيء في المطلق فيما يخص المعارضة المحكوم بها فقط . فكل ما تجرعه في هذه الحدود من تصحيح حكم التأييد ، سواء من جهة الأسباب أو الزمان أو القوة ، لا صحيح ، عاكفا لما تقتضيه المعارضة ، ه دامت المحكمة لم تقرب في القوة بما يصح معه القول بأن المعارضة أدرت بالمعارض وأقلبت وبالأعلى ، وما دامت المحكمة راضى فيما تجرعه مقتضيات حقوق الطاع كما هي معرفة في القانون .

(ج ٦٨ / ١٩٦٨ ، ص ١١٣٢ سنة ٧٤ ق)

٦٩ - إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه به - لمحا - دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متبينا عليها من المعارضة أن تقبل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، ثم رأت أن صاهه صحيح وقد عدهد . لهذا وإن رأت أنه خاطئ - ألته ثم أحسب إلى موضوع الدعوى . وفي هذه الحالة فقط يكون لما أن تعرض للقوة تقف بهدنيا أو نه لما في مصلحة المعارض ، اما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ متوخمة ن الحكم المعارض فيه صادف في موضوع الدعوى فإن حكما يكون باطلا متبينا تقضه . وتعين مع قض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

(ج ٦٩ / ١٩٦٣ ، ص ١١٨٦ سنة ٧٢ ق)

إعماله في إصا ، التي عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيابيا بالمعززة وطلوب والده بصفته وليا طبيعا عليه . أ - يدع الذي بالمحق المدعى ١٥٠ جنبا دون أن تمت على أنه حارس مؤقت ، وعند نظر المعارضة المقدمة من المعارض فرد الذي بالمحق المدني أن ليس به طلبات قبل قبول التماسه لوصول صفته ، وطلب لإزالة الطعن أ - يدع به ٥٠٠ جنيه - على سبيل التعويض . قضت المحكمة في المعارضة برفضها وأب - الحكم غيابيا فيما يخص به من حقوقه وإثباتات تتعلق للمحق المدني - خاصة الولد الطبيعي على الطاعن ، وطلوب الأخير بأن يدفع للمدعى باقي الدين مبلغ ٣٠٠ جنيه إلى سبيل التعويض ، ورد على طاعن الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ما سبب الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبدئية - قطوعة الصلة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم باستئنافا بالحكم المطعون فيه ، حتى كالحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد انضما في تطبيق القانون . فكل أن والده الطاعن سدد انضمام في المعززة وقضى عليه غيابيا بالتعويض بصفته وليا على زيه المأم أي يوسف كرمه منحه وثانيه لصرفه لا باعتباره مشغولا مدنيا عما يتبعه ، فالمحكم عليه غيابيا بذلك الصفة إنما يشرف لأن الخصم الأول - بل في الدعوى وهو المأم الذي طعن في الحكم . ويكون تدخل المدعى من ناحية الأب لوصول صفته لا يتجدر من الوضع القانوني ولا يمس الدعوى على الإذن ببقاء ، ولأن المعارضة لا تعيد الدعوى لتطرح من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضد وهو المدعى ولكن للمحق الذي صدر

معارضة

(١ : تحقيق قواعد المقام ٢٦ - ٢٨ وقطع قواعد المقام ٢٨٨ - ٢١٣)

مفرقات

رقم التساعده

الفصل الأول : الجريمة المتعصص عليها في م ٣١٧ ج . مكررة قديم المادة بالقانون	
رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣١٣ ج . جديد	٧ - ١
الفصل الثاني : القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩	٨

موجز القواعد :

الفصل الأول

الجريمة المتعصص عليها في م ٣١٧ ج مكررة قديم المادة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣١٣ ج جديد

- تحقق الجريمة بمجرد إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث ١ - ٢ و ١
- تحقق القصد الجنائي بمجرد علم المجرم أن المادة مفرقة أو بما يدخل في تركيب المفرقات ٣
- المفرقات المرممة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المتحركة ٤
- عدم اختيار الكمية الصغيرة من البلورود من قبل المفرقات إلا إذا ثبت أن هذا البلورود الخليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما ٥ - ٧

الفصل الثاني

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

— إحراز المفرقات إذا كان مقصوداً به مجرد استعمالها كخليفة للألمعة الثابتة سابق عليه بقوة الجنية ٨ -

قواعد قانونية :

الفصل الأول

الجريمة المتعصص عليها في المادة ٣١٧ ج مكررة قديم المادة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣١٣ ج جديد .

- ١ - إن المادة ٣١٧ المكررة ع المادة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ تنطبق على إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث لهذا الإحراز إلا ما كان منه برخصة أو بمسوخ قانوني : والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز . وهذا القصد يقتضي بمجرد علم المجرم أن المادة مفرقة أو بما يدخل في تركيب المفرقات .

(جلة ١٣٢/٧/١٩٤٩ من رقم ٢٧٨ سنة ٤)

- ٢ - إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات و التي تعدلت بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ تنطبق على إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث على هذا الإحراز مهما إلا ما كان منه

برخصة أو بمسوخ قانوني وإنما كانت هذه الجريمة من الجرائم المصنفة بأن القصد الجنائي فيها يقوم على قصد القاتل عاتقة ما ينشئ عنه القانون . بصرف النظر عن البراءات التي تكون دفعه إلى ارتكاب ما ارتكبه منها إذ الباعث لا يؤثر في كيانها وإنما قد يسمح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير .

(جلة ١٣٢/١/٢٠ من رقم ١٠١٢ سنة ٤)

- ٣ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو مسوخ شرعي يقتضي دائماً من يجه عمل المجرم بأن ما يجرمه مفرق . ولا ضرورة به ذلك لإثبات يجه في استعمال المفرق في التعريب والإتلاف .

(جلة ١٣٢/١/٢٠ من رقم ٢٧٨ سنة ٤)

- ٤ - المفرقات المرممة التي تدير إليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المتحركة . قلب الاقتطاع (السورج) لا يدخل في عداد المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

(جلة ١٣٢/١/٢٠ من رقم ٢٧٨ سنة ٤)

ظروف الدعوى البينة بالحكم لا تمل - على أنها قد أهدت ذلك .

(جريدة ١٩٤٩/١٠/١٢٢١ ط١٢٢١ رقم ١٢٢٢ سنة ١٩٤٩)

٦ - بلود السيد لا يعتبر مفزعا في حكم المادة ٣١٧ المذكورة إلا إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة بمقتضى كميته ما يستلزم طاعة في العيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده في مكان مغلق لا ينتسج القنارات التي يتحول إليها عقب الإشعال فإنه يحدث الفرقعة أما إذا كان القدر المضبوط قليلا لا يحدث فرقعة إذا ما أشعل وحده ولا يترتب على إشعاله ضرر يقترب والتعذيب والاكتلاف وهو مناط العقاب في المادة ٣١٧ المذكورة المذكورة فلا يعتبر محرر عنه يتلوهم حكم هذه المادة .

(جريدة ١٩٤٩/١٢/١٢٢١ ط١٢٢١ رقم ١٢٢٢ سنة ١٩٤٩)

٧ - إن البلود لا يعتبر من المفردات الواردة ذكرها في المادة ٣١٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة وفي حين مغلق لا يتسع الغازات التي يتحول إليها عقب الإشعال . فإذا كانت كمية بسيطة ليس من شأنها أن تحدث منها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفردات . فإذا ضبط بلود زنة ١٠٦٠ جراما في كيس داخل قبة قطار السكة الحديد فلا يمكن معه مفزعا لأنه بحسب كميته والغرف الموجود فيه لا يمكن - إذا ما أشعل - أن يحدث الفرقعة ذات الخطر للمضي في المادة المذكورة .

(جريدة ١٩٤٩/١٢/١٢٢١ ط١٢٢١ رقم ١٢٢٢ سنة ١٩٤٩)

الفصل الثالث

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩

٨ - إن المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات المخافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو للوقت كل من أحرز مفزعات أو حلاوة أو صنفا أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويترتب حكم المفزعات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بمقتضاها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات التي تستخدم في صنعها أو لاقطعها ، ثم نصت المادة ١٠٢ (ب) على أنه : يعاقب بالإعدام كل من استعمل مفزعاته بنية ارتكاب الجريمة المخصوص عليها في المادة ١٠٢ أو بغيره ارتكاب كل ما سبق أو تخريب المبانى والممتلكات البينة لصالح العامة أن

٥ - تطبيق المادة ٣١٧ المذكورة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو احرز القنابل أو الديناميت أو المفزعات صفا طعة وبين حالة صنع أو استيراد أو احرز المواد المكونة لتدخل في تركيب تلك المفزعات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو لاقطعها في الحالة الأولى يجب العقاب متى ضبط المفزع ولم يكن فيه صاعته أو مستورده أو محرره وبخاصة به ولم يكن فيه صرخ شرعي لصنع أو استيراد أو احرز ولا يقتصر - لتوقيع العقاب - إثبات نية التهم في استعمال المفزع في الإبرام بل يكفي مجرد وجود المفزع ملبيا مع ثبوت علم التهم بأنه مفزع . والمقصود من عبارة « صرخ شرعي » هو أن يكون لدى التهم أسباب مقبولة غير محرمة بمجرده احرز المفزع أو صنعه أو استيراده . أما في الحالة الثانية (حالة صنع أو استيراد أو احرز المواد المكونة لتدخل في تركيب المفزعات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو لاقطعها فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات تعتبر في حكم المفزعات ويعاقب صاحبها أو محررها أو مستوردها وبما لا يتعدى ٣١٧ مذكورة من قانون العقوبات إذا ظهروا وقائع الدعوى وظروفا أن هذا الأشياء أهدت لأن تدخل في تركيب المفزعات ، وهذا امر مفروق لتفسير الموضوع . ويتبدل على ذلك يمكن أن يشجر « بلود السيد » مفزعات مما يدخل في حكم تلك المادة . ولكن إذا ما كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستلزم طاعة في السيد فلا يمكن مبدئيا أن يعد من قبيل المفزعات لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرقعة إذا ما اضطلعت وحدها ولا يترتب على إشعالها ضرر يقترب والتعذيب والاكتلاف الذي هو مناط العقاب . في المادة المذكورة إلا أنه نظر إلى أن القليل من البلود يمكن أن يدخل في تركيب المفزعات فيلزم توقيع العقاب على حاله طبقا للفترة الثانية من المادة ٣١٧ المذكورة فيكون لا يذهب من الواقع أن هذا البلود القليل قد أهدت لأن يدخل في تركيب مفزعات . فإذا كان الثابت بالحكم أن كمية بلود المضبوط لدى التهم تعتبر أنها تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفزعا في حكم الفترة الأولى من المادة ٣١٧ المذكورة فلا يمكن اعتبار التهم محررا في المادة تدخل في تركيب للمفزعات مادامت

إن إحرار القرويات المطالب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو الذي من شأنه أن يحدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، وأن إحرار تلك المواد إنما كان مقصودا به مجرد استعجالا كذخيرة للسلطة الثائرة فإنه يكون معاقبا عليه بقوة الجسمة وعلى من يظن الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة في البصر ما يثبت أن الواقعة الواقعة مما تطبق عليه أحكام المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات أو المادة الباشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وإن في كل الحكم المطعون فيه قد قال إن الجواب الذي ضبط في حياة المصالح كان القرض من إحرار ، تبعية القرض المضطرب ، وهو ما كان يقتضي من المحكمة معاقبة المصالح باعتباره أنه أحرز ذخيرة ما يستعمل في الأسلحة الثائرة إلا أنها أضافت المصالح بقوة الجسمة على أساس أن المادة ١٠٢ (١) تعاقب كل الإحرار في جميع صوره وأيا سلكه القرض منه بقوة الجسمة ، فإن حكمها يكون مبنيا على الخطأ في تأويل القانون .

(جلسة ١٧/٢٤ ١٣٧٢ م / ٢٣ س ٥٢ ١٢٣ ق)

الوسائل ذات القبح العام أو للاتجاهات العامة أو غيرها من المبادئ أو الآراء التي للسلطة لا تريد ان يجرى وجد بلد كذا الإيجابية أن الشارع استهدف هذا التعديل ، توسيع نطاق تطبيق المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ من قانون العقوبات بحيث تناول كل المورد التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، وواضح من ذلك ومن وضع المواد المتعلقة بهذا القانون بعد الباب الثاني الخامس بالجنايات والجنح الضرة بالحكومة من جهة الداخل ، أن المقصود بمحاولة القرويات هو حيازة المواد التي من شأنها أن تستعمل في غرض من الأغراض الإجرامية التي ينها الشارع في المادة ١٠٢ (ب) ، ولا كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي صدر بعد إضافة المادة ١٠٢ (١) لمواد قانون العقوبات قد نص في مادته الباشرة على أنه : يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما يستعمل في الأسلحة الثائرة بالمخالفة لأحكام المادة الخاصة ، وكان المستفاد من فصوص القوانين ومن تفاوت العقاب الذي فرضه الشارع لكل من الجرمين وما أصبحت عنه المذكرة الإيجابية سابقة الذكر .

مقاصه

موجز القواعد :

— عدم جواز الحكم بوقوع القامعة إذا كان أحد المتهمين غير حال من الزمان —

لم يصف . ولما أن تحكم بالدين الخال من الزمان وتخلف الحق لمطالب القامعة في دفع دعوى بما يكون له على خصمه .

(جلسة ٢٣/٢ ١٣٧٢ م / ٢٣ س ١٢٣ ق)

قواعد قانونية :

١ — لا يجوز الحكم إذا كان أحد المتهمين غير حال من الزمان أن تقر وقوع القامعة ما دام هذا الدين

ملاريا

موجز التواضع :

- كل عمل يرى على دجل الصحة المتكبرون لمراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الملحق بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ أنه مسبب لتوالد البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع التوالد يعتبر في نظر هذا القانون - ١
- انطباق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الملحق بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ على الأماكن والمدن والقرى التي يصدر قرار من وزير الصحة بمرافعة عليها - ٢
- اجتناب القرارات الصادرة بتحديد الأماكن التي تسرى عليها نصوص القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ قاتمة بحدود القانون ٧٨ سنة ١٩٤٦ دون حاجة إلى قرار جديد - ٣
- عدم بيان الحكم بجانحة التهم على جريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض الملاريا والأمراض التي قال بأن التهم خاطئة - قصور - ٤

التواضع القانونية :

- ١ - إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الملحق بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد قصد بصفة عامة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع توالد البعوض الناقل للملاريا وكل ما قد فيه من سميات توالد البعوض لم يرد على سبيل المحرر بل على سبيل التحليل وقد ترك الجهة الصحية الأمر في اختيار بعض الأعمال مسببة لتوالد البعوض ثم لم يبين على سبيل المحرر الأعمال والاحتياطات التي يفرضها على الأشخاص إلتزامها لمنع تلك السميات ولا الاحتياطات التي يفرضها مقتضى الصحة على المخالفين فكل عمل يرى دجل الصحة المتكبرون لمراقبة تنفيذ أحكامه أنه تسبب لتوالد البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع هذا التوالد يعتبر في نظر هذا القانون . (جلسة ١٧/١٢/٣٧٧٠ من يوم ٣٠-١٩٤٦ ق)
- ٢ - إنه لما كان الشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الملحق بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من تنويعه ونصوصه - اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار مرض الملاريا ودفع في المدة الأولى من لوزير الصحة العمومية أن يبين بقرار يصدر الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة صغور قد صدر بشأنها قرار وزاري يبين تلك النصوص عليها ، فإن الزعم بعدم سريان أحكام ذلك القانون على واحة الصغرى بخلافه لم يصدر قرار جديد بأطلاقه على مدينة صغور بحدود القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم لا أساس له ، ذلك بأن هذا القانون إنما جاء مبدلاً لبعض أحكام القانون الأول دون سلب ما قبل الذي حرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور قرارات جديدة تحل محل القرارات السابقة بل صدر عنها لأن القرارات المخار إليها لا تزال قاتمة . (جلسة ١٧/١٢/٣٧٧٠ من يوم ٣٠-١٩٤٦ ق)
- ٤ - يجب لعلامة الحكم التي يطبق على جريمة

ببريان تلك النصوص عليها قولا بأن هذه المدينة لم تكن موبوءة ، كذلك لا يرد القول بانضمامه أعزل من منع صدور القرار الوزاري المخالف لمبدأ هذا القرار قاتما لم يبلغ بقرار آخر .

(جلسة ١٧/١٢/٣٧٧٠ من يوم ٣٠-١٩٤٦ ق)

٣ - إنه لما كان الشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الملحق بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من تنويعه ونصوصه - اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار مرض الملاريا ودفع في المدة الأولى من لوزير الصحة العمومية أن يبين بقرار يصدر ، الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة صغور قد صدر بشأنها قرار وزاري يبين تلك النصوص عليها ، فإن الزعم بعدم سريان أحكام ذلك القانون على واحة الصغرى بخلافه لم يصدر قرار جديد بأطلاقه على مدينة صغور بحدود القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم لا أساس له ، ذلك بأن هذا القانون إنما جاء مبدلاً لبعض أحكام القانون الأول دون سلب ما قبل الذي حرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور قرارات جديدة تحل محل القرارات السابقة بل صدر عنها لأن القرارات المخار إليها لا تزال قاتمة . (جلسة ١٧/١٢/٣٧٧٠ من يوم ٣٠-١٩٤٦ ق)

٤ - يجب لعلامة الحكم التي يطبق على جريمة

عوقب بمتصله ، وإلا فإنه يكون سكا محيا متبينا
تقده .
(جدة ١٨٨٧/٧٨ ملن رقم ٣٠ سنة ١٤ ق)

عدم تنفيذ الاشتراطات الثلاثة تقع اعتبار مرض دمي
للأديا) أن بين الأعمال والأوامر التي قال بأن المقيم
عاقبها حتى تمكن معرفة مدى امتثالها بالقانون الذي

من طبية

موجز القواعد :

- الطبيب الجراح لا يجد مرتكباً لجريمة الجرح البعد - ١
- عدم إخطار النيابة بزيادة العليا للبلدية بما بينهم به أعضاءها من الجنيات والجنح لا يترتب عليه بطلان - ٢
- نطاق المصادرة طبقاً لأحكام قانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٥ - ٣
- لا يجب إذا كان الحكم الذي أدان الطبيب لاجباره بالعلم الرأى من مرض الكوليرا قد رد على نطاق المقيم
رداً سابقاً - ٤
- (ر أيضاً : تختص قاعدة ١٣٤ وشرب قواعد ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٩ وبمصادرة قاعدة ٤ ومواد عشرة قواعد
٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ وحسب قاعدة ٢٧)

ما ضد المقيم من قراب وجب على الحكم بالمصادرة
يكون في محله .

(حل ١٩٥٧/٧/١٨ ملن رقم ١١٥٣ سنة ١٤ ق)

٤ - إذا كان الحكم قد أدان المقيم ، فلو أم
باجباره بالعلم الرأى من مرض الكوليرا بأن أجرى
الحقن به نظير أجر في حياته الخاصة قد أنتم ذلك على
أن دفع المبلغ إلى من الحقن عليه كمن ضرهما ضدتهما
قبل (راء الحقن إذ الحقن عليه ذهب إليه من قبل -
شخص على حدة ، أنه أوصاه بأخذ أجر من يرسم
إليه ، وأنه كمن متغلاً وسائل الحذر وقد وط إذ
لستهم من الحقن عليه عن سبب حضوره إليه ومن
أولاه مع تدرسه في وجه ومرافقه الطريق من وقت
لآخر وإفلاحة بلب العناية وهم وجود دودجا ، مما
لم تجر طاعة الأطباء ، فإن هذا يكون رداً سابقاً لما
دفع به الطبيب من أنه لم يطلب ولم يدرط أجره بل
الحقن وأن مادته إلى الحقن عليه به (اجرا الحقن
لم يكن إلا من قبل الإذاف ؛ بل جعل فلا عقاب عليه .
(جدة ١٨٨٧/٧١٤ ملن رقم ٣٠ سنة ١٤ ق)

القواعد القانونية :

- ١ - الطبيب الجراح لا يجد مرتكباً لجريمة
الجرح عمداً لأن قانون مته - اضطلاعاً على شهادته
الدراسية - قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية
بأجسام المرضى ، وبهذا الترخيص وحده ترفع
مستويات الجنائية على فعل الجرح .
- (جدة ١٩٣٧/١/٢٤ ملن رقم ٣٠ سنة ١٤ ق)
- ٢ - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ حين أوجب
على النيابة إخطار النيابة العليا قبل طلب ، بما يهم به
أعضاءها من الجنابات والجنح لم يترتب على عاقلة ذلك
بطلاناً .
- (جدة ١٩٤٤/١٧/٧٨ ملن رقم ١٤٤٢ سنة ١٤ ق)
- ٣ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب
مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمته سواء أكانت
تستعمل في ذات المته أو كانت لأداة ما كانت المصادرة
وإن ذلك عوقب منهم باللائمة ١/٢١٢ ع لانه وهو غير
مرخص له في مواصلة مهنة الطب - سلح خرسين للجي
عليه نصيب له بذلك ورداً بالملك وتنفى بمصادرة

مواد مخدرة

رقم القاعدة

١-٩	الفصل الأول : جريمة إخراج القند أو حيازته
١٠-٣٠	الفرع الأول : مادة مخدرة
٣١-٥٢	الفرع الثاني : الحيازة والإحراز
٥٣-٦١	الفرع الثالث : التصد المجاني
٦٢-٦٤	الفرع الرابع : القنوة
٦٥-٧٦	الفصل الثاني : جريمة شراء القند أو بيعه
٧٧-٨٥	الفصل الثالث : زراعة الخشيش والكشيش
٨٦-٩٣	الفصل الرابع : اتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة ومدى إباحته وتقيده
	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الأول

جريمة إخراج القند أو حيازته

الفرع الأول : مادة مخدرة

- الأفيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يرزها نبات الخشيش - ١
- ملحية القنب الهندى « الخشيش » - ٢
- على تطبيق القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ هو عندما توجد الرؤوس الزهرة أو الكمرتين اللتان الإناث نبات القنب الهندى بيد إجراء عملية تجفيف الرؤوس لتحويلها إلى جوهر الخشيش - ٣
- ما عدا الرؤوس المجففة الزهرة أو الثمرة من اللتان الإناث نبات الخشيش لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٥ و ٤
- من تعتبر الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو غير الرسمية المحوية على مسودتين من المواد المخدرة - ٦ و ٧
- عدم التزام الحكم بالإبانة ببيان نية القند في الحفيظ المضيوط - ٨
- عدم تعرض الحكم في جريمة إخراج الخشيش لجنس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التي عليها - قصور - ٩
- (راجع أيضاً : عدد الجرائم قاعدة ٢٧)

الفرع الثاني : الحيازة والإحراز

- التصود بالحيازة والإحراز في قانون المخدرات - ١٠ - ١٨
- عدم تعيين القانون حداً أدنى لكمية المادة المخدرة المحوزة - ١٩
- ضبط المجرم القند ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة إحرازه أو حيازته - ٢٠ - ٢٣
- توفر العقاب على كل اتصال بالقند يشتراً كان أو بالواسطة - ٢٤
- اعتبار القبض عرماً للسند إذا وجد في مكان هو في حيازته إلا إذا أثبت عدم علمه بوجود القند عنده وأقام الليل على ذلك - ٢٥
- مجرد زراعة الخشيش غير كاف لإبانة الرابع نية إحراز السند إلا إذا ثبت أنه هو الذي قام بتجريمه - ٢٦

موجز القواعد (٥٤):

- كفاية استناد الحكم بالإدانة في جريمة إحرار السند إلى اعتراف التهم بأنه تسلم يده قطعة الأيون من أكرم - ٢٧
- قداء الحكم بالبراءة بناء على إعلان القبض على التهم دون الترخيص لاعتقاله - مجازة لدية للسند - قصور - ٢٨
- وجوب استظهار الحكم وكن الإحرار في جريمة إحرار الجواهر للسند - ٢٩
- خطأ الحكم في مكان ضبط السند من الممكن لا تأثير له ما دلت المحكمة قد اقتضت بأن التهمة هي صاحبة السند الضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها - ٣٠

الفرع الثالث : القصد الجنائي

- توفر القصد الجنائي بمجرد إحرار السند للمادة المتخذة وهو يسلم أنها عديدة - صرف النظر عن الباعث لهذا الإحرار - ٣١-٣١
- توفر القصد الجنائي ولو كان إحرار لأربعة المادة المتخذة قصد إخفاء جريمة زوجها - ٣٧
- صحة استدلال المحكمة على توفر القصد الجنائي بحسبة الكيفية الضبوطة وقول المتأخذ إنه رأى التهم يشي الأرض ليخرجها - ٣٨
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة ما يفيد علم التهم بأن للغة التي حرزها هي من المواد المتخذة - ٣٩-٤١
- عدم بيان الحكم القصد من الإحرار لا يبيح ما دلت المحكمة قد طبقت العقوبة للخطأ - ٤٢
- إثبات الحكم واقعة الأجر بأدلة تؤدي إلى ثبوتها كلف للإدانة في جريمة الأجر بالسند ولو لم ضبط السند مع التهم أو في محل - ٤٣
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفع التهم بأنه لم يكن يعلم ما يدخل السرقة التي ضبط بها السند - قصور - ٤٤
- عدم جواز افتراض الحكم علم التهم بأن للغة التي حرزها هي من المواد المتخذة بل يجب أن يثبت هذا العلم بقوة قاطعة - ٤٥ و ٤٦
- عدم التزام المحكمة بالتحدث عن ركن العلم إذا كان ما أوردته الحكم كفاية في الخلافة على أن التهم كان يعلم بأن ما حرزه عند - ٤٧
- عبء الإثبات الذي يتنصب به القصد من الإحرار يقع على عاتق التهم دائماً - ٤٨ و ٤٩
- الأتجار في الجواهر المتخذة واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها - ٥٠ و ٥١
- إدانة التهم بجريمة إحرار السند قصد التماسي استناداً إلى أنه وجد في التهم مع التهم الأولى ضبط محرراً للسند - قصور - ٥٢
- (راجع أيضاً : أسباب الإثبات وموانع القالب قاعدة ٧ وإدانة الجنائي على القرار قواعد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ وسكم قاعدة ٢٥٠ و ٢٥١)

الفرع الرابع : العقوبة

- ثبوت إحرار اللغة المتخذة كلف لتسحق الجزية المتصوص عليها في ٣٥ م من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٥٣ و ٥٤
- عقوبة إحرار الجواهر المتخذة هي بينا العقوبة المقررة للجلبا - ٥٥
- مناهل تطبيق عقوبة وقت الجنائي عن تعليل ممت أو صلته أو جوارحه - ٥٦
- قضاة زارع الآليون يتخذ القانون الصادر في سنة ١٩٢٦ والأمس العالي الصادر في ١٠/٣/١٨٨٤ لا يمنع من عقابه بجوارحه محرراً للأيون - ٥٧
- سلطة القاضي في تحديد كل منهم من جهة استحقاقه لعقوبة الحبس أو الإرسال إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة - ٥٨
- لا عمل لتطبيق العقوبة للفتنة إلا إذا ثبت أن الحيلة أو الإحرار لم يكن أيهما إلا قصد التماسي أو الامتناع الشخصي - ٥٩
- شرط لظهور المتصوص عليه في ٣٩ م من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٦٠ و ٦١
- (راجع أيضاً : اختصاص قاعدة ٢٦ ووصف التهمة قاعدة ٢٤)

موجز القواعد (١٤) :**الفصل الثاني****جريمة شراء المخدر أو بيعه**

- علم جريمة شراء المخدر بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر إلى المشتري - ٦٢
- تسليم التهم المخدر بعد علم الافراق على شرائه يكون جريمة شراء مخدر وإحرازه - ٦٣
- تخديم مقيم مخدر لآخر كمنطلي يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة ج من ٢٢ م من المرسوم رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ يسرى في ذلك أن يكون التصد هو الأتجار أو التعامل أو الاستيلاء الشخصي - ٦٤

الفصل الثالث**زراعة الحشيش والخشخاش**

- تحقق جريمة زراعة الحشيش ولو لم تكن الشجيرات لائق نبات الحشيش - ٦٥
- اختصاص اللجنة المركزية بالحكم في عقوبة زرع نبات الحشيش لا يمنع من تشديدهم التهم مرة أخرى للمحاكمة الجنائية باعتباره محرراً - ٦٦
- لا عقاب يتخذه قانون المخدرات إذا كانت شجيرات القنب المندى للنبوطة لا تزال في دور الزرع التي تكون مثله مادة الحشيش وإنما يصح العقاب عليها بتخذه قانون زراعة الحشيش - ٦٧
- ضبط شجيرات الحشيش بعد أن جرى العمل بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ يوجب تطبيق أحكام هذا القانون بقواه المخلطة - ٦٨ و ٦٩
- إحراز مسروق أوراق نبات الحشيش محقق عليه بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ لا بالقانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٧٠
- زراعة التهم نبات الحشيش في ظل القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ واستمرار إحرازه لأنها النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد يوجب تطبيق أحكامه - ٧١
- إحرامات إسماع زراعة الحشيش لا شأن لها بلحاظ الجنائية ولا يمل بأسولها للقررة في القانون - ٧٢
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن زراعة الحشيش وحيازته كل قصد إنتاج وبيع - ٧٣
- إمتداد المحكمة في طول نبات الحشيش على تقدير الكون متايل المخلط « هو ثابت في تقرير العمل الكيفي ودون تحري حقيقة الأمر - قصور - ٧٤
- إدانة التهم في جريمة زرع حشيش دون رد على دفاعه من أنه لا ياتر زراعة الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها - قصور - ٧٥
- عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة زراعة الحشيش علم التهم بأن ما يحزره مخدر - قصور - ٧٦
- (راجع أيضا : إبيات قاعدتان ١٠٢ و ٤٩١ ولبس قاعدة ٢٨ ودعاه قاعدة ٦٤ وقض قواعد ١٨٢ و ٢٩٤ و ٤٤٤ و ٥٢٨)

الفصل الرابع**المعامل الطبية والصيدانية بالواد المخدرة ومدى إباحته وليسود**

- خضوع الطبيب الذي يسه امتلاك حقه في وصف المخدرات لأحكام القانون العلم بنش النظر عن مشورته الإدارية - ٧٧ و ٧٨
- القيد الوارد في ٢٦ م من ق رقم ٢١ سنة ٢٨ علم يطبق على الأطباء - ٧٩ و ٨٠
- توقيع العقوبات المخلطة الواردة في المادة ٢٥ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ على كل صيدلي لم يثبت في دفتر الحاصل المذكور بالمادة ١٨ أولاً وأولاً الوارد وللصرف من الواد المخدرة - ٨١
- حيازة الطبيب للمخدر بدون ترخيص من وزارة الصحة مكلف عليها ولو قيدها في دفتر قيد المواد المخدرة - ٨٢
- عدم جواز احتفاظ الطبيب التبر مرضى له في حيازة الواد المخدرة بما يفي فيه بعد علاج من صرف المخدر بأنفسهم لاستهلاكه في مسابقة غيرهم - ٨٣

صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه ، وهنا فيه كما في غيره من الأسباب ما يفيد أن الخارج في قانون المصدرات أراد ، في صدر القنب المنسحق ، أن يقوم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق - إذ كان ذلك كذلك فإن ماعدا الرؤوس المجففة المزمرة أو الشجرة من السيقان الأثاث لذلك النبات لا يعتبر من المواد الخدعة في حكم القانون المذكور ، بحيث يطالب على إحرازه .. الخ بالمتطلبات المنطقية المنصوص عليها فيه . وذلك من أو احتوى في الواقع المنصر المختدر . ووجهة النظر عنه من التي راعاها الفاعل في وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الخشيش (القنب المنسحق) في مصر .

(جلة ١٨٤/١٧٢ ط ١٦ رقم ٢١٥ ق)

٥ - إن أوراق نبات القنب وسيقانه وإن كانت تحتوي على مادة الخشيش إلا أن كمية فيها ضئيلة بحيث أن الفاعل لم ير أن يحما من المجرم التي يطالب عليها في قانون المصدرات . فلذا كان مدار الكلام أن ما في القرشحات المضبوطة لدى المتهم إنما هو أوراق نبات القنب المنسحق لا خضر أو قو قاته يكون على المحكمة أن تحقق هذا المبلغ لمعركة حقيقة المادة المشتبه فيها ، هل هي من أوراق نبات القنب وسيقانه فيضى لمتهم بالجرمة ، أم أن الخشيش الذي وجد بها لم يكن إلا من الرؤوس المجففة أو المزمرة لأن هذا النبات فيضى بإخاذه . أما أن نكتفي بقرعها لأن ما وجد بالبرشحات هو خشيش ، مع أن الخشيش إذا كان من الأوراق والسيقان فلا عقاب عليه ، فذلك منها قصور يوجب الحكم .

(جلة ١٨٤/١٨ ط ١٧ رقم ٨٧٧ ق)

٦ - إن الفترة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد الخدعة لا تعتبر الأروعة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو غير الرسمية الخفية على مورفين من المواد الخدعة المنطقية عليها أحكام هذا القانون إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الألف على الأقل . وهنا يقتضى أن يبين الحكم القاضي بالقوة على إحراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين في المركب ، وإلا كان ناقص البيان واجبا قننه .

(جلة ١٨٤/١٧٧ ط ١٧ رقم ١٢٧ ق)

٧ - [مما كان لقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظم الأجسام بالمصدرات واستعمالها في

كل القانون المذكور لا هو ولا القانون السابقان في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها خاصة كلها بشأن المواد الخدعة ومن ضمنها الخشيش ، لم يشر أي منها للإبقاء الأمر على الحال الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الخشيش قاته لهذا وعلى ضوء التعريف سالف الذكر ، يكون على تطبيق أحكام قانون المصدرات هو عنه ما توجد الرؤوس المزمرة أو الشجرة من السيقان الأثاث لنبات القنب المنسحق بعد إجراء عملية تخفيف الرؤوس لتحويلها إلى جومر الخشيش ولا كانت عبارة التعريف تضمن أن المادة الصمغية التي تحتوى عليها الرؤوس هي جومر الخشيش ذاته ، فانه يمين ، تيا لذلك ، أن خلق أحكام قانون المصدرات أيضا كلها وجمدت المادة الصمغية بأية طريقة كان استخراجها ، كما يحصل في بعض البلاد التي تزود نبات القنب المنسحق إلى مصر البالي في الزراعة وتعليم أروبة من المصالحات تنطق بها المادة الصمغية ثم تزود بعد ذلك للاستعمال . فلذا لم يصل الأمر في الزراعة إلى هذا الحد ، فإن الأمر على السابق ذكره يكون هو الواجب الحقيقي . وهذا التحديد الصحيح لتطبيق قانون المصدرات هو الذي هنا الخارج على إصدار قانون آخر يمنع زراعة الخشيش في مصر ويهدد في ضوئها ،

وإذا فلذا كانت شجيرات الخشيش وقت ضبطها عند المتهم قائمة وسط زراعتها ، ولم يكن قد أجرى تعينها فلا تصح معاملته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(جلة ١٨٤/١٧٠ ط ١٧ رقم ١٠٩ ق)

٨ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الأولى المجرم المصبرة مواد معددة . وذكر عن الخشيش : القنب المنسحق (الخشيش) بجميع مستحضراته ومشتقاته بأي اسم تعرض به في التجارة ، ، ولم يذكر غيره . ولذا كان مؤثر الأكبر الذي اقتضى بحدته جنيته قد انتهى إلى اتفاق دول في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء في المادة الأولى منه أن المتعاقدين اتفقوا على قبول تعريف بعض المواد الخدعة منها القنب المنسحق الذي ذكره عنه ، ، يطلق إسم القنب المنسحق على الرؤوس المجففة المزمرة أو الشجرة من السيقان لنبات الكنايس سائفا الذي لم يستخرج منه الصمغية ، أي أن الاسم الذي يعرف به في التجارة ، ، وإذا كان قانون المصدرات

خمس عشرة خرج منها الإيراز الذي هو الأتقن باعتباره كذلك صحيح .

(جلة ١٧٢/١٢ من رقم ٨٧٢ سنة ٢٠٠٢ ق)

١١ - إن الحيازة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٢٥ من قانون الوالد المقتدرة متعاقبة وضع اليد على الجواهر المقتدرة على سبيل الملك والاختصاص (Possession) ولا يشترط فيها الاستيلاء الذي بل يشتر الشخص حائزاً ولو كان المهرز المجهور شخصاً آخر تابعاً عنه . وأما الإيراز (Detention) فمقتدرة بمجرد الاستيلاء ملحقاً على الجواهر المقتدرة لأي باعث كان كسقطه على ذمة صاحبه أو عنه الجهة التي يربطها أو تسليحاً لمن أراد أو إختافاً عن أمين الرقابة أو السبي في إخلاله حتى لا يثبت إلى غير ذلك من البواعث .

(جلة ١٧٤/١٢ من رقم ٣١١ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٢ - المقصود بالحيازة في المادة ٢٥ من قانون الوالد المقتدرة هو وضع اليد على المقتدرة على سبيل الملك والاختصاص وليس يشترط فيها الاستيلاء الذي بل يشتر الشخص حائزاً ولو كان المهرز المقتدرة شخصاً آخر تابعاً عنه . فليلاً ضبط صندوق زوجته وتمكنت من كسبه للزوجة أن الزوج هو الملك لهذا الصندوق يجب اعتبار الزوج حائزاً له بسبب الزوجية وحق عليها الغالب .

(جلة ١٧٤/١٢ من رقم ١٧٥٠ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٣ - إن المادة ٢٥ من قانون الوالد المقتدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاقب على الحيازة (Possession) وعلى الإيراز (Detention) والحيازة لا يشترط فيها وضع يد المهرز ملحقاً على الجواهر المقتدرة كما هو الشأن في الإيراز ، بل يشترط الشخص حائزاً ولو كان الجواهر تحت يد شخص آخر تابع عنه . فليلاً كانت الواقعة مكتوبة بالمحكمة من أن المتهم سلم الصندوق إلى أحد المهرزات وكلفه عنه إلى جهة معينة ليحفظها به . اعتبر المتهم حائزاً للصندوق الذي ضبط مع المهرز ، وحق عليه العقاب بجنحة المادة ٢٥ السابقة لذلك .

(جلة ١٧٤/١٢ من رقم ٢٠٠٠ سنة ٢٠٠٢ ق)

١٤ - إننا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى والأدلة التي أوردتها أن المقتدرة الذي ضبط في دولاب الكلية قد صبه فيه الشخص الذي بلغ من إيرازها هذا المقتدرة باعتباره هو المهرز وأدانت وبرت القيمة فلا شرب عليها في ذلك معلوم هذا الاستخلاص سابقاً .

(جلة ١٧٤/١٢ من رقم ١٧٣ سنة ٢٠٠٢ ق)

المادة الأولى المواد التي جعلها عملاً للعقاب على موجب نصوصه ، ومنها الموردين وجميع أملاكه ومشتقاته والمستحضرات التي تحتوي على نسبة معينة منه والكوكابين وأملاكه ، فإن الحكم يكون نصراً للبيان واجباً تقتضيه إذا تال إيراز المتهم لمقتدرة الموردين وكوكبات الكوكابين مخطط كل منهما مجرداً أخرى وعاقبة على اعتبار أنهما من المواد المقتدرة دون أن يثنى بيان ما يبرر معاقبة من تاحية هذا أحوزة عضداً بما يخص القانون بالعقاب على الصورة التي جدها النص .

(جلة ١٧٤/٢٢ من رقم ١١٤٥ سنة ٢٠٠٤ ق)

٨ - إن المادة الأولى من قانون المقتدرة قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للبخر والكوكابين التي تصل إلى نسبة في الفقرات الأخرى ومنها الفقرة الخاصة بالمخيش وإذ لا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة في حكمها .

(جلة ١٧٤/٢٢ من رقم ١٢٧١ سنة ٢٠٠٤ ق)

٩ - إذ لا كلف القتب المتدني (المخيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المقتدرة هو الرجوس المقتدرة المزهرية أو المشرية من السيقان الإثنت أبات الكوكابين سابقاً ، كان الحكم الذي يدين المتهم في إيراز المخيش وعاقبة بجنحة القانون المذكور ، مكتوباً بتوبه إذ زعم تغييره وإله تين من خصا عنه اكتشافاً أنها نبات حشيش كامل القوي في حالة إظهار ، ناصر البيان لعدم تبرحه لمخيش النصيبات وتجهيز القربوس التي عليها ، إذ يكون ذلك لا يعرف ما إذا كانت الواقعة يعلق عليها القانون المذكور أو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنوع لداعة المخيش .

(جلة ١٧٤/٢٢ من رقم ٢٠١٩ سنة ٢٠٠٤ ق)

الفرع الثاني

الحيازة والإيراز

١٥ - إن القانون يجرم إيراز المقتدرة ومنها الكوكابين وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها وإيرازها فيعتبر أن يكون المهرز قد انتقل إليه المقتدرة من غيره من الناس أو صنته هو بنه إن كان من غير الزوجين كالمخيش والأتقن . فمن اعتبر محرراً الأتقن بأسباب على أنه زرع غيره وما تضمنت وأحرمت

إحراز المتخذ الذي لم يثبت عنه بته المتخذ أو ارتفاعه في اللز الذي يثبت فيه كان عقابه على أنه عز لا عاقبة في القانون .

(جدة ١٣٦١/٤/٢١ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٣ - لا يلزم لتوفر ركن الإحراز أن تثبت المادة المتخذة مع التهم بل يكفي أن ثبت أن المادة كانت معه بأي دليل يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك فمن كان الحكم قد حو في ملزم الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن التهم (التي حو) قد ص الأتيون التهم الآخر (التي لم يحا) فذلك يثبت أن تلك التهم قد أحرز الأتيون قبل وضعه في المكان الذي يثبت فيه ، وذلك يتوافق ركن الإحراز في حه .

(جدة ١٣٤١/١٤/١٤ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٤ - إن القاتون سرح في العقاب على كل اتصال بالمتخذ مباشرة كان أو بالواسطة . فإنما كان التات بالحكم أن التهم قبل التصل في المجزئة بنية كتحين الجيش الذي جا ، فإن حل المجزئة له والجيش فيها ، كاتما من كان ساعيا ، يكون حلا لها به واجبا قانونا مساهلة عنه كالأول كان حلا له .

(جدة ١٣٤٠/٤/٢٣ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٥ - يكفي إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يثبت هذا الشخص عزرا لهذا الشيء . فإن وجد في مكانه جيش يثبت عزرا له لوجود وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل به هذا الوجود على حل التهم فسه بأن الجيش موجود عنه كتحليل بالتمثيل ، إنما له هو يثبت إثباته . فإنه لا يثبت أن شخصا بعدم العلم بوجود الجيش عنه ويقع الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات الشيء . بل إنه يتصلح الإثبات بانحاله أن الشيء هو الذي وضع الجيش عنه في غفلة منه أو بغير رضاه .

(جدة ١٣٣١/١٢/٥ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٦ - لا يكفي لإدانة التهم بجهة إحراز مادة عنصرية (أتيون في غشاش) أن يثبت في المحكمة أنه هو الزاوي لغشاش ، وأن هذا الغشاش وجد مجرما ، بل يجب أن يثبت فيها أيضا أن التهم هو الذي قام بها فتمتدح سورا . بته أم بالتمسك مع قهره .

(جدة ١٣٣١/١١/١١ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٧ - حتى أثبت الحكم على التهم اعتراضه بأنه تسل بته قطعة من الأتيون من آخرها يكون قد أُنجم

١٥ - يكفي لأجبار التهم عزرا أن يكون ساعيا ميسوقا على المتخذ ولو لم يكن في حيازته لثنية . فإنما كان التات أن من يثبت به المتخذ إنما هو مستخدم عنه التهم ويوزع المتخذ لحسابه ، فذلك يكفي في إثبات حيازته التهم للمتخذ .

(جدة ١٣٤١/١١/٨ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

١٦ - لا يشرط لأجبار الشخص ساعيا لمادة عنصرية أن يكون عزرا ماديا لقادة الضيعة بل يكفي لأجباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المتخذ على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المتخذ المتخذ شخصاً آخر تأيا عنه وذلك طبقاً لثنية التي القصور قانونا في المادة ٢٥ من قانون المواد المتخذة .

(جدة ١٣٣٠/٢/٢٣ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

١٧ - الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المتخذ استيلاء ماديا بغض النظر عن الباعث على الإحراز يستوى في ذلك أن يكون الباعث هو معاية المتخذ تمهنا لثراه أو أي أمر آخر طالما قرة الإحراز أو قصرت (جدة ١٣٣٠/٤/١١ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

١٨ - إحراز المتخذ جريمة يعاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وإن فلا يثبت التهمة لقول بأن حيازتها المتخذ كانت عارضة لحساب زوجها .

(جدة ١٣٣٠/٤/٢٣ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

١٩ - العقوبة واجبة على عزرا المادة المتخذة مهما كانت الكمية التي يجرها خفية إذ القانون لم يبين حدا أدنى الكمية المقررة .

(جدة ١٣٣١/١/١٦ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٠ - ضبط الجوهر المتخذ ليس ركناً لازماً لتوافر جرم الإحراز أو حله ، بل يكفي لإثبات الركن للمص ، وهو الإحراز ، في أي جريمة من هاتين الجريمة أن يثبت بأي دليل كان أنه وقع فعلا ولو لم يثبت الجوهر المتخذ .

(جدة ١٣٣١/١/١٦ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢١ - لا يلزم لتوافر ركن الحيازة بالثنية التهم أن تثبت المادة المتخذة مع . فإنما أثبت الحكم أن الجيش الذي وجد بهما التهم وحجب مع اثنين من المترددن عليه هو لصاحبه وانضمرك ذلك ساعيا لقادة المتخذة ، فذلك صحيح .

(جدة ١٣٣١/١/٢٢ من دم ١٣٣٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٢٢ - من استأنف الحكم في متعلق سليم من الأدلة التي أوردتها أن التهم خالغ بته في واقعة

على إخراج المخذوع. وهذا يكفي لغيره من حاجة البحث فيما من أمر هذا المخذوع فيه.

(جـ ١٧٦/٢٥ من رقم ٤٠١ سنة ١٦ ق)

٢٨- إذا كان الحكم في معرض بيان الواقعة القصوى قد ذكر أن المتهم اعترف بميازته لطلبه المخذوع مدعياً أنه غير طيباً بالطريق، وجنحاً بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ومبلغ كفايتها وحداها في الإثبات، لهذا يكون قصورها مستترجاً لتفتت.

(جـ ١٧٦/٢٨ من رقم ٤٠٠ سنة ١٦ ق)

٢٩- إذا كان الحكم المعلن فيه قد استظهر في الإقرار في جريمة إخراج الجواهر المخذوع قوله، فإن المحكمة ترى أن التهمة تامة على المتهم الذي ضبط المخذوع تحت سريره قوله وقد حاول له أن يشكك في صحة إقرار المتهم للمخذوع بقوله إنه قد سلب من زوجته أو ولده شيء أو آخرين ولم يجمع التهمة شيئاً من ذلك فضلاً عن وقوعه في التهمة قبل ذكر أن ولده يكنه بيجان وحدهما ولا شأن لها بمجرته، وبزى المحكمة أن المتهم هو المخار لجرته وما فيها ولتتمتع بما جمع زوجته والمستول عنها ولم يتم أي دليل أو قرينة على أن المواد المقتبضة صحت عليه بل إن تعريضات حياض النيابة وما انتهى إليه تحقيق المحكمة بجلسة اليوم عمل على أنه مجرد المخذوع على ما به - فإن هذا القول يورث فيه دكن الاستدلال في هذه الجريمة.

(جـ ١٧٤/١١ من رقم ٣٦٦ سنة ١٢٤ ق)

٣٠- إذا كانت المحكمة قد التفتت بتبين حازم أن التهمة هي صاحبة المخذوع المضبوط بمسكنها أو كان في حياضها، وأوردت على ثبوت نواقض في صحتها أنه من شأنها أن ترضى لك ما انتهت إليه، بل، مكن ضبط المخذوع من المسكن لا يبين من تلك الحقيقة.

(جـ ١٧٦/١٢ من رقم ٤٦٦ سنة ١٢٥ ق)

الفرع الثاني

تقصد الجنائي

٣١- تقصد الجنائي في جريمة إخراج المواد المقتبضة إما هو عمل المخذوع بأن اللدعة مضمرة، فمن توفر دكن الإقرار مع عمل المخذوع بأن اللدعة التي يخرزها هي مادة مضمرة فقد استكتلت الجريمة أركانها القانونية وحقق العتبات. ولا يصح إطلاقاً بالبراءة على الإقرار.

فلما خدم شخص ينسب إلى الجلبوس وسعادة عمدة تقصد دخول السجن لخلاف عمره بينه وبين والديه مثلاً كانت الجريمة مستوفية أركانها وحقق العتبات، ولا يصح تبرئه برصم أنه لم يورث له أي قصد إجرامي لأن القانون إنما أراد بأحكامه التي فصلها في المادتين ٣٥ و ٣٦ من العتبات على الإقرار بها كانت وسيلة أو سببه أو صدره أو نتائجه منه. وقد نص في مآتين للمادتين على صدور حق الإقرار وأسبابه ووسائله وعنايته، ونقص الإقرار فيها كلها إنما هي الإقرار غير الذي ينشأ عن إقراره بمجرته ولإيجاد السبل دوره ولو كان مجرداً عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الغرض منه) ما لم يكن تبرئته قانوني.

(جـ ١٧٦/٢٨ من رقم ٤٠١ سنة ١٦ ق)

٣٢- إن كل ما يوجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إقرار المخذوع من جهة تقصد الجنائي هو علم المخذوع بأن اللدعة مضمرة دون نظر إلى الباعث له على هذا الإقرار. وهذا هو المعنى للمضاد من صيغة المظهر الثاني من الفقرة السابعة من المادة ٣٥ من هذا القانون وهي التي تنكصت في حالات الاستيلاء على المخذوع بلا أي قيد وذكر من هذه المسائل مجرد الإقرار أي الاستيلاء المعنى أي إذا كان الغرض منه أو الباعث إليه.

(جـ ١٧٦/٢٠ من رقم ١١٦١ سنة ١٢٥ ق)

٣٣- إن تقصد الجنائي في جريمة إخراج الجواهر المقتبضة هو علم الشخص بأن ما يخرزه هو من المواد المقتبضة المضمرة (إقرارها)، فلما كان الثابت بالحكم أن المتهم تقدم لمرکز الجلبوس وقدم لها قبله من المخبئ معترفاً بأنه أخرجها وأنه فعل ذلك ونية منه في التفتت عليه وجهه لخلاف مآل بينه وبين أخيه التقصد الجنائي يكون مترافقاً في هذه الحالة. ولا يفتت إلى قيامه على ارتكاب الجريمة وهو غرض القصاص من الوصول إلى الجلبوس.

(جـ ١٧٦/١١ من رقم ٤٠٠ سنة ١٢٤ ق)

٣٤- يكفي توافر تقصد الجنائي في جريمة إخراج المواد المقتبضة أن يكون المتهم حالاً بأن ما يخرزه هو من المواد المقتبضة المضمرة (إقرارها) دون نظر إلى الباعث له على الإقرار، فلما كان السهم إنما أخرج المخذوع ليعمل السهم فلذلك لا يفي من العتبات.

(جـ ١٧٦/٢١ من رقم ٣٧١ سنة ١٢٥ ق)

٣٥- يكفي توافر تقصد الجنائي في جريمة إخراج المواد المقتبضة أن يكون المتهم حالاً بأن ما يخرزه -

لا يؤيد وجود المشيش . وإغفال هذا البيان يبيح الحكم ووجب تحفه .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١١٧٤ سنة ٤ ق)

٤ - متى كان الحكم قد استخلص استخلاصاً سائتاً من الظروف والأدلة التي أوردتها أن المتهم كان على اتفاق سابق مع أخيه على جلب المواد المتفجرة ، وأنه سيجلبها للبريد المرسلين إليه منه كان يعلم بأهمها يبرهان مواد متفرقة . فإن جريمة الإحراز تكون متوافرة الأركان في حقه . ولا يمنع من ذلك تقبض عليه قبيل أن يتمكن من بيع المواد ، ويتم قراءة الكتاب الولد بينهما .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١٠٩٩ سنة ١٠ ق)

٤١ - إذا كان الحكم قد أذن للمتهم في جريمة إحرار مخدر بناء على ما أقره به من أن المصلحة التي حطبت منه قد شتر عليها قروحاً في جميع دون أن يعرف أنها حشيش ، فهذا قصور يبيح إذاً أن يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما حطبت منه مخدر أن يثبت عليه هذا الجرم .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١٣٣١ سنة ١١ ق)

٤٢ - إن الفقرة ٦ ب من المادة ٢٠ من قانون المخدرات لا تقتضي أن يكون الإحراز للعاطف عليه بموجباً مقصوداً به الاتجار . فمجرد الإحراز يكفي ما لم يكن للعاطف أو الاستعمال الشخصي فتصدق تكون المادة ٣١ هي الواجبة التطبيق . وإذا حكم على المتهم تطبيقاً للمادة ٢٠ المذكورة ولم يذكر بالحكم أن قصد من الإحراز هو التعامل أو الاستعمال الشخصي فإن ذلك لا يبيح الحكم لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا عند تطبيق النص الاستثنائي الواردة في المادة ٣٦ .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١٢٠٠ سنة ١١ ق)

٤٣ - لا يقتضي الإدانة في جريمة الاتجار بالمتفرد أن يحيط بالمتفرد مع المتهم أوفى عنه ، بل يكفي أن يثبت الحكم واقعة الاتجار بأدلة توجب إلى ثبوته . وتكون الأدلة محتملة ولو كان المتفرد الذي حصل الاتجار فيه لم يحيط عند أحد .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١٢٠١ سنة ١٢ ق)

٤٤ - إذا كانت واقعة القصر أن تعاون البريس ذهب لفتح منزل المتهم على أثر ما وصل إلى عليه من أنه جبر في الأسلحة المرسولة من الجيش فتبطل التوقيف الذي كان منه ذريعة لتهمة عارضة من المنزل علوة دخول منزل أحد المجهزين وينبذها .

قال أسد الإحراز أو قصر - هو من الولد المتفرقة المتطرد إحرارها دون نظر إلى الباعث له على الإحراز . (جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١٣٣٩ سنة ٢٢ ق)

٤٦ - إن مجرد إحرار لتهمة المادة المتفجرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوافر منه القصد الجاني لدى التهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحرار سواء كان عرضياً طارفاً أم أصلياً ثابتاً ، فلا أهمية له .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١١١٢ سنة ١٢ ق)

٤٧ - القصد الجاني في جريمة إحرار للمواد المتفجرة يتوقف من حيث علم المجرم بأن المادة مخدرة ، كما وجد إحرار على وجه علم المجرم بأن المادة هي من المواد المتفجرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحتى التقبض ومن هذا الإحراز يعقب عليه بقترة الخاصة من المادة (٢٥) من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ بلا شرط ولا قيد . وعليه فإن هذه المادة تطبق على الزوجية التي تحرم مادة مخدرة ولو قصد إيقاع أثر جريمة بموجباً لأنه لا فرق بين أن يكون الإحراز طارفاً أو غير طارفاً طول الأمد أو قصيره ، فإن القانون لم يبين بين الضل والبراهن الخاصة على إحرار تلك المواد بناء على أحوال إقامة الاستعمال التي ذكرها على سبيل المحسوس هناك نص على حظر الزوجية إذا كانت زوجياً في هذا الصدد . (جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١٣٣٧ سنة ٢ ق)

٤٨ - يكفي في بيان تورط القصد الجاني في جريمة إحرار المواد المتفجرة أن تستدل المحكمة عليه بجملة الحجة الضابطة ويحولها بعد رأي التهم يثبت في الأرض حتى ظهرت له الصورة المختصة على المتفرداً عنها ووضعا مكاناً أكثر ويستتبعها من هذه الشهادة أن التهم كأن يسلم حقيقة القصة وأن تمت عنها وخوره عليها وقتها من مكانها إلى مكان آخر إذا كان يأخذها من ذلك المكان فما يند .

(جدة ١١٢/١٢ طعن رقم ١١٣٤ سنة ١٢ ق)

٤٩ - إن القصد الجاني في جرائم إحرار المتفردات لا يقتضي إلا علم المجرم بوجود المخدر ويجب أن يظهر من الحكم التقاضي بالإدانة في تلك الجرائم ما يبيح توافرها على ذلك اعتراف المتهم بأنه منع للزور الضبوط عنه ولكنه مع اعترافه هذا قرر أنه ظل من المتفردات فمن الشين على عكس الموضوع أن يبين سبب اقتناعه بطله بوجود حشيش في المادة الضبوطه خصوصاً إذا كان بعض التفتيات التي أجرت على هذه المادة

خبط في قتل علس بما دليل وجود مصافحه فيه ودليل اختطافه بمتاحه وحل ما قلناه من أنه سواء أكلن للثمن للثمن الأول الذي قضى ببراءة أم لولاثة الزبنة قلن لئلا يشك فيه أن أحدهما قد مكك منه بالثامنة من إبداع الخندق صكها وأنها هي التي تركت خبطه في خواة حليها وقودها عاليا ظهراً ، فهذا قصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(جلد ١٠/١٠٠ ط ١٣٠١ م ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٤٧ - إذا كان ما لورده الحكم كافيًا في الملاءة على أن الثمن كان يعلم بأن ما يجرده عنده بلان الصكفة لا تكون مكففة بعد ذلك بالثمن استخلاصا عن ركن العلم بحقيقة الملاءة الضميمة اكتمال بما تكلف عنه حكما من توافر هذا الركن عند المحرز .

(جلد ١٢/١٣٠١ م ١٣٠١ م ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٤٨ - إن الظاهر من مقتضى عبارة قصور مواد قانون العقوبات ومن المناقشات التي طرأت بشأنه في مجلس الشيوخ والبول أن الخارج أراد أن يجعل جرم الاحراز مستوجبا أصلا لقوة المصلحة الواردة بالمادة ٣٥ مالم يثبت للثمن - لكن يتبع بالعقاب الخفيف الواردة بالمادة ٣٦ - أن الإحراز لم يكن إلا بقصد التماسي أو الاستعمال الشخصي . وإذ قد فسد الائت الذي يتصل به بقصد من الاحراز يقع على حاق الثمن دائما (جلد ١٢/١٣٠١ م ١٣٠١ م ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٤٩ - إن الملاءة ٣٥ م قانون العقوبات لا تقتضي أن يكون الاحراز المقصود عليه فيها مقصودا به الاجتار . فكل إحراز يعاقب عليه بوجوبه إلا إذا ثبت أنه كان بقصد التماسي أو الاستعمال الشخصي ، ففي هذا الحالة لا يكون للثمن أن يتبع بالعقاب الخفيف الواردة بالمادة ٣٦ ، وصبه الإيات في تخصيص قصد من الاحراز يقع دائما على حاق الثمن . فلما كان للثمن لم يتم لصكفة أي دليل على أن إحرازه للثمن كان بقصد التماسي أو الاستعمال الشخصي فلا يكون له أن ينسب عليها أنها ملحقته على الملاءة ٣٥ م دون أن تذكر أن الاحراز كان بقصد الاجتار (٣) .

(جلد ١٢/١٣٠١ م ١٣٠١ م ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ق)

(١) انبثت محكمة النقض في المثل رقم ١١٠١ سنة ١٣٠١ ق بجلد ١٥ بتاريخ ١٩٠٧ م أن الصرخ أورد في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٣٠١ م بمصر: يستفيد منها الثمن له أهم دليل على أن إحرازه للثمن كان بقصد التماسي أو الاستعمال الشخصي لو أن ما بين هذه الصكفة من ظروف العمى وبمعناها ويجب له هذه الملائة أن يمثل المحكمة من ٣٤ م من المرسوم قانون سالف الذكر

مرة فيها جيش ، وعند المحاكمة تمسكت الزبنة في ماضيها بأنها لم تكن تعلم ما يخالل الصرخة للثمن إليها علوة إختلافها ، ومع ذلك قلن المحكمة - أماتها في جريمة إحراز الخندق ، ولم تقل في ذلك إلا أنها (الزبنة) اعترفت في الثانية بأن زوجها سلبها الملاءة للضميمة طالبا إليها أن تقي بها ، فهذا قصور في الحكم . إذ قصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المتحدة وإن كان يصح استخلاصه من الظروف العادية من قول قضى الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه في مثل ظروف هذه العمى ، كما هي واردة في الحكم ، كان يجب على المحكمة - وقد تمسكت المثبة بعدم علمها بأن ما كانت تحمله وقت احتلال الجيوش للزحل هو مادة مخدرة - أن ترد على هذا التبع وتبين في غير ما عرض أنها كانت لا بد تعلم حقيقة ما يحمله الصرخة المخدرة معها ، لا خيال أن لا تكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد ، تقديرًا من ضابطها أو بناء على إنيئة زوجها ، أن الصرخة لم يكن بها غير ما يجري الجيوش للبحث عنه . أما والمحكمة لم تقل ذلك بحيث لا يستحسن استخلاص هذا العلم من كل ما أوردته فإن حكما يكون ظهرا .

(جلد ١٢/١٣٠١ م ١٣٠١ م ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٥٠ - بشرط التقاط على جريمة احراز الخندق أن يثبت علم الثمن بأن الملاءة التي مرزما هي من المواد المتحدة فيصحبان بين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ما يثبت قيام هذا العلم ، وإذ قلن كان للثمن قد تمسك في دفاعه بأنه لا يعلم أن الشخصيات والأوراق التي حبلت عنده هي من المواد المتحدة فإنه يكون من الممكن على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يرد اقتضاها بطله بأن ما مرزموه خدو . أما قولها بأن العلم يفرض له وهو أنه ليس له أن يحسب أنه لا يعلم بأن الملاءة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن إقراره . فإن قصد الجنائي من ارتكابه الجريمة فيصحبان يكون ثبوته قليا ، ولا يصح اقتراحه اقتراحا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة العمى .

(جلد ١٢/١٣٠١ م ١٣٠١ م ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٥١ - إن قصد الجنائي في جريمة احراز الخندق لا يجري إلا تحقيق الملاءة لملاءة وعلم الجنائي أن ما يجرزه هو من المواد المتحدة المستوعبة قانونا . فلما كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة الاحراز في حق الطاعة على ما ذكره من أن الخندق

للإيقاع به ، وهذا بالإدانة غير التعاطي أو الاستيصال الذي يكون المخرز فيه تحت تأثير حامل شخصي رأى الشارع عنه ما يقتضي التخفيف في العقاب ، فإنه لا يكون قد أخلفاً إذا ما أوقع على هذا التهم العقوبة الواردة في المادة ٣٥ .

(جدة ١٣٧٧/١٠ من رقم ١٥١٠ سنة ١٦ ق)

٥٥ - إن عقوبة إجرال الجواهر المخدرة هي بينية العقوبة المقررة لطلبها وكذا العقوبتين واردة بمادة واحدة هي المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ . فلذا قم التهم إلى المحكمة بتهمة تهريب مواد مخدرة ، وروأت المحكمة أن الواقعة الواردة عنه في جميع أصول التحقيق وهي : تسلل الخيش من بعض شركته واختفاؤه في ملاياه ووضعه في سيارة ، إنما هي إجرال لا جلب ، فطلعت هذا الوصف ، فلما بذلك لا تكون قد أخلفت بحق الملاح ، لأن جلب الخيش وإحراله مما من نوع واحد ، ولأن المحكمة لم تقب إليه واقعة جديدة على هي أعطت الواقعة للسنة إليه في التحقيق وصفها قانوني الصحيح

(جدة ١٣٧٧/١١ من رقم ١٨٧٣ سنة ١٦ ق)

٥٦ - إن المادة ٤٢ من قانون المواد المخدرة الخاصة بعقوبة وقف الجاني من تعاطي مهته أو صناعته أو تجارته صريحة في أن هذه العقوبة لا توقع إلا إذا كانت الواقعة للمعاقب عليها تكونت إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون المذكور ، فلذا كانت الواقعة التي أدین فيها التهم هي إحراله مخدراً بقصد الاستيصال الشخص المعاقب عليه بالمادة ٣٦ فلا يجوز توقيع عقوبة المادة ٤٢ عليه بطليل رخصته في إدارة مهته .

(جدة ١٣٧٩/١٨ من رقم ٨٠ سنة ١٦ ق)

٥٧ - إن عقاب من يروج الآفيون أو الخيش يقتضي القانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٧٦ ، ولا امر المال الصادر في ١ مارس سنة ١٩٨٤ . لا يمنع من طاقه على اعتباره عمداً الآفيون والخيش إذا كان قد تمهذ الزوج حتى تم وأمر وخش كيزان المختصن ثم حصل على حادق الآفيون والخيش المعاقب يقتضي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ - على إحراله .

(جدة ١٣٧٧/١٢ من رقم ١٠٠ سنة ١٦ ق)

٥٨ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمخدرات إذ وخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ الشخص في أن يمكن من جريمة إحراله الجواهر المخدرة

٥٩ - إذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار في جريمة إجرال المخدرات مما قلده ، وقد دلل كية الخيش للتجيرة ويوجوه جزماً إلى إجرال حقيقة وحديث المخرزة التي أخرجهما الناجل من جيب سرواله والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الخيش عليها فضلاً عما شهد به الضابط عن المخرزة التي وصلت إليه عنه - كل ذلك يدل على أن إجرال الخيش كان للاتجار ولم يتم أي دليل على أنه تعاطي أو لاستيصال الشخصي - فلذا ما استخلصت المحكمة على هذا النحو يكون سائماً سابقاً في المطلق والقانون .

(جدة ١٣٧٧/٧ من رقم ٦٦٦ سنة ٢٤ ق)

٥٩ - إن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قضى الموضح جريمة التقدير فيها .

(جدة ١٣٧٧/١٢ من رقم ١١٦٦ سنة ٢٤ ق)

٥٢ - إذا كان الحكم قد دان التهم بجريمة إجرال مواد مخدرة بقصد التعاطي قد اقتصر في طلب واقعة التعاطي وفي إيراد الأدلة التي لما على القول بأنه وجد في القهويج التهم الأولى التي ضبط عمداً السند وأنه هو صاحب القهوي الذي كان يحرر في الخيش وهو ما لا يوجب إلى ثبوت التهمة في حقه فإنه يكون سائماً قاصراً وحين بقتنه .

(جدة ١٣٨٠/١١ من رقم ٣٣٣ سنة ٢٥ ق)

القواعد الرابع

العقوبة

٥٣ - إن مجرد ثبوت إجرال المادة المخدرة يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بلا حاجة إلى أن التهم متهم بالحد . ولعل لخواصة المحكمة على عدم عقاب من قتله قسداً في أن إحراله هذا المخرز كان لاستيصال الشخص بما تقع الجريمة فيه تحت نفس المادة ٣٦ من القانون المذكور ، فلذا لم التهم لم يرد ذلك فيها .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ٤٢٢ سنة ٢٤ ق)

٥٤ - الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ على كل من يخرز جزئياً مخدراً . أما المادة ٣٦ فتعديلت على سبيل الاستبعاد في جديده واجدة من حالات الإجرال ، على أن يجب فيها أن قصدته إنما هو التعاطي أو الاستيصال الشخصي . فلذا كان الحكم قد أعيد على التهم أنه آخر للحد بقتنه ووضعه في منزل شخص آخر

التعاطي أو الاستعمال الشخصي يرسل للمتهم إلى إصلاحيّة عامة لمدة مئة يوم، بدلاً من أن يقع عليه عقوبة الحبس للمصوص عليها في الفقرة الأولى - إذ تضمنه في ذلك لم يقصد أن يجعله الخيار أن يحكم على من ثبتت عليه هذه الجريمة بأي من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط . بل إن المقصود من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منها لمسا حلة خاصة بما يستحق إرضاعها - هي دون غيرها - فيها . والنتيجة الواردة في النص لا يراد منه في الواقع إلا أن يترك للقاضي الحرية في تقدير حلة كل منهم من جهة استحقاق هذه العقوبة أو تلك . ومن قدر القاضي حلة انهم على أساس ما يتقدم من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة في القانون لهذه الحالة .

فلذا رأى من وقائع المعرى المرفوعة عليه أن المتهم في حالة تستحق العلاج والإصلاح وأمر بإرساله إلى الصلة فلا يجوز الحبس على سببه بتملة إن صحت التفتيش على التفتيشات إذ كانت لم تخال بحد لم يكن القاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك بأن الحبس والإصلاحيّة ليسا - كما سلف - عقوبتين متضادتين يحكم القاضي بأيهما حسب مقتضى في كل معرى بعض النظر عن حلة كل منهم وظروفه بل أن كلا منهما قد قرر ملاحظاً في فرض علم . (جدة ١٤٧/١٦١ من رقم ٢٥٥٠ سنة ١١ ق)

٥٩ - لا يشترط توقيع العقوبة المخلفة للمصوص عليها في المادة ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت إتهام المتهم في الجرائم المخففة ، وإنما يكفي ثبوتهما أن تثبت حياته أو إضراره لها ، وليس ثمة على تطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك الرسوم بقانون إلا أن يثبت أنها جازية أو الإضرار لم يكن أيها لا يقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(جدة ١٣٨٥/١٧٣ من رقم ٤٠٧٢ سنة ٢٥ ق)

٦٠ - إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للأعمال والتفتيشات واستعمالها إذ كان نصها أنه في حالة العود بعد سبق الحكم بعقوبة هذا القانون على المأذوم يجب ألا تقل العقوبة من نصف المدة الأدنى المقررة للجريمة بعقوبة هذا القانون ، فهي لا تقتصر في هذا المردسوى أن يكون للمتهم سبق الحكم عليه بعقوبة القانون المذكور ثم يجد ذلك مخالف أحكامه في أي نص من نصوصه .

وذلك لأن جميع الجرائم التي عرفها هذه النصوص وضعت عقوبتها إما هي كلها من طيبة واحدة ومعرفة عن أصل واحد فهي تلك متماثلة . فهي كانت التهم سابقة من حكم صادر عليه بناء على القانون المذكور وقبل أن تنص لهذه القانونية اعترف بجريمة إضرار محققاً هذا التهم بعقوبتها في حكم المادة المذكورة ولو أن سابقته لم تكن عن إضرار محققاً أيضاً .

(جدة ١٣٨٥/٢٧٨ من رقم ٢٦٩ سنة ١٠ ق)

٦١ - إذا كان الثابت من صحيفة سوابق المتهم في إضرار محققاً سبق الحكم عليه بالحبس مع التفتيش في جريمة سابقة ، وكان لم يمتد بين تاريخ اعتدائه عقوبة الحبس أو من تاريخ سقوطها بعقوبة سابقة إذا كانت لم تتقضى وتاريخ ارتكابه الجريمة التي يحاكم عليها خمس سنوات ، فإنه يكون عاملاً في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(جدة ١٣٨٥/٢٧٨ من رقم ٣٤٥ سنة ١٤ ق)

الفصل الثاني

جريمة شراء المخدرات أو بيعه

٦٢ - إن القانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدرة جريمة أخرى مطابقاً عليها غير جريمة الإضرار . وإذا كان لا يشترط توافراً لامتداد البيع أو الشراء أن يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدرة المشتري ، إذ لا كالتسليم ملحوظاً في هذه الحالة كانت الجريمة ذاتها جريمة إضرار ، ولما كان هناك من عمل النص على العقاب على الشراء .

(جدة ١٣٨٥/١٧٠ من رقم ٢٦٩ سنة ١١ ق)

٦٣ - أن تسليم المتهم المخدر بعد تعلم الاتفاق على شراءه يكون جريمة بعقوبة مخففة ، فإن وصوله إليه بالتسليم إلى المخدر بقبوله إليه هو حيال عامة ، وأما إذا جدياً من جهة على شراءه هو شراء . ثم ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود التمن معه وقتئذ أو بناء على تعاضد المحكمة التي وضعتها الجوريس ليعيد الرقعة والمتهم فيها متنبهاً بجرمه .

(جدة ١٣٨٥/١٧٠ من رقم ٢٦٩ سنة ١١ ق)

٦٤ - إذا قدم منهم المتهمون لآخر التعاطي فإن هذه الرقعة كحقن بما إحدى الحالات المصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهي حالات وجب العقاب فيها

للكوكرة ، وبعد قبول حكومة مصر السبل بأحكامها ، ومع ذلك لم يشأ أن يرف هذه المادة بغير هذا القى .
ولأن فلان كانت شجيرات القنب الهندي المنبوذة لا تزال في دور الزهر الذي تكون في خلاله مادة الحشيش فلا عقاب يقتضى قانون للحدود المذكور على إسرائيلها ، وإنما يحس القنب عليها يقتضى قانون زراعة الحشيش .

(جلة ١٣٨١/٧٣٣ من رقم ١٢٩ سنة ١١)

٦٨ - إن الأمر السالى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد أقر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذى جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . فلان كانت شجيرات الحشيش قد منبت في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون من القين تطبيق أحكام هذا القانون بقواته للفتة . ولا يؤر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وشت في الأرض قبل العمل به ، فإن القوم من مجموع نوصحه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش في الأرض قط بل يعاقب أيضاً على كل ما يتخذ نحو البلد من أعمال التصيد الممنوعة الآتية لزرع إلى حين نضجه وقطفه ، إذ ذلك كله يدخل في مدلول « زراعة » القى نصحها .

(جلة ١٣٨١/٧٣٣ من رقم ٢٩٥ سنة ١٥)

٦٩ - إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن « زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية » ، وإن نص في المادة (٢) التالية لها على أن « كل عقاقير لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالحبس » ، وإذا نص في المادة (٣) على عقوبة « من يخطط سائراً أو حرراً لشجيرات حشيش ممنوعة ، أو ليدور الحشيش غير المحبوس حتماً يكفل عدم انبثاقها ، أو الأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت غطوة بمرور أخرى أم غير غطوة بغيره » - إذ نص على ذلك فقد دل في غير ما غرض على أنه لم يقصد أن يقصر الحظر المتخصص عليه في المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش في الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضاً كل ما يتخذ نحو البلد من أعمال التصيد الممنوعة الآتية لزرع إلى حين نضجه وقطفه . لا بد من القول إن هو [لا عمل بل لا يؤر شره] إلا بدوام وتاجه حتى يلبس ويتم سوائره وليس من القول أن يكون المخرج قصد العقوبة على حيازة الشجيرات المنقولة

فيها توقيع العقوبة المنقولة بغض النظر عن قصد مقدم المادة المنقولة من حيازتها أو إخراجها . إذ يستوى في ذلك أن يكون قصد هو الاتجار أو التملك أو الاستعمال الشخصي .

(جلة ١٣٨٠/٧٣٥ من رقم ٣١١ سنة ٢٥)

الفصل الثالث

زراعة الحشيش والخشخاش

٦٥ - إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وشجيرات القنب الممنوعة وأوراق شجيرات القنب ، وظهوره ، قبل هذا الإعلان على أنه لا يمتد القنب في هذه الجرائم أن تكون شجيرات أو الأوراق لائق نبات الحشيش الخ . مما يمتد القنب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجمهر الحشيش وإخراج القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالممنوعات واستعمالها . وإن قلتم الذى يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يحميه أن يطن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه إلى ما عليه من استعاضة الجهر الذى أجرى التحليل لثافته فيها إذا كانت المادة المنقولة من نبات الحشيش الآتى أم الذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

(جلة ١٣٨٧/٧٣٧ من رقم ٢١١٧ سنة ١٧)

٦٦ - زرع نبات الحشيش عقاقير والقوة على هذه العقاقير عقوبة مالية ، والحكم بها من اختصاص اللجنة الجزئية ، وهي تستحق بجره زرع هذا النبات سواء نتج أو لم يكن أم كان لا يزال نباتاً غير مشر . وتندم الفرع إلى اللجنة الجزئية وبمقتضى إله بالقرارة من أجل الزرع لا يمنع من تقديم مرة أخرى لمصلحة الجنائية لما كتبه جنائياً بجرائم حرراً لا أنه هذا الزرع من الحشيش يد نضجه .

(جلة ١٣٨٧/٧٣٧ من رقم ٨١١ سنة ١٦)

٦٧ - القنب الهندي - كاعرقه الاخفاقية الدولية التي انتهى إليها مؤتمر الأيون الذى انعقد في مدينة جنيف هو « الرزوس الممنوعة الزهرة أو الثمرة من اللبثان الإنثى نبات الكانيس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم تستخرج مادة المسكنة إلا كان الاسم الذى يرف به في التجارة » . وهذا القى هو الذى كان ملحوظاً لدى الشارع المصرى عند وضعه قانون الحدود رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إذ هو قد وضعه بسند إرغام الاخفاقية

تقتل تلك بالطريق الإداري لا شرًا - له بالحقبة
الحقبة ولا يخل بأسرها للقررة بالقانون . وإن كان
يكون في غير ذلك المفعول بطلان الإجراءات المتوسمة
على أن رجل مكتب المحشش الذين لم تكن لهم صفة
مأموري الضريبة هم الذين قاموا وأعلم زراعة الحشيش
المحشورة ،

(جلة ١٣٥١/٧٧١ طين رقم ٢٥٥ سنة ١٣٥١ ق)

٧٣ - إذا كانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير
قد استخلصت من الأدلة التي بينها في حكمها أن الطاعن
وهو الزارع النبات قد أحضر المادة المخدرة التي استخرجها
منه بعد تصفيه على دفتل وتعرضت لا دفعه في من نقي
قيامه بالتصريح واستخراج المادة المخدرة واستأنه ذلك
إلى غيره من الجارة وكرواوة ودعت على ذلك بما يفنده ،
كما استظهرت من المساحة المروضة وسكنة عدد
الشجيرات واشتغالها وما شهد به رئيس فرقة إدارة
مكتلة المخدرات التي منعه وعزلت على ما شهد به
من أن حصصا يبلغ الآلاف - أن زراعتة نباتات
المحشش وحيازته كان يقصد إنتاجه وبه كما أن
إحراز ما أتجه من مادة لا يبرهن لا يمكن بقصد الاستعمال
الشخصي ، فلن ما استخلصت المحكمة على هذا التصريح
يكون سائفا سليا في المحقق والقانون

(جلة ١٣٥١/٧٧٢ طين رقم ١١٠ سنة ١٣٥١ ق)

٧٤ - إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة
القيم لزراعة نبات الحشيش في أرضه بناء على ما تبين من
تقرير لجلس الكياني الذي أرسلت إليه الشجيرات
المنبوذة لتحليلها من أنه يراوح طولها بين خمسة وستين
وحشة عشر وستين ، وما قرره مهنتس الزراعة الذي
ولت الانتباه في تحقيق دفع القيم من أن زراعتة
الحشيش يكتمل تنجيبا في مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر
وأربعة وأنه ما علم البت طوله من خمسة وستين إلى
خسة عشر وستين ، فلن هذا يدل على أنه لدع من مدة
أقل من شهر ، كما استخلصت من المحكمة أنه في الوقت
الذي قدم فيه البلاغ ضد التهم لم تكن في الأرض زراعتة
حشيش ، ثم جاءت المحكمة للاستعانة بأفادت حكم الزراعة
وأدانت التهم قولنا بأنها درجة من أي نبات تختلف
نباتا قريبة للأرض التي يفرس فيها ودرجة النجاة بها وأن
ما قرره مهنتس الزراعة إنما يصيب على النبات الذي
لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمتر في حين أن الشجيرات
المنبوذة بينها بلوغ ٢٥ سنتيمتر ، فأنها تكون قد
أعطت ، إذ هي حين لم تعزل على أقوال المهنتس الجدير .

وتترك الحيازات الشجيرات القائمة على الأرض بإلحاح
مع أن حيازته هذه أسوأ حالا وأوجب عقابا . ثم إن
قوله في المادة الثانية ، كل عاقلة إلخ ، يدل على أنه إنما
تعد النظر السابق ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه قد
أن الحظر الراود في المادة الأولى يحدد صور المخالفة
له ، ولا تعدد لا يكون إلا لتأثير الأفعال التي تقع بها
المخالفة مع وحدة الفرض منها جميعا . ومن كان ذلك
كذلك كان من يسهل على رعاية شجيرات الحشيش وإن
العمل بهذا القانون مما يقضى للمادة الأولى منه ولو
كان وضع جزوعا قد جعل قبل صنوده ، وسواء
أكل هو الذي وضع تلك البيلود أم كان غيره هو
الذي وضعها .

(جلة ١٣٥١/٧٧٢ طين رقم ٢١٣ سنة ١٣٥١ ق)

٧٥ - إذا كانت المحرور قد رفضت على التهم
بأنه أحضر مسروق أوروبي نبات الحشيش ، وطلبت
ماتته بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ،
فأدته المحكمة بإحراز مادة مخدرة (هي الحشيش)
وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فلما لا يكون
قد جرت على حماه على أساس صحيح ، إذ العقاب على
زراع الحشيش وحيازته شجيرات وأوراقها قد وضع في
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . أما الحشيش البشري
المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرقوس
المجففة للزهر أو الثمرة من سيقان نبات الكنايس
سائفا إلى أن تستخرج مادة الصمغية .

(جلة ١٣٥١/٧٧٢ طين رقم ٢٣٣ سنة ١٣٥١ ق)

٧٦ - إذا كان الحكم قد أجهل أن التهم الذي
زراع نبات الحشيش ونبات المحشش في ظل القانون
٢١ لسنة ١٩٢٨ ، أحضر هذا النبات في الحوزة ثم
الثالثة لتاريخ الفصل بالقانون الجديد رقم ٢٥١ لسنة
١٩٥٢ وأصبح واستخرج وفصل من نبات المحشش
بعد تنجيبه مادة الأفيون وأن التحليل دل على أن هذا
النبات وجد مجزعا وعرضه بمحور الجروح على آثار مادة
حاكمة تبين أنها أفيون فلن الحكم لا طبق المادة ٢٣
من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مسودة هذه
الرامة لا يكون قد أعطى في شيء .

(جلة ١٣٥١/٧٧٢ طين رقم ٢٧٤ سنة ١٣٥١ ق)

٧٧ - إن ما مضى عليه المادة الرابعة من القانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم زراعة الحشيش
بما أن قيام رجل الإدارة بناء على طلب وزراعة الزراعة
وأعلم كل زراعة حشيش قائمة أو مقروعة وتحصيل

قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قالت بها من حشيد قسما كان من الممكن تحقيتها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها من طريق الإختلاطين فجها ذلك إلى أن قدور الحشيشات حمرا غير إلى قدره الهنيس ، كما أنها حين قالت بأن بعض الحشيشات قد بلغ ارتفاعه ٢٥ ستيترًا قد اختلفت على تقدير الكونتايل مع ما هو ثابت في تقرير الممثل الكياني - على ماورد في الحكم - من أن طول الحشيشات يتراوح بين ١٥ ، ٥ ستيترًا ، وهنا وذلك كما يجب حكمها ، وخصوصاً أن القلم مقام إداة يجب أن يبين على اليقين لا برامة يرددها النك . (جلد ١٩/١٩/١٩٤٥ طين رقم ١٥٥٠٢ سنة ١٥ ق)

٧٥ - إننا كان التهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة ، وإحرازه قد تمسك بأنه لا يشار زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يعرف عليها بل يؤجرها الغير واه - لمصلحة منه - لا يميز حشيشات الحشيش من غيرها ، فطليعت المحكمة ضد الإيجار الذي امتد إلى ما قالته من أنه أحد شخصاً هذه التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاسعة به حكمها يكون قصراً ، إذ أن ما قالته إن مع اعتباره متبناً لمصلحة ضد الإيجار فإنه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عنصر كل من التامتين من تسمية بمسيرة زرع الحشيش ومسيرة غيره مع العلم بحقيقة أمره . (جلد ١٩/١٩/١٩٤٥ طين رقم ٢٠٣٣ سنة ١٧ ق)

٧٦ - إن احترام التهم يشبط التجات في حيازته مع إنكار عليه بأنه عند لا يجعل أن يتم عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبت الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحزده ضد ولا كان التهم قصراً متبناً عنه . (جلد ١٩/١٩/١٩٤٥ طين رقم ١٥٥٠٢ سنة ٢٥ ق)

التصل الرابع

اتصال الاطباء والصيداء بالمواد المنقذة
ومدى الجاسة وقبوه

٧٧ - الطبيب الذي يمس استعماله في وصف المنقذات فلا يرى من وراء وصفها إلى علاج على صحيح بل يقصد أن يميل للمنعين تساملي المنقذ يطبق عليه نص قانون المنقذات أسوة بنسبه من مادة الأفراد . ولا يعمد أن للأطباء قانوناً عاماً هو قانون موازنة مهة العلاج فإنه لا مانع منه من موازنة الطبيب إجابياً أمام جهة الرقابة المختصة من أساء استعماله

(جلد ١٩/١٩/١٩٤٥ طين رقم ٦٧ سنة ١٥ ق)

٧٨ - الطبيب أن يصف المنقذات للريض إذا كان ذلك لازماً لعلاج . وهذه الإجراء مبرها سبب الإابة للمنى على حق الطبيب في موازنة مهة وصف الدواء ، مما كان نوعه ، وبإشارة لإطالة للرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال مهة وانعدام أسسه . فالطبيب الذي يمس استعماله في وصف المنقذ فلا يرى من وراء ذلك إلى علاج على صحيح بل يكون قصده تسويل تساملي المنقذات للمنعين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بأائر الناس . (جلد ١٩/١٩/١٩٤٥ طين رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ ق)

٧٩ - إن المادة ٢٦ من قانون المنقذات (الخاصة بتقيد الزائد من الجرامات المنقذة والتصرف منها) مائة النص فهي تطبق على الأطباء كما تطبق على الصيداء وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم ببيع المنقذات الجرامات المنقذة بمقتضى قانون المنقذات . ولتقيد هؤلاء في جريمة عدم إسكاف النصار للشار إليها في هذه المادة مقرر وجوده بيسوء الإخلال بمسكها ، وليس ينفع فيها الاضطراب بغير أو نسيان أو بأي جلد آخر دون الحالات القوي .

(جلد ١٩/١٩/١٩٤٥ طين رقم ١٢٧ سنة ١٥ ق)

٨٠ - نص في المادة ٢٦ من قانون الجرامات المنقذة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص في حيازة الجرامات المنقذة يجب عليه أن يتقيد الزائد والتصرف من هذه الجرامات أولاً تولا في دفتر عامس عتوم يتم وزارة الصحة العمومية . وتظهر من الأعمال التحضيرية لقانون المنقذات أن هذا نص إنما وضع لتحقيق أمر أساسي لا يمكن تخفيفها إلا إذا كان للحق قوة بحليلة مستمدة من الطابع الرسمى الذي يطبق به ، كما لا يعمد أي شك في أن المقتر يجب أن يكون رسمياً على الصيغة التي جلت في النص : وإن المرخص له إذا لم يسك هذا الحق يجرى عليه

الغالب طباً ثلاثة ٢/٣ من القانون المذكور ولا يمنع له إسكاف أدنى من فوج آخر .

(جدة ١٣٣٧/٧٧٢ من رقم ١٣٢ سنة ١٢٩٦ ق)

٨١ — إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمختبرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المنسوبة الواردة إلى الصيدلية أو المنسوبة منها يجب تقديمها أولاً فلو لا في دفتر علس الوارد والمنصرف تكون مصفاة مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة السومية . وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على مطابقة كل صيدلوكنا . . . لإسكاف المختبرات الخاصة المذكورة بالمادة ١٨ . . . أو يجوز أو يجوز جواهر عدة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناجمة أو التي يجب أن تتحقق من تنفيذ المختبر المذكورة . . . حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن ترفع التفتيش المختصة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلوكنا . . . والمنصرف من الممراد المنسوبة على حسب مطابقة المادة ١٨ . . . فإن إيجاب إسكاف المختبر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا تنفيذها على النحو الذي يطلبه القانون أما اختيار عدم إسكاف المختبر جهة . . . وإعمال التنفيذ عند إسكاف مختارة . . . فذلك من شأنه عدم تحقيق الفرض المفروض بالنص . سواء بالنسبة إلى الصيدلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم في الاختيار في تلك الممراد أو في جوازها ولا يمكن أن يكون الخارج قد قصد فيه في الظروف التي وضع فيها قانون المختبرات المذكور . . . ولذاً فلما كان الحكم قد أوجب على المتهم أنه أحمل البقر المختوم بختم وزارة الصحة لاتباعه السبل فيه . ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ بتدبيره الجواهر المنسوبة المنسوبة من صيدلوكنا من أول يوله إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ . . . فإن ادعاءه بتفتيشي الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . . . ولا يمنع له أنه كان يتدبير الممراد المنسوبة في دفتر التذاكر الطبية المختوم . . . أو أنه كان يتدبير على مكتب الصحة ليضعه في الاحتياط على البقر الذي أخذ يستعمله . . . أو أنه لم يحصل منه أي خلاف في المختبرات التي في صيدليته . وذلك لأن النص صريح في إيجاب تنفيذ في المختبر الخاص .

(جدة ١٣٣٧/٧٧٢ من رقم ١٣٢ سنة ١٢٩٦ ق)

٨٢ — إن المادة ٢١ من قانون الجواهر والمختبرات لا تجب على الطبيب قيد الممراد المنسوبة في دفتر علس .

إلا إذا كانت حيازته لهذه الممراد الشرعية عن طريق وجود ترخيص فيه من وزارة الصحة . أما إذا لم يوجد فيه هذا الترخيص فتكون حيازته للممراد غير مشروعة وبمقتضى طبيها . ولا يتخلص من العقاب عليها قيد المختبر في دفتر قيد الممراد للمنسوبة .

(جدة ١٣٣٧/٧٧٢ من رقم ١٣٢ سنة ١٢٩٦ ق)

٨٣ — الطبيب أن يصل بالمختبر الذي وصفه لمرضى لضرورة العلاج . وهذه الإجازة تقدم في الواقع على أساس من القانون العلم وهو سبب الإجازة التي عمل على الطبيب في من لولة . . . حيث يوصف الممراد ومباشرة إخطار المريض . ولكن هذا الحق يؤول ويضمم قترافاً دون علمه والعدم أساسه . فهو وحده لا يجوز الطبيب . . . بدون ترخيص من وزارة الصحة . أن يحتفظ بالمختبر في حياته لأي سبب من الأسباب . ولذاً فالطبيب . . . غير المرخص له من وزارة الصحة في حيازة المختبر . . . ليس له أن يحتفظ بما يقع فيه بعد علاج من صرف المختبر بأبحاثهم لاستعماله لفسادهم . . . ولا أن يحتفظ بالمختبر نيابة عن المريض الذي صرف بأمره . فهو إذا احتفظ فيه محررات حيازته له غير شرعية بمقتضى طبيها .

(جدة ١٣٣٧/٧٧٢ من رقم ١٣٢ سنة ١٢٩٦ ق)

٨٤ — إن إسكاف الطبيب دفتراً مضمناً بختم مصلحة الصحة السومية قيد الوارد والمنصرف من الممراد للمنسوبة وإيجاب عليه لا يحسم عنه والعقاب على التفتيش في هذا الواجب أمر لا مفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مقترض بوجوده بغير الاختلال بما يوجب القانون من إسكاف المختبر وليس يشفع في هذه الجريمة سوء أو نسيان أو أي صدد آخر دون الملائمات القهرية .

(جدة ١٣٣٧/٧٧٢ من رقم ١٣٢ سنة ١٢٩٦ ق)

٨٥ — إن القصد الجنائي في جريمة عدم إسكاف المختبر الخاصة بالمختبر الطبي في الفقرة ٣٥ يكفي فيه . . . كامن المال في سائر الجرائم . . . العلم والإرادة . . . فمن قصد الجنائي ارتكاب الفعل المكون للجريمة حتى عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعله أن أن يميل لتدبيره مخالفة أحكام القانون وتجاوزاً للمختبرات . . . فمن كان الحكم قد أوجب على المتهم أنه لم يتم بواجب التنفيذ في المختبر فلا مفر من عقابه . . . ما دام أنه لم عمل فيه وبين التعليم به قوة كاهره .

(جدة ١٣٣٧/٧٧٢ من رقم ١٣٢ سنة ١٢٩٦ ق)

التصل الخامس

مسائل منوعة

٨٦ - إن مجرد حمل التهم للعدو وهو عالم بأهميته يكفي لإدانة حتى ولو كان اليوئيس في سؤال إثبات التهمة عليه هو الذي ياتى اللئدر بواسطة مندوب من قبله. وذلك لأن قوله أخذ اللئدر نفسه مع حله بعقيدته توافقه جميع العناصر القانونية لجرمة الأحرار بصرف النظر عن التبعيد السابق ما دام الأحرار قد وقع منه وحدثه ومن عدته .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ٩٢ سنة ١١٧٥)

٨٧ - إن إسرائ اللئدرات من الجرائم المشتركة فكذلكها يحدتها متلبها ويوسع القبيح على كل من له يد فيها فكل كان أو شريكاً .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ٩٥ سنة ١١٧٥)

٨٨ - إن جرمة إسرائ اللئدر هي من الجرائم المشتركة التي لا يسقطها بعض المدة إلا من يوم خروج اللئدر من حياة الجاني ، فإذا تمت طاعة الحياة فآية التي ارتكب الجريمة يحدد باستمرار تلك الحياة .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ١٠٨٣ سنة ١١٧٥)

٨٩ - لما كانت ذواقة نيل الحنفش وإسرائه في أي طور من أطوار نموه عرماً يتمتع المدة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ وسابقاً عليه يتمتع المادتين ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون ، وكان الحكم المصون فيه قد ورداً حياً على ما أجداه القبط عن التهم من أن الحيزة لا تصرف إلا إلى التيات بعد قطعه ، بأن هذه التمرة لاستدائها من القانون الذي جده حالياً من التخصيص ، وكان اثبات من الحكم أن نيات الحنفش وجد مردوداً بكثرة في حقل التهم وأنه هو الذي كان يشارش شتون هذه الذواقة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ولأن دعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جرمة إسرائ نيات الحنفش التي وجهها المحكمة إلى التهم هي من الجرائم المشتركة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة التهم يوصف أنه هو الذي دبح الحنفش للخيوط وأنه مالكه وعمره هو تطبيق صحيح القانون لا خطأ فيه .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ١٠٨٤ سنة ١١٧٥)

٩٠ - إذا كان الظاهر ما أتته المحكمة أن التهم

كان متصلاً باللئدرات التي التهم بالإجرام فيها وحالها في إقرارها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد اليوئيس ، فإنه لا يكون له وجه لما يدعيه التهم من أن هذا المرشد هو الذي حرره على ارتكاب الجريمة ، وتظهر المرشد بأنه يريد شراء اللئدرات من التهم ، وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة - ذلك لا يمكنه تعرضاً على ارتكابها ، ولا يصح اعتقده سبياً لبطان إجراءات التحقيق ، ما دام يقول التهم بيع اللئدر لم يكن ملحوظاً فيه صفة للمرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال اليوئيس .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ١١٩٩ سنة ١١٧٥)

٩١ - متى كانت المحكمة قد بحثت في حكمها أن المتهمين هم الذين دبروا جلب اللواد اللئدر من خارج البلاد ، وأنهم حين طولوا بوصولها خفوا لقبيلتها وقتلوا بالقتل إلى سيارة لهم ، فإن ما يكون من استنتاجهم في ذلك ببعض رجال الجيش البيطري على طرأن مؤلاسيه يوتوئيم في الجريمة بتبديل دخول هذه اللواد إلى البلاد ، وإبلاغ مؤلاسله البيطري ، وطلب هذه السلطة إليهم الظاهر بقبول المساواة حتى تتأكد من القبض على أفراد الجماعة - ذلك ليس فيه ما يرفع مسؤولية المتهمين عما وقع منهم من طواقة واختيار تنفيذاً بقصد من العمل على جلب اللئدرات ثم وضع يدهم عليها إثر وصولها . ولا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل من اليوئيس أو تمريض منه .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ١١١٠ سنة ١١٧٥)

٩٢ - متى كان الحكم قد أثبت على القانون أن اعتكافه وسه اللئدرات من السفينة التي جلبها عليها من خارج القطار إلى القارب الذي أوصله بها إلى الشاطئ قد تم بإرادة وحسب القريب التي كان قد أعده من قبل فإن ما اتفقه رجل اليوئيس من خدمة لكي يزل في القارب الذي أصدوه بدلاً من الذي كان ينظره لا تأثير له في ثبوت جرمة جلب اللئدرات وإقرارها فيه ، إذ أن ما فعله رجل اليوئيس إنما كان في سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل في حقلها ولا في تحويل إدانة مرتكبها عن إتمام ما قصد مقارنه .

(جدة ١١٧/١٢/١٢ من رقم ٢٢٨ سنة ١١٧٥)

٩٣ - إذا كان التهم قد ضبط بالظاهرة في سبيل يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ومنه مواد عمدة وفي اليوم التالي تفتش منزله بالإسكندرية وعثر به على مواد

أن إحرار التهم لما ضبط منه في القاهرة في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وما ضبط في الاسكندرية في اليوم التالي قد تمها في وقت واحد . ولما تم في وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذي ضبط فيه المندو ، (جلة ١١/١٢٥٥ ط١ رقم ١٢٥٥ سنة ١٢٦٦ ق)

عدة فإن ما وقع من التهم من إحرار المندو سواء ما ضبط منه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما موقفة واحدة وقمت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يترتب على ذلك أن المندو ضبط على مرحلتين إذ

موازين

(دشن قواعد أرطم ٩٧ - ١٠١)

مواليد ووفيات

(د : انتخابات قاعدة ١٠ وتزوير قواعد ١٤١ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ ومطابقة قاعدة ٤)

موظفون

(د : اختلاس أموال أميرية واختلاس أوراق أميرية واستيلاء قسوة وإضراب قاعدة ٣ وإعانة وإلغى كلاب قاعدة ٦ وتحقق قاعدة ٤١ و ٤٢ وتزوير في أوراق رسمية وتهدى على الموظفين وحكم قاعدة ٢٤٢ وشيخ قاعدة ٥٢ ودعوى مباشرة قاعدة ١ ودعوى مدنية قواعد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢٤٢ وشهوة وسب ولفظ قواعد ١٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ وسلاح قاعدة ٣ وشهوة قاعدة ١٥ وتسل وإساءة خلة قاعدة ١٧ وضرب قاعدة ١٧ و ٣٦)

«ن»

نشر أخبار كاذبة

موجز القواعد :

شروط تطبيق المادة ١٨٨ عقوبات - ١

القواعد القانونية :

١ - يجب تطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء النية، أن يكون الخبر كاذباً وأن يكون نشره طامعاً بالكذب ومتعمداً.

نشر ما هو مكتوب علينا كان الحكم لم يرد شيئاً من كذب الخبر في ذاته لا من علم الطابع بكذبه فانه يكون ظاهراً لعدم استظهار عناصر الخبر عاقلان بأن الطابع بها .
(جلد ١٨٧/٩٧٠ من رقم ٤٥١ سنة ١٣٧٢ ق)

نصيب

رقم القاعدة

الفصل الأول : الاحتيال

٢٤ - ١	المخرج الأول : استعمال طرق احتيالية .
٢٨ - ٢٥	المخرج الثاني : اتخاذ اسم كاتب أو صفة غير صحيحة .
٤٨ - ٢٩	المخرج الثالث : التصرف في مال غير ملك التصرف ولا له حق التصرف فيه .
٥١ - ٢٩	الفصل الثاني : التلميع
٥٥ - ٥٢	الفصل الثالث : التزوير
٥٧ - ٥٦	الفصل الرابع : التمسك بالباطل
٦٥ - ٥٨	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الأول

الاحتيال

المخرج الأول : استعمال طرق احتيالية

- الطرق الاحتيالية التي تستعمل مع الخبيث على يجب أن يكون توسلها بالكذب - ١
- عدم بوجوب الكذب ببلع الطرق الاحتيالية إلا إذا اصطبغ بأفعال خارجية أو بصفة تحمل هل الانضمام
- يصححه - ٣٥٢
- الكذب المبرور من لدى مظهر خارجي يؤيده لا يتوقفه ولكن الاحتيال - ٤
- تأييد مزاعم التهم بتدخل شخص آخر كلف لبدء من الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب - ٩
- تأييد مزاعم التهم بتدخل شخص آخر يجب أن يكون بمسعى من الجاني وتعميره وإلزامه لأمن قتاده فيه غير جالب أو اذعان وأن يكون هذا التأييد جاداً عن خشيته لا مجرد ترديد لأكاذيب القاتل - ١٠

موجز القواعد (دج) :

- توفر ركن الاحتيال بامتناع الجاني في تدعيم مزاعمة بأوراق أو مكاييل طاعرها فيد أنها ملغدة من التبر بنش النظر عما إذا كان لهذا التبر وجود أم لا - ١١ - ١٤
- تطالع لهم بإسالة الجاني والتعاطف معهم واستغلالهم في أغراضه وأغراضه ذلك عدة من كتابات ومخبر وتوفر
- و ركن الاحتيال - ١٥ - ١٦
- امتناعاتهم للوقوف بوظيفته السومية من شأنه أن يبرز القوالب ويخرجها عن دائرة الكلب المبرور إلى دائرة الكلب اللؤد بأعمال خيرية - ١٧
- مجرد امتناع الوقوف إلى وظيفة في المصالح على حال لا يثير في ذاته كقاعدة عامة نصا - ١٨
- امتناع الطرق الإحالية يجب أن يكون لترض من بين الأغراض التي يبتغاها - ٣٣٠٠ م على ميل المحصر - ١٩
- مجرد تقديم الشيك الذي لا يتجاوز مائة ألف والأشياء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته نصا بل يجب أن يكون منصوبا بطرق احتيالية - ٢٠
- تحقق جريمة التصب بامتيازاتهم على مبلغ من القود من الجاني عليه بتسليمه قطعة بطنية مغللة بفسرة عن الخطب زعم أنها ذبيحة ورحنا إليه شيئا لوقاء يبيع القرض - ٢١
- عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة التصب أن الظاهر الخارجية كانت الامتناع في إلهام الجاني عليه - قصور - ٢٢
- عدم بيان الحكم بالإدانة أن الطرق الاحتيالية كانت موجبة لجمع الجاني عليه وغشيه بقصد سلب ملكه - قصور - ٢٣
- وجوب بيان الحكم بالإدانة طريقة الأشغال إلى امتنعها عنهم لجمع الجاني عليه - ٢٤
- (د) أيضا آيات قاعدة ٢٧ واستشاف قاعدة ٢٩٨ وخاتمة لقاعدة ٣٨ ووصف التهمة كاعتدات ٧٧ و ٧٨

الفرع الثاني : الغش اسم كلف أو صفة غير صحيحة

- توفر ركن الاحتيال بتسليم الجاني باسم كلف دون حاجة إلى الامتناع بأساليب احتيالية أخرى - ٢٥
- التمس باسم كلف يستلزم أن تحط به ظروف واختيارات أخرى يكون من شأنها أن تجعل الجاني عليه على صدق
- فعلى لهم - ٢٦
- إن إتمام الصفة الكاذبة كاف - وحسنه توفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أعمال خارجية أو مظاهر احتيال أخرى
- يجوز هذا الادعاء - ٢٧ - ٣١
- يجب إيداع الوثيقة كذبا عن شخص يد أو خطأ اسم كاذبة - ٣٢ - ٣٥
- إيداع شخص أنه موقف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موقف صغير بد أو خطأ صفة غير صحيحة - ٣٦
- إيداع شخص صفة الطبيب ليبلغ الرضى مقابل أنجاب طفلاتها منهم لا يكفي لهذه مرتكبها جريمة التصب إلا إذا
- فصلت طرقا احتيالية لهم على الاعتقاد بأنه طبيب - ٣٧
- إيداع لهم أنه مناصب باحث وتقدمه لفتح عليه بطلقة شخصية أيديها هذا الادعاء بد أو خطأ صفة غير صحيحة - ٣٨

الفرع الثالث : التصرف في مال غير مملوك للتصرف ولا له حق التصرف فيه

- من تحقق جريمة التصب بالتصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف - ٣٩
- مجرد التصرف في مال ثابت أو مقبول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من
- ضروب الاحتيال - ٤٠
- تحقق جريمة التصب ببيع الإبن الذي يورثه متاعا لوالده لشخص غشني عليه على أنه مملوك له - ٤١
- من يكون البيع الثاني مكوفا لجريمة التصب - ٤٢
- وجوب وقف الدعوى السومية التي ولدت على التهم لصحة في حق كرامة الثانية حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى
- المدنية المرفوعة بشأن صحة البيع الأول - ٤٣
- بطلان البيع الأول لا يرفع الحكم في الدعوى المدنية في الثاني من التصرف في الثاني المراد في ذلك - ٤٤
- ومن التهم المرفوعة من حيازة لا يبرر لكان في الزعم أن زوجته بائنة شيئا لابن عليه - ٤٥

موجز القواعد : (٢٦)

- تحقق جريمة التصب بطريق التصرف في ملك ليس للتصرف حق التصرف فيه ولو لم يكن ذلك المقتضى المال مبروكاً - ٤٦
- عديم تحقق جريمة التصب بطريق التصرف في ملك ليس للتصرف حق التصرف فيه إذا كان للتصريف واقعاً على الحقيقة - ٤٧ و ٤٨
- (ر . أيضاً : شياة إمامة قاعدة ٣ وقض قاعدة ٢١٧)

الفصل الثاني

التسليم

- التسليم الذي لا يتطوع به المني عليه ينشئ وقوع الجريمة - ٤٩
- تحقق جريمة التصب بأخذ صفة كاذبة إذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المني عليه وحصلت على تسليم المال لستم - ٥٠
- تسليم المني عليه قسماً المال تحت تأثير حاجته الملحة إلى التزود وتهديد لقيم يكوادر لا يتحقق به جريمة التصب بلعالم القيم لم يستثن في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية كتمه على الاعتقاد بجهتها - ٥١
- عدم استظهار الحكم الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها القيم وبين تسليم المال - ٥٢

الفصل الثالث

التزود

- إحتال وقوع التزود كاف لتحقيق جريمة التصب - ٥٣ و ٥٤
- عدم استظهار الحكم وقوع التزود لا يبيح مدام قد أثبت أن القيم استولى على ثوبه عن طريق التصرف في مال ليس بملكه ولا ٤ حق التصرف فيه - ٥٥

الفصل الرابع

التصد الجائلي

- توفر التصد الجائلي بارتكاب القيم الجريمة بقصد سلب مال المني عليه وسرماته - ٥٦
- عدم توفر التصد الجائلي إذا كان أخذ الصفة الكلاية لم يقصد به سلب مال المني عليه - ٥٧

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- اعتماد حكم الإخفاء الوارد في باب السرقة في ٢١٢ عقوبات إلى جريمة التصب - ٥٨ و ٥٩
- رد البائع الذي استولى عليه القيم بطريق الإحتال لا يمس الجريمة بعد تعلمها - ٦٠
- تبارك المني عليه في جريمة التصب لا يحو الجريمة ولا يخل القيم من مسئولية الجائلية - ٦١
- عدم تحميل الوسيط أية مسئولية عن وساطته في إنسلم عمل معها عاد عليه من وراء ذلك من القاطلة - ٦٢
- دفع قاذح المحول به الطرد إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى خضض المحول - ٦٣
- ثبوت عدم جدية القيم وقت انعقاد الدعوى به وأنه كان يسلم على سلب المني عليه تروء تمنع من القول بأن الواقعة هي إحتال يقدر نذري - ٦٤
- إنشاء المحكمة الاستئنافية الحكم بالإبتدائي الذي عقب القيم على نهض التصب والتزود فيه بقوة واحدة وقفاً عليها بغير فصل منها في التمهيد - ٦٥
- (ر . أيضاً : دعوى مدنية قواعد ١٠ و ١٨ و ٤٩ وقطاع قاعدة ٦٩ ومراقبة قاعدة ٩ ووصف التهمة قواعد ٣٩ و ١١٢ و ١١٣)

قواعد قانونية :

التفصيل الاول

الاحتيال

نوع الاول

استعمال طرق احتيالية

١ - يجب في جريمة القصب أن تكون الطرق الاحتيالية التي استعملت مع الجنى عليه قوامها الكذب ، وذلك لما كانت الحكمة قد اجبرت ما وقع من التجهيز قسماً بناء على أنها توصلا إلى الاستيلاء على المال ، بحيث لا يلقى عليها من طريقها باستعمال سبابة القصور لها وسلب أموالها ، والاستعانة في ذلك بذكر حادث معين من حوادث البركات التي وقعت في الجهة ، وكانت قد تالت في حكمها ما يفيد أن الحادث للشار إليه وقع فعلاً وأن الجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها للجهان ، فتلك لا تتوافر في الطرق الاحتيالية كما هي مقرر في القانون .

(جريدة ١٩٤٦/٧/١٧ من رقم ١٤٧٢ سنة ١٩٦٦ ق)

٢ - يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية إذا اضطرب بأعمال عادية أو مالية تحمل على الاختداد بصفة . فمكرى القبول الذي يتولى به تنفيذ حكماً شرعياً على مبلغ من المال من شخص بأمره بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم يفتى عليه القصاب بفتوى للمدة ٢٩٢ من قانون العقوبات ، قديم .

(جريدة ١٩٣١/١/١٧٢ من رقم ٢١١٩ سنة ١٩٣٢ ق)

٣ - إن القانون في جريمة القصب يستعمل طرق احتيالية لإيهام الجنى عليه بوجود مشروع كذب أو لإحداث الأمل بمصروف دمج ومضى ويجب أن تكون هذه الطريقة من شأنها توليد الاعتقاد في نفس الجنى عليه بصحة ما يطمح للتم ، وأما تكون الكذب التي صدرت من التهم ، مؤيدة بأقوال أخرى أو مظهر عادية إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي إيهام التهم - بجهتها بغير الجسارة - أوم الجنى عليهم بغيره ، في أن يقع لكل منهم اللؤلؤ للملكة وورائته ، ولا يخفى ، وقسم إلى كل منهم مستندات للملكة والتوكيل الصادر إليه من شركائه ، ولكن في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقصداً على سيل العيون ويحمر بالبيع هذا احتيالياً ثم يتبع من تحريره تها في تأي

للتسجيل ، فإن استأنه بمسار لإيهام عتق اللؤلؤ ، وتجهيز مستندات الملكية وعتق لإيهام وسند الوكالة عن والده لولائه واحداً مؤلاً ، وتبرير بالواقعة على البيع - كل هذا لا يكون طرقة احتيالية بالجنى القانوني ، فإن الواقع المتحقق به صحة وعتق البيع الابتدائية الصادرة للجنى عليهم السابقين لا تعتبر مشروحات كذبة بالقضية للاحتياليين ، لأن التهم كان يحل وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب عدم انتقال الملكية إلى أحد من المشتريين لعدم تسجيل العقود ، ثم إن التهم إذا كان قد جعل على كل عقد تأم أية صفقة كان يتعد هذه لم تتد شخصه ولم يكن لها أي مظهر علني يدل عليها وقت التعاقد فلم يكن لها من تأثير في حال تلقيها عليها على دفع المبالغ التي استوفت منهم عليها .

(جريدة ١٩٤٦/٥/٢٢١ من رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٤٦ ق)

٤ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أوم التهم صانع الجنى عليها في الطرق العلنية عرض عليها شراء عدد معين من تذاكر الملاهي باختيار أنها صلتان للاستعمال مع أهداسيت لستلها ، وكان كل ملويع متفق سبل التماس فيها لشراء التذكريين لا يبدو الكذب المجرى من أي مظهر علني يؤيده ، فلا عتاب ، وعصوماً إذا كانت كذا كان لم يحصل فيها أي تعهد بعد استعمالها ، والمكان الذي حصل فيه بيعها لم يكن من شأنه أن يلقى في دوح المشتري ثقة غامضة في القانع .

(جريدة ١٩٤٥/٧/١١٥ من رقم ١١٥٥ سنة ١٩٤٥ ق)

٥ - إذا أخذ قرار قضى الإحالة بالقانون التي تضمنتها وصف التهمة المقدمة من قنيتها بلحاظ تحقيق جريمة القصب ومن هذه الوقائع ، أن التهم الثاني أيد التهم الأول فيما أوم به الجنى عليه من أنه قد عمل استرداد موائمة للمسروقة ، فلا يصح بعد هذا أن يصور لقرار الواقعة على أنها مجرد وعد كذب من التهم الأول باستصدار الموائمة لا يمكن وحده لتكوين جريمة القصب مادام لم يصطب بأي نوع من طرق الاحتيال لحل الجنى عليه على تصديق هذا الادعاء ، فكذلك هذا الوعد الصادر من التهم الأول قد صحبه تركيزه من التهم الثاني بصفة مزاعم التهم الأول وأيد لها من القدرة على رد الموائمة المسروقة : ومثل هذا التركيز يعتبر قانوناً من قبيل الأعمال المخارجة التي تساعد على حل الجنى عليه على تصديق التهم فيما يروجه من الادعاءات وبهذه الأعمال المخارجة يرقى مكتب

للمت لل مرتبة الطرق الاحيائية التي تقوم عليها جريئة
النصب

(جلد ١٧٧/٢٠٠ من رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق)

٦ - إذا كانت الواقعة اثابة بالحكم من المقيم
كان يحضر اقرا من مائة أخرى خلاف للثقة التي
تصل منها القراسه اسبرين باير ، الحقيقة وائل منها
يكثير في الاثر وفي تكوين الآلام والأوجاع ، ويضع
منه الاقراص في خلاصات من المنيع طبيا طلاء
باير ، ويردعها على اليهود بواسطة شخص آخر كان
يقرر الشترين أن للمتهم وكيل شركة باير ، وتمكن
المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من
الاسبرين التي حسره ، واستول على مبالغ بسبب ذلك
لهذه الواقعة تتحقق فيها جريئة نصب للمائب طبيا
بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات.

(جلد ١٧٧/٢٠٠ من رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق)

٧ - إذا كانت الواقعة اثابة بالحكم من المائب
عليه كانت يده ورة باصحب نصب عند ظهور تبية
النصب إلى أحد المشتكين ببيع هذه الأوراق ليتم
منه ما إذا كانت وده رامة أم لا ، تناول البائع
كدهرة وأخذ يظف فيها ثم أنبهه بأن وده رامت
فما بين قرشا في حين أنها كانت قد رمت ماتي جنبه ،
وكان مع هذا البائع شخص آخر تظاهر موافقا وكنه
بالكشف من رقم الورقة ثم أبد البائع في قوله أن
أوردة رمت فاثبت قرشا فلم صاحب الوردة وده إلى
البائع وأخذ منه خمسة وسبعين قرشا ، وبعد ذلك حصل
البائع لنفسه على تبية الخفية التي ربحها الوردة ، لهذه
الواقعة تتوافر فيها أدلة جريئة نصب ، لأن الطرق
التي سلكها البائع لم تكن مجرد أكاذيب بل هي من
الطرق الاحيائية ، إذ أنها افترت مظاهر علمية من
تناول كدهرة الأوردة الزراعية والتقليب فيها والاستماع
بالتدبير في انتفاع صاحب الوردة بصفة الواقعة للمكسوبة
حتى انتفع فلم الوردة إليه .

(جلد ١٧٧/٢٠٠ من رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق)

٨ - إذا ربح المقيم تشالا من التماس على أنه
من النصب وحصل من الزمته على مبلغ أعلى من قيمة
التكاليف بكثير ، فركز الطرق الاحيائية لا يتوافر في هذه
الحالة إذا كان الأمر في ذلك لم يجلو عرجا من المقيم
الزمن وتغيرا من المبنى عليه الزمته . أما إذا كان
العرض قد تقرر من جانب المقيم بتدخل شخص آخر
أيد مداه في ذلك يعني لهذه من الطرق الاحيائية التي

تكون دكر جريئة نصب . ولا يؤثر في الأمر إذا كان
الاتان خلعين في الجريئة مادام الأمر قد تم بغير سابق
فيها واتفاق عليه .

(جلد ١٧٧/٢٠٠ من رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق)

٩ - إذا كانت واقعة النصب أن زيدا اتصل
بثقونيا بالمبنى عليه وأبنته أن يده تاجرأ عنه كمية من
الورق ، يرغب في بيعها ويطلب مبلغ أربعة جنيهات
للمن الوارد فيها ، ولم المبنى عليه بمعاية للثقة التي
يدبرها الورق أنبأ أصحابا بذلك فتركوا وكفوه اتهم
الصفقة . فاقبل زيد فأفهم بأنه لم يوجد مع صاحب
الورق وأن هذا يقتضي أن يقلم كل الورق ، فمما
قاعدة من تصف المبلغ وامسح به زيد إلى مائة قال إنه
لذلك لم يمسح . وهناك تعدا مع هذا صاحب في الأمر
فصلك مبلغ المائة كمالا إليه فتدليل الورق ، وطمان
للمبنى عليه إلى أن يمسح به قبل ذلك ورة بالبيع ،
خرج هذا لخدمه . بقي المبنى ، ولا طاع به اليها واسترق
الصاحب من ذلك أغشبه أنه ليس هو مالك الورق
وأخا هو وسيط في البيع وأنه سيحت عليه ليستبي
لذلك أو يحضر مفتاحا للمزاد ، وفاد القرعة التي
كانوا يجتمعون فيها ثم ناد قائلا أن أرسل المقيم فضلا ،
ولا استبأ للمبنى عليه للخدمة لمسحبه هذا الوسيط
وأركبه هو وزيدا في مرة إلى منزل زعم أنه منزل
صاحب الورق ، ثم دخل هو القزل وخرج مدعيا أنه
لم يجدد وأنه سيحت منه في المكان الذي ط عليه أمل
منه ، وبعد أن تول من المرة إلى مكان ثم إلى آخر
يدعي أنه يسحب منه فيها حاد فوقف بالمرية أمام
منزل قال إن فيه مكتب البائع . ثم طلب من زيد أخذ
التقدم من المبنى عليه ورافقه بما حتى وصلها ما
البائع ثم رجعا لتسلم المبنى عليه صفة الورق من مكان
وجوده ، فأعطى المبنى عليه ويدا طرقة به القزل فدل به
هذا من المرة ورافق الوسيط إلى القزل ، وهناك تسل
منه للمبلغ ثم حرب به بعد أن غافه وصعد في المصد
الكهربائي ثم خرج من باب آخر القزل - فهذه الواقعة
توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريئة نصب بالقبة
إلى ذلك الوسيط . أما القزل بعدم تشكل أدلة من هذه
الجريئة بناء على أن تدخل زيد لم يكن من شأنه تأييد
مراحم الوسيط بل كان مجرد تردد لتلك المزايم ، وإيه
من جهة أخرى لم يكن وليه اشتراك سابق فيها . أما
القزل بذلك فقد كان يصح له لم تكن واقعة البس في
غير الناحية التي مضى الحكمة - كما أوجب بمكها - توافر

فيها طرق الاحتيال كما عليها القانون . فان الوسيط لم يتوصل الاستيلاء على المال الجني عليه . بمجرد الاكاذب التي قدمت منه ، بل إنه استعان بظاهر عارية غشها ليحميها أكاذيبه تلك المظاهر التي انتهت بان التي في روجه على الصورة الواردة في الحكم إنه ان يقدم القدر بنفسه على أن يديها سيوافقه بها ويسلمها منه لصاحب الورق عند انقضاء الصفة عما كان له هو وما سبقه من المظاهر أثره في دفع الجني عليه حتى صفه . أما زيد فإنه ملزم بالتبليغ بالحكم أنه كان حراً لثباته فيما وقع منه غير خالص في المبرم مع الوسيط فلا شبهة فيه لما قل .

(جلد ١٢٤/١٢٤ من رقم ١٠٢١٢٤ سنة ١١٤٤ ق)

٩٥ - إن إتيان شخص بأثر أو بأثرين على ما يزيد أفعاله وإحداثه للكيفية للاستيلاء على مال الغير يقع كده إلى صفات الطرق الاحتيالية الواجب تحسنتها في جريمة النصب . فإما أن يخصص كل منها الآخر في أنه قد مر على الأشياء المسروقة ، وأكد كل منها صحة مرام الآخر في التقدمة على الحظ هذه الأشياء لصالحها . فإن هذا التوكيد وذلك التأييد يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حل للجني عليه على تصديق الشخص فيها بجهالة من الأدلة ، وهذه الأعمال الخارجية يرقى بالكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها الجريمة . ولا يخفى من هذا القليل أن يكون المتهمان فاعلين أصليين في النصب أو يكون أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً أو أحدهما فاعلاً والآخر حسن نية ، ولا أنه يخرط دائماً لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون المتهم الآخر قد كمل عمل الجاني وقديره وأودعه لا من نقاء قسمة بينه طلب أو اتفاق كما يخرط كذلك إن يكون زبيد الشخص الآخر في الظاهر لإحداث القليل تأييداً صاعداً من شخصه ولا يجرى ترديد لإكذاب القليل . فلا ذلك يجب أن يبي الحكم ببيان واقعة النصب وذكر ما صدر من كل من المتهمين فيما من قول أو فعل في حصة الجاني عليه عما حقه من القليل في ماله ، فإنا هو مصر من هذا البيان كد في ذلك تقوم على حكمة القس والارغام لثباتها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم وحينئذ ذلك قضه .

(جلد ١٢٤/١٢٤ من رقم ١٠٢١٢٤ سنة ١١٤٤ ق)

٩٦ - إن كانت الواقعة ثابتة بالحكم هي أن زيدا المحرور عليه له ذل عليه أو ما اعتصم مسجلاً

ساجدة على سنة ١٩٢٤ وقد ربح هذا الغزل بعد هذا الفرج إلى شخص ما فغير مبلغ من المال قبض بهه وأخفى أمر الجاني عن الجني عليه ولكن يخفى أواخر الاختصاص أيضاً على الجني عليه استخرج شهادة من محكمة مصر الأهلية بظهور هذا الغزل من التصرفات والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٢٢ ثم دوى في هذه الشهادة بأن عا ديم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلة أربعة وجعلها رقم (١) وكلة (واحد) نصارت بذلك سنة ١٩٢١ فهذا الذي أتته المحكمة كلف لاجتياز ما وقع منه طرقاً احتيالية من عاها ليلام الجني عليه بوجود واقعة مزورة وهي أنه غير محرور عليه وأن الغزل عال من التصرفات العقارية وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال مما يجب عليه العقب يتحقق للمادة ٢٩٣ ع .

(جلد ١٢٤/١٢٤ من رقم ١١٤٤ سنة ١١٤٤ ق)

٩٧ - إن مجرد تقديم سند محرور إلى الماروس للمجن على أشياء محرورة ، وقبول بذلك إلى الاستيلاء عليها منه ، يكفي كافراً لتحقق ذلك الاحتيال في جريمة النصب بإيلاء الماروس بسند الطريقة بوجود واقعة مزورة . والقول بانضمام هذا الركن استناداً إلى أن الماروس أي وكان في مقدوره التحقق من صحة السند الذي قدم إليه أو وجع إلى صاحب التوقيع على السند هو دفع موضوع لا يصح مرجه على محكمة التمس .

(جلد ١٢٤/١٢٤ من رقم ١٠٢١٢٤ سنة ١١٤٤ ق)

٩٨ - إنه وإن كان جريمة النصب لا تتطلب بمجرد الأموال والأحداث الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد حتمتها حتى تأثر بها الجني عليه ، لأن القانون وجب دائماً أن يكون الكذب مجسوماً بأعمال مادية عارية تحمل الجني عليه على الاعتقاد بصحته إلا أنه يدخل في صدد الأعمال الخارجية التي يطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتيالية المعاقب عليها استماع الجاني في جميع مراحله وأوراق أو مكاتيب من كل طرعا عليه فيه أنها ملزمة من قديمه بقبول نظر مما كان لها القدر ويجوز له لا . فلذا كانت الواقعة التي أنشأها الحكم واعتبرها مكرمة لجريمة النصب هي أن المتهم قدم إلى ذاته سند مزور يحور بتوقيعه وتوقيع شخص آخر وأورعه بجهة هذا السند وبأنه حرر بأمر الدين والقوانين ليل على السند الأصل الذي تمت به هو وحصل منه بهذه الطريقة على السند الصحيح . فهذا الحكم لا يكون خطأ لأن ما وقع من التهم لم يكن مجرد

كذب غير مطابق عليه بل هو من الطرق الاحيائية
للمكره لجرية نصب اذا الكذب الذي اثره على الجاني
عليه حتى استولى منه على نفسه الصحيح كان مقرونا بعمل
آخر خارجي هو الرد الذي قدمه عليه على اجابته
صحيح ولكن الترتيب للنصب لوجهه عليه خلافا له من
غيره اقبح الجاني عليه بجهة الرافعة المزعومة .
(جدة ١٣٧٩/١٧ من رقم ٤٤ سنة ٩٤)

١٤ - انما كانت الرافعة كساية بالحكم أن التهم
أورم المني عليه بأن من سلطه أن يجه برؤية في
أحد البنوك (البنك الجليكي) وأيد دعواه بأوراق
تفيد بطلان بانهامنة من هذا البنك وأنه يتصاعدا
أن بين الموردين فيه ، فاضع المني عليه بذلك وسله
للمني الذي عليه منه ليكون تأمينا ، فهذه الرافعة
تكون جريمة نصب ، لأن ما ادعاه التهم فأنير في
المني عليه من اقتدرة على تبين الموردين بالبنك انما
كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها له ليس بها
دعواه انما كانت مزورة . وبهذا تتحقق طريقة الاحيائية
كما عرفنا القانون .
(جدة ١٣٧٩/١٧ من رقم ٣٠٠ سنة ٩٤)

١٥ - إن ذكر الاحيائية في جريمة نصب
لا يتوافر قطب بمتابعة الجاني في تأييد اكذابه على
المني عليه بأشياء من آخرين أو بتكليف مزورة بل هو
يكون متوافرا كذلك انما استعان الجاني على مظهر
خارجي من شأنه أن يزد مزاحمه . فلما ظهر التهم
بأصالة الجاني والتكليف معهم واستنداعهم في أغراضه
واقطع لذلك طعنه من كتابات وجرو ، ثم أخذ تحدث
للمني عليهم أنه يتكلم مع الجاني حتى حصل بذلك
منهم على ما لهم دعوى ساعدتهم في قضاء حاجتهم
فإنه يعد مرتكبا لجريمة النصب
(جدة ١٣٧٩/١٧ من رقم ١١١٤ سنة ٩٤)

١٦ - انما كانت واقعة الدعوى كما أفتها الحكم
هي أن التهم أورم المني عليه ولووجه بقدره على
الاصال بأجلين ولما كانه غشاه الزبنة من التهم ،
وأخذ يتحدث بأسوأ تأخفة يسبها بأخذ الجاني في غرة
مظلة يعلق فيها البيور ويقرأ التورث ، ويمكن جعلنا
من سلبه خمسة جنيهات على عدة دفعات ، فهذه الامال
يتوافر بأذن الطرق الاحيائية لشار إليها في المادة
٣٣٦ من قانون العقوبات ، ويمكن أن يكون ذلك جريمة
النصب متوافرة الاوكل في حقه . ولا يوجب هذا الحكم

عدم تعديده لمخرج كل واقعة من وقائع الاحيائية التي
وقعت على المني عليه مادام أنه قد أقيمت دعوى له فيها
في خلال فترة حدتها ولم تخص عليها لفئة قانونية
لنقوط الدعوى السومية .
(جدة ١٣٧٩/١٧ من رقم ١٠٠٠ سنة ٩٤)

١٧ - إن استناد التهم للموقف وطبيعة
السومية من شأنه أن يبرز أثره ويجريها من دائرة
الكذب الجرد إلى دائرة الكذب الجرد بأعمال خارجية
فلما كان الحكم في إقراره واقعة الدعوى قد قال إن
التهم ، وهو تعودى في المزل على الذي نزل فيه
أعز المني عليها ، قد توصل هذه الصفة إلى الاستقلال
منها على مبلغ ٥٠ قرشا على دعم أنه ثمن الحقن
اللازمة لعلاج أخيرا ، فلما يقول يكن ليان الطرق
الاحيائية .

(جدة ١٣٨٥/١٠ من رقم ١٣٣٨ سنة ٩٤)
١٨ - انما كان استخدام الموقف وطبيعة في
الاستقلال على مال الغير لا يصبغه فيها إلا على أساس
أن سوء استيفاء الرافعة على نحو ما وقع منه يعتبر من
الطرق الاحيائية ، كما هي صرف بها في باب النصب ،
ولأن انما كانت المسكة في إقانة التهم في جريمة النصب
قد جرت على قاعدة عامة هي أن مجرد استناد الموقف
للك وطبيعة في الحصول على المال يعتبر في ذاته نصبا ،
فلما تكون حيلة ويكون سببا واجبا حقه .
(جدة ١٣٨٥/١٧ من رقم ١١١٤ سنة ٩٤)

١٩ - إن القانون قد نص على أن الطرق
الاحيائية في جريمة نصب يجب أن يكون من شأنها
الاهتمام بوجود مشروع كلف . أو واقعة مزورة أو
إحداث الأمل بمحصل ربح وهمي أو غير ذلك من
الأمور اللبقة على شيل المصير في المادة ٣٣٦ من
قانون العقوبات . لما دامته الحكمة للمرضع قد استلصت
في حدود سلطتها أن للشروع الذي عرضه التهم على المني
عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقي جدي
فإن ارتكبت جريمة نصب لا تكون متوافرة .
(جدة ١٣٨٥/١١ من رقم ١٣١٥ سنة ٩٤)

٢٠ - مجرد تقديم الشيك الذي لا يتألفه رصيد
قيم ، والاستقلال على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته
جريمة صافيا عليها ، بل يجب أن يكون مصفويا بطرق
احيائية فالمحك الذي يتألف على ذلك مادة للنصب يحسن
أن يبين الفرق الاحيائية التي استلصت الجاني للوصول
لأن غرضه هو حكم سبب تبين كونه .
(جدة ١٣٨٥/١١ من رقم ١٣١٥ سنة ٩٤)

فقال تبرع للطلب المذلل اليه والذي قالت إنه ترب عليه الممول على مال الجني عليه هل كان صحيحاً أو خروفاً وهل رأى منهم من يخلو له سلب مال الجني عليه أولاً فهذا تصور في بيان الواقعة يجب حكاها .

(جدة ١٣٠٦/٦/٢١ من رقم ١٧٨ سنة ١٣٠٤ ق)

٢٤ - في جريمة نصب لا تتوارأ أركانها إلا إذا كان الخالق قد استعمل إحدى طرق الاحتيال الموصى عليها في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على سبيل الجسر . وإن فن التصور الذي يبيح الحكم بإعادة التهم في جلة الجريمة بضرورة أن الواقعة العنصرية تنطبع فيها ورد بصيغة المدعى وألحق المدعي وما شدد به بالجلسة من أن التهم أوجهه أن في استلحاقه العمل بصلته مع المديد وأن الصلة تقتضي لا يمكن التبعين وجوب دفع تأمين خواتمها جدي إصابات العمل فمرة كذا وعلى هذا الأساس استدل على اللينج من الجني عليه - إذ هنا يقول ليس بين يان لطريقة الاحتيال التي استعملها التهم لسع الجني عليه ورحله على تصديقه .

(جدة ١٣٠٦/٦/٢١ من رقم ١٧٧ سنة ١٣٠٤ ق)

القرع الثاني

انقاذ اسم كاتب أوصفة غير صحيحة

٢٥ - يتكون ذكون جريمة نصب أن يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كاتب بوصول به لك تحقيق فريضة دون حاجة إلى الاستعانة على إنزال جرمته بأبواب احتيالية أخرى .

(جدة ١٣٣٧/٢/٢ من رقم ١٧٠ سنة ١٣٠٤ ق)

٢٦ - من كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم من أن التهم لم يتجاوز في تلك انقاذ اسم كاتب دون أن يسل على تكتيك اعتقاد الجني عليه بصدقه ما زعمه ، وأن الجني عليه لا تقع بذلك لأول ومرة ، فإن ذلك لا يكون من التهم إلا مجرد كذب لا يترافق معه التهم المقصود قانوناً من انقاذ الاسم للكاتب في باب النصب . ذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضي أن يجب انقاذ الاسم للكاتب طرق احتيالية بل على الجاني من مائة نصب ، إلا أنه يستلزم أن تتوافر ظروف واحتياطات أخرى يكون من شأنها أن تحصل الجني عليه على تصديق مدعي التهم ، وتهدير

٢٧ - إذا كانت واقعة العنصرية من أن التهم استولوا على مبلغ من المال من الجني عليه بأن كسا في قلماً نحاسية مقلدة بقترة من الذهب وأوجهه بأنها قطع نحسية وروحاتها إليه حياتاً القرعة بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة يترافق فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب والنش ، وبما أن القانون ينص على أنه إذا كرم القتل الواحد جرمات متعددة وجب اعتبار الجريمة التي ضرورتها أشد ، وبما أن لا يوجد أي مورد القول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للنحاس يتبع النش والقتل من الحكم للتقدم للقرع في القانون القديم ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة تعاملاً تجارياً فقط .

(جدة ١٣٠٦/٦/٢١ من رقم ١٧٩ سنة ١٣٠٤ ق)

٢٢ - إذا أدانت المحكمة متهما في جريمة نصب ولم يبين بحكما في واقعة العنصرية أن الاتصال بالصفحات الكاذبة وغيره ، مما حده المحكمة بمرافعاته ، كان من جانب التهم مقصوداً به التأثير في الجني عليه وغشوه لما هو جاز من أن يكون التهم قد احتار جازاً أو لملا ما يصف نفسه أو أن يصفه التماس بالأوصاف المضاف إليها في مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الإجماع كالم يبين أن ملابسه من المظاهر الخرافية . وكل الاستعانة في فراقم الجني عليه ، لأن حكماً يكون مسياً بالتصور متيناً تنصه .

(جدة ١٣٣٧/٢/٢١ من رقم ١٧١ سنة ١٣٠٤ ق)

٢٣ - إذا كانت جريمة نصب لا تقوم إلا على الاحتيال وكان يهتبط أن تكون طرق الاحتيال التي يتبها القانون في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات موجهة لسع الجني عليه وغشه بقصد سلب ماله غير اضطراب الحكم في بيان هذا الركن يكون تصوراً مستوجبا قبحه . وإن كانا كانت المحكمة قد استعملت لإدانة التهم في النصب على أنه استعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام الجني عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - بأن أخرج من حبه عتافاً بغيره في مرده بأن يرسل إليه مبلغاً حيناً من المال ليس له شأن وكلف شخصاً بترافقه في حضور الجني عليه وعلى مسعته ثم طالب إلى - الجني عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله إلى مرسل للطلب على أن يتسلمه الرج ثم ذكرت المحكمة في حكماً أن التهم تبصر حقيقة في السن وأن الجني عليه يعرف ذلك ومع

أساليب التفتيش والمخالفات الغير عنها في المادة المذكورة بالفرق الاحتيالية .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ٥١٢ سنة ١٣)

٣٢ - انشاء الوكالة كذبا عن شخص معطفا لصفة كاذبة ولو ان بعض الاحكام جرت على ارب انشاء سالة قانونية أو علاقة تكتب حقا قانونيا لا يكون صفة كاذبة إلا أن أغلب الاحكام قد استثنت حالات انشاء الوكالة وعينت على الأشخاص من ذهب لوجه آخر وهي كذبا أنه كتب بأخذ أشياء منها توصيلها إليه . فلما ذهب شخص إلى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء منه فهاضمه وأعطت إياه من هذا الشخص متخفا لصفة غير صحيحة ومن معناه يتعنى المادة ٢٩٢ عقوبات .

(جلة ١٩٢١/١٧/١٨ طين رقم ٧٠ سنة ٢)

٣٣ - انشاء الوكالة كذبا عن شخص يعبد انشاء لصفة كاذبة فلما ترسل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير بواسطة انشاء صفة صحيحة وجب معناه ولو لم يستعمل شيئا من الطرق الاحتيالية .

(جلة ١٩٢٤/١٧/١٨ طين رقم ٥٨٨ سنة ٥)

٣٤ - من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال قسده أو تكتب القتل للمكون لجريمة القصب ، وبما معناه يتعنى المادة ٢٩٣ عقوبات .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ٥٨٩ سنة ٧)

٣٥ - إن انشاء المهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم استيلاء على مال الغير عليه توصيله للموكل للزعم ، يندى القانون انشاء لصفة كاذبة بالغير الوارد في المادة ٣٣٦ ع ، ويمكن وحده توكيد كذا الاحتيال ولو لم يكن به استعمال لأساليب التفتيش والمخالفات الغير عنها بالفرق الاحتيالية فمن القصب يتعنى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيذاء بوجود مشروع كاذب الخ . يحصل بانخاف صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ٣٢١ سنة ١٢)

٣٦ - إن ما يدخل في دائرة اتمام الصفات الكاذبة للنمو عنها بالمادة ٢٩٣ ع انشاء شخص اه موظف كبير بأخفروا الحكومة عن حين اتموموظ صغير لأن صيغة موظف كبير . تحصل في تاياما الإيذاء بالتفرد وطو الكلفة وحده انراى إلى غير ذلك من الصفات والاراء التي لا يتبع منها المرفق المتجر فحدها كل ذلك غير حق بعد اصفا صفات

هذه الظروف والاعتبارات من شأن نص الموضح .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ٣٢٢ سنة ١٢)

٣٧ - من أجهت الحكم أن التهم كذا نصير الجني طليم (تجار في بيع البقيق) يوصفه خبرا بغير حق ، وكان يركب سيارة يلقى عليها (يوكسفورد) وهي في شكل السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون ، فلما فيه ما يكتفى لبيان الطرق الاحتيالية ، وعلى أنه إذا توصل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير عن طريق انخاف صفة كاذبة فقد وجب معناه بانه اتصب ولو لم يصحب ذلك استعمال طرق احتيالية .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ١٢٧ سنة ١٤)

٣٨ - إن انخاف صفة غير صحيحة هو من ضرور الاحتيال التي تكون من جريمة القصب ولو لم يكن مقترنا بطرق احتيالية أخرى فانخاف التهم صفة تأخير ، وحصول بناء على ذلك ، على جهازات الادبي التي استولى عليها ، فيه وحده ما يكتفى لشكوى ركن الاحتيال التي تتعلق بالمادة ٣٣٦ ع لأن ذلك ما يند احتلدا لصفة غير صحيحة ، إذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو اتصال لقب أو وظيفة أو مهنة أو تربية أو ما شاكل ذلك .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ١٢٨ سنة ١٤)

٣٩ - إن مجرد انخاف صفة غير صحيحة يكفي وحده لتقيام ركن الاحتيال المتصور عليه في المادة ٣٣٦ ع قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل منه أساليب التفتيش والمخالفات الغير عنها بالفرق الاحتيالية فلما كان التهم باخذ نفس صفة تأخير ووسيلو توصل بذلك إلى الاستيلاء من الجاني عليه على مبلغ كمربون من ممتلكاته عن معناه بالمادة ٣٣٦ ع .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ٣٠٢ سنة ٢٠)

٤٠ - إن انشاء لصفة الكاذبة يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى افعال ملوثة أو مظهر احتيال أخرى تبرز هذا الانشاء .

(جلة ١٩٢٤/٢٨ طين رقم ٣٢٣ سنة ٢٠)

٤١ - إن ما كانت جريمة القصب لاصب يتعنى المادة ٣٣٦ عقوبات تقع بانخاف الجاني اتمام كاذبا أو صفة غير صحيحة ولو لم يدم ذلك بأي مظهر علني ، فان اتمام التهم في هذه الجريمة على أساس أنه لم يحصل على اقتدر من الجاني عليه إلا بانخاف صفة كاذبة ، تكون صحيحة ولو كان لم يقع من ما يمتد في القانون من

حق التصرف فيه لا يحق إلا بائع شرطي .
(الأول) أن يكون المثل التصرف فيه غير ملك
التصرف (والثاني) ألا يكون التصرف حق التصرف
في ذلك المثل . ولأنه لا يتصور في وصف التهمة على
القول بأن زيدا ارتكب نصب بأن تصرف في مثل
ليس له حق التصرف فيه لا يحمل من التهمة جريمة
مما عليها قانوناً .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

٤ - إن جريمة التصرف في مال ثابت أو متقول
ليس ملكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب
من خروجه الأحيال التي تحقق بأي منها وجده جريمة
النصب للتصريح عليها في المادة ٢٣٦ من قانون
القبولك .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

٤١ - الابن الذي يهرق متاعاً لوالده ثم يبيع
لنفسه حسن النية على أنه ملك لها باع إذا كان يهرق
من الثياب من السرقة بمكة المادة ٢٩٩ عقوبات فإن
فعله الثانية وهي البيع فغير الحسن النية تصرف نصباً
مما قبل عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار أنه باع ما
لا يملك وتوصل بذلك إلى قبض مبلغ من المئذ
الحسن النية على أنه لن لاغ للمبيع .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

٤٢ - لأجل أن يكون البيع الثاني مكرراً لجريمة
النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيل مانعاً من
التصرف مرة أخرى لا يهمل التسجيل وحده
المحاصل طبق أحكام قانون التسجيل ذول أو تقييد
حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

٤٣ - إن الأحكام المقررة للعقود البينة أو
للثبوت لما هي أوجب للقانون تسجيلاً لكي تكون
حجة قبل التبرع في الأحكام النهائية أي التي تكون
خاتمة لقوة الشيء القضي وبسبب التمسك الفرنسي
jugement passé en force de chose jugée
فصول الحكم للعقود فيه على تسجيل حكم غياني قابل
الحمل (وفي هذه التفتيش تطوع فيه قبلما بطل في المارح)
ومصادر وأبواب مختلفات المحاصل بين المتعدين يقتضي
عقد البيع الاجتماعي وكذلك الحكم كفاً في قتل الملكية
وفي منح البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير
عنه وسبق لأرواه . وعلا ذلك أنه كما يجوز أن يرضى
في النهاية تأييده ويكره مفعليه من وقت تسجيله يجوز

غير صحيحة والاصناف بصفة غير صحيحة يمكن
وحده لتكوين ركن الأحيال ولو لم يصطب بستان
أي طرق الأحيال .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

٣٧ - إن القول بأن اكتمال شخص صفة الطبيب
للمعالج المرضي مقابل أتباع يفتانها منهم لا يمكن
لعدم مرتكب جريمة النصب على اعتبار أن ذلك
لا يكون سوى جريمة مزاوله مهنة الطب بغير حق
ليس صحيحاً على الإطلاق ، فإنه إذا استعمل اللطم ،
لكي يتولى على مال المرضي ، طرقاً أحيالاً فحلم
على الانتفاء بأنه طبيب بحيث لا يملك لما تضمنه
ليتولى معاملتهم كانت العناصر الثانوية لجريمة النصب
متوفرة في حقه وإن كان لإدارة اللطم مستحقاً للعلاج
وظهوره - وهو غير مرتكب له مزاوله مهنة الطب
- أمام المرضي الذين يعمون للتصرف يظهر طبيب
واكتفاء شخصية دكتور أجني وتكفيه بجهة أجنبية
للإمام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم اكتفاء اسم الدكتور
آخر وازدعاؤه سلفاً أيضاً كما يرضى الأطباء ،
وتزويده الكشف على المرضي ببناءه يصلها معه
لإبلاغهم بأنه ينصحبهم ، واستاءه بإمرأة تسجيلهم
وتقديم إليه على أنه هو الدكتور ، كل ذلك يصح
اعتباره من طرق الأحيال ، إذ هو من شأنه أن
يؤرم للرضي ليفرض فيه أنماياً ما كانوا ليفرضوا إلا
لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

٣٨ - من كان الحكم قد أثبت على المهم لاعتد
بأنه ضابط مباحثه وتقدمه التي عليه بصفة شخصية
يقوم بها على الاعتد الكفيل عما افترضه في البنية عليه
وسلله اليان الذي عليه ، فإنه يكون قد بين بما فيه
الكفاية ركن الأحيال في جريمة النصب بالتخاذ صفة
غير صحيحة .

(جدة ١٩٢٤/٧/١٩ ط ١٩٢٤ رقم ٨٦٦ ص ٤)

الزعم الثالث

التصرف في مال غير ملك
للتصرف ولا له حق التصرف فيه

٣٩ - إن عدم التص في وصف التهمة حرب
استبعاد الشروط التي ترم عليها الجريمة كان بلا طلم
ذلك الجريمة - جريمة النصب بطريق الأحيال الثانية
على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للتصرف ولا له

إلا بأن يرضى له قيمة الدين المطلوب منه إقامته حر
والتي يجوز للدين جبر الزهون حتى السداد . ولم
يدين القانون طريقة علمية لإثبات سوء نية المدين
المتعاقد مع غيره ملك بل ترك ذلك للقواعد العامة التي
تبيح في هذه الحالة الإيجاب بملكه طرق الإثبات
القانونية . تلك هي الأحكام التي تعلينا القواعد القانونية
العلمية بشأن دين المدين للدين للزهرين . له والى
تخصتها للمادة ١٢ من لائحة البيوت المالية لتسليف
على دعوته .

(جدة ١٣٣٧/١٢ طين رقم ٣٣١ سنة ١٩٢٠)

٤٦ - يكون قيام جريمة نصب بطريقة التصرف
في الأموال الثابتة أو المتحركة أن يكون التصرف لا يملك
التصرف الذي أجبره ، وأن يكون المال الذي تصرف
فيه غير مملوك له ، فصاح الإذابة ولزم يكن للمالك الحقيقي
المال الذي حصل فيه التصرف موروثة . فإذا كانت
عمكة للخروج قد عرضت إلى المشتك أن يقدما
المتهم لإثبات ملكيته لا باع ، وعصمتا واستنصت منها
ومن ظروف تمررها وغير ذلك ما أشارت إليه في
حكمها استسلاما لثابتية فيه أن الأرض التي أباها
انتم لم تكن ملكا ولا مائة في حياته ، وأن كل
ما أعده من المشتك لإثبات ملكيته ما هو
لا حقيقة له ، واستنصت أيضا أن للمتهم كان يعلم علم
ملكته لما باعه ، وأنه قصد من ذلك سلب مال من
المشتكى عنه ، فذلك الذي أثبت الحكم كافي بأن جريمة
النصب التي أدان المتهم فيها .

(جدة ١٣٣٧/١٢ طين رقم ٣٣٢ سنة ١٩٢٠)

٤٧ - يخترق القالب في جريمة نصب بطريق
التصرف في ملك ليس بالتصرف حتى التصرف فيه أن
يكون للمتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب
الثروة . فإذا لم يكن هناك احتيال بل كان تسليم المال
عن سله من بين حقيقة الأمر فلا جريمة . وإذا فُلتا
اكتفى المحكم في الإذابة بالقول بأن المتهم تصرف
بالبطع مع أنه لا يملك في البيع إلا حصة يهية ولم
يورد مع احتجابه للمشتكى عنها عليه ولم يجرم بمسما
بمضى مدنى في الدعوى - الظروف التي لا يستلزم
لمرة ما إذا كان هذا للمشتكى لم يدفع إلى إلا عموما
مستقدا أن البائع ملك لما باعه أو أنه مله وهو
واقف على الحقيقة فإن تصرفه هذا يجوز عمكة اقتضى
عن مراقبة تطبيق القانون على توجبه الصحيح
ووضوح قبحه .

(جدة ١٣٤١/١٢ طين رقم ٤٨٨ سنة ١٩٢١)

كذلك أن يرضى لصحة القانون ويصرف الثاني
المحصل منه صرفا صحيحا لا غبار عليه وتكون النتيجة
والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو
لم يقر ما يستحق عليه القالب . فلما وقعت الدعوى
السومية على شخص لاتباهم بالتصرف في مال ثابت
ليس ملكا له بأن باعه إلى شخص بمقد عرف ووقع
المشتكى له كدور عند البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد
وحكم له غيابيا بذلك وصحى الحكم وبعد حصول
التسجيل باع المالك للدين تبعا إلى شخص آخر بمقد
مستل لا يجوز المحكمة أن تعتبر التصرف الأول ريبا
بأنه مخالفا للملكية بالتسجيل وأن تحكم في الدعوى
الجنائية على هذا الأساس بل الرجاء عليها . في مثل
هذه الصورة من تقب الحكم في الدعوى السومية حتى
يتم فصل نهائيا في الدعوى المدنية إلى هي أسس لما
وقى من مفرغه من قبل أمام المحكمة المدنية وعندئذ
تقط يكون المحكمة الجنائية حتى تعتبر موقوف من المقيم
على أساس صحيح ثابت .

(جدة ١٣٣٧/١٢ طين رقم ٣٣٣ سنة ١٩٢٠)

٤٨ - إن قانون المرافعات الأمل لم ينص (كما
نص قانون المرافعات المعلق في المادة ٦٠٨ منه) على
أن تسجيل قضية نزاع الملكية يمنع المدين من التصرف
في العقار المراد نزاع ملكيته . فله المدين في التصرف
في العقار المزعوم ملكية باقية له حتى بعد تسجيل
قضية نزاع الملكية . وعلى ذلك فمن باع لآخر أحيانا
مجهزا عليها وتمت إجراءات نزاع الملكية لا يمكن
أن يرافعه على ذلك جنائيا وكل ما يمكن أن يغيب
إليه هو أنه ارتكب تدليلا مدنيا لا جنائيا عليه إلا
إذا تمكن أن تتوفر في فعله ارتكاب جريمة أخرى من
المرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات .

(جدة ١٣٣٧/١٢ طين رقم ٣٣٤ سنة ١٩٢٠)

٤٩ - إن التصرف في الشيء الموقوف بعه ومن
حاز لا يجوز إلا من مالنا الذي يفسر إن هاتين المدين
المشتكى أن بعه باعه حيا فدين عليه فإن فعل فلا يصح
بالفعل على الملك الحقيقي . غير أنه إذا كان هذا
المدين الأخير حسن النية وقت العقد أى مستقدا صحة
ملكته من تعاقد به ، ففي هذه الحالة يكون على ذلك
الذي يطالب برد ملكه أن يرضى هذا المدين بكل
المنتهى له من الدين المضمون بالمرم وأما إذا كان فيه
ثبته فإن المدين لا يجب من الحق قبل ملك الشيء
المزعم أن أكثر ما يدينه الذي تعاقد به فلا يلزم لذلك

عن النفع ، فأبعد التهم السكره عليه وكان في ظروف قسرية ظلت قوله تحت ضغط الحاجة للتمتع وبأنه الوحيد والتهديد بالتمكيد فياية فرضي بما أوامره من أن يقرضه إثنين عشر جنيناً بقائمة ثلاثة جنينات على أن يحسب منها ثلاثة الجنينات قيمة الضيق الأخير وعلى أن يكون المبلغ بينهما زوجة ، وروحي هو وزوجته أن يوقعا على كيبالة باستلامها مبلغ الحقة عشر جنيناً ، وقبل الجنين عليه أن يكتب التهم بمئة شيكات كل منها ثلاثة جنينات وقد التهمه عشر جنيناً ، وقبل الزوجين وزوجته كل ما عليه التهم منها ودخولاً لوعيدته وبقايع المراجعة واتقاء القضية ، وكان يلوح لما بأنه سيطلبها مبلغ القرض عقب التوقيع على الأوراق فوراً ، فلما وقعا حصل الأوراق ووضعا في حياضيهما أن المبلغ موجود في جيبهم أخذ يراوغ ويساطل ولم يحصل منه الجنين عليه على هذا المبلغ ، فإنه هذه الواقعة لا تعتبر نصاً إذ الجنين عليه قبل التوقيع على السندات والقيود التي عليها التهم بمئة فأمر حاجته الدخول إلى القود وتهديد التهم له بشكوى فياية ولاحتجائه بأن القود موجودة في جيبه ، وليس فيها أدوية الحكم ما يدل على أن التهم قد استعان في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظهر علانية تحمله على الاعتقاد بصحتها .

(جلبه ١٧٤٤/١/١٤ من رقم ١٣٧ سنة ١٤٠٢)

٥٢ - إذا كان الحكم إذ كان المتهمين جرمين التهم والشرع فيه لم يستظهر القصة بين الطرفين الاحيائية التي استعملها وبين تسليم المال لما وكان لإيراد هذا البيان الجوهري واجباً حتى يتسنى لشككة القضاء مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المعروية ، فإن الحكم يكون مغشواً بالتقصير شيئاً قلته .

(جلبه ١٧٥٠/١١/١٩ من رقم ٥٠٣ سنة ١٣٩٢)

الفصل الثالث

الغرد

٥٣ - إذا كانت الواقعة للثانية بالمحكم من أحد المتهمين فخطب وسمه كتب إلى الجنين عليه في غير عمله بالنيك وأوامره بأنه مرفوع من قبل وزير الأوقاف ليسع هذه الكتب إياه وقدم له بطاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف ، وعلى أن ذلك غلط

٤٨ - إن جريمة التهم لا تقوم إلا على التهم والاحتلال . ولعل في هذا قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كرسائل للاحتياط يجب أن تكون موجبة إلى الجنين عليه نفسه وفعده ، وإلا فلا جريمة ، وإذا فاقنا كان دفاع التهم فترامه ضمن ترائف ضمن الاحتياط في المعنى لأن الجنين عليه حين توافقه معه كان يعلم أنه غير ماله لا توافقه معه عليه ، فإنه الحكم إذا أذاع في جريمة التهم على أساس أن التصرف في مال لا يملك التهم التصرف فيه هو طريق من طرق التهم قائم بانه لا ينفرد فيه وجود طرق احتيالية - . هذا الحكم يكون تفسراً في بيان الأسباب التي أممها . إذ أن ما لا ينفرد بها على النطاق الذي تنسك به التهم .

(جلبه ١٧٤٤/٣/١١ من رقم ١٣١١ سنة ١٤٠٢)

الفصل الثاني

التلخيص

٤٩ - التهم المتوجب العقاب في جريمة التهم هو الذي يتتبع به الجنين عليه ، فلذا كان الجنين عليه طاماً بحيلة ما وقع عليه من أساليب فإن هذا العلم يتقويع الجريمة عليه بهذه الأساليب . (جلبه ١٧٥٠/١١/١٤ من رقم ٣٣٤ سنة ١٣٩٢)

٥٠ - إن جريمة التهم بالتخاذ صفه كاذبة لا تحقق إلا إذا كانت هذه الصفه هي التي خدمها الجنين عليه وحده على تسليم المال التهم .

(جلبه ١٧٥٠/٤/١٤ من رقم ١٣٦٥ سنة ١٣٩٢)

٥١ - إن جريمة التهم لا تحقق بمجرد الأفعال والإحداثيات الكاذبة ولو كان قائلاً قد بالغ في تركه حتماً حتى تأثر به الجنين عليه ، بل يجب أن يكون الكذب قد اضطرب بأصل مادية أو مظهر علانية تجعل الجنين عليه على الاعتقاد بصحته . فلذا كانت الواقعة الثانية بالمحكم من أن التهم أقرض الجنين عليه مائة قرش أعطاه منها مائة وثمانين وثمانين الجنين الباقية قائمة من مبلغ المائة قرش لمدة شهر واحد وقدم من الجنين عليه شيكا على بنك مصر بدائي قرش مئتين التمتع في تاريخ صحت ، ولما رأى الجنين عليه أن يوقف صرف الضيق فعمل ، فجاءه التهم مهتماً مترجماً بالبالغ الأجر إلى فياية ولم يزل به حتى ترددت كيبالة شرك آخر ثلاثة جنينات موحاه من الضيق الأوزار ، وعند عودته حصل أيضاً التوقيع

لنظم الآخر للمنى عليه بالثبوتين في شأن هذه الكتب
موايداً لها وذير الأوثان ، فلهذا الواقعة توافر
فيها أركان جريمة نصب ، إذ أن الثبوتين حلال على
المحصل على مال للمنى عليه بطريق إختيارية وأيد كل
منها الآخر في الأكاذيب المذكورة لها . ولا يتبد من
ذلك أن للنظم التي تحدث تلقينياً لم يؤكد في حديث
أنه هو ذير الأوثان ما دام الثابت أنه تعدد أن يكون
حديث مع للمنى عليه على مودة بينهم منها أنه هو
الوزير . كالإيه من أنه أن يكون للنظم التي حل إليه
الكتب على فصل في بلغة الأمر على الفصل بعض
المرشحين الذين يسلمون منه ، إذ ما دام أن القصد كان
توصيل الرسالة إلى للمنى عليه فلا يهم أن يكون ذلك
مباشرة أو بواسطة . وكذلك لا محل لقول بعدم
توافر ركن الفهرس صفة أن الكتب تسلم إلى التي
طلب منها لأنه يكفي تشكيل الجريمة اختلا وتوقع
فهرس والفهرس محتل وتوقعه هنا من عبارة تحليل للمنى
عليه وحده على أن يشتري كتاباً ما كان يشترها ولا
فأشبهه وقع عليه .

(جدة ١٤٨٠/٢/٥ طين دوم ٣٣ سنة ١٣٥٠)

٥٤ - يمكن تحقق جريمة نصب أن يكون
الفهرس محتل الوقوع .

(جدة ١٤٠٩/١١/١٠ طين دوم ١٨٨١ سنة ١٣٥٠)

٥٥ - إن مجرد الاستيلاء على قودس طريق
التصرف في مال ثابت أو متقول ليس ملكاً للتصرف
ولا حق التصرف فيه يضر فيها ما فيها عليه يمكن
للادة ٢٩٣ من بعض القدر مما إذا كان الفهرس الحاصل
من هذا التصرف قد وقع فعلاً على الطرف الآخر في
التعاقب أو على صاحب الحق الواقع فيه التصرف فمن
دعم متقولاً ليس له ولا حق التصرف فيه مقابل مبلغ
من المال استولى عليه من لارتين بين عليه الضلع
يمكن تحقيق المصلحة المذكورة ولو لم يلحق المرتين ضرر فعلاً
بببب اقتضاه قيمة الزمن من صاحب هذا القول .
(جدة ١٣٣٩/٧/٥ طين دوم ١٣٢٥ سنة ١٣٦٠)

فصل الرابع

قصد الجنائي

٥٦ - إذا عاير الحكم من قصد الجنائي في جريمة
النصب فبإرادة « قصد النصب » فهذا التعبد كان
يصح أن يكون موضع اعتدالاً أنه لا يملح وجهها
للمن على الحكم ما دام مراد الحكم ظاهراً وهو أن

(جدة ١٣٧٢/١١/١٠ طين دوم ٢٠١٨ سنة ٢٠٢٣)

٥٧ - إن للادة ٢٩٣ عقاب من توصل إلى
سلب مال الغير بإقتضا صفة غير محمية تقوى لا تطبق
على من يتصل صفة ليست له قصد حل بائع على قول
تسليمه من مبيع وقد يسهل مبيلاً ثم يمدد بعض
الأقسام ولكن يجوز في النهاية عن طبع ما فيها لأن
اقتضا الصفة الكلفة لم قصد في هذه الحالة سلب مال
المنى عليه وإنما قصد في أخذ رضاء البائع بالبيع
بشئ يسهل مفسد ويستحل حال . وتكون العقلة بين
البائع والمشتري في هذه الحالة عقلة مدنية محنة وليس
فيها محل جنائي .

(جدة ١٣٧٢/١١/١٠ طين دوم ٢٠١٩ سنة ١٣٦٠)

فصل الخامس

مسائل منوعة

٥٨ - المحكك الإخاء للمصوص عليه بالادة ٢٩٩
عقوبات حكم ، في باب البرقة في أن الفهرس رأى أن
يشتر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عنوان
بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصاً على صحة
الأسرة واستبقاء صلوات لود القسامة بين أفرادها
وجريماً نصب وشيئاً بالامانة جريماً ما عايرت جريمة
البرقة وسكة الإخاء واحدة في كل الأحوال فيجب
أن يند حكم الإخاء المصوص عنه في الادة ٢٩٩
عقوبات في باب البرقة إلى تلك الجزئيتين (نصب
وشية الأمان) وإن كانتا تدين التي يقع من الابن
في مال أبهه اضراراً بهذا الأخير لا عقاب عليه .
ولا يمنع من ذلك أن يكون اسلامه لئال حاصل بناء
على أمر من سلطة عامة مختصة بالكليل المنبى بأن كان
الأب معييراً عليه مشغولاً بتولية ابنه الذي كان مسلماً
له مال أبيه هذه الصفة ، إذ توسطت تلك السلطة لا يغير
صفة لئال ولا ملكية صاحبه له ولا حلافة نصب التي
بين الابن وأبيه ولا يبرهناً ما قلته على هذا لئال .

(جدة ١٣٧٢/٧/٧ طين دوم ١٣٣٣ سنة ١٣٦٠)

٥٩ - إذا كان الإخاء من العقوبة الواردة
تصكره في باب البرقة في الادة ٢٩٢ عقوبات
الحائفة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن
يصد حكم هذا الإخاء إلى جميع الجزئيتين فتدفع مع
البرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير

٦٥- حق - وإن تفرقة لول تركب الجريمة الورثة في المادة ٣٣٦ ج .

(جدة ١٢/١٧/١٥ طين رقم ١٠٩ سنة ١٣٧٢ ق)

٦٥ - رد المبلغ الذي استول عليه المتهم طريق الاحتيال لا يسو جريمة القصب بد ثامها وانما يصح أن يكون سببا لتخصيص العقاب فقط . وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال أن يكون دمجها للعلن في الحكم بطريق القتبص .

(جدة ١٣/١٤/١٥ طين رقم ٢١ سنة ١٣٧٢ ق)

٦٦ - إن تآكل المجرى عليه في جريمة القصب لا يسو تلك الجريمة ولا يغني المتهم من المسؤولية النهائية .

(جدة ١٣/١٧/١٥ طين رقم ١٥٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٦٧ - الوساطة بين متعاقبين ليست في حد ذاتها علما عاما فلا يمكن تسميل الوسيط أية مسؤولية من وساطة في أنهم حصل منها ما عليه من وراء ذلك من الفائدة .

(جدة ١٣/١٧/١٥ طين رقم ٤١ سنة ١٣٧٢ ق)

٦٨ - إن دفع المبلغ المورل به لغيره إلى مصلحة البريد في بمثابة دفعه إلى شخص المورل ، فيعتبر المورل

أه استولى على هذا المبلغ ولو كان المورل إليه قد أوقع المجرى عليه تمت به مصلحة البريد قبل أن يتسلمه المورل منها .

(جدة ١٣/١٧/١٥ طين رقم ١٢٧٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٦٩ - ما دامت المحكمة قد أوجبت أن المتهم لم يكن جلياً وقت التصادق الذي وأنه إذا كان يسلم على سلب المجرى عليه ثروته ، فلا وجه للقول بأن هذه الواقعة هي إخلال يستند مدعى .

(جدة ١٣/١٧/١٥ طين رقم ٣٥ سنة ١٣٧٢ ق)

٧٠ - إذا كان الواضع من الحكم المكون فيه أن جريمة القتبص من ثمة القصب قد أسست على انشاء الاحتيال وسلب مال الطامن وكانت الواقعة المؤسفة عليها ثمة القصب هي بذاتها المؤسفة ذاتها تمة القتبص في القصب وسكان الحكم الابتدائي إذ أظن القتبص في التبين قد طاقبه عليها بتفوية واحدة ، فإن رافعا هذا الحكم وبرائة القتبص وأنها على انعدام الاحتيال في الواقعة المسندة إلى القتبص والمبينة على صدور الحكم القاضي بالإلتزام - ذلك يكون نصلا في كلا التبينين .

(جدة ١٣/١٧/١٥ طين رقم ٣٨٥ سنة ١٣٧٢ ق)

قصة

موجز القواعد :

- المحرر الذي تأوله المادة ١ من ق . رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ علم مطلق يشمل كل عملية في أوراق النقد الأجنبي حصل عليها النقد - ١

- مجرد علم استيراد ثمن البضائع المصدرة في البلد غير مبالغ عليه يستثنى الأمر رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ في كل الأحوال بل ضد الحقيقة على تعدد علم الاستيراد أو التبادل والتصدير فيه - ٢

- مناط التجريم الوارد في م ٢/١ من ق . ٨٠ سنة ١٩٤٧ للعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ هو أن تكون أوراق النقد المورل أو الأجنبي مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والأوضاع التي تقرها وزير المالية - ٣

- مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيها في الدائرة الجركية على خلاف ما يقتضيه في رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا يكفي وحده قيام جريمة الخروج في تصدير الأوراق المضبوطة بل يجب توفر نية التصدير - ٤

- عدم اشتراط تعدد غش في جريمة أخذ السافر إلى الخارج منه مموغلة أو مخدأ دون ترخيص - ٥

- مداول عيرة « القصة المالية » الواردة في م ١/١ من الأمر رقم ٢٤ سنة ١٩٤٨ - ٦

موجز القواعد (١٧) :

- عدم قيام جريمة عدم عرض التهم البيع على وزارة المالية ما لم يه من حساب موجود بالمخازن إلا إذا ثبت أن له مبالغ مستحقة الوفاء وأنه علم باستحقاقها وابتاع عن عرضها في القاعة التي حددها القانون - ٧
- إدانة التهم بجريمة عدم عرضه البيع بسر الصرف الرسمى على وزارة المالية ما عجزته من أوراق النقد الأجنبي دون بيان أنواع هذه الأوراق الأجنبية التي ضبطت - صور - ٨
- (. أيضاً : استيراد قاعدة ١ وصدر قاعدة ١)

القواعد القانونية :

١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت بنقطة مائة مئة على حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، وهذا الحظر يتناول كل عملية من أي نوع تتمثل بهذا النقد . فإتفاق التهم على بيع نقد أجنبي كان في متناول يده صاحب عليه إذ هو يبيع ولا شك عليه من هذا القبيل .

(جلد ١٠ / ١٢٩٧ من رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٥)

٢ - إن الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التي حل محلها وإن أوجب استيراد ثمن البضائع الصنوعة في موطن لا يتجاوز ثمنه ثلثي إلا أن الظاهر من مجموع توصيفاتها أنها لم يقصد العقاب على مجرد عدم استيراد القيمة في البلاد في كل الأحوال على الإطلاق ، بل قصداً للمعاقبة على عدم عدم الاستيراد أو التهرب والتقصير فيه . فإذا كان المصدر قد قام من جانبه بإحالة عليه للوجود في الخارج ومعالجة بالقيمة ويؤدى في ذلك ما يجب على كل بلد في تنفيذ حكم القانون فلا تسمع معاقبة مجرد اقتضاء المبادىء ورود القيمة . فإذ هذا نظر أن الأمر المذكور قد نص على إعطاء المصدر من المشتري متى كان قد قدم أوراق التصدير ويستأنه إلى مصرف مرخص له بتولى هو عملية الاستيراد وما ذلك إلا لانقضاء مهلة الإجمال والتقصير من جانب المصرف . وقد كده ما به الأمر والقانون المذكورين من تعزير الزير حتى تعبد للغة المقررة للاستيراد ، وإطالها ، وذلك لا يكون إلا بناء على تقدير أئتمار تقدم تلقى منها مئة المصد أو لتقصير من جانب المصدر . وإذا فاقروا بأن المصدر لا يمتن من المشتري إلا في حالة القوة القاهرة ليعصحح ، والحكم الذي يقضى فيه من ذلك دون أن يثبت وجود القوة القاهرة لا ينافي القاعدة في المعنى ولكن قد تعزير من المشتري على الأساس المقدم يكون محققاً شيئاً قلته .

(جلد ١٠ / ١٢٩٧ من رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٥)

٣ - إن الفترة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت على أنه : يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي على اختلاف أنواعها وكذلك التهرب من المالية والتكويرات وغير ذلك من التهم المتفرقة أي إذا كانت العملة المقررة بها إلا بالتروط والأوضاع التي يبينها وزير المالية بقرائمه ، إنما جعلت منوطاً للترميم أن تكون أوراق النقد المصري أو الأجنبي مستوردة من الخارج أو مصنوعة فيه وأن يكون استيرادها أو تصديرها وفقه التروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية . فلما كانت الواقعة الثانية في الحكم المطعون فيه هي أنه ضبط مع المعلن عند تفتيشه أثناء خروجه من المركز أوراق من النقد المصري ، وكان دفاع المعلن - حل ما بينه الحكم - قد علم على أنه ظهر وأنه دخل للمركز في الصالح وبه قد ورد شراء صفقة جديد من العملة الصعبة ليس داخل المركز ولما لم يثبت شيئاً مما يتقوده ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأنه لم يحصل في يوم الحادث بيع ولا شراء في المركز وأنه لا خطر للمعلن في عدم الاعتراض مما عمله من تقود ما دللت تريد على التهرب له حله وهو مشروط جنباً وداه يتأهل من ذلك وحده بجريمة التهرب في استيراد أوراق النقد المصري المحبوبة منه دون أن يثبت يثبت ما إذا كانت أوراق النقد المحبوبة هي في الواقع مستوردة من الخارج أم لا - فلما الحكم يكون قاضياً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دلت المعلن بها ورجع للمحاليل قلته .

(جلد ١٠ / ١٢٩٧ من رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٥)

٤ - إذ لمجرد دخول شخص مبلغ يزيد على مشرتين جنباً في القاعة المركزية - على خلاف ما نصه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - لا يكفي وحده لتقيام أركان جريمة التهرب في تصدير أوراق

لـ ١٩٤٧ ولم يلبه أو يعط له ، بل يحبر من جهة مكلا ه ، إذ تناول بالحظر أن يأخذ المسافر معه قوداً وهي أثقل من أوراق النقد المتخصص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن جهة أخرى فإنه جـد أجل يائاً فيما نص عليه من حظر أن يأخذ المسافر معه دقية مالية ، بدلاً من عبارة قسم النقود الواردة بذلك القانون ، فهو إذ استعمل عبارة ، القيمة المالية ، قد أخذ بذلك أن تكون عبارة واضحة لا لبس فيها ، فدخل في مدلولها رؤوس الأموال المتوفرة بما يتدرج تحسباً من قيم متولة ومن ديون وما يمثلها من سندات إذنية أو كيالات أو غير ذلك من الأوراق ذات القيمة المالية القائمة بتحويل في مصر أو الخارج ، وإن فني كان الحكم المطلق فيه قد يعني بالمرأة ، بناء على أن السندات الإذنية ليست مما حظر ذلك الأمر على المسافر إلى الخارج أن يأخذها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جـ ١٢٧/٢٧٢ ط ١٩٥٤ من رقم ١٧٦٦ لسنة ١٩٤٧)

٧ - إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ يقتضي الزامية على عمليات النقد والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ للعدل له قد ضاع في الفترة الأخيرة من اللادة الثالثة على أن يحرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بصفة أجنبية في ملى شهر من تاريخ إيقاعه بحضرة لحسابه في الخارج أو بتحويله إلى مصر . فلذا كان التهم قد تمسك أمام محكمة أول درجة في الدكرة التي قضى فيها بالسنة الاستثنائية بأن التهمة للسنة اليه وهي أنه لم يحرض البيع على وزارة المالية بغير الصرف الرسمى ماله من حساب موجود بالخارج والمولات لا تقوم إلا إذا تمت أن له مبالغ مستقاة الرأه وأه علم بلسنة ثما واستمع من مرعها في ألقة التي حصدنا القانون ، ولكن الحكم المطلق فيه أفضل مما افطع المجرى لم يحرض في علم يرد عليه ، لهذا الحكم يكون ظاهراً متيناً قننه .

(جـ ١٢٧/٧١٠ ط ١٩٥٢ من رقم ١٥٩٢ لسنة ١٩٥١)

٨ - إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتكليف الزامية على عمليات النقد قد أوجب في اللادة الثالثة منه على كل شخص فرداً كان أو شخصاً متروكاً أن يحرض البيع على وزارة المالية وبغير الصرف الرسمى ما يحصل عليه في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب غيره من تحصيل مقوم بصفة أجنبية ، وكذلك كل

النقد المتجربة ، فالحكم الذي يهاتب على مجرد هذا الفعل دون أن يتبين فيه التصدير يكون مشوباً بالتصور متيناً قننه .

(جـ ١٢٧/٥٢٠ ط ١٩٥٢ من رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٥١)

٩ - إن جريمة أعيد المسافر إلى الخارج منه مصوغات أو قوداً دون ترخيص تتحقق بأخذ المسافر معه شيئاً ما نص عليه الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد العمل به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ التي يلزم ذلك الأمر هذه الجزية بقتضائهما .

(جـ ١٢٧/١٢٧ ط ١٩٥٢ من رقم ١٤١٤ لسنة ١٩٥١)

١٠ - إن الزامية على عمليات النقد ينطبقها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ (الملحق بعد ذلك بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣) وقد حطرت اللادة الأولى من ذلك القانون للعمل في أوراق النقد الأجنبي أو بتحويل النقد من مصر أو إليها كما حطرت كل تعبد مقوم بصفة أجنبية وكل تماسة منظوية على تحويل أو تسرة كلمة أو جارية نقداً أجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حقة أم كانت لأجل إلا بالضرورة والأوضاع التي تتحدد بقرار من وزير المالية وحظرت للسنة الثانية منه استيراد أو تصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها وكذلك الترافيس المالية والكوربوت وغير ذلك من قسم النقود أي أكانت العملة المتوفرة منها إلا بالضرورة والأوضاع التي يحددها وزير المالية ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ وتناول في اللادة الخامسة منه كيفية تقديم الطلبات الخاصة بصدر واستيراد أوراق النقد أو قسم النقود المتخصص عليها في اللادة الثانية من القانون . ونصت اللادة السادسة منه على جواز أن يحصل كل مسافر مهتماً من ورق النقد أي أكان نوعه لا يزيد على حشرين جنياً بلا ترخيص ، ثم صدر بعد ذلك الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد العمل به بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ وقد حطرت الفترة الأولى من اللادة الأولى من على المسافرين أن يأخذوا معهم جود ترخيص قوداً ، أو قيمة مالية ، تزيد على القدر المسموح به في قرار وزير المالية رقم ٥ لسنة ١٩٤٧ ، ولما كان هذا الأمر صاعداً إلى جانب القانون رقم ٨٠ -

رقم القاعده

٣٤٨ - ٣٤٧	الفرع الثالث : المظن بوقوع خلل في الإجراءات
٣٥٩ - ٣٤٩	(أ) ما يجبر سيا لبطان الإجراءات
	(ب) ألا يصلح سيا لبطان الإجراءات
٣٨١ - ٣٦٠	الفصل الخامس : أسباب المظن
٤٦٨ - ٣٨٧	الفرع الأول : أسباب واردة حل الحكم الابتدائي
٥٣١ - ٤٦٩	الفرع الثاني : ما يجبر سيا جديدا
٥٣٢	الفرع الثالث : أسباب موضوعية
٥٤٩ - ٥٣٢	الفرع الرابع : أسباب متعلقة بالنظام العام
	الفصل السادس : ما يجوز المظن فيه من الأحكام
٦٠٤ - ٥٥٠	الفصل السابع : ألا يجوز المظن فيه من الأحكام
٦٢٢ - ٦٠٥	الفصل الثامن : المظن في الأحكام التناحية
٦٢٥ - ٦٢٢	الفصل التاسع : نظر المظن أمام المحكمة
٦٥٦ - ٦٢٦	الفصل العاشر : سلطة محكمة القضاء
٦٨٧ - ٦٥٧	الفصل الحادي عشر : في الحكم في المظن
٦٨٦ - ٦٨٣	الفصل الثاني عشر : سقوط المظن
٦٩١ - ٦٨٧	الفصل الثالث عشر : الكفالة
٦٩٣ - ٦٩٢	الفصل الرابع عشر : وقف التنفيذ

موجز القواعد :

الفصل الأول

إجراءات المظن

الفرع الأول : التقرير بالمظن

- اجبار الرضعة المقدمة إلى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالمظن وبياناً لأسبابه - ١
- عدم اجبار الرضعة المقدمة إلى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالمظن ولا بياناً لأسبابه - ٢
- إبطال إفادة السجين أمام التقرير بالمظن لا يشار به الطاعن - ٣
- إيداء المحكوم عليه رغبة لكتاب السجين في رفع قض عن الحكم وإبست ذلك كتابة على الأوراق يد قانوناً تقريراً بالمظن - ٤
- التقرير بالمظن يكون في ظم كتيب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - ٥
- إرسال المحكوم عليه إفادة تفرغية إلى رئيس النيابة يقول فيها إنه يظن بطريق القضاء في الحكم الصادر عليه لا يجبر تقريراً منه بالمظن - ٦ و ٧
- امتناع الوتف السئول عن إفادة لمدة لإبست التقريرات عن قبول التقرير يكون له ما يبرره إذا كان المظن غير جائز أصلاً ولا يصح عكسة القضاء إلا أن تقره عليه - ٨
- عدم قيام المظن إلا بكتابة تقرير في ظم الكتاب أو في السجين - ٩
- اعتبار تقرير المظن واردة على المحكومين الصادر إحداهما بإجبار مطروحة الطاعن كأن لم تكن والحكم التيساري المطروح في الصادر في الموضوع منه كان للتقرير قد تناولها - ١٠
- إيداء الطاعن وعسكري الجيوش كتابة في البلاد ورغبة في المظن بقراره من موقع عليه من قائد الكتيبة وقدم الأسباب بواسطة عاين في البلاد وكانت إفادة الجيوش لم يثبت السجين الطاعن إلى ظم كتيب المحكمة لتقرير بالمظن فإنه يكون في حقه عذر قهري - ١١

موجز القواعد (تابع):

الفرع الثاني : أسباب الطعن

- إجتياز قرار الأسباب صحيحاً في ذاته إذا كان الطاعن لاذتبه 4 في عدم توقيفه على خسر الأسباب التي قدم في اليباد - ١٢
- عدم تقديم الطاعن أسباباً لطفه وذكره في القرار أن الحكم لم يتم في اليباد دون أن يتم شهادة من قلم الكتبت شية لذلك يحمل طعنه غير مسبب - ١٣
- قرار أسباب الطعن غير الواقع عليه من الطاعن يكون لتوا لاقية 4 - ١٤ - ١٧
- عدم جواز الإطاعة في الأسباب إلى طعن سبق تقديمه من منتهى آخر - ١٨
- عدم قبول أوجه الطعن لتقديمه من زوج المحكوم عليها دون توكيل - ١٩

الفرع الثالث : ميعاد الطعن

١ ميعاد التقرير

- بداية ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المحكمة - ٢٠ - ٢٤
- عدم توقف ميعاد الطعن بطلب الإلغاء من المرافعة القضائية - ٢٥
- إمتددة الطعن في اليباد لمدة تقريي بموجب القرار به في أول فرقة - ٢٦ - ٢٨
- بداية ميعاد الطعن في التهم المؤسسة على واقعة واحدة والمحكوم غنيايا في بعضها بإقامة أو عدم قبول الدعوى - ٢٩
- عدم احتجاز وجود التهم في السجن علناً يرد تجاوز ميعاد الطعن وتضمين الأسباب - ٣٠
- قبول الطعن بقرار به بعد اليباد في أول فرقة بعد زوال العذر التقريي من أشهر الطاعن رغبته في اليباد - ٣١
- قبول طعن الدعوى التي التزم التفرع منه بعد اليباد من قرار به بمجرد طعنه بالحكم غنيايا برفض دعواه وبغير إعلان بالجلسة - ٣٢
- إجتياز ميعاد الطعن في حق المحكوم عليه يستتبع انتزاعه في حق من يملكون مصلحة - ٣٣
- بداية ميعاد الطعن في الحكم الاستثنائي الذي لايشمل المرافعة - ٣٤
- وجوب ابتداء ميعاد الطعن في الحكم من اليوم الذي يثبت فيه رسمياً علم الطاعن بصدوره - ٣٥
- شيد حرية الطاعن لاصح سياً لتجاوز ميعاد الطعن - ٣٦
- ميعاد الطعن وإلزام الأسباب في الحكم المخضوع - ٣٧
- ميعاد الطعن من التأييد في الحكم الصادر بعدم جواز استئنافها - ٣٨
- ميعاد الطعن في الحكم الذي لم توجه أسبابه في اليباد - ٣٩
- شرط امتداد ميعاد الطعن هو الحصول على شهادة بعدم تتم الحكم في التأييد أيام التأييد لمدة - ٤٠
- اليباد الذي يتد إليه ميعاد الطعن بسبب عدم تتم الحكم هو أربعون يوماً وتقوط الحق بعده في جميع الأحوال - ٤١ - ٤٣
- بداية ميعاد الطعن في الحكم المؤسس على إعلان بالطل - ٤٤

٢ ميعاد ابعاد الاعصاي

- إجتياز تقديم الأسباب بعد اليباد بسبب خروج عن إقامة الطاعن لمعلا في اليباد - ٤٥ و ٤٦
- وجوب تقديم الأسباب في ميعاد ١٨ يوماً كلفة بعد صدور الحكم - ٤٧ - ٤٩
- الصلة في إجتياز الأسباب متفعة في المياد هي تسليمها فلا قلم الكتبت - ٥٠ و ٥١
- عدم تأخير إقتال تتم الحكم في ميعاد التأييد أيام على صحة وأثره فقط في ابتداء ميعاد تقديم الأسباب ٥٢ - ٥٧
- ميعاد التأييد أيام المحدث لإلغاء صاحب القآن سورة من الحكم الملغون فيه هو ميعاد غير كامل - ٥٨
- عدم جواز التراضي في تقديم أسباب الطعن إلى ما بعد انتهاء اليباد المحدث إعتدالاً على شهادة قلم الكتبت بعدم التمكن من الحصول على صورة الحكم في ميعاد التأييد أيام - ٥٩ و ٦٠

موجز القواعد (١٤٦) :

- وجود القضية بكتيب التائب الم لا يرفع الطعن في عدم تقديم أسباب الطعن في اليلاد - ٦١ و ٦٢
- إبتداء ميداد تقديم الأسباب بسبب عدم ختم الحكم إلى عشرة أيام من تاريخ علم الطاعن رسمياً بالإيداع - ٦٣-٦٥
- عدم احتراز مرض الحائى عنراً لتجاوز ميداد تقديم الأسباب - ٦٦
- وجود الحكم عنوما ومودعا بكتب الدعوى في اليوم الذى ذهب فيه الطاعن الى تم الكتاب لتحضير أوجه الطعن يوجب تقديم أسباب الطعن في اليلاد وعدم الأخية في المطالبة بمدة أخرى لتقديم الأسباب فيها ولو كان الحكم لم يختم إلا بعد مضي ميداد الخاتية أيام - ٦٧ - ٧٧
- عدم جواز نقض الحكم بتقديم شهادة يمد ختمه في الخاتية أيام والأدعاء بأن أسبابه كتبت بعد ستة هجور من تاريخ صدوره متى إلتزم الدليل على صحة هذا الإدعاء - ٧٨
- عدم جدوى الشهادة المأخوذة قبل مضي الخاتية أيام في استناد ميداد تقديم الأسباب - ٧٩ - ٨٣
- عدم جواز التمسك بغير الأسباب المقدمة في اليلاد - ٨٤
- إبتداء ميداد تقديم أسباب الطعن من تاريخ العلم الرسمي بصدور الحكم - ٨٥ و ٨٦
- تقديم أسباب الطعن لا يخفى عن الققرر به - ٨٧ و ٨٨
- وجوب تقديم أسباب الطعن التي لم تقدم في اليلاد بمجرد زوال التامع - ٨٩ و ٩٠
- امتناع تم كتاب المسكة التي أصدرت الحكم عن قبول الأسباب المقدمة في اليلاد والقيادة بإرسالها في ذات اليوم بالبريد الى محكمة النقض يوجب قبولها ولو وصلت بعد اليلاد - ٩١
- وجوب صدور الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في اليلاد من تم كتاب المسكة التي بها ملف الدعوى ما لم تكن ظروف الحد يبرر أحداها كأنها صادرة من تم كتاب المسكة للوجود به لثب - ٩٢
- عدم إيجاز احتقال الطاعن سبياً في تأخير تقديم الأسباب - ٩٣
- عدم قبول الطعن إذا لم يثبت الطعن أن أسبابه قدمت في اليلاد ولو عثر على تلك الأسباب بكتيبة أحد كتيبة تم المكتتب أثناء ضيائه - ٩٤
- تقديم عاصي الطاعن الذي حصل على شهادة يمد ختم الحكم في اليلاد أسبابه في اليلاد - عدم أحقية علم آخر في طلب ميداد آخر لتقديم أسباب أخرى - ٩٥
- ملادة الشهادة التي يصح الاستعلال بها على عدم ختم الحكم في اليلاد - ٩٦ - ١٠٠
- عدم احتراز طعن التهم يمد إستطاعة فحول دار المسكة بسبب الإجراءات التي أخلها البوليس عنراً في عدم تقديم أسباب الطعن في اليلاد - ١٠١
- عدم الالتفات إلى الأسباب المقدمة بعد التوبة - ١٠٢ و ١٠٣
- عدم احتراز التراض في ختم الحكم في ميداد الخاتية أيام وحده سبياً لنقض الحكم - ١٠٤
- عدم إيداع الأسباب في اليد القانونى لفدو قهرى وعدم إكمالها بمجرد زوال الضرر يحمل الطعن غير موقوف شكلاً ولا مسمى الاختلاف بسبب الفرض وحده - ١٠٥
- عدم الاعتداد بالتأخير على حاضن الحكم بالإخطار الكامل لو كوكب مكتب الحائى بل التوبة هي بإخطار الحائى أو الطاعن - ١٠٦
- عدم قبول الطعن في حالة الحصول على شهادة يمد ختم الحكم في الخاتية أيام تم توقيع الطاعن على الحكم بعد ذلك بطله بالإيداع وعدم تقديم أسبابه في اليلاد - ١٠٧
- عدم أحقية الطاعن الذي حصل على الشهادة بالتظلم بوجوب إخطاره بالإيداع في تم الكتاب متى كان الإخطار قد حصل إلى حليفه في مكتبه - ١٠٨
- قيام إقرار وكيل الطاعن بطله بالإيداع مقام إعلانه بهذا الإيداع - ١٠٩
- عدم لاجية القيادة التي لا يحصل عليها الطاعن بنفسه أو بواسطة غيره ، بل حصل عليها شخص لم يبين هتته - ١١٠
- العيرة بالقيادة للطلد من تم كتاب المسكة التي أصدرت الحكم وعدم جواز الالتفات إلى الشهادة للطلد من محكمة أخرى ولو كانت هي محكمة الاستئناف التابع لها مستشارو محكمة المجلدات - ١١١ و ١١٢

(راجع أيضاً : حكم قاعدة ٩٠)

موجز القواعد (تابع) :

الفرع الرابع : من له حق الطعن

- لولى القاصر وهو وكيل جبرى عنه أن يرفع هذه الدفعة الطعن بطريق التمس وغيره في الأحكام التى تصدر على قاصره - ١١٣
- حق النيابة في الطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادراً بالقوة - ١١٤
- حق التمس في الطعن في الحكم الاتى بهى قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى لم يكن قد استأنف - ١١٥
- المقرر بالطعن يكون من المحكوم عليه شخصياً أو بمن يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً - ١١٦ - ١٢٠
- فسر حق الطعن في أوامر قضى بالإحالة أمام محكمة التمس بسبب الخطأ في تطبيق القانون على النائب السوى وحده - ١٢١
- فسر حق الطعن بالتقضى في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المعنى عليه دون ورثه - ١٢٢ و ١٢٣
- فسر حق الطعن بالتقضى في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة النيابة إلى المحكمة الجزئية أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى من النيابة على النائب العام بنفسه أو المأوى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيله - ١٢٤ - ١٢٧
- تنازل الطاعن عن دعواه للدنية لا يعمل له صفة نيا يثيرة في طعنه بالنسبة إلى الدعوى العمومية - ١٢٨
- (راجع أيضاً : تقاضى الإحالة تحتان ٢٩ و ٣٠)

الفرع الخامس : التوكيل في الطعن

- لا عبية بتقرير الطعن الذى يتولا علم غير مفوض في ذلك بتوكيل خاص إذ يكون صادراً من لا يملكه ولا تصححه الإجازة الاتية - ١٢٩ و ١٣٠
- لا عبية بالتوكيل العلم الذى يصدده المأوى الوكيل في الطعن لكتابه ليقرو بالطعن - ١٣١
- لا عبية بتقرير الطعن الذى يحرره مأمور السجن بناء على مكالمة طبقية جرت بينه وبين علم قل له وكيل المحكوم عليه - ١٣٢
- عدم تدهم وكيل الطاعن الذى قرر بالطعن نابة عنه توكيله يعمل الطعن غير مقبول شكلاً - ١٣٣

المصل الثاني

المقصود من الطعن

- استعادة المحكوم عليه من الطعن الرفع من النيابة ولو لم يطعن في الحكم - ١٣٤ و ١٣٥
- انقضاء الطاعن الذى لم يقبل طعنه شكلاً من طعن الآخر متى كان الموضوع واحداً غير قابل للتجزئة - ١٣٦ - ١٣٩
- القضاء بإزالة تهمة من في جناية شروع في قتل وإصابة شامداً في جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء التهمين وطعنهم جيباً في الحكم الصادر ضد وقبول طعن المحكوم عليهم في جناية شروع في قتل وعدم تقديم المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور أسباباً لطعنه يجب حش الحكم بالقضية له أيضاً - ١٤٠
- استعادة الطاعنين من حش الحكم بالقضية لأحداً متى كانت الأسباب التى بنى عليها متعلقة بيب في الحكم يصل بهم جميعاً - ١٤١
- استعادة الطاعن الذى لم يقدم أسباباً لطعنه من حش الحكم لعدم الوقوع عليه في مدة ثلاثين يوماً بالنسبة للطاعن الآخر متى كانت الواقعة التى دين فيها واحدة - ١٤٢
- استعادة اللهم الذى لم يقدم أسباباً لطعنه من صحيح الحكم من ناحية القوة بالنسبة لبقى الطاعنين لو حصد الواقعة ولمسوم السبب - ١٤٣
- استعادة الطاعن الذى لم يقدم أسباباً لطعنه ما دام البى الذى حش الحكم من أجله يس جميع الطاعنين - ١٤٤
- حش الحكم قصوره في بيان أركان السرة بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتى لو حصد الجريمة الطاعن الآخر الذى أدن منه باعتباره شريكاً ولو لم يقدم أسباباً لطعنه كما يستفيد منه الطاعن الذى دين في شروع في إسطاء رهوة لجندى البوليس لاختلاف سبل الأولين - ١٤٥

موجز القواعد (تابع) :

- قضى المحكم لعدم ياته مدة القانون الى طالب أحد التمتين بموجبها يستفيد منه التيم الآخر الذى لم يقدم لهه أسبانيا ما دام مدة التمتين لا يتجاوز ما وقع من كل منهما - ١٤٦
- قضى المحكم بالنسبة لطاعن لا يستوجب خضه بالنسبة إلى الآخر متى كانت التهمة للسنة إلى أحدهما من وثيقة مستندة عن وثيقة التهمة الأخرى الى أسندت إلى الثاني - ١٤٧
- (راجع أيضاً : اتفاق جنائى قواعد ٨ و ٩ و ١٠ وإختلاس أشياء صبيوزة قاعدة ٧٤ وأشباه الإبلية وموانع القلاب قاعدة ١٥٥ وحكم قواعد ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٦٣ ودعوى مدنية قاعدة ١٩٠ ودفاع قواعد ١٣ و ٢٨ و ٧٨ و ٩٧ و ٩٩ وضرب قاعدة ١١٠ ومسؤولية جنائية قاعدة ٥ ووصف التهمة قاعدة ٤)

الفصل الثالث الصلصة فى القطن

الفرع الاول : العقوبة المقررة

- اعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق اللادة الى قبول بانطباعها عليه دون اللادة الى طبعها المحكمة - ١٤٨ - ١٩٣
- اعدام مصلحة الطاعن بما يثيره بشأن عدم توافر اركان إحدى الجريمتين اللتين إلى ما دامت المحكمة طبقته للادة ٢٢٢ ع - وكانت العقوبة التى قضى بها داخلية فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى - ١٩٤ - ٢١٦
- اعدام مصلحة الطاعن من اجبار ما وقع منه اغتصابا ما دامت العقوبة للقضى بها عليه باعتباره قاعلا مبررة - ٢١٧ - ٢٣٠

الفرع الثاني :

- توافر الصلصة فى القطن إذا كانت العقوبة للقضى بها على التيم من الجس لند ثلاثة أشهر فى جنابة إحداث علة إلى حيث لم تكن العقوبة أن المحكم واجب القضى من جهة ثبوت الصلصة - ٢٣١
- لا أهمية للقطن على المحكم بقوله إنه اخذ على شهادة شاهد لم يحلف التيمين من كان مبنياً على شهادة شاهدين آخرين - ٢٣٢
- انشاء مصلحة التيم من الذى على المحكم بأنه استند إلى استعانة الكلب البوليسى فى حين أنه لم يرض عليه ما دام مفرقا بملكته للملاء للقبوط - ٢٣٣
- عدم قبول القطن إلا بما له سلس بنسب الطاعن - ٢٣٤ - ٢٣٦
- لا مصلحة للتيم من الذى على المحكم بأنه استند خطأ تحتفظ اجراءها البوليس أثناء نظر الدعوى ما دامت المحكمة قد تولت نفسها إعادة التحقيق وظهر لها منه سمة الوثيقة الواردة فى الحضر الذى استندت - ٢٣٧
- عدم جواز الدفع بطلان إجراءات التحقيق ما دامت تلك الإجراءات ليس لها أية علاقة أو أى أثر بالمحكم ولم يقررب عليها ضرر لطاعن فى دقلته - ٢٣٨
- لا مصلحة للتيم من القطن بطلان الإجراءات المخول رجال البوليس منزله بالجلية ما دام هو الذى قدم التيم للادة المخدرة بنسبه ومحمض لإيداعه - ٢٣٩
- انشاء مصلحة التيم من القطن بأن المحكمة لم ترض للظروف الموضوعية به الأوراق التى تدل على من الرجوة الجنى عليها ما دام المحكم قد استند إلى إقراره فى التفتقات وانضاره بالجلية من أنه يعلم بأنها دون السن - ٢٤٠
- لا مصلحة من الذى على المحكم لإختفاله العرض لتهمة الاشتراك ما دام قد أثبت عدم قيام الجريمة فى حق القاطل - ٢٤١ و ٢٤٢
- لا مصلحة فى القطن من المحكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث فى حله المحكم رغم أنه قد برته بأقل من حقيقته - ٢٤٣ و ٢٤٤
- انشاء مصلحة الطاعن من الذى على المحكم بأنه لم يبين منه ما دام لا يدعى أنه من الأحداث - ٢٤٥ و ٢٤٦
- انشاء مصلحة التيم من المحكم بأن منه محل عن ١٧ سنة ما دامت تزيد على خمس عشرة سنة وكانت العقوبة للقضى بها عليه من السجن - ٢٤٧
- اعدام الصلصة فى القطن على المحكم بانخصاص عكبة الركون طبقاً للقانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ بعمدة السب ولو تضمن طناً فى الأعراس - ٢٤٨

موجز القواعد (٢٠١٤) :

- انضمام مصلحة مالكي الأعيان المعبوزة في الوطن على الحكم بمسألة جهة اشتراك مع المحارس في التبيد والطن على صفة قيام الحراسة ما دام مشرلاً بإتجار الواقعة اختلاصاً - ٢٤٩
- انضمام مصلحة التهم في الحكم بأنه غير مكلف بنقل المعبوزات إلى السوق ما دام الحكم قد أقام إثبات التهم على أساس أنه تصرف في الأعيان المعبوزة - ٢٥٠
- انضمام مصلحة التهم من التي على الحكم بأنه لم ينس على أنه كان في حالة قطع شرعي من عمله بالرقابة طبقاً للمادة ١٧ ع باعتباره متجاوزاً حدود القطع الشرعي - ٢٥١
- انضمام مصلحة الطاعنين في الوطن بأن جريمة الإحالة للورد عليها حكم م ١٥٩ ع قديم يخسب عليها حكم الفترة الثانية من م ٢٦١ ع - ٢٥٢
- انضمام مصلحة التهم فيما يشبه في شأن بطلان التفتيش لمادتت المحكمة قد عولت على اعترافه في التحقيق - ٢٥٣ - ٢٥٦
- انضمام المصلحة في الوطن من شأن الحكم في قتاله بطلان إجراءات التفتيش لمادتت برادة التهم أقيمت أيضاً على سبق حفظ الدعوى العمومية قبله - ٢٥٧
- انضمام مصلحة التهم فيما يشبه بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصدر الأمر بتعفيه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بالفتيش مبروراً بتفتيش مقنن - ٢٥٨
- انضمام مصلحة الطاعن من المندرج بطلان القبض ما دام مؤدى الواقع أنه تخلى عن الفتالة التي انشعب بد التماس لها تخفى على المندرج - ٢٥٩
- انضمام مصلحة التهم من الوطن بطلان قبض وكيل البرد عليه من كانت إقامته قد أقيمت على وجود المادة المحددة في الطرد المرسل منه إليه بطريق البرد وكان المندرج لم يثبت معه - ٢٦٠
- لا مصلحة للتهم من المجلد فيما إذا كان تخليه عن المتبوتات قبل القبض أو بسببه ما دام هذا القبض صحيحاً في ذاته - ٢٦١ و ٢٦٢
- انضمام مصلحة التهم في التنازع في عوافرة التماس ما دام النشاط الذي قام بتفتيش كانت فيه من الللال الكافية ما يبرهن قانوناً بإجراء القبض والتفتيش - ٢٦٣
- عدم جواز الوطن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون المحصور - ٢٦٤
- ذكر الحكم واقعة غير صحيحة لاجبيه لمادتت الفترة المستفادة منها كقوة بحيث لو استبعدت لبق الحكم سلباً - ٢٦٥
- تعديل الحكم الابتدائي القاضي بالقوة على التهم في جرمين الزور والاستيلاء للأسباب التي بني عليها الحكم الابتدائي دون ذكر شيء بالقضية لتوضيح اللغز في الأسباب أو في المنطوق - انضمام مصلحة التهم في الوطن في الحكم تأخيراً على أنها استندت بأسباب الحكم الابتدائي دون عت - ٢٦٦
- لا مصلحة للتهم من التي على المحكمة بأنها استندت إليه وقائع لم يمحها النيابة من محضر الاتهام من كانت الوقائع الأخرى السندت إليه كافية وحدها للدعوى بعد احتياط تلك الوقائع وكانت القوة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً لجريمة الثانية قبله - ٢٦٧
- لا عبرة بقول الطاعن إن المحكمة أخطأت في التعليل على أن الجريمة التي شرع فيها ثابت بسبب تلحق عن إعادته ما دام الحكم قد أثبت أن عدم تلم الجريمة لا يرجع إلى إعادته - ٢٦٨
- انضمام مصلحة التهم من التي على الحكم بأنه اكتفى في محين مكان الجريمة بذكر المركز التابعة له الفترة التي وقت فيها الجريمة ما دام لا يدعى أن ضرراً أصابه من ذلك - ٢٦٩
- انضمام مصلحة الطاعن من تسيب الحكم باعتباره قرارين لم يتخرا في الجريمة الرسمية ما دام الحكم لم يباقي بتفتيش هذين القرارين - ٢٧٠
- انضمام مصلحة من حكمه بما طلب من الوطن في الحكم - ٢٧١
- انضمام مصلحة التهم من التي على الحكم بأن المحكمة الاستئنافية أضافت واقعة لم تكن واردة في الاتهام ما دامت لم تقصد القوة عليه بل فقط بتأييد الحكم الابتدائي - ٢٧٢
- انضمام مصلحة التهم في جرمين زور واختلاس من التي على الحكم بأنه ذاته أيضاً جريمة أخرى لا تتوفر عناصرها لمادتت القوة المحكوم بها عليه تدخل في حدود القوة الفترة لجرمين اللتين أقيمتا عليه - ٢٧٣

موجز القواعد : (ج ١)

- اعتماد مصلحة التهم من التي على الحكم بما أجبه من أقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب جريمة حثك العرض لمدام لم يشك بقتلها - ٢٧٤
- اعتماد مصلحة التهم من خطأ المحكمة في الاستدلال الجرمية المستند إليه (مع شروية ووجية بدون ترخيص) وقت في متوقع خور لا في حل لبقالة ما دام التهم مسؤولا في كلا المادتين عن الجريمة التي داته المحكمة بها - ٢٧٥
- لا مصلحة للتهم من الطعن في الحكم لعدم ضله في الدعوى المدنية للقلمة ضد من المصلي بالحقوق المدنية - ٢٧٦
- لا مصلحة للتهم فيما يسيره بشأن تصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التوقيض ما دام هو الذي استفاد من تخفيضه - ٢٧٧
- اعتماد مصلحة الطاعن من التي على المحكمة بأنها استندت إليه دفاعا لم يقد ما دامت لم تحول على هذا المقام في إيداعه - ٢٧٨
- لا مصلحة للتهم في جريمة إضرار سلاح في شأن ما يثيره من اختلاط الأسلحة المضبوطة بعضها يمس ما دام الحكم قد أثبت أن البنادق المضبوطة كلها من البنادق للمصلحة التي تطلق الرصاص وسلحة للاستعمال - ٢٧٩
- عدم قضى الحكم لعدم ياته واثمة الاختراك في جناية الضرب المقتضى إلى الموت بآثارا كثيرا من كانت القوة التي قضى بها على الطاعن بمعدل في نطاق القوة المقررة لجناية الضرب المرتبطة بها والتي دين من أجلها أيضاً إلا إذا كان هذا الحكم يملك لهم براءة وكانت القوة التي أوقفاها عليه هي أقصى القوة المقررة للجنة المذكورة - ٢٨٠
- لا مصلحة للمتهمين من إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم ما دام الثابت من الحكم أنهم اغتفروا فيما بينهم على ضرب المبنى عليهم وبشركل منهم فعل الضرب تنفيذاً لا اغتفروا عليه - ٢٨١
- اعتماد مصلحة التهم من التمسك بأن المحكمة أخفته بالشدة بناء على صحيفة موافق ليست له ما دامت لم تتجاوز الحد الأقصى للقوة المقررة - ٢٨٢
- استسلم مصلحة الطاعن في الطعن من كان تأسراً على ما قضى به من مصادرة سيارة يقول الطاعن إنها ليست له - ٢٨٣ و ٢٨٤
- لا مصلحة للتهم من الطعن على الحكم الذي داته على أساس أن الواقعة جنة مع أنها في الواقع غير محصنة بنظرها بسبب موافق - ٢٨٥
- لا مصلحة للتهم من التي على الحكم بأنه داته خطأ باعتباره مائلاً ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه القوة بسبب القود الذي قالت به - ٢٨٦ و ٢٨٧
- إضفاء مصلحة الطاعن من القول بإخلاق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذي طبقته المحكمة عليها ما دام القانون الذي هو في مقتضى ينطبق على ما وقع منه - ٢٨٨
- استدام مصلحة التهم في الطعن على حكم محكمة الجنايات باختيار الواقعة جنة بالبلدة ٢٠٦ ع لا جناية شروع في قتل كما طلبته النيابة ولا جنة بالبلدة ٢٠٥ ع ٢ كالت المحكمة الاستئنافية مهما كان من خطأ الإجراءات الأولى في الدعوى - ٢٨٩
- استدام السلطة في التي على الحكم بما استند التهم أيضاً من إدلائه إجابة ردية بالقتيل مع أن الدعوى لم ترفع إلا من أجل الإجابة الثانية من التبار الثاني دون بيان مدى اتصال كل إجابة بمحدث الواقعة وذلك متى أورد الحكم بما يحيل التهم مسؤولا عن القتل كقاعل أصل - ٢٩٠
- إضفاء مصلحة التهم من التي على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل بالنسبة لجريمة الصروع في القتل ما دام يسل في طعنه بتوفر تلك النية وببوتها بالنسبة لجناية القتل التي أوقست عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أحد الجريمتين للندتين إليه - ٢٩١ و ٢٩٢
- استدام مصلحة التهم في التمسك بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صفة ما تلف به وبطريقة تحديد ما دام لم يتسكك أسلما بإثبات صفة جميع الوقائع التي تلف بها المبنى عليه - ٢٩٣
- استدام مصلحة التهم التي عوبت بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٤٤ المجلس بمحضر زراعة الحشيش من التي على الحكم بأن المحكمة لم تجبه إلى طلب استدعاء خير ليان ما إذا كانت لالة للشبوبة من نبات الحشيشي الأق لم يذكر - ٢٩٤

موجز القواعد (٧) :

- إنضام محكمة السبيل للتم بمخالفة قانون الوائزين في القول بأن قانون مناوله مهنة السبيل لا يرخص لغير منكنى السبيليات في تفتيش السبيليات ما دام قانون الوائزين اعتبر منكنى إشارة الوائزين من مأمورى النيابة القضائية فيما يتعلق بإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون - ٢٩٥
- لا معنى لنظام الحكم عليه من تعديل المحكمة الاستئنافية وصف الهمه بأن اعتبرتها إساءة خطأ بعد أن كانت هذه الهمه إحديات مادة مستعينة - ٢٩٦
- (راجع أيضاً : إثبات قاعدتان ١٦٣ و ١٦٥ وإجراءات قاعدة ٥٤)

الفصل الرابع

حالات المكنى

الفرع الاول : المكنى بمخالفة القانون

- للقول عليه القول بوجوب خطأ في تطبيق القانون إنما هو بوقائع التي يشتملها القضية الموضوع في حكمه لا بوقائع التي ترد على ألسنة المحسوم - ٢٩٧
- عدم الاعتراض لوجه المكنى التصب على ركن من أركان الجريمة متى اتهم الآخر - ٢٩٨
- الخطأ في الوصف القانونى عند اشتداد الرأفة لا تأثير له على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة لم تستطع بسبب هذا الخطأ الزول بالمعقبة أكثر مما عززت اليه - ٢٩٩
- ظن للمحكمة خطأ أنها علمت بهم براءة بالغة ١٧ع لا يكسبه خطأ في تخفيض العقوبة - ٣٠٠
- (راجع أيضاً : تعدد الجرائم قاعدتان ٣٨ و ٣٩ ودعارة قاعدة ١)

الفرع الثانى : المكنى بوقوع بطلان في الحكم

١) ما يعتبر سبباً لبطلان الحكم

- خطأ الحكم من الأسباب - ٣٠١
- فصل المحكمة في واقعة لم تكن مبرومة عليها - ٣٠٢ و ٣٠٣
- عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المبرومة عليها من أحد المحسوم - ٣٠٤
- تجهيل من لهم بحيث لا تستطيع محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يخص مراقبة توقيع العقوبة - ٣٠٥
- الحكم الصادر باعتبار الشرطة كأن لم تكن في حالة فقدان الحكم التيقى إذا كان لا يتضمن من الأسباب أكثر من أن الحكم لم يضمن به تقريره بالشرطة - ٣٠٦
- عدم التوقيع على الأحكام في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ التعلق بها - ٣٠٧
- إثبات الطاعن عدم حصول التوقيع على الحكم في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره يكون شهادة عن قلم كاتب المحكمة مخالفاً على ذلك - ٣٠٨ - ٣١٤
- صدور شهادة من قلم الكاتب بعدم التوقيع على الحكم في مدة ثمانية أيام لا تنفى بطلان الحكم من شهادة أخرى تضمن عدم التوقيع عليه بعد انتهاء ثلاثين يوماً - ٣١٥
- الشهادة للحررة في اليوم الثلاثين لا تكفى لإثبات عدم التوقيع على الحكم ما لم يصح أن يكون الحكم قد أودع في قس اليوم بعد محرمها - ٣١٦ - ٣١٩
- لا عبرة بأشيرة قلم الكاتب بوجوب صدور الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوماً إذا خفى عن تقديم شهادة سلبية ثبت عدم التوقيع عليه - ٣٢٠ - ٣٢٢
- إعلان على الطاعن لاسق طى بعد الثلاثين يوماً التالية لصدور الحكم بطلانه لا يملح بذاته دليلاً على عدم إيداع الحكم قبل هذا الترخ - ٣٢٣ - ٣٢٥
- (راجع أيضاً : استئناف قواعد ٣٢٤ و ٣٢٧ و ٣٢٢ واستلغ عن تسليم قتل عكوم مجنات قاعدة ١ وتزود قاعدة ٢٥ وسك قواعد ٦٢ و ٧٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٦ و ١١٦ وسلمنة قواعد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦)

مرجوز التواضع :

٢) ما لا يصلح سبباً لبطان الاجرام

- القضاء بالتوضيح للمدعى للذين من غير بيان أى سبب له ما علم القهوم أن التوضيح عن وقعة التخل - ٣٢٦
- عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها الحكم ما علم الحكم صحيحاً لعدة أسباب وردت فيه - ٣٢٧
- قبول الحكم على وقعة غير صحيحة متى كان مشتتاً على وقائع وأدلة أخرى يستقيم منها - ٣٢٨
- خلو الحكم من ذكر الوالد التي أخذ بها متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلعت على الوالد التي طلبت الزيادة تطبيقاً - ٣٢٩
- عدم ثلثة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات ميعاد الطعن فيه - ٣٣٠
- إعتبار منطوق الحكم على عيب في تعيين التهم المحكوم عليه متى كانت أسباب هذا الحكم تكشف عن حقيقة التهم المقصود - ٣٣١
- خلو الحكم الابتدائي من الأسباب وعدم التوقيع عليه من التامني لوقته متى كانت المحكمة الاستئنافية قد وضعت لهذا الحكم أسباباً يقوم عليها - ٣٣٢ و ٣٣٣
- خطأ الحكم في تأويل القانون إذا كان لم يذكره إلا من باب التزيد وعلى سبيل القرض الجدل - ٣٣٤
- وقوع تناقض في جسي أسباب الحكم الثانوية ما علم منطوقه سليماً ومتفقاً مع القانون - ٣٣٥
- عدم عناية المحكم بتحديد تاريخ وقائع الجريمة صراحة ما علم مفهوماً من سببته أن هذه الوقائع وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به - ٣٣٦
- زعم الطاعن أنه لم يجد الحكم في قلم الكتاب بعد مضي ثلاثين يوماً على صدوره مع تسليبه بأنه وقع عليه في خلال تلك للدة - ٣٣٧
- عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلاً في الدعوى إنما كان جديداً بعد حش الحكم السابق صدوره فيها - ٣٣٨
- عدم إطلاع الحكم الصادر من محكمة الجلبات قبل إقتال دور انتقادها العالي متى كان الإقتال قد تم قبل إقتاله ثلاثين يوماً - ٣٣٩
- إيداع المحكم قلم الكتاب موقفاً عليه في اليوم الثلاثين بعد إتهاد الوثائقين من عملهم - ٣٤٠
- دعم القاضي قضائه بالمعلومات العلمية القروض في الناس كافة أن يلموا بها - ٣٤١
- الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثانية في الحكم - ٣٤٢
- إعتدل المحكمة الرد على البغض بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية لسبق حفظها إذا تمكنت محكمة النقض من الفصل فيه على صورة لا تقتصر في الحكم للطعون فيه - ٣٤٣
- عدم ختم الحكم في الثانية أيام المدة بالقانون - ٣٤٤
- عدم ترويض المحكمة إلى معرفة التاريخ الذي حدثت فيه الواقعة ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها - ٣٤٥
- عدم بيان الحكم أسباب الواقعة - ٣٤٦

الفرع الثالث : الطعن بوقوع بطان في الاجرام

١) ما يعتبر سبباً لبطان الاجرام

- اعتبار المحكمة إعلان التهم صحيحاً مع عتاقة ذلك لأحكام الواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات - ٣٤٧
- صدور الحكم ضد المدعى بالحقوق الدينية دون أن يسمع دفاعه في الدعوى ودون إعلانه بالمشور أمام المحكمة - ٣٤٨

٢) ما لا يصلح سبباً لبطان الاجرام

- جسي الإجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما قضى منها - ٣٤٩

موجز القواعد (تابع):

- شيع حضر الجلسة بد علم الإجراءات وصودر الحكم - ٣٥٠
- تفرد قراءة حضر الجلسة ما دام التهم لم يبين مطعنا على الإجراءات التي تمت في مواجهته - ٣٥١
- عدم إشارة الحكم إلى أن القضية قدمت إلى قاضي الإحالة ما دام المعلن لا يدعى أن هذا الإجراء قد خالف في الواقع - ٣٥٢
- التي يحمل الجلسة سرية مراعاة « للأمن العام » متى كان لا يسدو التجوز في التبرع مرافاً به مراعاة النظام العام - ٣٥٣
- رفض طلب منع شهود التي بد التنازل عن سامهم ثم طلب القم سامهم بد القرائح من نظر الدعوى - ٣٥٤
- عدم تلاوة شهادة الشاهد النائب بالجلسة متى كان الدفاع قد ناقش في مرافحته شهادة في التحقيق - ٣٥٥
- خلو حضر الجلسة من توقيع رئيس الجلسة نظام الحكم موقفا عليه من رئيس الجلسة التي أصدرته هو وحضر الجلسة الأخير - ٣٥٦ و ٣٥٧
- إغفال إعلان التهم بالجلسة التي صدر فيها الحكم التباين متى كان قد طرأ فيه وقبلت مسلوته - ٣٥٨
- تدب المحكمة النيابة لإجراء النيابة التي تمت بحضور محامي التهم دون اعتراض منه - ٣٥٩

الفصل الخامس

اسباب الطعن

الفرع الأول : اسباب ويرة على الحكم الابتدائي

- الطعن الوجبة إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يسع عرضها لأول مرة على محكمة القضا - ٣٦٠ - ٣٦١
- عدم قبول الطعن في الحكم الاستئنافي الصادر في شكل الاستئناف بعدم قبوله بأوجه خاصة بالموضوع - ٣٧٧
- عدم قبول اسباب الطعن التي لا ترد على الأساس لقيام عليه الحكم الطعن فيه - ٣٧٨
- عدم الاعتراض أمام محكمة الدرجة الثانية على ما أضافته محكمة أول درجة إلى الحلفا فتسبب إلى التهم بالتدخل الحلفا مما جاء بالمعاقبة والتعيرة التي أجريت لا يجوز إلزامها أمام محكمة القضا - ٣٧٩
- عدم الإصرار على طلب التحقيق الذي رفضته محكمة أول درجة أمام محكمة الدرجة الثانية لا يصلح وجها للطعن - ٣٨٠
- تحسك التهم بعدم تحسكه من تقديم مذكرة بطلان أمام محكمة أول درجة - ٣٨١

الفرع الثاني : ما يعتبر سببا جديدا

- تقبل التهم لأول مرة إن الاعتراضات فتسبب إلى صدور عن إكرام - ٣٨٢
- الاعتراض لأول مرة على طريقة تعيين الجير أو على كفايته القضا - ٣٨٣
- الشفع لأول مرة بطلان قرار الجير ليشترط التأمورية في غية المحكوم - ٣٨٤
- طلب توقيع الكشف الطبي على المحكوم عليه ما دام لم يقدم أمام المحكمة بطلب إجراء هذا الكشف - ٣٨٥
- طلب تدب غير لأول مرة لتحقيق وجه دفاع المعلن - ٣٨٦ و ٣٨٧
- طلب دعوة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى لمناقشتها في تقريرها لأول مرة - ٣٨٨
- القول بعدم إعلان التهم باسم أحد شهود الإيتم ما دام لم يطرأ في منع شهادته بالجلسة - ٣٨٩
- قول التهم لأول مرة بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بتلفه لاسحق السمع أو بورة مسروقة - ٣٩٠
- تحسك التهم لأول مرة ببلغ شهود في أو طلب إرسال البورة التي ضبط بها لتفقد إلى التحليل - ٣٩١ - ٣٩٢
- الاعتراض لأول مرة على منع الشهود أو على تحليلهم الطبي - ٣٩٤
- الاعتراض لأول مرة على تحقيق النيابة - ٣٩٥ و ٣٩٦
- الشفع لأول مرة بطلان القبض والتفتيش - ٣٩٧ - ٤٠٥
- الشفع بطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس - ٤٠٦
- الشفع لأول مرة بأن أمر الحلفا الذي صدر من النيابة الصومية في الدعوى لا يزال قائماً - ٤٠٧ و ٤٠٨

موجز القواعد (تابع) :

- دفع لأول مرة بأن لدى إمر الدعوى السومية هو مساوون الثانية - ٤٠٩
- دفع لأول مرة يطالان الثانية التي أجرتها الثانية في غير حضور التهم - ٤١٠
- دفع لأول مرة بأن أحد قضية الحق التي أصدرت الحكم كان من قبل دخوله القضاء علمياً وكان وكلاء من الجن عليه في الدعوى للطعون في حكمها - ٤١١
- الاعتراض لأول مرة على إجراءات الإحالة - ٤١٢
- التمسك لأول مرة بوقوع بطلان في صحيفة الدعوى - ٤١٣
- التمسك لأول مرة بطلب التفتيش في شأن المصلحة التي يتول التهم بوجودها في يده ولا يمكن معها أن يحمل بتدقيق - ٤١٤
- التمسك لأول مرة بأن صلاحي دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين فقط ومنعت عن آخرين - ٤١٥
- خطأ المحكمة في فن التحقيق دون اعتراض أمامها - ٤١٦
- قول التهم لأول مرة أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم في المرافعة - ٤١٧
- القول بأن محكمة الموضوع لم تقيمت الأمور وأثبتت رأياً في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع - ٤١٨
- دفع بعدم اختصاص المحل متى كانت أسباب الحكم لا يستند منها ما يقتضي منه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - ٤١٩ و ٤٢٠
- طلب الحكم عليه ضم طعون عن قضايا من قبل واحد دفع عن أحكامها طعوناً بطريق التفتيش ومماثلة بالذمة - ٣٢ عقوبات - ٤٢١
- دفع لأول مرة بعدم وجود ارتباط بين جنس التهم وبين الجنس الآخر في ارتكاب فعل واحد بينه - ٤٢٢
- طلب الطعن لأول مرة ضم دعوى لوجود ارتباط - ٤٢٣
- دفع التهم لأول مرة بأنه كان في حالة دفاع شرعي متى كانت الواقعة لا تندل بطلانها على قيام هذه الحجة أو ما يورسح قباها - ٤٢٤ و ٤٢٧
- دفع لأول مرة بأن التهم غير مشمول عن محله لأن به ضماً في قوله العقيلة - ٤٢٨ - ٤٢٩
- دفع لأول مرة بأن التهم غير مشمول عما وقع منه من اعتداء على الجنى عليه طبقاً للقاعدة ٦٣ عقوبات - ٤٤٠ - ٤٤١
- تمسك التهم لأول مرة بوجوب سلبه بالذمة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ٤٤٢
- تمسك التهم لأول مرة بأن المدة التي منبغت عنده ليست من الحقيقين كما هو مرفق به في القانون - ٤٤٣
- تمسك التهم لأول مرة بأن عينات نبات الحقيقين التي أخذت من الزراعة المشبوهة هي غير التي أرسلت للتفصيل - ٤٤٤
- دفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى المباشرة - ٤٤٥
- الاعتراض لأول مرة على صحة للدعي بالخلق للدق - ٤٤٦
- الطعن لأول مرة في صحة عاصي للدعي بالخلق للدق - ٤٤٧
- التمسك لأول مرة بتجاوز للدعي بالخلق للدق لادعاء لعدم حضوره بنبر عند بد إعلانه لشخصه - ٤٤٨
- إثارة أسس طلب التفتيش لأول مرة - ٤٤٩
- التمسك لأول مرة بعدم أهلية للدعي بالخلق للدق - ٤٥٠
- تمسك الطاعن بتصور الحكم في بيان وقائع يدعي هو إمكان استنادها منها ما دام لم يطرح على المحكمة هذه الوقائع وبحثت مستها - ٤٥١
- طلب الطعن لأول مرة وقت الدعوى إلى أن ينسل في مسألة فرعية - ٤٥٢
- دفع الخلق بأنه ليس مازماً بنقل المحبوزات إلى السورقين ليساً - ٤٥٣
- دفع التهم في احتلال أشياء محبوزة بعدم عليه باليوم المحدد البيع - ٤٥٤ - ٤٥٧
- دفع الطاعن « عمدة » بأن الواقعة التي أدرك فيها لاعتبار عليها لأن التفتيش يقول بأنه أعمل عمداً في تخفيه لم يكن قبضاً صحيحاً وفقاً للقانون - ٤٥٨

موجز القواعد (٥٢):

- دفع التهم لأول مرة بأن التبرير الذى حصل فى الأوراق المقدمة بها دعوى التزوير منضوح لإبني على أحد - ٤٥٩
- الدفع لأول مرة بعدم جواز الإثبات بالنية - ٤٦٠
- دفع التهم لأول مرة بنبطه على منطقة غير خاضعة لإحكام القانون العام - ٤٦١
- الدفع بأن الجريمة وقعت بناء على تخمين الرشد اللطعن وانفاقه منه على ارتكابه ٢٢ بحسب شركا فى الجريمة ويصل الإجراءات - ٤٦٢
- دفع التهم لأول مرة بأنه غير مسئول عن الأموال الاميرية المحبوس من أجلها - ٤٦٣
- طلب إعادة القضية إلى محكمة الموضوع لينسب له إثبات واقعة التوقف القزوة اليه مادام قد استند كل ما فيه من دفاع - ٤٦٤
- دفع التهم بأن التوقف الذى صدر منه كان بحسن نية متفقا بوظيفة الجنى عليه ويطلب إثباته - ٤٦٥
- دعم التهم لأول مرة بقبس فى وصف التهمة الواجبة اليه - ٤٦٦
- إدعاء التهم بأن المحكمة أخطت تخيرا فى وصف التهمة عند توجيهها اليه دون اعتراض منه - ٤٦٧
- إدعاء التهم بأن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة دون إثارة شئ. بخصوصها أمام المحكمة الاستئنافية - ٤٦٨
- (راجع أيضا : أسباب الإبطاء ومواقع العقاب قواعد ١٢ و ١٣ و ٩١ واستئناف قاعدة ٥٧ وإعلان قواعد ١٧ و ١٩ و ٢٠ وتحقيق قاعدة ٣٣ و ٣٧ وفتيش قاعدة ٢١٤ و ٢١٥ وخيانة الأمانة قاعدة ٩٥)

الفرع الثالث : أساليب موضوعية

- ليس للظن أن يبرر إلمام محكمة التقضى دفعا موضوعيا لم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية تحقيقه - ٤٦٩
- بحث بقية الأدلة وما أسقط بها من ظروف. موضوعى - ٤٧٠ - ٤٧١
- استظهار المحكمة أن ذكر اسم غير اسم المحدث إنما كان بسبب خطأ ملحق وقع فيه اللغ. موضوعى - ٤٧٧
- تقدير اعتراضات التهم. موضوعى - ٤٧٨
- استخلاص المحكمة أن مدلول الجنى عليه من أقواله التى أجابها بالتحقيقات كان فيه حصول ملحق وبه وبنو التهم. موضوعى - ٤٧٩
- تحديد كفاية الضرر الذى يستند اليه المشتاق فى عدم رفع اشتغافه فى الجناح. موضوعى - ٤٨٠ و ٤٨١
- تقدير قيمة الضرر الذى يتدرج به التهم فى تخلفه عن المسور بمجلس المحكمة. موضوعى - ٤٨٢ - ٤٨٦
- جواز التقدم إلى محكمة التقضى بالحيلول القطع على سن التهم التى جلت عن ١٥ سنة متى اعتبره المحكمة من الأحداث دون تنبيه إلى ذلك إذ لا يجوز بتجنيز الوالد ٦٤ وما بعدها إرساله إلى الإصلاحية - ٤٨٧
- ارتباط جريمة بأخرى اعتبارا موضوعى - ٤٨٨
- تقدير مدة التهم وقت ارتكابه الجريمة ومنتج مسجلية عنها. موضوعى - ٤٨٩
- تقدير الواقع الذى ينتج منها قيام حالة الدفاع العرسى أو انتفاضا موضوعى ٣٩٠ - ٤٩٢
- بيان الحكم أن التهم كان مذهب الجنى عليه بالصفيات المدنية التى ذكرها موضوعى - ٤٩٣
- تقدير جماعة الضرر للتدوس عليه فى اللغة ٣١٠ قرة أولى من قانون العقوبات. موضوعى - ٤٩٤
- استخلاص الحكم وقوع مظاهرة من عدة أشخاص وسدور أس لمظالمون بالضرر. موضوعى - ٤٩٥
- إدعاء التهم بأن شايب البوليس الذى أجرى بتفتيش منزله بناء على إذن من النيابة لم يكن يعلم بهذا الإذن وقت إجرائه التفتيش. موضوعى - ٤٩٦
- استخلاص المحكمة بأن التهم ليس هو التسود بالإذن الصادر من النيابة والتفتيش. موضوعى - ٤٩٧
- الادعاء بحصول تزوير فى أمر التفتيش الصادر من النيابة. موضوعى - ٤٩٨
- إسكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إسكان ذلك. موضوعى - ٤٩٩
- استنتاج المحكمة اشتراك التهم فى التزوير استنباطا سليما. موضوعى - ٥٠٠

موجز قواعد (ج ٦):

- ١- تفسير سند التناول وتعرف حدوده وحقبة مثله . موضوع - ٥٠١
- ٢- رفض التوضيح على تدريبات موضوعية . موضوع - ٥٠٢
- ٣- تقدير التوضيح . موضوع - ٥٠٣ و ٥٠٤
- ٤- إمكان وقوع الجريمة في الوقت لقول بوقوعها في أو عدم إمكان وقوعها . موضوع - ٥٠٥
- ٥- تحديد الترتيب الذي وقعت فيه الجريمة . موضوع - ٥٠٦ و ٥٠٩
- ٦- استخلاص المحكمة لمجموع الجاني المختلة . موضوع - ٥١٠
- ٧- دفاع التهم بحصول المصلحة بينه وبين شريكه الجاني عليه من عدة إغراء وتسلم هذا الأخير عليه في القتل . موضوع - ٥١١
- ٨- استظهار المحكمة أن العلاقة بين التهم وبين الجاني عليه هي علاقة وكيل بوكيل . موضوع - ٥١٢
- ٩- استخلاص المحكمة حقيقة القعود البررة بين القرض والتفويض ولجبايتها أن هذه القود لم تكن إلزاماً لها فالحق . موضوع - ٥١٣
- ١٠- استبعاد المحكمة وقوع الإكراه في جريمة السرقة من التعديلات . موضوع - ٥١٤
- ١١- انتهاء المحكمة إلى أن الواقعة سرقة . موضوع - ٥١٥
- ١٢- استخلاص المحكمة علم التهم بالسرقة . موضوع - ٥١٦
- ١٣- استناد المحكمة لإسناد الجاني عليه إلى منهم بينه . موضوع - ٥١٧ و ٥١٨
- ١٤- المبدأ في القانون الجنائي مسألة موضوعية - ٥١٩ و ٥٢٠
- ١٥- استخلاص المحكمة أن التهم هو الذي شرب الجاني عليه بالسورة الواردة في حكمها . موضوع - ٥٢١
- ١٦- إثبات المحكمة سبب الإصابات التي وجدت بالجاني عليه . موضوع - ٥٢٢
- ١٧- استظهار المحكمة عند التهم الهرب من أداء الفدية المستحقة عليه . موضوع - ٥٢٣
- ١٨- تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في حدود النص القانوني الذي يوجب على الواقعة . موضوع - ٥٢٤
- ١٩- ثبوت نوافذ تلة القتل وظرف سبق الإصرار . موضوع - ٥٢٥
- ٢٠- انتهاء المحكمة إلى القول بأن جناية القتل التي أدان فيها المتهمون كانت نتيجة حتمية لإغرائهم مع آخرين على السرقة . موضوع - ٥٢٦
- ٢١- تقدير ما إذا كانت البيانات التي تضمنتها مذكرة التهم بما يتضمنها مقام الدفاع عن حقه أم لا . موضوع - ٥٢٧
- ٢٢- استخلاص المحكمة أن عبرات المحققين التي شيطت كانت متيرة خضراء وليس بها ملحة الحقيق . موضوع - ٥٢٨
- ٢٣- حديق ليلية أو سوحها مسألة موضوعية - ٥٢٩
- ٢٤- تقدير جناية الإهمال الذي أسند إلى المشتبه فيه بد توجيهه إندثار الاعتداء إليه . موضوع - ٥٣٠
- ٢٥- استخلاص المحكمة من وقائع دعوى السبب التي أوردتها في حكمها أن التهم لم تصدر بحد إلا الرأفة التي دفع من ماله المبلغ المحلول به للرد لا ولله الذي كانت محروقة باسمه بالولاية . موضوع - ٥٣١
- (رابع أيضاً : أحضان قواعد ٤٢ وتفسير قواعد ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢١)

الفرع الرابع : السبب متعلق بالنظام العام

- ١- القول بأن جنس أحكام قانون إصابات السبل متعلقة بالنظام العام لا يكون له محل إلا إذا كانت الزاوية كما أتبنا
- ٢- الحكم بتبريد إعمال النص إنشكك بحكمه - ٥٣٢
- (رابع أيضاً : أحضان قواعد ٣٠ و ٢٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١)

الفصل السادس

ما يجوز التمسك فيه من الأحكام

- ١- الحكم الصادر باختصاص الحاكم الأهلية ولاية النظر في دعوى - ٥٣٣
- ٢- الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عرفت من السير الذي خولم يتضمن هذه المادة - ٥٣٤

موجز القواعد (تابع) :

- أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرة تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول الحكم عليه لهذا الحكم قبولاً منه من الطعن فيه - ٥٣٥
- الحكم الصادر من محكمة الجنيح بسبب الاختصاص لأن الواقعة جناية إذا كان ينطبق به باب الفصل في موضوع الدعوى - ٥٣٦
- عدم جواز الطعن بطريق التقاضي إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به المصومة أمام المحكمة ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون عميق الجنيح - ٥٣٧
- عدم جواز الطعن بطريق التقاضي في المخالفات إلا إذا كانت المخالفة مرتبطة بتم الارتباط بجنحة فاقه يصح أن تكون محل طعن الذي يرفع عنها وعن الجناحة - ٥٣٨
- عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنيح على اعتبار أن التهم مذكورة - ٥٣٩ - ٥٤١
- جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنيح على اعتبار أن التهم مذكورة - ٥٤٢ و ٥٤٣
- عدم المصادر بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة لها شبهة الجناية ولكن بحسب البيانات الواردة فيه - ٥٤٤
- بالإبقاء على أن الواقعة التي تحدث عنها عالية من شبهة الجناية واعتبار هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة المختصة - ٥٤٤ و ٥٤٥
- الفقرة فيما يخص تطبيق الضوابط التي ينصها قانون تحديد حق الطعن في الأحكام من بوضف الواقعة كما نصت بها الدعوى لا بما تقتضيه المحكمة فيها - ٥٤٦ و ٥٤٧
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإزالة الحكم المتألف وإلغائه التضييق إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في المعارضة المقدمة من التهم من جديد إذا كانت المحكمة الجزئية سوف تحكم جناية بعدم جواز نظر الدعوى لبق لفصل فيها - ٥٤٨
- الحكم الصادر حضورياً ونهائياً بإزالة التهم دون انتظار لفصل في المعارضة التي يرفها التهم الآخر للحكم عليه في جريمة أخرى غير التي دونها الطعن - ٥٤٩
- (راجع أيضاً : فاضل الإحالة قاعدة ٣٥)

الفصل السابع

ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

- الحكم التوقيدي أو الصادر في دفع فرض مستقل عن الحكم الصادر في الموضوع - ٥٥٠ - ٥٥٢
- الحكم القاضي بجواز قبول البينة على كذب البينين - ٥٥٣
- الحكم الذي تصدره المحكمة قبل فصلها في موضوع شبهة الاختلاس الموجهة إلى ناظر وقف بأنه متهمة مشغولاً جانياً عن تحديد أموال الوقف - ٥٥٤
- الحكم القاضي بصحة تعيين وكيل عنهم - ٥٥٥ - ٥٥٧
- الحكم الصادر برفض دفع فدية يقرط الدعوى السومية وعدم وجود صفة المبلغ ويقول دفع ويطلبان تقرير المحيد الأول وتب آخر قصص الأوراق - ٥٥٨
- الحكم الذي يقضي قبل الفصل في الموضوع بجواز إثبات تلم ودية بالبينة - ٥٥٩
- الحكم الصادر بإلغاء الحكم المتألف فيما تضي به من سقوط الدعوى واعتبارها قاعة لم تسقط حتى المدة دون أن يعرض لفصل في موضوعها - ٥٦٠
- الحكم القاضي بصحة الإجراءات التي اتخذت لفصل على حية الجن وتخليها وينظر موضوع الدعوى - ٥٦١
- قضاء المحكمة باستبعاد القضية من الرول - ٥٦٢
- الحكم القاضي بقبول دعوى اللجنة المبشرة المرفوعة من بعض بالحقوق المدنية وإلغائه القضية إلى محكمة أول درجة لفصل في موضوعها - ٥٦٣
- الحكم الصادر بوقف المسير في إجراءات الدعوى القائمة على نائب حتى يأذن مجلس قنابات في استمرار الإجراءات - ٥٦٤

موجز القواعد (ج ٦) :

- الحكم الصادر برفض الدفع بطلان الحكم التقياني وتحديد جلة نظر الموضوع - ٥٦٥
- الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية - ٥٦٦
- عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأمر الصادر بالإحالة لحقاً ماضى وقع فيه وجواز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة الموضوع إذا لم تستدرك الحقا من قسما - ٥٦٧ - ٥٦٩
- الأمر الصادر من غرفة المشورة فى المارحة المرفوعة من التياغة فى قرار قضى بالإحالة بالتجنيح إلا فى الحالة المتصوص عليها فى المادة ٤ من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - ٥٧٠
- الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإعتبار الواقعة جنحة وإحالتها إلى محكمة الجنايات لاوتياها بجنابة أو بغير ذلك من الأسباب - ٥٧١ - ٥٧٢
- الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالإحالة لالة الدعوى للمصروف فى الأسباب - ٥٧٣
- الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص إلا إذا كانت مؤسسة على عدم ولاية الحاكم الأهلية - ٥٧٤
- الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المجمع بغير الدعوى - ٥٧٥
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن أحد الخصمين حلت لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب تعيين المحكمة التى تفصل فى الدعوى وذلك إذا ما توافر سببه - ٥٧٦
- الحكم الصادر من محكمة المرافعات الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة المرافعات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العمومى لإجراء شؤنه فيها - ٥٧٧
- قضاء محكمة ثان درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة القضية إلى التياغة لإجراء شؤنها فيها - ٥٧٨
- المحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص الخفى لمحكمة المجمع ورفض الدفع بقرط الدعوى العمومية بغير المدعى - ٥٧٩
- طعن التياغة فى الحكم الصادر بتجريد لستئناف الحكم عليه شكلاً وبأيده الحكم للتألف موضوعاً - ٥٨٠
- الحكم الاتماني الصادر من محكمة أول درجة - ٥٨١ - ٥٨٥
- الحكم الصادر من المحكمة العسكرية - ٥٨٦ - ٥٩٠
- طلب تصحيح خطأ ماضى بالحكم هو وجه للاقتضى لا للتقض - ٥٩١ و ٥٩٢
- القضاء الذى الذى فى دعواه المدنية بالنقض الذى قدره المحكمة لا يغيره بعد ذلك الطعن بطريق التقض بجهة أن المحكمة لم تصف الدعوى بالجنازية الوصف الذى يراه هو - ٥٩٣
- عدم جواز طعن الذى الذى للمضى إلا فيما يخص بمقوله المدنية فقط - ٥٩٤
- عدم قبول الطعن فى الحكم الصادر بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع من الذى بالمقوف المدنية بالنقض إلى التهم الآخر الذى انتهى عاكه بالحكم الأول الذى لم يمتن فيه - ٥٩٥
- الأحكام الصادرة فى المرافعات - ٥٩٦ - ٥٩٧
- الحكم الصادر فى عاقلة أحكام القانون ٨٧ سنة ١٩٣٨ الخاضع بتنظيم صناعة البازون وتجاره - ٥٩٨
- الحكم الصادر فى جريمة عاقلة القانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ الخاضع بأحكام المعلقة لرقعة - ٥٩٩
- الحكم الصادر فى جريمة عاقلة تنظيم - ٦٠٠
- الحكم الصادر فى عاقلة قيادة ترام بيرسة - ٦٠١
- الحكم الصادر فى عاقلة طبقاً لأحكام القانون ٧٢ سنة ١٩٤٨ الخاضع باستعمال الطرق - ٦٠٢
- الحكم الصادر فى جريمة خطف القطار - ٦٠٣
- الحكم الصادر بالانذار تطبيقاً للرسم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٦٠٤
- (راجع أيضاً : متروقة قاعدتان ١٠ و ١٠٠ و غرفة الاتهام قاعدة ١٥ وقضى قاعدة ٢٤ وقضى الإحالة قاعدة ٢٢ و ٢٣ و مقترحات ومقترح فيهم قواعد ٦٣ و ٧٠ و ٧١ و جرمون أحد بن قاعدة ٣)

الفصل الثامن

الظن في الاحكام القضائية

- عدم جواز الظن في الحكم القابل للحارعة لعدم إعلانه إلى المكرم عليه أو لعدم متى ميدا للحارعة فيه بعد الإعلان - ٦٠٥ - ٦١١
- عدم جواز ظن المدعى بالخلف المدعى بطريق التقتض في الحكم النهائي ولو كان هذا الحكم صادراً لمصلحة التهم في الدعوى المدنية - ٦١٢
- عدم جواز ظن النيابة في الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهم شكلاً لتدعيمه بعد الجهاد قبل مهورته نهائياً - ٦١٣
- عدم جواز الظن في الحكم النهائي الصادر بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإلغاء التهم في جريمة لثبته ما دام لم يصبح نهائياً بعد - ٦١٤
- ظن النيابة في حكم صدر غيابياً بأيدى الحكم المتألف بحسب التهم لم يظن به التهم لا يكون مقبولا - ٦١٥
- وقف السير في الظن المرفوع من المشتول عن المحرق المدنية متى كان الحكم غيابياً بالقضية التهم وحتى يعمل في المصلحة - ٦١٦
- عدم جواز ظن النيابة في الحكم الصادر غيابياً بتعديل الحكم المتألف وتزوير التهم بحسبة قرش دون أن قدم ما يدل على أن المصلحة فيه أصبحت غير جائزة - ٦١٧
- استبعاد وجوه الظن المتطعة بالحكم النهائي السابق صدوره قبل الحكم الذي ترد بالظن فيه - ٦١٨ - ٦٢٢

الفصل التاسع

نظر الظن لعدم الحكمة

- وفاة الطاعن قبل الفصل في طعنه يوجب الحكم باقتضاء الدعوى السورية لوقوعه من غير بحث أوجه الظن التي قدمت منه - ٦٢٣ - ٦٢٤
- وفاة الطاعن بعد مهورته الحكم نهائياً بعدم تقريره فيه بالظن في اليجاه لا يقتضى الحكم باقتضاء الدعوى السورية ولا يمنع من الحكم بعدم قبول الظن شكلاً - ٦٢٥

الفصل العاشر

سلطة محكمة التقتض

- عدم ثبوت جريمة العرض وثبوت جريمة الإخلال بالقسوة أيضاً التهم بحسب لمصلحة التقتض بجرمة التهم من التهمة الأولى وإجاء العقوبة للمكرم بأى واقعيه عن المجرمة الثانية - ٦٢٦
- حق محكمة التقتض في القضاء في الدعوى على ما تراه مطابقاً للقانون متى اتسع وجه الظن في جيلته لأن تقدير المحكمة المسألة للخطوة أساساً الدعوى بتدعيمها للقانون - ٦٢٧
- حق محكمة التقتض في ملاقة الأخطاء للحادية في الحكم للظن فيه والتي لا تأخير لها على جرمه الحكم في أصل الدعوى - ٦٢٨
- لا رقابة لمحكمة التقتض فيما تحبب محكمة الموضوع لأدلة متجهة في حصة وقائع التفتق - ٦٢٩
- لمحكمة التقتض سلطة مرآية تبنى الموضوع حتى تصوره العقود وفي كينته لما - ٦٣٠ - ٦٣٢
- سلطة محكمة التقتض في تنقيف العقوبة - ٦٣٣
- سلطة محكمة التقتض في استبعاد طرف سبق الإصرار - ٦٣٤ - ٦٣٥

موجز القواعد (٥ ج) :

الفصل العاشر

أثر الحكم في الوطن

— قض الحكم الأول بناء على الوطن المرفوع من الوطن لسبب في الزمان للزوجين ليس من شأنه حرمان هذا الوطن من حق استثنائه ولا يمنعه منكم التقاضي فيه - ٦٥٧

— اقتدار الوطن على إحدى المرتبطين المرتبطين فرض واحد يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجزية الثانية - ٦٥٨

— شروط اختصاص محكمة التقاضي بالفصل في موضوع الدعوى من وطن في القضية للمرة الثانية - ٦٥٩

— اختصاص محكمة التقاضي بالحكم في أصل الدعوى من وطن في القضية للمرة الثانية ولو كان الوطن في المرة الأولى من التهم ولي الثانية من الدعي الثاني - ٦٦٠

— إجابة القضايا الخاصة بمرائم الجلسات بعد قض الحكم فيما تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصل بالحكم في الدعوى - ٦٦١ و ٦٦٢

— شروط إعادة محاكمة التهم المحكوم عليه من محكمة الجنايات في جريمة شاذة الزور بعد قض الحكم بالنسبة له أمام محكمة الجنايات - ٦٦٣

— قبول الوطن بالنسبة الجنائية التي أدرجت بمرائم أخرى وتطبق الحركة العقوبة المقررة الجنائية وفقاً لقانون ٢٢٢ يشمل كل مقبرة ينظر من المحاكم المحكمة كانت وقت توقيعها في مخرج يبيد وجود الجنائية - ٦٦٤

— قض الحكم بناء على وطن التهم وجبه لا يجوز بحال الحكم بقبرة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم للمقتول - ٦٦٥ - ٦٧١

— اختيار الحكم بعد قضه متى علم الآخر - ٦٧٢ و ٦٧٣

— شرط أعمال البدء التقاضي بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يمار من تظلم في الوطن بالنقض - ٦٧٤ و ٦٧٥

— قض الحكم بعد الدعوى أمام المحكمة التي تدار أملاكها المحكمة إلى حالها الأولى قبل صدور الحكم للمقتول - ٦٧٦

— قض الحكم في مسألة لا يكون ملاباً المحكمة المرفوعة التي تمثال إليها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة الفصل فيها - ٦٧٧

— قض الحكم لا يرتب عليه قض الأتوال ولقضايا التي أجبت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى - ٦٧٨ و ٦٧٩

— قض الحكم بناء على وطن المحكوم عليه لا يجوز للمحكمة تجاوز تقدير تعيين الضرر الذي كان قد قدر في الحكم للمقتول - ٦٨٠

— عدم جواز تدخل الدعي الثاني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة التقاضي إلى محكمة المرفوع لإعادة الفصل فيها - ٦٨٠

— قض الحكم بإعلان إجراءات ضبط المرفوع التهم بموجب إعادة القضية إلى محكمة المرفوع لتصل فيها من جديد متى كانت لم تستنفذ تحت الأداة الأخرى في الدعوى - ٦٨٢

(راجع أيضاً : حكم تفتيش ٤٢٧ و ٤٢٨ وصدرى مدنية تفتيش ١٢٧)

الفصل الثاني عشر

موقوف الوطن

— سقوط الوطن في حالة عدم تنضم المحكوم عليه بالبلد التفتيش إلى يوم الجلسة المحددة نظر الوطن ولو كان التفرير به قد حصل في ظل التنازل القديم - ٦٨٣ - ٦٨٦

الفصل الثالث عشر

موقوف

— أثر عدم إرجاع الكفالة عند التفرير بالوطن لكل من لم يكن محكوماً عليه بعقوبة شديدة العرة - ٦٨٧ - ٦٨٩

— التنازل عن الوطن قبل نظر الدعوى وقبل صدور أي حكم في الوطن بموجب رد الكفالة - ٦٩٠

— عدم وجوب تعدد الكفالة متى كان الحكم واحداً والمصلحة واحدة - ٦٩١

موجز القواعد (ج١) :

الفصل الرابع عشر

وقف التنفيذ

— انضمام المجدوى من الأشكال بطلب وقف التنفيذ إذا كان قد تم تنفيذ الحكم - ١٩٢
 — عدم جواز طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية بتعويض لوردة الجنى عليه حتى
 تفصل محكمة التقضى في الطعن المرفوع عنه - ١٩٣

الطعن كأنه قرر فعلا بالطعن واعتبار طعنه مقبولا
 شكلا .

(جدة ١٣٧٤/١٢ من ٨١٢ ح ٥ ق)

٤ — إذا كان الثابت من أوراق تنفيذ الحكم أن الحكم عليه قد تم في يوم صدور الحكم لل كاتب السجون وأدى رغبته في دفع تقضى عن الحكم ، وأثبت ذلك كتابة على الأوراق ، ووقع الحكم عليه حل ما أثبت من ذلك ، فإن هذا الذى حصل من الطعن لدى كاتب السجون وهو من الخصم بغير تقرير الطعن في الأحكام ، يعد قانونا تقريرا بالطعن ولو أنه لم يحرر عسلى التودج الخصم لذلك حسب التعليمات .

(جدة ١٣٧٤/١٢ من ١٤٢/١ ح ٣٥ ق)

٥ — إنه وإن كانت المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات لم يرد في نصها تعيين قلم كتاب المحكمة الذى يحصل فيه التقرير بالطعن بطريق التقضى إلا أنه يجب كما هو الحال في سائر طرق الطعن إلى غير ذلك من صحتها على أن التقرير بها يكون في قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ، وكما جرى عليه التقضاء في تأويل هذه المادة أن يكون هذا التقرير هو أيضا قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطروح الطعن فيه . وإن كان ذلك كان الحكم صادرا من محكمة طاعة الاستئناف الأعلى (حاضرة) المتجسست (المتابعة) والتقرير والطعن حصل في قلم كتاب محكمة بلا الجارية ، فإن هذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(جدة ١٣٧٤/١٢ من رقم ١٢٨ - ١٣٥ ق)

٦ — التقرير بالطعن يجب بمقتضى المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون في قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فكان كان الحكم عليه قد أرسل ذلك وتبين ثباته إشارة تقرافية من مرسى لطرحه يقول فيها أنه يلحق بطريق التقضى في الحكم الصادر عليه فهذا لا يعتبر تقريرا منه الطعن . ولا يمنع له

القواعد الثانوية :

الفصل الأول

إجراءات الطعن

الفرع الأول

التقرير

١ — الطريقة التى يقدم بها الرافض في الطعن إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة التقضى . إذا كانت تتضمن الأسباب التى يستند إليها في الطعن على الحكم الذى يطرح منه ، وجب اعتبارها تقريرا بالطعن وبما أن الأسباب - سبب - ومن كان تقديمها إلى اللجنة حاصل في ظرف الثمانية عشر يوما للتصريح عليها في المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات يكون الطعن الحاصل بهذه الطريقة مقبولا شكلا .

(جدة ١٣٧٤/١٢ من رقم ٢٢٢ ح ٢ ق)

٢ — التقرير بالطعن يجب أن يحصل بالتشهاد وسمى في قلم الكتاب . ولا يفى من ذلك إجراء آخر . فالطلب الذى يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة التقضى لا يمكن اعتباره تقريرا بالطعن ولا بياقا لأسبابه .

(جدة ١٣٧٤/١٢ من رقم ١٢٨ - ١٣٥ ق)

٣ — إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن أحد أقرب الفاضل أحد أسباب الطعن والنس من النيابة إشارتها على السجون لتوقيع طعنا من الطعن مع الحصول منه في أن واحد على تقرير طعنه ولكن إدارة السجون أباحت الأسباب موصفا طعنا من الطعن وأغفلت أمر التقرير فلم تذكر فيه شيئا فهذا الإغفال من قبل إدارة السجون يجب ألا يعتبره الطعن بل يحسن اعتبار

بموجب اللوائح القوية للعلن في المواد المدنية لأن الأصل ألا يرجع إلى قول المدعى إلا إذا كان قانون تحقيق الجانيات علما من الإشارة أو كلف ذلك له تصرف أو الإحاطة تنفيذ القواعد للمصالح عليها فيه ، أما قد رسم هذا القانون شكلا عاما لهذا الإجراء ، فإنه يكون هو وحده الذي ينبغي عليه اتصال المحكمة بالاعتراض فيكون الواجب على كل من الشان لستيفانه إذا أراد أن يكون له أثره بالقضية إليه ،

(جدة ١٣٨/٢/١٠ من رقم ١٨٠ سنة ٢٠٠٠ ق)

١٠ - إذا كان قرار اللعن طريق التفتيش قد تناول المحاكم المأذون أحدا من الجانيات المدعى بالعلن كأن لم تكن ، والمحكمة التي تليها المدعى فيه الصادر في الموضوع فإنه يكون ولو على كل المحاكم سواء أكان ذلك حسبما سبق اقتضاء به من محكمة التفتيش قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية من جوارج وودود اللعن بالتفتيش على حكم لتبليط المدعى كأن لم تكن وحده ، أم عليه وعلى المحكمة التي تليها المدعى فيه ، أم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٢٢٢ من أن اللعن طريق التفتيش لا يقبل أمام اللعن طريق المطرعة جازا ، وفي المادة ٢٢٤ من أن مبادئ اللعن هو غاية حصرية يوما من تاريخ الحكم المخوض أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ اقتضاء مجيء المعارضة أو من تاريخ الحكم بإجرائها كأن لم تكن .

(جدة ١٣٨/٢/١٠ من رقم ٣٩٩ سنة ١٢٤٠ ق)

١١ - إذا كان اللعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في الجهاد أثناء وجوده بالسجن ويحده ما ينبغي أن يلحق في الحكم بطريق التفتيش وذلك بقرار من موقع عليه من قائد الكلية الاضحية ، وتسلم الأسباب بواسطة عامية في الجهاد ، وكانت إبداء الجيش لم يثبت بالسجن الطاعن إلى كل مكتب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر باللعن بالتفتيش أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة التي رغبة اللعن ، فإن هذا الاستثناء كان في حالة طرد تهمي حال يته وجب التفتيش بالتفتيش بالطريق للرسم بالقانون ، ويكون اللعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

(جدة ١٣٨/٢/١١ من رقم ٩٠ سنة ٢٠٠٠ ق)

في علم التفتيش كونه جنما في الجيش وأن أحدا من رؤسائه بالجبهة التي كان يأمر بتبليطه التفتيش بالعلن ما دام هو حين ترك تلك الجبهة وجدا إلى القاهرة لم يصل هذا التفتيش فور حضوره ، لا بالسجن ولا بطل الكتاب ، ولو بعد اقتضاء اللعن عسوبا من يوم الحكم .

(جدة ١٣٨/٢/١٠ من رقم ١١٠ سنة ١٠٠٠ ق)

١٢ - يجب قبول اللعن أن يقرر به في كل مكتب المحكمة التي أصدرته . فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل برقية إلى رئيس نيابة المحكمة التي أصدرت الحكم طالبا اختيارها تقرر بالعلن لرخصه ، فإنه يكون من التفتيش التفتيش بعدم قبول هذا اللعن شكلا .

(جدة ١٣٨/٢/١١ من رقم ١٢٤ سنة ١٢٤٠ ق)

١٣ - يجب بصرح نص المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجانيات قبول اللعن بطريق التفتيش أن يكتب به تقرير في كل مكتب أو في السجن . إن كان رافقه محتلا . واتصل خاتمة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تكن طالب اللعن من عمل التفتيش لا يكون في عمل اختيار إلا في الأحوال التي يكون فيها اللعن جائزا في ذاته ، فإن محكمة التفتيش في هذه الأحوال يكون لها على عليها ، أن تكون طالب اللعن من استجابه فيه وتقبل منه اللعن شكلا أو بعبارة أصح يمكن بكل ما لها من سلطة من عمل التفتيش الذي يعطيه القانون ، ثم تقرر في طعنه . أما إذا كان اللعن غير جائز أصلا فإن الاستماع عن قبول التفتيش من جانب الموظفين للمؤثرين من القادة للمدة لآليات التفتيش يكون له ما يبرره . ولا يكون في وضع محكمة التفتيش إلا أن تقرر عليه ولا أن يكون عليها ليس من غرض صحيح يرمى .

(جدة ١٣٨/٢/١١ من رقم ١٢٤٠ سنة ١٠٠٠ ق)

١٤ - إن المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجانيات توجب بصرح نص قبول اللعن بطريق التفتيش أن يكتب به تقرير في كل مكتب أو في السجن وموجب ذلك أنه لا تقوم اللعن قائمة ولا تصل محكمة التفتيش إلا من طريق هذا التقرير ولا ينبغي عنه أي إجراء آخر مما قبل من وحدة الفرقة أو وجود السلطة ومن ثم فالتصديق الذي يقرر به يحكم عليه آخر غير اللعن لا يكون مقبولا ، ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج

منه لتعرف صفته في تقديمها من المحكوم عليه ، فبنا
الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

جلسة ١٣٨١/١٠/٨ طعن رقم ٨٤٦ سنة ٢١ ق

١٨ - لا يجوز في بيان وجه الطعن الإشارة إلى
طعن آخر مقدم من متهم حرك من قبل ولو عن ذات
الخصم ، لأن عمدة القضا وهي تفصل في طعن
لاصح بتقديمها بالبحث عن أسباب تنض مقبلة في
طعن آخر .

(جلسة ١٣٨١/١٠/٢٠ طعن رقم ١٠٤٥ سنة ١٤ ق)

١٩ - إذا كانت أوجه الطعن مقبلة من زوج
المحكوم عليها وموقفة باسئاءه ولم يكن متهم ما يثبت
أنها ركبت في ذلك ، فالطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(جلسة ١٣٨١/١/٢٩ طعن رقم ٣٣٢ سنة ١٧ ق)

الفرع الثالث

١- مبادئ الطعن

١- مبادئ التفرير

٢٠ - الطعن بطريق التنض في الحكم التباين
المصادر بالمعارضة يترتب عليه من يوم صدوره لامن
يوم إعلانه ذلك لأن نص المادة ٢٢١ تمنع جنابيات
صرح في أن مبادئ الطعن بطريق التنض يترتب من
يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحكم التباين والحكم
المضد والمراد بالحكم هو الحكم التباين الذي أصدره
في طريق الطعن المأني وأصبح تأيلا للطعن بطريق
التنض كتنض المادة ٢٢٩ من القانون للمحكور ،
ولا شك في أن الحكم التباين الصادر في المعارضة هو
حكم تباين من وقت صدوره لأنه غير قابل للمراجعة
أخرى فله ما يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة
كونه من وقت صدوره تأيلا تأيلا للطعن بطريق التنض
وبما يجري عليه عموم نص المادة ٢٢١ من جهة إعلانه
مبادئ الطعن فيه من وقت صدوره لامن وقت إعلانه
ولا يجوز قياس الحكم التباين الصادر في المعارضة على
الحكم التباين الأول من جهة أن مواعيد الطعن
في هذا الحكم الأول لا تنض ، إلا بعد الإعلان ، إذ
الحكم التباين الأول لا يكون تأيلا إلا إذا اقتضى مبادئ
المعارضة فيه ومبادئ المعارضة لا يترتب إلا بعد إعلانه
فالإعلان إذن لازم لاستيفاء شرط التباين الواجب
تفريره بتنض المادة ٢٢٩ . وكذلك لا يجوز الاعتراض

الفرع الثاني

أسباب الطعن

١٢ - إذا لم يقدم الطاعن أسبابا لخطئه وإذا
ذكر في التقرير الذي رفعه - بعد ما قرر بالطعن -
أن الحكم الذي قرر بالطعن فيه لم يتفق في المبدأ دون
أن يقدم شهادة من رقم الكتاب مثبتة لذلك فعواء بأن
الحكم لم يتفق في المبدأ لا يصح الاعتراض إليها ويجب
اعتبار طعنه كأنه قدم بغير أسباب .

(جلسة ١٣٢٧/١٠/٢١ طعن رقم ٢١١٦ سنة ٢٢ ق)

١٣ - إذا كان الطاعن لا ادب له في عدم توقيعه
على تقرير الأسباب الذي قدم في المبدأ لعمه التي كان
معتقدا وجوده فيها فيتم اعتبار أن تقرير الأسباب
صحيح في ذاته شكلا وأنه قدم في المبدأ .

(جلسة ١٣٢٧/١/٢٢ طعن رقم ٦٨٧ سنة ٢٢ ق)

١٤ - كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة
من المحكوم يجب أن يكون موقفا عليها من صاحب
الاعتراض فيها وإلا حدث ورقة صديقة الأثر في الخصومة .
فقرار أسباب الطعن غير الواقع عليه من الطاعن يكون
لقولا لامية لا وجه لعدم قبوله شكلا ،

(جلسة ١٣٢٧/١٠/٢١ طعن رقم ٥١ سنة ٢٦ ق)

١٥ - إذا كانت أسباب الطعن قد وردت إلى
رئيس النيابة بطريق البريد ، وكانت خلا من التوقيع
وغيره يمكن القول بنسبة صدورها إلى الطاعن لأنه
مقتول في السجن تنفيذ الحكم الصادر عليه ، ولا يمكن
معرفة من صدورت منه لتعرف صفته في تقديمها من
المحكوم عليه ، فله وجه عدم قبول الطعن شكلا على
أساس أنه لم يقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها
القانون .

(جلسة ١٣٨٠/١٠/٢٦ طعن رقم ٥٥٥ سنة ١٥ ق)

١٦ - إذا كانت الأسباب المتقدمة في الطعن
لاحصل توقيعا من أحد فله وجه القضاء بعدم قبول
الطعن شكلا على أساس أنه لم يقدم له أسباب على
الصورة التي يتطلبها القانون .

(جلسة ١٣٨١/١/٢٩ طعن رقم ٣٣٢ سنة ١٧ ق)

١٧ - إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في المبدأ
وكانت الأسباب المتقدمة منه خلا من التوقيع مما
لا يمكن منه القول بصدورها منه أو صفة من صدورت

٢٣ - إنه وإن كان مباد المعلن بطريق التقنين في الحكم الصادر باعتباره المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، كل حكم المصدور ، إلا أن ذلك على أن يكون عدم حضور المعلن في الجلسة التي عينته نظر مطروحة راجعاً إلى أسباب إرادته دخل فيها . أما إذا كانت هذه الأسباب قهراً ، لوجوده في السجن ، فإن مباد المعلن لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم ، كما أن الحكم ذاته لا يكون صحيحاً ما دام المعلن لم يكن قد مقفوره حضور الجلسة التي صدر فيها (جلسة ١٨/١١/١٩٢٧ ملن رقم ١٨٨٠ سنة ١٩٢٦ ق)

٢٤ - إن مدة استئناف مباد المعلن في الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مباداً ، هي اقراض طم المعلن في اليوم الثاني صدوره ، فإذا انتقضت هذه المدة بغير وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور ، فلا يبدأ المبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١١٢٣ سنة ٢٤ ق)

٢٥ - تقديم طلب الإعدام من المصارف القضائية إلى لجنة المصادرة القضائية بمسكة التقنين لا وقت سرعان مباد المعلن .

(جلسة ١٨/١١/١٩٢٧ ملن رقم ١٨٨١ سنة ٢٤ ق)

٢٦ - إذا كان المحكوم عليه لم يمنع المعلن في الحكم في المدة المقررة بالقانون لبب قهرى ملرج من إيجاده (كوجود الجندي في ميدان القتال) فإنه يجب عليه أن يشر بالمعلن في أول فرصة بعد اقتضاء جلوه وإلا كان طعنه غير مقبول شكلاً .

(جلسة ٢١/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١٠٨٨ سنة ١١ ق)

٢٧ - إذا كان المعلن لم يثبت طه رسمياً بصدور الحكم للمطعون فيه قبل طعنه عليه وتبين أنه حل أثر طه به لغير المعلن عليه ، فطعنه يكون مقبولا شكلاً .

(جلسة ٢٠/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١٢٤٠ سنة ٢٤ ق)

٢٨ - إذا ثبت أن المعلن كان في اليوم الذي صدر الحكم للمطعون فيه باعتباره مطروحة كأن لم تكن مقبولة المراجعة ، وأنه لم يثن بذلك الحكم ، ولم يثبت طه رسمياً بصدوره إلا بعد الاقتراح عنه بقرره المعلن فيه وقدم الأسباب في اليوم التالي لطلبه للمحك المعلنون فيه مباشرة فإن المعلن يكون مقبولا لأن مباد المعلن لا يتفتح إلا من يوم طه بصدوره ذلك الحكم .

(جلسة ٢١/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١١٨٨ سنة ٢٤ ق)

٢٩ - إذا كانت التهم التي تقدم بها التهم المبدأة

بأن تقبها القانون الفرنسي أوجبراً إعلان الأحكام القضائية الصادرة في المعارضة ، لأن نص قانونهم فيها يختص بمبدأ المبدأ بخلاف نص القانون المصري ، إذ هو عديم يدعي من يوم التعلق بالحكم للمتن لأن يوم صدوره إعلاناً كما عدتاً . كما أنه لا يصح الاعتراض أيضاً بأن المدعى يقضي بإعلان الأحكام اتياً بالمصادرة في المعارضة حتى تبدأ مواعيد المعلن فيها ، لأن المدعى أمرتس غالباً ولا على الاعتراض به ما دام نص القانون صريحاً ، ولا الاعتراض بأن المعلن في قانون إقفاء محكمة التقنين والإبرام قد نص على أن مباد المعلن

بالتقنين في الأحكام المدنية القضائية الصادرة في المعارضة لا يبدأ إلا من وقت إعلانها عما يدل على أن الروح السائدة في التشريع المصري ترى إلى تحريم المحكوم عليهم بما صدر في حقهم حتى لا يفتنوا . لا يصح الاعتراض به لأن نظم المعلن في الأحكام المدنية غيره في الأحكام الجنائية ، ولا يمكن الاستدلال بالتقواعد الخاصة بأحدهما على ما يجب أن يسلم به في الآخر . على أن الواقع أن روح التشريع في مصر فيما يختص بمبدأ مواعيد المعلن بطريق التقنين في الأحكام الجنائية القضائية ظاهر فيها الميل إلى التضييق على المحكوم عليهم . ويدعو أن سبب هذا الميل هو مشاهد من كثرة التقاضي ، وما لوسط من أن المتهمين كثيراً ما يهرعون فيها بلا وجه حق ، وما روى من ضرورة أخذهم في هذا السبل بغيره من القلة لسهولة إنجاز الأعمال وتقصير أمد للشاغلين البالغة .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١٤٤٤ سنة ١٤ ق)

٣٠ - متى ثبت أن المعلن لم يكن في وسعه أن يسلم بصدوره حكم باعتباره المعارضة للقصة منه صكاً لم تكن حتى يوم القبض عليه لتعدي الحكم . فإنه يكون غير مقيد بالمبدأ القانوني المعلن في هذا الحكم . فإذا هو قرر بالمعلن فيه بمجرد طه بصدوره وقدم أسباب المعلن بعد ثلاثة أيام من قرره بالمعلن كان طعنه مقبولا شكلاً .

(جلسة ٢٢/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١٢٤١ سنة ٢٤ ق)

٣١ - إن حساب مباد المعلن في الحكم باعتباره المعارضة كأنها لم تكن حل أساس أن يوم الحكم يعد مباداً . ذلك طه اقتراض طم المعلن بالحكم في اليوم الذي صدر فيه وإذا ما انتقضت هذه المدة فإن للمبدأ لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدوره الحكم .

(جلسة ١٠/١٢/١٩٢٧ ملن رقم ١١٨٨ سنة ٢٤ ق)

٣٤- متى كان الحكم الاستثنائي غير قابل المعارضة ولأن صدر في غيبة المتهم فإن مبدأ الطعن فيه بطريق التقاضي يجب من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .

(جلة ١٩٤١/١٨ من رقم ١٩٣٢٤٣٢٤٣)

٣٥- (٤) متى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضة في الحكم التثمين الاستثنائي وتضمن فيها بتأييد الحكم الصادر بإدانته ، لذلك لا يشفع له في تجاوز المبدأ القانوني في التقرير بالظن في الحكم محسباً من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً أنه يصحده هذا الحكم عليه .

(جلة ١٩٤٠/١٠ من رقم ١٨٧٣١٨٧٣)

٣٦- لا يحدى الطاعن في تقريره الطعن بتدليد المحاكم أنه كان متقيد الحرية وأن عليه قدم طلباً في المبدأ بارسال الأوراق إلى الطاعن كي يقرر بالظن قبل قوات المبدأ وذلك لأنه كان في يومه أن يقرر بالظن أمام كاتب السجن في الفقر المد لك في المبدأ القانوني .

(جلة ١٩٤١/١٨ من رقم ٢٢٠٠٢٢٠)

٣٧- (٤) إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأن يحصل الطعن في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم المحكوم وتوجب لإدراج الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا المبدأ أيضاً وإلا سقط الحق فيه . فمن كان المحكوم قد صدر حضورياً الطاعن في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فقرر بالظن في أول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقدم أسباب طعنه إلا في اليوم العاشر منه فإنه يسقط قد أودع الأسباب بعد اقتضاء الثمانية عشر يوماً التالية لصعود الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلاً .

(جلة ١٩٥٢/١٨ من رقم ٤٣٧٣٧)

٣٨- إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً بعدم جواز استئناف التأييد فإنه لا يعتبر أنه أصبح بالمتهم حتى يسمح له أن يمارس فيه . ويترب على ذلك أن مبدأ الطعن فيه بطريق التقاضي من التأييد يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات مبدأ المعارضة بالتبعية إلى التهم .

(جلة ١٩٥٢/١٨ من رقم ١٠٤١٤١٤)

٣٩- إن قضاء محكمة التقاضي مستقر على أنه لما كان القانون يعلق صاحب الشأن الحق في الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ التوقيع به بأن الشهادة التي يحصل عليها في اليوم الثامن من حتمه

استأنابها واقعة واحدة ، وكان الحكم التثمين قد تضمن في بعضها بالبراءة أو بعدم قبول الفحوى فإن للمحل طلبة في التأييد مبدأ الطعن بطريق التقاضي يعلق بالمتهم جميعاً ، سواء بالتبعية التأييد عما تضمن فيه بالبراءة أو بعدم القبول أو بالتبعية التهم عما حكم عليه فيه يكون هو التاريخ الذي يصبح فيه الحكم التثمين غير جائز للمعارضة فيه من التهم ولو أن هذه المعارضة لا يصح بأمرها التهم - المتكلم فيها بالأداة - وذلك لما بين جميع التهم من الارتباط لوجه الواقعة .

(جلة ١٩٤١/١٨ من رقم ١٠٦٦٦٦٦)

٣٠- لا يدفع الطاعن في تجاوز الأجل المعلن بالمادة ٢٢١ تحقيق التقرير بالظن وتقديم أسباب قوله أنه لم يقبله - بسبب وجوده في السجن - الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب ، ما دام هذا الاطلاع ممكناً دائماً بواسطة علم أوص من طريق طلب صورة من الحكم أو غير ذلك من الوسائل ، وما دام هو لا يدعي أنه قد حال بينه وبين الوقوف على أسباب الحكم المنع قهرى .

(جلة ١٩٤٠/١٠ من رقم ١٨٧٣١٨٧٣)

٣١- يكون الطعن مقبولاً شكلاً ولو كان التقرير به وتقديم أسبابه قد حصل كليهما بعد التدليد محسباً من يوم صدوره الحكم . وذلك متى ثبت أن الطاعن وهو جالس في الحبس ، قد استعمل عليه مراعاة المبدأ بعد أن كان قد أُخبر في خلاه وغيث في الطعن ثم بمجرد ذوال طوره ينادى إلى التقرير بطلنه .

(جلة ١٩٤٠/١٢ من رقم ١٠٩٩٩)

٣٢- إذا كان التأييد أن المحكمة تحت برهنة الفحوى المدعى في غيبة المدعى بالحقوق الفنية وبغير إعلانه بالحضور البسطة أمام المحكمة ، فإن طعن هذا المدعى بطريق التقاضي في الحكم بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره يكون مقبولاً شكلاً ما دام يدعي أنه رفع الطعن على أثر طعنه بالحكم ولم يثبت كسبه صدوره .

(جلة ١٩٤١/١٨ من رقم ١٥٠١٥٠١)

٣٣- الطعن في الحكم بأي طريق من الطرق المقررة له يجب قبوله أتم برهنة في المبدأ للتقرير بالتأتون ، سواء أكان من المحكوم عليه نفسه أم كان غيره من غريمه القانون دفعه لصلحه بالتأييد عنه ، إذ المبرة في حساب المبدأ هي دائماً بما هو مقرر بالتبعية إلى المحكوم عليه ، بحيث إذا انتهى في حقه انتهى أيضاً في حق سواه ممن يملكون مصلحة على أساس أن لم يتخل في الإجراء .

(جلة ١٩٤١/١٠ من رقم ١٨٧٣١٨٧٣)

الأيام تكون دليلاً على تسر ذلك بما يجعل الحق في التضرع بطلت وتقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم ثم الكتاب طبقاً لما قضى به المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية. وإذ أن ثباتاً كان المصالح قد حصل على الشهادة للمشار إليها ثم لم تله الثانية بإيداع الحكم فإن لم يكن يكون مقبولا شكلاً.

(جلسة ١٨٥٢/٧/٢٢ من رقم ٩٠٦ سنة ٢٢٢)

٤٠ - إن المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقتضي لا اعتماد المبدأ اللعن بعد الثانية عشر يوماً أن يكون المصالح قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في الثانية الأيام التالية لصدوره، وإذ أن في كل الحكم المصالح فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر المجلس باللحن فيه بطريق القضي في ١٢ من الشهر المذكور، وتقدم شهادة من قلم الكتاب ثبت ختم إيداع الحكم عنهما في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣، أي بعد انتهاء الثانية عشر يوماً المحددة بالقانون لتقرر باللحن وتقدم الأسباب - لأن هذه الشهادة لا تكون معيبة في اعتماد المبدأ ويكون اللعن غير مقبول شكلاً ولا يفتى في الأسباب القديمة بعد المبدأ.

(جلسة ١٨٥٢/٧/٢٢ من رقم ٨٥٠ سنة ٢٢٢)

٤١ - إن اعتماد المبدأ المتخصص عليه في المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية غاية أرومين يوماً من تاريخ التقضي بالحكم، وباقتضاء هذه اللفظ ينسقط الحق في اللعن، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوماً التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتى طبقاً لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون، ويكون وحده سبباً لتقضي الحكم، فهو منه الثانية يبنى صاحب الشأن من الاطلاع على أسباب الحكم ومن ثم كان واجباً على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب في الثانية الأيام أن كان حرصاً على اللعن أن يطلع بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد اقتضاء الثلاثين يوماً التالية لصدوره وثباتاً وجهته قد أودع به أطلاع عليه وهم أسباب بطلت لأن رأى علا ذلك أما إذا لم يجد فقد انتقض أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده وبمقتضى الثلاثين يوماً، وثباتاً هو أمر في ذلك وترك مدة عشرة الأيام التي قد بقى القانون كفاً حتى بعد الثلاثين يوماً دون أن يقرر باللحن ويقدم الأسباب فإن هذا ما لا معنى له إلا أنه غير حرجي على طه ولا جد فيه ما يتعين منه اعتباره ثباتاً له، ولا يجوز في هذا المقام أن يترتب ما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٦٦ من قانون اللعن من صاحب الشأن في عشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن غرضنا الإعلان لا يكون له على

منه اعتباره ثباتاً له. ولا يجوز في هذا المقام أن يترتب ما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٦٦ من قانون اللعن من صاحب الشأن في عشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له على إلا في خلال الثلاثين يوماً أما بعد انقضائها فلا عمل له ما دام الحكم لم يقد أودع قلم الكتاب وإن شئت أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع للمصالح ثباتاً أن يطلب إصلاحه لهذا السبب وجهه.

(جلسة ١٨٥٢/٧/٢٢ من رقم ١٠٠٠ سنة ٢٢١)

٤٢ - إن مقتضى المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، هو أن تقرّر باللحن وتقدم الأسباب يجب أن يحصل في خلال الثانية عشر يوماً التالية للحكم، إذا كان قد ختم وأودع قلم الكتاب وتقرر لصاحب الشأن الحصول على صورة منه في الثانية الأيام التالية لتقضي به، وثباتاً تسر ذلك لتد المبدأ إلى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم على أن لا يحصل المبدأ في أية حال أرومين يوماً من تاريخ صدور الحكم.

(جلسة ١٨٥٢/٧/٢٢ من رقم ١٥٠ سنة ٢٢٠)

٤٣ - إن اعتماد المبدأ المتخصص عليه في المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية غاية أرومين يوماً من تاريخ التقضي بالحكم، وباقتضاء هذه اللفظ ينسقط الحق في اللعن، وثباتاً أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوماً التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتى طبقاً لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون، ويكون وحده سبباً لتقضي الحكم، ومن ثم كان واجباً على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب في الثانية الأيام أن كان حرصاً على اللعن أن يطلع بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد اقتضاء الثلاثين يوماً التالية لصدوره وثباتاً وجهته قد انتقض أمامه السبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده وبمقتضى الثلاثين يوماً، وثباتاً هو أمر في ذلك وترك مدة عشرة الأيام التي قد بقى القانون كفاً حتى بعد الثلاثين يوماً دون أن يقرر باللحن ويقدم الأسباب فإن هذا ما لا معنى له إلا أنه غير حرجي على طه ولا جد فيه ما يتعين منه اعتباره ثباتاً له، ولا يجوز في هذا المقام أن يترتب ما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٦٦ من قانون اللعن من صاحب الشأن في عشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن غرضنا الإعلان لا يكون له على

على التقرير أو تأخير إرساله من السجين إلى قلم مكتب حتى قامت المواعيد القانونية .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٧ - إن المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات توجب على الطاعن تقديم أسباب طعنه عند التقرير بالظن أو حقه وأن يكون ذلك في ميعاد ثمانية عشر يوما طيلة بد صدور الحكم ولا سقط حقه في الطعن وحكم هذه المادة واجب الاحترام والتشديد حتى لو كان السبب الوحيد الذي يستلحق المحكوم عليه تقديمه هو عدم ختم الحكم في الميعاد . ذلك بأن تدعيم هذا السبب في الميعاد دليل على أن الطاعن كان حريصا على احترام القانون وأنه مصر على السير في طعنه . أما عدم تقديم المتهم أسبابا للطعن اعتيلا على أن التفتيش المختص لعدم ختم الحكم في الميعاد هو حصوله على ميعاد جديد لتقديم الأسباب فذلك لا يقع له في إصدار حكم القانون .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٨ - إذا قرر الطاعن الطعن في الحكم في الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد إجتياز الأجل للمعني في القانون لتقديم أسباب الطعن فله أن يكون مقبولا شكلا .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٩ - يجب لتقرير الطعن أن تقدم أسبابا قلم مكتب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم مكتب محكمة القضاء في الميعاد المحدد قانونا ولا فإنه يكون غير مقبول شكلا .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٥٠ - العبرة في تقديم أسباب الطعن بطريق التقض والإبرام هي وصول تقرير هذه الأسباب فعلا وفي الميعاد القانوني ، إلى قلم مكتب المحكمة التي أصدرت الحكم ، أو إلى قلم مكتب محكمة القضاء . فإذا أرسلت الأسباب بطريق البريد أو عن طريق جهة أخرى كان المعول عليه هو تاريخ وصول هذه الأسباب فعلا إلى قلم المكتب في الميعاد لا تاريخ تسليمها إلى الجهة التي تولت توصيلها .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٥١ - إن المعول عليه في حساب ميعاد تقديم أسباب التقض عن تاريخ وصول هذه الأسباب بالفعل إلى قلم مكتب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم مكتب محكمة القضاء . ولا عبرة بتاريخ تسليم تلك

الإلى خلال الثلاثين يوما أما بعد اقتضاها فلا عمل له ما دام الحكم إما أنه قد أوقع قلم المكتب وإن شاء أن يطعن عليه ولما أنه لم يرجع للمصاحب الثاني أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٤ - الأصل في إعلان ورقة التكليف بالحدود أن يكون للنقض الطعن إليه أوفى على إقامته وفقا للمادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجزائية ، ولا يجوز الإعلان لتبعية إلا إذا تبين بعد البحث في عمل الإقامة الذي فيه الأهم أنه لا يقيم فيه ولم يتملك مرفة على إقامته وإن قلنا كانت المحكمة حين قصت بأيد الحكم لتبعية الاستثنائي المعارض فيه ، لم تقدم ما أوجب لقانون من وجوب التثبت من حصول الإعلان على الوجه الصحيح ، واكتفت بوجود إعلان في مواجهة التبعية رغم وجود عمل إقامة له ثابت في الأوراق فإن الحكم لا يبن على هذا الإعلان الباطل يكون حكما باطلا ولا يبدأ ميعاد الطعن في مثل هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الطاعن بالمعكم أو حله به رسميا .

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

ب - ميعاد إرجاع الأسباب

٥٥ - إن مأمور السجون يعتبر بحسب اللائحة ٢٤ من الأمر المالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ قائما مقام قلم مكتب المحكمة في تلقي التقارير الجزائية التي يرسلها المحكوم عليهم . فإذا قرر المحكوم عليه الطعن في الحكم يوم صدوره ولم يرد تقرير الأسباب إلى قلم المكتب المختص إلا بعد الميعاد القانوني ولكن ثبت أن هذا التقرير أرسل من قلم المحكوم عليه إلى مأمور السجون ليوقع عليه من المحكوم عليه فوصل التقرير إليه في آخر يوم في ميعاد الطعن فبنا التقرير يعتبر مقبولا في الميعاد إذا كان في وضع مأمور السجون على من وجبه أن يحصل في توقيع الطاعن يوم ورود تقرير الأسباب

(جلد ١٨/١٣٠ ط ١١٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٦ - تقرير أسباب الطعن الذي يقدم لمأمور السجون قبل قوات المواعيد القانونية المقررة للطعن في الأحكام ليوقع عليه من المحكوم عليه ثم يرسله إلى قلم مكتب المحكمة أو يرد إليه أم مقبولا لينتد بهاته الإجراءات اللازمة يعتبر أم مقبولا في الميعاد القانوني ولو لم يرد ذلك ما تبين عنه تأخير توقيع السجون

الأسباب إلى مصلحة الفرد أو إلى أية جهة أخرى لتحويل
توصيل إلى نيل الكتاب .

(جلد ١٢٧/١٢٨ من رقم ٣٧٧ سنة ١٧٢٠ ق)

٥٢ - إن قضاء محكمة القضاء قد استمر على أن
عدم ختم الحكم في الجهاد للقرار في القانون لذلك لا يكون
وحده ليعلان الحكم ، وعلى أن القانون في هذه الحالة
- إذا كان قد استند إلى هذا السبب في الجهاد القانوني
لطلب قضاء الحكم - حق الحصول على مهلة لتقديم
ما هي أن يكون فيه من أسباب الفصل على الحكم .

(جلد ١٢٧/١٢٨ من رقم ٣٧١ سنة ١٧٢٠ ق)

٥٣ - إن قضاء هذه المحكمة قد استمر على أنه
من قرر القانون القضاء في الجهاد وفتح ذلك بغير
بالأسباب مؤداه عدم ختم الحكم في خلال ثمانية الأيام
التالية لمصدوره فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة
أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها ، على أن تبدأ هذه
المهلة من يوم التماس الطعن التي ينظر فيها المجلس أمام
المحكمة بعد ختم الحكم ، وعلى أن للمجلس المذكورة
لا تبدأ من يوم التماس به أية وسيلة قضائية ، وإنما هي
جزء من النظام الذي انتهت إليه محكمة القضاء لتكفل
القائمين بسنة من الوقت لإعداد طعونهم ، وتكتب
المحكمة الجدل الذي ينتج بآه إذا ما سمح بالتمسك بها
إذا كان القانون قد علم بصورة يتفق على أن لا يستطيع
أن يلم بالحكم وأسبابه قبل الجدل للمحكمة العليا . وإذن
فلا يع من إعطاء هذه المهلة أن يكون للمجلس بالمعنى
المدني قد أعلن القانون بصورة الحكم لاعتقاده على
أسبابه فلم يقدم أسباب طعنه في مهلة عشرة أيام من
تاريخ إخطاره بهذه الصورة .

(جلد ١٢٨/١٢٩ من رقم ١٢٣٠ سنة ١٧٢٠ ق)

٥٤ - إن المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنائيات
قد حدثت مصاد التغير بالظن وتقديم أسبابه بتأني
عشر يوما كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم
الكتاب أن يعطي صاحب التماس بتد على طلبة صورة
الحكم وظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد
ذلك أن اتفاقية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي
لمراجعة الحكم والفرص عليه على أن تكون عشرة
الأيام الباقية لصالح صاحب التماس ليد فيها أسباب طعنه إن
أولى بالظن .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم
في اتفاقية الأيام المذكورة لا - يستوجب وحده قضاء

الحكم وأن صاحب التماس إن لم يقدم مودعا طعنه
المعوى كان من حقه الحصول على شمسنة مبنية
لذلك وكان له إسناداً إلى هذه الشهادة - أن يحصل من
محكمة القضاء على مبدد جديد لإعداد طعنه وتقديم
أسبابه . ولما كان القانون - على ما فسره به هذه
المحكمة - قد حدد حق كل من القاضي والقاضي على
هذا التمس فلا عمل إذن للاحتجاج بقرارد قانون
للمرافعات المدنية والتجارية باتباعاً في المواد الجنائية .
ذلك أن الأصل أنه لا يرجع إلى ذلك الأحكام إلا
لعدم قص أو إهمال على تنفيذ القواعد المتصورة
عليها في قانون تحقيق الجنائيات . أما وقد قض هذا
القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذي
يجري حكمه ولا يرجع إلى غيره .

(جلد ١٢٨/١٢٩ من رقم ٣٧١ سنة ١٧٢٠ ق)

٥٥ - إن المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنائيات
قد حدثت مصاد التغير بالظن وتقديم أسبابه بتأني
عشر يوما كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم
الكتاب أن يعطي صاحب التماس بتد على طلبة صورة
الحكم في مهلة ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد
ذلك أن اتفاقية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي
لمراجعة الحكم والفرص عليه على أن تكون عشرة
الأيام الباقية لصالح صاحب التماس ليد فيها أسباب طعنه إن
أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن
عدم ختم الحكم في اتفاقية الأيام المذكورة لا يستوجب
وحده قضاء الحكم ، وأن صاحب التماس إن لم يقدم
مودعا طعنه المعوى كان من حقه الحصول على شهادة
منه لذلك . وكان له إسناداً إليها أن يحصل من محكمة
القضاء على مبدد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه .
ولما كان القانون على ما فسره به هذه المحكمة قد حدد
حق كل من القاضي والقاضي على هذا التمس فلا عمل
للاحتجاج بقرارد قانون للمرافعات المدنية والتجارية
باتباعاً في المواد الجنائية ذلك أن الأصل أنه لا يرجع إلى
ذلك الأحكام إلا إذا كان قد استند إلى ذلك أو إهمال على
تنفيذ القواعد المتصورة عليها في قانون تحقيق الجنائيات
أما وقد قض القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو
وحده الذي يجري حكمه .

(جلد ١٢٨/١٢٩ من رقم ١٢٣٠ سنة ١٧٢٠ ق)

٥٦ - إن المادة ٢٢٢ من قانون
الإجراءات الجنائية إنما فرضت قسط بالفرص على الحكم
في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره وإلا يربط بالظن

الرسم والمصروف على صورة الحكم المطبوعة في
قصر اليوم .

(جلد ١٢٧/٢/١٢٧٨ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٨٤)

٥٩ - لا يجوز لمن قروا للمبادئ القانونية بالمعلن
بطريق التفتيش في الحكم أن يترافع في تقديم أسباب
طلته إلى ما بعد اقتضاء المبادئ القانونية لتقديمها . اعتدلا
على تقديمه شهادة من قلم الكاتب بأنه لم يتمكن من
الحصول على صورة من الحكم المطبوع فيه فبدل ثمانية
أيام من تاريخ صدوره ، بل إن عليه ، مع التقرير
بالمعلن ، أن يقدم في المبدأ أسباب طلته ولو كانت
مقصودة على السبب الواحد في الشهادة ، وذلك لكي
يتمكن قبول طلته شكلا .

(جلد ١٢٧/١١/١٣٢٨ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٨٤)

٦٠ - إن حكم المادة ٢٣١ من قانون تحقيق
الجنايات واجب اتباعه في جميع الأحوال حتى في حالة
عدم ختم الحكم في المبدأ القانوني ، وفي وضع المعلن
حيث أن يقرر أسباب طلته من أن الحكم لا ينفذ في المبدأ
للتقرير فيحفظ بذلك على الإجراءات الشكلية الجوهرية
التي تتم للترافع مراعاتها . أما إذا أتم عمل حقوق المبدأ
القانوني دين أن يقدم لطلته أسبابا ما كان طلته يكون
غير مقبول شكلا .

(جلد ١٢٧/٢/١٣٤٤ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٨٤)

٦١ - إن وجود القضية بمكتب الكاتب العام
لا يفتح للمعلن في عدم تقديمه أسباب المعلن في المبدأ
القانوني . بل من كان الثابت أن الحكم ختم في المبدأ
فعل من أراد المعلن فيه أن يطلب من قلم الجنائي
صورة منه لينتسب من إعداد أسباب طلته ولو لم تكن
للقضية موجودة بالقلم . فلما هو يعلم وأما كسب بأن
قدم وجهها للمعلن ميتا أن القضية أرسلت إلى مكتب
الثاني المسمى فلم يقن له الإطلاع على الحكم الصادر
فيها وإعداد أسباب التفتيش وتقديمها في المبدأ القانوني
ثم قدم بعد المبدأ أسباب طلته الأخرى . فلهذا الأسباب
للقضية بعد المبدأ لا يفتض إليها . ويكون وجه المعلن
للقضية من المبدأ مرفوعا لأنه لا يسر سلطة الحكم
في ذلك .

(جلد ١٢٧/٢/١٣٨٤ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٨٤)

٦٢ - إن قول التهم في طلته إنه لم يجد الحكم
موجدا قلم الكاتب بسبب ارسال القضية إلى النائب
المسمى وتقديمه شهادة من قلم الكاتب مثبتة لذلك .
هذا لا يصلح سببا لإحالة عليه لتقديم أسباب المعلن ،

على عدم مراعاته . وكل ما رتبته الفلوح من أثر على
عدم التفرغ على الحكم في هذا المبدأ هو أن يكون
الحكم عليه إذا حصل من قلم الكاتب على شهادة
بعدم وجود الحكم في المبدأ المذكور أن يقرر بالمعلن
ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إطلعه
بإطلاعه قلم الكاتب .

(جلد ١٢٧/٢/١٣٨٤ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٨٤)

٥٧ - إن المرجع في صفة الأحكام الجنائية
ويلاحظ هو قانون الإجراءات الجنائية الذي نظم
مواضيع عنها وإبداها وطرق المعلن فيها ، وقد نص
القانون في المادة ٢٣٦ من أنه قبل قبول المعلن من صاحب
الطلب في ظرف عشرة أيام من تاريخ إطلعه بإطلاع
الحكم قلم الكاتب إذا كان قد حصل من هذا القلم على
شهادة ذلك على عدم وجود الحكم عتونا في الثانية
الأيام التالية لصدوره . ولأنه فأن كان المعلن مع
صوره على شهادة بعدم وجود الحكم في تلك البنية
لم يملك الطريق الذي قد به قانون الإجراءات الجنائية
المعلن على الحكم بعد إطلعه ، بل طلب تقديمه لإطلعه
استنادا إلى المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، فإن طلته
لا يكون مقبولا ويصح لذلك دفعه موحدا .

(جلد ١٢٧/٢/١٣٨٤ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٨٤)

٥٨ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق
الجنايات إذا أوجب على قلم الكاتب أن يسلم صاحب
الطلب بناء على طلته ، صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام
من تاريخ صدوره لم تقس على أن هذا المبدأ كامل .
فإنه ، وقتا قباضه العلة ، مياد غير كامل . فلما
قدم المعلن نسخة القضية شهادة من قلم الكاتب مؤرخة
في ٢٢ روية الساعة الواحدة والرابع مساء بأن الحكم
الصادر عنه في يوم ١٤ روية لم يتم ، ليحصل على صفة
تقديم أسباب جديدة لطلته ضد السبب الذي قدمه وهو
عدم ختم الحكم في المبدأ كان المعلن على حق في طلبه
هذا . ولا يجوز حينئذ في البنية تقديم خصمه شهادة
من قلم الكاتب ضد مؤرخة بعد يوم ٢٢ روية المذكور
بأن الحكم ختم في ٢٢ روية لأن عمله الشهادة ، فضلا
عن أنها لا تفي ما لعدم تحررها في يوم حصول الواقعة
الواردة فيها ما يجعلها مجرد رواية من جرحها عن واقعة
سابقة ، على جبراتها على أن الحكم ختم بعد تحرير
البجادة الأولى في الساعة الواحدة والرابع أي وقت
انتهى العمل وبعد إقبال الحوالة عالم يكن يفتى منه
النية قيام المعلن منقسم تلك الشهادة الأولى بغيره

ما علم أنه لم يثبت استعانة امكان الحصول على صورة من الحكم في الوقت المتكسب ولم يحاول طلب الحصول على هذه الصورة بل اكتفى بطلب شهادة بأن الحكم لم يثبت في حين أنه كان مغرماً بالنقل .

(جلد ١٩٢٧/٧ ط ٢٢٧ من رقم ٢١ ق)

٦٣ - إن عدم ختم الحكم في الميدان للقرع يوجب أن ترد الطعن في حق الميدان القاتل أن يتم أسباب طعنه في مدى حشرة أليم محسوبة من يوم حله رسمياً بأجل الحكم في تم الكتاب بعد غشه .

(جلد ١٩٧٧/٢ ط ٣٣١ من رقم ٩ ق)

٦٤ - إن عدم ختم الحكم في ميدان الثانية الأيام للقرعة في القانون لا يمكن أن يترتب عليه أن يكون الطعن في هذا الحكم جائزاً بتقديم أسبابه في وقت أزيد مما هو مفروض بالنسبة للاحكام كافة . بل تأية ما في الأمر أن مدة عشرة الأيام للحالة من يريد الطعن في الحكم ليقم فيها أسباب طعنه لا تقتضي ، في هذه الحالة ، إلا من يوم العلم رسمياً بختم الحكم . فلذلك كانت الساتت في تقدير الأسباب المتقدم من الطعن أنه المطلاع على الحكم وتلقى أسبابه فلا قبل منه بدعي حشرة أليم كطلة في يوم الاطلاع أسباب أخرى .

(جلد ١٩٢٧/٧ ط ٢٢٥ من رقم ١٢ ق)

٦٥ - قد استقر قضاء محكمة القضاء على أن عدم ختم الحكم في الميدان المذكور في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق المنايات لا يجعل الحكم كأنه لا يحدد ميدان التدبير بالطعن وتقديم أسبابه . وانتهت المحكمة لأن نظام رأت أنه يحق معالجة الطاعنين بتكليفهم من إصدار أسباب طعنهم كما يحق معالجة الطاعنين بالحد من الطعن التي لا مبرر لها ، وهذا النظام يقتضي بأن يقرض الطاعن الطعن في الميدان ويضعه بتقرير أسباب ولو مقصورة على عدم ختم المحكمة في الميدان ، وذلك للحفاظ على الإجراءات التي ختم القانون بها ، ومن قام الطاعن بما حتى أنه أن يحصل على حلة قدرها عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها تبياً من يوم الجلسة التي ينتقل فيها الطعن أمام المحكمة بدعي ختم الحكم وإن أنه هذه الحلة ليست ابتداء للميدان الطعن للمحصول عليه في القانون نتيجة مانع حال بين الطاعن وبين طه حصول الحكم عليه ، بل هي جزء من ذلك النظام الذي انتهت إلى المحكمة ليكفل الطاعنين نسخة من الوقت لإعداد طعنهم ويجب إتاحة المجال الذي ينتج بآه إننا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد

علم أو كان في استطاعته أن يعلم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المذكور إليها ، فلذلك لا يجب أن يتأخر ما يجب أن يتعداً من يوم العلم بالحكم بآه وسيلة يقينية وإنه لا تقبل بأن الطاعن ما دام قاطعاً بالحكم للطعن فيه قبل الجلسة بمدة لا تقليل منه أسباب الطعن لبقية بعد دعوى أكثر من عشرة أيام على هذا الإعلان هذا القول لا يكون له عمل ولا يثبت .

(جلد ١٩٧٧/٧ ط ٢٢٦ من رقم ٩٦ ق)

٦٦ - إن مرض الطاعن من الطعن لا تأثير في الميدان المحدد في القانون للطعن لأن القرار بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا القاضي . فلذلك لا تقدم أسباب الطعن إلا بعد الميدان فلا يشمل الاعتذار عن التأخير بمرض الطاعن .

(جلد ١٩٧٧/٧ ط ٢٢٦ من رقم ١٢٢ ق)

٦٧ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق المنايات قد جعلت الميدان لتقديم الطعن وتقديم أسبابه بتأية حشرة يوماً كلفة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يسطر صاحب الشأن بناء على طه صورة الحكم في طرف ثمانية أيام من طرح صورته . وذلك مفاد أن لرئيس الجلسة مراجعة الحكم والقرع عليه في ظرف الثمانية الأيام المذكورة . وأن صاحب الشأن - من صلا في مكانه الاطلاع على الحكم - أن يحد أسباب طعنه ويقدم بتقديمها في عشرة الأيام الباقية من الميدان . وإن هذا تقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثانية الأيام ، ولم يجد الحكم مودعا ملف الدعوى ليبدأ ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبته لهذه الواقعة . وكان له - استكمالاً إلى حله المفردة كما استقر عليه قضاء محكمة القضاء - أن يحصل على ميدان جديد لتقديم ماله يكون فيه من أسباب طعنه . أما إذا وجد الحكم مغرماً ومودعا بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن بعد اطلاع على الحكم ولا يكون له في هذه الحالة أن يطالب بمدة ليقم فيها أوجه الطعن . ولو كان الحكم لم يثبت في الواقع إلا بعد استعانة ميدان الثانية الأيام . بدعي أنه لم يصبر له تمديد الأسباب في هذه الحالة لعدم ذلك لأنه هو الذي قد كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت تعاقبه قبل الكتاب لتقصير أسباب الطعن فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل تلك الوقت أي دخل . وإن كان هو قد أساء التقدير وأعمل في التعقيب إلا أنه

الكتاب في الوقت المناسب فذلك لا يصح أن يكتب
حسباً.

(جدة ١٤١٠/١٢/١٠ - ١٤١١/١٢/١٠ - ١٤١٢/١٢/١٠)

٦٨ - متى كان ثابت أن الحكم كان عتوماً في
اليوم الذي ذهب فيه الفطن إلى قلم الكتاب لتسجيره
أوجه الفطن ثلث من واجب الفطن أن يبدأ أسباب
الفطن ويقتضي في اللغة الباقية له من الثمانية عشرة يوماً
المستعدة في القانون. وإلا فلا يجوز له بعد انتهاء هذا
الليوم أن يطالب بمجه لتقسيم الأسباب عتوماً بأن
الحكم لم يثبت في الواقع إلا بعد انتهاء ميعاد التولية
الأيام، وأن اللغة الباقية من الميعاد بعد ختم الحكم لم
تصح لتسجيره الأسباب، ذلك لأنه هو الذي قدر أن
اللغة مبيعة من وقت دعائه إلى قلم الكتاب لتسجيره
لتسجيره أسبابه فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل هذا
الوقت أي أثر لأن كان قد ختم في الميعاد لما تقرر
لوقت باقية له.

(جدة ١٤١٠/١٢/١٠ - ١٤١١/١٢/١٠ - ١٤١٢/١٢/١٠)

٦٩ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات
قد جعلت تقرير بالفطن وتقديم أسبابه مدة ثمانية
عشرة يوماً كاملة من يوم الحكم، وفي نفس الوقت
أوجب على قلم الكتاب أن يعطي صاحب الشأن بناء
على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ
صدوره وذلك يفيد أن مدة الثمانية الأيام المذكورة
إنما قررت لتحرير الحكم ومراجعتها وتوقيع عليه،
وأن العشرة الأيام الباقية هي المقررة لصاحب الشأن
من الخصوم ليطلع فيها على الحكم ويبدأ الأسباب التي
يرى أن يجب بها في الحكم. فلذا هو تقدم للقلم
الكتاب بعد ثلثات الثمانية الأيام ولم يبدأ الحكم مودعاً
به كان من حقه. فلذا ما أثبت ذلك شهادة من قلم
الكتاب أن حصل على ميعاد صدوره عشرة أيام ليقيم
فيه ما قد يكون له من أسباب الفطن على الحكم ذلك.
أما إذا وجد الحكم في متناوله عتوماً فلا يجب عليه
أن يقدم في اللغة الباقية في الميعاد. مهما كان معلوماً
ما بين من الأسباب. ولا يكون له أن يطالب ببدء
ليقيم فيها أوجه الفطن عتوماً بأن ختم الحكم إنما كان
في الواقع بعد انتهاء ميعاد ثمانية الأيام وأما لم يفسح
له تسجيره الأسباب في اللغة الباقية بعد اطلاع عليه
ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية اللغة مبيعة من وقت
دعائه قلم الكتاب لتسجيره أسباب الفطن ولم يكن لعدم
ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل. فلذا كان هو قد

أساء الحجاب ولم يجب للقلم الكتاب في الوقت
الناسب فلا يكون له أن يحسب بعدم ختم الحكم في
الميعاد. وإن كانا كانت الشهادة المبيعة من الفطن
صرحة في أن الحكم كان عتوماً في اليوم الذي ذهب فيه إلى
قلم الكتاب لماسية تحضيه أوجه الفطن فإنه الشهادة
لا يجدي في طلب مهلة جديدة ولو كانت اللغة الباقية تبدأ
من اليوم الذي ذهب فيه لا تقسم منه لسبل الأسباب
بل ولو كان قد تردد على قلم الكتاب قبل ذلك اليوم
فلما حصل فيه على الشهادة.

(جدة ١٤١٠/١٢/١٠ - ١٤١١/١٢/١٠ - ١٤١٢/١٢/١٠)

٧٠ - أنه لا كان عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر
لذلك لا يصلح أن يفتد أساساً الفطن وإسقاطاً من مهلة إلا
إذا ثبت عليه حرماته من كل أوجه من الزمن التي قد تقرر
هو نفسه، من مدة العشرة الأيام المقررة له في القانون.
ليحضر فيه أسباب طعن على الحكم، لأن مقدم الفطن
إذا كان لم يسأل عن الحكم إلا بعد متى جرى من مده
اللغة - طالع أو قصر - مستنداً على أن ما بقي منها
يكفيه لا يكون له أن يطعن على الحكم بأنه لم يكن
قد ختم قبل اليوم تحسباً من طعن عليه فيه، إذ الأمر
في ذلك ليس بختم الحكم في ميعاده معين بل هو بعدم
تمكته من الاطلاع عليه ليتسنى له تقديم أسباب
طعنه فيه في الميعاد الذي حرمه القانون. وإن كان
كانت الشهادة التي يصحح بها الفطن لا تغل إلا على أن
الحكم المطعون فيه لم يثبت في ظرف الثمانية الأيام، وليس
فيها ما يفيد أنه لم يحسب عتوماً في اليوم الذي أراد
مقتضاها أن يطلع عليه فيه، فالتأجيل لا يجدي في طلب
الحصول على مهلة.

(جدة ١٤١٠/١٢/١٠ - ١٤١١/١٢/١٠ - ١٤١٢/١٢/١٠)

٧١ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات
جعلت ميعاد تقرير بالفطن وتقديم أسبابه ثمانية
عشر يوماً كاملة، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم
الكتاب أن يعطي صاحب الشأن بناء على طلبه صورة
الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره. وضاد
ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت لرئيس
الجلسة لمراجعة الحكم وتوقيع عليه. وأن العشرة الأيام
الباقية هي التي تكون لصاحب الشأن ليبدئ فيها أسباب
طعنه ويقرر بتدعيمها بعد أن أصبح في تمكته الاطلاع
على الحكم. فلذا تقدم صاحب الشأن للقلم الكتاب
بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعاً عليه
الصدور لطلب ما كان من حقه الحصول على شهادة.

على كل الكتاب أن يسأل صاحب الشأن بما له عليه صورة الحكم في ظرف نهاية أيام من تاريخ صدوره .
ومفاد هذا أن مدة الثانية الأيام المذكورة إنما فُوتت لتعريض الحكم والالتفات عليه وأن الفترة الأيام الباقية قدوت لصاحب الشأن من المصروف ليطالع بها على الحكم ويعد الأسباب التي يرى أن يبنى عليها الحكم الذي يقدمه عن الحكم . فإذا هو قدم إلى كل الكتاب بعد نهاية الثانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا به كان من حقه إذا ما أجيبت ذلك شهادة من كل الكتاب . أن يحصل على مباد قدره عشرة أيام مبيتاً من تاريخ علمه بما لا يباع الحكم ، وذلك ليقدم فيه ما قد يكون فيه من أسباب العلم على الحكم . أما إذا هو وقت طلبه صورة الحكم قد وجده مخزوماً وفي ماله به يجب عليه أن يقدم في المدة الباقية من المباد بها كان ملحقاً ، ما يرى تقديمه من الأسباب . وفي هذه الحالة لا يحق له أن يطلب مدة أخرى ليقدم فيها أوجه العلم حتى إذا كان الحكم إنما ختم في الواقع عند اقتضاء مباد الثانية الأيام وأنه لم يتيسر له بعد إطلاعه على الحكم . ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبيتاً من وقت دعاه قبل الكتاب لتعريض أسباب العلم . ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل . فلما كان هو قد أحاط بالصواب وأساء التقدير ولم يذهب قبل الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقيم في طعنه واقعة لا عان لما به ومن عدم ختم الحكم في المباد . ولأنه إذا كانت الشهادة التي يستدل إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان مخزوماً في اليوم الذي ذهب فيه قبل الكتاب بطلب تعريض أوجه العلم ، فإنه لا يحق أن يطلب مهلة جديدة . إلا أنه كثر من الراجح عليه أن يعلم على الحكم وبعد أسباب العلم ويقدم في المدة الباقية له من الثانية عشر يوماً المصدة في القانون عمومية من يوم صدوره الحكم ، ولو كانت هذه المدة لا تقع لسبب الأسباب ولو كان هو قد تردد في كل الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

(جلد ١٧٤ ص ١٧٣ من دور ١٣٣٧ سنة ١٣٤٤)

٧٤ - إذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد جلد بها أن الحكم ختم غرض يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وكان الطلب الذي قدمه الطاعن إلى كل الكتاب مؤرخاً في يوم ٢٤ ديسمبر فإنه لذلك لا يكون له أن يبنى على الحكم

مبتدئة لهذه الواقعة ، وكان له استناداً إلى هذه الشهادة - حسبما استقر عليه قضاء محكمة التمييز - أن يحصل على مباد جديد لتقسيم ما قد يكون له من أسباب العلم . أما إذا وجد الحكم مخزوماً ومودعا عقب التصريح فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تصديقه من أسباب العلم بعد إطلاعه على الحكم ، ولا يصح له في هذه الحالة أن يطلب مبدئة ليقدم بها أوجه العلم يدعى أن الحكم إنما ختم في الواقع عند اقتضاء مباد الثانية الأيام وأنه لم يتيسر له تعريض الأسباب في المدة الباقية . ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية المدة الباقية مبيتاً من وقت دعاه قبل الكتاب لتعريض أسباب العلم . ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي تأثير . فلما كان هو قد أساء التقدير وأحمل في المحاب قبل الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون إلا قسه . لأن ما كانت الشهادة التي يستدل إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان مخزوماً في اليوم الذي ذهب فيه إلى كل الكتاب فلا يصح استلزامه مهلة . ولا ينعض له في إطلاعه المدة أن المدة الباقية له لم تكن تقنع لتعريض أوجه العلم أو أنه كان يتردد على كل الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

(جلد ١٧٤ ص ١٧٣ من دور ١٣٤٤ سنة ١٣٤٤)

٧٥ - إذا كثر الظاهر من الشهادة المقدمة للاستدلال على أن الحكم لم يتم في مباد الثانية الأيام أن الحكم الملغى فيه عشر المباد فورا إلى كل كتاب المحكمة في صباح اليوم الذي حوت فيه هذه الشهادة ، فلا وجه لأن يدعى الطاعن بأن عدم ختم الحكم هو الذي منه من عدم أسباب طعنه في المباد عمومية من يوم صدوره الحكم . وما دام هو قسه لم يذهب إلى كل الكتاب ليطالع على الحكم إلا في اليوم الذي قيل فيه - على معنى ما هو وارد في الشهادة - أنه مخزوم وموضع قبل الكتاب ، فإن ذلك منه مضاداً له . دون ذلك ختم الحكم إذ كان في المباد قد تقرر أو لم يكن - كان مقدراً أن المدة الباقية له من مباد العلم عمومية من يوم صدوره الحكم تكفيه ليحضر فيها أسباب طعنه بعد إطلاعه على الحكم . فلما كان هو الذي أحاط بالتقدير فبذلك قطع عليه .

(جلد ١٧٤ ص ١٧٣ من دور ١٣٤٤ سنة ١٣٤٤)

٧٦ - إن المدة ٢٣١ من قانون تحقيق المناياك قد حصر فقيرها بالعلم وتقدم أسباباً مدة ثمانية عشر يوماً كلمة من يوم الحكم ، وفي نفس الوقت أوجبت

من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في ميعاد الثانية الأيام التالية لصدوره. ذلك أنه يجب - لكي يقرّب على تأخير التوقيع على الحكم وقت سرّين ميعاد المحاكم في بطريق التقصير وتقديم أسباب هذا التأخير إلى تزيين إعلان الحكم عليه إعلاناً رسمياً وإحجام الحكم على الكتاب - أن يثبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بعبارة من قلم كتاب المحكمة بذلك.

(جلسة ١٨٤٢/١٢ من رقم ١٠٠ سنة ١٩٢٢ ق)

٧٨ - إذا قدم الطاعن شهادة بأن الحكم المظنون فيه لم يتم في مدى الثانية الأيام المقررة لذلك ثم طلب تقصير الحكم بحجة أن أسباباً إنما كتبت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره وأن المحكمة لا تكون عنه كتابته ملزمة بالتحقيقات التفوية التي دارت أمامها بالجلسة فأكتفى بالتحقيقات الابتدائية التي لا يصح أن يؤسس عليها حكم وما هو دون مختص بالجلسة وهو لا يثبت فيه كل ما يجوز فيها، فإن طلب تقصير الحكم لا يكون له عمل إذا كان لم يتم لا من الحكم ولا من التصريات التي أجرتها محكمة التقصير أي دليل على صحة دعواه.

(جلسة ١٨٤١/١١/١٠ من رقم ١٨٤١ سنة ١٩٢١ ق)

٧٩ - إذا كان الطاعن يستلحق طعنه بأن الحكم المظنون فيه لم يتم في ظرف الثانية الأيام المقررة في القانون ويطلب بناء على ذلك إعطائه مهلة لتقديم ماله من أوجه الطعن على الحكم ذاته، وكانت الشهادة التي قدمها لتأييد طعنه لا تعهد بذلك لصدورها قبل أن تنقضي الثانية الأيام المذكورة، فلا تصح إجابته إلى طعنه.

(جلسة ١٨٤١/١١/١٠ من رقم ١٨٤٢ سنة ١٩٢٢ ق)

٨٠ - إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في إثبات أن الحكم المظنون فيه لم يتم في مدة الثانية الأيام المقررة في القانون صادرة من قلم كتاب المحكمة قبل فوات ثمانية أيام على صدور الحكم فإنها لا يصح الاعتدال عليها في تقديم أسباب الطعن بعد مضي الميعاد المعلن لتقديمها عسرياً من يوم صدور الحكم.

(جلسة ١٨٤٢/٣ من رقم ١١٣٠ سنة ١٩٢٢ ق)

٨١ - إذا كانت الشهادة التي يقدمها الطاعن لإثبات أن الحكم المظنون فيه لم يتم في الميعاد المقرر صادرة قبل مضي الثانية الأيام المقررة في القانون ثم لم يحكم المحكمة فإنها لا تصلح لإثبات ذلك ولا تمنحه في طلب المهلة ولا يؤثر في هذا أن يكون الطاعن قد قدم شهادة أخرى مذكورة فيها أن عيبراً للجلسة والحكم قد وردا.

عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك - إذ أنه يفرض صحة ما ساد بعبارة قلم الكتاب من أن الحكم لم يردع إلا يوم ٢١ ديسمبر وهو ما لم تعد لإثباته إذ يجب أن تكون المدة المقررة مضمومة على ما إذا كان الحكم عتوما ومودعا بالقلم بحيث يمكن لصاحب الشأن الاطلاع عليه والحصول على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم موجوداً - يفرض صحة ما ساد بالعبارة من ذلك ويفرض أن الحكم في الواقع لم يتم إلا بعد الثانية الأيام فإنه لم يحصل من تأخير ختمه أي ضرر للشأن ما دام هو لم يطلب الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه إلا يوم ٢٤ ديسمبر وفي ذلك لا يردع قلم الحكم مودعا في قلم الكتاب.

(جلسة ١٨٤١/١٢ من رقم ٢٢١ سنة ١٩٢١ ق)

٧٥ - إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صحيحة في أن الحكم كان عتوما في اليوم الذي ذهب فيه قلم الكتاب وطلب إعطائه الشهادة، فإنها لا تمنحه في طلب إعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن، إذ كان من الواجب عليه أن يبلغ على الحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة المبينة له من الثانية عشر يوماً المخصصة في القانون لأنه هو الذي قد كسب طعنه على طعنه من وقت دخوله إلى قلم الكتاب، فإذا كان قد أضاف الحجاب وأحصل الدخول إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يتقدم في طعنه وإلا عدم ختم الحكم في الميعاد.

(جلسة ١٨٤٢/١٢ من رقم ٢٠٠ سنة ١٩٢٢ ق)

٧٦ - لا يرد التأخر عن تقديم أسباب الطعن في الميعاد أن يقدم الطاعن شهادة بأن الحكم أودع في كتاب النيابة في تاريخ قال الميعاد المحدد قانوناً المقرر بالطعن وتقديم الأسباب ما دام أنه لم يحصل في الميعاد المذكور على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم مرفقة عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه وفقاً لنص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

(جلسة ١٨٤٢/١٢ من رقم ٤١١ سنة ١٩٢٢ ق)

٧٧ - إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكان مؤثراً على الحكم بإعطاء عليه يبرود الحكم في اليوم السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٢ تقدم أسباب طعنه في السادس عشر منه بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوماً على تاريخ صدور الحكم، ففي هذه الحالة ينحصر في تقرير الأسباب أن يحصل الطاعن على شهادة

وقد عبثاً من تم الكتاب مؤيدة لذلك ، فإن الطلب لا يقبل منه .

(جلة ١٣٢/٢١ من رقم ١٧١ سنة ١٣٢١)

٨٥ - إذا كان الطعن قد أسهل يجب عدم ختم الحكم في المبدأ القديم ما دام فيه من أسباب الطعن ، ولكنه لطرف أسهل في لم يمل هذه الحالة إلا بعد اقتضائها ، فإنه يجب عليه أن يبادر ، من وقت علمه لك تقديم الأسباب في مدى المدة عشرة مدتها من هذا الوقت ولا يجوز له بعد ذلك أن يطلب إلى المحكمة إبطاله مدة أخرى .

(جلة ١٣٢/٢١ من رقم ١٧١ سنة ١٣٢١)

٨٦ - على الطاعن ، بغيره أن لم يكن يمل بصور الحكم في يوم صدوره ، أن يقدم أسباب طعنه في هذا الحكم في المبدأ عسراً من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً طعنه بصدوره فلما كان هو يقرر في طعنه أنه لم يسلم بصدوره الحكم عليه إلا في يوم كذا ، ثم تأخر في تقديم أسباب الطعن من المبدأ عسراً من ذلك اليوم ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(جلة ١٣٢/١٠ من رقم ١٠٨ سنة ١٣٢١)

٨٧ - إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب طعنه على الحكم في المبدأ ، ولكنه لم يكن قد قرر بالطلعن فيه بطل الكتاب فطعنه لا يكون مقبولاً . ولا يصح اعتذاره بأنه ، لكونه قد مرض وحمل إلى المستشفى بعد صدور الحكم عليه ويبرهن ، قد قتل رفيقه في القبر بالانتش إلى مأمور السجن بتعقيب سجل حكم الوصول الذي أخذه منه من مصلحة البريد ، ولكن رفيقه لم تنفذ ، إذ هذا المذكر كان صحيحاً في ذلك له إقراره على أن شفاؤه من مرضه وتبين أن رفيقه كان لم تنفذ .

كان قد يبادر إلى التقرير بالطلعن وفقاً للقانون . وذلك تقط لغير تجارة للمبدأ المذكور عسراً من يوم صدور الحكم . أما مع عدم حصول تقرير بالطلعن من الزم من سجن الفرصة لذلك فلا جدوى من هذا الاعتذار إذ أن الطعن لا تقوم له قائمة إلا إذا حصل تقرير في قلم الكتاب أو بالسجن ، وقسمته له أسباب في الأجل الذي حذر به القانون في المادة ٢٢١ تقتضي .

(جلة ١٣٢/١١ من رقم ١٣٣ سنة ١٣٢١)

٨٨ - إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب الطعن على الحكم ، ولكنه لم يقرر الطعن بطل الكتاب فطعنه غير مقبول شكلاً . ولا يشفع له أن يكون عليه قد

تم الكتاب بعد المبدأ ، ما دام الطاعن لم يتقدم إلى طر الكتاب للاطلاع على الحكم بعد نهاية التأييد الأيام إلا في يوم حصوله على الشهادة الأخيرة وضعها وجد الحكم موقفاً وموعداً .

(جلة ١٣٢/٢١ من رقم ٣٧٤ سنة ١٣٢١)

٨٩ - الشهادة التي يتقدم بها مباد الطعن وتقدم الأسباب بموجب نص للمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي التي ثبتت عدم ختم الحكم وإبطاله تم الكتاب في ظرف الثانية الأيام التالية لصدوره . أما الشهادة بعدم ختم الحكم وإبطاله الصادرة في اليوم الخامس من تاريخ الحكم فلا تجوز .

(جلة ١٣٢/١٠ من رقم ١٧١ سنة ١٣٢١)

٩٠ - إن للمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا نشر حل صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الختم به ، فيقبل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإبطال الحكم تم الكتاب ، فقد أوجب عليه في الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من تم الكتاب بعدم وجود الحكم في المبدأ المذكور ، فلما كانت الشهادة الختم من الطاعن عسراً قبل اقتضاء مباد الثانية الأيام التالية لصدور الحكم ، وثبنا لا تحقق الفرض الذي قصده القانون منها ولذا يستلزم من الطاعن التقرير به باقتضاء الثانية عشر يوماً التي حددها القانون التقرير به وتقديم أسبابه ، ولا يكون له الحق في امتداد المبدأ ، ولا تكون ثمة قيمة للشهادة الثانية بتقديمها مساعدة من تم الكتاب بعد هذا المبدأ ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً .

(جلة ١٣٢/٢٠ من رقم ٨٢١ سنة ١٣٢١)

٩١ - لا يجوز بأية حال التمسك بألم عكس التقضى بأسباب الطعن غير التي تقدم في المبدأ القانون طبقاً للمادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنائيات . فلما كان الطاعن قد بين تقرير الطعن الذي قدمه على أن الحكم لم يتم في مباد الثانية الأيام المقررة في القانون ، وطلب إبطاله حتى يقدم ما يرى تقدمه من أسباب الطعن في الحكم ذاته بعد الإحالة عليه ، ثم أنصحه عكس التقضى محبة لعدم ما يكون فيه من أسباب تقدم تقريراً ثانياً ، ثم بعد اقتضاء مباد المدة طلب في طعنه المرافعة تقضى الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوماً من صدوره

تقديم تقنية الجبلة وبين الحكم فيما كان معه العمل إلا أن صدور الحكم بمثابة ما بين على كتاب محكم بن سويف والقبير، لا يكون استخراج تلك الشهادة من كل كتاب محكمة بن سويف مستغنياً استبعاداً لأسباب للتمتع بالظن في هذا الحكم بعد المبدأ المقرر في القانون باعتبار أن تلك الشهادة لا يصح الاستناد إليها في هذا المبدأ.

(جلسة ١٢٧/١٢١ من رقم ٨٢ سنة ١٦ ق)

٩٣ - إذا كان الطاعن لم يقدم أسباباً لطلبه إلا بعد انتهاء الأجل الممنوع في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعته لا يكون مقبولة شكلاً، ولا يمنع من ذلك أن يكون متعلقاً بالسجن، فإن هذا - حسب النظام للودع في القانون - لا يجوز دون تحرير أسباب الطعن وتقديمها وفقاً للقانون.

(جلسة ١٢٧/١٢٢ من رقم ٣٦٦ سنة ١٧ ق)

٩٤ - إذا كان الطاعن قد قرر بالظن وقام أسباباً لطلبه ولكنه لم تستطع إثبات أن هذه الأسباب قدمت في المبدأ المقرر في القانون فطعته لا يكون مقبولة ولا يمنع من ذلك أن تكون تلك الأسباب قد عثر عليها بقلم الكتبة في مكتب أحد الكتبة أثناء غيابه لأن هذا لا يدل بقاءه على حصول تقديمها في المبدأ سيما إذا كانت عالية من التاريخ أو من أية إشارة أخرى ولم ترفع في تقديمها الأوضاع التي فيها الشأن.

(جلسة ١٢٧/١٢٣ من رقم ٣٣٠ سنة ١٧ ق)

٩٥ - إذا كان التهم قد قرر بالظن في الحكم ثم قدم عليه تقريراً بأسباب الطعن أورد فيه أن الحكم لم يتم في المدة الآتية لصدوره وشفه بشهادة ذلك على ذلك واستحفظ في ذيل التقرير بأنه في تقديم أسباب الطعن على الحكم ذاته بعد ختمه، ثم قدم ما لديه من أسباب بعد اطلاعه على الحكم، ثم بعد ذلك قدم عنه لأن من التهم طالباً مهلة لتقديم أسباب أخرى لأنه وكل عنه حديثاً، فلا يكون هذا الحرفى حتى في المهلة، لأن التهم قد استندت هذه الملاحق المحلى الأول على الحكم وتقديمه أسباب الطعن، فكل أسباب راد تقديمها بعد ذلك لا تكون في المبدأ.

(جلسة ١٢٧/١٢٣ من رقم ٣٤٨ سنة ١٧ ق)

٩٦ - التهمة التي يصح الاستناد بها على الحكم لم يتم في الموعد القانوني من التهمة المعلقة على عدم وجود الحكم بقسم الكتبة مرفوعة عليه وقت صدورها. فالشهادة الثابت بها أن الحكم ومعه

كتب إلى إدارة السجن المختل هو فيه باستماعه لغير الطعن ولكن موافق السجن لم يتقدموا ذلك.

(جلسة ١٢٧/١٢٤ من رقم ١٧٢ سنة ١٧ ق)

٩٩ - إذا صح أنه كان ثمة مانع من تقديم أسباب الطعن في المبدأ لم يكن في الإمكان التظلم عليه فانه يكون من الواجب تقديم تلك الأسباب على أثر زوال ذلك المانع.

(جلسة ١٢٧/١٢٤ من رقم ١٥٢٠ سنة ١٤ ق)

٩٠ - إذا كان الطاعن يتوقع فيما عليه بالمهلة من إسهام متفرع أيام أخرى هذا المهلة التي أعطيت لتقديم أسباب الطعن بأن وراء السكوكيا منه من تقديم الأسباب في المهلة الأولى، فلما لا يؤول منه ما كانت حالة الرضا التي يهر إليها قد زالت، وما دام هو لم يقدم أسباباً على أثر زوال هذا المانع كما هو الواجب قانوناً.

(جلسة ١٢٧/١٢٣ من رقم ٣١١١ سنة ١٧ ق)

٩١ - الأصل في تقديم أسباب الطعن أن يكون إلى قسم كتبة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده محكمة التفتيش عند عدم ختم الحكم في المبدأ القانوني. فإذا كان الطاعن قد قدم أسباباً الطعن في المبدأ إلى قسم كتبة المحكمة التي أصدرت الحكم، فطعنه هذا الذي قد يقولها بمفرده من أن إرساله في ذات اليوم طريق البريد إلى قسم كتبة محكمة التفتيش ولكنها وصله بعد المبدأ، ولم يكن الطاعن شأن بهذا الأخير. فإن طعن يكون مقبولة شكلاً.

(جلسة ١٢٧/١٢٤ من رقم ١٢٣٦ سنة ١٥ ق)

٩٢ - الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في المبدأ يلزم أن تصدق من قسم كتبة المحكمة التي يوجد به ملف الدعوى ويوقع الحكم بدخوله ولكن إذا كانت ظروف الحال تبيح اعتبار الشهادة كأنها صادرة من قسم كتبة المحكمة الموجود به ملف الدعوى، وكانت الشهادة قاطعة في أن الحكم لم يكن قد ختم حتى تاريخ تحريرها، فانه يصح الاستناد إلى هذه الشهادة في عدم مصادق تقديم الأسباب، فلما كانت الدعوى قد نظرت في هذه جلسات أمام محكمة جنايات بن سويف التي كانت محضه ينظرها قبل إنشاء محكمة القيد الابتدائية ثم أضيفت إلى محكمة جنايات القيد بعد وجوهاً فأصدرت حكماً فيها، فإن الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم هذا الحكم في المبدأ وإن كان يلزم أن تصدق من قسم كتبة محكمة القيد إلا أنه بالظن إلى أن محكمة القيد قد أخذت في الفترة بين

لم يوقع في الوعد القانوني ، فخلص أن اليوم
الحالي عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم
السابق حل تاريخ التقدمة ، والتي علة رسمية ليست
الأجل لك اليوم قال وتكون التقدمة صادرة في اليوم
الآخر الأجل للرخص به في القانون .

(جدة ١٩٥١/١١/١٢ من رقم ٢٢٥ سنة ٣٣ ق)

٩٠٠ - إذا كان المعلن لم يقدم شهادة من تم
الكتاب ثبت عدم إمكان حصوله على صورة الحكم
في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم
وجوده يتم الكتاب فلا يكون له وجه في طلب مد
مبدأ المعلن ويكون طعنه غير مقبول شكلاً .

(جدة ١٩٥١/١١/١٢ من رقم ٨٨٤ سنة ٣٣ ق)

٩٠١ - إذا كان تقرير أسباب المعلن قد ورد
تم الكتاب بعد اقتضاء إليه بالقرار بالقانون فلا يرفع
في تطرح هذا اليلاد قول المعلن إن تأخيره إنما يرجع
لعدم استطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات
التي كانت تمتد فيها ، فيصد بذلك عامرة بالبرليس
إباطاً ومنع الناس من دخوله ، ما دام هو لم يتجهلاً
على أن أحداً منه ، وتصوراً إن كان الثابت من
أوراق المصريحاً بقر المعلن في ذات التاريخ الموضوع
على تقرير الأسباب المرسل منه بالبريد ، كما مفاد
عدم صحة طوره .

(جدة ١٩٤٩/١١/٢٢ من رقم ١٩٤ سنة ١٩ ق)

٩٠٢ - أسباب المعلن المقدمة بعد مدة عشرة
الأيام كاملة لا يفتت إليها لتقدمها بعد اليلاد .

(جدة ١٩٥٠/١٠/١٩ من رقم ١٩٠ سنة ٣٣ ق)

٩٠٣ - ما دام تم الكتاب قد أعلن المعلن
بإلغاء الحكم بدخمه ومع ذلك لم يتم أسباباً لمسته
في عشرة الأيام التالية لحصول الإعلان فإنه يكون
غير مقبول شكلاً .

(جدة ١٩٥١/١١/٢٢ من رقم ٢٢٠ سنة ٣٣ ق)

٩٠٤ - لأن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام
للقررة بالقانون لا يكفي وحده لتقصه . فلما كان
المعلن قد بنى طعنه في الحكم على هذا السبب ثم سكن
من أن يقدم في خلال عشرة أيام كلفه ما عسى أن يكون
فيه من أسباب المعلن على الحكم ذاته ولكل ما يقدم
فقط يكون مرفوحاً .

(جدة ١٩٥٠/١٠/١٩ من رقم ٢٢٠ سنة ٣٣ ق)

٩٠٥ - إن المدة ٢٤ من قانون الإجراءات
الجزائية توجب التقرير بالصدور لإعاز الأسباب التي هي

المجلة وردا المحكمة في اليوم السابق لصورها لا يحد
ولمنا لا تقبل الأسباب التي يقدمها المعلن بعد مضي
مبدأ المعلن محسوماً من يوم صدوره للحكم ، ولو كانت
عكة التنص قد أجلت نظر المعلن حتى يقدم المعلن
ما يرى تدنية من أسباب لأن ذلك ليس قضاء منها
يتحول الأسباب التي ستقدم .

(جدة ١٩٥١/١١/٢٢ من رقم ١١٣٣ سنة ١٨ ق)

٩٧ - التقدمة التي يستدل بها على أن الحكم لم يتم
في الموعد القانوني يجب أن تكون على السبب أي دالة
على عدم وجود الحكم يتم الكتاب موقفاً عليه وقت
صدورها ، فلما كانت التقدمة المقدمة من المعلن تاريخها
٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وورد فيها أن الحكم
الصادر بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وورد تم
الكتاب يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فلما لا يقيد
مقدم في إثبات أن الحكم المعلن فيه لم يوقع عليه
في الموعد القانوني ، ولا يقبل إذن من هذا المعلن أن
يقيم أسباب طعنه على هذا الحكم بعد مضي مبدأ
المعلن محسوماً من يوم صدوره للحكم .

(جدة ١٩٥١/١١/٢٢ من رقم ٨٢٠ سنة ٣٣ ق)

٩٨ - التقدمة التي يصح الاستدلال بها على أن
الحكم لم يتم في الموعد قد ترقى إنما هي التقدمة التي قد
على عدم وجود الحكم يتم الكتاب موقفاً عليه وقت
صدورها . فالتقدمة المقدمة من المعلن والمؤرخة أول
ماوس سنة ١٩٥١ وهي تقول إن الحكم ختم في يوم
٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ لا تكون حاسمة في هذا
النقد .

(جدة ١٩٥١/١١/٢٢ من رقم ٢٣٧ سنة ٣٣ ق)

٩٩ - لأن القانون ولد نوعاً من عدم تأخير
التوقيع على الأحكام من جهة الأيام التالية لصدورها
إلا أنه ونص المعلن أن بعد أجل التوقيع عليها لك
تلاتين يوماً ولم يرب جلا لا إلا إنما لم يتم التوقيع في
طرف منه ، المدة هنا من جهة ومن جهة أخرى فإن
التقدمة التي يقدم عليها المعلن في بطلان الحكم لعدم
توقيعه في المبدأ يثبت أن تكون على السبب أي دالة
على عدم وجود الحكم يتم الكتاب موقفاً عليه وقت
صدورها . فلما كان الحكم قد صدق في ١١ من نوفمبر
سنة ١٩٥١ ، والتقدمة التي يستدل بها المعلن على عدم
تصدق المبدأ مؤرخة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١
ومضمونها أن الحكم أوقع تم الكتاب في تاريخها ،
فقد التقدمة لا تنيد في إثبات أن الحكم المعلن فيه

بطل لإدخال الحكم يقوم مقام إطلاعه بإيداعه ، فانه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حذوريا في اول يناير سنة ١٩٥٣م قرر الطاعن بالعلن فيه بطريق التخص في ١٧ منه وفي ١٨ منه حصل على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه في قلم الكتاب ، ثم قرر صاحب في ١٦ من مارس بطله بإدخال الحكم ولم يقدم بعد ذلك أسبانيا لطلعه ، متى كان ذلك فإن هذا الطعن يمكن غير مقبول شكلا .

(جلبه ١٧٧/١٧٧ من رقم ١٥٢٢ سنة ٢٣ ق)

١١٠ - متى كان الطاعن لم يحصل على الشهادة التي تعيد عدم ختم الحكم المطعون فيه في الثانية الألام للقررة بالتقانون لا بنفسه ولا بواسطة غيره بل حصل عليها شخص آخر لم يبين صفته في الطلب ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(جلبه ١٩٤/١١٢ من رقم ٣٨ سنة ٢٢ ق)

١١١ - إن الشهادة التي يجب لمد لإدخال الحكم بطل الكتاب في الجهاد هي الشهادة المعطاة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولا يصح الالتفات إلى الشهادة التي تحمل من قلم كتاب محكمة أخرى ولو كانت هي محكمة الاستئناف التابع لها مستنداً محكمة الجنايات لأن القانون فرض لإدخال الحكم تخوما في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته في مواضع محددة دون الالتفات إلى ما إذا كان الحكم قد ختم في الواقع أو أودع في قلم كتاب آخر ، مادام لم يوجد في القلم الذي صنفه القانون ، وإذن فمن كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم مكتب محكمة استئناف معطاة بدلاً من قلم كتاب محكمة كفر القبيص التي تقدم بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن هذه الشهادة لا تجدي ولا يقرّب عليها اعتماد الجياد الذي نصت عليه المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلبه ٢٢٤/٧٣٠ من رقم ٦٢ سنة ٢٢ ق)

١١٢ - إن قضاء محكمة التخص قد استقر على أن قلم الكتاب الصادر إليه في المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم ، فهو الذي يجب أن يحصل فيه القرار بالعلن ، وهو وحده الذي يستلزم منه صاحب الشأن من الحكم ليطلع أو يحصل على شهادة بعدم وجود مودعة به ، وإذن فالشهادة التي يستترجمها الطاعن من قلم كتاب محكمة الاستئناف بدلاً من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تقدم بها محكمة الجنايات التي أصدرته

عليها في طرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم المخضوري والاستئناف فيه . فلذا كان الطاعن ، وإن ادعى أنه لم يتعلم أن يقرر الطعن في اللغة المقررة بالتقانون لسبب قهرى خارج عن إرادته وأنه يادر قهر الطعن في اليوم التالي لاتخاذ عقده ، لم يقدم لإدخال الأسباب التي بني عليها الطعن في زوال المعنا للمانع أيضاً بل أنه لم يقدمها إلا بعد مدة ظهرت العشر من يوماً ، ولم يستمر من هذا التأخير إلا بدعوى المرض وحده ولم يشر إلى سبب في الإبراءات ولم ينع في طعنه أنه حال بينه وبين إدخال هذه الأسباب مانع قهرى كذلك . فلذا الطعن لا يكون مقبولاً شكلا .

(جلبه ١٧٧/١٧٧ من رقم ١٥٢٢ سنة ٢٢ ق)

١٠٦ - إذا كان التايم على مجلس الحكم أن وكيل مكتب عاى الطاعن هو الذي أدخل لإدخال الحكم فإن هذا الاعتراض لا يصح الاعتداد به مادام أن الطاعن أو عايم لم يبين لإدخال الحكم حسب القانون عملاً بالمادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلبه ١٩٢/١١٢ من رقم ٣٠١ سنة ٢٢ ق)

١٠٧ - إذا كان عاى الطاعن الذي استحصل على شهادة من قلم الكتاب تحمل على عدم ختم الحكم في خلال ثمانية أيام ، قد وقع على الحكم بعد إيداعه بطله بذلك ولكنه لم يقدم أسبانياً الطعن في الميعاد ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلا .

(جلبه ١٧٧/١٧٧ من رقم ٥٤ سنة ٢٢ ق)

١٠٨ - إن إعلان الطاعن في قلم الكتاب لإدخال الحكم إنما يخص به القانون للمصدر على التباية في الحالات التي لا يبين صاحب الشأن فيها معطاه على في الجهة التي بنى مقر المحكمة . وإذن فمن كانت التباية لم تستصل هذه الرخصة التي غرلها لما القانون وأعلنت صاحب الشأن وهو العاى الذي حصل على الشهادة من قلم الكتاب ، في مكتبه ، فليس الطاعن ولا العاى الذي استحصل على الشهادة أن يتحدر من ذلك بتوبة إنه كان يبين إطلاعه في قلم الكتاب .

(جلبه ١٧٧/١٧٧ من رقم ١٠٢٢ سنة ٢٢ ق)

١٠٩ - إن المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية تجب في حالة ما إذا حصل صاحب الشأن على شهادة بعدم إدخال الحكم في طرف ثمانية أيام من تاريخ التعلق به ، أن يكون القرار بالعلن وإدخال أسبانياً في طرف عشرة أيام من تاريخ إطلاعه لإدخال الحكم في قلم الكتاب ، ولا كان إقرار وكيل الطاعن

المحكوم عليه لا يتجره بتنفيذ طريق التنفيذ ، فإن التنفيذ يكون غير مقبول شكلاً لضعفه من غير نص صريح .
(جلد ١١/٨ من رقم ٢٠١١ س ١٢ ق)

١١٧ - التنفيذ بطريق التنفيذ حتى شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده يستلزم أولاً يستلزمه يجب ما يترتب له من المصلحة ، فليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه . ولهذا يجب أن يكون القرار به في قلم كتاب المحكمة إما منه شخصياً وأما عن وكفه عنه لهذا الغرض تركياً لا تالياً . ولا يكفي في ذلك أن يكون التوكيل صادراً من القاضي بالمرافعة عن المتهم ، فإن الزيادة في هذه الحالة مقصورة على التحدث أو يجمع عنه في جلسات المحاكمة ولا يمكن أن تلجأ على غير ما كان لا يكفي في ذلك نص صريح مائة في التوكيل .
عل أن يكون التوكيل إبراء كل ما يجوز التوكيل فيه .
قائراً ، فإن التنفيذ في الأحكام هو ما لا بد فيه من توكيل خاص .

(جلد ١١/٨ من رقم ٢٠٢٩ س ١١ ق)

١١٨ - إذا كان صدر الطعن من تأخره في التقرير بتنفيذ في المبدأ هو أن عليه تمام أسباب الطعن في الجواب أو أرسل في ذلك الوقت لأمر السجين خطاً بالمطلب فيه أن يذهب إلى عمل التقرير ولكن الأمور أحمل هذا الطور غير مقبول ، لأن التنفيذ في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون فور ، وتدخل المصالح عنهم فيه لا يكون إلا بناءً على إرادتهم ثم التنفيذ في الحكم ورويتهم في السيرة فيه . وما دام المصالح عنه لم يزل بأنه لم يظهر رغبة شخصياً في التنفيذ في الحكم الصادر عنه ، لا في قلم الكتاب ولا في السجن ، فثبت ذلك لعدم الإجابة .

(جلد ١١/١١ من رقم ١٠٠٠ س ١٤ ق)

١١٩ - إن التقرير بالتنفيذ على ما جرى عليه أثناء محاكمة التنفيذ هو حتى شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده فيجب إظهار أن يكون منه شخصياً ولما عن وكفه لهذا الغرض تركياً علماً بأن هذا كان المصالح أو وكفه لم يردوا التوكيل الذي حصل التقرير بالتنفيذ يستلزمه في طلب الدعوى حتى يمكن محاكمة التنفيذ الحقيقي أما إذا كان صريحاً فيه التوكيل بالتقرير بالتنفيذ لم لا فإن التنفيذ يكون غير مقبول شكلاً .

(جلد ١١/٨ من رقم ٢٠٠٠ س ١٣ ق)

١٢٠ - إن التنفيذ بطريق التنفيذ حتى شخصي للمحكوم عليه يستلزم أولاً يستلزمه يجب ما يترتب له

الحكم لا يترتب عليه اعتماد المبدأ الذي نصت عليه المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .
(جلد ١١/٢٣ من رقم ١١١٠ س ٢٤ ق)

الفرع الرابع

من له حق التنفيذ

١١٣ - التنفيذ في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو من يوكفه تركياً علماً لهذا الغرض ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جبري عنه يمكن القانون ينظر في التقليل والمجمل من شئونه الخاصة بالنفس ولأنه أن يرفع بهذه الصفة التنفيذ بطريق التنفيذ وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره .

(جلد ١١/٢٤ من رقم ٥٤ س ٥ ق)

١١٤ - يجوز النيابة السامية أن تنفذ في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادراً بالقرعة ، إذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضاً على التبعات التي فرضها القانون لمصلحة التبعين . وإذ أن هذا هو رأي وروح أي بلدان في الإجراءات التي ينبغي عليها أن تنضم به إلى المحكمة وتطلب تنفيذ الحكم .

(جلد ١١/٢٤ من رقم ٥٤٢ س ١٠ ق)

١١٥ - في المواد الجنائية لا يتجره بالمحكوم عليه . قبل الحكم إلا باقتضاه موافقة التنفيذ فيه بالقبض . وبالقضية الثانية ، فإذا استأنفت القضية وحدها صح اختيار هذا الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه أيضاً ، ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يستجيب عليه بأنه لم يستأنف . ولهذا لم يستأنف للمتهم الحكم الصادر عنه واستأنفت القضية وقضى بأيده فلما ألتمس الحق في التنفيذ بطريق التنفيذ في الحكم الاستئنافي ولو أنه مؤيد الحكم الابتدائي الذي لم يكن قد استأنف .

(جلد ١١/٢٤ من رقم ٩٠٠ س ٢٤ ق)

١١٦ - إذا كان التنفيذ بطريق التنفيذ حتى شخصياً متعلقاً بالمحكوم عليه وحده يستلزم أولاً يستلزمه يجب ما يترتب له من المصلحة ، فإنه ليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه . وذلك يجب أن يكون إظهار الرغبة في التنفيذ بالقرار به في قلم كتاب المحكمة علماً ، إما بواسطة صاحب الشأن شخصياً ، وإما بواسطة من يوكفه عنه لهذا الغرض . وإذ أن هذا كان التوكيل المقدم من المصالح الذي قرر بالتنفيذ نيابة عن

يقتل برفاهة إلى وركه . فإن هذا المعلن ، تقدم من والدة الجنى عليه ، دون أن يستلزم الإعدام والقتل بحق مدني ، يكون غير مقبول لقيامه من إصفافيه (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ٢١ ق)

١٢٤ - إن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تعبر المعلن أمام محكمة انتقض في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف إلى المحكمة الجزائية إلا لاتباع المعلن نفسه أو وليها المادة ٣٦ من قانون نظام المحاكم الجنائية أمام في دائرة اختصاصه ، أو من وكيله على ماله . وإن كان قد تمت من الأورق أ. الذي قرر المعلن في الم كتاب في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف هو رئيس بابه بروسيدون أن يكون منه تركيز على صادر في من الدب المام . فإن المعلن يكون غير مقبول لرفعه من غير في صفة . (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ١٢٣ ق)

١٢٥ - لا كانت المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أجلت المعلن أمام محكمة القضاء في الأمر الصادر من غرفة ادتهام بأمانة الجنائية إلى المحكمة الجزائية الدب المام ، فإن المعلن لا يكون مقبولا من غيره من أعضاء النيابة هذا ماخوفاً قانون نظام القضاء الجنائية أمام من اختصاصات النائب العام . وإن كان قد تم في النيابة قد قرر المعلن في الم كتاب دون أن يجر في تقريره أنه كان موكله ذلك من نائب العام أو من أصلي المام ، فإن المعلن لا يكون مقبولا . (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ٢٢٣ ق)

١٢٦ - إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تعبر المعلن أمام محكمة القضاء في الأمر الصادر من غرفة الادتهام بعدم وجود وجه لإفشاء الدعوى إلا لاتباع المعلن . كما أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء تعبر هذا المعلن أيضاً الدعوى أمام في دائرة اختصاصه . وإن كان قد تمت من الأورق أن الذي قرر المعلن في الأمر الصادر من غرفة الادتهام بأن لا وجه لإفشاء الدعوى السوسية قبل المام هو رئيس النيابة . وأنه وإن كان قد ذكر في تقرير المعلن أنه قرر بتركيز من المام المام إلا أن ثبات من كتاب هذا الأمر إلى رئيس النيابة أنه لم ينص فيه على تركيز الدعوى النيابة وإنما اقتصر على الإشارة إلى مواضع على تقرير المعلن بطريق القضاء وهو لا يوجد تركيزه من المعلن ، من ذلك فإن المعلن يكون غير مقبول شكلاً لسدوره من لا يكلف تقريره ماخوفاً . (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ٢٢٣ ق)

من مصلحة في أي حالين ، وليس لأحدهما أن يتوب منه في مباشرة هذا الحق إلا بذكره وذلك حين أن يكون التقرير بالمعلن في الم الدب إمامه شخصياً أو من موكله . فلا القرض تركيزاً عاماً ، ولا يجرى في ذلك أن يكون التركيز سلباً بالرافعة من المكل . (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ٢٢٥ ق)

١٢٧ - إن المادة ١٣ من قانون تشكيل عاك المباحث قد جعلت حق المعلن في أوامر قضائية لإفشاء أمام محكمة القضاء بطلب الخط في طليق القانون النائب السوسى وجهه . وإن كان لا يجرى قبول المعلن من غيره . فإذا كان رئيس النيابة هو الذي قرر المعلن بتركيز الكتاب فإنه يكون من المصالح القضاء بعدم بوجه شكلاً . ولا يرد على هذا بالقول أن المعلن دفع بالنيابة عن النائب السوسى ، مادام من قرره لم يذكر ذلك صراحة في تقريره فإن المعلن أن يرفعه باسمه هو . (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ٢٢٦ ق)

١٢٨ - إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا أجلت الجنى على المعلن أمام محكمة القضاء في الأمر الصادر من غرفة الادتهام بعدم وجود وجه لأفشاء الدعوى لم تنص على إفشاء هذا المعلن لورقه في حالة وقته ، وهي إذ تمت ذلك فقد أجمعت أنها تقتصر على المعلن في أوامر غرفة الادتهام بعدم وجود وجه لأفشاء الدعوى على الجنى عليه فلا يقتل برفاهة إلى وركه . وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٩٣ منه إذ أجل الجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قضائي المصنف بأن لا وجه لأفشاء الدعوى . وإن كان المعلن من والد الجنى عليه في أمر غرفة الادتهام بأن لا وجه لأفشاء الدعوى لا يكون مقبولا لتدعيم من غير في صفة . (جـ ١٢٦/٢٢٩٢ من رقم ٢٢٣ ق)

١٢٩ - من كان المعلن بطريق القضاء مقبولا من والدة الجنى عليه في الأمر الصادر من غرفة الادتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها عن قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإفشاء الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل ولما استند إلى أن المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على الاستئناف في هذه الحالة على الجنى عليه والجنى بالمحقق المدنية . من ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من ذلك القانون ، إذ أجلت هي الأخرى الجنى عليه . ولقد جرى بالمحقق المدنية ، حق المعلن بطريق القضاء في الأمر الصادر من غرفة الادتهام قد نصت هذا الحق على الجنى عليه ، فلا

هؤلاء التهمين ، مستنداً في إداة الأولين إلى أقوال هذا الشاهد في التفتقات الأولية أمام البوليس والنيابة وأنه أجبرهم يجسدون على الجلب عليه وأنه تحقق منهم ، ومطرحاً ما تمسك به المبلغ عنهم من أن أقوال هذا الشاهد في التفتقات كانت وليدة الإكراه ، ثم طعن المحكوم عليهم في جنابة الشروع في القتل في هذا الحكم وقيل عليهم فيه ، وطعن فيه المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور ولم يقدم أسبانياً لظنه ، فإذ يتعين قضي الحكم بالنسبة له هو أيضاً ، لأن قضيته بالنسبة للطاعين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الوقائع التي ثبت عليها إكراهه وتهددها من جديد عند إعادة نظر القضية . (جلد ١٧٧/١٢ من رقم ١١٦٦ سنة ١٩٨٤)

١٤١ - إذا كان قضي الحكم متيناً بالنسبة لواحد من الطاعين باعتباره صاحب الألباب التي بين القضي عليها فإن باقي الطاعين الذين قرروا بالظن في الحكم الصادر عليهم مه يستفيدون أيضاً من هذه الألباب متى كانت متعقبة بسبب في الحكم بصل بهم أيضاً فيقض الحكم بالنسبة لهم كذلك . (جلد ١٧٨/١٠ من رقم ١١٨٤ سنة ١٩٨٤)

١٤٢ - إنه لما كان القانون - حسب ما أوله عكمة القضي في حكمها الصادر في القضية رقم ١٩٤١ سنة ١٢ القضائية - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في صيغة ثلاثين يوماً من التلق بها والإكالات بالظن ، فإنه متى ثبت أن الحكم للطعون فيه لم يكن تم وضعه والتوقيع عليه في بحر هذه المدة يكون من التفتق التفتق بضده . وقضي هذا الحكم بالنسبة للطاعين الذي حلز طلت الفصل القانوني يستفيد منه الطاعن الذي لا يكون قدم أسبانياً لظنه متى كانت الواقعة الجنائية التي أدین فيها واحدة . لأن هذا القضي يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما يقتضيه إعادة بحث الواقعة من جميع نواحيها والنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها . (جلد ١٧٧/٢٢ من رقم ١١٤٣ سنة ١٩٨٢)

١٤٣ - إنه لما كانت الشبهة المقررة بالجلد ٤٨ من قانون العقوبات للافاق الجنائي على ارتكاب جنابة أو جنابة ، هي السجن لكل من ائترف فيه والأشغال الشاقة المؤقتة في حرض عليه أو تدخل في إندارة حركته فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ أوقع على جميع التهمين - من كانت تهمته التحريض على الاغراق ومن كانت تهمته الاغراق فيه - شتوية الأشغال الشاقة ، دون أن يذكر في تبريره هذه الشبهة إلا ما قلناه عن أعدم أنه هو الحرض

لتفتق القانون ورواد عكمة القضي عدم توافر أدركان جريمة إسراراً للقرائنات كان على هذه العكمة أن تقتض الحكم بقتض بالبراءة ويجزأ لنا أن تبدل العقوبة للقضي بما لا يتناسب في تقديرها جريمة إسراراً للسلح ولو كانت العقوبة التي أوقعتها عكمة الموضوع في التهمين بما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إسرار السلح .

(جلد ١٧٧/١٢ من رقم ١١٧٤ سنة ١٩٨٤)

١٤٤ - إذا كان طعن أحد الطاعين غير مقبول بلاته شكلاً ، وكان طعن الآخر مقبولاً شكلاً فالأول يفض من قضي الحكم بناء على طعن الثاني في كل الموضوع واحداً غير قابل للتبوة فإذا حالت العكمة متهمين لتبوت جريمة القتل مع سبق الإصرار عليها ، وراة عكمة القضي - وهي تبعد في موضوع العن المقبول شكلاً - إلى سبق الإصرار غير متوافر ويجب استنباطاً بالنسبة قدم هذا العن ، فيجب استنباطه كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسبانياً لظنه .

(جلد ١٧٧/١٢ من رقم ١٣١١ سنة ١٩٨٤)

١٤٥ - إذا كان ما أدین فيه هذا الطاعن الذي قضي الحكم بالنسبة إليه أنه شرع في قتل شخص آخر كان متيناً بالظن في قتل شخص ثالث وكان هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطعن في الحكم الصادر عليه ولكل لم يقدم أسبانياً لظنه ، فإن قضي الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يقتضي تحقيقاً لمدى العدالة تقتضيه بالنسبة إلى هذا الطاعن الثاني نظراً لوحدة الواقعة والارتباط القائم بين موقف الطاعنين .

(جلد ١٧٧/١٢ من رقم ١٠٤١ سنة ٢٠٠٠)

١٤٦ - إن قضي الحكم بالنسبة إلى أحد التهمين يقتضي قضيته بالنسبة لتمام الآخر الذي لم يقرر العن ولكنه قد تم تقرر ما بأسباب طلت على الحكم متى كانت وحدة الواقعة التي اتهموا فيها تقتضي تحقيقاً لمدى العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع التهمين في الواقعة الجنائية الواحدة التهمين تم فيها .

(جلد ١٧٧/٢٠ من رقم ١١٧٦ سنة ٢٠٠٠)

١٤٧ - قضي الحكم بالنسبة إلى منهم يقتضي قضيته بالنسبة إلى لتمام الآخر منه ولو أنه لم يقدم أسبانياً لظنه وذلك لوحدة الواقعة .

(جلد ١٧٧/٢٠ من رقم ١١٧٦ سنة ٢٠٠٠)

١٤٨ - إذا قضي حكم بإدانة متهمين في جنابة شروع في قتل وإجاعة خالدة في جريمة شهادة الزور على

ما وقع منه وما وقع من المظن الأول . فإن ذلك مستند . تحقياً للعلة . أن تكون نظراً لظن العوى بالقبلة إلى الاثنين ساً .
(جلة ١٩٠٢/٢/١٩ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٣٠٢)

١٤٧ - متى كانت التهمة الملتزمة إلى أحد المظن من عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسست إلى المظن الثاني فإن تقتض المسك بالقبلة إلى أحدهما لا يستوجب قضاة بالقبلة إلى الآخر .
(جلة ١٩٠٢/١٢/١٩ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٣٠٢)

المصلح الثالث

المصلحة في المظن

الفرع الأول

القوة المبررة

١٤٨ - إذا تهم شخص بجرمة شروع مع سبق الإصرار في فعل يعنى عليه معين ولكن مع أنه أعز من متهمة بجرمة معينة من هذا النوع وهما الحياكة على هذا الاختيار ثم عدلت المحكمة وصف التهمة بدون لفت اللطخ إلى ذلك فلتتهم جميعاً بجرمة واحدة شأرين مع سبق الإصرار في فعل يعنى عليه بجرمة واحدة فإن هذا الاختيار وإن كان مخالفاً لا يوجب التهمة المظن على المسك ما داموا لم يسلخوا به . لأن كلا منهما هو - على أقل تقدير تراعى فيه مصلحة - شريك في الجريمة التي ارتكباها زبده وفعل أسل في الجريمة التي ارتكباها هو بنفسه ، فاحيل جميع التهمين بجرمة واحدة أصليين في المرام التي ارتكباها غرض لا يسوى حلثهم لأن عقوبة الشريك في هذه الجريمة هي هي عقوبة لفعل الأصل .

لكن لو أن الجريمة التي أدن فيها المتهمون كانت جريمة اتسل لكان لكون خطأ محكمة الجنابات فيها نعت إلى من احتيلها سائق الذكر وأخاً ولكن التهمين مصلة في المظن لأن لفعل الأصل في جريمة التل التي تستوجب الإعدام كره أسوأ من الشريك الذي يجوز المسك على الأكمة للعلة للوثة قط ، فاحيل الشريك محلاً أصلياً يجب في هذه الصورة أن يند إلى المظن .
(جلة ١٩٠٢/١٢/١٩ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٣٠٢)

١٤٩ - إذا طبقت المحكمة على متهمة التهمة الأولى من المدة ٢٠٤ مع المدة ٢٠٧ من قانون العقوبات وعلى متهمة آخر التهمة الأولى من المدة

على الاختلاف والقدح لحركة ، وما قاله عن باقي التهمين من أنهم اشتركوا في هذا الاختلاف باعتقوبه الذين قسط . وصحح المسك من ناحية العقوبة بالقبلة المظن الذين أدنوا في الاشتراك متهمة ولو كان ما تمسكوا به في المظن من تصور الحكم في بيان الأسباب التي أتهم عليها غير صحيح من النواحي التي عينوها مراعاة ، فإن هذا يشع ذلك العيب . ومن يكون من هؤلاء للتركين لم يتم أسباباً لظنه بعد أن قرر به فإنه يستفيد من ظن غيره لوحة الواقعة ولصوم السبب الذي قبل المظن من أجله واختاراً كهذه .
(جلة ١٩٠٢/٢/١٩ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٣٠٢)

١٤٤ - ملهم العيب الذي تقتض الحكم من أجله يس جميع المظنين فإن التقتض يكون بالقبلة لهم جميعاً حتى من التصر منهم على التقرر بالمظن ولم يشبهه أسباباً .
(جلة ١٩٠٢/١٢/١٩ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٣٠٢)

١٤٥ - إنه لما كانت جريمة السرقة - بحسب التصرف بها الفرد في نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات - لا تحقق إلا إذا وقت على أموال مملوكة لا يقتضي حتى أسبابها فيها من ضرورة وضع عقاب لمجتهدين بما يكون من شأن الإصرار بهم عن طريق الاحتماء على مسكهم ، ولا يسودون قوعها على الأموال البلية التي لا مال لها ، فإن المسك يكون قاصراً قصوراً يسه إذا أمأن التهم في هذه الجريمة دون أن يد على مدفع به من أن الاختساب موضوع التهمة الرقوعة بها المدعى من الأموال البلية وقضا المسك لبيب للقدم بالقبلة للمظن يستفيد منه حتى ، لوحة الجريمة ، المظن الأخرى الذين أدن منه باعتباره شريكاً ولو كان لم يتم أسباباً لظنه . كما يستفيد منه المظن الذي أدن في الشروع في إصطاد رشوة لجدي للبوليس لإخلاء سبيل الأولين . لأن الإربط القاض بين جريمة السرقة التي أدن فيها وجريمة الشروع في الرشوة التي أدن هو فيها وثيق جداً يستوجب ، في سبيل إشتاق الحق وحسن سير العدالة ، أن تكون إعادة الحياكة حاملة للبرجين ساً .
(جلة ١٩٠٢/١٢/١٩ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٣٠٢)

١٤٦ - إذا كان المسك بين مائة التاتون التي طاب التهم بجرمها فإنه يكون بإطلا متبناً قضاة وإذا كان مع هذا التهم متهمة آخر لم يستند في ظنه على هذا المسك إلى هذا الوجه ، بل لم يندل أكثر من أنه قرر بالمظن فيه دون أن يتم لظنه أسباباً ، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام تشارطاً وثيق بين

قربنا ثالثة بالاشتغال الحقة المؤدة أو الوقت إذا كان الإكراه ترك أو جـ ح الجاني عليه . وما دامت العقوبة التي تنص بها الحكم مخلي في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمدة ترقيتها أو أنها طبقت العقوبة الأولى فقط من لائحة ٢٧١ ح مع لائحة ٤٦ فهي إذن عقوبة مبررة والحكم سليم .

(جـ ١٢٧/١٧/٢٠ طين رقم ٢٠٠ سنة ٢٠٢٣)

١٥٢ - حين المصائب أو مبرحة مدة تزيد على العشرين يوما شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ ح لبيان ذلك في الحكم واجب ولا يمكن أن يمتد الحكم في إثبات المصائب أو المرض إلى أن علاج المصائب يستغرق مدة تزيد على العشرين يوما فإن هذا لا يقطع في حين المصائب من أدل أعماله مدة العلاج ولكن إذا كان الحكم مع هذا الإبطاء قد أوقع على المصالح عليه عقوبة ما يدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فلا يبق لنا الحكم عليه وجه الطعن على الحكم لإيماه في هذا الصدد .

(جـ ١٢٧/١٧/٢٠ طين رقم ٥٥٠ سنة ٢٠٢٣)

١٥٣ - إذا أسقط الحكم تطبيق المادة ١/٢٠٠ ح بدلا من المادة ١/٢٠٤ ح على جريمة الضرب التي نالت منه طاعة مستدرة ولكن مع ذلك قضى بتعزير لا يتجاوز العقوبة المنصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها ذلك الخلف في التطبيق لا يوجب تنحله بل تكفي عكة التخصيص للتطبيق .

(جـ ١٢٧/١٧/٢٠ طين رقم ٣٣٣ سنة ٢٠٢٣)

١٥٤ - إذا كان ثابت في الحكم أن المتهم ، وهو المالك لأنياب المجهزة ، قد بلغها بعد أن تسلمها بصفة رسمية من المجلس لتقديرها فعليه يوم البيع ، هذه الواقعة يتناولها نص المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات على أساس أن الأنياب المجهزة لم تسلم للمالك من المجلس إلا على تبديل الوسيطة ، ومن الخطأ في القانون تطبيق المادتين ٢٨٠ و ٢٧٥ على هذه الواقعة لكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتا داخلة في نطاق المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ لتطبيق عليهما .

(جـ ١٢٧/١٧/٢٠ طين رقم ٨٠٠ سنة ٢٠٢٣)

١٥٥ - إذا كانت الواقعة ثالثة بالاشتغال الحقة المؤدة أو الوقت إذا كان الإكراه ترك أو جـ ح الجاني عليه . وما دامت العقوبة التي تنص بها الحكم مخلي في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمدة ترقيتها أو أنها طبقت العقوبة الأولى فقط من لائحة ٢٧١ ح مع لائحة ٤٦ فهي إذن عقوبة مبررة والحكم سليم .

٢٠٥ مع المادة ٢٠٧ من هذا القانون ، ونقض على الأول بالحكم مع التفتتة ، وعلى الثاني بالحكم مدة ثلاثة شهور ، وكانت الجزية المنسدة إلى الأول منطبعة على الفترة الأولى من المادة ٢٠٤ . والجزية المنسدة إلى الثاني واقعة تحت حكم الفترة الأولى من المادة ٢٠٥ ، فالطعن على هذا الحكم لحث في تطبيق المادة ٢٠٧ أيضا غير منتج ، لا بالنسبة للتم الأول ، لأن جرمه جنائية أملا عقوبتها السجن ، ولا بالنسبة للتم الثاني ، لأنه لم يمكن عليه إلا عقوبة تعزير المادة المطبوعة على نفسه ، فكيف العقوبتين التي تنص بهما قانونين يصرف النظر عن المادة ٢٠٧ التي يمكن أن تطبقها .

(جـ ١٢٧/١٧/٢٠ طين رقم ٢٣٣ سنة ٢٠٢٣)

١٥٥ - إذا حكمت المحكمة على سارق ، تطبيقا للمادة ٢٧١ ح ، بالحبس مدة شهور مع القتل ، من كل ثمة من التهمين الواجبين عليه ، ويبرحه تحت الرافعة على دهم أن له سوابق ، وتبين أن ما كان له من السوابق سقط بعض المدة ، فلا يكون لفضله على هذا الحكم من أثر إلا إلغاء الرافعة للتخصيص بها ، أما العقوبة التي حكم بها قاتلها ، مع استبعاد السوابق ، مبررة لدخولها في نطاق المادة المتكاثرة .

(جـ ١٢٧/١٧/٢٠ طين رقم ٢٧٢ سنة ٢٠٢٣)

١٥٦ - إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ عقوبات بعد أن أشارت في حكمها إلى ما أتيه للمايعة صراحة من أن مذكراتهم بجارو لولا الجاني عليه وبكل الاتصال بينها بسهولة فلا يصح الطعن على حكمها بأنه أفضل إثبات دكر مذكور لدى حوزة من لو كان الجزية المنصوص عنها في هذه المادة والذي يجب إثبات توافره لإمكان تطبيقها . إذ أن استناد المحكمة إلى تلك المايعة يثبت أنها اعتقدت أن المصوص اتوا من سطح منزل المتهم إلى سطح منزل الجاني عليه ثم نزولوا فيه . وهذا الفصل بذاته هو من القصور المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ ح وعادة ما يلاحظ على المحكمة ترك توفيق هذا الركن يقيم من خلال صياغته دون أن ينص عليه في صياغة صريحة مستقلة كاهو الأصوب على أنه إذا فرض عدم حصول توفيق واستبعد بذلك انطباق المادة المذكورة بل إن ما بقي من الواقعة ثالثة بالاشتغال الحقة المؤدة أو الوقت إذا كان الإكراه ترك أو جـ ح الجاني عليه . وما دامت العقوبة التي تنص بها الحكم مخلي في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمدة ترقيتها أو أنها طبقت العقوبة الأولى فقط من لائحة ٢٧١ ح مع لائحة ٤٦ فهي إذن عقوبة مبررة والحكم سليم .

غير مسئول عن الرقعة لأنها لم تكن نائمة عن العرب
التي وقد منه .

(جلد ١٨٢/١٢١ طين ردم ١٥٥٥ سنة ١١٤٤ ق)

١٥٩ - إذا كانت الرقعة التي أنبتا الحكمة
تتوارى فيها جميع العناصر القانونية لجرية الاطلاق
المطابق لما بالمادة ٢٦٧ ج ١ لا يتربط فيها أكثر
من أن يتولى الخلق اقتلاع ثبات أو القطع منه ، كما
تتوارى فيها جميع العناصر القانونية لجرية القردة التي
أدين المتهم فيها . إذ أنه قد قطع الشجرة ثم انقطع
لقصه ، وكانت القردة التي وقفت على اللهم خائفة في
مطابق القنونة المقررة لكل من المجرمين المذكورين
فلا يكون له وجه الفطن عن الحكم من ناحية اشتباهه
الرقعة سرقة لا إتياناً .

(جلد ١٨٢/٢٧٨ طين ردم ٥٧١ سنة ١٢٠٤ ق)

١٦٠ - إذا نكأ المحكم في أماكن التبين في
جرية السرقة على أساس أنه وقع من سبق إصراره
دون أن يجر الأدلة على ذلك ، ولكن كانت القنونة
للقضي بما لهم مقرر أيضاً لجرية السرقة التي لم
يسد عن سبق إصراره ، فإنه لا يكون لهم مصلحة
في التمسك بما وقع فيه الحكم من خطأ في صده
سبق الإصرار .

(جلد ١٨٢/١٠١٤ طين ردم ٣٩٦ سنة ١٢٠٤ ق)

١٦١ - إذا كانت الرقعة ، كما هي ثابتة بالحكم
للطعن به تتوارى فيها جميع العناصر القانونية لجرية
القتل للقائض المصوص عليها في المادة ٢٧٨ من
قانون العقوبات ، وكانت القنونة التي نص بها على تسهم
تدخل في مطابق القنونة الواردة في هذه المادة ، فإن
مصلحة من الفطن على الحكم الصادر عليه ، لجانته في
جرية حرك مرض الجنى عليها بالقوة بقوة (لم يبين
عنصر القوة وما كلفاً تكون متينة .

(جلد ١٨٢/١٠١٧ طين ردم ١٢٧ سنة ١٢٠٤ ق)

١٦٢ - إذا طبق الحكم على الرقعة للسادة
٢٧١ من قانون العقوبات وكانت القنونة التي أقرها
خائفة في مطابق العقاب المقررة في المادة ٢٧٠ الراجب
مؤلفة التهم بما ، فإنه لا يلحقه بتوجب تقص
الحكم إذ أن المصلحة فيه متينة .

(جلد ١٨٢/١٠١٨ طين ردم ٣٨٤ سنة ١٢٠٤ ق)

١٦٣ - إذا كانت الحكمة قد طبقت على التبين
بالعرب المادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات دون أن
تتم من مهم التي أحدث الإجابة التي قلب علاجها

سبع مرات ، ثم طلبت منها دقيقاً عنه ووضعت
المصوغات ، وكلفتها الخروج لإحضار بعض آخر
من الفتيق ، وحضرها من العيب بالمعية حتى تعود
في الصباح طناً استجابتها الجنى عنها بحثت عن المصوغات
لم تجمعها - فأخذ الشبهة المصوغات بعد خروج الجنى
عليها لا يكون جريئة الصب وإنما حوسرة ، لأن
الجنى عليها لم تلم المصوغات لثبته لمرزوما وإنما هي
قطعت إبتها في السجن وخرجت لتجدر الحقيقة
ثم تعود .

ولكن إذا كان الحكم قد كيف هذه الرقعة بأنها
صب ، وكانت القنونة النصي بما تدخل في مطابق مادة
السرية المنظمة ، فلا مصلحة لهبة في طين عليه
لا بانحسار في التكيف ولا بدم وسائه ركن الطرق
الآتية .

(جلد ١٨٢/١٧٧ طين ردم ٢٨١ سنة ١٢٠٤ ق)

١٥٩ - إذا أدانت المحكم أحد التبين في
جناية عامة من جهة - وكان المستأمن حكم يقضي
عدم تحميل أي مهم للشورية عن العادة لتجريح القتل
التي خاضت عنه بينهم وعدم معرفة عنه منهم طرف
حكمها يكون مخالفاً لقنونة موجدية لقنونة إلا إذا كانت
مصلحة التهم من قنونة متينة فمخول القنونة التي
وقفت عليه في نطاق العقاب المقررة في القانون لجنحة
العرب الراجب موازنة طرأ .

(جلد ١٨٢/١٧٧ طين ردم ٤٦ سنة ١٢٠٤ ق)

١٥٧ - إذا أدانت المحكمة التهم على أساس أنه
شريك في جناية القتل ولم توجد في حكمها الأدلة المثبتة
لثبوتية القتل لانه يبين حكمها يكون متيناً . ولكن
إذا كانت القنونة للمحكم بما - خائفة في مطابق القنونة
المقررة بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لجناية السرقة
التي نص في اللزات التي يجمع في هذه الحالة حمل الحكم
عليها لعدم لزوم تعدد القتل فيها على هذا الحكم لا يبرر
تقصه لا نكأ مصلحة التهم من وراء ذلك .

(جلد ١٨٢/١٠١١ طين ردم ١٣٨ سنة ١٢٠٤ ق)

١٥٨ - إذا كانت الرقعة التي أنبتا الحكم هي
أن التهم أحدثت مع سبق الإصرار بالتي عليه صراً
فأما على صفة متينة ثم الرقعة صافية الحكمة على
ذلك بقنونة تدخل في مطابق القنونة المقررة في القانون
لجرية إحداث المصلحة فلا يعمد التهم تمسك بأنه

واقعه على ذلك بالقرعة جنبها ومصادرة السجنة ، وكان ما قلّه في صدر إثبات ركبي على التهم بأن السجنة التي وجدت عنده غير مضمونة وأن إصراراً لما يغير مبرور مشروع لا يرضى بإنائه إلى ذلك ، ولكن كان هذا التهم يلم في طعنه بأنه كان عرضاً للسجنة التي مضمونة والغير المعروفة وأما كان يستعملها في وذن عيانت القتل الواردة ، فإنه لا تكون له مصلحة من الوطن على هذا الحكم بذلك التصور ، إذ أن الواقعة كما سلم بها في طعنه تطبق على المصلحة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ التي تنهى عن حيازة أو استعمال موازين القاتل بما لا إذا كانت قاتلة ومضمونة ومصدرة ، واستعمال التهم هذه السجنة في وذن عيانت القتل بما يدخل في مدلول كلمة القاتل الواردة في هذه المادة ، وذلك مما يوجب عليه ، فضلاً عن المصادرة ، بالقرعة التي لا تتجاوز جنبها وبالطبع مدة لا تزيد على سنة أيام طبقاً للمادة ١٤ من القانون المذكور .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طين ودم رقم ٢٠ سنة ٢٠)

١٦٨ - ليس التهم أن يتصرف من اجترار المحكة القتال على الاتهام قللاً في حين أنه سب ما دامات المحكة قد لفتت نظره إلى الخلق على أساس تهمة السب ، والعقوبة التي نصت بها كمثل في نطاق العقوبة المقررة لجرمة السب العلني .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٧ طين ودم رقم ١٢١١ سنة ١٩)

١٦٩ - مادام الحكم لم يمتثل إلى طعنه في جرمية التفتد موهناً عموماً أو ذا صفة نياية طعنه وأغند التهم بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات فإنه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة ، ولا يحضره أنه لم يصح بذلك .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٧ طين ودم رقم ١٢١١ سنة ١٩)

١٧٠ - من كانت العقوبة المحكوم بها على التهم التي أدانته المحكة في القتل البدن مع سبق الإصرار داخله في نطاق عقوبة القتل البدن مع سبق الإصرار ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فلا يحدوى له من الوطن على الحكم من جهة ظرف سبق الإصرار .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٨ طين ودم رقم ١١١١ سنة ٢٠)

١٧١ - ما دامت العقوبة المقررة كمثل في حدود العقوبة المقررة للتزوير في المهورات غير الأيمرية وما دامت المحكة قد يفتد في حكمها قراراً الشرع فلا

مدة أكثر من شهرين يوماً ولكنها أودعت الأدلة التي استخلصت منها مسألة كل منهم عن فعل الضرب وكانت العقوبة التي أوقعتها داخله في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤٢ لجرمة الضرب البسيط ، فلا مصلحة لهم في نصم على الحكم أنه لم يبين لأي الإيمارات من التي أجمعت إلى طعنه عليه تلك المدة ولم يبين من منهم الذي أحسها .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طين ودم رقم ١٣٧٧ سنة ١٩)

١٦٤ - من كانت المحكة قد أوقعت على التهم بالقتل عقوبة كمثل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات التي تنص على عقوبة القتل البدن من غير سبق إصرار فإن مصلحة هذا التهم من الوطن على الحكم بأنه أحسها في اختياره ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه تكون متينة .

(جلسة ١٩١٩/١١/٨ طين ودم رقم ١٣٧١ سنة ١٩)

١٦٥ - ما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم المظنون فيه كمثل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات للتزوير في المهورات القرية فلا مصلحة للوطن من نية على الحكم أنه اجترار الورقة الواردة رسمياً حاله كونها مرفقة .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طين ودم رقم ٢٠ سنة ٢٠)

١٦٦ - إذا كان الظاهر من أسباب الحكم المظنون فيه أن الجرمية التي أدان التهم فيها هي سب توقرت فيه العلانية وأن الألفاظ التي بدلت منه في حق الدعية بالمعروف الدنية تدبر طعناً في عرضها وغشاً لسمة أسرتها وكان الحكم قد طبق حل التهم للسواد ٢٠٨٣٠٢٠٢٠٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس شهراً وبغرامة شهرين جنباً فلا يحدوى التهم من الوطن عليه من جهة تطبيق المادتين ٢٠٨٣٠٢٠٢ ما دامت العقوبة التي أوقعتها عليه كمثل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٣٠٦ ، إذ المادة ٣٠٨ فيها نصت عليه على أنه إذا تضمن السب الذي ارتكب إحدى الطرق للبيعة في المادة ١٧١ طعناً في عرض الأفراد أو غشاً لسمة العائلات فيجاب عليه بالحبس والغرامة بما في الحدود المبينة بالمادة ٣٠٩ .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٧ طين ودم رقم ١٣٨٨ سنة ١٩)

١٦٧ - إذا كان الحكم قد أدان التهم في تهمة أنه وجد بجوازته سجنه غير مضمونة بما يجوز يرد على المصورح بقولنا مع طعنه بذلك وبغير مبرر مشروع ،

١٧٧ - ملأه المحكم قد استظهر اتفاق القيمين على القتل وانضمام كل واحد منهما إلى الآخر في قتله بالأسلحة المكونة له - فذلك يجعل كلامهم قاطعاً في قتل الجاني عليه عمداً ويحيل العقوبة المقررة على كل منهم مبررة في حدود هذا القتل لعدم الجبرد عن طرفي سبق الاسرار والقرعة : ولأن فشكل ما يشبه هؤلاء من طين على المحكم في صدق توافر طرفي سبق الاسرار والقرعة لا يكون له من جدوى .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٢٤ - ١٣٣ ق)

١٧٨ - إن المادة ١٥ من الرسوم يتناول رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ قضى بأن يكون صاحب المحل مسؤولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفة لأحكام هذا الرسم بتأنيده ويجب بالعقوبة المقررة لها . فكلما ثبت أنه بسبب التلب أو استعانة الرافقة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، انصرفت العقوبة على الترامة البتة في القانونين ١٣٢٩ و ١٣٣٠ من القانون ، وإن لم يكن كان الطاعن يرضى على المحكم للمطعون فيه أنه ذاته بجرعة سبع مئة مسرة بأكثر من الممر المقرر لها ، ورغم ذلك أنه كان في يومها لم يبدأ من متبره وملازماته لم يشره ثم يكن مبدواً له أن يراقب حركة البيع ، وكانت العقوبة التي قضى بها المحكم للمطعون فيه على الطاعن هي تخريبه حشون جيبها ، أنه لا يكون الطاعن جدوى من زوراء ما يشبهه في طعنك أن ما يدعيه من إعتدال الرافقة لا يفي به القاب لإطلاق وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بقرارة التي لا تلزم عن عشرين جيبها على نحو ما حكم به فعلا .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٣٣١ - ٢٢٤ ق)

١٧٩ - متى كان الطاعن قد سلم في طعنهما بأنهما سارا إلى مكان الحادث متفتحين على الاعتداء على الجاني عليه ، فإن ذلك يكفي لمساكنة عن القرب الذي دينا بمعاينة كل منهما فيه ومن وقته الجاني عليه نتيجة إصابته التي أحاطها به تضيقاً لذلك الاتفاق بينهما ، ولا يكون لها جدوى مما يشره من الجبل في طرف سبق الإصرار الذي أوجب عليها المحكم ، ذلك أن العقوبة المقررة عليها تدل في حدود العقوبة المقررة الجبرسة مجردة عن ذلك الطرف .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٨١ - ٢٤ ق)

١٨٠ - إذا كانت الرافقة البتة بالكم الطعون فيه تكون جبرسة السرة للصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات أنه لا يجب الحكم أن تكون محكمة

جدوى الطاعن من التمسك بأن الرورة على التعديل ليست رورة رسمية .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٣٣ - ٢٤ ق)

١٧٢ - إذا كان ما أوجب المحكم من نتائج المعزى توافر فيه العناصر القانونية لجناية السرة بالإكراه الذي ترك أثر جروح ، الملقب عليها بالبلدة ٣١٤ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التي أوصىها على المتهم تدل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فلا جدوى من الطعن على هذا الحكم بأنه قد اعتبر تلك الجريمة سرة . إذ كراه في طريق معزى وطبق على المتهم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٣٣ - ٢٤ ق)

١٧٣ - ليس مما يتوجب ضمن الحكم أن المحكمة - بحسبها لتخليط القلب على التهم - اختبرت ما وقع منه إعاقة لجريمة المحكمة جميعاً ، انتهت في وصفها إلى اختيار ما وقع منه إعاقة لأحد أسلحتها ، إذ العقوبة المقررة بالبلدة ١٣٣ قرة ثانية من قانون العقوبات واحدة في الحالتين .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٣٣ - ٢٤ ق)

١٧٤ - لا جدوى الطاعن بما يشبهه في صدق عدم ثبوت الإكراه في السرة طاعت العقوبة التي يماضيها تدل في نطاق العقوبة المقررة بالبلدة ٣١٧ من قانون العقوبات المقررة التي تحصل إليها وهو ما يمل به .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ٢٢٥ - ٢٤ ق)

١٧٥ - متى كان المحكم قد أوجب في حق التهم توافر طرف سبق الاسرار فلا يجدي فيه على المحكم أنه أخفق في التمثيل على توافر طرف القرعة ، لأن قيم طرف سبق الاسرار وحده يرد توقيع العقوبة لثقله يقطع النظر عن وجود القرعة . إذ أن القانون وقد غاير بين الطرفين في أنه إذا لم يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترناً بالآخر .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٣٨ - ٢٤ ق)

١٧٦ - إذا كان المحكم قد أوجب على الطاعن أنه ضرب الجاني عليها ضرباً أسدث الذي يحسب تجاوز فيه حق التأديب المقرر شرعاً للزوج على زوجته ، وكانت العقوبة التي أوصىها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة لعزب التفتيح على الفترة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أنه لا جدوى الطاعن مما يشبهه في شأن الجلس والتفتيح إذ أن مصلحة من الطعن تكون متفية .

(جدة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ٥٠١ - ٢٤ ق)

مترسئين) كدخل في القوة المقررة لجرعة الشرع .

في القتل المندمسة عن أى طرف آخر .
(جدة ١٠١١/١١١٠ ملن روم ١١١٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٨٦ — إذا كانت المحكمة وقد طليت للمادة ١٧ من قانون العقوبات قد أوقعت على المعلن من الضارب ما يدخل في نطاق الفقرة الأولى للمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة الضرب الذي يتعدى حد طاعة مستدعة من غير سيق إسرار ولا يحصى مما يتبادر المعلن على الحكم من الخطأ في الاستدلال على عار فركن سيق الإسرار ، ولا يتعدى من هذا النظر القول بأن المحكمة اخفقت المعلن براءة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أصبه الواقعة ، إذ أن تقدير العقوبة مدارة ذات لواقعة الجنائية التي تفرها المسائل لا الوصف لقانوني الذي تكبته المحكمة وهي إذ تعمل تحتها الاختصاص في استنبال البراءة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فلا يحد العقوبة التي تقتضيها مع الواقعة وما أسقط بها من ظروف .

(جدة ١٠١١/١١١٠ ملن روم طاعة ١١١٠ ق)

١٨٧ — لا يجوز للمعلنين من إثارة الجدل حول قرار طرقي سيق إسرار وقرعهم في جرمين القتل المندم والشرع فيه إذا كانت الواقعة كما اتبها الحكم يمتنع فيها الاتفاق مما يكفي لغير توقيع العقوبة التي على المعلنين وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

(جدة ١٠١٩/١٠١٧ ملن روم ١٠١٧ سنة ٧٤٠ ق)

١٨٨ — إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم كدخل في نطاق المادة ٢١٢ من قانون العقوبات فلا تكون له مصلحة من وراء قرعته لأن ذلك المندم على تطبيق على الفصل للمستد إليه دون المادة ٢١١ التي طليتها المحكمة .

(جدة ١٠٢١/١٠١٦ ملن روم ١٠٢١ سنة ٧٤٠ ق)

١٨٩ — إذا كانت المادة التي أسقطها الحكم على مواد الإتهام الملية ، لا تنص بقرع العقوبة الجرمية التي أتم المعلن بها ، ولا عصى إلى تنبيه وصف الجهة للمستد إليه فلا يحصى له ما يقرر من ذلك ، مادام أن العقوبة التي على المعلن هي العقوبة التي نص عليها القانون الجرمية التي أتم ودين بها .

(جدة ١٠٢١/١٠٢٠ ملن روم ١٠٢٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٩٠ — لا يجوز للمعلن ما يتبادر على الحكم

الشرع قد أنشأت في وصف هذه الواقعة بأن اعتبرها جرعة تبيد ما دامت العقوبة التي بها تدخل في نطاق

العقوبة المقررة لجرعة السرعة .
(جدة ١٠٢١/١٠٢٠ ملن روم ١٠٢٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٨٩ — لا يجب الحكم بصدوره في بيان طرف سبق الإسرار من كانت العقوبة التي أوقعتها على المتهم هي عقوبة جرعة القتل المندم الجرمية من سيق الإسرار .
(جدة ١٠٢١/١٠٢٠ ملن روم ١٠٢٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٩٢ — لا يجوز للمعلن ما يشهد من أن لواقعة المحدث قد حصلت قبل سريان قانون مكاف المصولات الجديد ما دام الحكم قد اتجه عليه إسراره في ظل هذا القانون لما استخرج من التيات بعد تنجده من مادة الآتيون وكانت العقوبة المحكوم بها مقررة بالقانون لجرعة إسرار الآتيون للمسل إليها كما أنها كدخل في العقوبة المقررة لجرعة إسرار نيات المحدث في أطوار نوه الالية لتاريخ الفصل بذلك القانون وهي الجرمية التي اتبها الحكم إيسا على المعلن لما أورده من واقعة المصوى .

(جدة ١٠٢١/١٠٢٠ ملن روم ١٠٢٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٩٣ — إذا كانت العقوبة التي تحتها المصوى على المعلن كدخل في نطاق العقوبة المقررة لقتل المندم من غير سيق إسرار ولا ترصد فلا يحصى من المعلن الاحتجاج بانقضاء طين الطرفين .

(جدة ١٠٢١/١٠٢٠ ملن روم ١٠٢٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٩٤ — لا يجوز للمعلنين في سيق الإسرار ما دامت العقوبة المحكوم بها عليهم تدخل في العقوبة المقررة لجرعة القتل المندم دون توافر ذلك الطرف . ولا صحة بطرح المحكمة بد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات مادام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي وصفها به المحكمة إذ أن ذلك الوصف ما كان منها لو شئت من القول بالعقوبة إلى أقل مما حكمت به على مفضي الحدود المؤبدة في المادة ١٧ لشأن إليها .

(جدة ١٠٢١/١٠٢٠ ملن روم ١٠٢٠ سنة ٧٤٠ ق)

١٩٥ — لا مصلحة للمعلن فيما يشهد من خطأ الحكم في استبعاد طرف الإكراه واعتبار أن ما ارتكبه المعلن هو شرع في قتل المعلن عليه عمدا بصفة التأهب لارتكاب جنة سرعة ، مادامت العقوبة التي أوقعتها عليه المحكمة (وهي الأشغال الشاقة المؤبدة

(جے ۱۱/۱۱/۱۳۹۹ طرز ۱۳-۱۲-۱۳۹۸ء)

(جلد ۸/۱۷/۱۷۷ طے نامہ ۱۸۸۸ سے ۱۷ ق)

(جی ۱۹/۴/۷۸۴ طن رقم ۶۶۶-۷۸۴)

(جدة ١٠/١/١٤٢٩هـ الموافق ٢١-٢٢-٢٠٠٧م - ١٨ ق)

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

(جلد ۱۹/۳/۱۹۸۰ طین رقم ۱۸ سے ۷۵ جی)

(جلد ۱۲/۶/۱۹۵۰ ط ۱۷ سے ۲۰ ق)

(جلد ۱۱/۱۱/۱۹۵۰ء طے رقم ۳۳۳ سے ۶۰ ق)

(جیلہ ۱۱/۱۱/۱۱۱۱ طرز رقم ۲۳ سے ۱۵ تا)

(جلد ۸ / ۲ / ۱۹۳۷ طین رقم ۴۹۵ - ص ۷۶)

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1039-1043.

لا تخفى إذا أقرت المحكمة التهمين بالعضوات المدنية لأن أساس الحكم بذلك قيا يفتقر قيمة القيس هو الواقعة المادية الثانية التي لايجاد التهمين في سدحها إلا من حيث وصفها القانوني .

(جلة ١٩٤٩/١٠ ص ٢٤٠ من رقم ١٩ سنة ١٩)

٢٠٣ - إذا رفضت الدعوى على التهم بأنه بلغ سلمة مسرة (كبروسينا) بسر يزيد على السر المقرر وعرف كبروسينا بدون كويكوت أوتراخيص من وزارة النون ، فأدانت المحكمة في التهمين وطبقت المادة ٣٧ من قانون الثبوت وقصت عليه الحد الأدنى للتعوية الصوري عليها أي التهمين ، فلا مصلحة فهي العلم على هذا الحكم بأن الجريمة الثانية لم يمد عليها بعد أن أطلقت وزارة النون الفصل بالكروسين ، وذلك ماكانت الجريمة الأولى . وهي البيع بسر يزيد على السر المحدد جبرا فاقمة .

(جلة ١٩٤٩/١١ ص ٨٧ من رقم ١٩ سنة ١٩)

٢٠٤ - إذا قدم شخص الحاشية لأمره في تهمين إسماعيل ارتكب تزوير في أوراق رعية الأخرى ارتكب تزوير في أوراق رعية فاعتبرت المحكمة أن الأوراق التي زورت كلها رعية ووقعت عليه عقوبة واحدة بعد أن طبقت المادة ٣٧ من قانون الثبوت فلا مصلحة له من التمس على الحكم أنه عدد عليه التهمة الموجهة إليه في أمر الإخلاء .

(جلة ١٩٤٩/١١ ص ١٣٣ من رقم ١٩ سنة ١٩)

٢٠٥ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في جرمين الشروع في سرقة كبروسين وذلك أعظم مصلحة لسكة الحديد الموضوعة على الصريح وطبقت عليه العقوبة الثانية من المادة ٣٧ من قانون العقوبات لما بين المجرمين من الارتباط وقصت عليه بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في السرقة فلا مصلحة التهم قيا يثيره العلم على هذا الحكم من جهة كون الأعدام ليست لمصلحة لسكة الحديد بل من شركة الناز المصرية وهي ليست مصلحة حكومية .

(جلة ١٩٥٠/٧ ص ٥٠ من رقم ٢٠ سنة ٢٠)

٢٠٦ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم بالرشوة والتزوير مما لم ترفع عليه من التهم التي تمت عليه من قانع كسنة من السجن الذين ارتكب فيها تلك الواقعة إلا عقوبة واحدة طبقت المادة ٣٧ من قانون العقوبات باعتبارها مرتبة ارتباطا لا بقرن الجريمة وكانت هذه العقوبة دافعة في الجوز المقررة لجريمة

بما عليه تدخل في حدود التعوية المقررة لجناية السرقة بالأكراه ، فلا يجدي تحسكه بأن الحكم قد اعتبر إطلاقه الأخيرة القارة بقصد القتل ، لا قصد تعطيل مقاومة الجاني عليه وتسهيل الهرب بالسرقة كما يدل عليه عمل الإجابة والمصلحة بين التعارب والتعريب .

(جلة ١٩٤٩/١٧ ص ١٨٨ من رقم ١٩ سنة ١٩)

٢٠٧ - إذا كان الحكم قد أدان التهم بتهمين الزور والاعتداء ، ولم يكن قد ذكر دليل على جريمة الاعتداء فإنه يكون باطلا بالنسبة إلى هذه التهمة لكن ذلك لا يخفى منه ما دام أنه صحيح بالنسبة إلى جريمة الزور ومما دلت المحكمة لم تعاقب التهم إلا على تهمة واحدة لا ارتباط بين التهمين عملا بالمادة ٣٧ من قانون الثبوت ، مما يقتضي منه مصلحة التهم من ضمن الحكم بالنسبة إلى جريمة الاعتداء .

(جلة ١٩٤٩/١٧ ص ٢٠١ من رقم ١٩ سنة ١٩)

٢٠٨ - إذا أدانت المحكمة التهمين بالتزوير في القتل السد للقرن بجناية القيس السحب بالتهديد بالقتل ، وكانت التعوية التي قضت بها دافعة في نطاق التعوية المقررة في القانون لجناية التزوير في القتل السد غير القدرين بطرف مقدود فكل ما يجوز على الحكم من جهة هذا الطرف للسد لا يجديهم ، وكذلك ما دام التوضي القضي به عليهم إنما كان عن الواقعة الثانية بالحكم فلا يجديهم ما يجره حول وصفها القانوني قيا عما كونه من الأفعال السببية للتوضي .

(جلة ١٩٤٩/١٧ ص ٢٠٩ من رقم ١٩ سنة ١٩)

٢٠٩ - العبرة في توفر دكن التهديد بالقتل في جريمة القيس والمخمس بغير حق ليست بما يقع في قيس الجاني عليه ، من اضطراره أن الجاني قد يتجهلوا كانت ظروف الحال يبرر عنه هذا الاضطرار والخوف من القتل وأما العبرة في ذلك بما بأن صدر عن الجاني قسه قول أو فعل يسمح ومنه بأنه تهديد بالقتل ، فإذا اعتبر الحكم هذا الركن قائما على أساس أن اللجنة كانوا يحصلون أسلحة نارية ملغرين لإحدا وبشهم كان يستحق الجاني عليها في السر بنفسها بالتيقن ، فإنه يكون قد انحط إذ ذلك لا يد تهربا ، إلا أن هذا الخط لا يخفى ضمن الحكم ماكانت المحكمة قد أدانت التهمين بجريمتي السرقة بالأكراه والتزوير والمخمس ، واعتبرتهما مرتبتين (مسلما) بالأخرى ارتباطا لا بقرن الجريمة ومما يقتضي واحدة تدخل في نطاق التعوية المقررة لجناية السرقة ، كذلك

٢١١ - إذا كان الطعن وارداً على بعض الجرائم التي أدان فيها الطاعن لا عليها جرمًا وكانت المسكدة توضح عليه سوى عقوبة واحدة طبقاً للعادة ٣٧ من قانون العقوبات وكانت هذه العقوبة مقررة في القانون الذي من تلك الجرائم . فإنه لا تكون الطاعن مصلحة من طعنه .

(جلد ١٨٣/١١/١٠ طين رقم ١٧٧ س ٢٢ ق)

٢١٢ - إذا كان ما نسب إلى الطاعن ثلاث وقائع تزوير ، وكان الطاعن قد قصر طعنه على واقعة واحدة منها ولم يشترك في طعنه الوقعتين الأخرتين اللتين أنشأهما عليه الحكم ، وكان الحكم إذ ذاك في الجرائم النسوبة إليه قد أوقف عليه من أجلها عقوبة واحدة طبقاً للعادة ٣٧ من قانون العقوبات . فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً رفضه .

(جلد ١٨٣/١١/٧ طين رقم ١٥١ س ٢٤ ق)

٢١٣ - إذا كان الفصل الذي وقع من التهم كون جرمي البلاغ الكذب والقذف اللتين رفضت بهما الدعوى عليه وكان تعدد الأوصاف القانونية لفصل الجنائي الواحد يقتضي اجبار المحكمة التي صوتت بها أحد الحكمين صوتاً دون غيرهما طبقاً لفترة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجرمين اللتين رفضت بهما الدعوى واحدة فلا جدوى للتمسك من التي على الحكم بإقتضائه التحدث عن جريمة القذف لمعات أسبابه وإثباته لا قصوره بها بالعبارة لجريمة البلاغ الكذب التي عوقب لثمة من أجلها .

(جلد ١٨٣/١١/١٠ طين رقم ١٠٦ س ٢٥ ق)

٢١٤ - لا مصلحة للتمسك بما يشكو منه بجان إذا ذك في جريمة تزوير غش لإحدى مصالح الحكومة وإعطاء أحد موظفيها ما دامت المحكمة قد أدانته أيضاً في جرمي الاشتراك في تزوير عمود رسمي ولتمسك به عليه بتزويره ، وما دامت العقوبة المقررة لكلا ما من الجرمين هي تلك العقوبة المقررة للجريمة الأولى .

(جلد ١٨٣/١١/٣ طين رقم ٣٩٦ س ٢٥ ق)

٢١٥ - لا جدوى من التمسك بأن المحكمة تجلس من واقعة قتل على طرأ مفصلاً قتل آخر مع أن كل واقعة منهما مستقلة عن الأخرى وكان يدين عليها تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات - لا جدوى من هذا التمسك ما دامت العقوبة التي سبها تغطي في نطاق العقوبة المقررة لإحدى الجرمين .

(جلد ١٨٣/١١/١٠ طين رقم ٣٣٣ س ٢٥ ق)

التزوير المنسوبة إلى التهم فإنه لا تكون له مصلحة فيها بتمسك من عدم توافر أدلته جرمية الدعوة في سببه - كما لا يقبل منه ما يجده عن ارتباط وقائع السكين بعضها ببعض ارتباطاً يكون وحده جرم لغرض واحد ويقتضي توقيع عقوبة واحدة - لا عقوبتين - من وقائع السكين جميعاً فإن تقدير ارتباط الجرائم ارتباطاً لا يقبل التبرع هو من شأن محكمة الموضوع تفصل فيه حسباً تستخلصه من الظروف والوقائع المروجة عليها .

(جلد ١٨٣/١١/١٠ طين رقم ١٧٨ س ٢٠ ق)

٢١٦ - إن جريمة استعمال العمود للزور جرمية قائمة بذاتها مستقلة عن جريمة التزوير ألفرد لما للقانون نصاً عاماً وفرد لما عقوبة عامة ، فإذا كان التهم بتزوير عمود واستعماله لا يخل في قيام تهمة الاستعمال ولا يضيء سقوطها بالتقدم ، وكانت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الاستعمال ، فلا يجدي ما يتوهم سقوط جريمة التزوير .

(جلد ١٨٣/١١/٧ طين رقم ١٥٤ س ٢٠ ق)

٢١٨ - إذا قدم المتهمون إلى المحكمة تهمته الاشتراك في قسمة مبالغ من أكثر من مئة ألفاً من نقد أرتكب جرائم وتهمته الترويج في قتل ما دامت المحكمة في هذه الجرائم جميعاً وطبقت عليهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لا بين هذه الجرائم من ارتباط وأوقعت عليهم عقوبة الترويج في القتل فلا جدوى لم من التمسك على الحكم من جهة عدم توافر أدلته جرمية الترويج .

(جلد ١٨٣/١٠/٢٠ طين رقم ١٥٤ س ٢٠ ق)

٢١٩ - إذا أدانت المحكمة التهم في جرمين وطبقت عليه المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة واحدة في حدود العقوبة المقررة لأحدهما فلا جدوى له من التمسك على الحكم في مسند توافر أدلته الجرمية الأخرى .

(جلد ١٨٣/١١/١٠ طين رقم ١١١٢ س ٢٠ ق)

٢٢٠ - ما دامت الواضح من الحكم الطعن فيه أن المحكمة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لم توقع على التهمين إلا العقوبة المقررة للترويج في القتل الصمد مع سبق الإصرار والترصد وهي الجريمة موضوع التهمة التي لا يحمل الطاعنون في توافر ظرف سبق الإصرار في نسوهمها فإن مسلماتهم في الجدل حول وصف التهمين الآخرين تكون متينة .

(جلد ١٨٣/١١/٧ طين رقم ١١٢ س ٢٠ ق)

مصلحتهم في القتل بالخطأ الذي وقع فيه المجرم
بما أن لو لم يقاتل القاتل القتل الجاني الذي وقع منهم
مستغنى.

(جدة ١٣٧٤/١/٢٢ من رقم ٢١٧٢ سنة ١٣٨٤)

٢٢٠ - إن عمدة الموضوع إنما تقدر ظروف
الزلة بأقضية الواقعة الجنائية التي ثبت لديها قبل التهم
لا بأقضية الوصف القانوني الذي تصفها به. فلذا وصفت
المحكمة التهم في جنابة قتل عمد لتقرر بظرف قانوني
محدد بأنه فعل أصل فيها، وما له بالزلة ١٧ من
قانون العقوبات فأولعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة بخلاف من عقوبة الإعدام المقررة قانوناً لحله
الجنائي. وكان الوصف الصحيح لفعل الجاني الذي
وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجنابة الجنائية عليه
قانوناً بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة، فلا يحسب
طلب تقضى هذا الحكم بقوله إن المحكمة، إذ تضمنت
بالعقوبة التي أوقعتها، كانت تحت تأثير الوصف
الجنائي الذي أراءه، وإن ذلك يستحق إعادة النظر
في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح. ذلك
لأن المحكمة كان في وسعها - لو كانت قد أرادت
أن تزل بالعقوبة إلى أكثر مما تولد إليه - أن تعمل
إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وفقاً للحدود للرسومة بالزلة

١٧ من قانون العقوبات، وما دامته هي لم تعمل قائماً
تكون قد ولت تطلب العقوبة التي تضمنتها فاعلام
الواقعة التي ثبتت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني
أما إذا كانت المحكمة قد تولت فعلاً بالعقوبة إلى أقل
حد يحسب لها قانوناً بالتزول إليه في هذه الحالة -
وفي هذه الحالة وحدها - يحسب قول بإمكان قيام
القتل في وجود الخطأ في تقدير العقوبة، وتتحقق
بذلك مصلحة المحكوم عليه في القتل بطلب المحكمة في
وصف الواقعة التي قتلها.

(جدة ١٣٧٤/١/٢٢ من رقم ٢١٧٢ سنة ١٣٨٤)

٢٢١ - إذا كان الظاهر من الواقعة الثانية بالمرء
أن أحد المتهمين ارتكب وحده الفعل المكون للجريمة
وإطلاعه حيلرن تقرر على الجاني عليه أوديا بمصاحبه،
وإن الآخر إنما صحبه وقت ارتكابه هذا الفعل فقد
أزده ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل من الأفعال
المنظمة في الجريمة، فليس كلاً من المتهمين يتغير
شريكاً للآخر في جنابة القتل، وذلك لتعدد مبررة من
منها الذي يشر القتل. ولكن إذا أعطت المحكمة
باعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليها

٢١٦ - لا مصلحة لهما فيه يتأمن عدم
توافر قصد الجنائي في إحدى المتهمين المستعجلين إليه
ما دام المصلحة قد طبقت بالزلة ٣٧ من قانون العقوبات
وقضت بمحاسبة بالعقوبة الأشد وهي المقررة لقمة
الأخرى.

(جدة ١٣٧٤/١/٢٢ من رقم ١١٧٢ سنة ١٣٨٤)

٢١٧ - متى كان ثابت بالمرء شديد أن التهم
هو تزويجاً اتفاقاً على الإعدام كذا بأن ثبت الذي
هو موضوع تهمة القتل المبررة إليها بكونها كما اتفقت
على التصرف بالبيع الذي تم في اتفاته وفي جزء من
أرته للحصول على مال التفتير، ففي هذا ما يكفي ليان
جريمة القتل. ولا مصلحة لهما في إعدامه بأنه لم
يشارك في القتل بنفسه، وأنه لذلك لا يكون فاعلاً أصلياً
بل مجرد شريك ما دام القتل الذي قتره القانون على
هذه الجريمة لا يتحقق بأقضية لكل من الفاعل والشريك
في دام الحكم - بناء على الأدلة التي كانت مطروحة
على بساط البحث بالجنابة - قد أعيدت عليه الواقعة
الجنائية التي توافرت فيها جميع عناصر الجريمة المسترجعة
للقضاء الذي لم يتجاوز العقوبة المقررة على عليه.

(جدة ١٣٧٤/١/٢٢ من رقم ١١٧٢ سنة ١٣٨٤)

٢١٨ - إذا كان القتل المقر للجريمة واحداً
بالقضية الفاعل الأصل والشريك، وكانت العقوبة المقررة
بها داخلة في حدود هذا القتل، فلا يتقبل من المحكوم
عليه القتل في الحكم الذي اعتبره خطأ فاعلاً أصلياً
لا شريكاً. وذلك لعدم المصلحة في هذا القتل.

(جدة ١٣٧٤/١/٢٢ من رقم ١١٧٢ سنة ١٣٨٤)

٢١٩ - إذا كانت الوقائع التي أوردتها المحكمة
وإلافة المتهمين في جنابة القتل لسند القتل بظرف من
الظروف للسند التي أوردتها القانون لا تخص لأى نسبة
وقلة الجاني عليه قتل جنائي ما وقع من واحد منهم
معين بالذات، وكانت الإجابة قد بنيت على أساس
توافر طرق سبق الإصرار والقرعة لديهم، وذلك
بما تضمنت قانوناً اعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في القتل
بطريق الاتفاق والمساعدة فاعل أصلي مجهول من
بينهم. فلذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعاً فاعلين
أصليين في هذه الجنابة فانه يكون قد أعطى في هذا
الاستدلال. ولكن إذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يتضمن
على المتهمين إلا بقية الأشغال الشاقة المؤبدة، وهي
العقوبة المقررة لجنابة الاشتراك في القتل التي تفرعها
فلا بد التي كان يجب توقيع العقوبة على أسسها فتكون

أعمال في حيل السرقة بعد شروطا في ارتكاب جريمة السرقة أو لا بد .

(جدة ١٥/١٠/١٣٠١ م ونوم ٩٠٦ سنة ١٣١١ ق)

٢٢٥ - ما دام الحكم قد استظهر أن المتهم قد ساءم في مقوفا الجرمية قبله من أعمال انتفية قبا ما يحمل منه فعلا أصليا لا شركا ، وما دامت القوية القضي بها عليه تستل في نطاق القوية القوية لجرمة الاشتراك بأن مجلدته قبا أيته الحكم من وصف التهمة لا يكون لها عمل ولا مصلحة منها .

(جدة ١٥/١٢/١٣٠١ م ونوم ٢٣٣ سنة ١٣١١ ق)

٢٢٦ - لا مصلحة للظن قبا بغيره في صدد وجوب اختياره شركا لا فعلا في حرية اقتل ما دامت القوية التي وقعت عليه هي الأختال الشقة القوية القوية لجاية الاشتراك في القتل . ولا يتر من ذلك القول بأن المحكمة قد أخطت بقرارة وأنها كانت قد بدعته القوية تحت تأثير الوصف الذي أعطته القرابة إذ إن تقدير المحكمة القوية معطوف ذات القوية الجانية التي ظمها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تنطبق عليه المحكمة لها ، والوصف الذي طبعته المحكمة لم يكن ليتم لو إدرات من أن نزل إلى ما دون مقوفا الأختال الشقة القوية التي أوصفتها عليه ، ومن إذ لم تخط تكون قد رأت أنها هي التي تنطبق والقصة المعنى ينشئ الظن عن وصفها القانوني .

(جدة ١٥/١٠/١٣٠١ م ونوم ٢٣٤ سنة ١٣١١ ق)

٢٢٧ - إذا كانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى إخبار الظاهر الثاني فاعلام الظاهر الأول في جريمة السرقة ، مع أن الأدلة التي أوردتها استل إلى شهادة شهود الإيثار وإلى قبول الظاهر الثاني فعليه في حين الأسطوانات للسرقة ، إنما ترضي إلى إخبار الظاهر للذكور شركا في السرقة مع الظاهر الأول بطريق الاضيق ، فإنه لا جدوى للظن كما بغيره من ذلك ، لأن القوية القوية للسرقة في السرقة هي ذات القوية القوية لقتل .

(جدة ١٥/١٢/١٣٠١ م ونوم ١٠٣١ سنة ١٣١١ ق)

٢٢٨ - إذا كانت المحكمة قد اعتمدت التهمين جميعا فاعلين في جريمة القتل البعد مع سبق الإصرار والزمرد وعطلم بالذمة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت طعيم قوية الأختال الشقة القوية ، فإنه لا يكون لهم جدوى من القول بأن الوصف الصحيح لقتل الجاني هو مجرد الاشتراك في هذه الجناية ، لأن قوية الأختال

بالاشتراك العامة الموقمة ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب تنقض حكمها ، لأن القوية التي وقتها على كل منها مقروفا لجاية الاشتراك في القتل التي كان يجب ترويح القوية على أساسها . ولا يتر من هذا الخطأ القول بأن المحكمة أخطت التهمين وإزالة ، وأنها كانت مع تقدير القوية تحت تأثير الوصف الذي أعطته القرابة . وذلك لأن المحكمة إنما حددت ظروف الإزالة بالصفة القوية الجانية التي تبين وقروفا لا بالصفة القوية القوية التي تنطبق القرابة . فلو أنها كانت رأت أن تلك الظروف تنطبق القول بالقوية إلى أكثر ما تولت إليه لما منها من ذلك طرف الذي وصفته بها . كما وهي لم تزل إلى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأت تنطبق القوية التي تنفذ بها مع القرابة التي أختارها بحرف الخط عن وصفها القانوني .

(جدة ١٥/١٢/١٣٠١ م ونوم ١٠٣٨ سنة ١٣١١ ق)

٢٢٩ - إذا كان المتهم قد وقع في قرب الطريق بينما كان دمالا بمسجون لقتله لمرته فإنه - مثل ذلك - يكون فعلا أصليا في السرقة ، لأن هذا الذي فعله هو من الأعمال للملكة لها . ومع ذلك فلا مصلحة له في أن يظن في الحكم سواء أكان اختاره فعلا أصليا أم شركا لأن القوية واحدة في الماتين .

(جدة ١٥/١٢/١٣٠١ م ونوم ٢٣٤ سنة ١٣١١ ق)

٢٣٠ - ما دام الحكم قد بين أن جريمة القتل قد وقعت بناء على اتفاق سابق بين التهمين وأنها ينشأ القية على قتل المميز عليه وأعضاء الأسرة ومن ينشأ القية ذات السرعة البالية التي استعملت في القتل ثم ترصدت واستندرج إلى أن ظمها جريمة القتل عليه ، ولكنه قد هاج غرض في بيان من يشار القتل بنفسه بإطلاق تلك القية من بين التهمين فذلك من لا جدوى أن يحمل كلا منها شركا للآخر المجهول من بينهما في ارتكاب الجريمة التي دنيا بها بإخبارها فاعلين أصليين ، وما دامت القوية القوية بها عليها تستل في حدود القوية القوية لجرمة الاشتراك فإنه لا جدوى للظن من الظن على هذا الحكم من أنه مع قوله إن يتنقذ واحدة كل من التهمين في القتل فإنه لم يبين كيفية ضاعف كل من التهمين في ارتكاب الحادث .

(جدة ١٥/١٢/١٣٠١ م ونوم ٢٤٢ سنة ١٣١١ ق)

٢٣١ - ما دامت القوية القوية بها تستل في نطاق قوية جريمة القتل والسرقة فيه التي أدين فيها التهم فلا جدوى له من المجادلة قبا إذا كان ما وقع منه من

لأن القانون لا يجبر لما أن قول دولة ، فهي - مع صحة هذا الاعتبار - لا تكون قد فعلت العقاب الواجب للعبرة بحسب ما يستحقه المتمتع في نظرنا بل كانت عقيدة بالحد الأدنى الوارد بالعقوبات الخاصة باستعمال الرأفة في موارد الجنائيات ، مما يحصل منه أنها كانت تزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تكن عقيدة بوصف الرأفة بأنها جنائية ، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلا لأن لصح القول بأنها قد فعلت العقوبة التي رأينا مناسبة للرأفة بضئ النظر عن وصفها للقانون ولجواز القول بأن عدم مصلحة النظر من منتهى .

(جلسة ١٢٨٧/٢ من رقم ٢ سنة ١٨ ق)

٢٢٢ - لا أهمية للوطن على حكم بقوة إتهامه اعتماد على شهادة علمه لم يحلف اليقين ، إذا كان هذا الحكم لم يبن على هذه الشهادة وحدها ، بل كان مبنيًا على شهادة مدين آخرين لم يطن عليها .

(جلسة ١٣٧/١١ من رقم ٨ سنة ٣ ق)

٢٢٣ - ما دام المتمتع سقرا بملكيتك للعقود المقيدة فلا يجدي ما يدعي من أن الحكم استند في هذا إلى إصراف الكلب البوليس عليه في حين أنه لم يرض عليه .

(جلسة ١٣٨/١١ من رقم ١١٠٩ سنة ٢٥ ق)

٢٢٤ - ليس بما يرضي التهم أن يكون الحكم قد أغفل ذكر أشخاص غيره تمهيد أو غير تمهيد ، وإن فلا يتقبل منه أن يطن على الحكم لإبائه الحكم ساسي بعضه .

(جلسة ١٣٧/١٧ من رقم ٣٠ سنة ٢ ق)

٢٢٥ - إذا كان كل ما يستند إليه الطاعن في طعنه على الحكم الصادر مشدد هو حصول عيب في الإجراءات التي اتخذت في حق غيره من المتهمين به ، فهذا الطعن لا يتقبل لإندماج مصلحة الطاعن منه إذ أن العيب الذي ينشأ على الحكم لا يمتد أثره إليه هو بل يقتصر على من اتخذ في حقه الإجراء العيب .

(جلسة ١٣٧/١ من رقم ٢٢٤٢ - ٦٩ ق)

٢٢٦ - لا وجه للتم في أن يتسكع ويطلب الإجراءات التي تمت في حق غيره من المتهمين ، وإن فما دام التهم كان له عام تولى الدفاع عنه على الوجه الذي أرادت فلا يكون له أن يترش على أن الهام الذي حضر من متهم آخر به ليس هو عليه الأصل قولاً منه بأن مصلحة متهمته مع مصلحة هذا التهم الآخر .

(جلسة ١٣٨/١٢ من رقم ١٢٠ سنة ١٨ ق)

٢٢٧ - إذا قدم منهم في قضية منظورة أمام المحكمة بطلا إلى البوليس منهم فيه شهود الإثبات

الخاصة الشؤنة التي قضى عليهم بها مقررة في القانون لا يترتب في القتل عمداً مع سبق الإصرار ، ولا يتبر من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقهم ، إذ أن تخدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الرأفة الجنائية التي تمت لدى المحكمة ونوعاً لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ، ولو أنها رأيت أن تلك الظروف كانت تخفف منها المزل بالعقوبة إلى أكثر مما زلت إليه لا منسباً من ذلك اعتبارها للمطاعين جميعاً قاطعين ، فهي إذ لم تصل ذلك تكون قد رأيت تناسب العقوبة التي قضت بها مع طرافة التي اجتبتا .

(جلسة ١٣٨/٢ من رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ ق)

٢٢٩ - إذا كان ما نسب إلى الطاعين هو جنائية شروع في قتل وجنائية اختطاف زواجة ليلامع آخرين ، فإنه لا مصلحة لهما فيما يجرانه بشأن توفر أركان جريمة الشروع في القتل ما دامت العقوبة التي أوقعتها عليها المحكمة هي المقررة لجناية الإغراق التي انتهت إلى موتها في تخفها وعلقت على ذلك بأربعة سائمة مشوبة . ٢٤٠ - إذا لا جدوى من إثارة الطاعن التأت من اختياره شركاء في جنائية الإغراق أو فعلا ما دامت العقوبة في الحالين واحدة .

(جلسة ١٣٨/١٢ من رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق)

٢٣٠ - لا جدوى للطاعن عما يتسكع به من اعتبار ما وقع منه لشراً كما دافعت العقوبة للقضي بها عليه مبررة بحكم المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات لأن بهادرك في جريمة القتل المستوجب عقاباً ثانياً بالإعدام ولا حجة بكون المحكمة قد فسدت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ما دام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الرأفة الجنائية وما دام الحكم قد أوجب على الطاعن قتل أصل لا شريك .

(جلسة ١٣٨/١٢ من رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق)

الفرع الثاني

٢٣١ - إذا كانت العقوبة المقررة للقضي بها على التهم هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر في جنائية لإحداث طعنه ، ثم تمت لدى محكمة القضاء أن الحكم واجب تقضيه من جهة ثبوت الباطل ، فلا يحس في هذه الحالة رفض الطعن لإندماج المصلحة على أساس أن العقوبة المقررة للقضي بما اعتدل في العقوبة المقررة لجنحة الغش . وذلك لأنه ما دام التظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بالمدة ١٧ حكمت على التهم بالحد الأدنى العقوبة المقررة لجنحة الباطل فإنه حال تعذر بأنها إنما وقعت عند هذا الحد من التخفيف

جدوى من هذا العلم - خصوصاً إذا كان الحكم قد استند في عدم بلوغ الزوجة السن القانونية إلى ما قورده الطعن من شبهة في الحقيقت وما اعترض به في جلة المحاكمة من أنه لم يعلم بأنها دون السن القانونية .
(جدة ١٢٨/٢/١٠٠٥ من رقم ١٠٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٤١ - ما علم الحكم قد أثبت عدم قبل الجارية في حق التامع فلا يصح الطعن عليه بأنه اعتدل الترض لثمة الاشتراك الوجبة إلى منهم آخره .
(جدة ١٢٨/٢/١٠٠٥ من رقم ١٠٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٤٢ - إذا أثبت للمحكمة على قلم والتمس الزور والافتراء في بتسرعها القانونية فلا قبل من التي عليها بأنها أخلت الظرفي مركز شركائه في متفرقة الجارية إذ لا صلحة له فيما يثيره من هذا القبيل .
(جدة ١٢٨/١/١١٠٥ من رقم ١١٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٤٣ - لا يقبل من محكم عليه بإسائه إلى إله إسلامية الأحداث أن يعلن أمام محكمة التفت في هذا الحكم بزم أنه قد ساءه بأقل من حقيقتاً ، وأدخل بذلك بغير حق في ذمة من يصرح بما عليهم بمتنن للجنة ٦١ متفرقة - لا قبل طنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سة بجهاد ميلاد رسمية إذا كان لم يثبت له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ، ولم يقرض بأنها حل التقدير الذي قدومه من قضاء قضاهاً عما يحكم للجنة ٦١ متفرقة . وعلى كل حال فإنه لا فائدة في هذا الطعن لأن الإرسال إلى الإسلامية وسيله تأديب أخف وفقاً من حقوة المجلس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أوسع من المجلس أولاً ، إذ هي مهما تكن متناً فلا يمكن أن تعتبر أساساً لا حكمها لرد كما هو الشأن في حقوة المجلس .
(جدة ١٢٨/١/١١٠٥ من رقم ١١٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٤٤ - لا قبل من محكم عليه بقرائه إلى إسلامية الأحداث أن يعلن أمام محكمة التفت في هذا الحكم بزم أنه قد ساءه بأقل من حقيقتاً ، وأدخل بذلك بغير حق في ذمة من يصرح بما عليهم بمتنن للجنة ٦١ متفرقة لا قبل طنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سة بجهاد ميلاد رسمية إذا كان لم يثبت له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ، ولم يقرض بأنها حل التقدير الذي قدومه من قضاء قضاهاً عما يحكم للجنة ٦١ متفرقة . وعلى كل حال فإنه لا فائدة من هذا الطعن ، لأن الإرسال إلى الإسلامية وسيله تأديب أخف

في القضية بالنسبة في تحقيق شهادات منه وحقن البوليس هذا البلاغ ثم أصدرت المحكمة قراراً باستبعاد حقيقتات البوليس بقية أن ليس لاية سلطة أن يتشأ أي إجراء في المعوى بغير إذن خاص من المحكمة ما دلت القضية مطروحة أمامها فإن المحكمة تكون عطفة في ذلك . لأن التفتات التي استبعدتها خاصة بجرعة الاغراق على تحقيق شهادة في القضية وهذا الاغراق ليس تحقيقه من إجراءات القضية التي لا يجوز لأحد التدخل فيها ما دلت منظورة أمام المحكمة وإنما هو غش بجرعة عرضة ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة فلتأية والبوليس التفت في حق تحقيق مثل هذه الجارية . والتأية ولكن في شأن أن يحدد على هذا التفتق ويحدد به لدى المحكمة والمحكمة حرة في تحسده والآخره أو اطراحه ولكن إذا كان هذا الاستبعاد لم يضر التفت في شيء ما لأن المحكمة تولت بنفسها إبادة التفتق وطهر لها منه مسحة الواقعة الواردة في التفتق الذي استبعدته ويأيد على ذلك تبسنت شهادة هؤلاء الشهود فلا صلحة للتفتق في إثارة هذا الطعن .
(جدة ١٢٨/١/١١٠٥ من رقم ١١٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٤٨ - لا يجوز الرفع بطلان إجراءات التحقيق إلا إذا كان الحكم الطعن فيه يترى على تلك الإجراءات القول بطلاناً أو كان لها أثر فيه ترتب عليه ضرر يمس حقوق الطعن أو مخصصه . أما إذا كانت الإجراءات القديمة بطلاناً ليس لها أية علاقة أو أي أثر بالحكم ولم يترتب عليها ضرر للطعن في دفاعه أمام المحكمة فلا على زفها أمام محكمة التفتق لانعدام الصلحة من البحث فيها .
(جدة ١٢٨/١/١١٠٥ من رقم ١١٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٤٩ - إذا كان الشائب بالحكم أن وجد البوليس قد دخلوا منزل قلم بالمخبة ولكن قلم هو الذي قدم للجنة الخدمة اليوم بشبه وبعض إرادته فلا يبرح له بعد ذلك أن يعلن بطلان الإجراءات ارتكبا على متسبول وجال التفتية التفتية مسكه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .
(جدة ١٢٨/١/١١٠٥ من رقم ١١٠٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٢٥٠ - إذا كان وجه الطعن أن الأوراق التي تدل على سن الزوجة المغير عليها كانت موزوعة في متروكة بغيره بالتشع الإحمر وأن المحكمة لم تفتش هذا المتروكة فلم يثبت من الزوجة على حقيقتة وكان الباعن لم يبين ملحة الأوراق التي يدعى بأنها كانت قومه حتى تأكد المحكمة من قيتها في التمدليل على ما يدعيه فلا

الذي يقوم بالعمل في عهدة المركز هو نفس المحكمة الجزئية الموجودة بالمهية أو أحد فئات المحكمة الإدارية التي يتبعه وزير العدل لهذا الغرض، وهذه المحكمة في المراتم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي تقتضي الجزئي فيها هذا الحكم بما يريد على حقوقه السابقة ذكرها (جلسة ١٢٨/١٢/١٩٨٤ من رقم ١٠١٥ سنة ١٩٨٤).

٢٤٩ - إذا عوقبناك الأشياء الموجودة بهمة اشتراك مع المجلس في تبديد هذه الأشياء، ولكن تم طعن في صحة قيام المصلحة فلا مصلحة لك في إثارة هذا الطعن لأن الذي له مصلحة في تارة هو المجلس وحده على أنه حتى مع الافتراض الجلي بأن هناك عملاً لك في مشورتي الملك طبقاً للقواد ٢٩٦ و ٤٠٤١ ع فهو مشور على كل حال وفقاً للقادة ٢٨٠ ح ولا مصلحة له في الطعن.

(جلسة ١٣٨/١٢/٢١ من رقم ٣٨ سنة ١٩٨٤) - ٢٥٠ - مادام الحكم قد أقام إمامة التهم على أساس أنه تصرف في القتل المجهول فلا ينبغي حسا التهم بحكمه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء الموجودة في السوق، لأن هذا الفعل عنه لا يكون ضمن المجهول موجوداً ولكنه لم يتم التصديق اليوم بحده ليعه (جلسة ١٣٨/١٢/٢٢ من رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٨٤).

٢٥١ - إذا كان الحكم لم يرض على أن التهم كان في حالة دفاع شرعي إلا أنه حمله بقرائن طيفاً لذلك، ١٧ قانون العقوبات، وكان المشتك من عيلة الحكم أن المحكمة في أرواح إنما طوله بإزالة اختياره متجاوزاً حدود الفسخ الشرعي لغات الأسباب التي استكه إليها في ذلك وطعن وأوصف عليه عقوبة تدل في حدود المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فلا تكون المصلحة مصلحة في طعنه،

(جلسة ١٣٨/١٢/٢٣ من رقم ١٣٨٥ سنة ١٩٨٤).

٢٥٢ - لاصلاحه الطاعن في الطعن بأن جريمة الإطاحة بالورد عليها حكم المادة ١٥٩ ح بنسب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ح لأنه على فرض انطباق جريمة المنسبة إلى الطاعن على المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ح بدلاً من المادة ١٥٩ (التي لم يتبين المحكمة) فإنه ينطبق لإعطاء الطاعن من العقاب طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ و الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات أن يثبت المحكمة صحة الواقع التي استندت عليها طرقتا للتعويض وأن التعذيب كان مبنياً على سلامة تة أي أنه قد رجع إلى تحقيق مصلحة طاعن. ولا ينبغي توكيد

وقضا من عقوبة المجلس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أروحم من المجلس أثرها، إذ هي معها تكن مدتها فلا يمكن أن تثير أساساً لحكام الفرد كما هو الشأن في عقوبة المجلس.

(جلسة ١٣٨/١٢/٢٤ من رقم ٣٩١ سنة ١٩٨٤).

٢٥٣ - مادام الطاعن لا يدعي أنه من الأحداث الذين لنسب تأخير في مشورتيهم أو عقابهم فلا يجوز من الطعن على الحكم بأنه لم يبين أنه.

(جلسة ١٣٨/١٢/٢٥ من رقم ١٣٣١ سنة ١٩٨٤).

٢٥٦ - مادام التهم لا يدعي أنه من المجرمين الأحداث الذين لنسب تأخير في مشورتيهم أو عقابهم فلا يجوز من الطعن على الحكم بأنه قد خلا من بيان أنه.

(جلسة ١٣٨/١٢/٢٥ من رقم ١٣٣٦ سنة ١٩٨٤).

٢٥٧ - إذا وضح الدعوى العمومية على التهم لأنه ملك بالقرعة عرض قتل لم يبلغ من السرقة عشرة مئة كلمة وقصد المحكمة بقاءه في هذه التهمة وطبق في سنة المادتين ٢٦٨ و ١٧ من قانون العقوبات وذلك بتطبيق المادة العامة للقراءة أصلاً العمومية إلى مماثلة السجن لمدة ثلاث سنوات فلا تكون التهم جزئية من السلك بأن سة قتل بين سبع عشرة مئة طاعت تزيد من خمس عشرة مئة. ذلك بأن قانون العقوبات في المادة ٧٢ من لا يقتضي تخفيف العقوبة لأن كان في ذلك السن إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توجبها عليه بعد تقدير موجبات الإزالة أن يوجد من الاعدام أو الاشتغال بالنسبة للزوجة أو المودة.

(جلسة ١٣٨/١٢/٢٥ من رقم ١٣٣٦ سنة ١٩٨٤).

٢٥٨ - أن جهة السب التي من المنهج التي تخص عهدة المركز بتزعمها والمحكم فيها، طبقاً لما ورد في رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٤ الحاس بما كمر لما ذكر. وليس في هذا القانون ما يبرر السب من اختصاصها إذا كان قد تضمن طعناً في الأضرار. ومع ذلك فلا مصلحة للذين من وراء الطعن في الحكم لهذا السب. لأن عهدة المركز، بمعنى قانون اختصاصها، ليس لها أن تحكم بالمجلس لأكثر من ثلاثة شهور أو بمراسلة تزيد على عشرة بنجيات منها كان المدعى العقوبة المقررة في القانون، بينما المحكمة الجزئية غير مقيدة بثل هذا التقييد. كما ليس له أن يترضى بأنه حرّم من حياة فرداً وفقاً للمصلحة، أو من حرية من حرّك القضاء، لأن

القتضاء برأيتهم مثلاً أيضاً على سبب آخر يمكن وحده الحسنة ولا يأتى بغير وجه العلم الخاص بالإجراءات.

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١١٩ سنة ١٣٤٢ ق)

٢٥٨ - لا جدوى للتميم بما يشهد بشأن حجم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذى انتهى بمسعود الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المقيم مدعواً بتحقيق مفتوح .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٣٢٢ سنة ١٣٤٧ ق)

٢٥٩ - إذا كان مرمى التفتيش الذى أوردته المحكمة أن العلم على من التفتيش من اللطائف الذى أصبح بعد التفتيش أنها تتجسس على المحرر لأقصى ذلك المحرر الذى عمل عنه هو مصدر الدليل حده ولم يكن هذا الدليل وليد التفتيش عليه ، فلا جدوى له من التفتيش .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٤٤ سنة ١٣٤٥ ق)

٢٦٠ - إذا كانت إداة التفتيش قد أقيمت على وجود المادة المخدرة في الفرد المرسل مع إليه هو ذاته بطريق البريد ، وكان المحرر لم يهبط مع التفتيش ، بل حصل تفتيش الفرد بناء على قبوله من وفاء صريح من النيابة ، فإن تفتيش وكيل البريد على التفتيش حتى ولو كان مطلقاً لا يكون له تأثير في إداة ، إذ هذا التفتيش لم يكن له علاقة من قريب أو من بعيد بهبط الفرد وتفتيشه .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٥٨ سنة ١٣٤٣ ق)

٢٦١ - ما دام الحكم قد أديت أن العلم كان في حالة تفتيش بالبرية بما يوجب لأى شخص التفتيش عليه طبقاً للقانون الثامنة من قانون تحقيق الجانيات فلا محل للجدل فيما إذا كان تفتيش عن المصروفات قبل التفتيش أو بعده ما دام هذا التفتيش صحيحاً في ذاته .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٧ سنة ١٣٤١ ق)

٢٦٢ - إذا كان ما أقيمت المحكمة على أنه العلم كان في حالة تفتيش غير تفتيش عليه وبغضه قانوناً فلا يجيبه الذى بأن لم يكن وادعى في الأمر الصادر من النيابة .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٧ سنة ١٣٤١ ق)

٢٦٣ - إذا ثبت أن الشايط الذى قام بتفتيش التفتيش وشيط المحرر عنه كانت لديه من اللطائف الكافية ما يحذر له قنونا إبراء التفتيش والتفتيش وفقاً لما تخليه

صفة التفتيش على فرض حصوله من الحكم بالقوة متى ثبت أن التفتيش كان يبنى التفتيش والتفتيش .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٣٤٣ ق)

٢٥٣ - لا جدوى للعلم من التفتيش يطلان التفتيش ما دام الحكم قد قل في الرد على مطلقه في هذا الشأن إن المحكمة تستند في إثبات إغواء المبروكات في مكانه لاجل الدليل المستند من التفتيش ، وإنما على أصراً في تحقيقات النيابة بوجود البغاة المبروكات في مكانه أن ذلك الاعتراض متصل من التفتيش ويؤدى وحده لاعتراض المحكمة .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٣٤٣ ق)

٢٥٤ - إذا كان الحكم قد أخذ في إداة التفتيش صفة أصلية على اعتباره الصادر منه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة ، واتخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ، فإن مصلحة التفتيش فيما يبادل فيه من بطلان التفتيش والتفتيش تكون متضاربة .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٤ سنة ١٣٤٤ ق)

٢٥٥ - إذا كان الحكم قد أخذ في إداة التفتيش صفة أصلية على اعتباره الصادر منه في التفتيشات الأولية والجلسة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ، فإن مصلحة التفتيش فيما يبادل فيه من بطلان التفتيش تكون متضاربة .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٤ سنة ١٣٤٤ ق)

٢٥٦ - إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها يدل على أنها حوت على اعتراف التفتيش (إبراء المحرر) في مرحلتين من مراحل التحقيق بما يشهد أنها صحت هذه الأقوال دليلاً مستقلاً عن التفتيش والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله ثراً بما وقع عليه من إدانة أدل به طامعاً مختاراً كان ما يجره التفتيش في شأن بطلان التفتيش لا يجيبه .

(جدة ١٣٧٢/١٢ من رقم ١٧٣ سنة ١٣٤٣ ق)

٢٥٧ - إذا كانت النيابة العامة قد قررت العلم في الحكم الصادر برأيتهم جميع التفتيش ولكنها قصرت أسباب علمها على وجهين أولهما خطأ الحكم في قتاده يطلان إجراءات التفتيش وهو يعمل جميع التفتيش والثاني قصور لعدم تعرضه لاعتراض التفتيش الأول والثاني ، وكان الحكم الايماناً للزبد بلحكم المليون في قد تفتى برأيتهم بقا التفتيش سبق حفظ الدوى الصورية فلم ولم تعرض النيابة لذلك في أسباب علمها .

— فإن العلم بالقبه عليهم لا يكون مقبولا ما دام

الحكم تجوز بأنه رفض دعوى التوضيح الذي كان هذا التفسير هو مصلحة التهم وإن كان لا تائدة له من الظلم .
(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١٠٣٢ س ٢٤)

٣٦٧ - إذا استند الحكم من نظام قضايا إلى التهم وقام لم تبطلها النيابة من عناصر التهمة ولم يتناول الدفاع مناقشتها فلا شك أن حكمها يكون معيباً من هذه الناحية . ولكن إذا كانت الوقائع الأخرى المسندة إلى التهم كافية وحدها كإثباته بعد استبعاد تلك الوقائع التي لم تبطلها النيابة من عناصر التهمة وكانت القرينة المكملة بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً للجرعة الثانية قبل التهم فلا يقضى بالحكم .

(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١٠٣٧ س ٢٤)

٣٦٨ - لا يثبت للعصوم عليه في طلب قضى الحكم استناده إلى أن المحكمة انحطت في التتبع على أن الجريمة التي شرع فيها ثابتت ليس يخرج من إرادته ما دام الحكم قد أثبت أنه اتوى لارتكاب الجريمة وهذا في تنقيحها وإن عدم تماسها لا يرجع إلى إرادة .
(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١٠٣٨ س ٢٤)

٣٦٩ - لا على قضى على الحكم بأنه اكتفى في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز القابلة له القرينة التي وقعت فيها الجريمة دون القرينة التي ما دام الطاعن لا يدعي أن ضرراً أصابه من ذلك .

(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١٠٣٩ س ١٨)

٣٧٠ - ما دام الحكم لم يقابل التهم بمقتضى القرارات الصادرة من وزارة القرون في ٣٠ من أيلول سنة ١٩١٦ و ٢٨ من مايو سنة ١٩١٦ الذين حدثت فيها نسبة للسوء من الكهوسين بسبب الرشع وبغيره بل ما قبله بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩١٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩١٥ على أساس أنه تصرف في الكهوسين بغير كروتات أو تصاريح ولم يرش للقرارين المذكورين الاعمال سبل الاستدلال عليه بقرينة هذا التصرف منه لأنها تضمنت رأي اللجنة الفنية الصادر إليها فيها بعد تقدير أقصى ما يسمح بالتجاوز عنه بسبب الرشع وعلاجه بما لا يدخل في الصفقات المحظورة ، وما دام هذا القرارين صحيح لهذا السبب اعتبارهما من الآلة التي يوسع استخلاص التصرف المحظور منها ، فتصيب الحكم باعتداله عليها على أساس أنها لم يشر إلى الجريمة الرسمية لا يكون مستنداً .

(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١٠٣٧ س ١٨)

الباب ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية كلا جديدي القسم من النزاع في توافر حالة التماس .

(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١١٣٢ س ٢٤)

٣٦٤ - إن الصريح لم يجر الطعن في الأحكام لمصلحة القانون قط دون المحصوم . فلما قدم شخص للمحاكمة بتهمة إقراره مادة عنده دفع لدى محكمة القوية الأولى بطلان إجراء القبض عليه وتعيينه لحصوله على خلاف القانون ، قرأت أن هذا المبلغ في غير محله ثم عرضت الموضوع قرأت أن الآلة القائمة على التهم ، وهي مستمدة من الإجراء المذكور ، متكونة فيها ولذلك قضت بالإفراج ، فقامت النيابة بالحكم فأبديت المحكمة الاستئناف إنشأاً بأبواب الحكم الابتدائي في موضوع التهمة ولكنها قضت بطلان إجراءات التفتيش والقبض استناداً إلى أن ضبط التهم لم يكن مبنياً على أنه من التفتيش لأن حالة الاختيار لم تظهر إلا بعد ضبط التهم وتعيينه ، وطعن في ثبوت في هذا الحكم على أساس أن الاختيار حالة تلحق بدعوى التفتيش فيه فتسلك غشياً دائماً لا تخضع لقانون التفتيش ومنها حق البوليس في القبض عليه كما وجد في طرف من الظروف الربية التي بالقانون ٢٩ من قانون التفتيش وللشبهة فيه ، كان هذا الطعن لا يزيل عدم تحقق مصلحة منه لأحد من المحصوم .
(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١١٣٣ س ٢٤)

٣٦٥ - إذا ثبت المحكمة حكمها على واقع بين أن إجلالها غير صحيحة ، وكان ذكر هذه الواقعة غير الصحيحة في الحكم قانوناً بحيث لو استبعدت القرينة الشكوك منها لبق الحكم في ذلك مستقياً لا حاجة فيه ، فذكر هذه الواقعة في الحكم لا يبيح .

(جدة ١٣٧٢/١/٢٢ من رقم ١٢٩١ س ٢٤)

٣٦٦ - إذا أضافت المحكمة الابتدائية منها بالقرار والاعتدال وسكنت عليه عملاً بالمدعين ١٧٩ و ١٨٣ ع بالقوة وقراراته بدفع محض للمدعي الذي ورائت المحكمة الاستئناف أن الحكم المتألف في محله لا يوجب الإفادة به إلا أنها رأت أيضاً تخفيف العقوبة ويطلب من ذلك قضت بتعديل الحكم المتألف مع تخفيف العقوبة بدون أن تذكر شيئاً عن التوضيح الذي فلا يصح الطعن في هذا الحكم بقوله إن المحكمة الاستئناف انحلت بأبواب الحكم الابتدائي بدون بحث بدليل أنه لم يرد بتعلق حكمها أي ذكر التمس من المدعي لا يصح إذ لا محل هذا الإنشغال لا يظن به في الإفادة من التفتيش والاستدلال ومن جهة أخرى فلا يخفى أن هذا التفسير

٢٧٩ - من حكم له بما يطلب لا يقبل من القطن في هذا الحكم لانقاذ مصلته من القطن .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٢ - إن احقة المحكمة الاستئنافية واقعة لم تكن واحدة في الانهزام ، ذلك لا جدوى من العكس في العلم بحكمة القضاء ما دامت المحكمة لم تعدد القوة حل التهم بل تقتض بأبدي الحكم الايدائي .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٣ - إذا كان الحكم قد أجبت حل القطن بجرعة توزيع وبجرعة اختلاس أموال أجنبية ، وكان قد داه بجرعة أخرى لا تتوافق ضمناً ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تتدخل في حدود العقوبة المقررة للمرتبطين الفعلية الحكم عليه ، فإنه لا تكون له جدوى من التي حل الحكم بالنسبة للعقوبة الأصلية إلا أنه يتبين قس الحكم فيها قس من العقوبة التكميلية واستناد قيمة الأشياء المحقة من عقوبة الرد المحكوم بها وما يلحقها من افرامة .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٤ - لا عمل لتلك التهم بما أجبه الحكم من أحوال المفرد بشأن عدم استيفاء القوة في ارتكاب جرعة ذلك العرض ما دام الحكم لم يمت باستيفاء .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٥ - إن ما ينهض القطن على الحكم المعلوم فيه من خطأ في الاستناد لأن الجريمة للسنة إليه (مع مشروبات وروحيه بدون ترخيص) وقعت في مستودع للمخدرات لا في محل التجارة ، لا جدوى منه لأن مستودع المخدرات هو أيضاً من المصالح الخفية لمراسم والمخاطرة الجدية بالقسم الثاني في المعلوم الرق في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والقانون في كلا المادتين يستولون عن الجريمة التي داه المحكمة بها .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٦ - لا مصلحة التهم من القطن في الحكم لعدم تده في العقوبة المدنية المتعلقة حده من القطن بالمفروق المدنية .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٧ - لا مصلحة التهم فيما يجبه بشأن تصدور الحكم في وأن أسباب تخفيض التهم من مادم أنه هو التي استفاد من تخفيضه .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٨ - لا جدوى بما يقره القطن من أن المحكمة

قد أسست اليه نظاماً يته ما طعت للمحكمة لم تعزل حل هذا الحكم في إيداعه .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٧٩ - إذا كان الحكم للقطن فيه قد بين واقعة إخراج السلاح بدون ترخيص التي كان القطن بها بما توافر به لركبتها واستظهر ركن الإخراج من أنه من شأنها أن ترضى إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن ما يشير القطن في شأن اختلاط الأسلحة المحبوبة بعضها ببعض لا جدوى منه داه الحكم قد أوجب استناداً إلى تقرير الطبيب الشرعي أن البندقية التي حبلت مع جميع التجهيز ومن ذم القطن كلها من نتائج البندقية التي تلقى الرصاص ومالحة الاستعمال وكان القطن عرضاً لراعدة منها .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٨٠ - إذا كان الحكم لم يبين بالنسبة لأحد التجهيز واقعة الاشتراك في جناية القرب القطن إلى الموت بما تكلفاً ، وكانت العقوبة التي تنص بها عليه تتدخل في نطاق العقوبة المقررة لجثة القرب مع سبق الاصرار المرتبطة بهذه الجناية والتي أدب هذا الحكم من أنها إذا كانت لا تملك فلا يمكن الحكم عليها من أجل التهم الجارية . إلا أنه إذا كان هذا الحكم قد طبل التهم بقرعة ، وكانت العقوبة التي أقرها عليه هي أقصى العقوبة المقررة للجثة المذكورة فإنه يكون المحكمة تقتض أن تخفف مدة العقوبة إلى الحد الذي تراه هي مناسباً .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٨١ - ما دام القطن بما أوردته الحكم بإدانة التجهيز في جريمة القرب القطن إلى الموت أن التجهيز اقتفوا فيما بينهم حل حرب المبنى عليهم ويشتر كل منهم فعل القرب تقيضاً لما اقتفوا عليه ، بما اعتضده قارئة مبالغهم جريماً عن جريمة القرب القطن إلى الموت عند حلة إلى تخفيف من منهم أحدثت الإصابة أو للاصابات المدنية ، كان معلومهم في إثارة الجدل حول توافق طرف سبق الاصرار في حتم أو عدم توافق تكون مثبتة .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

٢٨٢ - ما دامت المحكمة لم تميزوا الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة المتعلقة بلجنة التهم للجانبية الحكم بأن المحكمة أخذه بالحد الذي يشاء على صحيفة سوابق ليست له .

(جدة ١٣٨١/٣/٢١ من رقم ١٣٨١ سنة ١٣٨١ ق)

بذلك لا ضريبة منه إلا إذا كان الحكم لم يحدد العقوبة على التهم إعمالاً لتلك المادة -

(جلسة ١٠/٩/١٩٥٠ من رقم ٤٨٨ سنة ٢٠ ق)

٢٨٨ - لا جدوى للعطن من وراء القول بالتطبيق واقعة المعصية على قانون آخر غير الذي طبقته المحكمة عليها ما دام لا جدال في أن القانون الذي عوقب بمقتضاه يطبق على ما وقع منه .

(جلسة ١٨/٦/١٩٥٠ من رقم ١١٧٧ سنة ٧ ق)

٢٨٩ - قدمت النيابة متهمين إلى قاضي الإحالة بتهمة شروعيها في قتل وقاضي الإحالة أصدر قراراً بأن الرقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ ج وإلحاق الأوراق لنيابة لإجراء شترتها فيها . قدمت النيابة المعصية للمحكمة الجزئية ولكنها طالت أمليها الحكم بعدم الانحصار قصفت هذه المحكمة غيباً بعدم انحصارها باختبار الواقعة جنحة في شروع في قتل وإحالة الأوراق لنيابة السومية لإجراء شترتها فيها لغرض التتبع في هذا الحكم والمحكمة أيدته فلما طالت أحدهما الحكم وقضت محكمة الجلب الاستثنائية بإيداعه واعتبار الواقعة جنحة منطبقة - على المادة ٢٠٥ ج وإلحاق الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى لفصل فيها على هذا الأساس وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الانحصار إنشائياً بالنسبة للتهم الأخرى ولكن النيابة قدمت التهمين معاً لقاضي الإحالة فرأى أنه لا بد من صدور الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الانحصار نهائياً بالنسبة للتهم التي لم يتأقده لا يسه إلا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنائيات بطريق الخبرة وبمع التهم الأخرى الذي

حكم انتدياً - باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له - ومحكمة الجنائيات حكمت باختيار ما وقع من المتهمين جنحة حرب مع سبق الإصرار منطبقة على المادة ٢٠٦ ج فطن الحكم عليها بطريق التخصيص . ومحكمة التخصيص رأيت أن قرار قاضي الإحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالتهم التي صدر حكم المحكمة لاستثنائية نهائياً باحتمال الواقعة جنحة بالنسبة له وإلحاق القضية إلى المحكمة الجزئية لفصل فيها إذا ما كان يصح تقديم مثل هذا التهم لقاضي الإحالة ما دامت المحكمة الاستثنائية حكمت نهائياً حكماً لا يظن في تكليف محكمة التخصيص بنظر معناه لأنما جنحة . أما بالنسبة للتهم الأولى فاقروا لذلك صحيح لأن الحكم الصادر بعدم الانحصار صار نهائياً بالنسبة له فالجواب الوحيد من تقديمه لقاضي الإحالة لتحريكه على محكمة الجنائيات بطريق الخبرة ، ويوجب بأنه مهما يكن

٢٨٣ - إذا كان العطن مقصوراً على ما قضى به الحكم من مصادرة سيارة استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكان العطن يقرر أن هذه السيارة ليست ملكاً له ، فلا تكون له مصادرة من وراء طعنه .

(جلسة ١٨/٦/١٩٥٠ من رقم ١٤٢٤ سنة ٧ ق)

٢٨٤ - يترتب قبول العطن وجود مصلحة للعطن تدفع عليه الضريبة في رقبته ، ومناط قراره هذه الضريبة هو ما يدعيه واقع العطن من حق فدية لتقصه ويريد من التفتتد حايجه . فلما كان العطن قد قضى له انتدياً برأيه من التهمة التي كانت تدعى إليه النيابة السومية ، وكان هو يقرر أنه غير مالك للسيارة اعلم بمصادرة لبيته إياه لتخص غير مجل في المعصية ولم تظن النيابة في الحكم القاضي برأيه ، فالعطن من جانب في الحكم بصد مصادرة العطن لا يكون مقبولاً لانتفاء صفته في طلب عدم مصادرة هذا العطن وانتفاء صليته في العطن .

(جلسة ١٨/٦/١٩٥٠ من رقم ١٤٠١ سنة ٧ ق)

٢٨٥ - إذا أمانت محكمة المفتح التهم على لسان أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير جنحة ينظر ما يوجب سوابقه فلا مصلحة له في العطن على الحكم إذا هو لم يخل به وإلحاقه من محاكم من جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي كان يجب أن يحاكم عنها .

(جلسة ١٨/٦/١٩٥١ من رقم ٣٧٧ سنة ١١ ق)

٢٨٦ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمانت التهم واشارت في حكمها إلى ساقية له ، ثم قدم من إلى المحكمة الاستثنائية حكماً قضى برأيه من التهمة التي قضت عليها المحكمة الأولى ساقية ، ومنع ذلك فلما أيدت الحكم الابتدائي حين أن تعرض لحكم التهمة أو تسمى إليه ، فالعطن بهذا لا يمسى للتهم ما دامت المحكمة لم تخفف عليه العقوبة بسبب لعمد التي قالت .

(جلسة ١٨/٦/١٩٥٠ من رقم ١٠ سنة ١٤ ق)

٢٨٧ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت على التهم المادة ٤٩ من قانون العقوبات وأخصر ما قام ، ثم أيدت المحكمة الاستثنائية لم ينسك التهم بأنه ليس عاماً فلا يخل منه أنه يضى طمناً لها اجبره ما دامت وطبقت عليه المادة ٤٩ . على أن العطن

من خطأ الإجراءات الأولى في هذه المعرى لما دامت محكمة الجنائز تحت اعتبارات الرافعة بالنسبة للمتهمين ساءت جنحة بالحد ٢٠٠ عقوبات لا جناحة كما ظلت النيابة ولا جناحة بالمادة ٢٠٢/٢ كما قالت المحكمة الاستئنافية فلا يكون محملاً أساساً تقوى العن للمتهم الأول في حكمها ولا مصلحة للمتهم الثاني في محله .

(جدة ١١٢٢/١١/١٢٢٢ من رقم ٢٠ سنة ٤٤ ق)

٢٩٠ - إذا كان المعلن ينسب على المصالح أن المحكمة قد أدت به أنه قد أحدثت أيضاً الإجابة الرجوة بالتجمل مع أن المعنى السوسية لم ترع عليه القتل إلا من أجل الإجابة الثانية من العيار الثاني ولم تبن على اتصال كل إجابة بمحور الرقة ، وكانت المحكمة ولو أنها أحاطت في مسند تصور الواقع أنه أحدث الإجابة الرجوة أيضاً قد أوردت أن كلاماً (إصاين) سيوية ومعامرة وأن كلاماً منها وإن كان كاليا بفرجه لإحداث القتل إلا أن الرقة كانت نتيجة الإصاين ، الأمر الذي يجعل المعلن مشتملاً من القتل كغافل أصلي بقطع النظر عن الإجابة الأخرى ، فإنه لا يكون للمتهم جرم من هذا الذي ينسب على المصالح .

(جدة ١١٢٠/١٢/١٢٢٢ من رقم ١٠٠ سنة ٤٠ ق)

٢٩١ - لا جرمي لمتهم من قس على المصالح بدعوى التصديق بيان أنه القتل وظرف سبق الإصرار والقصد بالقبض لجرعة الترويح في القتل ما دام المتهم يسلم في ملهى جوارف تلك قرية ويرتبطاً فحسب طرق سبق الإصرار والقصد أيضاً بالآلية لجناحة القتل التي أوقعت عليه المحكمة حقوقيها برصفاً أشد الجرمين المستند إليه .

(جدة ١١٢٠/١٢/١٢٢٢ من رقم ١١٢ سنة ٤٠ ق)

٢٩٢ - لا جرمي عما يشبه التهم في شأن علم توافر طرق سبق الإصرار والقصد بالقبض لرافعة الترويح في القتل ما دام المصالح قد وقع عليه العقوبة المقررة لجناحة القتل بعد الفترة بدين القرين بعد تطبيق حكم المادة ١٧٧ من قانون العقوبات ، بإظهارها أشد الجرمين المستند إليه .

(جدة ١١٢٠/١٢/١٢٢٢ من رقم ١١٢ سنة ٤٠ ق)

٢٩٣ - متى كان للمتهم في يتسك أمام محكمة الموضوع بإثبات صحة جميع الواقع التي تقيها الجنى عليه ، فإن تسك أيضاً للمحكمة في تحديد وقت تقديم التماس على صحة تقيها وطريقة تقيها لا يكون له من وراءه أية جرمي .

(جدة ١١٢٠/١٢/١٢٢٢ من رقم ١١٢ سنة ٤٠ ق)

٢٩٤ - إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الخشيش وبيعها وشراؤها وتداولها وحيازتها وبموجبها ، فقد حلت الإطلاق على أنه لا يتقرر العقاب في هذه الجرائم أن تكون التصرفات أو الأوراق التي نالت الخشيش الخ ما يتقرر العقاب على الجرائم الخاصة بالتجارة بجرم الخشيش وإصراره في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات وإصاها . وإن قانهم الذي يحاسب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجده أي يطن على المحكم بأن المحكمة لم تميز إلى ما طلبة من استبعاد الخشيش الذي أجرى القتل لمقتضه فما إذا كانت القادة الضبوطه من نالت الخشيش الذي لم تذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

(جدة ١١٢٢/١٢/١٢٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ٤٠ ق)

٢٩٥ - إن المادة ٤ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالوزن والتأيين والتكليفات تنص على أنه لا يجوز حيازته استثناء موازين أو آلات لوزن . الخ لتدخل إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومعتمدة . وللمادة ١٢ تنص على معقبة كل من وجد حذته غير موزن مفروغ موازين موزونة . الخ . فلما كان المتهم وهو (سيدلي) لا يدعي أن السنج غير المضبوطة وغير المعتمدة التي ضبطت بسببها إنما كانت بسبب آخر مفروغ غير التبدل بها في مهته فلا يجده قرة . إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بنأن موزونة مينة السيلة والاتجار في الزاد السيلة قد أوجب عليه أن تكون بميزان السيلة . كذلك لا يجده من مجموعة السنج الخاصة بالموازين . كذلك لا يجده قرة إن هذا القانون لم يرخص لغير مئتين السيليات في تخفيض السيليات ، فإن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالموازين والتأيين والتكليفات تنص على أن مئتين لإدارة الموازين يجردون من مأوردي التغطية التفاضلية فما يتعلق بإثبات المخالفة لا حكم هذا القانون وأن لهم في سبيل هذا حق دخول المحل والمخزن وغيره لا سيما أن التي تستعمل فيها الموازين والتأيين الخ .

(جدة ١١٢٢/١٢/١٢٢٢ من رقم ١٢٠ سنة ٤٠ ق)

٢٩٦ - إذا جعلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبل الإثبات المخالفة (م. ٢٠٢) بعد أن كانت هذه التهمة من إحداث عقلة مستدبة عمداً (م. ٢٠٤) فلا تنطبق نظام الحكم عليه من هذا التبدل الذي هو في مصلحة .

(جدة ١١٢٢/١٢/١٢٢٢ من رقم ١١٢٢ سنة ٤٠ ق)

القرع الثاني

الطعن يرفع بطلان في الحكم

١ - ما يترتب سببا لبطلان الحكم

٣٠١ - نقض الحكم ليس جوهري فيه يبيد الدعوى لإحالتها الأول فلما كانت المحكمة الاستئنافية التي أميتت إليها تقضي بالحكم فيها من جديد تنقيداً للحكم بحكمة النقض قد قصرت عنها على المسألة التي كانت انجبرت لدى محكمة النقض عند الحكم المطعون فيه وكانت سيأتي نقضه ونقضت في موضوع التهمة بالادانة ولم تسبب نقضها هذا لأن حكماً يقع بأطلا لخلوه من الأخطاء.

(جلسة ١٠/١٢/١٣٢٨ طعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٣٢٨ ق)

٣٠٢ - إذا كان لثابت بالحكم أن النيابة قد قصرت في التهمة لم تكن على جريمة اعتداء بالعرب على شخص معين، وإن الحركة عند نظرها الدعوى انتهت أن التهمة اتصت على شخص سبب هو غير المتيقن من طابعه في واداته على هذا الاختيار. فإن المحكمة تغير في المسألة قد فصلت في وثائق لم تكن معروضة عليها ويمكن حكمها وأجبا قننه.

(جلسة ٨/٢/١٣٢٧ طعن رقم ٨١٠ سنة ١٣٢٧ ق)

٣٠٣ - إذا كان المسمى بالحق الذي قد طُلب الحكم له يديه ولم يطلب تعويضاً ما، لم تحكم له المحكمة بالدين، وبذلك لا يجوز من قبله بالحق ابتداء في المدعى عليه بكونه حكمت بما لم يطلبه الخصم وذلك يوجب حكمها ويستوجب قننه.

(جلسة ١٠/١٢/١٣٢٨ طعن رقم ١٠٦ سنة ١٣٢٨ ق)

٣٠٤ - من الخطأ للبلال الحكم بعدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المعروضة عليها من أحد الخصوم، لأنما تعتبر بذلك قد فصلت الدعوى بدون أن تكون ملزمة بصحح المطالبة مستترضة بطبق نزع الزام فيها ولا سيول في المواد الجنائية لا صلاح هذا الخطأ إلا الطعن بطريق النقض، لأن التماس إعادة النظر غير مقدر فيها كما هو الحال في المواد المدنية.

فلما قضى الحكم الأكيد في الدعوى المدنية بالبراءة على التهمة من المتيقن عليه ثم عرضت هذه الدعوى على المحكمة الاستئنافية مع الدعوى الجنائية بناءً على استئناف التهمة، برأت التهمة ما نسب إليه، وانقضت بحدوث من الدعوى المدنية إنقضاء فلما لم تترتب إليها، لأن

القرع الرابع

حالات الطعن

القرع الأول

الطعن بمخالفة القانون

٢٩٧ - إن القول عليه بقول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الواقع التي بينها نقض الموضوع في حكمه لا الواقع التي برز على ألسنة الخصوم أو اللادين منهم أو الشهود في التفتيش وبمقتضى الجلسات إذ جملته الواقع الأخيرة ليست سوى مجرد دعوى لا تنسب ولم يجزها القانون عنواناً للمعقبة.

(جلسة ١٠/٢/١٣٢٧ طعن رقم ١٣٠٦ سنة ١٣٢٧ ق)

٢٩٨ - إذا كانت الجريمة تقوم على ركبتين والتهم إحداهما فلا يفتقر لوجه الطعن للنسب على ركبتها الأخرى. فلما اتهم بعض بأنه حدد أسر للحصول على مال، وبيد أن المال الذي حصل عليه هو من حقه قد انتهت جريمة التهديد، ولم يبق على وجه في حقه ما ألبته المحكمة من أن التهمة تشمل طرقاً غير مشروعة فترس الذي روى إليه.

(جلسة ١٠/٢/١٣٢٧ طعن رقم ٣٣٠ سنة ١٣٢٧ ق)

٢٩٩ - إن تقدير ظروف الواقعة وموجباتها مناهة الواقعة الجنائية في ذاتها بنقض النظر عن ومقتضى القانون، فالخطأ في الوصف لا يكون له تأثير على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة - بسبب هذا الخطأ - لم تستطع أن تفرد بالشبهة إلى أكثر مما تزداد الأمر الذي لا يسمح بالقول به إلا إذا كانت أوقفت أدلة مقوية ينسج بها القانون على أساس الوصف المأخوذ.

(جلسة ١٠/١٢/١٣٢٧ طعن رقم ٣٨٨ سنة ١٣٢٧ ق)

٣٠٠ - فلما كانت المحكمة قد طبت خطأ أنها غفلت التهمة بمراعاة حسابات لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب اللادين حقاً في تخفيض العقوبة أعمالاً له في حدود التطبيق الصحيح لقانون من كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في مرجع من التهمة التي تقدر التي قننت به على كل من التهمة التي تكون العقوبة المنقضية بها التي وأما متبعية الواقعة وهي حرة من أي قيد.

(جلسة ١٠/٢/١٣٢٧ طعن رقم ٢٠٦ سنة ١٣٢٧ ق)

أن يثبت الطعن (ممن دونه حاجه إلى الاطلاع على الحكم لم يحد في مثاره بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة إلى أصدره) - إلا مراعى بمعدل وجهها ومصلحة في الظاهر ومقتضى هذا أن القيدلة التي يكون مفادها أن الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها لا يكون لها من جدوى في هذا الخصوص .

(جدة ۱۳۳۱/۱/۲۰ طين رقم ۱۰۱۲ - ۱۴ د)

۳۰۹ - لا يقبل الطعن في الحكم بان لم يوقع إلا بعد مضي ثلاثين يوما على صدوره مادام الطعن لم يقد هذا الطعن بتملة وسمية من ثم الكتاب قبل التوقيع على الحكم ذاته على ذلك .

(جدة ۱۳۳۱/۲/۲۰ طين رقم ۱۱۲۲ - ۲۱ د)

۳۱۰ - يجب قبول الطعن في الحكم متى ثلاثين يوما دون التوقيع عليه أن يثبت الطعن أنه صادره أركاناً يطلع على الحكم لم يحد موطناً لم يكتب مع مضي ثلاثين يوما على تاريخ انقضاء وذلك بتقديم شهادة من ثم الكتاب ذاته على ذلك . فلما كان الطعن لم يقدم مثل هذه الشهادة لانتفاء إلى قرره .

(جدة ۱۳۳۱/۱/۲۰ طين رقم ۱۱۲۲ - ۲۱ د)

۳۱۱ - إن قضاء محكمة القضاء قد استلزم دل أنه يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما أن حجتنا المادة ۲۱۲ من قانون الإجراءات الجزائية أن يعمل صاحب الشأن على شهادة ثبت أنه حين توجه لطلب الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجد موقفاً عليه ومودعاً به وفيه اقتضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . وإن في كانت الشهادة المقدمة من الطعن صادرة من ثم الكتاب بتاريخ ۱۸ مايو سنة ۱۹۵۲ ومفادها أن الحكم أدرج إليها موقفاً عليه بتاريخ ۸ مايو سنة ۱۹۵۲ فلها أن تجس في إثبات ذلك .

(جدة ۱۳۳۱/۱/۲۰ طين رقم ۱۲۲۱ - ۱۲ د)

۳۱۲ - إن القيدلة التي يحس الاحتياج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي على ما جرى قضاء محكمة القضاء ، القيدلة الخاصة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه ولو جاءه ثم الكتاب يوم ناله وفيما من مضي ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره .

(جدة ۱۳۳۱/۲/۲۰ طين رقم ۸۲۶ - ۲۲ د)

۳۱۳ - قد جرى قضاء محكمة القضاء على أن عدم إطلاع الحكم موقفاً عليه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إيجاباً إلا عن طريق الحصول

مطلق حكماً ولا في أسبابه ، فلما الحكم خاطئ والظن فيه بطريق القضاء لا يقبل .

(جدة ۱۳۳۱/۱/۲۰ طين رقم ۳۱۰ - ۲۷ د)

۳۰۸ - إذا كانت من الطعن ، على ما عاينت من الحكم الطعن فيه الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ۱۹۴۴ ، مقدرة بثلاث عشرة سنة ، وهي - على هذا التقرير - كانت في يوم الحادث الذي وقع في يوم ۲۸ مايو سنة ۱۹۴۱ ، أصل من خمس عشرة سنة وكان ثابت في ذات الوقت بمحضلة بربرية سنة ۱۹۴۲ أن من الطعن في ثمانية عشرة سنة . على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث فانه إذا كانت السنة محلة حقيقياً إلى هذا الحد ، ولا تسطيع لذلك محكمة القضاء التقييم بوظيفتها فيما يخص بربرية توقيع القيدلة على ما عاينت وارد بالهذه ۶۶ من قانون العقوبات ، يكون الحكم صحيحاً متيناً قاض .

(جدة ۱۳۳۱/۲/۲۰ طين رقم ۳۳۴ - ۱۵ د)

۳۰۹ - الطعن في الحكم الصادر بإصدار المراجعة كما لم تكن يعمل الحكم القضائي . فلما كان هذا الحكم قد قذف ولا تعرف أسباباً يمكن يكن الرجوع إليها لتوضيح هذه الواقعة ، وكان الحكم إيجاباً للمعرض كأنها لم تكن لا يتبين من الأسباب أكثر من أن التزم لم يصرفه أن قرر بالمطالبة ويعد أن أصل بالمحضر البلية ، فانه يكون من اثنين لتقدير الحكم المظنون فيه كانه عال من الأسباب ، ويجب إذن قضاة

(جدة ۱۳۳۱/۲/۲۰ طين رقم ۱۲ - ۱۷ د)

۳۰۷ - إن القانون - على انقضاء هذه المسألة - قد أوجب وضع الأحكام الجزائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من الظن بها . وإذا كانت بأطلة وإن فالحكم الصادر في يوم ۲۲ من مايو سنة ۱۹۴۶ الذي لم يكن قد تم وضعه وتوقيعه وإيداعه قسماً للكتاب حتى يوم ۲۲ يونيو سنة ۱۹۴۶ يكون متيناً قاض .

(جدة ۱۳۳۱/۱/۲۰ طين رقم ۱۲۶ - ۱۶ د)

۳۰۸ - إن قضاء محكمة القضاء وإن كان قد جرى في تأويل القانون على أن الحكم يكون الحكم يكون متيناً قاض إذا لم يوضع في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره إلا أنه قد أوجب قبول الطعن فلما ثبت أن يثبت الطعن ببلدة من ثم كتاب المحكمة أن الحكم الطعن فيه لم يحصل توقيعه في اللغة المذكورة . وهذا لا يجلب إلى أن لا يقصد

٣١٧ - الشهادة التي يستدل بها إليها الطعن في عدم ختم الحكم وإيداعه في الكتاب في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره إذا كانت محررة ولو بعد ظهر اليوم الثلاثين بساعة ونصف ساعة وهو الوقت المحدد لانتهاج العمل بأعلام الكتاب لأنها لا تجدى إذ هي لا تنق أن يكون الحكم الصادر بعد ذلك في اليوم ذاته من الكتاب لأن تحديد ميعاد العمل في أعلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأعلام تقتل حتماً وتنتج عليها أن ترضى عملاً.

(جريدة ١٢٨٥/١١/١٠ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣١٨ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن صاحب الشأن ، من كان قد قام بما تقتضيه عليه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق المنايات من التفتيش بالحق وتقديم أسباب له في الميعاد الوارد بها ، أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد اقتضاء ثلاثين يوماً من يوم صدوره لم يتم توقيعه ، بشرط أن يجمع عليه بطلان من ظم الكتاب حالة على ذلك . فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة في اليوم الثلاثين فلا يصح الاستناد إليها في الدعوى بأن الحكم لم يتم في هذه المدة ، إذ هي لا تحمل بطلانها بل أن الحكم لم يردع ظم الكتاب في ذلك اليوم ، إذ يجرؤ أن يكون الحكم أودع بعد تحريره ما ظم ليس متسلسكاً من مانع يمنع ظم الكتاب من ظم الحكم بعد توقيعه في أي وقت من هذا اليوم الأخير ولو كان ذلك بعد اقتضاء ساعات العمل به . حل أنه في هذه الحالة يكون للطاعن أن يقدم ما يراه من أسباب الطعن على الحكم حالة في مدة حصرية أيام كلمة من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها طعنه بعد ختم الحكم .

(جريدة ١٢٨٥/١٢/٢٣ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣١٩ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن التماسات التي يرفق عليها إعلان الحكم هي التي تصدر بعد اقتضاء الثلاثين يوماً للقررة في القانون ، وإذا كانت بطلان الصادرة في اليوم الثلاثين ، حتى في نهاية ساعات العمل لا تنق إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أعلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأعلام تنتج عليها أن ترضى عملها عنه انتهاجاً.

(جريدة ١٢٨٥/١١/١١ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٢٠ - الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في الموعد القانوني إنما هي الشهادة التي عمل على عدم وجود الحكم بطل الكتاب وما عليها في وقت صدورها ، وأنذرية ظم الكتاب بمرور الحكم

على شهادة من ظم الكتاب حالة على عدم وجود الحكم عتوما في ظم الكتاب بعد اقتضاء هذه المدة . فإذا كان الطاعن لم يقدم تلك الشهادة يترك ما يشاء من مزيلات الحكم لهذا السبب لا يكون مفيداً .

(جريدة ١٢٨٥/٢/٨ من رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٥١ ق)

٣١٤ - إن الدليل الذي يستدل به في إثبات عدم توقيع الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي الشهادة الحالة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى ظم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجده به . وفيه معنى ثلاثين يوماً من تاريخ الطعن به . أما القول بذلك بقوله إن الحكم قد جده عالياً من تاريخ التوقيع عليه فلا يجدي .

(جريدة ١٢٨٥/١/١٠ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣١٥ - الأحكام الجنائية كافة يجب تحريرها ووضع أسبابها والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من صدورها وإلا كانت باطلة . وإن فصاحب الشأن من كان قد قرر الطعن في الحكم في الميعاد الوارد بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق المنايات ، وهو ثمانية عشرة يوماً كاملة وكان قد بين في هذا الميعاد أيضاً أن الحكم لم يوقع عليه في هذه ثمانية الأيام الواردة في المادة المذكورة وأبعد صدوره بطلان من ظم الكتاب . أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد اقتضاء ثلاثين يوماً من صدوره . ثم التوقيع عليه في هذه الحالة أن يقدم طلبة بطلان أخرى من ظم الكتاب .

(جريدة ١٢٨٥/١/٢٥ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣١٦ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن صاحب الشأن أن يطلب نقض الحكم المطعون فيه إذا كان بعد اقتضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لم يتم التوقيع عليه . وهذا بطلان على ما أوردته من أحكام القانون يستند منها ما يفيد وجوب اعتبار هذه المدة حداً أقصى لا يمكن تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه . ولكن يجب حل من يطلب نقض الحكم لهذا السبب أن يثبت بطلان بطلانها مستنداً بها من الكتاب أن الحكم قد اقتضى على صدوره ثلاثين يوماً عاون أن يكتب ويرفع عليه . ولا يكفي في إثبات هذا الشهادة المرفوعة في اليوم الثلاثين ما دام يجب أن يكون الحكم قد أودع في ظم اليوم بعد تحريره . وهذا ولا يهم أن يكون الحكم مرفوعاً على طعنه بأنه ورد في ظم الكتاب في تاريخ مو تاريخ اليوم التالي لهذه الشهادة .

(جريدة ١٢٨٥/١/١٠ من رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٢٥ - إن القمادة التي يصح الاحتجاج بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي التي ثبتت أن طالبها قد توجه إلى نظم الكتاب للاطلاع عليه فزجده بموجب مضي ثلاثين يوماً من يوم صدوره، ولذا لا صير في هذا المقام بما جله في الإطلاع من أن الحكم أودع على مكتب في يوم معين ولا يكون هناك أساس لما شوبه الطعن من بطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ١٢٢ - ٣٢٥ ق)

ب - مالا يصح سببا لبطان الحكم
٣٢٦ - لا يصح الطعن في الحكم بتفوت إتهام قضى ببراءة المدعى المدني - للهيئة صفته بالحكم - من غير ثبات أي عيب له ولا إضاح من يستحق من نوبة القتل، إذ أن القهرم بالضرورة أن التوقيع إنما هو من وقت القتل، وأنه إنما قضى به لدى المدني وحده بصفته للهيئة بالحكم.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٢٢٢ - ٣٢٦ ق)

٣٢٧ - إن الحكم ما دام صحيحاً لعدة أسباب وروى فيه فليس من العيوب إبطاله لغير عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٢٢٠ - ٣٢٧ ق)

٣٢٨ - ليس ما يطعن على الحكم أن يكون قد دل على واقعة غير صحيحة متى كان مشكلاً على وقائع وأدلة أخرى يستقيم منها ولو أسقطت عنه البينة غير الصحيحة.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٢٠٤ - ٣٢٨ ق)

٣٢٩ - متى أقيمت الشكوك في حكمها إنما أُلغيت على اللورد التي طلبت الثانية لتليها ثم قضت بذلك في العوى فلا يصح أن يطعن في حكمها بتفوت إتهام خلاص ذكر اللورد التي أخذ بها.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٥٥٨ - ٣٢٩ ق)

٣٣٠ - إن عدم ثلاثة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم لأسباب في ملف العوى إلى ما جدد فترات مواعيد الطعن فيه لا يسلح سبباً لبطان الحكم إذ أنه تسو الضرورة في بعض القضايا إلى زيادة التوثيق والتحقق وهذا لا يصح أن يكون عللاً للطعن.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٢٢٦ - ٣٣٠ ق)

بعد انتهاء الثلاثين يوماً لا يكون لما يقية في هذا الشأن وإذ أن طاعة كان الطعن يتحدد في طلب إبطال الحكم لعدم التوقيع عليه في خلال الثلاثين يوماً على مثل هذه التأخيرة ولم يتم شهادة سلبية ثبتت عدم التوقيع عليه في خلال هذه الفترة، فذلك لا يبيح.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٣٣٢ - ٣٣٠ ق)

٣٣١ - إذا كان الطعن لم يدم طعنه بتبطله من نظم الكتاب دالة على مضي ثلاثين يوماً على صدور الحكم دون أن يوقع عليه فلا يتقبل طعنه على ما الحكم بالبطان ولا مرة بما يشوبه من وجود تأخيرة على الحكم من نظم الكتاب برووده في يوم معين إذ أن القول عليه في هذا الشأن هو القمادة التي تدل على أن صاحب الشأن لم يجد الحكم في نظم الكتاب وقت طعنه.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٨٥٥ - ٣٣١ ق)

٣٣٢ - إن تأشير على حاشي الحكم بإيداع ملف العوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يبيح في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني، ذلك بأن قضاء محكمة القضاء قد استقر على أنه يجب على الطعن لكي يكون له اثره بالبطان لهذا يجب أن يصل من نظم الكتاب على طاعة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريره قد أودع على ملف العوى موقفاً عليه رغم إخطار ذلك الميعاد.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ١٨٩ - ٣٣٢ ق)

٣٣٣ - إن قضاء محكمة القضاء قد استقر على أن القمادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعها في خلال ثلاثين يوماً من صدوره، إنما هي القمادة التي تدل على عدم وجود الحكم في نظم الكتاب وقت اصطفاها، وإذ أن كان الطعن يستند على إخطار نظم الكتاب بما فيه إيداع الحكم في اليوم الرابع والثلاثين من صدوره فإن هذا الاختلاف لا يكون متجاً في هذا المقام.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ١٠٦٦ - ٣٣٣ ق)

٣٣٤ - إن إعلان على الطعن في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدور الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلاً على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ، والقمادة التي يستند بها في طلب بطلان الحكم لعدم إيداعه موقفاً عليه في الميعاد القانوني إنما هي التي ثبتت أن الطعن حين توجه إلى نظم الكتاب لم يجد الحكم مختوماً وبمضي ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

(جدة ١١/١١/١٣٨٢ طعن رقم ٨٥٥ - ٣٣٤ ق)

مراجعة ولكن كان المقوم من سياق الحكم أنه طلع
الرقائق إنما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور
به فلا يدل من انهم طبعوا إلا كان لا يخفى في وجهه
الطعن أن لك الرقائق قد مضت عليها المدة القانونية
لشروط المعوى السموية .

(جدة ١١٤١/١١/١٢٠ طعن رقم ١٨٢١ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٧ - ما دام الطعن يلم في طعن بأن الحكم
الطعن فيه قد وقع عليه في مدى الثلاثين يوماً من
تاريخ صدوره ، وما علم هو لا يخفى أنه - لصاحبه
عدم وجود الحكم في كل كتاب المحكمة التي أصدرته
بسبب إرفاقه إلى محكمة التقض نظر الطعن المرفوع
منه على أساس عدم غشقه في مدة اثنتي عشرة أيام - قد
استحال عليه الإطلاع عليه أو أخذ صورة منه ، فانه
لا يكون له وجه لما يذهب إليه من بطلان هذا
الحكم على زعم أن هذه الحالة هي كدالة عدم غشقه
في الثلاثين يوماً من جهة أنه لا توجد له في كل كتاب
اللائحة على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون
يوماً لمصادقة موطنه .

(جدة ١١٤١/١٢/١٢٨ طعن رقم ١٥٠٠ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٨ - إن عدم بيان المحكمة في حكمها أن
لها في المعوى إنما يمكن جديداً بعد تقضى الحكم
السابق صدوره فيها لا يجب الحكم ما دامت هي في
جرت بالفعل جرى إجابة المحكمة ، ولا ينشأ من هذا
ما قد يقال من أن الحكم لو لم يستل على هذا البيان
لكن ذلك ليكون الفصل في موضوع المعوى من
اختصاص محكمة التقض إذا هي قضت بتقضى الحكم
لشأن مرة . لأن هذا الاختصاص إنما هو قريب على
حقيقة ما يتبع بالفعل بغيره من التوجيه من
في الحكم .

(جدة ١١٤١/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٩ - متى كان الحكم قد أودع قبل الكتابة
موقفاً عليه قبل اقتضاء الثلاثين يوماً من التوقيع ، يعزى
للمدة التي جرى قضاء محكمة التقض في أول القانون على
اعتبارها حداً أقصى لوجوب تحرير الأحكام والتوقيع
عليها ، فلا يصح طلب إبطائه بقوله إنه صادر من محكمة
الجنابات وأنه يجب أن يتم غشقه وإرفاقه قبل الكتابة
قبل إقبال دور اقتضاء الحال ، بناء على ما جاء في المادة
١٥ من قانون تشكيل عاكم الجنابات . فإن الفرع
حين أورد ذلك مع ما أوردته من وجوب التوقيع
على الحكم في ظرف ثمانية أيام من التوقيع ، لم يقصد

٣٣٩ - إنما خلق منطوق الحكم صيب في تعيين
لنهم المحكوم عليه ، وكان في أسباب هذا الحكم
ما يكشف من حقيقة انهم المتصور ، فان هذا الصيب
لا يحد من العيوب الجوهرية التي تستوجب تقضى
الحكم .

(جدة ١١٤١/١٢/٢٠ طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٢ - لن أوجه الطعن التي تصلح سبباً
للتقضى التي تقضى الحكم النهائي . أما الأوجه
المقدمة للإحكام الابتدائية فيجب فيها أولاً إلى
الحاكم الابتدائية هذا استدرك المحكمة الابتدائية
ما في الحكم الابتدائي من تقضى أو خطأ صحيح
الطعن . وإن قلنا دفع إلى المحكمة الابتدائية بأن
الحكم الابتدائي باطل لعدم وجود أسباب له ولعدم
التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره لوقته فصبرت
هذا الحكم ووضعت أسباباً يتم عليها لا يجوز الإثارة
هذا الأمر في محكمة التقض .

(جدة ١١٤١/١٢/٢٠ طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٣ - إن وظيفة المحكمة الابتدائية هي نظر
المعوى ومنها بالتوصل فيها من جديد ، فيدخل في
ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي
من خطأ وتبسيط ما قد يكون فيه من تقضى . وإن
قلنا كل الحكم الابتدائي قد صدر دون أن توضع
له أسباب أصلاً وكانت المحكمة الابتدائية قد وضعت
لحكمها أسباباً يفتضح في صحة حكمها كون الحكم
الابتدائي لم توضع له أسباب .

(جدة ١١٤١/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٤ - إذا ذكر الحكم أسباباً جسمية وكافية
للإثابة ، ثم ذكر شيئاً آخر ضمن خطأ في تأويل
التقضى ، فان هذا الصيب لا يستوجب تقضى إذا
كان لم يذكر إلا من باب التزيد وعلى سبيل القرض
الجميل .

(جدة ١١٤١/١٢/٢٠ طعن رقم ١٨٢٣ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٥ - لا يتقضى الحكم إذا ما وقع في بعض
أسبابه القانونية تناقض ما دام منطوقه سليماً ومتفقاً
مع القانون .

(جدة ١١٤١/١٢/٢٠ طعن رقم ١٤٠١ سنة ١٣٠١ ق)

٣٣٦ - إذا كانت الجزية لا تستحق في الواقعة
للكدورة تاريخ وقوعها في الحكم وإنما تستحق في واقع
آخر سابقة أعيد الحكم ونوعها من لنهم وأسس
الإثابة عليها من غير أن يبنى بتحديد تاريخ وقوعها

أن رب كل مخالفة أي جلال ثم انه يخلق بالحكم الصادر بالأعلم لا يصح أن يكون صاحب مدة الثلاثين يوما إحصاء من تاريخ قرار المحكمة بإسالة الأوراق على اللحن . إذ هذا القرار لا يصد به إلا استسلام رأي اللحن في أمر اللحن ، وليس من شأنه تأخرنا أن يتبدل المحكمة في شيء بعد أن رد فيها الرأي بل المحكمة — سواء لما يبدى اللحن أو لا يبدى سبب أكثر يدور — أن تحكم في الدعوى على مقتضى ما يتبين إليه وأياها ، بما لا يصح منه بحال إظهار حكمها صافيا في الدعوى انتهى به الفصل ثانيا .

(جلد ١٨٥/٧/١٢ من رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٤٥ — من كان الحكم قد أوعى قبل الكتاب موقفاً عليه قبل اقتضاء الثلاثين وما على اللحن به فلا يصح طلب إسالة بقرعة إذ هذا الإجراء [ما كان بعد انتهاء اللوطين من علمهم والصرافهم من المحكمة في اليوم الثلاثين ، فإن ذلك لا تأثير له ، إذ إفسال تم الكتاب أو عدم إفساله لا يعم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطروح على قلم الكتاب لم يتم . أما إذا كان قد تم بما قبل تلايمه إذا كان تلمه حصل في الوقت المقرر لفصل اللوطين في مكانهم أو بعده ، لأن نظام تقرير أوقات لفصل اللوطين ليس معناه بإدخاله منهم من الفصل في غير الأوقات المقررة بل معناه قطع عدم إروائهم بأن يسلوا في غير تلك الأوقات .

(جلد ١٨٥/٧/١٢ من رقم ١١٢٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٤٦ — إذا كان الحكم حين إعلان اللحن في جريمة اقتتل خطأ قد بين الرقعة التي طأته من أجلها ما ينافي كافياً ، وذكر الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت هذه الرقعة ، وذكر ضمن ذلك ملاحظة عامة من كثرة حركات الترام وعدم إتمام بعض عماله بمبدأه المجهود ، فإن مثل هذه الملاحظة لا يصح أن يبنى عليها طلب قرض الحكم ، إذ لا حرج على القاضي في أن يجمع قضاءه بالمعلومات العامة المفروضة في نفس مكانه أن يقرأ بها وإذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينفي عليه أنه قضى في الدعوى بطله .

(جلد ١٨٥/١١/١٢ من رقم ١١٢٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٤٧ — الخطأ في تطبيق مادة القانون على الرقعة الناتجة بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم ، وللمحكمة اقتضاه أن تعلق المادة المنجبة على الرقعة كما هي ثابتة به .

(جلد ١٨٥/١٢/١٢ من رقم ١٣١١ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٤٨ — إذا وقع لدى المحكمة بعدم مؤلفاتكم الدعوى المصوبة عند انتهائكم لدى حفظكم فمن واجب المحكمة أن تزد على هذا الدفع إلا أن إفسالاً الرد لا يستوجب قرض الحكم إذا كان معناه إفسالاً كما عرفت القاضي في طلبه وأمام المحكمة يمكنه عكس اقتض من الفصل فيه على صورة لا تؤثر في الحكم المطعون فيه .

(جلد ١٨٥/٧/١٢ من رقم ١١٢٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٤٩ — إن عدم ختم الحكم في وثيقة الأيام المحددة بالقانون لا يكتفي وحده لقضاء الحكم .

(جلد ١٨٥/٧/١٢ من رقم ١١٢٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٥٠ — إن عدم توصيل المحكمة إلى صورة ترويج اليوم أو التمر الذي حدثت فيه الرقعة لا يستوجب قرض الحكم مادام لا تأثير له لعل ثبوت الرقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

(جلد ١٨٥/١١/١٢ من رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٥١ — لا يصح اللحن في حكم يصاد به أسباب الرقعة بقرعة احتياطي تحقيق المصلحة من ذلك إذا ما كانت أسباب الرقعة تؤدي إلى إفسالها ، فإن هذا يكون ترفيهاً لتجنبه على توقيع الخطأ في أمر لم يفرغه لقانون على القاضي .

(جلد ١٨٥/٧/١٢ من رقم ١١٢٠ سنة ١٣٥٠ ق)

فقرع لحن

اللحن يفرغ بطلان في الإجراءات

(أ) ما يتبرسيا بطلان الإجراءات :

٣٥٢ — إذا طبقا المادة ٦٠ و ٧٢ و ٧٣ من قانون المرافعات ينقطع لصحة الإعلان أن يكون قد حصل لنس الشخص المراد إفساله أو في حالة امتناعه هو أو علمه أو أحد أقربائه عنه من حق تسلية الصورة يجب على من قبل الإعلان أن يسلها للحاكم في اللغة السكان فيها علمه أو معرفتها ، وأن يكون جميع الإجراءات التي يتخذها في الأصل والقصوره وإلا كان الفصل باطلا . فلذا كل عمل ما إجراء المصير فو أنه حرر عمداً بأنه انتقل إلى المرافعة وأعلن اللحن عالياً مع هذا على الترتيب بما وأه كتب في أسفل المصير صراحة ، وجرى الصورة على تامة المذكور استمعت من الاستسلام ، فإن هذه العبارة لا تنفي تصورها من وثق الطرود وللإعلان التي حصل لها الاستماع . وقد كان الواجب أن يحرر المصير قبل تسليم الإعلان إلى المرافعة بحسباً ما ثبتت فبنته انتقل إلى على المرافعة وإفلاله ،

على غير أساس متيناً وقضى ، ونحوماً إذا كان
محضر الجلسة يسيرة قراءته .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ١٧٢٥ سنة ١٩٤٨ ق)

٣٥٣ - الأجل في الأحكام اعتباراً من
الاجراءات المتصلة بالشكل د رويعة أثناء الدعوى .
فلم تكن هذه الاجراءات مذكورة في محضر الجلسة
أو في الحكم فانه يجوز لصاحب الشأن أن يثبت كفاية
الطرق القانونية أنها قد أتممت أو عوقبت . فلذا كان
الحكم لم يبين فيه ما يفيد استيفاء اجراء من الاجراءات
فهنا الاجراء يعتبر أنه قد دوجر بالتكمل . ولأنه فلذا
كان القطن لم يبين إلا أنه مجرد أن الحكم لم يشر فيه إلى
أن القضية قدمت إلى تاليف الادعاء فلان هذا القطن
لا يتبل ما لم يطمئن لا يعنى أن هذا الاجراء قد
عوقب في الواقع .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ٧٠٢ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٥٣ - إن كلمة « الآداب » في مقام سرعة
المجلسات ، طاعة مخططات مدلول واسع جامع لقواعد
حسن التفريق المقررة بموجب القانون أو العرف ،
فكل الاجراءات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها
وإنه واد أكان الخارج قد ذكر في هذا المقام صادق
« الآداب » و « النظام السوي » ما من باب التوسع
في التفسير ، كما في المواد ٧٢ من لائحة « يجب الحكم
الأهلية » و ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
و ١٢٩ من المرسوم ، أم كان قد اقتصر على نقطة
و « الآداب » كما في المادة ٧٢٥ من قانون تحقق الجنائيات
فانه يجوز للحكمة الجنائية أن تعمل الجلسة سريعة
الحفاظ على النظام العام . وإذا كان ما جلد في مصر جلسة
الحكمة هو أن الجلسة جمعت مرة واحدة ، لأن النظام
لهذا لا يقتضي قضاء الحكم إذ هو لا يبدو أن يكون
من قبيل التفرقة في التفسير . مراداً به مراعاة النظام العام .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ٣٧٨ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٥٤ - إذا كان التاليف محضر الجلسة أن
القضاة قروا أمام المحكمة عند البدء في نظر الدعوى « يجب
تمسك بصلاح شاعدي التي ثم بعد أن انتهت المحكمة
من صلاح شهود الدعوى ، ومراعاة الترتيبات والقضى
بالمفرق المدنية قام القضاة بالمرافعة عن التهم ، وفي
الترتيب طلب صلاح شهود القضي على توافيق المحكمة على
صلاحهم ليق تاليفه ، فلان طعنه في الحكم لعدم إجابة
إليه بما سمح له لا يصح . لأن هذا الطلب . وقد أبدى به
الترافع من نظر الدعوى دون أن يكون ثمة جديد يبرره

وهذا لم يخلطت وانشاع طعن من قبل الدعوى ، والقدر
الذي حصل فيه ذلك . أما وهو لم يخل في الإعلان
يكون باطلاً ، ولا يجوز التحويل عليه . وإذا عكس
الحكمة إعلاناً صحيحاً ، وبناء عليه اعتبرت التهم متعاقبة
من المحذور ، فلان حكمها يكون باطلاً متيناً قضيته .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ٩٤١ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٤٨ - الحكم الذي يصدر عند القضي بالمعوق
المدنية دون أن يسمع دفاعه في الدعوى ودون إعلان
بالمحذور أمام المحكمة يكون باطلاً متيناً قضيته لا يتناه
على عاقبة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ١٥٠١ سنة ١٩٤٠ ق)

(ب) ما لا يصلح سبباً لإعلان الاجراءات

٣٤٩ - لأجرة ما يقع من قضي في الاجراءات
التي تمت أمام المحكمة أجنبية إلا كانت المحكمة
الاستئنافية قد استوفت ما قضي منها إذ الفصل عليه
أمام محكمة التفتيش إذا هو الحكم الاستئنافية التاليف
وما قام عليه ذلك الحكم من اجراءات .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ١٧٢٥ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٥٥ - ضلع محضر الجلسة بدتنام الاجراءات
ومصدر الحكم لا يصلح سبباً لقضاء الحكم ، لأن الأصل
في الأحكام اعتباراً من الاجراءات القانونية قد رويعة
أثناء الدعوى . ولذا فلان - في حالة عدم ذكر اجراء
من الاجراءات في المحضر أو الحكم - أن يثبت بكفاية
الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أتممت أو عوقبت
وضيح المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض تلك
الاجراءات القانونية في المحضر ، فحكمه « أن » يعتبر
الاجراءات قد وقعت صحيحة ، ولحكمه عليه أن يثبت
ما يدعي فيها من قضي أو إعلان بكفاية طرق لا يثبت
فلا يتبل طعن في الاجراءات بناء على مجرد ضلع
المحضر ، أو يدعي وجود عيوب احتمالية قد ذكر من
غير تحصيل ويقتضي وقوعاً افتراضياً ، لأن العيوب
الاحتمالية لا تصلح لأن تمنع تدويرها القطن على يجب أن
يكون القطن مؤسساً على عيوب معينة محددة .

(جلسة ١١٢/١٢٨ من رقم ٨٨٥ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٥٦ - إذا كان الطاعن يبين طعنه على أن
المحاكمة وقعت باطلاً إذ عسر الجلسة كقصر قراءته فلا
يمكن مرة ما تم أمام المحكمة ، ولم يكن قد عين
طعناً واحداً على ذات الاجراءات التي تمت في مراحله
والمفروض أن ما أبا وقصص حقيقة فلهذا القطن يكون

الفصل الخامس

أسباب الطعن

الطعن الأول

أسباب ووفرة على الحكم الابتدائي

٣٦٠ - الطعن الرجعية إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يسمح عرضها لأول مرة على محكمة القضاء ، بل فلو يجب أن تعرض ابتداء على محكمة الاستئناف .

(جلة ١٢٣/١٧٦ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

٣٦١ - إن أوجه الاعتراض في الإجراءات التي يبرز أن يتسببها أمام محكمة الدرجة الأولى التي تقع أركان يحصل التسبب بها أمام محكمة آخر درجة . بل إن يمكن الطعن في أثر وجوب الاعتراض أمام هذه المحكمة ، وليس له أن يبره لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(جلة ١٢٣/١٧٢ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

٣٦٢ - لا يمكن في قضا المحكمة الصادر من المحكمة الاستئنافية لحظاً في إجراءات المحكمة الابتدائية أن يكون التمسك بتسبب بوجود خطأ أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل يجب أن يتسبب أمام المحكمة الاستئنافية . أما إذا سككت إلى المحكمة الاستئنافية أن تمسك راجعاً عما حصل ولا تضره الأخطاء .

(جلة ١٢٣/١٧٢ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

٣٦٣ - إن الطعن بطريق القضاء يجب أن يوجه إلى المحكمة التي أصدرت القرار . فإذا كان الطعن موجهاً إلى المحكمة الابتدائية إلى المحكمة الاستئنافية ، أو رد الرضا على وجه الصحيح ، وإن كان الطعن فيها بناء على الآلة التي أوردتها دون أن يبرهن على خطأ في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الطعن .

(جلة ١٢٣/١٧٢ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

٣٦٤ - لا يقبل من التماس أن يبره لأول مرة أمام محكمة القضاء أنه لم يمكن من تقديم مذكرة دفاعه في أثناء المحاكمة الابتدائية ، فإن هذا الاعتراض حتى لو صح - غير متعلق بنظام الحكم .

(جلة ١٢٣/١٧١ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

٣٦٥ - إن أوجه الاعتراض التي تخضع للاستئناف الابتدائية يجب رفعها إلى المحكمة الاستئنافية ولا يبرز لتقاضيها لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(جلة ١٢٣/١٧٢ من رقم ٣٢٠ سنة ١٩٢٤)

لا يصح أن ينتقض الثالث لما قد صدره بعد أن تمت كل الآلة المترتبة عليه ، سواء من جانب المحكمة أو بالنسبة للأشخاص ، وسالت إجراءات المحاكمة على أساسه حتى أوشكت الدعوى على الانتهاء .

(جلة ١٢٣/١٧٠ من رقم ٣٢٤ سنة ١٩٢٤)

٣٥٥ - متى كان الدفاع قد ناقض في أثناء مرافعة شهادة شاهد في الدعوى لم يصبر الجلسة فلا يكون التماس أن يضي على المحكمة أن هذه الشهادة لم تمل الجلسة .

(جلة ١٢٣/١٠٨ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

٣٥٦ - ما دام الطاعن لا يبرهن أن إجراءات المحاكمة قد تمت على غير ما هو ثابت في عناصر الجلسة التي يقولون إنها غاية من توجب وليس الجلسة وما دام الحكم - وهو ما ينبغي أن يوجه إليه الطعن - موصفاً عليه من وجوب المدة التي أصدرها هو وعناصر الجلسة ، الأخير ، فالطعن في الحكم لسبباً لا يمل إلى عدم توقيع عناصر الجلسة لا يقبل .

(جلة ١٢٣/١٧٠ من رقم ٣٢٤ سنة ١٩٢٤)

٣٥٧ - لا أهمية للطعن في حكم بأن أحد عناصر جلسات القضية لم يتم من وجوب الجلسات إذا كان هذا المسترح محض تأجيل لعدم صلاحية هيئة المحكمة نظر إلى مدى وكان عنصر الرضا التي أضحت الحكم المطعون فيه موصفاً عليه من الوجوب .

(جلة ١٢٣/١٧١ من رقم ٣٢٤ سنة ١٩٢٤)

٣٥٨ - ما دام الطاعن قد طرأ في الحكم التماس الاستئناف وقبلت بمرافعة ، فلا عمل له بغيره في شأن عدم إتمام جلسة التي صدر فيها هذا الحكم إذ لم يسر له حق ولم يبرهن من إتمامه في الموضوع .

(جلة ١٢٣/١٧١ من رقم ٣٢٤ سنة ١٩٢٤)

٣٥٩ - إذا كانت المحكمة قد تعبت الحياة لإجراء معاتبة ولكن هذا التعبد قد تم بحضور محامي الطاعنين دون لمرافعة منه كما أنه لم يبرهن بأنه استرخاً في جلسة المرافعة التالية لصدوره ولكن الحكم ليس فيه ما يدل على أن المحكمة لم تستع في إقامة الطاعنين إلى هذه المعاتبة ، فإن ما ينداه الطاعنان على هذا الإجراء لا يكون مقبولاً .

(جلة ١٢٣/١٧٠ من رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٤)

الحكم وأخذ بأسبابه أن يتسلك أمام محكمة التقض
بهذا البطلان .

(جلبه ١٩٧٢/١/٢٢ من رقم ٨٠٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٧٣ - إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات
المهنية لا تجبر الطعن بطريق التقض إلا في الأحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة . وإذا فن كان الطاعن
لا يوجه طعنه إلى الحكم الاستئنافي ، الذي قضى بعدم
قبول استئنافه شكلاً لرفضه بصد اليقاع ، ولكنه يرى
به إلى الطعن في الحكم لا يمتد إلى الشيء الذي موضوع
الخصم بالقرعة والإزالة ، والذي أصبح نهائياً ،
وسلوة قضائه المحكوم فيه . يجب تراخي التهم في
استئنافه في اليقاع الذي حده القانون . فإنه يكون من
التجسس رفض طعنه موضوعاً .

(جلبه ١٩٨١/١/٢١ من رقم ٢٣٩١ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٧٤ - لا لعل الطعن بغير الحكم الإبتدائي من
اليقاعات المرفوعة الثلاثة لصحة الأحكام إذا كان الحكم
الاستئنافي الذي قضى بتأييده قد استوفى .

(جلبه ١٩٨١/١/٢١ من رقم ٩٢٠ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٧٥ - إذا كان ما ينادى الطاعن من عدم خروج
الحكم باسم الآلة موجهاً إلى الحكم الإبتدائي ، فحين طعنه
يكون غير مقبول .

(جلبه ١٩٨١/١/٢١ من رقم ١٠٢٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٧٦ - إذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة
الاستئنافية طعناً ما على إجراءات محكمة أول درجة
فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة التقض .

(جلبه ١٩٨٥/١/٢١ من رقم ١٢٣٥ سنة ١٣٧٥ ق)

٣٧٧ - إذا كان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا
في شكل الاستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه
بأوجه عامة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجهاً
إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى وهو ما لا يجوز الطعن
فيه بطريق التقض .

(جلبه ١٩٨٣/١/٢٢ من رقم ٣٢٣٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٧٨ - إذا كانت التيات قد انتهت أحكامهم بأنه
عاد إلى حالة الاستئناف إذ دخل منزلاً بقصد ارتكاب
جريمة في رقم سبق الحكم ببراءته قضت المحكمة
الابتدائية بإحالة جهاده استناداً إلى ما قاله من أن جريمة
دخول المنزل لا تنبئ من جرائم التعدي على المال
وأباحت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين
البراءة على أنه هذه الجريمة ليست من جرائم التعدي على
المال بل على أسباب أخرى لم تعرض التيات في طعنها

٣٧٦ - الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى
إذا كان أمام المحكمة الاستئنافية لا أمام محكمة التقض ،
وإذا فلا يكون مقبولاً أمام محكمة التقض التي على
حكم الدرجة الأولى أنها أخطأت بأقوال شاهد لم
تسمه وأنها لم تبين بالرد على قطع التهم .

(جلبه ١٩٨٠/١/٢١ من رقم ١٥٨٨ سنة ١٣٧٠ ق)

٣٧٧ - إذا كان التهم لم يتسلك أمام المحكمة
الاستئنافية بعد أن الإجراءات أمام محكمة الدرجة
الأولى لاستعويلها إياه دون طلب منه ، فلا يكون له
أن يثير هذا الفتح لأول مرة أمام محكمة التقض .

(جلبه ١٩٧٢/١/٢٢ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٧٠ ق)

٣٧٨ - إن حكم محكمة أول درجة لا يصح أن
يكون على طعن أمام محكمة التقض وإنما يكون الطعن
على أمام محكمة الاستئناف .

(جلبه ١٩٧٢/١/٢١ من رقم ١٠٧٨ سنة ١٣٧٠ ق)

٣٧٩ - إن تاريخ صدور الحكم هو من البيانات
التي يجب بحسب الأصل - اختيار الحكم وبعض الجمل
حسب ما يادها بالنسبة إليها . فإذا كان الحكم انطرد
فيه قد أخذ في تحديد تاريخ صدوره الحكم المتألف
بالتأليف منطبة الحكم الأصلي وبعض الجمل التي صدر
إياها ، وكان الطاعن لم يثير أمام محكمة المرحوم عدم
صحة تلك البيانات لتاريخه ، فإنه لا يكون له أن
يطعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة التقض .

(جلبه ١٩٧٢/١/٢١ من رقم ١١٢٩ سنة ١٣٧١ ق)

٣٨٠ - إذا لم يكن الطاعن قد تسلك أمام
المحكمة الابتدائية في بطلان الحكم المتألف لعدم تحريره
ووضع أسبابه وتوقيع عليه في خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ صدوره على رفعه في موضوع الخصم فلا يقبل
منه أن يثير هذا الطعن أمام محكمة التقض .

(جلبه ١٩٧٢/١/٢١ من رقم ١٥١١ سنة ١٣٧١ ق)

٣٨١ - إذا كان الطعن متصبهاً على الحكم
الاستئنافي القاضي باختيار المرافعة كأنها لم تكن ،
وكان الطاعن لم يوجه إلى هذا الحكم شيئاً بل كانت
أسباب الطعن كلها مرفوعة على الحكم الإبتدائي القاضي
بالإدانة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً وحقه .

(جلبه ١٩٧٢/١/٢١ من رقم ٣٢١٤ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٨٢ - إذا كان الطاعن لم يتسلك أمام المحكمة
الابتدائية في بطلان الحكم الإبتدائي بخلافه من وإن لم
يتمسك إلى صدوره وتاريخ صدوره ، وكان الحكم
الاستئنافي قد جبرأه الخصم وأورد أدلتها ، فلا يجوز
الطعن من الطعن في الحكم الاستئنافي الذي أيد ذلك

إذ لا بد من مصادرة أموالهم في حوزة المصادرة
فليس له أن يشترط لأول مرة أمام محكمة القضاء .
(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ٨١٦ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨٤ - الطعن يطالب بتقرير الحجر لثأره
الأمر في غيبة الخصوم لا يجوز إيداعه لأول مرة
لدى محكمة القضاء . على أنه في دعوى الجاني لا يكون
عمل الحجر في مرحلة التحقيق الأولى بغير حضور
الخصوم باطلاً وإنما كانت السلطة القضائية التي تدعى لم
توجه عليه حضور الخصوم منه إشارة العمل .
وذلك لأن هذه التفتيشات لا يشترط قانوناً لاحتساب أن
تكون قد وشرت فيها في حضور الخصوم كما هو الحال
في إجراءات المحاكمة في جلسات الحكم بل إن القانون
صرح في المادة منع الخصوم من الحضور أثناء مصادرة
عمل أو أكثر من هذه الأعمال بسبب من الأسباب
التي يقتضيها حسن سير التحقيق أو توجيه المراسل على
ظهور الجريمة .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ١٠١ سنة ١٣١١ ق.)

٣٨٥ - إذا كان الحكم قد جاز رافعة الدعوى بما
توافر في عناصر الجريمة التي دعى التظلم بها ولم تكن
هذه الرافعة حاسماً فيها لمحك بجاءة إلى الكشف الطبي
الذي يبنى الطعن على نتائجه عدم إعماله ، وكان
الطعن من الطعن لم يقدم إلى المحكمة طلب إجراء
هذا الكشف فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا
السبب .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ١٤٤ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨٦ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن
التمهم أو المبالغ عنه قد طلب إلى المحكمة تدبير
تحقيق وجه دفع المال فلا يكون له أن يبنى على
المحكمة أنها لم تدبر تدبيراً لها الغرض .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ١٨٢ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨٧ - مادام الطعن من التظلم لم يطلب
استعانة الطبيب لمحاكمة في نوع الآلة المستعملة في
التحقيق ، وما دام الحكم قد استغنى عن نتائج ما
أن الآلة المستعملة كانت صالحة ، فإن المجادلة في ذلك
أمام محكمة القضاء لا تكون مقبولة .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ٨٢٢ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨٨ - لا يمكن للدين من محضر جلسة المحاكمة
أن الطعن طلب من المحكمة دعوة الطبيب لتقرير
وطبيب للسكنى لما شهدا في تقريرهما ، وليس له أن
يطلب طبياً في طعنه أنها لم تقدم بإجراء ذلك .
(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٥ ق.)

في أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه
ولا متعلقة به ومن ثم فلا محل للبحث فيها ولا في الحكم .
(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ٨٢٢ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٧٩ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد
أدانت المتهم في جريمة قتل الخطأ بومنها للرفقة
به الدعوى وذكر في أسباب حكمها أن خطأ من
طريق إعمال وعدم مراعاة الواجب لم يكن يتطابق
التبني للإصابة وتبنيته سيارة ناقلاً جهاز فراملها ، كما
ذكر بالوصف ، بل إنه كلفه تدقيق السيارة بمرحلة
تحويله إلى المحسد للقرور في الواقع متقدمة في ذلك إلى
الغاية ولكل تجربة أجبراً في توجيه التهم وللخصوم
وكان التهم قد تناول هذا الدليل لم يرافقه أم عكس
الدعوة التأسيسية دون أن يبرز على طعنه الإحالة
لا يكون له أن يشترط ذلك لأول مرة أمام محكمة
القضاء .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ٣٣١ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨٠ - طالبت التفتيش التي تترتب على عدم
إبانتها أو طرد طبيها بطلان الحكم هي التي تقدم إلى
المحكمة الاستئنافية . فالحكم يطلب من صا التفتيش
التي عكس الدرجة الأولى . وعدم إبانة المحكمة إليه ،
وعدم الإصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة
الثانية . ذلك لا يخلع وجهها للطعن على حكم محكمة
الدرجة الثانية .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ١٨٤ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨١ - لا يقبل من التهم أن يشترط لأول مرة
أمام محكمة القضاء أنه لم يكن من تقديم مذكرة بخطه
في أثناء المحاكمة الابتدائية . فإن هذا لا يحل . حتى
لو صح - غير متحقق بالتسامح العام .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ٤٠ سنة ١٣٠٥ ق.)

التقاضي الثاني

ما يعتبر صحيحاً جديداً

٣٨٢ - إذا كانت التهمة لم تشر أمام محكمة
الموضوع أن الاشتراك للقبوب إليها مع كون إكراه
فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة
القضاء .

(جدة ١٢٥/٢٥ من رقم ١٨٤ سنة ١٣٠٥ ق.)

٣٨٣ - الاعتراض على طريقة تعيين الجير
أو على كفايته التقنية من الاعتراضات الواجب

دفاعه فلا يقبل منه الشيء على الحكم لتفتش التحقيق الذي أهرجه النيابة العمودية .

(جدة ١٩٠٥/١٠/٢٠ طن رقم ٢٣٠ سنة ١٢٤٠ ق)

٣٩٧ - لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن النقض على التمسك قد حصل خلافاً للقانون وإن التحقيقات التي قامت على أساس هذا القبض تكون باطلاً . فإلا هذا الفهم ما يجب التمسك به أمام محكمة المخرج لكي تحفظ وتثبت في الواقع والظروف الواقعية التي هي عليها الإجراء الذي يطلعه ، وذلك ما لم يكن الحكم انطوياً فيه قد تضمن بطلانه ما يفيد صحة هذا الفهم .

(جدة ١٩٤١/١٧/١٢ طن رقم ١٢٤٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٨ - إذا كان التمسك لم يدفع بأن الفكر نشأ من الذي أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكلاً للصفحة التي إشتغلها الماتون لاحتياطه من دليل التجديف القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الفهم من المخرج التي يقتضي الفصل فيها إجراء تحقيق . انتهى

(جدة ١٩٣٨/٧/١٠ طن رقم ١٠٠٠ سنة ١٤٤٠ ق)

٣٩٩ - لا يجوز التمسك بطلان التفتيش لمصلحة بدون إذن من النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الفهم ما يقتضي فيه القانون بواقع يجب أن تكون على تحقيق أمام محكمة المخرج .

(جدة ١٩٢٧/٤/١٠ طن رقم ٣٧٢ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٠٠ - لا يقبل من التمسك من التمسك أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان التفتيش الذي وقع على منزله بغير إذن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش قد استند مضمونه بضمه مرة ، وبما يكون التفتيش الذي أجرى بعد ذلك قد وقع بغير إذن . وذلك لأن هذا الفهم يستلزم تحقيقاً موضوعياً ، ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحة .

(جدة ١٩٤١/١٧/١٠ طن رقم ١١٢٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٠١ - إذا كان الطعن لم يمسك أمام محكمة المخرج بما يقره من بطلان القبض والتفتيش لعدم صدوره إذن بها من النيابة العامة ، فإنه لا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

(جدة ١٩٣٨/٧/١٢ طن رقم ١٣٣١ سنة ١٣٤٠ ق)

٤٠٢ - إذا كان الطعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة بالفهم بطلان التفتيش ، ولكنه لم يثير

٣٨٩ - إذا لم يكن التمسك باسم أحد شهود الإثبات عليه ضمن قائمة الشهود كان له الحق في أن يثير في سمع شهادة بالجللة وفقاً للسادة ٤٠٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فلا يقبل من أن يثير ذلك الحق في أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جدة ١٩٣٠/٤/٢١ طن رقم ٣٨٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٠ - إن دفاع التمسك بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بجماعة استرق السمع أو بصفة مسروقة ذلك من الفهم الذي فصلنا عنه لا يقتضي بالظلم المسام يستلزم تحقيقاً موضوعياً ، فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جدة ١٩٤٠/١٧/٢١ طن رقم ٥٣٣ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩١ - إذا كان التمسك لم يمسك أمام المحكمة بطلب سمع شهود نفي أو بطلب إرسال الورقة التي ضبطت لتتخذ مضمونها إلى التحليل فلا يشرع له أن يثير على الحكم إبطال ذلك بمقتضى إن تحقيق دفاعه كان يقتضي .

(جدة ١٩٤١/٧/١٠ طن رقم ١١١٤ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٢ - ما دام التمسك لم يمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سمع شاهد فلا يقبل منه أن يثير عدم صحة .

(جدة ١٩٣٨/٧/١٠ طن رقم ١٣٣٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٣ - إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت شهادة الجني عليه في مواجهة التمسك . واكتفى هو بذلك وبطلان أفراد باقي الشهود دون أن يطلب سمع شهود نفي ، ثم أبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في موضوع شبهة صدور أن يطلب سمع شهود . فإنه لا يكون التمسك من بعد أول . يثير أمام محكمة النقض عدم سمع شهود لم يطلب إلى محكمة المخرج سمعهم .

(جدة ١٩٣٨/٧/١٠ طن رقم ١١٢٢ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٤ - للمحكمة أن تسمع شهوداً من المأخوذين بالجللة ، وما دام التمسك لم يثير على سمعهم أو على تمليطهم الجني فلا يشرع له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(جدة ١٩٣٨/٧/١٠ طن رقم ١٤٥٧ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٥ - إذا لم يثير الطعن على تفتيش النيابة أمام محكمة المخرج بل تراجع على أساسه فلا يقبل منه أن يثير في أمام محكمة النقض .

(جدة ١٩٣٨/٧/١٠ طن رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٩٦ - إذا كان التمسك لم يطلب إلى المحكمة تحقيق

أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا تخيل منه إثارة ألم
عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٧٤٠ سنة ١٣٣٤ ق)

٤٠٣ - إذا كان ثابت من محضر الجلسة أن
القاض لم يتسك بالبلغ بطلان إجراءات التتبعين ألم
محكمة الموضوع فلا يتقبل منه إثارة لأول مرة ألم
عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٥٥٤ سنة ١٣٤٤ ق)

٤٠٤ - متى كان الواقع هو أن القاض لم يرفع
عن التهم لم يرفع بطلان التتبع والتفتيش بل ترفع
في موضوع التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين
منه هذا فيلزم ثبوت لا يتقبل من التهم أن يرفع ذلك
لأول مرة ألم عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٣١٩ سنة ١٣٤٤ ق)

٤٠٥ - متى كان القاض لم يرفع ألم عكة
الموضوع بطلان الأمر الصادر بتفتيش منه ليس له
أن يثبته لأول مرة ألم عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٣١٩ سنة ١٣٤٤ ق)

٤٠٦ - إن القبول بطلان إجراءات التحقيق
التي قام به ضابط البوليس لا يبرهن أن يكون سبباً للعن
على المحكمة بغيره في الأحكام من إجراءات المحاكمة
والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٣٥٥ سنة ١٣٤٥ ق)

٤٠٧ - إذا كان التهم لم يتسك ألم عكة
الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة الصورية
في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائماً إذ لم تظهر
بعد أدلة جديدة تنوع دفع الدعوى عليه ، فلا يجوز له
أن يثبته ذلك ألم عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٢١٧ سنة ١٣٤٥ ق)

٤٠٨ - الباع بأن النيابة قد أصدرت قراراً
بوقف الدعوى الصورية بعد أن تم التحقيق ثم جلت
ورفضها عن التهم دون ظهور أدلة جديدة ، وكذلك
الرفع بأن أساس الجريمة موضوع الدعوى المجانية ضد
قيمت أكرهن تصاب التي يجوز إثبات ثبوت جديدة
التهود مما من الفروع الواجب إبطالها ألم عكة
الموضوع ، فلا يجوز تسك كما لأول مرة ألم
عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٣٣٣ سنة ١٣٤٥ ق)

٤٠٩ - إذا كان التهم لم يثبته ألم المحكمة
الاستئنافية أن التي أمر برفع الدعوى الصورية هو

معاون النيابة التي لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققة
وتفصل فيه على حدة ما يتبين لها من الواقع ، فلا
يتقبل منه أن يثبته ذلك ألم عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٢١٣ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١٠ - الباع بطلان معاقبة أجهتها النيابة في
غير حضور التهم ورفض بطلان إجراءات
السابقة على المحاكمة ، فليقتل لمن المادة ٢٣٣ من قانون
تحقيق الجنايات يجب قبوله أن يتسك به التهم ألم
عكة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط
حقه فيه .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ١١٩ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١١ - العن في الحكم بقرعة أحد قضاة
المحكمة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء عالياً ،
وكان وكيله عن الجني عليه في الدعوى المطعون فيها
هو ملحق قائم على حالة من الحالات الموجبة الرد ، فلا
يمكن التفتيش به لأول مرة لدى عكة التتبع بل
الواجب انذاره في المبدأ القانوني وبالطرق المقررة
لرد التفتيش .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ١٢٣٧ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١٢ - متى كان ثابت من محضر جلسة المحاكمة
أن التهم قد وافت على نظر القضاة بعد إخطار من القاضي
الإحالة بإحالة حضوراً إلى عكة الجنايات دون أن
يقترن على إجراءات الإحالة فلا يكون له أن يثبته ألم
عكة التتبع جلالاً حوفاً .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٣٣٣ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١٣ - إذا كان القاض لم يتسك ألم عكة
الموضوع بما يدعى وتوجه في صحيفة الدعوى من بطلان
فلا يجوز له أن يثبته ذلك ألم عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٣٠٠ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١٤ - متى كان محضر الجلسة عالياً ما يتبين
تسك على التهم يطلب أي تحقيق في شأن الحالة التي
يقول بوجودها فيه ولا يمكن سوا أن يثبت بنية فلا
يجوز إثارة الجدل في هذا الموضوع أمام عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ١٣٧٧ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١٥ - ما دام القاض لم يتسك ألم عكة
الموضوع بأن صار يرفع دعواه الخاصة الجسدية إنما أعطيت
لاستخلاص ميتين بالذات ومنعت عن آخرين ، فإنه
لا يسمع منه ذلك لأول مرة ألم عكة التتبع .

(جلة ١٣٨/١٢٥ من رقم ٢٠١ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١٦ - خطأ عكة الموضوع في غير التحقيق

إلى بمسكة الموضح لتفضل فيه ، و ترى ما إذا كان هناك وجه لإجابه أولا .

(جلد ١٠١/١٢١ طين رقم ٣٧١ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٢ - الفتح عدم وجود الارتباط بين بعض التهم وبين بعض النص الآخر في ارتكاب فعل واحد يعني ليس دائما قانونيا على مودع موضوعي يجب على من يتسكك به أن يذهب أمام محكمة الموضح ، بل أن يذهب أمامها فلا يخفى له أن يذهب أمام محكمة القرض .

(جلد ١٠١/١٢٢ طين رقم ٣٧٣ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٣ - إذا كان القرض لا يندى أنه طلب من مسكة الموضح عدم الطول أو التورط ووجود ارتباط بينهما وبين الرافعة كانت مطروحة أمامها فلا قبل من أن يذهب هذا الارتباط لأول مرة أمام محكمة القرض .

(جلد ١٠١/١٢٣ طين رقم ٣٧٤ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٤ - ما إذا كان التهم لا يقع لدى مسكة الموضح أنه كان في حالة دفاع شرعي ، فلا يجوز له أن يقدم بطلب هذا الفتح لأول مرة لدى مسكة القرض .

(جلد ١٠١/١٢٤ طين رقم ٣٧٥ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٥ - متى كان التهم لم يتسكك أمام مسكة الموضح بأنه كان في حالة دفاع شرعي وكانت الرافعة كما أتيحوا الحكم لا تخفى عليها من قيام هذه الحالة ، فلا قبل من الذي على الحكم بأنه لم يكن الجرد على أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(جلد ١٠١/١٢٥ طين رقم ٣٧٦ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٦ - إذا كان التهم لم يدفع أمام مسكة الموضح بأنه كان في حالة دفاع شرعي من نفسه ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين من أن التهم كان في هذه الحالة ، فكل ما يجزى في هذا الشأن أمام مسكة القرض لا يكون مقبولا .

(جلد ١٠١/١٢٦ طين رقم ٣٧٧ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٧ - إذا كان القرض لم يدفع التهمة أمام مسكة الموضح بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الرافعة كما أتيحوا الحكم لا يدل بذاتها على قيام هذه الحالة ، فلا يجوز له أن يتسكك بهذا الدفع أمام مسكة القرض لأول مرة .

(جلد ١٠١/١٢٧ طين رقم ٣٧٨ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٨ - متى كان مصدر الجلسة غالبا على يد من أن التهم تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي والرافعة اللينة بالحكم لا توصي له قيام هذه الحالة - فلا قبل من أن يندى على الحكم أنه لم يرض لهذا الدفع .

(جلد ١٠١/١٢٨ طين رقم ٣٧٩ سنة ١٢٠٢ ق)

لا يؤثر سلامة تمسكها ما دام التهم لم يقرض عليه أمامها ، ومن ثم فلا قبل من إقراره أمام مسكة القرض .

(جلد ١٠١/١٢٩ طين رقم ٣٨٠ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٢٩ - إذا كان التهم لم يندى مسكة الاستئناف ما يقوله في ملحه من أنه كان مسجونا عند صدور الحكم في المراجعة ، فلا قبل من أن يذهب ذلك لأول مرة أمام مسكة القرض لأن هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا .

(جلد ١٠١/١٣٠ طين رقم ٣٨١ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٣٠ - إذا كان عما يندى العالمن على الحكم أن المسكة السليمة الأسود وأخت وأبها في التهمة قبل سماع مرافعة قطع فلما بقوة الطعن من ذلك مرزوق بأن اتفادون قد رسم التهم طرقا مينا اكن بملكه في مثل هذه الحالة أتا ، نظر لدى أمام مسكة الموضح ، فلما هو لم قبل ليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام مسكة القرض .

(جلد ١٠١/١٣١ طين رقم ٣٨٢ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٣١ - إذا كان التهم اختصاص المسكة الجنائية بنظر القوي من جهة المكان من مسائل نظم العام لا يجوز التمسك بأية حالة كانت عليها القوي ، إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المكان لأول مرة أمام مسكة القرض يقتضي قبوله أن يكون مستقلا حقيقة الواقع الجنائية بالحكم والألا يكون مستقلا حقيقة موضوعيا . فلا كان ما أورده الحكم في دين أسبابه لا يستلزمه . لا تخفى من مبررات اختصاص المسكة بنظر القوي مكانة فائقة هذا الدفع أمام مسكة القرض لا تكون مقبولة .

(جلد ١٠١/١٣٢ طين رقم ٣٨٣ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٣٢ - إذا كان العالمن لم يد الفتح بعدم الاختصاص على أمام مسكة الموضح ، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا ، فلا قبل لإقراره لأول مرة أمام مسكة القرض .

(جلد ١٠١/١٣٣ طين رقم ٣٨٤ سنة ١٢٠٢ ق)

٤٣٣ - لا يصح لعالمن محكوم عليه في قضايا من قبل واحد ، ووقع عن أحكامها طرعا بطريق القرض ، أن يطلب ضم تلك الطعون بعضها إلى بعض وأن تعلمه مسكة القرض بخلافه ٣٣ عقوبات . فلا تمسك عليه بالإشيرة واحدة ، إذ تطلب العلم بالإشيرة لأول مرة إلى مسكة القرض ، بل إن من شأنه أن يبرره

القرض وحصول المأخذ عند ذلك دلا على قى قيام هذه الحالة - فلا يكون له وجه لإثارة الكلام في ذلك أمام محكمة القضاة .

(جلسة ١٠/١٠ - ١٨٠١/١٠ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٣٥ - إذا كانت واقعة الحادث كما حصلها الحكم من أفعال القضاة في قيام حالة الدفاع الشرعي عند القضاة وتدل على أنه انصهر على القضاة عليه أثناء ما كان يعتبر عارضا للحرب من أماله ، وكان القاضى لم يتر في دفعه أمام المحكمة أنه كان في حالة شرعي من القضاة ليس له أن يعلن على الحكم بغيره : إنه أضل الوجه في قيامها .

(جلسة ١٦/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٣٦ - إذا سكن المتهمل لم ينفذ أمام محكمة الموضوع بأنهما كانتا في حالة دفاع شرعي من القضاة ، وكان لا يبين من الحكم المعلن في قيام هذه الحالة أو ما رشح اقترابها بل ما يشير المتهمل في هذا الشأن أمام محكمة القضاة لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٨/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٣٧ - إذا كان المتهمل لم ينفذ أمام محكمة الموضوع بأنهما كانتا في حالة دفاع شرعي وكانت واقعة الشرعي كما ثبتا للحكم لا تدل بانهما على قيام هذه الحالة لأن الحكم بقبولها لا يكون جائزا لأول مرة أمام محكمة القضاة .

(جلسة ١١/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٣٨ - إذا كان الدفاع من اتهام لم يمسك أمام محكمة الموضوع بأن التهم غير مستقلة عن عمه لأن به مضاعف في قرارة القضية : غير قابل للحذف كذا نسبيا في صدور قرار من المجلس العسقي بالمعير طاعة ، وكان ما اتبعت إليه المحكمة من إبقاء قيد بانهما أضافت دعوى أنه لم يكن في حالة من الحالات التي ترفع المسؤولية الجزائية عنه أو تمنع من عقابه ، فلا يكون هناك محل لإثارة هذا الكلام أمام محكمة القضاة .

(جلسة ١٨/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٣٩ - إن من واجب محكمة الموضوع أن تسمى كافة العناصر التي تقوم بها المسؤولية الجزائية أو تقتضي بغير تفرقاتها ، ومن حق الدفاع إذا رأى سببا لاستخدام مسؤولية التهم أن يذهب للحكم لفصل فيه ، إلا أنه في كل لا يبين من أجله التهم مسخر الجلبة ما يدل على عدم سلامة قرارة القضية كما يترجم في طعنه ، وكان القضاة بوجود العلة العنقية هو من

٤٣٩ - إذا كان القضاة لم يمسك أمام محكمة الموضوع أنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الواقعة - كما سائر إثباتها بالحكم - لاختصاصها من قيام هذه الحالة - فلا يكون له أن يني على المحكمة عدم تحسنا عن اتخاذ تلك الحالة لديه ما دامت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الشرعي قيام هذه الحالة .

(جلسة ١٦/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٤٠ - إذا كان القضاة بالحكم المعلن فيه لا يثبت أن التهم كانت في حالة دفاع شرعي ، وكان هذا التهم له يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة فلا يكون له أن يثبت ذلك أمام محكمة القضاة .

(جلسة ١٦/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٤١ - إذا كانت الواقعة ثابتة في الحكم لا يثبت قيام حالة الدفاع الشرعي بل على العكس فيد أن التهم إنما أُلحق القضاة بعد انتهاء الإجراء عليه وهرما لما في ما لا يثبت موضوعه على دفاع ، وكان التهم لم يمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي فيه - أن ما يشير من ذلك أمام محكمة القضاة لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٦/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٤٢ - إذا كان التهم لم يمسك أمام محكمة الموضوع بقبولها حالة الدفاع الشرعي ، وكانت واقعة الشرعي كما اثبتها الحكم لا يثبت عدم هذه الحالة - فإنه لا يثبت منه أن يشير هذا الدفاع أمام محكمة القضاة .

(جلسة ١٦/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٤٣ - ما دام التهم لم يمسك أمام المحكمة الاستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وما دامت الواقعة التي ذكرتها المحكمة في حكمها ليس فيها ما يدل على قيام هذا الطرف فلا يجوز له أن يثبت ذلك أمام محكمة القضاة ولا يوجب تحسنا بقيام هذا الطرف في مذكرة قضائية بعد أن انتهت الرقعة في الدعوى وأجلت القضية لتفتش بالحكم دون الترخيص بتقدم مذكرات إلى المحكمة لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقضيه التهم بعد انتهاء الرقعة من طلبات كان في وسعه التمسك بها أثناء الرقعة .

(جلسة ١٦/١٢ - ١٨٠١/١٢ من ردم ١٩٠٦ - ٢٠٠٦ ق)

٤٤٤ - ما دام التهم لم يمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، والمذكاة ليس فيه ما يدل على قيام هذه الحالة لديه ، بل كان ما أورده الحكم من ادعاء التهم على البرقة ونعاجهم مسلحين لما

الفرع إلى تعيين تحقيقاً موضوعياً ، وكان الظالم لم يبد هذا الفسخ أمام محكمة الموزع ، فإنه لا يقبل منه إقراره لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(حلة ١٩٠٤/٣١ من رقم ٤٢ - ٤٣ ق)

٤٤٥ - متى كان وجه الظلم يطلب تحقيقاً موضوعياً فإنه لا يقبل من الظالم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة القضاء . فإذا كان رجل البوليس المتهم بإحلك عامة بأمر قد بنى طعنه على أنه إنما قد استعمل سوطه في الضرب وهو يميل تنفيذ أمر صادر إليه من وكيل النيابة وهو يجب عليه طاعته أثناء تحقيق جنابة بسبل الملائمة لمحافظة على النظام وعلى سلام المدينة ، وأنه لذلك فهو متى من العقاب يحكم للعدالة ٣٣ سنوات ، وكان هذا التزم لم يسد هذا الفسخ بالجلسة بل أتم خلاصه على أنه لم يستعمل السوط . فإنه لا يجوز له التمسك به أمام محكمة القضاء للمرة الأولى .

(حلة ١٩٠٠/١١ من رقم ١١٦ - ١١٧ ق)

٤٤٦ - إذا كان الدفاع عن التهم لم يبد أمام محكمة الموزع بأن موكله قد استمرل مما وقع منه من إضرار على المني عليه طيفا لمدة ٧٣ من قارون الضوابط فإن إثارة هذا الفسخ لأول مرة أمام محكمة القضاء لا تكون مقبولة .

(حلة ١٩٠٥/٥ من رقم ١٣٦ - ١٣٧ ق)

٤٤٧ - إذا كان التهم وهو صاحب الخبز لم يتسكك أمام محكمة الموزع بموجب مملكته بلادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة القضاء .

(حلة ١٩٠٥/٤ من رقم ٢٨٢ - ٢٨٣ ق)

٤٤٨ - إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة التهم في اسرار الجيش وكانت قد ذكرت الآلة التي احتضنت طليبا في قضائها بذلك فوحي التهم أن يتسكك أمام محكمة القضاء بأن للادة التي خيفت منه ليست من الجيش كما هو مرفق به في القانون إذا كان لم يتسكك بذلك أمام محكمة الموزع .

(حلة ١٩٤٦/٦ من رقم ١٤١٩ - ١٤٢٠ ق)

٤٤٩ - إذا كان يات نيات الجيش التي أغلقت من الرضاة المضبوطة هي غير التي أرسلت لتفصيل لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(حلة ١٩٤٤/١٢ من رقم ٢٥٥ - ٢٥٦ ق)

٤٥٠ - إذا كان للدمى بالمعزى للديانة وصف

الواقعة بأنها إسائة خطأ ، وهي جنسة بما جره القانون تحريكها بطريق الدعوى البائرة ، ولم تجد المحكمة فيها حجة الجناية حتى كانت تتخل عن نظرها إما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت عرضة للدعوى والحكم بالظنون فيسهل لا يبين منها أن التهمة قد قصدت إسماعل المني عليه في الطريق كما لا تكون سه حكمة المنيح خصمة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق البائرة - فإنه لا يقبل الفسخ لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة القضاء .

(حلة ١٩٥١/٣ من رقم ١٣٢٦ - ١٣٢٧ ق)

٤٥١ - إذا كان قد قضى بالتعرض لواله المني عليه بغيره وليا طبيعيا ، في حين أن المني عليه كان قد بلغ من العمر ، عند المحاكمة ، اثنين وعشرين سنة ، فأصبح غير خاضع لولاية أوصاية وكان الظالم لم يقرض أمام محكمة الموزع على صفته للدمى المني للدمى . فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة القضاء . على أن الظالم لا يخضع بالتعرض لواله المني عليه بصفته وليا طبيعيا ، ولو كان هذا الأخير قد بلغ من الرشد ما دام هذا التعرض من حق المني عليه . وله أن يتولى إضرابات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى للديانة أقيمت وحكم فيها بضم وليه الطبيعي .

(حلة ١٩٥٢/١٢ من رقم ١٠٠١ - ١٠٠٢ ق)

٤٥٢ - إذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين تعرضوا بضم أمام محكمة الموزع لصفته على الدمى المني للدمى فليس لهم أن يثيروا إضرابهم على حضوره لأول مرة أمام محكمة القضاء .

(حلة ١٩٥٤/٦ من رقم ٦٢٤ - ٦٢٥ ق)

٤٥٣ - لما كانت السلطة ٧٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد اخترعت لإجبار الدمى المني للدمى بتركه لدموه أن يكون ضايع بعد إعلاؤه لشخصه ودون قيام علو عليه المحكمة ، وكان ترك الرضاة على هذه الصورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، وكان التهم لم يتسكك بتركه للدمى لدموه أمام محكمة الموزع فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة لدى محكمة القضاء .

(حلة ١٩٥٤/٣ من رقم ٥٦٦ - ٥٦٧ ق)

٤٥٤ - إذا كان أساس طلب التعرض للشار إلى في وجه الظالم لم يثيره الظالم أمام محكمة الموزع فلا تقبل منه إثارة أمام محكمة القضاء لأول مرة .

(حلة ١٩٥٥/٤ من رقم ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨ ق)

وإن قلنا تين من عشرة جلبت للملك في جميع
أدولها أن لهم لم يثر شيئاً من ذلك ، فليس له أن
يملك البضائع المذكورة لأول مرة أمام محكمة القرض .
(جلة ١٩٥٤/١٠ - ١٩٥٤/١٠ - ١٩٥٤/١٠ - ١٩٥٤/١٠)

٤٥٧ - إذا كان التهم بختلاس أشياء عجيذة
لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه ، باليوم المحدد
لفتح ولا يجوز له إكراه هذا المبلغ لأول مرة أمام
محكمة القرض .

(جلة ١٩٥٥/١١ - ١٩٥٥/١١ - ١٩٥٥/١١ - ١٩٥٥/١١)

٤٥٨ - الدفع بأن الواقعة التي أدن فيها المصالح
(عدم) لا تعيق عليها لأن التفتيش للقول بأمر محال
في تنفيذه لم يكن شيئاً حياً ، وبأن القانون إذا حكم
المصادق على التهم التي كان مغترباً القرض عليه لم يكن
قابلاً للتفتيش لمصادره فيما لا يزال قابلاً للمطالبة
فيه . هذا الدفع لا يصح التمسك به لأول مرة أمام
محكمة القرض ، بل هو من الفروع الواجب التمسك
بها ابتداء أمام المحكمة الاستئنافية .

وعلى أنه إذا كان ثابت من الأدوار أن التهم
التي كان مغترباً القرض عليه ، مرفوعة في حكم المصالح
المصادق عليه بالمجلس وبمجلس المحاكمات فحين في
مطالبة بختلاسها كانت لم تكن ، ثم لما لم تقدم
لكشفة أصدرت النيابة أمراً بالتفتيش عليه تنفيذاً
لحكم ، فهذا معناه أن الحكم أصبح يقتضي المصادق
١٩٥٥ و ١٩٥٥ من قانون محرق بالنيابة يتناول التفتيش
على المحكوم عليه لتنفيذه ما لم يدفع فكشفة . فبالإضافة
السنة في الإجراءات اللازمة للتفتيش وبعدم مطروحة
للتهم على الفرار ، وشم عليه بوجوبه مستتراً في اليد ،
ورقم استملاكه المطروحة في التفتيش عليه ، ذلك يكون
مطابقاً عليه بالمدينين ١٤٥ و ١٤٦ ح .

(جلة ١٩٥٧/٧ - ١٩٥٧/٧ - ١٩٥٧/٧ - ١٩٥٧/٧)

٤٥٩ - إذا قيل بأن التفتيش الذي حصل في
الأدوار المرفوعة بها دعوى التزوير مفضوح لا ينقل
على أحد ولا يمكن أن يستعمل به أحد . هذا القول
لا محل لإكراهه في محكمة التفتيش إذا لم يكن محال التمسك
به أمام محكمة الموضوع لأنه ما كانت محكمة قد أدانت
للتهم بالتزوير فهي تكون قد استجرت التفتيش الذي
ارتكبه من شأنه أن يجر بالنيابة .

(جلة ١٩٥٧/٧ - ١٩٥٧/٧ - ١٩٥٧/٧ - ١٩٥٧/٧)

٤٦٠ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالية ليس
من النظام صام قلنا كان التهم لم يمسك هذا الدفع

٤٦٠ - إذا كان المصالح لم يمسك بالدفع

بعدم أهلية الدعوى لم يمسك بالدفع أمام محكمة الموضوع
فلا يجرى لها إكراه أمام محكمة القرض لأول مرة .
(جلة ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠)

٤٥٩ - لا يجوز قسمة أن يضمن على حكم
المحكمة بقوله أنه قصر في بيان الواقع يعني هو إمكان
استغاثته منها ما لم يطرح هو على المحكمة هذه الواقعة
وإذا لم يمسك بها وجه اختلاف منها .

(جلة ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠)

٤٥٢ - إن الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب
الإقتضى إلى حين الفصل فيها من طرق الدفع الواجب
المسك بها أمام محكمة الموضوع . ويشترط في هذا
الدفع أن يكون جديلاً غير مقصود به مجرد المطالبة
والسوف ، وأن تكون المسألة الجنائية متوقفة على
نتيجة الفصل في المسألة للمضي بها . وإذا كان التهم لم
يطلب إلى المحكمة أن تنفذ الدعوى إلى أن يصل في
مسألة فرعية بل مسكت حتى فصلت المحكمة في الدعوى
فليس له أن يمسك بهذه المسألة لأول مرة أمام محكمة
القرض . وإذا كان قد طلب ورثت المحكمة أن عليه
غير جدي أو أن للمسألة الجنائية قائمة على كل حال فلا
حل للإقتضى .

(جلة ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠)

٤٥٣ - إن الدفع بأن المحرم ليس ملائماً بنقل
المعجزات إلى السوق المين ليبدأ فيه من الدفع
للموضوعية التي لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام
محكمة القرض .

(جلة ١٩٥٥/١٢ - ١٩٥٥/١٢ - ١٩٥٥/١٢ - ١٩٥٥/١٢)

٤٥٤ - إن الدفع بأن التهم لم يكن يعلم باليوم
الذي عين ليح للمعجزات من الدفع التفتيش موضوع
للدعوى . قلنا لم يكن قد أدى أمام محكمة الموضوع
فلا يجوز إكراهه أمام محكمة القرض .

(جلة ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠)

٤٥٥ - دفع التهم في اختلاس أشياء عجيذة
بعدم علمه باليوم المحدد لفتح هو من الفروع التي
موضوع الدعوى . قلنا كان لم يمسك أمام المحكمة فلا
يجوز له أن يبره أمام محكمة القرض .

(جلة ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠ - ١٩٥٥/١٠)

٤٦١ - إن دفع التهم بتفويض بأنه لم يكن يعلم
باليوم المحدد لفتح ، هو من الفروع التي يجب أن
يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً ،

فيلساع شاهد العهد فذلك جيد تارة ، ولا يجوز
لو جددت أن يشهد أمام محكمة الفتن .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٦٦ - إذا حاكمت المحكمة متهماً من جريمة
جلب محرم من الخارج وقضت عليها بالقوة ثم طعن
أحدما من المحكم بأن ما وقع منه إنما وقع في أرض شبه
جزيرة سيابا وعده لما تآخرون طعن وذاك مجلس
واعتبرت تحققة عن القرويات للقرية لما يقع من
من الجرائم في تراب البلاد المصرية ، ولم يحكم هذا
التهم فادفع علم محكمة الموضوع بنبط في تحققة
غير ماضية لأحكام القانون فلا يقبل منه هذا
الحال أمام محكمة الفتن ، إذ ذلك كان يتعين تحقياً
موضوعياً .

(جدة ١٢٢/٢١٢٠ من رقم ١٣٨٨ سنة ٢٠ ق)

٤٦٧ - متى كان الفاضل لم يدفع أمام محكمة
الموضوع بما رجع من أثار الجرم وصعد به على فرض
المرشد لمطاعين والأخلاق معاً على تركها بما جعله
شريكاً في الجرم ، ويظهر الإبراءات ، وكانت الواقعة
حسباً إليها الحكم ليس فيها ما يندأ أنها وقعت نتيجة
لغيره من القادح لفساد إليه فلن ما يجره لا يكون
له عمل .

(جدة ١٣٠٣/١٠١٢ من رقم ١٠٠٢ سنة ٢٣ ق)

٤٦٨ - ما يشهد للقيم من أنه غير مسئول عن
الأموال الأجنبية المصنوعة من أجل لا يقبل منه وإلزامه
لأول مرة أمام محكمة الفتن لأنه يطلب تحقياً
موضوعياً .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٦٩ - إذا ثبت التهم والافتقار للقوة
إلى ولم يخط من محكمة الموضوع إثباتاً ثم طلب
طلب إلى محكمة الفتن لاحتياط في حالة تنحيا المحكم
أن تفتي تحقياً إلى محكمة الموضوع ليقضي في إثبات
واقعة الفتن متفرقا لذلك بأن ترك الإثبات على محكمة
الموضوع كان على اثر الصلح الذي تم بينه وبين أحد
التي طعن فثبت هذا الطلب لا يمكن إيداعه لأول مرة
أمام محكمة الفتن خصوصاً إذا كان طعن من مدعى
لقيم قد استند كل ما كان فيه من القاطع ولم يكن في
مرافعة أدنى ما يتخفف منه أن للقيم كان في استطاعته
إثبات واقعة فعلت المروءة إليه .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٤١٨ سنة ٢٣ ق)

٤٦٥ - ما دام التهم لم يدفع بأن اتفقت لدى
مدونة كان بمنزلة متحققاً بطلبه ، لغير طلبه
أثيره على كل حال للقيم من ذلك بنكر مدعوه ،
فلا يجوز له أن يفتي على المحكمة بأنها لم تسع له قرينة
إثبات واقعة .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٦٦ - إن ما رجع للقيم من التهم في وصف
التهمة الموجهة إليه يجب إيداعه والتأكد به من القاطع
للمدعوى في الوقت المناسب . فلما هو لم يفعل ولزم
المحكمات لقيم أنه أن يشهد هذا الأمر لأول مرة لدى
محكمة الفتن .

(جدة ١٣٠٣/١٠١٢ من رقم ١٣٨٨ سنة ٢٠ ق)

٤٦٧ - إذا لم يقترن التهم على حمل توجيه التهمة
إليه من المحكمة ودائع في جميع أمور المحاكمة على
أساسها فليس له بعد ذلك أن يدعى لأول مرة لدى
محكمة الفتن بأن المحكمة أخطأت شيئاً في وصف
التهمة عنه توجه بها إليه .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٦٨ - إذا كان الفاضل لم يشهد بخصوص
تعدد وصف التهمة أمام المحكمة الاستثنائية فلا يجوز
له أن يدعى لأول مرة أمام محكمة الفتن .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

الفرع الثالث

أسباب موضوعية

٤٦٩ - ليس للقيم أن يشهد أمام محكمة الفتن
مطلقاً موضوعياً لم يطلب إلى المحكمة الاستثنائية تحقياً
(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٧٠ - محكمة الفتن لا تملك البحث في قيمة
الأداة ولا يباح لها من القزوف في المراجع في ذلك
كل إلى تحرير محكمة الموضوع .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٧١ - ما عدا ما لم يثبت فيه واقعة الدعوى
وأوردت الأداة التي تضمنت عليها في إداة التهم فلا
يقبل منه التي على حكمها بأنها استندت في اعتبار أحد
أقوال التي عليه والأخذ بقول آخره إلى أمور يرى
هو أنه كان يجب استشارة اللذين التزم فيها ، إذ ذلك
منه يكون به موضوعية لصفة تدبير أدلة القرويات
في الدعوى مما لا شأن لمحكمة الفتن به .

(جدة ١٢٢/١٢٢٠ من رقم ١٥٠٠ سنة ٢٠ ق)

٤٧٢ - إذا كان الحكم الابتدائي قد استند إلى دليل عاملي، ثم بدله الحكم الاستئنافي فليس هذا الدليل وأورد الأدلة التي استند إليها في الإدانة وكان من شأنها أن تودي إليها طائفة الجمل حول ذلك أمام محكمة التقص لا يكون لها محل .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٣-١-١٩٦١ ق)

٤٧٣ - ما دام الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي أقم عليها فتداه بإدانة المتهم وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تودي إلى ملاب طيبا ثلث ما ينداء للمتهم على الحكم بما هو متعلق بغير هذه الأدلة لا يكون إلا جهة موضوعية فيها يخل به نفس الموضوع ولا شأن بحكمة التقص به .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ٢١-١-١٩٦١ ق)

٤٧٤ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استند إليها استنادا سائما فلا يمكن للباية بعد أن يتعلق في تصور الواقعة أساسا على ما استخلصه من من التفتيحات .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٩-١-١٩٦١ ق)

٤٧٥ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم الطعن بالاعتراك في تدوير مع منهم آخر ، وذلك بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة واستخلص من جميع عناصر التحقيق الواقعة لا كإثر الجني عليه وأوراق الدعوى ما المأذونات إليه المحكمة في ثبوت الواقعة بطروها على المعلن ، وكان مما قاله في ذلك أن المعلن دفعه من عدم سداد الأجرة للمستحق عليه مقابل سكة تلفها سائمه من الجني عليه سخر المتهم الآخر في تحاد إجراءات تسع الجني عليه من الرسوم للجهة فرغ المحتر تحته ودفع دعوى لم يقبلها ثم طرد ودفع دعوى أخرى وسخر فيها نصا يده ويبلغ بموجب تسليمه بوق عليه الجني عليه نفس فيها برد هذا السد وطلعه ، هذا الذي نه الحكم من شأنه أن يرضى في الفعل والخلق إلى النتيجة التي انتهى إليها . وما ذكره من أن المعلن هو الذي سخر المتهم الآخر في اتخاذ الإجراءات التي أشار إليها ليس متباد أن المعلن اتفق معه على اتخاذ إجراءات مدني لحب وإثارة هو يدين كذلك إلى حصول الاتفاق على تدوير السد موضوع الدعوى ويكون ما يشبه الطعن حول ذلك إلى هو إلا جمل موضوعي ونتيجة لأدلة الدعوى بما لا يتصل أمام محكمة التقص .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٩-١-١٩٦١ ق)

٤٧٦ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بإدانة كائنا وأورد الأدلة التي استند منها في منقح سلم ثبوت وقوع الجريمة التي أدان المتهم فيها وأصل باقيه على تفصيل مالم يفصل منها إلى ما وردت في أحوال الجير التي الواردة بمحضر الجلسة ، فكل ما يثار حول ذلك في سبيل الطعن على الحكم لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير الأدلة بما لا شأن بحكمة التقص به .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٣-١-١٩٦١ ق)

٤٧٧ - إذا كانت المحكمة قد استقرت أن ذكر اسم غير اسم للمتهم في بلاغ المأذونات كان سبب خطأ مادي وقع فيه المبلغ ومن الاسم الذي ورد في البلاغ لا يبرهونه في بقية وبينه المعلن كانت يدعيه المتهم على مقابلة الجرمية مودة في منقح سلم الأدلة والاعتبارات التي اعتبرت عليها في ذلك . من شأنها في ذلك لدى محكمة التقص لا تكون إلا جهة حول موضوع الدعوى وتقرير الأدلة بما لا شأن بحكمة التقص به .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٣-١-١٩٦١ ق)

٤٧٨ - ما دام الحكم قد استند في إدانة المتهم إلى اعترافه أمام الباية بإختيار هذا الاعتراف دليلا قائما ببلاده لأن ذلك حسن إيدأ أماما به حول التحقيق بمرارة الرئيس عدة غير متصلة لم يكن متأثرا بنتيجة هذا التحقيق ، فانه لا يتصل من المعلن أن يرضى على هذا الحكم أنه أعتنا في استعاده على هذا الاعتراف بمرارة إيدأ كان دقيقة تتحقق بالمأل وقع على المتهم .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٣-١-١٩٦١ ق)

٤٧٩ - إذا كانت المحكمة حين استخلصه أن جعل الجني عليه من أقرائه التي أيدأها باختصاصات كان سبب حصول ملحق به من التهم قد ردت هذا الاستخلاصا بغير ثبوت سائمه من شأنها أن تودي إلى هذه النتيجة فلا يتصل للباية في ذلك أمام محكمة التقص .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٣-١-١٩٦١ ق)

٤٨٠ - تقدر الاعتراض المارض عند تعالوز اللباضة تدور في القدر والاستئناف أمر موضوعي . فإذ رأت المحكمة أن رافع الاستئناف لم يكن يفتنه بمرارة من التعزيز به في اللباضة أو في الفترة التي تلت انتهاء مرارة حتى يبرم أي قرار فيه فلا يجوز الجئمة بشأن ذلك أمام محكمة التقص .

(جلة ١٧٢/١٧٢٢ من يوم ١٣-١-١٩٦١ ق)

٤٨٦- إن تقدير قيمة الفخر الذي يدخله في القيم في تحفة عن المحذور بحكمة المصنف هو ما يدخل في انحصار ظني الموضع ولا مقتضى عليه فيه ما دام أنه ليس على اعتبارات رضى عقلايل التهمة التي رتبها عليه .

(جلد ١٧٨/٢١ طين رقم ١٧٨ س ٢٥ ق)

٤٨٧- إنه وإن كان مقرراً أن تقدير من التهم متعلق بموضوع المعنى يثبت فيه التفاضل على أساس ما يقدم له من أدلة ودية ، أو ما يثبت له أهل الفن أو ما يراه هو نفسه ، وأنه لا يجوز التهم به أن تقدرت منه على هذا التصرف بين الجدل بشأن ذلك أمم بحكمة القضاء ، إلا إن هذا كله ... إذا كان التهم من المجرمين الأحداث - أن تكون المحكمة قد تولت منه بالبحث والتقصي وأما أنه وقائية فرصة لإيجاد ملاحظاتها على ذلك ، أما إذا كانت المحكمة لم يجر إلى من التهم إلا في الحكم الصادر منها باختياره من الأحداث دون سبق التنبه إلى ذلك في الجلسة فإن التهم إذا ما كان فيه أدلة القاطع للمعتمد من الأوراق الرسمية على أن منه لا قتل عن خمس عشرة سنة كلمة فلا يجوز بمقتضى المواد ٦٤ وما بعدها من المواد الواردة في باب المجرمين الأحداث الحكم بإرساله إلى مدرسة إصلاحية - لأنه يكون له في هذا الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، أن يقدم لهذا الإجراء المحكمة التقديرية ويكتفي فيه في قضاء الحكم .

(جلد ١٧٨/٥ طين رقم ١٧٨ س ٣٢ ق)

٤٨٨- إن أولئك جريمة بأعزى اعتبارات موضوعي لا رافعة بحكمة القضاء فيه . فلما قدم عليهم إلى محكمة الجنايات بجهة جنائية (جرب الضحى إلى بيروت) وشبهة جنحة (تجاوز هو ورفيقه الجرمي) فقررت المحكمة فصل الجنايات عن الجنحة وأمرت بإعادة المحاكمة بالنسبة لجميع المتهمين فيما إلى النيابة لإجراء شؤونها ، فلا عائق لها من ذلك ، ولا يجوز إقامة الجدل فيه أمام محكمة القضاء .

(جلد ١٧٧/٢ طين رقم ١٧٧ س ٢٤ ق)

٤٨٩- تقدير على التهم وقت ارتكاب الجريمة ومبلغ مستورليه منها أمر موضوعي لا رافعة بحكمة القضاء عليه .

(جلد ١٧٢/١ طين رقم ١٧٢ س ٤٦ ق)

٤٩٠- إن تقدير الواقع التي يستتبع منها قيام حكمة الفاعل الشرعي أو انكشافها متعلق بموضوع

٤٨٩- إن تقدير كفاية السوء الذي يثبت له للمصنف في عدم رفع استئنافه في الجدل القانوني بين سلطة محكمة الموضع . ولذا كان ما أورده الحكم في هذا السوء من شأنه أن يرضى إلى التفتيش التي انتهت إليها المحكمة في الجدل فيه أمام محكمة القضاء لا يتقبل .

(جلد ١٧٨/١١ طين رقم ١٧٨ س ١٤ ق)

٤٨٢- إنه وإن كان مرجحاً أن المرض الذي يثبت التهم من حدود الجثة هو من الأضرار الصحية للمجرم فربما لا أن مجرد إيجاد هذا الضرر لا يكفي بل يجب على المحكمة أن تراه وتقدم لتصرف ما إذا كان المرض لدى من شأنه أن يحول حقيقة حدود الجثة فترجل المعنى حتى يزول ، أو أنه لم يثبت به سوى تحليل نظر المعنى فترجعه . وإنه فإذا ثبتت المحكمة في حكمها الأسباب التي من أجلها لم تحول على العبدان الطبية التي قسمها وكيل التهم لا يثبت مرثته فلا يتقبل الاضرار عليها لأن تقديرها ذلك لا يصحح رافعة بحكمة القضاء .

(جلد ١٧٨/٧ طين رقم ١٧٨ س ٣٢ ق)

٤٨٣- إن الاضرار بأن المرض هو الذي أهدأ الموضع من المحذور في الجلسة للمعية نظر سارحت هو ما يثبت في ظني الموضع فإن لم يثبت بناء على أسباب مبررة فلا يجوز إقامة الجدل بناء على مرض بحكمة القضاء .

(جلد ١٧٨/٢ طين رقم ١٧٨ س ١٤ ق)

٤٨٤- إن الفصل فيما إذا كان الضرر الذي يثبت في التهم في عدم جنونه الجثة من شأنه أن يثبت من المحذور أم أنه لم يثبت به إلا تحليل الفصل في المعنى هو من المسائل التي تخص التقدير ظني للموضع . فإذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة إذ رفعت إجابة ما طلبه المدعى من التهم من تأجيل نظر المعنى بسبب مرضه قد احتضنت على كفاية المعنى التي أمرت بإجرائه في جلسة سابقة فلا شأن بحكمة القضاء فيها .

(جلد ١٧٨/٢ طين رقم ١٧٨ س ١٤ ق)

٤٨٥- الاحتياط بالمرض هو ما يثبت في ظني للموضع ، التي لم يثبت لعدم الجثة إلى الجليل التهم عليه فلا يجوز إقامة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة القضاء .

(جلد ١٧٨/٧ طين رقم ١٧٨ س ٢٢ ق)

مقت عليه في ذلك محكمة التجسس . لأن تقدير التحقيقات البينة من المسائل الموضوعية .

(جـ ١٤/٥٨ ط ١٠٩ رقم ١٤٤ ق)

٩٤ ع - إن تقدير جماعة القدر المخصوص عليه في المادة ٣١ ققرة أول من تقرر العقوبة عليه ، هو إليه أمر موضوعي . فلي كانه الواقع كتابة بالحكم كوصي فلا رقابة لمحكمة التجسس في ذلك .

(جـ ١٤/١٠٨ ط ١٠٩ رقم ٢٤٨ ق)

٩٥ ع - إن صدور الأمر من رجل المختص بالتعدين بالفرق ليس بالأمر إلا في حق من اشتركوا في الظاهر بمجردهم اشترافاً ، أما من حضر إليها أو ظهروا كتحقق مستورين منهم أو أصدر أمر بالفرق أم لم يصدر وذلك ما دامت الظاهرة متحركة في كتابه أو ليس بعدم الإضرار ضامناً (ظن الفترة الأولى وقائية بالفترة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ للحدود بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) . وحل كل حال فإن ما يبيح للمحكم من وقوع الظاهرة من جهة اشتصاص ومن صدور أمر بالتعدين بالفرق لا رقابة محكمة التجسس عليه لأنه من المسائل الموضوعية التي يحصرها نص الدعوى فيها ولا يستظهر ما يبيح العامة في فهم الواقع .

(جـ ١٤/١٢١ ط ١٠٩ رقم ٦٠٢ ق)

٩٦ ع - إن إبداء التهم أن جالط وليس التي أخرى فتش منه بناء على إذن من النيابة لم يكن يعلم بهذا الإذن وقت إجراء التفتيش هو من الأمور الموضوعية التي لا يجوز عرضها على محكمة التجسس .

(جـ ١٤/٥١٥ ط ١٠٩ رقم ٢٠٦ ق)

٩٧ ع - إننا كانت المحكمة قد برأت التهم مسجلة إلى القول بأنه ليس هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش ظن الظن من النيابة بأنه هو بناء على ذلك صرحوا بالإذن المذكور وأن الحلف في اسمه لا يؤثر في صحة الإجراءات ، هذا الظن لا يجوز أن يكون بدلاً في تقدير الأدلة التي لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفي لاعتقاد بأن الإذن قد قصد به في الواقع تفتيش شخص الملاحق ولا مؤلفه على لا يقتل إحداهما محكمة التجسس .

(جـ ١٤/٥١٧ ط ١٠٩ رقم ٣٣٧ ق)

٩٨ ع - الأصل بمحصول تورط في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج

الدعوى والمحكمة الفصل فيها بالاستقراء عليها كانت الوثائق مؤيدة إلى التهمة التي دعت عليها ، فإنما كان الحكم قد تم في قيام حالة القطع الدعوى لما ثبت لدى المحكمة من أن التهم كانت فيه نية الانضمام من الجاني عليه فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك فلم محكمة التجسس .

(جـ ١٤/١٢١ ط ١٠٩ رقم ١٤٤ ق)

٩٩ ع - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما كوفرت فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي أدان التهم بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ثم تعرض لا قطع به التهم من قيام حال القطع الدعوى فتتبع بما أخرج من أن الملاحق الذي أدن من أنه إنما وقع بعد أن انتهى الملاحق الأول الذي لم يكن سوى تملك بالأيدى وأنه بعد أن انتهى هذا التماسك لحق التهم بالجاني عليه وباعده بالاعتداد عليه بسكين حمله بما حقه ضلطات نافذة وكان ما أورده المحكمة من ذلك له أصل في التفتيشات ومن شأنه أن يوجب لكل ما رتب عليه . فإن الجبلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى لانتفاء في تقدير الأدلة التي المأمن إليها محكمة الموضوع عما لا يتقبل أمام محكمة التجسس .

(جـ ١٤/١٢١ ط ١٠٩ رقم ٢٠١ ق)

٩٣ ع - إن كان الحكم المطعون فيه قد بيّن واقعة الجرم بما كوفرت فيه الأركان القانونية للجرم التي بين بها التهم ، وأورد كل ثبوتاً أدلة تستدل إلى ما ورد بالتحقيقات ومن شأنها أن توجب لكل ما رتب عليها ، وكان الحكم إذ استبعد طرف سبق الإصرار والقرصه فإنه أثبت على التهم أفعال التي بدأ الاعتداد على الجاني عليه . وكان ما يقرره التهم من أن الجاني عليه هو الذي انجذب بالسلب وأحب للاعتداد عليه بما دفعه إلى رد الاعتداد ليس إلا بدلاً في واقعة الدعوى لا أساس له في الحكم ولم يؤسس عليه ذلك أمام المحكمة . لا كان ذلك ، فإنه لا يثبت أنه أن يؤسس عليه طعنه أو يثبت أمام محكمة التجسس عدم صحة محكمة الموضوع له .

(جـ ١٤/١٢١ ط ١٠٩ رقم ٢٠٦ ق)

٩٣ ع - متى بين الحكم في مباحث متقدمة به ، بناء على ما استخلصه من الوثائق والصور والكشوف الطبية ، أن التهم كان يهدف للجاني عليه بالتحقيقات البينة التي ذكرها ، وكانت الأسباب التي اتحد عليها من شأنها أن توجب لكل التهمة التي استخلصها منها . فلا

للتحقيق لا تجوز إقراره لأول مرة أمام محكمة التقضى .

(جدة ١٩٠١/١/١١٠١ من رقم ٢٠٩ سنة ١٣٢١ ق)

٤٩٩ - إن مسألة امتلاك حصول القرض من القرض أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالرقعة ، وتقدرها محكمة الموضوع بسؤال أكل القرض وأما في محرومى أم في محروم عرق ، ويقطع القطر عن المادة المطرب فليتها إذا الحكم واحد في كل الأحوال التي يسلها باب القرض . ولا سلطان محكمة التقضى على ما ترتب محكمة الموضوع في ذلك ما دامت هي لم تخالف فيما لم يثبت إليه سكا من أحكام القانون .

(جدة ١٩١١/١/١١٠١ من رقم ٣٢٨ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٠ - إذا استعملت المحكمة لشرائك التهم في القرض استناداً على ما من وقائع مؤيدة إليه فلا تدخل محكمة التقضى في ذلك .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ٢٢ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠١ - إن تقييد التكاليف وتعرف حدود حقيقة مدته من سلطة محكمة الموضوع ، ولا يثبت عليها في الإثبات كالات عبارة أوسار ما استأنست به المحكمة في قصورها ليس من شأنه أن يردى إلى ما نصبت إليه . لا كانت المحكمة قد حصلت من عبارة سنة التكاليف ، ومن اللابيات التي حصل فيها التكاليف ، أنه لا ينبغ من تقييد التهم عليه من المادة التي تقتضى منه ، ولكن التمسك بهذا التناول لا يضى أن المحكمة قد حصلت منه عند قصورها في قول بأن ذلك حصل عقب البلاغ وأثبت بطلبه أى قبل ظهور المادة ، فلا يكون له وجه للظن على حكم المحكمة بهذا السبب .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ١٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٢ - إذا بين وقائع التهم على تقدير موضوعية لا شأن لمحكمة التقضى بذلك .

(جدة ١٩٣١/١/١١٠١ من رقم ١٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٣ - إن تقدير التهم من شأن محكمة الموضوع بدون مقيد عليها ، فإذ كانت متولية للحكم عليه بالتهم ، في لا يثبت منها أن يدخل أمام محكمة التقضى في تقدير التهم التقضى به .

(جدة ١٩٠١/١/١١٠١ من رقم ١٢٢ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٤ - تقدير التهم من شأن المسائل التي يثبت فيها محكمة الموضوع دون مقيد سواء أكان

نهايا أم مؤقداً ، فلا دخل لتناول بأنه لا يجوز المحكمة أن تقضى التهمين القرض .

(جدة ١٩٠١/١/١١٠١ من رقم ٢٠٩ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٥ - إن مسألة امتلاك وقوع التهم في الوقت للقرض بقرعها فيه أو عدم إمكان وقوعها أمر متعلق بالموضوع ولا شأن لمحكمة التقضى به .

(جدة ١٩٣٠/١/١١٠١ من رقم ١٠ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٦ - إن تحديد التاريخ الذي وقع فيه التهم مسألة موضوعية لا تجوز إقراره الجدل حولها أمام محكمة التقضى .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ٤ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٧ - إن تحديد التاريخ الملقى للقرض موضوع الاتهام ليس موضوع من فصلت فيه المحكمة استناداً إلى أسباب مؤيدة إلى ما استعملت منها كان فضلاً عما نهايا لا يجوز التقضى عليه .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ٢٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٨ - إذا استعملت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظروفها استناداً على أن تروى الزيادة لم يقع إلا تاريخ معين لذلك من حقا التي لا يجوز جهايا في أمام محكمة التقضى .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ٢٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٠٩ - إن تقييد تاريخ وقوع الجريمة من المسائل الموضوعية ، فإذا كانت المحكمة قد استعملت من كون الدعوى لم ترفع بالمثل المرد إلا في تاريخ كذا أن القرض لا بد وقد وقع قبل هذا التاريخ كان اعتراض التهم أمام محكمة التقضى على هذا التقييد لا يقبل .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ١٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥١٠ - متى كان استخلاص المحكمة لمجده المبالغ الخساسة مبنياً على ما أتت في أوراق الدعوى من الأدلة والقرائن فلا تصح المبالغة في ذلك أمام محكمة التقضى للسلطة بالموضوع ، على أن مجرد الإصدار بقرع غلط في الحساب بسبب التكرار أو الاخطاء المادية لا يمدى لتهم وحقوق ذات الوقت لا يذبح إلا في تقييد المبالغ الباقية لمتى ، فإن عقابه يكون في أى بان في وقت تمها كانت حقيقة مدته أمام جهة الترميمات لأن ظهر ما في الحكم تعلق بالحقبة على أساس المبالغ الخساسة لا يمنع التهم من المبالغة في أدلة المحكمة الدنية عند وقوع غلط أو التكرار .

(جدة ١٩٣٧/١/١١٠١ من رقم ١٢٢ سنة ١٣٢١ ق)

أَن التَّمْلِيقَ الَّذِي يَقُولُ لَهُ مَنْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يَحْتَمِلُ يَقُولُ
التَّحْقِيقَ لِأَنَّهُ اسْتَعْدَّ أَحَدُ الْمَلَكِ الْمَكَانَ لِلْحَادِثِ كَمَا عَلِمَ
عَلِمَ بِالْقُرَّةِ مُسْتَقْبَلَةً ذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ مَعَ الْوَالِدَيْنِ
يَحْتَمِلُ الْحَادِثَ وَمِنْ شَعَائِدِ الْخَيْرَةِ إِلَى الْخَيْرَةِ مِنْهَا
لِوَالِدَيْهِ الْمَرْبُوعَةِ وَجَدَتْ قَلْبَهَا وَوَجَدَتْ أَوَّلَاتِ الْقُرَّةِ
الْقُرَّةِ - لَا يَقُولُ مِنَ الْجَمَلِ فِي ذَلِكَ أَلَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُ
لَكُمْ جَدًّا مَوْجُودًا لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ .

(جدة ١٤/١/١٩٨١ طي ديم ١٩٨٠ - ٢٠ ج ٢)

٥١٧ - من كانت الإمامة واحدة وكان
 المشيرون بإحسانها متعددن فالحكمة للودوع حتى
 الثوري عن أحدث هذه الإمامة من من هؤلاء المشيرون
 قلنا ما كنت سمعت هو وحده مشيرون عن الإمامة
 وأخذت حكم القانون وكان دمج في منا الحد بعيدا
 عن مراجعة محكمة التنقيح لملحقه بالمدعوم وإزالة
 وقائع الثوري .

(جلد ۱/۲ ص ۳۰۷ طبعی رقم ۳۰۷)۔

٥٦٨ - إنا من الحكم واسمة الصلوة وذكر
الأداة التي استعمل منها ثبوت القبة (طاعة مستعجلة)
في حق الخلق وحده دون أنهم الآخر، كما نرى
لفظ الخلق من أن القبة خاصة به وبقية الأمم الآخر
قدرة لا تحل سائبة وكانت الأداة والاحتياط
لقد كسرة من شأننا أن كرس إلى ما انتهى إليه
الحكم - فلا يصح الجدل في ذلك أمام حكمة
الخلق.

(جیلد ۲۲/۱۰/۱۹۵۱ء طبع، رقم ۱۱۷-۵۷۹ ق)

٥١٩ - إن السيرة في القرون المتأخرة
موجوعة بفتح تاء في الموضوع تتقدم ما يكون فيه
من القتل ومن فعل في عا وابتاء أو نياً للاحقة
يمكنه الفصل في إلا من حقه الفصل في أو أمر
لا يصلح قتره إلا يكون من جهة تامة أو
لا يصلح قتره قتره في الإضافة لكلاً إلى ما أوجه
طبيب القصر في قتره من الحادثة أن القصر الجني
وقع من للمم في الجني عليه ليس في علا بالغة
الحلا فليس يمكنه القصر أن تقرر تزامنا هذا
www.KitaboSunnat.com ١٤١٢/١٢/٢٥

1. 北山、南山、西山、東山、

٥٢٠ - من من انضم الى اهل البيت
جرية قتل خطأ من الخطأ الواقع منه نعم
راية السببية بين ذلك الخطأ ووقته التي عليه ، فالجمل
في ذلك بما لا يتقبل الزعم لدى محكمة التخص
(ملحة ١١٧/٢٤ طعن رقم ١١٦٦ - ٢٠٠٤)

(جدة ١٤/٢٤/١٤٣٠ هـ، طين رقم ١١٦٦ - ص ٢٠ ق ١)

١١١- كان دفاع المتهم بمحضر المحاكمة يتبعه وزير شركة المني عليه من مدة إدارته وسلم هذا الأخير تصدياً في القاعة هو دفاع مودودي ، قلنا هو سكت من إيمانه أمام محكمة الموضوع فلا يكون له أن يبيد لأول مرة أمام محكمة التمييز.

(جلد ۱۱/۱۱۱۱ طرز نام ۱۳۰۵ سے ۱۹)

٥١٢ - إذا كانت الحكمة قد أمانت للنعم فـ
الاعتزال على أساس أن العلاقة بينه وبين الحق عليه
علاقة وكل بوجه مستقلة هذه العلاقة من الاتفاق
للنعم فيها بما أسقط من ملايات وموردات
ساعة على حصول الاعتزال لما أسقط في الأوراق
أن الجملة في ذلك لا تكون سوى مناقشة في موضوع
الحق وتقرير الأمة فيها ما لا يقبل أمام سلطة
التعقل .

(جلبه ۱۹۰/۲/۱۹۰۰ طين ورم ۱۸۹۶ سبه ۱۹۱۹)

٥١٣ - إذا تمت تسكة الموضع حقيقة فتود إبله الأحياء التي ارتبها اقترض إلى المقرضين فتثبت أن هذه القروض لم تكن إلا سائرا ربا فاش فاجابه المقرض من مدينيه فلك ما يدخل في سلطانها ولا عقب لمحكمه القصص على رباها في ذلك .

(جلد ۱/۱/۱۳۳۶ھ سن ۱۳۰۶ء)

٥١٤ - إذا استجبت محكمة الموضوع وتزوج الإكرام من التفتيات الأولى في مصلحته في المادة ومن التفتيات التي أجهزتها بقدرها في المجلة وبنت في حكمها ظروف هذا الإكرام وأما كليا فلا يزوج المجلد بعد ذلك أمام محكمة التفت في وتزوج الإكرام أو عدم وتزوج .

(جلد ۲/۱۲/۱۳۸۰ طرز رقم ۱۰ سے ۶ ق)

١٥٥- إن ويعد المروءات هي التي من شأنه أن يرد القول بأنه سارق أو غيب الأمانة المروءة بما لا يوافق كل دعوى. فإذ كانت الحكمة أنه سارق كان ذلك أنها رأت من واقع الدعوى وظروفيها في برديتها في حكمها أن الواقعة سرقة، ولا يحسب في هذه الحالة مطالبتها بالتعويض مرطع من الاعتبارات التي انتصت عليها في رأيها، فإن الماتكة في ذلك ما يقتضي بمسئول الموضوع:

(حالة ٢٩/٥/١٩٨٢ طين روم ١٣٨٨ - ١٤٢٠)

٥١٦ - إن علم التهم بالبركة سالمة قلبية
لا تبعاد قط من أقول للشهود بل الحكمة أن تقيها
من ظروف الحيزي . فلما كانت الحكمة قد أصبحت

٥٢٦ - إن كانت المحكمة قد انتهت إلى القول بأن جناية القتل التي أدن فيها المجهون كانت عجيبة مشقة لا تقاوم مع آخرين على البرية فلا يجوز إقامة الجدل حول ذلك أمام محكمة التقص في كانت الآلة التي انتهت عليها في ذلك من شأنها أن ترضى إليه .
(جلسة ١٧٢/١٧/٢٨ من رقم ١٧٧٧ سنة ١٣٧٢ ق)

٥٢٧ - يقترب للاقتراع بحكم المائة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التي استندوا إليها المصوم إلى خصه في أثناء الاقتراع من شأنها أن يكون لها أثرها في دفعه عن هذا الحق .
وقد فصل في ذلك فتوى القاضي الموضح بقدره .
حسب ما يراه من نظري العبارات التي تليق والتمرض التي قصد منها ، فإنما كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التي تضمنتها مذكرة التهم ما تكلل لقصديها مقام القذف من شأنه في المطالبة المرفوعة منه في أمر تقديم أدلة الجيد المعنى بالمعنى بالدعوة ، فإنه لا يكون التهم وجه في أن يبنى عليها أنها أخطأت فيما أراها من ذلك .

(جلسة ١٧٢/١٧/٢٣ من رقم ٣٨٨ سنة ١٣٥٠ ق)
٥٢٨ - إذا كان الحكم قد انتهى أن شهادات المحققين التي حيلت كانت مشبهة بخلافه وليس بها مادة الحقيق ، كما هو مقرر في القانون ، وبناء على ذلك رأ التهم من جهة إيراد الحقيق ، فإن المحكمة في ذلك تكون متفقة بوقائع المعنى التي لأشأن بها .
لمحكمة التقص .

(جلسة ١٧٢/١٧/٢٢ من رقم ٤١٥ سنة ١٣٥٠ ق)
٥٢٩ - إن مسألة حسن القية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضح فصلا نهائياً .
فمن قال هذه المحكمة إن التهمة تامة على التهم فمن ذلك أنها رجعت جانب سوء القصد منه وليس لمحكمة التقص بعد ذلك حق مراجعتها فيما قرره من هذا الشأن .
(جلسة ١٧٢/١٧/١٤ من رقم ٢٣٩٩ سنة ١٣٤٠ ق)

٥٣٠ - لا يجوز الجدل أمام محكمة التقص في جديده الاتهام الذي استند إليه في التهمة فيجب توجيه إقرار الاستئناف إليه من تقدير هذا الأمر هو من مسائل الموضوع التي تفصل فيها محكمة الموضح فصلا نهائياً لأوراقها عليها في ما دام فصلا نهائياً على أدلة موضوعية .
(جلسة ١٧٢/١٧/١٥ من رقم ١٧٥٥ سنة ١٣٤٨ ق)

٥٣١ - إذا كانت المحكمة قد انتهت من وقائع دعوى السب التي أوردتها في جبراً أن التهم لم يقصد

٥٢٩ - من كانت المحكمة قد انتهت من أقوال المصوم أن القاض حارب الجن عليه بالسوء والبرادة كمنها ، وكان لهذه الدعوة منه من أقوال المصوم في التفتتات فالعين في حكمها من حلفاتها يكون على غير أساس لصلته بمخالفة أدلة المعنى .
(جلسة ١٧٢/١٧/٢٨ من رقم ١٧٧٧ سنة ١٣٧٢ ق)

٥٣٢ - العين في الحكم من جهة ما أتت من سبب الإساءات التي وجدت بالجن عليه هو جسد موضوعي لا شأن بمسألة التقص . وما دام القاض لم يطلب إلى محكمة الموضح مخالفة الطبيب للفرعي في سبب هذه الإساءات فلا يكون له أن يبنى عليها أنها لم تنته .

(جلسة ١٧٢/١٧/٢٨ من رقم ٤١٦ سنة ١٣٥٠ ق)
٥٣٣ - إن استظهار الحكم بتدليلهم القوي من أدلة التعرية للمتقاضي عليه من ظروف المعنى ولا سيما - ذلك ما يخصه حكمه الموضح ولا يخل الجدل فيه أمام محكمة التقص .
(جلسة ١٧٢/١٧/٢٨ من رقم ٤١٦ سنة ١٣٥٠ ق)

٥٣٤ - إذا كانت المحكمة قد أولت على التهم في جريمة حرب مقوية داخل في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١٤٢/١٤٢ التي تنافي على الجريمة التي أدن فيها ، ومن تحدثت من الجرائم التي قالت سبق اتهامه فيها لم تنظر على القالب على اختياره ما كان حتى كانت مطالب بتقديم صحيفة سوابقه أو اقتضائها التي سبق الحكم فيها ، بل هي - بما عاها من الحق في تقدير وقائع المعنى وإدائها - قد أصبحت ذلك طرساً لا يستحق تقديم العقوبة في حدود النص فتناوشت التي يطالب على الواقعة التي رأت ثبوتها فتناقضت في ذلك لدى محكمة التقص لا قبل إذ أن تقدير ظروف العقوبة أو إزاحة في الحدود المقررة من سلطة محكمة الموضح وحدها .
(جلسة ١٧٢/١٧/٢٨ من رقم ٤١٦ سنة ١٣٥٠ ق)

٥٣٥ - إن ثبت توافر تية القتل وظروف سبق الإصرار من المائل التي قددها محكمة الموضح على حسب ظروف كل دعوى ووقائها . ولا رة على أنها في ذلك ما حدثت في سكنها تحققت كما يطلب القانون ، وعلى على توافرها أسباب مقوية كما كانت الآلة التي استعملت في الجريمة لا ترضى عليها إلى الموت فقط لا يخل من قيتها كدليل ما حدثت المحكمة قد أفتت أن الاعتناء بها كان يقصد القتل وإن القتل قد تحقق بما فلا يجب اعتبارها مقوية .
(جلسة ١٧٢/١٧/٢٨ من رقم ١٧٥٥ سنة ١٣٤٨ ق)

٥٣٥ - إن مجرد أداء مبلغ التعويض للضرر وقت مباشرته تنفيذاً للحكم واجب التعجيل لا يفتقر إلى الحكم عليه لهذا الحكم قولاً بأنه من الظلم فيه بطريق التخصيص. وعلى الأخص إذا كان الحكم عليه قد قرر بالظلم في الحكم قبل ذلك.

(جدة ١٣٧١/٢ من رقم ٣١١ سنة ١٣٩٠ ق)

٥٣٦ - الحكم الصادر من محكمة المجمع بعدم الانضمام لأن الرأصة جناية إذا كان لا يجوز الظلم فيه بطريق التخصيص فما ذلك إلا على اعتبار أنه غير منه لتصوره كما في الحال في غالب الصور. أما إذا كان يتعلق به باب الفصل في موضوع المعنى فلا يكون منه وجه لعدم إنباء الظلم فيه. وإنه إذا كانت التعجيل قد أحيلت على محكمة المجمع بقرار من مجلس الإحالة وفقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإنه يكون من واجب هذه المحكمة أن تفتش في موضوع المعنى فإذا هي تحت استئنافياً بعدم الانضمام في حكم يكون مخالفاً لقانون ويكون الظلم فيه بطريق التخصيص جازاً لما يترتب على قيامه من عدم إمكان عا كة للقلم.

(جدة ١٣٧١/١ من رقم ٣١٢ سنة ١٣١١ ق)

٥٣٧ - إذا لم يكن الظلم بطريق التخصيص من طرق الظلم غير الاختياري التي لا يصح نقراً صلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاختيارية في سبيل إصلاح الخطأ الذي به لا يجوز انتفاء إلا إذا ثبت أنه صدر في المعنى حكم نهائي في الموضوع انتهى به الخصومة أمام المحكمة. أما قبل ذلك فإن الخطأ الذي يقع أمره مسبقاً أمام محكمة الموضوع التي قد تعمل بتبناها في موضوع المعنى على رفع الضرر الثاني عنه. فإذا كان الضرر لم يقع بالحكم النهائي قبل باب الظلم بطريق التخصيص من يوم صدور هذا الحكم لإصلاح جميع الأخطاء. موادها ما يكون قد وقع فيه أو ما يكون قد سبقه وكان له تأثير فيه. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أجازت للظلم في الأحكام الصادرة في مسائل الانضمام لعدم ولاية الحاكم الأصلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع. وهذا الاستثناء الذي لا يرد لأحكام المادة ٢٢٩ من قاعدة الأصلية السابقة ذكرها.

(جدة ١٣٧٢/٣ من رقم ٣١٢ سنة ١٣٩٠ ق)

٥٣٨ - إن التصرف على عدم جواز الظلم بطريق التخصيص في أحكام المنازعات مرة الظلم الموجهة إلى

بذلك إلا الرأصة التي دفع من ماله المبلغ المحل في الضرر، لا دلالة على كانت محروقة بأمره البوليسية، فذلك من سلطاتها، ولا تقبل الجناية فيه أمام محكمة التخصيص.

(جدة ١٣٧٢/٢ من رقم ١١٢٣ سنة ١٣١٢ ق)

الفرع الرابع

أسباب متعلقة بالنظام العام

٥٣٩ - إن القول بأن بعض أحكام قانون إصابات العمل متعلقة بالنظام العام فيصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة التخصيص لا يكون له محل ولا إذا كانت الرأصة، كما اجتباها محكمة الموضوع، مجرد حال التمسك التمسك بمحكمه.

(جدة ١٣٧١/١ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣١٠ ق)

الفصل السادس

ما يجوز الظلم فيه من الأحكام

٥٤٠ - الظلم القديم من حكم صادر بخصوص المالك حكم الأصلية بولاية النظر في دعوى هو من جاز نقراً.

(جدة ١٣٧٢/١ من رقم ١١٢٦ سنة ١٣٩٠ ق)

٥٤١ - الحكم الصادر بموجب المادة ١١٢ من قانون يجوز الظلم فيه بطريق التخصيص من ضمنه الذي هو من يختص هذه المادة. وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من إجراءات لا يبرر حقاً بالظلم الحقيقي فلا يجوز الظلم فيها بطريق التخصيص. ليس من الصواب القول بذلك إذ هذه الإجراءات وهي كانت لم تذكر بموادها وما يليها من قانون العقوبات المدنية لأنواع العقوبات الأصلية والجناية إلا أنها في الواقع حقوق حقيقة نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى ليست خاص من الجرائم الأحكام وترويضها قربت على حقوق الحقن عليه وواجبات والقوانين على وعلى المعنى أو وصية في حالة التخلي عن أنه إذا كان للشئ من الحقوق الفنية والدينية بما يستلزم الظلم بطريق التخصيص في جعل تلك الحقوق في دعوى الجناية أو لجنته لقضاء على المعنى الذي هو من يختص الجناية ١١ من قوانين ولا يجب أن يكون لهذا المعنى أن يظلم من أينما هذا الطريق سواء يتبعه بولاية أو وصية.

(جدة ١٣٧٢/١ من رقم ٨٥٥ سنة ١٣٩٠ ق)

التي هي عليها العود من جراتها بة الواقعة على المحاكمة وإن يكون خطأ الحكم الذي يقضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على أساس أن التهم ماثلة بحكم اللذين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين إذا كان هذا المكان قد صدر به إدراكه الواقعة على المحاكمة . ولا يمنع من قبول الطعن في هذا الحكم كونه غير منصوص عنه في موضوع الدعوى إلا الأمر في هذه الصورة لأنه من له سلطة المحكمة . ذلك بأنه ما دامت محكمة الجناح هي المختصة بنظر الدعوى وتصدر منها حكم بعدم الاختصاص ، وإدعاء الواقعة لا يصح رفضها بأنها تفتقر إلى إمكان فيها بقوة الجناية بما فيهه المختصة . حل مقتضى لقانون ١٠ - أن تحكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها هي أيضا ، فإنه لا يكون ضاراً من مدى من أن يطلب إلى محكمة القضاء تعيين المحكمة ذات الاختصاص ، ولها يعود أن يقبل الطعن من الآن .

(جلة ١٨٧/٧٢ من رقم ٤٤٣ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤٤ - الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز جعل الطعن في طريق القضاء لأنه غير منصوص عنه .
الحكم في الدعوى . ولكن إذا حكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة جنائية ، وكان الحكم بحسب البيانات الواردة فيه دالا بداهة على خطأ المحكمة . فبما أن الواقعة التي تحدثت فيها هي في حقيقتها خالية من شبهة الجنائية ، ففي هذه الحالة لا يبنى لشككة القضاء أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل يكون عليها أن تعتبر هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتعيده على أساس ما وقع من خطأ ظاهري الحكم وضماً للأموال فيها ؛ أما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره ، فإنه يكون من نصيب القضاء بتعيين جواز الطعن ما دام به محكمة الجنايات مقتونة بنظر الدعوى أساساً على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي فصل في الدعوى . في أي وقت ورش النظر بما سبق صدور من أحكام . إلى الجلب ذات الاختصاص طبقاً لقاعدة (٢٤١) من قانون تحقيق الجنائيات . وذلك إذا ما وافر تيب ٤ . لأن اختلاف نظر المحاكم في حدود اختصاصها لا يصح جعل أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعوى .

(جلة ١٨٧/١٥ من رقم ٢٢٢ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤٥ - الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن

بالحالة ونحوها . أما إذا كانت المخالفة مرتبة تمل الإرتباط بجنحة ، فلها يصح أن تكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها ضمن الجنحة بها .

(جلة ١٨٧/١٥ من رقم ١٢٠٢ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤٩ - الحكم بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأنها جناية لسبق الحكم على التهم مرات في جرائم مما لا يجوز الطعن فيه بطريق القضاء لأنه غير منصوص عنه . إذ بناء عليه يقدم التهم بالطريق القانوني لها كالمادة المحركة ذات الاختصاص ، وقد يقضى الأمر بوزال أوجه التفت من ذلك الحكم يكون الطعن في قبل ذلك سابقاً لأثره . أما بعد صدور الحكم من المحكمة المختصة فإن هذا الحكم يكون موجهه الذي يعود الطعن فيه .

(جلة ١٨٧/٧٢ من رقم ٤٤٣ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤٠ - لا يجوز الطعن بطريق القضاء في الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جناية ، فإن هذا الحكم لا يثيره المصنوعة أمام وجه القضاء بل كل أثره هو تقديم القضية إلى المحكمة المختصة بنظرها لفصل في موضوعها .

(جلة ١٨٧/٧٢ من رقم ٣٣٣ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤١ - الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة ما يجوز الطعن فيه بطريق الجنائية بناء على سوابق التهم هو حكم غير منصوص عنه في موضوع الدعوى بل لم يحصل فيه فصل في هذا الحكم بطريق القضاء غير جائز .

(جلة ١٨٧/٧٢ من رقم ١١٠٠ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤٢ - يجب العود أن تكون جريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة الجديدة ، مما كالتهم من أجلها . فإذا كانت الجريمة الأولى متروكة للدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح المحكمة أن تعتبر التهم ماثلة ويقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يعود الحكم فيها بقوة الجنائية .

ولا يمنع من فصل الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يتصل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن يثير المصنوعة فيها أمام وجه الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة الجنائية فيها من اختصاص محكمة الجناح ونحوها .

(جلة ١٨٧/٧٢ من رقم ١١٠٠ سنة ١٩٠٤ ق)

٥٤٣ - لا يجب بالبداهة أن تكون السوابق

٤٧ هـ - العبرة بما يفتى بطريق الضوابط التي
وحسبها قرون الإجمالات الجائز في الفترة الثانية من
المادة ٢٠، لتجديد جواز العلم في الأحكام بطريق
الفتوى من وصف الرأفة كما رخصت بها الفتوى أصلاً
وكيفت بالرصف الذي قضى به المحكمة . ولذا كانت
الفتوى قد أقيمت على العلم على أساس أنها جنية
عرض أغنية طسفة ليح اصاف عليها طبقاً للواد
٢ و ٥ هـ من قانون فتح الفتش والقوانين رقم ٤٨
لش ١٩٤١ فتحت المحكمة باعتبارها عالقة منطوقه
على الدين ٧ و ٢ من ذلك قانون فإن العلم في هذا
الحكم بطريق الفتش يكون جازاً .

(جده ١٣٦٢/١٣٦٢ من رقم ١٢٠ سنة ١٣٦٢ هـ)

٥٤٨ هـ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية
بإلغاء الحكم للمألف وإلغائه القضية إلى محكمة الدرجة
الأول لفصل في المصلحة لمدة من أهم من جديد
خطا سباً على أن الحكم لم تأتف هو الحكم الصادر
في القضية باعتبار لم يفتى كلاً من تكرر ، في حين أن
الحكم لم تأتف هو الحكم الصادر بأيد الحكم الثاني .
هذا الحكم على خلاف طهره هو حكم - الفتوى ،
إذا أن الحكم بجزئية صرف حكم جناً بدم جواز نظر
الفتوى لسبق العمل فيها ، فالعلم في هذه الحكم يمين
غيره شكلاً وموضوعاً ، وقسمه وإلغائه القضية لحكمة
الاستئناف لفصل فيها من جديد .

(جده ١٣٦٦/١٣٦٦ من رقم ١٣٧٨ سنة ١٣٦٦ هـ)

٥٤٩ هـ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر
بمخوفاً ونائباً بالقبض على المظالم ، كان مروره في
الفتوى يكون قد تمجد نصف ثمانية بعد ذلك الحكم ؛
فلا يتوقف قبول طعن من الفصل في المراجعة التي قد
يرفعها التهم الآخر المحكوم عليه شيئاً ما ويرجع أخرى
فوق ذلك من العلم بها .

(جده ١٣٦٢/١٣٦٢ من رقم ٢٨ سنة ١٣٦٢ هـ)

الفصل السابع

ما لا يجوز للعلم فيه من الأحكام

٥٥٠ هـ - إن المادة ٢٢١ من قانون تحقيق
الجبايات إنما تتكلم عن الرابعية الخامسة بالأحكام
الجائز للعلم فيها ، طابقاً للفتش وبين المصوص عليها
بالمادة ٢٢٩ ، وبذلك إلزاماً بتجديد العلم في أحكام
أخرى موجهة للمراجعة في مراد الجبايات . أم المرح إلى في
الأحكام التي تصدر ثانياً في المرحى وأما التي المراجعة

فيه بطريق الفتش لأنه غيرته المصنوعة أمام جنة الحكم
في الفتوى . ولكن إذا كان الحكم بدم الاختصاص
لصحة الجباية ، بحسب البيانات الواردة فيه ، فلا يذاته
على خطأ المحكمة ، وفيه في الوقت عينه أن الرأفة
التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية عن صحة الجباية
للعدة ، فإن حكمه الفتش لا يكون في وسع في عدم
الحاجة أن تصدر حكمها بدم جواز العلم ، بل يكون
لها ، بطلان الطرود - كما جازت في الحكم - بطلان على
أنه سيقابل حياً من المحكمة التي تبت بخصوصها بحكم
آخر بدم اختصاصها في الأخرى . إن تميز العلم بدم
العلم طابعاً جيناً للمحكمة التي يجب أن يكون الفصل في
الفتوى من اختصاصها وتقره على أساس ما وقع بين
خطا طهر في الحكم . أما بما كان الحكم سبياً في
طهره ، ومحملاً إذا تكون بناء على تحقيق يجري
وتعيس الوقائع ، كما ليس من شأن محكمة التمييز وهي
تتفرق في العلم بطريق الفتش ، بأنه يكون من الدين
القضاء بدم جواز العلم ما علم به حكم الجبايات
فقدوا نظر الفتوى أصلاً على أساس قيم صحة الجباية
في الحكم كما استوجب التحقيق للورد . ياه أنظارا .
وهذا جلوسه الحل لا يجمع من تقديم طلب بتعيين
الحكمه التي فصل في الفتوى - في أي وقت وض
المرحى ما سبق صدوره من أحكام - إلى الجباية ذات
الاختصاص طبقاً للمادة ١٤١ من قانون محقق الجبايات ،
وذلك إذا ما توافر فيه وحقق الجبر والعدل ، فإن
اختلاف نظرها كم في عدم اختصاصها لا يجمع على أن
يؤخذ إلى تعديل سير العدالة وصدم الفصل في
موضوع الفتوى .

(جده ١٣٦٧/١٣٦٧ من رقم ٨٨٨ سنة ١٣٦٧ هـ)

٥٦ هـ - العبرة بما يفتى بتأنيق الضوابط التي
بموجبها قانون تجديد العلم في الأحكام - طبعاً
لقرار العادة - برصف الرأفة كما رخصت بها الفتوى
لا بما قضى به محكمة فيها ، إذ لا يتيسر أن يكون
الحكم بقصد النظر من هو المختار في جواز هذا العلم
أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك لتسليم أن يكون
الحكم على علمه عالقة بالرصف المرتفعة به الفتوى ،
فلذا كانت الفتوى ، كما رخصت وكما قضى فيها إيجابياً
وكما قبل الاستئناف فيها ، من مادة جنية ، فإن العلم
في الحكم الذي يصد في هذا الاستئناف يجوز للعلم
فيه بطريق الفتش ولو كانت محكمة الاستئناف قد
وصفت الرأفة في حكمها بأنها عالقة .

(جده ١٣٦٧/١٣٦٧ من رقم ١٣١١ سنة ١٣٦٦ هـ)

فالحكم الذي تصدره المحكمة ، قبل فصلها في موضوع تهمة الاختلاس الموجهة إلى تاجر وقت ، بأن تاجر الوقت يتبرع مستولاً جنائياً عن تبيد أموال الوقت ، كلوكيل سواء بهواه ، لا يجوز الضمن فيه بطريق التقضى لأنه لا تأثير له في جرمي الدعوى . إذ هو لا يكف المحكمة عن الفصل فيها مرطوح فيها متعلقاً بالدعوى الصورية أو الدعوى المدنية .

(جلبه ١٩٢٧/٤/١٦٢٧ عن رقم ٢٤٨٢ سنة ٢٦ ق)

٥٥٥ - لا يجوز الضمن بطريق التقضى - طبقاً لقاعدة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كانت الأحكام صادرة من آخر درجة وضعية الخصومة بأقضية الضامن . ولا يمكن من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ للدعوة التي وضعت بتحتنن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢١ ، والتي أجازت الضمن بطريق التقضى في أحكام آخر درجة الخصومة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأهلية بدون انظر الحكم في الموضوع . فالحكم القاضي بحسم عقيش مثل متهم لا يجوز الضمن فيه استقلالاً بطريق التقضى لأنه غير من الخصومة .

(جلبه ١٩٢٧/٦/٢١ عن رقم ١٣١٨ سنة ٢٧ ق)

٥٥٦ - إن التقضى من طريق الضمن في الاختيادية التي لا يصح ثلها مسلكاً إلا بعد أن تكون قد استنفذت في سبيل إصلاح الخطأ المنهني جميع الطرق الاختيادية . فلا يجوز - كما هو المتعارف من عبادة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إتخاذ هذا الطريق إلا إذا كان هو مصدر في الدعوى - حكم جاني انتهت به الخصومة فيها أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ معاً أمر تداركه على عكس المردوخ التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يقتضي به كل أثر لهذا الخطأ فيبقى وجه التهم . فيأن كان الضرر لم يرفع هذا الحكم الثاني فإن باب الضمن بطريق التقضى والإيرام ينتفع من يوم صدوره لإصلاح جميع ما أصل به من الأخطاء - ما وقع منها فيه وما سبقه وحسب عليه - ولا يمكن من ذلك إلا ما نص عليه - على خلاف الأصل لا اختيارات قهرها - المخرج - في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق التي أجازت الضمن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأهلية دون انظر صدور حكم والموضوع . ولأن حكم الحاكم الذي لم يتض إلا بحسم العقيش وولاية

فصلاً ولأولها . لم يجعل لها القانون طريقاً جدياً للضمن فيها .

ولأن الحكم الذي يفصل في دفع فرع من قطع دون أن يتعرض لموضوع الدعوى لا يجوز الضمن فيه بطريق التقضى ، إذ مثل هذا الحكم لا يمنع أى خصم من خصوم الدعوى من تأنيها من لدنة فيها أمام محكمة الموضوع ، فهو إذن ليس من قبيل الأحكام التي قررت المادة ٢٢١ من تحقيق الجنايات مواضع للسليم صورتها .

(جلبه ١٩٢٧/١/١٣٢١ عن رقم ٢٢١ سنة ٢٦ ق)

٥٥٧ - لا يجوز الضمن بطريق التقضى إلا إذا كان الحكم صادراً في جنائ أو جنحة وضعية الخصومة بأقضية الضامن . فالحكم التهدي أو الصادر في دفع قري لا يجوز الضمن فيه استقلالاً أمام الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

(جلبه ١٩٢٧/١١/٢٠ عن رقم ٢١ سنة ٢٦ ق)

٥٥٨ - الضمن بطريق التقضى لا يتبرز إلا في أحكام آخر درجة التهدي الدعوى في مواد الجنايات والمخارج . ولأن الحكم التهدي أو الصادر في دفع قري لا يجوز الضمن فيه استقلالاً عن الموضوع لأن الخصومة أمام المحكمة لم تنته .

(جلبه ١٩٢٧/٦/١٢٢٢ عن رقم ٤٩٢ سنة ٢٦ ق)

٥٥٩ - الضمن بطريق التقضى لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة التي تحصل تأنيها في الموضوع أو التي تنهى الخصومة بأقضية الضامن . أما الأحكام التي تقبل في دفع فرع من تبعه أن تنهى الدعوى فلا يجوز الضمن فيها مستقلاً وتقبل الفصل في الموضوع . ولا يمكن من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أضيفت بتحتنن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢١ إذ أجازت أيضاً الضمن بطريق التقضى في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأهلية بدون انظر صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الذي به تتمتع خصم بريد القاضيه الأهلية للضم بآنيها . ولأن حكم القاضي يجوز قبول البينة على كذب البينة لا يصح الضمن فيه بطريق التقضى .

(جلبه ١٩٢٧/٥/١٣٢٠ عن رقم ١١٣٠ سنة ٢٥ ق)

٥٥٤ - الحكم الذي لا يفصل في الخصومة والذي ليس إلا لإدلاء برأى نظري لا يجوز قانوناً الضمن فيه استقلالاً بطريق التقضى .

تخضع المحكمة الدويرة الأولى الفصل في موضوعها لا يجوز الطعن فيه استلاماً لأنه غير منصوصة.
(ج ١١ ج ١٢٧/١٠١ من رقم ٢٤ سنة ١٩٠٤ - ١)

٥٥٧ - الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلية للرافعة في موضوع الدعوى ليس من الأحكام المتبعية المنصومة. إذ الدعوى، بعد صدوره، تقي قاعة أمام المحكمة، ولا مانع قانوناً من أن يقضى في موضوعها لمصلحة التهم فتقت بذلك كل مصلحة له في تلك بطلان التفتيش. وإن كان الطعن بطريق التفتيش في هذا الحكم غير جائز.

(ج ١٢ ج ١١/١٢٧ من رقم ١٨٧ سنة ١٩٠٢)

٥٥٨ - إن مفهوم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنابات هو أنه لا يجوز الطعن بطريق التفتيش إلا في الأحكام المتبعية المنصومة بالنسبة لمن يريد الطعن بها ما استثنى في هذه الفقرة الأحكام الصادرة في الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأصلية. فالحكم الصادر برضى دفع قريعة يقبل بطريق الدعوى العمومية وعدم وجود صلة المبلغ ويقبل دفع بطلان تقرير الجهد الأول وذهب غير آخر لفسح الأوراق وعلى حساب قبل الفصل في الموضوع هو من الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بطريق التفتيش لأنه ليس منها المنصومة، بله والى الدعوى بعد صدوره قاعة حتى يفتق الحكم التفتيشي ويقضى في موضوعها.

(ج ١٢ ج ١١/٢٣٨ من رقم ١٥٤ سنة ١٩٠٤)

٥٥٩ - إن التفتيش من طرق الطعن غير الاختيائية التي لا يصح سلوكها قانوناً إلا بعد استفاد جميع الطرق الاختيائية في سبيل إصلاح الخطأ للدعوى. فلا يجوز اختطاف الطريق - كما هو للبلاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنابات - إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهى به المحسومة أمام المحكمة. أما قبل ذلك فيكون الخطأ للدعوى معطاً أمره أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تصل على رده بتغلبها في موضوع الدعوى بهذا يبقى وجه النظر يملك طريقة المتأخر. فتألم رفع الخطأ حتى صدور هذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق التفتيش يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي وذلك لإصلاح جميع الاعتراضات التي وقعت فيه والتي يستحقها على حل القضاء. ولا يمكن من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ التي تنهى الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية

الحاكم الأصلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع فالحكم الذي يقضى قبل الفصل في موضوع الدعوى يجوز إثبات تلم ودية بالنية لا يجوز الطعن فيه استلاماً لأنه حكم غير منصوصة.

(ج ١٢ ج ١٢/٢٣٧ من رقم ١٢٣ سنة ١٩٠٤)

٥٦٠ - إذا كان الحكم الملون فيه لم يقضى إلا بالتد الحكم المتأخر فيما قضى به من سقوط الدعوى واعتبارها قاعة لم تستطع معنى اللذة، وذلك دون أن تعرض الفصل في موضوعها، قاعة لا يكون منها المنصومة وإن كان لا يجوز أن يطعن فيه بطريق التفتيش.
(ج ١٢ ج ١١/١٨٢ من رقم ١٠٦ سنة ١٩٠٢)

٥٦١ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنابات تنص على أنه يجوز الطعن أمام محكمة التفتيش والإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنابات والمجنح، وقد أضاف القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ إلى هذه المادة فقرة تنص على أنه يجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق التفتيش في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأصلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع. وهذا هو المبدأ أن الطعن بطريق التفتيش لا يجوز إلا في الأحكام التي تنهى المحسومة أمام المحكمة. وهذه تلك ظاهرة وهي أن التفتيش من طرق الطعن غير الاختيائية التي لا يصح سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت في سبيل إصلاح الخطأ للدعوى جميع الطرق الاختيائية. وهذا لا يحق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهى به المحسومة أمام المحكمة. أما قبل ذلك فيكون الخطأ يمكناً لمحاكمة أمام محكمة الموضوع التي قد يكون قد قضى فيها في موضوع الدعوى ما يرتفع به الخطأ أو يبقى وجه النظر. فتألم رفع الدعوى بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق التفتيش يفتح من يوم صدوره لإصلاح جميع ما اتصل به من الاعتراضات، وما وقع منها فيه وما يستحقها على حل خلاف الأصل. يثنى من ذلك إلى ما نص عليه. على خلاف الأصل لا يجزى اعتبارها للرفع. في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ لائحة الاشتغاف إليها. وهذا الاستثناء الذي جاء به نص عامس يزيد نظر القضاء ذكره. وإن كان لا يجوز الطعن استلاماً بطريق التفتيش لا في الحكم التقضي بصحة الإجراءات التي انتهت الحصول على حية إلى تحليلها وبطلان موضوع الدعوى، ولا في الحكم التقاضي برضى الفسخ القبري، ويجوز نظر الدعوى

الآلة التي استعملت في الحرب فلا يبل الطعن في هذا الحكم بخلافه لأن وصف القصة التي وجهت التهمة عليهم مقتضى إظهار اكتسب فيه بأن الحرب ضرب الخيطة عليه على رأسه دون أن تبين لذة الحرب ولا عسدها القوي التي أوتها اليهم بالحق عليه .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٣٩ طين رقم ٧١٠٣ سنة ١٩٤٠)
٥٦٨ - لا يجوز بمقتضى المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن بأي وجه من الوجوه في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالتر في أصل الدعوى والمدة في ذلك أن هذا الأمر غير لازم للمحكمة فيما تشتمل عليه ، فلا أن تسمح كل عقاب فيه ، كما أنه لثمة أن يندى اعتراضات على صف هيئة المرفوعة بها الدعوى عليه ، فلا أن تستردك المحكمة الخطأ من قضاها ، أو يتأهل عليه ، كذا أن أن يطعن أمام محكمة التمييز في الحكم ذاته لأن أمر الإحالة .

(جلسة ١١/١١/١٩٤٧ طين رقم ١٧١٦ سنة ١٩٤٧)
٥٦٩ - إن الطعن بطريق التمييز لا يكون إلا في الحكم النهائي وبناء على الإبرامات التي قام عليها ، أما الاعتراض التي تقع في أرواس الإحالة فلا يصح عرضها على محكمة التمييز ، بل هي تعرض على المحكمة المحلية فيها الدعوى لتفصل فيها ، فلذلك لا يمكن مشاركتها ، من قضاها أو دأه على ذلك المحكوم ، صحيح فيها للمحكمة التمييز ، ولكن على أساس أنها اعتدلت وتعدت في ذات الحكم لا في أمر الإحالة فلذلك لا يمكن له إحيل إلى محكمة الجنايات تهمته أنه شريك في قتل فلان عمدا الخ ، ووافقت المحكمة على ما دفع به من أن التهمة ليست في حقيقة وصفها ولا جنة الحرب من غير سبق إقرار ولا ترصد ، ونقض ببقائه على هذا الأساس فلا يصح له أن يطعن إلى محكمة التمييز بناء على الخطأ الذي وقع فيه على الإحالة .

(جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٧ طين رقم ١٤٩١ سنة ١٩٤٧)
٥٧٠ - إن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بتدوين في المادة الأولى الأحوال التي يجوز قاضي الإحالة أن يحيل فيها الجنايات إلى القاضي المؤقت فون في المادة الثانية على أنه يجوز قاضي السوء أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الإحصائية من قضاها بوجهة حرية حوزة في أمر الإحالة الصادر لطريقا المادة السابقة ثم قلده : « فلذلك قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمرا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مراعاة لذلك الإبرامات » لغيره قاضي الإحالة ، ولحين في حلفه

بأنه لما من الأحكام الترتيبية القصومة أمام المحكمة في الموضوع المطروح عليها .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٤٨ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٤٨)
٥٧١ - ما قامت المحكمة الاستئنافية لم تفصل في الاستئناف المرفوع من المشور من الموقوف المدنية بل يستبعد من الرول حتى يطلع الرسم ، فبما من يثبت لما أن الرسم قطع فلا ، يكون عليها أن تفصل في الاستئناف . وإذا كان قد ضاعا باستعداد القضية من الرول لا يجوز الطعن فيه بطريق التمييز ، لأن ضاعا بها ليس ضاعا في موضوع الدعوى المدنية ولا هو منه القصومة .

(جلسة ١٤/١٤/١٩٤٨ طين رقم ٨٨٦ سنة ١٩٤٨)
٥٧٢ - الحكم القاضي بقبول دعوى الجناية المباشرة المرفوعة من المدعى بالحق في المدنية وإحالة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل بخصوصها هو حكم غير قابل في الدعوى ولا من القصومة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق التمييز .

(جلسة ٢١/٢/١٩٤٧ طين رقم ٤٧٩ سنة ١٩٤٧)
٥٧٤ - الحكم الصادر بتسليمه في الإبرامات المدنية افتقار على ذلك حتى يأن جلس التمييز في استمرار الإبرامات هو حكم غير من القصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق التمييز .

(جلسة ١١/١٢/١٩٤٨ طين رقم ٢١٧٣ سنة ١٩٤٧)
٥٧٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه إنما صدر وليس الصلح بطلان الحكم النهائي ومحدد جلسة نظر الموضوع ، كان طعن فيه بطريق التمييز غير جائز .

(جلسة ١١/١٢/١٩٤٨ طين رقم ١٧٥٥ سنة ١٩٤٨)
٥٧٦ - لا يجوز طعن بطريق التمييز في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكما قابلا لدعوى مدعى التمييز .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٤٨ طين رقم ١٤٩١ سنة ١٩٤٨)
٥٧٧ - إن قضائيا الجنايات لإحالة إلى محكمة الجنايات بناء على إعلان من قاضيها بقبالة ميين فيومهم التهمة ، وإنما يمكن بناء على أمر يصدر من قاضي الإحالة ميين في الإحالة المستندة لكل منهم والوصف القانوني لهذه الإحالة . وليس التهم طريق طعن في ذلك الإقرار وإنما إذا وقع فيه خطأ مادي أو سهو في عبارة الإتهام فلا تحكمة الجنايات ، لأن الحق بالحكم ، كذا حكم موقوف من خطأ أو سهو . فلذلك كانت محكمة الجنايات قد قضت في حكمها بالبرية التي أختلج بها التهم بغير

بإقامة المعصية إلى محكمة الجنابتين والعلنية بطريق
التنقض لا يكون جائزا .

(جـ ١/٧٩ ص ١٩٥٣ ط ١٢٠٢ رقم ٨١٣ س ٢٢ ق ٢)
٥٧٣ - لا يثبت الطعن في اللادة في ١٩٥ من
قانون الاجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق
التنقض في الادعاء الصادر من محكمة الابتداء بأن لا وجه
لإقامة المعصية على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في
تأويله ، وكان ما يشبهه الطاعن من عدم رفق أسنان
القرار الطعن فيه لعدم الرد على أدلة الإتهام التي تقدمت
بها ومن السداد للقرار إلى أوراق لم طعن عليها ، وطع
نصب إليه في نفي جريمة القتل لعداها إلى وقتها قيام
الطعن حدة سداد للمخالف الذي يتقدمه إلى أحد
دائي الطاعن وما انتهى إليه من أن هذا السداد يترتب
فئة الطعن حده ، كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق
قانون أو تأويل ما يجوز منه الطعن طريق التنقض
من المعنى المنطوق في الأمر الصادر من محكمة
الابتداء بأن لا وجه لإقامة المعصية ، طبقا لقانون -
فإن الطعن يكون غير جائز .

(جـ ١/٧٩ ص ١٩٥٤ ط ١٢٠٢ رقم ٢١١٧ س ٢٢ ق ٢)
٥٧٤ - إن الأحكام الصادر في مسائل الاختصاص
التي يجوز الطعن فيها استلزاما لطريق التنقض هي الأحكام
الصادرة نهائيا في الدعوى التي يكون لأول فيها بعدم
الاختصاص مؤسسا على عدم ولاية المحاكم الأصلية فقط
أما ما عدا ذلك من الأحكام التي تحصل في مسائل
الاختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستند بطريق التنقض ،
بل توجب رفع مثل هذا الطعن مباشرة بالطعن على
الحكم الصادر في الموضوع . وإن كان الحكم الصادر من
محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية لا يجوز
الطعن فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .
(جـ ١/٧٩ ص ١٩٥٤ ط ١٢٠٢ رقم ٢٩٩ س ٢٢ ق ٢)

٥٧٥ - الحكم برفض الطعن بعدم اختصاص
محكمة الجنب . بطريق المعصية هو حكم غير منوط
بعدم الخصوم فلا يجوز الطعن فيه بطريق التنقض .
(جـ ١/٧٩ ص ١٩٥٤ ط ١٢٠٢ رقم ١٩٧٠ س ١٨ ق ٢)

٥٧٦ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية
بعدم اختصاصها بنظر المعصية على أساس أن أحد
المتهمين حدث هو حكم غير منوط بخصومة أمام محكمة
الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق التنقض .

لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب بيمين المحكمة
التي تحصل في المعصية - في أي وقت وبمضي النظر عما

ما يجزئ لثبته أن طعن في هذا القرار أمام محكمة
التنقض ، بل إن نصا على جواز الطعن أمام غرفة
المعيرة طم حائل يشمل الطعن من كافة الجهات ومن
ناحية القانون على عدم . وإن فلا يكون الطعن
بطريق التنقض خطأ في تطبيق القانون إلا في الحالة
الوحدة المتضمن طعنا في اللادة الرابعة من القانون
المذكور التي تقول : « كاتب المعصية أن طعن أمام
محكمة التنقض والإبرام في الأمر الصادر من غرفة المعيرة
طبقا لهذا القانون ، غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا
خطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويله . »
ولا يصح في هذا المقام الاستدلال بالادة ١٣ من قانون
تشكيل عاكر الجنابتين إذ هذه اللادة إنما تنص على الطعن
في الأمر الصادر من طعن الإحالة بعدم وجوده
لإقامة المعصية أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية
إلى النيابة لأن الأموال المنسوبة إلى المتهم لا تخرج من
كرتها جنة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في
تطبيق نصوص قانون أو في تأويله .

(جـ ١/٧٩ ص ١٩٥٤ ط ١٢٠٢ رقم ٩٦٦ س ١٩ ق ٢)

٥٧٦ - إن الأصل في الطعن بالنقض أنه لا يجوز
إلا في الأحكام التي تتضمن قصور والصادرة عنه محكمة
أخر درجة ، إلا أن القانون أجاز لكتاب العلم لكتابتها
من هذا الأصل واختصارا للاجراءات ، الطعن بطريق
التنقض في أمر غرفة الإتهام باختيار الواقعة جنة ، وقد
حصل حق الطعن في هذا الأمر منوطا بأن يكون الأمر
صادرا بموجب الواقعة إلى المحكمة المختصة
بأصل الدعوى في المنع - وهي المحكمة الجزئية -
فإنه يبين قصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم توسع
فيها بحيث إن لم يترتب عليه هذا الأمر بأن كان الأمر
باختيار الواقعة جنة صادرا لجائز إلى محكمة
الجنابات لأدائها جناية أو أنه ذلك من الأسباب
فإن الطعن فيه بطريق التنقض لا يكون جائزا .

(جـ ١/٧٩ ص ١٩٥٣ ط ١٢٠٢ رقم ٨٠ س ٢٢ ق ٢)

٥٧٧ - إن اللادة ١٩٣ و ١٩٤ من قانون
الاجراءات الجزئية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز
فيها تطلب العلم طعن بطريق التنقض في أوامر غرفة
الابتداء قد جعلتا ذلك مقصورا على أوامر التي تصدر
منها عدم وجود وجه لإقامة المعصية أو لإقامة الجنابة
للمحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنة أو مخالفة .
فإن كان الأمر للطعن فيه صادرا من غرفة الإتهام

سبق مسدود من أسكمان - إلى الجهة تلك الاختصاص طبقاً للقاعدة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات، وذلك إذا ما توافر فيه .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ٨٩١ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٧٧ - المحكم الصادر من محكمة النقض بالاحتياطية بعدم اختصاص محكمة النقض بالنظر في الدعوى وإزالة الأوراق على مكتب النائب العسوى لإجراء شريطة قيامه بحكم غير منه المنعوبة، إذ أن التهم يتهم بناءً عليه بأن طريق القانوني للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا يجوز إذ القرض في طريق التقاضي ما دامته المحكمة لم تنته بعد فلذا ما انتهت بحكم جديد فتشكك بكون ذلك الحكم هو وجه الدعوى يجرى القرض فيه أياً قبل ذلك لجميع الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للظعن لا تشكك في ذلك أوجه التظلم من الأخطاء التي تقع فيها بما جرى أو يتم بعضها من إجراءات أو أحكام .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ١٩٧٣ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٧٨ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى حل أمه لا يجوز المحكم طريق التقاضي في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتفق عليها منع الغير في الدعوى . . . ولذا في كاتسبالية قد استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة حاله القضاء بعدم اختصاص محكمة المجمع بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية، قضت محكمة في درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإزالة القضية إلى النيابة العامة لإجراء شريطة قيامه . من كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون متبناً المنعوبة في موضوع الدعوى ولا يلحق عليه منع الغير فيها ويكون القرض في طريق التقاضي غير جائز قانوناً .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ٢١٩٥ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٧٩ - المحكم الصادر برفض التظلم بعدم اختصاص المحل بشبكة المجمع ورفض التظلم بقبول الدعوى العسوية بنقض الله وتحديد جلة نظر الموضوع هو حكم في منه المنعوبة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز للظعن فيه بل في تقضى عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ٢٢٠ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٨٠ - لأن من المبادئ المقررة أن السلطة الأصلية للدعوى فإن انتهت فلا دعوى وعليه فالتأية العامة والمحكم عليه والذي الحق لا يتقبل من أنهم

الظعن بطريق التقاضي والإدعاء ما لم يكن له مصلحة حقيقية في تقضى الحكم المطعون فيه بأن هذه القاعدة على إطلاقها لا تنسحب على النيابة العامة فإنها مركزاً عاماً فيه تمثل المصلحة العامة وتسمى تحقيق موجبات قانون من جهة الدعوى العسوية . ولذا كان لما أن ظعن يجرى في التقاضي الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الظعن بل كانت أصلية هي لتحكيم عليهم من التهمين ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكم عليهم من التهمين أية مصلحة في الظعن فلذا لا يتقبل عملاً بذلك للبناء العام بلذا كان الحكم المطعون فيه بقوله استأنف المحكم عليه شكلاً وتأنيده المحكم للأستاذ موضوعاً لم يؤثر في مصلحة التبرئة وبمقتضى سلطة الإهم لأنه لم يمس موضوع الحكم بل استأنف كما هو وهو ما يزيد التبرئة أن تصل إليه إذا قبل الظعن المرفوع منها في هذا الحكم ولم تكن المحكم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الحكم إذ لو كان رده هو لا قبل منه لأن الجنائي في قبول استأنف شكلاً لا ينجيه بل هو في مصلحة كان الظعن في هذا الحكم على غير أساسين علم بقوله .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ١٨٣٦ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٨١ - إذا كان الظعن مرجعاً على حكم ابتدائي صادر من محكمة الدرجة الأولى فهو غير جائز قبول عملاً بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي لا تجيز الظعن إلا في أحكام آخر درجة .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ١٨٨٨ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٨٢ - إذا كانت واقعة الدعوى كما أوجبها المحكم هي أن التهم استعملت درجاتاً تحصل صلاحية شركة كشركاً كلاً المسألة - وهي الاسم مغشواً بالفتن القرية والارتمية في ميكل كواجبة - في ذمتها بميزة نظرية من منتهيات مصنفه الجاني وعلماً بقصد البيع ، وكانت الشركة حين طلبت إلى محكمة أول درجة المحكم لها بفرامة تديرية من إلسة استأنف القلعة ، ولم تقضى لها المحكمة بها ، لم تتألف هذا الحكم ، فلا يحق لها أن تعود إلى التحدث من ذلك أمام محكمة التقاضي كذلك إذا لم تكن الشركة قد طلعت في دعواها صادرة لوجبات الظنارية ولم تنجح أنها أختلت الإجراءات التصورية عليها بلادة ٢٣٨ فتقضى تقرر المحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء المبرونة لاستغلال منها من التصريحات أو غير ذلك فلا يكون منه المصادرة وجه .

(جريدة ١٩٤٨/٢٦٤٨/١٢ من رقم ١٨٣٦ سنة ١٩٤٨ ق)

٥٨٣ - إذا كان ما ينهه الظاهر على الحكم أنه جازاً بالاحتلال بحقه في القطع ، فإن استثنائه كان جازاً لاستثائه من عاقبة الحكم المذكور ، ويكون الظاهر فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز .
(جلد ١/١٢٤ من رقم ١١٤٨ سنة ١٣٢١ ق)

٥٨٤ - إن الفترة الأخيرة من المادة ٤٠٣ من قانون الإيرادات الجنائية التي أضيفت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ قد أوجلت التهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المناقشات وفي المنع في غير الأحوال المتصوص عليها في الفترة الأولى من المادة نفسها ، إذ كان ذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، مما لا يجوز معه التحكم عليه أن يبين في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق النقض لما السبب .
(جلد ١/١٢٤ من رقم ١١٢٦ سنة ١٣٢١ ق)

٥٨٥ - إذا كان ما ينهه الظاهر على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتعريضه مالى قرض ، أممناً في تطبيق القانون فإن استثنائه كان جازاً طبقاً لفترة الأخيرة من المادة ٤٠٣ من قانون الإيرادات الجنائية التي تميز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من الحكم الجزئية خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ويكون الظن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز ، لأن المقرر بالظن وضاً للمادة ١٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز لإحدى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .
(جلد ١/١٢١ من رقم ١١٠١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٨٦ - إن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يمكن بمرجع المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العسكرية تأيلاً لظن بأية طريقة من الطرق المعروفة من القوانين ملية كانت أو غير ملية وذلك لأن السلطة التقديرية على إجراء الأحكام العسكرية ووزير العدل هما وحدهما يحتضن نفس المذكور ، اختصاص في اقتضاء السكري بالتأييم بواسطة محكمة النقض في القضاء الملوي من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على وافية التوبة . وإن كان بطريق النقض في الحكم العسكري ولو من جهة قضاءه بالاعتصاص غير جائز .
(جلد ١/١٢١ من رقم ١١٤٠ سنة ١٣٢٠ ق)

٥٨٧ - إن القانون الخاص بالمحاكم العسكرية لم يجعل الحاكم العادية أى اختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم فيما يقع منها من طعون على جعل ذلك من شأن السلطة التقديرية على إجراء الأحكام العسكرية . ثم إنه يظهر من نصوص الرسوم بتأويل رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ الصادرة التي أقيمت الأحكام العسكرية أن الأحكام التي تم التصديق عليها قبل إصدار الأحكام العسكرية والتي يمكن أن يصاد انظر فيها بعد إتمام هذه الأحكام بحرية ويجب على تولد السلطة الثانية ٢ من الرسوم بتأويل المذكور أصبحت غير جازاً للظن فيها . ولا بد على هذا بأنه قد نظر أسباب نقض إيداع النظر في الأحكام العسكرية بعد فوات الميعاد المحدد لرئيس مجلس الوزراء لتصديق على الأحكام العسكرية وإيداع النظر فيها ، إذ تلك النصوص صريحة في منع الحاكم العادية من النظر في هذه الأحكام ، ولم يصدر مشروع ينظر إلى إيداع النظر فيها .

(جلد ١/١٢٤ من رقم ١٢٠٤ سنة ١٣٢١ ق)

٥٨٨ - إن للمادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ تمثيل في صراحة على أن السلطة التقديرية على إجراء الأحكام العسكرية ووزير العدل هما وحدهما سلطة المختصة قانوناً بالتأييم بواسطة محكمة النقض في القضاء الملوي من مراقبة صحة إجراءات الحاكم . وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على وافية التوبة وإن كان لا يجوز أية حلة ولا أى سبب من الأسباب التي يمكن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة قضاءه في الاعتصاص أو في الموضوع .

(جلد ١/١٢٠ من رقم ١١٤٨ سنة ١٣٢١ ق)

٥٨٩ - إن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا لا يجوز الظن فيه بطريق النقض لأن المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العسكرية صريحة في أن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون قابلاً للظن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون ملية كانت أو غير ملية . وقد جعل هذا القانون السلطة التقديرية على إجراء الأحكام العسكرية ووزير العدل هما وحدهما المختصين في إيداع النظر فيها ، إذ تلك النصوص صريحة في منع الحاكم العادية من النظر في هذه الأحكام ، ولم يصدر مشروع ينظر إلى إيداع النظر فيها .

(جلد ١/١٢٠ من رقم ١٢٠٤ سنة ١٣٢١ ق)

العلم لها غير اختيارى لإيراد في الاحت لا يكون
سؤال المحكمة للزوج لصحيح ما وقع من خطأ
فلما ثبتت بالمحكمة - بناء على ما قرره القضاة من
حصول وثقة التهم - يسقط الدوى العمومي لحلة
السبب، ثم تبين أن هذا الأساس الذي أقيم عليه الحكم
غير صحيح، وكان ما وقعت فيه المحكمة أمراً مجرد
خطأ ما من سلطة محكمة الموضوع أصلاً، لها
بالعلم في أنها بأية طريقة من طرق العلم الصادر
إذا كان ذلك مبروراً، وإما الرجوع إلى ذات المحكمة
التي أصدرت لتستدرك من خطأها
(جسدة ١٢٣٧/١٢ من رقم ٩٤ سنة ١٩١٤)

٥٩٣ - إن الذي يضمن بالعلم للعلم استمال
حقوق دعوى العمومي وإلزاماً بطلانها يجب استبعادها
من الدورية التي وجبت حالاً غير بما مدتها من التمييز
التي خصه، فمعه مدنية بحد ولا علة لها، فدعوى
الجنائي (ذ في تمييزها) لها، فلما مضى الذي للعلم
في دعواه المدنية، وليس الذي صدرت المحكمة وليس
له بعد ذلك أن يضمن بطريق التمييز والإلزام بحلته أن
الصفة لم يصف الدعوى الجنائي بأوصاف أخرى يراه
هو أو الذي تراه القضاة لأن طبعه يقتصر على
حقه المدنية فقط
(جسدة ١٢٣٧/١٠ من رقم ٢٧ سنة ١٩١٤)

٥٩٤ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تشيقي
الجنائيات صريحة في أن طس الذي باق لا يحد لا يسقط
إلا فيما يخص بجنونه المدنية، وودعه لا يحد
له دعوى العلم على الحكم بأوجه، بمقتضى الدعوى
العمومية ولا تأخر له في حقوقه المدنية
(جسدة ١٢٣٧/١٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٩١٤)

٥٩٥ - إننا صدر حكم على متهمين بطلان أحدهما
فيه ونفس، فالمحكم الصادر بعد سلطة الدعوى على محكمة
الموضوع لا يقبل العلم في من الذي لا يحد الدعوى المدنية
بالعلم إلى التهم الأخر التي أثبتت بحكم بالعلم
الأول التي لم يضمن فيه
(جسدة ١٢٣٧/١١ من رقم ١٨٨ سنة ١٩١٤)

٥٩٦ - إن المادة ٢٧٠ من قانون الإجراءات
الجنائية للمجلس بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٠٢
تجسرت على العلم بطريق التفتيش على الأحكام النهائية
الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والمقتضى
ولأن في كل الفصل المنسند إلى القانون والذي حكم عليه

٥٩٥ - الحكم الصادر من محكمة عسكرية مشكلة
بمبدأ الأحكام المذكورة رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المعدل
بالتاريخ رقم ٢١ الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤١
وبالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ وقيل صدور القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي رفضت بوجبة الإنجكم
الفرقية لا يجوز العلم فيسببه بأية طريقة من الطرق
المعمولة في القانون عادة كانت أو غير عادة، وذلك
بصريح نص المادة ٢٧ من القانون السابق ذكره، لأن
السلطة القائمة على إيراد الأحكام العسكرية بوزر العدل
كما زعمها بمنعها النص المذكور المختص في القضاء
العسكري وليس لها بوظيفة محكمة القضاء في القضاء
المدني من مراقبة صحة إيراد الأحكام كمنعها من إبطال
على وثقة الدعوى

(جسدة ١٢٣٧/٢٦ من رقم ١٨٨ سنة ٢٠)

٥٩٦ - إن محكمة القضاء ليست سلطة علمها
لها يقتضي بطلان وتبديدها، وإلزاماً بطلانها، لا تتراف
على مرادها من القانون وخليفة وأوله على الوجه
الصحيح، فلما وقع في الحكم مجرد خطأ مدني فصحيحه
من سلطة محكمة الموضوع، وسيلخص في الحكم بأية
تفريقه من طرق العلم مدنية، ما دام ذلك مبروراً
ولا تفرغ به دعوى تصحيح إلى ذات المحكمة التي
أصدرت لتصل إليها بالطرق الممتدة بحكم جديد قائم
بطلانها على العلم بكل الطرق الممتدة، ولا يجوز أن
أن يبدأ إلى محكمة القضاء والإلزام لتصحيح شهادتها
الحلقة المدعي لأن طريق العلم لها غير اختياري
لإجبار فيه ولا حيث لا يكون غير محكمة الموضوع
على تصحيح ما وقع من خطأ، فلذلك الواجب عما
أوردته حكم استثنائي أن المحكمة أثبتت جريمة
الطاعة مقضى إقرار التفتيش على التهم لأول التفتيش
لها تمييزاً بوجهه بطلانها، دون شك في، ولكنها
بعد إبطال حكمها على نفس ذلك طقت بطلان التهم
التي لم تصد الحكم صلياً، بطريق استدع
فيما الحلقة التي وقع فيه أحد من رقم دعوى صحيح
العلم لقصور العلم بطريق العلم
(جسدة ١٢٣٧/١٢ من رقم ٦١١ سنة ١٩١٤)

٥٩٧ - لا يجوز أن يبدأ إلى محكمة القضاء
والإلزام لتصحيح ما يقع في الأحكام من أخطاء مدنية
لأن محكمة القضاء ليست سلطة علمها فيما يقع بالوثائق
وتصحيحها، وإما وظيفها مراداً لتصل بالاختيارين
وعليته وأوله على الوجه الصحيح، ولأن طرق

مقتضى أن هذا الحكم يكون مصادراً في علاقة غير جارية، يقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجبايات - اطلن فيه بطريق التقضى .

(جدة ٢٢٩/٢١٢ طين رقم ٥١٨ لسنة ١٣٠٤ ق)

٥٩٩ - لا يجوز للبلن بطريق التقضى في الحكم الصادر بإدانة التهم في جريمة مخالفة شروط الرخصة للسلطة فيه إجر بالكنس ومساكن المواد ٣ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالملات للقفه القارة والمضرة بالصحة والملايين و ٧ من اللائحة الملحقة به، إذ العقوبة المقررة للبلن المذكورة تقتل للمنة إلى التهم هي عقوبة المخالفة، والعقوى وقتت عليه هذه المواد ..

(جدة ١٢٧/١١/١٠ طين رقم ١٤٧ لسنة ١٣٠٤ ق)

٦٠٠ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجبايات نصرت للبلن بطريق التقضى على أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجبايات أو المنج . وإن كان كان التهم قد قدم إلى محاكم بهذه أو لم يتقدم قرار الحكم الصادر إليه من جهة التنظيم ، فالمحكم الصادر لإدانة لا يجوز للبلن فيه بطريق التقضى ، إذ هو حكم صادر في مخالفة تنظيم المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من ذكرين سنة ١٨٨٩ .

(جدة ٢٥١/١/١٨ طين رقم ١٣٨ لسنة ١٣٠٤ ق)

٦٠١ - الحكم الصادر في مخالفة ترامة بريرة ، بعدم جواز الاستئناف العقوى الجبايات التقضى فيها بتفريم التهم المتألف بتفسيح قرشاً وإتاء الحكم المتألف فيها بخاص بالعقوى المدنية لا يجوز للبلن فيه بطريق التقضى لأنه حكم صادر في مخالفة .

(جدة ٢٥١/٢/٢١ طين رقم ٨٨ لسنة ١٣٠٤ ق)

٦٠٢ - إن المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نصرت للبلن بالتقضى على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجبايات والمنج دون المخالفات . وإن قبي كن الحكم الملون فيه قد صدر في جريمة هي مخالفة طبقاً لقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩١٩ الخاص بالتمسك بالتمسك الطرق العامة ، فإن للبلن فيه بطريق التقضى المحال في ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ لا يكون جازاً .

(جدة ٢٥٢/١/١٨ طين رقم ١٤٧ لسنة ١٣٠٤ ق)

٦٠٣ - إن الوصف القانوني لجريمة تخلف التمن هو أنها مخالفة ، وإن كان للبلن بالتقضى في الحكم الصادر

من أجل انتهائياً يكون مخالفة ، فإن للبلن في هذا الحكم بطريق التقضى لا يكون جازاً .

(جدة ٢٥٢/١/١٨ طين رقم ١٤٨ لسنة ١٣٠٤ ق)

٥٩٧ - إن المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نصرت للبلن بالتقضى على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجبايات والمنج دون المخالفات . وإن كان للبلن بطريق التقضى في حكم صادر في مخالفة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جازاً .

(جدة ٢٥٢/١/١٨ طين رقم ٢١٧ لسنة ١٣٠٤ ق)

٥٩٨ - إن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارتها إذ نص في مادته السابقة على أن كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالمحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى مائة الفوقين شرط أن لا تكون مخالفة حكم المادة ١٢٢ من هذا القانون يحكم بمصادرة الكمية المخدومة ، كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أى حكم آخر من أحكام هذا القانون . وإن كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراءات الحبس للتصوير عليها في المادة الثالثة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن مئة الفكية التي تصرف فيها ولا تزيد على نصف ثمنها - إذ كان نفسه كذلك فقد دل بوضوح على أرت الجرائم التي يعاقب عليها هي مخالفات ، لأن العقوبة التي قررها لها هي الترامة التي لا تزيد على مائة قرش والمحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع . وبما أن المخالف قد تصرف في البضاعة قبل إصداره لنفسه عقوبة أصلية مقررة للعربية بل هي في الواقع حقيقة الأمر بشارة تصوير عقاب البضاعة التي كان يجب عقوبتها بصادرتها الحكومة . ومن كل هذا شأنها فإنها - مهما ارتفع مقدارها - لا يمكن أن تنبئ من ترم المخالفة التي لا مبرر فيه . على مقتضى النص الذي أوردناه قانوناً لتأويل الجرائم - إلا بالمخالفات الأصلية المقررة لها . ولما كان تعديلها نصوص القانون للتقدم ذكرها ، وهو ما يستفاد جياً من الأعمال التشريعية والمخالفات التي جرت في البرلمان عند وضعه . ومن كل الأمر كذلك وكانت الترامة المحكوم بها على التهم نصرة في الصابون فيسأل أن تظهر قيمة التحليل عقوبة قيمة إن جاز وصفها بأنها

في المارحة المرجوة في بل يجب انتظار صدور الحكم في المارحة حتى إذا بنى الحلفا قائما فيقض فيه .

(جدة ١٩٤١/٣/٢١ ملن رقم ١٠٨٧ سة ١١ ق)

٦٠٧ - الحكم القياي لايجوز النقض فيه بطريق التفتض مادامت المارحة فيه جائزة .

(جدة ١٩٤١/٤/٢٨ ملن رقم ١٠٦٦ سة ١١ ق)

٦٠٨ - لايجوز التياية ، كما لايجوز لئار الخصوم في الدعوى ، أن تطعن بطريق التفتض في الحكم القياي الصادر على التهم بالفرقة مادام باب المارحة فيه مفتوحا للحكم عليه .

(جدة ١٩٤١/٤/٢٠ ملن رقم ٢٢١ سة ١٣ ق)

٦٠٩ - لايجوز مختص القانون لأي خصم من الخصوم في الدعوى الجنائية بما فيهم تياية الصورية أن يطعن بطريق التفتض في الحكم مادام باب المارحة فيه مفتوحا للحكم عليه في فيه ، إذ هذا الطريق الخاص قد يؤدى إلى رفع وجه الظلم من الحلفا المعنى به .

(جدة ١٩٤٠/١٢/٢٤ ملن رقم ٨٤ سة ١٦ ق)

٦١٠ - الحكم الاستثنائي القياي لايجوز النقض فيه بطريق التفتض مادام طريق المارحة فيه لإزالة مفتوحا ، سواء أكان الحكم مرفوعا من الحكم عليه أم من تياية الصورية .

(جدة ١٩٤٧/١/١٤ ملن رقم ٣٢٧ سة ٧ ق)

٦١١ - النقض بطريق التفتض لايجوز إلا في الأحكام النهائية . فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا عند التهم وقررت تياية النقض فيه ثم تبين أن هذا الحكم يملن إلى التهم إلا بعد التقرر بالنقض - فهذا النقض لا يكون جائزا

(جدة ١٩٤٠/١٢/١١ ملن رقم ١٣٠ سة ٢٠ ق)

٦١٢ - النقض بطريق التفتض لايجوز إلا إذا كان الحكم نهائيا لا بالنقض بل بريد أن يطعن فيه فقط بل بالنقض لكل الخصوم في الدعوى . وإذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنقض لأجل التهم فيه لكونه قابلا للنقض فيه منه طريق المارحة لايجوز الدعوى بالحق الذي أن يطعن فيه بطريق التفتض ، ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا التهم في الدعوى المدنية ، لأن طرح الدعوى الصورية في المارحة على بساط البحث قد يؤدى إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة إليه . وهذا ينبغي عليه بطريق التبعية تنبيه الأساس الذي بنى عليه اقتضاه في الدعوى المدنية بما تكون منه هذه الدعوى غير صالحة

على التهم في هذه المخالفة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ غير جائز لأن المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نصت على بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والمنع دون المخالفات .

(جدة ١٩٤١/١١/٢٠ ملن رقم ١٠٣٦ سة ٢٤ ق)

٦١٤ - الأحكام الصادرة بالإقرار طليقتا بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المناسر بالتفردين والختية فيهم غير قابلة للنقض .

(جدة ١٩٤٧/٢/٤ ملن رقم ٦١٠ سة ١٧ ق)

تفصيل النقض

النقض في الأحكام الجزائية

٦٠٥ - النقض بطريق التفتض والأوامر هو من طرق النقض غير الابتدائية التي شرعت لاسلح ما يقع في الأحكام من الاعطاء الخلفه بالقانون . ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حين تكون قد استنفدت كل طرق النقض العادية التي سنها القانون لاستعدادها بحسب الأحكام من الاعطاء ما تعلق منها بقايع أو بالقانون وإلا فقد نص قانون تحقيق الجنائيات في المادة ٢٢٩ منه على عدم جواز النقض بطريق التفتض في غير الأحكام الصادرة من آخر درجة بما يستتبع حيا أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنقض بجميع خصوم الدعوى . فإذا كان الحكم قابلا للمارحة لعدم إعلاؤه إلى الحكم عليه أو لعدم حضي مباد المارحة فيه بعد الإعلان فلا يجوز النقض فيه بطريق التفتض والأوامر . وإذا فلا يقبل شكل النقض المرجح إلى حكم لم يصر به نهائيا لعدم اقتضاء مدة الثلاثة الأيام التالية ليوم إعلاؤه في اللغة المقررة فاقرا لمارحة المحكوم عليه فيه . ولو كان هذا الحكم قد صار نهائيا بعد التقرر بالنقض فيه لعدم حصول المارحة فيه من التهم بعد إعلاؤه به .

(جدة ١٩٤٧/١٠/٢٠ ملن رقم ٦٢١ سة ٩ ق)

٦٠٦ - لايجوز لأي خصم من الخصوم في الدعوى أن يطعن بطريق التفتض في الحكم القياي الصادر على التهم بالفرقة مادامت المارحة فيه جائزة فإن هذا الطريق الخاص قد يرفع به الحلفا الواقع في الحكم ويهدم وجه الظلم . وإذا فلا يجوز النقض من التياية بطريق التفتض في الحكم القياي طالما لم يفسل

الحكم أمام محكمة القضاء علة أن الرقعة الجنائية التي هي أساس لها عند العلم تأبى البحث أمام محكمة الموضوع .

(جلسة ١٨٧٧/٧/١٢ من رقم ١٨٩٩ سنة ١١٧١ ق)

٦١٣ - الحكم الصادر عينايا باسم يقول الاستئناف المرفوع من التهم شكلا فحقبه بعد الميلاد لا يجوز تقييد أرب تلمن فيه بطريق القضاء قبل صوره نهائيا بأحكام واقتضاء ميداد المعارضة فيه .

(جلسة ١٨٧٧/٧/١٢ من رقم ١٥١٤ سنة ١١٧١ ق)

٦١٤ - إذا كان التهم يستفيد من استئناف التباية الحكم الصادر عليه بالثبوت ولو لم يتناقه هو ، فانه متى صدر حكم عينايا باسم جواز الاستئناف المرفوع من التباية عن حكم محكمة أول درجة التي قضت بالبراءة التهم في جريمة الاستئناف - فان حق التهم في المعارضة يكون قائما ويكون العلم في هذا الحكم بطريق القضاء غير جائز له لم يصح نهائيا بعد .

(جلسة ١٨٧١/١/٨ من رقم ١٦٥٩ سنة ١٢٠٠ ق)

٦١٥ - لا يجوز - طبقا للادة ٤٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية - العلم بطريق القضاء في الحكم التباين الصادر على التهم بالثبوت ما دام العلم فيه بطريق المعارضة جائزا . وميداد العلم بطريق القضاء في الأحكام القضائية لا يبدأ عينايا لادة ٤٢٤ من ذلك القانون إلا من طريق الحكم الصادر في المعارضة أو من طريق اقتضاء ميدادها أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . ولأن فالعلم المرفوع من التباية في حكم صدر عينايا بأيد الحكم للاستئناف يحبس التهم لم يملأ بعد التهم لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٨٧٠/٧/١٠ من رقم ٣٣٠ سنة ١٢٠٠ ق)

٦١٦ - إذا كان الحكم المعلوم فيه قد صدر حضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية وإلى الطالب يرضه مسؤولا عن الحقوق المدنية ولكنه عينايا بالنسبة إلى التهم وقد عارض فيه ولم فصل في المعارضة ، فإنه يكون من التلمن وقف العلم في العلم حتى يفصل في المعارضة إذ أن طرح المدعى العمومية في المعارضة أمام محكمة الموضوع قد يرضى إلى القضاء فيها ببراءة التهم ، ويكون العلم غير صالح الحكم فيه ما دامت الرقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية لا تزال موضع البحث .

(جلسة ١٨٧١/٧/١٢ من رقم ١٨٧٧ سنة ١١٧١ ق)

٦١٧ - إن لادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات

الجنائية تنص على ألا يقبل العلم بطريق القضاء في الحكم ما دام العلم فيه بطريق المعارضة جائزا . وإذا قلنا كانت التباية قد طست بطريق القضاء في الحكم الصادر عينايا بتعديل الحكم للاستئناف وتبريم التهم بحسب قرش ، دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة ، فان علمنا لا يكون جائزا .

(جلسة ١٨٧٣/٧/١٢ من رقم ١٢٣٣ سنة ١٢٠٠ ق)

٦١٨ - متى كان الحكم لم يعرض لوقائع المدعى بل كان مبنيًا على مسألة قانونية وهي عدم جواز نظر المعارضة في الحكم الصادر باعتبارها مستأنفا لم تكن فيجب على من يريد العلم في هذا الحكم بطريق القضاء أن يصرح علمه عليه وألا يصرح فيه لمسائل لم يتناولها .

(جلسة ١٨٧٣/٧/١٢ من رقم ٥٧٢ سنة ١٢٠٠ ق)

٦١٩ - ما دام العلم واردا على الحكم الصادر في المعارضة فلا يقبل من الطالب أن يصرح في طعنه بالحكم التباين .

(جلسة ١٨٧١/٧/١٢ من رقم ١٦٠٩ سنة ١٢٠٠ ق)

٦٢٠ - إذا وقع التهم قضيا عن حكم صادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكانت أسبابا واجبا يرضها إلى الحكم التباين المعارض فيه ويضربها إلى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فلا يجوز النظر إلا في الأسباب التي ترجع إلى هذا الحكم الأخير . أما ما يتعلق من الأسباب بالحكم التباين المعارض فيه فيجب رفضها لعدم التباين على الحكم المعارض فتدنه .

(جلسة ١٨٧٥/٧/١٢ من رقم ٤٢٢ سنة ١٢٠٠ ق)

٦٢١ - إذا قرروا العلم في الميلاد بالعلم في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقدم تقرير الأسباب في الميلاد وكان بعض الرجوع التي تضمنها تقريره واجبا إلى الحكم التباين السابق صوره قبل الحكم الذي قرروا العلم فيه استبعدت الرجوع الصلقة بالحكم التباين وقصر البحث على الرجوع المتصلة على الحكم المعلوم فيه .

(جلسة ١٨٧٣/٧/١٢ من رقم ٨١٧ سنة ١٢٠٠ ق)

٦٢٢ - إذا حكمت المحكمة بإحجاز المعارضة كأنها لم تكن ولكنها مع ذلك أشارت في حكمها إلى أنها تأخذ بأسباب الحكم التباين المعارض فيه فهذه الإشارة لا تؤثر في حكمها لأن هذا الحكم لا يؤم اقتضيه سوى ما جله به أن المعارض لم يصر بحسب المعارضة وعدم إعلاؤه . فلذا لم ينظر المعارض في هذا الحكم

ما دامت هذه الجريمة ثابتة كافية بفرعها لاستحقاق العقوبة التي توصلت على النظم .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ٦٦٨ - ٢٤)

٦٢٧ - إذا كان وجه الظن لا ينعض القيب القانوني الذي لحق بالحكم المطعون فيه قضائياً ، ولكن كان يفسح في حله لأن قدر عكسة للنقض المسألة للثبوت أساساً الدعوى بتدبيرها القانوني مسح وجه الظن وحسب محكمة النقض أن تنقض في الدعوى حل وفق ما زاد من مطابقاً لقانون .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ٧٧١ - ٢٤)

٦٢٨ - الحكم لأحد المتهمين بأغلب الحماة في حال أنه لم يكن له علم من قبل الخطأ الذي جرى بمحكمة النقض ملأه ولا تأثير لسلطة الخطأ الذي حل جوهر الحكم في أصل الدعوى .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ١١٢٠ - ٢٤)

٦٢٩ - ليس لمحكمة النقض حق مراقبة عكسة للوضوح ، أما ثبوت من صحة وثائق العقول ما دامت الأدلة التي تسند اليها في هذا الإثبات تتجسّد عقلاً ما لو تأتت في هذا الشأن .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ٢٢٩ - ٢٤)

٦٣٠ - لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة ظن الموضح في تقريره العقول وفي تكييفها لما حتى إذا رأيت في الحكم الصادر من المحاكم أولها من تعرض للعقد موضوع الدعوى كان لما أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر إلى القضاء أو التكييف القانوني الصحيح .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ١٢٠٩ - ٢٤)

٦٣١ - إن التكييف القانوني للعقد المصطلح حل تسميته لا أثر لاسم (Location vente) لا زال موضوع خلاف بين البعائكم والقضاة . إذا اعتبر ظن الموضح خطأ من هذا القبيل يفسح مساهمة في ذلك يتصور العقد مستظراً منها حقيقة قصد المتعاقد بحيث لم يقع منه تكييف لأي نص من نصوصه ولا مسح لحكم من أحكامه بل كان كل ما فعل إنما هو تكييف يفي من المعاني الواردة به على معنى آخر فإن عكسة النقض لا تسلط على إقرار ما ذهب إليه .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ١٢٠٠ - ٢٤)

٦٣٢ - إنه وإن كان لمحكمة الموضح أن تفسر العقول والقرارات وتوحيها إلا أنه يجب عليها مع ذلك ألا تخرج في تفسيرها عما تحتلها عبارات معاً الجمل

بطريق النقض ولكن بقرار الظن موجهاً إليه ذاته وكانت أوجه الظن متصلة على أسباب الحكم القانوني ولا يتناول ما يخص حكم اختيار الموضحة كآثارها لم تكن فلا يجوز النظر في هذه الأوجه .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ١٢١١ - ٢٤)

الفصل الخامس

نظر الظن أمام المحكمة

٦٢٣ - إذا كان الظن بطريق النقض لم يقصد به سوى تمييز الحكم الصادر بالإدانة وتوزيع العقاب فله إذا تولى النظم قبل الفصل في طعنه ينعين الحكم باقتضاء الدعوى السومية لوقائه من غير بحث في أوجه الظن التي تضمنت منه .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ٣١ - ٢٤)

٦٢٤ - إذا كان الطاعن قد تولى بعد تقريره بالظن وتقدمه الأسباب فله يكون من النعنين الحكم باقتضاء الدعوى السومية بالقضية إليه .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ٨٨٣ - ١٢)

٦٢٥ - وقت الطعن بعد صورية الحكم المطعون فيه تائياً واكتفاء بقوة الشيء المحكوم فيه ، بعدم تقريره في الظن في اليجاد القانوني ، أو عدم تقديمه أسباب الظن في المبدأ لا تنقض الحكم باقتضاء الدعوى السومية ، ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الظن شكلاً بالقضية السومية الجنائية والمدنية ، لأن حجية الحكم التي صار تائياً في حق المحكوم عليه إنما هي ما لا يمكن أن تأثر بمرأه بعد ذلك .

(جدة ١٣٠٢/١٢/١٢ من رقم ٩٨ - ٢٤)

الفصل السادس

سلطة محكمة النقض

٦٣٦ - إذا عوقب متهم حل جرمين : جريمة تعرض بالقوة لجلالة المسمى بالحق النقض ، وجريمة إلتاف بسوء قصد (إلتاف بشبهة عولوك لهذا المسمى الذي) ورأت محكمة النقض أن جريمة التعرض غير ثابتة على المتهم من الوقائع التي أوردتها المحكمة ، وأن جريمة الإلتاف بسوء قصد هي وحدها ثابتة عليه ، كان لما أن تنقض المحكمة فيما يتعلق بجريمة التعرض وتبرئ المتهم منها ، وأن تنبيه على طاعنه من جهة الإلتاف مع اشتراطه لتقضي بما أضافه من هذه التهمة الأخيرة قبل ، وإيقظها من التعرض الذي عول على صاحبها ،

٦٣٨ - إذا كان مبنى القطن أن المحرك مختصاً
إذ قضى باعتباره المطرحة كالمأتم تكن لأن القطن لم
يخلف عن المخدوم إلا لسبب قهرى هو المرض، وكان
الحاقه قد تم لأول مرة مع أسباب القطن شهادة
لا تباين هذا المرض، فإن المحكمة تقضى في هذه الحالة
أن تقدر الشهادة كأخذ بها أو طرحتها.

(جدة ١٣٣٧/٧١ من رقم ١٨٨ سنة ١٣٤٠ ق)

٦٣٩ - إن الشهادة الرجعية (التي يقدمها المشتاق
لغير عدم تقريره بالاستئناف في المبدأ)، وإن كانت
لا تخرج عن كونها دليلاً أدلة الدعوى تقضى لتقدير
محكمة المرحوم كالأدلة، إلا أن المحكمة
من أبقت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على
ذلك الشهادة فإن المحكمة تقضى أن ترأب ما إذا كان
من شأن هذه الأسباب أن ترضى لك النتيجة التي رتبها
المحكمة عليها أم لا.

(جدة ١٣٥٠/٩٢ من رقم ٣١١ سنة ٢٠٠٥ ق)

٦٤٠ - إذا كان المحرك الاستئناف قد قضى
برحيل الخصم للقضى به اجاباً مع أن الاستئناف
إذا كان مرفوعاً من القيادة وحقق ذلك خطأ حين
تصحيحه بالرجوع مبلغ التعويض إلى التقدير المحكوم به
اجاباً.

(جدة ١٣٤١/١٠٠ من رقم ١١٣٣ سنة ١٩٩٤ ق)

٦٤١ - إذا حكمت محكمة القضاء بعدم قبول
القطن شكلاً استكمالاً لأن القطن لم يقدم أسباباً لعلته
ثم تبين فيما بعد أن القطن كان قد قدم الأسباب وأنها
لم تكن عرضة على عكسة القضاء بسبب أن تم كسب
القيادة التي قدمت إليه قصر في إرساها إلى أن تم كسب
عكسة القضاء فإن المحكم بعدم قبول القطن شكلاً لا يصح
مع هذا أن يبقى قائماً، بل حين الرجوع فيه والنظر في
القطن من جديد. وخصوصاً أنه قد صدر طبقاً للادة
٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات بدون مراعاة وبدون
أن يعلن المصور.

(جدة ١٣٤١/٧٤ من رقم ١٠٤٠ ق)

٦٤٢ - إذا قضت محكمة القضاء بعدم قبول
القطن شكلاً لعدم تقديم القطن أسباباً له، ثم تبين
أه كان قد قدم أسباباً للقطن في اليلو لكن لم تعرض
على المحكمة، فيعين الرجوع في المحكم المذكور
والمحكم بقبول القطن شكلاً.

(جدة ١٣٤٩/٧٤ من رقم ٣٣٨ سنة ١٤٠٤ ق)

٦٤٣ - إذا حكمت محكمة القضاء بعدم قبول

بها من ملازمات، وللمحكمة القضاء مراقبة ذلك. فلما
تكن المبنى عليه قد تلاك يوم المائدة في عصر التحقيق
من حقه قبل التزم التي أحدث بحسبه جرساً، ثم
تضافت المرح بعد ذلك وخضيلة مستعدة بالأصبع
فإننا التنازل لأجل التعويض من العامة لأن المبنى
عليه لم يقدر، عند تناوله، حدوثها. فلما رفضت المحكمة
- أمينا على هذا التنازل - الدعوى المدنية التي
أعطها المبنى عليه فلما تكون قد أعطت في أول
التنازل، ويكون حكماً متيناً تقضى.

(جدة ١٣٥٨/٧٦ من رقم ٣٠٥ سنة ٢٠٠٥ ق)

٦٣٣ - إذا كانت محكمة القضاء في قضية سبب أن
الرافعة ما تعاقب عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ من
الفقرة الثالثة منها جزاً من قصته المحكم أن تحلف
الفقرة المحكوم بها وإن كانت تدخل في حدود الفقرة
الفقرة الرابعة التلخيص.

(جدة ١٣٤١/٧١ من رقم ٣٢٧ سنة ٢٠٠٥ ق)

٦٣٤ - إن طرف سبق الإصرار وإن كان ما
تصل في عكسة الموضوع إلا أن محكمة القضاء حق
الاضطرار عليها إذا خرجت في حكمها عما يقتضيه
التصرف الواجب في القانون لسبق الإصرار أو إذا
استنتجت قيامه من وقائع لا توصي إلى ذلك.

(جدة ١٣٣٧/٧٢ من رقم ٣١١ سنة ١٣٤٠ ق)

٦٣٥ - إذا رأت محكمة القضاء أن ما أوردته
محكمة الموضوع لتدليل على سبق الإصرار لا يصدق به
هذا الطرف وأن الدعوى ليس فيها ما يقتضي إبطالها
إلى التحقيق، فإن لما أن تستبعد طرف سبق الإصرار
وتطبق القانون على الرافعة كما هي عليه بالمحكم.

(جدة ١٣٤١/٥١ من رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠٠٥ ق)

٦٣٦ - إذا أبقت المحكمة الاستئناف على خلاف
الحقيقة وجود سبابة التهم واضربه بمتعلقاتها كما
وشدد على الفقرة للمحكمة القضاء أن تصح هذا
الحق من جهة التكييف ومن جهة التطبيق قضى بتقضى
على المحكم ورأى بالمحكم الإبقاء.

(جدة ١٣٣٧/١١ من رقم ٣٣٨ سنة ١٩٠٤ ق)

٦٣٧ - إذا وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر
وقائع دعوى التلخيص والسبب المطروحة عليها وتصرف
توافر الملازمة فيها أو عدم توافرها إلا أنها إذا استنتجت
نتيجة من مقدمات لا توصي إلى ما انتهت إليه فيكون
لمحكمة القضاء أن تراجعها في ذلك.

(جدة ١٣٤٩/٢٣ من رقم ١٠١١ سنة ١٣٤٠ ق)

عسكرة التنقض قد أجلت الصورى عدة مرات فليسب جهة الإدارة عن حقيقة ما أدلى به الطاعن فلم يجب فإنه لا يكون في وسع هذه المحكمة إلا أن تصدق بقوله وتقبل طعنه فادامت الجهة المقروض أن في وسعها الإفادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإذلاء. بما بما يرجع منه عدم الدقة فيها في تحريك الأعمال الحكومية في الأوراق الرسمية ، الأمر الذي لا يمكن أن يشار به الطاعن .

(جلد ١٨/١٨٧/١٨٧ طعن رقم ١٧٧٧ س ١٥ ق)

٦٤٩ - الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً إننا طعن فيه بطريق التنقض فيجب أن يعود الطعن عليه هو وحده ، دون تعرض لما تضمنته الحكم الابتدائي الذي يبرز قوة الشيء المحكوم فيه إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع منه غير صحيح شكلاً لزمه بطلان المبدأ .

(جلد ١١/١٨٣/١٨٣ طعن رقم ٣٣٣ س ١٦ ق)

٦٥٠ - متى كان الطعن وارداً على الحكم الاستئنافي وكان هذا الحكم قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، وكان تناقضه بذلك سليماً ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد سار قوة الأمر المقضي به بحيث لا يجوز لمحكمة التنقض أن تعرض لما يفرغ من عيوب أو أن تصدق لعدمه فتشريع لاحق يعمل الواقعة غير ملاب عليها .

(جلد ١/١٩٥٣/١٩٥٣ طعن رقم ١١٤٠ س ٣٣ ق)

٦٥١ - يجوز لمحكمة التنقض ، وهي تنقح موضوع الصورى في الأحوال التي يبينها ما تقتضون فيها ذلك ، أن تصيب أحد أصنافها لإجراء معاملة والإصلاح على أوراق إنذار وأت ذلك لازماً ، ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل ميكنتها ما دام التحقيق المقرب مقصوداً على معاملة مذات والمضطر المحرور عنها يطرح على بساط الوجد بالجلية .

(جلد ١٧/١٨٧٦/١٨٧٦ طعن رقم ٣٣٠ س ١٦ ق)

٦٥٢ - إنه لا يمكن لمحكمة التنقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة ثابتة بالحكم ، كان لا في جرائم القتل أن تستظهر مرامي العيارات - كما هي ثابتة بالحكم - لتصرف ما إذا كانت هذه العيارات تكون جريمة أم لا .

(جلد ١١/١٣٨٠/١٣٨٠ طعن رقم ١٣٨٨ س ١١ ق)

٦٥٣ - إذا كانت الأخطاء القانونية التي وقعت فيها عسكرة الموضح قد طغت على حكمها فلا مجال فيها أبداً أو قيام من يثبت الواقع التي لا يحصى من

الطعن شكلاً لعدم تقديم أسبابه في المبدأ القانوني ثم تبين أن هذه الأسباب كانت قد قدمت في المبدأ ولم تعرض على المحكمة ، فإنه يكون من الشئ الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول هذا الطعن شكلاً .

(جلد ٨/١١٨٩/١١٨٩ طعن رقم ٩٠٥ س ١٩ ق)

٦٤٤ - إذا كانت عسكرة التنقض حين قضت بتقضي الحكم المطعون فيه قد نالت بإسالة الصورى على عسكرة الموضح تحكم فيها ثانية وصيغت عسكرة الموضح هذه سيوراً بأنها المحكمة الابتدائية ، فلا يرجع في القانون ما يمنع من أن ترجع عسكرة التنقض في حكمها هذا - بناء على طلب يقدم إليها من النيابة ويطعن به المصوم - وتنقض - وحسباً للأمر في نصابها - بإسالة الصورى على المحكمة الجزئية المختصة الفصل فيها .

(جلد ١/١٨٦١/١٨٦١ طعن رقم ٩٨ س ١٦ ق)

٦٤٥ - إذا تبين أن الطاعن لم يعلم بالجلية التي حصل إليها نظر الطعن ولم تسع مراقبته فيها فيعين الرجوع في الحكم الصادر برأف الطعن بالنسبة إليه .

(جلد ١١/١٧٣١/١٧٣١ طعن رقم ٣٣٣ س ١٧ ق)

٦٤٦ - إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن شكلاً بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد انقضاء المبدأ القانوني ثم تبين بعد ذلك أن الطاعن كان قد قرر الطعن في المبدأ ، كان من التعين عليها أن ترجع في حكمها السابق وتحكم بقبول الطعن شكلاً .

(جلد ١١/١١٠٠/١١٠٠ طعن رقم ١٧١٤ س ١١ ق)

٦٤٧ - إذا كانت المحكمة قد قضت من أعني التهم بالإخفاء مرة التي، معبرة أن قلة إليه إلى داره هو عمل يرى ومع ذلك ما لبث هذا التهم على إخفاء ذلك التي، فإنها تكون قد انحلت وكلف يمكن في هذه الحالة أن تلقى عسكرة التنقض مادة السرعة على التهم بالإخفاء ولأن المحكمة لم تصرح بتبطلها التهمة ولم تضع في غير ما عرض من حقيقة موقف التهم والأداة القائمة في الصورى .

(جلد ١١/١٧١١/١٧١١ طعن رقم ٢ س ١٥ ق)

٦٤٨ - إذا كان وجه الطعن أن الطاعن كان في اليوم المحدد لنظر الموضح المرفوعة منه أمام عسكرة الاستئناف بمنأى بأمر عسكري لمطابقة الجراد ، وأن المركز لم يرخص له في إجازة ليحضر الجلسة ، فأرسل ظفراف هذا القول إلى المحكمة طالبا تأجيل نظر الدعوى فلم تستجب له وقضت بتأييد الحكم المطعون فيه ، وكانت

من شأنه حرمان هذا الطعن من حق اكتسابه ولم معه حكم النقض بشئ. فإذ كان الحكم الاستثنائي بعد ذلك أن ترجه استئناف وجهه غير الحق قررت لمن قبل في ذات الدعوى .

(جدة ١٣٣٤/١٤ طين رقم ٣٨٢٢ سنة ٢٠٢٢)

٦٥٨ - إذ كانت المراجعة المستأنفة إلى التهم قد ارتكبتا لقرض واحد وكل منهما مرتبطة بالأخرى لارتباطها لا يقبل التفرقة وفصلت المحكمة فيما يحكم واحد فالطعن في هذا الحكم - وإن اقتصر على إحدى المراجعات - يتناول حتما ما نص في الحكم فيما يتعلق بالمراجعة الثانية ، حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٢٢٧ .

(جدة ١٣٣٥/١٤ طين رقم ٨١٦ سنة ٢٠٢٢)

٦٥٩ - لا يمكن سبق طعن في قضية ألام محكمة النقض والإبرام لكن تصح هذه المحكمة خصص الفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية عينها ولعل هذا الطعن ، بل يجب فرق ذلك أن يقتضي شرطان أساسيان : أولاً أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بتقضي الحكم المطعون فيه كالحكم بذلك في المرة الثانية . وثانياً أن يكون كلا المحكين القادين بتقضي المحكمة قد فصل في موضوع الدعوى . ولأنه فإن محكمة النقض مها قامت لما طعون على أحكام صدرت في دعوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية ، ومها حكمت بعدم جوازها ، فإن الطعون التي من هذا القبيل مها تمتعت ، لا يمكن اعتبارها أساساً لانتصافها بنظر أصل الموضوع ، ولذا لم يملك الفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ، ودفع ما طعن عليه قبله ، بل ما دام ما يكون أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يمكن لإعجاب هذا الانتصاف بالاعتراض .

(جدة ١٣٣٦/١١ طين رقم ١١٣٣ سنة ٢٠٢٢)

٦٦٠ - إذ كان الطعن الذي قبل قد حصل في القضية في المرة الثانية فمحكمة النقض هي التي تحكم في أصل الدعوى ، ولو كان الطعن في المرة الأولى من التهم وفي الثانية من نفس التهم بالحق النقض .

(جدة ١٣٣٧/١٤ طين رقم ٢٠٣٠ سنة ٢٠٢٢)

٦٦١ - إنه وإن كانت إمالة القضية بعد تنقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى المحكمة التي تنقض في الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا

الوقوف على حقيقتها لطريق التماس على الوجه الصحيح فإنه لا يكون لمحكمة النقض صلاح من أن تعيد الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة المحاكمة من جديد .

(جدة ١٣٣٠/١٤ طين رقم ٢٠٢٢ سنة ٢٠٢٢)

٦٥٤ - إذ كان قد صدر من المحكمة الاستثنائية حكم نهائي على التهم في الدعوى واحدة بسبب تفرقة المحكمة للدعوى بالتفصل مرة في استئناف الثانية وأخرى في استئناف التهم فإن طعن المحكومين يجب تنقيحاً لمحكمة النقض أن تلتزم القانون على وافية الدعوى .

(جدة ١٣٣١/١٠ طين رقم ١٣٣٠ سنة ٢٠٢٢)

٦٥٥ - إذ كان بين من الحكم المطعون فيه أنه مع تلبية المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد جرى منظره بما يفيد أن العقوبات التي أوقتها متعدد متعدد الجرائم التي كان كل طاعن من الطاعنين بها ، فمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم لصلته بالتهم فيما نص في من تعدد العقوبة المحكوم بها وتصح الحفا بمسألة عقوبة واحدة بالنسبة إلى كل طاعن من المراجعين الذين دنا بها .

(جدة ١٣٣٢/١٤ طين رقم ٤٤ سنة ٢٠٢٢)

٦٥٦ - إذ كان الطاعن قد أورد في طلبه عبارات جارية عارضة للنظام العام لمحكمة النقض أن تأمر بمحرمها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

(جدة ١٣٣٣/١٤ طين رقم ٢٠٢٢ سنة ٢٠٢٢)

الفصل المبادئ عشر

أثر الحكم في الطعن

٦٥٧ - إذا وقع التهم استئنافاً عن الحكم الصادر باعتبار المراجعة كان لم تكن وقضت المحكمة الاستثنائية بأبواب الحكم الصادر في الموضوع غيابياً ولم تلتزم النيابة في قضائها هذا وطعن التهم لإبرامه فتنقض محكمة النقض لحظه من بيان الواقعة ثم أميدت القضية إلى المحكمة المحكم فيها ثانية فتنقض بأبواب الحكم الصادر باعتبار المراجعة كان لم تكن وقضت الموضوع الدعوى فإن حكماً هذا يكون متوقفاً إذ هي به تكون قد أغلقت بحق اكتساب التهم بطريقة حاسمة (irrevocable) ذلك لما قلل من نظر الاستئناف المأمول منه موضوعاً ، وتنقض الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن ليس في البيان الموضوعي ليس

بالطريق الثاني ما دامت قد زالت حالة التلبس التي استلزمته عما كره أولاً أمام محكمة الجنائيات لتوقيع الجزية منه أمامها بالجلسة ، إلا أنه نظراً لارتباط بين هذه الجزية وبين الجنابة المستندة إلى الآخرين الذين تقتض المحكمة بالتبعية لهم أيضاً ، يكون من المصلحة تحقيقاً لسوء الحالة - أن تقرر المحكمة بالتبعية لجميع أمام محكمة واحدة وهي محكمة الجنائيات دون أن يكون في ذلك أي تقليل من الضمانات القانونية بالتبعية للتهم المذكور .

(جلسة ١١٣٧/١٢ من ٢١١٦م ٢١١٦م ٢١١٦م)

٦٦٤ - إذا أدين منهم في جنابة وفي جرائم أخرى ووقعت عليه العقوبات المقررة الجنابة فقط وفقاً للادة ٣٧ من قانون العقوبات لارتباط الجنابة بالجرائم الأخرى فإنه ما دامت الجرائم الأخرى قد تمت أيضاً بإدانة التهم فيها يجب عند تقاض المسكن في الجنابة وحدها احتساب تلك العقوبات عكسها بما في الجرائم الأخرى من كانت دالة في نطاق العقوبات المقررة في القانون لهذه الجرائم . أما إذا كان منها ما ليس دالاً فإنه يجب تقاض المسكن بالتبعية له تبعاً للجنابة . وكذلك الحال بالتبعية لكل عقوبة يطالب من الحكم أن المسكة كانت وقت ترميمها في حرج يسبب وجود الجنابة .

(جلسة ١١٣٧/١٢ من ٢١١٦م ٢١١٦م ٢١١٦م)

٦٦٥ - أنه لا يمكن لا يجوز بالبداهة أن يقتل ظلم الإنسان وبالألم عليه ، ولا يمكن هذا بسبب في العلمين بطريق القضاء كما هو صحيح في العلمين بطريق المداونة والاستئناف ، إذ أن كلا من هذه الطرق إنما هو نظم لا يقصد به الظلم سوى التوصل إلى تحقيق منتهى له ، ولا يوجد سبب صحيح يدعو لتفريق هذا الصدد بين العلمين بالقضاء والعلمين بتبني من الطرق ، خصوصاً بعد أن بطل تعدد الشارع في ضوء المادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات الخطأ على أنه إذا قضى بتقتض المسكن بناء على طعن التهم وحده فلا يجوز مجال الحكم بقسوة أشد من القسوة التي قضى بها الحكم للقضاء ، ثم لما كان الدوام إلى الإصلاحية هو وسيلة قانونية لوصول إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة في القانون ، فإنه بعد استبعاد هذا الجواز الذي أقرته المحكمة خطأ من الجزية التي تمت وقروها من هذا التهم لا يجوز أن ترفع عليه أية عقوبة ، كما تكون الحال لو كان الخطأ قد تبين المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف التهم وحده .

(جلسة ١١٣٧/١٢ من ٢١١٦م ٢١١٦م ٢١١٦م)

فيها إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع جلسات الحساب ، بالإضافة فيها يجب أن تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصل في الحكم في الدعوى . لأن حق المسكن في الحكم في جرائم البطلة ليس مؤسساً على قواعد العلم في الاختصاص ، وإنما هو مؤسس على أن جريمة الجنابة هي من جرائم التلبس لوقوعها في البطلة أمام هيئة القضاء ، فلا تتبع بشأنها الإجراءات المعتادة . وفي ذلك حالة التلبس بعدم القضاء في الجزية قروا أثناء انعقاد البطلة التي وقعت فيها فيجب أن تعود الأمور إلى أصلها وأن تراعى قواعد العلم في الاختصاص وإذا لم تكن مقتضى عقوبات الجنائيات (مسكة جنائيات سوامح) وإدانة منهم في جريمة جنابة (شهادة زور) ثم قضى حكماً فلا تباد لتقضية - وقد زالت حالة التلبس - إلى محكمة الجنائيات التي تقتض فيها لأنها لم تكن جنسية أصلاً بالحكم في تلك الجريمة ، وإنما يجب - تحقيقاً لضمانات المحاكمة - أن تعال لتقضية إلى المحكمة التي وقعت الجريمة في دارتها (مسكة جنح سرخايج الجوزية) ليسنى قروا أمام مدعيه .

(جلسة ١١٣٧/١٢ من ٢١١٦م ٢١١٦م ٢١١٦م)

٦٦٦ - إذا كان كانت حالة الدعوى بعد تقاض الحكم صادر فيها يجب أن تكون في ذات المحكمة التي أصدره محكمة من جهة غير التي حكوا فيها أولاً مرة ، إلا أنه لا مانع من أن يمكن من ذلك الدعوى التي تكون الطعون فيها مرفوعة من أحكام صدرت في جرائم المجلدين محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصل بالفضل في الجزية في هذه الصورة يجب أن تكون الإشارة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفضل في الدعوى . لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استناداً من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن التهم قد كثر جريمة أمامها بالمستأنف يكن ثم مقتضى المسكن في شأن الإجراءات المعتادة ، أما بعد تقاض المسكن ودوال حالة التلبس التي استلزمته عقاب الجنائي فور ارتكاب الجريمة ، فإنه يجب الرجوع إلى قواعد العلم .

(جلسة ١١٣٧/١٢ من ٢١١٦م ٢١١٦م ٢١١٦م)

٦٦٧ - أن إدانة عما كره التهم المحكوم عليه من محكمة الجنائيات في جريمة شهادة الزور بعد تقاض المسكن بالتبعية فيجب - بحسب الأصل أن تكون أمام محكمة الملحق الجزية المختصة بفضل في الجريمة المستندة إليه

المحنة الثانية العصى دون أن تكون مقيدة بأي إجراء من الإجراءات السابقة ، ويكون لها كل العمل الحرة في تقدير الواقع للفرقة بها العصى وإعطائها الوصف القانوني الذي ترى إظهاره عليها . فلما كانت المحكمة التي أحيل عليها للمتهم لها كنه من أجل تهيئة الصروح في القتل السد مع سبق الإصرار قد استجبت في حكمها ظروف سبق الإصرار . ثم لما علم في هذا الحكم قضى بتعديه وأعيدت المحاكمة فنهى عما كان يكون على أساس أمر الإحالة السابق صدور لا على أساس أمر الإحالة معلا على وفق ما قضى به الحكم للتعويض ، إذ هذا الحكم بعد تنقذه يكون ملقى عدم الأثر .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٨ من رقم ٩٧٠ سنة ١٤٢٤ ق)

٦٧٣ - إن الحكم من قضى بتعديه يصبح لا وجوده ، فلا يكون ثمة على مخالفة أو الرد عليه عند إجابة المحاكمة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٢٣ من رقم ٢٢٣ سنة ١٤٢٦ ق)

٦٧٤ - إن ليسنا القاضي بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يخلو بطنه إذا مع الأخذ به في العطن بطريق التقضي والإبرام فلا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يمتد حداً أقصى لا يجوز الية الثانية أن تعدله ، ولا يصح أن يتناول التواشي الأخرى مثل تقدير وقائع العصى أو أخطاء الملاحات وصفه الصحيح . فلما كانت المحاكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه لم تتألف المحاكمة الأولى التي تقضى حكمها ، لا في تقدير وقائع العصى ولا في الوصف القانوني الذي أعطاه لها ، وكانت العقوبة التي أوتفها الحكم المظنون فيه لم تعد العقوبة التي قضى بها الحكم السابق فتعديه ، فلا يمكن القول بأن الحكم المظنون فيه قد سوا مركز العطن .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٨ من رقم ٩٧٠ سنة ١٤٢٤ ق)

٦٧٥ - إن مبدأ عدم جواز أن يخلو المحكوم عليه بسبب بطله عند الأخذ به في العطن بطريق التقضي لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يمتد حداً أقصى لا يجوز الية الثانية أن تعدله ، ولا يجوز أن يتناول التواشي الأخرى من نحو تقدير وقائع العصى أو أخطاء الملاحات وصفه الصحيح ، فلما كان الحكم المظنون فيه لم يعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق تنقذه ينشأ على طعن للمتهم وحده ولكنه قد اجبر القتل للسند إليه جناة تلي عدم بعد

٦٦٦ - لا يجوز المحكمة عند إجابة المحاكمة بناء على تقضي الحكم أن تقعد العقوبة على المتهم ما دام تقضي الحكم كان بناء على طعنه .

(جلسة ١٩٧٧/١١/٤ من رقم ١١١٠ سنة ١٣٥٧ ق)

٦٦٧ - لا يجوز المحكمة التي أصدرت إليها العصى أن تقضي على المتهم بعقوبة أزيد أو أشد من العقوبة التي قضى عليها بها الحكم الذي تقضي بناء على طعنه . ولا ينهيه من ذلك أن تكون قد قضت بوقف تنفيذ هذه العقوبة ، فإن وقف تنفيذ والعرض مدة العقوبة وإن كان من دلائل الرأفة بالمتهم إلا أن لكل منهما في واقع الأمر اعتباراته وظروفه على معنى أحكام القانون . وللمسكة التقضي في حيل ارجاع الأمور إلى تصانها أن تقضي العقوبة إلى المدة التي كان مقضياً به في الحكم للتتوض مع مراعاة وقف التنفيذ المقضي به في الحكم الثاني .

(جلسة ١٩٧٧/١٢/١ من رقم ١٢٩١ سنة ١٣٥٧ ق)

٦٦٨ - إذا كان العطن في الحكم لأول مرة مروحاً من المتهم وحده فلا يجوز عند قبوله أن تقعد مسكة المروح عن الحكم عليه .

(جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ من رقم ١٢٩٣ سنة ١٣٥٧ ق)

٦٦٩ - ما دام العطن في الحكم مروحاً من المتهم وحده فلا يجوز عند قبول طعنه وإجابة القضية لمسكة المروح أن تقعد هذه المسكة الحكم عليه وذلك لكي لا يضر بطنه .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ من رقم ٢١٠ سنة ١٣٣٠ ق)

٦٧٠ - إذا كان الطعن قد حرك من حرية وطن عليه بعقوبة معينة فليس في ذلك الحكم بطريق التقضي وقيل طعنه ، فلا يجوز عند إجابة عما كان قد قدس العقوبة عليه ، فإن ذلك يكون عاقفاً لتخصي المادة ٢٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه إذا كان تقضي الحكم حاصلاً بناء على طلب أحد المحكوم غير التباية فلا يضر بطنه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٢ من رقم ١٥٠ سنة ١٣٣٣ ق)

٦٧١ - إذا تقضي الحكم بناء على طلب المحكوم عليه فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق إذ لا يجوز أن يخلو العطن بطنه .

(جلسة ١٩٥٦/٧/٢٨ من رقم ٣٨١ سنة ١٣٤٢ ق)

٦٧٢ - إن تقضي الحكم مخالفة لإجراء جوهري بهذا العصى العنصرية للإلزام كانت عليه قبل المحاكمة ، فخط

وأحكامه وإجراءاته لا تسع بالتوصل مجرد تدخل المصطفى بالتدخل لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إتمامها من محكمة التقاضي إلى محكمة الموضوع لإعادة التقاضي فيها بعد تقضى الحكم . وإذ من الخطأ أن يقتل الحكم الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية .

(جلد ١٢٨/٦/١٤ ط ١٠ رقم ٣٩٠ سنة ١٤ ق)

٦٨٢ - إذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بإعادة التماس في إحراز دعوى على أساس أن ضبط الغير منه كان بناء على إجراءات صحيحة ، ولم تكن قد استندت بحجج الآلة الأخرى القائمة في الدعوى ، فإنه يصح مع تقضى الحكم لبطالان الإجراءات المذكورة إعادة التقاضي إلى محكمة الموضوع لتقضى فيها من جديد .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٨ سنة ١٤ ق)

التقاضي الثاني عشر

سقوط الطعن

٦٨٣ - إذا كان الطعن المحكوم عليه بالمحس لم يقدم لتفنيده ، إلى ، يوم الجلسة المختصة لنظر الطعن تبين الحكم بسقوط طعنه طبقاً لنص المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلد ١٢٨/٦/٤ ط ١٠ رقم ٦٠٢ سنة ٢٢ ق)

٦٨٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستند على الطعن بقرينة المجلس لمدة ثلاثة أشهر ، ولم يقدم الطعن لتفنيدهمنا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فإنه يصح الحكم بسقوط الطعن ، ولو أن التبرير به قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك لأن المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ اشترطت نظر الطعن بطريق التقاضي ، أن يقدم الطعن نفسه لتفنيده فترتب قاعدة أن شأن تطعن نظر الطعن أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإنه يصح إعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تضييق . لمرکز المحكوم عليهم إذ ليس من حتم أن يبرروا من تفنيده الأحكام الصادرة عليهم بمجرد صدور عنه الأحكام أو تفريرهم بالحق فيها بطريق التقاضي قبل صدور القانون الجديد .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٨ سنة ١٤ ق)

٦٨٥ - إن عدم تقديم الطعن المحكوم عليه بالمحس لتفنيده هذا الحكم إلى يوم الجلسة يقتضي الحكم

بأن كان الحكم السابق قد أصبح متجاوزاً بخود الطعن الشرعي فإنه لا يتصور سراً مركز الطعن .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٢ سنة ١٤ ق)

٦٨٦ - إن تقضى الحكم بيمين الدعوى أمام المحكمة التي تمت أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتعرض ولا يقيدما بتبني فعل فرض مخالفة محكمة الموضوع قضاء محكمة التقاضي فإن ذلك لا يصح اعتقاده وجهاً للطعن إلا إذا كان على مخالفة القاعدة يصلح في ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٨ سنة ١٤ ق)

٦٨٧ - الحكم الذي يصدر من محكمة التقاضي والإبرام في المواد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزماً لمحكمة الموضوع التي تمثال فيها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة التقاضي فيها ، إذ المحكمة يجب دائماً أن تنظر الدعوى وتقتل فيها من جميع نواحيها بتكامل حريتها غير متبعية في حلها حتى بما قاله محكمة التقاضي في تلك المسألة ، فإذا كان لها فيها رأي مخالف فرائها يكون دون سواء هو واجب عليها أن تقرر على موجهة في قضائها .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٢ سنة ١٤ ق)

٦٨٨ - إن تقضى الحكم لا يترتب عليه تقضى الأحوال والقيادات التي أيدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واحتيلوا كأيام تكن ، بل أنها تقال معبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى عناصر التفتيش الأولية .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٨ سنة ١٤ ق)

٦٨٩ - إن تقضى الحكم وإعادة التقاضي لتقضى الحكم فيها من جديد لا يترتب عليه إبطالاً للأحوال والقيادات التي أيدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل أنها تقال معبرة من عناصر الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى عناصر التفتيش الأولية ، وللمحكمة متولادة العامة أن تستند إليها في قضائها .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٢ سنة ١٤ ق)

٦٩٠ - لا يجوز المحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد تقضى الحكم الصادر فيها بناء على طعن المحكوم عليه ، أن تتجاوز في تقدير ترويض الشرر الناشئ عن الجريمة للمخالف الذي كان قد كسب في الحكم المتعرض .

(جلد ١٢٨/٦/١٠ ط ١٠ رقم ٣٨٨ سنة ١٤ ق)

٦٩١ - إن طوعة الطعن بطريق التقاضي

بمقتضى المعلن المرفوع منه علان لسنة ١٩٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جدة ١٩٥٧/٢/٢٢ من رقم ١٥٤ سنة ١٩٢٢ ق)

٦٨٩ - إذا كان الحكم المعلن فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على المعلن بمقتضى المعلن لمدة ستة أشهر ولم يتم تنفيذ هذا الحكم على المعلن المحدد نظر ملته فإنه يجب الحكم بمقتضى المعلن ولو أن التفرقة قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك بأن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ اشترطت نظر المعلن بطريق التقاضي أن يقدم المعلن نفسه لتنفيذ قبل يوم الجلسة قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر المعلن أمام هذه المحكمة ومن ثم فإنه يجب إعمال حكمها من وقت الفصل بين القانونين وذلك لتسوية لمركز المحكوم عليهم إذ لم يسلم الحق في التهرب من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم بمجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالمعلن فيها بطريق التقاضي قبل صدور القانون الجديد .

(جدة ١٩٥٧/٢/٢١ من رقم ١٦٠ سنة ١٩٢١ ق)

الفصل الثالث عشر

الكفالة

٦٩٠ - كل من لم يكن محكوما عليه بمقتضى مقيدة الحرية يجب عليه - عند التقرير بالمعلن - أن يودع الكفالة المتضمنة عليها بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإعلاء محكمة التقاضي والإبرام ؛ ولذا هو لم يصيب تقريره بإعلاء هذه الكفالة فلا يجوز نقل الكتاب بقوله تقريره . ولذا قبله تم الكتاب بغير حل للمحكمة استنباده .

(جدة ١٩٣١/١٢/٢٢ من رقم ٤٤٥ سنة ١٩٢٢ ق)

٦٩١ - إن المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : إذا لم يكن للمعلن بالتقاضي مرفوعا من قبيلة العامة أو من المحكوم عليه بمقتضى مقيدة الحرية يجب تقريره أن يودع رافعة مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لرواة التهمة المتضمنة فيها في هذه المادة ولا يبرأ ذلك على من يفتي من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية . وإذا نفي كان المعلن يفتي عليها بالمعقود الدفعية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعلاء منها ، فإن ملته لا يكون مقبولا .

(جدة ١٩٥٧/٢/٢١ من رقم ١٦٠ سنة ١٩٢١ ق)

٦٩٢ - إذا كان المعلن الذي حكم عليه بمقتضى مالية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعلاء منها فإنه يجب الحكم بعدم قبول المعلن طبقا للمادة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جدة ١٩٥٧/١٢/٢٢ من رقم ٣٠٠ سنة ١٩٢٥ ق)

٦٩٣ - إن المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجوز مساعدة الكفالة إلا في حالة الحكم بعدم قبول المعلن أو رفضه لما طم التنازل عن المعلن مقبولا ورواها قبل نظر الدعوى وقيل مسعود أي حكم في المعلن قرن التبعين رد الكفالة ولا يصلح البعث لها إذا كان المعلن الوارد عليه التنازل هو ملته من شأنه في ذاته أن يقبل أو لا يقبل ولا يقول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان المعلن في ذاته غير مقبول بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهة افتراض على ما يوجب التنازل من عدم إمكان نظر شيء في الدعوى ومن جهة ثانية افتراض على ما يقتضيه النص من عدم إمكان المساعدة إلا في حالة الحكم بعدم قبول أو رفضه .

(جدة ١٩٣٢/٢/٢١ من رقم ١٨١ سنة ١٩٢٣ ق)

٦٩٤ - إذا كان الحكم واحداً ، ومصلحتا المعلنين في المعلن عليه واحدة ، فإن المادة ٢٦ من قانون أعلاء محكمة التقاضي لا تنطبق في مثل هذه الحالة إلا بما عدا كفالة واحدة .

(جدة ١٩٥٧/٢/٢١ من رقم ١٦٢ سنة ١٩٢٣ ق)

الفصل الرابع عشر

وقف التنفيذ

٦٩٥ - إذا كان التهم قد حكم عليه إيجابيا بالمعلن سنة ، فمما تفت نظر الاستئناف على أساس أن العقوبة المقررة بها عليه إيجابيا هي سنة شهور ونقضت المحكمة الاستئنافية غيايبا بالتأييد . ثم طرأ على المحكوم عليه تقضي بإختيار صلوحه كتابا لم تكن وقتلت العقوبة عليه على الإحبار الثابت بالمحكم الاستئناف ، ثم رجعت النيابة فأمرت بإعادة التنفيذ رغم ما هو ثابت بمحكمة الغيابية من أن الحكم سبق تنفيذه ، فرفع المحكوم عليه إشكالا طلب فيه وقف التنفيذ ، وحكم برفضه ، فلفظ في هذا الحكم بطريق التقاضي ، وكان الظاهر مما أورده في ملته أن الحكم بالسنة قد تم تنفيذه عليه ، فهذا المعلن لا يكون توجه نظره لعدم الجدي من .

(جدة ١٩١٨/٢/٢٠ من رقم ١٧٧ سنة ١٩٢٨ ق)

وجوب تنفيذها إلا ما استثنى منها نص صريح في القانون ، ثم لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك كذلك كان لا يحسب طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية بتعويض لورة الجاني عليه حتى قصل عمكة النقض في الطعن المرفوع منه ، إذ هو طلب لا أساس له من القانون .
(جدة ٨/٥/١٩٥٠م حتى ٤٤٧ م ٢٠)

٦٩٣ - إنه لما كانت خصوص قانون تحق الجنابات هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية ولا يرجع إلى خصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والقضائية إلا لند نقض أو الإعادة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنابات وكان هذا القانون قد نص في المادة ٢٢١ منه على أنه لا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادراً بالأحكام من المادة ٢٢٢ منه على إيقاف التنفيذ في حالة تناقض الأحكام على الوجه اللين بها ما مضافاً إلى الأصل في الأحكام الصادرة والمواد الجنائية

نباة عمومية

موجز للقواعد :

- استقلال النباة استقلال تاماً عن السلطة القضائية - ١ و ٢
- عدم خضوع أعضاء النباة السوية في جنودهم جلسات المحاكم الجنائية لأحكام الرد والتضي - ٣
- اعتبار النباة وحدة لا تتجزأ لا يصدق عليها إلا بصفتها سلطة اتهام
- نباة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال القيد للزور لن مباشر تحقيقه
- قرار المحامي العام بإلقاء أمر حفظ حذر من رئيس النباة السوية للتابع له يكون صحيحاً - ٦
- سلطة رئيس النباة في تبأ أحد وكلاء النباة التابعين له لإصدار أمر بالقبض في جريمة وقت خارج دائرة اختصاصه - ٧

(ر : أيضاً إجابات قاعدتان ٨٥ و ٢٧٧ وإجراءات قاعدة ٥ وأسباب الإيابة ومواقع القلاب قاعدة ٦٥ واستئناف قواعد ٣٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

القواعد القانونية :

١ - النباية العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية ، أشار المفسر البهسا في كلامه عن السلطة القضائية وهي - حسب القوانين التأسيسية للنزول بها - شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصت بمباشرة المعنى العمومية نباية عن تلك السلطة ، وجعل لها وحدتها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيقتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق لا يمن بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيةها له أية تبعية إدارية في أداء شئون وظيقتها .

ويرتبط على استقلال النباية عن القضاء وعلى ما غرنا القانون من الاختصاص : (أولاً) أن يكون لها الحرية الكاملة في ضبط آرائها لدى الحاكم في المعنى العمومية بدون أن يكون الحاكم أي حق في الملء من تلك الحرية إلا ما يقتضيه النظم وحقوق الطاع ولا يغير من التعلق الفعلي - (ثانياً) أن ليس القضاء على النباية أية سلطة تبيح له لوها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيقتها ، بل إن كان يرى عليها شعبة في هذا السبيل فليس له إلا أن يوجهه إلى ذلك لأن النائب المعنوي المشرق مباشرة على رجل النباية أو إلى وزير الحفانية وهو الرئيس الأعلى النباية ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية وحماية الحرة الواجبة لنباية العامة .

(جـ) ١٩٣٧/١٢/٢١ ملن رقم ١٤٤٤ ع ٢ ق

٢ - النباية سلطة مستقلة لها بحكم وظيقتها وأمانة المعنى التي في صفتها سرية ، وليس الحاكم عليها أية سلطة تبيح لها لوها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيقتها . بل إن كان القضاء يرى عليها شعبة في هذا السبيل فليس له إلا أن يوجهه في ذلك إلى المشرق مباشرة على رجل النباية وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى النباية وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية وحماية الحرة الواجبة لها من أن لا يتضح من كرامتها أمام الجمهور . وليس لمحاكمة المنايات أن ترمى النباية في حكمها بأنها - أسرفت في الاتهام ، وأثناء أسرفت أيضاً في حشد التهم وكيلها للتحقيق جرفاً .

(جـ) ١٩٣٧/١٢/٢١ ملن رقم ١٣٩١ ع ٢ ق

٣ - إن أعضاء النباية العمومية في حوزهم جليلات للمحاكم اللبنانية ليسوا علمية - كالتفاحة - لحكم الرد والتي إنهم في موقعهم . ولم يتكون سلطة الاتهام في المعنى لا شأن لم بالحكم فيها ، بل هم بنباية الحصر قط ، ولئن ألتفت في واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . فلذا تنص القوانين من نظر المعنى ، ثم عين وكيلها لتبليغ ، ثم جرت في قس المعنى وقرائع فيها ، فلا يفلان .

(جـ) ١٩٣٧/١٢/٢١ ملن رقم ١٣٩١ ع ٢ ق

٤ - إن كون النباية العمومية وحدة لا تشترط ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب المعنوي ، والسبيل الذي يسير من كل عضو يصير كأنه صادر منه . ذلك لا يصدق إلا على النباية العمومية بصفتها سلطة اتهام ، لأنها نابتة بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق تلك طلياً ، لأنها غرلت هذه السلطة استحقاق وحلت فيها على باقي التحقيق لاختصاصها بالشرع وذلك لأنه يجب أن يسير كل عضو في حدود تلك السلطة مستنداً لآمن كاتيب المعنوي بل من القانون نفسه هذا هو المستند من نصوص القانون في جعلها ، وهو هو الذي عليه طرية إجراءات التحقيق لاختصاصها من الأعمال القضائية البحت التي لا يصدر أن يسير فيها أي قرار أو أمر بناء على توكيل أو إرادة ، بل يجب - كما هي الحال في الأحكام - أن يكون صدرها قد أصدرها من عنده هو شخصياً ومن نقاء نفسه وذلك لأن القانون قد نص في أن أعضاء النباية العمومية بمن لكل منهم مقر لسلته لأنه يجب لها إتقان بإجراءات التحقيق لا يسير المصنوع على القارة التي يلمحها والآله متجولاً لخصاصه . ولئن كان الإذن الذي يصدر من وكيل نباية يقتضئ نزول التهم الواقع في غير دائرة عمله في حرية وقته في غير دائرة اختصاصه يكون بالطلا .

(جـ) ١٩٣٧/١٢/٢١ ملن رقم ١٤٣٣ ع ١٢ ق

٥ - النباية التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال القيد المزدور - تباشر تحقيقه ، فلذا ما تمت من التحقيق أن الدورير وقيل اختصاص آخر فمما لا ينبغي من الأمر شيئاً .

(جـ) ١٩٣٧/١١/٢٢ ملن رقم ١٣٩١ ع ١٢ ق

٦ - إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢٩ لسنة ١٩٤٩ المجلس عظم القضاء وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تنص على أن يكون لدى

كل محكمة استئناف علم عام له - تحت إشراف النائب العام - جميع حقوق اختصاصاته المخصوص عليها في الترخيص . ولأن قرار المجلس العام بالقاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العسوية التابع له يكون صحيحا .
(جلد ٢٩ / ١ : ١٦٥١ من رقم ١١٢ - ١١٦ ج)

٧ - إن مرجع الأمر في الضرورة المخصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك

إلى تقدير رئيس النيابة حسب إراد من مقتضيات العمل فلذا كان رئيس نيابة بنى سوف قد انتدب وكيل نيابة مركز بنى سوف لإصدار أمر التفتيش في جريدة وقعت بذارة مركز بيا . فإن هذا انتدب هو في حقيقة تدب جزئي يملكه رئيس النيابة .

(جلد ٢٩ / ٢ : ١٦٥٤ من رقم ١١٤ - ١١٦ ج)



هتك العرض

رقم المادة

٢- ١	الفصل الأول : مسائل عامة
	التفصيل الثاني : جريمة هتك العرض
١١- ٢	الفرع الأول : الركن المادي
١٥- ١٢	الفرع الثاني : الركن المعنوي
١٧- ١٦	الفصل الثالث : التدريج
	التفصيل الرابع : الظروف المثبطة
٢٧- ١٨	الفرع الأول : القسوة
٤١- ٢٨	الفرع الثاني : سن الجنى عليه
٤٥- ٤٢	الفرع الثالث : صفة الجاني

موجز القواعد (٥٥) :

الفصل الأول

مسائل عامة

- ١- المرجع في اعتبار ما يند عورة وما لا يند كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية -
- ٢- الفرق بين جرمي هتك العرض واقتحام المنزل بالمخادع -
- (ر : أمضا دعوى مدنية فاعلان ٥٠ و٢٢٢ وبلغ قاعدة ٢٤٧)

الفصل الثاني

جريمة هتك العرض

الفرع الأول : الركن المادي

- ٣- ملية الركن المادي -
- ٤- توفر الركن المادي في جريمة هتك العرض : -
- ٥- أي فعل مناف للأدب يتبع مباشرة على جسم الجنى عليه ولو لم يحصل إلحاق أو احكام يخلط عنه أي أركان -
- ٦- يكشف عنهم جزأ من جسم الجنى عليه هو من العورات التي يحرس على سويتها وحبيبتها ولو لم تصاب هذا الفصل أية ملامسة عنقه بالمخادع -
- ٧- يتطابق التهم كقبي امرأة بذراعيه وضمتها إليه -
- ٨- لمسها لثمتهم تسمى الجنى عليها بالفرغ منها وتجرير إرادتها -
- ٩- ملامسة لثمتهم بشو تلمسه دبر الجنى عليها ولو كان حنيا -
- ١٠- لمس عقد المرأة وفرسه على سبل القنطرة -
- ١١- ادخال التهم الجنى عليه إلى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ وغيبه على غرفة من في قله وعنه في موضع الخليل لا يوفيه الركن المادي -

موجز القواعد (ج ٢) :

الفرع الثاني : - الفصل الجنائي

— متى يتوفر الجاني في جريمة حلك العرش - ١٢-١٥

الفصل الثالث

التشريع

— تحقق جريمة التشريع في حلك العرش وفقا لأحكام التشريع العلمية ولو كانت الأنكسار التي ارتكبها للثمن غير منافية للأداب - ١٦

— توفر جريمة التشريع بمسارعة خض انسانا بنية في حلك عرشه وتهديده وضرره وإسأكه بالقوة وإقاله على الأرض - ١٧

(ر : أيضا وصف أهمة المادة ٧٩)

الفصل الرابع

التشريف للشخص

الفرع الاول : - دكن القوة

— توفر دكن القوة كالكامل قبل قد وقع بئر رضاء من المبنى عليه ولو لم تستعمل قوة مادية أو تهديد - ١٨ و ٩ :

— توفر دكن القوة في جريمة حلك العرش ولو لم تترك أثارا بالمبنى عليها - ٢٠

— الخداع أو البهانة أو ابتزاز فرسة قد التعود والاختيار لجنون أو ضيوة أو نوم كافلتوفر دكن القوة - ٢١ - ٢٢

— متفاداة للثمن المبنى عليه بالساق جسمه من الخلفه حتى مس يتضيه عبزه مكون لركن القوة - ٢٣ .

— انشاء ركن القوة في جريمة حلك العرش إذا بعده في تنبيهه بالقوة فسادله من المبنى عليه قبولاً ورضاء

صحيح - ٢٤ و ٢٥

— سلطة محكمة الموضوع في استخلاص أصول الأكراد للثمن والأدى - ٣٦

— عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة حلك العرش بالقوة ركن الأكراد . قصور - ٣٧

(ر : أيضا جنس قاعدتان ١٦١ و ٢٧٤)

الفرع الثاني : - من المبنى عليه

— السن الحقيقية للمبنى عليه في جريمة حلك العرش هي التي يحول عليها في هذه الجريمة - ٣٨

— اقتراض القانون علم الجاني وقت مقارنته الجريمة بمن المبنى عليه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف استثنائية لأسباب قهورة يثنى منها هذا الاقتراض - ٣٩ و ٤٠

— إدانة للثمن في جريمة حلك عرش مية قبل عليها عن ١٨ سنة دون تحقيق دقاعة بتقدير سنها . قصور - ٤١

(ر : أيضا اختصاص المادة ١٩ وواقع المادة ٨٣ ونقض المادة ٢٤٧)

الفرع الثالث : - سلطة الجنائي

— متى يعتبر الشخص متوليا تربة للمبنى عليه - ٤٢ و ٤٣ .

— تحقق الجريمة لتصوص عليها في م ٢٦٩ / ج على الخادم بالأجرة للذي يتفادى جرمته على غلام سيكون هو الآخر مشغولا برعاية نفس الخدم وحمايته - ٤٤

— عدم تدليل الحكم على أن الخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لا يبييه ما دام قد بين قيام علاقة الخدمة بين للثمن والمبنى عليه - ٤٥

القواعد القانونية :

الفصل الأول

مسائل عامة

١ - كل سلس يمر من جسم الإنسان داخل فيما يبرحه بالهورات يجب أن يند من قبل حكة العرض والمراجع في اعتبار ما بعد عودة وبالا بعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال اليتات الاجتماعية فالتفتة الريفية التي تنفي ساقرة الوجه بين الرجل لا يخطر بالبال أن في قتيلا في وجبتها إخلالا بحياتها العرض واستقالة على موضع من جسمها تعد هي ومثيلاتها من العوروات التي تحرس على سترها قتيلا في وجبتها لا يخرج عن أن يكون فلا قلنا هذا على بالياء مصلية على المادة ٢٤٠ ع ١٠٠٠ ، (ج ١/٢٢/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ١٩٢٤ سنة ٤ ق)

٢ - كل فعل على بالياء يستلزم إلى جسم الجني عليه وعوراء وتفتش مملقة المياه منه من هذه التحية فهو حكة عرض . أما فصل العهد لفل بالياء الذي تفتش في المرأة حياء البين والأذن ليس إلا فهو فعل قاصح . فلذا كان الحكم قد أوجب على المتهم أنه عندما كانت الجني عليها تبتاً قوم سمعت طرأ على باب غرقتها ففتحت الباب فوجدتها قد فتحت الباب فخرجت لثتم لفعل القرفة ، ثم لما طردته وخرج منه على فيها واحتضنها بأن دم صدعها إلى صدره ثم أقامها على السرور فاستناتت فركها بطنقة في بطنها وخرج ، ثم أدناه في جناة حكة العرض بالقوة - فانه يكون سلباً لتوافر أدكان هذه الجريمة في حقه .

(ج ١/٨/١٩٠١/١٠٠٠ ملن رقم ٨٩٤ سنة ٢١ ق)

الفصل الثاني

جرمية حكة العرض

الفرع الأول

الركن المادي

٣ - إن الركن المادي في جرمية حكة العرض لا يلزم الكشف عن عورة الجني عليه بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون التمسك الواقع على جسم المصطى على مرجه قد بلغ من التفتش والإخلال بالياء والعرض درجة تنوع اعتباره حكة عرض سواء أ كان بلوغ هذه الدرجة قد يتحقق من طريق الكشف عن

عورة من عورات الجني عليه أم من غير هذا الطريق . فلذا كان الثابت بالعلم أن لثتم اخذن عورته كرها عنها ثم طرعا أرحاً ولستين قوتها بذلك يكفي لتحقق جرمية حكة العرض ولو لم يقع من الجاني أن كشف ملبسه أو ملباس الجني عليها .

(ج ١/٢٢/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ١٦١٢ سنة ٤ ق)

٤ - إن جرمية حكة العرض تم برفع فصل متلف اللذاب مباشرة على جسم الجني عليه ولو لم يحصل إيلاج أو احشاكك يتخلف عنه أي أثر كان .

(ج ١/٢٢/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ١٠٠٠ سنة ٦ ق)

٥ - إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد أغل بجناحه العرض إذ كشف جزءاً من جسمه هو من العوروات التي يحرس كل إنسان على صونها وحسبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على غير لواءة الجني عليه يتحقق البلبس الذي كان يستتره بغير في حد ذاته جرمية حكة عرض تامة ولو لم تصاحب هذا الفعل أية ملاحظة على بالياء .

(ج ١/١٦/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ٦٠٢ سنة ٢ ق)

٦ - كل سلس يمر في جسم الجني عليه بما يبر عنه بالهورات يتحقق نظر القانون حكة العرض . فمن بطرق كسني امرأة بخراميه ويضاهيه يكون مرتكباً لجناية حكة العرض . لأن هذا الفعل يقترب عليه ملاحظة جسم لثتم لجسم الجني عليها ويص منه جزءاً هو لا ريب داخل في حكم العوروات . وفي هذا ما يكفي لإدخال الفعل المقصوب إلى لثتم في حدود جرائم حكة العرض لأنه يقترب عليه الإخلال بجناحه الجني عليه العرض .

(ج ١/٢٢/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ٣٧١ سنة ٢ ق)

٧ - إن كل سلس يمر في جسم الجني عليها من عوروات بعد حكة عرض لما يقترب عليه من الإخلال بالياء العرض . ونحو المرأة هو من العوروات التي تحرس دائماً على عدم اللباس بها تماماً كجرائم منها ويقترب ارتدائها بغير حكة عرض .

(ج ١/٢٢/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ١٣٣٦ سنة ٥ ق)

٨ - ملاحظة لثتم بضو تلمسه دبر الجني عليها تعتبر حكة عرض . ولو كان متناً ، لأن هذه الملاحظة فيها من التفتش والتمسك بالياء العرض ما يكفي لتوافر الركن المادي للجرمية .

(ج ١/٢٢/١٩٢٤/١٠٠٠ ملن رقم ٢٠٨٨ سنة ٦ ق)

٩ - إذا بلغ لثتم من خلف الجني عليها وأثرهما

مَنْ كَانَ الْبَاقِي قَدْ ارْتَكَبَ التَّمَلُّقَ الْمَالِيَّ الْمَكُونُ لَهَا
وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ عَمَلٌ بِالْحِلْيَةِ الْعَرَضِيِّ لَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ .
(جُلْد ١٤/٨ ص ١٩٥٧ طَبْعُ رَدِّ ٨٠ سَنَةِ ١٢٧٢ ق)

١٥ - إِنْ التَّمَلُّقَ الْجَنَائِيَّ فِي جَرِيْمَةِ حَكِّ العَرَضِ
يُتَقَبَّلُ بَيِّنَةُ الِاسْتِدْأَةِ عَلَى مَوْضِعِ حَقِّ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِا سَوَاءٌ
أَكُنَ ذَلِكَ لَوْحًا . فَتُجَوِّدُ لَهُ أَمَّ حَبَا لِلِانْتِقَامِ .
(جُلْد ١٢/٧٧ ص ١٩٠٤ طَبْعُ رَدِّ ١٠١٠ سَنَةِ ١٢٦٤ ق)

الفصل الثالث

التَّرْوِيعُ

١٦ - إِذَا كَانَتِ الْأَمْوَالُ الَّتِي وَفَّقَتْ حِلْيَةَ جِسْمِ الْبَيِّنَةِ
عَلَيْهِ تَقْبِيرُ شُرُوطًا فِي جَرِيْمَةِ حَكِّ العَرَضِ وَقَبْلَ الْأَحْكَامِ
التَّرْوِيعِ فَهِيَ رَجَبُ الْغَنَابِ وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْوَالُ
فِي ظَنِّهَا غَيْرُ مُتَاقِيَةٍ لِلْأَدْبَابِ .
(جُلْد ١٢/٧١ ص ١٩٥٧ طَبْعُ رَدِّ ٢٩٩ سَنَةِ ١٢٥٠ ق)

١٧ - إِذَا صَارَ شَخْصٌ إِنْسَانًا يَتَبَنَّى فِي حَكِّ
عَرَضِهِ وَهَدَى وَطَرَهُ وَأَمْسَكَ بِهِ بِالقُوَّةِ وَفَقَّ مَقَاوِمَهُ
إِلَيْهِ وَأَقَامَهُ عَلَى الْأَرْضِ لِيَبْقِيَ بِرَحْمَتِهِ وَلَمْ يَنْزِلْ مِنْ
فَرْحِهِ بِسَبَبِ اسْتِنَاثِهِ فَمِنْهُ الْأَمْوَالُ تَكُونُ جَرِيْمَةُ
التَّرْوِيعِ فِي حَكِّ عَرَضِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ بِالقُوَّةِ .
(جُلْد ١٢/١١ ص ١٩٥٧ طَبْعُ رَدِّ ٣٩٩ سَنَةِ ١٢٥٠ ق)

الفصل الرابع

التَّرْوِيفُ المَحْدُودُ

التَّرْوِيفُ المَحْدُودُ

القُوَّةُ

١٨ - أَنَّهُ وَإِنْ كَرِهَ التَّخْلَادُ قَدْ اسْتَحْرَقَ
أَنْ دُكِنَ الْقُوَّةُ فِي جَنَائِي حَكِّ العَرَضِ يَكُونُ مَتَوَاتِرًا
كَمَا كَانَ التَّمَلُّقَ لِلْمَكُونِ لِهَذِهِ الْجَنَائِيَّةِ قَدْ وَقَعَ بِهَذَا
مِنْ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ بِاسْتِهْلَالِ الْبَيِّنَةِ فِي سَبِيلِ تَقْبِيرِ مَقْصِدِهِ
وَسَائِلِ الْقُوَّةِ أَوْ التَّهْدِيدِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُزَوِّدُ فِي الْبَيِّنَةِ
عَلَيْهِ فَيُعْذَرُ الْإِرَادَةُ وَيُعْذَرُ الْقَاضِيَةُ أَوْ بِمَعْرِدِ مِيَاثَتِهِ
الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ أَوْ بِاتِّهَامِهِ فَرَسَةً فَتَقْدَرُ سُعُودُهُ وَاسْتِخْلَافُهُ
إِمَّا لِمُجْتَرِمٍ أَوْ لِمَا فِي الْقَتْلِ أَوْ لِقَبْرِ نَشْأَةٍ عَنْ عَقَابِهِ
عَدَّةً أَوْ لَأَيِّ سَبَبٍ آخَرَ كَالْإِسْتِغْرَاقِ فِي الْقَوْمِ . لِئِنْ
سَكُوتَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَتَحَاقِيَهُ عَنْ أَعْمَالِ حَكِّ العَرَضِ مَعَ
سُعُودِهِ وَعَلَى أَنْهَا تَرْتَكِبُ عَلَى جِسْمِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ
يَصُورَ مِنْهُ حَقٌّ وَحَقًّا بِهَا مِمَّا كَانَ الْبَاطِلُ الَّذِي دِيَاهُ

فِي غُلَامٍ فَمِنْهُ الْقَتْلُ الْغُلَامِ إِلَى حَذْفِ الْبَشَرِ وَالَّذِي
لَيْسَ بِسَاسٍ بِمَعْرِدٍ مِنْ جِسْمِ الْبَشَرِ عَلَيْهِا يَتَبَنَّى حَوْرَةً مِنْ
حَوْرَاتِهَا هُوَ حَكِّ عَرَضٍ بِالقُوَّةِ .

(جُلْد ١٢/٨١ ص ١٩٣٧ طَبْعُ رَدِّ ١٤٤٢ سَنَةِ ١٢٦٤ ق)

١٩ - إِنْ التَّمَلُّقَ مِنَ الْمَرْأَةِ حَوْرَةً فَلَهَا حَقُّهُ
عَلَى سَبِيلِ الْقِتْلَةِ بِحَدِّ حَكِّ عَرَضٍ .
(جُلْد ١٢/١٣ ص ١٩٥٨ طَبْعُ رَدِّ ٣٣٣ سَنَةِ ١٢٨٥ ق)

٢١ - لَا يَتَبَنَّى حَكِّ عَرَضٍ إِلَّا لِلْسَّاسِ بِمَعْرِدٍ
مِنْ جِسْمِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ يَدْخُلُ مَعْرِدًا فِي حَكِّ الْحَوْرَاتِ وَكَذَلِكَ
الْأَعْمَالُ الْآخَرَى الَّتِي تَصُوبُ بِجِسْمِهِ فَتُحْذَرُ حَيْثُ مَا
الْعَرَضِيُّ الْمُلَاحَظَةُ مَا يَصْلَحُهَا مِنْ خَشْيَةٍ . فَلَا تَقْدَرُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ
شَتْمًا لِحَدِّ عَرَضٍ مَقْفُولًا بِالْوَبَابِ وَالتَّرَاوُدِ وَفِيهِ أَحَدُهُمَا
فِي وَجْهِهِ وَفِيهِ الْبَيِّنَةُ عَلَى غَرَّةٍ مِنْهُ فِي قَدَارِ وَجْهِهِ فِي
مَوْضِعِ التَّمَلُّقِ فَمِنْهُ الْقَتْلُ لَا يَتَبَنَّى حَكِّ عَرَضٍ وَلَا
شُرُوطًا فِيهَا أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَكِّ آيَةِ جَرِيْمَةٍ أُخْرَى
مِنْ جَرَايِمِ الْإِسْلَامِ الْأَخْلَاقِ .
(جُلْد ١٢/١٥ ص ١٩٣٧ طَبْعُ رَدِّ ٣١٨ سَنَةِ ١٢٤٠ ق)

فَرْعُ ثَانِي

الرُّكْنُ الْمُنَوَّى

٢٢ - إِنْ كَانَ مَا يَتَبَنَّى الْبَيِّنَةُ لِرَوَاغِ التَّمَلُّقِ
الْجَنَائِيَّ فِي جَرِيْمَةِ حَكِّ العَرَضِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ قَدْ
ارْتَكَبَ التَّمَلُّقَ الَّذِي تَكُونُ مِنْهُ الْجَرِيْمَةُ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ
عَمَلٌ بِالْحِلْيَةِ الْعَرَضِيِّ لَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ . وَلَا مَعْرِدَةً مَا يَكُونُ
قَدْ دَفَعَهُ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْبَرَاوِعِ الْمُخْتَلَفَةِ الَّتِي لَا تَقَعُ تَحْتَ
حَبْسٍ . وَلِئِنْ كَانَ الْإِتِّهَامُ قَدْ حُدِّدَ لِلْكَفِّ جِسْمِ
الْمَرْأَةِ . ثُمَّ أَخَذَ بِسَبَبِ حَوْرَتِهَا . فَلَا يَتَبَنَّى مِنْهُ الْقَتْلُ
بِأَنْصَادِ التَّمَلُّقِ الْجَنَائِيَّ لَيْسَ بِدَعْوَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ لَهَا
أَرْحَامَ الْقَبْرِ جَسَدِيَّةً وَإِنَّمَا فَطَّرَهَا بِسَبَبِ
عَنْ ذَلِكَ .

(جُلْد ١٢/٣ ص ١٩٤٧ طَبْعُ رَدِّ ١١١٤ سَنَةِ ١٢٧٢ ق)

٢٣ - لَا يَتَبَنَّى فِي تَقَابُورِ لِرَوَاغِ التَّمَلُّقِ الْجَنَائِيَّ
فِي جَرِيْمَةِ حَكِّ العَرَضِ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مَعْرِفًا لِلْبَيِّنَةِ
بِأَعْمَالِ الْقَبْرِ الْعَرَبِيَّةِ . بَلْ يَكُونُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ارْتَكَبَ
التَّمَلُّقَ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ عَمَلٌ عَرَضِيٌّ لِعَرَضِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ . مِمَّا
كَانَ الْبَاطِلُ عَلَى ذَلِكَ . فَيُعْذَرُ الْغَنَابِ وَلَوْ كَانَ الْجَنَائِيَّ
لَمْ يُقْصَدْ مِنْهُ إِلَّا بِمَعْرِدِ الْإِتِّهَامِ مِنَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ أَوْ
فَرَسَةٍ .

(جُلْد ١٢/٧٢ ص ١٩٤٥ طَبْعُ رَدِّ ١٤٠١ سَنَةِ ١٢٥٠ ق)

١٤ - إِنْ جَرِيْمَةُ حَكِّ العَرَضِ بِالقُوَّةِ تَحْتَقِقُ

إلى السكون وحدا به إلى القضاء ما لم يحرم يكف في ذلك إلا راجحاً مختاراً .

(جلد ١٠٤٠/٢٧٥ من رقم ٢٠٠ سنة ١٠٠٠ ق)

١٩ - إن قصد الجنائي في حكم العرض يكون متوافراً متى ترتب الجاني القتل وهو يعلم أنه على الجاني العرض الجنائي عليه ، مهما كانت البواعث التي دفعت إلى ذلك ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة حكم العرض أن تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي أن يكون القتل قد حصل بغير ودعاء من الجاني عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مياضفة . فحينئذ لا يلحق الجاني عليه قد انقضت بظواهر الجنائي فاضت أنه عليه سلبت يوقع القتل عليها ولم تكن ترضى به لولا هذه المقامر ، فإن هذا يكفي للقول بأن الجاني عليها لم تكن راضية بما وقع من التهم ويؤثر في ذلك القوة .

(جلد ١١١١/١٠٩ من رقم ١٢٢٠ سنة ١١٠٠ ق)

٢٠ - متى كانت الواقعة التي أتيها الحكم هي أن التهم جُمع على الجاني عليها ضوة وأدخل اسمه في ديوانه فإنه لا توجد جريمة حكم العرض بنسب التهم مما جلد ، والكشف العلني للتزوير على الجاني عليها من عدم وجود أثر بها .

(جلد ١١٠٠/١٢٧ من رقم ٣٠٠ سنة ١٢٠٠ ق)

٢١ - لا يشترط ثبوتاً في جنابة حكم العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي إثبات القتل للمسا مع الجاني عليها ، بل يكفي إثبات القتل له دون ودعاء . فلذا أوجب الحكم أن التهم أخرج ضمن تاسل الجاني عليه بغير ودعاء وهو في حالة سكر وأخذ بيته فيه يده فلذا كاف لإثبات توافر ركن القوة .

(جلد ١١٢٣/١١٢ من رقم ٢٤٦٦ سنة ١٢٠٠ ق)

٢٢ - إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة حكم العرض أن يستعمل الجاني الإكراه المادي مع الجاني عليه ، بل يكفي أن يكون القتل قد حصل بغير ودعاء صحيح ممن وقع عليه كأن يكون بناء على خداع أو مياضفة . فلذا انقضت الجاني عليه بظواهر الجنائي وأما أنه لا ينافي لول الجاني يوقع القتل عليه بحيث إنه لم يكن يرضى لولا ذلك ، فلهذا لا يصح معه القول بوجود الرضا بل يشترطه ركن القوة الواجب توافره في الجريمة .

(جلد ١١٢٢/١١٢ من رقم ١١١٤ سنة ١٢٠٠ ق)

٢٣ - إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من

قانون العقوبات صريحة في أن حكم العرض الذي يعلق عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد . وقد تراخى القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة ما لا يقل عن القتل للمكون للجريمة قد وقع عند إرادة الجاني عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال التهم وسيلة القوة أو التهديد أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في الجاني عليه بدم منقوبت أو في إرادته بإحداها بالبلغة أو إكراهاً فمرة قد قصور والاختيار كما في أحوال الضنون أن التهمة أو التهم ، أما إذا كان حكم العرض قد وقع على الجاني عليه وهو مالك لحياته واختياره ولم يده منه أية مقاومة واستنكر فإنه لا يصح صال تشيبه هذا بالإكراه أو التهديد للدم الرضا . وذلك لما ينطوي فيه من الرضا بجميع مظاهره وبكل معالاه .

(جلد ١١١٢/١٠٩ من رقم ١٢٢١ سنة ١٢٠٠ ق)

٢٤ - يكفي قاتلة لتوافر ركن القوة في جريمة حكم العرض أن يكون القتل قد ارتكب عند إرادة الجاني عليه أو بغير ودعاء ، وكلاماً يحقق وإثبات القتل مياضفة : فلذا كان الحكم به أن تعرض لآلة قاتلة في العمى قد قل ، إن مياضفة الجاني عليه ووضع التهم لإسمه في ديوانه وهو جالس مع خلاف آخر يعدم الرضا وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً ، وقوله هذا صحيح .

(جلد ١١٤٥/١٠٩ من رقم ١٢٠١ سنة ١٢٠٠ ق)

٢٥ - يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة حكم العرض أن يكون التهم قد ارتسب القتل للمكون للجريمة عند إرادة الجاني عليه أو بغير ودعاء ، وكلاماً يحقق وإثبات القتل أتم . فزم الجاني عليه في كل حكم الحكم الذي أدين التهم بفسله الجرمية قد أوجب عليه أنه جُمع على الجاني عليها وهو قائم وتوقع جلياً وأدخل قضيه من كفة لمساخذ حكة في فرجها من الخارج حتى أمشي ، فستكون يوافرها التي كانت تسم بجرورها - فانه يكون قد بين واقعة العمى بها توافر فيه لكون الجريمة التي داه فيها .

(جلد ١١٠٠/١٢٧ من رقم ٢٤٦٦ سنة ١٢٠٠ ق)

٢٦ - متى كان الحكم قد أوجب واقعة العمى في قوله إن يثاب كانت الجاني عليها توبى في حصة زوجها وكان التهم بدم مع قتيق من الفيلين ، وقابل قريقتان وكان التهم في علة الجاني عليها وحل ساقه عصبين سيقنراً منها قد يسده حتى لاس موضع لفقة منها

٣١ - إذا كان للتمم قد طرق باب المبنى عليها لئلا تقتضه معتقده أنه زوجها ، فادخل التيمم بالقبول وإغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدعها ومن كنفها ، وجنبها إليه وادعها عن نفسها مهبطاً إياها بالإيذاء إن رفضت ، فاستأثنت ، فاعتصى عليها بالعرب . فإن هذا الفصل المأخوذ الذي وقع على جسم المبنى عليها بقصد الإحصاء على عرضها هو ما يتعش حياها ويحس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك هناك عرض بالقوة تطبيق عليها بققرة الأول من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

(جبله ١٩٨٠/١٠/١٠ ملن رقم ٢٣٣ سنة ١٣٤٠ ق)

٣٢ - يمكن لثوارق ركن القوة في جريمة هناك عرض أو بالقوة أن يكون الفصل قد ارتكب ضد إرادة المبنى عليها أو بنهر رضائها وكلاماً يتحقق باثبات الفصل أثناء التيمم .

(جبله ١٩٨٠/١١/١١ ملن رقم ٣٣٣ سنة ٢٠ ق)

٣٣ - إن الفاعل قصد بالقبول على جريمة هناك العرض حماية للمناعة الأدبية التي يمتثل بها الرجل أو المرأة عرضاً من أية ملاحظة على الجاهل العرضي لافرق في ذلك بين أن تقع هذه الملاحظة والأجسام مادية وبين أن تقع والأجسام مستورة باللباس ما دامت هذه للأجسام قد استأثنت لئلا يرى من جسم المبنى عليه يد عورة فالصاق للتمم حملاً بجسم الهي المبنى عليه من الخلف حتى من يتعديه عبر الهي يضر هناك عرض مساقياً عليه بالمادة ٢٣١ ج . ومنافية للتمم هي المبنى عليه ومباينة له على غير رضاه . يكون ركن القوة والإكراه المتخصص عنه في تلك المادة .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ١٣٢٧ سنة ٥ ق)

٣٤ - إن حكم العرض إذا بدى في تنقيله بالقوة تصادف من المبنى عليه قبولاً ورضاه صحيحين فإن ركن القوة يكون متنيا فيه . لأن علم إتكاف تجزئة الواقعة للسكره لئلا تكتفي في ظروف وملاحظات واحدة بل في وقت واحد وتقبلاً قصد واحد لا يمكن معه القول بأن المبنى عليه لم يكرهه إرضاءً بغير رضاه وإرضاءً بغير آخر . كما أن البقرة في هذا المقام ليست بالقوة لأنها بل على قدر أنها صفة الرضا . فلا ما تحتقر الرضا ولم يكن بققرة أى أثر في تحقيقه بل مسألة للتمم عنها لا يكون لها أدنى مرد ولا مدوخ .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ٢٠٠ سنة ١٠ ق)

٣٥ - إن واقعة هناك العرضي تكون واحدة في

وحفظ عليه بين أساسه فانه يكون قد بين توافق العناصر القانونية لجريمة هناك العرض بالقوة التي أدان التيمم فيها من وقوع القتل المأخوذ للكون الجريمة مع العلم بعلية ، ومن عنصر النتيجة للكون لركن الإكراه .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ١٤٨ سنة ٢٠ ق)

٣٦ - إذا كانت الواقعة التي أجهتا الحكم هي أن المبنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يدها يده ويمسك فيها يدها أخرى ، فأخذ يراودها عن نفسها فلما أبت واستأثنت وضع يده على فها ومروق ليعلم من أعلاه وليس يده الأخرى عليها ، فهذه الواقعة توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هناك العرض بالقوة .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ٢٣٣ سنة ٢٠ ق)

٣٨ - إن منافاة التيمم للمبنى عليها أثناء نومها وتقبيله إياها وإسماكه بتدبيره يتحقق به جنابة هناك العرض بالقوة كما في ذلك من مباغتتها بالإحصاء المأخوذ على جسمها في مواضع يتأخر عرض المرأة من اللباس بمرحها .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ١٠٢٥ سنة ١٣ ق)

٣٩ - متى كان الحكم قد أجهت أن التيمم فاجأ المبنى عليها أثناء نومها بالطريق يترصد آليتها يده فإن جنابة هناك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغتة المبنى عليها بالإحصاء المأخوذ على جسمها في موضع يتأخر عرض المرأة من اللباس بمرحها .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ١١٢٨ سنة ٢١ ق)

٤٠ - إذا كانت حكمة الموضوع - في حدود ملأ من سلطة تقدير أدلة العصري - قد استغرقت ركن القوة في جريمة هناك العرض وأجهت توفره في حق الفاعل بقولها : إن ركن القوة المتخصص عليه في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ثوارق لدى التيمم الأول (الفاعل) مما يجب من أقوال المبنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاض التحقيق ، ومعالجة المحاكمة الأخيرة من أن التيمم الأول أن فعله القضاء مما بينه الأمر الذي أثار استنزالها واستنزالها في أول مرة ورفضها لصنع التيمم للكون في مرة ، فإن ما ذكره المحكمة من ذلك يمكن الرد على ما أثاره الفاعل من انتفاء ركن استئصال القوة ، لأن المبنى عليها سكنت عنه ما وقع عليها الفصل في المرة الأولى بما يدل على رضاه .

(جبله ١٩٨٠/١٢/١٢ ملن رقم ٨٤٢ سنة ١٣ ق)

باعتبار الحقيقة ما لم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب
تحرية يترتب عنها هذا الاقتراض .

(جلة ١٨٤/١٠٠ من رقم ٨٨١ سنة ١٣١٠) .

٤ - ما دامت المحكمة قد اتهمت من الملبس
التي أن من الجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها
أقل من ثمان عشرة سنة كلمة فلا يحسم القسم قوله
بجمله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل
على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون الجزية . ذلك
بأن كل من يقدم على مغالبة قبل من الأعمال المضافة
في ذاتها أو التي توتمتها قراضاً لأدب وحسن الأخلاق
يجب عليه أن يصرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع
الظروف الخفية قبل أن يقدم على فعله هذا هو أيضاً
التقصير حتى عليه العقاب من الجزية التي تكون منها
ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن
يقف على الحقيقة .

(جلة ١٨٤/١٠٠ من رقم ١٣٨ سنة ١٣١٥) .

٥ - إذا كان المتهم بترك عرض صفة قتلها
من ثمان عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقديم
من الجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعي فأجابه
لأن هذا الطلب وكلفته إبداع الأمانة في تحريها ثم طعن
فحكمت لقيامه بمرض الجنى عليها من الطبيب الشرعي ،
ولما لم يتم ذلك فصلت في الصوري لظنا أنه على أساس
أنه هو الذي عمل على تطويل الفصل في الصوري بدم
إرضائه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك
أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها فصلت بتأييد الحكم
المستأنف دون أن تتحدث من هذا الطلب - فإن حكماً
يكون تصرفاً إذا أن تحقيق أمر جوهري له أثره في
تكوين الجزية للسنة إلى التتم .

(جلة ١٨٧/٢/٢١ من رقم ٢٣١ سنة ١٣١٢) .

الفرع الثاني

صفة الجاني

٤٢ - إن مجرد كون التهم بجريمة حكم العرض
للتزوير يترتب على الجنى عليه يكفي لتقدير العقاب . ولا يترتب
أن تكون القرية في معدومة أو حاد تمام عامة ، فيكون
أن تكون في مكان خاص من طريق دعوى عامة .

(جلة ١٨٨/١٠/١٤ من رقم ٧٤٨ سنة ١٣١٤) .

٤٣ - لا يترتب على القانون لتقدير العقاب في
جريمة حكم العرض التي يكون فيها الجاني من التزوير
تزية الجنى عليه أن تكون القرية باطلاً دعوى عامة

تصلحت الأفعال المبكورة لما . فلا يصح إذن أن توصف
بوصفين تخالفان على وجه وصفها بالوصف الذي فيه
مصلحة قتلهم . فإذا كان حكم العرض قد وقع بسببه
أفعال مثالية ، وكان وقوعها أو لمّا مياضه ولكن المبنى
عليه سكت ولم يترتب على الأفعال المثالية التي وقعت
عليه فإن ذلك ينبغي على الفصل الأول فيجعله أيضاً
سائلاً بالزنا وتكون هذه الواقعة لا تخالف عليها . إلا إذا
كانت قد وقعت علناً في علم متزوج المصوب (مريد أبو
الحول) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم من
وغيرهم من يتضافر خبرهم المبدأ أن يشاهدوا الواقعة
فإن وقوعها في هذا الطرف يجعل منها جنحة قبل فاضح
على معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ج .

(جلة ١٨٧/٢/٢١ من رقم ١٣٨ سنة ١٣١٥) .

٣٦ - المحكمة أن تستخلص من الواقع التي عليها
التحقق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه الخاص
والأدنى على الجنى عليها في جريمة حكم العرض .
(جلة ١٨٣/١/١٠ من رقم ٣٨٥ سنة ١٣٠٤) .

٣٧ - إذا كان الحكم الملبس فيه حينئذ
الطعن بجريمة حكم العرض بالقوة لم يظهر دكن
الإكراه أو أنجب ترافقه قيام هذه الجريمة وأفضل
التحدث عما دفع به الطعن من أن الأفعال المنسوبة إليه
تتم برحمة الجنى عليها فأن يكون تصرفاً قصوراً يبيحه
بما يستوجب عقده .

(جلة ١٨٧/٢/٢١ من رقم ٢٢١ سنة ١٣١٤) .

الفرع الثالث

من الجنى عليه

٣٨ - إن السن الحقيقية للجنى عليه في جريمة
حكم العرض هي التي يحول عليها في هذه الجزية .
ولا يقبل من التهم المنع بجمله هذه السن إلا إذا اضطر
من ذلك بخلاف تهمته أو استثنائية . وتعتبر هذه
الظروف من شأن محكمة المرحوم ولا تدخل المحكمة
للتفتي في ما دام مبنياً على ما يبرهنه من الأدلة .

(جلة ١٨٤/١١/١١ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٠١) .

٣٩ - العبرة في السن في جريمة حكم العرض
هي بالسن الحقيقية للجنى عليه ولو كانت مخالفة لما
قدرة الجاني أو قدوة غيره من رجال القرن اعتدأ على
مظهر الجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أي سبب
آخر . والقانون يترتب في الجاني أنه وقت مثاقفه
الجزية على من هو دون السن المحددة في القانون يسلم

الذي لا يرجى سلطة عدومه فيقارن جريمته على عدم
يكون هو الآخر مشغولاً برعاية نفس المصنوع
وحمايه .

(جدة ١٧٨٠/٣/٢٥ ملن دم ٨٨١ سنة ١٠ ق)

٤٥ - إذا ما كانت السلطة بين السيد وعلمه مستمدة
من القانون فإنه يكفي عند تقديم العقوبة في جريمة
حكم المرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجني
عليه باعتباره خادماً عنه أن يبين الحكم قيام علاقة
الخدمة بين المتهم والمجني عليه دون حاجة إلى بيان
الظروف والواقع التي لا يستلزم الجزية التحليل على أن
المخدوم استعمل سلطه وقت ارتكاب الجريمة لأن
القانون قد اقتصر على قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(جدة ١٧٨٠/٣/١١ ملن دم ٥٥٢ سنة ١٠ ق)

الحسن عليه مع غيرهن الثلاث أو أن تكون في مدونة
أو مدونة تلزم ، بل يكفي أن تكون من طريق إقناع
مدونة عامة على المجني عليه ولو كان ذلك في مكان
خاص ومهما يكن الوقت الذي تلم فيه الجاني بالقرية
قصراً .

(جدة ١٧٨٣/١/١٧ ملن دم ٣٣١ سنة ٢٢ ق)

٤٤ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من
قانون العقوبات تفسر على تظليل التعاقب في جريمة حكم
المرض لإدراكه من نص عليهم في الفقرة الثانية من
المادة ٢٧٧ أي إذا كان الفاعل من أصول المجني عليه
أو من الذين ترجه أو ملاطفته أو من لهم سلطة
عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم
ذكرهم . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة

حرب الحبوسين

موجز القواعد (٢٤) :

- ١ - شرط العقاب على جريمة الحرب المصوص عنها في ١٢٨ ع - ١
تحقق الجريمة الحبوس عليها في ١٢٨ ع : حرب المتهم الذي سيطر معه ضد من الجيش الذي كلفه ضابط البوليس
بالحفاظة عليه - ٢
- ٢ - حرب الجندي القار بعد التنبس عليه وقيل تسليمه للجيش معاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده - ٣

القواعد القانونية .

٣ - غرار الجندي من الخدمة العسكرية وهو
بمسند الجيش عليه فخره يكون في الواقع جريمة
واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش ،
ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني
عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمراراً لفعل
الأول للعقاب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما
يستتبع وفقاً لأحكام قانون العقوبات ألا يعاقب المتهم
إلا بتجريم واحدة ، ولما كان القرار من الخدمة
العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ،
وكان حرب الجندي القار بعد التنبس عليه وقيل تسليمه
للعيش هو - كما مر القول - استمراراً لفعل القرار الأول
فيصير عليه نفس الحكم ، فإن اقتضاء جرأة المتهم بهذا
على أساس أنه لم يكن وقت حربه مقبوضاً عليه قانوناً
بالمعنى المقصود في المادة ١٢٨ من قانون العقوبات يكون
محصياً في القانون .

(جدة ١٧٨٨/٧/١٥ ملن دم ٢٧٧ سنة ١٢ ق)

١ - بشرط العقاب على جريمة الحرب المصوص
عنها في المادة ١٢٨ من قانون العقوبات أن يكون الحرب
قد حصل بعد التنبس على من وقع منه الحرب . فلا
جريمة إذا لم يكن هناك قبض سابق . وإن قلنا كان
المستأنف من قبض ثابت بالحكم أن المتهم عندما سلم من
مكرهين قبضاً بأنه سيجب عليه تنفيذ الحكم الصادر
بجسمه حرب قبل أن يتخذ عليه الأمر بالتنبس وذلك
لا بد مرهاً بما يعاقب عليه القانون ، سواء أكان قد
صدر أمر بالتنبس على المتهم أم لم يصدر .

(جدة ١٧٨١/١/٢٠ ملن دم ٥١٢ سنة ١١ ق)

٢ - إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس
قتل المتهم فوجد معه هويته فكلف الجيش بالحفاظة
عليه حتى يقتل منه فأبقت المتهم من القتل وفرضها
فجريمة تقع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات
لحصوله على أثر ضبطه طبقاً بالجريمة .

(جدة ١٧٨٣/١٢/١٢ ملن دم ٣٣٢ سنة ٢٢ ق)

‘و-ی’

وصف التهمة

رقم قاعدة

٦٠ - ١	الفصل الأول : عقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى
٢٢ - ٧	الفصل الثاني : عدم عقيد المحكمة بوضوح القضية الواقعة
٢٩ - ٢٣	الفصل الثالث : سلطة محكمة الجبايات في تعديل وصف التهمة
٢٨ - ٣٠	الفصل الرابع : ما لا يعتبر تنهيراً لوصف التهمة
	الفصل الخامس : متى يجب قسمة نظر القضاة على تعديل الوصف
٦٠ - ٣٩	الفصل الأول : بإحالة واقعة جديدة
	الفصل الثاني : بإدانة المتهم على جريمة تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعها للمخاتبة
٦٦ - ٦١	عن الجريمة التي وقعت بها الدعوى عليه
٦٨ - ٦٧	الفصل الثالث : بإحالة مواد جديدة غير واردة بأمر الإحالة نسيء إلى مركز المتهم
	الفصل السادس : تنهير الوصف بغير سبب تعديل في التهمة أو قسمة نظر القضاة
	الفصل الأول : التعديل قائم على قس الوقائع التي شكلها التحقيق والتي دارت حولها المرافعة
	القضاة ولم يرتب على التعديل إسناد تهمة أشد خطراً من التهمة لنفسه إلى
٨٨ - ٦٩	المتهم في ورقة شكائيف بالخطأ
	الفصل الثاني : الحكم على المتهم بأن كل جريمة ذكها إليها الجريمة الموجهة إليه
١١٩ - ٨٩	في أمر الإحالة
١٢٥ - ١٢٠	الفصل الثالث : إذا كان التعديل في صدد مواد القانون فقط
١٣٠ - ١٢٦	الفصل الرابع : الخطأ للمدعى
١٣٦ - ١٣١	الفصل السابع : تعديل وصف التهمة في الجلسة والمرافعة على أساس التعطيل
١٣٨ - ١٣٧	الفصل الثامن : مسائل منوعة

موجز القواعد (تابع)

الفصل الأول

عقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى

- ١ - توجيه التهمة إلى المتهم بأنه شرب الخمر عليه جريمة واحدة هي التي تنشأت عنها الواقعة لا يسع لها إلاثنته في جلسة ضرب للجنس عليه - ١
- ٢ - عدم عقيد محكمة الجبايات بالواقعة في نطاقها الفني الرسوم في أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حثتها كما يثبتها من التحقيق فلذا كانت الواقعة الكلية واحدة لا يتصور فيها أن تكون ٢
- ٣ - التهمة لأن ما يذكر منها بأمر الإحالة يحرمه حثاً وبطبيعة الحال ما لم يذكر - ٢
- ٤ - عقيد المحكمة في عما كره التهمة في حدود التهمة الواقعة في عرصة الجلسة بالفترة - ٣
- ٥ - وجوب عقيد المحكمة بواقعة اتهام المتهم بتجديد ما تلمسه من الجنس عليه لا بما تلمسه عند التعطيل وأخذه عليه التهمة بعدم التصرف فيه - ٤

موجب للقواعد (ج) :

- إسناد المحاكمة إلى التهم علم أخفاؤه الحيلة في قيادة السيارة على ضوء ما ورد بوصف التهمة من أنه كان عاكفا للوائح لا يجترأ إسناداً لواقعة جديدة - ٥
- عدم تقييد المحاكمة بتوقيع العقوبة الخاصة بجرعة انشاء جسم على أرض معدة لبناء دون موافقة السلطة المختصة متى رفعت الدعوى عن واقعة إطلاق بناء بدون رخصة - ٦
- (ر : أيضاً استئناف قاعدة ٢٢٥)

الفصل الثاني

عدم تقييد المحاكمة بوصف التهمة للواقعة

- التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت لدى المحاكمة لا على أساس الوصف الذي وسفته التهمة - ٧
- رفع الدعوى على التهم بوصف أنه ارتكب جريمة تزوير وتصب وانتهاء المحاكمة إلى أن الواقعة تقيّد المحصول على خاصة بطريق التهديد يجب عليها أن تضي في الدعوى على هذا الوصف الأخير مع عدم الاختلاف عن المبلغ - ٨
- حق عكس الموضوع في تعديل التهمة للفرقة أمامها بشرط ألا توجه إلى التهم أمثالا لم يشملها التحقيق - ٩
- حق المحاكمة في تصحيح وصف التهمة للفرقة بها الدعوى أمامها - ١٠
- انقضاء حق تعديل وصف التهمة على المحاكمة لا التهمة بالقبضات ١١ و ١٢
- إعطاء المحاكمة الوصف القانوني الصحيح على الواقعة للفرقة بها الدعوى لا يستلزم تضي المبلغ - ١٣
- لا عبرة بوصف التهمة ما دامت المحاكمة قد استظهرت واقعة الدعوى بما يوافقه في جميع العناصر القانونية لعمدة التي دانت التهم بها - ١٤
- عدم تقييد المحاكمة بالوصف الذي يحمله التهمة للواقعة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة للفرقة أمامها وصفاً صحيحاً من القانون - ١٥ و ١٧
- حق المحاكمة في إدانة التهم عن الواقعة للفرقة عنها الدعوى بوصفها القانوني الصحيح بشرط تقييد بالواد التي طلبها التهمة - ١٨
- إلزام المحاكمة بتحديد الواقعة للفرقة أمامها بجميع كونها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً وليس عليها في ذلك إلا أن تقت نظر المبلغ - ١٩ - ٢١
- عدم تقييد المحاكمة الاستئنافية بالوصف القانوني الواقعة التي أدينها الحكم الابتدائي ما دامت لم يضاف إليها شيئاً من الأفعال التي لم تكن موجبة للتهم - ٢٢
- (ر : أيضاً استئناف قواعد - ١٦٢ و ٢٣٧ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢)

الفصل الثالث

سلطة محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة

- حق محكمة الجنايات في أن تحلّ لثمة الأفعال المنسوبة إلى الإثالة وسماً آخر غير وصفها الذي وصفها به نفس الإثالة - ٢٣
- حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة متيّد بالواقعة التي في أمر الإثالة - ٢٤
- حق محكمة الجنايات في الدول عن الوصف الذي وجهته إلى التهم وأدانت بالوصف الذي أجبل به إليها - ٢٥
- حق محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة على ضوء ما استظهره من واقعة الدعوى دون حاجة لثمة نظر المبلغ ما دام هذا التعديل لا يمدد وصف الواقعة للسنة إلى التهم وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أحد - ٢٦
- حق محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة ليقتل بعض عناصرها والمطرح بين ظروفها دون ثمة نظر المبلغ ما دامت الواقعة الثابتة التي يأمّر بالإثالة هي التي اتخذتها المحاكمة أساساً للوصف الجديد - ٢٧ - ٢٩

موجز القواعد (تابع) :

الفصل الرابع

ما لا يعتبر تنقيح الوصف التهمة .

- تقديم التهم بوصف أنه سرق القدر بطريق الخطف وإدانة على اختيار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هرية بالقدر بعد تسلمه إله من المني عليه - ٣٠ .
- معاقبة التهم في جريمة التبيد على أساس ما تبنت المحكمة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع إضراراً بسلامة الذي تمت أنه لثلاث المحجوزات في حين أن الدعوى رفعت باختلاف الأشياء المحجوز عليها لصالح الجائزة مع تسليمها إليه على حيل الودية بصفته حارسا - ٣١ .
- اختيار المحكمة التهم مسامحا في القتل بطريق إسكاف المني عليها وتبديل متلومتها بعد أن كان أمر الإقالة بغيره مسامحا في القتل بسلطة المني عليها بالسكين مع التهم الآخر - ٣٢ .
- تبديل المحكمة لوصف التهمة من غير قصد عند سرد الوقائع متى أيدت الحكم التباين لأجابه وطلبت مادة القانون التي تطبق على واقعة التهمة كما كانت - ٣٣ .
- تقديم التهم لمسافة لإختياره شركا مع آخر معلوم في جريمة التزوير وإدانة اختياره شركا ليهول - ٣٤ .
- التزويد في بيان الطريقة التي حصلت بها الواقعة كما تضمنتها أمر الإقالة - ٣٥ و ٣٦ .
- قول المحكمة إن التهم كان يسير بسرعة إذا كان وجه الخطأ للسند إليه أن الحادث نشأ عن إهماله وعدم احتياجه وعدم اتباعه الواجبات بأن نداء السيارة على يسار الطريق - ٣٧ .
- استبعاد المحكمة طرف سبق الأسرار - ٣٨ .

الفصل الخامس

متى يجب قسمة نظر المصالح على تبديل الوصف

الفرع الأول : باضافة واقعة جديدة .

- إختيار المحكمة التهم شركا لا قاعلا متى أقيمت التبديل على وقائع تختلف للوقائع التي أسس عليها الاتهام الأول - ٣٩ .
- توجيه التهمة إلى التهم بأنه ضرب المني عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها الباعلة ورأت المحكمة إدانة في جنحة ضرب المني عليه عمداً - ٤٠ - ٤٥ .
- تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه باعة لا يقتضي تنبيه التهم إذ أن التبديل كاسر على استبعاد بعض الأقسام التي تقل من جسيمة الجريمة الواردة في الوصف الأصلي وهو نية القتل - ٤٦ .
- تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه باعة يوجب قسمة نظر المصالح إذ أن التبديل لا ينصرف على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل ينصب على التهمة كلها - ٤٧ - ٤٩ .
- تبديل التهمة من ضرب أقصى إلى الموت إلى قتل خطأ - ٥٠ .
- تقديم التهم على أساس أنه أحدث ضرباً برأس المني عليه وبقيت المحكمة أنه لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر - ٥١ .
- رفع الدعوى على التهم بأنه اشترك بطريق التعريض والاضيق والمساعدة في شروع في قتل المني عليه ورأت المحكمة إدانة في تهمة أنه ضرب المني عليه - ٥٢ .
- رفع الدعوى على التهم بتهمة القتل المدع مع سبق الأسرار للقرن بجناية خطف أبق ورأت المحكمة إدانة في تهمة الاختراك في القتل بختياره نتيجة عمدة لاغواكه في جنابة الخطف - ٥٣ .
- رفع الدعوى على شمين بأنها اقترعا على ارتكاب حوالت السرقات لولا وأن أولها قتل المني عليه عمداً وكانها اشترك معه بطريق الاضيق والمساعدة ورأت المحكمة إدانة التهمين على أساس أن الثاني قتل عمداً والأول شروع في القتل - ٥٤ .

موجز القواعد : (ب)

- كون القتل السند إلى التهم في امر الإكراه أو أسك المجنى عليه ليتمكن منها أكثر من ضربه وراثت المحكمة إبانته على أساس أنه هو الذي بشر ضربه المجنى عليه - ٥٥
- رفع الدعوى على التهم أنه وضع عمداً لمرأى في زواجه وأحدث عمداً حال وضد الآخر فيها ضرراً كبيراً بأن امتدت من زواجه إلى الإضرار بالمأهولة والمعاونة الآخرين فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة أنه أحدث عمداً حال وضد الآخر في زواجه ضرراً كبيراً ثم الماتون الماحزون - ٥٦
- رفع الدعوى على منبهين بأنهما شرعا في قتل المجنى عليه عمداً بأن أطلق عليه كل منهما عياراً ناريّاً وراثت المحكمة إبانته أدلما في كلا البابين - ٥٧
- قسّم التهم وآخرين تبعة الاشتراك في تجمهر وقت فيه جرائم ضرب فاستبعدت المحكمة تبعة التجمهر وراثت إبانته في واقعة ضرب لم توجه إليه - ٥٨ و ٥٩
- قسّم التهم وأحدث إصابة جديدة للمجنى عليه سبب وقته وراثت المحكمة إسناد أحداث إحدى الإصابات الأخرى التي وجدت بالمجنى عليه - ٦٠

الفرع الثاني : بائنة التهم على جريمة تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعها العادية عن الجريمة التي وضعت بها الدعوى عليه

- تعديل التهمة من جنابة « سرقة بالإكراه » إلى جنابة إغشاء إهياء مسروقة - ٦١
- تعديل وصف التهمة من اختراق بالاختراق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار إلى قتل عمد بدون سبق الإصرار - ٦٢
- إخبار التهم قاعداً في الجريمة بعد أن كان مقدماً لمجباره شركاً فيها - ٦٣
- تعديل التهمة من اختراق في جنابة اختلاس موقوف ضائعة مسلمة إليه بسبب وظفقت إلى إغشاء إهياء مسروقة - ٦٤
- تعديل التهمة من تزوير أوراق مالية إلى جريمة استعمال هذه الأوراق المزورة - ٦٥
- تعديل التهمة من جنابة قتل عمد إلى جنابة قتل خطأ - ٦٦
- (ر . أيضاً : استئناف قاعدة ٧٤٨ ودفاع قاعدة ٩٤)

الفرع الثاني : بزيادة مواد جديدة غير واحدة بطر الإحصاء تسمى لتركز التهم

- طلب مدافعة التهم بالعدد ١٠ من القرار الوردي رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ قبل إنشائه وراثت المحكمة إبانته في الجريمة التي كان متابعاً عليها بالعدد السابعة من ذلك القرار الذي استمر سريان حكمها مع اختلاف واقعة كل جريمة عن الأخرى - ٦٧
- إضافة التهم إلى محكمة الجنايات لما كانت وفقاً لقاعدة الأولى من قانون المجرمين المتدين بالإجرام وراثت المحكمة إبانته لعدد الثانية من ذلك القانون - ٦٨

الفصل السادس

تقديم الوصف بغير سبق تعديل في التهمة توالت نظر الدفاع

الفرع الأول : التعديل القائم على نفس الوقائع التي تشملها التحقيق والتي ذكرت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة أشد خطراً من التهمة للتسوية إلى التهم في وثيقة التكييف بالمعصوم .

- تعديل وصف التهمة تعديلاً لا يشاربه التهم لقيامه على نفس الوقائع التي تحملها التحقيق ودارت عليها المرافعة - ٦٩ - ٧٢
- تعديل وصف الواقعة من قتل وشروع فيه إلى قتل مقترن - ٧٣
- تعديل وصف الواقعة من جلب مواد ضارة إلى إضرار جواهر عنده - ٧٤
- تمسك التهم بجاة الدفاع الترمي وانتهاء المحكمة إلى أنه كان حقيقة كذلك وإنما تجاوزها إلى الحدود الدفاع الترمي - ٧٥
- تعديل تهمة السرقة بطرق الإكراه إلى جريمة إغشاء إهياء مسروقة متى كانت الواقعة في مرافعة المعصوم أمام المحكمة قد طرقت على هذه الواقعة - ٧٦

مواد القواعد (تابع):

- تخصيص الطريقة التي تمتصت في النصب من غير إتيانة شيء إلى الأفعال الفرعية بها الدعوى - ٧٧ و ٧٨
- شير وصف الواقعة من شروع في موافقة إلى شروع في حثك عرض - ٧٩
- تعديل وصف التهمة من سرقة إلى اختفاء مسروق - ٨٠ و ٨١
- تعديل وصف التهمة من اختفاء ميزان غير مدفوع وغير صحيح إلى حيازة ميزان غير مدفوع ولا مشروط بشيء - ٨٢
- تعديل وصف التهمة من اختفاء ميزان في سرقة إلى اختفاء أشياء مسروقة - ٨٣
- تعديل الوصف من حيازة أمانة إلى سرقة - ٨٤
- تعديل الوصف من شروع في موافقة إلى حثك عرض - ٨٥
- إضافة التهمين إلى عراز أسلحة عدة وإقليم السمكة بتخصيص كل منهما بجانب من الأسلحة - ٨٦
- تعديل الوصف من شروع في قتل شخصين مع سبق الإصرار إلى شروع في قتل مقتدر بدون سبق إصرار - ٨٧
- بيان عناصر عدم الاحتيال في قبضة السيارة في حدود الواقعة الفرعية بها الدعوى - ٨٨
- (ر . أيضاً : استثنائات قواعد ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٧ و ٢٥٠ و ٢٥١ وتظم قاعدة ١٧ وطلع قاعدة ١٢٧)
- الفرع الثاني :- الحكم على التهم بشأن كل جريمة توفرت فيها الجريمة للجريمة البينة في امر الإحالة**
- تعديل الوصف من إحداث طاعة مستديرة إلى إتيان خطأ - ٨٩
- إختيار التهم شرعاً لا فعلاً في الجزية الفرعية بها الدعوى - ٩٠ - ١٠٠
- تيير الوصف من جناية سرقة إلى كره إلى جناية سرقة بحمل سلاح متى كانت الواقعة في الجناية التي قدم بها لعمل وقائع الجناية التي عوق عليها - ١٠١
- تزول المسكة في حكمها على التهم من جناية اللطافة بالمتابعة إلى جناية إحداث جرح - ١٠٢ - ١٠٤
- تزول المسكة في حكمها على التهم من جناية ضرب أقصى إلى الموت إلى جناية ضرب - ١٠٥
- استبعاد ظرف سبق الإصرار وأخذ التهم بالظرف للشدد بخصوص عليه في المادة ٢٢٤/ع - ١٠٦ و ١٠٧
- تعديل الوصف من اختراق في جناية تزوير ورقة رسمية إلى اختراق في جناية تزوير ورقة عرقية - ١٠٨ و ١٠٩
- إتيان المسكة إلى أن السرعة بالإكراه لم تقع في طريق طم - ١١٠
- تعديل وصف التهمة من سرقة إلى كره إلى جناية ضرب - ١١١
- كون الواقعة الفرعية بها الدعوى على التهم بأنها تكون جناية رهوة هي هي التي عنها المسكة مكتوبة لجريمة النصب - ١١٢ و ١١٣
- كون الواقعة الفرعية بها الدعوى ، وهي تكون جريمة القتل السد ، تضمن الواقعة التي أدت فيها التهم وهي جناية الضرب أقصى إلى الموت - ١١٤ و ١١٥
- تعديل الوصف من القتل السد إلى التزوير فيه - ١١٦
- تعديل الوصف من شروع في قتل حمد إلى جناية ضرب - ١١٧ و ١١٨
- استبعاد ركن الملاينة من واقعة القذف التي رقت بها الدعوى - ١١٩
- (ر . أيضاً : اختصاص قاعدة ١٩)
- الفرع الثالث :- ما كان التعديل في سداد مواد القانون فقط**
- التزام المسكة بتطبيق النص المسح على الواقعة الفرعية بها الدعوى دون إجراء تعديل في الواقعة الجنايائية - ١٢٠ - ١٢٣
- تطبيق المسكة على واقعة القتل الفرعية بها الدعوى الواد الملقوب تطبيقاً بسد استبعاد المادة ٢٢٤
- حقوق بغيريتها - ١٢٤
- تطبيق المسكة مواد القانون التي تنص على التغلب على الواقعة التي رقت بها الدعوى بالجرعة ينفي النظر عن المادة التي طلب الدعي بالمقترن الدنية تطبيقاً - ١٢٥

مراجع القواعد (١٢٠٠):

الفرع الرابع : القواعد العامة

- التبدل الذي لا يبدو إسهاماً شاملاً وقع في تاريخ الواقعة ولم يتناول ذات الواقعة الجنائية - ١٢٧ و ١٢٧
- تدلوك محكمة الجلبات الجور الذي ورد في وصف التهمة في أمر الإحالة بعدم ذكر سبق الإسراء والتمرد إذا كان قد طلب تطبيق القواعد الخاصة بهذين الطرفين في أمر الإحالة ذاته - ١٢٨
- ذكر قاضي الإحالة في أمره أن الحاجة بإيد اليقين في حين أنها بإيد اليسرى عكس المحكمة للحالة إليها الدعوى مسجحة - ١٢٩
- وتوقع خطأ في كتابة رقم القاعة المطلوب مساقية لهم بها في أمر الإحالة وتدلوك المحكمة ذلك في حكمها - ١٣٠

الفصل السابع

تعديل وصف التهمة بالجلسة والرافعة على أساس هذا التعديل

- رفع الدعوى على التهم بالجلسة ٢٤٢ عتوتف وطلب عاى المبنى عليه تطبيق المادة ٢٤١ عتوتف ومتابعة التهم أقوال المبنى عليه عن إصابته وتطبيق المحكمة المادة الأخيرة على الواقعة لا يثير إخلالاً بحق الدفاع - ١٣١
- إقامة محكمة الدرجة الأولى كمحاكم على أساس من الإرفاق لم تكن الدعوى مرفوعة به بدون قس نظر الدفاع ورفق بهم إلم المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد لا يثير تعديلاً لقضية دون قس نظر الدفاع - ١٣٢ - ١٣٤
- تعديل وصف التهمة إلم محكمة الدرجة الأولى في مواجهة التهم والرافعة على أساس الوصف الجديد إلم درجتي التماس لا يثير إخلالاً بحق الدفاع - ١٣٥
- حصول التبدل في تاريخ التهمة إلم محكمة الدرجة الأولى وعدم متابعة التهم ذلك إلم المحكمة الاستئنافية لا يثير إخلالاً بحق الدفاع - ١٣٦

الفصل الثامن

مسائل متروكة

- إستناد تهمة الضرب الذي نشأت عنه طاعة إلى أحد المتهمين وإستناد تهمة الضرب الأخرى إلى التهم الأخرى يستوجب الحكم ببراءة المتهمين إذا تفككت المحكمة في نسبة التهمة الأولى ما لم يبر وصف التهمة في مواجهة التهم - ١٣٧
- الدفاع لإنهم وصف التهمة وغموضه من النصوص الواجب إضمارها لدى محكمة الموضوع قبل ملاح أول خلد - ١٣٨ (ر. أيضاً : إيلت قاعدة ٤٩٠ ودعوى جنائية قاعدة ٣٥ وقض لأعدان ٤٦٦ و ٤٦٧)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تقديم الحركة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى

- ١ - إذا كانت التهمة الموصلة إلى التهم في أمر الإحالة المطلوبة مما يتبع من أجلها هي أنه ارتكب جنائية بأن ضرب المبنى عليه ، فوق رأسه فأحدث به الإصابة للوضعية بالضرر الجلي والقي تدأ عنها طاعة مستندة يستحيل رؤاها وهي قصد جرم من العظم الخسفة ، وفطرت الدعوى أمام المحكمة وانتهت فيها المرافعة على اعتبار هذا الوصف الذي بين فيه على وجه التدين والتحديد لتدل الجنائي المنسوب إلى التهم متعارفة وهو ضرب المبنى عليه حرية واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها الطاعة قلة المحكمة تكون عطفة إذا أدان التهم لا في الجنائية المذكورة

يل في جنحة ضرب على أساس أنه ضرب المبنى عليه ، فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي . . . وذلك لأنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر أن إصابة تارأس ساقه المذكور كانت من فعل التهم فإنه كان يجب عليها أن تقضي ببراءة من التهمة التي أحيل إليها من أجلها أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المذكورة للجرية التي رأت أن تحاكمه عنها وتبين له الفعل الذي تسببه فيه ليل يلقه بقائه فيه . وبإدارة أخرى تعدل في مواجته التهمة الواردة بأمر الإحالة على التمس الذي ارتأه بأن توجه إليه بالجلسة لتدل الجديد بد ط ألا تخرج من ذلك عن دائرة الأعمال التي تشتمل على التهم الجنائية التي أجمعت في البعوى التهم فيها ، وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل قضاة المحاكم الجنائية التي لم تصد بها عهد بتقرير حق المحكمة في تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتعديده على الوجه المراد

وعقوبة مستعدة بسببها عن بعض ، ففي هذه الحالة -
وفي هذه الحالة وحدها - لا يصح المحكمة أن تخرج
إلا صرف النظر عنه ولم يرتدبه إليها . أما إذا كانت
الواقعة المادية واحدة لا يصور فيها أن تكون قابلة
لأية تسمية أو تسمية ما ذكر منها بأمر الإحالة يمر
سه حتماً وبطبيعة الحال ما لم يذكر ، حتى ولو كان قد
صرف النظر عنه صراحة . كما لا بد من ذلك بأن
حق التهم في القضاة يقتضي أن تبنى التهمة التي توجه
إليه ليس بمرده عليها . بل من حق المحكمة في تعديل
التهمة أثناء المحاكمة بما يراه واجباً من غير طلب
المادة ٣٨ من القانون للدكتور ، ومبدأ تين التهمة
المعدية التهم ، ولا تأخذ على غرة منه دون أن تتيح
له فرصة تقديم طلبه كملال أساسيين من الواقع .

(جدة ١٩٤٢/١١ من رقم ٣٨ سنة ١٣٠٢)

٣ - إن القانون قد شغل الدعوى بالمحقق المدنية
في مواد المرافعات والمجمع الحق في دفع عهده إلى المحكمة
المناهية تكليف خصمه مباشرة بالصور أمامها . وحتى
رفعت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تحرك
سما ويصبح من حق المحكمة وإلزامها الفصل فيها في
الحدود الواردة بمرور التكليف بالصور دون أن
تكون مبنية بالوصف الذي تنسب التهمة بالواقعة أو
بالطيات التي تنسب في الجلسات . وإن فني كان الحكم
لم يتناول في عاكة التهم حدود التهمة كما وردت في
عريضة الدعوى للإشارة فلا يتقبل من التهم أن يضي
أن المحكمة تجاوزت سلطتها في القضاء ، فالدعوى العمومية
إذا لم تأخذ بالوصف الذي أعطته لتسمية التهمة .

(جدة ١٩٤٢/١٣ من رقم ٣٨ سنة ١٣٠٢)

٤ - إننا كانت الدعوى قد رفعت على التهم بأنه
اشترك بطريق الاختلاس مع آخر في تهديد أصحاب
الحق عليه فقرأه محكمة أول درجة ثم أدانت المحكمة
الاستثنائية ولم تقل ذلك إلا أنه من حيث الاختلاس
عنده أثناء التحقيق ادعى أنه تسلم من القاتل الأصل
ثم تم بعد عدم التصرف فيها ورفضه مسدداً التهمة
تصرف فيها ورفضاً ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ
الواقعة التي اتهم فيها أمام محكمة الدرجة الأولى عامة
بما تسلمه القاتل من المبنى عليه لا بما تسلمه هذا التهم
عند القبض وأخطأه التهم بعدم التصرف فيها .

وتقتض هذا الحكم بالقبض على هذا التهم - وهو
شريك - يقتضي تقبضه بالتبعية على القاطن الآخر
برصه قاتلاً لرحمة الواقعة التهم من سا فيها باعتباره

بما التحليل من هيئات القانونية التي تكفل لكل منهم
الحق في المناقشة من قسمة أمام القضاء قبل أن تترك
أية عقوبة في شأن أية واقعة جنائية يستدعي ارتكابها
أما أن تدعى المحكمة التهم في جريمة أخرى فترافها قبل
آخر غير التي تنسب من الدعوى بالمراسم عارية في ذلك
من الفصل الأول والوصف الأول للقسمة في الدعوى
إليها والذين قسروا التهم قطعه عليها - ولم يكن
ليطالب قانوناً بأكثر من هذا - فإنها بذلك تكون
قد عاقبت التهم عن واقعة لم تكن مطروحة على سبيل
البحث بالمجلس . وهذا يكون قد أخلت بمقتضى
القضاة اختلافاً خطيراً بموجب تقاض حكماً .

(جدة ١٩٤١/٥ من رقم ١٣٨٥ سنة ١٣٠١)

٢ - إن قانون تشكيل عام المناهيات إذ نص في
المادة ١٢ (أ) حل أن ، فتأني الإحالة تعديل التهمة
المثبتة في ورقة الاتهام أو تعديلها دون أن يمتد التهم
وقال في بقائه التحقيق ، وفي المادة ٣٧ حل أنه
يجوز لمحكمة المناهيات إلى حين الفصل بالحكم تعديل
أو تعديل التهمة المدنية في أمر الإحالة - إذا اقتضت
الحال ذلك بشرط أن لا توجه حل التهم أملاً في تعديلها
الحقيق ، إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن
القاضي أراد - كما هي الحال في قانون التحقيق الجنائي
المصري (مادة ٢٢٧) وقانون التحقيق الجنائي السوداني
(مادة ١٩٥) الذين أخذ منها هذا النص - أن
يصل لقراءة الأصلية بجميع عناصرها التي تتلونها
التحقيقات الابتدائية اختياراً عند المحاكمة التي تطلب
بناء على هذه التحقيقات فلا تكون المحكمة وهي تفصل
في الدعوى مبنية بالواقعة في نقاطها الضيق للرسم
في أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر في
الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تنبئها من التحقيق
التي تفرع بالمجلس في حدود القارة الواردة التي تميل
بالواقعة الأصلية ، إذ أن ما ورد في أمر الإحالة ليس
إلا مرجعاً لتلك الواقعة ضمن رأى القاضي الإحالة فيها
تخص من التحقيق فيها - ولا كان هذا الرأي بطبيعة
الحال لا يرد ، وليس من شأنه أن يرد المحكمة
حاشية الرأى الأعلى ، فإن ما أن تأخذ وتنتقد التهمة
أساساً آخر لتسعى من جميع حقيقتيها أجريت
في موضوع الواقعة بتسليمها المكورة لما - ولا بد
على ذلك بأن لسعة الاتهام أو التحقيق أو الفصل فيها
أسفر عن تحقيق حقوقها واختصاصها في شأن التصرف
في الدعوى ، فإن ذلك على أن تكون نتائج الدعوى مستعدة

بالعقوبة إلى المجلس الذي لا يتنص عن ثلاثة شهود
حسباً لفقرة الأخيرة من المادة ١٧ ج .
(جلد ١٢٧/١/٨ من رقم ١٩٣٠/١/٨ ق)

٨ - على قاض الموضوع أن يثبت الوقائع
المطروحة أمامه من جميع أوجهها وأن يتنص فيما يثبت
فيها منها ولو كان هذا التثبيت يتلزم وصف التهمة
بوصف آخر غير ما أعطى لما نصته الاتهام أو تطبيق
مادة قانونية أخرى خلاف المادة التي طلب الاتهام معاقبة
الشخص بموجبها . فليس له إذن أن يتنص بالبراءة في
حصى قدمت له بوصف معين إلا بعد قلب وقائمه
على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها
لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم
المستوجبة قانوناً للعقاب . وذلك مع مراعاة حقوق
المدعى من حيث عدم الخروج عن الوقائع المعروضة
ومن حيث وجوب ثبوت نظر المدعى إلى ما رآه من
وصف جديد . فلما رفضت الدعوى على التهم بوصف
أه ارتكب جريمة الزور في محضره وأنه توصل
إلى الاستيلاء على غائلته من المبنى عليه باستعماله طرقاً
احتمالية الخ وراث المحكمة أن الوقائع المسندة إلى
المتهم لا تنفي الزور ولا التسبب ولكنها على فرض
صحتها تنفي الحصول على غائلته من المبنى عليه بطريق
التبديد للعقاب عليه قانوناً وجب على المحكمة في هذه
الحالة أن تنص في الدعوى على هذا الوصف الأخير
مع عدم الإخلال بمقتضى العقاب .

(جلد ٣٨٦/١/١٠ من رقم ٣٨٨ ق ٦)

٩ - المحكمة الموضوع - إلى حين التعلق بالحكم -
أن تفصل في التهمة المطروحة أمامها بشرط ألا توجه
إلى التهم أفعالاً لم يثبتها التحقيق . فإذا كانت محكمة
أول درجة قد أوردت في حكمها ما ملحه التحقيق ،
واستخلصت منه استنتاجاً سابقاً ان إعمال المسند
المتهم لم يكن في قراره أن قرر العقوبة متنب عن البلد
حالة كونه متنباً بها (كما هو نص التهمة المطروحة بها
الدعوى) بل في أنه لا يبلغ من حدة هذا الغير بعد
تنبأه ، ثم طبعه على هذه التهمة الأخيرة ، فبما لا تكون
قد أخلت في تطبيق القانون . ومع ذلك فقد حُكّن
المدعى عن التهم في هذه الحالة ... إن كان قد رأى أن
في هذا التعديل إجحافاً به - أن يتنص إلى المحكمة
الاستثنائية . أما وهو لا يفعل فإن ذلك يستلزم منه في
إثارة بعد ذلك لدى محكمة التفتيش .

(جلد ٣٨٧/١/٨ من رقم ٣٨٨ ق ١٢)

- تحقيراً لحسن سير العدالة - أن تكون لجنة نظر
الدعوى بالتبعية إليها كليتها .

(جلد ١٢٧/١/٨ من رقم ١٩٣١/١/٨ ق ١٧)

٥ - إذا كانت المحكمة أُنشئت لتفتيش التهم إلى التهم
يتخذ اللجنة اللازمة في قيادة السيارة ، مستندة ذلك
من ذات الوقائع المسندة إليه وفي حقه ما ورد بوصف
التهمة من أنه كان يتنصلاً للقوائم ، ومن بينها لائحة
السيارات التي تنص بأن يتخذ السائق اللجنة اللازمة
للسانطة على حياة المجرور ، فبما لا تكون قد أُنشئت
إليه واقعة جديدة .

(جلد ١٢٧/١/٨ من رقم ١٩٣١/١/٨ ق ١٨)

٦ - لا كانت المحكمة مقبلة في حكمها في تطبيق
القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما
تنص في المادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ،
وكانت التهمة التي طرح على محكمة الموضوع أن الأرض
الحام عليها البناء من ما يتعلق عليه القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٤٠ على قصر التهمة على أن التهم أُلهم
بناء بدون رخصة وطلب عقاباً بالادعين ١ و ١٨ من
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٨ - فإن المحكمة لا تكون
قد أخلت لأن تنص على التهم بالدعوى العامة بجمرة
إفشاء تقسيم على أرض مملوكة لبناء دون موافقة السلطة
التفتيش وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
المخار إليه .

(جلد ١٢٧/١/٨ من رقم ١٩٣١/١/٨ ق ٢٢)

التفصل الثاني

عدم تنديد المحكمة بوصف التهمة الواقعة

٧ - تطبيق القانون إنما يقوم على أساس
الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة لا على أساس الوصف
الذي وصفته التهمة المطروحة - كذا التهم من
أجلها فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه
هي واقعة ضرب ثقات عن حطة مستديرة ولم يكن فيها
أوجه الحكم ما يوجب ونزع الجريمة يبقى إصراراً أو تمدد
فليس ثمة على أن تطبيق المحكمة حكم الفقرة الثانية
من المادة ٢٠٤ التي طلبت التهمة على أساس أن الجريمة
قد وقعت مع سبق الإصرار بل الواجب تطبيقه هو
حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة والعقاب
المتصور عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس
سنوات - أبرأت المحكمة استعمال الرأفة عند ذلك لما أن توبل

السرية بل أيضاً لم تحت لها من أن الخطة كانت غير مولا للصحة السرية الأمر الذي يكون جريمة معاقاً عليها في القانون وأدعينا المحكمة الاستئنافية في ذلك، قالوا لا تكون قد أخلت في تطبيق قانون. ولا صرة وصف لثبات التهمة ما دامتم جميع الإثباتات قد استقرت وأما الدعوى كما يوافر فيها جميع العناصر القانونية لبرية التفرّد كما صرح به في القانون والتبعة لم تعرض إلى المحكمة الاستئنافية على تعديل التهمة أول درجة لوصف التهمة .

(ج۱۵/۱۱/۱۷۹۷ طبرقہ ۱۱۶۰ء سے ۱۱۶۱ء)

١٥ - الحكمة خير مقيدة بالوصف الذي تحليه
التبابة الواقعة ، ولها يل من واجها أن تصف الواقعة
المطروحة أمامها ومنها الصحيح في القانون .

(جلد ۱۹۵۱/۲/۲۱ طرز رقم ۱۷۸ سے ۲۱ فی)

١٦ - الحكمة أن تغطي الواقع المعروضة عليها
ومنها القانون الصحيح وليس عليها أن تفتك الفتح
إلى ذلك ما دامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته
العربية عن الواقع التي عرضت عليها أو تناولها
الظاهر .

(جلد ۱۹۵۱/۲/۶ طعن رقم ۳۸۸-حکامہ ۲۱ ق)

١٧ - إن دفع القوى العمومية على من هم
بالسب إلى واقعة معينة يوجب على القاضي اللجوء
إلى خلق افتراضات ضمنية لصالح كل الواقعة المرفوعة بها
الدعوى دون أن يكون متبذراً بالوصف الذي وصفت
به ولا بخصوص الافتراض الذي يُلَبَّ إليه توقيع العقوبة
على أساس انطوائها .

(جدة ١٩٧٢/٢/٤ طين دوم ١-٢٦ ص ٢٢ ق)

١٨ - ما دامت الواقعة المرفوعة منها البعوى
هي ذاتها التي دين فيها الطاعن بوصفها القانون الصحيح
فلا يكون هناك عمل لا يثيره من أن المحكمة قد طبقت
في حقه مواد غير التي طلبتها النيابة العمومية .

(جلسه ۱۵/۱۲/۱۳۹۴ طبق جدول ۸۰۹ - ص ۲۲ ق)

١٩ - إن المحكمة مكلفة بأن تحسب الأضرار المترتبة
أسلوباً يسمح كبرها أو صغرها وأن تطبق عليها أصول
القانون فليطبق جميعاً ولكن الوصف الصحيح هو
الأقدم ما دلت الرقعة المرفوعة بها الدعوى لم تنجز،
وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمان التي نصت عليها
المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهي تقيده
لنفسه ومنه أجل تحصيله إذا ما طلب ذلك.

(جلد ۱/۱۶/۷۷۷ طعن رقم ۱۰۲۲ سے ۱۰۲۳)

١٠ - الحكمة أن تصح وصف التهمة للزوجة بها النعوى أمامها . وما دام التهم قد تراقع على أساس وصفها الجديد فلا يقبل من أن يتسك بقصور وصف التهمة الأولى .

(جلد ۱۱/۱۶ نمبر ۱۷۷۲ ط ۱۴۰۲ھ سے ۱۴۰۳ھ ق)

١١- متى كان التهم ذو أجل للتحكمة الجنائية
لحافته باعتبار أنه قاضٍ لحماية القتل فإنه لا يكون
عليه مستوى القانون أن يتدبر هذا الوصف بما
يؤدى آتاء المرافعة ، ما دامت المحكمة لم تليه أن تبدأ
على لائل الثانية بالحقبة - ذوات ، سواء من
تقصد قسما أو بناء على طلب الخصوم ، أو قتل
الوصف أو التهمة على الصورة التي تبيتها وتوجهها
على صراحة - أما تحديد الذي تقوده الثانية أمام
المحكمة فلا يكون ملائما لآثار الخصوم ولا غايه ،
ولا يكون من شأنه تحريم عن الوصف الأول المرفوعة
بالدعوى من بدلى الأمر وإذ صدر الحكم بنده
عليه في الثانية .

(جیلہ ۱۹۱۵/۴/۲۴ طرز و کم ۱۸۸۱ سے ۱۰ ق)

١٢ - إن الحكمة إنما تصل إلى الحق على أساس وصف الحقيقة المقدم به للذهن السالك والمواظب المطرب عما كنهه يقتضاهما عن الحقيقة لئلا يهتدوا الوصف لهذا الوصف، وهذه المواد هي التي تعتبر أساساً للارتقاء في حيلة الحكمة ولو تقدمت من المصنوع في العلة فليكن عاكفة لما . فإذاً رفعت إلى العلة السومية على الذهن ويصف أن الضرب وقع على اليد للشيء على بناء على امرين سابقين وإذاته للحكمة على هذا الأساس ليس له أن يجب عليها أنها تأخذ من سبيل الامر لو

في الثانية في العلة أن تصك به .

(۱۲۰/۱۲/۱۲۱-۱۲۲ خرداد ۱۳۴۹ ع ۱۰ ق)

١٣ - متى كان الحكم لم يستد إلى التهم غير الواحدة المرفوعة بها الدعوى عليه ، بل أصلاً ومضمناً القانوني الصحيح ، فإن ما يدعيه التهم من أن الحكم قد غير النية دون تقييد إلى هذا الغرض . ذلك لا يكون له من وجه ولا يثبت .

(جیلہ ۱۶۶/۳/۱۲ طرز رقم ۳۳۹ سے ۱۶ ق)

١٤ - إذا كانت التباينة قد رفعت المعوى على
الجهة بأنها وجدت متكررة إذ أخذت لنفسها وسيلة غير
مشروعة لتفويض بأن انتهت العقوبة السرية ، فأذا كانت
الحكمة الاعتدالية لا حل أساس مجرد امتثالها للعقوبة

الفاعل كل هذه التهمة وذلك بتعديل الوصف بالفضل
لأن وصف المحكمة لم يزل يقطع التهمة - لا يبقى هذا
القول لأنه غير قانوني العناصر التي تخدمها الأوصاف
القانونية العبراء لا تحتل أن يكون فيها تقرب
ومناقاة .

(جلبه ١٢/١٢/١٩٣٧ ملن رقم ٣٣٣ ع ٣٢٤)

٢٤ - لأن حق محكمة الجنايات في تعديل أو
تعديل التهمة مقيد بالواقعة الملية في أمر الإحالة بحيث
لا يجوز لها عند التعديل أن تستدل للمتهم بواقع جديدة
غير ما يكون متصلاً بتلك الواقعة .

(جلبه ١٨/١٨/١٩٣٧ ملن رقم ٣٨٩ ع ١٢ ق)

٢٥ - إذا كانت التهمة التي أحيل بها للمتهم إلى
محكمة الجنايات هي لحالة عامة بالمعنى عليه ، ثم في
أثناء نظر الدعوى وجهت إليه المحكمة تهمة
الاشتراك مع آخر في حرب المني عليه خرباً ففادت عنه
الطاعة ، ثم أضافته في التهمة التي أحيل بها إليه وذكرته
في حكمها وواقعة الدعوى كما حصلنا من التفتيشات التي
أجريت فيها وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت
هذه الواقعة قبله وودت على طاعته بما يشكك ، فإنه
لا يصح أن يبنى عليها أنها لم تعرض إلى تهمة الاشتراك
التي وجهتها إليها أثناء نظر الدعوى ، إذ ذلك منها
يصلح على أنه إنما كلف من قبيل الاحتياط قطع ،
وما دامت هي بعد سماها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات
فيها قد انتهت إلى هذه فأعلا فضائلاً فإن التعديل
الاحتياطي لا يبق له بعد على ولا يكون له من مقتضى .

(جلبه ١٨/١٨/١٩٣٧ ملن رقم ٣٠٣ ع ١٥ ق)

٣٦ - لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة
على ضوء ما تستظهره مرقعة الدعوى دون حاجتها
نظر القاطع ما دام هذا التعديل لا يغير وصف الواقع
للمسته إلى التهمة وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أشد من
تلك الواردة بأمر الإحالة .

(جلبه ١٤/٧/١٩٣١ ملن رقم ١٩٠ ع ٢١ ق)

٣٧ - لا تقرب على المحكمة في تعديل وصف
التهمة بلساط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها
دون تمت نظر القاطع إلى ذلك ما دامت الواقعة المادية
التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساساً لوصف الجديد
الذي أخلت به التهمة هي نفس الواقعة الملية بأمر الإحالة
والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت للواقعة على أساسها
دون أن تصيف إليها شيئاً .

(جلبه ١١/١١/١٩٣٧ ملن رقم ٣٣٣ ع ٢٤ ق)

٣٨ - من حق المحكمة بل من واجبها أن تكيف
الواقعة المطروحة أمامها بجميع حكيومها وأوصافها
القانونية التي تستخلصها من الواقع المرفوعة بها الدعوى
وليس عليها في ذلك إلا أن تلتفت نظر القاطع حتى
يتناول الوصف الجديد في مرافعة .

(جلبه ١٥/١٥/١٩٣٧ ملن رقم ٣٣٣ ع ٢٤ ق)

٣٩ - المحكمة هي صاحبة الرأي الأخير
في تكيف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص
القانون عليها ، فلا تقيد بالوصف الذي ترفع به
الدعوى .

(جلبه ١٥/٥/١٩٣٧ ملن رقم ٣٠٣ ع ٢٥ ق)

٤٠ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت
الوصف القانوني الواقعة التي أنشأ الحكم الابتدائي دون
أن تصيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم
تكن موجبة للمتهم بل كانت الواقعة المادية التي اتخذتها
المحكمة في حكمها أساساً لوصف الجديد هي نفس
الواقعة الملية إلى التهمة والتي كانت مطروحة بالجلسة
ودارته عليها الواقعة ، فإن المحكمة لا تكون قد أدخلت
في وصف الدعوى شيئاً من شأنه أن يغير نظر القاطع إلى التعديل المدعى .

(جلبه ١٢/١٢/١٩٣٧ ملن رقم ٣٣٣ ع ٢٥ ق)

التعديل الثالث

سلطة محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة

٣٣ - لأن المادة ٤٠ من قانون تشكيل عاكم
الجنايات لا تمنح المحكمة بدون تعديل في التهمة على
الطريقة للدعوة بالمراد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من ذلك القانون
أن تغير في حكمها بالدعوى وصف الأفعال الملية للمتهم
إلا في حدود المادة ٣٣ من القانون نفسه أي أن تعطي
لكل الأفعال الملية في أمر الإحالة وصفاً متفهماً قانونياً
غير وصفها الذي وصفها به في الإحالة . فلذا كانت
الأفعال الملية إلى التهمة في أمر الإحالة لا تحتل أي
وصف آخر غير الاشتراك في الجريمة ولا يمكن
وجه من الوجه أن تصرف بأنها فعل أصل فن الخطأ
أن تصفها المحكمة بأنها فعل أصل ووصفها كذلك على
بعض القاطع بمثل الحكم . ولا يبقى أن تقول في حكمها
د إه وإن كانت التهمة الموجهة إلى التهمة هي تهمة
الاشتراك في جريمة القتل بطريق الاقتران والمساعدة
والتردد في عمل المدة مع قتال الأصل حسب وصف
التابعة وهذه الأفعال هي مشاركة في الجريمة متى التفتت
بها إلى جريمة التركيب لها (Coauteur) وقد تناول

المرفوعة بها الدعوى عليه وإثما هي محسنة واقعة الدعوى وودتها إلى حقيقتها دون أن تنفي إليها شيئاً جديداً ، ولا تريب عليها في ذلك .

(جلد ١٧٤/١٦ من رقم ١٢٩ سنة ١٣٢٢ ق)

٣٢ - إذا اعتبرت المحكمة للثمة مسامحة في القتل بطريق إسكافى المبنى عليها وتحليل مقاديرها يتنا كلف للثمة الآخر بطنها بالسكين بعد أن كان أمر الإحالة بغير مسامحة في القتل بطنها للمبنى عليها بالسكين مع للثمة الآخر ، فهذا ليس فيه تنبيه أو تعديل في التهمة من شأنه الإخلال ببنائها .

(جلد ١٧٤/١٦ من رقم ١٧٢ سنة ١٣٢٢ ق)

٣٣ - إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الملاحقة بأنهما وآخر استعملوا علاقات غير مسجلة لشركة أسيرين بأمر في الملاحقة للملحوس عنها في الفترة من الملاحقة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣١ وبأنهم لودوا بها تجارياً لشركة للدعوة ، وطليت التباية بملفهم طبقاً لقاعدة ٣٤ من القانون الصادر إليه وقضى بإثباتها بغيرها في التهمة ، وكان القام بغيرها بطلت للمطالبة والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهم ظلت كما وقعت بها الدعوى دون أن يدخل عليها أى تعديل ، وإن عكة للمطالبة في الحكم الابتدائي والحكمة الاستئنافية في حكمها قد اجرتا مادة القانون التي تطبق عليها بوضوحها وإن كانت عكة للمطالبة عند تحريرها الحكم الصادر في المطالبة ثالث ، عند سرد الروايات وما سبق أن تم في الدعوى ، إن الملاحقة بباردخان في الحكم الصادر عندهما لاثباتها وآخر ، لودوا علاقات أسيرين لشركة بأمر التي تم تسجيلها طبقاً لقانون ، - إذا كان هذا وذلك قائم إذ كان تعديل التهمة لم يصعبه طلب من التباية ، وكانت المحكمة في حكمها الابتدائي أصدرت في الملاحقة من قبل بأنها هي وأثر إجراء أى تعديل على اكتفت بتأييد الحكم لثباتها لأسباب وطليت مادة القانون التي تطبق على واقعة التهمة كالكافة ، والحكمة الاستئنافية عند نظرهما الدعوى قد فصلت فيها على هذا الأساس دون أى تعديل - إذ كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل في التهمة . أما ما أدرج في حكم الملاحقة على التمسك للتقدم قائم لا يدعو أن يكون خطأ في تحرير غير مقصود من المحكمة ولم يرد فيه عليه أى أثر .

(جلد ١٧٤/١٦ من رقم ١٧٣ سنة ١٣٢٢ ق)

٣٤ - إذا كان للثمة قد تم المساكاة بغيرها

٣٨ - إذا وقعت الدعوى على التهمة بغيرها شرعياً بطريق الاتفاق والمساعدة في القتل السعد مع سبق الإصرار والقرصنة بغيرهم المحكمة طعن في المجرية المذكورة وتبين من الحكم أن الواقعة المادية التي اختلتها المحكمة أساساً الوصف الجديد الذي أخذت به المتهمين هي ذات الواقعة المادية بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالمجلة دون أن يحتمل التغير واقعة جديدة ودون أن تنفي إليها شيئاً ، فإن المحكمة لا تكون قد أدخلت بحق المتهمين في الملاحقة لا تكون ملزمة بفتح نظره إلى هذا التعديل .

(جلد ١٧٤/١٦ من رقم ١٦٢ سنة ١٣٢٠ ق)

٣٩ - إذا كانت المحكمة حين أدخلت التهمة بوصف معين بدلاً من الوصف الذي انتهت به التباية للاعتراض على رتبها وأشارت إليها في حكمها لم تستد في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية للمتابعة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالمجلة وطليت الواقعة عليها بين المحكمة إذا لم تفت نظر القضاة إلى هذا التعديل لا تكون قد أدخلت بغيرها .

(جلد ١٧٤/١٦ من رقم ١٥٧ سنة ١٣٢٠ ق)

فصل الرابع

ما لا يجبر تنبهاً لوصف التهمة

٤٠ - إذا كانت المحكمة قد أدانت للثمة على اختيار أن جريمة القتل قد وقعت بطريقة مره بالقر بعد تسلكه إياه من المبنى عليه ليطلع عليه فلا يصح الاعتراض عليها بأنها عدلت الوصف المرفوعة به الدعوى وهو أنه سرق القدر بطريق الخطف إذ أن مؤدى الوصفين واحد .

(جلد ١٧٤/١٦ من رقم ٨٤ سنة ١٣٢٢ ق)

٤١ - إذا كانت التباية قد وقعت الدعوى على التهمة بأغلب الأشياء المجهوز عليها لصالح الملاحقة وكانت قد سلت إليه على سبيل الردية بصفته حارساً فأضافته محكمة الدرجة الأولى على أساس ما عييت من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع بإصراراً بغيره الذي ثبت أنه الملك للاعتداء تم لدى المحكمة الاستئنافية لم يقترض للثمة على ذلك فلا يكون له أن يتسكك أمام محكمة التمسك بأن الحكم الاستئنافية قد قابله على واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه ، وظل أن الواقع أن المحكمة لم تستد إليه واقعة غير

القسم الخامس

متى يجب لفت نظر القاطع إلى تعديل الوصف

الفرد الأول

بإضافة واقعة جديدة

٣٩ - إذا كان من حق المحكمة أن تقييماً وصف التهمة دون أن تقتضى الدعوى تقييماً للثمة شريكاً مع أنه مقدم عليها على أنه قاطع أسلماً إلا أن ذلك مشروط بالأمر بالثمة في التقييماً وقائع أخرى غير التي هي عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم عن أسسها . فإذا كان تعديل المحكمة الوصف قد حصل بناءً على وقائع جديدة غير التي أعلنها المتهم فإن المحكمة تكون قد عاقبت القاتل . وإن كانا رفضت الدعوى على التهمة باختياره فاعلاً أسلياً في جريمة القتل، وكانت الوقائع التي قام عليها اتهامه هي أنه توصل إلى الاستيلاء على قودس المعنى عليه بعد أن أوهمه بوجود سند دين غير صحيح حوله إليه وحصلت المحكمة وصف التهمة من غير تقييماً للثمة بل على شريكاً في جريمة القتل، وأعلنت تعديل التي أجرت على وقائع اتهامها التي أسس عليها الاتهام الأول فظهرت أن الذي أقبل المعنى عليه وأوهمه بوجود السند غير الصحيح ليس هو المتهم بل هو شخص آخر وأن هذا الشخص لم يحصل من المعنى عليه على قودس بل على عاتقه بجرم من دين عليه فإن المحكمة بذلك تحسب أن أعطت بحق القاطع إغلالاً ظاهراً وحين تقييماً حكماً . (جدة ١٣٣٧/٧٥ من رقم ١٣٥٥ سنة ١٩١٥)

٤٠ - إذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة إلى التهمة والتي تمت المرافعة في الدعوى على أسسها قد بين فيها ، حل وجه التحديد ، فصل الجنائي القسوب إلى ارتكابه ، وهو حربه الجنائي عليه حرية واحدة أحدثت برأيه إساءة واحدة هي التي فُتحت منها الدعوى المستجدة ، ولم يثبت لدى المحكمة ، وهي تسمح بالدعوى أن إساءة الرأس المذكورة كانت من فعله ، فإنه يكون من التقييماً عليها أن قضى ببراءته من هذه التهمة التي أسبل عليها من أجلها أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المذكورة فظهرت التي رأت أن عاتقه عليها ، وتبينه فصل الذي تستند إليه ليثبت بطلان فيه ، أو بعبارة أخرى تعدل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على البحر الذي ارتكبه بأن توجه إليه في الجلسة القتل الجديد

شريكاً مع آخر معلوم في جريمة القتل ، وراثت المحكمة أن هذا الأخير لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة وأن الذي ارتكبها مجهول ، فظهرت للثمة شريكاً لهذا المجهول ، فليس في هذا تعديل التهمة يحسب أن يحكمه للثمة .

(جدة ١٣٤٥/١٩ من رقم ٣٨٢٢ سنة ١٩١٧)

٤١ - إذا كان ما انتهت إليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى يدكره فيادقق بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنها أمر الإحالة وكما كانت مبررة على أساس الدعوى فذلك لا يعد تقييماً للوصف التهمة الحال بالثمة ومن ثم فلا إخلال بحق القاطع .

(جدة ١٣٥١/١٩ من رقم ١١٧ سنة ١٩٢١)

٤٢ - إذا كان ما استنتجته المحكمة بعد تقييماً الواقعة الدعوى لا يحد أن يكون تقييماً في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المستندة إلى القاطع كما تضمنها الوصف الذي أسس التهمة لما وكما كانت مبررة على أساس الدعوى ، وتوالت القاطع في مرافعة ، فلا يعتبر تعديلاً في وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية .

(جدة ١٣٥٢/١١ من رقم ١١٣٣ سنة ١٩٢٢)

٤٣ - إذا كان وجه الخطأ المستند إلى التهمة هو أن الملاحظ فها من إهماله وعدم احتياجه وعدم اتياه التراجع بأن قادساره حل مسار الطريق ، وكانت المحكمة في حكمها بإحاطة ، وهي في صدد بيان ظروف الحالة التي كان فيها والتي يتم منها حسب هذه الظروف قتل المعنى عليه ، قد قالت إنه كان يجر جريمة فذلك لا يعد تعديلاً في التهمة .

(جدة ١٣٥٨/١٦ من رقم ١٣٦١ سنة ١٩١٨)

٤٤ - إذا كانت الدعوى قد فصلت للثمة بآثار ضررها المعنى عليه عما هي سبب الإصرار ولم يفسروا من ذلك أنه ولكن الضرب أفضى إلى موته ، فها تهم المحكمة بأنه الجريمة ذاتها بعد أن استجبت طرف سبب الإصرار لعدم ثبوته في حقه وأثبتت هذه الإدانة على التهمة القانونية المستتجة من قيام الاتفاق بينهم في حرب المعنى عليه ومباشرة كل منهما حربه ، فإن ذلك منها لا يعد تقييماً في الوصف القاتل في التهمة .

(جدة ١٣٥٩/١١ من رقم ١٣٨٤ سنة ١٩٢١)

بشرط ألا يخرج في ذلك من دائرة الأمان التي شملها التحقيق الإحصائية كما هو مقتضى المادة ٢٧ من قانون تشكيل حاكم الجنايات . ولذا هي لم تقبل على أمانته التهم في جريمة حرب الجنى عليه عمداً وإسداءه به بعض الإساءات التي لا تحتاج إلى علاج أكثر من حشرين يوماً لها . تكون قد أداته في جريمة قتلها قبل أن يرى الذي تسببت عنه العلة بالراس ، وتكون قد طلقته من واقعة لم تكن مطروحة أمامها وقتما القاتون ، وبذلك يكون حكمها غلطاً .

(جدة ١٢٤١/١٢٤١ من رقم ٢٣-١٢٤١ ع ١٤)

٤٩ - إذا كانت الدعوى قد وقعت على التهم بأه حرب الجنى عليه عمداً بسا على رأسه فأحدث به إساءة سيئة هي التي قتلت عنها العلة ، ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتضت للأسيب التي ذكرتها بحكمها بأنه لا شك قد اشترك مع آخرين فيها وقع على الجنى عليه من الضرب الذي ترك به إساءات بالراس والأذن اليسرى ، فأداته بذلك دون أن تسمع منه إلا أنها يخص بالإساءة التي جلبت في الرأس وقتلها عمداً بالهامة ، فإن حكمها يكون سيئاً متنبهاً قدته لا يتناهى على إخلال حقوق المذبح ، إذ كان يجب عليها أن تهرى التفتيل بالهامة في مواجهة المذبح ليد عليه بما يراه .

(جدة ١٢٤٧/٧٢ من رقم ١٢٣-١٢٤٧ ع ٢١)

٥٠ - إذا كانت الدعوى قد وقعت على التهم بأه حرب الجنى عليه فأحدث به إساءة سيئة بالقتال هي التي قتلت عنها العلة ، فلا يجوز للمحكمة أن تعاقبه على المسك على أساس أنه وإن كان لم يثبت فيها أنه مرصود فيه الذي أحدث تلك الإساءة فقد ثبت أنه لا شك قد أحدث بالجنى عليه حرباً أجروا عن أعماله الشخصية منذ تزايد على حشرين يوماً . لا يجوز لما ذلك على يكون عليها أن تحمل التهمة بالهامة وتوجه على التهم الدعوى السومية بالإساءات الأخرى التي قالت بها ، وإلا كان حكمها سيئاً واجهاً قدته ، إذ هي تكون في الواقع قد أداته تيمم لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعة أمامها .

(جدة ١٢٤٧/٥ من رقم ١١٦٩-١٢٤٧ ع ١٢)

٥١ - إذا كانت الدعوى قد وقعت على التهم لما كانت بإعادة ٢٤-٢٤ قرة أولى من قانون العقوبات لأنه حرب الجنى عليه فأحدث به الإساءة للوسوة بالضرر

الحق والى تحققت عنها علة برأسه ، وتطرت الدعوى ونقلت للمرافعة فيها على هذا الأساس ، ثم رأت المحكمة إزاء شيوخ العيرة التي قتلت عنها العلة بين التهم وآخرين أن تعاقب طبقاً للمادة ٢٤١ قرة أولاً على كل أساس أنه حرب الجنى عليه الذي وجبت به علة إساءات بالراس والساعد فأحدث به إساءة أجروا من أعماله منذ تزايد على الحشرين يوماً ، فلذا يمسح بتدليل التهمة . وإذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تدين ثبوت نسبة الإساءة التي قتلت عنها العلة إلى التهم ، وتبينت في ذلك الوقت أنها لا بد حرب الجنى عليه فأحدث به إساءة بالراس ، فإنه كان ينبغي عليها أن توجه إليه في الجلسة التهمة المذكورة العيرة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له القتل الذي تسند إليه ليدل بنفسه بصدقه ، وإذ هي لم تقبل لأنها تكون قد أداته من واقعة أخرى غير المرفوعة بها الدعوى وتبين قضي حكمها .

(جدة ١٢٤٧/٥٢٠ من رقم ١٢٤-١٢٤٧ ع ٢١)

٥٢ - متى كانت الدعوى الجنائية قد وقعت على الظاهر بأه حرب الجنى عليه عمداً بسا على رأسه فأحدث به إساءة سيئة هي التي قتلت عنها العلة ، ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتضت للأسيب التي أوردها في حكمها بأنه قد اشترك مع آخرين فيها وقع على الجنى عليه من الضرب الذي ترك به إساءات بالراس وأداته بذلك دون أن تسمع منه إلا أنها يخص بالإساءة التي قتلت عنها العلة ، فإن حكمها يكون سيئاً لإخلاله بين التهم في المذبح ، إذ كان ينبغي عليها أن تجه إلى هذا الضمير لإيجاد دفعه في شأنه وذلك لا يخلو الفرق بين راسد وأمة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام .

(جدة ١٢٤٧/١٢ من رقم ١١٠٥-١٢٤٧ ع ٢٥)

٥٣ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد وقعت على التهم بأه حرب الجنى عليه عمداً بالهامة على رأسه فأحدث به إساءة سيئة قتلت عنها علة ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه بتوجه إلى اشتراك مع آخرين فيها وقع على الجنى عليه من الضرب الذي ترك به إساءات بالراس وأداته بذلك دون أن تسمع منه إلا أنها يخص بالإساءة التي قتلت عنها العلة ، فإن حكمها يكون سيئاً لإخلاله بين التهم في المذبح لأن كان ينبغي عليها أن تجه إلى هذا الضمير لإيجاد دفعه في شأنه

وذلك لاختلاف الراغبين وإستد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الأتلم .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٠٠ م. رقم ٥٠٦ سنة ١٣٠٠ ق.)

٤٦ - المحكمة بصفتها عامة أن تعدل القبة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بقضا القضاة كما كان لتعديل ليس من شأنه خدع المتهم أو الإضرار بظافه . فلما أن تعدل بالقرينة المرفوعة إلى أية جريمة دونها في العقاب إذا كان أساس ذلك استبعاد بعض الأدلة التي تقتل من جملة القرينة الواردة في الوصف الأصل . ولأنه لا يقتضي القبة المحاكمة جريمة شروع في قتل ، وكانت وقامت القبة التي أنجبت الحكم ، اعتدلا على الكف الطلي الذي أشار إليه الوصف وجرت على أساسه المرافعة في إحداث جرح أصبح للتي عليه ورأسه وظهره وتوقف عاظمة مستعينة عنده في إثر إصبعه المصاة ، فاستبعدت المحكمة في القتل لدى القبة لعدم ثبوتها وأصبحت ما وقع منه جنائية إحداث عاظمة مستعينة ، وعلمت على ذلك من غير أن تبه إلى هذا التعديل فلا تريب عليها في ذلك .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٠٠ م. رقم ١٧٤ سنة ١٣٠٠ ق.)

٤٧ - إن تعبير الوصف من شروع في قتل إلى طرب فئاته عامة مستعينة ليس مجرد تعبير في وصف الأدلة الميئة في أمر الإحالة عما تلك عكمة القضايات ، مما ينس المادة ٤ من قانون تشكيل عاكم القضايات لإجراء في حكمها بنسب سيق تعديل في القبة ولأنها تعديل في القبة نفسها لا لتلك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقيل المحاكم في المعنى ، لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة . ولأنه فإن على المحكمة إذا رأت إجراء هذا التصريح أن توجه على التمهية إحداث العاظمة المستعينة قبل أن تحكم فيها . ونصوصا إذا كانت جريمة الشروع في القتل ليس فيها إشارة إلى العاظمة المستعينة ولا إشارة إلى الإصابات التي أنجبت الكف الطلي .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٠٠ م. رقم ١٥٨ سنة ١٣٠٠ ق.)

٤٨ - إنه لم يثبت القبة في قضايا الجنائيات بمعد بالأمر الصادر من قاضي الإحالة ، وكان القتون مصرحاً بأن المحكمة هي التي تحكم . تعديل وصف الأدلة الميئة في تلك الإصر ، فهذا مؤاده أنه إذا جرحته القبة أو ألقى بالحقوق المثبتة في الجلسة وتبدل الوصف للتي في أمر الإحالة ، فإن هذا التصريح

لا يبدو أن يكون طلياً من القليات التي تقدم في الجلسة والمحكمة . دون غيرها - بقول الفصل في القبة التي ترى عاكة المتهم من أجلها في الحدود التي رسمها القانون وبالشروط التي فيها . وإذا كان كان غير المحللة عالياً ما يفيد أن المحكمة أقرت الوصف الذي تقدمت به القبة في الجلسة . باختيار القبة جنائية إحداث عاظمة ومن أن للمتهم قد تراقع على أساس هذا الوصف ، فإن المحكمة تكون قد أخذت إذا هي تختص على المتهم بالمعوية على أن ما وقع منه جنائية إحداث عاظمة لا شروع في قتل كما هو وارد في أمر الإحالة ، لأنها بذلك ستكون قد أخذت على جريمة لم ترفع بها المعوى عليه (جلسة ١٧/١٢/١٩٠٠ م. رقم ٨٨ سنة ١٣٠٠ ق.)

٤٩ - إن تعبير وصف القبة من شروع في قتل إلى طرب فئاته عامة ليس مجرد تعبير في وصف الأدلة الميئة في أمر الإحالة عما تلك عكمة القضايات . مما ينس المادة ٤ من قانون تشكيل عاكم القضايات . لإجراء في حكمها بنسب سيق تعديل في القبة ، ولأنها تعديل في القبة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يمار ذلك إلى استبعاد واقعة جديدة إلى القبة لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المذكورة العامة ، وإذا كان القانون لا يمتثل المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها المعوى عليه دون أن تعدل القضاة عنه إلى ذلك فإن هذا التعديل يكون اعتدالا على القضاة بسبب الحكم ووجب قضاة .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٠٠ م. رقم ١٠٤ سنة ١٣٠٠ ق.)

٥٠ - إذا كان للمتهم قد أحيل إلى عكمة الجنائيات جريمة خربة المعنى عليها خرباً لم يقصد منه قتلها وقتلته أقصى إلى موتها منيرت المحكمة القبة بملعبه من أساس أنه تسبب في القتل بعدم إحباطه وتحرره من غير أن تعدل القضاة إلى ذلك لأنها تكون قد أخذت واستنداعاً إليه واقعة لا ترد في الإحالة . وكان الواجب عليها إذا كانت تلك الواقعة وما شاع التحقيق أن تجري هذا التعديل في الجلسة بمواجهة القضاة - كما هو مفروض للمادة ٣٧ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات . أما أن تجري التعديل في الحكم بعد الفراغ من سماع المعوى فإن ذلك منها يطل حكماً . لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا في حالة تعبير وصف الأدلة المرفوعة عنها المعوى وما شاع كل ذلك من الأحوال التي نصت عليها المادة ٤

من وقائع الدوى غير وارد في وصف المصاحبة عليها أن تحت القطع إلى تلك ليؤكد كلف فيه .
(جلة ١٧٨٧/٧/٦٥ من رقم ١٧٠٠ سنة ١٣٠٤ ق)

٥٤ - إذا كانت التهمة قد رفضت فمجرى على متهمين بأنهم اتفقا على ارتكاب حركات السرقات ليلاً وأن أولها قتل الجنى عليه عمداً وتأييدها لشركه منه بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا على سرقة للزهرين وذهباً باقتطاع الطريق حصل كل منهما سلاحاً . تمت بجريمة القتل بتيقن عمداً لحسناً لا بدق الجنان ، ثم بالجلية فوضعت التهمة رأى المحكمة بالقبض على المتهمين على اختيار أنه هو القاتل دون الأول ، فاستبعدت المحكمة تهمة الاتفاق الجنان ورفضت ، وبأن التهمين على أساس أن الثاني قد عمداً والأول شرع في القتل ، فأنها لا تكون قد عدلت التهمة بالجلية من تأملتها فيما ولا يتبادر إلى بالية ، بل هي قد عدلتها في المسكن بتاد على واقعة جديدة غير المرفوعة به الدوى على المتهم الثاني ، ولذا يكون حكمها ميباً بما يستوجب قسده .

(جلة ١٧٨٤/١٧/٦٠ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٠٤ ق)

٥٥ - إن القانون وإن أجاز المحكمة الجنائيات تعديل أهمية المجزئة في أمر الإحالة لا تعديه إلا أنه قيد على هذا بنوع القطع إلى التقرير ليرافق على أنه بالناك . ائتمن لدى أسند إلى المتهم في أمر الإحالة هو أنه أسك بالمجنى عليه فيمكن منه أسر من خبره ، وكانت المحكمة قد أدانته في حكمها على أساس أنه هو الذي باشر ضرب الجنى عليه بالصاع على رأسه ، فأنها تكون قد أسندت إليه فلا بد من أن تحت القطع ويكون حكمها ميباً واجب القسص .

(جلة ١٧٨٧/٧/٦٥ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٠٤ ق)

٥٦ - إذا كانت الدوى قد رفضت على التهم بأنه وضع عمداً براء في راحة القصب المصنوع للملكه والبريد والتبليط وقد أحدث عمداً حال وضعه لثقل في هذا القصب ضرراً لغيره بأن امتدق الدوى من قصب إلى جنة القصب الجبلية والملكه لثقل وأقرن الخ ، فأخافت المحكمة إلى هذه التهمة وبدون أن تحت نظر القطع واقعة جديدة هي أنه أسكت عمداً حال وضعه لثقل في هذا القصب ضرراً لغيره . ولم يفتاتون للماجرين ثم أدانته بها بأنها تكون قد أخفقت في القسص .

(جلة ١٧٨٧/٧/٦٥ من رقم ١٣٠٤ سنة ١٣٠٤ ق)

تشكيل والتي ليس من شأن التفتيش فيها الأسرار بالقطع أو خدعه .

(جلة ١٧٨٧/٧/٦٥ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٠٤ ق)

٥٧ - متى كان التهم قد قدم لها كة على أساس أنه أحدث ضرباً برأس الجنى عليه فثابت منه طاعة ، وكان بالمجنى عليه آثار ضرب برأسه فبدل إلى هذا التهم وآثار بطوره ذهبت إلى شخص آخر ، ثم تفتت المحكمة أن هذا التهم لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر فلا يكون لما يقتضى الله تون ، لا اختلاف الواقعة ، أن يذهب عليه الضربات دون أن تعدل التهمة في الجلية وتفتت القسمة لا بد منه في شأنها ، إذا ما هي أجرت هذا التهميل في الحكم في غير مواجعه ، مع أن الأمر ليس بخصوص الواقعة واحدة بيننا بخلاف في وصفها على حسب صحيح القانون حتى كان يجوز لما ذك بتد على التفتيش أساس الورد بالقانون ، فإن حكمها يكون ميباً ميباً قسده .
(جلة ١٧٨٤/٦/٤٨ من رقم ١٣٠٠ سنة ١٣٠٤ ق)

٥٨ - إذا كانت الواقعة للرفقة بها الدوى على التهم هي أنه اشترك ، بطريق المربص والاتفاق والمساعدة ، في السرقة فقتل الجنى عليه . أنه المحكمة في تهمة أنه ضرب الجنى عليه ضرباً أضره من أعماله الشخصية بعد تزييد على الشترين يوماً دون أن تحت القطع إلى ذلك ، فإنها تكون قد أعطت ، إذ الواقعة للرفقة بها الدوى غير الواقعة التي أدانته المحكمة التهم فيها . لإجراء هذا التهميل في الحكم دون تليه القتل إلى بطوري على جلال في الاجراءات يستوجب قسص المسكن .

(جلة ١٧٨٧/٧/٦٥ من رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٠٤ ق)

٥٩ - إذا كانت التهمة للرفقة بها الدوى على التهم هي القتل المصنوع مع سبق الأسرار المقترة بمشاية خلع أو ثم أدانته المحكمة في تهمة الاشتراك في القتل باختيارها نتيجة عمداً لا اشتراك في جنابة الحقد ، ولم تمتد في حكمها من قيام تية القتل فيه ، وقت سبق الأسرار عنه ، وقررت أنها لا تعرف على وجعلت من من المخطفين هو الذي قتل الجنى عليه ، فإن حكمها يكون ميباً إذا كان متهمين عليها . وقد استبعدت من التهمة أن كانت موجبة على هذا التهم سبق الأسرار وقررت أن التفتيش وقع من مجهول من بين المخطفين ورات أن تفتي تمثولة التهم عن هذه الجناية على أساس آخر

٥٩ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد وقعت على المتهمين بأنها اشتركوا في تبجير مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص القرض منه ارتككب جرائم القتل مع عليهم بالقرض القسود منه ، فليثبت المحكمة تبجير التبجير لعدم ثبوت ارتكابها للقانونية وأدانت المتهمين بتهمة الضرب الذي خلف طاعة بالجنح عليهما وكانت واقعة الضرب القدين للمتهمين بما لم توجه إليهما بالذات ولم تدعوا بما للمراقبة إنما الحاكه ، فإن الحكم إذ قضى بإنانتهما فيها يكون باطلا ، ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتبجير وأن الضرب الواقع على الجنح عليهما قد وقع أثناء التبجير ، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجبة عليها وذلك لاختلاف الواقعةين ولاستناد واقعة جديدة التهمين لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام وكان يصح تبني الدفاع إلى هذا التفسير .

(جلد ١٧/١١ ص ١٦٥٥ من رقم ٨١٦ س ٢٥ ق)

٦٠ - إذا كانت الإساءة الوحيدة التي أصيبت بها الجنح من أجلها إلى محكمة الجنائيات هي أنه أحدث بالجنح عليه إساءة بالعلن سبقت وقته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الإساءة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن ولكنها أسندت إليه إحداهن إحدى الإساءات الأخرى التي وجدت بالجنح عليه باعتبارها قد قبلت التيقن في حقه وعاقبه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . فلما تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأن القسود التيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد فعله وتكون المحاكمة قد دارت عليه ، وكان يجب على المحكمة لكي تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن تبني على ذلك تطبيق المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية (جلد ١٧/١٢ ص ١٦٥٦ من رقم ٢١٩ س ١٢ ق)

التعريض الثاني

بطاعة التهم من جريمة تخفف في عناصرها القانونية وفي واقعتها المادية عن الجريمة التي وقعت بها الدعوى ٦١ - إن المادة ٢٨ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات قضى بتبني الدفاع إلى تبديل التهمة وتبجيل الدعوى إذا كان التبديل يثبت من ضرر بطاع التهم . ونحن الذي غرضه القانون محكمة الجنائيات في تبديل التهمة في ذات الحكم ومن غير سبق تبني الدفاع لا يكون طبقاً لفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات - إلا في صورة عسدم ثبوت بعض

٥٧ - إذا كانت الدعوى البدوية قد وقعت على الطاعن وآخر بأنها شرطا في قتل الجنح عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن أطلق عليه الطاعن عيارا ناريًا الخ ، وأطلق عليه الأعرجيارا ناريًا الخ ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وأدانت إلى براءة التهم الأخر وإدانة الطاعن في كلا البعدين دون أن تفتت نظر الطاعن ليدفع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن يهدمها أسر الإحالة وهي إطلاق العيار الذي أصاب الجنح عليه على إجهادات المحاكمة تكون معوبة بسبب جوهرى يتوجب إبطال الحكم . ولا يؤثر في ذلك ما أشارت إليه المحكمة من أن التهمة للسنة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعتها عليه متى كان الواضح من حكمها أن إدانتها في الواقعة الجديدة قد كفل لها اثر في استخلاصها لثبوتية القتل لديه بما قاله من أن هذه التهمة متوافرة له ، بدليل حله واستيفائه سلاسا ناريًا قاتلا بطبيعته وهو يتعدى وتكرار إطلاق النار منها وهو يسوي إلى الجنح عليه في المرتين بما يؤكد رغبته في القضاء على حياة .

(جلد ١٧/١٥ ص ١٦٥١ من رقم ٤٤٦ س ٢١ ق)

٥٨ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن وآخرين هي تبجير الاشتراك في تبجير مؤلف من خمسة أشخاص يعملون ضياء توافروا على التمدد والإيذاء ووقعت في هذا التبجير جرائم حرب ، وأن الطاعن حارب بكرة وعالمًا ، فأدانت محكمة أول درجة الطاعن في تبجير التبجير وقضت ببراءته من تبجير الضرب وأدانت الآخرين في تبجير حرب زيد وفي تبجير التبجير ، ولما استأنف الحكم رأيت المحكمة الاستئنافية عدم توافر أدانته بجريمة التبجير بالنسبة لمجيع المتهمين ، ولكنها أدانت هذا الطاعن في ضرب زيد مع أن هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تدع عليها المرافعة في أي من درجات المحاكمة ، فهذا الحكم يكون باطلا بالنسبة إليه ولا يصح القول بأنه كان متهمًا بالتبجير ، وأن الضرب الواقع على زيد قد وقع في هذا التبجير مادامه هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجبة عليه في أي من درجات المحاكمة ولم يدانع من نفسه فيها .

أما باقي المتهمين فهم ولو أنهم لم تسند إليهم أيضا واقعة ضرب زيد إلا أنهم قد استأنفوا وأيدوا دفاعهم أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إليها ، ولذلك فلا يكون لهم أن يفتنوا في الحكم لهذا الجيب .

(جلد ١٧/١٦ ص ١٦٥٢ من رقم ٣٧٧ س ٢٣ ق)

القاعة الواقعة بدلا من عقوبة الاعدام المقررة لفصل ،
فانه يكون من التبعين تبعا لذلك مايجب بالاعتقال لفصل
لغة خمسة عشرة بدلا من الاعتقال لفصل الواقعة
التي لا يحكم بها على التبرك إلا في غير الأحوال
المستوجبة لفرار .

(جنة ١١٢/١٤٨ من رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٦٤ - إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى
على التهم من أنه اشترك في جناة اختلاس موظف
بمناطة مسلة إلى بيب وظيفه بأن أخته باغسل
الجنات فخلط فلا يجرى المحاكمة إذا رأت تفرقة
للموظف لعدم ثبوت تهمه الاختلاس الموجهة إليه أن
تدين هذا التهم على أساس أنه ارتكب جريمة اغسل
أشياء مملوكة دون أن تقتض نظر الملاح . لأن هذا
في الواقع ليس مجرد تعديل في وصف الأفعال عمل
المحاكمة بما يسمح إخراجها من الحكم بدفعها عن صناع
الدعوى ، وإنما هو تبعية في التهمة فلها ويجب اعتبار
قتله نظر الملاح إليه في الجلسة ليرتفع على أساسه .
(جنة ١١٢/١٤٨ من رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٦٥ - إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى
التهم وأمر القاضي بالإحالة بها على المحكمة لما كان
عناها من أنه زور أوراقا مالية من له الشرة القروش
بأن اصطحب هذه الأوراق ووقها بإحضار مودود وزير
المالية ، وأما المحاكمة في جريمة استبدال الأوراق
الزور دون أن تدل التهمة في مواجهتها بالجلسة ، فإن
حكمها يكون بالبراءة ، إذ الجريمة التي أدن بها تتحقق في
عناصرها القانونية وفي واقعها المادية من الجريمة التي
وقعت بها الدعوى عليه والتي أضافها على أساسها ،
(جنة ١١٢/١٤٨ من رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٦٦ - إذا كانت الدعوى الجنائية التي تقرتها
المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بدت على أن التهم
قتل المني عليها عما فأدت للمحكمة لأن الجنائية
الذكورة ، بل في جنحة قتل الخطأ وكانت جنحة قتل
الخطأ تتحقق في وصفها وفي ارتكابها من جناة قتل
السد التي أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أعطت
وأعلنت بمقتضى الملاح ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة
وهي تسمح للدعوى لم تر تفرق أركان جنحة قتل السد
فانه يمكن أنما عليها لما أدت حتى براءة من التهمة التي
أحيل إليها من أجلها وأما أن توجه إليه في الجلسة
التهمة المذكورة الجارية التي رأت أن تحاكم فيها وأن
تدين له الجريمة التي رأت استنادا إليه ليسكن من إهداء

الأعمال المسندة التهم لأركانها الملاح من قوله يقتضى
تحويل التهمة . وطبقا فلما عدله المحكمة التهمة من
جناية مكرهه إلى جنحة د إغسل أشياء
مملوكة ، وأصدرت حكما بهذا الاختيار دون أن
تتبع الملاح إلى هذا التعديل كان ذلك إخلالا بمقتضى الملاح
موجبا لتبطل الحكم . ومما يقتل من أن جريمة
الاختلاس التي انتهت إليها المحكمة في حكمها هي جنحة
أغسل عقوبة من جناة السرقة التي كانت مرفوعة بها
الدعوى فانه لا شك فيه أن عناصر السرقة بالإكراه
غير عناصر الاختلاس والملاح في الاختلاف غيره في السرقة
تعديل المحكمة في حكمها التهمة من سرقة إلى اغسل
ملاح فاع التهم وكان يجب تليقه إليه وتأجيل الدعوى
إذا انتهت الملاح .

(جنة ١١٢/١٤٨ من رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٦٧ - إذا قدم المتهم إلى المحاكمة باختياره شريكا
بالإحقاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل مع سبق
الإصرار ثم استبعدت المحكمة طرف سبق الإصرار
وعدلت التهمة المقصورة إلى هذا التهم من اشتراك في قتل
بطريق الاقلاق والمساعدة إلى كل حد بدون سبق
إصرار ومما يقتضى على ذلك بدون تبعية الملاح إلى هذا
التعديل في وصف التهمة فذلك يعتبر إخلالا بمقتضى الملاح
خصوصا أن استبعاد طرف سبق الإصرار يجعل هذا
التهم متوقفا على قتله وحده وقتل القسوب إليه
بموجب قرار الاتهام بد استبعاد طرف سبق الإصرار
لا يمكن اختياره جريمة قتل فانه وهذا الإخلال بمقتضى
الملاح يستلزم تبطل الحكم .

(جنة ١١٢/١٤٨ من رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٦٨ - إذا انتهت المحاكمة التهم فاعلا الجريمة ،
بدون كل تمسكها إليها باختياره شريكا فيها وأخافت إليه
واقعة لم يشعلها أمر الأمانة ، وهي أنه أطلق على المني
عليه جارا ثريا ، وذلك من غير أن تتبع الملاح ، فلما
تكون قد أعطت ، وبينت تبطل الحكم بإحالة إلى
القوة للقاضي بها ولا يكون من ذلك أن تكون العقوبة
التي قضت بها عليه هي المقررة للجريمة التي أحيل
للمحاكمة من أجلها ، من كانت الواقعة التي روت عنها
اختياره فاعلا وقد ردت العقوبة على أساسها تتحقق من
قوة المني في أمر الإحالة والتي كان يجب عليها أن
تتبعها بما عداها لم تتبع الطريق القانوني لتعديل التهمة .
ثم أنه إذا كانت المحكمة قد قررت أن ظروف الدعوى
تبرر سامة التهم بإزالة وتعتيق العقوبة إلى الاعتقال

الفصل السادس

تغيير الوصف بتغيير سبق تعديل في التهمة أو تمت نظر الدعاء

المادة الأولى

التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودلت حولها مراقبة الملاحق ولم يترتب عليه التعديل إسناد تهمة أشد خطا من التهمة المسبقة إليه

٦٩ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة المسندة إلى المتهم تعديلا لم يترتب عليه تغييره على نفس الوقائع التي شملها التحقيق والتي دلت حولها مراقبة الملاحق يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة إلى المتهم أشد خطا من التهمة المسبقة إليه في ذروة الاتهام وليس ذلك مما يطعن على حكمها إذ هذا التعديل هو في الواقع إعطاء الوصف الصحيح للأعمال المسندة إلى المتهم . وهذا تسليح المحكمة .

(جدة ١٠٠/١٠٠٠ طعن رقم ٢٠٨٣ سنة ٢٠٠٤ ق)

٧٠ - المحكمة أوفت بتطبيق الوقائع المطروحة عليها وصفتها بالقانون الصحيح وليس عليها أن تفتت الدعاء إلى الوصف الذي أخطت ما دام هذا الوصف لم يرس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الملاحق .

(جدة ١٠٠/١٠٠٠ طعن رقم ٢٠٠٠ سنة ٢٠٠٤ ق)

٧١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ولم يكن في هذا التعديل تسوية لمركز أحد المتهمين بل كل الوقائع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم فليس لأي واحد منهم أن يتعرض من حصة دون تقيده إليه .

(جدة ١٠٠/١٠٠٠ طعن رقم ٨٢٧ سنة ٢٠٠٤ ق)

٧٢ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أجريت بمسألة الجنايات أن تغيير في الحكم الذي تقدمه بالمعقوبة وصف الأفعال المبتدئة في أمر الإحالة بتغيير سبق تعديل في التهمة يشترط مراعاة الحدود الواردة في المسألة ٣٣ من القانون المذكور ويشترط أن لا تتعد بمعقوبة أشد من انصوص عليها في القانون الجزية الموجبة على المتهم في أمر الإحالة . ونبت المادة ٣٣ المذكورة على أنه عند وجود ذلك في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم فإن الحكم لا يتم إلا أن يمكن ترهبا على هذه الأفعال يجوز أن يصدر بإنائها عند للمتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الجزية . وموضوعك أنه يجوز تأخر المحكمة عن الحكم

دفاعه فيها ما دامت الأموال التي ارتكبها لا تتخرج من دائرة الأموال التي نعت وليه ومخاض التحقيق الابتدائي التي أجريت في المعنى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادة ٧٠٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ أن الملاحق عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها المعنى لم يقصد إلى الإكفاء على الحيايات القانونية التي تكفل لكل منهم حق في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية معقوبة في شأن الجزية التي ترى المحكمة استدعا إليه كلما كان تقيده الملاحق إلى ذلك لازما قانونيا .

(جدة ١٠٠/١٠٠٠ طعن رقم ٧٧٧ سنة ٢٠٠٤ ق)

المادة الثانية

بإضافة مواد جديدة غير واردة بأمر الإحالة تسوية لأن مركز المتهم

٦٧ - إذا كانت المعنى قد وقعت على المتهم لمعاقبة بإضافة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٧٨ سنة ١٩٤٤ الذي صدر بإلزام الأحكام الجزية ثم أنشأ فأدأت المحكمة في الجزية التي كان معاقبا عليها بالمسألة السابقة من ذلك القرار الذي استمر مبررا حكمها عند رفع الأحكام الجزية ، وكانت واقعة كل جريمة عتقت عن واقعة الأخرى ، فلما تكون قد أغلقت لمعاقبتها المتهم من واقعة لم ترفع بها المعنى عليه .

(جدة ١٠٠/١٠٠٠ طعن رقم ١٤٩ سنة ١٩٧٠ ق)

٦٨ - إنسان ثابت أن للمتهم أسجل على محكمة الجنابات لمحاكمة وفقا للمادة الأولى من قانون الجزية المخاد على الإحرام ، وأن النيابة طالت بالمعاقبة معاقبة على هذا الأساس ولم تطبق لتطبيق المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن المحكمة في تقيده الملاحق من المتهم أن لا المادة الجزية لتطبيق من غير المادة التي أسجل الحكم على أساسها ، وليس المحكمة مع ذلك إلا أن قضت في المعنى على أساس المواد الواردة في أمر الإحالة ، لأن تطبيق المادة الثانية من ذلك القانون تسوية لمركز المتهم ، إذ هي تنص على أن يجوز اعتبار المعكوم عليه مجرمًا عند الإحرام .

(جدة ١٠٠/١٠٠٠ طعن رقم ٤١٧ سنة ٢٠٠٤ ق)

قد استخلصت من الوثائق الثابتة في الأوراق والتي تناولها المرافعة .

(جلد ١٠ ص ١٣٧/١٠ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٦ - إذا قدم المتهم إلى المحكمة الجنايات جريمة القردة بطريق الاكراه وكانت القرائنة القروية في الأوراق والتي أسست عليها هذه التهمة هي أن المتهم عمل على تهريب الموشى المسروقة بالاشتراك مع باقي المتهمين وإيصالها في بعض المنازل ودخلت على هذه القرائنة للثأفة ومرافقة الخصوم أمام المحكمة ثم أصبحت المحكمة ما دفع من للمتهم جريمة اغتصاب أشياء مسروقة دون أن تثبت نظر القضاة عنه فلا يجوز العقاب من ذلك لأن الوصف الذي أدين به المتهم لم يتصل بواقع جديدة غير أنه كان أساساً المعنى المرفوعة عليه ولأنه لا يمكن عليه بأشده من العقوبة المقررة في القانون المعربة للزورقة بما المعنى .

(جلد ١٠ ص ١٣٧/١٠ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٧ - إذا كان كل ما أجريه للمحكمة من التعديل في وصف التهمة مؤثراً خصصت الطريقة التي استعملت في الصب ، فبعد أن كانت التهمة المعلن بها للمتهم هي ما أن الصب محل بطريق احتيالي بغير تخصيص خصصت هي بأنه كان بطريقة الاصل بصفة كلية . وذلك من غير أن تعيد شيئاً إلى الأفعال المرفوعة بها المعنى والتي تضمنت أصلاً الجاني بذلك الصفة ، فإن هذا ليس فيه ما يقتضي لثقت نظر القضاة :

(جلد ١١ ص ١٣٧/١١ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٨ - ما دامست المحكمة لم تعاقب المتهم على واقعة لم ترفع بها المعنى ، بل طالبت على الجريمة المرفوعة بها المعنى عليه ، وغاية الأمر أنها بينت في حكمها العناصر الواقعية التي تكونتها هذه الجريمة ، ومما دلت هذه العناصر كلها كانت مسروقة على سبيل البحت في المعنى وكان مفهوم الاتهام من طريق بيان التهمة بذكر الاسم الخاص المعربة للركبة أن أساسها الواقع القائمة في التحقيق للعروض - ما دام ذلك كذلك فلا يمسح للمحكمة على المحكمة أنها ، مع كون التهمة حين رفعت المعنى بالصعب لم تبين في وصف التهمة الطريق الاحتيالي ، قد اقترحت مع بيوتها في حكمها دون أن تثبت القضاة .

(جلد ١١ ص ١٣٧/١١ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٩ - يجوز المحكمة أن تقيم في الحكم القردة وصف الأفعال المرفوعة بها المعنى المعربة على

بالتوبة أن تقرر وصف الأفعال المسندة إلى المتهم - دون أن تثبت نظر القضاة - بأن تعطي لهذه الأفعال الوصف القانوني الذي يجب أن يطبق عليها ما دامت هذه الأفعال تحتل الوصف الذي رفعت به المعنى والوصف الذي أعطته لها المحكمة حيث كان يميز وصفها وقت رفع المعنى المعربة بذين الوصفين وما دامت المحكمة لا تخرج من الواقع التي أسس عليها رفع المعنى وتناولها القضاة لتأني المحكمة وذلك شرطاً لا تحكم بقراءة أشده من التصوص عليها في القانون المعربة الوجهة على المتهم في أمر الاصلاح أو في ردة التكليف بالمعذور أمام المحكمة .

(جلد ١١ ص ١٣٧/١١ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٣ - لا مخالفة للسادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا كان الثابت أن قرار قضائي الإحالة نسب للمتهم فعلين مستقلين هما القتل والسرقة في ولم يرد الحكم على ذلك شيئاً بل كان كل شيء له هو أنه محل في التطبيق القانوني طبق المادة ١٩٨ ققرة ثانية من قانون العقوبات على الفعلين المنسوبين للمتهم على أساس أن جهة الفعل المسندة إليه قد اقترنت بمسألة الشروع فيه بدلاً من المصادرة ١٩٨ ققرة أول ١٩٨٤ ع الواردة بقرار قضائي الإحالة .

(جلد ١١ ص ١٣٧/١١ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٤ - عقوبة إضرار الجواهر النفيسة هي بينها العقوبة المقررة للجلبا ، وكذا القوانين الواردة مادة واحدة هي المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإذا قدم المتهم إلى المحكمة جريمة جلب مواد مخدرة ، وراثت المحكمة أن الواقعة المرفوعة عنه في جميع أحوال التحقيق وهي ، تسلم الحبس من بعض شركائهم أو أفراد في ملازمه ووجهه في سياره ، إقامي إضرار لأجلها فاصطفا هذا الوصف ، فأنها بذلك لا تكون قد انحلت بحق القضاة لأن جلب الحبس وإحرازه هما من نوع واحد ، ولأن المحكمة لم تعصب إليه واقعة جديدة بل هي أعطت الواقعة المسندة إليه في التحقيق وصفها القانوني الصحيح .

(جلد ١١ ص ١٣٧/١١ من رقم ١٣٧٠٤٠٨٩ ص ١٧)

٧٥ - إذا تمسك للمتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة قطع شرعي ، وراثت المحكمة للزورقة أنه كان حقيقة كذلك وما يجوز فيها أنه حدود القضاة الشرعي لها فلا يلزم بقت نظرهم إلى هذا الترجيح القانوني ما دامست

لهم بدون سبق تعديل في التهمة وتقرير توكيد الدعا. وذلك لأن مدافعة التهم أمام المحكمة يجب أن تكون على أساس جميع الأوصاف القانونية التي يمكن أن توصف بها الجريمة الجنائية المشتبه في. فإذا دامت الواقعة المطلوبة ساقية من أجلها من تقرير، وما دام لم يحكم عليه بغرامة أشد من العقوبة المقررة للجريمة موضوع الدعا، وصف الذي رقت به الدعوى فلا قبل منه أن يقال بأنه قصر مراقبته على هذا الوصف دون غيره. فلما ثبتت المحكمة وصف الواقعة من شروع في الواقعة للشروع في حثك عرض من غير أن تنبه الدعا إلى ذلك لأنها لا تكون قد انحلت ما دامت الواقعة التي وصفتها بهذا الوصف هي هي بينما التي وصفت أولاً بأنها شروع في مراقبته، وهي التي تارة ما قطع في مراقبته بالجلطة أمام المحكمة.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢٢ من رقم ٣٧٢ سنة ١١ ق)

٨٥ - إذا كانت المحكمة حين عدلت وصف التهمة من سرقة إلى إخفاء سرور لم تستد إلى وقائع غير التي رقت بها الدعوى، فإنها لا تكون ملزمة بأن تقب الدعا إلى التعديل التي أجبره، لأن لقانون غرضاً في هذه الحالة أن تعدل الوصف في حكمها.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢٢ من رقم ١١٨٨ سنة ١٣ ق)

٨٦ - متى كانت الواقعة المرغوة بها الدعوى تتضمن اتصال التهم بالأشياء المسروقة وطه بمرورها فإن إدانة بأغفال المروقات بعد أن كان مقدماً لمحاكمة عن سرقتها لا يكون خطأ ما دام لم يقب إليه أي فعل غير الأعمال المرغوة بها الدعوى.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢٠ من رقم ٣٣١١ سنة ١٧ ق)

٨٧ - المحكمة، بل عليها، أن تعلق لقانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى في الحكم الذي تصدره، وهي في ذلك غير ملزمة بتوجيه الدعا ما دامت لا تجرأ أن تغير في الواقعة المرغوة بها الدعوى. فلما كان التهم قد قدم لها كلاً لا اشتراك في سرقة، فأداته في جريمة إخفاء أشياء مسروقة، فلا تشرع عليها في ذلك متى كانت واقعة الجريمة تتضمن واقعة الإخفاء.

(جلسة ١٩١٨/٧/٢٦ من رقم ١٣٣١ سنة ٨ ق)

٨٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رقت على التهم بأنه استعمل مبرراتاً غير مبرر وغير صحيح مع أنه بذلك فأداته المحكمة غرامة أنه سافر غير مبرر مع مبرراتاً غير مبرر ولا مضبوط دون أن

قلت إلى هذا التعديل فلا تشرع عليها في ذلك، إذ الاشتغال بضمن المباشرة، والواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً الوصف الذي تضمنتها الواقعة التي نسبت إلى التهم أمام محكمة الدرجة الأولى.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢٦ من رقم ١٣٣١ سنة ١٨ ق)

٨٩ - المحكمة غير ملزمة بوقت الدعا إلى تغيير الوصف لقانون الواقعة المرغوة بها الدعوى. فلما كانت الدعوى قد رقت على التهم بأنه جند وأطف سناً، فأداته المحكمة بأنه سرق هذا السد وأطفه ولم تكن في ذلك قد أحاطت بالدعوى بعد دخول الواقعة المرغوة بها الدعوى أمامها بل هي وأد أن هذه الواقعة ذاتها تبصر في لقانون سرقة لا غشاة أمامه، فلا يقبل التهم على حكمها أنها قد أخلت بحق الدعا.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢٠ من رقم ٢١٥٨ سنة ١٨ ق)

٩٥ - ما دامت المحكمة لم تعفل إلى الواقعة المرغوة بشأنها الدعوى العمومية أية واقعة جديدة بل حالت التهم على حده الواقعة بعد أن وصفتها الوصف لقانون الذي أرفاه لأنها لا تكون ملزمة بوقت الدعا. فلما كانت الدعوى العمومية قد رقت على التهم بشروع في مراقبته فأداته المحكمة في جناة حثك عرض لأنها لا تكون قد انحلت.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢١ من رقم ٢٣٩٦ سنة ١٨ ق)

٩٦ - إذا كان التهم قد أحيلا إلى المحكمة لمحاكمتها عن إخراج أسلحة حادة دون تخصيص كل منها بميلولة سلاح معين، خصصت المحكمة كل واحد منها بجانب من الأسلحة دون وقت نظر الدعا فلا إحلال في ذلك بحق التهم من في الدعا ما دام هذا التخصيص لم ينفذ إلى أيها واقعة جديدة على أقصى من الواقعة التي اتهم بها كل منها.

(جلسة ١٩١٧/٧/٢٠ من رقم ٢٢٥ سنة ١٦ ق)

٩٧ - محكمة التهم بتجنس الملائمة ٤٠ من قانون تفكيك عمار الجنائيات - الذي كان مصولاً به وقت المحاكمة - أن تغير وصف الأعمال للسنة للتهم في أمر الإحالة دون سبق تعديل في التهمة ما دامت لا تستد إليه أصلاً غير التي وجهت إليه في أمر الإحالة ولا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة تلك الأعمال، وإنه متى كان التهم قد أحيلا إلى محكمة الجنائيات بتهمة أنه أشرع في قتل بدو السيد إبراهيم محمد السيد إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار، فسقطت المحكمة طرف سبق الإصرار لروادته بأنه أشرع في قتل الجنين عليها الأولى عمداً وأن

ولا ما يوجب عليها أن توجه تهمة الاشتراك في التهمة
توجيهاً عاماً .

(جلة ١٣٣٢/٤/١٥٠٠ من رقم ١٦٨٢ سنة ١٣٣٢)

٩١ - يجوز لمحكمة الموضوع بدون سبق تعديل
في التهمة المحسنة على التهمة بشأن كل جريمة تزلت عليها
الجريمة الموجبة اليه في أمر الإحالة لما أُلهم ثبوت بعض
الأعمال المستقلة وما لما يظهر من الأدلة التي بينها
الافتقار . فلما قدم التهمة إلى المحكمة بصفته فاعل أصلياً
على أساس أن العلاقات الدورية التي أحاطت بالجنح عليه
سبقت مع لإصابات الرعية الأخرى لرفقة جنح لما
أن تلك العلاقات الثيرة لم تعدت لمؤثرات الرعية ففادت من
ضربات رعية أحداً ميمون آخرون مجهولون كانوا
مع التهمة فزالت المحصلة به من جريمة القتل العمد إلى
جريمة الاشتراك فلما لم تعدل ذلك لا تكون قد غيرت
في الواقع المصوبة إلى التهمة والتي كانت موضوع محاكمة
على أن التعديل الذي أدخله لم يمس سوى مركزه بل كان
في مصلحته إذ العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي
طبقتها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي أُسجل
الجنح بموجبها ، وفي هذه الحالة لا تكون المحسنة ملزمة
ببقاء التهمة على تبين وصف التهمة .

(جلة ١٣٣١/٥/١٢٣٦ من رقم ١١٢٣٦ سنة ١٣٣١)

٩٢ - لمحكمة الموضوع أن تغير في الحكم الذي
يصد منها بالتعزية وصف الأعمال الموجبة في أمر الإحالة
بتبسيط تعديل في التهمة بشرط ألا تخرج إلى التهمة
أعمالاً لم يشمله التحقيق ولا يكون التعديل الذي تجرمه
من شأنه أن يخل بغير الافتقار . فلما اعتبر المحكمة متبينة
شريكاً في القتل ، وهو متهم عليها بصفته فاعل أصلياً ،
وكانت الأدلة التي وصفتها بالوصف الجديد هي هي
بينما الأدلة المسندة اليه في أمر الإحالة والتي هي
أساس الاتهام ، فلما لا تكون قد غاصت قانون
في شيء . وكذلك لاعتقاده قانوناً إذا قدم التهمة إلى
المحكمة بأخباره شريكاً بالاتفاق والمساعدة للنص
ممن في جنابة قتل قاضيه شريكاً فاعل أصلياً غير ميمون
من بين المتهمين ، لأن أساس الاتهام واحد في الاتهام
لم يتغير وهو الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة
(جلة ١٣٣١/٥/١٢٣٦ من رقم ١١٢٣٦ سنة ١٣٣١)

٩٣ - لمحكمة أن تعدل في وصف التهمة دون
قسط نظر القضاة ما لم يكن من شأن التعديل عدم التهمة
أو الإضرار ببقائه فلا جناح عليها في أن تعدل وصف
التهمة بأن تعتبر التهمة شريكاً بالاتفاق في جنابة القتل

هذه الجنابة قد اقترنت بجنابة أخرى هي شروع في قتل
الجنح عليه الآخر عمداً وسكت بمقتضى التهمة بالاشتراك
مئة خمس سنين ، فلما لا تكون قد أخلت بمقتضى الافتقار
(جلة ١٣٣٢/٥/١٢٣٦ من رقم ١٦٨٢ سنة ١٣٣٢)

٨٨ - لما كانت الدعوى قد رفعت على التهمة
بأنه تسبب من غير قصد ولا قصد في إصابة للجنح عليه
بالإصابات الميئة بالخشخشة وكان ذلك ناشئاً عن صدم
احتياطة وتحرزه في قيادة سيارته فصدم الجنح عليه
وأحدث إصابته ، وكان الحكم بالإحالة من جنح في حدود
الرافعة المرفوعة بها الدعوى عناصر عدم احتياط التهمة
في قيادة السيارة بأنه كان مفلتاً من أمر القيادة ولم
يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يجر بسرعة فاقعة فصد
الجنح عليه وفقاً من ذلك إصابته ، وكذلك التهمة بأنه
قد فعل على أساس ما قدم أمام المحكمة الاستئنافية التي
أباحت الحكم بالإحالة لأجابه - لما كان ذلك . فإنه
يكون في غير محله ما يضاف لهم على الحكم من علوص وصف
التهمة من تحديد ترمح الإعمال المسند اليه والإخلال
بمقتضى الافتقار .

(جلة ١٣٣١/٥/١٢٣٦ من رقم ١٢٣٦ سنة ١٣٣١)

الشرح الثاني

الحكم على التهمة بشأن كل جريمة تزلت عليها
الجريمة الموجبة اليه في أمر الإحالة

٨٩ - إذا صدرت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة
بأن اعتبارها من قبيل الإصابات الخطأ (المادة ٢٠٨
ع) ، بعد أن كانت هذه التهمة هي أحداث طاعة مستجيبة
عمداً (المادة ٢٠٤) ، فلا معنى لتلك المحكوم عليه من
هذا التعديل الذي هو في مصلحته .

(جلة ١٣٣٢/٥/١٢٣٦ من رقم ١٢٣٦ سنة ١٣٣٢)

٩٠ - إذا رفعت الدعوى على متهمين باعتبارهما
فاعلين أصليين في جريمة قتل زور واستمال بالذنين ١٧٩
و ١٨٣ ع فقتضتهما محكمة الدرجة الأولى شريكين
لمحصل في ارتكاب القتل زور دون توجيه التهمة اليهما
بهذا الوصف وتابعتها المحكمة الاستئنافية ، فلا يكون
في ذلك إخلال بمقتضى الافتقار لأن الأدلة المسندة اليهما
في وصف التهمة هي أفضل أصلياً في القتل زور غير شاملة
لجنح القتل العمد للملأ ومعنى العلم والقصد وكل ما أجري
محكمة الموضوع هو أنها استجبت وقرع فعل القتل زور
للملأ واستغفرت في العلم والقصد منهما لتستجيب
الاشتراك بالاتفاق وليس في القانون ما يمنع من ذلك

مع سبق الإصرار بعد أن كان مقصدا ليعا بطحا به
فأبلا أصليا مادام وصف التهمة للعلل إلى المهور الذي
دل عليه الدفاع يتناول فعل الاشتراك بالافاق الذي
أسس على التعديل ، فأنها إذ تمثل ذلك لا تكون قد
استندت إلى المهور وقائع جديدة ولا أحدثت بغيره
التي دار على الرقعة فيها .

(جلسة ١٧٨/١٠/٧٤ طين دوم ١٩٨١ سنة ٨٤ ق)

٩٤ - المحكمة وهي تحكم في المعنى أن تعد
المتهم شريكا لا خلا في الحرية المرفوعة بها المعنى
مادام لم تستند في ذلك لإلحاح الوقائع التي عليها التحقيق
وردة بها المعنى ودلوت على أسسها المرافعة .
ولا وجه لتعلق من ذلك لأن مرافعة المتهم يجب أن
تكون على أساس الواقعة المرفوعة بها المعنى عليه
موصورة بكل الأوصاف التي يسمح أن تعلل لما تاتوا
لإباز وصف المرفوعة به المعنى وجه تظن هذا الوصف
بطبيعة الحال مؤقتة ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة
من أن تعدله في أي وقت إلى الوصف الذي ترى هي
أه الصحيح .

(جلسة ١٧٨/١٠/٧٤ طين دوم ١٩٨٢ سنة ١٠ ق)

٩٥ - يجوز المحكمة أن حين إصدار الحكم أن
تطلى وقائع المعنى وصفها القانون الصحيح ما دام
هذا الوصف مؤسسا على الوقائع التي عليها التحقيق
وتتولوا الدفاع على أن تمثل المتهم بالتعديل إذا كان من
شأنه نفسه أو الإضرار بغيره .

فإننا كاننا المعنى وقعت على المتهم بأنه ارتكب
تزيورا في محرر هي بأن ما بين عباراته وغير في
تحريره وفي بعض بياناته فبأنه محكمة الدرجة الأولى
على أساس أنه أي يستعمل على إهمال المحرر والفتية
ثم جلت محكمة الدرجة الثانية فتمسحت ظروف
المعنى واستندت منها أن التهم وإن كان لم يشار
تزيور الورقة لجهة التهمة - والكتابة إلا أنه شريك
بالحرق والاتفاق والمساعدة والمريض مع قاتل مجهول
وذلك بعد أن تمت لهذا الوصف وتعليق إليه الدفاع على
أساس ما تعرضت ذلك لغيره ما بعد إخلال من الدفاع .

(جلسة ١٧٨/١٠/٧٤ طين دوم ١٩٨٠ سنة ١١ ق)

٩٦ - إننا كان التهم قد قدم إلى المحاكمة بجهة
أه وأز شربا في القتل بأن أطلق كل منهما صيارا
تفرا على من كانا يصفان ذلك ثم تبينت المحكمة من
التحقيق الذي أجريه أنه لم يطلق صيارا ما بعده شريكا
للآخر بالاتفاق والمريض على أساس ما تضمنت

الوصف لأصل من أن إطلاق العيارين كان بناء على
اتفاق سابق بين المتهمين ، فأنها التي أجريه لا يمتد
يكون تعديلا لوصف التهمة لا لثمة ذاتها ، إذ هي لم
تزد شيئا على الواقعة المرفوعة عليها بل إنها استندت
جزءا منها لعدم ثبوته ، وهذا من شأنه أن يفره في
الحكم بالإدانة دون أن تقتل الدفاع .

(جلسة ١٧٨/١٠/٧٤ طين دوم ١٩٨٠ سنة ١٢ ق)

٩٧ - لا جناح على المحكمة الاستثانة إذا هي
استندت للمتهم شريكا مع آخرين في جريمة التزيور بعد
أن كان متبنا بأنه قاتل في هذه الجريمة ما دام هذا منها
لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها المعنى أصلا
بل كان مجرد إصطاء هذه الوقائع وصفها القانون
الصحيح .

(جلسة ١٧٨/١٠/٧٤ طين دوم ١٩٨١ سنة ١٣ ق)

٩٨ - المحكمة أن تقرر وصف الأفعال المسندة
إلى المتهم والمرفوعة أصليا دون حاجة إلى لثمة نظر
لنقض ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي
عليها التحق وتورقت بها المعنى . فأنها لم تفره من تبين
إلى المحاكمة على أساس أن كلا من الأول وثاني منهما
أطلق صيارا على الجنى عليه فأبنا وأن ثالث اشتراك
مهما بطريق المساعدة في ذلك ، فأنها المحكمة أن صيارا
واحدا هو الذي أصاب الجنى وأه وإن كان يطلق هذا
البيان من بين مدين المتهمين مجهولا قد أصبحت كالتهم
شريكا بالاتفاق والمساعدة لتعلق العيار الذي أصاب .
وكان ما أوردته في حكمها عن عروضة المعنى وظرونها
بين من أن كلا من ذلك لم تبين كان علما بقصد
الآخر ومتويا بالبيان الذي طلت مساعدته في اتهم
جريمة القتل التي وضعت ، بل ما أتته من ذلك
تتحقق فيه أركان الاشتراك بطريق المساعدة ويكون
الحكم سليما ، ولا ينبغي ما جله من ذكر الاتفاق إذ
الواضح أنه لا بد لم يكن له أثر فيه .

(جلسة ١٧٨/١٠/٧٤ طين دوم ١٩٨٠ سنة ١٤ ق)

٩٩ - محكمة الجسالت بتخصيص المادة ٤٠ من
من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أن تنهى الحكم وصف
الأفعال للمدعى في أمر الإدانة بغيره لست نظر التهم بشرط
ألا تحكم عليه بقترة أشد من العقوبة المقررة للجريمة
الوجه إليه في أمر الإدانة . فلما كان التعديل الذي
أجره المحكمة هو أنها أدرت العيان الأول فاعلا
أصليا بتات القتل وشريكا في جريمة التزيور وأجبرت
الثاني فاعلا أصليا في التزيور وشريكا في القتل بعد أن

أحياءاً لها أهمية تقل المعدل السابق الأصغر والارتفاع فيه،
فهذا التعديل لا يجوز فيه المعدل السابق تلك الحالة فلا مخالفة
في القانون ولا لخلال بين التهمين في القضاة .
(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١٠٥٥ سنة ٢٠٠٣ ق)

١٠٥ - لأصل التهمة بالتسليم فيما يقره من أن المحكمة
غيرت وصف التهمة بالتسليم له بغيره شريكاً بعد أن
كانت الدعوى مرفوعة عليه بوضعه قاعلاً ، دون أن تلت
نظر القضاة إلى ذلك ما دام أن هذا التعديل لم يترتب
عليه إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق
ورفعت بها الدعوى أصلاً ، ولم يرد إلى تعديل التعرية
التي كان مطلوباً لتطبيقها من بأية الأمر .

(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١١٨١ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٠٦ - المحكمة للوجوه أن تعدل وصف التهمة
المروضة عليها دون أن تعدل وصف التهمة الأصلي الذي
تم فيه لا يكون من شأنه أن يضر للمتهم أو أن يضر
ببناؤه ، وإن كان لا يضر عليه في أن تعدل وصف التهمة
من جناية سرقة إلى كراهة الجناية سرقة بجعل سلاح إذا
كان الوصف الذي قدم به المتهم وادّعى عليه للزعم في
الجناية التي يعمد بها بجعل وقائع الجناية التي عرّف عليها
قائماً إذ تعدل ذلك لا تكون قد استندت إليه
وقائع جديدة .

(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١٤١١ سنة ٢٠٠٥ ق)

١٠٥ - يجوز المحكمة بدون سبق تعديل في
التهمة وبدون أن تعدل وصف التهمة السابقة على التهم بشأن
كل جريمة زلت إليها الجريمة للزعم بها الدعوى
لعدم ثبوت بعض الأدلة للسنة إليه . فلا تكن القضاة
راضين عن التهم على أساس الجناية للزعم بها الدعوى
وهي أحداث جرحين فالتهم فيها وقد لعن عليه تم
إدانة المحكمة - بغير أن - تحت - في جنة أحداث
الجرحين قط بسبب عدم ثبوت نسبة الزعم إلى فعل
قائماً لا تكون قد أعطت لأن تقارن أياً لها ذلك
على اختيار أن دفاع المكون عليه في الجريمة للزعم
بها الدعوى يتناول حينا الجريمة التي زلت إليها بسبب
استبعاد الأدلة السابقة فيها .

(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١٢٢٧ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٠٦ - المحكمة بالتناوب يقتضي المادة ٤٠ من
قانون تشكيل عاكس التناوب أن تعدل وصف التهمة
المرفوعة به الدعوى لأنها بغير تمت القضاة إذا كانت
الأدلة اللينة في أمر الإحالة والمروضة عليها تسع
وإجراء التعديل على شرط أن لا يضر على التهم بغيره
لأنه من التعرية إلى طلبه التناوب توفيقاً على مقتضى
الأمر الصادر من نفس الإحالة - فلاذ أجل التهم إلى

(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١٦١٠ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٠٣ - إذا كانت التهمة المسندة في أمر الإحالة
إلى أحد التهمين هي إحداها جرحين باللعن عليه قاضاً
من إحداها طاعة مستدعية وتبين المحكمة أن هذا التهم
مع منهم آخر احتجوا على اللعن عليه فأحدث به كل
كل منها إصابة في رأسه ولم يبين لهما في إقالات منها
الذي جرح اللعن عليه الدعوى التي سبقت المسألة
فاحتجوا ثمانية منها وحدث كلا منها للشرية من
التدبير اللعن ثمانية منها يقتضي المادة ٢٠٥ من قانون
القوانين التي زعموا في حكمها على التهم من جناية
الطاعة المستدعية إلى جنة أحداث جرح دون أن تبه
القضاة إلى التهم التي أجرحها ما يجوز لما يقتضي
الفترة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل عاكس
التناوب .

(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١٦١٧ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٠٣ - إذا قدم التهم للمادة بتهمة الجرح
التي قتلت منه عامة بالأذن أذنه المحكمة في حكمها
بالجرح البسيط فلا تريب عليها في ذلك ، إذ الرامة
المرفوعة بها الدعوى عليه تضمنت في وضوح الرامة

(جدة ١٣٨٧/١٢١ من رقم ١٦١٧ سنة ٢٠٠٤ ق)

١٠٣ - إذا قدم التهم للمادة بتهمة الجرح
التي قتلت منه عامة بالأذن أذنه المحكمة في حكمها
بالجرح البسيط فلا تريب عليها في ذلك ، إذ الرامة
المرفوعة بها الدعوى عليه تضمنت في وضوح الرامة

١٠٩ - المحكمة، دون أن تقتطع، أن تزل الجرافة من جنابة تزوير ورقة رسمية إلى جنحة تزوير ورقة عرقية لعدم توفر سنة الرسمية فيها .
(جلسة ١٢٨٨/١٢/١٢ من ١٩٣٦ سنة ٥ ق)

١١٠ - إذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم بأنه سرق هو وأخوه مجهول ميلتا من المبنى عليه إلا كراه وفي الطريق العام الأمر للعاقبة عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات ورات محكمة الجنابات بتد سماعا الدعوى أن البرقة بالإكراه لم تقع في طريق عام فعاقبت للتهم على معصية المادة ٣١٤ فقرة أوله لأن هذا التعديل الذي ليس من شأنه من قريب أو من بعيد الإضرار بدفع التهم التي تناول فيها تطلره للرافقة الجنابية التي أدین فيها لا بد من في حكمها إذ كل ما أجرح هو أنها استجبت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جرما وساءلت التهم من الباقى ، وهذا من حقا يقتضى صريح نص للمادة ٤ من قانون تفصيلي عام ك الجنابات .

(جلسة ١٢٨٨/١٢/٤ من ١٩٣٦ سنة ٥ ق)

١١١ - متى كانت واقعة جنابة البرقة بالإكراه التي رفضت بها الدعوى على التهم خلافا في وصفها واقعة ضرب باستيلاها من العناصر المكورة الجنابة ولم تر المحكمة ثبوت البرقة فإنه يكون من حقا يقتضى للمادة ٤ من قانون تفصيلي عام ك الجنابات أن تعاقب عن الضرب متى وأت ثبوت عليه دون أن تقتطع الدعاء إليه . لأن ذلك ليس من شأنه أن يضيح على التهم أية حياة من الضمانات المقررة للحالات الجنابية إذ هو من جهة قد اطن بالواقعة موضوع الجريمة التي أدین فيها ضمن وقائع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه فكان على الدعاء عنه أن يتناول همه هذه التهمة من جميع وجوها جلة وتفصيلا ويحصر كل عنصر من العناصر التي تشكل منها سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية القانون . ثم إنه من جهة أخرى كان في حقيقة الأمر مطلوباً مما عاكس من واقعتها تكونان مجتمعين جريمة واحدة لما حقوقها المقررة وكل منهما تكونان ذات الوقت جريمة لما حقوقها ومعلوم بد أن لا في جريمة واحدة تكونان إحدى ما بين الرافقين وضربا اخف من عقوبة الجريمة التي تكونان من الرافقين مجتمعين .

(جلسة ١٢٨٥/٧/١٢ من ١٩٣٦ سنة ٥ ق)

١١٢ - إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على التهمين بأنها تكون جنابة رشوة هي هي التي عتبت

محكمة الجنابات لما كانت بالمادة ٢٢٠ مع وجهه المادة مع التامتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات بمن التجريبتين المستدين اليه في أمر الإقالة وما جناية قتل الصد مع سبق الاصرار وجنابة التورع في القتل مع سبق الاصرار أيضا ، فقتت المحكمة عنه سبق الاصرار وسكتت عليه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة طبيعياً لمدة ٢٢٤ فقرة ثانية مع المادة ١٧ من قانون العقوبات وذلك بدون أن تست نظر الجناح لأنها لا تكون قد أدخلت مع الدعاء ما أوجب من إطلاق التهم من بدقيته ميلارين على شخصين بتصد قتلها مع سبق الاصرار وإصابة كل عيار منها بجناية عليه بيته هو وما كان مطروحا على المحكمة في حدود ما ورد في أمر الإقالة وما تطلره الدعاء عن التهم .

(جلسة ١٢٨٧/١٠/٢٢ من ١٩٣٦ سنة ٥ ق)

١٠٧ - لا شرب على محكمة الموضوع إذا هي استجبت طرف سبق الاصرار من تهمي قتل الصد والتورع في القتل الموجهين إلى التهم وأخذته بالطرف المهدد المتصور عليه والمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات الذي لا يمكن مذكوراً صراحة في قرار الإتهام يتغير توجيه نظر الدعاء إلى تلك ما عادت الوقائع التي أضافت التهم فيها هي بسبب التي رفضت بها الدعوى الرسمية عليه بعد أن استجبت المحكمة من الطرف سبق الاصرار لعدم ثبوته . إذ هي صندقة تكون في حدود حقا في تعديل وصف التهمة في الحكم دون أن تست نظر الدعاء لما تجرعه من تعديل .

(جلسة ١٢٨٧/١١/١١ من ١٩٣٦ سنة ٥ ق)

١٠٨ - يجوز المحكمة بدون سيق تعديل في التهمة وبدون أن تست نظر الدعاء أن تحسم على التهم بشأن كل جريمة تزل اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه لعدم ثبوت بعض الأفعال المستندة أو لاستبعاد دكر أو ظرف محدد . فلذا كان الدعاء قد ترفع من التهم على أساس الجنابة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وفي اشتراك في جنابة تزوير ورقة رسمية ، فأداته المحكمة في الاشتراك في جنحة تزوير ورقة عرقية على أساس أن عنصر فرد أجاز تقييد حدة القطع الذي وقع فيه التورع لم يجرى بمرة . موقف دمي عنصر جبره ، فلذا لا تكون قد اضطج . لأن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يتكامل حقا الجريمة التي تزل اليها باستبعاد الطرف الذي ينقل إلى جنابة .

(جلسة ١٢٨٤/٧/١٢ من ١٩٣٦ سنة ٥ ق)

ذبا حتى كونا طائفا من اللحن عليه ، واستولوا على مبلغ خمسين قرشاً من صفة رشوة للانتفاع من أحد عمل من أعمال وطائفتهم وهو ابتياله إلى مركز الجوليس بجهة جيلانة طائفاً في منطقة عزم فيها جيلانها ، فرأت الحكمة أن أحدم ، وهو أمياشي منكتات ينحصر عمله في حراسة الطلقات وليس من عمله حيط المدونات أو إرسال حازرها إلى القطة ، لا يكون حصوله على مبلغ الخمسين قرشاً جريمة رشوة لانتفاع هذا الركن من أركانها ، وإنما يكون جريمة نصب لانتفاع صفة كاذبة من حقه فتشقي الناس وحيلهم وإرسالهم إلى قطة الجوليس إذا وجدهم يعملون شيئاً غيرهم ، وتوصل بذلك إلى سلب مبلغ الخمسين قرشاً ، ثم حكمت عليه بالحكمة من أجل ذلك بالحبس مع القتل لمدة ستة طليقتا اللانة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، قاله لا تريب عليها في الذبحة التي انتهت إليها . وليس هذا الطاعن أن يعتج بأن ركن الاختزال هو عنصر جديد أصيب له الرافع التي وقعت بها الدعوى عليه ، لأن هذه الرافعة نفسها وبذلك تضمن وجود هذا العنصر إذ هي تضمن أن الطاعن وهو أمياشي بوليس أخذ قتروداً من اللحن عليه حتى لا ينتهجه إجراء أرمعه بأه دخل في اختصاصه وهو ابتياله إلى مركز الجوليس . فلما استبعد من ذلك دخوله الإجراء في طيعة ذواته وقائع القبة تقرر من حصوله على قترود بطرق احتيالية من شأنها الإيلاء بوجود واقعة مزورة وهي لخداعه ، استلذاً على ما توسى به وظيفه من القبة في قرة ، أن من اختصاصه فتشقي الناس وحيلهم .

(جلد ١١/١٢/١٩٥٩ ملن رقم ١٥٣٩ سنة ١٥)

١١٤ - إذا كانت الرافعة للفرقة بها الدعوى على المتهم ، وهي تكون جناية قتل العمد - تضمن الرافعة التي أدب لها وهي جناية الحرب القضي إلى الموت بناء على استبعاد أحد ضامريها وهو قصد القتل لا بناء على إقناع عنصر جديد إليها ، فليس القيم أن ينظر من عدم قتله إلى هذا العنصر . إذ لا حاجة في هذه الصورة إلى قتل الطاعن لأن هذا يمكن من قبيل تحصيل المأمول ، إذ القاع في الرافعة للفرقة بها الدعوى يتناول طليقة الحال القاع في الرافعة التي تمت لدى الحكمة .

(جلد ١١/١٢/١٩٥٩ ملن رقم ٨٨ سنة ١٨)

١١٥ - إن مجرد تقديم وصف القتل للسنة المتهم في جناية قتل عمد مع سبق الإصرار إلى جناية حرب

الحكمة محكومة لجنة النصب بد أن ثبت فيها أن العمل الذي أخذ المتهم مبلغ القترود للانتفاع منه هو طليقة ليس بما دخل في اختصاصها خلافاً لما جلد في وصف القبة وأنها بوصف كونها من اللحنين الموسيقيين (أحدهما موسيقى بالمرك والآخر عسكري بوليس) أو مما للحن طليقة كاذبة باختصاصها به ليتوصل بذلك منهم إلى الاستيلاء على مالم الذي تم لما الاستيلاء عليه فلا تريب عليها في ذلك ، فلما لم تند اليهم في الحكم أي في جلد بل هي استبعدت بعض أقوالها ما استند إليها من الأصل كانت ملحوظة في الأساس الذي أقيم عليه الوصف الأول ، لعدم ثبوتها في حقتها بناء على التحقيق الذي أجريه بالمجلس ثم وضعت الأفعال الباقية بالوصف الجديد الذي يفتق معها والتي أداتها على أسلحه بجريمة أخف صفة من الجريمة الموصوفة بأس الأفعال وهذا لا غائبة فيه . لقد نصت المادة ٤٠ من قانون تشكيل الجنائيات دراسة على أنه يجوز للحكمة ، بدون سبق تعديل في القبة أي بيان أن تمتص القاع في الجلية أن تحكم على المتهم بأن كل جريمة زلت إليها الجريمة للرجعية على في أمر الأفعال لعدم إثبات بعض الأفعال للسنة أو الأفعال التي أنشأ القاع ، والرافعة التي أقيمتها ثوارقها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب . فالطريق الاحتياطي متوافقة من سببها في تأييد مراعاتها بأعمال عارضة إذ مما من اللحنين الموسيقيين وصفتهما هذه بحمل على القبة بها وتصدق أقوالها . ثم مما اتفقا على أن يستعين كل منهما بالآخر على تأييد أكتاذبه فم لما مقصدهما وكلا الأمرين حصل عليهما يرجع للكاتب إلى مصاف الطرق الاحتياطي .

(جلد ١١/١٢/١٩٥٩ ملن رقم ١٢٨١ سنة ١٥)

١١٣ - يجوز ، طليقة اللانة ٤٠ من قانون تشكيل عاكن الجنائيات ، أن تزل الحكمة في حكمها بالجريمة للفرقة بها الدعوى إلى نوع أخف منها حتى ظهر لما عدم ثبوت بعض الأفعال المقصودة إلى اللحن أو عدم ثبوت بعض الظروف المخصصة ، وليس التهم أن ينظر من حصول مثل هذا التغيير بدون قصد نظره إلى ما مالم الوصف الجديد لم يترتب على إقناعه عناصر جديدة إلى الرافع التي تناولها التحقيق ودرست بها الدعوى السرمية . فبما كان التهم قد قدم مع متعين آخرين إلى حكمة الجنائيات بجهة أهم سرفوا فلا في الطريق العام وسلا كون أحدم حلالاً سلا

١١٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الملاحق على ذلك واقعة القذف التي وقعت بها الدعوى عليه من بلعيه الأمر بد أن انقض منها ركن العلانية لا استنطه من عدم وفرها واعتبر الواقعة عطفه متعلقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فشكل ما يثيره الملاحق في صدد تغيير وصف التهمة لا يكون له عمل . (جدة ١١٧/١٢/١٣٧٢ من رقم ١٠٨٣ سنة ١٣٧٢ ق)

الفرع الثاني

إذا كان التعديل في مواد القانون قسط

١٢٠ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت في حكمها على المتهم المادة ٨٠٨ مع جملة المادة ٣٠٦ مع أن الدعوى لم ترفع عليه إلا بالإدانة الأخيرة فقط ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم بلسانها لاسبابه ، فإنه لا يثبت من التهم أن ضمن أهم محكمة النقض في هذا الحكم . لأنه ما دام قد تم بذلك حصوله في الحكم الإجمالي كان عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أسسه ، ثم إن الأمر كان مقصوراً على تطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى على وجهه وإضافة المادة ٣٠٨ . ولم تستد إليه المحكمة اتفاقاً من عبارات السب غير التي وجدت بهر عنه الدعوى .

(جدة ١٢٥/١٨/١٣٧٢ من رقم ١٠٣ سنة ١٣٧٢ ق)

١٢١ - إذا كانت المحكمة لم تهرأ تعديل في الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بل كان التعديل الذي أجريه في صدد مواد القانون قسط فهذا مما من سلطتها أن تهرأ في الحكم دون أن تلت الملاحق . (جدة ١٢٧/١٦/١٣٧٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٧٢ ق)

١٢٢ - متى كانت المحكمة لم تغير أي تبني في واقعة الدعوى وإنما طبقت القانون الذي حل أثناء المحاكمة على الأوامر العسكرية السابقة التي كانت نافذة عليها ، فلا يصح التمسك بها أنها لم تنصف الملاحق . (جدة ١٣٨/٧/١٣٧٢ من رقم ١١٧٣ سنة ١٣٧٢ ق)

١٢٣ - لئن من واجب المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ومن واجب التهم أن يضمن دفاعه القانون الذي يطالب به على الواقعة للسنة إليه . فإذا كانت تباينة قد وقعت الدعوى على التهم بأن عرض البيع أقفصه صوفية يسر يبدل للقرار قانوناً ، وطليت دفاعه يقتضي المرسوم يقاتون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٥ وبالمراء الزبدي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٧ ، فرأت المحكمة أن هذا القرار لا يطبق

أقصى إلى موت مقترن هذا الظرف دون أن يضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودون جعلها الواقعة لا يترتب إلا بقطع التهم ، بل تكون المحكمة قد أجازته إلى بعض مآله من اختيار الواقعة مجرد مشاجرة لا تلاعباً فيه القتل ولا ظرف سبق الإصرار ، ومن ثم لا يصح التمسك بها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا التعديل لأن فيه الملاحق إلى هذا التعديل .

(جدة ١٢٨/٣/١٣٧٢ من رقم ١٦٦ سنة ١٣٧٢ ق)

١١٦ - إذا كانت تباينة قد وقعت الدعوى على التهم بأنها قتلا صمداً المني عليه ثم استنصت المحكمة من الأدلة التي طرحت أمامها أن هذا للتبني قد أطلق كل منها عباراً تدل على المني عليه أصابه أحدهما قضى عليه ولم يعرف من منها الذي أصابه عياره ، فلهذا لا يصح وصف هذه الواقعة بأنها من قتل الصمدين الشروع فيه فإنها تكون قد استنصت الحق الذي عولما إليه القانون ، ولا يكون عليها أن تنصف الملاحق في هذه الحالة إذ هي لم تخرج من الواقع التي اشتد عليها التحقيق وعموماً أنها تولت التعديل إلى الأفضل .

(جدة ١٢٨/١٥/١٣٧٢ من رقم ٣٥٠ سنة ١٣٧٢ ق)

١١٧ - محكمة الجنابات يقتضي للسنة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات يوجب تعديل في التهمة أن تحسم على المتهم بقتل كل جرمية تولت إليها الجرمية الموجبة إليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأدلة للسنة إليه ، ولئن في كانت الدعوى قد وقعت على الملاحق بجملة الشروع في قتل الصمد ، وانتهت المحكمة إلى اختيار الواقعة جنحة ضرب ، فلا يكون عليها أن تنصف الملاحق في ذلك .

(جدة ١٣١/١٢/١٣٧٢ من رقم ١١٦٨ سنة ١٣٧٢ ق)

١١٨ - إذا كانت المحكمة قد نصت وصف قتل للسنة إلى التهم من جنحة شروع في قتل مع سبق الإصرار والقدوم إلى الضحية مقترن بهذين الظرفين لا راء من عدم قيام الدليل على تورطه في القتل عنه ، وكانت الواقعة المادية التي افتضتها المحكمة في حكمها المرفوع الجديد هي نفس الواقعة للتيه بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودون جعلها الواقعة دون أن تنصف إليها تبت ، فإنها لا تكون قد أعطت بقطع التهم في تعديلها الوصف في حكمها على هذا التعديل دون أن تنصف الملاحق في ذلك .

(جدة ١٣٧/١٠/١٣٧٢ من رقم ٤٢٠ سنة ١٣٧٢ ق)

الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم عليه من أجلها وأن ما كان من خلاف في التفرع هو نتيجة خطأ في الكتابة، فإنه لا يمتنع أن يبنى على المحكمة أنها قصت عليه بالمعقوبة من أجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى. إذ الخطأ في الكتابة لا يؤثر في سلامة الحكم.

(جلسة ١٢٢/١٠/٢٢ طعن رقم ٧٨٨/١٠/٢٢ في ١٤)

١٢٨ - إننا أمرنا بالإحالة لإحالة التهمة إلى محكمة الجنائيات لما حكمهم، أولم طبقا للواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ عقوبات وبقيهم طبقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ لأن الأول قتل صفة فلا ولا ولا بأن أطلق عليها أهمية نظرية فسمنا ذلك قتلها.. وذلك مع سبق الإصرار والتعمد، ولا يمتنع مع باقيين في قتل آخرين (ذكرت أحكام) صفا بأن أطلقوا عليهم أهمية توبة... إلخ ولم يذكر أن ذلك كان مع سبق الإصرار والتعمد، ثم في الجلسة قوت محكمة الجنائيات وبلغ الدعوى على بسن المتهمين أنهم افترخوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع التهم الأول في جنابة القتل للسنة إليه، وفي جلسة المرافعة نظرت الدعوى على أساس هذه الأوصاف كلها، وقالت النيابة في مرافعتها أن المتهمين كانوا مترددين بيناتهم في مكان المئات، وترافع الدفاع على أساس الصور التي صورت في النيابة الواقعة، في هذه الصورة يكون علم ذكر سبق الإصرار والتعمد في توبة التبرع في القتل، كما وردت في أمر الإحالة، إنما هو من قبل الجور،

بدليل طلب تطبيق المواد الخاصة بهذه الظروف في التهمة المذكورة في أمر الإحالة ذاته. ومثل هذا الجور يوجد المحكمة، طبقا للقاعدة ٣١ من قانون تشكيل حاكم الجنائيات، أن تشاركه وليس للمتهمين أن يمتنعوا بأن تشاركه من مآله الإجراء بقائهم. لأنهم القتل التي كانت موجهة إلى التهم الأول وصفت بأنها وقعت مع سبق الإصرار والتعمد، وتبنة الافتراء في القتل التي وجهها المحكمة إلى باقي المتهمين في الجلسة لتشتت أيضا على مذنبين الطرفين، وجهتهم القسوة في القتل للسنة إلى المتهمين لوصفهم في قس القربان التي ارتكبت فيها جريمة القتل بحيث أن هذه الجرائم لها تعد في الحقيقة حادثة واحدة، وقد توافقت النيابة على أساس أنها حصلت مع سبق الإصرار والتعمد وترافع المتهمون على هذا الاعتبار.

(جلسة ١٢٢/١٠/٢٢ طعن رقم ٣٥٣ في ١٤)

على واقعة الدعوى وإلحاقه بمتن الدعوى رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٤٦ دون أن يتبين شيئا من الواقع المسند إليه، فلا يكون التهم أن يبنى على الحكم أنه عليه بنس تحرق لم يبين في وقعة التكليف بالحدود.

(جلسة ١٢٢/١٠/٢٢ طعن رقم ١٦٣٦ في ١٤)

١٢٤ - ما دام الحكم لم يبين على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى غرض الواد المألوف تطبيقها مستبعدا منها المادة ٢٣٤ ع بقترتها الأولى والثانية لعدم انطباقها على الواقعة فلا عمل عندك قلت نظر الدفاع إلى هذا الاستبعاد ونصوصا أول المعقوبة المتصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة هي الإعدام فاستبعدا في مصلحة التهم قسم.

(جلسة ١٢٢/١٠/٢٢ طعن رقم ١٢٣٦ في ١٤)

١٢٥ - متى كانت الدعوى المباشرة قد رفعت على التهم بالقتل في حق البعض بالمعقوبة الدفعية طحا فإنه يكون على المحكمة أن تطلق مراد قانون التي تبس على العقاب على الواقعة بنس النظر من المادة التي طلب البعض بالمعقوبة الدفعية تطبيقا، ولا يكون التهم أن يبنى على المحكمة أنها لم تقص على هذا الصحيح ما دام أن وصف التهمة التي أدن فيها هو بقاء الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه، ولم تستد إليه المحكمة وقائع جديدة.

(جلسة ١٢٢/١٠/٢٢ طعن رقم ٣٣٨ في ٢٠)

تغير الرابع

الحق الثاني

١٢٦ - متى كان تعديل المحكمة في وصف التهمة لا يند وإصلاح خطأ ما في طرح الواقعة ولا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى التهم دفاعه فيها فلا يصح الطعن بالحكم من هذا الناحية. وخصوصا إذا كان الطعن لم يصب أي خرد من تعديل، ولا يصح في طعن حصول خرد.

(جلسة ١٢٢/١٠/٢٢ طعن رقم ٧٨٠ في ١٢)

١٢٧ - إذا كان وجه الطعن أن النيابة اتهمت الطاعن أنه في يوم كذا حارب فلانا، ولكن المحكمة الاستئنافية آخذته على واقعة لاحقة إذ أيدت في حكمها أن حادثة الحارب وقع في يوم غير اليوم الوارد بتبريحه في وصف التهمة، وكان الطاعن لا يدعي في وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة تلك التي رفعت بها الدعوى العمومية عليه، وكان الطاعن من سبق

١٣٣ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى التهمة دون أن تفتت القضاة لا يقرب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام التهم قد طرأ بالتعديل وترافق أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي ملاحظة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون قد وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .
(جلسة ١٨٤١/١٠/١٢ من رقم ١٩٤ سنة ١٤ ق)

١٣٤ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقرت حكماً على أساس من الواقع لم تكن الدعوى مرفوعة به ودون ذلك القضاة ، ولكن التهم كانت قد توافقت أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن يضي على هذه المحكمة بأنها عدلت التهمة دون ذلك نظره .

(جلسة ١٨٤١/١٠/١٢ من رقم ٣٧٤ سنة ٢٠ ق)

١٣٥ - ما دام التهمة قد طرأت بتعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة في مواجهة التهم وترافق هو أمام درجة التفتي على أساس الوصف الجديد ، فلا يتصل من التهم أن يضي على المحكمة الاستئنافية لأنها أحله بمقتضى الوصف الجديد .

(جلسة ١٨٤١/١٠/١٢ من رقم ٨٢٩ سنة ٢١ ق)

١٣٦ - من كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى هي أن التهم حرباً كلياً في يوم كذا ، فصمت محكمة الدرجة الأولى على هذا التوافق ، وذكركت في حكمها الاجتهادات التي استندت إليها في ذلك من واقع التحقيقات التي تمت في الدعوى فلا يتصل من التهم بقول بأن هذا التصحيح قد أدخل بمقتضى في القضاة ، إذ ما دام التصحيح قد حصل أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه كان أمام التهم فرصة متوافقة أمام المحكمة الاستئنافية إذا ما أورد .

(جلسة ١٨٤٧/١/١٨ من رقم ٢١٩ سنة ١٧ ق)

القصاص الثامن

مسائل منوعة

١٣٧ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهمين وطلبت محاكمتهم من أجلها قد أدرجت في قالب علم وصيغت في عبارات غير محد فيها مجلس الإصابت التي نسبت إلى كل منهما فتعد تصحيح القول وجوباً مطابقاً كلياً على أساس ثبوت وقوع حرب من كل منهما . أما إذا كانت التهمة محددة بأن واحداً منهم هو الذي أحدث الضرر التي أصابت رأس المتهم عليه

١٣٨ - إذا كان الظاهر عاجاً بالحكم أن واقعة الطاعة التي من أجلها تمت المحاكمة بعدم انضمامها بنظر الدعوى قد تمتدتها بقرار القضاة من قبالة السوءية إلى قاضي الإحالة كما تمتدتها لأمر الصادر من قاضي الأحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجلس العسكر فيها على أساس مقربة اللجنة ، وكل ما في الأمر أنه ذكر فيها عن أنها باليد اليمنى في حين أنها باليد اليسرى . مجرد عدا في الكتابة مما يتلك المحكمة الحالة إليها الدعوى - بمقتضى المادة ٢٦ و ٣٨ من قانون تشكيل عاكس الجنائيات - تصحيحه وهو بالحاكمة على أساس التصحيح ، في هذه الصورة لا يوجب عد الواقعة مكتوبة لتهمة أخرى جديدة غير المرفوعة بها الدعوى ، ويكون من الخطأ الحكم بعدم الانضمام .

(جلسة ١٨٤٧/١/١٢ من رقم ١٣٩ سنة ١٧ ق)

١٣٩ - من كان وصف الواقعة التي استندت إلى التهم وأجل من أجلها إلى عكة الجنائيات هو جنابة القربة التي أدب بها ، وجابة الأمر أنه وقع في أمر الإحالة خطأ في كتابة رقم اللغة للقرعة سالت بها عتروك المحكمة في حكمها ، فلا يتصل منه تعدل على الحكم أنه طبق عليه مادة جديدة دون ذلك القضاة .
(جلسة ١٨٤١/١/١٢ من رقم ٥٣٣ سنة ١٩ ق)

القصاص السابع

تعديل وصف التهمة في الجلسة

والمرافعة على أساس التعديل

١٣١ - إذا كانت الدعوى قد وقعت على التهم باللائحة ٢٤٢ قرة أول من قانون العقوبات ، وفي أثناء نظر ما طالب على المتهم عليه بخلق اللائحة ٢٤١ قرة أول ، وتضمن التهم أقوال للمتهم عليه من الإصابات وما ورد بالكشف على منها ، ثم طرأت التهمة لللائحة ٢٤١ على الواقعة . ثم تساق التهم دون أن يعترض على هذا التعديل ، فلا يكون له من بعد أن يضي على الحكم الاستئنافي أنه أدخل بهذه اللائحة .

(جلسة ١٨٤٧/١/١٢ من رقم ٧٣٣ سنة ١٨ ق)

١٣٢ - إذا كان التهم حين استأقت الحكم الصادر بإدانة على أساس التعديل الذي أجراه عكة أول درجة في التهمة كان على هذا التعديل ، وكان استأقت الحكم منبها على هذا التعديل ، ولم يجر المحاكمة الاستئنافية أي تعديل آخر في الوصف ، فلا يكون تمة وجه لما يثيره التهم في هذا المحورس بمعنى أنه لم يطرأ بالتعديل .

(جلسة ١٨٤٧/١/١٢ من رقم ١١٠ سنة ١٣ ق)

مواجهة التهم ليتكامل في دفعه كل إصا به من الإصابات
الأخرى حتى يلحق عليه .

(جدة ١٤٧/٦/٣ طين رقم ١٤١٧ سنة ١٤٢٢ ق)

١٣٨ - دفع الملبس وصف التهمة وعرضه هو
من القفوح الواجب إيجازها لدى محكمة الموضوع قبل
مجامع أول صلح علنا بالثقة ٢٣٦ من قانون تحقيق
الجنائيات .

(جدة ١٤١/١٤/١٣ طين رقم ١٠٩ سنة ٢٠٠٩ ق)

ونفذت عنها البلية ، وأن الآخر هو الذي أحدث
الضررة التي أصابه في ذراعه اليمنى ، فإنه يمكن لجهة
الالتين من هذه التهمة أن تتشكل للمحكمة في نسبة وقوع
الضررة للملبس بالذات عن أسد إليه أنه أوقعها بالخص
عليه ولو كانت في الوقت ذاته متصلة بأن لا بد من خبره ؛
وذلك لما تم عمل المحكمة سواء من نقاد قسما أو بناء
على طلب النيابة ، على تشبه التهمة بالبطسة في

وقاع

موجز القواعد :

- ١ - متى يوافر ركن القوة في جنابة المواقعة -
- ٢ - رفع التهم ملابس الجنى عليها أثناء نومها وإسكها برجلها يتبرشروعا في وقاع متى ثبت أن التهم كان يقصد إليه -
- ٣ - مماودة التهم الجنى عليها عن قسما وإسكها بما ورفع رجلها محاولا مواقعتها يتبرشروعا في وقاع متى ثبت أن التهم كان يقصد إليه -
- ٤ - تحقق الجريمة للمصوص عليها في م ١/٢٦٧ ج إذا غوغل التهم إلى مواقعة الجنى عليها ببلدية وثبت أنه زوجها وسكنت تحت هذا الظن -
- (ر أيضا : وصف التهمة قلعة ٨٥)

القواعد القانونية .

ليها ما يمكن لتوافر ركن الإكراه في جنابة الشروع
في المواقعة .

(جدة ١٤١/١٠/١٦ طين رقم ١٤٢٨ سنة ١٤٢٢ ق)

٢ - إن دفع التهم ملابس الجنى عليها أثناء
نومها ، وإسكها برجلها - فذلك يصح في قانون
عنده شروعا في وقاع متى اقتضت المحكمة بأن التهم كان
يقصد إليه ، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فوراً
ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد .

(جدة ١٤١/١١/١٦ طين رقم ١٤٢٨ سنة ١٤٢٢ ق)

٣ - متى كان المحكم قد أعيت أن للجنى عليها
كانت تلبس قميص النوم جلس بجانبها التهم في غرفة
نومها ووزعها عن قسما وإسكها بما ورفع رجلها
بحلول مواقعتها فتأولت واستأنط طرج يبرى ، فهذه
الواقعة يصح في قانون صلحها شروعا في وقاع متى

١ - إن القضاء قد استقر على أن ركن القوة في
جنابة المواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لما قد وقع
يتبرشروعا من للجنى عليها ، سواء بلبسها للتهم في
سبل تلبية مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير
ذلك بما يؤثر في الجنى عليها فيعدها الإرادة ويقصدها
من المقاومة أو يجردها مباغتة إياها ، أو باتتلا فرصة
تقدمها لشروعها واعتبارها لجنون أو مائة في الفعل
أو استراق في النوم . فلذا كانت الواقعة الثانية في المحكم
هي أن التهم دخل مسكن الجنى عليها بعد منتصف الليل
وهي نائمة وجلس بين رجلها ورفسها لمواقعتها فظنبت
عليه وأمسكت به وأغسلت تستريح حتى حضر على
استغاثتها آخرون اشترتهم بما حصل فلن هذه الواقعة

على صورة طه معها أنه زوجها فإنها إذا كانت قد
سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر
أركان الجريمة للمصوص عليها في المادة ١٦٧ / ١ من
قانون العقوبات .
(جلة ١٤/١٢/١٣٨١ من رقم ١٦٦ سنة ٢١)

اقتضت المحكمة بأن التهم كان يقصد إليه . إذ هذه
أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد .
(جلة ١٢/١٢/١٣٨١ من رقم ١٦٦ سنة ١٩)
ج - من كانت الزوجة الثانية هي أن التهم إنما
توصل إلى موافقة المني عليها بالخدعة بأن تدخل سريراً

وقف التنفيذ

(د : ضوية قواعد أرقام ٥٠ - ٧٦ وقضن قاعدتان ٦٩٢ و ٦٩٣)

ولاية شرعية

موجر القواعد :

- شذوذ التيم على ولادة الشبهة لأحكام قانون المجلس الحسيني فلا يملك الإقرار بدين دون إذن المجلس له في ذلك - ١

القواعد القانونية :

الأب تعود أو لا تعود ، على أن الرأي الأخير هو
المعمول به الآن . وإذن فمن نصب فيما حل ابنه الشبهة
يكون عائداً لأحكام قانون المجلس الحسيني ، فلا يملك
الإقرار بدين دون إذن المجلس الحسيني له في ذلك .
(جلة ١٢/١٢/١٣٨١ من رقم ١٦٦ سنة ٢١)

١ - إن الولد إذا بلغ فأبلا ذلك عنه ولاية
أبيه ، وإن حبره عليه بعد ذلك لسه فلا تعود له ولاية
للأب أمثالا . بخلافه إذا كان قد بلغ وكلا ثم حين
أو أمهاته فهناك يقع الخلاف فيما إذا كانت ولاية

عين كاذبة

(د : إبلت قاعدتان ٤٨ و ١٠٤ وقضن قاعدة ٥٥٣)

فهرس هجائي

القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض

(القائمة النهائية)

تفريع للمصدر رئيس المحكمين

رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة
٢٧٤	اعتداء من القوية	٩
٢٧٤	اعلان	٩
٢٧٩	افحامر للهيئة	١٢
٢٧٩	الكرام	١٧
٢٨٠	امتناع عن تسليم مقل محكوم بمقتضاه	١٧
٢٨٠	امر جنائي	٨٥
٢٨١	امر حفظ	٨٧
٢٨٧	امر القيد والإحجاز	١١٨
٢٨٧	انتخابات	١١٨
٢٩١	انتهاك حرية الأديان والدين	١١٨
٢٩٧	انتهاك حرية ملك القصر	١١٨
٢٩٩	المسافة	١١٩
٣٠٧	البحار	١٣٠
٣٠٥	بلاغ كذب	١٤٩
٣١٢	تأديب	١٥٨
٣١٢	تجديد	١٥٩
٣١٢	تليخ عن الجرائم	١٦٧
٣١٢	تجسوس وتظاهر	١٦٧
٣١٦	تجنيح الجنائز	١٩٤
٣١٨	تجنيح	٢٥٢
٣١٨	تحرش على الحق والقانون	٢٥٢
٣١٨	تحرش على بنين طائفة من الناس	٢٥٤
٣١٩	تحرش على قلب نظام الحكم	٢٦٧
٣٢١	تحويل رسوم زيادة من الملتحق	٢٦٧
٣٢١	تحقيق	٢٦٧
٣٢٨	قرصنة	٢٦٨
٣٣٠	تورط	٢٦٨
٣٣٢	توزيع القمود وتوزيع الأوراق المالية	٢٦٩
٣٣٢	تسديد جري	٢٧٠
٣٣٨	تسول	٢٧١
٣٣٩	تشكيل المحكمة	٢٧٢
٣٣٩	تصدير	٢٧٤
٣٣٩	تظلم	٢٧٤
		٢٧٤

رقم السنة

٥٤٥	خطأ في شخصية المبنى عليه
٥٤٥	خلف
٥٤٨	غاية الأمانة
٥٦٥	غاية الاتيان على التوقيع

د

٥٧٢	دعوى
٥٧٢	دعوى
٥٧٢	دعوى
٥٧٩	دعوى جنائية
٥٩١	دعوى عمومية
٥٩١	دعوى مباشرة
٥٩٣	دعوى مدنية
٦٣٩	دفتر
٦٩٧	دفتر شرعي
٦٩٧	دفتر
٦٩٨	دفتر
٦٩٨	دفتر

ذ

٧٠١	ذبح طائفة علوج السلطنة
-----	------------------------

ر

٧٠٥	رأفة
٧٠٥	رأف
٧٠٩	رد اجبار
٧٠٩	رد اقتضاة
٧٠٩	رد قوة

ز

٧١٤	زوايا
٧١٤	زوايا

س

٧٢٢	سبوقف
٧٤٢	سبوقف
٧٤٨	سجون
٧٤٩	سجون

رقم السنة

٢٧٩	تعدد الجرائم
٢٨٥	تعدد على الموقوفين
٢٨٥	تعدد
٢٨٦	تعدد المراسلات
٢٨٧	تعدد
٢٨٧	تعدد
٢٨٧	تعدد
٢٨٧	تعدد
٤٢٥	تعدد
٤٢٥	تعدد
٤٢٥	تعدد
٤٢٦	تعدد
٤٤٥	تعدد
٤٦٨	تعدد
٤٦٨	تعدد
٤٧٥	تعدد
٤٧٩	تعدد

ع

٤٨٢	جرائم الجلسات
٤٨٢	جرائم القتل
٤٨٢	جرائم
٤٨٦	جور
٤٨٦	جور
٤٨٦	جور
٤٨٦	جور
٤٨٧	جور
٤٨٨	جور

ح

٤٨٨	حسب
٤٨٨	حسب
٤٨٨	حسب
٤٩٠	حسب
٥٣٦	حسب

خ

٥٣٥	خبر
٥٣٥	خبر
٥٤٢	خبر

رقم الصفحة

٨٢٥	عرب
٨٢٦	مضو
٨٢٢	مضوية
٨٥٩	ملايكات تجارية
٨٢٣	ملايكات المجلات
٨٢٣	عمل
٨٦٥	عود
٨٦٩	عيب في آلات الملكية

« خ »

٨٧٠	خمرلية
٨٧٠	خمرية الأتوم
٨٧٤	خمرية المصورة
٨٧٤	خمس
٨٩٥	خيرية

« ف »

٨٩٩	فاعيل
٨٩٩	فعل مفعول
٨٩٩	فلك اختتام

« ق »

٩٤٥	قاضي
٩٠٤	قاضي إمامة
٩١٥	قاضي تحقيق
٩١٥	قانون
٩٢٥	قبض
٩٢٥	قبض وحبس بدون وجه حق
٩٣١	قتل حيوان بدون مقتض
٩٣٣	قتل خطأ
٩٤٦	قتل عمد
٩٧٢	قدر متين
٩٧٢	قلقل
٩٧٢	قرائن
٩٧٢	قصد احتيال
٩٧٢	قصد غير عمد
٩٧٢	قصد استعجال
٩٧٢	قصد

رقم الصفحة

٧٧١	سكر
٧٧١	سلاح
٧٧٥	سوانح
٧٧٥	سجلات

« ش »

٧٧٩	شركات
٧٨٠	شروع
٧٨٢	شريك
٧٨٢	شفوية المرافقة
٧٨٢	شهادة زور
٧٨٧	شهود
٧٨٧	شيك
٧٩١	شيوحية

« ص »

٧٩٥	صابون
٧٩٥	صالة
٧٩٧	صديلة

« ض »

٧٩٨	ضجيلة قضائية
٨٠٤	ضرائب
٨١٠	ضرب
٨٢٨	ضرب أقصى إلى الموت
٨٢٨	ضرب نجات منه طاعة

« ط »

٨٢٦	طريق
٨٢٦	طعن في الأعراض
٨٢٦	مقتل

« ظ »

٨٢٦	ظروف مخفية
٨٢٦	ظروف مشددة

« ع »

٨٢٥	طامرات
٨٢٥	طاعة مستديرة

رقم السنة	رقم السنة
١٠٣٥ مفرقات	٩٧٥ قسار
١٠٣٧ مقاسم	٩٧٦ قح
١٠٣٨ ملازماً	٩٧٦ قوة الأمر القضي
١٠٣٩ من طلبة	٩٧٦
١٠٤٠ مواد مخدرة	٩٧٦
١٠٥٧ مولدين	٩٧٦
١٠٥٧ مواليد ووفيات	٩٧٦
١٠٥٧ مؤشرون	٩٧٦
١٠٦١ نثر أعبار كاذبة	٩٨٧ مبلات
١٠٦١ نسب	٩٨٧ مكرهون ومفتي فيهم
١٠٧٤ نقد	١٠٠٣ مجالس حبيبة
١٠٧٧ نقد	١٠٠٣ يالان صكره
١٠٧٧ قض	١٠٠٣ يومين أعدت
١١٨٠ نياحة حومية	١٠٠٦ حال خطر
١١٨٥ ملك مرض	١٠٠٧ طاقم صكره
١٠٩٢ حرب العموسين	١٠٠٧ شام
١١٩٥ وصفات	١٠٠٨ عصر الجلس
١٢٢٣ واقع	١٠٠٨ خضر تحقيق
١٢٢٤ وصفات	١٠٠٨ خضر جمع استلالات
١٢٢٤ ولاية شرعية	١٠٠٩ هياك جنائيات
١٢٢٤	١٠٠٩ حكمة الموضوع
١٢٢٤	١٠١٠ حالات حومية
١٢٢٤	١٠١٤ مرافقة
١٢٢٤	١٠١٧ دوريات
١٢٢٤	١٠١٨ عشوية جنائية
١٢٢٤	١٠١٩ عشوية مدنية
١٢٢٤	١٠١٩ صناعة
١٢٢٤	١٠٢١ هاريف البحرى
١٢٢٤	١٠٢٢ خارطة
١٢٢٤	١٠٣٤ خارطة

في يوم الخميس المبارك الثاني من ذي الحجة سنة ١٣٧٧هـ الموافق التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٥٨
تم طبع هذا الجزء بطابع (الشركة المصرية للطباعة حسن ماسكورد وولاند)
٢٠ شارع عبد الحفيظ زوت بالقاهرة تليفون ٥١٥٧١ - ٤٨٩٢١ ٩

مدير الطبعة
حسن ماسكورد





